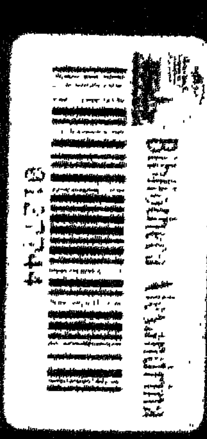
سلسلة الوثائق الأساسية

للأزمة اللبنانية



سلسلة الوثائق الاساسية

للازمة اللبنانية

سلسلة الوثائق الاساسية
للازمة اللبنانية
١٩٧٣ ـ .....

الجزء الخامس

الحوار في سبيل الحل
١٩٧٥ ـ ١٩٨٤

عماد يونس

بيروت ١٩٨٥

الفصل الأول

الحوار غير المباشر
أو
اجتماعات الأطراف وطروحاتهم

محضر اجتماع قمة عرمون
تاريخ ١٩٧٦/١/٢

الحاضرون: المفتي الشيخ حسن خالد - الأمام موسى الصدر - رشيد كرامي - الشيخ محمد ابو شقرا - عبدالله اليافي - الشيخ محمد مهدي شمس الدين - صائب سلام - ابو عمار (ياسر عرفات) - حسين القوتلي مقرراً

المفتي: اطلعنا على اجتماع بعبدا والآن نجتمع من اجل تقييمه وبحث اشياء اخرى اريد سماع ارائكم.

الصدر: بالامس كنت في بعلبك والهرمل ولم اطلع على مضمون اجتماعهم فليتفضل دولة الرئيس.

كرامي: رأيي انه بصرف النظر عن موقفهم يجب ان نستمر في موقفنا لتحديد القاسم المشترك، ليكن لنا موقف موحد فيما بيننا فنوحد المطالب لنبحث على اساسها. فموقفهم قد يكون من باب التكتيك. فقد لا يكونون متفقين - في تصريحاتهم يبدو انهم غير متفقين - اما القسيس فهو شيء لعين - كذلك موقف شمعون - رفض تعديل الميثاق ورفض المطالب، برأيي علينا ان نبحث الحدود التي يمكن ان نتفق عليها، وعن الاشياء الاساسية التي لا يمكن التراجع عنها. اذا كانوا قد اعلنوا انهم على موقف لا رجوع عنه فينبغي ان يكون لنا موقف مماثل ندرسه وينبغي ان نكون في منتهى الشدة ينبغي ان يكون هناك غالب ومغلوب، وينبغي ان يعرفوا ان الصراع ضد مصلحتهم.

ابو شقرا: لماذا لا نجري اتصالات شخصية معهم لمعرفة حقيقة مواقفهم والتفاهم معهم - اذا كانوا يريدون ضمانات يمكن ان نفهم مشاعرهم هذه. اما اذا كان هناك تصلب وتصلب معاكس فمن يقوم بدور الوسيط ويجلس مجلس الحكم والمرجع؟

صائب: اخشى ان يأخذوا موقفاً متصلباً في حين نأخذ موقفاً متساهلاً. نحن اخذنا في الاجتماع الاخير موقفاً معتدلاً، فاذا بهم يتصلّبون، مجتمعين ومنفردين. هذا التصلّب منهم لم يلق الاستنكار منا فقط، وانما من المسيحيين ايضاً (هنري فرعون مثلاً). اذن الخوف من ان يتصلبوا هم ونتراخى نحن. ثم المهم ان نعرف الفرق بين المطالب والقاسم المشترك. القاسم المشترك ليس مطالب. انا اخشى ان تتحول المطالب الى قاسم مشترك. الموارنة لا يمثلون كل المسيحيين يلقون معارضة مسيحية هذا ما لمسته. انا ارجو ان لا نذهب الى اكثر مما ينبغي فأنا احذر من كل هذا.

الصدر: كيف نتصلب؟!

صائب: لا نتصلب ولا نتراخى.

المفتي: ما هو موقفك من المطالب؟

صائب: هناك مطالب واضحة نركز عليها.

اليافي: نحن في هذا الاجتماع امامنا سفاهة صدرت عن الجماعة كالاب شربل القسيس الذي يقول اننا سخفاء وهذا ينبغي الرد عليه ولا يجوز ان نسكت عليه. اذا كان ولا بد من رد لا يجوز ان يكون على اساس المطالب. وانما على اساس التعليق على اجتماع بعبدا وتصريحات الموارنة. الوقت غير مؤاتي للحديث عن المطالب نظراً لان هناك كل الرفض لهذه المطالب والاستخفاف بها فينبغي العنف مع هؤلاء اولاً.

ابو شقرا: نجد من العقم اذن الحديث في المطالب وليس الجو جو بحث في المطالب امام هذا التعنت ويجب ان تتصل فئة منا بالمسيحيين.

كرامي: نقول نحن اصحاب حق لنا رأي، وحاولنا ان نتصل بالآخرين للوصول الى الحل السليم فتبين ان الآخرين لم يتكوّن لديهم موقف وقررنا ان نتصل بالبطرك والطوائف الاخرى حتى تكوّن رأياً. ونحن مستعدون للبحث مع الطوائف المسيحية كلها اذا اتفقوا.

المفتي. ما قاله كرامي - وابو شقرا خلاصته ان نكون مرنين ويبقى لنا الباب مفتوحاً حتى لا يؤثر على مطالبنا بالسلب.

ابو عمار: المفروض اول امس ان يعود لوسيان الدحداح للشام واتصل تلفونياً ليرد على بعض الاقتراحات السورية، واتصل تلفونياً وقال ان الاوضاع في تحسن.

كرامي. هذا خطر جداً وهذا يعني ان القصر لا يبدي اي ايجابية.

ابو عمار المفروض ان يتوجه الدحداح الى دمشق ولم يتوجه بسبب الطريق السيء كما يقول ويقول ايضاً ان هناك

ايجابية من الرئيس. الاسد ضغط عليه واتصل بفرنجية تلفونياً بعد مقاطعة ٤ اشهر على ان يلين موقفهم ولكن للاسف ليس من امل ايجابي وهذا خطر.

كرامي: الدحداح اتى لعندي بعدما اجاب سوريا عن موقف فرنجية من المطالب فلمست من الدحداح بأن لدى فرنجية قبولاً للبحث فيها. وفهمت من الدحداح بأنه يريد ان يذهب الى سورية لافهامهم هذا الموقف ولم يذهب.

ابو عمار: نحن موقفنا واضح عندنا تطمينات سورية ـ فلسطينية محددة، ومستعدون للعودة الى مواقع ترضي الجميع.

كرامي: يبدو ان الاعياد هي التي اخرت الاتصال. علينا ان نستوضح من الغد وبعده.

صائب: علينا ان نأخذ مبدأ ـ لا تصلب ولا ميوعة. شيء مبدئي ضمن المطالب والاتصال لا بأس ان يستمر.

اليافي: تصلبهم الذي ظهر هل نتركهم؟!

صائب: لا ابداً.

الصدر: مبدئياً مع احتمال الخطر على الوطن ان اي توانٍ من التحذير خيانة. نحن امام بروز ملامح تقسيم الوطن وخطر على الوطن وازعاج المقاومة مهما كان لدينا من ليونة. علينا ان نستعد في الوقت نفسه، ونتخذ اقصى درجات الاستعداد والحذر بمعزل عن كل اعلام. اما على الصعيد الفكري (المطالب) هناك نقطة. هل المجتمعون في بعبدا والكسليك هل هم كل المسيحيين هل هم كل الموارنة. الرئيس كان يؤثر على الكتائب، الكتائب كانت تحارب وحدها، حسب معلوماتنا لم تعد وحدها هناك عشرات من التنظيمات والعصابات المسيحية حتى كاد ان يدخل الوضع التخوف عند الزعامات الكبيرة، ثم اجتماع الثلاثة رد لاعتبارهم داخلياً. معلوماتنا ان المطارنة الموارنة مستاؤون.

ابو عمار: هل هذه عميقة فيهم؟

يافي: ابداً.

صائب: الارثوذكس نعم.

الصدر: نحن اصبحنا امام مرحلة دولية اذن نحن اليوم في معركتنا الصعبة ساحتنا ليست المقاتلين وشعبنا هنا ـ ساحتنا العرب والدول الاوروبية لماذا نحن في طرحنا لا نحاول ان نجتذب المسيحيين الآخرين. من هذه الثغرة ندخل.

ايضاً: كيف يمكن ان نوفق بين ان لا يكون موقفنا مائعاً وان نجذب المسيحيين الآخرين اقول هذا ممكن: لاننا نحن مع العدالة ومع المساواة ومع القضية الوطنية. عندما تطرح قضية التقسيم وترد هذه القضية على لسان المسؤولين وقد وصلوا الى هذا الحد فموقفهم هنا في منتهى الضعف اذن موقفنا السياسي ليس ضعيفاً حتى نتصلب في المطالب. نقف هنا ونغتنم الفرصة التي حصلت. نحن علينا ان ننادي الطائفة المارونية كلها وندين زعماءهم الذين ينادون للتقسيم. وكذلك المسيحيين الآخرين ونبصرهم بموقف شربل القسيس.

صائب: كلهم اشنع من بعض.

اليافي: سماحتك تحسن الظن فيهم فمعلوماتي ان المحامين والاطباء والمهندسين المسيحيين نزلوا في الخنادق.

صائب: مش كلهم.

كرامي: ارى ان الموضوع مرتبط بالتمديد للمجلس النيابي ولانتخابات الرئاسة. فرنجية يريد ان يعرف من خليفته هم يطرحون لوسيان الدحداح. على كل حال الاهمية نابعة من الوقت. المجلس في عطلة وفي اذار ستمدد مواعيد انتخابات المجلس. اذا مدد ما هو موقفنا؟

ابو عمار: هل يملك المجلس الاغلبية للتمديد بدون رأي الرئيس؟

كرامي: هذه رغبة الرئيس وهم يفضلون ان يمدد له في دورة عادية وليس استثنائية. انا اخاف ان نقع في الفراغ النيابي والرئيس يستمر. برأيي لا مفر من التمديد للمجلس في هذه الظروف.

المفتي: ما هي فائدة التمديد؟

صائب: يقال اذا مدد المجلس مدته تصبح انتخابات رئيس الجمهورية اضعف فربما يستقيل رئيس الجمهورية تحت وطأة الاحداث حيث لا يمكن الانتخابات. يقول البعض عندما يمدد المجلس ويهتم باحداث البلاد احسن بكثير من انتخاب الرئيس.

المفتي: اذا وافقتم على التمديد وباستطاعة المجلس بعد ذلك ان ينتخب رئيس الجمهورية معنى ذلك ساعدتم رئيس الجمهورية.

ابو عمار: هذه ورقة ينبغي ان تبقى بأيديكم ولا تعلنوا عنها (قرأ ابو عمار تقريراً عن معلوماتهم عن اجتماع الكسليك وجوهر التقرير التصلب الماروني في المجال السياسي في وجه المطالب من ناحية والتصعيد العسكري المسيحي من ناحية

اخرى).

المفتي: المطلوب منا الصمود.

شمس الدين: ارجو ان لا نصل الى حالة واقعية اكثر خطورة كأن نصل مثلاً الى التقسيم. تقديري ان جهتنا عليها ان تصل الى حد ادنى سري ممكن. ليس المناورة في اكبر عدد من المطالب نحن لا نستطيع ان نحارب بورقة المطالب اليسارية ـ كونها يسارية مشموسة. علينا ان نعتمد حداً ادنى سرياً ونضيف الى موقفنا موقفاً مسيحياً يتجاوز الحد الادنى السري لتصير المحاورة عليها.

يافي: مطالبنا ليست مطالب اشخاص انها مطالب شعب. الحد الادنى السري هل يحفظ التماسك الوطني الحاصل.

كرامي: ممكن نتفق على قاسم مشترك ما بين المسلمين. وهذا هيّن وليس صعباً.

شمس الدين: يا دولة الرئيس هناك موقف انت ملزم به.

كرامي: يمكن ان لا نتفق على كل شيء مع كمال جنبلاط واحزابه ولكن لا يعارض موقفنا بل يوافق على موقفنا ضمناً وانا برأيي ليس من المفيد ان نتفق بيننا على الحد الادنى طالما انهم يرفضون اي حد واي مطلب. وعلينا ان نعلن اننا اصحاب حق ولنا حكم، ونحن مستعدون للبحث مع الفرقاء اذا اتفقوا. علينا ان نخلق في صفوفهم نوعاً من الفرقة حتى اولئك الذين اجتمعوا كلهم طامعون في انتخابات الرئاسة وعلينا ان نتحرك بهذا الاتجاه والاستفادة من القوى المسيحية الاخرى.

المفتي: مطالبنا واضحة لا ضرورة للبحث بالحد الادنى وموقفنا السياسي واضح لا نتصلب ولا نميع. وعلينا ان نتصل بالفرقاء المسيحيين لاكتساب مسيحيين الى موقفنا. وضعنا الآن بدأ يعاني من بعض التجاوزات العسكرية اذا تزايدت تؤثر على موقفنا. عندنا عائلات بائسة وموقفنا ينبغي ان ينسق سياسياً وادارياً وعسكرياً بالاضافة لذلك. برنامج الاحزاب لا نستطيع ان نتجاهله كما اننا لا نقدر على اعتماده كله. كان عندنا برنامج الهيئات السنية الاسلامية (الصدر ـ المفتي) يمكن ان يكون نواة لبرنامجنا وكذلك برنامج صائب بك يمكن بحثه ايضاً.

الصدر: عندي اضافة. انا ارجو ان نغتنم الفرصة انه بمجرد صدور فكرة التقسيم عن اجتماع بعبدا علينا ان نستفيد من هذه الغلطة ونبرزها اعلامياً في الداخل والخارج.

محضر اجتماع أعضاء قمة عرمون مع الوفد السوري
بتاريخ ٣٠/١/١٩٧٦

الحضور: مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد ـ الامام موسى الصدر ـ الشيخ محمد ابو شقرا ـ معالي عبد الحليم خدام ـ اللواء ناجي جميل ـ الرئيس رشيد كرامي ـ الرئيس عبدالله اليافي ـ الرئيس صائب سلام ـ كمال جنبلاط

خالد: نستطيع ان نبدأ الاجتماع باسم الله، اجتماعنا اردناه لتوضيح كثير من الامور.

سلام: هناك اشياء كثيرة متشابكة وغير واضحة ونحن لا نتبين الغث من السمين منها.

خدام: لقد مضى على عملنا هنا عشرة ايام والامور تسير شيئاً فشيئاً الى الاحسن، وعندما يذهب الرئيس فرنجية الى سوريا تنحل كل الأمور لا بد اولاً من تثبيت الوضع الأمني. العناصر الخارجية موجودة في البلد يهمها عدم استقرار الوضع، وهناك عناصر تشعر بنفسها مغلوبة، ارادوا تكريس الانعزال ففشلوا، ارادوا ضرب الفلسطينيين ففشلوا، ارادوا التقسيم ففشلوا، حملوا السلاح على أمل ان يسندهم العالم الغربي فلم يحصل ذلك، كانوا يقولون ان الصيغة اللبنانية لا تتغير فتغيرت، الجماعة كانوا يهددون بالجيش فوجدوه قد فرط، كل هذه الأمور تجعلهم في موقف صعب. اهدافهم الأساسية فشلوا فيها، هم فعلاً هزموا، وعلى ضرب هذا الواقع يجب ان لا نضيع النصر، انا مقتنع ان الحرب لن تتكرر في لبنان بسبب اختلال موازين القوى لصالحنا، وبسبب الانهيار الاقتصادي الذي وقع بلبنان ـ المهم ان نعرف الآن، ماذا نريد، اننا نريد لبنان الموحد ونريد حماية الوجود الفلسطيني مع رفض الممارسات الفلسطينية الخاطئة ونريد لبنان العربي، والآن لقد سقط التسلط الماروني بوقف اطلاق النار وبيار الجميل سواجه بيسار مسيحي اكبر من اليسار الاسلامي، والزعامات المارونية ستسقط في جو السلم اكثر من سقوطها في ايام الحرب.

سلام: نرجو ان لا نضع في الدستور ولا في اي نص ان رئاسة الجمهورية للموارنة.

خدام: الدساتير ليست قرآناً... المستقبل هو الذي يحدد الامور.

اليافي: لا يجوز وضعها بالدستور ابداً.

خدام: اكبر دستور لا يساوي بساطير ٣ عساكر يعملون انقلاباً ويستولون على الاذاعة. واضاف خدام اما رئاسة الجمهورية للموازنة هذا موضوع تناقشنا فيه المرة الماضية وقبلتم فيها.

جنبلاط: على ان لا تبقى في الدستور... لا بأس من ان يكون ذلك اتفاقاً غير مكتوب.

خدام: هل قامت هذه الحرب من اجل المطالب؟... لا المسلمين بدأوا بالحرب ولا الفلسطينيين. الطرف الآخر هو الذي بدأ الحرب. وهم الكتائب والمسيحيون وذلك لاخراج الفلسطينيين من لبنان هذا هو السبب الرئيسي، والدليل ان المطالب الاسلامية موجودة قبل الفلسطينيين ولم تؤد الى حرب. لقد حاولوا اذن ضرب الفلسطينيين باسم السيادة. المسلمون لهم مطالب، وهم يتعاطفون مع الفلسطينيين ومن خلال هذا التحالف وكنتيجة برزت المطالب الاسلامية والوطنية اكثر، بعد تسوية القضية الفلسطينية مع الكتائب وتيارهم المسيحي نسأل هل يمكن تحقيق كل المطالب؟ هناك امكانيات، رأينا في سوريا الغاء الطائفية في كل مستوياتها، وليس بالمناصفة كما حصل ولكن اصطدمنا معهم بالعلمنة الكاملة هم يقبلون بالمساواة على هذا الاساس، فرفضنا لان ذلك يتعارض مع العقيدة الاسلامية. وصلنا الى الشيء الذي تعرفونه، وكانوا يريدون ضرب المقاومة ففشلوا لان المقاومة باقية، وليس هناك حل لرحيل الفلسطينيين من لبنان حتى ولو قبلت اسرائيل بقيام دولة فلسطينية لان الضفة الغربية فيها سكانها، ولا حل الا بحرب شاملة مع اسرائيل، لذلك فان وجود الفلسطينيين مستمر وبالتالي ينبغي مراعاة هذا الواقع والقبول بالحلول التي طرحت حتى لا يثار الوجود الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية مرة اخرى.

كرامي: ممارسات رئيس الجمهورية ينبغي اذن الحد منها.

خدام: نحن بين شيئين اما ان نبقى على كل المطالب كاملة ونحارب في هذه الاجواء الدولية والعربية والفلسطينية الصعبة او تكون لنا ستراتيجية مرحلية فنحقق اليوم مطالب معينة تكون بمثابة مرحلة ننتقل بعدها لتحقيق مطالبنا في المساواة التامة.

سلام: المهم تعديل الدستور لتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية.

خدام: صلاحيات رئيس الجمهورية تحدد بقانون، اذا طرحنا تعديل الدستور ندخل من باب لا نستطيع اغلاقه.

سلام: اسقاط الحكومة يمكن اسقاطها في هذه الحال بـ١٣ صوت مثلاً. ينبغي النص على نسبة عدد النواب اللازم لاسقاط الحكومة إذ لا يجوز ان ينتخب رئيس الجمهورية بأكثرية ٥٥ نائباً في حين يتم اسقاط الحكومة بـ ١٣ مثلاً - ينبغي ان المعاملة متوازنة ومتماثلة فلا تسقط الحكومة الا بـ ٥٥ صوتاً مثلاً.

اليافي: هذا سلاح ذو حدين.

خدام: لماذا لا يصبح في المجلس النيابي تكتل نيابي قوي يضم مسلمين ومسيحيين، وعلى هذا الاساس يخلص لبنان من هذه الاشكالات.

اليافي: صلاحيات رئيس الجمهورية باقية وهي المشكو منها، ينبغي تحديد هذه الصلاحيات.

خدام: هناك نص على ان تمارس الصلاحيات بالمشاركة مع رئيس الوزارة. فلماذا لا يصر رئيس الوزراء على المشاركة.

سلام: ينبغي ان لا يستقبل رئيس الجمهورية موظفاً كبيراً بغير رئيس الوزراء، ولا سفيراً... ولا زائراً اجنبياً.

خدام: هذا يمكن اجراء ترتيب له... بس حكاية السفير هل يعقل ان نقول لرئيس الجمهورية لا تستقبل السفير الا بوجود رئيس الوزارة.

كرامي: المقصود فيها لا اسراف ولا تقتير، المقصود ان لا يتصرّف كمبدأ عام الا بالمشاركة.

جنبلاط: لازم يكون موجود وزير الخارجية اثناء مقابلة رئيس الجمهورية للسفير.

خدام: هذا غير موجود في باقي الدول. انا قابلت حوالي ٤٠ رئيس دولة ولا احد حضر اي من هذه المقابلات. اعتقد ان ذلك يعود الى العقدة الطائفية ان استمرار عقدة الطائفية عندنا هو وضع مش طبيعي.

سلام: سمعنا عن بنود كثيرة، سوف تذكر في الاتفاق غير هذا الموضوع. فنرجو ان يكون الامر واضحاً.

خدام: ليس غير النقاط السبع التي قلناها. وهذه النقاط هي من اجتماع سابق سجلها كاتب هذا المحضر:

١ - تحقيق المناصفة في مقاعد المجلس النيابي بين المسلمين والمسيحيين.

٢ - المجلس النيابي هو الذي ينتخب رئيس مجلس الوزراء انتخاباً.

٣ - يبقى العرف ويعزز عند توقيع المواثيق والمعاهدات المراسيم بمعنى ان يشترك كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزير المختص في التوقيع عليها.

٤ - تنشأ محكمة دستورية للنظر في دستورية القوانين ومحاكمة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء اذا

اقتضى الامر ذلك.

٥ ـ مناصب الفئة الاولى توزع بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، على اساس من لا طائفية الوظيفة، اما باقي الوظائف المدنية والعسكرية (في قوى الامن والجيش) فلا تخضع للاعتبارات الطائفية، وتوزع الوظائف حسب الكفاءة.

٦ ـ ينشأ مجلس اعلى للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي توزع فيه الخدمات بالتساوي على جميع المناطق اللبنانية على ان يكون البدء بالمناطق المحرومة.

٧ ـ اصدار قانون التجنيس وتطبيقه بالنسبة لجميع من لهم الحق في اخذ الجنسية اللبنانية او استعادتها.

ونحن جئنا لمساندتكم رئيس للقيام بالوكالة عنكم. فماذا تريدون ترونا حاضرين.

سلام: لولا مساندتكم لكنا في الحضيض، وهذه ليست مجاملة اننا من غيركم لا نستطيع شيئاً، وانتم اصحاب الفضل الاول، وانتم مصدر قوتنا.

خالد: اذا قوينا قويوا، واذا قويوا قوينا.

اليافي: نطلب منك شيء بسيط.. ان يذكر في النص ان لبنان دولة عربية مستقلة ذات سيادة.

خدام: ببيان رئيس الجمهورية بكره بخطابه بيقولها. بس في الدستور اظن ان المسألة مش مهمة بدساتير كثير من الدول العربية (الجزائر ـ السودان الخ...) لم يضعوا فيها ذلك لم يقولوا ان هذا البلد عربي او الدولة هي دولة عربية.

خالد: النقاط ممتازة... المهم الالتزام بها وضمان ذلك من رئيس الجمهورية...

... هل سيصدر رئيس الجمهورية بيانه في دمشق؟

خدام: لا بل عندما يعود... يصدره في لبنان. وسيذكر في المسائل المطروحة ويتحدث عن الصلاحيات والنقاط السبع. وسيكون خطابه بمثابة ميثاق وطني جديد.

سلام: لا يجوز تسميته بالميثاق الجديد ـ بنود الميثاق معروفة وهي اثنان: تخلي المسلمين عن الوحدة العربية مقابل تخلي المسيحيين عن الحماية الاجنبية، على ان يكون لبنان بلد عربي. هذا كل شيء اما تسمية ما سيصدر بالميثاق الوطني الجديد ففيه تنكّر للميثاق الوطني القديم.

جميل: يسموها وثيقة دستورية.

جنبلاط: الميثاق ـ عروبة لبنان ـ ورفع الحماية الاجنبية، وعدم طلب الوحدة... هذا هو الميثاق فحق لا يصير ليس ينبغي عدم تسميته بالميثاق.

خدام: اذا انوجد بالجيش شو ٣٠ او ٤٠ احمد خطيب ونزلوا ينفضوا كل هالنظام بيساطيرهم شو قيمة الميثاق... ليست هذه الساحة على كل حال ملك المسلمين فقط هناك طرف آخر.

سلام: انا معك ولكن لا يجوز ربطنا بأن يكون رئيس الجمهورية مورانياً حتى لا ينسف الميثاق الماضي اللي ما فيش رئيس الجمهورية موراني.

جميل: الجماعة ما قابلين غير هيك.

سلام: نحنا ما عندنا مانع بس مش لازم نضعها بالدستور.

خدام: نحن لا نريد ان نضعكم في موقف تكتنفه الصعوبة، نحنا بجهودنا استطعنا ان نصل لهون.

جنبلاط: هيدا شيء ممتاز.

خدام: لولا تدخلنا العسكري، هم كانوا منتصرين ـ نحنا حولنا انتصارنا العسكري لنصر سياسي والا كانت راحت النبعة وبرج حمود وو... الخ...

الصدر: نحنا وضعنا العسكري كان سيء، مساهمة سوريا خلقت القوة الضاربة، ونحن لم تكن عندنا قوة تصون الداخل، الوضع التمويني والصحي كان سيء، النصر الذي كان نتيجة التدخل العسكري لم يكن حاسماً، انما التدخل السوري السياسي ايضاً هو الذي كان له دوره. لذلك نحن عندما نناقش لا نريد احراجكم. فقط لنرى ماذا يمكن نأخذ وماذا لا يمكن بما يخص الصيغة لا بد من قانون الانتخابات، محاكمة رئيس الجمهورية بدها قانون او تعديل.. فكيف ستتم هذه الامور؟

خدام: الدستور الحالي ما بيمنع.. اذن يمكن ترتيبها بنص تشريعي.

الصدر: من ناحية المبدأ هناك اشياء بدها قوانين اذن مجرد اعلان رئيس الجمهورية على الاتفاق بما في ذلك دين رئيس الجمهورية او طائفته لا يمكن ان تصبح نافذة الا بقانون، يقال اذن اتفاق.. يمكن تسميته اتفاق.

خدام: ليست المورانية بالموراني اسمحوا لي اقول للسياسيين كلكم مارستم الحكم وكلكم بشكل او بآخر خدمتم

المورانية السياسية وكنتم موارنة في المفهوم السياسي.

سلام: لا اقبلها. . . بالعكس صاروا بوجودنا يعتبروا رئيس الوزارة مثل رئيس الجمهورية. . هيدي لا اقبلها.

خدام: كلكم عندما كنتم رؤساء وزارة خدمتم المورانية السياسية، نحنا شايفين هالقصة من زمان.

جنبلاط: مش مطلوب منا نوقع على شيء حتى وان وقعنا. . . ولادنا مش مسؤولين عنه. على كل حال يغيره الاسم. . .

جميل: يسمى برنامج الاصلاح السياسي.

خدام: لا يقبلون.

سلام: ناقشنا معك ما معناه الانتقاص من احترامنا لجهدكم وثقلكم، انا بقول وبكرر اننا لولاكم كنا في الحضيض، ونحنا ما النا غيركم بس شو بدنا نعمل ساندتم الرئيس الموراني حتى طغى وتجبر.

خدام: كنتم موارنة يا صائب بك في الحكم اكثر من الموارنة. . . على كل حال ما تشكلت لجنة صياغة حتى الآن وبعدها يناقش الموضوع. كمال بك حكي كلمة جوهرية، نحن لا نستطيع تقييد اولادنا. . يا ريت عندنا قدرة بتسمحلنا نمون على اولادنا.

كرامي: لأ خلينا نحكي بصراحة لازم يتوضح ان الجماعة طالبين انو ينذكر في اي نص ان رئاسة الجمهورية تبقى من حق الموارنة. ينبغي ان يكون هناك موقف لتعديل قانون الانتخاب. . . يمكن يطلبوا في ذلك ذكر مورانية الرئيس مثلاً. في هذا القانون الانتخابي الجديد.

اليافي: لا يمكن الا ان يكون بالعرف.

خالد: عرف نلتزم فيه بدون نص هذا الذي اتفقنا عليه في جلسة ماضية.

جنبلاط: سموها وثيقة وطنية.

جميل: هيك بيمشي الحال.

جنبلاط: هناك مطالب هامة لا بد من اقرارها وهي اولاً الى الغاء المذهبية عن تذكرة الهوية ـ الانتخابات على اساس القاعدة النسبية ـ وفصل الوزارة عن النيابة ما عدا رئيس الحكومة. . . ارجو ان يكون هناك اجتماع قريب لاقرارها.

خالد: موافقون. . . هذا احسن اقرار هذه المسائل يحل كثير من الاشكالات.

الصدر: من حيث الغاء المذهبية بدنا نرجع لقواعدنا ونتشاور معها، نحنا ما منقدر نقول شيء الآن.

جنبلاط: منشان النسبية في الانتخابات بتريدوا نعمل اجتماع خاص منشانها.

الصدر: موافقون.

وانتهى الاجتماع (من الساعة ٢ ـ ٤,٣٠) واتفق على عقد اجتماع آخر في عرمون هذا وقد طلب معالي الوزير عبد الحليم خدام من المقرر طبع نسخ من المحضر وتسليم معاليه نسخاً عنه للاستئناس بها اثناء صياغة الوثيقة.

المدير العام لشؤون الافتاء: حسين القوتلي

بيروت في ٣٠ محرم ١٣٩٦ و٣١ كانون الثاني ١٩٧٦

محضر اجتماع قمة عرمون الثاني
مع الوفد السوري في بيت الطائفة الدرزية

الحضور: مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد ـ الإمام موسى الصدر ـ الشيخ محمد ابو شقرا ـ الرئيس رشيد كرامي ـ الرئيس عبد الله اليافي ـ الرئيس صائب سلام ـ كمال جنبلاط ـ مع :عبد الحليم خدام ـ ناجي جميل ـ حكمت الشهابي ـ حسين القوتلي مقررا ـ الخميس ٧٦/٢/٢٦

أبو شقرا: ترحيب ـ للمذاكرة في الأمور الجديدة ـ بعد رسالة رئيس الجمهورية هل من ملاحظات؟

خدام: كان هناك حديث عن المصالحة الوطنية ـ مصالحة تقليدية ليست بالشيء الطلوب انما المطلوب المصالحة من خلال الممارسة ـ بدأنا بذلك حيث اتفقنا مع رئيس الجمهورية، على أساس أن يوجد فيها التطرف والإعتدال من الطرفين، فوافق، وبدأنا الحوار مع الصف الإسلامي والوطني، فلم نجد أي خلاف حول ذلك، ولا أحد يبحث عن مكاسب فئوية بينما في الكسليك حدث خلاف، ومشاكل فيا بينهم ونحن لا نريد أن نلح عليهم، حتى لا نقدم تنازلات، لذلك قررنا السفر

وعندما يتصلون بنا نحن حاضرون. ويهمني أن أقرر أمامكم أن بعض الدول العربية دفعت من أجل خراب البلد ٤١ مليون دولار ـ والمقاومة اتخذت كل الإجراءات حتى لا يحصل أي شيء يخل بالأمن في المنطقة الغربية بيتنا، الطرف الآخر يعاني من فلتان حيث هناك قوى محلية وأطراف متناحرة. هذه اللجنة العليا العسكرية اجتمعت اليوم واتخذنا مقررات سنسعى لموافقة رئيس الجمهورية عليها، وهي أن يصبح الجيش وقوى الأمن تحت سلطة اللجنة العليا العسكرية... هم يتحدثون عن الأمن.. هذا هو الحل على الأقل لإحراجهم.

خالد: الملاحظة أن الأمن صار أمنين، منطقة غربية ومنطقة شرقية ينبغي التوحيد.

خدام: هذا هو الحل للتوحيد. الجيش حالياً أصبح من المستحيل أن يضرب المقاومة، إن نزل الجيش فهذا لا يضر. الأمن المطلوب هو أمن شامل.

الصدر: هل هذا الموقف من قبل مجموعة الكسليك وراءه استعدادات عسكرية ورغبة في اعادة القتال.

خدام: لا.. وضعهم العسكري الآن لا يمكنهم من العمل، لأنهم عارفون أن في لبنان قوى عسكرية يمكن أن تسحق أي تحرك عسكري منهم، وعلى كل حال اخواننا عيونهم مفتحة. والإحتمال ينبغي أن يكون واضحاً عندنا ولكن هذا الإحتمال أن يقوموا بعمل ينبغي أن لا يسيطر على تصرفاتنا.

كمال جنبلاط: هناك خطر من أن يستفيدوا من الجيش إذا نزل في مناطقهم.

خدام: بالعكس الجيش أصبح مهزوماً في نفسيته.

جميل: التوزيع للجيش مختلط.

خدام: على كل حال القوى ينبغي أن تضبط، حتى أحمد الخطيب.

كمال: أحمد الخطيب أصبح اسطورة لا يجوز التعرض له ـ ظاهرته أسلم وطنياً من ظاهرة الحكام المسيحيين المسلحين.

خدام: إذا لم ينته أحمد الخطيب في لبنان سيصبح مشكلة سورية وليس مشكلة لبنانية.. خليه أحمد الخطيب ينضم للجيش أو ينضم للحزب التقدمي الإشتراكي.. هناك دول عربية تدفع له (ليبيا) ليبيا لا يهمها في النتيجة خسارة بضعة ملايين، ولكن يصعب أن يكون هناك جيش على الحدود السورية.

كمال: بدكم تفهموا ذهنية الناس، ضباط وجنود كانوا عم يحاربوا مع الصف المسيحي، أحمد الخطيب ظاهرة مقابلة.

جميل: عم يطلب اصلاح الجيش وطرد القادة، هذا من مطاليب الإصلاح التي ستأتي بينها الأعمال التي يقومون بها، لها طابع جرمي، لقد استنفذ أحمد الخطيب أغراضه.

عرفات: أنا أكثر الناس معرفة بأحمد الخطيب، ظاهرة ينبغي أن تقدر، لأنه منع الجيش من أن يسحقونا، كما بدا في عرمون، هذا الرجل حتى الآن لم يتقاض فلساً واحداً من أي دولة من الدول التي تحوم حوله مثل الذئاب لشرائه، والرجل الآن صامت، للأسف حتى أمس، هناك جندي احتياطي يحاكم لأنه تسبب في مشكلة في ثكنته. أخذ بندقيته وانضم لنا، ورجع بعد العفو، ففوجىء بالمحاكمة.

أنا قلت أن قضيته لا بد أن تعالج سياسياً، ربما يكون هناك ضباط في الجيش، يريدون تعقيد المسألة، هناك كثير من الضباط والجنود موجودون في الناحية الأخرى، في عين الصفصاف وهناك قوة ١٨ دبابة وملالة يسيطر عليها طوني فرنجية، وفي يد المارونيين في زحلة، والمدفعية الثقيلة ١٥٢ نقلت الى صربا، إذن هناك بعض ضباط في الجيش يحاولون ابقاء التوتر لعمل عمل ما. لا بدّ من اصدار عفو والتزام بهذا العفو، ولأنها مسألة أحمد الخطيب، لا بدّ من اصدار عفو عام، حتى لا يحاكم الرجل.

خدام: مجلس الوزراء أخذ قراراً بالعفو.

كمال: ليس له قيمة.

خدام: بل له قيمة وسينفذ.

كرامي: قرار مجلس الوزراء ملزم، خصوصاً فيما يتعلق بالجيش، لذلك الإتفاق الذي اتخذ بمعرفتكم نص على كل الحالات.

أبو شقرا: أرى أن يعلن عن عودة جماعة أحمد الخطيب الى معسكر خاص حتى لا يعتدوا عليهم.

خالد: أحمد الخطيب، تحرك بعاطفته الإسلامية لانحراف الجيش وتحيزه، هذا لا يجوز ضربه نحن نوفق بين هاتين النظرتين ـ لا بدّ من جعله في معسكر أمين.

كمال: عندما يكون هناك ٢٠٠ ضابط من الناحية الأخرى ويتعاونون مع الكتائب والأحرار ويقتلون المسلمين، بالمقابل عندنا أحمد الخطيب، هذا لا يجوز منكم يريد خدام أن لا تكونوا طرفاً في هذا البلد، أنتم في صفنا.

ابو شقرا: أرى أن يبقى في أحد المعسكرات.
خدام: عندنا معلومات بأن الخطيب يريد أن يحتل مطار الرياق، وقالت له ليبيا إذا استوليتم على المطار سنرسل لكم طائرات. . . فإذا نفذها نحنا سنضربه.
كمال: هذا لن يحصل هذا تصور خاطىء.
جميل: شو تصوركم يريد الأخوان.
أبو شقرا: اقترح هذه الظاهرة تنتهي.
عرفات: تقترح أن تراه وانهاء الوضع معه لي رجاء، الواضح أن هناك مجرمين قاموا من هذا الجيش ضربونا بالمدفعية، ذبحوا شعبنا، وسكتنا، ولم تصدر مذكرة توقيف واحدة.
خدام: ٥٧٠ مذكرة صادرة واهانهم رئيس الجمهورية.
المفتي: اللذين سمح لهم بالترقيات ومنح وذهبوا للخارج.
كرامي: إذا كان أي واحد منهم عليه شبهة مستعدين نرجعه.
أبو شقرا: عفو عام يستثني الجرائم الفردية والشخصية.
جميل: الا من قتل عمداً داخل معسكر.
عرفات: أرجو أن تعملوا هذه العملية في الشام يذهب اليكم في الشام.
خدام: نفترض ١٪ أن تعود الحوادث بوجودهم أو بغيابهم. ليس لهم على كل حال أي قيمة عسكرية اليوم، نحنا نريد حمايتهم.
المفتي: القصة بدنا نتنهي منها:
١ ـ بيان العفو.
٢ ـ نؤيد الظاهرة العربية الوطنية العربية.
٣ ـ يتم اللقاء مع اللواء ناجي جميل لتوضيح الخط وانهاء الظاهرة انهاء للمشكلة. .
جميل: الثغرة أن هناك ليس من اطمئنان لقرار مجلس الوزراء بهذا الشأن.
خدام: ١ ـ لا يفهم كلامنا على انه كره للناس، بالعكس.
٢ ـ ما في مصلحة يتفرغ الجيش من هالناس.
المفتي: لا بدّ من اجراء حاسم.
كرامي: لا بدّ من توضيح: هناك شيء مكتوب كشروط لتسوية أوضاع العسكريين، وهذا الإتفاق وافق عليه مجلس الوزراء، وأبلغ للجيش للتنفيذ.
جميل: نحن نكلف ضابط (ديب كمال) يضاف اليه العقيد علي المدني ـ يستلم الجنود هؤلاء، وننهي أوضاعهم.
جنبلاط: لا بدّ من عفو.
خدام: ما هو التعبير الذي يرضيك.
عرفات: الشيء العملي أن تروا أحمد الخطيب وبعد ذلك ينتهي الأمر.
الصدر: الحقيقة هناك عشرات من الحالات المماثلة.
خدام: اقترح على دولة الرئيس اعداد دراسة قانونية في وزارة الدفاع انه هل يعتبر قرار رئاسة مجلس الوزراء عفواً، فإذا كان، لا يصدر قرار عفو واضح.
جنبلاط: العفو عن العسكريين وحرية ترك الجيش ـ وعدم نقل الضابط خلال سنة.
كرامي: النقطة الأخيرة شيء عسكري ليس لي سلطة عليه، هذه صلاحيات القيادة.
جميل: يصدر بيان توضيحي بهذا الشأن مؤداه العفو.

* * *

محضر اجتماع الموفد الأميركي دين براون
مع مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد في دار الأخير في عرمون بتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٧٦

المفتي: نرحب به وبمن يمثل في لبنان الوطن العربي الذي نعتز به جميعاً.

براون: كنا في الولايات المتحدة ومعنا كثير من اللبنانيين ورأينا في التلفزيون المأساة اللبنانية.

المفتي: نرحب بالسيد براون فضلاً عن تمثيله لفورد نرحب به أيضاً لأنه خبير في قضايا الشرق الأوسط، ورئيس لمعهد الشرق الأوسط ومعرفته هذه تسعدنا أن نكون معه على أمل لتحقيق الخير الكثير لهذا البلد.

براون: اعتقد أنه بإمكاننا أن نساعد بالحل، ولكن اعتقد أن السلم ينبغي أن يأتي من القلب من الداخل، وأهل البلاد أجدر بذلك.

المفتي: اعتقد أننا نتفق مع السيد براون ولكن نتمنى في هذا الوقت العصيب أن تعيش البلاد العربية كلها بعيدة عن المؤثرات الأجنبية.

براون: ان هذا بنظري أنسب وقت لذلك أولاً لأن هناك نهضة ثقافية وسياسية عربية، ولذلك من المؤسف أن تحصل حوادث تضع هذا التفتح العربي في خطر.

المفتي: هذا اتجاه المخلصين دائماً، ولكن عندما نجد التدخلات في البلاد العربية لا بدّ من ابداء الأسف حقا. وأحب أن أقول له بصفته شخصية عالمية عاشت في الشرق الأوسط، أنه لا بدّ مضطلع على الحضارة العربية والإسلامية وهو يعلم كيف ان الإسلام كان يعيش في تسامح، ويحتضن جميع الفئات والأديان التي تخالفه، ويعيش معها في محبة وتعاون وسلام ان ذلك نابع عن عقيدة الإسلام.

ولا شك انه في الفترة الأخيرة عانى المجتمع العربي من ظروف قاسية وخطيرة ومنها التخلف ولكن في مطلع القرن العشرين عاش هذا الوطن العربي تعايشاً يتناسب مع روح العصر حيث أصبح المسلمون والمسيحيون، وخصوصاً في لبنان، ابتداء من مطلع النهضة العربية، يعيشون كشعب واحد، لا فرق بين مواطن وآخر. ولكن مع الأسف بدل أن تتقدم هذه التيارات العربية والوطنية، اصطدمت مع الأسف مع اتجاهات الدولة الفرنسية المنتدبة التي بدأت بين المسلمين والمسيحيين وتعاملهم على أساس التفرقة لا على أساس الجمع.

والملاحظ أن الدليل على ذلك أنه في اخر الحكم العثماني، علق على المشانق مسلمون ومسيحيون كانوا يدعون الى هذه الإتجاهات العربية الوطنية التوحيدية، ولكن المستعمر عندما جاء بدأ التفرقة على أساس الدين، بل على أساس الطائفة.

براون: كل السياسات الإستعمارية، اميركية أم فرنسية أم انكليزية. اتبعت سياسة التفرقة، واعطاء الإمتيازات للقلة، وهذا موقف سياسي خاطىء وغير انساني.

المفتي: تماماً هكذا فعل المستعمر الفرنسي، أعطى امتيازات للموارنة المسيحيين، وعمقوا التفرقة بين المواطنين على أساس خلق روح التحاسد الطائفي، فإذا بالمكاسب الوطنية التي نشأت مع مطلع النهضة تنحسر شيئاً فشيئاً بالفعل. . الحاكم الفرنسي قسم البلاد العربية، يريد الإستمرار بالتقسيم، دولة سنية، شيعية، مارونية، الخ. . . اننا بالروح نفسها في عصر النهضة نقول اننا نرفض التقسيم في هذا البلد الصغير، الذي لا يتحمل موضوعاً بهذا الشكل، وعلى الأخص إذا كنا ننظر الى البلاد العربية من المحيط الى الخليج على انها بلد واحد.

مع الأسف الحكم الفرنسي أورثنا مرض امتياز الطوائف الذي قسم الحكم اللبناني وطنياً وصرف الوطنيين عن بناء الوطن، من ناحية، في الوقت الذي قام فيه الإستعمار الدولي في خلق الكيان الإسرائيلي في فلسطين.

هذه المشكلة الإسرائيلية لم تكن قصراً على فلسطين، ولكن امتدت الى لبنان، ان الوجود الإسرائيلي أدى الى الوجود الفلسطيني في لبنان، بتشرد أولاً ثم بتنظيم وبشكل مسلح بعد ذلك ليدافعوا عن أنفسهم أمام اسرائيل.

براون: انني موافق بتأثير العامل الفلسطيني، وجود دولتين يخلق صعوبات كثيرة.

المفتي: ليس العامل الفلسطيني هو السبب انني أتكلم بوضوح ان العامل الإسرائيلي هو السبب في وجود الفلسطينيين في لبنان، وفي وجودهم المسلح.

أنا لا أحب أن أنسى أن سعادة السفير يدرك هذه الحقائق كلها ولكن أريد أن أسجل حقيقة المسؤولية الإسرائيلية،

مسؤولية الوجود الإسرائيلي في هذه الأزمة أذا أمكنني أن الخص أقول:

ان اسباب الحرب الأهلية في لبنان التي تؤثر على المنطقة وعلى السلام.

١ ـ اساءة المستعمر الفرنسي عندما دخل الى لبنان باحداث النظام الطائفي ضد الوطنية.

٢ ـ تعميق الإمتيازات الطائفية.

٣ ـ الوجود الإسرائيلي الذي ترتب عليه التشرد الفلسطيني وتواجده في لبنان.

٤ ـ حكم سليمان فرنجية الذي ساس البلد بشكل سيء ومستغل وجعل من لبنان كله زغرتا كبيرة.

براون: كلنا نوافق على انه ما لم تحل مشكلة فلسطين حلا عادلاً يرضي الفلسطينيين فالدول العربية تجد نفسها في حالة توتر مع حرصنا على ذلك لا نستطيع أن نقول أن الحل قريب ـ لذلك فمشكلة لبنان نرجو أن لا تنتظر هذا الحل.

هناك عمل عاجل، وعمل آجل (حل قضية فلسطين حلاً عادلاً) العاجل أن نجد الطريقة في الأسابيع المقبلة لحل المشاكل اللبنانية.

المفتي: نحن لا نقول لا بدّ من حل القضية الفلسطينية أولاً... طبعاً لا... ولكن أحب أن أقول أن أميركا كشعب يحمل شعار الحرية (تمثال الحرية) أنا أستغرب وأتساءل: أميركا الشعب الحر الأبي الذي يرغب أن يكون شعباً عادلاً ويرغب أن تكون الشعوب الإنسانية مثلها ـ أتساءل لماذا تقف أميركا الدولة في وجه قرار الأمم المتحدة في مجلس الأمن في الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية المطالبة بحرية الشعب الفلسطيني، وتضع الفيتو على هذا القرار. ولكن أحب أن أقول استطراداً أنني مع الموافقة على ما قال... أعتقد بأن تأجيل الحل الفلسطيني مع تعجيل الحل اللبناني لن يريح احداً (اللبنانيين والعرب والعالم) ما دام هناك فلسطينيون يشعرون بأنهم مسلوبو الحقوق أرضاً وحضارة ورزقا... لذلك أرجو أن نعمل بسرعة على حل المسألة الفلسطينية حلاً عادلا... لذلك فأنا أعتقد أن من مستلزمات النظرية الأميركية الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة تناضل من أجل حرية الشعب الفلسطيني وحقه في الحياة وهذا يساعد على تحقيق السلام ليس في لبنان ولا في المنطقة فقط وانما في العالم بأسره. أنا أحب أن أقول لا على سبيل التحدي وانما على سبيل تقرير الواقع، هو أن الشعب العربي كله الى جانب الشعب العربي الفلسطيني سيقاتل، كما قاتل الصليبيين لاستعادة حقوقه، لا سيما في هذا الوقت الذي أصبحت فيه حقوق الإنسان شيئاً بديهياً في العالم أجمع.

براون: انني لا أستطيع أن أقول شيئاً بالتعجيل في الحل الفلسطيني، لأنني لست بالوضع المساعد، ولكن أؤكد اننا سنة ٦٧ وصفنا الفلسطينيين بأنهم لاجئون ولكن هذه السنة جلسوا في مجلس الأمن على قدم المساواة مع باقي الدول، وما يحدث اليوم في لبنان هو اشارة للعالم كله بوجود شعب فلسطيني وقضية فلسطينية، ولا أحد ينكر أن على الفلسطينيين دورهم في لبنان وعلى الأخص دورهم الإيجابي في وقف اطلاق النار. في الولايات المتحدة منذ ٥ سنوات لم يكن موجود هيئة اميركية للدفاع عن العرب ولكن العرب الساكتين في أميركا قابلوا الرئيس لدعم القضية الفلسطينية، الأميركان الذين هم من أصل عربي اتحدوا اليوم مع بعضهم وأصبحوا مؤثرين في السياسة الأميركية وفي التحدث والتفاوض مع المسؤولين الأميركيين، وهذا شيء مهم، لأنه ارتفع صوت عربي من داخل أميركا، ولكن مع الأسف جهود الدول العربية والجامعة العربية في الماضي كانت محدودة، وهذا جزء تعيس من القضية الفلسطينية ـ أحب أن أسأل سماحتكم إذا كنتم تلاحظون اجماعاً وطنياً حول رئيس يمكن أن يعيد بناء لبنان هل في اعتقادك في اتجاه على شخص معين.

المفتي: لا يمكن اعطاء الجواب المطلوب كما تريده باعتبار لا بدّ من خطوات، الإنتخابات انعقاد المجلس، تعديل الدستور، فتح الباب، لا شك أن الرأي السياسي لا بدّ أن يتبلور حول الرئيس.

هناك عدة مرشحين منهم المتطرف ومنهم المعتدل، وأعتقد أنه ليس من المستحيل الوصول الى الإجماع، أو شبه الإجماع، على رئيس يحقق المطالب الإصلاحية إذا وجدنا الرجل العصري المعتدل الذي يفهم في الأماني الوطنية، الفاهم في القضايا الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والإدارية، لا بدّ بأن الجميع سوف يلتفون حوله. هنا أحب أن أوضح نقطة هي الأماني التي يتطلع اليها الشعب:

ـ الشعب يرغب في تعديل الدستور تعديلاً يضمن الغاء الطائفية السياسية، التي مزقت الشعب وفرقت بين ابنائه.

ـ وبتعديل الدستور يساعد على تطوير الأنظمة، اننا نعيش في ظلال دستور موضوع عام ١٨٧٥ لا بدّ من تطوير الدستور وضع حاجات الشعب العصرية والمستقبلية وإلا نحن نبقى حيث نحن جامدين.

نحن حريصون مع ذلك على مقوماتنا الدينية، والتشريعية الإسلامية التي أعطانا اياها القانون، والتعليم الديني وكل ما يعزز المؤسسات الدينية ورسالاتها التوحيدية والأخلاقية، ونحن نرفض أي أمر يضعف هذه الأماني بأي شكل من الأشكال. والحقيقة هذا الشيء هو الذي يضمن لنا الوصول الى حكم ديمقراطي يتساوى فيه جميع المواطنين في ظل العدالة:

لا بدّ إذن من خطوتين:
- لا بدّ من استقالة فرنجية للبدء في الإصلاح.
لا بدّ من تسجيل شكر للمبادرات العربية كلها، وخصوصاً موقف سوريا التي بذلت كل الجهود وبكل اخلاص من اجل احلال السلام، وأعتقد أنه لا يمكن الوصول الى أي حل إلا باستمرار الجهود السورية الصادقة.
براون: أستطيع أن أؤكد أننا قدمنا نفس الملاحظة للرئيس الأسد ليستمر في الجهود السورية لإحلال السلام في لبنان. انني أقدر كثيراً مواصفات الرئيس التي وضعتها سماحتكم، ولكن لا بدّ من سؤال: هل يمكن للقيادات اللبنانية أن تجتمع مع بعضها وتتفق على برنامج للمستقبل وتقول للرئيس المنتظر، انه هذا هو البرنامج الذي اتفقنا عليه، ويعطى له، ويعمل في سبيل تنفيذه.
المفتي: نشكر سعادته على اتفاقه معنا، ونقول انه مما يسهل مهمات الرئيس المقبل هي أن تجتمع القيادات بالفعل وتضع البرنامج، ولكن يمكن القول أنه تم اجتماعات بين القيادات فعلاً، ووضعت بيانات للرؤية المستقبلية، قمة عرمون فعلت ذلك، القوى الوطنية فعلت أيضاً، وقوى أخرى فعلت، ولكن على كل حال كل هذه القوى تتفق على الأسس العامة للإصلاح، وأصبح هذا الإصلاح واضحاً، فلا بدّ من الأخذ به من قبل الرئيس، وعلى كل حال ما زالت البرامج وتختار البرنامج الأصلح، على كل حال هناك مبادىء عامة للإصلاح ذكرتها لكم ويتفق معنا فيها أكثر المواطنين ويمكن أن تكون أساساً للإصلاح. نحن كان لنا برنامج اتفقنا فيه مع المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى وتنص نقاطه الأساسية على ما يلي:
١ - الغاء الطائفية السياسية.
٢ - تطوير الأنظمة - تعديلها بحيث تضمن المساواة.
٣ - تطوير الأنظمة المالية والإجتماعية - إنشاء مجلس للفعاليات الإقتصادية.
٤ - جعل التعليم الديني على عاتق الدولة والمحافظة على المؤسسات الدينية.
٥ - انشاء المحكمة الدستورية.
وعلى كل حال أظنكم استلمتم نسخة عنه بالأمس.
براون: تعديل الدستور هل هو مطالبة أم هناك مشروع بديل.
المفتي: نحن يهمنا تعديل الدستور لجهة:
١ - الغاء الطائفية.
٢ - بحيث يحرص على ذكر ان لبنان جزء من الأمة العربية بحيث يضمن الحكم الديمقراطي الصحيح لتحقيق النظام الرئاسي وتحديد صلاحيات الرئيس واستقلال السلطات وانشاء المحكمة الدستورية.
وعلى كل حال هناك تعديلات جاهزة اهتمت فيها الأحزاب والشخصيات السياسية يمكنكم الرجوع الى تفصيلاتها عندهم.
براون: لا مؤاخذة اخذنا من وقتكم الكثير.
المفتي: اهلاً بكم.
براون: مطالبتكم بالدستور على ان لبنان جزء من الأمة العربية، كيف تصورك لهذا الأمر، وهل يعني ذلك الغاء الميثاق الوطني.
المفتي: الميثاق الوطني هو ميثاق بين طرفين في ظل الإنتداب الفرنسي - في هذه الفترة كان الوطنيون يريدون الخلاص من الأجنبي فكان لا بدّ من الإتفاق السريع والخلاص بشيء مرحلي، فكان الميثاق الشفوي مبنياً على نقطتين، تخلي المسيحيين عن الحماية، وتخلي المسلمين عن الوحدة العربية.
وعندما نطالب بأن يكون لبنان جزءاً من الأمة العربية فليس هذا اننا نريد الغاء الإستقلال والسيادة، بل نصر على سيادة لبنان العربي واستقلاله وإذا كنا نتطلع الى الوحدة العربية فنحن لا نريدها على الإطلاق باجماع اللبنانيين كلهم حتى آخر لبناني.. هذا من ناحية الوضع السياسي، ولكن من ناحية الوضع القومي والتراثي، فأنا وغبطة البطريرك الماروني، نتكلم العربية، ولنا تاريخنا العربي، ولنا تطلعاتنا العربية المشتركة، ولنا آلامنا وامالنا، ولنا وحدة مصيرنا، فهذا واقع لا بدّ من ذكره في الدستور.. فلماذا نجاهله.
براون: بوصفي موجوداً معكم لا بدّ لي من الإعتراف بذلك، ولكن الفريق الأخر يتساءل لماذا الإصرار على تسجيل هذه الحقيقة وهم يعارضون تسجيلها سيما وانها حقيقة لها نتائجها السياسية.

المفتي: لا بدّ من ذكر الميثاق، هناك ظاهرة اننا في الميثاق سجلنا ان لبنان عربي وانه مستقل، وهذا ما نريد أن نحققه وهذا ما وافق عليه الطرف الآخر في الميثاق. فلماذا ينكرونه الآن ويرفضون تسجيله في الدستور. فكيف يمكن لبنان أن يكون ذا وجه عربي وروح غير عربية.

هذا غير مقبول عربياً، عندما تطلق الصفة الجزء يعني بها الكل.

براون: أشكر سماحته على هذا اللقاء الحار، وعلى هذا الوضوح والصراحة التي تحدثتم بها، ويعبر عن رجائه أن لا يكون لكم مجرد دور، وانما دور قيادي في عودة لبنان الى حالته الطبيعية.

المفتي: نرحب بالسفير والوفد ونحن سعداء بذلك، يسرنا بصفته التي يحملها قد اجتهد ليساعد على تحقيق السلام. ونؤكد له ان مهمتنا سنعمل بكل طاقتنا على احترام انسانية اللبناني وتوحيد لبنان باذن الله.

عرمون في ٣/ ٤/ ٧٦

قام بالترجمة:
الدكتور حسن صعب

سجل المحضر
المدير العام لشؤون الافتاء
حسين القوتلي

محضر اجتماع قمة عرمون
بتاريخ ١٣/ ٥/ ١٩٧٦

الحضور: مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد - الإمام موسى الصدر - الرئيس رشيد كرامي - الرئيس صائب سلام - الرئيس عبد الله اليافي - ياسر عرفات - هاني الحسن - حسين القوتلي مقررا.

أبو عمار: عرض الى القتال في طرابلس ودور (الجيش السوري وجيش التحرير) وصدام حزب البعث والرفض ثم أضاف قائلاً: حاولت مع السوريين ايقاف ذلك وسحب الجيش السوري فلم أوفق لذلك دعوتكم لمعالجة الموضوع معا.

كرامي: موضوع طرابلس ما هو إلا جزء من كل لأنه ينبغي معالجة الموضوع من الأساس وهو العلاقة مع سوريا لأنه من مصلحة القضية، ومصلحة الاخوان جميعاً أن نعمل على تنقية الأجواء بين سوريا وبين الاخوان جميعاً لأنه مهما كانت الأسباب فالنتيجة ليست من مصلحة سوريا أو مصلحة أحد منا من جراء هذا الإقتتال، اننا نعتبر أن وحدة الصف هي من وحدة الهدف، وعلينا أن نسعى لتقريب وجهات النظر حتى لا نتورط أكثر، فأنا متألم كثيراً لأن بلدي طرابلس تشهد هذا الإقتتال وهنا أريد أن أخصص الكلام لأبي عمار، فالرئيس الأسد يكن كل احترام وتقدير للأخ أبو عمار، لذلك الأخ أبو عمار هو أقدر منا على معالجة الموضوع من الأساس، لأنه يعيد الأمر لنصابه، لأن أي تصرف دموي مرفوض منا كذلك أي تفكك للصف نحن ضده، لكن علينا أن لا نستفز سوريا لأن موقعها في صفنا فلذلك لا يجوز أن نتقاتل، علينا أن نتدارك الأمر بشكل أساسي وجذري، ونعود للتعاون لأن في ذلك مصلحة لنا كلنا.

صائب: طرابلس قلعة وطنية واسلامية ومن المؤسف أن تتشرذم وتصبح مسرحاً للقتال الدامي مما دعاني اليوم ان اتصل بأبي عمار لأطمئن على الوضع لم يكن غريباً أن تحصل هذه الحوادث نظراً لوجود تناقضات، عربية، محلية، لا يتبين الواحد منا ما وراءها، في فترات سابقة جرى شيء من مظاهر الخلاف فجهدنا وقلنا للأخ أبو عمار أن يذهب الى سوريا من أجل التصافي على الصعيد الواسع فأملنا خيراً، ولكن كما نظن لم يؤد ذلك لنتيجة كيف نتابع المسعى، لا أعلم، يمكن سماحة الإمام والأخ أبو عمار يرشدونا الى الحل في لقائنا السابق مع الرئيس الأسد أعطينا كل ما عندنا من تفكير على الصعيد السياسي وعلى الصعيد الأمني، لأنه هناك تصرفات غريبة، ومما قلناه للرئيس الأسد صديقك من صدقك لا من صدقك، فتمثيله في لبنان سيء جداً على كل صعيد وفي كل النواحي، تشابكت القضايا لدرجة أنه بغير شك ولد مرارة عميقة عند المسلمين، هذه مشاعري، هناك شعور اليم نحو تصرف اخواننا السوريين، الى أي مدى يستطيع السوريون ادراك ذلك، لا أعلم أن هناك شعور بالقهر والمرارة عند المسلمين والفلسطينيين لما بينهم من تلاحم، اخواننا السوريون لم يستطيعوا أن يتصوروا ذلك، أجهزتهم لا تعطيهم الصورة الحقيقية، أنا قمت بواجب وضمير وطني وصدقتهم القول وغيري يمكن أن يقوم بنفس الدور.

الصدر: ما هو الحل.

صائب: يمكن غيري يقوم بنفس الدور الذي قمت به، فيصارح الأخوة السوريين، والرئيس الأسد لقد نبهته الى الرمال المتحركة في لبنان، ونبهته الى الخطأ العسكري الذي يمكن أن يولد كوارث على سوريا وعلينا، لأن سوريا هي سندنا، قوتهم تنعكس علينا، وضعفهم ينعكس علينا.

المفتي: الذي ذكره دولة الرئيس هي ملاحظات سابقة هذا لا يعطينا الجواب الشافي للمشكلة الحالية، الحل الذي طرحه دولة الرئيس كرامي معالجة الموضوع في العمق مع سوريا، ما رأي صائب بك.

صائب: السؤال هنا هل هناك شعور بالقهر والألم أمام السوريين أم لا، إذا كان نعم لا بدّ من ايصاله للسوريين.

المفتي: لا يزال موضوع الحل مطروحاً ما رأيك بالحل.

كرامي: انا باعتقادي أن الأسلوب في الإقناع له أهميته، إذا أردنا أن نأتي للسوريين لنقول لهم انكم مخطئون، ممثلوكم سيئون على مختلف الأصعدة، هذا تحدي. أما إذا كنا نقول لهم اننا شركاء مصير، وشركاء قضية، فما هي الأشياء التي تزعجكم نستطيع التفاهم عليها.

صائب: يمكن أسيء فهمي، القسم الأكبر من كلامي كان حول ما أكنه من عاطفة أخوية والرغبة في المعاونة والتعاون، تكلمت عن الصراحة والوضوح، وهذا لا يعني أي شيء من العداء، بالعكس، يعني المحبة والرغبة الصادقة في التعاون ولا أعتقد أن يكون الأمر غير ذلك. هذا بيننا أما في العلن فلم أعلن عن شيء من ذلك حتى لا يؤدي الى عكس المطلوب، ولم أتحدث أمام أحد عن المرارة والقهر عند المسلمين اليوم، هذا شعوري الخاص.

الصدر: الحقيقة القضية ذات شقين، شق مستعجل، وهي شقة التدهور المستمر، وهذه المجموعة يمكن أن تتمكن أن تمون على سوريا وبعض فصائل المقاومة وعلى احزاب في موقف الدعوة الى التهدئة وعدم العنف وهذا أتصور أنه لا يجوز أن يتأخر.

والشق الثاني الأسباب العميقة، وكنت رافقت الأخ ابو عمار الى سوريا، هذه الجلسة لا بدّ من تذكرها، في هذه الجلسة مع الرئيس الأسد كانت جلسة مصارحة وفيها طرحت مسائل لبنانية بشكل واضح وما قاله الرئيس سلام الآن قلناه حتى مع ذكر الأسماء، وأنا شعرت مع الرئيس الأسد أنه ما أدخل (الجيش السوري) سوى لحماية الثورة الفلسطينية، وإلا بطبيعة الحال ماذا يدعوه لأن يفرط بجيشه، وقال انه لا يمكن أن استعمل جيشي في وجه المقاومة أو القوى الوطنية، وذكر وقال انه يقال اننا نريد أن نحتوي الثورة الفلسطينية وعلق على ذلك بقوله ان الثورة الفلسطينية هي التي احتوتنا، وأصبحنا لا نفكر إلا فلسطينياً. ودخل الجيش السوري الى لبنان، وفجأة تحول هذا الجيش في الرأي العام الوطني والإسلامي الى جيش احتلال، يحمل الرئيس الأسد ذلك لجبهة الأحزاب عندما صار الحديث عن النقاط الخمس، عن الحكومة، صار هناك نقد من الأحزاب، وهذا أدى الى رؤية الجيش السوري على انه جيش احتلال، وقال الرئيس الأسد، انه انتظر من ابو عمار ان يقف الى جانب الأسد ولكنه وقف الى جانب هذه الأحزاب وهذا لا يجوز فجاوبت أنا وقلت أن أبو عمار والمقاومة الفلسطينية موجودون في لبنان ضمن الشعب اللبناني فلا بدّ من التلاحم بينهما والتشويش قد يكون من الأحزاب، ولكن القوى الإنعزالية لم تساعد على تسهيل مهمة الوقوف الى جانب الجيش السوري نظراً للاعتداءات المتكررة. هذه الإعتداءات تجعل عدم الرد عليها متعذراً، ومن ثم خطأ بعض الممثلين في الأحزاب المهم أن أبو عمار لا يستطيع ترك الأحزاب للتلاحم الضروري بينها ولكن كمال جنبلاط عندما يصرح بان يدافع عن الثورة الفلسطينية، فهل يجوز ذلك، على كل حال كنا نشعر في المنطقة الإسلامية الوطنية بانه هناك نفوذ للأحزاب ويسهم هذا النفوذ في خلق الرأي العام والمرارة، والمقاومة الفلسطينية بين السوريين والقوى الوطنية تدفع الثمن والنتيجة التي تلوح في الأفق خطيرة إذن بتصوري لم يكن بالإمكان معالجة الأمر من الأساس، خاصة الثقة بين ابو عمار والأسد ثقة متينة، صحيح يخشى أن تهتز، ولكنها غير مهزوزة الآن، يمكن معالجة الأمر مع سوريا ومع القوى الوطنية، أو مع الرأي العام بطرح أفكار جديدة، نحن نعتبر القضية الأولى القضية الفلسطينية، وصداقتنا مع سوريا نعتبره شيئاً ضرورياً متمماً للقضية، إذن قبل أن يتدهور الوضع علينا:

١ ـ ان نساهم ونخرج موقف المقاومة من الإحراج الذي خلقته الأحزاب والهيئات الوطنية.

٢ ـ معالجة الأمر مع سوريا.

بتصوري هناك ثلاثة جوانب للقضية، جانبين يعودان لسوريا، وجانب للقضية اللبنانية، الجانب الأول الأخطاء المرتكبة من ممثلي السوريين والثانية التجاوزات والإعتداءات التي يرتكبها الإنعزاليون، سوريا تعالجها، والنقطة الثالثة توقيف الحملات على سوريا ونحن نستطيع ان نعالجها، نوقف الحملة الإعلامية على الأقل.

المفتي: نريد أن نرى رأي الأخ ابو عمار برأي سماحة الإمام.

هاني: سماحة الإمام ودولة الرئيس وضعا ايديهم على جملة حقائق، ولكن لا يمكن أن نعالج القضية على أساس ان

سوريا مظلومة لأننا لا نعرف ما يريد السوريون، انتخاب الياس سركيس مثلاً هو تكريس لانتصار سوري في البلد، نحن خائفون من ان الوضع اذا استمر ان تتدخل اسرائيل، واصبح الفرد منا يلاحظ ان الجانب السوري يظهر انه غير متضايق من الإنعزاليين كما هو متضايق من الجانب الوطني، الدور السوري فقد صفة الوسيط، في طرابلس، كان هناك استمرار في التصعيد لماذا؟ .. يحدث موقف، فيحدث ردة فعل أكثر من الموقف، أريد أن أقول أن المطلوب ان يصبح توازن في المواقف، الجانب السوري، في البلد لا يسلك سلوكاً متوازناً، كما هو الحال بالنسبة للأحزاب والقوى الوطنية، نحن علاقتنا مع الأحزاب في غاية التوتر، ومع سوريا متوتراً أيضاً، لأننا نوازن، عندما نتخذ موقفاً نتخذه متوازناً ـ والآن عندنا ثلاث قضايا.

١ ـ الموقف المتفجر في طرابلس، اذا انتقل الى بيروت سيكون كارثة، وكل واحد سيعتبر أنه هو المقصود، ولا ينتظر احد الإعتداء عليه بل سوف يبادر الى الردع.

٢ ـ الشيء الثاني اعادة الثقة بين المسلمين وسوريا وهذا شيء مؤسف ان يصبح على هذا الوضع.

٣ ـ السؤال هنا كيف نضع حلاً لهذه القضايا، بيان الأحزاب الأخير فيه ست نقط واعتقد أنها معقولة.

هذه النقاط منها: ١ ـ ايقاف ما يجري في طرابلس. ٢ ـ اعادة الثقة بين سوريا والمسلمين. انا اقترح ان يذهب احد الى الشام غير الأخ ابو عمار ليطرح القضايا ـ حتى الآن لم نر من اخواننا السوريين برمجة لحل، ليس هناك حل واضح من سوريا بالنسبة لنا، خاصة الجانب الرئيسي، رئاسة الجمهورية موضوعها بت، ارجو ان يذهب احد لوضع برنامج عمل مع سوريا اهمها قضية طرابلس.

اليافي: قضية طرابلس ضرورة تخليصها اليوم، ضرورة الإتصال مع سوريا بهذا الشأن، سماحة الإمام يذهب ويطرح القضية، أو سماحة المفتي، وهذا الرأي يعبر عن اراء المسلمين كلهم اليوم، المقاومة الفلسطينية لا يجوز ان تمس بأذى، قضية طرابلس يجب ان تعالج والثانية الموقف العام يذهب ناس على الشام لأنهاء الوضع معهم لصالح سوريا وصالح لبنان والقضية الفلسطينية.

الصدر: نقطة اساسية اثارها «هاني» الموقف السوري ينبغي ان يعمل بتوازن عندما يتقدم الوطنيون يقفون ضدهم، ولكنهم لا يقفون ضد الإنعزاليين/عندما يتقدمون.

ابو عمار: اردنا او لم نرد الشارع الإسلامي شعر حقيقة أو خطأ ان هناك تعاطفاً سوريا مع المسيحيين سواء هذا الكلام تقتضيه السياسة، الدولية أو العربية، فهذه حقيقة، رجل الشارع العادي لا يغفر لنا لماذا اقابل كميل شمعون مثلاً رغم اننا جميعاً كمسؤولين نعرف الضرر البالغ الذي يمكن ان يصيبنا اذا مس كميل شمعون، ولكن رجل الشارع المسلم لا يعرف ذلك، القذافي اعترض علي لأنني انقذت كميل شمعون بعد عملية الدامور، الرأي العام لا يقبل ذلك، الطرف الإنعزالي يستغل التعاطف السوري المسيحي، بعد خطاب الأسد الذي قال فيه انه سيقف مع المعتدى عليه، قام الإنعزاليون بتوجيه لطمة للأسد في ضهور الشوير واعتدوا على الأمنين في ضهور الشوير وبيت شباب، مقر البطريرك الأرثوذكسي الذي مقره الرئيسي في الشام اعتدي عليه وسقطت ضهور الشوير، يمكن عند الأسد موانع من التحرك من اجل ضهور الشوير، ولكن رجل الشارع لا يعرف ذلك. اذا كان المطلوب اخضاعنا، فالمطلوب اخضاع الإنعزاليين قبلنا، عندهم مجرمين وعندهم قتلة الخ . . . في الوقت الذي اعطيناهم المازوت والبنزين الخ . . . والى الآن لم نحصل على القمح، في الوقت الذي يرى المواطن كل ذلك، يرفض التعاطف السوري المسيحي، لماذا لم تذهب القوات السورية أيضاً الى الجانب الآخر وهو المعتدي. بعد انتخاب سركيس والطرف الأخر كان يرشح سركيس، فانتصروا سياسياً، المفروض ان يكفوا بعد الإنتصار السياسي، ولكنهم زادوا عدوانهم، وجابوا «١٥» مدفع ١٥٥، ودبابات، وخفر سواحل ـ والسواحل عندهم مفتوحة، وسواحلنا في تضييق.

ثانياً في القيادة الفلسطينية اتخذنا قراراً ان نحل قضايانا ديمقراطياً، اذا كان هذا الكلام لم احافظ عليه باستمرار مع المعتدي والمعتدى عليه تنتهي الثورة الفلسطينية، في طرابلس استخدمت كتيبتين سوريتين، لم تكن بمثابة ردة فعل، وانما هي جر سوريا الى المستنقع، انا لا افهم كيف سوريا تعمل ردة فعل لأنها هي الأقوى، وهي المنتصر وهي الوسيط، من هنا أقول: لماذا الناس منزعجة من دخول القوات السورية، لأنه لا يوجد في جونيه أو الأشرفية جندي واحد.

صائب: ليس هذا فقط . . . انما الممارسات القائمة من قبل السوريين في المناطق الإسلامية هي ممارسات بشعة.

ابو عمار: الممارسات واسعة . . . ولكن أقول مهما كان من امر مخيم شاتيلا لم يكن ليتجرأ الإنعزاليون على قصفه، فقصف مرتين، كيف نسكت امام هذا العدوان، انا اقول ان هذه الأحداث يراها الناس، فيورطون سوريا ويحملونها المسؤولية، من يدفع سوريا لهذا التورط؟

عندما تتورط سوريا، أنا اخسر قضيتي، إذن هناك الغام تدفع سوريا للتورط، لصالح من هذا التورط؟ لصالح

فرنجية؟ لقد ذهب، لصالح بيار الجميّل؟ لصالح شمعون تاجر الأسلحة؟ هل هذا لصالح سوريا؟ قطعاً لا . . . من هنا اصررت على هذا الإجتماع المغلق حتى نفكر الى اين نحن ذاهبون، وانا مع الإقتراح ان يتحرك احد الى سوريا الليلة . . . انا متأكد ان اجهزة ابو سليمان تنقل له شيئاً آخر، السفر ضروري لايقاف القتال في طرابلس.

المفتي: هذه النقطة التي انتهى اليها ابو عمار مهمة عندنا: ١ ـ قضية حماية المقاومة. ٢ ـ قضية سوء الظن بسوريا. حتى نزيله لا نقدر أن نتدب سماحة الإمام فقط. لأن هناك ردود فلا بدّ من وجودك (يريد ابو عمار).

ابو عمار: انا علي ان ابقى ٢٤ ساعة في لبنان لأن الوضع خطير.

المفتي: لا بأس يذهب الأخ هاني ثم اذا كان هناك ضرورة يتصل بك.

ابو عمار: وجودي هنا ضروري حتى لا تلتهب الأمور في غيابي.

المفتي: اقدر ذلك، ولكن عندما تكون في دمشق كأنك في الساحة.

ابو عمار: ارجو ان تترك لي الحرية في ذلك لأنني أدري قليلاً اين ينبغي ان اكون.

صائب: اذا كان الرأي ان يتوجه سماحة الإمام ارى ان يفهم اخواننا السوريون ان هذا من منطلق المحبة والمودة وليس من منطلق النقد، وهنا احب التأكيد على الفصل بين الأحزاب وكل ما هو غير الأحزاب، ما قصرنا يوماً في التصدي لمبادرتهم أو مساعيهم او التصدي للعنف الحزبي، مثلاً موضوع الإدارة المحلية رفضناه ولم نتفق مع الأحزاب بهذا الشأن وثاني يوم كان تصريح لبشير الجميّل عما يشبه بانشاء الدولة في جونيه ولكن لم يصدر عن سوريا أي شجب، هناك تفاصيل عن بعض الأجهزة السورية بشعة قذرة، ولكن لم يصدر عنا ما يسيء لسورية، لأنه اذا ضعفت سورية ضعفنا كمسلمين والقضية الفلسطينية، من منطلق المحبة الصافية ينبغي ان يقال ذلك للسوريين.

الصدر: ما يهمني . . . كيف أواجه المسألة، انا جلست جلسة طويلة مع الأخ ابو عمار ومع ابو سليمان يعني لا بدّ من تخفيف حدة الحرب الإعلامية.

ابو عمار: نحنا اتفقنا على ايقاف الحملات الإعلامية، واتفقنا على ايقاف اذاعة شاتيلا وهي ما تركت كلمة ولا ستر مغطى.

كرامي: بيننا متتحمل . . . ولكن المهم ان نوقف الإعلام.

المفتي: ما قلته يا ابو عمار مفيد جداً ان القضية الفلسطينية حريصة على سورية، والعكس، نحن علينا ان نمتن العلاقة. نحن نسمع من اخواننا السوريين ان هناك تحرك منك تجاه سوريا، ينبغي ان يوضح ذلك للسوريين.

ابو عمار: عندما اقول فيه اخطاء، يعني اخطاء، وانا لا أفهم كيف يعطى جيش التحرير اوامر من غيري، إذن هناك في القيادة عند السوريين خطأ، عندما تقرر القيادة ضرب عبد المجيد الرافعي بالجيش الفلسطيني، كيف يحصل هذا، وانا اعطتني العراق ستة ملايين دولار علشان اسلح الجيش الفلسطيني؟

كرامي: بالنسبة للقتال عامة هل يمكن ايقاف القتال في الجبل الخ . .

ابو عمار: لست مصدقاً متى أوقف القتال ـ انا اطلب ذلك، ولكن الخطة لدى الإنعزاليين انهم يريدون الوصول الى زحلة لاقامة الكنتون المسيحي.

كرامي: اللجنة الأمنية غداً الساعة الخامسة لايقاف القتال.

الصدر: انا لا اذهب للحديث فقط بشأن طرابلس. ثانياً: بيان الأحزاب كان استفزازياً لا بدّ من تصريح من عندنا وعن اجتماعنا يصدر شيء ملطف . . . وكذلك الجبهة المشاركة عندها اجتماع الآن ويمكن صدر شيء قاسي، لازم يصدر شيء ملطف عن اجتماعنا لأستطيع مواجهة السوريين.

محضر اجتماع قمة عرمون بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٥

الحضور: مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد ـ الإمام موسى الصدر ـ الرئيس رشيد كرامي ـ ياسر عرفات ـ هاني الحسن ـ حسين القوتلي مقرراً.

ملاحظة: لقد اعتذر الرئيس صائب سلام عن حضور الإجتماع بينما كان الرئيس عبد الله اليافي مسافراً.

الصدر: الساعة التاسعة استقبلني الاسد عقدنا اجتماعاً لمدة ساعتين وبعد ذلك انضم الى الإجتماع ابو جمال وناجي جميل واستمر الإجتماع للساعة الواحدة مساء وابلغتهم بمهمتي وقالوا لي حتماً عرفت بوقف اطلاق النار في طرابلس لقد

اصدرنا الأوامر بالإنسحاب من البلدة. على كل حال انت تعلم ان البادىء باطلاق النار ليس الجيش النظامي السوري انما الميليشيات، وابدوا اسفهم لمقتل بعض الشباب في طرابلس، وقالوا انه من الصعب ان يقال للجيش اذا اطلق عليك طلقة تطلق طلقة، فأي طلقة تطلق على الجيش تجعلنا ندفع بقوات جديدة حتى لا تنهار المعنويات، وقد اوفدنا على المدني وغيره وهؤلاء عندهم خبرة بالمسائل العسكرية وارجو ان يوفقوا.

على صعيد اخر قلت لهم ان الاخوان استعرضوا العلاقات بين القوات السورية (صاعقة قوات تحرير فلسطينية) وبين القوى الوطنية وهم يشعرون بخلل في هذه العلاقات، هناك منظمات فلسطينية يمكن ان تدخل طرفاً، وهناك عناصر اخرى دخلت في الاستفزاز ايضاً فحصل اصطدام، في المخيمات في برج البراجنة والطريق الجديدة، الخ... وهذا مقلق لأن التلاحم بين المقاومة وبين القوى الوطنية، والجميع يقولون اننا كمسلمين ووطنين وفلسطينيين نعتبر سورية امتداداً طبيعياً للبنان وللقوة الفلسطينية، فاذا استمر الوضع، على هذا النحو المتدهور فانه سيكون مصدر قلق لجميع هذه الاطراف في لبنان.

قال الأسد انت تعرف اننا نكن للمقاومة كل تقدير ونعتبر انفسنا امتداداً للبنان العربي وسنداً تاريخياً للمسلمين في لبنان والمؤمنين في لبنان، وكنا نشكل الدعم للادارة التغيرية التقدمية في لبنان وبالنسبة للمقاومة كانت هاجسنا الأول عربياً ودولياً ونحن سنبقى سنداً للبنان العربي التغييري والفلسطيني، لذلك نستغرب نحن في سورية هذه الأحداث كلها. ولقد توقف الأسد عند بيان المقاومة واستغرب هذا البيان وقال نحن لا نستحقه، بالنسبة لهذه العلاقات قال اننا بذلنا جهداً كبيراً، فاذا لم يسفر ذلك عن نتيجة فما هي الصيغة التي تراها القمة الاسلامية لتمتين هذه العلاقات، بل القيادة الفلسطينية، ماذا ترى ونحن مستعدون لتقبل ذلك وذكر بعض التفاصيل العملية كأن تحضر القمة الإسلامية اجتماعاً مع المقاومة والمسؤولين السوريين، ويتفقوا على صيغة علاقات لا تتعرض للانتكاس او اذا كانت القمة الإسلامية تحضر لدمشق مع ابو عمار ونضع تفاصيل العلاقات على ورق ونشكل لجنة متابعة للتنفيذ.

وقال ما يسمى بالجيش السوري، والتحرير او الصاعقة، هذه دخلت بناء على دعوة القمة الإسلامية التي كانت مجتمعة في بيت مالك سلام على أثر الهجوم على المسلخ، نحن مستعدون لوضع هذه القوة بتصرف القمة الإسلامية للتصرف بها كيف تشاء، ونحن نتنازل عن كل شيء ولكننا لا نتنازل عن الإسلام والإيمان.

ماذا تريد سوريا في لبنان؟ يقول الأسد نحن قمنا بواجب حتى الآن كنا دخلنا لظروف عسكرية معينة، بعد انتخاب الرئيس الجديد من المنتظر استقالة فرنجية، ويتحمل المسؤولية بعد ذلك سركيس، كيف يمكن ضبط الأمن؟ اذا كان عن طريق المصالحة نحن نرحب بها، واذا تعثرت المصالحة بامكان سركيس ان يستعين بنا اينما يريد، في المنطقة الغربية او الشرقية او في اي مكان آخر يريد ان لا يستعين بنا... نحن حاضرون وان اراد في بناء الجيش ان يستعين بنا او لم يرد ذلك، نحن حاضرون المسألة متعلقة بالإرادة اللبنانية، نحن لا نحرص على البقاء في لبنان، وسوف ترون ذلك في مرحلة التنفيذ.

ثم تساءل الأسد عن المراحل القانونية للتنفيذ، قلنا ليس هناك اشكال قانوني وصار رئيس الجمهورية مقبول من كل الأطراف في لبنان تقريباً، فجلسة النواب ممكنة، وانا اشهد ان المقاومة سهلت في عقد الجلسة الماضية للانتخاب فجلسة القسم اذن ممكن عقدها بسهولة فلا مشكلة قانونية تعيق ذلك.

ثم تحدثنا عن الحملات الاعلامية ضد سوريا وقلنا ان ذلك لا يجوز، رجع الأسد فأكد احترامه للجميع وللمقاومة، وقال فتشوا عن الصيغة التي ترون ونحن نمشي بها، هذه كانت خلاصة حديثنا مع الرئيس الأسد.

كرامي: تنظيم العلاقات حتى لا تقع في المحظور، هذا هو المطلوب. الصف الذي تجمعه اهداف واحدة لا يجوز ان يكون فيه ثغرات، لذلك لا بد من تنظيم العلاقات على اساس واضح، واذا كانوا قد قالوا اننا نضع كل ما تريدون بتصرف القمة الإسلامية لهذا ايجابي والأخ ابو عمار عندما يذهب الى سوريا ويدرس ذلك مع السوريين كما اعتقد فان هذا سيكون مفيداً، فعندما تتوحد قوانا يكون لهذا ثقل في الميزان العام، وفي الرأي العام الإسلامي يكون لذلك تقدير وتكريم.

هاني: النقطة المهمة في الحديث، انهم اعطوا الرئيس الجديد دوراً مهماً، هل عندكم تصور كيف سيعمل الرئيس الجديد.

الصدر: المصالحة تنهي كل شيء.

المفتي: سؤال هاني.

هاني: هناك علاقات لبنان مع سوريا هذا مهم، ولكن الأهم الأزمة اللبنانية، فعندما تعلق سورية اهمية على الرئيس الجديد فهذا مهم لأن المصالحة تنهي الأزمة، واذا فشلت يستطيع الرئيس ان يستعين بالقوات السورية كيفما شاء واذا شاء، فموضوع تنظيم العلاقات الفلسطينية نحن سائرون فيه، المهم ان الرئيس الجديد قابل غابي لحود وجنبلاط اللذين اعطيا

تصريحات مطمئنة، المهم هل سركيس متفائل.

كرامي: انا لم اتصل به، ولكن الذي اعرفه ان الرجل يسير في نطاق المصالحة الوطنية وعقد طاولة مستديرة كما اقترح كمال بك، وهذا ما اشار به سماحة المفتي، للاتفاق على الإصلاح، وهذا ينهي كل المشاكل، واذا لم يتفقوا على الإصلاح فسوريا مستعدة لتنفيذ ما يطلب منها وقد يطلبونه من سورية او من غير سورية.

المفتي: نريد ان نقول ان الدور السوري ينتهي عندما تعود الحياة الدستورية.

هاني: السؤال الى اي مدى توجه سوريا الطرف الاخر، وما هو مدى استجابة الطرف الآخر لهم.

الصدر: يقولون مسألة العلاقات مع الطرف الآخر غير واضحة. المهم ان الرئيس الشرعي عندما يطلب منهم شيئاً كأن يتركوا منطقة ويستلموا منطقة اخرى هم حاضرون طبعاً ما عدا قضية التقسيم.

كرامي: اريد ان اسأل ابو عمار هل من مصلحة احد ان تبقى قضية الأمن بهذا الشكل... تهدد بالتدويل وغيره او ما لا يقل عنه خطورة... كانقطاع الكهرباء نهائياً وانتشار الأوبئة وغيرها فاذا استمر الحال الا يمكن ان تفلت من ايدينا نهائياً واكثر من الآن... اذا بقيت الحالة بيد فرنجية الا نخشى من تحرك على حدودنا الجنوبية؟.. لذلك ارى ان يصار الى لم الشمل واجراء مصالحة وطنية بالتعاون مع الاخوان الفلسطينيين ووضع برنامج عمل اصلاحي، ففي ذلك ما يخرجنا من هذه الدوامة كما اعتقد واذا صح هذا الإستنتاج فانا نسأل ما هو الطريق لحمل الرئيس فرنجية على الإستقالة والبدء بالعمل؟ يجب ان ندخل في صلب الأمور لأن مصلحتنا مشتركة ومصيرنا واحد.

ابو عمار: بعد انتخاب الرئيس ظننت ان هؤلاء الناس سيرعووا ففوجئت بالهجوم يوم الجمعة وكان من حقي ان ارد في كل مكان انطلاقاً من ان وقف اطلاق النار لا يتجزأ، وبالرغم من ذلك كان في جلسة فتحملت مسؤوليتي لأنني اعلم ان بامكانهم ان يتحركوا عسكرياً. لأنهم قالوا لبعض اخواننا ان لديهم ضمانات بعدم فتح جبهات اخرى فهجموا على عينطورة وصمد جماعة عينطورة، ولو سقطت تلال عينطورة لزحفوا الى زحلة، فطلبت بعد الانتخاب ان يتدخل السوريون لوقف اطلاق النار، وقلت لهم ان الوضع خطير، وان هناك مؤامرة ليصلوا زحلة بالمتين وابن الرئيس الياقي سمعها منهم، وانا سكت وبقيت اقاتل ثلاثة ايام في عينطورة، ثم اضطررت لفتح الجبهة في بيروت. فصعقوا لفتح هذه الجبهة. وفاجأوا بفتح عملية فاريا، ولولا ان جماعة من عند سماحة الإمام اكتشفوا ذلك، لفتحوا الطريق، اذن هناك شيء في ذهنهم، فلولا النفس السوري لكنا انتهينا منهم عسكرياً، وانا تحملت كثيراً منهم بايقاف النار ٤٤ مرة واني اسألهم اين مصيرهم، نحن في عين السيمان ماذا يفعلون لو اعطيت اوامري بالتقدم الى كسروان لوصلنا ونحن بيننا وبين جونيه ٨ كلم طيراً، ماذا يريدون؟ لا احد مع التقسيم، فمن يشجعهم؟ وهم عندهم ضمانة اننا نحن لا نكمل القتال. عندما اقول وقف اطلاق النار نعني ذلك لأن ذخيرتنا تصل بصعوبة وذخيرتهم تصل بسهولة.

كرامي: اذا اتفقنا واخذنا بكلام السوريين عند ذلك نطرح مطالبنا وتصوراتنا على الطرف الآخر، ونقول لهم نحن عند هذا لمصلحة لبنان والذي يحنث يكون مسؤولاً امام نفسه وامام الناس.

عرفات: اي طريقة تخرجنا من هذا القتال انا ارحب بها، انا ادفع من دم الحي هذا القتال عندنا لا يقاتله الا قوات نظامية، فدائيين لهم عشر سنوات معنا اني كلي رغبة في ايقاف القتال على ان لا يركبوا رأسهم كما يفعلون في كل مرة.

المفتي: انت ترغب في ايقاف القتال، وهم يقولون ذلك فنحن نتمنى ايقاف القتال، ما هي الخطوات الإيجابية بعد الموقف السوري الذي سمعناه لايقاف القتال واعادة الحالة الطبيعية.

كرامي: لازم يكون لدينا خطة لأن سورية ستلتزم بما نقل الينا، واذا شذ احد عن الاتفاق نتحرك كلنا خطاً واحداً ولا يقف احد في وجهنا.

عرفات: لا بد اذا كان للرئيس امكانية للمباشرة بصلاحياته ليعمل مصالحة فلا يسعنا الا مساعدته والأمن الذي ينتج عن مصالحة احسن بكثير من الأمن الذي ينتج عن قهر، فانا ما عندي عداوات مع احد وهذا ينطبق على الجميل وشمعون، انا الذي ضغطت عليك يا دولة الرئيس بالمصالحة مع شمعون الآن انا مستعد ان اساهم في هذا الطريق ولا اخاف من قاعدة تزايد علي، فاذا كان هذا الرئيس يريد ان يبدأ عهده بمصالحة وطنية فهذا احسن شيء يعمله لست سنوات قادمة وانا اساعده والحبل معاه متصل... وانا كنت قد ضغطت من اجل استمرار الإتصال بين جنبلاط وسركيس فاذا كان لا بد من المصالحة الوطنية. لماذا يجربون اذن كل هذا التصعيد اذا جربوا معنا فانا قادر على ان اصل الى كسروان يل الى جونيه وعلى نفسها جنت براقش.

كرامي: المصالحة الوطنية لنبحث توقيتها، هل يمكن البدء بها قبل ان يتسلم الرئيس الجديد مهماته.

عرفات: ابداً.

كرامي: فرنجية يقول لا يستقيل ما دام الأمن مضطرب، فلا بد من الأمن.

عرفات: معي اتفاق مع الرئيس الأسد حيث قال ان استقالة الرئيس معه، فسورية مسؤولة ادبياً لأنها اعطتني عهداً، بل قال لي الأسد ان استقالة فرنجية بجيبي.

المفتي: دولة الرئيس السعي بالأمن بوجود فرنجية مسألة غير سليمة. من المصلحة ان يستقيل الرئيس ويبدأ الأمن مع الرئيس الجديد، ولا يمنع ان نهيء وقف الإقتتال بشكل سري وتحصل الإستقالة.

هاني: حالياً الإقتتال متوقف لولا هجوم عينطورة لأنهم كانوا يعتقدون بان هجومهم اذا نجح فواقع المصالحة سيتغير ولكن بعد فشلهم ساء وضعه م الحالي جداً ـ فواجب اخواننا السوريين ان يقولوا للرئيس فرنجية ان يستقيل الثلاثاء مثلاً ثم تعين جلسة القسم، يقول فيها الرئيس الجديد بالمصالحة ويطرح البرنامج فتؤيد المقاومة البرنامج.

المفتي: رجوع سماحة الإمام بهذه المعلومات وضعتنا امام موقف ايجابي لا بد منه: ١ ـ لتذليل الصعاب الفلسطينية السورية. ٢ ـ واللبنانية السورية الاولى تضمنها انت ـ يريد عرفات ـ بالتعاون معنا والثانية ايضاً.

عرفات: العلاقات السورية الفلسطينية ليس فيها شرخ انما فيها سوء تفاهم، اساسها زج قواتنا في عمليات محلية لبنانية وانا اعرف كيف ارد على ذلك، وضرب مخيم برج البراجنة نتجاوزها ونحل القضيتين بعد ذلك.

المفتي: هذه النقطة تطرحها وانت متألم لا نريد هذا بينك وبين السوريين.

عرفات: لا ابداً... هذا عبث في شرعيتي... والذي يعبث في شرعيتي اعبث في شرعيته على كل حال يمكن تجاوز ذلك نحن بيننا وبين السوريين علاقات اكبر بكثير، نحن لا يصح ان نغلط قومياً وعلاقتنا مع سوريا ليس عليها خوف... الوضع الآن نسأل دولة الرئيس... الأمن كيف يكون في لبنان، يعني يكون بدأ عهده بمصالحة، الله يعينه ما في تهنئه.

الصدر: سؤال اريد جوابكم عليه عندما يقرر الحاضرون ان المصالحة هي المقدمة الضرورية هل تعتقدون ان الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية سيوافقون عليها.

عرفات: طبعاً.

الصدر: واذا وضعوا شروطاً؟... الملاحظ ان تطور الاحداث يقرب بين المقاومة والأحزاب، وهذا يدعونا للمرارة والقلق، وانا اعرف ابو عمار المؤمن المجاهد، وان قاعدة القدس هي الإيمان، القدس لا يمكن ان يقبل الشيوعية، وانت ضمان للمؤمنين فعندما يقال ان هناك تحالفاً لا يمكن ان يفصل بين المقاومة والأحزاب وبين الشيوعيون، كل القوى الوطنية في الساحة مرتبطة بالقيادة الوطنية، نشاهد ابان المعركة ان التلاحم يتعاظم بين المقاومة والحركة الوطنية، فكيف نعقد قمة اسلامية، والواجهة السياسية هي الأحزاب، اليوم نحن نشعر ان هذه المسؤولية الاساسية لإيماننا ولصيانة عقائد ابنائنا تجعلنا نشعر بقلق ازاء المستقبل، الجماعة كانوا يريدون امتيازات واخذوها.

عرفات: لم يأخذوا شيئاً حتى الآن.

المفتي: ليس مطروحاً على الساحة غير برنامج الأحزاب وهذا شيء مؤسف.

عرفات: اطرحوا برنامجاً لما لا تطرحون؟

المفتي: يطرحون العلمانية هل نطرح عكس العلمانية؟

عرفات: الاختلاف في الرأي ليس خصاماً.

المفتي: القضايا التي يطرحونها علناً لا يجوز الاستمرار فيها.

الصدر: عند نقطة واحدة تثير الحذر، اذا جاءت الأحزاب وقالت نحن لا نشترك في المصالحة الا بشروط: ١ ـ تبني برنامج الأحزاب. ٢ ـ طاولة مستديرة الخ.. فاذا ارادوا فرض البرنامج.. تعثر العمل.. هل المقاومة مستعدة للتنصل من برنامج الأحزاب، والا سنقع في الدوامة.

عرفات: انا لا اتكلم باسم هذه الأحزاب، وانا لي الجهد المقل.

هاني: لا يجوز ايضاً ان تقول القمة الإسلامية انا اقبل بالمصالحة بدون شروط، غياب برنامج القمة الإسلامية شيء غير منطقي جنبلاط طرح اللقاء حول المائدة المستديرة ولما اتت قضية عينطورة، تصلب، فالمهم اما ان نذهب بدون شروط جميعاً واما ان يكون لنا شروط وهذه مسألة طبيعية لا بد منها.

الصدر: هل الأحزاب والقوى الوطنية على استعداد للمصالحة فان رفضوا ذلك، فما هو موقف المقاومة، هل تستطيع المقاومة ان تفرض رأيها.

عرفات: لا نستطيع ان نفرض، نستطيع بذل المجهود.

المفتي: ارجو ان تبذلوا المجهود انما المصالحة لم نتبناها بعد واذا تبنيناها لا بد من شروط، ونحن عندنا برنامج وعندنا شروط، الفرق بيننا وبين الأحزاب ان القوى الوطنية معها المقاومة الفلسطينية والاعلام، ونحرص على ان لا يكون هناك فاصل بيننا وبين الحركة الوطنية، نحن نتقوى بها، وهي تتقوى بنا، ولكن الذي نعترض عليه هي الأحزاب.

عرفات: البعث السوري هو بين الأحزاب.

كرامي: المصالحة الوطنية تقضي ان نتفق على حد ادنى وقاسم مشترك، برنامج اصلاحي وهو بتقديري ما جرى الاتفاق عليه بواسطة سورية واعلن بالوثيقة، وجنبلاط موافق على الاشياء الأساسية واعتقادي ايضاً انه لا خلاف على البرنامج الإصلاحي، واقول عندما توافقون على المصالحة واساسها كمقاومة، توافق القوى الوطنية. والعلاقات مع سوريا انا حريص عليها، فاذا خسرنا حزباً وطنياً واحداً فهذا امر معقول اما اذا خسرنا سورية فهذا هو الخطير، والهجوم على سوريا ينبغي تداركه حتى لا ينفذ منه اعداء الثورة.

الصدر: ليس للمقاومة الفلسطينية ـ من ترس يدفع عنهم البلاء الا المؤمنين في هذا البلد، اذا انتقل الأمر الى ايدي الشيوعيين وغير المؤمنين فستكون كارثة.

عرفات: لا شك عندي ابداً في ذلك. . عندما قلت الصف الوطني كنت اعني الذين اجتمعوا في دار الإفتاء. انا لست طائفياً ولكن اعرف ان المسلمين وقفوا معنا. هذا لا شك فيه، ولكن الذي يتكلم عنه هاني يقع تحت اخطاء الآخرين، لا يجوز ضرب مخيم برج البراجنة، في وقت ان سورية لم تضرب الطرف الآخر، بل تقول سورية انها ستدافع عن المسيحيين. وتأخذ لهم المؤن والبنزين فيرتفع ثمنه في المنطقة عندنا ويأتون بالقمح من المنطقة الشرقية ويتاجرون به، كل ذلك باسم سورية.

الصدر: بالنسبة لاستقالة فرنجية نسرع بها.

المصالحة الوطنية.

العلاقات مع سورية يأخذها على عاتقه ابو عمار عندما يذهب لسوريا.

طرح نقاط للبحث والإتفاق اما على الوثيقة وعلى غيرها.

المهم ان نبحث ومن ثم نصل بالضرورة.

* * *

محضر اجتماع عرمون بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٦
مع الرائد عبد السلام جلود

الحضور: المفتي الشيخ حسن خالد ـ شيخ العقل محمد ابو شقرا ـ الرائد عبد السلام جلود ـ الرئيس رشيد كرامي ـ الرئيس عبدالله اليافي ـ ياسر عرفات ـ ابو اياد (صلاح خلف) ـ ابو جهاد (خليل الوزير) ـ وحسين القوتلي مقرراً. واعتذر الإمام موسى الصدر*[1]

ابو عمار: كنا في جلسة ثلاثية: جلود ـ الأسد ـ وانا ـ طرح الأخ عبد السلام جلود ان يقوم بتحرك ليبي وباركه الرئيس الأسد ـ من اجل وحدة الصف.

جلود: نحن نبحث عن لبنان الذي يلعب الدور العربي القوي فنحن لسنا ضد المسيحيين نحن ضد الظلم، ولو كان المسيحيون مظلومون فنحن معهم طبعاً. فالإقتتال في لبنان بالنسبة لنا صراع اجتماعي انما بالنسبة للواقع أخذ صورة طائفية، لأن هذه الحرب في لبنان تعطي تناقضاً مع الدولة الديموقراطية في فلسطين، هم يبررون بعملهم هذا ضرب القضية الايديولوجية الفلسطينية وخاصة بعد ان انزعجوا من ندوة باريس التي عقدها القذافي وتجاوز فيها المسألة الطائفية بالنسبة لفلسطين، لبنان الآن بهذا الإقتتال يشكل نموذجاً يناقض الفلسفة الفلسطينية ونحن لسنا وسطاء لأننا منحازون للقوى الوطنية، وانحيازنا ليس طائفياً انما انحياز وطني لأننا قابلنا مسيحيين كثيرين وتفاهمنا معهم.

*[1] كان الإمام خارج بيروت وقد ارسل رسالة إلى المفتي الشيخ حسن خالد يعلمه فيها موافقته المسبقة على ما يُتخذ من مقررات.

هناك ثلاث قوى في الساحة ـ القوى الوطنية ـ سورية ـ المقاومة الفلسطينية، اذا انكسرت واحدة تكسرت الثلاثة، اذن لا مجال للتساؤل لماذا يقاتل الفلسطينيون، ذلك انهم يشعرون بارتباط مع القوى الأخرى ـ وسوريا مهمة، لأن لبنان كان وما يزال يشكل طريق التفاف اسرائيلي على سوريا، المعركة ليست في سيناء لأن جبهة سيناء جبهة اجتذاب للقوى الاسرائيلية اما لبنان فهو ساحة للمعركة القومية، انا مع احترامي للديموقراطية اللبنانية، انما هذه الديموقراطية زهرة بدون رائحة لأن قوانينها هي قوانين ما قبل التاريخ ففي هذا المعنى وللاسباب القومية نريد لهذه الوردة ان يكون لها رائحة، هذه الطائفية كيف يمكن ان تمارس في قوانين ايجابية وعصرية، نعتقد ان حصول المسلمين على حقوقهم يعطي شرعية العروبة للبنان، لكن ذلك مرتبط بعدد البنادق الموجودة لدى القوى الوطنية، المهم نحن مع الشرعية لتعديل هذه النظم والقوانين بالإضافة الى انا لا ندعي الخلافة المسؤولة عن المسلمين ولكن مسؤوليتنا معكم قومية واسلامية، واذا كنا غير مقبولين من الطرف الثاني، باعتبارنا منحازين فانا لا نصلح كوسطاء ولكن نعتقد ان الحل على ضوء ذلك باقرار بعض التساؤلات.

اولاً: ما مدى قوة المسلمين العسكرية وهل تكفل النصر.

ثانياً: هل يمكن للنصر العسكري ان يغير المعادلة الاجتماعية.

ثالثاً: هل نحن مستعدون لتقبل تغير المعادلة، او ان تغيير المعادلة يتعارض مع تلاحم سوريا والمقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية، ثم أخيراً ما هو مدى تقبل العالم لتغيير المعادلة في لبنان، هذا هو السؤال.

وكل شيء متوقف على القوى الإسلامية والوطنية وخاصة المقاتلين وحتى اذا ما وصلنا الى حل سياسي لا بد أن تكون القوى الإسلامية والوطنية قوية عسكرياً لمنع الإنعزاليين من فرض الشروط والتأثير على الحل، ثم اذا ما وصلنا الى الحل فالحل الجذري هو من خلال ان ساحة لبنان تعكس التناقضات العربية، فلا بد من التركيز على الدور القومي للبنان لتلافي هذه التناقضات، كنا ساعدنا كل المنظمات الفلسطينية وكل الفصائل المقاتلة في الحركة الوطنية، ونحن نرى ان تعدد هذه الفصائل يلحق الضرر بالموقف الوطني، فالكتائب عندهم قيادة موحدة وتنظيم موحد هذا التنظيم والقيادة الموحدة لدى الوطنيين ضرورية، حتى يكون للمسلمين او للوطنيين جيش وقوة تدعم موقفهم ثم في الواقع كنا خائفين في فترة وقف اطلاق النار وقلقين لعدم وجود سبب لوقف اطلاق النار، لأنه اذا استطاعت القوى الوطنية ان تضغط وتفشل المؤامرة الإنعزالية التي بدأها الكتائب ليكون تحقق المراد لانا لا نريد الإقتتال من اجل الإقتتال ولكن طالما بدأوه فلا بأس لأنه في الإسلام الحرب امر مطلوب، ولكن السؤال لماذا يتوقف القتال ولم يتحقق شيء؟ ومن ثم تعود المعادلة الإجتماعية والسياسية السابقة كـ كانت فهذا غير منطقي. وهذا ما اقلقنا، كنا نتساءل هل القوى الوطنية والفلسطينية ضعيفة او ليس هناك ايمان بقضية حتى تتوقف، الكتائب لا تملك قضية ولكن خلقوا لأنفسهم قضية وعقيدة مع ان العقيدة الخاصة بالوطنيين والفلسطينيين اقوى وهذا شيء مهم. اذن من الضروري تعميق العقيدة وهذا يقتضي الكشف عما في الإسلام من عمق عقيدي مرتبط بالجانب النضالي وقيم العدالة والمساواة والروح الوطنية والقومية فعندما نقول: ان القتال يؤثر على السياحة فهذا ليس امراً عقائدياً. انا كلمت الرئيس الأسد وقلت نوافق على دخول القوات السورية لتحقيق سوريا الكبرى مثلاً، او لتساعد القوى الوطنية، فهذا نوافق عليه، ولكن لتضرب سوريا القوى الوطنية او تذل قسماً من الناس فهذا لا نريده، فموقف سوريا حساس حيث ان العرب سيسألوها غداً عن تصرفها خصوصاً اذا اثر على المقاومة او الحركة الوطنية، لماذا تسيطر سوريا على المنافذ البحرية الوطنية وتسد عنها الإمدادات في حين انها تترك الأسلحة والذخائر والمؤن تمر للمناطق الإنعزالية، هذا نرفضه وقد قلته للرئيس الأسد. صحيح ان تدخل الجيش السوري يشكل احراجاً لسوريا، انما هذا التدخل ينبغي ان يكون متوازناً، حتى لا يصبح الجيش السوري هو بمثابة جيش غازي، كما كان الشعور في طرابلس مؤخراً، الواقع كل شيء متوقف على رؤيتكم السياسية، وعلى رؤيتكم لمدى امكان تغيير المعادلة، خصوصاً فصائلكم المقاتلة، ومدى تقبل العالم لذلك والآن يجب تغيير المعادلة في رأينا من اقصر طريق فأمامكم المبادرة السورية بما فيها الوثيقة فهي اذا تحققت فانها تحتوي على نقاط ايجابية، فأهم حاجة من ناحية المبدأ، التعليم مثلاً، بحيث توضع خطة قومية للتعليم ومن ثم اصلاح النظام الضريبي، وبناء جيش قوي، فيبدأ الجو القومي ولا يسمح بارجاع لبنان الى الوزراء، بعد ذلك لأنه هناك صعوبة مع سوريا بشأن ايصال الأسلحة للقوى الوطنية، وحجة سوريا كما يقولون، ان هناك مؤامرة خطيرة لجرنا لحرب لا نريدها فالذي يمشي معنا، يمشي مع المبادرة السورية التي اتفق عليها الجميع، فنحن مستعدون ان نحارب من اجل تنفيذ الوثيقة فقط، اما اذا كانوا في لبنان يريدون ان يحاربوا فليحاربوا لوحدهم فخطتنا انه لا بد من انهاء القتال وتنفيذ الوثيقة وبعد ذلك يتحاورون على الوثيقة وانقاصها او زيادتها شأن اللبنانيين وحدهم فالقضية ليست قضية انتخاب رئيس جمهورية وان كان انتخاب سركيس موافق للاتجاهات الوطنية لأنه ليس عنده حزب، اما ريمون اده، فعنده حزب وعنده (. .).

المفتي: ريمون اده عنده العلمنة.

جلود: نحن ضد العلمنة في ليبيا. ونحن في الواقع اتون لنسألكم هل انتم قادرون ان تستمروا او غير قادرين او تريدون وقف اطلاق النار.. المهم لدينا رأيكم انتم اولاً.

كرامي: انا نشكر الأخ ابو عمار الذي اتاح لنا الفرصة بهذا اللقاء ورأيي ان المطلوب هو تحديد ماذا نريد وماذا لا نريد، اما الوسائل فتبحث بعد ذلك. لأن كل قتال لا بد ان ينتهي باتفاق، فما هو الذي يمكن تحقيقه من اصلاح بعد هذا القتال فهل نريد التقسيم الجواب كلا.. اذن علينا ان نتفق، واذا لم نتفق سنظل نتقاتل، ولا نعرف النتائج، بعد ذلك نحن فيما يتعلق بموضوع المقاومة هذه قضية كل العرب، وعلينا ان نؤازرها بكل ما نملك حتى ينتصر الحق في فلسطين لكن نحن نعتبر ان لبنان المستقر هو الذي يمكن ان يساعد القضية الفلسطينية اما القتال الحاصل هو استنزاف لكل القوى بما فيها الفلسطينية، فيما يتعلق بعلاقتنا مع سوريا، نحن نعتقد بحكم واقعنا الجغرافي والتاريخي والقومي، ان سوريا في موقف المواجهة، في الوقت نفسه نرى التضامن العربي مفككاً مما يجعلنا نراعي وضع سوريا. اذن اشغال سوريا بما لا يفيد عمل غير مقبول بينما تدعيم الصف بين العرب اجمعين هو غايتنا. نحن على الصعيد اللبناني مسلمون ومسيحيون اذا شئنا ان نعيش مع بعضنا في وفاق فانه يقتضي وجود قاسم مشترك، وهذا ما تضمنته الوثيقة هناك من ينتقد الوثيقة لانها كرست الرئاسات الثلاث، وانا ارى انه من غير المضر ان يكون بلد عربي له رمز مسيحي، على ان لا يؤدي الى استئثار فئة على الفئات الأخرى، هذا ما عولج في الوثيقة عن طريق تعزيز رئاسة الوزارة، فأقرت الوثيقة بإختيار رئيس الوزارة عن طريق مجلس النواب، وهذا يعطيه الحرية، اذن تسلط رئاسة الجمهورية ضعف كثيراً، ناهيك ان الأشخاص لهم دورهم، والنظام اذا طبق يعطي افضل نتائجه. وانا بقيت اقاتل رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات وقبلت الحكم بسبب اجماع اخواني والحاحهم علي بالقبول وانا خلال ممارستي للمسؤولية كنت في بعض الحالات اصطدم مع رئيس الجمهورية واتخذ مواقف سلبية حتى الاستقالة وقد كان الأخ ابو عمار واسأله هل هذا صحيح؟ انه كان يقول لي انت تمثل في مواقفك ضمير الأمة العربية وهذا عمل وطني كبير عليك ان تستمر فيه وان تستمر بالمسؤولية واكد على ذلك الأخ ابو عمار، فهل الإقتتال في لبنان يمكن ان يوصلنا الى اكثر من ما اوصلنا اليه الحل السياسي. في الوقت الراهن نلاقي صعوبات من ناحية التموين ونحن مهددون بانقطاع التيار الكهربائي، المياه عندهم، المعامل عندنا، المحروقات عندنا، فالبلد متداخل مما يقتضي التعاون، واذا استمرينا في القتال فقد يؤدي الى التدخل الخارجي، وقد يصطنعونه اصطناعاً وبهذا المجال اريد ان اذكر باسرائيل والمال السايب يعلم الناس على الحرام، وقد تستدرج سوريا، ثم العرب وهذه هي الحرب المحتملة المقبلة مع اسرائيل. فالوثيقة هي كحد ادنى جيدة واذا كان هناك من مطالب اخرى او تعديل على الوثيقة نفي الأصول الديموقراطية ما يساعد على ذلك. هناك شيء اخر في صفنا الإسلامي والوطني خلافات نابعة من اشباه اساسية، هم يقولون بالعلمنة ونحن نقول لا، لأن العلمنة تعني الغاء احكامنا الشرعية والأحوال الشخصية والإرث والزواج الشرعي انا ضد ذلك نحن مع الغاء الطائفية السياسية اذا اجمع الرأي عليها، انا مع الغاء الطائفية السياسية من رئاسة الجمهورية الى البلنطون وكنت رشحت نفسي لرئاسة الجمهورية، اما الوثيقة الغت كل ذلك. اذن اعود فأقول فيما يتعلق بالوثيقة انه بخصوص الجيش هناك وثيقة موقعة مني ومن فرنجية ومن ابو سليمان لالغاء الطائفية من الجيش على اساس اعتماد الكفاءة والمباراة، انا اوافق سيادتك (جلود) في مسألة الرئاسة على انها ليست كل شيء المهم التعليم وخلق جيل وطني، نحن في الصف الإسلامي والوطني ينبغي ان نتفق، فالعلمنة غير قادرين على الأخذ بها، وبالنسبة في الانتخابات غير مقتنع بها واذا اقرتها الأغلبية فسأوافق عليها، وسليمان فرنجية برفضه للإستقالة يرمي الى نسف المبادرة السورية لأنه ما يهمه من الوثيقة والإتفاق ما يتعلق بالمقاومة الفلسطينية لأنه اشترط ان تلتزم المقاومة الفلسطينية بجميع المعاهدات الموقعة بينها وبين الدولة اللبنانية.

ابو عمار: انا هزمته عسكرياً عام ٦٩ فأخذت اتفاقية القاهرة، الآن هم مهزومون امامي فلي ان افرض شروطي ولكن لا اريد ان افرض شيئاً لكن من العيب عليه ان يحكي مثل هذا الكلام.

كرامي: سليمان فرنجية في موقفه اليوم يدل على ان المؤامرة مستمرة وقد أشفع ذلك بضرب عشوائي للامنين بشكل غير معقول. هم يخططون فعلينا ان نخطط في وجه هذه المؤامرة، وان لا ننسى ان نسأل ما هو موقف الأميركان؟

ابو شقرا: مع اسرائيل.

كرامي: اذن كل ذلك خدمة لاسرائيل، وهذا ما تخططه اميركا ثم لخص كرامي كلامه واضاف قائلاً انا ارحب بك وبدورك الكريم (جلود) وعلينا ان نتعاون لنصرة قضيتنا والحق في لبنان.

اليافي: ارحب بوجودك بيننا ولو كان قد تأخر قليلاً، ونحن نعرفك ونعرف ما يتحلى به الرئيس الأخ معمر القذافي،

بالنسبة لما قاله دولة الرئيس رشيد كرامي لي بعض التحفظات فالسؤال كما اراه لا ماذا نريد نحن؟ فنحن الأمر عندنا واضح انما السؤال ماذا يريد اخواننا المسيحيون؟ نحنا اتخذنا موقفاً هنا في هذا المكان الذي يتزعمه الشيخ حسن خالد الذي نكن له كل احترام وتقدير نحنا قلنا انه لا مانع لدينا من ان يأتي رئيس جمهورية ماروني لكن بدون نص مكتوب وطلبنا ان يكون رئيس الجمهورية لجميع اللبنانيين، وحتى هذا التاريخ لم يتحقق شيء من التعاون بيننا وبينهم، كل رؤساء الجمهورية، ما عدا شهاب، كانوا يخدمون الطائفة المارونية على المواطنية، الاقتصاد والتصنيع والإدارة لمصلحة الموارنة . . عندما اتى كوف دو مورفيل طلبنا منه ان يزور حزام الفقر ليرى مدى اهمال المسلمين، الذي شكونا منه، وضحينا بقبول رئيس الجمهورية ماروني، واعلنا الاتفاق على وقف القتال ولكنهم رغم ذلك يتمادون، ماذا يريدون؟ موضوع اخر عروبة لبنان، انا اثرت هذا الموضوع في لجنة الحوار طلبت النص على ان لبنان دولة عربية ذات استقلال وثب علي بيار الجميل وريمون اده، انهم يريدون طمس معالم العروبة، نحن نريد ان تكون صلاتنا بالبلاد العربية صلات اخوية لكنهم لا يريدون اقول انا شخصياً رضيت (رئيس الجمهورية ماروني) على مضض، لكن نرجو ان يكون لكل اللبنانيين والوثيقة كسب، الا انني اعترضت عليها لانه ليس ميزة لنا ان ينتخب رئيس الوزارة من المجلس النيابي، لان المجلس النيابي يأتي دائماً موالياً لرئيس الجمهورية، اذن السلطة ما زالت كما هي، ما زلنا حيث نحن حتى الآن، اخواننا الفلسطينيون وفدوا الى لبنان بحالة يرثى لها، فتقبلناهم بقلوبنا قبل بيوتنا اليوم قوي اخواننا الفلسطينيون وتسلحوا، والدولة لم تدافع عنهم، لذلك ينبغي ان يتبقى السلاح في ايديهم، ولحسن حظنا ان الفلسطينيين موجودين فلو لم يكونوا موجودين لهلكونا . . فالسؤال يوجه لاخواننا المارونيين ماذا يريدون؟ القول بالمناصفة في المجلس النيابي لا يعني شيئاً ولكن لا بأس ولكن ينبغي ان نحتاط للمستقبل . في الوثيقة ما زالت صلاحيات رئيس الجمهورية موجودة، هذا نظام غير ديموقراطي وليس نظاماً رئاسياً أين الأحزاب السياسية حتى يكون ديمقراطياً؟ نحن قلة، مثلاً رشيد هل معه غير اخواننا الطرابلسيين؟ ليس هناك عمل سياسي حزبي ديمقراطي، هذا ما نشكو منه، وانا لا اضمر اي شيء يسيء الى اخواننا المسيحيين، ولكن لا يجوز ان نتكلم ليعضنا البعض والنتيجة لا شيء المهم لا بأس من ان نقبل بالشيء الموجود ثم نطالب بالاكثر انا على كل حال ما زلت خائفاً على اخواننا الفلسطينيين الشيء الذي توصلنا اليه بشق الانفس، ليس هو كل شيء، ولكن اوافق اخواني، حتى نمشي لنأخذ اكثر، وانا خائف على اخواننا الفلسطينيين .

عرفات : انا معك .

الياقي : نحن المسلمين اعيننا وقلوبنا الى جانب اخواننا الفلسطينيين، وأرجو ابلاغ الأخ معمر القذافي تحياتنا ووضعه بالجو، وانا خائف من ان يكون وراء المسيحيين الاميركان الذين يهدفون الى التقسيم . اما حكاية العلمنة فانا ضدها وضد كل شيء يمس الدين الإسلامي.

المفتي : (موجهاً الكلام لجلود) عندما بدأت الحديث ذكرت العناصر الثلاثة وتلاحمها : سوريا ـ القوى الوطنية ـ القوى الفلسطينية . هذا الكلام نابع من تصور واضح جداً بالنسبة للوضع الأمني في هذه المنطقة، ومن خلال الوضع العربي العام، فالمسلمون في لبنان عندما ادخلنا في هذا الموقف الصعب، كانوا وما زالوا متضايقين من الوضع السياسي والاقتصادي والتربوي والإداري . . فكنا نلجأ الى الضغط السياسي دائماً، وهذه كانت وسيلتنا الوحيدة للاصلاح والمساواة، من جهة اخرى برزت القضية الفلسطينية فوجدنا انفسنا متلاحمين مع الفلسطينيين لاننا معاً نمثل ايديولوجية واحدة نحن والفلسطينيون شيء واحد، عربياً ودينياً ووطنياً . . فالقضية الفلسطينية جزء من ايماننا بالإسلام فلا يمكننا ان نتساهل بالإساءة اليهم، اذن تلاحمنا مع الفلسطينيين ما كان يرضى فئة من اخواننا المسيحيين الذين يتضايقون من الوجود الفلسطيني، فكانوا يستعدون ويحضرون انفسهم ويستعجلون وقوع المعركة مع الفلسطينيين للضغط عليهم حتى يخرجوا من لبنان وفي نفس الوقت لاضعافنا حتى نصبح في موقف يجعلنا نتخلى عن مطالبنا في المساواة الوطنية، فيبقوا هم محتفظين بالامتيازات التقليدية .
هذا الواقع في الهجوم على الفلسطينيين لهاتين الغايتين حملنا على ان نغير خطتنا من العمل السياسي الى العمل العسكري، وبالرغم من ذلك نحن لم يكن لنا الخيار من دخول المعركة بهذا الشكل العنيف، اولاً نحن كمسلمين ليس لدينا العدة، ونحن اذا كنا متلاحمين مع الفلسطينيين ومع العرب، فذلك لا يعني دخولنا منفردين بالمعركة مع الانعزاليين، لذلك كنا نتردد بفتح معركة معهم، وعندما دفعونا للمعركة بفتح النار في صيدا على التظاهرة الوطنية التي سقط فيها معروف سعد ثم على سيارة الفلسطينيين في عين الرمانة صارت لنا مطالبنا الواضحة . واتجاهنا كان ان الأغلبية هي التي ينبغي ان تحكم ونحن كمسلمين نشكل الأغلبية الا ان الالتزام العربي والوطني غلب عند المسلمين فبدأنا نطالب بالغاء الطائفية السياسية، وهذا اهم مطلب، بالنسبة للرئاسات، والمجلس النيابي، وغيره من مؤسسات الحكم ولو خيرتنا لاردنا نحن كمسلمين ان نحكم البلد لاننا

الأغلبية، ولكن قبلنا بالتضحية والمساواة التامة في المواطنية بعيداً عن الطائفية، ولكن عندما احتدمت المعركة وضرب المسلخ، والكرنتينا، دعونا ساعتها لاجتماع في بيت مالك سلام، فرأى اخواننا ان يتصلوا بخدام لابلاغ الأسد بأن الموقف خطير، وبانه ينبغي ان يكون للحكومة السورية موقف يساند وضعنا فتدخلت سوريا بثقلها وكانت معركة الدامور التي قلبت الموازين.

عرفات: سوريا لم تشارك بجندي واحد في معركة الدامور.

جلود: كل الفلسطينيين يقولون شاركت.. مجرد دخولها انهيار للمعنويات الأخرى.

المفتي: اخذت المبادرة السورية اذن قوتها اكثر وانتهت الى وضع الوثيقة، قبل وضعها كان لنا رأينا الأغلبية هي التي تحكم، الا اننا انتهينا الى القول بالغاء الطائفية السياسية، وبدأت المفاوضات بواسطة الوفد السوري، نحن كمسلمين ووطنيين، اذا اردنا ان نتحرك مع السوريين والفلسطينيين فليس معنى ذلك اننا لسنا احراراً، جاء السوريون ليقولوا نحن معكم اذا اردتم ان تحاربوا، نحن اما ان نقف مع المبادرة السورية في المناصفة في عدد النواب ويكون ذلك بمثابة حل مرحلي، ويساعدنا السوريون على ذلك عسكرياً ومادياً بل وسياسياً مع الطرف الآخر واما ان نقف في وجه المبادرة السورية فتتركنا سوريا لنحارب وحدنا وتقطع عنا الامدادات، ونتحمل وحدنا مسؤولية ذلك عسكرياً ومادياً وسياسياً، اريد ان اقول لك اننا لا يمكن ان نخوض معركة بمعزل عن العرب، ونحن في الواقع لسنا راضين الا بالغاء الطائفية السياسية وعندنا جميع الإمكانيات، لكن نحـنـا كنا مكرهين فرضينا بتحرك المبادرة السورية لتحقيق اكبر قدر ممكن من الحقوق. والإصلاحات في القضايا المشتركة التي تؤمن لنا نصراً مرحلياً بامكاننا متابعته بالطرق السياسية والديمقراطية السليمة. ومن المسائل التي اتفقنا عليها كالنص على عروبة لبنان وتحقيق المناصفة في البرلمان والجنسية.. والتعليم.. الى اخر ما جاء في الوثيقة هذه كانت مرحلة.

اما السؤال الذي طرحته من حيث قدرتنا على الصمود فانني اريد ان اقول لك ان قدرتنا مستمدة من قدرة العرب، ومن قدرة الفلسطينيين في ان معاً فاذا قالوا بانهم قادرون على استمرار المعركة فنحن قادرون ايضاً نحن اقوياء بكم وبالفلسطينيين هذا هو جوابي.

جلود: يخاف على موقفكم الوطني.

المفتي: القوى الوطنية انشرخت لأن الأحزاب طرحت افكارا تناقض مبادئنا، وكنا نحذرهم من ذلك.

جلود: القوى اليسارية والشيوعية يستفيد منها المسلمون، القوة الاسلامية ينبغي ان تعطوها وجهها السياسي واتتم لم تعطوها وجهها الخاص، وكذلك في العالم الاسلامي والحركة الشيوعية حركة واعية جداً، يستفيدوا منها، والمؤسف ان الموقف الاسلامي ليس لديه تجسيد سياسي، الذي اعتقده انه من الخطورة بمكان ان يصير هناك شرخ بين الصف الوطني وبين سوريا. واعتقد ان دوركم هو اعتماد الفلسفة القومية الاسلامية حتى يجد الشباب متنفساً انهم المهم جداً الوحدة الاسلامية واعطائهم الفعالية السياسية حتى لا تقتصر على العبادة وبذلك تقطع الطريق على الفكر الشيوعي، لا بد للانعزاليين ان يبينوا اذا ظهر عندكم تيار قومي. انا ضد الشيوعية، فنحن تقدميون اشتراكيون نلتزم باسلامنا، لكن اضطررنا عندما وجدنا الشيوعيين يتصدون للانعزاليين ان نساعدهم وندعمهم.

المفتي: يتصدون على الصعيد السياسي اما الصعيد الديني فلا وكان على اخي ياسر عرفات ان ينبههم لذلك.

عرفات: الإختلافات هذه يمكن معالجتها على صعيد بحث الجزئيات، الأخ عبد السلام هنا من اجل بحث نقطتين رأب الصدع بين الصف الوطني ومع سوريا.

المفتي: لماذا اثار جنبلاط قضية الأرث والزواج المدني.

ابو شقرا: انا قلت سماحتك تعالى نبحث هذه القضية لم ترضوا، انا تضررت قبلكم

جلود: اريد ان اقول انه يجب ان تنتبهوا الى ضرورة الغاء الخلاف مع سوريا حتى لا يفلت الموقف، فانا الآن كأي وطني يحرص على ايقاف القتال وتنفيذ الوثيقة، واذا كنا نحرز مكاسب اكثر في النضال السياسي يكون احسن. ونحن في ليبيا مستعدون للسير معكم اذا كنتم تريدون السير في النصر العسكري ولكن سوريا ليست مستعدة للقتال لا مع المسلمين ولا مع المسيحيين ولا مع الفلسطينيين.

عرفات: اذن اتركونا بحريتنا اذا كان عندي قرار قتال لا يوقفني احد.

جلود: انتم داخلون ايضاً.

المفتي: والعرب داخلون ايضاً.

جلود: نحنا مستعدون اذا قررتم القتال على السير معكم، ولكن سوريا لا تحارب الا من اجل الوثيقة، الفلسطينيين يعانون من نقص الذخيرة، سوريا لا تستطيع ارسالها، وتبقى سوريا، مهمة جداً كمنقذ.

المفتي: نحنا وضعناك في المعادلة التي اوصلتنا الى هذه النتيجة.

جلود: هل انتم قادرون على القتال، اذا كنتم قادرين نحنا معكم، وايصال الذخيرة نحن نتدبرها. . المهم موقفكم. والقتال يجب ان يكون له اهداف سياسية.

عرفات: هل الظرف الدولي يناسب، هل يسمح بالتغيير هذا هو السؤال فمن مقولة تلاحم سوريا والمقاومة والحركة الوطنية. والمعادلة الدولية لا تسمح باستمرار القتال. هذا واضح.

كرامي: الموقف صار واضح. . لما طرف من الأطراف الثلاثة يتخذ موقفاً على الثلاثة.

ابو عمار: ان يأخذوا نفس الموقف. . لا محالة. .

كرامي: تماماً سوريا أخذت موقف وهو الوثيقة.

جلود: اذا كان هناك تطوير لها بالطرق الديمقراطية فهذا اسلم.

كرامي: ابو عمار يقول انه لا يمكن لفريق ان ينتصر على فريق.

عرفات: هذا ليس كلامي وحدي - كلام الأسد وجلود وكلامنا كلنا. .

كرامي: علينا اذن ان نكون ضد من يقاتل.

عرفات نحن مع الوثيقة ومع تعديلها بالطرق الديمقراطية. ولا نسمح بالقتال بالصف الوطني:

١ - لا نسمح بالقتال بين الصف الوطني وسوريا.

٢ - نحن مع انهاء القتال وضد من يقاتل من اي طرف.

٣ - نحن مع اللحمة بين سوريا والصف الوطني والمقاومة.

٤ - نحن مع الوثيقة كمبدأ او النضال السياسي الديمقراطي.

٥ - الاستمرار في تدعيم الصف الوطني من اجل تعديلها وتطويرها.

ابوشقرا: دولته (جلود) عالج ٣ نقاط عدم تصديع الصف الوطني - الاتفاق مع الحركة الوطنية وسوريا. انا مع هذه النقاط الثلاثة، والقتال ليس للقتال بل هو للوصول الى هدف وما من احد يختلف على عروبة لبنان، لان لبنان عربي، كذلك لا افهم الا ان كل لبناني مع القضية الفلسطينية، وما لنا صالح بالاصطدام مع سوريا، اذا رأيتم طلبنا من الوفد السوري عندما توسط قلنا هل يمكن ان تضمنوا الطرف الاخر، قال خدام ان الكرة صارت في ملعب الفريق الاخر، اذن ترك الأخ خدام بيروت الحق على الفريق الاخر. وقد انتظرنا الفريق الاخر دون جواب حتى الآن، فانا ارجع الى ضرورة توحيد الصف الوطني ودعوته لاجتماع ويصير مصارحة داخلية وكل واحد عنده راي، نتصارح ونعرف ماذا نريد ثم نسألهم ما يريدون؟ علينا ان نصلح داخلنا. اولاً فالسياسة والدين متداخلة، هذه الاجتماعات التي فيها رجال دين كنت لا اريد ان تتم، ولكنها تمت على كل حال ينبغي ان نعمل لرأب الصدع، نحن كلنا مع القضية الفلسطينية، ومع سوريا، ونحن مع الاخوة المسيحيين لاننا نريد ان نتعايش معهم، ولكن كيف ينبغي ان نضمن حسن نيتهم.

جلود: وحدة الصف الوطني وقوتكم العسكرية هي الضمان.

وانتهى الاجتماع بتكليف جلود وعرفات بالعمل على رأب الصدع في الصف الوطني والدعوة لاجتماع مقبل.

محضر اجتماع السيد كمال جنبلاط مع مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد في ١٩/٥/١٩٧٦

كمال: هناك اجتماع رباعي في ليبيا لأخذ ابو عمار، والاجتماع في سوريا رفضوا الفلسطينيين، وطلبوا ان يذهب الليبيون والجزائريون، الخ. . . اذا صار فيه اتفاق في دمشق على سحب الجيش السوري بعد ذلك يذهب أبو عمار.

المفتي: قالوا لي ادلى ابو عمار بتصريح جيد ولين وقريب من الوفاق مع سوريا وهيدا شي مشجع، ولكن تصريح (وفا) مغاير.

كمال: ناس بتاخذ طريق اللين وناس طريق آخر، امبارح صار تحرك في الجيش السوري بخصوص لبنان، اكثريته الساحقة سنين، مش ممكن يدخلوا السنين لمساعدة بيار الجميل وشمعون وضرب الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية.

المفتي: هل انتم متأكدون من ذلك.

كمال: يكفي ننظر الى تصريحات رابين الذي يقول لبنان قادم على ايلول اسود، يريدون اذن تحجيم المقاومة وضرب الحركة الوطنية وهناك المشروع الفيدرالي مع الاردن، وضب الفلسطينيين في سوريا.

المفتي: ما هو موقف الدول العربية.

كمال: موقف منيح... موقف مصر منيح... فيه اتفاقات سرية صحيح، ولكن مصر ما مسوا جوهر القضية الفلسطينية، الاسد عم يقول انو بدو يخلص من ابو عمار ويحط زهير محسن.

المفتي: السوريون في تصريحاتهم مع القضية الفلسطينية والحركة الوطنية، ودخولهم لحفظ الامن اصبح عندنا خراب، حتى هجر الناس البلد، لا مستشفيات تتسع ولا مقابر تتسع، ولا مؤن ولا غذاء، وسوريا بلد عربي يدافع من هذا المعنى يتحركون.

كمال: سوريا تتحرك بدافع ورقة يكسبوها، وميت مرة قال لنا ما منسمح لكم تكسروا المسيحيين. يعني الكتائب وقالها صراحة، حتى يتخلوا عن طلب الحماية الأجنبية، انا اكيد من المؤامرة، الأميركان عم يمتدحوا المبادرة السورية.

المفتي: والروس ايضاً يمتدحون المبادرة السورية... العراق شو موقفها؟

كمال: العراق موقفها منيح... بس لازم شوي يعني يتحسن. كل المعارك مين تحمل مسؤوليتها غير فتح والجبهة الشعبية... على كل حال سوريا ما عم تساعد حدا الا الصاعقة.

قباني: التصاريح لا تؤخذ بعين الاعتبار... ولكن المؤشرات تؤكد نوايا سوريا... التهديدات لحزرتا لاخلائها.

كمال: هناك اتفاق علوي ماروني اذا ما وعيتولو منروح كلنا..

المفتي: لا نريد ان نتحدث منفعلين.. هل من مصلحة لبنان ان يبقى في فوضى وخراب ودمار وانهيار لبنان، نحنا اليوم مهمتنا تدعيم الوجود العربي، اذا لم نغار على سوريا، وعلى الحركة الفلسطينية، وننصحهم بأن لا يبذلوا من دمائهم ويقاتلوا في لبنان ويخسروا.

كمال: لولا الفلسطينيون لهزمنا ودخل الكتائب السطة. . عم يدافعوا عن المسلمين... رأوا المسيحيون والموارنة انو اذا قويوا الفلسطينيين رح يقوى المسلمين ويطالبوا بحقوقهم اكثر واكثر، وقالوا في خطر من الفلسطينيين علينا، يعني على امتيازاتهم، الفلسطينيون كما كنت تقول سماحتك هم جيش المسلمين اذا كنا بدنا نسلم للموارنة بيسيطروا علينا وعلى الفلسطينيين... جرب موسى الصدر يلعب رغم هذا الشي جمدنا الشيعة في الخط الوطني... حجزوا علينا كل الاسلحة، ونحنا لم نأخذ خرطوشة من سوريا، صائب سلام اخذ ميتين بارودة، اخذوها منه، ما في الا الفلسطينيين يدعموا الحركة الوطنية لدعم المطالب الوطنية والاسلامية، انا ما بنسى لسوريا ولحافظ الاسد انو حاصرونا حصار تجويع. بواخر طحين حجزت في طرابلس وحولوها كلها للاذقية بحجة التفتيش، واجت مرت ابو رقيبه شخصياً وهددتهم حتى فكوا الحجز عن الطحينات اللي باعتتهم تونس، بينما مرفأ جونية ما في عليها رقابة وتدخل الاسلحة، ومدافع ١٦٠ ملم جاءت عن هذا الطريق، والله العظيم لو دخل السوريون ومعظمهم علويين، لدعس المسلمون.

المفتي: لأ، الوجود الاسلامي في سوريا كويس

كمال: ليش بدو يساعد المسيحيين، ويعمل حلول لا نوافق عليها، اذا كنا قادرين على الخلاص من الطائفية السياسية بشير الجميل قابل فيها، . قال بشير الجميّل نحنا منلغي الطائفية السياسية حتى من الرئاسات، ليش السوريين ما بدهم حافظ الاسد بيقول لابو عمار جبهة التحرير هيدا تصور فكري. انتوا كفلسطينيين شعب سوري، حقوق الفلسطينيين نحنا نمثلهم.

المفتي: شو بيضر اذا كانت القضية منطلقها قومي، التجزئة العربية هل ترضى عنها، اذا كان هناك محصنون عرب

كمال: ينبغي ابراز القضية الفلسطينية، اذا صاروا محض عرب، او محض سوريين بيقولوا لهم الاميركان روحوا على سوريا.

المفتي: ينبغي ابراز القضية ان لا تفكر اقليمياً.

كمال: اذا عزلنا القضية الفلسطينية، ونزعنا عنها الصفة الفلسطينية، واصبحوا سوريين، سقط حقهم في الامم المتحدة.

المفتي: اريد ان اقول ان هذا التوقف عند هذا الموضوع لتحميل الاسد المسؤولية في تحرير فلسطين

كمال: الفلسطينيون يقولون اننا لا نريد ان نوكل العرب بقضيتنا، هويتنا هوية فلسطينية، والنضال فلسطيني، والخيانات العربية التاريخية معروفة، هم في مرحلة تقرير مصيرهم كفلسطينيين، هذه هي المرحلة الراهنة امام العالم

المفتي: الشي الذي نريد الدخول فيه كيف يمكن ان نتحرك لنضمن الخروج بسلام، حماية القضية الفلسطينية، والحركة الوطنية والمطالب.

كمال: الفلسطينيون يقولون جايين السوريين ليضربونا، هناك مئات المعتقلين في سوريا من الضباط الفلسطينيين، خدام قال لابو عمار بدنا ندخل حتى نقصف عمركم ونقضي عليكم، الشخص مثل ابو عمار اللي وقفت له كل الدول، واحد كبورال بيمنعوا من الدخول لسوريا.

المفتي: اذا قلنا للفلسطينيين نحنا معكم هل يمكن يحقق شي.

كمال: كل الناس قبلت بالطاولة المستديرة ولما عرفوا انا حنتفق تدخل الجيش السوري، وحذرونا اذا منتتصر على المسيحيين هم بيدخلوا. . .

المفتي: الوثيقة ما اتفقنا عليها نهائياً ولكن كورقة عمل هناك مطالبنا الوطنية، نحنا ما منقبل من السوريين احراجنا بالوثيقة، واكبر دليل اننا فتحنا الموضوع مع الرئيس الجديد، بأن تغير الوثيقة ورقة عمل ولكن لنا مطالب اكبر منها ونحن لا نقبل بها.

كمال: لولا الحركة الوطنية اين كانت مطالب المسلمين.

المفتي: لولا المسلمين اين كانت الحركة الوطنية واذا كان بشير الجميل قال نرضى بالغاء الطائفية هيدا منيح ايدنا بايدك.

كمال: لولا المعارك اللي خضناها كان الكتائب بيقولوا هذا القول. رشيد كرامي بدو يخلص ويعمل مثل ما بدهم السوريون، نحنا اكثر حزب قتل منه اكثر من ٣٥٠ قتيل.

المفتي: انني عارف اليوم ان البلاد العربية كلهم متفقون مع سوريا في الاساس، وكذلك الدول الاجنبية والكبرى، وانت تعرف ماذا يقول الكتائب، ويمكن يكون الفرنسيون دخلوا من جونية، لمن بيكون هذا الشيء موجود كيف بدنا نشتغل.

كمال: لو لم يدخل السوريون ما كان حدا بيتجرأ يدخل، لولا المعارك اللي خضناها لما استجار الكتائب من هذه الحالة، هنا فرصة تاريخية لتحقيق مطالب المسلمين، تأتي سوريا لتقول اوقفوا من نصف الطريق.

المفتي: انا لا اؤمن بوجود خيانة من سوريا ولو كنت اعرف بذلك لا يمكن ان اهادن او اقبل بذلك، وانا بمشي مع المصلحة العامة اللي بيريدها الجمهور، نحنا ضحينا من اجل شيئين، القضية الفلسطينية وهي قضيتنا، والقضية الثانية حرية لبنان، هناك ازمة مع دولة شقيقة هناك حركة لا بد ان نضرب بعضنا ببعضنا، نحنا كلبنانيين وفلسطينيين وسوريين نناضل من اجل قضية واحدة، لا نسمح ان ننشغل بأي قضية ثانوية، موضوع الانسحاب وغير الانسحاب ينبغي ان يلي هذا الموضوع، ينبغي الاسراع في المائدة المستديرة شو بدك وانا معك، وما في حدا بيقدر يلعب علينا، سوريا بلدنا، الجيش السوري جيشنا، كما ان جيش لبنان العربي جيشنا والحركة الوطنية حركتنا، والثورة الفلسطينية ثورتنا، المطلوب منا ان نوحد هذه القوى، ونحن نريد منك بما عرفنا عنك من وطنية ان ترتفع فوق اي حساسيات وتقرر هذا الواقع، وتهيب بالقوى العربية سورية، لبنانية، فلسطينية، ان تتحاور بالتي هي أحسن عن طريق الحوار.

كمال: حاورنا ما وصلنا لشي.

المفتي: مبارح حاورت بشير الجميل، وجعلتهم انعزاليين، واذا اجتمعت بحكمتك مع السوريين، وانت بوطنيتك قادر على التفاهم معهم، فبيكون افضل من اجتماعك ببشير الجميل.

كمال: ضربوا طرابلس، اليوم في حزرتا عاطيين انذار، وكل واحد بيعارض بيعتقلوه وبيبعتوه لسوريا، ولا واحد مسيحي اعتقلوه.

المفتي: نحنا وصلنا لهدف اذا كنت ضامن انو بيار الجميل والمسيحيين اذا كانوا قابلين بالغاء الطائفية السياسية، من هنا المدخل، الى قضيتنا والقضية العربية، حتى لا ندع اللعبة الشيطانية الاجنبية تدخل.

كمال: اذا كبر الوجود العسكري السوري بيغيروا رأيهم لانو جايين السوريين حتى يدعموهم. شايفين الجيش السوري منقذ لهم.

المفتي: لو قلنا الآن ان المسيحيين موافقين على الغاء الطائفية السياسية ومشينا بهذا الخط.

كمال: هناك سياسة علوية في سوريا، عم يتفق الاسد مع الاردن لجعل اتحاد فيدرالي مع الضفة الغربية والاردن وعمل صلح مع اسرائيل، نحنا فشلنا هذه التسوية، وسنحارب في وجه هذه التسوية لو متنا كلنا. براون قال انا كان من رأيي ان تدخل سوريا وتضرب المقاومة والحركة الوطنية.

المفتي: مصر عملت تسوية وقال السادات لن تستقر الاوضاع في الشرق الاوسط الا ان تقام دولة فلسطينية في الضفة الغربية، فاذا كانت مصر ماشيه لماذا تقبلون من مصر وترفضون من سوريا.

كمال: نحنا ما منقدر نحارب الانعزاليين والسوريين اللي جايين يحموا الانعزاليين واقفين بضهرنا، نحنا بدنا نقاتلهم بالجبل وفي حزرتا وكل مكان.

المفتي: اذا قلنا للجيش السوري توقف حيث انت ولا تسحب الاسلحة من الناس وكل القوى تتجمد وتبدأ الطاولة المستديرة ما بيكون احسن.

كمال: ما متقبل الجيش السوري جيش احتلال وسوف نقاومه جايي تايحمي المسيحيين لو كان جايي تايحمي العروبة او تايحمي الاسلام انا حاضر منرحب فيه. . . انا على كل حال بلغت سماحة المفتي. . . انو فيه مؤامرة على المقاومة الفلسطينية والمسلمين في لبنان. . . انا الآن ضميري مرتاح.

انها مؤامرة علوية انا عم بقرا دياناتهم. . . المهم ان يعجلوا عقد اجتماع الجامعة العربية. . بنكسب وقت والسوريون بيعيدوا النظر بموقفهم.

المفتي: يا اخي نطلب من السوريين ان يجمدوا في مواقعهم والكل يجمدوا مواقعهم، ولا يتقدموا فيبقوا في البقاع والكل يجمدوا في مواقعهم.

كمال: انا لا اقول بذلك.

المفتي: انا اقول بذلك. وانا سأسعى بهذا الموضوع حتى تجتمعوا حول الطاولة المستديرة.

على كل حال في مفاوضاتكم اتركوا لنا العلمنة جانباً خليكو على الغاء الطائفية، اذا كنتم بدكم تتمسكوا بالعلمنة مستعدين نستغني عن كل الاصلاح افهموها.

كل شيء عن «ندوة الانتفاضة اللبنانية» ومناقشاتها في الرابية في ١٣-١٤-١٥/ ١/ ١٩٧٧

دراسة الدكتور ابرهيم نجار

«في تاريخ الشعوب والأمم هناك حقبات تاريخية؛ يصنع خلالها المستقبل، انطلاقاً من واقع معيّن، ومن تطلعات تحليلية، منها ما يعود إلى الوراء، ومنها ما هو في التراث الحي، ومنها ما يرجع إلى الذاتية التاريخية، . . . والأحلام، احلام السياسة بالطبع، والأنوجاد الحر. .

وفي خلال الأزمة التي اغتالت لبنان، مررنا بفترات عصيبة ورهيبة. منا من استعمل الأزمة لتجسيد طموحه السياسي، المتحرك، المنفتح، الصامد، الخلاّق، ومنا من نظر في أعماق جوانيته، في أصالته، في حقيقته الحقة، في وجوده وفي مصيره الحياتي.

ومنا من استقرأ الأزمة بطموح ليرسم طريق الديمومة، فجمع بين التحرك والأصالة، بين السياسة والحياة، بين الظروف المتغيّرة والمعطيات الأساسية لبقاء كامل.

منذ اندلاع الحرب، طرح علينا السؤال: «اي لبنان نريد؟» السؤال طرحه بيار الجميّل، ليجيب ونجيب بالواقع، من خلاله على تساؤلين: لماذا يرتفع صوت الأسلام السياسي، مع اليسار والمقاومة الفلسطينية، للمطالبة باصلاحات وتعديلات جذرية تهدد ما يعتقد المسيحيون بأنه ضمانة لحرياتهم الأساسية ولوجودهم السياسي؟ اذا كانت المطالبة ترمي الى أسلمة لبنان سياسياً، فهذا يعني أن صيغة لبنان لم تعد كما هي، وان الميثاق الذي اعتمده اللبنانيون منذ عام ١٩٤٣ لم يعد قابلاً للتطبيق. وان صح ذلك، كان لا بد من البحث عن صيغة جديدة وميثاق جديد، وربما لبنان جديد. أي لبنان جديد؟

تطورت الأزمة، ولعب فيها ميزان القوة قدراً كبيراً وحاسماً. لبعد المطالبة «بالمشاركة» التي كانت ترمي الى وضع رأسين على قمة الدولة، أي إلى تقسيم الحكم في الدولة عند عدم توافر الاجماع، أقرت بدعة «العزل»، بقصد لملمة ما يتيسر من مراكز الثقل لدى المسيحيين والمسيحية السياسية ضد «الكتائب»، بحجة أن هذه الأخيرة قصدت افتعال «مجزرة عين الرمانة». . . ثم أقرت «الوثيقة الدستورية»، ولم يرتدع المزايدون، الذين أبوا الا أن يتابعوا «الاجتياح» ويحولوا لبنان الى «أنغولا» ثانية، بعدما نجحوا في «فتنمته»، مطمئنين في ذلك الى أن موازين القوى، واستراتيجية السلم في الشرق الأوسط ستحول دون انتشار الانفجار في لبنان الى المنطقة كلها.

ومع تطور الحرب، وميزان القوة فيها، تطورت النظرة الى «أي لبنان نريد»، الى أية صيغة بديلة، أو الى أي ميثاق جديد يجب أن نتجه . . . ، ثم أية «بنية» جديدة علينا أن نحقق، فيبقى لبنان كاملاً وواحداً، وتبقى معه بعض المواصفات الأساسية. فمررنا في محافلنا ومجتمعاتنا «بأجواء» - كما يقال - متعددة ومتنوعة.

فمن «وشوشة» التقسيم، الى همسات «لبنان الصغير»، الى ألوان نظام «القائمقاميتين»، الى «الكانتونات»، الى الفدرالية ثم الكونفدرالية، ثم «الدولتين ضمن دولة واحدة»، ثم استراتيجية «نحرر ونحكم»، ثم الحكم اللامركزي، ثم اللامركزية السياسية، ثم اللامركزية الادارية، ثم الأقلمة السياسية ثم الأقلمة الحضارية، ثم الأقلمة الادارية، ثم الحكم المركزي، وهذا الأخير يعني أن علينا أن نحكم كل لبنان بعدما ربحنا معركة لبنان. وبعدئذ طُرحت شعارات تتجاوز نطاق لبنان، فقيل ان الكونفدرالية - بل الوحدة - مع سوريا والأردن والمقاومة الفلسطينية، من شأنها أن تحل التناقضات اللبنانية - اللبنانية، واللبنانية - الفلسطينية، والفلسطينية - السورية، والأردنية - الفلسطينية، والفلسطينية - الاسرائيلية. . فالبحر الهائج لا يشجع على صفاء الفكر. . . وهيجان الفكر يولد المخاوف. . . والفكر الحائر يبعث على القلق. . . «أي لبنان نريد»؟

لقد تحول السؤال، وتبدلت ملامحه، ومر بمعان متعددة: «أي لبنان نريد»، هذا يطرح مسألة أي لبنان نستطيع أن نريد، أو أي لبنان يمكن أن نريد، أو أي لبنان بوسعنا أن «نضمن»، وأية ضمانات يمكن أن. . . تُضمن. الحكم المركزي القوي؟ ولكن هذا يفترض أن الاسلام السياسي بات قوة ثانوية، أي أنه تحطم بعدما ثارت ثائرته. ثم، . . الى متى يمكن أن يبقى قوة ثانوية؟ والى متى تستطيع المسيحية السياسية أن تستند الى قوة غير لبنانية صامدة وأكيدة وواضحة وشجاعة كما تصرفت سوريا الأسد ازاء لبنان؟ . . . ثم، هل ان الحكم المركزي القوي هو صيغة حياتية دائمة، ام انه سياسة مرحلية؟ ماذا يضمن لنا أن اولادنا لن يضطروا الى القتال للدفاع عن حرياتهم بعد حقبة من الزمن؟ ولماذا يضطرون للقتال ضد لبنانيين مثلهم؟

الاستنتاج الوحيد كان وما زال: اننا على كف عفريت. مصيرنا مغامرة. مغامرتنا مصير. ولكن المهم أن الكثيرين لم يعودوا يودون المغامرة، ولا يرتضون رهاناً جديداً، ولا يقبلون، كما يقولون، «تجربة» أخرى. . . وهل نحن في مختبر دائم لنقبل دوماً بالاختبار؟ إذاً، ما العمل؟ يقولون: نحارب الى أن نفرض صيغة جديدة - أية صيغة؟ هنا تعود الآراء. . . والأحلام. والأحلام على الخريطة، غير الأحلام في ساحة القتال. ولكن هل يحيا شعب بدون طموح، بدون ما يفترضه كل طموح من أحلام؟ . . .

ان الصيغة - وقد تكون هذه آخر مرة استعمل فيها هذه الكلمة - التي تضمن للمسيحية السياسية بألا تصبح منعزلة عن محيطها في العالم العربي، وبألا تُعامَل كما عوملت اسرائيل المعزولة بعد قبولها قرار التقسيم، انما هي صيغة جديدة «للتعايش». فاسرائيل اليوم، والعالم معها، وكل ما لديها من قوة مادية واقتصادية ومالية وعسكرية وسياسية، تفتش عن احقاق هدف واحد: السلام والتعاون مع العرب. . فلا يعقل ان نفتش عن هدف واحد، يرمي الى عدم السلام وعدم التعاون مع العرب، والا لوقعنا في الهرطقة، أعني الهرطقة الحياتية، وهي أخطر من الهرطقة المنطقية أو السياسية أو الصيغوية. ولكن «التعايش» جنباً الى جنب لا يكفي. . . إذا كان العيش يستلزم التنظيم، فكم بالحري التعايش؟ واذا كانت «الوحدة» ضرورية، فالتنوع في الوحدة قد يكون طريق الوحدة الحقيقي . . التنوع في الوحدة، نعم. . . ولكن التعدد من أجل الوحدة الدائمة قد يكون أقرب إلى الواقعية. . .

ان أهمية «الخلوة» التي نظمها اقليم المتن الشمالي الكتائبي بين ١٣ و١٥ كانون الثاني ١٩٧٧ تكمن في أنها ضمت أبرز المفكرين والمثقفين الملتزمين لبنانياً، ان لم نقل مسيحياً. كما وفي أنها سبقت خلوة للمكتب السياسي الكتائبي ومؤتمر الجبهة اللبنانية الذي انعقد بين ٢١ و٢٣/ ١/ ١٩٧٧. وموضوع كل هذه الاجتماعات واللقاءات دار حول معرفة أي لبنان نريد، و أن لنا أن نريد. أهمية الخلوة التي انعقدت في الرابية، هي في أنها أتت بعد مؤتمرات وجلسات عمل كثيفة ومتعددة، سواء في الكسليك (جامعة روح القدس) أو في غيرها من الأندية الفكرية والأديرة والجمعيات والمؤسسات السياسية والحزبية، بحيث ان الآراء التي عرضت خلال «خلوة الرابية» كانت وليدة التمحيص المزمن. . . والقلق المدروس. . . ، والدرس الواعي على الرغم من تباين بعضها واختلاف بعضها الآخر. . . فمحاضرتا الدكتور مناف منصور والدكتور جان شرف، كل منهما على طريقتها التحليلية - ذاتية اللبناني، ثم ذاتية لبنان التاريخية - مهدتا لمحاضرة رفيقنا الشيخ أمين الجميل، الذي جسد «الانتفاضة

اللبنانية»، مع رفاق له في القتال، ومع رفاق له في الفكر السياسي، وفي العمل الحزبي. فجاءت محاضرته لتجيب على سؤالين: لبنان ـ الوحدة؟ نعم. ولكن كيف ننظم لبنان ـ التنوع، ان لم نرجع الى الأصالة، بدون عقد في التعبير وبدون تخوف من الاقدام على ما يمكن أن نضمره للبنان وللبناني؟

أهمية هذا العمل الفكري هي أنه عمل مسؤول، وانه عكس أهم ما قيل في لبنان حول مصير لبنان في هذه الحقبة من تاريخه، وانه أثار نقاشاً رصيناً وواعياً نتمنى أن يصبح محوراً جديداً للتفاعل الفكري، الى أن يكون حجر الزاوية في لبنان باق.

١٩٧٧/١/٢٤

ابرهيم نجار

بروفسور لدى كلية الحقوق والعلوم السياسية (الجامعة اليسوعية)

عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب اللبنانية

دراسة الدكتور مناف منصور بعنوان:

«معاني الأنتفاضة وقيمها ضمن الشخصية اللبنانية»

ان اولى العلامات الفارقة للتشكل الثقافي العام المعاصر، انه على الأرجح تشكل «معلوماتي». فلتعدد وسائل الإتصال الفكري التي تقدم معارف متعددة ومتنوعة تنوعاً عريضاً ومتلاحقاً، لدرجة فقد معها المتلقّي امكان التأمل، في ما يتلقى، والتحليل والإختبار... صار هذا المتلقّي في وضع من «يعلم» بالأشياء ولكن لا «يعرفها» ولهذا نتائج خطيرة قد تتحدد معالمها في التشقق الفكري الممارس، أو في انعدام الرؤية المتكاملة لأي طريق أو لأي هدف أي ان التشكل الثقافي السائد ـ وفي العالم السائر نحو النمو والتقدم خاصة ـ، تشكل لا يرجو أية «رسالة» تؤكد فعل حضور متميز. لذلك، فإن ثمة مشكلاً اساسياً يواجه دول هذا العالم هو القدرة على التحرر، أولاً، من البنية أو البنيات الثقافية الواردة كما هي من الخارج، والعمل ثانياً، على تكييف نواميس هذه الثقافات ومعطياتها إلى «خبرة» ذاتية تؤلف، مع خصوصيات الذات ومكنوناتها منطلقاً فعالاً لكل تطلع أصيل بناء.

وأولى العلامات الفارقة في التشكل اليومي للحياة الممارسة ان الإنسان المعاصر غرق في ارادة التكيف المتلاحق مع المتغيرات المتتابعة والمستمرة التي ترمى في ساحة الحياة... أكثر مما اتيح لهذا الإنسان التأمل لإكتشاف الهوية الحقيقية المتلائمة مع الحاجات المستجدة... لقد صارت الإستجابة للتغير الوافد معياراً للتقدم، بديل ان يكون التطور محصل صدور طبيعي عن حاجات اصيلة وملحة، ومحصل تصور متكامل وواع لمستقبل مراد لا مفروض. ان تطورنا وليد عملية استهلاك لإنتاج يتقدم به غيرنا. لقد آن لنا ان ننتقل من طور الإقتصار على مجرد «استهلاك» ما يقدمه لنا الآخر إلى مرحلة «تعمير» وضع لبناني انساني افضل انطلاقاً من الثروات والطاقات الزاخرة في اعماقنا.

في قلب هذه اللوحة من الإستنزاف والتآكل ترعرعت الذات اللبنانية طيلة القرن الأخير، في الأخص، فهذه الذات التي اعتمل في داخلها، بحدة وبجد، عند ١٨٣٠ ـ ١٨٦٠، وعيها بضرورة أن تكون، وشعورها بأنها لا يمكن أن تكون إلا متميزة، أقول لم يترك لهذه الذات أن تفتح خصوصياتها، وان تفجر مكوناتها ومكنوناتها، فتلقفها الإستعمار الثقافي الغربي، مع ما يتبطن من صراعات بين المحاور الأوروبية آنئذ، وحملها لغرض أو لآخر، مهمة تفريغ الإنسان في هذه المنطقة من ذاتيته، والذي حدث ان الذات اللبنانية كادت تنحل وسط هذا المختبر المعقد. أقول، ان حوادث ١٨٦٠ فتحت ضمائر اللبنانيين الى الإنصراف إلى البحث عن شخصيتهم، وإلى أن يعوا ذاتهم، غير ان الإستعمار الثقافي عرف كيف يصرف هذه الجماعات عن هذا الهمّ الكبير، فسقط اللبنانيون في متاهات التبني والرفض والتوفيق (وكل هذه المتاهات لا تبني امة). وكل ما أريد تأكيده هنا أن لا نقع مرة ثانية، في هذا المهوى، إذ سيهب الإستعمار نفسه لغرض أو لآخر، إلى الإستنزاف الإقتصادي والحضاري، أي الى تفريغنا من رسالتنا ومن وظيفتنا، بعد ان اطمأن، في شكل أو في آخر، إلى تعطيل خصوصياتنا. اريد ان يتنبه اللبنانيون وان ينطلقوا، خفافاً رغم كل الظروف، إلى تأكيد شخصيتهم وتفجيرها في قلب هذا العالم.

وهنا لا استطيع ان افهم صيغة الميثاق الوطني إلا بكونه الإبن البار لواقع الإستنزاف والتاكل الذي اتى على اللبنانيين عن طريق الإكتفاء بدور «صلة الوصل» أو «الباب المشروع للتيارات». . . (حتى ارتفعت المعادلة بأن اللبناني قلبه شرقي وعقله غربي). ومن يرجع الى الفكر اللبناني النهضوي يجد انه لم يكن تعبيراً خاصاً وصافياً عن الشخصية اللبنانية إذ كانت ضائعة الإنتماء والهوية:

فهي لا تعرف ذاتها قدر ما كانت مأخوذة بتراكمية تراثها، واغلبه شفوي. وهي لا تعترف بالإنتماء العربي فانصرفت تحمّل اللغة العربية ما يجذبها إلى التغرب. وهي لم تتغرب قدر ما عملت على نقل المعطيات الغربية. كل هذا يعني، فوق المتناول القريب من موحياته، ان الشخصية اللبنانية في قلب ضياعها العميق وسط ما اغتصبها من محاور تجاذب ممزقة (اوسطية او عربية، او غربية، او شرقية، او فينيقية، او سورية. . . ونادراً ما كانت لبنانية) اقول ان هذه الشخصية اللبنانية لم تذب ولم تنحل، لقد كانت في لا وعيها تشعر بأنها شيء ما، غير أنها لم تكن تقدر ان تعرف ما هو؟ والدليل على ذلك، لماذا لم يعمد المبدعون اللبنانيون في الفن أو في الأدب او في الفكر او في السياسة. . . إلى صياغة رموز ممثلة لجوهر الشخصية اللبنانية Le mythe de la personalité libanaise إذ يصعب عليّ تحديد اسماء لبنانية تعادل ما شخصه الغربيون في بروميثيوس وفاوست وسيزيف. . . وذلك لأن اللبنانيين كانوا يصيعون بين ان ينطلقوا من ذواتهم، وهم لم يملكوا الحرية في البحث عن جوهرها، او ان يذوبوا في مقتنيات الآخرين، وهم تأبى عليهم ذاتهم ذلك.

ان صياغة هذه الرموز عندنا تعني في جملة ما تعني:

أ ـ ان الأجيال اللبنانية المعاصرة نفذت فعلاً إلى بواطن الشخصية اللبنانية فتبينت سماتها ومعالمها المميزة وادركت خصائصها وتمثلت ابعادها واستطاعت ان تفرز داخل مجمل هذه المقومات ما هو حيوي اصيل ممثل لجوهر الشخصية وما هو غير ذلك من مجمل البنية الحية المتكاملة لهذه الشخصية.

ب ـ ان الأجيال اللبنانية المعاصرة تمكنت بعد هذه القدرة على النفاذ داخل الأصول، تمكنت من تبصُّر التطلعات لجوهر هذه الشخصية ومن تلمس المواقف الأساسية الممتدة من هذا الجوهر امام تحديات التغيرات الخارجية او متغيرات المناخ الحضاري الطالعة من ابواب القارات الخمس بين الحين والآخر.

لذلك اعتقد ان الفكر اللبناني سيبقى يتخبط ويستنزف طاقاته على جميع المستويات الفنية أو الفلسفية او الأدبية. . . ضمن اطر التقليد او التجديد او التوفيق او ما شابه. . . إذ لم يقم، في مرحلة اولى، بعملية الإفراز هذه. . . ان غياب الوعي الخلاق بطاقة الشخصية اللبنانية ناتج بالإضافة إلى عدة عوامل او اسباب اخرى، ناتج عن انسحاق هذا الوعي تحت وطأة التراكم المتوارث لواقع يراوح مكانه في شكل او في آخر، كما يرجع ايضاً، إلى رزح هذا الوعي تحت وطأة الحقن الفكرية المسترفدة التي لم تدع للمبدع اللبناني فرصة التقاط النفس على هذا المستوى. . . لقد اصبح الفكر اللبناني في وضع تتآكله حمى الإندهاش بمنجزات الآخرين وايديولوجياتهم، بديل ان تكون هذه عامل تفتيح ولقيا. كنا نتبنى اكثر مما كنا نبني.

ليس المهم ان نطلب التجديد، بل الأهم ان نكون. اعتقد ان المطلوب هو الانتقال من العالم كطبيعة إلى العالم كتاريخ بمعنى ان يكون التاريخ هو الطبيعة التي «عمرت» بحركة الإنسان من الفطرة إلى الله (أي نحن لا نكتفي بالإحتفاظ بالفطرة وحدها وتكرارها في زمن يعاد، بل نحن لا نملك إلا ان نفتح نقاء الفطرة بنبض الزمن الممتد). وعلى هذا فكل ما لا ينبض بالعمران ليس هو تاريخاً انسانياً. أي التاريخ هو تفجير ما هو كوني داخل العالم الكوني بفعل انساني. التاريخ هو، في النهاية، صياغة الحقائق النهائية كما حصلها الإنسان اكثر مما هي الحقائق التي وجدها الإنسان جاهزة في شكل أو في آخر.

وعظمة الشخصية اللبنانية أنها تتمكن في أعماقها أن تربط فعل الخلق وأصله بالحاضر عن طريق التاريخ. فاذا كانت الحضارة الغربية قد اعتبرت الذات محور الحضور، أي اعتبرت تركيز الذات يستوجب أن يعيش الانسان ذاته داخل صورة من يقيمه عيشاً يبلغ من الكمال درجة تتحدّد معها أفكاره وأحاسيسه ومواقفه. . . فإن الجوهر الى معرفة المطلق واستنباط نواميسه وحقائقه. فالذات اللبنانية في «هجرة» دائمة الى المطلق، الى البعيد، الى لبنان، هكذا يمكن أن نفهم هاجس الحنين عند اللبنانيين المسكون بالغربة الدائمة، المسكون بتحدي الغياب كما تجد بامتياز عند جبران ونعيمة على الأخص. الذات اللبنانية في حنين دائم بين الماضي والحاضر، بين الروح والجسد، بين «الهنا» و«الماوراء» في حين أن الذات الفاوستية في محاولة دائمة للكشف عن يقين مجهول أو متوقع. من هنا يتمركز الروح اللبناني في محور واحد ذي وجهين:

* تأكيد الذات واعتبارها منطلقاً لأي تحرك.
* تأكيد العالمية واعتبارها طريقاً لأي تحرك.

ولعبة اللبناني الرائعة هنا أنه يحقق، في آن، وفي عملية واحدة، هذين الوجهين، فهما ليسا عنصرين أو طابعين منفصلين عنده. لذلك هو يستطيع في التجربة المعاصرة أن يستنفر كل ما يعتمل في هذه التجربة من تطاحن حضاري عن طريق:

* تحقيق الذات بالعالمية.
* تحقيق «تركيز» العالمية بالخصوصيات الذاتية.

وهذا لا يعني على أية حال، أن اعتماد دفع جديد لا يكون الا بايجاد تركيب Synthèse بين المعطى الغربي والخصائص الشرقية، بل يجب أن يكون المعطى الغربي عاملاً مساعداً Catalyseur على تفتيح الخصوصيات اللبنانية على آفاق جديدة أو أخرى. وعليه، فلا بد من أن يقتنع اللبنانيون بأن الهمّ الكبير عندهم لا يكمن في مواكبة الغرب وموازاته، بل في أن يكونوا هم أنفسهم، فمسؤولية اللبنانيين الحاضرة لا تتحدد في أن يكونوا لبنانيين على طراز أسلافهم فقط، بل الأمة اللبنانية وحدة من «مؤمنين» يهاجرون بذواتهم الى المطلق يعمرونه بنبض الحيوية المعافاة وانهم أمام أعنف تحدٍ يواجه حضورهم: فهم بقدر ما يسمون الآن الى استعادة اللهب اللبناني الأول هم مطالبون، كذلك وفي ان، بأن يحققوا مرحلة الاكتمال الحضاري للتجربة اللبنانية في العالم: فبقدر ما هو لبنان «خلاصة» الحضارات يتحدد مدى كونه «خلاصاً» للعالم من أي تشكل حضاري مزيف. وهذا يبدأ بأن تحدد الدولة اللبنانية سياستها في ان تضم، في آن واحد، وبالحدة نفسها، «الهنا» و«الماوراء» ليغدو أبناء الدولة اللبنانية في «وحدة مدنية» فعالة.

ان طاقات اللبنانيين وقدراتهم أكبر من الانجازات التي تحققت في القرن الأخير، فالتعابير التي خرجت عنهم لا تمثلهم بالذات، كما هو معلوم. لذلك فان واقع ما تعانيه الشخصية اللبنانية لمثل رائع على واقع ما تعانيه كل ذات حية حرة في هذا العالم الذي يسعى من بيده الأمر النافذ فيه أن يذيب الفرادات المتميزة ليقيم شخصية كوسموبوليتية واحدة تسبح هكذا في سديم من الخلاء. وهنا أصل الى ضرورة استرداد الذات اللبنانية استرداداً كلياً، وشاملاً لكل قطاعات الحياة ومستوياتها ويكون ذلك بالتوقف عن هكذا نمط من استيراد الأفكار والمصنوعات... من الخارج لا نريد الأشياء جاهزة من الآخرين، بل نريد ان يكون تعاملنا مع الآخرين عامل تفتح واختبار.

انطلاقاً من كل ذلك، ولكي لا نلعب تجربة الأسلاف من جديد، وتبياناً لمضامين هذه الانتفاضة اللبنانية وقيمها، هذه الانتفاضة التي تتوهج أبعادها داخل العالم قدر ما تتوهج داخل لبنان، يهمني أن أقف عند عقدتين أعتبرهما مفتاحين أساسيين لفهم روحية هذه الانتفاضة على الواقع المر المعاش.

العقدة الأولى: الميثاق الوطني، أو واقع التعددية: الميثاق الوطني الذي نتج عن تعهد المسيحيين باللارجوع الى الغرب (والمقصود فرنسا في حينه) وعن تعهد المسلمين باللارجوع الى العرب (أو بلا اغراق لبنان في المحيط العربي) هذا الميثاق كان يقصر بالطبع عن خلق وطن فذ رائد اذ لا تُبنى أمة عن طريق تخلي جماعاتها عن أصول قناعاتها ومعتقداتها، وفوق ذلك، من غير أن تصوغ بديلاً ما، بل يُبنى لبنان بالذات، لبنان الجدير بأن يكون حينما تكون تعددية القناعات هبة تقدمها كل جماعة للأخرى مادة للتفاعل لا للتخلي، عند ذاك تنمي الولادة الفعلية لتاريخ جديد للبنان اللبناني. هذه الولادة هي ولادة ذات مثلى تأبى أن تكون وارثة، مجرد وارثة، لتجهد في أن تدوم فاتحة ثقافية.

على أية حال، يسجل هنا أن المسلمين لم يتخلوا خلال العقود الثلاثة الأخيرة عن دعواهم الى التابعية السياسية العربية كما وعدوا في ١٩٤٣ عهد أن المسيحيين اقتنعوا نهائياً وعملياً ببطلان فكرة الحماية الأجنبية، التي هي وهم متوهم. وهذا يعني أن التخلي الذي تحقق في ١٩٤٣ لم يكن واحد الطعم أو البعد عند الجماعتين:

أ ـ تخلي المسلمين عن العروبة السياسية تخل عن ذاتهم نفسها.

ب ـ تخلي المسيحيين عن الحماية الأجنبية وعي بضرورة العودة الى الذات نفسها واعتمادها المنطلق الأفعل والأضمن لكل حضور عندهم

وعليه، فقد تكون فضيلة الميثاق ـ اذا كان له ثمة فضيلة ـ انه وضع لبنان على طريق البدء بالعمل على البحث عن الشخصية اللبنانية، وبالعمل من ثم، على الانطلاق من هذه الشخصية وتحقيقها تحقيقاً فعالاً وبناء بالتأكيد. ولكن شيئاً من ذلك لم يبدأ، بل كانت عهود العقود الثلاثة علامة «مراوحة» بدأت بالتخلي وانتهت بالاستنزاف والتآكل كما يشهد الواقع السياسي والاجتماعي والنفسي القائم، اذ وقف اباؤنا وقالوا لا للتغرب ولا للتعرب. وحد لبنان فكان أن وجد نفسه رهين ما يجري في المنطقة العربية «يتلقى» وينفعل عهد لو استطاع أن يجدد أصولية شخصيته اميره لفعل وعبر في طبيعة الواقع

الحضاري القائم في المنطقة.

من هنا، ولكي تأخذ هذه الانتفاضة بعدها السليم، لا بد من التخطيط المرحلي ضمن رؤية كبرى تهدف الى أنه لا يجوز، في أية حال، التنازل عن ذرة واحدة من ترابات لبنان تحت أي شكل أو وضع.

لذلك وحتى تستكمل التجربة أوانها أرى:

١ - أن توضع أنظمة كل جماعة وشرائعها، بكل حرية، على محك التجربة الحضارية القائمة مع التقدم الانساني المطرد: والحياة للأصلح دائماً.

٢ - أن تصوغ الدولة الأنظمة والشراعات الخاصة بها. وأن تترك الحرية المطلقة لمن يتبناها وينهجها وأن تكون الدولة قادرة على حمايته وعلى السهر على سلامة وجودها وحضوره، ونؤكد هنا أن هذه الصياغة لا بد من أن تنسل من اعتبارات:

أ - التاريخ النابض لأصولية الحياة اللبنانية (الفلكلور، طقوس الحياة والموت).

ب - التطلعات العالمية التي هي أساس كل حضور لبناني وشرطه.

ج - الحرية: وهي بقدر ما هي علاقة تميز الانسان وتمايزه عن سائر المخلوقات في هذا الوجود، هي من باب أولى علامة تميز اللبناني وتمايزه عن سائر الناس في هذا الوجود.

٣ - أن توجه الدولة عملية التفاعل وأن تدفعها لا في مسار المراوحة الحضارية بل في اتجاه البحث عن مثال الشخصية اللبنانية ورمزها Le mythe libanais وليس المقصود هنا، على أية حال، صهر هذه التعددية أو دمجها في بوتقة واحدة، فهذا من قبيل «المراهقة الحضارية»: فمن كانت الحرية أساس حضوره وشرطه لا يملك أن يتخلى عنها وأن يبقى حاضراً في آن.

لذلك كان من الضروري الكشف عن معالم الشخصية اللبنانية وعن خصوصياتها، وذلك بالتعرف الموضوعي على خصوصيات المجتمع اللبناني التعددي عن طريق استعماق الحياة اللبنانية في قلب الجبل والريف، واستعماق التاريخ اللبناني خارج لبنان، عن طريق استعماق الحياة الثقافية العالمية. أي لا بد:

أولاً: من جمع تراث كل جماعة أساسية متميزة، وغربلته، وتحليله واستخراج الخصوصيات المميزة لهذه الجماعة.

ثانياً: من مقابلة جدية بين خصوصيات الجماعة الواحدة وروح الزمن أي استخراج قابلياتها الحية على التطور والحياة الخلاقة في استمرار.

ثالثاً: من مقابلة جدية بين خصوصيات كل من الجماعات التي يمكن ان تؤلف الشعب اللبناني.

رابعاً: من افراز الخصوصيات المتنافرة في هذه التعددية (الخصوصيات المشتركة هي عامة ومشتركة بين الانسانية أجمع) ودراسة القابليات الحية في دفع انطلاقة جديدة لا تعني بالضرورة التذويب أو الصهر، بل تعني في الأكثر فتح المجال الأرحب للتعابير الأكثر حياة وحيوية، بل تعني في الأكثر المحاورة الحضارية مع الآخر لأنه مختلف، وهي غير المحاورة الحضارية مع الآخر ولو مختلفاً.

ان من يعاني مغامرة الانفتاح العالمي، ومغامرة الفتح الحضاري داخل معاقل الشعوب نفسها، والتفاعل مع المعطيات المتعددة والمختلفة عند شعوب هذا الكوكب لن يعجز عن التفاعل داخل التعددية القائمة داخل لبنان، غير ان الرجاء، كل الرجاء، أن يتحرك اللبناني بألق عفويته وصفاء أصالته الخلاقة في الداخل تماماً كما يكون عليها عند تعامله مع هذا العالم خارج هذه العشرة آلاف كيلومتر مربع.

لقد تعودنا أن نرى في التجانس أساساً لبناء الدولة الواحدة. انه الشكل المتعارف عليه. ولكن ألا يجوز لانسان القرن الواحد والعشرين أن ينطلق الى بناء كيان حضاري يقوم في أساسه على التعددية المتفاعلة فيما بينها على أساس هذه المحاورة المنشودة. ويكون هذا الكيان مقدمة رائدة لوحدة الانسانية الحضارية بعد أن تحققت وحدتها التكنولوجية. من هنا تتبدى لي الانتفاضة اللبنانية ضد «مؤامرة العصر» للقضاء على روح لبنان. هذا الروح الساعي، بتفجير كل خصوصياته النابضة، الى التحرر من كل قيد طقسي أو مذهبي أو اصطلاحي ليتصل أصلاً «بجوهر» الانسان و«بطاقة» هذا الجوهر، ليصل الى وحدة الانسانية المعافاة، فاذا كان الشرق قد كرس نفسه عبر مجمل تعابيره ومآثره الى البحث عن الجوهر، واذا كان الغرب قد انصرف بكليته عبر مجمل تعابيره وانجازاته الى البحث عن الطاقة، فان لبنان هو الأصلح، ربما، في أن يصل بصيغة التفاعل الحي الخلاّق ما بين الجوهر والطاقة الى أعمق صورة متزنة للانسان الانسان. وقد يكون في هذا بعض رسالته، وقد يكون في هذا مبرر وجوده في هذا العالم.

ان أعمق ما يمكن أن أستشفه من مجمل التعابير والافرازات التي قدمها اللبنانيون على امتداد الزمان في الفكر وفي الدين وفي الفلسفة وفي الأدب وفي الشعر والفن وفي السياسة والاقتصاد، وفي الفلكلور. . . يمكنني أن أؤكد أن لبنان لا غيره من يقوم بالدور الحضاري في المنطقة وفي العالم.

* انه هو الذي يمسك بيد الشرق العربي الى استشفاف أعماق الحياة وما وراءها ليصل معهم الى واقع مدني أصيل وجدير متجدد يعطي الحياة قيمها وطعمها. أقصد انه هو الذي يمسك بيد الشرق العربي الى تحريره من واقع المطابقة مع الوجود الى واقع وعي الذات بذاتها عبر حركة الزمن وزخمه الممتد.

* وانه هو الذي يمسك بيد العالم ليرده، كل مرة، الى النبض الروحي الذي يكفل وحده سلامة الحضور الانساني واتزانه الخلاق. فلان اللبنانيين جديون، ومشدودون الى التصاعد Transcendence يستطيعون اذاً أن يعطوا الحداثة المعاصرة زخمها الماورائي، فلعل رسالة لبنان في المجتمع العالمي القائم الذي انتقل من عالم الطبيعة الى عالم التكنولوجيا أن يكشف عن «ما وراء الصناعة» méta-industrie عهد يغرق الانسان المعاصر في آتون الصناعة ويحترق.

لذلك كله، لا بد من أن يكون لبنان داخل بيته، سليماً معافى. واذاً قد يكون من الأحرى البدء بمرحلة التفاعل المدني التي يمكن أن تتلخص في:

أ - إنشاء مجمعات سكنية تكون معسكرات حضارية واستراتيجية في البيئات التي تزدحم بتكتل طائفي أَحَدي.

ب - اعادة توزيع المجمعات السكنية القائمة بشكل يكسر حدة التجمع الطائفي الاحدي وبروح تتلاءم مع رؤية الخطة المرحلية الكبرى.

ج - العمل على مَدْيَنة البيئات السكنية بأسلوب عصري ومتطور مسنود الى زخوم ثقافية واعية تعبىء الحاجات الموازية Urbaniser.

من هنا أرى ضرورة انشاء مركز خاص يعنى بمجمل هذا المنظور، واقترح أن يكون «المركز اللبناني للثقافة».

صحيح ان ما يتملك الضمير هو الرضوخ لواقع الاعتراف بأن هناك مسلمين وهناك مسيحيين لا بد من «مراعاة» منازعهم، ولكن الأصح كذلك وفوق ذلك، أن هناك دولة لا بد من أن تقوم فتثبت شخصيتها، فتعمد بكل عناية دقيقة وجدية باستمرار على «حماية» معتنقي شرعتها من أي ضغط أو خطر يتهددان حرية المواطن اللبناني. ولضمان ذلك تأتي ضرورة أن يتحول المقر الجمهوري الى خليّة بحث وتخطيط تتألف من لجان اختصاص وخبرة تضم نخبة المفكرين والخبراء في كل حقل من كل جيل، فبهذا تتحقق ثمة استمرارية و«تكامل» في عهود الرئاسة المتتابعة بديل التقطع أو التضارب كما كان مشهوداً. انها انتفاضة من أجل أن يكون للبنان دولة. وهذه الدولة، لكي تستكمل عدة هذه الخطة، لا بد أن ترفد هذا العمل بتحرك موازٍ في المنطقة العربية، ذلك أن لبنان لا يجد استقراره، في تقديري الا حين يشارك هو بنفسه في صياغة استقرار المنطقة العربية نفسها. فاذا لم يمسك هو بيد هذا الشرق العربي الى حياة التطور الموازنة مع روح العصر كيف يحفظ توازنه الخلّاق في الوجود وفي الوظيفة؟ لبنان لا يكون الا حين يكون في الرأس، او هو يتفتت ويتآكل.

العقدة الثانية: الادارة: اذا كانت روح الدولة مشلولة فكيف يكون جسدها؟ لقد كانت ادارتها صورة صادقة عن الواقع المتردي الذي عاناه اللبنانيون حيث الروتين والارتجال الاعتباطي واضاعة الوقت وخفوت الانتاج، والسمسرة، وتعطيل القيم الرائعة في النفس لاشاعة قيم «الانحلال» و«الشطارة» من مثل السرقة والانتفاعية والتواطؤ والتزلف وكل ما يتصل «بالوجدانية التجارية». . .

لقد كانت ادارات الدولة سبيل استنزاف لطاقات الشعب وطموحاته بقدر ما كانت سبيل استنزاف لطاقات الدولة ورسالتها الكبرى.

وهكذا باتت علامة الواقع الداخلي:

أ - التخلف عن الزيادة أي الانقطاع عن الذات والضياع في متاهات السمسرة بمختلف أشكالها ومستوياتها وقطاعاتها وأبعادها.

ب - التآكل الدائري: كأن تتآكل الجماعة الواحدة من نفسها وتتقرض عافيتها.

انها انتفاضة من أجل أن تجعل الدولة من نفسها مركز اجتذاب طاقات المواطنين وقواهم وجهودهم وأحلامهم فتستوعب اهتماماتهم وهمومهم لتفرزها اهتمامات وهموماً في الوطن اللبناني ومن أجله، فلا وطن بلا رسالة وبلا قضية.

ان سهم الحضور اللبناني في متجه دائماً الى الخارج، وهو يشع من الذات المتميزة بخصوصيات خلّاقة ولكنها لا تبقى في دائرة الذات لتتخطاها بل لتحقق هذه الذات في الخارج وفي العالم: وهذا هو أصل المغامرة اللبنانية: لذلك كان كلما ضُيق على لبنان حدود الرؤية وأريد له ان يشتغل بجماعاته كان يشتعل بالاقتلاع والتآكل وبالغياب، ولذلك ايضاً كان كلما اتسعت مسافة الرؤية اللبنانية وامتدت احتد وهج الحضور وأوجه: لبنان لكي يكون لا يكون الا عالمياً.

والفاجعة الكبرى اننا نجد أعداداً من اللبنانيين مسحوقة رجولتهم بالتزلف وكل تزلف شكل من أشكال التخلف، والفاجعة الكبرى اننا نجد أعداداً من اللبنانيين بقيت كذلك واستمرت بعد معاناتها لكل هذه الأحداث وزخمها الرؤياوي، أو انها بقيت كذلك واستمرت بعد تلطيها تبحث عن السلام تحت السلام، او تحتمي بالجدران من طوفان الامتحان القاسي. وهؤلاء أفرزتهم تجربة «السمسرة الحضارية» التي خلّفت جيلاً مهزوماً مع نفسه، مهزوماً داخل نفسه، ومهزوماً لأنه فقد نفسه. لا بد من أن نرفع الصوت عالياً بأن هذه الانتفاضة تعني ارادة اللبنانيين بضرورة نقلتهم من واقع ما يمكن الى مغامرة ما يجب أن يكون. انها انتفاضة للتفكير الجدي في المصير، في ما يجب أن نقوم به، وفيما يمكن أن ينتظرنا.

المهم ايجاد ادارة تجهد في خدمة الناس، تنفخ فيهم طعم الفرح بالحياة وتغذيه، بديل ادارة تسخّر الناس لمصالحها تأكل من لحمهم ومن روحهم، المهم ايجاد دولة تجعل الأمة منارة للعالم تفرض عليه احترامها والاقتداء بها بديل أن يمن عليها العالم «بالعطف» أو «بالتآمر». نريد ادارة تُحوّل مراحل الحياة وطوابعها اليومية الى تجارب حضارية، وهذه الادارة لا بد الا أن تكون ذات زخم ثقافي ممتاز.

كيف استطاع الوجدان اللبناني، بعد أن ثقلت ظروفه وغابت الأضواء عن تاريخه الحي أو كادت، كيف استطاع هذا الوجدان أن يجد نفسه أمام التحدي؟

نتيجة المظالم السابقة على اللبناني عهد العثمانيين هاجر اللبناني الى العالم يؤكد ذاته، ونتيجة هذه الأحداث ومظالمها يصر اللبناني على أن يهاجر هذه المرة داخل ذاته: الصليب فعل بحث عن ولادة جديدة. والاغتراب فعل بحث عن الذات الضائعة، الاغتراب اللبناني هو المسيحية الجديدة في العالم، لذلك لا بد من أن يأخذ هذا التعبير عند كل تخطيط لبناء لبنان الباحث عن نفسه، لا بد من أن يأخذ مضمونه الأصلي. فاللبناني ضد الغياب على الدوام، ضد أن يفقد حريته في أن يكون. ان لنا في ذاتنا زاداً من العافية يكتنز دواخلها فتفجر بكل شموخ أمام كل تحد مصيري جارف. وهذا ما يؤكد أن سهم هذه الانتفاضة لم يكن ينطلق من دفع يضغط تجاه عدو خارجي فحسب، لقد كان واقع العدو الخارجي شكل هذا التفجر. غير أن اللبناني عبر انتفاضته هذه كان يندفع من قوة انتفاضته على واقعه الداخلي انها انتفاضته لتغيير واقعه من داخل، هذا الواقع الذي يطأ نبض حريته، انه يصر على اقتناعه بأن هذا الواقع الداخلي هو الذي مكن لهذا العدو الخارجي أن يهدد، أو مكن للعبة الدولية أن تستعمل هذا العدو الخارجي في أن يهدد.

غير أن شعباً يملك هذه الطاقة على القيامة من قلب أعنف الموت لا يجوز له أن يسقط دورياً أو موسمياً في المهاوي، لا يجوز له الا أن يشق لنفسه طريق حضور فذ. وهذه الانتفاضة تحتم ضرورة تحديد «الرسالة اللبنانية» تحديداً واضحاً وفعالاً. وأعتقد أن الإنصراف عن هذا الهم، هذه المرة، لن يدفع تاريخ لبنان الى أمام، بل سيبقيه تاريخاً للصراعات السياسية التي تقوم بين الآخرين تبعاً لمصالحهم ولنفوذهم. ولكن الى أي حد تسمح هذه المعاناة الضارية الحادة من أن لا تفرز الاهتمام الكافي في هذا المجال؟ ان هذه الانتفاضة، هي الأخرى أمام تحد قاس وحاد ستثبت معه أحد أمرين لا مواسطة بينهما:

١ ـ اما أن هذه الانتفاضة هي تعبير سليم معافى عن شخصية متميزة بخصوصياتها فانفجرت تؤكد ذاتها في العالم وفي النفس.

٢ ـ واما أن هذه الانتفاضة هي واحد من تعابير الواقع اللبناني القائم على السمسرة واقتناص المغانم والفرص. المهم ان تكون هذه الانتفاضة داخل النفس اولاً وأن تدفع نحو ما هو جدير بهذه النفس على الدوام فثروة لبنان الكبرى هي اللبناني نفسه.

من هنا يمكن أن تتلخص حكاية اللبناني مع هذا العالم على أنها حكاية انسان يصر على:

أ ـ تحقيق ذاته وتثبيتها في نفسه وفي العالم على السواء، وهو في تحقيق ذاته يبحث عن عافية الانسان.

ب ـ تخطي الواقع، الخارج، الآخر، أياً كان وفي كل مرة.

لذلك فان هذه الانتفاضة تعبر عندي لا عن تخطي الذات، بل تعبر في الأرجح عن:

أ ـ استعادة الذات اللبنانية.

ب ـ توقيع خصوصياتها ايقاعاً طبيعياً.
ج ـ تفجير هذا الايقاع تفجيراً متميزاً تستكمل به تجربتها في هذا العالم.

فسمة اللبناني قبل تخطي الذات تفجير كل مكنوزات ذاته: الذات اللبنانية أصل الحضور وعلامة كل الحضور. لذلك سقط النهوضيون اللبنانيون لأنهم أرادوا أن يكونوا بالنسبة لغيرهم سواء كان هذا الغير التراث العربي أو التراث الأوروبي الغربي، لقد أراد الغرب أن يجعلنا جزءاً منه يقيم في ما وراء البحار. لقد حصر النهوضيون مشكلتهم الكبرى في كونهم متخلفين ويريدون أن «يتحضروا» وأن «يتمدنوا» ولم تكن المشكلة الأساسية في ضميرهم كيف لهم أن يتحضروا لتحقيق مشاركتهم الطبيعية الفعالة في الحضارة الانسانية، لذلك وقعوا في فخ التبني والاقتناء. وهكذا اكتفى اللبنانيون باستهلاك ما يصلهم من اطار المدنية وطرازها الرائجين لسبب أو لآخر، فهم مصابون بهزيمة عميقة الجذور وضحت معالمها بعد سجل حافل من الأحداث والنوازل المتابعة والمتلاحقة بعد اعلان دولة لبنان الكبير... حتى انتهت في الكارثة التي تجثم في ضمائرنا، فلقد كانت هذه الكارثة أثبت برهان وآخره، اذا شئنا، على سقوط الدور الذي حملناه في النهضة العربية، اذ لم تكن هذه مؤسسة على أسس جادة فسقطت سقوطاً مخزياً كان من مؤشراته ومن نتائجه ألوان العقم الفكري المشهود في الفترات الأخيرة خاصة بحيث اننا نكاد لا نقع على كتاب صدر عندنا في الفكر أو في الفلسفة أو في الأدب أو في العلم هو في الأخص، «علامة عصر» أو «علامة تحول» أو كان من نتائجه لذلك علامات السواد الحالك التي اتسمت بها نتاجات اللبنانيين والعرب في هذه الأثناء. لقد سقط جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية في لعبة الاستنزاف الكبرى فامتص من العصب اللبناني زخمه الحيوي، أو كاد، وأغرق النبض اللبناني في بحر الاسترخاء القائم على السمسرة والمجون والعقم... وما ايقاع «العبثية» و«الغثيان» و«اللاانتماء» الوافد مع سارتر وكامو وكولن ولسون (والذي ساد معظم نتاجنا الفكري والأدبي في فترة سبقت وقيعة ١٩٦٧ وامتدت بعدها) الا شاهداً حياً على غيابنا عن الحضور. وانني أدعو جميع اللبنانيين المؤمنين بلبنان وطناً نهائياً رائداً أدعوهم الى التأمل في أعماق ذواتهم عن طريق دراسة تعابيرهم ومآثرهم الحضارية ليجهدوا في انقاذ أنفسهم المتخبطة بمحنة الاقتلاع من الجذور.

أعتقد أن البحث الجدي في طبيعة ما يشهد لبنان من ظواهر ومن نتائج لا يخرج في طبيعة الحال، من مدار البحث، هذه المرة عن بُعد جديد للحياة، فأحداث لبنان كانت امتحاناً قاسياً لكرامة الانسان وحقه في الحياة الحرة، ان أحداث لبنان أكبر دليل على أزمة الضمير الانساني في العالم. لذلك كان لا بد من اعادة تقويم كل القيم تقويماً لا يصدر عن النظر الى العالم على ضوء الوقائع، فالشفاء الأضمن يصدر في الأساس عن اطلالة شامخة على المطلق: ان مقياس الحضور هو في نوع المصير المختار وما فيه من تشكيل سام أو منحدر، بطولي خارق أو عادي تافه.

ان لبنان خسر كثيراً بهذه الحرب، غير أن الربح أكبر اذا تمكن جيلنا من ان يحول هذه الانتفاضة الى مضامين حضارية رائدة. فأنا لست مقتنعاً أن قيمة هذه الأحداث هي في نفسها فقط، بل أن قيمتها الكبرى هي في ما يمكن أن تفرزه من تغير ومن تحول بلبنان نحو حال جديرة به، نحو أن يكون لبنان. فلا بد أن تكون هذه الانتفاضة خاتمة عهود وفاتحة تاريخ جديد.

ان تاريخ الشخصية اللبنانية هو تاريخ نبض روحي يتفاعل، أو هكذا كان ويجب أن يكون على الأقل، ولقد حققت هذه الأحداث تحولاً رائعاً على مستوى الحياة الاجتماعية فضربت الحدود الطبقية أو الفواصل القائمة في المجتمع اللبناني ووضعت الشعب في موقع واحد: حمل هم لبنان. ولعل الحدود الجديدة تقوم على أساس أداء ما يمليه شرف الولاء للبنان أو عدم أدائه.

ان الحل المنشود لا بد من أن يتحرر من الانفعالية المرة التي تملك معظم شعبنا الذي قاسى العناء في السلم والعياء في الحرب. لا بد من العودة الى الأسباب الكبرى الكمينة وعندها تجلو الأمور بنسبة أصح. فهذه الانتفاضة تؤكد الحقيقة التالية: لا حياد بل ريادة، اذ لم يعد في مقدور اللبناني أن يعيش حياة عادية والا مصله البغاء الحضاري أي لا بد من سلوك طريق التحدي واقتحام الصعب، لا الانكفاء في قطعة من أرض صغرت أو كبرت: فلبنان ضمير العالم ونبضه الروحي، هذا العالم الذي يعيش اليوم مرحلة انتقالية، مرحلة البحث عن عهد اقتصادي وحضاري جديد. لذلك يجب أن يكون التطلع الى بناء لبنان تطلعاً من هذا المستوى، ولبنان لم يعد يملك أن ينتظر أو أن يؤجل أو أن يتردد، وكبر هذا الوطن من كبر أحلامه.

وعليه، ولأننا نشهد بأن طرح القضايا والموضوعات التي شغلت لبنان بين ١٩٢٢ و١٩٧٥ (وهي امتداد متكرر لأحداث قرن كامل مضى قبل الاستقلال) لا تليق باللبنانيين ولا تعبر نتائجها عن حاجاتهم ومعتملاتهم الأصلية، فاستنزفتهم مما اضطرنا الى استثارة أعمق ما في أعماق الشخصية اللبنانية، هذه المرة، من احتياطي الأصالة ففجرتها. ولأننا نصر على

الوفاء لهذا التفجر الخلاق في الروح اللبناني وعلى تنميته في وجهة تخلق في هذه النفس المناعة الفعالة ضد السقوط، مرة أخرى، في مهاوي التفتت والغياب، وتخلق الطاقة الفعالة في المشاركة في دور حضاري إنساني. ولأننا لا نريد لبنان تابعاً بل متغيراً ذا رسالة، وذا قضية تؤكدان العزم على أن يرجع للبنان أن يصنع تاريخه، أن يصنع التاريخ. ولأننا نؤمن أنه بقدر ما يرسخ التفاعل الانساني يكبر دور لبنان في العالم. ولأننا نؤمن بأنه لا يكفي أن يولد المواطن لبنانياً بل يجب أن يتربى لبنانياً، فاننا نرى أن الشخصية اللبنانية لا تملك أن تعيش أو أن تموت، بعد اليوم، على حساب غيرها في الداخل أو في الخارج، بل كل رجائها أن تنمو حرة متميزة، أن يطلق لها العنان حتى تستعمق تفتح خصوصياتها فتستكمل الانسانية تفتح أصولياتها.

الرابية ١٣ - ١ - ١٩٧٧

الدكتور مناف منصور

الانتفاضة اللبنانية وتحويلها إلى أبعاد حضارية

دراسة الدكتور جان شرف

موضوع تحويل الانتفاضة اللبنانية الى أبعاد حضارية يتطلب الملاحظات الأولية التالية:

١ - ان التحويل هو لفعل ارادة واعية وهادفة الى أبعاد مستقبلية تستوعب نشاط الفرد وتوجه سلوك الجماعة. وفعل الارادة هو ادراك وجداني لحقيقة راهنة ان تطلبت التحويل فلأنها نتيجة متغيرات تاريخية واجتماعية قد تصل بعمقها وخطورتها الى حد تهديد الكينونة التاريخية للشعب اللبناني.

٢ - والانتفاضة بظاهرها العسكري وحدتها المأساوية هي تعبيران: الأول تعبير عن طاقة كامنة تفجرت فأثارت اعجاب العالم، والثاني تعبير مأساوي تحكّم بالوجدان، فكان الاختيار الأصعب وهو البقاء مع كل ما يحمله من ثقل تاريخي ومغامرة وجودية تضع الانتفاضة اللبنانية في المستوى الانتولوجي.

وفي التعبيرين رفض لمسار التاريخ الرتيبي الذي يثقل الانسان أكثر مما يحرره، والذي يجعل من الانسان أداة أكثر مما هو فعل خلاق يواكب الزمن.

٣ - والبعد الحضاري هو حصيلة ممارسة عقلانية تستهلك الماضي في اطار الزمن الفاعل، هذا الزمن الذي تتحول عبره القيم والمفاهيم لتشييد بنية الحاضر المتجدد الذي يحتضن المستقبل.

هذه الملاحظات الأولية تحدد لنا منطلق البحث في كيفية تحويل الانتفاضة اللبنانية الى أبعاد حضارية. ولتركيز الانتفاضة، أية انتفاضة لبنانية، منهجاً وتاريخاً، نعتمد التحديد التالي:

الانتفاضة اللبنانية هي حدث تاريخي. وكحدث تاريخي هي موقف كلي من الواقع يتناول الانسان والمجتمع والتاريخ والطبيعة، ويتميز:

١ - بموقف من الماضي.

٢ - بارادة التغيير في الحاضر.

٣ - باعداد المستقبل.

والتحديد هذا يضعنا في صميم مشكلة الزمن والحضارة والانسان، أي في تراتب أو تكامل العلاقة بين العناصر المحورية للحركة التاريخية. وعلى أساس هذه العلاقة يمكن تحديد حركة التطور اما باتجاه استهلاك العناصر لبعضها البعض، واما باتجاه النمو والترقي.

ولا شك في أن لبنان لم يزل يعاني، على الأقل في تاريخه الحديث والمعاصر، من هذه المشكلة، لا بل انه لم يتطرق اليها بعد، بالرغم من الهزات العنيفة التي تعرض لها منذ ١٨٤٠-١٨٤١ والتي تصاعدت في حدتها فكشفت تدريجياً عن عمق التناقضات الاجتماعية والسياسية والفكرية المتأصلة في خلفية ايديولوجية هي الاطار الوجداني لتاريخية الانسان واجتماعية المواطن. وقد تمظهرت هذه الايديولوجية في الأزمة الأخيرة بأبشع صورها وأشرس انفعالاتها فوضعتنا على حافة المصير الخطر، وقد استهوتنا المغامرة قبل أن نتخذ منها موقفنا.

لذلك، وانطلاقاً من التحديد المنهجي تطرح التساؤلات التالية:

١ - ما هي طبيعة الانتفاضة اللبنانية؟

٢ - الى أي حد كانت هذه الانتفاضة موقفاً كلياً من الواقع ليستتبع التغيير واعداد المستقبل.

٣ - وهل هناك دوافع حضارية حركت هذه الانتفاضة؟

ان الخط الاسترجاعي الذي سارت عليه الأزمة اللبنانية يتبع مسيرتين: الأولى نظرية تختص بمجمل «المطالب الوطنية» وما رافقها من اتهامات تعسفية تعبر عن نفسية زمنية رافضة. والمسيرة الثانية عملية تبدأ بالتجاوزات الشكلية ثم تتحول الى تمرد فعصيان حتى الثورة.

والمسيرتان تفصحان عن رواسب تاريخية ومنطلقات ايديولوجية تعترض على تاريخيتنا اذ أنها تتناسى ماضينا. تنكر علينا كياننا السياسي وتمايزنا الحضاري، وتسعى لتذويب الانسان فينا تجاه وحدة حضارية لا تأتلف مع مفهوم الزمن الفعال. والاعتراض على تاريخيتنا هو ذروة التحديات التي تتجاهل وجودنا، ونسعى لاستنفاده وذلك عن طريق ما نوفر لهذه التحديات من حجم بشري ودعم اقتصادي. وأخطر ما في هذه التحديات أنها لا تنبع من عقلية معاصرة أو من تفوق حضاري يتجاوب مع تطلعات الانسان المستقبلية، انما هي من افراز ذهنية ثابتة متأصلة في وحدة الدين وما يحتمه من ارتباط عفوي ومصيري بين «المؤمنين» في أوسع رقعة جغرافية هي البعد الكوني «للأنا» و«للآخرين».

وبمعنى آخر ان اجتماعية الكائن البشري التي هي في أساس قيام الكيان السياسي تنفي وجود «الآخرين» المميزين ضمن هذا الكيان، وبالتالي تنتفي في الأساس سياسة «التعايش» و«الوحدة الوطنية» التي تغنى بها لبنان منذ الاستقلال. فالأزمة اللبنانية بوجهيها المسيحي والاسلامي هي في عمقها ولا وعيها صراع ايديولوجيتين ومحاولة كل منها تخطي الأخرى وعلى أساسين مختلفين:

الأساس الأول يقوم عن أسبقية الحضارة التي تلزم الانسان برتابة زمنية تنفي عنه تاريخيته، وتحدد اجتماعيته «بأخوة الدين».

والأساس الثاني يقوم على تاريخية الانسان واعتباره محور التفاعل الحضاري عبر الزمن الفعال.

وقد تعددت أوجه الصراع وتمظهرت في الأزمة الأخيرة بأشكال مختلفة اتسمت بالعنف والدمار، وكلها تناولت تغيير الواقع مؤكدة على أمرين:

الأول ثنائية المجتمع اللبناني الاتنية والحضارية. والثنائية هذه ليست في الشكل، انما هي في الجوهر. فاذا كان الوجدان يرفض أن يحتضن عدمه، بل هو يريد أن يتوجد مقابلة ذاته في انسان آخر يشهد له على وجوده، فالانسان الآخر هذا بالنسبة للمسلم ليس أي انسان في المعنى المطلق، انما هو مسلم آخر أينما وجد في الامتداد الجغرافي، وفي المجتمع البشري. والمبدأ هذا هو في درجة من الخطورة تتنكر لاجتماعية الكائن البشري وتضع المجتمع اللبناني مستقبلياً على طريق متواز من التطور يزيد في التفاوت الحضاري، وبالتالي تأصيل التناقضات الأساسية في مفهوم الانسان والمجتمع والتاريخ.

والأمر الثاني يؤكد على أن طبيعة الاجتماع السياسي في لبنان هي تعاقدية لا تأتلف مع مفهوم الدولة الموحدة.

وضمن هذه الثنائية كان المسلمون دوماً يطالبون بالدولة انسجاماً مع عقيدتهم في الدين والحياة. وكان المسيحيون يدافعون عن هذه الدولة على اعتبار أنها الاطار الأصلح لتخطي الثنائية وتذويبها في الكيان السياسي. وانطلاقاً من هذين الموقفين حدثت المقاومة الكبرى وتحددت مراحل الانتفاضة اللبنانية في الأزمة الأخيرة. أما المفارقة الكبرى فكانت في أهمية المعركة على أرض لبنان. فبينما المسلمون يؤيدون الخروج على الشرعية ويعلنون ارتباطهم العضوي مع الفلسطينيين، وبينما ثكنات الجيش تتساقط في أيدي المتمردين كان المسيحيون شعباً وقادة يطالبون بالحفاظ على الشرعية والدفاع عنها، وبينما الخروج على الشرعية يتخذ حجماً أمنياً ظل قادتنا يؤكدون على أن المشكلة سياسية يمكن أن تحل بالحوار في اطار «الوحدة الوطنية» و«التعايش». وان لقاء بين البسطة والأشرفية ينهي النزاع ويعيد لبنان الى أجواء المحبة والتصافي.

وبالمقابل مرت الانتفاضة اللبنانية بمراحل ثلاث:

الأولى دفاعية لتأكيد شرعية الدولة بالرغم من قناعتنا ببنيتها الهرمة وما حضنته من فساد وبدائية في التفكير والعمل.

الثانية وصلتها بالقضية العسكرية «اذ تقنعت انتفاضتنا بمختلف الوجوه والتعابير وكأنها في حياء أن تسفر عن وجهها الصارخ بالحق والعدالة».

وبينما الانتفاضة في مرحلتها الثالثة تسجل أروع البطولات وتتجه نحو الرفض والمطالبة بالتغيير والتجديد، طغت عليها التجاوزات فأغرقتها في مطامع المقاتلين وعجز الأحزاب، ولم يبق من الشرعية الا الاسم المتذرع بالمؤامرة الدولية التي نحن ضحيتها. وجاءت المبادرة السورية لتنقذنا من أنفسنا ومن الآخرين وتبدد ما تبقى فينا من عنفوان الكرامة والسيادة.

وكانت نتيجة الصراع الانقسام النفسي والجغرافي والاجتماعي في الواقع اللبناني، والانتفاضة لم تصل بعد الى غايتها، والأزمة اللبنانية لم تحقق أهدافها انسجاماً مع منطلقاتها الايديولوجية وتطلعاتها الاجتماعية والسياسية. وما يهمنا أن نؤكده هو أن الانتفاضة اللبنانية منذ بدايتها استلهمت الماضي كقيمة حضارية بحد ذاته، والدفاع عنها يتجسد في الاحتفاظ بحقنا

المكتسب في الكيان السياسي المميز كأرقى تعبير حضاري لهويتنا التاريخية وقيمتها. وقد يُستهلك هذا الحق في المستقبل القريب اذا لم نفهم أمرين ونتداركهما:

الأول أن البيئة السياسية التي نعيش فيها يتحكم فيها التراث على ثبات الجوهر الذي يخضع لعملية الزمن الفعال. وتعتبر هذه البيئة أن الوضعية السياسية هي جزء من المناخ الحضاري الذي تتحقق فيه الذات وتصل الى اليقين الايماني.

وبالتالي فان التطور هو استرجاع لقيم وتطبيق لمفاهيم موروثة هي الاطار الوحيد لثبات بنية الجوهر وعدم تشويهه بالمعطيات المستجدة على صعيد التطور الانساني العام، بينما نحن نعتقد بأن الكيان السياسي هو نتاج حضاري تتحقق عبره الذات وتكتسب أبعادها في مشاركة كونية تقوم على اكتساب المعرفة وتفجير الطاقة.

والأمر الثاني هو أن القيم الحضارية والمفاهيم السياسية ليست اطاراً جامداً للمعرفة الموحاة، يتكرر ضمنه الانسان في الطبيعة والتاريخ، انما القيم والمفاهيم هي نتاج المعرفة العقلية عبر تحولاتها في الزمن ونتيجة تفجر الطاقة الهادفة الى السيطرة على الطبيعة وتسيير التاريخ.

من هذين الأمرين يظهر التناقض الأساسي في مفهوم التطور وفي المعادلة الحضارية التي: اما أن تشد الانسان الى ماض مقبل قيمته في تكرار ذاته عبر الحركة التاريخية الرتيبة، واما أن تدفع الانسان الى استكمال ماضيه بما يحتضنه من توق مستقبلي بوجه الحركة التاريخية في دينامية واعية وهادفة. فضمن مفارقات هذه المعادلة الحضارية يمكن أن تحدد الانتفاضة كونها اما ارتداد على الذات في ثبات الجوهر، واما تفجير الذات في دينامية الطاقة.

وفي الحالتين تشكل الانتفاضة موقفاً كلياً من الواقع تختلف ميزاته باختلاف المنطلقات الايديولوجية أو المفاهيم الأساسية للزمن والانسان والتاريخ.

وقد يكون في المقارنة التاريخية للانتفاضات اللبنانية بعض النفع في استجلاء امكانية تحويل الانتفاضة الحالية الى أبعاد حضارية. وفي رأينا أن تاريخنا الحديث عرف انتفاضتين بالمعنى الصحيح: الأولى سنة ١٨٤٠-١٨٤١ والثانية في سنة ١٨٥٨-١٨٦٠. نكتفي في هذه المقارنة السريعة بالانتفاضة الأولى لما ترتب عليها من تغييرات جذرية استتبعت عدة فتن حتى ١٨٦٠.

فانتفاضة سنة ١٨٤٠-١٨٤١ هي خاتمة تطور تاريخ الامارة وقد مر بمرحلتين: الأولى مرحلة التعاقد الماروني الدرزي حول الحكم.

والثانية مرحلة تحول الحكم الى مفهوم «الدولة الحديثة» مع بشير الثاني.

في المرحلتين دعم الموارنة الحكم ومارسوا ضمنه «تبعية» سياسية فسرها بعض الرحالة الأوروبيين بأنها تبعية للدروز.

ولكن في الحقيقة كانت هذه التبعية وسيلة لترسيخ الاستقلال الذاتي في الامبراطورية العثمانية بانتظار الظروف المؤاتية للمطالبة بالاستقلال. وبالفعل جاءت التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في عهد بشير الثاني ظروفاً مؤاتية الا أن الملابسات الدولية والاقليمية قضت على ثورة ١٨٤٠ وقد نتج عنها اقتراح فرنسي «بانشاء امارة كاثوليكية تحت النفوذ الفرنسي» وحصول الموارنة على حقوق الملكية في الدولة العثمانية. وقد جاء في البند الثاني عشر من «الانصاحات المطلوبة من السلطان» ما يلي:

«ان الحكم على جبل لبنان بحسب المعتاد القديم لا يكون الا مارونياً من العائلة الشهابية الشريفة من كون سكان الجبل المذكورة الأكثر عدداً من سواهم هم الموارنة. ويكون تنصيب هذا الحاكم الماروني على الجبل المذكور متعلقاً بغير توسط، بباب همايون العالي فقط لا بما سواه..

ويجب أن يكون ديوان شورى في لبنان لأجل ادارة أحوال الجبل. مصالحه جميعاً كما سيتعين ذلك في ما بعد».

وفي البند الرابع عشر: «فليبقى الموارنة المذكورين أحراراً مختارين في معاطاة رسوم ديانتهم وطقوسهم كافة أينما وجدوا... الخ».

يتبين من حقوق الملة أن الموارنة تخلوا عن تبعيتهم السياسية ليحصلوا على الاعتراف الشرعي بكيانهم السياسي التاريخي، وبالتالي الاستمرار في ممارسة حريتهم الدينية. ويعتبر هذا الاعتراف بمثابة الارتقاء الى المرحلة التاريخية التي تحولت فيها الايديولوجية المارونية من النظرية الى الفعل. وبالفعل هو استهلاك للطاقة التي اما أن تستنفد في اعتبار الزمن عاملاً محايداً، وبالتالي تصل الى وصلة الركود والتخلي التدريجي عن تاريخنا حتى الضياع في الحجم البشري والامتداد الجغرافي للتاريخ الرتيبي.

واما أن تتجدد هذه الطاقة في اعتبار الزمن عاملاً فعالاً يجعل من وجودنا مسألة انتولوجية تلزم كل نشاطنا في توجيه

الحركة التاريخية نحو ما يؤكد على استمرارية كياننا السياسي كضمانة لهويتنا الحضارية وتمايزنا الاجتماعي. فالكيان السياسي يعكس مفهومين للتطور الحضاري، يختلفان باختلاف المنطلقات الايديولوجية:

فالكيان اما هو جزء من التراث تكتمل فيه الذات، وبالتالي هو سابق لكل نشاط فردي وجماعي.

واما هو حصيلة تراث مميز تتحقق عبره الذات وبالتالي هو غاية النشاط.

ومن هنا تشير الدلائل التاريخية الى أن الصراع الايديولوجي انحصر في لبنان بعد ١٨٤١ ولم يزل حول نهائية الكيان السياسي وصوابيته ووظيفته الهادفة اما الى استيعاب الأقليات المميزة في وحدة اجتماعية نظرية. واما الى الحفاظ على طابع هذه الأقليات وتنمية شخصيتها التاريخية. الا أن حصر النزاع في المظهر السياسي شوه حقيقة هذا النزاع وفصله عن الواقع الاجتماعي الذي ظل يوجه التحركات السياسية نحو انقسام الواقع وضمن المساحة الجغرافية للحجم البشري لهذا الانقسام.

وبالفعل فقد ترتب على هذا التوجيه نتائج سياسية تناولت جغرافية الامارة وشكل الحكم فيها فكان:

١ ـ تدويل المسألة اللبنانية باجماع أوروبي وموافقة الدولة العثمانية سنة ١٨٤٢.

٢ ـ تقسيم لبنان الى قائمقاميتين.

٣ ـ تصغير لبنان الى المتصرفية.

وقد رافقت هذه النتائج عدة صيغ حضارية اذ أن أوروبا يومذاك تنبهت لقيمة الانتفاضة اللبنانية فحاولت أن تعطيها دوراً عبر صيغ بدأت بـ«الوحدة الوطنية» وانتهت «باعتبار لبنان مسألة حضارية تقوم على وجود المسيحيين في الشرق الاسلامي».

ومن هنا طرحت مسألة مستقبل الشرق الحضاري واتجه التفكير نحو اقامة مركز تحضير «يساعد على انقاذ مستقبل الامبراطورية العثمانية ويهدي شعوبها الى طريق الترقي في خطها الأوروبي».

وهنا برز رأيان الأول انكليزي يدعو الى خلق امارة يهودية في فلسطين تؤمن الخدمات الحضارية للشرق.

والثاني فرنسي يدعو الى التأكيد على قدرة المسيحيين في لبنان للقيام بهذا الدور. وقبل أن يتثبت هذا الدور في المتصرفية سعت السياسة الفرنسية الى الاستفادة من طاقة الانتفاضة اللبنانية عن طريق تهجير الموارنة الى الجزائر. لكن تشبث الموارنة بأرضهم فشّل المشروع ورجّح كفة العامل الحضاري، وبالتالي تأجيل اقامة الامارة اليهودية في فلسطين.

وقد يدرك المطلعون على خفايا الأزمة الحالية وما أعقبها من حلول دولية، ان المسألة اللبنانية مرهونة بمجموعتين من الثوابت الدولية والحضارية التي تتحكم بالمسألة الشرقية ككل. وكم ان المسألة اللبنانية في حاضرها ومستقبلها مرتبطة بأزمة العالم العربي الذي يعاني من رواسب «العقدة الحضارية» منذ عهد النهضة في أوروبا. وقد ازدادت هذه المعاناة بتسارع عملية الترقي في الغرب بينما الشرق في ثبات المؤمن يتقوقع على ذاته في ذهنية قاتلة تشده الى الوراء وكأن المستقبل استرجاع «لماض عريق» وتغن «بتراث مجيد».

تعود هذه المعاناة الى تفاوت في «الزمن الحضاري» أو الى مفهوم الزمن في تاريخ الحضارات. وقد ازداد هذا التفاوت حدّة بفعل وقع الحضارة الحديثة في المجتمع اللبناني والمجتمعات العربية بشكل عام: هذه المجتمعات التي امتلكت الثروات الطبيعية على خلفية حضارية جامدة فافتقدت الى القدرة العقلية والتكيف الذهني لاستغلال هذه الثروات ومماشاة الركب الحضاري في القرن العشرين. ضمن هذا الاطار وقعت الأزمات اللبنانية وتمخضت الانتفاضة الحالية عن ارادة تريد أن تفصح عن سرها في تأكيد التمايز الجوهري بين مفهومين للانسان والمجتمع والتاريخ. وبقدر ما تمكن هذه الارادة من الافساح عن سرها كشفت أيضاً ضعفنا وترددنا في مواجهة المستقبل بتصميم وحزم. لذلك لم تصل الانتفاضة الى درجة تغييرنا مع ما يتطلب هذا التغيير من عقلية جديدة. من هنا بات علينا أن نحزم أمرنا لإحداث تغيير ما يضمن لنا المستقبل.

ذكرت في مطلع حديثي أن البعد الحضاري هو ممارسة عقلانية تستهلك الماضي: إما بالركود والانطواء على الذات، واما بالتجدد والفعالية. وقد يترجم هذا الاستهلاك اما بالاحتفاظ بالمبادرة كفعل حضاري مشروط باستمرار كياننا السياسي، واما بالاكتفاء الذاتي ضمن نظام سياسي مغلق.

وفي الحالتين يظل وجودنا في هذا الشرق مسألة انتولوجية اما هي قائمة بذاتها ولذاتها، واما هي قائمة بذاتها وبالنسبة للآخرين والعالم.

والاختيار الثاني هو الذي يعطي تاريخيتنا فعاليتها ويكثف اجتماعيتنا كنموذج حضاري مميز في الشرق، ويترتب علينا مواقف جذرية نابعة من قناعتنا أولاً: بأهمية استمرارنا كوحدة حضارية مميزة، ومن ثم المتغيرات الاقليمية والدولية التي تؤثر في قضيتنا. فعلينا اذاً أن نوفق في اختيارنا السياسي بين تمايزنا وارتباطنا بالعالم المحيط. وبمعنى آخر أن الشكل القانوني للدولة التي سنبنيها مستقبلياً هو شرط أساسي لنجاح قضيتنا في معطياتها التاريخية والحضارية. وللحصول على الشكل الموافق

ونجاحه نقدم المقترحات التالية انطلاقاً من أبعاد الانتفاضة الحالية.

١ ـ علينا أن ندرك مفهوم الزمن الفعال كاطار لنشاطنا الفردي والجماعي فلا ندع الأمور تتراكم وتتفاقم والا يصبح الزمن عامل تهافت وتآكل في تاريخنا ومستقبلنا.

٢ ـ ومع مفهوم الزمن يجب أن نبدل طريقة بحث ومعالجة مشاكلنا، أو أن نعدل في العقلية الغربية التي تبنيناها حتى الآن، هذه العقلية التي تستوعب المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من وحدة المجتمع وتكامله بينما الواقع عندنا يفترض تجزئة هذه المشاكل في خصوصياتها وعلى أساس ثنائية المجتمع اللبناني وطبيعة الاجتماع السياسي فيه. فالخلفيات الايديولوجية الراسخة لها الأسبقية على غيرها.

٣ ـ علينا أن نعتبر أن الانتفاضة اللبنانية طرحت مسائل لا يمكن الرجوع عنها، بل هي محور تفكيرنا لخلق قضية لبنانية نواجه بها العالم، ونجند لها قوانا وعلاقاتنا ليس على أساس اثارة العطف علينا بل مقابل خدمات لا يمكن أن نؤديها وأقلها حضارية.

٤ ـ وبالتالي علينا أن نواجه مشاكلنا وحلولها انطلاقاً من اعتبار الانتفاضة جزءاً من وحدة تاريخنا ومنعطفاً في حياتنا الوطنية، وتعبيراً عن واقعنا. وبالتالي فان احداث هذه الانتفاضة مؤشر صحيح ودليل عافية لكل تغيير يفتح لنا باب المستقبل لتأكيد هويتنا على أساس التناقض الجوهري في القيم والمفاهيم الممارسة في عالمنا.

٥ ـ وانطلاقاً من اعتبار الانتفاضة هذا، علينا أن نخلق ميتولوجيا وطنية تكون بمثابة الغذاء الروحي والبطولي لنضالنا المستمر المتفجر أحياناً، والصامت غالباً.

٦ ـ هذه الأفكار قد تُترجم عملياً بتقوية العمل المؤسسي، انطلاقاً من مفهومنا لوظيفية الدولة، ومروراً بالعمل الحزبي. وقد يكون المطلوب من الأحزاب اليوم أكثر بكثير مما مارسته في الماضي. المطلوب ثورة على الذات تصون المستقبل وتتجاوب مع التضحيات المتكررة في تاريخنا، وثورة الأحزاب هذه يجب أن تهدف الى جعل قضيتنا مسألة نضالية تتخطى الأفراد لتشمل الشعب بأسره.

٧ ـ وأرى أخيراً أن أهم ما يجب أن يجوز على اهتمامنا هي قضايا التربية في مختلف مجالاتها ومستوياتها بحيث نجعل ذاتنا وعلاقتنا بالعالم قطبي المعرفة المتوازنة التي تنمي الشخصية دون أن تضيع في متاهات التقليد والتكرار.

وقد تتعدد الأفكار والمقترحات ويبقى الأهم أن ندرك ذاتنا من خلال الزمن الفعال فنعرف كيف نستفيد من انتفاضتنا.

الرابية في ١٤/ ١/ ١٩٧٧

الدكتور جان شرف

الانتفاضة اللبنانية
وبناء لبنان المستقبل

دراسة الشيخ امين الجميّل

لم يحن بعد وقت تحليل الحرب اللبنانية ولكن بامكاني اختصار تحليلي الأولي لها، بأنها حرب واحدة لثلاث حروب متداخلة.

فالحرب اللبنانية يمكن النظر اليها من منظارين: منظار الجوهر، ومنظار الوجود.

فمن منظار الوجود، لا شك بأنها «حرب لبنانية ـ فلسطينية» أولاً «حرب فلسطينية ـ عربية» على أرض لبنان، ثانياً «حرب عربية ـ لبنانية» موضوعها الشرق الأوسط كله. ثالثاً: هذا المنظار الوجودي للحرب، يحدد ابطال هذه الحرب، أو العناصر المحلية والاقليمية والعالمية فيها. ولكن المنظار الجوهري للحرب اللبنانية يجعلنا نحدد «ارضيتها» والعناصر الذاتية المتعلقة بها والنابعة منها.

ولا بد من القول، ان المنظارين ضروريان لفهم حرب لبنان المعقدة. فالمنظار الوجودي يتوجه إلى الأفعال وأصحابها، فيحدد «العناصر الموضوعية» للحرب. أما المنظار الجوهري فيركز على الأسباب والمسببات فيشدد على «العناصر الذاتية». ففي حين ان المنظار الوجودي، يوضح مثلاً بأن حرب لبنان كانت حرب المقاومة الفلسطينية على لبنان، لأن فشلهم في استرداد فلسطين جعلهم يفتشون عن الوطن البديل، فان المنظار الجوهري يصور مثلاً حرب لبنان، بأنها كانت حرب حضارة فاشلة تريد تفشيل تجربة حضارية ناجحة، أو في طريق النجاح. ومن هنا يتضح بأن الأسباب يمكن أن تكون كثيرة في حين أن

النتيجة واحدة.

والنتيجة الأساسية هي أن اللبناني أصبح في وضع يستطيع فيه، لا بل يحتم عليه، أن يطرح كل شيء وفي كل المجالات. وهذه النتيجة تغير منطق اللبنانيين. فقد انتقل لبنان من «منطق الكمية» إلى «منطق النوعية» فلا يهم اللبناني «حجم» الخراب بل «نوعية» البناء.

منطق النوعية الناتج عن المنظار الجوهري للحرب اللبنانية، يجعلنا نتوقف أمام ثلاثة عوامل رئيسية:

* الشخصية اللبنانية.
* الحضارة اللبنانية.
* لبنية السياسية اللبنانية.

وجواب الأولي والذي أطرحه - بمثابة مدخل للنقاش لا بل بمثابة تفكير بصوت عال - معكم على التساؤلات الثلاثة:

- الحضارة.
- البنية.
- السياسة.

هو التالي:

* المبدأ الأول: للبنان شخصية ذاتية يجب أن تترجم بصورة عملية إلى ما يسمى بالوحدات الاقليمية Les unités régionales.
* المبدأ الثاني: للبنان حضارة اصيلة يجب أن تفرز ثقافة اصيلة او ما يسمى الثقافة المنفتحة Culture universaliste.
* المبدأ الثالث: وأكثر ما يحتاجه لبنان هو البنية السياسية أي تطوير اليمين اللبناني وتجديده.

أولاً: شخصية المناطق اللبنانية وذاتيتها القانونية

ان التفاوت الكبير بين الشعور الوطني sentiment national والشعور المدني sentiment civique يشكل العامل السوسيولوجي المستمر في تاريخنا الحديث. فالتحدي الأكبر الذي ما زلنا نجابهه منذ الإستقلال حتى يومنا هذا، يكمن في التفاوت الجوهري بين الحماس الوطني والفتور المدني. فبقدر ما يحرك الشعور الوطني النفسية اللبنانية في أعماقها، ويدفع اللبنانيين إلى بذل أقصى التضحيات وإلى البطولات الملحمية الرائعة، بقدر ما يبقى الشعور المدني متخلفاً، بحيث يصح القول بأن قدرة اللبنانيين على تأسيس الدولة لا توازي قدرتهم على خلق الأوطان.

وتستتبع هذا الوضع أمور خطيرة أهمها، ان الحماس الوطني بحد ذاته، إذا لم يقترن بالشعور المدني الناضج، يبقى مجرد انتفاضة عاطفية تصرخ بوجه التاريخ في الظروف الاستثنائية وتسكت وتتلاشى عندما تعود الحياة العادية إلى مجراها الطبيعي.

وهنالك ظاهرة أخرى من مظاهر هذا الوضع الفريد من نوعه، وهو أن تخلّف الشعور المدني بالنسبة لنمو الشعور الوطني في لبنان، يحول دون بروز مجتمع سياسي بالمعنى الصحيح، أي مجتمع شامل يلتفّ بكامل فئاته وعنصرياته وطوائفه حول المصلحة العامة، التي تتجسد بالدولة. فمن المسلّم به أن المجموعات البشرية لا تتحول إلى مجتمع سياسي حقيقي إلا اذا ارتفعت إلى ما هو فوق المصالح الخاصة بالوحدات العائلية والدينية والإقتصادية والطبقية وافرزت مؤسسة عليا تصون المصلحة العامة، أي مصلحة جميع المواطنين بصرف النظر عن انتمائهم إلى سائر الوحدات العائلية والطائفية والإقتصادية.

وبديهي أن الدولة هي المؤسسة العليا، ورأس الهرم الاجتماعي للملك، حدد علماء السياسة الدولية بأنها مؤسسة المؤسسات L'Etat est l'institution des institutions إلا أن الشعور المدني المتخلف، لم يسمح بتطوير المجتمع اللبناني وجعله مجتمعاً سياسياً حقيقياً ينصهر فيه المواطنون على اختلاف فئاتهم وطبقاتهم، كما أنه حال دون تمكين الدولة من أن تصبح مؤسسة المؤسسات. فبدلاً من أن تكون الدولة على رأس الهرم الاجتماعي، ومؤسسة المؤسسات، فانها بقيت مؤسسة كسائر المؤسسات التي يتكون منها الجسم الاجتماعي، ولربما اضعفها.

فكان من الطبيعي، والحالة هذه، ان لا تقوى الدولة اللبنانية على المصالح الفئوية التي تتصارع معها. في حين ان الدولة في البلدان الراقية، هي الحَكَم المطلق الذي يحسم الأمور آخراً وأخيراً لأنها تشكل الجامع المشترك بين جميع الفئات.

والحرب التي عشناها مؤخراً جاءت لتعبر عن هذا الواقع الأليم، كما اثبتت صحة ما نقوله بشأن التعاون بين الحماس الوطني والفتور المدني، بدليل ان القتال انتهى بغالب وهو الوطن، وبمغلوب، وهي الدولة.

وبما اننا ربحنا الوطن وخسرنا الدولة، يجدر بنا البحث عن الأساليب الملائمة لتأسيس دولة تجسد الوطن وتطور

مجتمعه، وباعتقادي ان تعبئة الرأي العام اللبناني من أجل إنشاء دولة حديثة، كفيل بحد ذاته بتحويل الفرد اللبناني إلى مواطن لبناني وتحويل بيئتنا البشرية إلى مجتمع سياسي حقيقي.

* كيف تكون اذن دولة الغد؟

دولة الغد لن تبنى على خِدَع سلّم بها المجتمع اللبناني خوفاً من مجابهة الواقع والحقيقة، ولا على مقاييس سياسية مستوردة ومصطنعة بل تبنى على مقاييس نابعة من صميم خصائصنا الاجتماعية والاقتصادية والانسانية.

يقول تينسي وليامس:

«Boston est plus qu'une ville, c'est un état d'âme»

اي: «بوسطن هي أكثر من مدينة، انها روح وشخص حي». وهذا القول ليس إلا للدلالة على أن المناطق التي تتألف منها البلدان هي واقع حي تفرض شخصيتها بحد ذاتها أي بصرف النظر عن القانون الذي يكرسها أو يتجاهلها.

فالتاريخ وحده يخلق المناطق، أما القانون فيقتصر دوره على تنظيم المناطق وإتخاذ التدابير التي من شأنها أن تطور شخصيتها وذاتيتها الفريدة. وما دامت جميع بلدان العالم تسلم بواقع المناطق، فلا عجب إذا ما طرحنا نحن اليوم على بساط البحث قضية المناطق اللبنانية، وضرورة تطوير شخصيتها وتنظيم ذاتيتها الادارية.

إن سياسة تطوير المناطق اللبنانية مفيدة بنظري من ناحيتين: فمن الناحية الأولى يبدو أنها تشكل حلاً واقعياً للمشاكل الخاصة بالفترة الإنتقالية التي نعيشها اليوم، أعني الفترة المتراوحة بين التقسيم الفعلي الذي أوصلتنا إليه الحرب، والوحدة التي نهدف إلى تحقيقها في المستقبل. وهذه الفترة الانتقالية كما حددتها والتي لا يمكن ان نتجاهلها تعالج تدريجياً وعن طريق تعزيز المناطق اللبنانية.

فلكي تعود الثقة بين المواطنين، يجب أن يطمئن المواطن أولاً إلى حياته ومصيره ضمن حدود المنطقة التي يعيش فيها. فعندما يشعر المواطن باستقرار مصيره ضمن بيئته ومنطقته، فعندئذ وبصورة طبيعية، يتجرأ وينفتح على الغير وعلى سائر المناطق. لذلك أرى أن لا بد من معالجة مشاكل الفترة الانتقالية والادارية.

فمفهوم الوحدات الاقليمية Les unités régionales لا يعني التقسيم لا بل على العكس فهو نقيضه. فبقدر ما التقسيم يعني السلطة الضعيفة والدولة المسترخية، بقدر ما يفترض لقيام الوحدات الاقليمية حكم مركزي قوي قادر على استيعاب وتنمية القوى الذاتية لكل منطقة.

واريد أن اشدد في هذا المجال على ناحيتين:

الناحية الأولى: التوجه نحو مركزية سياسية قوية قادرة على استيعاب التيارات الانفصالية أو التقسيمية.

الناحية الثانية: الاتجاه نحو اقلمة ادارية وتنظيمية واسعة، قادرة على تنمية الخصائص والتنوع وتحويلها إلى ثروات وتراث.

وعمليتا الاستيعاب والتنمية هي عملية متكاملة واحدة.

فالاستيعاب وحده، يعني الاتجاه إلى مجتمع توتاليتاري يغتال المبادرات الذاتية والتعددية الإنسانية، وهذا ما لا نقره لا عقائدياً ولا عملياً. وتنمية الخصائص وحدها، تعني الاتجاه إلى مجتمع مفكك يقتل الدولة والمواطن، وهذا ما لا نقره أيضاً.

اذن المطلوب والمطلوب بالحاح هو القيام بعملية واحدة باتجاهين:

- استيعاب الخصائص.
- وتنميتها في آن واحد.

أنها تجربة تبدو للوهلة الأولى متناقضة او مستحيلة، لكنها بالواقع هي التجربة الانسانية الوحيدة، التي ستشكل في الثلث الأخير من القرن العشرين الصيغة الحية الوحيدة للقرن الواحد والعشرين.

ومن الناحية الثانية، فان السياسة الرامية إلى تطوير شخصية المناطق اللبنانية كما نطالب بها لا تصلح لمعالجة مشاكل الفترة الانتقالية فحسب، بل تصلح أيضاً بصورة مطلقة ونهائية، لأنها تنسجم مع السياسة الادارية السائدة في العالم كله، والتي تهدف إلى توطيد ركيزة المناطق، سواء أكان من الناحية الإقتصادية والمالية، ام من الناحية الإجتماعية والثقافية. فكما ان فرنسا مهتمة في إعادة تجهيز أرضها وفقاً للتطور الديمغرافي وتنظيم مدنها وهذا ما سمته: «Politique d'aménagement du territoire» كذلك ينبغي علينا ان نبادر إلى إعادة تجهيز أرضنا بصورة منسجمة مع تطور واقعنا الاجتماعي، وعلى أسس علمية متينة.

وانطلاقاً مما تقدم، ارى ان الدولة الحديثة التي نخطط من أجلها، يجب أن ترتكز على قاعدتين متناقضتين في الظاهر

ومتكاملتين ومتلازمتين في الجوهر.

فالقاعدة الأولى هي التي تقول بضرورة تجزئة الجهاز الاداري بصورة تعكس تجزئة المجتمع إلى وحدات بشرية منتشرة على أرض الوطن. أي أن التعددية السوسيولوجية «Le pluralisme sociologique» يجب ان تقابلها التعددية الادارية «Le pluralisme administratif» بحيث يصبح كل جزء من أجزاء الجهاز الاداري يتحسس الحاجات الخاصة بكل وحدة من الوحدات البشرية التي يتكون منها الجسم الاجتماعي.

أما القاعدة الثانية فتنص على ان التعددية الادارية لا يجوز ان تؤدي إلى بعثرة السلطة العامة «Dispersion de l'autorité publique».

فلذلك لا بد من إعادة ربط الأجزاء الادارية المتعددة بجهاز اداري موحد وقوي، فيكون ذلك نوع من التعددية ضمن وفي سبيل الوحدة «La différenciation dans et pour l'intégration» أما على الصعيد القانوني، فتنعكس هذه القواعد بشكل يؤدي إلى تكريس الوحدات الاقليمية «Les unités régionales» وتعزيز شخصيتها من جهة وإلى ربط هذه الوحدات بالسلطة المركزية بصورة عضوية ومنطقية من جهة ثانية.

فيا يتعلق بالوحدات الاقليمية نرى ان لا بد من اعطائها ذاتية إدارية واسعة، تمكنها من تطوير الحياة الاقليمية من جميع نواحيها. وهذا هو المفهوم الجديد للديمقراطية اللبنانية. هذه الديمقراطية التي نريد، هي ديمقراطية نابعة عن الواقع اللبناني. بقدر ما الصيغة اللبنانية هي صيغة مركبة، بقدر ما الديمقراطية اللبنانية يجب ان تكون: «ديمقراطية مركبة» «Démocratie complexe».

ومفهوم «الديمقراطية المركبة» يتعارض ومفهوم «الديمقراطية المبسطة» فالديمقراطية المبسطة فشلت في الشرق والغرب وأدت إلى فراغ سياسي ملأته الأنظمة اليسارية، التي راحت بدورها تواجه الفشل تلو الفشل وخاصة في العالم الثالث.

فالرد الحقيقي على فشل «الديمقراطية المبسطة» ليس في التنكر للديمقراطية وفي التفتيش عن الأنظمة الماركسية، بل بالإنتقال من الجيل الأول للديمقراطية، اي «الديمقراطية المبسطة» إلى الجيل الثاني للديمقراطية أي «الديمقراطية المركبة»، كما انتقلت المجتمعات الصناعية، من جيل الميكانيك إلى جيل الالكترون.

فإذا كانت المجتمعات ذات الخصائص السوسيولوجية الواحدة تتجه إلى «الديمقراطية المركبة» فإن المجتمعات ذات الخصائص السوسيولوجية المتعددة، محتوم عليها ان تنهج منهج الديمقراطية المركبة أو لا تكون... فلبنان يكون «بديمقراطية مركبة» أو لا يكون ديمقراطياً. فالنظام الأمثل للمجتمع التعددي اللبناني هو «الديمقراطية المركبة».

وضمن هذه التعددية الاقليمية، ومن خلالها يلعب المنطق الثقافي الاصيل دوراً أساسياً، ويعطي لهذه التعددية بعدها الواقعي والتاريخي. لذا يقتضي طرح تطلعاتنا الثقافية والحضارية من خلال نظرتنا الواقعية للبنان المستقبل.

ثانياً: المنطلق الثقافي المنسجم مع الواقع الوطني والحضاري

فعلى الصعيد التربوي والثقافي في المناطق، يجب ان تعكس الأنظمة التربوية والثقافة القيم الحقيقية التي نقلها الينا تاريخ لبنان، والتي أصبحت عنصراً أساسياً من عاداتنا وتراثنا الوطني. ومن أهم هذه القيم تلك التي تتعلق بحقوق الإنسان وقدسية حرياته الأساسية في اطار الايمان بلبنان وطناً وكياناً.

ان كل التساؤلات المتعلقة بنظامنا السياسي أو الاقتصادي، تبقى فرعية ومتفرعة عن المسألة الجوهرية تلك المتعلقة بهوية لبنان الوطنية. فاذا ترهبنا من طرح مسألة هويتنا السياسية بصراحة ومن معالجتها بصورة جذرية واكتفينا بحل المسائل المتفرعة عنها، نكون قد أعدنا بناء دولة الغد على هامش الحقيقة واستمرينا في الخداع السياسي، الذي توافق عليه ضمناً المجتمع منذ سنة ١٩٤٣ والذي أدى إلى تفجير دولة الماضي وإنهيارها.

يستخلص مما سبق انه بالإمكان تحديد هوية لبنان السياسية بطريقتين:

* طريقة سطحية.
* طريقة جذرية.

فالأسلوب السطحي يقتصر على سن القوانين الداخلية وإجراء المعاهدات المحلية والعربية والدولية، التي من شأنها أن توضح هويتنا في الشكل فقط دون أن تتطرق إلى الجوهر.

أما الأسلوب الجذري الكفيل بإظهار شخصيتنا الحقيقية وترسيخ معالم هويتنا، فإنه يكمن في تحرير تراثنا الفكري من جميع القيود، وفي انفتاح ثقافتنا الحاضرة على التيارات الفكرية المعاصرة.

فبقدر ما نحرر ثقافتنا الماضية والحاضرة من الذهنية المتحجرة السائدة ، بقدر ما نتوصل إلى اكتشاف شخصيتنا وضبط هويتنا الضائعة .

لذلك أرى أن لا بد من وضع تخطيط ثقافي واسع في رؤيته ومنسق في أساليبه Planning culturel وهذا التخطيط يكون بشقين متكاملين : فالشق الأول يرمي إلى التعرف على شخصيتنا ، من خلال معرفة تاريخنا وحضارتنا، أما الشق الثاني، فإنه يهدف إلى انفتاح ثقافتنا على العلوم والفلسفات الحديثة .

فهذا التفاعل بين معرفة الماضي ومعرفة الحاضر يساعد على تكوين الشخصية اللبنانية .

ان الأنظمة التربوية التي وُضعت منذ الاستقلال مصابة بما يمكن تسميته بعقدة خوف ثقافية Un complexe de peur proprement culturel ذلك ان الحكام بسعيهم المتواصل لإيجاد قواسم مشتركة تشد اللبنانيين بعضهم إلى بعض، اقدموا عمداً على تضييق آفاق المعرفة والثقافة .

فلا بد الآن من اعادة النظر في نظامنا التربوي بصورة جذرية ، تمكن الشباب اللبناني من تنمية شخصيته . من أجل تنفيذ الشق الأول من «المخطط الثقافي» ينبغي إنشاء معهد للتخصص في علم التاريخ اللبناني وفي فلسفته . فعلم التاريخ يمكن اللبنانيين من معرفة الأحداث، التي تعاقبت على أرضهم، وعلى طبيعة العلاقات التي كانت تنشأ بين الشعب اللبناني وسائر شعوب العالم العربي والغربي، وعلى العوامل العديدة التي تفاعلت وساهمت بالنتيجة في تكوين تراثنا الاجتماعي والثقافي والانساني .

إلا أن علم التاريخ لن يؤدي رسالته المرجوة ، ما لم يقترن بفلسفة التاريخ . فإنطلاقاً من الوقائع الصحيحة التي يكشفها علم التاريخ يصبح بالإمكان تفسير التاريخ والوصول إلى معرفة ما هو مستمر في تطور حياتنا الجماعية وما هو طارىء وظرفي . وهذا ما يساعد المواطن على قراءة الحاضر من خلال احرف الماضي وعلى التمييز بين المهم والأهم وبين الجوهر والشكل .

أما الشق الثاني من «المخطط الثقافي» فانه ينبع من انفتاح برامجنا التربوية على كل ما هو عصري وذي قيمة كونية في التيارات العلمية والفلسفية المعاصرة . فبهذا الصدد نقول أنه بقدر ما نرفض الثقافة المبتورة والمتحجرة، والثقافة الموجهة La Culture dirigée التي تحد من اتساع رؤيتنا وتؤدي إلى تكبيل شخصيتنا ، بقدر ما نقبل بتوجيه ثقافتنا نحو كل ما يطور ويصقل «الشخصانية اللبنانية» Le personnalisme Libanais .

فاننا نرفض هذه الثقافة الموجهة، وسنعمل لتعزيز مؤسسات التعليم العالي التي أُنشئت في مناطقنا تهرباً من الضغوط المعنوية والمادية التي تعرضت، وما زالت تتعرض لها . ان هذه المؤسسات سوف تنمو وتزدهر لأنها تحررت من قيود الماضي ومشت في خطى التراث والتاريخ .

بديل «الثقافة الموجهة» نحن مع الثقافة «المنفتحة» التي نعتبرها المنطلق الأساسي للإنسان اللبناني المنفتح على الكل، والمتحرر من الكل .

اننا نؤكد تصميمنا لبلوغ ثقافة كونية وحضارة إنسانية شاملة ، تنطلق من لبنان وتربطنا بالعالم بأسره . فالمجتمع اللبناني هو مجتمع منفتح ، وبالتالي لا بد من ان تكون ثقافته ثقافة منفتحة ، على نقيض المجتمعات الموجّهة التي تفرز ثقافة موجهة .

والتهرب من مواجهة الواقع الإنساني من شأنه ان يؤدي إلى «ثقافة مزورة» ويجرفنا نحو التكاذب الفكري، الذي أدى إلى هويتنا الحضارية المزيفة، التي اعتبرها أحد الأسباب الرئيسية للحرب التي برزت، وكأنها حرب وحشية اي نقيض لبنان الحضاري .

فلأن حضارتنا كانت مزيفة، كانت هذه الحرب وكانت هذه الحرب وحشية ، فالتحرر من كل هذه القيود لا يكتمل معناه إلا إذا حررنا الإنسان في لبنان من بعض عقده ، بوجه بعض الممارسات المغرضة والمتزاكية، عنيت الممارسات الماركسية واليسارية التي كانت المحرك لهذه الثورة الدموية التي مزقت لبنان .

ولا بد من التمييز هنا بين «العقد» و«القيود» . فكل المجتمعات ذات الأنظمة الشيوعية او الرأسمالية أو ما بينهما تصطدم بقيود متنوعة لكنها لا تصطدم كلها بالعقد .

ففي المجتمعات ذات الأنظمة الشيوعية أو شبه الشيوعية ، يعاني الحكم من قيود إقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية ، تكبر حيناً وتتقلص حيناً آخر لتخف . لكن هذه الأنظمة الشيوعية أو شبه الشيوعية لا تعاني مركب العقد التي تعاني منه بعض الأنظمة الليبرالية أو شبه الليبرالية .

والسبب الرئيسي يعود إلى أن المعارضة غير متاحة وغير مقبولة في الأنظمة الليبرالية أو شبه الليبرالية . وقد استفاد اليسار العالمي من هذا الفرق فتحولت المعارضة الشيوعية أو شبه الشيوعية في الأنظمة الليبرالية أو شبه الليبرالية إلى ارهاب

عقائدي يخلق عقداً ولا يحل القيود. في حين أنه لا يمكن للمعارضة الليبرالية أو شبه الليبرالية في الأنظمة الشيوعية أو شبه الشيوعية أن تخلق أي عقدة أو أن تحل أي قيد.

من هنا يتضح الخط الارهابي لليسار الدولي:

يمنع المعارضة عنده، ويحول المعارضة إلى ارهاب عند غيره، وهذا ما يحدث الآن في أوروبا وخاصة في فرنسا وإيطاليا. وهذا ما حدث في أكثرية دول العالم الثالث، وهذا ما عشناه بصورة خاصة خلال السنوات الخمس التي سبقت الحرب في لبنان.

هذه الستراتيجية العالمية لليسار، التي تستند إلى استغلال القيود الطبيعية الموجودة في كل المجتمعات فتحولها إلى «عقد» ايديولوجية تستوجب بناء استراتيجية عالمية لليمين، وقد يكون لبنان المجال الامثل لخلق هذه الستراتيجية. من هنا ضرورة تطوير اليمين السياسي في لبنان وتجديده وتركيزه على قواعد ايديولوجية واستراتيجية أكثر انفتاحاً ووعياً ومسؤولية.

* تطوير المنطلق السياسي في لبنان.

بعد أن كانت معظم هذه المنطقة قد وصلت إلى حالة جمود جعلتها غير قادرة على مجابهة المصير المحتم، الذي فرضه عليها اليسار العالمي، جاءت المقاومة اللبنانية تقلب المقاييس، وتعيد مقومات الشخصية الحقيقية لليمين التائه المشتت. فبنتيجة هذه الانتفاضة تحول اليمين السياسي من يمين منقاد إلى يمين يقود، من يمين مستسلم إلى يمين رائد. وبديهي القول أنه بسبب تفاعل الأحداث اللبنانية مع السياسات العربية والأجنبية، قد أصبح اليمين اللبناني نموذجاً بناء ليمين العالم.

فالسياسة التي نرسمها اليوم من أجل بناء لبنان المستقبل إذا انحصرت فقط بتعمير البلاد وبتنفيذ المشاريع الاجتماعية العادية لن تكون مثمرة بالقدر الذي نتوخاه. إلى جانب التعمير الاقتصادي والتخطيط السياسي، يجب خلق منطلق وطني جديد يكون كفيلاً لا بتطوير القطاع الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل بتطوير أيضاً الذهنية السياسية بحد ذاتها والإستفادة من الحماس الوطني الذي حافظ على الوطن، وتوظيفه لخلق حماس مدني الذي يخلق دولة.

من المسلّم به ان النظام الحر يفتقر إلى عقيدة فلسفية شاملة متنظمة في نظرية واحدة وموحدة، فتعطي جواباً لكل المشاكل البشرية، كما هي الحال في الايديولوجية الماركسية. ما ينقص اليمين السياسي هو ماركس الفيلسوف، وهذا ما شعرنا به في المحاولة التي قام بها الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان في كتابه «الديمقراطية الفرنسية» وهي محاولة لتنظير اليمين السياسي Théoriser.

وبالرغم من ان العالم الحر قد توصل إلى أعلى درجات التفوق في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، فانه بقي في حالة التخلف في المجال العقائدي والفلسفي.

وبسبب هذا العجز الفلسفي والعقائدي، يشعر العالم الحر بقلق عميق وتضعضع فكري تجاه التقدم المادي الذي فرزه هو نفسه. ان هذا التفاوت الكبير بين التقدم المادي والتخلف العقائدي يجعل نظامنا كجبار ذي أرجل فخارية ينهار يوماً بعد يوم تحت وطأة التيارات العقائدية المعاكسة.

* الفكر الماركسي أو المنهج وليس الحضارة.

العقيدة الماركسية، وكل ما تفرع عنها من تيارات فكرية حديثة لا تُحارَب بالشعارات، بل تحارب بعقيدة مضادة تكون بمستوى الماركسية من الناحية العلمية والفلسفية.

وهنا يطرح السؤال: كيف نعطي اليمين السياسي في لبنان فلسفته وعقيدته؟

بديهي أنه لا يمكن خلق عقيدة جديدة من لا شيء، إلا أن بامكان اليمين السياسي ان يضع نفسه في الجو الملائم لابتكار عقيدة تكون بمستوى العقيدة الماركسية؟

* كيف نحضر عملياً الاجواء الملائمة لابتكار هكذا عقيدة؟

أرى أنه من المستحيل ان تبرز فلسفة سياسية جديدة إلى الوجود، إلا من خلال التعرف الموضوعي العميق إلى الفلسفة الماركسية وسائر التيارات الفكرية الحديثة. بتعبير آخر أقول ان العقيدة المعاكسة للماركسية لن تنشأ إلا من خلال الإنتقال العلمي La connaissance critique ان الانتقاد العلمي عندما يمارَس بصورة منتظمة وعميقة، ينتقل حتماً من مرحلة «الانتقاد السلبي» إلى مرحلة «الانتقاد الذاتي»، فمرحلة الابتكار الفكري السياسي. ذلك أن انتقاد الغير يقودنا حتماً إلى «انتقاد الذات»، وهذا التفاعل بين «انتقاد الغير» و«انتقاد الذات» يولد الابتكار الفكري والسياسي. وهذا الابتكار كفيل بحد ذاته بان يطور ذهنية اليمين السياسي، ويجعلها مؤهلة لخلق عقيدة تكون بمستوى الفكر السياسي الحديث.

«نقد الذات» من خلال انتقاد عقيدة الغير لن يكون عملاً فردياً منعزلاً، او مجرد ابحاث في اطار ندوة مقفلة، بل يكون

عملاً جماعياً يتسع تدريجياً إلى أن يشترك في المناقشات السياسية معظم الطبقات التي يتألف منها المجتمع اللبناني.

إذا أقدمنا على هذه المبادرة الجريئة، ونظمنا مناقشات علمية مستمرة نكون قد مدينا جسراً بين اليمين السياسي في لبنان وبين الأجيال الناشئة، وبالتالي نكون قد وطدنا دعامة لبنان الغد، ويكون كل ذلك في اطار مؤسسة متخصصة ومخصصة لهذه الغاية أطلقنا عليها اسم: «المركز العلمي للتدريب السياسي» واعتقد أن نواة هذه المؤسسة هي الأعمال التي تقوم بها هذه الندوة «ندوة الانتفاضة اللبنانية» وقد سميتاها انتفاضة، لأنها في الواقع ستكون انتفاضة اليمين السياسي في لبنان.

في اطار ندوة تحضيرية من الصعب التوقف عن الكلام، ومن السهل الاستمرار فيه. لذا اخترت الطريق الصعب، طريق الكلام المحوري الذي هو بمثابة مدخل وتمهيد أكثر مما هو درس وتحليل.

فلبناء المستقبل هناك «كلمات - مفاتيح» أطرحها فيما تطرحون وآمل ان تقوم هذه الندوة ببلورتها. وهذه الكلمات هي:

* الوحدات الاقليمية،
* الديمقراطية المركبة،
* الثقافة المنفتحة،
* اليمين المتجدد،

ولبناء المستقبل هناك رهان وحيد اطرحه على ندوتكم فيما تطرحون من مواضيع وهو:

اما ان نتطور واما ان نموت. قدر لبنان أن يكون في سباق مستمر بين الموت والتطور. فالدول الكبيرة يمكنها ان تتأخر لحظة أو تتوقف عن التطور لحظات. لكن الدول الصغيرة كلبنان، لا يمكنها إلا أن تتقدم دائماً او تموت فوراً.

وأؤكد لكم بأننا شعب لن يموت.

وأؤكد لكم بأن انتفاضتنا هي الضمانة الوحيدة للحياة لا بل هي الحياة بشرطين:

* ان تكون انتفاضة مستمرة من أجل الوطن والإنسان والدولة.
* وان تكون انتفاضة مستقبلية باتجاه التاريخ والتراث والحضارة.

الرابية في ١٥/١/١٩٧٧
أمين الجميل

الانتفاضة اللبنانية

أبعادها وتحولاتها الحضارية - المناقشات

مناقشة المحاضرات الثلاث في ندوة الانتفاضة اللبنانية تناولت، في العمق، الذات اللبنانية في خصائصها الحضارية والثقافية والسياسية، كمنطلق الى بناء الدولة الجديدة على أسس تنمي الشخصية اللبنانية، في امتدادها الحقيقي عبر جذورها التاريخية وتطلعاتها المستقبلية.

وفي عملية الانماء هذه لا يكون هناك مجال للتسويات، وانما دفع صريح في اتجاه الذات، بعيداً عن المساومات ونقاط الالتقاء المعروفة.

ومن الذين شاركوا في المناقشات: الأب يوسف مونس، الدكتور ابرهيم نجار، الدكتور سعيد البستاني، الدكتور جورج سعاده، النائب خاتشيك بابكيان، الأب بولس نعمان، الدكتور فكتور غريب، الدكتور انطوان معربس، المحامي منير الحاج، الدكتور جوزف انطون، الدكتور خيرالله غانم، الأستاذ أنطوان نجم، الدكتور سليمان الجميل، الدكتور جوزف زعرور، والمقدم ابرهيم طنوس.

قال الأب مونس: ان الذات اللبنانية تنطلق من الشخصية الأساسية بقيمها الأساسية في الدين والأخلاق والجنس والفن والسياسة، وهذه القيم موجودة في الذات اللبنانية انطلاقاً من الميتولوجية الحاضرة في الطقس الأدونيسي المستمر، وفي التحولات المستمرة.. وهذه الذات متركزة وراسخة في منطلق حضاري للجماعة يتناول مفهوم الآخرين والمرأة والدولة والله.

وتحدث الأب مونس عن الجدلية في التحولات والمفارقات، وعن تواجدها في التراث اللبناني الشفوي. وقال: اذا تحدثنا عن غربة في استمراريتنا الحضارية، فذلك لأن العثمانيين حاولوا «تتريكنا» والعرب «تعريبنا». من هنا هذا التر[illegible]ت

السياسي والاقتصادي في الذات اللبنانية التي انتفضت عندما خافت من الانقراض.

وتابع الأب مونس: من هنا أن الانتفاضة يجب أن تكون مرتكزة على احترام الاتنيات الاجتماعية للشخصية اللبنانية المميزة. فالميتوس اللبناني هو ميتوس اللقاء، وهذا يفترض احترام الوجود الآخر. والميثاق الوطني هو ميثاق كاذب، والتعايش لا يكون الا بين الحيوانات، أما البشر فيتلاقون.

وقال أيضاً: ان دورنا في أن نعطي بفعل قوي وسياسي لأن يعود المسلم مسلماً، والأرمني أرمنياً، والماروني مارونياً.. واذا حاولنا أن ننتزع من الأرثوذكسي الأرثوذكسية خسرناه، وكذلك الماروني. والتحدي الكبير المطروح هو أن يتمكن لبنان من حفظ الاتنيات المتناقضة، وأن يعمل بجدلية القبول والتلاقي بدل جدلية التصارع والتصادم.

وتابع الأب مونس: لو كان سبب المحنة اللبنانية مشاكل اقتصادية لسهل الأمر. ولو كان سببها الوجود الفلسطيني فقط لصغرت المشكلة. لكن التحدي المطروح هو تحد حضاري يومي، يتناول القيم في الأساس، وهذا هو السؤال المطروح دائماً وأبداً: هل هناك امكانية جعل الحضارتين تلتقيان بدلاً من أن تصطدما؟

والسؤال الأساسي يبقى: هل أن الغير قابل لكَ أم لا؟

حتى اليوم لا مؤشرات تلمح الى القبول. أقول ان عندنا القليل من الحضارة العربية لكننا في غربة مطلقة عن الأنظمة العربية والدماغ العربي. فأنا اعتقد أن امكانية تخطي ماركس واردة لأنه قبل بالجدلية، بينما الاسلام لم يفتح بابه أمام الجدلية لذلك فهو يخيفني.

وقال الدكتور سعيد البستاني: لقد تعرض اللبناني الى محاولة تفريغه من ذاته، من خلال محاولة تعريبه وفرض تراث غريب عن حضارته. ففي لبنان أكثر من حضارة واحدة، أو قل على الأقل فيه حضارتان، ويجب احترام الحضارتين وترك مجال النمو أمام كل منهما منفتحاً، فلا تنمو أية حضارة على حساب الأخرى.

وتابع الدكتور البستاني: ان التوحيد عن طريق ايجاد القاسم المشترك هو خطأ، فالتعددية هي أن تحترم لكل جماعة حضارتها. ومؤامرة العصر على روح لبنان هي في أن تطلب من اللبناني ان يكون غير ذاته. ان فريقاً من اللبنانيين رفض أن يُقتلع من جذوره، فكانت انتفاضته.

قال النائب بابكيان: اذا انطلقنا من تحليل تاريخ لبنان الحديث، أي منذ ١٩٤٣ حتى اليوم، يمكننا القول ان القضايا الاقتصادية والانمائية كانت طاغية الى درجة نسي اللبناني معها ما هو أبعد من الخبز والعيش. وبعد هذه الطفرة يجب أن يعود اللبناني الى ذاته وتراثه، وهذا ما كنا نطالب به نحن مجموعة الأرمن ونقول ان لا منفعة من خلق مجموعة خليط والقول اننا عرب، ويصعب علي التفكير في يوم من الأيام أو القول بأنني عربي. لذلك يجب أن نقرر أي لبنان نريد. وفي لجنة الحوار قلت: لا يكفي معرفة أي لبنان نريد، لأن قضايا الوجود والحضارة ليست فعل ارادة فقط، بل انها تحوي كذلك التاريخ والممارسة، والتيارات الخارجية عنها.

وتابع بابكيان مستشهداً بكتاب «صدمة المستقبل» لالفين توفلر، فقال: ان العالم متجه بعكس ما يتصور أرباب التكنولوجيا الكبرى الى التمحور في مجموعات صغيرة. والاتجاه اللبناني يدخل في هذا التيار الفرادي العالمي.

وتساءل الدكتور فكتور غريب: أين وجود التراث اللبناني الحديث في الضمير والتراث الغربي والعالمي؟ اذ أنه كيف يمكن للبناني أن يكون متواجداً بحضوره العالمي اذا كان وجوده بالنسبة لشخصه منقوصاً. كنا نمارس تكاذباً في القضايا الرئيسية العلمية السياسية والاقتصادية والتربوية خاصة، وكنا نجري تسويات في كل مرة كانت الحضارتان تصطدمان. وهذا التكاذب المتبادل أدى الى شلل عند المفكرين اللبنانيين، فباتوا يتراجعون أمام هاجس «القاسم المشترك»، فلا تواجد لبنانياً في العالم قبل الانوجاد اللبناني الحقيقي في الداخل، وقبل أن يحقق اللبناني ذاته أولاً.

قال الشيخ أمين الجميل: يجب أن نعود الى جذور الأزمة الحضارية والاتنية. وأخشى ما أخشاه أن نقع في الجدل البيزنطي. ففي لبنان صراع بين رسالات متعددة، منها الكونية التي نعتبر أنفسنا منها، والأممية أي الماركسية اللينينية، خصوصاً الأممية الأولى، والاسلامية العربية المتواجدة المدعومة بالمال والسلاح.

وأضاف: ان السؤال المطروح الذي يشكل موضوع بحث ندوتنا والندوات اللاحقة هو أن نعرف ما اذا كان بالامكان حمل البعض على الانتصار على ذاتهم السلبية، من أجل الوصول الى ذاتية وطنية لبنانية بالمعنى الذي نفهمه، أي بتحقيق الرسالة الكونية للشعب اللبناني؟

فاذا تمكنا من تحقيق هذا الانتصار نكون قد وجدنا حلولاً كثيرة للمشاكل اللبنانية. وهناك خط أحمر حتمي بالنسبة للشعب اللبناني. فاذا تمكنا من الوصول الى حل دون المساس بهذا الخط نكون قد حققنا أمراً ممتازاً، والاّ يكون لكل حادث حديث.

وقال الدكتور انطوان معربس: ان الميثاق الوطني سمح للبنانيين بأن يلتقوا ويتعايشوا ويتحاوروا ويجتمعوا. وأعتقد أن هذا الأمر ايجابي. لكن الفترة التي عشناها أخيراً كانت مضطربة جداً، والثلاثون سنة الماضية لم تفسح لنا في المجال لأن نبحث داتيتنا، لكن فترة الانفراج المرتقبة والانفتاح على العالم العربي قد تسمح بذلك.

وتابع الدكتور معربس: ان لبنان في محيطه يعيش حالة هي أقل تناقضاً بكثير من التناقش الموجود بين الماركسية والعالم الأوروبي، وأنا لا أعتقد بأننا على خلاف كبير مع المسلمين.

ويتساءل: هل يمكن للدول العربية مستقبلاً أن ترضى بالتعددية الديمقراطية الصحيحة المعروفة في العالم الغربي، حتى ولو احتُفظ برئيس دولة مسلم؟ دين الدولة شيء ودين رئيسها شيء آخر. ففي انكلترا مثلاً وفي غيرها من الدول النظام المتبع هو النظام الديمقراطي، ومع ذلك ينص الدستور على أن يكون رئيس الدولة مسيحياً. ان قضايانا تجد خلاصها اذا ما وجدت الدول العربية الطريق الى الديمقراطية الصحيحة، واذا صار بالامكان انفتاح الدول العربية المجاورة على الثقافة والتكنولوجيا الغربية.

وأضاف: ان لبنان مرّ بمراحل رئيسية بين ١٩٢٠ و١٩٧٦ وتغيرت شعارات عربية كثيرة نوردها كما يلي:

١ ـ «اعلان استقلال لبنان الكبير عام ١٩٢٠، بحدوده الحالية كحدود طبيعية بقرارات رسمية، اثر مطالبات كثيرة من الوفود اللبنانية.

وهذا يعني اعترافاً داخلياً ودولياً بلبنان الحالي، وهي المرة الأولى في التاريخ التي يجمع فيها اللبنانيون والعرب والعالم على الاعتراف بوجود لبنان بحدوده واستقلاله.

٢ ـ ميثاق ١٩٤٣ يشكل أول اعتراف اسلامي بلبنان وطناً لهم.

٣ ـ سقطت شعارات عربية عدة (الخلافة، الوحدة).

٤ ـ أخذ العرب بفكرة القوميات كما يفهمها الغرب. وذلك يعني أن العرب غير متحجرين وهم قابلون للتطور، لكن الظروف التي مرت بالمنطقة صعبة وقاسية، والذي حدث في مصر والعراق وسوريا أحدث تغيرات جذرية في هذه الدول. وقد كلفها ذلك الكثير.

٥ ـ تغير علاقات المسلمين بالحضارات المسيحية.

ـ اننا نشهد اليوم مرحلة انفتاح متعدد الوجود:

ـ انفتاح المسلمين على الغرب

ـ انفتاح أولي للمسلمين على اسرائيل.

ـ الحوار الاسلامي ـ المسيحي (الفاتيكان) لذلك أقول ان تجربة ١٩٤٣ انتكست ولم تفشل.

وما علينا الا أن نحافظ على وحدة الأرض اللبنانية وتقوية المجموعات اللبنانية أينما وجدت والتعايش المسيحي ـ الاسلامي يمر اليوم وسط ظروف عربية مؤاتية لا يجوز أن نهملها.

وقال المحامي منير الحاج: ان في الشخصية اللبنانية تراكمات كثيرة مستوردة تجعلنا نضيع ولا نعالج أمورنا ببساطة مطلقة. لكن لو لم يكن مجتمعنا تعددياً لما كانت المشاكل والأمور مطروحة.

وتابع: ان تكريس واقعنا الحضاري مؤسسياً سيكون صعباً، لأنه بقدر ما نذهب نحو الاستقلالية يكون مجتمعنا تصادمياً، وبقدر ما نتوجه نحو الوحدة تكون التصادمية أقل. وان تجربة الـ٤٠ عاماً لم تكن كافية، والرهان لم يكن على أصوله: والشيء المطروح اليوم هو: هل نبقي على التعددية بصيغتها التصادمية أن ننقلها الى طورها التفاعلي؟

وقال الأب نعمان: قبل المعركة العسكرية بدأت معركة تعريبية ضخمة في الجامعة، كانت من الأسباب الحقيقية للمعركة. كنا في استعمار لغوي وليس فكرياً. لو كنا في استعمار فكري لسقطنا في المعركة.

وتابع الأب نعمان: إن سعيد عقل عندما دعا الى لغة لبنانية كان عميقاً في تفكيره. وحدهم الأرمن صمدوا. وواجب أساسي علينا تشجيع الجامعات اللبنانية التي يجب أن تلعب دوراً كبيراً في لبنان المستقبل.

وقال الدكتور جورج سعاده: ان الميثاق الوطني كان تكاذباً من جانب واحد. فلو التزم المسلمون بتحقيقه كما وضعه المفكرون اللبنانيون لكانت رسالة لبنان تحققت. انتفاضة اليوم انما هي بسبب الوجود الفلسطيني في الأساس، وانتفاضة الـ٥٨ كانت بسبب الموجة الوحدوية التي هبت على العالم العربي، ومن يدري فقد تنحل القضية الفلسطينية وتنبت قضية قذافية مثلاً فتلاقي لدى فريق من اللبنانيين ردة الفعل اياها. نحن التزمنا بما تعهدنا به في ميثاق ١٩٤٣، لكن الفريق الآخر نكث بتعهداته.

وأعطى الدكتور سعاده أمثلة على هذا النكوث من خلال ممارساته الحكومية.

قال الدكتور جوزف أنطون ان عام ١٩٤٣ يشكل نقطة زمنية هامة من تاريخ لبنان. واذا ما نظرنا الى ما قبل هذا التاريخ لمسنا اتجاهاً واضحاً لتعريب لبنان، وحتى الى تذويبه؛ والأمر واضح لا جدل فيه.

والغرب حاول من جهته تغريبنا، وعلى الأقل لم يباشر اللبنانيون بعد عام ١٩٤٣ في بناء الشخصية اللبنانية، وجميعنا مسؤول عن هذا التقاعس.

قال الدكتور خيرالله غانم انه يعتقد أن الميثاق الوطني حقق أهدافه التجارية والاقتصادية بالنسبة الى عدد من المعنيين به. وفي المقابل كان هناك خاسرون كثر. فالقضية اللبنانية اليوم انما هي قضية بناء دولة، وليس الأمر صعباً للغاية، فما علينا الا أن نعتمد الحلول المطبقة في دول تعددية يشابه واقعها الواقع اللبناني. فالمريض اللبناني بالانفلونزا يجب أن يعالج تماماً كما يعالج المريض الأوروبي أو الأميركي المصاب بهذا الداء.

قال الاستاذ انطوان نجم: ان من أهداف الندوة أن نتخلص من النفاق الوطني المتبادل وذلك بفحص الضمير والنقد الذاتي. فالحضارتان الموجودتان في لبنان هل يمكنهما أن تتلاقيا؟

ان في التلاقي قبول واحترام، لكن التجارب التاريخية دلت على أنهما تصادمتا دوماً ولم تتحاورا! ذلك أن الحضارة الإسلامية استعلائية لا تقبل باحترام الحضارات الأخرى، فاذا تجاورت الحضارتان، قد لا تصطدمان لكن نية الأخذ والعصاء غير ممكنة لدى الاسلام. وعندما يعلن المفتي ما أعلنه في «مجلة الصياد» وعندما يعلن مؤتمر الجمعيات الاسلامية المنعقد في مكة بين ٦ و١٠ نيسان ١٩٧٤ ان العلمانية هي عدو الاسلام عند ذاك لا أرى امكانية سهلة للالتقاء!

وقال الدكتور ابرهيم نجار: قبل أن تنفتح على الآخر عليك أن تتوجد، والا كان انفتاحك خروجاً على نفسك. والخطر المحدق بنا دائماً حال دون انفتاحنا على الآخرين.

أما اليوم فلا يجب أن نستبعد شيئاً من الحلول المطروحة للبنان، لكن يجب أن نضع تجاه اختيار أية صيغة الثمن الذي يوازيها، وللمسلمين وسوريا والعرب دور ضاغط وأساسي في هذه الاختيارات.

وتساءل نجار: كيف يجب أن تكون الحقوق الأساسية والسياسية لمسيحيي لبنان؟ هل يكونوا أقباطاً أم أهل ذمة؟ ان الاتجاه العام للكتائب اليوم هو أن تكون حرياتنا مضمونة نهائياً وفق ترتيبات جديدة، والا فلتكن أية صيغة جديدة مهما بلغ ثمنها، مع ابداء تحفظين اثنين:

أولاً ـ يجب أن يكون لبنان جسماً غريباً في المنطقة العربية.

ثانياً ـ ان اسرائيل رغم قوتها وذكائها لا تستطيع الا أن تكون في مأزق عندما تنسلخ عن الواقع الشرق أوسطي.

وأعتقد أن كل بحث سيبقى بحثاً نظرياً تأملياً اذا لم يُدرج في باب تساؤلات ثلاثة:

١ ـ هل ان خريطة الشرق الأوسط ستتغير؟ هل ان تغيير جغرافية لبنان سيغير خريطة المنطقة وكيف؟

٢ ـ هل ان الطائفية هي في الجذور أم أنها مجرد عارض؟ أجيب انها جذرية أساسية وعلى هذا الأساس يجب أن نتصرف.

٣ ـ الضمانات: أنا لا أؤمن بالضمانات، لا العربية فهي على تغير متغير، ولا الدولية لأنها من وحي مصالح الدول. فكم تعهد الأميركيون لفيتنام وكانت النتيجة أن باعها كيسنجر في لقاء سري؟

وأضاف: ان هناك تمنيات تدخل في اطار اللاواقع، وهي عديدة... أما الواقع فهو مبني على معطيات عدة:

١ ـ اننا في موجة ردة فعل، نثور لأن ثمة مثيراً أيقظ النعرات لأغراض لديه، ويجب ألا نترك أنفسنا ننزلق الى هذا المنحدر الخطر، كما يجب ألا نكون ضحية المخططات الخارجية.

٢ ـ ان حل القضية الفلسطينية يوفر جزءاً من مشاكل لبنان.

٣ ـ ان تحالفنا مع سوريا يساعدنا مرحلياً في الداخل، لكن الاسلام السياسي لم يحتو بعد المواطنية اللبنانية.

لذلك، قال نجار، اننا نطلب ما يضفي على الصيغة التي نختار الضمانات الكافية. فاذا قبل المسلمون أن يكون لبنان لقاءً بين حضارتين، توجب عليهم أن يقروا لنا بما يلي:

١ ـ تكريس الأرجحية المسيحية.

٢ ـ تكريس صلاحيات رئيس الجمهورية في الدستور، مع ممارسة مرنة ومتوازنة من قِبَله.

٣ ـ يجب أن تعتمد أكثرية برلمانية معينة في القضايا المصيرية (الجنسية، التملّك..)

٤ ـ قانون انتخابي وفق الأكثرية النسبية.

٥ ـ وضع قانون يلبنن لبنان، عن طريق تشجيع الأحزاب اللبنانية.
٦ ـ وضع قانون للجنسية تراعى فيه أصالة لبنان.

وأضاف: فاذا قبل الاسلام السياسي اليوم بهذه الضمانات، أعتقد أننا لا نخرج من منطقة الخطر. لذلك أطالب بتشكيل نواة مخططة متفرغة، تجعل من تطلعاتنا المستقبلية هدفاً لأولادنا، وتسعى بالقوة المالية والاعلامية والتخطيطية لتدارك فشل الصيغة المقترحة. وان الضمانات التي تحدثت عنها لا يمكن أن تأتي بمعزل عن سلطة مركزية قوية، تؤمن لنا الحقوق التي طالما طالبنا بها. وأضيف ان مشروع اقامة انشاء الوحدات الأقليمية هو أساسي وهام.

وتحدث المقدم ابرهيم طنوس عن تجاربه المتكررة في الجيش اللبناني، فقال: فقدت خلال تجربة ١٩٥٨ عيني اليمنى وانتفضت على الواقع، فقالوا لي «أنت لا تفهم بالسياسة» دخلت بعدها كلية الحقوق وتخرجت بتفوق لأعود الى التجربة في الجيش مرة ثانية عام ١٩٧٥. فقد قاتلت في زحلة وانتقلت بدباباتي الى صنين على ارتفاع ٢٦٠٠ متر عبر مناطق وعرة. وهناك تعرفت الى الشيخ أمين الجميل فعرفته رجل سيف ثم عرفت فيه رجل الفكر والدولة.

وأضاف: في صنين أصبت بشظايا قذيفة «ار بي جي» اصابة بليغة ومن خلال هاتين التجربتين أقول اليوم إننا بحاجة، قبل كل شيء، إلى إقامة جيش قوي للغاية يكون سياجاً للوطن يدفع عنه أي أذى ويحميه من أية طفرة خارجية أو داخلية.

أعلن في نهاية مناقشات «ندوة الرابية» قرار يدعو إلى أربع ندوات دراسية كما يلي:
الأولى: تتناول الميثاق التربوي للبنان الجديد.
الثانية: تتناول الوضع الاقتصادي بعد الحرب
الثالثة: تتناول الأوضاع الاجتماعية
الرابعة: لقاء مسيحي ـ اسلامي لايجاد صيغة توافقية للمرحلة المقبلة.

كل شيء عن خلوة سيّدة البير
٢١ ـ ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٧

١ ـ أوراق العمل التي قُدّمت إلى خلوة سيّدة البير من قبل كلٍّ من:
- حزب الكتائب اللبنانية.
- حزب الوطنيين الأحرار.
- الجبهة الوطنية.
- المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية.
- أهل الميثاق والقلم.

٢ ـ البيان الختامي والتوصيات الصادرين عن الخلوة.

وَرقة العَمَل المقدمة من حزب الكتائب اللبنانية

غداة التجربة المريرة التي عاشها لبنان، كما ولا مرة في تاريخه، وما يزال يعاني مضاعفاتها القاسية. وفيما اللبنانيون يستفيقون، شيئاً لشيئاً، من هول الكارثة ويعانون آثارها الرهيبة، وتصدمهم ذكرياتها المرعبة، فان قلقاً مصيرياً يتملّكهم، ويلحّ عليهم سؤال، لا عن كيفية الخروج من النكبة فقط، وانما، على الأخص، عن كيفية تحصين لبنان ضدّ تكرار النكبات.

ان القلق المصيري هو السلك الذي يمسّ جميع اللبنانيين، في الوطن وما وراء البحار، وهو القاسم المشترك بينهم. فكل لبناني، أياً كان موقعه الفئوي ومقامه الجغرافي، يجري آنياً، عضواً وبداهة، ثلاث عمليات نفسانية ـ فكرية متلازمة هي:
١ ـ تحليل للماضي، استخلاصاً للعبرة.
٢ ـ تقييم للحاضر، استجماعاً للمعطيات.
٣ ـ تصوّر للمستقبل، أملاً بالحياة!

ان الكتائب اللبنانية على يقين بأن الجبهة اللبنانية مدعوة اليوم الى حمل مسؤولية التقرير والتنفيذ، الإختيار والنضال،

بما هي قيادة بعيدة الفعالية في ضمير الأمة، وحركة شعبية راهنة الترجيح. ولا غرو، فإن الجبهة تصدر عن مثل وطنية، ومفاهيم حضارية، متجلية في نظرة موضوعية متكاملة الى المواطن ـ الإنسان، والى الكون، لا عن مجرد انفعالات، معتمدة منهجيتها الرؤيا العقلانية، لا الحلم الغيبي.

على هذا الأساس، ومن هذا المنطلق، تتصدى الكتائب للهاجس المثلّث العام: تحليلاً، تقييماً، وتصوّراً.

يجب الإقرار أولاً بأن حصيلته كانت سلبية. فثمّة اجماع على ذلك، كما على ردّه الى أسباب معينة.

لقد بُني الماضي على كثير من الباطنية، وتضمن الكثير من الرياء، والمصانعة، والمسايرات، والأخطاء، ممّا أبعد اللبنانيين عن أصالتهم، وحال دون التوصّل إلى لبنان أصيل.

قام الماضي على تسوية بين فرقاء متبايني التطلّعات والأماني، في محاولة لاحتواء التناقضات الأساسية، ورهان على تخطّيها بسعي مشترك، ولكن عقدة النفي والسلبية ما برحت تمتلكه، وتنخر فيه، حتى انفجر.

ذاك أن جانباً كبيراً من الذين تعهّدوا بالولاء للبنان، ولاءً نهائياً، نكلوا بتعهّدهم، فأشركوا في وطنهم، ولم يقنعوا به، وتخلّوا عنه في أصعب الأوقات. وبالمقابل، فان الذين التزموا بالإستغناء عن الحماية الأجنبية، والكفّ عن التماس الضمانات الخارجية، لم يطمئنوا بالقدر الكافي الى مسلكية الفريق الآخر، ولا الى نياته المبيتة والمعلنة، فازدادوا حذراً، وقلقاً، وشكوكاً.

وهكذا، فالوطن الواحد لم يكن موحّداً، والدولة الواحدة لم تكن الوحيدة على أرضها والسلطة الواحدة لم تكن متّحدة. كان كل شيء متراخياً وغير مركّز. كان مستضعفاً كثر عليه المستقوون!

الحكم كان محاصّة وتراضياً، ولم يكن ديمقراطياً حقيقياً، ممّا جعله سريع العطب، سهل الاختلال، دون حصانة أمام الهزّات، مباحاً امام المعتدين.

ولئن يكن لبنان قد عرف أعوام اقبال، ويسر، وازدهار، ورغد عيش، فلأن الممارسة المرنة، حققت الكثير من التقارب، وأدّى التساهل المتبادل، والمجاملات، وبعض التحالفات الظرفية، وتلاقي المصالح، الى نتائج مرحلية ايجابية، حتى كاد لبنان أن يصبح مدرسة في المعاملة والتعامل، لولا أن طرأت عليه عوامل خارجية، صادفت كوامن داخلية، فأجهضت أمانيه، وبدّدت أحلامه، وأعادته الى الواقع الأليم وهو أنه منقسم على نفسه، مرتهن لغيره، محروم من طاقات أبنائه.

لقد كانت الشيوعية العالمية أو اليسار الدولي، تتربّص بالمنطقة، وتتحيّن الفرص للإستيلاء عليها، وقد وجدت امكانية للنفاذ اليها بدءاً بلبنان، الحلقة الأضعف في مجموعة الدول العربية، بسبب تناقضاته الأساسية، ومناخ الحرية فيه، وكثرة الحساسيات بين فرقائه، وكثافة الغرباء على أرضه وخاصة وجود مئات الوف الفلسطينيين المعبئين ضد الأنظمة العربية، والمتمردين على سلطة الدولة، والمعتفين من القانون اللبناني بشكل تعسفي، بعد أن فرضت على لبنان تنازلات مرهقة قاصمة، ما كانت أية دولة عربية أخرى لترتضيها لنفسها، أو تقبل شيئاً منها. فاذا بهذا الوضع الإكراهي يعمّق الشعور بالغربة اللبنانية في دنيا العرب، ويزيد في تحضير أجواء الإحتكاك التصادمي.

في هذه المرحلة بالذات، وبينما يحتاج لبنان الى وحدة أبنائه لمواجهة الأخطار المحدقة به، قام فريق كبير من الزعامات والهيئات الإسلامية برفع شعارات ومطالب أبرزت التناقضات الأساسية بين ركني الشراكة الوطنية. وكان للتشديد على المشاركة، بمفهوم المحاصّة، وازدواجية الرأس، وأساليب الضغط، الأثر المباشر الفعّال في انقسام اللبنانيين. وهكذا يكون اليسار الدولي قد افتعل موجتين ركبهما الى أغراضه الهدامة: البندقية الفلسطينية والمطالب الإسلامية. واستتبع ذلك، بصورة حتمية، حرباً شاملة بين اللبنانيين والفلسطينيين، ظهرت أحياناً كثيرة بملامح الحرب الدينية، الإسلامية ـ المسيحية.

ولعله من غير النافل الإشارة الى أن القضية اللبنانية انفجرت بغتة، ولما تمض فترة على طرح الصيغة اللبنانية نموذجاً لفلسطين المستقبل، وارتياح الرأي العام العالمي للفكرة. فاذا بأحداث لبنان تسفّه الفكرة، وتدحض نظريات التعايش، وتفشّل النموذج الوحيد القائم في العالم كله!

ويبدو الآن واضحاً أن لبنان، بفعل التفكك العضوي بين فئاته، لم يستطع أن يصبح دولة موحدة. ولم تستطع الدولة أن تحسم، على مرّ العهود، في أي موضوع أساسي، حتى كثرت القضايا المعلّقة والمؤجلة، وتراكمت الإستحقاقات، فاشتبكت العوامل السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وتزايدت فرص التنازع وفويت الإختلافات. وظهر جلياً أن الحديث عن التئام المشيئتين وانصهار الفئتين، وتفاعل الحضارتين، وتكامل الشخصيتين، وتعايش الدينين الموحدين، هو حديث نظري، ونسبي، وظرفي، بل ربما ذهب البعض الى نعته بالإستهلاكي والإستعراضي!

والظاهرة المفجعة هي أن فريقاً أساسياً في الشراكة الوطنية، كانت أغلبيته تتصرف، في الظروف الحرجة، بشكل يتنافى

مع موجبات الشراكة، ولم تكن تأنف عند المفاضلة، من تفضيل الغريب والدخيل والمتطفل، لا على مصلحة الشريك فقط، وانما على المصلحة المشتركة، ومصلحة الوطن نفسه، ناقضة بذلك عقد الوحدة الوطنية، وقاعدة التضامن الوطني، ومبدأ أولوية الوطن.

تلك هي العلة الملموسة في بنيتنا الوطنية، وفي صيغتنا اللبنانية: عدم نهائية ولاء أكثرية طائفة معينة للبنان الوطن والكيان، الدولة والنظام، وقابليتها للتحرك، من الداخل، ضدّ الوطن والكيان والدولة والنظام جميعاً، وفي كل حال عدم استعدادها للدفاع عنها بوجه أي خطر أو عدوان يمتّ بصلة، ولو ظاهرية الى العروبة والإسلام.

وهنا لا بدّ من المصارحة بأن الدعوة العروبية بعد أن كانت في الأساس استنباطاً لبنانياً مسيحياً لمقاومة التتريك، أخذت في لبنان طابع العصبية الدينية، ولم يمكن فصل العروبة عن الإسلام في ممارسة أغلبية المسلمين، وبالتالي في تصوّر أغلبية المسيحيين واقتناعهم. فالمسلمون الذين توخّوا تذويب لبنان في العروبة، لم يزيدوا المسيحيين إلاّ حذراً ونفوراً، والطريقة التي دأب المسلمون في اعتمادها لارغام المسيحيين على التسليم بالعروبة، والإستسلام لشعاراتها، والإنقياد لدعاتها، كانت السبب المباشر لردّات فعل ما كانت لتحصل لولا تلك الطريقة، ويجب الإقرار هنا بأن محاولات الفرض التعسفي والكيفي والفوقي التي تمارس من قبل هذا الزعيم العربي أو ذاك، هذه العاصمة العربية أو تلك، بوجه الزعماء الآخرين والعواصم الأخرى على اختلافها، أدّت وتؤدّي الى تفتيت التضامن العربي، وتوزّع العرب معسكرات ومحاور.

ويقيناً، أن لبنان الحر الإختيار، وحده، هو الذي يمكن أن يعطي العروبة زخماً استثنائياً، باضفاء طابع الشمولية الإنسانية عليها، بدلاً من أن يكون الدليل المادي المحسوس على محدودية العروبة، وارتكازها على الإنتماء الديني، وممارستها أشكال التمييز!

وبعد، فالذي لا شك فيه، وهو اقتناع تام لدى المسيحيين، ان المسلمين اللبنانيين، وحدهم، كانوا قادرين على منع مأساة ١٩٥٨، والحؤول دون كارثة ١٩٧٥، ١٩٧٦، ولم يفعلوا في المرتين، بالرغم من أنهم قد يكونون، بالنتيجة، مجموعة وأفراداً، أشدّ المتضررين في المرتين كلتيهما.

ولا نرانا بحاجة الى التذكير بأن رفض المسلمين لاعلان حالة الطوارىء، وعدم موافقتهم على انزال الجيش، وانحيازهم الى جانب الفلسطينيين، واستعداءهم على اخوانهم اللبنانيين، وعلى الدولة والسلطة، ومساعدتهم المادية والمعنوية، ومناصبتهم العداء للشرعية، وسائر مواقفهم الإنفصامية، ثم صمتهم وتغاضيهم، كانت عوامل رئيسية في النكبة.

بقي ان هذا السياق التحليلي لا يجعلنا على الإطلاق نعفي المسؤولين اللبنانيين، مسيحيين ومسلمين، من تبعة عدم تحقيق الدولة المؤسسية العصرية، القوية والسلمية، التي وحدها تستطيع مواجهة التحدي، من أين جاء.

الواقع المادي: بلد منقسم ـ مدن وقرى مهدمة ومنهوبة ـ مرافق مشلولة ـ مؤسسات منهارة ـ قطاعات منكوبة ـ انتاج ضئيل ـ موارد هزيلة ـ دخل متدن أو معدوم ـ جمود وبطالة ـ مئات الوف المهجّرين ـ جراح في كل قلب وحداد في كل بيت.

الواقع السياسي: رئيس جمهورية جديد ـ حكومة انتقالية مع صلاحيات استثنائية شبه مطلقة لمدة ستة أشهر من المجلس النيابي ـ ادارة عاجزة، مريضة، مفككة، ومجردة من الوسائل والإمكانات ـ أجهزة بدائية ـ جيش مشرذم معقد وأعزل ـ قوى أمن رمزية معدومة الفعل والفعالية ـ قضاء معطّل ـ جميع السلطات تبدو كالأشباح، بالكاد تلمحها العين، عبر مسافات بعاد!

الوضع الأمني: أمن مستعار بقوات ردع خارجية موقتة ـ مناطق مسيّبة كلياً (الجنوب) أو جزئياً (عكار والشوف) ـ مئات الوف الفلسطينيين والغرباء المتواجدين بالسلاح في المدن والمناطق والمخيمات.

الحالة النفسية: شعور عام بالقلق المصيري والرغبة البائسة في الخلاص ـ تشبّث شعبي بالأمل ـ اجماع على وجوب التغيير السياسي ـ اعتبار العهد مناسبة تاريخية للإختيار، وفرصة نادرة لبداية جديدة ـ ظرف استثنائي مؤاتٍ، عربياً ودولياً، لبناء المستقبل ـ اصرار على اعتماد صيغة تؤمن الإستقرار وتمنع تكرار التفجّرات الدورية، وتكفل القيم الحياتية ـ رفض مطلق لأي ترقيع أو تسوية سطحية.

في قلب المحنة، وبعدها، ومن وحيها، برزت اتجاهات قوية لتبديل الصيغة اللبنانية، لما أفرزته من المآسي والفواجع. ولقد اشتدت ردة الفعل عند فئة من المسيحيين، فقالت بالتقسيم، واتجهت فئة أخرى الى الدولة المركبة.

ومهما يكن الأمر، فان ثمة حقيقة ساطعة، وهي أن التجارب المريرة المتكررة، جعلت الإنطباع السائد عند معظم المسيحيين، ان الصيغة اللبنانية الحالية عجزت عن أن تشكل ضمانة لهم بوجه الطغيان العددي، أو تحصّنهم أمام التيارات العنصرية والعقائدية الغريبة. لذلك، تراهم يفتشون عن الحلول المتطرفة القصوى، أو المعتدلة الوسطى، محاذرين تكرار

الأخطاء الماضية.

على أننا لن نكون بصدد الاغراق في الهواجس، تحت وطأة الإنفعال بالأحداث، ايماناً منا بأن لبنان هو أصغر من أن يُقسّم، وأكبر من أن يُحتوى!

انه أصغر من أن يُقسّم، لأن أي مساحة، مهما اتّسعت، تظل دون انفتاح اللبناني، وأقل من أن تستوعب طموحه، أو تشكل مجالاً حيوياً كافياً له. فضلاً عن أن كل حبة تراب من أرض الوطن عزيزة غالية، واننا لا نفرّط بأي مواطن في أي منطقة... وهو أكبر من أن يُحتوى، لأنه قسيمة حضارية، وانسانية كونية، ويستحيل على أي قوة أن تذيبه فيها. وما ملحمة صموده البطولي الأخيرة، ومعجزة بقائه، وطاقة الشهادة في شعبه، سوى دليل على هذه الحقيقة الرائعة.

واليوم، فوق ركام الأبنية التي كانت عنوان الإزدهار، والمرافق التي كانت نموذجاً في الحركة والنشاط، والمؤسسات التي حقّقها الجهد اللبناني الفذّ في كل القطاعات. وفي يم الحزن الذي كان فرحاً، يقف اللبناني مستلهماً عبقريته، مستنفراً طاقاته، ليبدع أعجوبة جديدة، ويسجل انتصاره على كل التحديات!

ان سؤالاً ملحاً ما برحت الكتائب تطرحه، وتعطيه أولوية تأسيسية، بلسان رئيسها الشيخ بيار الجميّل، وهو: أيّ لبنان نريد؟... ويستتبع سؤالاً آخر ملازماً: أي لبنان ممكن؟..

وبالنتيجة، ان المطلوب هو الممكن، والممكن هو المطلوب، لأننا في تنظيرنا عمليون، وفي عاطفتنا عقلانيون.

ان الحرية هي القيمة - الجوهر في لبنان. لأنه حرية كان، ولأنه حرّ يبقى.

وحدها الصيغة التي تضمن الحرية، له وفيه، هي المطلوبة والواجبة.

وحدها الصيغة التي تمكّن فئاته من ممارسة شعائرها، وتنمية خصائصها، وتفتّح شخصيتها، والحفاظ على تقاليدها، واغناء تراثها، وأداء رسالتها، دون التعرّض الى حتمية التصادم، والتنازعية، وخطر الطغيان، هي الصيغة المرتجاة.

لقد عقد المسيحيون اللبنانيون، عام ١٩٤٣ رهاناً تاريخياً، وأجروا اختياراً تأسيسياً، فكان الإستقلال الذي أسهموا في بناء دولته، وما برحوا يتغنون بصيغة الحياة الفريدة، المدعوة لأن تبدع، على أرض لبنان المباركة، وطناً آية بين الأوطان، ودولة نموذجاً بين الدول، وانساناً سعيداً بين الناس، حتى لربما كانت المبالغة في الاشادة بهذه الصيغة، وطرحها نموذجاً دولياً، في عداد الأسباب التي أدت الى تفجيرها، وتفشيل تجربتها الرائدة.

واذا أردنا الآن أن نستشفّ النيات من المؤشرات، نجد أن الجبهة اللبنانية قد جددت خيار الوحدة المبدئي، عندما عملت، بصورة عفوية، لبقاء لبنان الواحد، في الوقت الذي كانت تكفي كلمة منها أو موقف، لقسمة لبنان نهائياً.

ألسنا نذكر محاولات أقطاب الجبهة، ومساعيهم الدائبة لاعادة اللحمة الى الشعب اللبناني، وانقاذ وحدته، فاذا الوثيقة الدستورية تصدر عن فخامة الرئيس سليمان فرنجية، والدعوات الإيجابية يطلقها فخامة الرئيس كميل شمعون، وإذ نداء الشيخ بيار الجميّل الى المسلمين بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٧٦ «انني أطلب منكم، وبالحاح، أن لا تفصموا شراكة المواطنية بين اللبنانيين، بيننا وبينكم، فتلك مسؤوليتكم التاريخية»!

أولسنا نذكر ترشيح الجبهة للأستاذ الياس سركيس، وانتخابه لرئاسة الجمهورية في ظروف مستحيلة، والتجاوب مع المبادرة السورية، والتدخل العسكري السوري ثم العربي، والموافقة على تشكيل الحكومة الحالية، واعطائها الصلاحيات الإستثنائية، والقبول بجمع السلاح الثقيل تحت اشراف قوات الردع العربية! هذه الممارسات، وغيرها، مؤشّرات عملية على اختيار لبنان الواحد. إذ - اختارت الجبهة اليوم رئيساً للجمهورية، باجماع الرؤساء والأقطاب والمقاتلين والشعب كافة!

ولكن، أن تكون الجبهة قد اختارت لبنان الواحد، لا يعني أنها اختارت أي لبنان كان، وبالتحديد ليس لبنان الماضي،

ان الكتائب اللبنانية تؤمن بأن على الجبهة اللبنانية أن تقود الدعوة الى التغيير الجذري في الشأن السياسي، وفي سائر الشؤون الحياتية، عاملة من أجل المستقبل، على امتداد مئات السنين، ونحن نشعر بأن خيارها قد يلزم عشرات الأجيال الآتية.

اننا جميعاً نريد لبنان محصناً ضدّ الهزات الدورية، منيعاً بوجه الطغيان، قادراً على صدّ العدوان من أين أتى، وردّ التحديات أياً كان مصدرها.

نريده أن يتركّز، وطناً وكياناً، دولة ونظاماً، طابعاً ورسالة، بصورة نهائية، لا تردّد فيها، لا إشكال، ولا التباس!

وعلى هذا الأساس،

ولما كانت ثمة حقيقة ثابتة، لا يجدي فيها انكار، وهي أن لبنان مجتمع تعدّدي، يتألف من فئات تتمتع كل منها بخصائص حضارية متميزة، وترقى الى اثنيات عريقة متنوعة.

ولما كان دحض هذه الحقيقة مستحيلاً، فضلاً عما يتسبّب به عدم أخذها بعين الإعتبار من مآس وبلايا.

وحيث ان التعددية في لبنان يمكن ان تكون مصدر غنى روحي، واثراء مادي، للبنانيين، للعالم العربي، وللإنسانية جمعاء، في ما لو وعى فرقاؤها جوهرها، وقدّر اخوانهم العرب فرادة مزاياها، وأدركت الأمم قيمتها، فانتظم تعايشها، وانطلق تفاعلها على مداه، دون عقد ومركّبات. كما يمكن أن تكون مصدر قلق واضطرابات، يعمّ الجميع أذاها، في ما لو كابر فرقاؤها، وتنكروا لموجباتها، وأصرّ كل منهم على احتواء الآخر، وتجاهل العرب أمرها، أو عبثوا بها، وتغاضى عنها العالم.

لذلك،

يتحتّم أن تكون الصيغة السياسية المعتمدة للبنان الجديد، معبّرة عن تعددية فئاته وتنوعية خصائصها.

كما تتحتّم، ضماناً لهذه الصيغة العتيدة، موافقة عربية ودولية عليها، عن طريق جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة.

يبقى السؤال الكبير والتفصيلي في آن: ما هي هذه الصيغة؟ وهل ان تحقيقها ممكن؟

هل يمكن الوصول الى لبنان الموحّد في التعددية، والمتنوّع في الوحدة، الحر السيد المستقل، الديمقراطي، الإجتماعي، التقدمي، ذي الدور العربي الأصيل والرسالة الكونية، وطن القيم الروحية والمثل العليا والإنسان؟

ان الكتائب اللبنانية تتصدى لهذا الموضوع، في نطاق الجبهة اللبنانية، من منطلق حضاري لا طائفي، ومن شعور وطني لا انتماء فئوي، داعية لأن يجدد جميع اللبنانيين فعل ايمانهم بلبنان النهائي، ويؤكدوا ولاءهم له، وطناً وكياناً، دولة ونظاماً، طابعاً ورسالة، فيسهل عليهم إذ ذاك ارساء قواعد سياسة ثابتة، واضحة ومحدّدة، في الشؤون الحياتية الملحة، كالأمن والدفاع، والإقتصاد، التربية والإعلام، الجنسية والأجانب، فيكون للبنان حكمه القوي المعافى، ومؤسساته الحديثة، ليستأنف مسيرته نحو القرن الحادي والعشرين.

وترى الكتائب، ان أمام الجبهة اللبنانية، في هذه المرحلة، عملين أساسيين متلازمين:

١ - أن توحّد خيارها لصيغة حياة جديدة بين اللبنانيين، قادرة على تصفية النيات، واحتواء التناقضات، وضمان مستقبل لبنان.

٢ - ان تقرر رأياً، وتنتظم صفاً، وتتناسق منهجاً، ملتزمة بلبنان الجديد، عقيدة وغاية، أمام الله والتاريخ، مناضلة في سبيله بكل الوسائل الآنية، المرحلية، والبعيدة المدى، مجنّدة لخدمته طاقات ملايين اللبنانيين والمتحدرين من أصل لبناني، وأصدقاء لبنان، في الرياح الأربع.

عاش لبنان

وَرَقَة العَمَل المقدَمة من حزب الوطنّين الأحرَار

ان غاية تحديد صيغة لبنان المستقبل عقب أزمة دامية خلفت الموت والدمار هي من أجل ديمومة لبنان الأبدي السرمدي غير المرحلي. ولا بدّ من التنويه باديء ذي بدء في مقدمة هذا البيان المقتضب، بأن الدروس والمقررات في سبيل ايجاد الصيغة السياسية المناسبة المتطورة المتكاملة ليست موجهة من فئة ضد فئة أخرى، لأن غايتها الأساسية هي في توجيه لبنان نحو حياة جديدة خلّاقة. فلا اعتباطية ولا ايحائية ولا اتكالية ولا ذرائعية بعد اليوم بل جدية مبدعة دينامية استحقها الشعب اللبناني بنعمة الصمود والإستشهاد في ظل دولة حديثة مرتقبة مع ما في كل هذه التسمية من معنى.

فمن أجل انشاء الدولة التي نستحق، والتي ستقوم على أشلاء الدولة المنهارة وليدة ميثاق ١٩٤٣ وقد حاولت هذه الأخيرة إيجاد تعايش بين حضارتين من أجل تكوين أمة لبنانية حديثة في منطقة جغرافية حساسة، وفي سبيل الحكم الذي نرتجي بحق بعد نضالنا وتضحياتنا، مؤسسة عصامية نزيهة حكومية بعيدة خصوصاً عن الإعتبارات الدينية، والإقطاعية والطائفية السياسية نرى أن ذلك لا يتم إلا بموجب برنامج علمنة شاملة أسوة بالبلاد الراقية المتطورة يقرّ:

١ - الغاء الطائفية الإدارية والسياسية.

٢ - سن القوانين واعتماد الصلاحيات المدنية في الأحوال الشخصية أي ايجاد قانون مدني للزواج والإرث والوصاية والتبني الخ .. كما واعتماد صلاحية تنظيم القضاء المدني بالنسبة لجميع المواطنين أسوة بالقضاء الجزائي.

٣ - تنظيم مؤسسات رسمية متكاملة تشمل الحقول الحياتية الوطنية من تربوية واقتصادية واجتماعية على أسس قوانين تقدمية مناسبة. ولا مفر في هذا المضمار من التذكير:

١ - بأن سبب المحنة اللبنانية الأساسي هو أزمة سلطة سياسية ناتجة عن وضع الإسلام كدين ودولة قبل كل شيء

تطعمّت أخيراً بأزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية عربية مُمكنةً المنظمات الفلسطينية المسلحة من شن حرب قذرة. يشد أزر الفلسطينيين مرتزقة وأمميون شيوعيون وخوارج من اللبنانيين أصحاب عقائد هدامة ومصالح معلومة، فانشق الجيش وانشطرت البلاد وانهارت المؤسسات الرسمية والخاصة ومات لبنان الميثاق على رجاء القيامة في لبنان الجديد.

٢ ـ لأن مفهوم الديمقراطية الحقيقي يجب أن يُعْلَم ويُعْلَن عالياً بعد أن قررنا اختراق ضباب التحايل على المسميات بالتسميات والحقائق بالأحاجي والجمر المستعر بالرماد المضطرب.

٣ ـ بأن الولاء للبنان أولاً وآخراً.

٤ ـ بأن من حق المسيحي اللبناني أن يتحرر من عقدة الخوف الناتجة من معطيات تاريخية واقعية ثابتة متكررة. وهل أوصلنا الى ما نحن فيه سوى الصمت الغبي حيناً والكاذب أحياناً والخائن حيناً بعد آخر؟

ان صيغة لبنان المستقبل يجب أن تعتنق صراحةً الديمقراطية النوعية لأنها فعلية والإنتقال من اتحاد طائفي الى اتحاد واقعي مثمر يحمي الحدود ويبرّ بالوعود ويصون العهود.

أما ميزات الصيغة المطلوبة فهذه أهمها:

١ ـ انقاذ لبنان التعددي بحدوده الطبيعية الحاضرة أي من الناقورة جنوباً الى نهر الكبير شمالاً ومن السلسلة الشرقية شرقاً الى المتوسط غرباً، والمحافظة على وحدة الأرض والشعب المتحد وطنياً في ظل نظام سياسي اتحادي ملائم.

٢ ـ تمكين جميع الفئات اللبنانية من مسيحيين ومحمديين من تحقيق ذاتها المميزة في ميزاتها لا في امتيازاتها وذلك ضمن البيئة الخاصة والتفاعل الوطني الشامل دون الإفتراء بشيء على المِيَزات اللبنانية فنكون بذلك قد خففنا الكثير من الصراعات الإقليمية الطائفية وغيرها.

٣ ـ وضع الأمانة الوطنية فوق كل الإعتبارات والشبهات وتوحيد الولاء للبنان لأنه كل لا جزء من كل ولا فضال لفئة على فئة ولا مواطن على مواطن إلاّ بالإجتهاد والعطاء ولمصلحة لبنان فوق كل مصلحة.

٤ ـ التماشي مع المنطق التاريخي الذي يفرض ويقدم الإتحادات على الوحدويات محافظاً بذلك على التعددية في كل اتحاد.

٥ ـ تثبيت الوحدة اللبنانية على أنها واقع جغرافي نهائي وحقيقة تاريخية ثابتة ومنطلق سياسي متطور والإعتراف بأن القومية اللبنانية أصبحت مجمعاً لا مجموعة لقوميات عديدة انصهرت فيها. وان الخطأ في الهيكلية كما حصل في صيغة ١٩٤٣ هو خطأ التجميع على أسس طائفية أكثر منه خطأ في طبيعة العناصر المكوّنة.

٦ ـ اعلان لبنان كوحد تاريخية جغرافية سياسية متعددة متميزة متحدة مستقلة غير منفصلة كصيغة اصطناعية وليدة انتداب أو ارادة سنّية أو لعبة أجنبية.

٧ ـ انقاذ لبنان من التقسيم الناتج عن الإحتكاكات المتواصلة والإفتراءات المتوالية والإصطدامات المتتالية ومنها ما كان عفوياً مخرباً في مثل سنة ١٩٦٧، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ودموياً فتاكاً في مثل سنة ١٩٥٨، و٧٣، و٧٥، و٧٦ لأن التقسيم هو بمثابة كارثة اقتصادية اجتماعية سياسية على المدى الطويل.

٨ ـ الإعتراف بأن الوضع التاريخي الإجتماعي الجغرافي السياسي في لبنان هو واقع شرق أوسطي بقدر ما هو واقع عربي وذلك دون التنكر لميزات لبنان الخاصة وعلاقاته العاطفية والثقافية والاتنية بسواه دون المساس بسيادته المطلقة والحد من مصلحته الوطنية.

٩ ـ اعطاء العالم امكانية البقاء على الإيمان الوطيد بأن لبنان منفتح على جميع التيارات الحضارية دون استثناء، يأخذ من الشرق ما هو جيد ومن الغرب ما هو أجود.

١٠ ـ تذليل العقبات والهزات الإنفصالية الإقليمية المناطقية الطائفية مع العلم أن تصغير لبنان في العالم هو اذلاله واذلاله هو الحكم على وجوده لأن لبنان في ذاته كبير وصغير في آن واحد.

١١ ـ تجنيب التناقضات التي يمكن أن تظهر في المجتمعات الصغيرة المحدودة المكبوتة وخلق تعاون بين جميع الفئات والمقاطعات في لبنان الواحد أرضاً وشعباً.

١٢ ـ الحفاظ على لبنان الإتحادي في مهمته الكونية إذ يجب أن تبقى الصيغة المثلى لمجتمع متعدد القوميات والاتنيات والمعتقدات الدينية والتيارات السياسية والإيديولوجيات المتنوعة مع العلم أنها كلها أقليات حضارية تتوق الى نظام تمثيلي صحيح معبّر.

ان من واجبنا في هذه الحلقة الدراسية لمجمع مصغر برئاسة قمة الجبهة اللبنانية أن نخرُجَ من دوامة اجترار الكلمات المغشاة الى شاطىء الواقع اللبناني الراسخ القائم على التاريخ اللبناني والطبيعة اللبنانية.

فلا عودة الى الوراء ولا «تبويس لحى» بعد الآن لأن دماء شهدائنا لم تجف بعد، ولم ننسَ عهد النفاق والكذب الذي أودى بنا الى هذه الكارثة المفجعة.

ان «لبنان الجديد» الذي يتطلع اليه الجميع بخشوع وشغف معززين بإيمان ورجاء ومحبة يفرض علينا وحده الإتيان بحل جذري لا بمسكّن مخدّر، مسايرةً لزيد وتساهلاً مع عمرو، على أن يكون حلاً يرضي اللبناني المخلص للبنانيته وذلك للوصول الى صيغة مدروسة غير مفروضة من أحد بل نابعة من الإعتراف بحق الغير هادفة الى بناء أمة لبنانية على ايجابيتين لا على سلبيتين اثنتين كما فعلوا بالأمس فأفلسوا.

لقد آن أن تكون لنا شجاعة كسر طوق الصمت والخروج من دوامة الكلمات والتمويه الى حيز الوقائع التي يبوح بها البعض ويهمس بها البعض الآخر في العلنية والخفاء.

أو ليس انه بالشجاعة العاقلة يبدأ السير باتجاه لبنان الذي نريد، لبنان المستقبل بحثاً عن الحل الأسلم والأصلح للمسألة اللبنانية المستجدة عن حرب الإبادة والإنهيار اللبناني الشامل الا اللهم في الإيمان بلبنان كوطن العنفوان والإنسان.

فليترجم كلُ مشتركٍ في هذه الندوة حزباً كان أو فرداً كل أقواله وأفكاره بخرائط سياسية أو اجتماعية أو غيرها لنخرجَ بمشروع موحد يليق بالجبهة اللبنانية المطلوب تنظيمها من أجل جعلها قوة لبنانية فعّالة كما يليق بعظمة لبنان، فنضع حلاً جذرياً نتيجة حوار حقيقي ودراسة موضوعية شاملة متكاملة مخلصة للبنان وللواقع اللبناني.

ان مجرد اجتماعنا اليوم جبهة لبنانية موحدة متراصة الصفوف بانتظار اجتماعنا مع اخوان لنا من لبنان في ندوات لاحقة هو بدء السير فعلاً الى لبنان الذي نبتغي وقد أصبح حقيقةً لا حلماً وواقعاً قريباً لا كابوساً مرعباً. فتأجيل الحل الى انفجار آخر لا سمح الله هو عمل بالغ الخطورة نتحمل مسؤوليته أمام الشعب والتاريخ، وما الحل الذي نأمل إلا لمنع هذا الإنفجار لأنه يسد كل الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها الأعداء الى الحصن اللبناني الحصين مبدئياً.

وخلاصةً، فان الحل المطلوب يجب أن يصل بنا الى العلمنة في طول البلاد وعرضها على أساس الوحدة أو بصورة مرحلية في بعض مناطقها على أساس اللامركزية اتحادية كانت أم كونفيديرالية لأن فصل الدين عن الدولة لا بد منه ولا يعني استعداء أحدهما على الآخر. ولا فائدة من التستر وراء الاصبع والتغني بالديمقراطية والتقدمية دون علمنة. ان لبنان هو لجميع اللبنانيين دون استثناء شرط أن يُؤمنوا به وطن البداية والنهاية وطن الحرية الملتزمة المسؤولة، وطن المساواة في تكافؤ الفرص للجميع فيقدّموا الولاء له دون تبطين ولا تلوين ولا تحفظ ولا ازدواجية حتى ولا استجداء لهذا الولاء.

وللبنان من الوطنيين الأحرار على كل حال عهد المساهمة في الحل لا المساومة على الحل لأن لا مساومة بعد اليوم في الأمور اللبنانية الجوهرية المصيرية التاريخية والسلام.

عاش لبنان

وَرَقَة العَمَل المقدمة من الجبهَة الوطنية (فرنجيّة)

أيها السادة،

في مستهل هذه الندوة، التي نقف فيها، أمام التاريخ في ماضيه وحاضره والمستقبل، متحملين أمانة، ولا أكبر، ننحني اجلالاً، لذكرى شهداء أعزاء، سقطوا دفاعاً عن تراب لبنان، وصوناً لحرية أبنائه وكرامتهم.

وما كنا بقادرين، على الوقوف اليوم، لولا وقوف أولئك الأبطال، في وجه المتآمرين من الفلسطينيين، وفي وجه من حالفهم في الداخل وفي الخارج، عندما شنوا على اللبنانيين، في عقر ديارهم، عدوانهم المفضوح، الذي أودى بحياة الآلاف من الأبرياء، وخلّف وراءه، دماراً رهيباً، في مختلف القطاعات والمؤسسات.

أيها السادة،

تلك الحرب الشرسة، لم تكن، في الواقع، إلاّ حلقة من ضمن سلسلة طويلة، استهدفت لبنانيين أقحاح، استطاعوا أن يكوّنوا لأنفسهم، عبر التاريخ، كياناً مميزاً، في هذه البقعة من الأرض، ووجوداً حضارياً فاعلاً.

فمرات، قبل اليوم، تعرض هؤلاء، لمحاولات التحجيم والتقزيم، بعد أن عجز الطامعون، عن اجلائهم عن أرضهم أو اخفائهم فيها.

حتى بعد أصبحت تلك المحاولات، وكأنها من ثوابت التاريخ اللبناني، وان جهوداً كثيرة، قد بذلت من أجل تدارك هذا الواقع، ولكنها لم تنجح، لسوء الحظ، وكان لبنان، وكان اللبنانيون يدفعون ثمن فشل الصيغ الموضوعة، من دمهم ومن أموالهم ومن أمنهم والإستقرار.

الى أن كانت الصيغة الحاضرة، المرتكزة على دستور مكتوب، مكمّل بميثاق غير مدوّن.

وهل من يجهل، كيف أن هذه الصيغة، حاولت أن تكرس وطناً، نموذجاً بين الأوطان فيه تتلاقى الأديان، وتتفاعل الحضارات من أجل خير الإنسان والإنسانية؟

وهل من يجهل، أن أهم العقبات التي حاول واضعو الدستور والميثاق، تذليلها، في هذا السبيل، كانت عقبة تخوف المسيحيين - رغم أنهم كانوا يؤلفون آنذاك ولا يزالون، أكثرية عددية داخل لبنان - من طغيان يأتيهم من الخارج، أو من محاولات التذويب أو الإحتواء، بواسطة فئات من الداخل؟!

خاصة وان هذه الفئات، كانت تجد نفسها، - بحكم انتمائها الديني والحضاري - مشوقة الى الإندماج الكامل بالبيئة المحيطة.

فكان الميثاق الوطني. . . ، وبه تخلى فريق من اللبنانيين عن طلب الحماية الأجنبية، في مقابل تخلي الفريق الآخر عن المطالبة بالإندماج، مع الإبقاء على متانة الروابط المختلفة التي تشد لبنان الى كل من العالمين العربي والغربي، بحكم موقعه الجغرافي، وبحكم حضارته المتنوعة المصادر والينابيع، وبحكم مصالحه المتداخلة مع المصالح العربية والغربية، والمرتبطة بها معاً الى حد بعيد.

وتقرر أن يحافظ لبنان عبر هذه الروابط، على طابعه الخاص والمميز، ضمن المجموعة العربية، على أن تحافظ الدول العربية على مبدأ احترام السيادة اللبنانية والإستقلال، ومبدأ عدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية.

الا أن الأحداث التي تتالت، بعد ذلك، أظهرت أن فريقاً، أخفق في الوفاء بكامل التزاماته. ولم يقتنع بأن عليه أن يمنح لبنان الوطن، ولاءه المطلق.

وكان هذا، سبباً في تسرب الرياح المؤذية الى داخل البنية اللبنانية، مهددة بتصديعها بل بانهيارها الكامل.

ولولا هذا، لعجزت المؤامرة الأخيرة، المتعددة الأطراف والمتنوعة الأهداف، عن تحقيق ما حققته على صعيد التخريب والتدمير، ولما تمكنت بعض الفصائل الفلسطينية، من التغرير ببعض اللبنانيين، متخذة منهم غطاء وواجهة، لتحقيق أهداف غير شريفة، تحت ستار العمل من أجل قضية عادلة، لم يتوان لبنان يوماً في الدفاع عنها، ولم يبخل في سبيلها بأغلى التضحيات.

وقد وصلت الفئة الفلسطينية المضللة، الى حد السعي للقضاء على الصيغة اللبنانية الحضارية، هذه الصيغة التي سبق للفلسطينيين أن عرضوها بأنفسهم كنموذج لحل قضيتهم.

وكان هذا المخطط يمر عبر القضاء على المسيحيين بالذات، أو عبر اجلائهم عن أرضهم بالقوة، بموافقة ضمنية من بعض الفئات ومن بعض الدول، وبسكوت مريب من قبل فئات أخرى ودول، لأسباب مختلفة ومتنوّعة جعلت الكثيرين، يتناسبون روابط الأخاء، بل وأبسط المفاهيم الإنسانية.

وكانت المؤامرة، مرشحة لأن تمر، لولا بطولات اللبنانيين التي وقف العالم أمامها مندهشاً، وكانت مرشحة لأن تطول لولا مبادرة سوريا الأسد، هذه المبادرة التي أملتها ولا تزال، اعتبارات شريفة، والتي استطاعت أن تجمد المجزرة الرهيبة وأن توقف حمام الدم.

وهنا، يحضرنا سؤال:

اذا كانت شجاعة اللبنانيين، عبر التاريخ، واذا كانت صلابة أجيالنا الطالعة، اليوم، قد تمكنت، حتى الآن، من التصدي الفعال، لهذه المؤامرات، وتمكنت من اجهاضها، فهل يعني ذلك أن نترك أمورنا، رهن الأقدار تتحكم بها؟؟

ألا يستوجب منا المنطق اليوم، واليوم بالذات، أن نتصدى للأسباب، بعيدها وقريبها، ظاهرها ومستترها، نكشفها جميعاً ونحددها بوضوح، ثم نعمل على تداركها وازالتها؟؟

أيها السادة،

ما دام أن الفرصة سانحة اليوم، فحرام ألا نسعى الى ايجاد حلول تصون الوجود اللبناني في المقبل من الأيام من خطر التعرض لأية مغامرة جديدة، وتعطيه بالتالي، المناعة الكافية لمواجهة أي طارىء محتمل، وحتى لا تذهب هدراً دماء الشهداء.

أيها السادة،

قد تتساءلون، عن الوثيقة الدستورية، وعن مدى قيمتها في مجال الحلول التي نبحث عنها، وعن مدى فعاليتها في نطاق الضمانات.

وعلى ذلك نجيب، بأنها كانت محاولة صادقة ومخلصة من قبلنا، من أجل تدارك ما حلّ بلبنان في حينه، ومن أجل تطويق ما كان يهدده.

الا أن الفريق الآخر، المعني أيضاً بالوثيقة، استمر في المخطط ولم تنفع معه تلك المحاولة.

أما الآن، فاننا لم نعد نرى موجباً للتمسك بحرفيتها، وانها باتت خاضعة للبحث في مضمونها مجدداً، لنأخذ منها ما يتلاءم مع الأهداف التي من أجلها نجتمع اليوم.

وكلنا اليوم، بتفاهم كامل وتضامن مطلق، انما نبحث عن المصلحة اللبنانية المشتركة، من خلال بحثنا عن صيغة مستقبلية تضمن للبنان الديمومة، بضمان استمراره نموذجاً حضارياً منشوداً، في ظل القناعة والرضى والأمان.

ولكن، وبينما نحن نبحث عن أسباب ما حلّ بنا، وفي موضوع أي لبنان نريد، وبأية صيغة، نرى أن هناك أموراً جوهرية وملحة، ينبغي التنبيه لها، وهي على كل حال، من صلب ما هو مطلوب للبنان الغد ومنه:

علينا أن نحقق آنياً وبدون ابطاء، وحتى قبل أن نصل الى بلورة صورة لبنان الجديدة، وصيغة حكمه المقبلة:

١ - استكمال تحرير كامل تراب الوطن، من كل وجود فوضوي مسلح، فلسطيني وغير فلسطيني.

٢ - استعادة السيادة الوطنية الكاملة، في كل الأراضي اللبنانية.

٣ - ضبط الوجود الأجنبي، بحيث لا تتعدى نسبة الأغراب عندنا، الحد الخطير.

٤ - الحذر، بالنسبة الى تملك الأجانب. فبخلال الفترة الإنتقالية الحالية نرى أن لبنان بحاجة الى حمايته من خطر امتلاكه بالمال، من قبل الطامعين فيه، بعد أن فشلوا في اغتصاب أرضه بقوة السلاح.

٥ - ضرورة أخذ المبادرة في طرح ما نتوافق عليه من مبادىء، نرى فيها صيانة للمصلحة اللبنانية وضماناً للمستقبل.

٦ - ضرورة المحافظة على وحدة الجبهة اللبنانية، وعلى تماسكها المطلق: صفاً وهدفاً ومصيراً وكياناً.

٧ - تكريس لبنانية المغتربين، كل المغتربين، واشراكهم في تحمل مسؤولياتهم الوطنية.

أما بالنسبة الى سائر المواضيع المطروحة، فاننا ندعو الى البحث فيها، من منطلق الإفادة من تجارب الماضي.

ويكفي أن نذكر في هذا المجال، أن التجربة علمتنا أن ليس بامكان حكم أن ينجح اذا كان برأسين، وليس بامكانه أن يحقق النمو والإستقرار اذا لم يسهر على نشر العدالة الإجتماعية، لتشمل الأفراد والجماعات والمناطق، كما أن الحرية تكون وبالاً إذا لم تصنها روح المسؤولية الواعية.

واننا نرفض رفضاً باتاً وجود الأحزاب التي تستورد عقائدها وتستمد مقومات وجودها من خارج الحدود، فلا مكان في لبنان الغد لأية فئة أو جماعة لا تدين بالولاء الكامل والمطلق للبنان.

واننا إذ نبدي استعدادنا للنظر في كل الحلول المطروحة، أو التي ستطرح، نشدد على أن الحل الجذري لأزمتنا، يجب أن يكون حلاً سياسياً مطلقاً، تكمله الحلول الإجتماعية والإقتصادية ولا تكون بديلاً عنه.

كما نشدد أيضاً على أن الصيغة الجديدة الأنسب هي تلك التي تبرز التعددية في المجتمع اللبناني، وتصونها، كياناً وثقافة وحضارة، وتحول دون طغيان الأكثرية العددية، أياً كانت، ودون تسلطها واستئثارها.

فلبنان هو ملتقى ثقافات وحضارات. هذه علة وجوده، وهو لا يستقر ولا ينمو، الا اذا وفّر للثقافات وللحضارات فيه مجالات التكامل والتفاعل.

بهذه الروح الإيجابية والمنفتحة نعمل؟

وبأمل كبير نتطلع نحو المستقبل الأفضل.

واننا، إذ ندعو الله أن يوفقنا في مسعانا المشترك، نعود فنؤكد أن السبيل الى ذلك هو في تضامننا وتعاضدنا جميعاً من أجل خير لبنان.

عاش لبنان

وَرَقَة العَمَل المقدمة من المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانيّة

يطيب لي، في مستهل هذا البيان، أن أنحني بخشوع أمام أرواح شهدائنا الأبرار، وأن أحيي باعتزاز شجاعة الشرفاء من مقاتلينا الأبطال الذين بذلوا كل شيء لتبقى لنا في وطننا الحرية والكرامة.

ان الحرب الرهيبة التي خاضها شعبنا بحسه التاريخي المرهف وبعفوية تشبثه بالبقاء، نحن اليوم مدعوون بالحاح الى أن نستخلص بالعقل عِبرَها، وأن نصمم بالإرادة الواعية المخططة ما يجنبنا التعرض لمثلها أو لما يمكن أن يكون كما يتراءى لنا.

فضل هذه الحرب أنها كشفت لنا من حقائق ورسخت لدينا قناعات ستحاول أن نحددها بوضوح، فلا نقع في سوء الفهم، وأن نرسم في ضوئها صورة لبنان الغد كما يتراءى لنا.

١ ـ الحقيقة الأولى: ان ما من قوة استطاعت أو تستطيع أن تغير واقع لبنان الإجتماعي، وهو واقع تعددي دخلت في تركيبه جماعات اتنية ـ دينية ـ حضارية ذات أصول وثقافات وتراث وتطلعات متنوعة، لم تلتق في لبنان صدفة، بل جمعها خلال تاريخ طويل تمسكها بحريتها وبتميّز شخصيتها. وان هذه الجماعات التي رفضت، على الزمن، كل محاولات التذويب أو الإستيعاب أو القهر، أظهر بعضها، خلال هذه الحرب، أنه مستعد لأشرس أنواع القتال ضد من يحاول طمس ذاتيته العريقة المميزة ويقطع ارتباطه بمنابعه الروحية والحضارية ويغيّر من نمط الحياة الذي اختاره لنفسه.

٢ ـ والحقيقة الثانية: ان بعض العرب ـ على الأقل ـ ادركوا أن لبنان الكيان المميز الذي قاتل بضراوة للدفاع عن أصالته وتشبثه بأرضه التاريخية، لا يريد اطلاقاً أن ينعزل عنهم. وانه كما كان عبر التاريخ مصدر خير لهم وعامل نهوض، يود أن يواصل التعاون الأخوي الإنساني معهم، ولكنه يتمسك بحرصه الشديد على حقه الطبيعي في الوجود الحر الكريم (أعني بذاتيته).

٣ ـ والحقيقة الثالثة: ان حرب السنتين المنصرمتين لم تخلق تناقضات جديدة، بقدر ما فجّرت تناقضات جوهرية كانت تجري محاولات جاهلة أو ساذجة للتعامي عنها وتمويهها.

من هذه التناقضات:

أ ـ اختلاف جوهري بين أبنائه على مفهوم الولاء القومي والوطني. ففي حين كانت فئة كبيرة منهم موحّدة الولاء للبنان الوطن النهائي المستحق بذاته ولذاته ولاء جميع أبنائه، وتقدم هذا الولاء على كل ما عداه، كانت فئة كبيرة أخرى تشعر بنفسها مشدودة الى ما يسميه بعضهم «بدار الإسلام» وما يسميه آخرون بالقومية العربية. وكانت تقدم هذا الولاء على انتمائها للبنان الوطن والأمة. وما رفض كيان لبنان قبل ١٩٤٣ ثم أحداث ١٩٥٨ و١٩٦٩ و١٩٧٣ وبعدها حرب السنتين. و«التلاحم العضوي» فيها بين الإسلام السياسي والمقاومة الفلسطينية الموجّه ضد الكيان اللبناني، سوى بعض مظاهر أولوية الولاء لكل ما هو عربي ـ اسلامي بالنسبة الى الولاء للبنان.

من هذه الزاوية يمكن أن نفهم كيف أن ميثاق ١٩٤٣ قد سقط، بل كيف وُلد ميتاً، لأنه لم يستطع أن يجاوز سلبيتي التخلي عن الحماية الغربية من جهة والنزعات الوحدوية من جهة مقابلة الى ايجابية ولاء الطرفين للبنان الوطن النهائي لا المرحلي.

ب ـ ومن التناقضات الجوهرية اختلاف آخر مفهوم الديمقراطية منذ بات المسلمون في لبنان يعتقدون أنهم أصبحوا أو سيصبحون في وقت قريب (بفعل الإغتراب المسيحي وعدم تكافؤ النمو الديمغرافي) أصحاب الأكثرية العددية، راحوا ينادون بالغاء الطائفية السياسية تحت شعار الديمقراطية واسقاط «الإمتيازات المارونية».

ومن المؤسف أن كثيرين هنا وفي الخارج أخذوا بهذه الشعارات، وفاتهم أن الديمقراطية العددية التي بها ينادون لا يمكن أن تصلح إلا للمجتمعات المتجانسة حيث لا تختلف الأكثرية والأقلية على كيان الوطن ومصيره بل على النظرة الى السبيل الأفضل لانماء الكيان وتحسين المصير. وان مفهوم الديمقراطية العددية تلازمه قاعدة لا يستقيم بدونها وهي امكانية اقناع المواطنين من قبل الأقلية بمناهجها وبرامجها لتصبح أكثرية في انتخابات حرة مقبلة.

أما في المجتمعات التعددية فالديمقراطية، بمعنى حكم الأكثرية، تؤدي الى سحق الأقلية الأتنية ـ الحضارية ـ الدينية التي لا يمكنها أن تحلم بأن تصبح أكثرية في يوم من الأيام عن طريق الإقناع بمبادىء أفضل أو مناهج أصلح.

ان حكم الأكثرية العددية في المجتمعات المتعددة الاتنيات يصطدم بمبدأ حرية تقرير المصير، وهو المبدأ الذي باسمه عارضت الدول العربية في الأمم المتحدة اقتراح الإستفتاء في قبرص.

ج ـ وثالث التناقضات التي فجرتها الحرب هو الإختلاف على مفهوم الوحدة الوطنية.

منذ الإستقلال والدولة تحاول أن تطبق شعار «الوحدة الوطنية» بمفهومها الإنصهاري ظناً منها أن خلط الناس في المدارس والجامعات ودوائر الدولة والجيش وقوى الأمن من شأنه أن يصهرهم في بوتقة واحدة رغم ما في خصائصهم الإنسانية والدينية والحضارية والثقافية والإجتماعية من تنوع عميق الجذور.

كانت النتيجة أن مناهج التعليم الموحدة لم يكن لها أي أثر في توحيد العقول والشعور والإتجاهات بل كانت المنابع الروحية والثقافية في البيت والبيئة أقوى من أي منهج مدرسي، وان الإختلاط في الوظائف والقوى المسلحة انحدر بمفهوم الوطنية الى مستوى المغنم تتقاسمه الطوائف، وان الحرب الأخيرة كذبت هذه المحاولة بحيث وضعت المختلطين في متاريس متواجهة.

مقابل الوحدة في الإنصهار وهي وحدة مغالبة للطبيعة ومحتومة الفشل، كان ولا يزال بالإمكان نشدان الوحدة في التنوع التي تعني الحفاظ على كيان وشخصية كل جماعة وتركها تنمي غناها الحضاري والإنساني وتتفاعل مع سواها بانفتاح وعطاء لا يشوبها الحذر ولا الخوف من التسلط والقهر.

٤ ـ والحقيقة الرابعة: انها أفرزت واقعاً تقسيمياً من المستحيل الخروج منه بالعودة الى ما قبل نيسان ١٩٧٥.

وتتمثل هذا الواقع:

أ ـ في حركة التهجير والهجرة الداخلية الى مناطق الإنتماء. ولولا غلاء الإيجارات، وسوء الأحوال الإقتصادية، لاتسعت هذه الهجرة فشملت باتجاه أو آخر أحياءً سكنية وقرى بكاملها.

ب ـ في تفتت وتبعثر مركزية بيروت الإقتصادية. فقد نشطت المرافىء على طول الشاطىء اللبناني، كما نشطت التجارة في عواصم الأقاليم وبعض قرى الجبل.

وكما تأقلمت التجارة ستتأقلم غداً الصناعات الجديدة الناشئة مبتعدة عن محاور الإحتكاك.

ج ـ في انقسام الجيش بحيث تبدو اعادة تكوينه ضمن الأطر التقليدية المعروفة مستحيلة.

د ـ في انقسام الجامعة اللبنانية الى شطرين.

هـ ـ فيما هو أشد وأدهى من كل ذلك:

ما خلّفته الحرب من عداء وبغض وأحقاد وتخوّف وحذر كم نتمنى أن تُنسى وتزول.

٥ ـ الحقيقة الخامسة: ان قناعات عميقة وأساسية قد تكونت خلال هذه الحرب لا يمكن بأي حال تجاهلها عند بناء لبنان الغد:

أ ـ قناعة اللبنانيين جميعاً على اختلاف نزعاتهم وانتماءاتهم بأنه لا يجوز بعد أن سقطت الوف الضحايا وانهارت الدولة ودمّرت مرافقنا الحياتية أن نعود الى «تسوية ترقيعية» لا تتصدى لعمق القضية وتبقي النار تحت الرماد بانتظار حرب أقسى وأمرّ.

ب ـ قناعة المسيحيين بأن كل حلّ لا يؤمّن لهم استمرارهم ككيان حرّ سيد نفسه أمين على تراثه ومصيره منفتح بكل ما تحمل الكلمة من معنى هو حل انتحاري مرفوض. انهم أصحاب حق كافحوا من أجله قروناً لا «أهل ذمة» لهم من الحقوق ما يتكرّمُ به عليهم «تسامح» الآخرين.

ج ـ قناعة المسلمين، بأنهم اذا كانوا قد قبلوا في الماضي بألاّ يكون الحكم والحاكم اسلاميين فلن يقبلوا بعد اليوم إلاّ أن يكون الحكم في يدهم.

أمام هذه الحقائق والوقائع والقناعات وفي ضوئها يطرح السؤال: ما هو الحل؟ وما السبيل اليه؟

منذ أكثر من سنة والمؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية، مستعيناً بمجموعة من المفكرين وأصحاب الإختصاصات المتنوعة، يحاول أن يجد الجواب.

وقد طرحت لجنة الدراسات السياسية العاملة مع المؤتمر صيغاً أربع للمناقشة واستمعنا الى الكثير من التعليقات والملاحظات حول كل من هذه الصيغ الى أن تكوّنت لدينا القناعات التالية:

١ ـ نحن لا نريد تقسيم لبنان ولا نسعى اليه، فلبنان يفقد الكثير من ذاتيته المميزة عبر التاريخ ومن رسالته في المنطقة والعالم ان هو تفتت وتبعثر.

٢ ـ ولكننا نرفض كل صيغة أو شكل للبنان ـ الدولة يبقيه عرضة للتناحر والتحارب فالتمزق والإنتحار.

٣ ـ ان الصيغة التي نظن أنها كفيلة باعادة تجميع لبنان وضمان وحدته ومعالجة الكثير من عوامل تهديمه هي اللامركزية السياسية. ولكي نكون واضحين فنعطي الكلمات مدلولها الصحيح والشعارات مضامينها الحقيقية سنبيّن فيما يلي:

١ - ما الذي نقصده باللامركزية السياسية
٢ - كيف تحل هذه اللامركزية معظم عقدنا، ومعضلاتنا.

أولاً: المقصود باللامركزية السياسية

يقول أحد الباحثين «حيثما توجد جماعات ذات أصول وثقافات وأساليب حياة مختلفة، وعندما تريد كل جماعة منها أن تحافظ على شخصيتها ونمط حياتها وتنمية مواهبها وخصائصها، لكنها تريد في الوقت نفسه أن تمارس حياة سياسية مشتركة في اطار من الحرية الواسعة ضمن وطن واحد يوفر لها منعة سياسية وامكانات اقتصادية لا تتيسر لكل جماعة لو استقلت منفصلة عن شريكاتها، فان هذه الجماعات تختار نظام اللامركزية السياسية، الذي يلبي رغبتها المزدوجة في الإستقلال المحلي الواسع من جهة والإشتراك في الحياة السياسية العامة من جهة أخرى.

فنظام اللامركزية السياسية الذي نقصده يتميز بالسمات التالية:

١ - ينظم لبنان جغرافياً في أقاليم يراعى في ترتيبها:

أ - توفر أكبر قدر ممكن من التجانس السكاني داخل كل منها.

ب - توفر موارد طبيعية وطاقات انتاجية ذات شأن لكل منها.

ج - وجود مدينة أو قرية كبيرة قابلة من حيث موقعها وأهميتها لأن تصبح عاصمة الإقليم ونقطة استقطاب واشعاع فيه.

٢ - يقوم في كل اقليم حكم محلي بسلطاته الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، يتولى جميع الشؤون التي لها علاقة مباشرة بحياة الناس وأعمالهم ومنها الشؤون المالية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتربوية والأمنية وغيرها، مما يغني المواطن عن التعامل مع أية سلطة خارج اقليمه.

على أن يختار مواطنو الإقليم أجهزة هذا الحكم بالأسلوب الديمقراطي الحر.

٣ - يقوم الى جانب الحكم المحلي حكم مركزي يحدد الدستور صلاحياته حصراً حيث يكون كل ما هو خارج هذا التحديد داخلاً في صلاحيات الحكم المحضي.

(وان لدى المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية مشاريع جاهزة، مستعدة لطرحها للمناقشة في حال اعتماد الجبهة الحل اللامركزي المقترح)

ثانياً: كيف تحل هذه اللامركزية مشكلاتنا المطروحة والمزمنة؟

١ - انها تحافظ على ذاتية وخصائص المجموعات اللبنانية اذ تتيح لها أن ترعى جميع شؤونها وفقاً لخياراتها الخاصة وأهمها الشؤون الثقافية والتربوية والمالية والإقتصادية وغيرها...

٢ - انها تحل عقدة «المشاركة» إذ تعطي الحكم بكامله الى كل جماعة تشكل في اقليمها أكثرية أكيدة. وفيما يختص بالصلاحيات الباقية للحكم المركزي يمكن أن تكون المشاركة كاملة باعتماد:

أ - تعادل التمثيل في المجلس التشريعي المركزي وقاعدة الأكثرية المطلقة ضمن مجموع ممثلي كل اقليم.

ب - احداث مجلس رئاسي في قمة السلطة التنفيذية المركزية يتخذ قراراته بالإجماع.

٣ - وتحل اللامركزية مشكلة التجنيس الجماعي والتسابق على زيادة عدد أفراد كل جماعة إذ لا يعود لهذه الزيادة من معنى بل تصبح عبئاً على السكان الأصليين.

٤ - وتحل كذلك مشكلة العلمنة إذ يصبح بوسع كل اقليم أن يسنّ لنفسه قوانين أحواله الشخصية.

٥ - كما تحل أيضاً مشكلة الطارئين إذ يصبح بامكان كل اقليم أن يحدد نسبة عدد الغرباء فيه.

٦ - كذلك يستطيع كل اقليم أن يختار بالطرق الديمقراطية نظامه الإقتصادي والإجتماعي ضمن مبادىء دستور الحكم المركزي.

٧ - ثم ان اللامركزية تحد من مركزية بيروت الإقتصادية، فتجنّبها الإختناق من جهة وتتيح للأقاليم تنمية اقتصادها وانعاش مرافقها.

الا أن البعض يبدي حول اللامركزية السياسية التي نطرحها كصيغة تعايش جديدة في تركيب جديد للدولة الواحدة، تحفظات ومخاوف:

فمنهم من يرى فيها تقسيماً أو مقدمة للتقسيم،
ومنهم من يعتبرها سبيلاً لاضعاف الدولة وتفكيكها،
ومنهم من يقول أن لبنان أصغر من أن يتحمل الأقلمة،
وجوابنا على كل هؤلاء أننا لسنا نموذجاً فريداً في العالم للمجتمع التعددي، وان بلداناً كثيرة أكبر منا وأصغر واجهت وتواجه ما ينشأ عن هذه التعددية من مشكلات، فعالجتها باعتماد الفدرالية الشبيهة لنظامنا المقترح. وما من مخلص يجرؤ على الإدعاء بأن الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي والمانيا الغربية والبرازيل وسويسرا هي دول مقسمة أو على طريق التقسيم، بل ان الإتحاد السوفياتي مثلاً، وهو البلد الذي يعتنق أكثر العقائد كلية وأممية لم يجد بداً من اعتماد النظام الفدرالي احتراماً لذاتية الأقليات الأتنية المختلفة التي يتكوّن منها.

هذا فضلاً عن أن دولاً من أعرق الدول مركزية، كبريطانيا، قدمت حكومتها الى مجلس العموم في ٢٦/ ١١/ ١٩٧٦ مشروع قانون يقضي بمنح مقاطعتي سكوتلندا وولس استقلالاً ذاتياً، معتمدة بذلك نظام اللامركزية السياسية.

وفرنسا تبحث جدياً منذ زمن في اعتماد الأقلمة وهي تدرك أن التخلّي عن المركزية لا يضعف وحدتها الوطنية.

وحتى البلدان الصغيرة، كسويسرا، لم تتعرض وحدتها الوطنية ولا كيانها للتقسيم حتى في أحلك فترات التاريخ الأوروبي الحديث، ابان الحرب العالمية الثانية، حين كان الضغط النازي على السويسريين المتكلمين اللغة الألمانية يشدهم بعنف نحو الإنفصال عن الإتحاد السويسري.

واذا كانت سويسرا بلغت من الرقي ما يفوق رقيّنا، فالإمارات العربية المتحدة والعراق والسودان والفيليبين والحبشة لم تصل الى هذا المستوى من التحضر، ومع ذلك لم يبق أحد من الخائفين على لبنان من التقسيم إلاّ وأطرى على مبادرة هذه الدول الرامية الى اعطاء بعض مناطقها استقلالاً ذاتياً صوناً لوحدتها الوطنية وتلافياً للتقسيم.

القسم الثاني: سبل تحقيق هذا الحل

١ ـ أول سبيل أن نقتنع نحن، في هذه الخلوة، بجدواه، ان لم يكن في المطلق، فبالنسبة الى أيّ حل آخر يمكن أن يُعرض.

٢ ـ والسبيل الثاني أن ننظم أنفسنا فنخطّط لما بعد الحرب بالعقل والإرادة الواحدة. وهو ما لم نفعله قبل الحرب، ولما فاجأتنا الحرب لم نفعله ابانها.

التنظيم الذي ندعو اليه هو:

١ ـ في الدرجة الأولى تنظيم الجبهة اللبنانية فلا تبقى كما كانت، لقاء عفوياً وتلقائياً أملته الحاجة المشتركة الى الدفاع المباشر عن النفس، وظل لقاءً في حدود هذه الحاجة.

المعركة بوجهها الحربي قد تكون انتهت باذن الله. إلاّ أن قضية لبنان المصيرية الكبرى ما تزال تنتظر الحل، اليوم لا غداً. وهي تتطلب الكثير من التفكير والتخطيط والتنسيق والقدر الوفير من الجدية والتجرد والإرتفاع فوق الأنانيات والمصالح الى مستوى صناعة التاريخ ومصير الأجيال المقبلة.

٢ ـ ثم هو تعبئة لجميع طاقاتنا في لبنان وفي دنيا الإغتراب. وقد أظهرت لنا الحرب كم كانت تعوزنا هذه التعبئة.

٣ ـ والسبيل الثالث هو العمل السياسي على الصعيدين العربي والعالمي.

وأودّ هنا أن أطرح سؤالاً هو في غاية الجدية:

ترى ألا يزال الإسلام السياسي في لبنان وحلفاؤه يصلح للتحاور معنا، وحده، بعد كل المواقف العدائية التي وقفهامنا كياناً ووجوداً وكل الإتهامات التي ساقها ضدنا محاولاً أن يستعدي علينا العرب والعالم؟

أليس من الأفضل أن يكون محاورنا العالم العربي كلّه والعالم الغربي الواسع المتفهّم قضيتنا؟

١ ـ لقد حان الوقت لنعرّف العرب، نحن، مباشرة، لا عن طريق سوانا، إلى أننا لا نريد ولم نبتغ يوماً أن نعزل أنفسنا عنهم وأن نعاديهم.

فنحن بملء اختيارنا كنا أكثر الشعوب مساهمة في احياء لغة العرب وثقافتهم وأدبهم وصحافتهم وموسيقاهم ومسرحهم.

ونحن بملء اختيارنا كنّا صلة الوصل بينهم وبين العالم الغربي ومدنيته.

ونحن بملء اختيارنا حملنا من قضايا العرب فوق طاقتنا وجنّدنا لها دنيا اغترابنا الواسعة كما لم نجنّدها لقضيتنا.

ونحن ارتضينا أن يكون لبنان عضواً في جامعة الدول العربية كامل العضوية أميناً على التزاماته، وفيًّا بعهده. ولم يكن لنا تجاه العرب تحفظ، إلاّ عندما كانوا، أو كان البعض عندنا باسمهم، ينكرون علينا ذاتيتنا ويفرضون علينا العروبة أو مفهومهم للعروبة بالقسر والتحدّي.

واليوم، نحن لا نزال مصرّين على أننا لسنا جسماً غريباً في محيطنا. وعلينا أن نضع الدول العربية واحدة واحدة، ونضع الجامعة العربية ككل أمام تحدي قبولنا كشعب ذي هوية وذاتية وميزات حضارية وثقافية خاصة.

وعندئذ سيدرك العرب كم من التجني يحمله اتهامنا بالإنعزالية وأية فائدة ستعود عليهم يوم نطمئن الى مصيرنا ويرتفع عنا الكابوس الذي ما زال يقضّ مضجعنا منذ ثلاثة عشر قرناً.

٢ ـ ثم يجب أن نعمل بجدية وفعالية على حمل العالم الغربي على تفهّم قضيتنا وادراك ما يمكن أن نمثل من قيم انسانية هو حريص عليها ليقدم لنا ضمانات تكفل سيادتنا وأمننا وبقاء هويتنا.

٣ ـ الاّ ان العالم الغربي، الذي غبنا عن أعلامه غياباً مفجعاً، اتخذ عنا صورة ما أبعدها عن القيم المسيحية التي كنا ندافع عنها.

ومن المؤسف أن تكون بعض ملامح هذه الصورة صحيحة. لقد تركنا للحرب أن تطلق الكثير من الغرائز، وأن تنسينا الى حدّ فضائلنا ومناقبيتنا المسيحية. فيجب علينا الآن أن نعمل بجدّية لازالة تلك الملامح ولكبت تلك الغرائز ولاعادة الإعتبار للقيم المسيحية والإنسانية التي تميّز بها الوجود اللبناني. فان اهتمامنا ببناء لبنان السياسي لا يقل عن اهتمامنا ببناء لبنان القيم، إذ أن لبنان الغد، لبنان الجديد، يكون قابلاً للبقاء بقدر ما يقوم على هذا الأساس المزدوج والمتكامل.

عاش لبنان

وَرَقَة العَمَل المقدمة من أهل الميثاق والقلم

أيها السادة ويا أيها الشهداء الأحياء أبداً،

بعد هذه الحرب الهائلة التي أريق فيها الدم اللبناني أنهاراً وبانت فيها داره ركاماً فماذا علينا أن نفعل؟

أن نعزم على الحؤول دون اراقة دماء اللبنانيين مدراراً ودون تهدم بيوتهم تكراراً،

فكيف يكون ذلك؟

بأن لا نرتجل الحلول

بأن لا نجبن في مواجهتها

وبأن نقبل، مسبقاً، بكل ما يمكن أن تفرضه علينا من تضحيات

يبقى الأهم: وهو أن نعرف ما هو الحل؟

ان الحل الذي نقترح، رفاقي وأنا، اهتدينا اليه عبر طريق طويلة بدأها بعضنا من بداية التاريخ، وبعضنا الآخر من بداية التجربة اللبنانية، واستمرينا فيها جميعاً وللم العبر والتجارب نخضع لها تجربتنا ونطوع أنفسنا لمرارتها أحياناً.

أيها السادة،

قبل الدخول في موضوع الحل نود أن نعلن:

أولاً: نعرف أن التاريخ لا يعيد نفسه غير أنه مليء بالعبر والمغازي.

ثانياً: نعرف أن السياسة علم، ولكنها كعلم التاريخ وعلم الإجتماع، ليست علماً محكماً، واذا هي لا تتمشى على قواعد أخيرة كما الرياضيات والفيزياء.

ثالثاً: نعرف أن أي حل لا يمكن أن يعتمد ما لم تسانده قوة: قوة تمتد من حد قوة الرأي لتنتهي الى قوة السلاح، مروراً بقوة الإقناع والضغط والإكراه.

رابعاً: نعرف أن لا مكنة للوصول الى الحل الأفضل الذي يتهدده باستمرار الحل الأنسب. على أن الفارق بين الإثنين هو أن الحل الأفضل يجيء مطابقاً للتصور والتمني والكمال. أما الحل الأنسب فيجيء قريباً من الواقع ومن اجماع الفرقاء.

خامساً: نعرف أن يكون لبنان مختبراً حضارياً أمر من ركائز الوجود اللبناني. ونعرف أن أطرف ما يعالج في هذا المختبر اليوم هو صيغة التعايش بين المسيحية والإسلام كدينين وحضارتين.

ولكننا نعرف أن التجربة بحياة الشعوب ومصائبهم أمر لا يجوز، لأن الشعب يُفقد فلا يعود. وهكذا المصير. إذ ليس الشعب ولا المصير كما المواد الكيمائية في مختبر عادي اذا فقدت منها كمية لجأ المختبر الى أخرى فأخرى دون ما خوف عليها أن تنضب.

سادسا: ونعرف في الختام، ان صيغه لبنان الجديد يجب ان تلملم عن جميع الدروب والخواطر . . . وان تعترف من صميمنا لتحيي ولتحيا.

أما بعد،

فاننا ننطلق من اعلان بعض الحقائق اللبنانية المتلاصقة بالحل الذي سنقترح، وهي ثوابت من التاريخ اللبناني تبيناها على مجرى العصور:

أولاً: ان لبنان مساحة روحية لم يكن على مدى تاريخه الحديث ثابت الحدود، ولا كان شعبه ثابت التركيب.

فلبنان فخر الدين وصل الى تدمر وعكا واللاذقية. أما لبنان الإمارة الشهابية فتقلص الى مثل حدود الجمهوريّة الحاضرة، أو يكاد. وقد زاد تقلصاً في عهد المتصرفية، ثم عاد الى حدود لبنان الإمارة، أو يكاد، في عهدي الإنتداب والإستقلال.

وطبيعي أن يتبدل تركيب الشعب اللبناني تبعاً لتبدل حدوده.

اذاً: عنصر الحدود والسكان في لبنان، عنصران ثانويان حيال حقيقة لبنان الكبرى التي تجعل منه مساحة روحية لا حد لها ولا حجم. إذ لا فرق في جوهر كيانها وجوهر فاعليها بين أن تضيق رقعتها الأرضية وبين أن تتسع.

ثانياً: الشعب اللبناني العائش اليوم على أرض لبنان متكون، بأكثريته الساحقة، من معاندين ومن رافضين:

ان الأصليين من سكان لبنان، الذين تقدموا الهجرة المارونية اليه، شعب اختار لنفسه الحياة الصعبة: عاند الصخور ففجّر منها الينابيع، وعاند الجبال فنمت منها الجنائن.

ثم قدم الموارنة الى لبنان وهم حصيلة رفضين:

- رفض الخضوع، في معتقدهم، الى معتقد الأكثرية يوم كان الصراع محتدماً في أفاميا، بين اليعاقبة والنساطرة.

- ثم رفض الخنوع لأن يعيشوا على ذمة الأكثرية الإسلامية الحاكمة. ذلك أن الموارنة يريدون حقهم من نبعه، من الشريعة، لا من الذمية المبنية على الرحمة والتسامح.

ثم تواردت على لبنان أقليات، درزية وشيعية، رافضة هي أيضاً الخضوع لأكثرية سنّية. فأقلية سنّية رافضة أن تخضع بدورها لأكثرية سنّية، هي أيضاً، مستقوية بولاة الولايات. وبخاصة في ولايتي حلب ودمشق.

واذا الحرية عامل أساسي في حياة هذا الشعب.

ثالثاً: الشعب اللبناني، في تكوينه الحاضر، يعيش على مستويين متباينين في الدين والحضارة: المسيحية، والاسلام.

واذاً: لا بد من تسوية المستويين أو فصلها لتصبح الحياة ممكنة.

رابعاً: التعايش المسيحي - الإسلامي على أرض لبنان مسألة قديمة ولدت مع ولادة لبنان المعاند - الرافض. غير أن صيغة هذا التعايش الحالية ولدت مع الجمهورية اللبنانية في السنة ١٩٢٠.

فاعلان الجمهورية اللبنانية، في أول أيلول ١٩٢٠، ضم الى لبنان أقضية وولايات، فانضمت اليه، في أثرها، شعوب تخلخل من جرائها التوازن والإنسجام بين اللبنانيين. لا أحد من السياسيين لمح ذلك. ولا أحد مهد له قبل الضم، أو وجد له علاجاً بعد الضم، الأمر الذي جعل الخلل يتسع. المحاولات التي جرت بصدد العلاج أهمها ثلاث: دستور السنة ١٩٢٦، الميثاق الوطني السنة ١٩٤٣، ومحاولة الوحدة الوطنية أيام الرئيس شهاب. هذه المحاولات لم تصب كبد الموضوع فظل الخلل يتسع.

أن يكون لبنان مختبراً حضارياً لهذه الصيغة ولغيرها من الأشياء الحضارية فهذا أمر مفروغ منه. أما أن نظل قابلين بالمخاطرة بحياة الشعب اللبناني وبمصيره فهذا مما يجب أن يعاد فيه النظر.

من هنا أهمية التوقف عند أمرين:

- خطورة اعلان لبنان الكبير في السنة ١٩٢٠ المستمرة الى الآن في شكلها الحاضر.

- والثاني حداثة عهد صيغة التعايش التي نعيش بظلها اليوم.

أريد أن أجيب هنا وقبل الإبتعاد عن هذه النقطة عن سؤال أراه يجول في خاطركم:

اذا تقولون أن المسلمين اللبنانيين هم المسؤولون عن هذه الحوادث؟

أجزم أنه لولا المسلمون اللبنانيون لما كانت هذه الحوادث على الشكل الذي جرت فيه. لأنه لما وجد في لبنان من يواطىء الفلسطينيين على مثل هذه الحرب وغاياتها. وعلة ذلك أن المسلم اللبناني لم يوطد ولاءه بعد للبنان. وهو لم يفصل شعوره بعد، عن شعور المسلم خارج لبنان، فظل يعير نفسه للمسلم مجاوراً كان أو بعيداً، سواء أكان هذا المسلم عربياً كما هي الحال اليوم، أو كان عثمانياً، كما كانت الحال في السنة ١٨٦٠.

أعود فأتابع:

خامساً: قدر لبنان هو أن يفصد، دورياً، بمعدل فصدة كل عشرين عاماً: ١٨٤٢ - ١٨٦٠ - ١٩١٦/١٩١٨ - ١٩٥٨ - ١٩٧٣ - ١٩٧٥/١٩٧٦.

من هنا اننا نعيش على فوهة بركان.

سادساً: كلما قوي استقلال لبنان ضعف كيانه، وكلما قوي كيان لبنان ضعف استقلاله.

على ذلك شواهد كثيرة. أهمها:

عندما كان كيان لبنان في ضمانة الدول السبع، أيام المتصرفية، كان استقلاله على دروب العواصم السبع، هباء منثوراً. وهكذا عندما كان كيانه في حماية حراب الجيش الفرنسي المنتصر الأكبر في حرب ١٩١٤/١٩١٨.

وعندما أصبح استقلال لبنان في يد أبنائه أخذ يرتقص على كف عفريت.

من هنا أن اللبنانيين مدعوون أبداً، أن يتدارسوا صيغة استقلالهم بعمق وانفتاح.

سابعاً: كلما كثر تراب لبنان كثرت مشاكله وكلما قلّ ترابه قلّت.

ثامناً: كلما اضطرب الحكم في لبنان لجأ الحاكم الى اعتناق المارونية، أو نُصب عليه حاكم مسيحي.

على هذا الأساس اعتنق فخر الدين، بحسب بعض المؤرخين، المارونية. كما اعتنق الأمير بشير الشهابي الكبير، بحسب ما ذكر في وصيته، المارونية. وهكذا اضطرت السلطنة العثمانية الى تعين حاكم مسيحي على لبنان أيام المتصرفية، واستمر أمر الحاكم المسيحي في لبنان الى يومنا هذا.

أيها السادة،

أخذاً بهذه الحقائق، وانطلاقاً من هذه الإعتبارات ماذا يريد اللبنانيون؟

جوابنا هو هذا:

يريدون: أن يعيشوا بسلام مطمئنين الى غدهم مستمتعين بحريتهم، لينصرفوا الى العمل والخلق والإبداع، فيحققوا انسانهم كاملاً، ويصلوا حاضرهم بماضيهم العريق - الأصيل - المتمادي منذ ستة آلاف سنة، وتستمر، هكذا، مسيرة تقدمهم وارتقائهم، فينتفعوا، هم، وينتفع بهم العالم.

أما كيف يتحقق لهم ذلك؟

فبأن ينشئوا لبنان منسجماً وقابلاً للحياة؟

أما كيف يتحقق لهم ذلك؟

فهذا عليكم أن تعرفوه أنتم!

عندنا، في كلام التجارين، كلام يقول: «عملناك ريس ت تجر الريح من قرونو».

ومع ذلك فان الناس الذين من حوالي تطارحهم الأسئلة المحرقة يمدون لكم، في هذا الموضوع الشائك، يد المساعدة والعون، فيلفتونكم الى أن ذلك لا يتحقق إلا في مدار لبنان منسجم وقابل للحياة.

فاذا أمكن ذلك باصلاح صيغة التعايش الحالية قبلوا

واذا أمكن ذلك عن طريق اللامركزية أو الكونفديرالية، أو الفديرالية قبلوا

واذا أمكن ذلك عن طريق الحياد قبلوا

واذا لم يمكن ذلك إلا عن طريق تصغير لبنان، أو تقسيمه فهم لا يستطيعون الا أن يقبلوا. لأن وجود لبنان عندهم على أي شكل كان خير من عدم وجوده».

هذا الذي عنيناه في المجلس النيابي، عند مناقشته البيان الوزاري نهار الجمعة في ٢٤ كانون الأول ١٩٧٦ في قولنا:

لبناننا هو لبنان الكل للكل: كل لبنان لكل اللبنانيين. أما اذا لم يتحقق ذلك فيكون لبناننا أي لبنان كان... لبنان الكيفما كان... شرط أن يبقى لبنان.

ولكن، لكي نقع في لبنان الكيفما كان علينا أن نتدبر أمرنا بعقل، وحكمة، وشجاعة، وصدق، فنعمل على أساس تخطيط مدروس - شامل.

على هذا،

وجب، عندما تُبحث صيغة التعايش أن نجيب على سؤال: هل اللبنانيون، جميعهم، في مستويات حضارية - ثقافية - حياتية متساوية سوية؟ وان لا فكيف العمل لتسوية هذه المستويات؟ أم التصرف بموجب وجودها؟

كما وجب عندما نبحث اللامركزية والكونفديرالية والفيديرالية أن نجيب على سؤال: هل اللبنانيون جميعهم، من

النضج والمهارة بحيث يستطيعون أن يستعملوا آلة ـ الفيديرالية والكونفيديرالية ـ وهي الة دقيقة الصنع. بل فائقة الدقة ـ استعمالاً يفضي الى الخير الذي ينتج، عادة، عن هذه الآلة؟

أم تؤدي بهم، هذه الآلة، وبالبلاد الى هاوية سحيقة؟

واذا ما بُحث الحياد وجب أن نجيب على سؤال: الى أي حد يمكن فصل شعور المسلمين عن مشاعر الشعوب الإسلامية المحيطة؟ والى أي حد يمكن أن يصبح ولاء اللبنانيين كل اللبنانيين للبنان ولاء كلياً ـ أصلياً ما فوقه ولاء؟

واذا ما بحثنا التصغير والتقسيم وجب أن نجيب على سؤال: ما الذي يؤمن للبنان المصغر أو المتقسم الحرمة والحماية والإستمرار والإستقرار؟

أما اذا بحثت لدينا صيغة طريفة ـ جديدة تشتمل على محاسن هذه الصيغ جميعاً دون معايبها فوجب أن نجيب على هذه الأسئلة جميعاً.

بعد ذلك يجيء دور التقرير.

أيها السادة،

عندما يجيء التقرير تجيء معه أمور هامة في رأسها:

أولاً: ان التقرير شيء، وان اعلان القرار شيء آخر، وان طريقة تنفيذه أمر ثالث. وكل واحد من الأمور الثلاثة هذه خطير بحد ذاته، وخطير بما هو جزء من كل: جزء من خطة.

ولكل واحد من الأمور الثلاثة الخطيرة هذه مراس:

اذ يقتضي للتقرير: ايمان وشجاعة وصدق

ويقتضي لاعلان القرار: حكمة ومرونة ودهاء

كما يقتضي لتنفيذه: عناد، ونفس طويل وبذل

ثانياً: ان لبنان كما ننظر اليه نحن، حل بذاته، وكما ينظرون اليه هم: أزمة مستمرة.

ثالثاً: ان كل ما يعيق لبنان في طريق ارتقائه يصلح للبنانهم، ومعظم ما يصلح للبنانهم يعيق ارتقاء لبناننا.

اضرب مثلاً على ذلك في الشأن التربوي. فان جميع المناهج المقترحة منهم تفضي الى خفض المستوى التربوي لتتساوى في الجاهلية، وجميع المناهج التي في ضمائرنا تفضي الى رفع المستوى لنلتقي في الحضارة.

دور القرار

ثم يجيء القرار.

فقرارنا هو هذا:

أن يكون لنا لبنان واحد ينسجم فيه شعبه وقادر على الحياة

فلبنان المنسجم الواحد هذا نتصوره هكذا:

لبنان المتصرفية مضاف اليه: بيروت، ورقعة أرض في البقاع تبدأ من أقدام جبال الأرز، صنين، الكنيسة، الباروك، وتمتد عشرة كيلومترات في السهل باتجاه (سلسلة جبال لبنان الشرقية). على أن تُبحث بعمق مسألة القرى المسيحية في ما تبقى من البقاع، وفي عكار، وفي الجنوب.

ان لبنان المنسجم الواحد هذا قابل للحياة. لأن دخله يكفيه، ولأننا نستطيع أن نؤمن له الحماية.

لهذين الأمرين دراسة عميقة يجيء بحثها في حينه.

وقبل الختام تساؤل يطرح ذاته:

لماذا نقبل بلبنان هذا ولا يقبلون؟

لماذا يقبل المسيحيون بلبنان المنسجم الواحد ولا يقبل به المسلمون، كل المسلمين، المقيمين في لبنان وغير المقيمين فيه؟

يعود ذلك، في رأيي، الى أن المسلمين في لبنان يريدون من المحافظة على لبنان الحالي أن يحافظوا على مستوياتهم في التجارة، في المجتمع، وفي شؤون الحياة اليومية. انهم يخشون العودة الى البداوة اذا فقدوه.

أما المسلمون العرب فيريدون، من بقاء لبنان الحالي على حاله، يريدون أن تبقى لهم في المسلمين المقيمين في لبنان، عبوة ناسفة يشعلونها كلما رأوا ظرفهم مؤاتياً.

وأما المسيحيون فان لهم في لبنان مآرب أخرى.

وهناك تساؤل آخر:

لماذا حيثما رأى المسلمون في العالم انهم لا يستطيعون أن يسيطروا على البلد الذي فيه يعيشون عمدوا الى القسمة وقسموها.

ولماذا في لبنان يخالفون القسمة ويرفضونها؟ ألعلهم يتوهمون أنهم قادرون على السيطرة على هذا البلد؟

أيها السادة،

حاولنا، قدر المستطاع، أن نقدم في نصف ساعة عصارة ما به نعتقد. فحيثما وجب التصريح صرحنا، وحيثما كان يكفي التلميح ألمحنا. ولم نغض الا حيثما رأينا الاغضاء لا يعيب.

وسنعود في النقاش ان حقنا في الكلام للتبسط في التبيين.

أجرنا في هذا البيان اننا تخففنا من ثقل كأن يطأ قوياً على صدورنا وضمائرنا.

وأجرنا أننا في هذا حاولنا أن نعطي المقاتلين والشهداء أجرهم.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أيها السادة، أننا وصلنا الى هذا المكان جميعاً على أنهار من دم، وعبر جبال من ركام.

عاش لبنان

مشروع لتنظيم جديد للجمهورية اللبنانية

مقدم من لجنة البحوث ـ الكسليك في خلوة سيدة البير

يتم تنظيم الدولة على اساس توزيع صلاحيات الحكم في الجمهورية اللبنانية بين السلطات المركزية والمحافظات.

أولاً ـ المحافظات

أ ـ يتم تنظيم الجمهورية اللبنانية في محافظات (يحدد عددها نهائياً بعد دراسة الخريطة والمناقشة)، يراعى بتركيبها:

١ ـ توفر اكبر قدر ممكن من التجانس السكاني السوسيولوجي داخل كل منها.

٢ ـ موارد طبيعية وطاقات انتاجية مستقلة ذات شأن.

٣ ـ مدينة او قرية كبيرة قابلة من حيث موقعها، واهميتها لان تصبح عاصمة المحافظة.

ب ـ السلطات المحلية

يكون لكل محافظة قانون اساسي يقره ويعدله باكثرية ثلثي الاعضاء مجلس المحافظة المنتخب، على ان يكون هذا القانون منسجماً كل الانسجام مع دستور الجمهورية اللبنانية. ولا يصبح نافذاً الا بعد مصادقة رئيس الجمهورية.

١ ـ مجلس المحافظة

ينتخب بالاقتراع السري العام لمدة ثلاث سنوات، ويتمتع بجميع الصلاحيات التشريعية غير المنوطة بالسلطات المركزية.

٢ ـ الادارة المحلية

ـ حاكم ونائب حاكم ينتخبهما الشعب مباشرة لمدة ثلاث سنوات وفي نفس الوقت ينتخب فيه مجلس المحافظة.

ـ عدد من الامناء يعينهم الحاكم الاداري من خارج المجلس وله حق اقالتهم.

ثانياً ـ سلطات الجمهورية المركزية

أ ـ السلطة التشريعية

برلمان مؤلف من مجلس واحد يراعى فيه التمثيل الطائفي بالنسبة المعمول بها حالياً. اما اذا تم اقرار المناصفة في التوزيع الطائفي، فيجب اعتماد الاكثرية المزدوجة، لدى التصويت او التقرير، على كافة اشكاله، في البرلمان.

ب ـ السلطة التنفيذية

رئيس جمهورية ماروني، على ان يعين النواب الموارنة المرشحين لهذا المنصب باكثرية ثلثي عددهم، وينتخب البرلمان، من بين المرشحين، رئيساً للجمهورية بالاكثرية المطلقة المزدوجة في الدورة الاولى، وفي الدورة الثانية، بالاكثرية الاحدية العادية، على ان يكون من ضمنها اكثرية ثلثي النواب الموارنة.

ـ رئيس وزراء من الطوائف غير المسيحية، على ان يسمى نواب هذه الطوائف بالاكثرية، المرشحين لهذا المنصب، فيعين رئيس الجمهورية احدهم رئيساً للوزراء، ويكون له حق اقالته.

ـ وزراء يعينهم رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس الوزراء، ويقيلهم منفرداً.

ج ـ صلاحيات السلطات المركزية

١ ـ الدستور المركزي، والمبادىء العامة لقوانين الانتخاب المركزية، وفي المحافظات.
٢ ـ الشؤون الخارجية، والتمثيل الخارجي على ان يكون انتهاء السفير وموظفي السفارة كافة من انتهاء اكثرية الجالية اللبنانية في البلد المعتمدين لديه. والتجارة الخارجية، والمعاهدات الدولية.
٣ ـ الدفاع الوطني، على ان يؤلف الجيش الوطني من فصائل منتدبة من القوات المسلحة في المحافظات. ويمكن هنا انشاء جيش شعبي، على الطريقة السويسرية مع تكتلات محلية متجانسة العناصر.
٤ ـ الجنسية
٥ ـ جوازات السفر على ان تعطى بناء على تصاريح من المحافظات، والاخراج من البلاد، والاسترداد واللجوء السياسي، وشرطة الحدود، على ان تحدد نسبة الاجانب المقيمين بمعدل لا يتجاوز ٥٪، ضمن نطاق كل محافظة.
٦ ـ جميع قوانين الحق الخاص ما عدا الاحوال الشخصية (موجبات ـ عقود ـ تجارة ـ عقارات ـ عمل ـ عقوبات. . .)
٧ ـ التنظيم الاداري المركزي ونظام الموظفين المركزيين.
٨ ـ الشرطة المركزية
٩ ـ النقد مع انشاء فروع للمصرف المركزي في كل محافظة
١٠ ـ ميزانية الحكومة المركزية
١١ ـ قانون الجمارك
١٢ ـ المواصلات
١٣ ـ المبادىء الاساسية للتخطيط الاقتصادي والشؤون الصحية والاشغال العامة الوطنية، وخصوصاً ما يتعلق منها بالماء والكهرباء والطرقات العامة.

ملاحظة: فيما يتعلق بالقضاء، يتم تنظيم قضاء عدلي واداري محلي بموجب قوانين تصدرها مجالس المحافظات. اما محكمة التمييز، والمحكمة الدستورية، ومجلس شورى الدولة، فتظل مركزية وتشمل صلاحياتها جميع المحافظات.

المذكرة التي وضعها احد منظري الجبهة اللبنانية
انطلاقاً من الفكر الفدرالي وعنوانها «حق المسيحيين في تقرير مصيرهم»

Nous croyons que pour une meilleure intelligence de la situation prévalant actuellement au Liban, et de ses développements futurs, il convient de noter les points suivants:

1er point:

La population du Liban est formée, en gros, de deux variétés d'éthnies:

Une première est composée de sectes religieuses chréthiennes dont la présence au Liban est, dans la majeure partie des cas, bien antérieure à linvansion arabe du VIIe siècle et à la domination de l'Islam. Ces sectes ne sont arabisées que de langue. Elles ont gardé intacte leur appartenance à leur religion et à leur civilisation non islamique, fondée sur le primauté de la personne. Elles ont défendu avec force l'aire territoriale sur la quelle elles se trouvaient implantées. Elles ont acquis ainsi une identité manifestement différente de la deuxième variété d'éthnies dont il va être question ci-dessous.

La deuxième variété d'éthnies est composée de sectes religieuses islamiques d'origine principalement arabe et quelquefois persane ou turke et qui sont apparues au Liban consécutivement à l'invasion arabe du VIIe siècle. Ces éthnies liées aux populations de la Syrie, de la Jordanie, de l'Iraq et de la Palestine par la langue, la religion et la civilisation fondée sur la primauté de la «Oummah» ou corps de l'Islam, ne se distinguent en rien, ou presque en rien de ces dernières.

Cette deuxième avariété d'éthnies, grâce au potentiel de force que lui donne le milieu ambiant de Syrie, de Palestine, de Jordanie et d'Iraq, qui lui est identique, a toujours essayé, conformément aux principes du droit public islamique, mais sans succés, d'aasurer sa domination politique sur la première variété d'éthnies.

Si bien qu'il n'est pas exagéré de dire que l'histoire de ces deux variétés d'éthnies au Liban se résume,

depuis, près de quinze siècles, soit à des rapports d'hostilité plus ou moins aigue, soit à des rapports de paix plus ou moins précaire.

2ème point

En 1943, ces deux variétés d'éthnies ont tenté d'aménager entre elles une forme de convivium politique.

A cet effet, elles ont conclu un pacte dit «le Pacte National». pour appartenir en commun, et dans la paix, à un même Etat, l'Etat Libanais.

Selon ce pacte qui apparemment, était définitif et devait régler définitivement les rapports d'hostilité plus ou moins aiguë, ou de paix plus ou moins précaire, entre les deux variétés de la population du Liban, les éthnies islamiques renonçaient à appartenir politiquement au milieu arabe ambiant dont elles faisaient peser la menace sur les éthnies Chrétiennes, cependant que celles-ci renonçaient aux possibilités qui leur étaient offertes, en raison de leur appartenance à la civilisation occidentale, de faire politiquement appel à la présence de l'Occident pour s'assurer une protection contre les tendances hégémoniques du milieu islamique.

3ème point

On aurait pu le prévoir: les effets de ce Pacte se sont avérés décevants.

a) Une première fois, à l'occasion de la rupture d'une certaine union économique entre le Liban et la Syrie, rupture qui allait être hautement bénéfique pour le Liban, les éthnies musulmanes ont manifesté un grand malaise, moins pour des considérations economiques que pour des considérations fondées sur la communauté de sens national existant entre elles et les syriens.

b) Une deuxième fois, en 1958, et sur l'instigation du Président Gamel Abdel Nasser qui, selon l'éthique islamique, faisait figure de Prince des croyants, les éthnies islamiques, aidées par des moyens divers que la République arabe unie (Egypte-Syrie) mettaient à leur disposition ont essayé de faire basculer le Liban dans cette République, et à cet effet, ont engagé une véritable guerre civile. Elles y auraient sans doute réussi sans le débarquement des «Marines» en Juillet 1958.

c) Entre 1969 et 1973, elles se livrent manifestement à une politique tendant à faire dominer l'Etat Libanais par les Organisations de la Résistance, croyant s'assurer ainsi, grâce à ces dernières auxquelles elles sont organiquement liées par le sang, la religion et la civilisation, une large part de cette domination.

Ainsi, de plus en plus, le Pacte National de 1943, se trouvait vidé de son sens et de son contenu.

d) Dès Février 1975, il devient manifeste qu'une stratégie commune avait été mise en place pour les éthnies islamiques du Liban, les Organisations palestiniennes, la Gauche internationale et plus d'un Etat arabe que nous ne croyons pas opportun de nommer ici.

Chacun des participants à cette stratégie devait y trouver son compte particulier. Sans nous occuper du compte à trouver soit par les Organisations palestiniennes, soit par la Gauche internationale, soit par tel ou tel pays arabe, on notera seulement - et qu'en tout cas - les éthnies islamiques du Liban cherchaient à détruire à leur profit l'équilibre d'influence politique institué entre elles et les éthnies non-islamique dans le fonctionnement de l'Etat.

e) Tout ce qui précède s'explique par la structure hétérogène du pays. Il n'était pas possible de construire sur de telles bases, un Etat solide qui soit en mesure de remplir son rôle d'Etat tant sur le plan interne qu'international. Le convivium établi était une association fragile qui ne pouvait nullement répondre aux besoins de progrés et d'épanouissement du citoyen, comme elle ne pouvait nullement permettre au Liban de jouer un rôle spécifique sur la scène internationale.

4ème point

Cette stratégie qui a provoqué la plus grande inquiétude dans les éthnies non-islamiques du Liban et les a trouvées sur la défensive, a donné lieu à une guerre des plus meurtrières et des plus destructrices. Toutes les séquelles ne sont pas encore connues. La plus connue est la suivante, elle pourraît renaître de ses propres cendres si les causes qui l'ont provoquée ne sont pas sérieusement traitées.

5ème point

Ces causes résident dans les deux oppositions fondamentales qui vont être ci-après énoncées.

Au niveau de la masse des éthnies islamiques du Liban — et quoiqu'en dise tel ou tel de leurs leaders — il est impensable et inadmissible que le musulman accepte définitivement de ne pas être gouverné par un pouvoir islamique, comme c'est le cas de son coreligionnaire d'Iraq, de Syrie ou de Jourdanie, ou de tout autre pays islamique. Pour le cas où une telle autorité serait acceptée, cette acceptation ne peut être qu'exceptionnelle et provisoire, dans l'attente de circonstances favorables qui permettraient au droit commun de l'Islam de reprendre son empire.

Telle est la règle immuable de l'Islam et par rapport à laquelle tout engagement contraire est nul et non avenu, même si cet engagement devait émaner du Prince des croyants lui-même.

Le système politique du Liban n'étant pas conforme à cette règle, les musulmans du Liban, légitimement aidés s'il le faut par l'univers islamique, devront l'y adopter. C'est à cette adaptation que s'opposent les éthnies chrétiennes du Liban. Car elles savent, par les indications de l'histoire et de la sociologie de l'Islam, qu'un gouvernement islamique les réduirait politiquement, à la situation bien connue des chrétiens de l'Egypte, de la Syrie, de l'Iraq, de la Jordanie et de tous les autres pays musulmans. Ils deviendraient alors des «dhimmis», c'est-à-dire des citoyens privés du fait de leur non-appartenanace à l'Islam, du droit de participer à la gestion politique de l'Etat.

Or, les chrétiens du Liban, ayant toujours, à des degrés divers, au cours de l'histoire et avec plus ou moins d'intensité selon les époques, participé à la gestion de leurs affaires politiques, ne sont pas près d'y renoncer et n'y renonceront pas.

6ème point

Les leçons de l'histoire antérieure et postérieure à 1943 permettent aux éthnies chrétiennes du Liban d'entrevoir qu'aussi longtemps que les choses demeureront ce qu'elles sont, elles s'exposeront nécessairement, et dans des conditions probablement plus défavorables encores, à soutenir une nouvelle guerre et, dans la meilleure hypothèse, à subir une nouvelle crise.

7ème point

Deux choses importent aux éthnies chrétiennes. C'est d'une part, s'assurer la liberté de pouvoir sauvegarder leur appartenance à la forme de civilisation correspondante à leur identité, et dont la finalité est la personne humaine. Et c'est, d'autre part, pouvoir éventuellement se défendre, à l'intérieur, contre l'hostilité des éthnies islamiques.

Il va sans dire que les éthnies chrétiennes n'ont pas la naïveté de croire qu'il se trouvera une formule miraculeuse qui leur assurerait automatiquement cette double finalité. Elles croient pourtant qu'une formule moin mauvaise et moins périlleuse que celle sous le régime de laquelle elles ont vécu depuis 1943, pouvait être trouvée.

En effet, sous ce dernier régime, elles se sont vues sous la pression des éthnies islamiques, forcées d'accepter une renonciation progressive à leurs choix culturels. Elles se sont également, sous le système adopté par l'Etat, pour régler les questions de séjour des étrangers, et du droit des libanais au domicile, exposées dans les zones où elles vivent à l'invasion d'étrangers et de libanais qui ont pris les armes contre elles et ont mis en péril leurs vies et leurs biens dans le meilleur style des cinquièmes colonnes. Et c'est ce qu'elles sont décidées à na pas voir recommencer malgrè les déclarations de tous ceux qui, sans connaître la réalité du problème libanais, se déclarent pour un Liban «humainement et territorialement uni».

C'est là qu'il nous faut nous arrêter un moment pour nous élever avec force contre la singulière interpretation que beaucoup entendent donner à la formule d'un Liban «uni territorialement et humainement». Selon cette interprétation, aucune atteinte ne doit être apportée à l'imbrication des groupes éthniques opposés, telle qu'elle avait existé au début de 1975 et qui avait été meurtrière pour les éthnies chrétiennes.

8ème point

Il faut nous en remettre ici aux poids et aux mesures que paraît admettre, sinon l'opinion publique mondiale, du moins une certaine logique politique mondialement pratiquée, à l'égard du droit à l'auto-détermination:

1 — Les Kurdes de l'Iraq, appartenant pourtant à la même civilisation et à la même religion que les Arabes de ce pays, sont pourtant admis à l'autonomie, en attendant mieux probablement.

2 — Les musulmans des Philippines qui sont pourtant philippins de race et de langue, sont pourtant admis à l'autonomie.

3 — Les soudanais du sud qui sont chrétiens, mais qui sont pourtant soudanais, sont admis à la même faveur.

4 — On ne parlera pas des Turcs de Chypre qui sont pourtant aussi chypriotes que les chypriotes grecs

5 — On ne parlera pas non plus des Basques, des Gallois, et des Ecossais.

6 — On parlera cependant des Palestiniens eux-mêmes qui de race, de langue, de religion, de civilisation d'identité, en un mot, de la même réligion, de la même civilisation de la même identité, que les Syriens, les Jordaniens, les Iraquiens, sont cependant admis au droit d'avoir un Etat palestinien dans la Cisjourdanie et dans le pays dont ils ne sont pas originaires.

9ème point

On peut légitimement penser qu'une solution du problème libanais qui ne serait pas conforme aux poids et aux mesures que parait admettre la logique politique mondialement pratiquée, ne pourrait que perpétuer ce problème en le rendant plus grave encore.

Et il n'est pas exclu que ces troubles auxquels il donnera lieu, pourraient être de la même nature que celle à laquelle a donné lieu le problème palestinien.

Tout au contraire, si l'on devait donner aux éthnies chrétiennes le droit à l'auto-détermination généralement admis dans des circonstances similaires à celles où se trouvent ces éthnies, un apaisement certain s'en suivrait et permettrait de transformer un climat latent d'hostilité et de méfiance en un climat plus favorable à la confiance et à la collaboration.

N.B. La stabilisation des Etats du Moyen-Orient passe obligatoirement par la sécurisation des différentes éthnies qui le composent. Cette région qui fut le berceau des religions supérieures: judaïsme, christianisme et Islam, a été toujours perturbée par les aspirations différentes et inconciliables des peuples qui appartiennent à l'une ou à l'autre de ces religions. Il n'y aura de paix définitive que le jour où l'héritage d'Abraham sera équitablement partagé. C'est à cette condition que la question d'Orient sera, une fois pour toutes, résolue.

Le 11 Février 1977.

وثيقة «الفدرالية ضرورة يجب اعلانها»
المقدمة إلى خلوة سيدة البير

١ ـ السؤال الأساسي

ليس من الضروري بعد وضع دراسات جديدة حول ابعاد المشكلة اللبنانية. هناك العديد من الدراسات الموضوعية العلمية قبل الحرب، واثناءها، وبعدها. اليوم لم يتغير شيء، وما على «الجبهة اللبنانية» التي عاشت المشكلة اللبنانية مجتمعة اليوم، وبأشخاصها منفردين في السابق، سوى تطبيق العلاقات التجريبية والعلمية الواردة في هذه الدراسات.

موجز المشكلة اللبنانية حسب التجربة العملية والتحليلات العلمية الموضوعة حولها هو التالي:

١ ـ المشكلة اللبنانية ـ الفلسطينية لم تكن لتتحول الى حرب يشنها الفلسطينيون على لبنان لو لم يتعاون مع الفلسطينيين نصف اللبنانيين.

٢ ـ المشكلة الاجتماعية اللبنانية لم تكن لتتحول الى غطاء يموه لحرب الفلسطينيين والمتعاونين معهم ضد لبنان، لو لم تكن طبيعة صيغة ١٩٢٦ ـ ١٩٤٣ تؤدي حتماً الى تحالف اليسار (الساعي الى التغيير الاقتصادي) مع كل حركة داخلية او خارجية تسعى الى تغيير الكيان اللبناني.

٣ ـ لم يكن نصف اللبنانيين ليتعاون مع الفلسطينيين في حربهم ضد لبنان، ولم يكن اليسار اللبناني ليتعاون مع مقوضي «الكيان» اللبناني من الداخل، لو صح ان كان بناء الدولة اللبنانية بناء ثابتاً ونهائياً وليس «بصورة موقتة» (مادة ٩٥ من الدستور) اي لو لم تكن قضية بناء الدولة اللبنانية قضية ما تزال عالقة. بكلام آخر، حتى اليوم لم يكن في لبنان دولة. اما الحرب الدفاعية، فالشعب هو الذي ارتجلها بعفويته.

موجز المشكلة اللبنانية اليوم في سؤال اساسي:

من سيبني دولة لبنان؟ وكيف؟

٢ ـ الصيغة الواجبة او، على الأقل، وجهة السير.

الجواب على «من سيبني دولة لبنان؟» سهل. سيبني دولة لبنان، شعب لبنان، الشعب الذي يؤمن بكيان لبنان التاريخي وبميزاته الحضارية ورسالته الانسانية، ولذلك حارب من اجل بقاء لبنان. و «الجبهة اللبنانية» هي الرأس الهرمي لهذا الشعب، او هكذا يجب ان تكون.

اما المسألة الصعبة فهي في «الكيف»؟

المسألة صعبة على قدر ما يزال الفلسطينيون هنا، وعلى قدر ما يزال مقوضو الكيان هنا ايضاً وقادرين على السعي للتقويض، وايضاً على قدر ما يزال اليسار، ملزماً بالتحالف مع الفلسطينيين، ومقوضي الكيان.

قبل كل شيء طبعاً، يجب صد الفلسطينيين، وصد مقوضي الكيان، وفك تحالف اليسار معهما.

فهل القضاء على هذه الأخطار، او تحقيق هذه «المناعة» يتم «بالعدد»، . . و «بمدى الانتشار المسيحي» . . و «بالانسان المتفوق» . . ؟ اغلب الظن ان لا. فلا العدد (واي عدد) ولا الانتشار (او متى يتحقق واين) ولا الانسان المتفوق، «تمكن من مقاومة الطغيان والمحافظة على التوازن في ميزان القوى في المنطقة». انما «الكيان» Entité هو الذي يحافظ على العدد (مهما صغر) ويساعد على الانتشار (المرتكز على وجود آمن وثابت) ويسمح بالانصراف الحر الى تنمية التفوق. العدد والانتشار والتفوق وغير ذلك. . . لكل ذلك اغراض اساسية طبعاً، ولكنها لا تشكل الرادع، لانها لا يمكن ان تكون موجودة خارج كيان يؤمن لها الثبوت والصلابة لتفصل في البناء المرجو. انها المواد او المضمون لكيان واجب الوجود، وليست شروطاً لوجود هذا الكيان.

وما تراه يكون هذا الكيان؟

١ ـ هل هو التقسيم؟ كلا

٢ ـ هل هو بناء ١٩٢٦ ـ ١٩٤٣؟ كلا

٣ ـ انه بالضرورة الصيغة الفدرالية اللامركزية السياسية.

وجوب اعلان المطالبة باللامركزية السياسية.

* * *

قبل البحث في طريقة تحقيق هذا الهدف الأقرب الواجب، او هذه الوسيلة التي لا مفر منها، يجب التنبه الى ضرورة اعلان المطالبة بها (باللامركزية السياسية) علناً بعد هذه الحرب التاريخية المدمرة لعدة اسباب اهمها التالية:

١ ـ ان الاعلان بالمطالبة باللامركزية السياسية هو دليل على قوة الإيمان بالحق، والقدرة على تخطي الإتهامات الديماغوجية المناوئة، والرافضة اللامركزية على سوء نية.

٢ ـ ان المطالبة باللامركزية السياسية، لا بد وان تفهم على حقيقتها مطالبة فعلية بعدم التقسيم، وبالمحافظة على وحدة لبنان دولة حرة مستقلة تعرف كيف تطبق الديمقراطية على حقيقتها بالمحافظة على حرية الأفراد وحرية الجماعات الحضارية على حد سواء.

٣ ـ ان المطالبة باللامركزية السياسية لا بد وان تفهم على حقيقتها، تحقيقاً علمياً صادقاً لمبدأ المشاركة الذي طالب بها المسلمون كثيراً في لبنان قبل الحرب واليوم ايضاً.

٤ ـ ان المطالبة العلنية باللامركزية السياسية من شأنها ان تشد الشعب الذي قاتل من اجل بقائه، الى هدفه الأقرب،

الواجب. وان تشعره بأنه لم يقاتل سدى، انما حقق بتضحياته شيئاً ما. . . مما يعيثه لمتابعة التحقيق اذا اقتضى الأمر. . . بينما العكس هو العكس. . .

٥ - ان المطالبة العلنية باللامركزية السياسية، من باب القول بحق المجتمعات الحضارية المختلفة بالبقاء والحرية والكرامة، يجعل «الجبهة اللبنانية» بموقف اقوى في الداخل ازاء الفريق الآخر (لمجرد انها تجرأت على اعلان هدفها) بينما يظهرها امام العالم الخارجي على حقيقتها، اي كونها هي والشعب الذي تمثله، موضوع القهر والطغيان (لمجرد ان تطالب باللامركزية السياسية من اجل انصاف المعرّضين للطغيان وضمان بقائهم على قدم المساواة التامة بين جميع الأطراف).

٦ - إن المطالبة العلنية باللامركزية السياسية لتحقيق المشاركة وضمان بقاء «الأقليات» (بمعنى المجموعات الحضارية المختلفة وليس بالمعنى الكمي للأقلية والأكثرية) هو أهم شرح للقضية اللبنانية ما زال العالم الخارجي، بغالبيته، ينتظره حتى اليوم. فهل يجوز الا نعطيه شرحاً مقنعاً عن قضيتنا، ونظل نراوح مكاننا في اللف والدوران والغموض. . . والفشل. . .

٧ - ولا نظن اطلاقاً ان اعلان المطالبة باللامركزية السياسية سيشكل سبباً لانسحاب المسيحيين من المناطق الإسلامية. . فاذا قبل المسلمون الحوار حول اللامركزية السياسية عند إعلانها، نكون قد اصبحنا في بدء طريق «الإتفاق». . . وهذا يطمئن مسيحيي المناطق الإسلامية. واذا لم يقبل المسلمون بالحوار حول اللامركزية السياسية، سنظل حيث نحن اليوم، انهم يرفضونها دون ان نعلنها. . . فاذا رفضوها بعد ان نعلنها، تظل الحال على ما هي. . . ونكون قد سجّلنا الخطوات التقدمية المذكورة اعلاه.

* * *

* كيفية تحقيق اللامركزية - الإتفاق مع المسلمين:

كل اتفاق فيه على الأقل فريقان وله موضع. فريق يبدأ بالعرض، عرض الموضوع، وفريق يقابل هذا العرض، بالقبول، أو بالنقاش.

لا يجوز بعد هذه الحرب ان يكون موضوع الإتفاق (أو المناقشة من اجل الإتفاق) مع المسلمين موضوعاً مبهماً، غامضاً وعاماً، أو بالعكس جزئياً وسخيفاً بعد ان تبيّنا الداء بدقة. لا يجوز ان يكون موضوع الحوار مثلاً «الإصلاح السياسي» أو «الوفاق السياسي». . . أو «تعديل الدستور» أو «الوثيقة الدستورية». الخ. . . موضوع الإتفاق، أو موضوع الحوار مع المسلمين يجب ان يكون «اللامركزية السياسية».

لمجرد ان تعرض «الجبهة اللبنانية» اللامركزية السياسية موضوعاً للحوار مع المسلمين تكون إلى جانب الأهداف التقدمية السابقة، قد حققت نجاحاً في توجيه الحوار وامكانيات نجاحه في خدمة القضية اللبنانية.

مشروع الرئيس كميل شمعون
الذي قدمه إلى خلوة سيدة البير وكان بعنوان «الدستور»
الرقم: ١٣٠ - وثيقة رقم ١
وجوب الصيغة المركبة[١] لبناء لبنان

- الدولة هي تنظيم سياسي لمعطيات اجتماعية سوسيولوجية اساسية. فالشعب المتجانس تنظمه دولة وحدوية الشكل. اما الشعب او الامة المتعددة الاثنيات والحضارات فلا يمكن تنظيمها الا بدولة مركبة كالدولة الفدرالية. واذا حصل وانشئت دولة وحدوية النزعة لتنظيم شعب تعددي الحضارات فالنتيجة تكون حتماً اما سيطرة مجموعة على مجموعة اخرى وقهرها، واما تطوّر شكل الدولة بالعمل السياسي اليومي لتصبح دولة مركبة. هذا الذي حصل في لبنان مع صيغة ١٩٤٣. الطائفية السياسية، التي هي شكل مركب بطريقة تحفظ الاطار الوحدوي الخارجي للدولة، تطورت، وجعلت من لبنان دولة كونفدرالية، للمسلمين وللمسيحيين فيها حق النقض، عندما تتعلق الإختيارات السياسية بجوهر وجودهم وتطلعاتهم الحضارية[٢].

١) يجب دائماً فهم كون اية صيغة لبناء لبنان وسيلة استراتيجية لا هدفاً. انها وسيلة لتأمين الوجود السياسي لجميع الحضارات الحرة، وخصوصاً للمسيحيين، عن طريق القوانين، وفي طليعتها الدستور، وعن طريق المؤسسات الواضحة في منطلقاتها، وفي تطبيقها، وليس عن طريق «ضمانات» شفهية، او مترددة، او مموّهة.

٢) تراجع القضية اللبنانية رقم ٧ و ٣

- بعد ان اقرت الجبهة اللبنانية التزامها الضروري والصحيح، باعتماد التعددية الحضارية في لبنان اساساً للبنيان السياسي الجديد، اصبح من الضروري عرض النتائج الحتمية والأساليب الواضحة لتطبيق هذا الاعتماد.

اولاً: ان صيغة ١٩٤٣، او اية صيغة تعتمد التركيب السياسي الطائفي (الطائفية السياسية) في اطار جغرافي وحدودي، وتعطي المسيحيين «ضمانات» في توزيع المناصب السياسية الأهم في الدولة، تؤدي حتماً الى النتائج التالية:

١) ان المسلمين ينظرون الى هذه «الضمانات» على اساس انها «امتيازات» من حقهم معارضتها وازالتها.

٢) ان المسلمين، بسعيهم لإزالة مثل هكذا «ضمانات» في دولة اطارها الخارجي وحدوي، سيستفيدون من حجج تكون بطبيعتها في مصلحتهم. كالمطالبة بالمساواة، وبتكافؤ الفرص، وبتطبيق المبادىء الديمقراطية الصحيحة الخ... مما يموّه الحقيقة على بعض المسيحيين في الداخل، وعلى العالم الخارجي بكامله، ويجعل موقف المسيحيين في لبنان موقفاً صعباً.

٣) ان المسلمين، بوضعهم في موضع المعارضة السياسية الساعية لإزالة «الامتيازات»، اي الى تغيير ما هو قائم، سيكون لهم حتماً وجه وصورة تقدمية في الداخل وامام العالم الخارجي، بينما سيكون للمسيحيين صورة المحافظين المتشبثين بما هو قائم، «بامتيازاتهم». وهذه الصورة تنفر الناس منهم وتضعف موقفهم على قدر ما تجعل شرح قضيتهم للعالم صعباً.

٤) ان المسلمين بوضعهم في موضع المعارضة السياسية، الساعية لتغيير ما هو قائم، يصبحون طبيعياً متحالفين مع اليسار الساعي هو ايضاً، لتغيير ما هو قائم. ولا يعود بامكان المسيحيين، اطلاقاً، فك هذا التحالف، في ظل دولة اطارها الخارجي وحدوي مع نظام ديمقراطي اكثري (لا يصح اصلاً الاّ للمجتمعات المتجانسة) يقضي على جميع مصالح المسيحيين الحضارية ومن ثم يزيل وجودهم. اذا، التحالف الطبيعي بين المسلمين واليسار في هكذا شكل للدولة يؤدي الى نتيجتين خطيرتين في الداخل والخارج.

- في الداخل، يضعف المسيحيين في اي نظام ديمقراطي مبني على الاكثرية العددية ويصبحون بالفعل اقلية...

- في الخارج يضعف تعاطف العالم معهم بسبب اظهارهم بمظهر الساعين للحفاظ على «امتيازات»...

ثانياً: للخروج من هذه المزالق الخطرة، التي لا بد وان تنجم عن اعتماد التعددية المحض طائفية في دولة اطارها الخارجي وحدوي، يجب التطلع:

١ - الى ضرورة الخروج من اي نظام اكثري Système majoritaire لا يصح اعتماده اصلاً الا في المجتمعات المتجانسة.

٢ - الى ضرورة حماية المجموعات الحضارية المهددة بالانصهار الإبتلاعي، اي المسيحيين في اي مجتمع مترجرج، عن طريق اعتماد اطر جغرافية Cadres géographiques معينة تعتبر خط الدفاع الأخير لوجود هذه المجموعات. هنا تكمن العبرة الأساسية في موضوع اللامركزية السياسية.

فبناء على هذه المعطيات رأينا ان نعرض على الجبهة مشروعين متميّزين لنظام جديد لدولة لبنان:

- احدهما مستمد من قصد حماية المجموعات الحضارية عن طريق اعتماد الإطار الجغرافي الذي يلائم، بشكل اخصّ، مستلزمات الحفاظ على المجموعة المسيحية.

- والآخر مستمد من فكرة حماية هذه المجموعة، عن طريق ازالة المخاطر الناشئة، بالنسبة اليها، عن النظام الأكثري.

الرقم: ١٣٠ - الوثيقة رقم ٢

المادة الأولى: في الدولة واراضيها: لبنان دولة مستقلة ذات سيادة تامّة يحدّها:

شمالاً: من مصبّ النهر الكبير على خطّ يوافق مجرى النهر الى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علو جسر القمر.

شرقاً: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (اورنت) ماراً بقرى معيصره.

جنوباً: حدود قضائي صور ومرجعيون الحالية

غرباً: البحر المتوسط.

المادة الثانية: لا يجوز التخلّي عن أحد اقسام الأراضي اللبنانية او التنازل عنه.

المادة الثالثة: تنشأ في دولة لبنان ولايتان ومنطقة مشتركة: تتكوّن الولاية الأولى من المدن والمجموعات السكنية والأراضي الزراعية والمشاعية التابعة لها والتي كانت معروفة باسم متصرفية جبل لبنان المحددة وفقاً لبروتوكولي ١٨٦١ و ١٨٦٤

تضاف اليها:
بيروت الشرقية باستثناء المنطقة المشتركة كما ستحدد فيما بعد
من الشمال. . .
من الشرق. . .
من الجنوب. . .

المادة الرابعة: تتألف الولاية الثانية من القسم الغربي لمدينة بيروت باستثناء المنطقة المشتركة ومن باقي المدن والمجموعات السكنية والأراضي الزراعية والمشاعات التابعة لها.

المادة الخامسة: تتألف المنطقة المشتركة من الوسط التجاري لمدينة بيروت يحده شمالاً محلة الكرنتينا والصيفي شرقاً الخط الممتد من اول شارع الحمراء والبنك المركزي الى ساحة رياض الصلح الى ساحة الدباس الى اول شارع النهر قبلة الى مبنى السفارة الأميركية ومدخل الجامعة الأميركية غرباً البحر المتوسط.

المادة السادسة: تتمتع كل ولاية بحكمها الذاتي في تقرير وادارة شؤونها الإدارية والسياسية والقضائية والتشريعية والعسكرية والثقافية وفرض الضرائب وجبايتها وتقرير الموازنة وانفاقها.

المادة السابعة: السلطة التنفيذية: يرأس كل ولاية حاكم او رئيس للجمهورية يتمتع بالصلاحيات الدستورية المنصوص عنها في الدستور الحالي تعاونه حكومة مؤلفة من وزراء يعينهم رئيس الجمهورية ويختار من بينهم رئيساً وتحدد مسؤولياتهم وفقاً لاحكام الدستور الحالي.

ولا يتولى الحاكمية ام رئاسة الجمهورية الا اللبناني الذي اتم الخامسة والثلاثين من عمره، وتتوفر فيه كافة المؤهلات القانونية.

المادة الثامنة: السلطة التشريعية: يمارس السلطة التشريعية في كل ولاية مجلس نيابي مؤلف من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفاقاً للقانون الذي تصدره كل ولاية وفي المرة الأولى يتم انتخابهم وفقاً للمقررات التي ستتخذها الهيئة التأسيسية المناط بها التصديق مؤقتاً على النظام الدستوري.

المادة التاسعة: يحق لكل مواطن لبناني ذكراً كان ام انثى اتم الخامسة والعشرين من عمره ان يرشح نفسه للانتخابات النيابية في الولاية التي ينتمي اليها كما ان لهذا المواطن حق الاقتراع عندما يتم العشرين من عمره.

المادة العاشرة: السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها في كل ولاية بموجب قانون يحفظ للقضاء مستواه الرفيع ثقافياً ومعنوياً ويصون استقلاله كما يوفر الضمانات كاملة لحقوق المتقاضين.

وتصدر القرارات من كافة المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني.

المادة الحادية عشرة: المجلس الأعلى للمصالح المشتركة: يتألف المجلس الأعلى للمصالح المشتركة من ستة اعضاء ومن سكريتريين عامين تمثل الطوائف الرئيسية.

المادة الثانية عشرة: رئاسة المجلس الأعلى تكون بالتناوب بين الستة اعضاء مدة ولاية كل منهم سنة واحدة، تؤخذ القرارات باكثرية الاصوات وعند التساوي يكون صوت الرئيس مرجحاً.

المادة الثالثة عشرة: قرارات المجلس الأعلى نافذة ما لم يعترض عليها من قبل حكومة احدى الولايتين في خلال شهر واحد من تاريخ تبلغها القرار خطياً مع علم بالاستلام.

المادة الرابعة عشرة: تعين حكومة كل ولاية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء نصف اعضاء المجلس الأعلى وسكريتراً عاماً واحداً.

يتولى الرئاسة لأول سنة اكبر الأعضاء سناً.

المادة الخامسة عشرة: مدة ولاية اعضاء المجلس الأعلى والسكرترين العامين ستة سنوات قابلة للتمديد وفقاً لرغبة الحكومة التي يعنيها الأمر.

المادة السادسة عشرة: يمارس المجلس الأعلى للمصالح المشتركة الصلاحيات التالية:
اولاً - تطبيق الانظمة والقوانين والقواعد التي تقوم عليها الوحدة الاقتصادية.
ثانياً - تطبيق الوحدة الجمركية واستلام ادارة الجمارك في كافة الموانىء ونقاط الحدود اللبنانية وجباية الرسوم ومنع التهريب ولاجل بلوغ هذه الغاية للمجلس الأعلى ان ينشىء شرطة جمركية تابعة له مباشرة والاستعانة بقوى الأمن التابعة لكل من الولايتين.

ثالثا ـ صيانة النقد اللبناني وتأمين وحدته
رابعاً ـ تأمين حرية وسلامة المواصلات البحرية والبرية والجوية.
المادة السابعة عشرة: يصدر المجلس الأعلى للمصالح المشتركة تقريراً سنوياً مفصلاً عن حركة الاستيراد والتصدير واعادة التصدير كما يجب ان يتضمن تقريره بياناً عن حالة النقد واوضاع الاحتياط ومقدار الرسوم الجمركية المجباة.
المادة الثامنة عشرة: توزع العائدات الجمركية بين الولايتين على الصورة التالية: يدفع ثلث العائدات لصندوق كل ولاية ويحتفظ بالثلث الباقي في حساب خاص لمدة ثلاث سنوات يوزع بعدها على كل ولاية حسب مساهمتها في تكوين العائدات المشار اليها.

المادة التاسعة عشرة: من اجل تنسيق الخطط المتعلقة بتأمين سلامة وحرية تنقل المواطنين عبر الأراضي اللبنانية وسلامة وحرية اقامتهم ومن اجل تنسيق خطط الدفاع عن سلامة الارض اللبنانية والسياسية الخارجية تعقد اجتماعات دورية بين الوزراء المختصين من كل ولاية مرة واحدة كل شهرين وبصورة استثنائية كلما تدعو الحاجة لدرس ما يجب اتخاذه من تدابير ضرورية.
المادة العشرون: تطبق قوانين الولاية من مدنية وجزائية على كافة المقيمين على اراضيها مهما كانت الولاية التي ينتمون اليها كما يخضعون للسلطات القضائية والإدارية والأمنية القائمة.
المادة الحادية والعشرون: للمقيمين في المنطقة المشتركة حق الخيار في الانتماء الى الولاية التي يختارونها ويكونوا خاضعين للانظمة والقوانين المعمول بها في تلك الولاية.
المادة الثانية والعشرون: تعطى لكل مواطن لبناني تذكرة هوية من لون وقياس واحد تحمل فقط الاشارة الى الولاية التي ينتمي اليها.
المادة الثالثة والعشرون: احكام مؤقتة: يحق لمدة سنة واحدة غير قابلة التمديد لكل مقيم على ارض ولاية ان يبدل انتماءه الى الولاية الاخرى دون ان يؤثر هذا الطلب على حرية اقامته ويبقى خاضعاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في الولاية التي يقيم فيها.

الرقم: ١٣٠ ـ الوثيقة رقم ٣
خطة العمل المقترحة

بيروت ٧/ ٣/ ١٩٧٧

ملاحظة اولية: ان هذه الخطة لا يمكن اعتمادها ويصبح البحث فيها عديم الفائدة الا اذا تحقق احد الشرطين التاليين:
١ ـ ان يكون للجبهة الدور الاساسي في الحكم القائم حالياً
٢ ـ تعطيل هذا الحكم كلياً.
١) الهدف الأخير: ان يكون لبنان للبنانيي الولاء، كياناً حراً، متميزاً، مطمئناً ومنفتحاً.
٢) استراتيجية او خطة العمل: لتحقيق هذا الهدف الواجب، هناك استراتيجية، او خطة عمل شاملة تسير في خطين متوازيين لا يعيق واحدهما الآخر.

١ ـ الخط الأول

أ ـ وسيلته الستراتيجية: بناء الدولة اللبنانية بناء مركباً يراعى فيه:
ـ توزع الأقاليم توزعاً جغرافياً يسمح باقامة واحد منها او اكثر يضم اكبر عدد مستطاع من المجموعات السكانية ذات الولاء اللبناني الكامل.
ـ قيام حكم ذاتي في هذه الأقاليم ومشاركة في الحكم المركزي
ـ اقرار هذا البناء المركب كاختيار دستوري من قبل الجبهة.
ب ـ اقناع العرب دولة دولة بان كياناً لبنانياً حراً ومطمئناً سيكون انفع لهم من بقاء لبنان ممزقاً، وفي وضع متفجر وقابل الإشتعال على وجه يهدد سلامتهم، هم، كما يهدد سلامته.
ان موقف بعض الدول العربية في المرحلة الثانية من الحرب يشجع على سلوك هذا السبيل.

- التشديد مع العرب على ان هذا الكيان اللبناني لا يتناقض مع وجوده ضمن جامعة الدول العربية، بل ان لبنان هذا مصرّ على بقائه ضمن هذه الجامعة.
- اقناع الدول ذات الشأن بان حل المسألة اللبنانية على وجه يضمن سلامة الاثنيات الحضارية المختلفة قد يصبح منطلقاً لحل قضية الشرق الأوسط بكاملها.
- اقناع الغرب، واميركا بنوع خاص، بان مسيحيي لبنان لن يستسلموا للحكم الإسلامي وان عداء العرب لهم (اي لمسيحيي لبنان المقاومين)، سينعكس على علاقات العرب بالغرب وان من مصلحتهم (اي من مصلحة الغرب، وخصوصاً اميركا) اقناع العرب بقبول الكيان اللبناني الحر...
- اعتماد سوريا والعرب والغرب محاوراً بديلاً للمحاور المحلي.

٢) الخط الثاني

يرمي الى بلوغ الهدف النهائي بصورة تدريجية، وعلى مراحل، مع العلم ان هذه المراحل قد تسير متوازية ايضاً، وليس بالتتابع في الزمن.

أ ـ المرحلة الأولى: اعتماد الصيغة المقترحة (تراجع الوثيقة المرفقة رقم ٤) واذا تعذر ذلك، فيجب تخطي واقع الدولة الراهن وتكييفه خلال البحث في الصيغ البديلة لصيغة ١٩٤٣، غير المقبولة، وابقاء المناقشات النظرية حول هذه الصيغ البديلة قائماً والتشديد دائماً على تعددية المجتمع في لبنان واعلان هذه التعددية في كل مجال. وفي الوقت نفسه، اتباع سياسة عملية يومية تكون الحد الأدنى لما يمكن القبول به والخط الدفاعي الأخير، وترتكز على العمل على اعطاء اللامركزية الادارية صلاحيات مالية ومضموناً يحقق ويؤمن بصورة رئيسية، الأغراض التالية التي تشكل اللامركزية المؤسسية Décentralisation institutionnelle

- منع قيام تجمعات سكنية غريبة او لا لبنانية الولاء في المناطق الحرة، مثل الكرنتينا سابقاً وتل الزعتر وسواهما.
- تنمية مالية واقتصادية وتربوية ـ ثقافية متواصلة ومتفوقة، بما يكفل لهذه المناطق الحرة قدراً معيناً من الاكتفاء والإعتماد على الذات
- مهر المناطق المذكورة بشبكة من التجهيزات الأساسية تحررها من الإرتهان للمناطق الأخرى في مجالات الطاقة والمواصلات على انواعها في الداخل ومع الخارج.
- انشاء المدرسة والجامعة التي تهيء، للبنان الجديد، المواطن والانسان الجديد، الواعي لتاريخ هذا الوطن وخصائصه وقيمه، العمل على زيادة التفوق التكنولوجي في المستقبل بحيث تصبح التكنولوجيا سلاحاً استراتيجياً هاماً بيد لبنانيي الولاء.
- قيام جهاز امني ملائم يصلح لأن يكون رادعاً للطغيان
- منع التملك، باي شكل كان، للغرباء عن المناطق الحرة، واي نشاط اقتصادي او سياسي او فكري، من شأنه اضعاف تماسكها وقدراتها الذاتية.

ب ـ المرحلة الثانية: احياء الوجود المسيحي في المناطق ذات الأكثرية غير المسيحية، وتعزيزه وتنميته باستمرار. وفي هذا الإطار يمكن اللجوء الى الوسائل التالية:

- اعادة المسيحيين المهجرين من هذه المناطق الى قراهم في اقرب وقت مستطاع
- العمل على انشاء قرى مسيحية جديدة على مواقع ذات قيمة استراتيجية انطلاقاً من مراكز عمل صناعية او غيرها...
- تنظيم صفوف المسيحيين في المناطق المذكورة، سياسياً وامنياً، بما يكفل لهم الحرية، والسلامة، والتأثير الفعال في السلطات المحلية وقراراتها واعمالها.
- العمل على توقيف التزايد السكاني عند الفئة غير اللبنانية الولاء واستيراد اليد العاملة فقط من بين الفئات التي تتعاطف مع لبنان في الشرق الاوسط.

ج ـ المرحلة الثالثة: تكريس الهدف النهائي قانوناً بعد تحقيقه واقعاً.

٣ ـ اداة وشروط التنفيذ

ملاحظة: على اركان «الجبهة اللبنانية» الالتزام بخط عمل واحد، ولا يجوز لأي منهم الإنفراد بالتصرف.

من المسلم به ان لتحقيق هذه الأغراض وغيرها، شرطين اساسيين:

أ ـ اداة تنفيذية او كفاحية Instrument de combat دائمة وفعالة. فأياً كان الحل، وكانت الصيغة، فالخوف يبقى خوفاً من قصر النظر، وقصر النفس كما يقال، ومن الفردية اللبنانية وفقدان الروح وقدرة الفعل الجماعية Capacité d'action collective الأمر الذي يهدد الصفوف اللبنانية، عاجلاً أم آجلاً، بالتفكك، وبالتالي، التخلي التدريجي عن المهمة التاريخية.

فهل يستطيع المؤمنون بلبنان وطناً للحرية والانسان، ان يكونوا، ابداً، صفاً واحداً، وان يعبئوا الجهد كله، وكل الإمكانات والطاقات، المدة الكافية لخلق هذا الوطن والتي لن تكون قصيرة في اي حال من الاحوال؟

اننا مدعوون الى مواجهة هذا التحدّي التاريخي، باجتراح تنظيم وطني يكون هو الإطار الدائم لتجميع الجهود وضبطها وتوظيفها، باقل ما يمكن من الهدر فيها والتبذير، في خدمة الهدف النهائي.

ويجب ان يكون هذا التنظيم جامعاً لكل المؤمنين بهذا الوطن، حيثما كانوا، وحيثما اقاموا بصورة دائمة او مؤقتة. وان يقوى، باستمرار، على مخاطر الإختلاف السياسي، والفئوية، والأنانية.

فالى اي مدى توكل «الجبهة اللبنانية»، هذه الأداة، او هذا التنظيم؟

الراهن انه ليس للجبهة التنظيم المطلوب بعد، ولكن يجب ان تبقى مع ضرورة اعادة النظر في هيكليتها وتكوينها لكي تصبح اكثر فعالية واكثر قدرة على البقاء. وهي الأداة الوطنية الوحيدة المتوافرة لقيادة الكفاح اللبناني في الظروف الراهنة.

لذلك، نتصور المؤمنين بلبنان، هنا وفي العالم، بهيئاتهم واحزابهم وتنظيماتهم وجمعياتهم ومؤسساتهم القائمة او التي قد تقوم في المستقبل، اعضاء في تنظيم عالمي يأخذ بصورة عامة، الهيكلية التالية:

١ ـ هيئة عليا تسمى، مثلاً «المؤتمر اللبناني في العالم» يكون مقرها في بيروت، وتنعقد مرة في السنة على الأقل، وتتمثل فيها الهيئات المنتمية اليها بموجب نظام خاص يوضع لهذه الغاية.

تقرر هذه الهيئة في كل ما له علاقة بالمصير اللبناني، وتكون قراراتها ملزمة للجميع.

٢ ـ تساعد «المؤتمر اللبناني في العالم» هذا، في مهمته «امانة عامة دائمة»، مقرها بيروت، ومجهزة، ومزودة بالإمكانات والصلاحيات اللازمة.

٣ ـ تتفرع عن الأمانة العامة، «مكاتب موزعة» في معظم عواصم العالم.

ب ـ ايصال المناضلين الملتزمين بهذا الوطن وبهذه الستراتيجية فوراً، الى مراكز السلطة الرسمية، السياسية والادارية. والعمل دائماً للسيطرة التامة على السلطة الفعلية الكاملة في البلاد، في المجال السياسي وغيره في المجالات...

ج ـ وفي اي حال، يجب التخلي نهائياً عن «السياسة ـ الهواية» Amateurisme مقابل احتراف العمل السياسي العلمي Militantisme ou Action Politique Professionnelle

مشروع الرئيس سليمان فرنجية
الذي قدمه في خلوة سيدة البير

١ ـ يتم التعديل بموجب ملحق دستوري.

٢ ـ الحدود الحالية.

٣ ـ التقسيم الإداري متروك للحكومة.

٤ ـ توسيع صلاحية رئيس الجمهورية وبالأخص جعله قائداً اعلى فعلياً لجميع القوى المسلحة (جيش وغيره) مع حق التعيين والترقية. واعطاؤه حق تعديل الدوائر الإنتخابية.

٥ ـ رئيس الوزراء ينتخب من النواب ويعتبر معتذراً بعد محاولة التأليف الثالثة غير الناجحة على ان لا تتجاوز مدة المحاولات الثلاث ٣٠ يوماً واذا تجاوزت هذه المدة اعتبر معتذراً.

٦ ـ يعين رئيس الجمهورية الوزراء بعد التشاور مع رئيس الوزراء ويقيلهم منفرداً.

٧ ـ عند الحاجة استعمال التصويت في مجلس الوزراء والخضوع للاكثرية مع عدم السماح باستقالة رئيس مجلس الوزراء قبل التصويت بقصد تعطيله.

٨ ـ عدد النواب مناصفة بعد تعديل الدوائر الإنتخابية من قبل رئيس الجمهورية منفرداً.

٩ ـ الطائفية:

رئيس الجمهورية ـ ماروني

رئيس مجلس الوزراء ـ سني

رئيس مجلس النواب ـ مناوبة سنة للطوائف المسلمة غير السنية وسنة للطوائف المسيحية غير المارونية.

١٠ ـ صلاحية مجلس النواب تشمل كل الأراضي اللبنانية مع ايجاد اكثرية مزدوجة.

١١ ـ سلطة ضمن المحافظات تنتخب من الشعب وتشمل سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية.

١٢ ـ توزيع صلاحيات الوزارات: ما بين السلطة المركزية والسلطة اللامركزية:

أ ـ الوزارات المركزية: الخارجية ـ الهاتف ـ المالية ـ العدلية ـ الدفاع ـ التصميم.

ب ـ سلطة لامركزية: الصحة ـ الشؤون ـ الاسكان ـ التربية.

ملاحظة: التخطيط التربوي يبقى من صلاحية السلطة المركزية.

ج ـ الوزارات المشتركة بين المركزية واللامركزية: الداخلية ـ الأشغال ـ الموارد ـ السياحة ـ الزراعة ـ الاقتصاد ـ الصناعة ـ الاعلام ـ المالية.

١ ـ المالية

مركزي

تحديد الضرائب والرسوم غير المباشرة وجبايتها.

توزيع رسوم المحروقات بنسبة عدد المقيمين في المحافظات.

تحديد الضرائب المباشرة.

لامركزي

جباية وصرف الضرائب المباشرة التي تتحقق في كل محافظة.

٢ ـ الاعلام

مركزي: الاعلام الرسمي والخارجي والعلاقات العالمية.

لامركزي: اقتصادي وتجاري وسياحي.

٣ ـ الصناعة

مركزي: تحديد المناطق الصناعية بعد استشارة وموافقة السلطة اللامركزية.

لامركزي

تقديم الخدمات العامة

الرسوم تعود للبلديات

٤ ـ الإسكان

مركزي

تصميم فقط

لامركزي

توزع المبالغ المخصصة على المحافظات لكل منها بنسبة عدد سكانها.

السلطة اللامركزية هي التي تقرر التنفيذ وتنفذ.

٥ ـ الإقتصاد

مركزي

الحرية الموجهة

تحديد اسعار بعض المواد الإستهلاكية

مراقبة الأسعار

الإرشاد والتوجيه

لامركزي

حرية بشأن تطبيق ام عدم تطبيق الإتفاقات الإقتصادية ضمن المحافظة

٦ ـ الزراعة

مركزي

الإرشاد والمختبرات

لامركزي
التعاونيات - تصميم وتنفيذ المشاريع
ملاحظة: اعفاء المواد الغذائية من الرسوم الجمركية باستثناء المواد الكحولية.
٧ - السياحة
مركزي
تصميم - تخطيط - ارشاد
لامركزي
توزيع الميزانية العامة قياساً على عدد السكان وتنفق بواسطة الأجهزة اللامركزية
٨ - الشؤون الإجتماعية
مركزي
مفروض فيها تطبيق قانون العمل والضمان بحده الأدنى.
الإرشاد الموجه لأرباب العمل والعمال.
لامركزي
الإنعاش الإجتماعي: توزيع الميزانية قياساً على عدد السكان.
المساعدات والخدمات: توزع الميزانية قياساً على عدد السكان.
٩ - الصحة
مركزي
التصميم - الوقاية
لامركزي
العناية
١٠ - الموارد
مركزي
الطاقة - مياه الشفة
لامركزي
مشاريع الري
١١ - الأشغال
مركزي
الطرقات الدولية والرئيسية وصيانتها
لامركزي
الطرقات المحلية وصيانتها
١٢ - الداخلية
مركزي
الإدارة
انشاء قوى امن سيارة للمساندة
احوال شخصية
اصدار مراسيم الإستملاك
الأمن العام.
السجون.
اقامة الأجانب مع حقوق للامركزية بالطرد من المحافظة.
الأحزاب
لامركزي
انشاء حرس وطني وظيفته لا تتعدى حدود المحافظة الا بقرار من مجلس الوزراء.

البلديات ـ تعطى استقلالية بجميع اعمالها ـ المراقبة مؤخرة من قبل السلطة المركزية
انشاء مكتب فني للبلديات في كل محافظة.

الكسليك، في ٢٦ ايار ١٩٧٧

محاضر اجتماعات الجبهة اللبنانية
في خلوة سيدة البير

في ٢١ كانون الثاني من العام ١٩٧٧، عقدت الجبهة اللبنانية، خلوتها المشهورة في دير سيدة البير، على مدى ثلاثة أيام، جرى خلالها البحث في الوضع اللبناني، والوسائل الناجعة لارساء لبنان الجديد فوق صيغة تكون في مستوى طموحاته، وفي الوقت نفسه تكون درعاً يقيه الأحداث الأليمة كالتي تعرض اليها في حرب السنتين. فيما يلي تدوين سريع بشكل ارقام وعناوين للمناقشات التي جرت في الخلوة:

الاجتماع الأول:

الجمعة ٢١/١/٧٧ (الساعة العاشرة)

١ ـ كلمة افتتاح للرئيس شمعون:

النشيد الوطني ـ دقيقتان من الصمت اكراماً للشهداء ـ تعقد هذا الإجتماع بروح المحبة العميقة والإتجاه الشامل نحو الخير والتفاهم والوئام. والمقصود الإفادة من الدروس التي ألقاها علينا الماضي البعيد والقريب. والعمل على تفاهم ووئام دائمين بين مختلف فئات الشعب اللبناني.

كل حل سنتوصل اليه وسيصدر عن هذا الإجتماع سيكون عنوانه الإرادة الوثابة الى الخير لكل فئات الشعب اللبناني...

باسم الله والوطن وباسم الرفاق جميعاً الذين خاضوا المعارك الدامية من اجل سبب الحرب. اعلن افتتاح هذا المؤتمر، ثم اعطي الكلام لحزب الكتائب اللبنانية.

٢ ـ عرض الكتائب: ـ النكبة اللبنانية القاسية

ـ كيفية الخروج من هذه النكبة مع امل عدم الوقوع فيها.
ـ دور الجبهة في لعب هذا الدور.
ـ تحليل الواقع بدءاً من الماضي (بني على الباطنية والرياء..)
لكن الممارسة أدت الى بعض التقارب.. عوامل خارجية ـ كوامن داخلية ـ مرحلة الصراع الدامي الذي فتك بلبنان.. وصف رائع وغني وشامل للمواقف التي وقفها الفريق الآخر..
الفريق المسيحي في الدولة كان له قسم من المسؤولية في الحوادث..
ـ صيغة جديدة؟ لا تقسيم. لا يمكن ان يبلغ الصيغة التي هي للحرية. اية هي هذه الصيغة التي هي للحرية؟
ربما، موقف الجبهة ـ لمجرد كونها لم تقسم لبنان، هو اعادة تقييم توحيد لبنان! (خيار وحدة لبنان على تقسيمه..).
عديد من المؤشرات.. لكن، اختيار لبنان الواحد، لا يعني لبنان الماضي: لا بد من تغيير جذري في جميع الشؤون. بما انه مجتمع تعددي... فالصيغة الجديدة يجب ان تعبر عن هذه التعددية، مع موافقة عربية وعالمية عليها.
ما هي هذه الصيغة؟ وهل تحقيقها ممكن؟
ماذا يطلب من الجبهة؟

٣ ـ كلمة ممثل الرئيس فرنجية: هنري طربيه

ـ كلمة تحية للشهداء.
ـ تصرف الفلسطينيين في الأزمة الأخيرة.
ـ ارادة اللبنانيين في البقاء رغم تعدي الكثيرين..

دفع اللبنانيون غاليا من دمهم ثمن فشل الصيغ.. حتى كانت الصيغة الأخيرة.
- ما ارادته الصيغة من تلاحم بين فئات لبنان.. وكم تقبلها اللبنانيون بخوف حتى كان الميثاق الوطني.. حاول لبنان دائماً المحافظة على ميزته.. لكن الأحداث اظهرت ان فريقاً نكث بوعده.. من الفريق اللبناني المسلم الى الفلسطينيين.. هدمت الصيغة على يد الفلسطينيين.

البطولة اللبنانية، المبادرة السورية حالت دون تحقيق المؤامرة..
- سؤال: شجاعة اللبنانيين عبر التاريخ واليوم قد تمكنت من التصدي.. لا يجوز ان نترك امورنا للاقدار.. علينا الكشف عن الأسباب وعلينا ان نحددها.. ونعمل على تداركها وازالتها.. وجود صيغة تقي اللبنانيين في المستقبل سفك الدماء والدمار..
- الوثيقة الدستورية؟ كانت صادقة في وقتها.. لكن الفريق الثاني لم يقبل بها. انها محاولة مخلصة ليس ما يوجب علينا قبولها بحرفيتها، ويمكن ان نأخذ منها ما يمكن يفيدنا.. ونفتش عن صيغة تكفل للبنان الديمومة... الآن، مطلوب: (قبل اي صيغة مستقبلية):

- تحرير كل الأراضي اللبنانية والسيادة على كل شبر منها...
- تحديد الأغراب في لبنان...
- الحذر من تملك الأجانب...
- اخذ المبادرة في طرح ما نتفق عليه.
- ضرورة وحدة الجبهة وتماسكها..
- تكريس لبنانية المغتربين..

اي حكم برأسين لا يمكنه ان ينجح، رفض الأحزاب التي تستورد عقائدها، نطالب بولاء مطلق للبنان.
حل سياسي تكملة الحلول الاجتماعية وغيرها، ان الحل هو الذي يتمسك بالتعددية...

٤ - كلمة الرهبانيات...

٥ - كلمة الأحرار: موسى برنس...

سأل الرئيس شمعون: الأربعة متفقون على كلمة واحدة؟ جواد بولس يقول كلمة التاريخ..
نعود الى كلمة موسى برنس:
- لبنان المستمر: كان يجب ان يبنى على العلمنة.
- سبب الأزمة: عدم الفصل بين دين الدولة عند المسلمين.. وما ينتج عنه.
- اذ- اختيار الديمقراطية التعددية: انقاذ لبنان التعددي بكامله، بكامل ارضه وشعبه.. تمكين الفئات اللبنانية كلها بالحفاظ على ميزاتها.. وضع الأمانة الوطنية فوق كل شيء، التماشي مع منطق التاريخ: يحافظ على التعددية.. ايجابيات هذا الخيار...
على الجبهة اليوم اتخاذ الموقف وتجنب المسايرات.. ومساومات.. بناء لبنان على ايجابيتين، لا على سلبيتين...
اذن، اما العلمنة الشاملة على كل الاراضي اللبنانية، واما في بعض اجزائه على اساس اللامركزية!

٦ - كلمة للاستاذ ادوار حنين:

- تحية الى الشهداء... وبعد هذه الحروب، ما علينا؟
- لا نرتجل الحلول ولا نخاف من اتخاذها..
- الحل؟ انطلاقاً من امثولة من التاريخ ومن كون علم السياسة ليس علماً بحصر المعنى.. ومن الشجاعة الضرورية لكل حل.. الحل المناسب.. ومن كون لبنان مختبراً للتعايش.. لملمة الصيغة الجديدة.
بعض حقائق ثوابت من التاريخ:
- لبنان هو مساحة روحية، لذلك لم يكن لا ثابت الحدود ولا ثابت الشعب.
- الشعب اللبناني اليوم مكون بأكثريته من معاندين ورافضين..

ـ الشعب اللبناني اليوم يعيش على مستويين متمايزين.
ـ التعايش المسيحي ـ الإسلامي قضية قديمة، لكن الصيغة حديثة.. وهي متداعية بسبب دخول الأقضية اليه او ضمها.. من هنا الخلل!
ـ لا نريد لبنان مختبراً لهذه الصيغة؟ أيجوز ان نجازف بشعب لبنان (الجزم على مسؤولية المسلمين في حدوث ما حدث...)
ـ دورية تقلبات لبنان: تكبير او تصغير: كلما قوي لبنان ضعف كيانه، والعكس بالعكس...
ـ كلما كثر تراب لبنان كثرت مشاكله... وكلما اضطرب الحكم في لبنان، التجىء الى حاكم مسيحي...
ـ يتحقق لهم ذلك بانشاء لبنان منسجم. - عن اي طريق كان ذلك.. حتى عن طريق تصغير لبنان...
ـ ابداء التحفظات نحو هذه او تلك الصيغة...
لذلك لا بد، من صنع صيغة جديدة تتجنب هذه او تلك من هذه التحفظات او من اخطار كل منها...

٧ ـ الشيخ بشير الجميل باسم القوات اللبنانية:

نتبنى الصيغة التي تقرر بجميع التضحيات...
وطلب دعوة القوات اللبنانية للاشتراك في جميع اجتماعات الجبهة.. بطريقة رسمية.

٨ ـ فؤاد افرام البستاني:

ـ الحقيقة الاولى: في الكوارث الكبرى، الوضع الحاضر يزول لدى العظماء، لدى بناة الدول.. النظر الى الماضي والى المستقبل يبقى.. هذا هو موقف الرجال العظام!
ـ الحقيقة الثانية: على مختلف عهود لبنان، كان الشعب اللبناني اعظم من حكامه اياً كانوا.. في مختلف البلدان، الحضارات مبنية على اشخاص.. لكن في لبنان، الحضارة هي حضارة شعب...
لذلك ارجو الا يغيب عنا في مناقشاتنا تاريخ لبنان.

٩ ـ الدكتور شارل مالك:

أثني على ما قاله حتين والبستاني.
ـ امكان اسهام: تطوير القيم الأخيرة التي نحارب في سبيل بنائها في لبنان: ما هي اهداف وكيانات لبنان التي تصرع العالم اذا آمنا بها ورفعناها الى العالم.
ـ امكان اسهام: في اميركا، اطلاعكم عما خبرته في اميركا خلال اقامتي هناك مدة...

١٠ ـ هنأ الرئيس شمعون المتكلمين... ورفع الجلسة...

الاجتماع الثاني: الجمعة ١٩٧٧/١/٢١ (الساعة الخامسة)

جلسة نقاش

ترأس الجلسة فخامة الرئيس فرنجية

١ ـ كلمة الدكتور مالك:

ان اسهامي، ان كان لي ثمة مجال للاسهام، ينحصر في امرين اثنين، خصائص الوجود اللبناني واهدافه، ولمحة عامة عن انطباعاتي الشخصية في الأشهر الثلاثة والنصف الأخيرة التي قضيتها في اميركا.
اما ما اتصوره واؤمن به بشأن خصائص لبنان المميزة واهداف وجوده فهي التالية:
١ ـ التراث اللبناني الحي العريق باعرافه وعاداته وتقاليده وتاريخه المتراكم والمتواصل ومؤسساته المجتمعية، وغير هذه جميعاً مما يميز لبنان تمييزاً قاطعاً عن كل آسيا وافريقيا، ويجعل منه بلداً خاصاً. وبكلمة واحدة لبنانية لبنان.

٢ ـ الحرية الشخصية الكيانية المسؤولة، التي تشمل، فيا تشمله، الملكية الشخصية الخاضعة للخير العام، التفكير الحر المسؤول، حرية الإجتماع والتعبير، المجتمع اللبناني الحر بالمعنى الأصيل لكلمتي (مجتمع) و (حر)، وكل ما تتضمنه احكام الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، الخ. . .

٣ ـ الإيمان بالله.

٤ ـ الانسان كانسان وبالتالي عالمية الفكر والإحاطة.

٥ ـ التعددية الحقيقية القائمة على الإحترام الصادق المتبادل بين الأفراد وبين الجماعات.

٦ ـ الانفتاح المسؤول.

٧ ـ مغزى لبنان ما وراء البحار الأمين على تراثه وعقيدته ومصيره.

٨ ـ المجتمع المسيحي الحر الأمين على تراثه وعقيدته ومصيره.

٩ ـ كون هذا المجتمع لا يريد لنفسه ما لا يريده لغيره من المجتمعات التي تتكون منها الاسرة اللبنانية.

١٠ ـ نقد النفس، الكشف الصريح عن العيوب الخلقية اللبنانية، التواضع التام بالإقرار بها دون السماح لهذا الإقرار بأن يخلق فينا اليأس من لبنان والكفر به وقيمه الإيجابية وتراثه العظيم واهميته في حد ذاته ولمحيطه المباشر وللعالم. ذلك بأن التوفيق بين الإقرار المنكسر بالعيب والتقصير وبين الإيمان الجازم بالنفس برغم هذا الإقرار، هذا التوفيق هو اهم صفة للفرد العظيم وللمجتمع العظيم.

١١ ـ المجتمعية اللبنانية الجديدة القائمة على الاخلاق القويمة التي تشمل حوالي عشرين صفة محددة الكيان والمضمون.

هذا بشأن الخصائص اللبنانية المميزة التي يجب على كل تفكير سياسي وتخطيط بنياني ان يرعاها ويخدمها، والا بطل من اساسه.

انتقل الآن الى بعض الانطباعات التي تكونت فيَّ في الأشهر الأخيرة التي قضيتها في الولايات المتحدة.

١ ـ ان لبنان ما وراء البحار قلق جداً على لبنان الأب ومصيره، وهو يتساءل التساؤلات الطبيعية التالية:

ـ هل خسر لبنان سيادته واستقلاله، او كاد؟؟؟

ـ هل هو في الاطوار التمهيدية الأولى لخسران هذين السيادة والاستقلال؟؟؟

ـ هل وقع لبنان تحت حماية العرب؟؟؟

ـ هل سيمتص او سيذوب في اتحاد عربي اوسع؟؟؟

ـ هل سينزح عنه نصف مليون فلسطيني؟؟؟

ـ اين كلمته الواحدة الواضحة المدوية؟؟؟

ـ لماذا هذه التعددية في قياداته؟؟؟

ـ هل ثمة مجال بعد لجمع هذه القيادات في قيادة رفيعة واحدة فيا يخص اطلاله على العالم الخارجي على الأقل؟؟؟

ـ من يمثل لبنان: الدولة اللبنانية؟؟؟ الجبهة اللبنانية؟؟؟ وفي الجبهة اللبنانية من من اركانها او من من ممثلي اركانها؟؟؟ القيادة العسكرية الموحدة؟؟ دمشق؟؟ المكتب الثاني اللبناني؟؟ جنبلاط؟؟ البطريرك الماروني؟؟ المفتي السني؟؟ الإمام الشيعي؟؟

يعاني لبنان ما وراء البحار بلبلة رهيبة بسبب هذه التساؤلات الطبيعية الممزقة، وهو بحاجة ماسة الى صوت صارخ اصيل يطمئنه، ليس على اساس التخدير والمداهنة والكذب، وليس على اساس اخفاء الحقائق او تشويهها او تحلية ما هو مر منها، وليس على اساس استثماره او اللعب على عاطفته بقصد جمع المعونات منه لمشاريع قد تكون في بعض الأحيان زائفة او وهمية، بل على اساس الصدق والصفاء القيادي والتخطيط الأصيل والإعتزام البعيد المدى.

ان ابناء لبنان ما وراء البحار والمتحدرين منه كلهم صفاء وكلهم نية حسنة تجاه لبنان، ولكن كلهم تساؤل وقلق، ولم يكونوا في تاريخهم مستعدين لكل شيء للبنان استعدادهم اليوم، بل هم يتحركون لمصير لبنان كتحرك المقيمين واكثر. هذا بالرغم من بلبلتهم وضياعهم، وقرفهم، وانقسامهم بعضهم على بعض، ومشاكلهم الداخلية التي انما هي مرآة لمشاكل لبنان الداخلية، وابتعادهم العاطفي سنة بعد سنة عن لبنان.

٢ ـ لبنان الى حد بعيد، غائب عن اميركا، في واشنطن ونيويورك والأمم المتحدة، وكذلك في الدوائر الفاعلة، الدوائر التي كثيرا ما تكون هي الحاسمة للمصائر، في الصناعة والفكر والتربية والدين والإعلام والنشر. وسبب هذا الغياب عن اميركا هو بالطبع غياب لبنان عن نفسه هذا الفراغ الرهيب يشكل سبباً رئيسياً لعدم تفهم وسائل الإعلام الأميركية والرأي

العام الأميركي حقيقة القضية اللبنانية، وهذا الفراغ يجب ملؤه ويمكن ملؤه. اما كيف يملأ هذا الفراغ فهذا امر يجب التفرغ لدراسته يوماً كاملاً، كي ندرأ خطر التسرع او السطحية او الخفية او الرعونة او الإرتجال او تجربة النفعية الذاتية.

٣ - برغم هذا الفراغ المصيب حدث في الآونة الأخيرة تحسن ملحوظ في الرأي العام الأميركي وفي الدوائر الأميركية العالية في تفهم حقيقة القضية اللبنانية. اما السبب الرئيسي لهذا التحسن فهو الصمود اللبناني الرائع، وخصوصاً بطولة المحاربين اللبنانيين، هذان الصمود والبطولة اللذان انتزعا احترام الجميع واعجابهم، بحيث نشأ شبه يقين بان الإرادة اللبنانية الصامدة وبطولة الشباب المحارب هما اللتان خلصتا لبنان، برغم الدعاية الفلسطينية العربية الشيوعية العالمية الهائلة، التي كانت دائماً ولا تزال تسود وجه اللبنانيين وتصور الحرب على غير حقيقتها.
٤ - برغم انتقادنا للسياسة الأميركية الماضية، السياسة التي تسمى سياسة كيسنجر وغودلي ودين براون - وثمة مجال حقيقي لتبرير انتقادنا لهذه السياسة - ودون الدخول في هل نحن بالفعل عارفون جميع اسرار هذه السياسة، وفي هل نحن منصفون او مبالغون في امر هذا الانتقاد (وارجو الا يظن اني في اية حال انصب نفسي مدافعاً بأي شكل عن هذه السياسة او داعياً لها او مستراً عليها او مبرراً لخطوطها)، برغم كل هذا، ودون الدخول في اي من هذه الأوجه، اقرر ان حكومة فورد في آخر عهدها اصبحت منفتحة تماماً للبنان وان هذا الانفتاح، على ما اعتقد، سيمتد ويشتد في حكومة كارتر القادمة، التي أصبح الآن عمرها يوماً واحداً.

السؤال الحاسم الذي تطرحه الدوائر الأميركية العالية، الرسمية وغير الرسمية، هو:
ماذا يريد لبنان لنفسه؟
من حيث نظامه،
ومن حيث بنيانه الدستوري،
ومن حيث اتجاهاته الحضارية الأخيرة،
ومن حيث قيمه التي لا يتنازل عنها،
ومن حيث مركزه في محيطه المباشر وفي العالم.
وقد تكون هذه الخلوة قد جاء بها القدر او العناية في هذه اللحظة بالذات للتركيز النهائي على هذا السؤال بالذات.

واذا تعذر على لبنان، ككل، ان ينتهي - على الأقل فوراً - الى ارادة موحدة حول هذه الشؤون، فماذا، على اقل تعديل، تريد ما تسمى اليوم الجبهة اللبنانية، هذه الجبهة التي يجب ان تشعر، او التي احست انها تشعر، انها المسؤولة الاولى عن لبنان، وان لولاها ولولا من وماذا تمثل لما وجد لبنان اصلاً، ولما تمكن من الخروج من المحنة الأخيرة، التي لم تنته بعد، بشيء من الوجود، ولما استطاع اليوم ان يتطلع الى وجود محترم في المستقبل.
اذا وعت الجبهة اللبنانية مسؤولياتها التاريخية الجسام وتحملتها بمصيرية تامة وبطولة، فهذا وحده يكفي.
هذا فضلاً عن ان واجبها الوطني والضميري، هي، يحتم عليها وعي هذه المسؤولية وتحملها دون وقبل ان يطلبها منها احد.

٥ - ينتج عن هذا ان تحدينا لبلورة ارادتنا بشكل تاريخي مصيري هادىء مسؤول موحد بعيد النظر. شكل نفتخر به ولا نخجل منه امام اولادنا واحفادنا واحفاد بعد مئة سنة وبعد مئات السنين، هو اهم تحد يجابهنا اليوم.

٦ - ينتج عن هذا ايضاً، بالنسبة لأميركا، ان النية الحسنة والانفتاح السمح اللذين تعمر بهما الحكومة الأميركية الآن تجاه لبنان يجب تعهدهما وملاحقتهما وتنشيطهما بشكل حثيث سليم، وبترفع تام فوق اية مصلحية جزئية او خصوصية، وذلك، في المجال الرسمي، بتمثيل حكومي قوي جداً في اميركا، تمثيل مرسخ في الإدارة اللبنانية الجديدة التي يجب وينتظر ان تنبثق من التحدي الحاضر، وفي المجال اللارسمي، باعتماد مشروع «هابلي» فوراً.

٧ - ينتج عن هذا ثالثاً ان الجبهة اللبنانية ليس بوسعها بعد الآن ان تتأخر ولو ساعة واحدة عن السعي الجدي لبلورة ماذا تريد للبنان المستقبل من جميع الأوجه التي عددت واعلان ارادتها هذه بجرأة تامة، وبالشكل اللائق، للعالم كله، والإلتزام بشرفها وكرامتها وسمعتها بهذا الإعلان، والإعتزام الصادق الا تنفرط او تتفسخ في المستقبل بسبب اية عقبة او اغراء، والعمل الدائب المسؤول في الداخل للإقرار بارادتها المعلنة واحترامها.

٨ - يقال الكثير، اما عن معرفة او عن غير معرفة، عن شيء اسمه (مؤتمر جنيف) وعن سنة ١٩٧٧ على انها سنة التسوية

النهائية لمشاكل الشرق الاوسط، ويردد هذا القول حتى رئيس جمهورية فرنسا. كأن مؤتمر جنيف وسنة ۱۹۷۷ هما سحر آخر الأيام الذي يحل كل معضلة.

ان الذين يتفاءلون بهذا الأمر اما سطحيون الى اقصى السطحية او يعرفون اكثر مما انا اعرف او غير ما انا اعرف.

اما تقديري الشخصي - وهو مجرد تقدير - فهو:

● أولاً: ان محاولات جدية وحثيثة ستعمل - وهي قائمة على قدم وساق الآن - مع حكومة كارتر لاعادة النظر في شؤون الشرق الأوسط بقصد دفع مشاكل هذه المنطقة الى حل نهائي شامل، او ما يسمى بالحل النهائي الشامل.

● ثانياً: ان المتزعم هذه المحاولات والداعي لها بشكل عالمي ضاغط واسع النطاق، هي مصر وذلك، في الغالب، لاسباب داخلية، وعلى الأخص اقتصادية.

● ثالثاً: ان الصعوبات المعرقلة لهذا الحل هي، في نظري وتقديري، اكثر واشد من الإستعدادات والأجواء والدعايات المسهلة له.

● رابعاً: ومع ذلك، فان ما يسمى (تقدماً جزئياً) قد يحصل خلال سنة ١٩٧٧.

● خامساً: ان الحل المنشود الذي تشدد عليه اسرائيل والذي يظهر ان اللحظة التاريخية تستدعيه هو السلم بالمعنى الكامل، اعني، بمعنى ان تكون علاقة اسرائيل وتفاعلها مع محيطها المباشر كعلاقة فرنسا، مثلاً، وتفاعلها مع محيط فرنسا المباشر.

● سادساً: ان اي تقدم او تأخر قد يحدث في سنة ١٩٧٧ لن يكون كما ارى، على حساب اسرائيل وامنها ونظرتها لذاتها ولمصيرها في الشرق الأوسط.

● سابعاً: ان اي تقدم، جزئياً كان ام كلياً، سينجز في سنة ١٩٧٧، في امر علاقة اسرائيل بمحيطها المباشر. سيبقي مشاكل العالم العربي والشرق الأوسط تماماً على ما كانت عليه، اعني المشاكل الإقتصادية والمجتمعية والسياسية، وعلى الأخص المشاكل المعنوية والنفسية والإنسانية والروحية، وان هذه المشاكل هي علة علل كل المشاكل الأخرى، بما في ذلك علاقة اسرائيل بمحيطها المباشر.

● ثامناً: ان مصيرنا في لبنان، كمجتمع حر منفتح وكمجتمع مسيحي مميز حر امين على ذاته، لا يريد لنفسه ما لا يريده لغيره، مع انه، بالطبع، مرتبط الى حد بعيد بحل قضايا الشرق الأوسط، الا انه لا يجوز ربطه بشكل تام بهذا الحل، بل يجب ان نبلور نهائياً ماذا نريد نحن لأنفسنا بشكل قاطع، بصرف النظر عن اي امر آخر او اي مصير آخر.

● تاسعاً: بعد ان نكون قد بلورنا نحن لأنفسنا بشكل مسؤول امام الله وامام الحقيقة وامام ضميرنا وامام الاجيال الطالعة، الى مئات السنين، صورة لبنان الذي نريده - اقتصادياً وسياسياً وبنيانياً ومجتمعياً وروحياً، ومن حيث علاقاته الدولية، عندئذ نلتفت الى كيف يوافق هذا اللبنان الذي نريد وينتظم في اطار الشرق الأوسط الأوسع، وعندئذ نشترك، على اساس هذه الصورة التي نكون قد بلورناها للبنان الذي نريد، في الطبخة العالمية القائمة للتسوية الشاملة لمشاكل الشرق الأوسط.

٩ - بقي امران، ستة استنتاجات وست وصايا..

اما الإستنتاجات الستة فهي، بحسب تقديري الشخصي، ما يلي:

١ - لا تريد الولايات المتحدة ان يضعف ويتلاشى لبنان، كمجتمع حر منفتح ذي تعددية حقيقية، مجتمع يكون فيه الجسم المسيحي حراً عزيزاً اميناً على ذاته ومصيره، فاعلاً سياسياً، ومسيطراً في اطار المبادىء المسيحية الأصلية، دون ان يريد لنفسه ما لا يريده لغيره.

٢ - وبكلمة اخرى، لا تريد اميركا ان يمتص لبنان او يذوب في غيره، او ان تزول عنه صفاته المميزة له عن غيره.

٣ - اميركا غير مزمعة على انزال جيوشها لحماية لبنان.

٤ - على السؤال، كيف يحافظ اذا على لبنان الحر المنفتح التعددي المميز الذي يتعم فيه الجسم المسيحي بالحرية والأمن اللذين ينعم بهما الجسم المسيحي في رومية وباريس واكسفورد وبوسطن، دون ان يريد هذا الجسم لنفسه ما لا يريده لغيره، على هذا السؤال اعتقد ان اميركا تجيب، اولاً ان الحفاظ على هذا اللبنان منوط قبل كل شيء بارادة اللبنانيين انفسهم ان يكونوه، وثانياً، من حيث الإسهام الخارجي، فتوجد طرق عديدة لهذا الحفاظ غير انزال الجيوش، وسوف لا يعدم الخارج وسيلة لذلك عندما تدعو الحاجة.

٥ - اريد ان اقول كلمة مقتضبة عن طبيعة الشرعية. من ميزات لبنان تمسكه بالشرعية هذا التمسك هو تعبير اصيل عن تواصلية التاريخ اللبناني الذي يريد الآخرون ان يقطعوه. غير ان الشرعية بحكم طبيعتها وسيلة لا غاية. الشرعية انما

وجدت لخدمة الخصائص والأهداف العشرة. التي عددت باستطاعتها ان تحقق معظم اهدافنا ضمن الشرعية. غير ان الشرعية لا تعني تحجُراً، ولا (ميكانيزم) اوتوماتيكياً اعمى، ولا ابتعاداً عن ارادة الشعب، ولا استكباراً عليه، ولا حكمه بالاجهزة. فلا يجوز للشرعية ان تفعل بدون ارادة لبنان الحر، بل على العكس، الشرعية انما هي اداة في يد لبنان الحر، يستطيع ان يستخدمها ويستفيد منها الى اقصى حد. الشرعية اذاً شيء يتأثر ويستجيب.

٦ ـ واذا جاز لي ان اختصر كل شيء بعبارة واحدة اقول: ان اميركا تريد للبنان ما يريده لبنان لنفسه بالذات.

١٠ ـ وبشأن الوصايا، اقول اني استخلص من خبرتي وتفكيري، خصوصاً في الأشهر الأربعة الماضية في الولايات المتحدة، وصايا ستا واضحة، وقبل ان اسردها اريد ان ابدأ بصرخة بسيطة.

يا لبنان، انت حر ويجب ان تبقى حراً والا لن تكون.

انت والحرية الشخصية الحقيقية المسؤولة، اذا، صنوان.

يا لبنان الحر، انك تشمل، فيما تشمل، الجسم المسيحي الحر المنيع العريق المتراص.

يا لبنان الحر، هذه هي الوصايا الست التي يفرضها عليك القدر اليوم:

أولاً: تأكد من معنى حريتك ومحتواها، وتمسك بها، واعلنها بثقة وفرح.

ثانياً: قوي نفسك تقوية تامة ـ دفاعياً واقتصادياً وبنيانياً ومعنوياً وروحياً ودولياً.

ثالثاً: وحد صفوفك.

رابعاً: نظم شؤونك.

خامساً: تصرف على اساس ان ارادتك لذاتك، اذا كوّنتها بعد ان تكون قد استخلصت عبر حرب سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ وتغلبت على كل العراقيل والإغراءات الحائلة دون تقويتك وتوحيد صفوفك وتنظيم شؤونك، واذا اعلنت هذه الإرادة بجرأة وتمسكت بها بعناد، فان هذه الإرادة ستحترم ويعترف بها.

سادساً: لا تعتد على احد ولا تستفز احداً، واذا استفزك احد واعتدى عليك وعرفت كيف تصمد في وجهه كما صمدت في سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦، هذا الصمود الرائع الذي اعترف به العالم الفعال كله وقدره لك باعجاب، فلن تكون وحيداً في الميدان.

٢ ـ الاستاذ جواد بولس:

لبنان هو بلد مريض اليوم، اسباب هذا المرض وعلاجه.

التصرف الفعال والمفيد، جو التصرف انطلاقاً من التاريخ (ولا من علم السياسة مثلاً)، نحن في لبنان جزء من هذا العالم، من هذا الشرق.. لقد درست تاريخ هذا الشرق لاعرف دور لبنان والمسيحيين في لبنان منه.

هذا الشرق هو ممر (بين دول الشرق ودول الغرب)... واعطى صورة شاملة عن تاريخ الشرق ومواقف كل من الدول الكبرى من لبنان ومن القضية الشرقية على مدى التاريخ.

يمكن التقاط النقاط التالية من عرضه:

- نستعمل كلمات والفاظ من دون تحديد معانيها (العروبة هي الإسلام..)
- الشعوب المتحررة ليس لها اعتراف بالجميل، بل لها طموحات!
- العرب ليسوا اقوياء في الحرب، اقل صمود بوجههم يحيلهم عن الحرب، قوتنا هي في ضعف الشعوب المحيطة بنا.
- لبنان تهدد بوجوده بسبب القضية الفلسطينية.

٣ ـ الاستاذ سعيد عقل:

بعد المقدمة أتى نتيجة قوله:

أ ـ أية دولة، حتى اميركا، تزول اذا كان فيها عدد من الفلسطينيين ما في لبنان.

ب ـ الأفكار التي سادت لبنان في هذه الثلاثينات وردت في هذه الجلسة.. لو كنت استطيع محوها، لالتقيت معكم في امور كثيرة...

عربنة لبنان تمت، لا على يد المسلمين، بل على يد المسيحيين.. لقد اعلنت رفض عروبة لبنان ولم الاق، التحبيذ في اوساط لبنانية كثيرة..

لا أخاف من الأسلحة، لكنني اخاف من العروبة.

اقسم لبنان الى فئة العنفوانيين وفئة المتخاذلين!
ج ـ اقتراح انتخاب رئيس جمهورية مسيحي ومسلم مداورة، بدءاً من المسيحي!
د ـ نعمل لبنان عظيم شرط ان:
ـ لا يبقى فلسطيني في لبنان،
ـ يحكم اللبنانيون حالهم بالتساوي،
ـ يكون لبنان لبناني من دون اي نعت آخر!
ـ يرجع لبنان أرقى دولة في العالم.

٤ ـ قراءة رسالة واردة من بلدة القبيات وعندقت:

تعبير عن فرحهم بالندوة وبانتظار القرار التاريخي.. ورسالة من ابناء الدامور: آمال على نتائج الندوة وتذكيرهم بقضية الدامور وما يرغبون به بالنسبة الى الدامور: هي شهيدة القضية اللبنانية، اعادة المهجرين اليها، وطرد الغرباء عنها، وضع تصميم لاعادة بناء الدامور...

٥ ـ ادمون رزق:

حول جدول الأعمال.. استرعاء الانتباه الى الوضع في الجنوب!
الشيخ بيار الجميل: الجميع حاربوا، جميع اللبنانيين.. كل بطريقتة ما... كل اللبنانيين هم ابطال.
جواد بولس: قصة تاريخية.. تبين تمسك الفريق الآخر بالحكم. والوصول اليه.
فؤاد افرام البستاني: في نوبة مرض لبنان، لا يجوز ان تغطي القضية الفلسطينية السبب الأساسي لهذه النوبات: السبب الداخلي هو الفريق الآخر..
شارل مالك: طلب ان تتسع صدورنا لكل شيء...
بعد استقلال اميركا، عقد بعضهم ندوة كهذه وتناقشوا بشدة.. لكنهم خرجوا بنتيجة كانت اساس الدستور الأميركي.
ادمون رزق: القول تحت رقم (٥) وحول لفظة، مركبة، لم تكن موضوع لقاء جميع الفرقاء، ايضاً لا يجوز تحديد النقاط في هذا الإطار..

الاجتماع الثالث: يوم السبت ١٩٧٧/١/٢٢ (الساعة العاشرة)
مخصصة للمناقشة برئاسة الشيخ بيار الجميل

١ ـ كلمة الشيخ بيار:

هذه الخلوات غايتها ايجاد صيغة يعيش فيها لبنان مئات السنين، الصيغة السابقة نجحت اولاً، لكنها اخيراً فشلت، من ٧٠ الى ٧٥، تغيرت الحالة تماماً، لذلك لا بد من ايجاد صيغة لا تعيدنا الى ما اوصلتنا اليه الصيغة السابقة.
كلنا هنا مخلصون للبنان، لذلك علينا احترام رأي بعضنا البعض...
كلنا يعرض مرضنا، البارحة اوضح لنا هذا المرض تماماً، يجب ان نجد اليوم وغداً الدواء.. اقترح ان لا نعود فنتكلم عن المرض لكن فقط عن الدواء.. فكرة الخلوة كانت هذه غايتها، بلدنا له وضعه الخاص، وبالتالي قضيته الخاصة، يجب الأخذ بعين الإعتبار ذلك واقترح دواء مناسب للبنان... قد نصل فقط الى توصيات. نحن اذن على الطريق، قد نصل الى مقررات نهائية باجتماعات اخرى وخلوات اخرى..
ثم طلب اسماء الذين يريدون الكلام...

٢ ـ هنري طربيه:

طلب ادخال بعض التصحيح على ورقة العمل، ادخال نظام المناقشة واتخاذ القرارات، وفتح هذا الإقتراح نقاشاً، فيما يلي بعض نقاطه:

الشيخ بيار: قد لا نأخذ هذه الورقة بعين الإعتبار، يجب ان نسمع الآن الآراء..

طربيه: لكن قاعدة للمناقشة..

بعض نقاط غير واردة في ورقة العمل: القضية الفلسطينية.. ثم ادخال نقطة حول المغتربين، المهجرين، الإعلام، الأحزاب...

فرنجية: لقد شخصنا المرض، والآن يجب ايجاد الوصفة.. فان نالت الوصفة موافقة اكثرية الحاضرين هنا، فهل تصبح ملزمة لنا؟

شارل مالك: دون الأسماء وامش حسب اللائحة.

وليد الخازن: اقتراح الرئيس فرنجية وجيه، فلنبت به.. فان لم نقرر هذا تكون اجتماعاتنا فاشلة!

الشيخ بيار: هذه الإجتماعات ليست كافية لاتخاذ القرارات!

خيرالله غانم: القرارات السابقة للصيغة، اذا توصلنا اليها، فهل هي لا تلزمنا؟

الشيخ بيار: يجب اخذ رأي الفريق الآخر، العالم العربي بالذات! لذلك لا يمكن ان نتخذ اي قرار قبل اخذ رأي الآخرين.. فان اتخذنا قراراً ما ولم يقبله العرب، ماذا نعمل؟

وتابع الشيخ بيار حديثه في اطار هذه الصعوبة: نحن والعرب... السوريون بعد ان اطلعوا على موقفنا وجدوا انه معنا حق، اذن من مصلحتنا ان نطلع العرب على اننا لا نريد ان نجعل لبنان وطناً مسيحياً.. ولا نريد ان نكون ضدهم ولا معهم...

الأباتي قسيس: اتفاقنا مع بعضنا البعض شيء واتفاقنا مع المحاور شيء اخر... وامكانية تحقيق ما اتفقنا عليه شيء آخر. اذن، كما قال الشيخ بيار: اين الدواء، لنعرضه لكي نتفق عليه...

ثم عاد الكلام الى اتباع النظام في المناقشة.. واضاف الشيخ بيار: ان شاء الله نصل الى اتفاق.. لكن هذه الإجتماعات ليست كافية لتوفير هذا الإتفاق، وخاصة بالإلتزام بما قد نتفق عليه.

شمعون: تنازلت عن كلامي..

فرنجية: ما سنتوصل اليه، يلزمنا ام لا؟ بعد ذلك نذهب الى المحاور.

الجميل: كل ما نتفق عليه يلزمنا بلا شك، لكن لا بالاكثرية. (ربما يريد الإجماع)..

هنري طربيه: قد نصل الى بعض مبادىء عامة (لا الى صيغة) تكون نقطة انطلاق...

شمعون: لم نفكر بأكثرية او أقلية، بل لا شك بالإجماع، ونحن عددنا محدود، لا يمكن ان يتخذ اي قرارات نهائية ملزمة.. هناك هيئات عدة لم تدع الى هذا الإجتماع. قد نتوصل الى اقتراحات تدرس في ندوة موسعة اذا هناك ضرورة للوصول الى اتفاق على اقتراحات تتناول الصيغة وتبحث في اجتماعات او مؤتمر قريب!

ثم قال متسائلاً: من قاتل؟ القادر على القتال، ابناؤنا، العامل، التاجر، كلهم متطوعون، غير مأجورين.. الذين بكوا على طرابلس، كنت اتمنى ان يذرفوا دمعة واحدة على الضحايا التي وقعت منا هنا وهناك! هذا شيء من الماضي، ننظر الى المستقبل، الشيء الذي يجب ان نقره هو: لا عن حقد، لا عن كراهية.. لكن توفيراً لحوادث ومجازر وتخريب وقع في الماضي وقد يقع في المستقبل.

ثم عاد الى عرض تاريخي للاحداث التي مرت في لبنان من (١٩٣٥): فئة لا تؤمن بلبنان، وهي تعمل لاجل امبراطورية عربية.. هذه هي وجهة نظرهم.. سنة ١٩٤٣، حصل اتفاق على ميثاق، بموجب الفئة المسيحية تتراجع عن ولائها للغرب، والفئات الإسلامية تتراجع عن ولائها للشرق.. وكنا نتمنى ان يكون حقيقة صادرة من الصميم، لكنه لم يكن الا مرحلة موقتة، لأن الرأي العام في لبنان كان منهمكاً بقضية الإنتداب، فئة واحدة التزمت بهذا الإتفاق، لأنها ام الولد، تريد ان تحافظ عليه.. فقبلت بالإنضمام الى الجامعة العربية (رغم المعارضة)، وتطوعنا لخدمة قضية فلسطين ولم نتأخر عن الصراع الذي كان يحصل بيننا وبين الولايات المتحدة، ودعمنا العرب والدول العربية عند خلافهم مع دول غربية.. (اوغندا وهولندا، مصر وانكلترا، الجزائر وفرنسا..) هذا كان موقفنا واخلاصنا للميثاق الوطني. لو كان للطرف الثاني ذرة شعور بالمسؤولية والواجب نحو الطرف الآخر، لما كان يتوجه بالتخريب نحونا كلما حدث حادث ما في هذه او تلك من الدول العربية! استقال عبد الناصر، فأحدثت استقالته ثورة في لبنان! توفي المرحوم عبد الناصر فشمل التخريب مناطق من بيروت مدة اسبوع! سنة ٦٨، يريدون ادخال الفلسطينيين عبدالله اليافي لم يرض برفض ذلك! لقد عملت الفئة الثانية على ان يؤمن لبنان السيادة الكاملة؟ سنة ٧٣، انحرافات هنا وهناك.. خلال هذه السنوات (٥٨ ـ ٧٥) لو لم يكن قائد الجيش

مسيحياً، اين كنا وصلنا؟ القضية ليست قضية مسلم ـ مسيحي، لكن قضية ولاء، قضية كيان! المسيحي اصطهد على جرى التاريخ. . لمجرد كونه مسيحي. . من خدم اللغة العربية واداجها وجعل منها لغة عصرية. . ؟ اليس الأديار والمدارس فيها، العبقرية اللبنانية؟ كل هذا لم يكون لنا حق لنعيش براحة وطمأنينة في بلادنا. . دائماً صلاحية رئيس الجمهورية. . مطالب. . بعد الإستقلال، تخريب وتدمير. . قبل الإستقلال. . اضطهاد. . لماذا حادثة عين الرمانة (سيارة فلسطينية من دون نمره)؟ لماذا قتل ثلاثة افراد؟ لماذا البوسطة من هناك؟

وبدأت القنابل (رغم ان الكتائب سلموا الأشخاص الذين طلبوا منهم)

الاخوان السوريون، بعد ان ساعدوا الفلسطينيين، عدلوا في مساعدتهم لان الخطر علينا هو بالقدر ذاته خطر عليهم. . قبل الرئيس فرنجية بالوثيقة الدستورية على اساس تعهد من قبل الفلسطينيين تطبيق اتفاقية القاهرة. . لكن. . الخطر في الوثيقة الدستورية هو في الصلاحيات التي تعطيها لرئيس الوزراء. . هذا لا يتوافق مع تركيب لبنان. . رئيس الوزراء ايام شارل حلو، وقف غير مستقيل وغير حاكم مدة ٧ اشهر هذه المرة عارض كل ما يمكن ان يؤدي الى الهدوء. . خربت بلده وبيته. . ولم يغير سياسته السلبية. . .

ما من حل ممكن الا اذا ازلنا سببين:

المسيحي الذي يعتبر لبنان وطناً له منذ الف واربعمئة سنة. . خائف على مصيره، على لبنان ككيان لبناني وطني، هذا هو الأساس الأول. .

والأساس الآخر، ننزع من رأس البعض امكانية او امل تسلم الحكم في لبنان، لا اليوم ولا في المستقبل!

اذن، ازالة الخوف عند المسيحي، وازالة الطمع عن البعض. . من هنا الحل.

اي رجوع الى صيغة ١٩٤٥، يؤدي بقليل من الإحتكاك الى حوادث اخرى. . .

نريد ان نتفق، ان نتعاون وان يكون بيننا وئام. . وذلك بموجب صيغة جديدة ادارية وسياسية. . برأيي الخاص، اقترح انا الكونفدرالية.

٣ ـ الشيخ امين الجميل:

كلام الرئيس شمعون يمكن ان يكون مقدمة لكل ما يمكن ان يقال. .

ـ نظمنا ندوة اسمها: الانتفاضة اللبنانية حول هذه المواضيع، ويمكن ان نضم ما توصلت اليه هذه الندوة لملف الخلوة للإستعانة بها.

ـ حول المشاريع التي قدمت: اللامركزية؟

بالنسبة الى اللامركزية الإدارية، البحث هو بحث اصلاح اداري، اذا لا حاجة لنا ببحث هذه الناحية.

اما بالنسبة الى اللامركزية السياسية: هذا اصلاح لا وجود له في القانون الدستوري ـ هذه اللفظة اذاً قد يجوز البحث فيها بدقة لكي نرى ماذا يمكن ان نأخذ منها، لكنها لا تحل المعضلة. . اذاً تعدت الإصلاح الإداري، قد تؤدي حتى الى التقسيم. . يقتضي لهذا التعبير بعض التوضيح!

ـ حول، المنهجية، الهياكل، ماذا نضمن هذه الكلمة او تلك. . . من الانسب الإتفاق على قوانين بمثابة أطر. . ثم نعطي هذه الأطر التوسيعات التطبيقية!

ـ الوحدات الاقليمية قد تجاوب على رغباتنا الحاضرة (هي بين التقسيم ووضعنا الحاضر). انطلاقاً من التعدد والتنوع الإجتماعي، تحدد هذه الوحدات وتعطي بعض الصلاحيات المحلية! وهذا يجنبنا التقسيم. هذه الوحدات تجسد الطموحات على جميع الأصعدة: ذاتية التعليم، ذاتية الثقافة، الذاتية الإقتصادية والتصميم، مالية وضرائبية، والإدارة. . وذاتية الدفاع. . تحديد هذه الوحدات: اما على صعيد المحافظات واما على صعيد الأقضية. .

وضعت مشاريع، يمكن الوصول الى شيء مناسب.

بهذه الطريقة نكون اوجدنا الإستقلال الذاتي. . .

٤ ـ خير الله غانم:

ـ لا يجوز استعمال تعابير عنيفة، وقد حملت معان سابقة، هذه التعابير لا تفيدنا في بناء لبنان الجديد. . (مثلاً العروبة منطلق حضاري لا طائفي).

منهجيتنا لا تزال تقوم على اعطاء احكام تقييمية مسبقة. . ثم تابع نقده للكثير من التعابير (صيغة ٤٥ فريدة ثم فشلت،

اختيار الوطن الواحد، الممكن. .) الواردة في هذا البيان او ذاك. .
ـ بالنسبة الى الصيغ الجديدة: موافقة الشيخ امين في التعجب من استعمال لفظة «اللامركزية السياسية» قلنا ذلك: للتقرب من السياسة والكونفدرالية بمعنيين: حكم ذاتي ومحلي وبمعنى هذه المجموعات لم تصل بعد الى كيان دولة. .
الصيغة الكونفدرالية: دول مستقلة باعتبار العالم، لكنها متحدة، تتعامل مع بعضها البعض. اخذنا منها: الحكم، والحكم الجماعي في الأجهزة المشتركة.
وهذا ما يمنع الإحتكاك ويزيل فكرة السيطرة من قبل الواحدة على الأخرى!
لا يمكننا اتخاذ الصيغة الفدرالية: اتخاذ القرار-بالاكثرية. . (لكن التقرير الجماعي هو ضروري)، المبدأ الأكثري لا يصلح الا في المجتمعات المتجانسة.
ـ ملاحظة: اذا كان الواقع الإجتماعي اللبناني تعددياً، كما اعترفنا بذلك، فمن الضرورة ان يكون الحكم او الشكل الحكمي تعدياً، والا سيطرت فئة على فئة اخرى. . لذلك لا خيار لنا الا بدولة مركبة وبنظام جماعي (لا بنظام اكثري)، اذا شلت السلطة المركزية، تبقى الأقاليم تعمل كل ضمن اقليمها. .

٥ ـ انطوان معربس:

ـ الحلول المعطاة: اما العلمنة وبالإستطراد الدولة المركبة (الأحرار)، اللامركزية السياسية (مؤتمر الرهبانيات).
لكن ما هو هدف هذه الإجتماعات؟ تأمين وجود سياسي حضاري منفتح.
اعتقد الآن ان لا بد من اتخاذ تدابير وتقارير تكلم عنها الأستاذ هنري طربيه، قبل البحث بأية صيغة جديدة. يصطدم هذا البحث بالصعوبات التالية: نعاني من الوجود الفلسطيني، من خراب الدولة. . يجب التصدي لهذه قبل التصدي للصيغة.
اما بالنسبة الى الصيغ المطروحة: العلمنة لا تصلح كحل، يجب ابعاده او شمله على الأكثر استحالة للسياسة. .
اما بالنسبة الى الإتحادية او اللامركزية السياسية، فهذه لا تطبق لسببين: لأن هذه الأنظمة لا تطبق الا على البلدان الكبيرة المساحة او العدد، (الشواذ: بصعوبات كبرى وصلت سويسرا ولن يصدر قانونها الى الخارج. .)
يأتي النظام لتوحيد دول منفصلة، لا يطبق على دولة واحدة. . الا في هدف التقسيم. . لا تصلح اللامركزية السياسية للبنان.
ـ ماذا يمكننا ان نعمل؟
نظراً للأوضاع الحاضرة: اعتقد بأن نظام الدولة الموحدة هو الأفضل لنا للأسباب التالية:
ـ توقيف المناطق الحدودية على ارجلها.
ـ تقوية الحكومة واجهزتها،
ـ نمنع الهجرة اللبنانية.
ـ الحد من اليد الغريبة، التجنيد الإجباري، تشغيل الطلاب،
ـ وكالة لبنانية في العالم: لتأمين الوجود الحضاري اللبناني. .
النظام اللبناني الحالي هو تعددي. . لانه يؤمن الحقوق لكل الطوائف. . والأتنيات. . نحن نعمل كما يجب ضمن هذا النظام لكي ننجح. . يمكن ان نستعمله مرحلياً في هذه الظروف الحالية. . نستفيد من هذا الظرف لكي ننظم حالنا!

٦ ـ جان نفاع:

ـ اللامركزية الموجودة الآن في لبنان هي طائفية. . اذا اتفقنا اكثر على المناطق والصلاحيات، نصل الى الفدرالية والكونفدرالية. .
اذا انتقلنا من اللامركزية الطائفية، الى اللامركزية الاقليمية نتوقف بلا شك، علماً بأن اللامركزية الطائفية القائمة في لبنان وصلت الى الكونفدرالية. . وهذا التطور حدث على يد «اخواننا». . ومارسوها مرات كثيرة. .
ـ وهذا لا يشكل اي تقسيم. . وحسب شهادة رئيس وزراء سويسرا: الوحدة في المجتمعات التعددية يؤدي الى التقسيم، لا التنوع!
ـ مسألة الحرية: لا يجوز ان تبقى كما هي الآن، من دون اي حدود! الأحزاب التي هي ضد الحرية لا يجوز ان تقبل بها.

٧ ـ شارل مالك:

ـ نقطة الرئيس فرنجية وهنري طربيه نقطة هامة، لا بد من الإتفاق على هذه النقطة: اذا اتفقنا، نكون ملزمين بهذا الإتفاق.

عرض الرئيس شمعون، بما لديه من اختبار وقدرة، كان عرضاً رائعاً:

ازالة الخوف المسيحي وازالة الطمع من ناحية اخرى!

هذه العبارة تختصر كل شيء.

عرض الشيخ امين فيه نقاط هامة جداً: تقوية البنيات التحتية.

ونظرته الى الشرعية (لقد ادرك ما هي وظيفة الشرعية في هذه الحقبة)

الشرعية تبقى شرعية بقدر ما تبقى في خدمة القضايا الشرعية واهمية التربية والدفاع.. لكن هناك اربع امور هامة: يجب ان تستعمل في «البنيان اللبناني»:

- التربية: هذه مهمة، لا اريد ان اخضع التربية لما يقال عنه في السياسة: السياسة هي فن الممكن!
- الإقتصاد: مشترك نعم، لكن لا اقبل بتملك الأراضي وبقضية السكن: ان تبقى القرى اللبنانية صافية من حيث السكن!
- الدفاع: الميليشيا! لا اقبل بتسليم السلاح.. لا يجوز لنا المخاطرة بعد!
- الإرتباطات الخارجية: من حيث الفيتو، يحدث شلل تام بالنسبة الى الإرتباطات الخارجية.

ـ بالنسبة الى عرض الدكتور خيرالله غانم، انني مبدئياً، لكن انا بحاجة الى التفاصيل.

ـ بالنسبة الى ما قاله الدكتور معربس: لا بد من مناقشة ما ورد فيه...

ـ حول «السياسة هي فن الممكن»: هذا شعار المتقاعسين.. شعار السياسة الحقيقية: العمل على جعل ما يظهر غير ممكن، ولكنه مستحب، ممكناً!

حان الوقت لان تكون المبادرة في يدنا، لا في يد الآخرين!

وما الذي يؤكد لي ما هو الممكن، وما هو غير الممكن؟ هل نحن باطلاع على كل ما في العالم؟

ـ الى الشيخ بيار: نحن بحاجة الى عدة خلوات، نعم لكن العالم كله ينتظر منا الخروج بشيء ما عميق! والا فشلنا وامتد الفشل الى الخلوات اللاحقة اذا صارت! يجب الخروج بشيء، ان نعطي شيئاً، ان نطمئن الآخرين المنتظرين، لا يجوز ان ننام على الحرير.

ـ انا سعيد لحرية التعبير المضمونة هنا، لكن، لا يجوز ان نضمر موقفاً معيناً، من دون الإستعداد الباطني لتغيير هذا الموقف في حال سماع المناقشات والإقتناع بها! النقاش الحر والمنفتح هو ما اتمناه واطلبه! المستوى الظاهري يجب ان يتماشى مع المستوى الباطني!

يمكن المناقشات طويلة، وهناك مسؤوليات تمنع التصرف بتسرع وتوجب المراجعة، لكن الظروف الحاضرة توجب الوصول الى شيء، امور جامعة!

ـ اتمنى وضع الصيغ المختارة او المقترحة على صفحة واحدة لكي نناقشها!

وضع الصيغ البنيانية بخطوطها العريضة لكي نناقشها وننظر بها وندقق فيها.

٨ ـ ابراهيم النجار:

ـ انا حظي كبير لأنني اتكلم بعد الدكتور مالك.

اقر قبل كل شيء بأن رأيي قد تبدل بعد الأحداث ورأيي الآن هو قابل للتغيير.

ـ هناك عدة منطلقات: منطلق اوضحه الرئيس شمعون بكل صراحة وبكل افادة..

ماذا يجب ان نريد؟

والطرح الثاني، يوصل الى السؤال: ماذا يمكن ان نريد؟

لكن نحن متفقون (٩٠٪) على ما يجب ان يكون للبنان، لكننا لسنا متفقين على التوقيت. بعض الدول قد تضع فيتو على ما نقترح.

ـ لدي مشروعان: الواحد سياسي، والآخر حياتي.

وقبل طرح هذين المشروعين، اقول بأن رفاقنا المسلحين الذين يأتون الى بيت الكتائب يصرحون: انهم معنا لاجل لبنان، ولكنهم يتوصّلون الى التوافق مع البعض في الجهة الغربية... لذلك ما قاله الرئيس شمعون صحيح، ولا يزال!
- ما هي الأهداف التي يجب ان نضعها امامنا لرسم الصيغة.
- ارض لبنان بكامله يجب ان تبقى لبنانية.. لكن الحفاظ عليها لا يجب ان يؤدي الى قتل تاريخ الشعب اللبناني.
- ان لبنان ان لم يقرر التعايش، لا يقدر ان يبقى موجوداً الا اذا قررنا دفع ثمن ذلك: السلام والتعاون مع العرب!
- في سبيل صيغة بديلة (لا تأملية)، لا بد من تأمين ضرورات الدفاع عن النفس... ابقاء الجيش موحداً...
- ان الكلام عن الضمانات العربية والعالمية لا يقوم على اساس جدي، لأنه يربط ما نقرره بما هو دوننا (او من غيرنا..) ويجعله رهناً بما يشاؤوه لنا..
- يجب ان تؤمن الصيغة البديلة ما تميز به لبنان وفق المواصفات التي تكلم عنها الدكتور مالك...
- كذا صيغة، هي صعبة، تحتاج ربما الى قتال والى دعم سوري، عالمي.. لكي تصبح قابلة للتنفيذ.
- من الوجهة الحياتية، تكلمت عن «الدولة المزيج» او البنيان اللبناني..
ثم عرض مشروعه:

الاجتماع الرابع: السبت ٧٧/١/٢٢ (الساعة الخامسة) (برئاسة الأباتي القسيس)

١ - ألقى كلمة افتتاح الجلسة وتمنى الإختصار

٢ - الأب حكيم:

ضرورة تحديد الأهداف والإستراتيجية التي تساعدنا على تحقيق هذه الأهداف.
- ضرورة تحديد المارونية، الإتفاق على معنى المارونية، وهذا لأجل علاقات سليمة ومفيدة.
- كل حل لمنطقة محددة ذات اكثرية معينة ولا يأخذ بعين الإعتبار الموجودين في المناطق الأخرى، لا يكون حلاً صحيحاً..
- اعادة تجهيز الدولة، اذا تم قبل اخذنا الإختيار السياسي، فسوف يتم هذا التنظيم بصورة متباينة لما نريد.. يسبقنا القطار.
- الحضارة تستطيع ان تخلق مناخاً معيناً.. نحن لنا حضارات عدة، اقله حضارتين متصارعتين، وهي تخلق التفكك والصراع..
- الوحدات الإقليمية التي تكلم عنها الشيخ امين قد اعطاها ما اعطينا اللامركزية السياسية (او البنيان اللبناني)، نحن متفقون اذن معه من هذه الناحية.
- لذلك اقترح ما يلي:
- يجب ان نكتشف الإنسان، اي انسان.
- بما ان البعض يشعرون بالغبن وحتى يتحملون ذاتهم.. يطلب ان يعطى لهم ان يحكموا ذاتهم.. بواسطة الحكم الذاتي قد يتوصلون الى انماء ذاتهم.
- لذلك يمكن تقسيم لبنان الى مقاطعات، متجانسة مع مبدأ «الحكم الذاتي للوحدات الصغيرة» الموجودة في اقاليم ذات اكثرية من غير هويتها.
- بقاء نظام مركزي مؤلف من مجلس رئاسي مع رئيس الجمهورية مسيحي، ومجلس مركزي موحد..
هذا المشروع هو في خدمة الإنسان، كل انسان...

٣ - فكتور غريّب:

بعض توضيحات اريد ان احددها: منطقة ممكن ان تعيش او ان لا تعيش...
- بالنسبة الى هذا الموضوع لا بد من ان نتعدى المفهوم الكلاسيكي.. لأن الظروف تغيرت.. والأحداث الأخيرة بينت بأنه كان باستطاعتنا العيش ونحن في منطقة صغيرة..
- فيما يتعلق بالوحدات الاقليمية، العرض مفيد جداً.. يعطي التحرك الديناميكي في هذه الوحدات، الذي يحصل بفعل التنظيم الذي عرضه، قد يعود الحكم المحلي فيأخذ هذه الديناميكية التوازن بين الحكم المركزي والحكم الاقليمي يجب ان يحدد بصراحة...

ـ جواباً على القول بأنه لا يجوز الانتقال من دولة موحدة الى دولة مركبة، الاحداث تجبرنا على هذا الانتقال، لأن الوحدة كانت خطأً، لذلك نرجع عنها. . .
التعددية لا يمكن ان تركب الا على الحكم التعددي. . .
ـ المؤشر الذي نتج عن الاستفتاء، الذي قامت به جبهة المواطن، هو: رفض الصيغة، لا يجوز ان نوقع المواطن من جديد في التردد والغموض. . لأنه يهاجم، يترك، يفقد كل شجاعة. . . من المهم والملح ان نعطي المواطن ما يشجعه ليبدأ بالبناء.

٤ ـ فؤاد افرام البستاني:

ـ ضرورة اخذ بعض المبادىء التي تجلت من النقاش والعرض. . وهذه المبادىء تعطينا الاسس وتحدد لنا البنية القادمة. .

ـ ضرورة الخروج بفكرة موحدة في النظرة الى لبنان الجديد، في الناحية السلبية، كلنا متفقون، من الناحية الايجابية يجب الخروج بفكرة واحدة تؤمن للمسيحيين الحياة بحرية وكرامة، المسيحيون لم يقوموا بالنهضة الفكرية الا في عهد المتصرفية الذي ضمن لهم الحياة بحرية وكرامة. . في عهد الاستقلال، لم نتمكن من اي انجاز، لأن طاقاتنا كانت في مشادة بين الفريقين.

عجزنا عن اصدار اوراق بول: لما عقد مؤتمر الاونسكو في لبنان (١٩٤٨)، طلب من اللجنة الثقافية اخراج اوراق بريد: طابعان يحملان قطبين من كل فئة، اختير: البستاني واليازجي، الاسير وأحمد فارس الشدياق (لكن رفض الاقتراح. .)

ـ من التاريخ، لبنان اليوم في خضم العالم العربي هو لما كان في خضم السلطة العثمانية فخر الدين، في زمانه، اراد انشاء دولة واسعة، ورأى ان ذلك كان مستحيلاً من دون معاونة الغرب. . باشر قبل السفر بالمفاوضات. توجه نحو الدوقات، (لا الى فرنسا ولا اسبانيا) فبقي هناك خمس سنوات، ورجع بفكرة جعل لبنان جسر العالم الغربي الى الشرق، وشعر بأن لبنان وحده متعلقاً بالغرب ليس كافياً. . نحن مثله، علينا ان نخاطب اميركا والغرب. .

٥ ـ وليد الخازن:

ـ مغالطة ضخمة:
الخيار؟ وهذا هو الجوهر
قالب؟ لهذا الجوهر
استراتيجية؟ كيف نوصل هذا الجوهر ونسوقه. . .
نحن قد خلطنا بين هذه النقاط الثلاث، اقترح منهجياً البدء بالخيار. . ونرى بعدئذ القالب الضروري له، وبعدئذ عن وكيف نسوقه. لنرى اين الصعوبة وعلى اي صعيد.
ـ من حيث الخيار، لا خيار من دون تضحية. اذا رفضنا التضحية، يبقى المرض!
لا أقبل بأن نعطي قانونياً بشيء مما لنا (ارفض مشروع دولتين).
اذا لم نعمل هكذا، البديل سيكون الزوال النهائي.
جواباً على ما ورد عند الشيخ امين والاستاذ معربس، قال لا أرى في العرض الا التأجيل: تركيب طائفي، او وحدات اقليمية. . واجب اتخاذ الخيار اليوم، التنفيذ يمكن ان يكون مرحلياً. ننسى واقعنا اليوم: نحن في واقع تقسيم.
ـ التوقيت: هل نحن بصدد تأجيل القرار ام لا.

٦ ـ صلاح مطر:

بعد ان تكلم عديد من رفاقنا، من الصعب ان استزيد.
ـ النقطة الأولى: ما هو الهدف الذي نصبو اليه؟
نفتش عن لبنان قابل للحياة بطريقة طبيعية. . . من دون ان يكون جسماً غريباً عن المنطقة. ما هي ملامح هذا اللبنان؟ صوره لنا الدكتور مالك، كما تحدث الاستاذ سعيد عقل، هو لبنان الشهداء وهم برسم الشهادة. هو لبنان الكل، لا لبنان

الجزء، هو لبنان المتجانس، الذي يستقطب ولاء كل ابنائه.. هو لبنان ذات اكثرية متلاحمة، مع المعاندين والرافضين.. كل هدف آخر غير هذا الهدف يكون وقتياً وظرفياً...

- النقطة الثانية: وكالة لبنانية تضع نصب عينيها دعم لبنان وتكون كل صيغة سياسية رهن ارادة هذه الوكالة.

- صيغة ١٩٤٣ ماتت. الشواهد لا تحصى.. (الاسلام يقدم للآخرين: التسامح، اي من فوق...) الهجرة المسيحية مرهبة اليوم.. يجب أن نمنع الطغيان والاغراء... تمكين الذاتية اللبنانية من النمو والحفاظ على نفسها...

ان اقلمة موسعة كتلك التي طرحها الاستاذ الشيخ امين، مع حكومة مركزية قوية في المرحلة الأولى، قد تكون الصيغة المرحلية المناسبة اليوم... تنظيم النظام القائم اليوم..

اتمنى ان يخرج هذا الاجتماع بالمبادىء الاساسية التي تسود الصيغة المستقبلية من دون أي مشروع بصيغة معينة.

وان نخرج بخطة شاملة وتنظيم الجبهة على هذا الاساس بالنسبة الى الهدف الذي اشرت به... يجب ان يرتفع العمل السياسي الى المستوى العسكري الذي أظهره شبابنا.

- هناك اولويات لا بد من ذكرها: الجنوب، ومعضلة الهجرة ومعضلة المهجرين... ضرورة وضع هذه الخطة.. لنكن رجال تاريخ، رجال دولة، لا رجال سياسة.

٧ - جورج سكاف:

- هناك اجماع على شيئين: واحدة سلبية وواحدة ايجابية... نصيغ ما نريده، كما نصيغ ما لا نريده... نرفض الفلتان بالنسبة الى الاغراب، ونذكر شيئاً بالنسبة الى الفلسطينيين.. توزيعهم مثلاً... في القرار لا بد من ذكر ما نريده وما نرفضه (ايضاً بالنسبة الى المغتربين).

جهاز للاتصال بالمغتربين..

- التفتيش عن الصيغة؟ هي امامنا، هي الجبهة اللبنانية.

٨ - الشيخ أمين:

- جواب على ملاحظتين: المقصود صيانة حضارة معينة، هي حضارتنا من خلال الوحدات الاقليمية، هذا هو المقصود، بواسطة الذاتيات التي ذكرناها. اعتمدنا الديمقراطية المركبة التي تجنبنا الديمقراطية العددية.. وهنا مبدأ نهائي لتكوين دولتنا الجديدة... ولم يكن المقصود اهمية تقوية البنيات التحتية... هذا يتم في الوقت عينه وضمن الاقتراح والتخطيط المذكور.

٩ - ادمون رزق:

- ثمة اجماع على وجود الداء، اما بالنسبة الى العلاج والدواء، فنحن بصدد اختصار العلة بالآخرين. العلة بالآخرين. تحويل النظريات الى أمر واقع هو شيء صعب.. (العروبة من صنع مسيحي.. برهن على ذلك؟)

توقف في الجواب على ملاحظات الاستاذ خيرالله غانم.

- في ورقة العمل طلبنا: توحيد الجبهة بالنسبة الى الصيغة. وتنظيم الجبهة لكي تتمكن من تحقيق ما نضعه! ولم نطلب شيئاً غير هذا، نرغب ونريد بأن يصدر شيء دسم عن هذه الخلوة..

ترجى من الحاضرين تصحيح بعض الانطباعات التي لدينا...

١٠ - هنري طربيه:

- من الضرورة استنتاج مشروع.. بعدئذ نعود الى تفصيل المشروع واقترح اقفال المناقشة وتعيين لجنة من «اهل الميثاق» مع أربعة لوضع هذا المشروع... ثنى بعضهم على اقتراح الاستاذ هنري طربيه.

١١ - مناقشة هذا الموضوع عينه. الرئيس فرنجية:

نبدأ برؤوس فصول ونجيب عليها..

لبنان موحد ام لا؟ صلاحيات رئاسة الجمهورية؟ الجيش؟ التربية؟ الخارجية؟ وزارة المغتربين؟ الاعلام كيف يكون؟ وهذا ما سيهل علينا العمل كثيراً.

الرئيس شمعون: ما ستضعه اللجنة التي لها ملء الصلاحيات يكون بمثابة اقتراحات لندوة ثانية.
الاباتي قسيس: اذن، تعيين اللجنة من الاعضاء المذكورين...
الشيخ بيار الجميل: أكون جباناً اذا لم اكن قد قلت فكرتي بوضوح: كل ما سمعت، أرجو ان تدرج الصيغة بين باقي الاقتراحات... سقطت بسببنا: بدأنا نقف منذ سنة ١٩٥٨... من الجريمة رفض هذه الصيغة... ما فشلت ولا ماتت! الذي وضع الدستور اللبناني هو عبقري... اذا دخلنا في العمق، الصيغة لا تقل عمقاً عن الصيغ المقترحة.. اقول ذلك بكل جرأة... والا علينا ان نقول بلبنان المسيحي.. علينا ان نحيي هذه الصيغة، وهذا من البطولة.. والا اذهب الى الوطن المسيحي بصراحة..
هنري طربي: اقترح اقامة خلوة مع الرؤساء اعضاء الجبهة.. لتوضيح الافكار والاختيارات...
عاد الشيخ بيار الى الكلام: أكبر قوة هي هنا، ويكون مجرم من يحاول التفريق بيننا... سنقبل بكل ما سوف تضعه اللجنة.
الاباتي: اللجنة، الاعضاء الأربعة ومندوب عن كل وفد...
مهمتها: ايجاد المبادىء الاساسية التي منها يجب ان تنبثق الخطوط الكبرى لوضع البنية السياسية للبنان الجديد!
دورنا؟ ملخص ام مستخلص؟
نتيجة عمل بالاحرى، نلخص، نستخلص، ونقترح!
ما ستضعه اللجنة، يمكن ان يرفض او يعدل، وبعدئذ يعرض على الاخرين في مؤتمر موسع..
جواد بولس: الصيغة ليست المشكلة او الدستور... المشكلة في مطلب البعض السيطرة على لبنان.
الشيخ بيار: أطلب أن تأخذ اللجنة بعين الاعتبار الصيغة!
شارل مالك: سنة ١٩٢٠ كان السيد غورو هنا ورسم لبنان لنا، سنة ١٩٤٣ رسم سبيرس ما رسم - التاريخ الحقيقي الذي يدرس اليوم يؤكد بأن سبيرس هو الذي رسم الصيغة.. اليوم سوريا موجودة، ولكن لا وحدها، القدر الخلقي للبنان هو أكثر من المرتين السابقتين، وذلك بفضل الصمود!
اللحظة التاريخية اليوم وشرف هذه اللحظة... لا يجوز ان نتنصت لهذا او لذاك، يجب أن نأخذ المبادرة وان لا نتركها لاحد.. هذا هو اجرام، نحن اما طرفين: الصيغة طرف، التقسيم طرف آخر!
من هنا اللحظة هي لحظة تاريخية. يجب ان يتوقف لحظنا اما هنا واما هناك...
لحظنا هو الوقوف بين هذين الطرفين، اين؟ هذا ما ينتظر، منا الآخرون!
لا اكراه ولا قسر، حتما بالنسبة الى الصيغة!
الرئيس شمعون: لا يجوز ان نستثني اي شيء. ثم قرأ مقدمة كتابه الذي هو تحت الطبع.
في اللجنة: خيرالله عن الرهبانيات، نفاع عن الرئيس فرنجية، الشيخ بيار عن الكتائب (او من ينتدب) دوري شمعون عن الاحرار، الشيخ بشير عن القوات اللبنانية.
قال الشيخ بيار: انتقوا ما تريدون شرط أن تزيلوا الخوف من قلب المسيحيين!
المسيحي يريد ان يحمي ولا يقبل ان يكون محمياً!
تعيين قداس الاحد، الساعة التاسعة والنصف
اقترح بحث بعض قضايا اخرى، يجب ان يكرس لها قبل الظهر... وبعد الظهر، بحث البيان... يتقدم دوري شمعون بمشروع تنظيم الجبهة...
الاجتماع الخامس:
الاحد ٢٣/١/٧٧ (الساعة العاشرة والنصف) **(برئاسة الرئيس شمعون)**
١ - افتتح الرئيس شمعون الجلسة،
حول تخصيص هذا الاجتماع لتنظيم الجبهة... شدد على ضرورة ان يكون لنا وحدة وتعاون لكي ندافع عن لبنان، في هذا الشرق. ثم قرأ ملاحظتين في كتابه الذي هو تحت الطبع ونوه بوجوب تنظيم الجبهة اللبنانية.

٢ - الاباتي قسيس:

لا بد من تنظيم الجبهة لكي تكون قوة ضاغطة، وقوة مخططة وقوة جامعة للمغتربين وقوة اعلامية.

٣ ـ الاب بولس نعمان:

٤ ـ الشيخ بيار الجميل:

نحن نريد ان يكون لبنان وطن الانسان، اياً كان هذا الانسان..

٥ ـ هنري طربيه.. في نفس الموضوع:

ـ نحن مجتمع متعدد.. والاهداف التي حددها الاباتي قسيس: صالحة، لكن نحن بحاجة الى شيء عملي: تنظيم علاقة الاحزاب بهذه الجبهة: حتى لا تزول...

ـ ضرورة انفتاح الطوائف المسيحية في لبنان من ناحية الوظائف!

٦ ـ صلاح مطر:

ـ أتلاقى مع الاستاذ طربيه من حيث اهداف الجبهة: اقول قوة فاعلة مع الشرعية.. ادخال جميع الفعاليات في الجبهة...

ـ حول المارونية، لكلام الاب نعمان صدى في قلبي، لكن لا يجوز ان نجعل منها عصبية او جنس! لئلا ننحدر الى مستوى الآخرين.

ـ الوكالة اللبنانية: اريد ان أقول: من المهم اقامة رابطة الآن مع المغتربين والا تزول الامكانية اذا تأخرنا.. لجنة لوضع نظام الوكالة.

وفيما يختص بالاعلام: موظفو اذاعة عمشيت لم ينالوا اجرتهم.. لماذا؟

٧ ـ فكتور غريب:

حول تنظيم الجبهة: لقد نظمتها القاعدة لكي تستمر... وذلك في أصعب الظروف...

لا بد من فتح الجبهة الى شمولية اوسع.. ومن مجلس...

كان مصيرنا، على مدى التاريخ، مرتبط بالاخرين، هذه المرة، بيدنا نضع مصيرنا...

كل قاعدة حزبية وشعبية تنتظر اتخاذ موقف من قبل الجبهة اللبنانية.. خاصة لأن آخرين يتخذون مواقف.

٨ ـ وليد الخازن:

سؤال الى رئاسة الخلوة: الصيغة التي يجب ان نحضرها قد غابت، على ما يظهر...

كل ما أوردناه الآن لا معنى له من دون صيغة: الحظ يسير الان ضدنا.. من نحن، وبما يمكننا معالجة هذه الأمور التي عرضناها... أتمنى من المؤتمر، من الرئاسة، ان تعيد الأولويات الى صفها...

٩ ـ سعيد عقل:

اقترح بخصوص القرى المهجورة، لا بد من اقامة لجنة تمويل ذاتي لاهلها..

ملاحظة حول التلاحق بين ما هو نظري وعملي: الواحد لا يكون من دون الآخر..

أتمنى ان يكون كل نص صادر عنها نحو العرب يعبر عن أجمل التعاون، من دون استعمال «عربي» اقتراح لفظة: «العالم اللبناني» بدل مؤسسة لبنان.. لازم لها رؤية ومشروع يبدأ بها.. حتى لا يصير معها ما صار مع الجامعة اللبنانية الثقافية!

سؤالان للأب نعمان:

ـ هل ذات الفكرة يمكن وضعها من دون لفظة مارونية؟

ـ هل يا ترى، اذا لم نلفظ هذه الكلمة، يضر بالفكرة؟

١٠ ـ الشيخ بشير الجميل:

في موعد مع الرئيس يوم الثلاثاء، سنفاتحه بهذه القضايا!

أيجوز ان نقطع كل أمل بالتعاون؟ ألم يتعدل موقف البعض بعد هذه الحوادث؟ وبعد سفر البعض الى خارج لبنان؟

يد ممتدة الينا، تأخذ هذه اليد ولآخر مرة، والا هدمنا لبنان الحريات،
منذ سنة، يظهر لي بان «الجماعة» قد تغيروا! هل شعوري غلط؟ ربما.

١١ ـ الاب حكيم:

في أوراق العمل التي ظهرت لا شيء جديد. ونحن ضد القول «فالج لا تعالج» بل نقول «فالج عالج» وتقدمنا بصيغة جديدة للمعالجة.. لا يجوز الا ان نلاقيهم، ومع ذلك يمكن ان نتفاهم معهم على طريقة عيش جديدة.. لكي لا نفترق!

١٢ ـ الرئيس فرنجية:

يتكلم باسم الجبهة الشمالية: في أول الاجتماعات، قلنا: بأن هناك مرض، يلزم ان نجد معالجة لهذا المرض! لا نريد الا وجود هذه المعالجة!

١٣ ـ الشيخ بيار الجميل:

يقترح دعوة البعض الى مثل هذه الندوة...
سعيد عقل، مع الشيخ بيار الجميل... من عبقرية هذا الاجتماع ان نتوصل الى اقناع اكبر عدد من اللبنانيين!
شمعون: نحن للبنان، كل من له ولاء للبنان أهلاً وسهلاً به!

١٤ ـ هنري طربيه:

اقترح ان يقوم اعضاء الجبهة بوضع قانون «مؤسسة لبنان» والجبهة عينها. فوافق الجميع عليه!
الاجتماع السادس والاخير:
الأحد ٧٧/١/٢٣ (الساعة الخامسة والنصف) (برئاسة الرئيس فرنجية)

١ ـ اعطي للدكتور مالك ان يتلو نص البيان الاخير.

قدم له بكلمة: فيه بعض القرارات، بالاجماع اعتمد، نظر فيه الرؤساء الأربعة وادخلوا عليه بعض التعديلات.
تلى النص الاستاذ ادوار حنين.

٢ ـ الرئيس فرنجية:

من هذا البيان ينطلق تاريخ لبنان الجديد، ندرسه على ضوء. اذا كان لمثل هذا البيان استشهد شهداؤنا.. من هذه الزاوية يجب ان ندرسه لكي لا يلومنا ابناؤنا وابناء ابنائنا في المستقبل...
ادمون رزق: اقترح ادراج كلمة موارد رزقهم بدل متاجرهم...
طلب اعادة قراءة النص من جديد لكي يستوعب اكثر...
تبديل لفظة «انصار»: وعدد من رفاق لهم في النضال.
الاباتي: المقررات: «كيفية تأمين...»
هنري طربيه: هل كانت المسيحية حرة دائماً في لبنان؟
جواد بولس: نعم.

الشيخ بيار الجميل: شكر للذين اشتركوا بالخلوة واعطوها مستوى.. وجو رائع... وهنا الاخوان الذين صاغوا البيان... واخذوا فكرتنا بالعمق.. يطلب اضافة توضيح يدل على ان الحرية في لبنان غير الحرية في اي بلد آخر..
شارل مالك: نوه بأهمية هذه الملاحظة، لكن هذا التمييز وارد اقله في أربع نقاط، لكن قد يمكننا اضافة فقرة خاصة نحو هذه الفكرة.
الاباتي: حتى نكون عمليين، في البيان ثلاث نقاط: لجنة لتنظيم الجبهة، لجان التشريعات، لجنة التعويضات.. لجنة الوكالة...
الشيخ بيار: أظن ضرورة اجتماع لحل هذه القضايا...
الاب نعمان: عن التعويضات...
صلاح مطر: غير وارد شيء عن الهجرة؟

شارل مالك: بشأن الهجرة، لا شك بأن الملاحظة ممتازة، لكن العبارة التي قال الشيخ بيار بأنها تساوي كل البيان، كيف تريد ان تزيلها..

انطوان معربس: بدل «الاقتصاد الحر» لفظة «المبادرة الفردية».

حذف لفظة «مادياً» في مجال الكلام عن تنظيم الجبهة...

ثم، اعطيت ملاحظات كثيرة اصلاحية.. على البيان.

ادوار حنين:

نحن لا نزال في اجواء ثورية، فان شئنا ان نزيل كل عبارة وكلمة تنم عن هذا الجو، لا يبقى في هذا البيان اي شيء مفيد!

ثم اضاف مالك: لنا ان نوجه شيئاً الى الشعب، ليتجاوب مع الشعب وما ينتظره!

ادمون رزق: هذا البيان موجه لثلاث فئات من الشعب، فئة المريدين لنا. وفئة المتأرجحين، وفئة المضادين... ثم بالنسبة الى المؤسسات، هل من الضروري ذكر ذلك، في هذا البيان! أليس في ذلك نوع من التصادم؟

الشيخ بشير: خلال السنتين، قمنا بمنجزات عديدة.. لا لمصلحة خاصة، لكن للمعركة.. وقد حققنا ذلك ووضعناه في تصرف الجبهة.. ذكر كل هذا في البيان هو شيء مهم، خاصة بالنسبة الى التعددية والأنظمة المناسبة القادمة..

موقف سياسي من قبل الجبهة تكرس هذه المنجزات.. كما اعلنا مواقف سياسية صريحة، علينا ان نحافظ على هذه الأمور وان نذكرها...

انتهى الاجتماع عند الساعة السابعة والنصف.

ثم اعلن الرئيس فرنجية التزامنا الأدبي بتنفيذ ما ورد في البيان.

المشتركون في الخلوة:

- عن الكتائب: الشيخ بيار الجميل - الاساتذة: ادمون رزق - امين الجميل - انطوان معربس - صلاح مطر - ابراهيم نجار.
- عن الاحرار: الرئيس كميل شمعون - الاساتذة: جورج ابو عضل - موسى برنس - دوري شمعون - شارل غسطين.
- عن الرئيس فرنجية: الرئيس فرنجية - الاساتذة: هنري طربيه - جورج سكاف - جان نفاع
- عن الكسليك: الاباتي قسيس - الاباء: الاب ميشال حكيم - الاب بولس نعمان - الاساتذة: خيرالله غانم - وليد الخازن - فكتور غريب (يمثل ايضاً جبهة المواطن).
- المفكرون: الأساتذة: ادوار حنين - فؤاد افرام البستاني - شارل مالك - جواد بولس - سعيد عقل.
- من اللجنة التحضيرية وامانة السر: الاساتذة: جوزف ابو خليل - روجيه مرقده - الاب توما مهنا - وسمير رحيم.

ان الجبهة اللبنانية،

ايماننا منها بعراقة التراث اللبناني الحي المتواصل
من ستة الاف سنة الى اليوم، وبديمومة هذا التراث
تجسيدا للقيم الانسانية الخالدة .

وتشديدا على ان الصفة الملازمة للوجود اللبناني على
مر العصور هي احترام الانسان كانسان في
كرامته وعقله وضميره ،
وتأكيدا منها لدور لبنان الاصيل ، هذا الدور الطبيعي
الفعال في ارساء قواعد السلم في الشرق الاوسط،
واصرارا منها على ان يتابع لبنان انطلاقه بالمهمة الحضارية الفريدة
التي هو مدعو للقيام بها تجاه نفسه وتجاه محيطه المباشر وتجاه
العالم ،

وحرصا منها على ان يبقى المجتمع اللبناني مجتمعا حرا منفتحا ،

وهو ما كانه دائما ،
وتذكيرا بأن المسيحية في لبنان كانت دائما حرة سيدة امينة على

تراثها ومصيرها ،

واعلاننا بأن هذه المسيحية لا تريد لنفسها ما لا تريده لغيرها من
الجماعات الروحية والثقافية التي تتكون منها الاسرة اللبنانية ،

وقرارا منها ان لا لبنان بدون الايمان بالله ،
وان لا لبنان بدون الحرية الشخصية الكيانية الملتزمة المسؤولة ،
وان لا لبنان بدون الاحترام الحقيقي المتبادل بين مختلف جماعاته ،

واعترافا منها بأن العيوب والنقائص التي تفاقمت في الخلق اللبناني
وفي المجتمع ، منذ الاستقلال ، تجب مجابهتها مجابهة فعالة،

واعتزازا منها بالبطولات الفائقة التي تفجرت من صميم الشعب

في محنته الاخيرة دفاعا عن كرامته وقيمه ومقدساته ومحض وجوده ،
واحتفاء بشهدائنا الاحياء المهيمنين على مؤتمرنا هذا ،

ثم ، انطلاقا من تحسسنا برغباتكم ومشاعركم وتطلعاتكم ،
وانطلاقا من وعينا لمسؤولياتنا ومن عزمنا على تحملها كاملة والمضي بها الى
ان يتحقق لنا ولكم ما نصبو اليه ،

وتعبيرا عن ارادتكم تداعينا ، اركان الجبهة اللبنانية ، كميل شمعون ، سليمان فرنجيه ، بيار الجميّل والاباتي شربل قسيس وعدد من رفاقهم في النضال الى عقد خلوة مغلقة في دير سيدة البير استمرت ثلاثة ايام (٢١ / ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٧) استعرضنا في خلالها حاضر اللبنانيين واسسهم وغدهم ، واتخذنا بصددها من المقررات ما املاه علينا وجداننا الوطني والتزامنا بالمسؤولية . وهي مقررات رأينا ان يرجأ اعلان بعضٍ منها الى ما بعد اقراره في المؤتمر الوطني الذى سندعو اليه في وقت قريب . كما رؤى ان تريع بعضها الاخر وهو هذا :

اولا : بعد ان توافج للمجتمعين ما يجب ان تكون اهداف الجبهة اللبنانية ووسائل تحقيقها ، قرروا تنظيم جبهتهم تنظيما فعالا يجمع طاقاتها وامكاناتها بغية تشديد قدراتها الروحية والمادية والامنية للقيام بجميع المهام التي اخذتها على عاتقها .
كما قرر المجتمعون دعوة جميع القوى والهيئات والفاعليات في الوطن وما وراء البحار التي تشارك الجبهة ايمانها بلبنان لتنشيء واياهم ، تجمعا لبنانيا موحدا شاملا منظما يتولى السهر والمحافظة على لبنان ، ويكون ملزما التزام شرف وكرامة بالدفاع عن حقوق هذا الوطن وشعبه ، وذلك بجميع الطرق التي تقررها في حينه وبوسائلها في الداخل والخارج .

ثانيا : تلتزم الجبهة بلقاءات دورية تعالج فيها المواضيع الاصلية والقضايا الطارئة ، فتتخذ بشأنها ما يلزم من المواقف ومن الاجراءات الكفيلة بتحقيقها . كما عمدت الى تعيين لجان لدرس ولوضع مشاريع التشريعات اللازمة في شؤون الجنسية ، والمطبوعات ، والاحزاب ، والاحوال الشخصية ، والوجود الاجنبي على ارض لبنان ، وتملك الاجانب فيه .

ثالثا : وقد قررت الجبهة ، بالاضافة الى ذلك :

١ — المحافظة على المنشآت والمنجزات والمؤسسات التي حققناها حتى اليوم مزمعة ان تظل تعمل على تطويرها .
٢ — تحرير جميع الاراضي اللبنانية المحتلة ، ثم العمل على توزيع الفلسطينيين المقيمين في لبنان على الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية كل بحسب قدرتها على الاستيعاب .
٣ — مساعدة المهجرين اللبنانيين للعودة الى منازلهم .
٤ — تكريس لبنانية جميع اللبنانيين واشراك اللبنانيين ما وراء البحار في حياة لبنان السياسية ، ثم العمل على الحد من الهجرة اللبنانية الآنية .
٥ — حمل السلطة على اعادة تسيير المؤسسات العامة تسييرا يؤمن حياة اللبنانيين ومصالحهم ويمنع التصادم بين بعضهم ببعض .

../..

٦ - ولكي يتمكن المواطنون المتضررون بمتاجرهم ومصانعهم وسائر موارد رزقهم ،هم ايضا ،من العودة الى تسيير مؤسساتهم ، فقد شكلت الجبهة لجنة لمتابعة موضوع الاضرار ،وهكـــذا اضرار المتضررين بالارواح والاجساد والمنازل .

إما المقررات المرجأ اعلانها فهي تدور على مسائل ثلاث :

١ - كيفية تأمين الحياة الحرة الكريمة لكل مواطن لبناني وابقاء لبنان وطنا لكل طالب حياة حرة كريمة عكرت عليه في بلاده من اجل لبنان او بسببه .

٢ - اعتماد تعددية المجتمع اللبناني ،بتراثاتها وحضاراتها الاصيلة اساسا في البنيان السياسي الجديد للبنان الموحد ، تعزيزا للولاء المطلق له ،ومنعا للتصادم بين اللبنانيين ،بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها ،وبخاصة ما تعلق منها بالحرية ، وبالشؤون الثقافية والتربوية والمالية والامنية والعدالة الاجتماعية وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقا لخياراتها الخاصة .

٣ - اعتزام معالجة الشأن الاقتصادي على اسس حديثة عادلة تأخذ بالاعتبار المبادرة الفردية ضمن النظام الحر المنظم .

فيا ايها اللبنانيون ،
ان جبهتكم تعرف ما في نفوسكم ،وتعي همومكم ،وهوجسكم ،ومطالبكم ،فهي عاملة ابدا على السهر عليكم ،والذود عن حقوقكم . ان عينها لن تغمض لحظة واحدة عنكم ،فاطمئنوا كل من مكانه وما كان في الدفاع عنكم ما زال حاضرا . وسيظل الى ان تزول المكاره . المقاتلون الشرفاء باقون في الساحة معكم ،فان حياتكم عزيزة عليهم كحياتهم ،وممتلكاتكم كممتلكاتهم .
هاتوا منكم يدا ،
وهاكم يدنا ،
لنقوم معا الى اعادة بناء ما تهدم من لبنان المتناقل الينا عبر العصور ،حرا سيدا عزيزا معاندا ورافضا الى الابد ،
ان الله معنا ومعكم ،
والخيريين في الدنيا معنا ومعكم ،
وكلنا مع لبنان وله .

عــــاش لبنـــــــان

كميل شمعون　　سليمان فرنجيه　　بيار الجميّل　　الاباتي شربل القسيس

تقرير الأمانة العامة في «دار العمل»
حول خلوة سيدة البير التي عقدت في ١٨ و١٩ حزيران ١٩٧٧

هذا اللقاء، محطة في مسيرة بدأت مع حرب لبنان، على يد حفنة من المتطوعين الرسل، قاتلوا على طريقتهم الخاصة. ولما سكتت المدافع، آثروا المضي في النضال على تسريح أنفسهم من الخدمة!

والحفنة، أضحت جماعة كبيرة.

وما بدأ مغامرة في ليلة مجنونة، أصبح معاناة منظمة.

* * *

قصة «دار العمل» هي، باختصار، هذه القصة. وقد بدأت احساساً بالفراغ، رغم الشعور بالحاجة الى تأدية دور في الصراع، من قبل الذين يملكون كل شيء ربما، إلاّ في تقليب البندقية، والتعامل مع الأشقياء.

والأصح، أن الشعور بالواجب الوطني كان أقوى من الإحساس بالفراغ. فاذا الحماسة في العيون، مثلما هي في عيون أبطالنا الذين عانقوا الموت بالعشرات في ميادين القتال. ان روح الفداء لا ترتهن بقوة الساعد مثلاً، يكفي أن يقرّر الإنسان، التضحية القصوى لكي يستحقها ويتقنها، لا فرق ان كانت في فوهة مدفع ووراء متراس.. أم مكتب ومذياع.. أم في ورشة بناء.. أم على قمة عمود من أعمدة الهاتف والكهرباء. فهي نفسها في كل هذه الحالات. وهي، في الصراع، بأهمية المدافع والقذائف والصواريخ ان لم يكن أكثر. وبدونها، يصبح المقاتل، قاتلاً عادياً، والقسوة فيه تكون بديلاً عن الشجاعة!

.. وهي، في أي حال، التي أنقذت لبنان من أكبر وأوسع اعتداء تعرّض له في تاريخه.

وهي التي أنشأت هذه الدار.. «دار العمل»، عندما تعاهد عشرات المتطوعين على مواجهة الموت بطريقتهم الخاصة.

فالتضحية بالذات ليست من شأن المقاتلين وحدهم. والحرب ليست كلّها صليل سيوف، وضجيج مدافع، وأزيز رصاص. والجبهة، جبهة عريضة يجب أن تكون، يتنظم فيها المحاربون، طبعاً، ولكن أيضاً، الأطباء، والمحامون، والمهندسون، والمربّون على مختلف مراتبهم، والعمال، والمزارعون، ورجال الأعمال، والإختصاصيون والفنيون، الى آخر السلسلة.

وفي أي حال، ان حربنا كانت، بالفعل، حرباً شعبية، بما تعنيه هذه اللفظة من تعبئة عامة، تلقائية، شملت الرجال والنساء، الكبار والصغار، ولأنها كانت كذلك، انتصر الوطن الصغير، على جحافل المرتزقة، والفوضويين النيهيليين، والمشرّدين من كل الأجناس والأعراق الذين لملمتهم الأممية الشيوعية من كل أنحاء العالم، وجندتهم ودربتهم ونشرتهم حيثما كان، قذائف موقوتة، وعبوات ناسفة، ومتفجرات!

وقد كانت، بالفعل، ظاهرة جديدة في حياتنا. إذ لم يسبق أن تدخلت النخبة بأكثريتها الساحقة في أي صراع أو قبلت مواجهة الشرّ مباشرة. فالمأثور عنها.. أي عن كل صاحب معرفة أو خبرة مقرونة بالصدق والطهارة، انه لا يستمرىء التورّط في أي نزاع ولا يستهويه التدخل في لعبة السياسة. ناهيك بحرصه على الالتزام بالحياد بدلاً من الالتزام بمعناه الصحيح. وقد لا يكون ذلك اختياراً تلقائياً، بقدر ما هو نتيجة اقصاء له متعمد. وفي الحالتين، كان لبنان محروماً من هذه الخميرة. وكادت الخميرة هذه نفسها أن تجف وتيبس. وكأنه كان من الضروري أن يصبح لبنان مهدّداً بالزوال لكي تحدث الإنتفاضة الرائعة التي طال انتظارها والتي تجسدت مبادرات عدة، كانت «دار العمل» احداها وربما من أهمّها وأكثرها تنظيماً عندما استطاعت أن تؤمن من الخدمات ما لم تؤمنه الدولة، في أحسن أيامها، إلاّ ناقصاً. كيف.. ولماذا؟

الظاهرة بسيطة، بل ربما في منتهى البساطة:

فأمام غياب الدولة المطلق،

وأمام انتفاء الإمكانات التي تعرض نفسها أحياناً أوغالباً على الإنسان لكي يختار فيها وينتقي.

وأمام الحصار الذي فرضه أعداء لبنان على ابن هذه الأرض، بقصد تركيعه، وساهم فيه العالم في غفلة من الضمير الإنساني، مذهلة..

.. أمام كل هذه الأبواب المسدودة، كان لا بدّ من فتح باب آخر، جديد، عندما تقرّر ألاّ نفتش عن الخلاص.. أو عن الحلول لمشكلات الحرب ومآسيها، إلاّ في ذواتنا.. في ذاتنا الوطنية، وفي ذات كل فرد منا..

فكانت المعجزة. وتعذر على الساعينَ على خنق لبنان أن يخنقوه. وتوقفَ الإعتداء. وسكتت المدافع.

وارتفع القصف العشوائي من فوق رؤوس الأبرياء العزل من أي سلاح إلاّ هذا الإيمان.

وبدأ لبنان يفتش، تكراراً، عن مصيره!

لسنا هنا الساعة في معرض تقرير مصير لبنان.

نحاول، فقط، أن يكون لنا، في «دار العمل»، دور من الأدوار، مثلما كان لهذه الدار دورها في حماية هذا الوجود المهدّد، دائماً، بالطغيان.

والإكتشاف. اكتشاف الذات، الذي تحقق في المحنة، يجب أن يستمر، وأن يكون أداة لاكتشافات أخرى. ومعجزة الصمود، لا تكون، حقيقة، معجزة، الاّ اذا تواصلت، واستحالت عملية خلق لا تتوقف ولا تنقطع.

كيف.. وعلى أي أساس؟

الظاهرة الأخرى والمهمة أيضاً هنا، انه فيما كانت «دار العمل» تواجه مع غيرها، ظروف الحرب ومشكلاتها المباشرة الأمنية ومآسيها.. كانت، في الوقت نفسه، تتساءل حول المستقبل والمصير.

وبمعنى آخر، أنها من خلال المعاناة اليومية للإعتداء، طلبت الخلاص لهذا الوطن، والغد المضمون. فلم تنتظر، مثلاً، وقف القتال، لكي تسأل العقل والتاريخ عن الحل، والخاتمة المنشودة. وكان بوسعها ألا تنتظره بفضل موقعها، «المحمي» نسبياً من الضغوط المباشرة التي يتعرّض لها عادة سائر المسؤولين عن الدفاع القومي، رغم تدخلها المباشر واليومي أيضاً في المعركة. فاذا هي تطرح على نفسها السؤال المصيري قبل أن يكون هذا مطروحاً ربما على سائر الناس والمؤسسات: إلى أين لبنان؟؟

ولم تفعل ذلك من مواقع الفكر فقط، بل أيضاً، وبالدرجة الأولى، من مواقع التجربة اليومية الحية. فاذا هي في حوار - اذا جاز القول - مع هذه التجربة من جهة، ومع الفكر.. ومع تجربة الكتائب المتواصلة طبعاً، ومع تجارب سائر الأحزاب والمؤسسات الفاعلة من جهة ثانية.

بمعنى آخر: كانت مختبراً، وحقل اختبار بآن. هكذا ببساطة كلّية، وبمنتهى التواضع. فتكشفت لها، مثلما تكشف للكثيرين ممن أتيحت لهم هذه المعاناة، الحقائق التالية:

١ - أياً كان النظام السياسي الذي يحكم الحياة في لبنان، فهو مدعو أبداً إلى مواجهة بعض الثوابت التاريخية والسوسيولوجية الملازمة لطبيعة ما يسمى «المنطقة العربية»، وأهمها، واقع الأكثرية الإسلامية الذي يشكل نوعاً من الطغيان العددي والحضاري، والثقافي، على ما عداه من حضارات وثقافات تراثات. بصرف النظر عما اذا كان هذا الطغيان مقصوداً أو غير مقصود. وبصرف النظر أيضاً عما يقول به الإسلام كدين ومعتقد، أو يوصي به.

قياساً على هذه الحقيقة الموضوعية، تكون سلامة لبنان، كوطن حرية وتجربة حضارية، موقوفة على حجم الوجود المسيحي فيه، وحضوره الدائم، وقدرته الذاتية على مواجهة الطغيان الأكثري، مواجهة لا تقتصر على القوة المادية، بل تشمل أيضاً، وبالدرجة الأولى، القوة المعنوية المتكونة من قيمة انسانيته في كل الظروف والمجالات. والقضية، في نهاية المطاف، قضية ميزان للقوى يجب أن تتعادل كفتاه، فلا ترجح واحدة وتشيل أخرى. ومن الطبيعي ألاّ نعتمد، في هذه الحال، على العدد والقوة المادية فقط. ان الإنسان ثلاثة اذا جاز القول: انسان الحق، وانسان المحبة، وانسان القوة. ومن هذه الأقانيم الثلاثة يجب أن يتكون الوجود المسيحي في لبنان».

٢ - يكون الوجود المسيحي في لبنان قوياً فاعلاً... ويكون لبنان، بالتالي، قادراً على مواجهة الطغيان الأكثري، بقدر ما يكون الوجود المذكور منتشراً ومشعاً على أراضي لبنان كلها وليس على بعضها أو على جزء منها.

قياساً على هذه الحقيقة، تعتبر مشاريع التقسيم والتجزئة على أنواعها، مشاريع يغلب فيها التراجع أمام الطغيان على الإنتشار والإشعاع. والتكافؤ، في ظلّ هذه المشاريع، متعذر إلاّ بحرب متواصلة.. أو على الأقل، بحروب متتالية اذا حققته الى حين، فهي لا تحققه بصورة نهائية، بل على العكس من ذلك تستنزف قدرات لبنان قبل أن تستنزف قدرات الآخرين.

٣ - ما دام التقسيم بكل أشكاله أذية، فلا غنى عن التعايش بين المسيحيين والمسلمين، تعايشاً يبنى في ضوء الحقيقتين السابقتين، ويكون في الوقت نفسه محاولة صادقة، من قبل المسيحيين على الأقل، لتحقيق معجزة التلاقي والتفاعل الحقيقيتين بين المسيحية والإسلام.

وإذا صحّ أن ذلك لم يحدث من قبل، ولم يتحقق بعد في لبنان، فالصحيح أيضاً ان التاريخ ليس إلا سلسلة «وقائع» متتالية من صنع الإنسان، فبوسعه، اذاً، أن يصنع وقائع أخرى. . أي، معجزات أخرى. وفي حال لبنان، لا يحق لنا أن نقيس غده على ماضيه فقط. . أي على التجارب الحاصلة والإختبار فقط. وإلاّ، كان التقدم والتطوير مستحيلين. كما ليس من حق أحد أيضاً أن يقفل أمامنا هذا الباب. . أي أن يمنع عنا الرجاء!

٤ ـ وفي هذا السياق أيضاً، لا يحق لنا أن نكتفي، بعد التجربة المرة التي فرضت علينا في السنتين الماضيتين، بهذا الرهان وحده، فالتعايش، اذا طلبناه وعملنا له، فقد لا يطلبه الآخرون، أو قد لا يعملون له، أو قد يكون عملهم في هذا الإتجاه، محدوداً، ومحكوماً أيضاً بالعصبية، وبواقع الأكثرية والأقلية.

قياساً على هذه الفرضية، ينبغي أن يبلغ تشبث المسيحين اللبنانيين بلبنان، وترسخهم في أرضه. . كل أرضه، حدًّا يستحيل بعده اقتلاعهم منه، قيمة وكمية. ولا يمكن الإعتماد على الدولة وحدها، في هذا المجال، وهي دولة باقية برأسين. . أو بارادتين متباينتين، هذا حتى اشعار آخر، ومن السذاجة أن ننتظر منها عناية بالوجود المسيحي كالتي يحتاج اليها وتتطلبه ظروفه الخاصة.

في هذه الحال، لا مفرّ عن نوع من «العناية الذاتية» يعتمدها الوجود المسيحي بالإضافة الى الإعتماد على الدولة. . أن تكون بديلاً كاملاً لها عند الضرورة.

بمعنى آخر: يجب أن يأخذ المسيحيون مصيرهم، بعد هذه المحنة بأيديهم، فيبنونه مدماكاً فوق مدماك، ولكن، بموجب تخطيط مستقبلي، متطور باستمرار، شامل لكل نواحي الحياة، وموجّه أيضاً نحو ترسيخ الإرتباط المصيري بين المسيحين، وهذا الوطن.

* * *

تلك هي «الحقائق» الأربع التي اكتشفتها «دار العمل»، أو خلصت اليها، بعد معاناة للقضية دامت شهوراً عدة. وقد لا يكون ذلك اكتشافاً بقدر ما هو توضيح، أو وضوح في التفكير والرؤيا. وفي مطلق الأحوال، كان اقتناعاً عميقاً بالقدر الذي حرّك فينا العزيمة على ترجمة هذا الإقتناع، أو هذا «الإكتشاف»، التزاماً به، وبواجب العمل على تحقيقه، من خلال تنظيم جديد لدار العمل، ولجهدها وطاقاتها، ولعلاقتها بالكتائب اللبنانية، وبسائر القوى الوطنية المماثلة.

ان ما نحن بصدده اليوم، هو التخطيط لمستقبل الوجود المسيحي في لبنان، والعمل أيضاً على تنفيذ الخطط والمشاريع الموضوعة لهذا الغرض. مع الحرص على ألاّ يسيء ذلك إلى التعايش المسيحي ـ الإسلامي، وعلى ألاّ يشكل أي موقف عدائي بالنسبة للمسلمين والعرب.

والأصح أن التخطيط هذا يدرس ويوضع بروحية الإنفتاح على الغير الى أبعد الحدود، مقرونة باليقظة الدائمة حيال المخاطر التي تهدد الوجود المسيحي في لبنان باستمرار.

على هذا الأساس، انقسم العاملون في «دار العمل» الى مجموعات خمس تخطط، متعاونة فيما بينها طبعاً، في الميادين الخمسة التالية:

* الديموغرافية.
* الإقتصاد بفروعه الثلاثة: الصناعة، والزراعة، والخدمات.
* التربية والتعليم والثقافة.
* الصحة.
* التجهيزات الأساسية (المواصلات على أنواعها، الطاقة، السكن الخ). .

وقد كان لا بدّ في المنطلق، من عملية مسح للإمكانات والثروات الطبيعية، والحاجات أيضاً والضرورات الملحة. كما كان لا بدّ أيضاً من تجميع المعطيات والإحصاءات اللازمة في مثل هذه الحال.

. . . وكان لا بدّ كذلك من اختيار «طريقة عمل»، مؤاتية، تقينا الوقوع في التنظير المتواصل، أو التخطيط الذي لا غرضاً سياسياً أو وطنياً له.

كل هذا وغيره قضى بعقد هذه الخلوة، تعرض بخلالها المجموعات المذكورة آنفاً ما توصلت اليه في أعمالها ودروسها، وما تختاره وتقترحه أيضاً كبرنامج عمل للأشهر الثلاثة المقبلة على الأقل.

وسنستمع، بعد قليل، الى هذه التقارير، نقرأ عليكم بصورة متتالية، على أن تناقش في جلسة لاحقة تعقد بعد ظهر هذا النهار.

* * *

أيها الأصدقاء، لا ندعي أن الإختيار الذي أقدمنا عليه هو الوحيد الصالح أو الحقيقي.
ولكنّه، بالتأكيد، لا يتعارض مع أي اختيار آخر، أو مع أية صيغة يتوصل اليها اللبنانيون، لتحقيق ذاتهم على هذه الأرض، أو يرون فيها مانعاً للطغيان ورادعاً، وواقياً من الكوارث في المستقبل والإضطرابات.
ان تنمية الوجود المسيحي في لبنان، ثقافياً واقتصادياً، واجتماعياً، يتلاءم مع كل صيغة جديدة ومع كل بنيان سياسي جديد، ومع كل نظام.
أما ماهية اختيارنا، فهي من كونه لا يرجىء البناء الى ما بعد العثور على الصيغة الملائمة، الذي قد يطول، كما قد يتعثر أيضاً ويتعذر. فكيف اذا كانت الصيغة في الأساس، معبّرة عن واقع تكون حية اذا كان حياً، وتكون ميتة اذا كان ميتاً!
والأرجح، أن المباشرة بالبناء تساعد كثيراً على الوصول إلى الصيغة الملائمة أو الفضلى. فيما الإسترسال في الجدل اللفظي، والتنظير الذي لا يستنير باستمرار، بالإختبار والتجارب الحية، لا يؤديان إلاّ إلى الفراغ، أو في أحسن الحالات، الى صيغ غير طبيعية وغير تطبيقية، وغير واقعية!

واذا كان القصد من الصيغة، أو الإتفاق السياسي، ضمان المستقبل والمصير، فالمستقبل، كما هو واضح ومعروف، إذا رسمت النصوص والمواثيق والخرائط بعض ملامحه فهي لا تنشئه، ولا تمكنه من الحياة. بل يظلّ أفقاً واسعاً رحباً أمام الإنسان وحريته. وهو المجال الذي يؤكد الإنسان من خلاله أنه مخلوق حرّ وسيد مصيره. فكيف اذا كانت المواثيق والنصوص والعهود المكتوبة، لا تنفذ إلاّ نادراً، واذا نفذت، فمن خلال ميزان للقوى يكون متكافئاً أو لا يكون؟!
ألم تكن هذه هي حال ميثاق الأربعينات، وكل المواثيق السابقة، والبروتوكولات التي نظمت وجود لبنان في الماضي، فلمّا تغيرت المعادلات الدولية والإقليمية، أصبحت نصوصاً ميتة؟!

أما الاصرار على معرفة المستقبل والمصير سلفاً، فلا يبرّره إلاّ الخوف فقط. فما من غد يعرف إلاّ بالنبوءة. والعهد لم يعد عهد الأنبياء. واذا صحّ أن التاريخ يصنعه الإنسان - وهذا هو ايماننا - فتناقض فاضح أن نواجه الغد وكأنه قدر مكتوب، أو حال مقررة مسبقاً لتأتي بعد الحاضر بصورة حتمية وآلية.
فاذا شئنا أن نحرّر التاريخ من الحتمية أو القدرية، فيجب أن نحرّر الغد أيضاً من هذه وتلك.
بمعنى آخر، أن المستقبل.. مستقبل لبنان، يكون اختراعاً جديداً، أو لا تكون مستقبلاً. وعليه، ليس جائزاً أن تقيسه بالماضي الذي هو وقائع من صنع الإنسان أيضاً، ولكنها تصبح جثثاً محنطة اذا لم يبادر صانعها الى احيائها بالرجاء الذي يتخطى الماضي، والحاضر أيضاً، وبالطموح الى ما لا يزال، قياساً على الواقع، مستحيلاً.
وبوضوح أكثر، ان مستقبل لبنان نصنعه بالطريقة نفسها التي صنع بها فتياننا الأبطال معجزة الصمود الأخيرة، التي لم تكن مقرّرة، سلفاً، وملحوظة، بقدر ما كانت انتفاضة انسان حرّ أبي، كذّبت حسابات العقل والمنطق، وتحدّت نصائح «الحكماء»، والمتخاذلين، والمتوارين أمام المشقة، والهاربين من التضحية. وهذا يكفي للدلالة على أن المباشرة بالتحقيق، هي مباشرة في بناء المستقبل الذي يكون بالتأكيد قدر تضحياتنا، وفعلنا، وحضورنا، ورجائنا.

لذلك، ان ما يحكم تصرفنا وأعمالنا في «دار العمل» هو الرجاء الذي لا حدود له، والذي وحده يزحزح الجبال. فترانا نرفض التشاؤم بالقدر الذي نرفض التخاذل السطحي المرادف للإتكالية والتخاذل والإسترخاء.

اننا نؤمن بالإنسان، الذي خلقه الله على مثاله، فاذا روح الله فيه، لا مستحيل أمامه ان عزم وأراد وصدق مع نفسه ومع الآخرين.

نؤمن بأن دم شهدائنا لن يذهب هدراً مهما كانت الظروف، بل يظل شعلة نحتفظ بها أمانة ورسالة تتناقلها الأجيال من بعدنا. فحبة الحنطة التي دفنت في التراب، لا بدّ أن تنبت وتصبح غرسة يانعة وشجرة وحياة.
نؤمن بهذا اللبنان الذي هو معجزة متواصلة، هذا منذ آلاف السنين وحتى نهاية العالم.

يحيا لبنان

محضر اجتماع الوفد البابوي برئاسة الكردينال برتولي
مع الرؤساء الروحيين المسلمين في دار الطائفة الدرزية بتاريخ ١١/١١/١٩٧٥

ابو شقرا: اننا نرحب بنيافة الكاردينال برتولي، ونقابل هذه الزيارة الكريمة بالإرتياح وبكل تقدير خصوصاً ونيافته موفد من قبل المرجع الحبر الأسمى الذي له في قلوب الجميع وافر الاجلال والاحترام مؤكدين شكرنا لقداسة البابا لاهتمامه بلبنان وشعب لبنان راجين الله تعالى أن يوفق هذا المسعى الحميد وهذه المهمة الإنسانية الخيرة ويقرنها بأحسن النتائج وأوفر النجاح. وأهلاً وسهلاً.

برتولي: انني سأترك الكلام لاخوتي، ولكنني أريد أن أشكر سماحة الشيخ على عواطفه تجاه شخصي، عندما سأعود الى روما سوف أقدم تقريري الى قداسة البابا وسيكون قداسته مسروراً لهذه العبارات الطيبة، وليس لدي إلا أن أقول وأكرر الى أن مهمتي هي مهمة سلام الى هذا الوطن.

الصدر: بمقدار ما في هذا اللقاء من جمال وانسجام بمقدار ما فيه من المحتوى الإنساني الكبير، نحن نأمل أن في هذا اللقاء يكون خير لبنان بل خير الإنسانية كلها التي تعلق أهمية بالغة على مصير لبنان في هذه الأيام، في الحقيقة نحن نرحب بمندوب قداسة البابا بيننا الذي يمثل الديانة المسيحية الكبرى في العالم بالإضافة الى الربط بين هذه الديانة وبين العدالة التي برزت في مواقف الفاتيكان الأخيرة. بالإضافة الى اننا نرحب بمؤسسة جعلت في طليعة اهتماماتها الحوار الإسلامي المسيحي والتي أسست أمانة عامة لهذه المهمة. اذن نحن نجد أمامنا تمثيلاً لمبادىء ثلاثة كبيرة الإيمان والعدالة والحوار المسيحي الإسلامي. بهذه الفرصة أحب أن أقول بكل أسف أننا نعيش في لبنان الذي كان يمثل هذه المبادىء الثلاثة خير تمثيل ولكن اليوم نعيش وهذه الأسس الثلاثة معرضة للانهيار والخطر. اذن لا نستغرب أن قداسة البابا الى جانب تصريحاته العديدة ورسالته الشهيرة يبعث لنا وفداً كبيراً لتقديم ما يمكن تقديمه لمعالجة الوضع. صاحب النيافة في لبنان تحت هذه المظاهر البراقة كانت تتمثل في الفنادق والبنايات الفخمة كان هناك حرمان عميق لدى أكثرية هذا الشعب. الفرق في مستوى الدخل بين بيروت وبين المناطق اللبنانية الأخرى (الجنوب - عكار - البقاع) كان يبلغ عشرين ضعفا. هؤلاء الطبقات الواسعة من المحرومين في حياتهم وفي فرصهم للحياة. للوظائف، للصحة، للتعليم، كانت قليلة ويطالبون دائماً بحقوقهم. هذه المطالبة كانت من قبل مواطنين مخلصين للبنان ولم يكفر هؤلاء المحرومون بوطنهم لبنان وبضرورة الحفاظ على هذا الوطن. لا نريد أن نقول أن هؤلاء المحرومين حملوا السلاح كما اننا لا نريد أن نقول أن عدم العدالة نفسها هي التي فجرت الأوضاع. ولذلك أؤكد لكم أن العدالة وحدها ستعالج مشكلة لبنان. والحقيقة أن الخسارة في الوطن في لبنان ليست خسارة لبنانية انما هي خسارة حضارية، لأن التعايش بين المسلمين والمسيحيين في لبنان ثروة حضارية للعالم، ولم يكن الخطر على التعايش كبيراً لولم يكن بعض الناس استغلوا المسيحية في سبيل تفجير الأوضاع. بكل أسف شاهدنا رهبان رجال دين يحاولون تفجير الأوضاع ويدعون الى استعمال السلاح. شاهدنا مقاتلين في الشوارع يحملون الصليب على صدورهم، وتدريجياً بدأوا يعطون للمعركة طابعاً طائفياً، ويعلنون في العالم ومن خلال المطبوعات ان المسيحية والمسيحيين في لبنان في خطر. التعايش بين المسلمين والمسيحيين اذا فشل واذا قسم لبنان فهذه خسارة حضارية. كيف تتصورون يا صاحب النيافة وضع المسيحيين في العالم العربي بعد الإصطدام بين المسلمين والمسيحيين في لبنان، الا تعتقدون أن هناك مشكلة كبيرة ستتعرض بين المسلمين وبين ١٦ مليون مسيحي في العالم العربي، الا تعتقدون ان اديرتهم ومؤسساتهم ستتعرض للخطر، وفي سنة ٢٠٠٠ سيكون بين ١٠ و١٥ مليون مسلم في أوروبا كيف سيعيشون غدا. اذن المحنة هي محنة الإسلام والمسيحية وعلاقة الإسلام والمسيحية في العالم جميعاً، نحن نخشى أن سلوك بعض الرهبان في لبنان أن يؤدي الى ردود فعل على صعيد المشايخ في لبنان وينتقل ذلك الى العالم العربي. نحن نعرف اهتمام قداسة البابا بهذا التعايش ولذلك نحن لا يمكننا أن نزيد على هذا. ولذلك أطلب من نيافة الكردينال الذي يمثل الإيمان والعدالة والحوار الإسلامي المسيحي أن لا يتركوا لبنان إلا مع نهاية المشكلة وأؤكد له ان مهمته رغم أهميتها الكبيرة ليست صعبة لأننا نحن كمسلمين على استعداد أن نبذل أرواحنا في سبيل حماية المسيحيين في بلادنا وأؤكد أن المسيحيين في بلدنا ليسوا أكثر مسيحية من البابا حتى لا يقبلوا وساطته ونصائحه.

والحل أن العدالة والخطوات الأساسية العادلة هي التي تنهي المشكلة وأؤكد أن هذه المهمة ستجعل الكردينال وموقف قداسة البابا في مجال التاريخ والخلود، وأؤكد له أن كل ما نملك من طاقات بتصرف هذا الوفد لأنها المشكلة، أتكلم باسم أصحاب السماحة جميعا.

برتولي: انني أشكره على هذه الكلمات الطيبة وهو في الحوار وقد تأثرت جداً للكلمات التي قلتها وخاصة بالنسبة لرسالة البابا الخاصة بالمؤمنين القائمة على المبادىء الثلاثة: الإيمان والعدالة والحوار، كنت مسروراً، جداً، ولا أريد أن أكرر أن التعايش في لبنان هو نموذج صالح للعالم كله، هذا يعني أنه هدف علينا جميعاً أن نعمل من أجله، أن سماحته أوضح الأسباب حول الأزمة الراهنة، الآن ليس لدي وقت لشرح الأسباب الأخرى المتعلقة بالخارج، لقد جئت من أجل الحوار، وهذا لا يعني أنني جئت لاضافة سبب خارجي، علينا ان نتحاور ونعمل بمزيد من الجدية لايجاد مزيد من الثقة لتدعيم التعايش بين المسلمين والمسيحيين. ان الشرف العظيم للبابا ولي أنا شخصياً لأنك وضعت ثقتكم فينا وعلينا البدء بسرعة. ان الحل هو في ايدي اللبنانيين وأنا على ثقة بالشعب اللبناني بأن يعيد السلام الى البلاد.

المفتي خالد: هذا اللقاء بالنسبة الينا يعتبر لقاء هاماً يأخذ طابعاً خاصاً لأنه يخاطب أعلى سلطة مسيحية في العالم، ان صيغة التعايش الإسلامي المسيحي في لبنان هي فرصة نادرة للإستفادة من قيم الدينين جميعاً وهي فرصة ليست لمصلحة اللبنانيين فحسب وانما لمصلحة العالم كله، ولذلك فانه ينبغي دعمها في لبنان وخارج لبنان. وفي هذه المناسبة لا يسعني إلا أن أشكر قداسة البابا الذي عمل بالإتفاق مع الحكومة الليبية على اقامة ندوة للحوار المسيحي الإسلامي في شباط المقبل في مدينة طرابلس بليبيا.

هذا التعايش الإسلامي المسيحي الذي تتطلع اليه كل الشعوب الإسلامية والمسيحية وتعمل له والذي نحن نفتقر اليه اليوم ونرى أن هناك في لبنان من يضرب هذا التعايش عن طريق اقامة التمايز الطائفي والتمايز الديني. وبسبب هذا النزوع لدى البعض في تصنيف المتدينين وتعييشهم متميزين أصبحنا في لبنان نرى فئتين الأولى من المسيحيين والمسلمين يدعون الى العدالة، وفئة أخرى خاصة من الساسة المسيحيين المارونيين تدعو الى التمايز الديني والطائفي. إذن هناك خلاف وقتال وهما قائمان بين أنصار التعايش في ظل المبادىء الإنسانية والديمقراطية والمساواة وفئة تتمسك بالإمتياز الطائفي. الخلاف إذن لبناني داخلي يأخذ صفة الطائفية عند أصحاب الإمتياز الطائفي من الساسة الموارنة، ويأخذ صفة النضال الوطني عند أصحاب الدعوة الوطنية من المسلمين والمسيحيين، لذلك تلاحظون انه ليس في صف الإمتيازات الطائفية أي مسلم، مع أنه في صف التعايش المتساوي تجدون المسلمون والمسيحيين. فالخلاف بين اللبنانيين ليس خلافاً طائفياً وانما هو خلاف سياسي.. سبب ذلك أن الدستور اللبناني سنة ٢٦ أعطى لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة لا مثيل لها في العالم ولا في أي دستور. وقد انتقلت هذه الصلاحيات من عهد الإنتداب الى عهد الإستقلال وللأسف زادوا في الإساءة من استعمالها وسببوا هذه الأزمة.. الشكوى تعود الى المادة ٩٥ من الدستور، بصورة مؤقتة الخ..

أبو شقرا: لا أرى من الضروري الغاء المادة ٩٥ من الدستور، الشكوى ليست من وجود هذه المادة ولكن من منفذيها. هذه المادة هي التي تضمن مطالبنا. وينبغي أن نتمسك بها.

خالد: هذه الصلاحيات الواسعة قد جعلت من رئيس الجمهورية الحاكم المطلق وزاد في الطين بلة أن النظام الديمقراطي نمارسه لأول مرة في تاريخنا السياسي وهذه الممارسة تستند الى الدستور الفرنسي الذي صدر منذ مئة سنة تقريبا.

ان بعض اللبنانيين يطالبون بالصيغة اللبنانية الحاضرة وهذه الصيغة غير العادلة هي التي أوصلتنا الى ما نحن فيه الآن. نعود الى ذكر الطائفية السياسية، هذه الطائفية أدت الى شل الإدارات والمؤسسات الحكومية. لقد انعكس هذا على الجيش والإدارة والخدمات وعلى المناطق اللبنانية كلها. وهكذا أصبح البرلمان مشلولاً والجيش مجمداً وفسدت الإدارة كلها. هذا الوضع الطائفي الغريب أدى الى نفور الشباب من الدين وبالتالي الى اعتناق التيارات الإلحادية بشتى صورها. ان كل الذي نطلبه اذن هو الغاء الطائفية السياسية من الدستور ومن العرف ومن الإدارات والجيش ومن الحياة العامة كلها.

والذي يهمني أن أنبه اليه اننا عرب مسلمين ومسيحيين ولذلك عندما شاء بعض لجنة الإصلاح السياسي أن يدخلوا كلمة لبنان عربي، رفضوا ذلك (من قبل بعض المسيحيين). وبكلمة واحدة نحن نحاول أن نعطي التعايش الإسلامي المسيحي بعده الإنساني والحقيقي والوطني وذلك يتحقق في المساواة في ظل حكم ديمقراطي يتعادل فيه جميع ابناء البلد في الحقوق كما في الواجبات هذا مطلبنا ولا شيء غير ذلك.

أبو شقرا: لي كلمتين لمعاونة نيافته في مهمته: كلنا رجال الله وكلنا نسعى لرسالة دينية مبنية على الحق والعدالة.. إذن لا يمكن أن نختلف في أي مبدأ، وأرى أن يكون مسعى نيافته على الاصرار بشدة على كل فريق بالتسامح والمحبة ونصح الجميع بوحدة لبنان ومصلحته، هذا ما يراه نيافته ونراه نحن. والتوعية والتوجيه للحوار المنطقي العقلي والإبتعاد عن العنف.

إذن لا يمكن أن نختلف في أي مبدأ، وأرى أن يكون مسعى نيافته على الإصرار بشدة على كل فريق بالتسامح والمحبة ونصح الجميع بوحدة لبنان ومصلحته، هذا ما يراه نيافته ونراه نحن. والتوعية والتوجيه للحوار المنطقي العقلي والإبتعاد عن العنف.

برتولي: علي أن أشكر سماحة المفتي خالد الذي أعطانا درساً في الحقوق الدستورية.

خالد: أهم شيء القضية الدستورية.

برتولي: إذن ينبغي أن تحل جميعها بالحوار والواقع في ظل السلام لذلك فان السلطات السياسية وغير السياسية، ينبغي أن تبحث بين الفريقين.

خالد: نحن علينا أن نضع هذه الحقائق بين يدي نيافته للتنور بها في مسعاه.

برتولي: أشكر سماحته على التنويرات التي أعطيتموها والتي ستمكنه. وكلمات سماحة أبو شقرا ستسهل له مهمته. أعني المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتق الجميع هي في أن يرمي السلاح ويبدأ الحوار.

أبو شقرا: أفرض ما تراه ونحن معك، لأننا نعلم أنك تفرض ما يمليه الضمير.

برتولي: اذا كنت سأفرض شيئاً لا أفرضه بصورة عفوية، اذا ما انتبهنا وما كنا ملتزمين بالله المستفيدون سيكونون الملحدون واعداء الإيمان - أشكركم على كل ما سمعته وسأعد بأنني سأعمل بمساعدة الله على اعادة السلام الى لبنان.

النقاط الأساسية لحديث
سماحة المفتي الى المندوب البابوي

١ - شكر قداسة البابا على اهتمامه - وان هذا اللقاء معكم يرتدي عندنا طابعاً خاصاً لأنها فرصتنا في مخاطبة أعلى سلطة مسيحية في العالم.

٢ - ان صيغة التعايش الإسلامي المسيحي في لبنان هي فرصة نادرة للإستفادة من قيم الدينين معاً، وهي فرصة ليست لمصلحة اللبنانيين فحسب، وانما لمصلحة العالم كله، ينبغي دعمها وتعزيزها - في لبنان والعالم ححه (الإشادة بلقائهم في طرابلس - ليبيا في شباط).

٣ - من الواضح أن من جملة الأشياء التي تناقض هذه الصيغة وتعمل على هدمها هو التمايز الطائفي والتصنيف الديني - التعايش يفترض المساواة والإمتياز الطائفي يفترض التفرقة.

٤ - جوهر الصراع إذن هنا بين فئة من اللبنانيين (مسلمين ومسيحيين) تريد التعايش الإسلامي المسيحي على أسس من المبادىء الإنسانية المشتركة وفئة أخرى ضيقة من اللبنانيين (هم بعض من ساسة الموارنة وحدهم من دون سائر المسيحيين) يريدون صيغة الإمتياز الطائفي على جميع اللبنانيين. انهم لا يفرقون بين صيغة التعايش وبين صيغة الإمتياز.

٥ - القتال القائم باختصار بين أنصار صيغة التعايش وبين أنصار صيغة الإمتياز الطائفي.

٦ - الخلاف إذن لبناني داخلي يأخذ الصفة الطائفية عند انصار صيغة الإمتياز الطائفي من الساسة الموارنة ويأخذ صيغة النضال الوطني عند انصار التعايش من المسلمين والمسيحيين.

٧ - تلاحظون أنه ليس في صف الإمتيازات الطائفية أي مسلم مع ان في صف التعايش المتساوي مسلمين ومسيحيين.

٨ - انصار الإمتيازات الطائفية يريدون أن يجعلوا من المارونية شيئاً سياسياً، ومن السياسة شيئاً مارونياً، هذا ما نرفضه نحن وفئة كبيرة من المسيحيين.

٩ - لقد كرسوا هذا في الدستور منذ عهد الإنتداب وفي التمثيل النيابي، وفي العرف وفي سلطات رئيس الجمهورية المطلقة (حاكم غير مسؤول) وانعكس كل ذلك في الجيش والإدارة والخدمات الإجتماعية وعلى مناطق لبنان كلها، وعلى اللبنانيين جميعا. فاذا بهذا الإمتياز الطائفي ينعكس على أدق دقائق الحياة اللبنانية.

١٠ - هذا الوضع أدى الى شل مؤسسات الدولة نتيجة للصراع الطائفي، فشل البرلمان، وتجمد الجيش، وفسدت الإدارة الخ...

١١ - أدى هذا الوضع الطائفي أيضاً الى نفور الشباب من الدين (اذا كان سبباً في التفرقة) وبالتالي الى اعتناق التيارات الإلحادية بشتى صورها.

١٢ - ان كل الذي نطلبه اذن هو الغاء الطائفية السياسية في الدستور وفي العرف، وفي التمثيل الشعبي، والخلاص من كل انعكاساتها في مرافق الدولة.

١٣ - بكلمة واحدة نحن نحاول أن نعطي التعايش الإسلامي المسيحي بعده الإنساني والحقيقي وهو المساواة، في حين أن اخوتنا بعض ساسة الموارنة ما زالوا يصرون على أن الإمتياز الطائفي والتفرقة بين الناس هو التعايش.

تصريح للصحفيين بعد الإجتماع
بالمندوب البابوي في دار الطائفة الدرزية

١ ـ شكر البابا على اهتمامه ـ واهتمامه بارسال الوفد ليس تدخلاً خارجياً لأن هذا الإهتمام يأتي من داخل المسيحيين التي يكون ابناؤها نصف شعب لبنان.

وعلى الأخص ان البابا ليس لديه اطماع وليست لديه دبابات. ان سلاحه المحبة والأخوة والمساواة ـ وهذا هو سلاحنا أيضا.

٢ ـ لقد بينا للمندوب كيف أن الإصرار على الإمتيازات الطائفية المارونية هو تهديم لصيغة التعايش.

٣ ـ ان الصيغة الحالية ليست صيغة تعايش. انها صيغة تمايز ونحن نريد الإنتقال منها الى صيغة التعايش الإسلامي المسيحي الحقيقي، المبنية على أساس المساواة بين المواطنين.

٤ ـ هذا لا يكون إلا ببناء الدولة الديمقراطية الحديثة التي يتساوى فيها الجميع على أساس المبادىء الإنسانية في الحقوق كما في الواجبات.

٥ ـ ذلك لن يكون إلا بتعديل الدستور والعرف والقوانين الإنتخابية وغيرها الخ...

٦ ـ ان النظام الماروني الحالي ليس له شبيه في العالم إلا نظام الأقلية البيضاء في روديسيا، وسلطات رئيس الجمهورية لا يتمتع بها أي رئيس في العالم سوى عيدي أمين.

محضر اجتماع الموفد الرئاسي الفرنسي كوف دي مورفيل
مع مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٥

الرئيس دي مورفيل: أشكركم على استقبالكم الحافل. اننا هنا منذ يومين. انها مناسبة سعيدة أن نلتقي بكم ويهمنا ان نعرف رأي سماحتكم في الأحداث ولقد قابلنا بالأمس السادة البطاركة الكاثوليك وتحدثنا مع البطريرك عن رغبتنا في التهدئة للأحوال القائمة، والذي صدمنا انه لماذا يتقاتل اللبنانيون بين بعضهم البعض.

سماحة المفتي: يسعدني في هذه الصبيحة ان ارحب بصاحب الدولة والوفد وهم يمثلون الرئيس جيسكار، كما ارحب به شخصياً رجلاً من اعلام السياسة ومن رجال الفكر والمناضلين في سبيل الحق والحرية ويسعدني أن أتحدث، زيادة في تكريم دولته، في نقاط محدودة حتى لا أضيع وقته.

ان الصراع القائم على الأرض اللبنانية هو بين فئتين، فئة قليلة ولكنها مع الأسف احتكرت لنفسها كل الإمتيازات والسلطة، رئاسة الجمهورية رئاسة مجلس الشورى، قيادة الجيش، رئاسة القضاء ـ مديرية الإحصاء مديرية الأمن العام وغير ذلك وشاءت هذه القلة ان يكون لبنان بما فيه لها وحدها من خلال هذه السلطة، وفئة أخرى مسلمة ومسيحية ظلت منذ عهد الإنتداب ومروراً بعهد الإستقلال وحتى هذا التاريخ محكومة لهذه القلة ومسخرة لها، وبقيت الكثرة التي تحوي المسلمين وعدداً لا بأس به من المسيحيين ساكتة كل هذه الفترة الطويلة مراعاة لحق الجوار بين الأخوة وحرصاً على الأخوة الوطنية، وضناً بالصف الوطني أن يتصدع، واما ان تدرك هذه القلة الحاكمة حق الفئة الكبيرة فتستجيب لها ولحقها بالحوار وبالحسنى وبالمنطق لتحقيق المساواة والعدالة بين سائر المواطنين.

غير أن استمرار هذه الفئة بتمسكها بمقدرات السلطة والإمتيازات هو الذي فجر هذا الصراع والشيء الذي يلفت النظر ان هذه القلة كانت تقودها فئة من السياسيين فقط، ولكن الخطير انه قد انضم الى هذه المجموعة السياسية فئة من المفروض في رجالها ان يظلوا منصرفين للعبادة، هذه الفئة هي التي نسميها فئة الرهبانيات، هؤلاء خرجوا اليوم بالسلاح واستوردوا السلاح، وانضموا بقوة البندقية لحماية تلك الإميتازات والحرص عليها. وعلى سياسة التمايز بين ابناء الوطن الواحد. والعجيب انهم اصدروا مؤخراً مذكرة يلحون فيها على التمسك بالقوة بهذه الإمتيازات التي تفرق بين مواطن ومواطن.

ان الفترة الطويلة التي مضت جعلتنا نظن بأنه يمكن أن يفكر هؤلاء بضرورة التوقف عن التسلح، ولكن هؤلاء لم

يتوقفا، ومارسوا التفرقة والتمييز، حتى جعلوا المطالب تتراكم. هذه المطالب هي التي تكون اليوم محور الصراع بين اللبنانيين ويمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ المشاركة في الحكم
٢ ـ تعديل الدستور
٣ ـ الغاء الطائفة
٤ ـ تعديل نصام الجيش
٥ ـ الاحصاء العام
٦ ـ وضع قانون الجنسية واعطاء الجنسية للمحرومين منها من اللبنانيين.
٧ ـ تطوير التعليم.

بهذه المناسبة أحب أن أقول لدولته لست أدري اذا كان من محض الصدفة أن تتلقف القوى اليسارية هذه المطالب المحقة، ولكن مما لا شك فيه ان تنازلات بعض ساستنا المسلمين عن حقوق المسلمين والأكثرية اللبنانية بمقابل بعض المكاسب والمناصب هو الذي وضعنا بين فكي كماشة:

١ ـ ازدياد سلطة السياسة المارونية.

٢ ـ بروز المد الشيوعي اليساري في لبنان، فمن ناحية نعاني من ضغط وتزايد الإمتيازات المارونية ومن ناحية أخرى نتهم بالشيوعية ولعل ساسة الإمتيازات المارونية يهمهم تغذية هذا الإتهام كوسيلة من وسائل الإحتفاظ بامتيازاتهم القائمة.

اسمح لي أن أقول بصراحة ان المسيحيين هؤلاء هم أكثر قابلية الشيوعية منا لأنهم ليس لديهم في دينهم انظمة للإقتصاد والإجتماع والحكم كما هو في الإسلام ولذلك أقول ان دينا يتناقض مع الشيوعية، ولكن ينبغي ان يكون واضحاً بالنسبة لهؤلاء ولغيرهم اننا نعتقد بحزم انه ليس من المعقول أن نتخلى عن أي من مطالبنا العادلة والإنسانية لمجرد كون الشيوعيين أو اليسار يحمل هذه المطالب، ان هذا التفكير يكون على درجة عالية جداً من الغباء.

واذا كان في لبنان مد شيوعي فاننا نحمل هذه المسؤولية للسياسة المارونية بسلطاتها وامتيازاتها ونظامها واقطاعياتها والتي تحالف معها بعض الرؤساء الساسة المسلمون.

يا دولة الرئيس،

نحن لا نزال نعيش بالرغم من مظاهر المدنية الخلابة، نعيش نهاية القرن الثامن عشر، ذلك لأننا نخوض معركة الحرية والعدالة والمساواة التي خاضها الشعب الفرنسي في القرن الثامن عشر، نحن مثل الشعب الفرنسي منذ قرنين.

فنحن اليوم مسلمين ومسيحيين نناضل من أجل هذه الشعارات التي انتهت منها معظم الشعوب منذ عشرات السنين، ومع الأسف ما زال هنا في لبنان من يحاربها ويعارضها لأنها تتعارض مع مصالحه الفئوية وامتيازاته.

ان صراعنا اليوم صراع كرامة يا سيادة الرئيس، وصراع وجود وحقوق لا سبيل معها الى التراجع بعد الذي وقع على ساحة الوطن من تضحيات في الرجال والممتلكات وفي كثير من المنافع، ولا يمكننا بعد اليوم ونحن الكثرة وفي القرن العشرين ان نرضى بالدنيا فقط لأن القلّة المارونية تخشى على نفسها من الكثرة المواطنة، إذ لو كان هذا التخوف منطقياً اذن لكان من حق كل اقلية في العالم ان تدعي مثل هذا الموقف وتحكم العالم.

في نظرنا هذه هي اسباب الأحداث ولعلها هي التي سببت متاعب للعمل الفدائي الفلسطيني، لأن القلة المارونية ترى ان وجود الجيش اللبناني القوي سيتكون من الكثرة غير المارونية ولمصلحتها ولذلك فلقد اجتهدت في اضعافه ونزع قدرته على الدفاع تحت شعار «قوة لبنان في ضعفه»؛ فكان الغزو الإسرائيلي المتتالي على مراكز التجمع الفلسطيني بلا دفاع، فكان لا بدّ ان يفكر هؤلاء بحماية انفسهم تمهيداً للعودة الى بلادهم ومن هنا كان التسلح الفلسطيني للدفاع عن انفسهم وكانت بعض هذه المسلسلات التي نعاني منها لنا كل الأمل يا سيادة الرئيس بأن يكون لوجودك بيننا كل الأثر في المساعدة على ترسيخ اسس العدالة والمساواة بين الجميع وعلى تحقيق التطوير على كل صعيد، وتحقيق التفاهم بين الجميع لسلامة لبنان وسلامة المنطقة.

انني أضع هذا بين يديك امانة مع استعدادي الكامل لتوضيح ما ترى موجبا لتوضيحه.

الرئيس دي مورفيل: استمعت اليكم يا سماحة المفتي بكل انتباه في تحليلكم للوضع الحالي، اذا كنت قد أحسنت الفهم فان الصراع في نظركم ينحصر بين فئتين من هذا الشعب، من جهة القلة المارونية وهذا صحيح، ومن جهة أخرى الأكثرية المسلمون والطوائف المسيحية التي ليست مارونية.

لقد تحدثتم عن الشيوعيين، والجميع تحدث معي عن الشيوعيين وهم دائماً المعسكر المعاكس لكم، لا أدري ماذا يمثل

الشيوعيون هنا، واعتقد ان باستطاعتي القول ان هذه المسألة لها اهميتها فقد يكون معنى ذلك ان يكون هناك تدخل للإتحاد السوفياتي واما ان يكون هناك تحرك شيوعي تلقائي داخلي وهذا ما يصعب تصوره. ان تدخل القوى الكبرى هو شيء طالما يحدث منذ قديم الزمان، لقد انقضى وقت تدخل فرنسا وبريطانيا في شؤون الدول الصغرى، والآن اتى دور الإتحاد السوفياتي وأميركا ونحن نعلم انهما يتدخلان ويلعبان دوراً مهماً وذلك له علاقة بمسألة اسرائيل، ونظراً لأن مسألة اسرائيل محورها القوة، فاننا نعرف ان مصير هذا الموضوع متعلق بهاتين الدولتين الكبيرتين وهذا كان ظني عندما تحدثت عن تدخل ممكن للإتحاد السوفياتي، ولكن ليس لدي شعور بأن أي واحدة من هاتين الدولتين تتدخل حقيقة بالأزمة التي تمزق بلادكم... هل انا مخطيء؟

سماحة المفتي: ليس هناك خطأ ـ علينا أن ندرس هذا الموضوع، قد يكون هناك تدخلات اميركية سوفياتية، ولكن نحن لا ندرك عمقها ومقاصدها، ان الذي يهمنا ان نقوله ان تحركنا من أجل مطالبنا هو تحرك بدافع من حاجاتنا وحقوقنا. هذا كل شيء، ولكن المؤسف ان الطرف الآخر يحاول ان يوهم بأن هناك تدخّلاً سوفياتياً للإساءة الينا في العالم العربي، والعالم أجمع، ثم لتجميد النظام اللبناني الفاسد على حاله للإحتفاظ بالإمتيازات.

الرئيس دي مورفيل: اسمحوا لي بالقول انه ليست مسألة التدخل الخارجي هي مسألة، ان المسألة عندي هي جوهر الصراع الحالي، ان المسألة الكبرى تنحصر في فرعين:

أولاً: لبنان نفسه الذي يعيش فيه عدد كبير من الطوائف الدينية ان بعض التوازن اتاح لكم العيش في جو التسامح وان الوضع الآن قد تغير كثيراً على ما بدا لي من الشدة والصراحة التي تحدثتم بها ـ اعني ان المسألة عندي هي معرفة ما اذا كانت هناك امكانية للبنان ان يعيش اذا كان هناك غالبية تفرض رأيها على الأقلية أو العكس.

ثانياً: المسألة الثانية متعلقة بالنزاع القائم في المنطقة بأسرها ووجود الفلسطينيين وقد تقبلتموهم منذ حرب فلسطين ٤٨، ومن المستحيل ان يترك هؤلاء أرض لبنان طالما ان فلسطين محتلة، وقد تستمر الحال عدة سنوات، وفي انتظار ذلك، ينبغي ان توجد صيغة لتعايش اللبنانيين والفلسطينيين في وئام، ويجب أن تكون هذه الصيغة مبنية على ايجاد نظام خاص بالفلسطينيين تخولهم بعض الحقوق ومن ضمنها حيازة وحمل الأسلحة والدفاع عن أنفسهم. على أن لا يتدخلوا في شؤون لبنان الداخلية، ولكن الأهم في المشكلة الأولى، لأن الثانية ممكن حلها وان كانت صعبة.

لذلك أسأل سماحتكم كيف نحل المشكلة الأولى؟

سماحة المفتي: أولاً: احب ان اسجل ان المسلمين اليوم لا ينطلقون من منطلق ديني ولكن من منطلق وطني، فالمسألة عندي ليست مسألة تعايش طائفي وصيغة طائفية جديدة، انها مسألة تعايش وطني والبحث عن صيغة وطنية جديدة.

ثانياً: ان المسلمين يحترمون جميع الطوائف ويحرصون على التعايش معهم الى أقصى حد، لكن نحن نرى ان الإعتماد على فاعلية الطوائف كطوائف يؤذي المصلحة الوطنية، ولذلك فانه في رأس مطالبنا الغاء الطائفية السياسية، وارجو ان يكون واضحاً ان رئيس الجمهورية بصفته مارونياً يتمتع بصلاحيات لا يتمتع بها اي رئيس جمهورية في العالم، وليس هناك أي تحديد لصلاحياته في الدستور، كل ما هنالك ان الحكم الفرنسي الإنتدابي كان له في لبنان مندوب سام وكانت له صلاحيات مطلقة فلما انشيء الإستقلال نقلت نفس الصلاحيات الى رئيس الجمهورية، واذا كان ذلك مبرراً للمندوب السامي الفرنسي الذي كان مسؤولاً أمام فرنسا، فذلك لا يبرر لرئيس الجمهورية اليوم لأنه غير مسؤول امام احد، لذلك اصبح رئيس الجمهورية يتدخل في كل شيء كحاكم مطلق غير مسؤول ولو كان هذا الرئيس ينتخب مباشرة من الشعب لكان لهذه السلطات مبرر، ولكنه ينتخب من مجلس تتحكم به النزعات الطائفية. وبهذه المناسبة اضع بين يدي دولتكم نقطة احصائية متفق عليها ـ المسلمون والمسيحيون هم بنسبة ٣ الى واحد ومع ذلك فان المجلس النيابي يتكون من ٥٤ مسيحي ومن ٤٥ مسلم، وبالتالي فان رئيس الجمهورية يستفيد من هذه الكثرة ويحكم البلد، لذلك كان لا بدّ لتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، وهذا يستتبع بالتالي الغاء الطائفية، واذا تحققت هذه الناحية، نستطيع أن ندخل الإصلاحات على الأنظمة والأجهزة واعتقد ان اللبنانيين يمكن ان يتعايشوا باخاء على هذا الأساس.

الرئيس دي مورفيل: لقد ادركت مقاصد سماحتكم على وجه التحديد، انكم تؤكدون على الغاء الطائفية السياسية اي بمعنى آخر تطبيق قانون الأغلبية، وانني ادرك ان كل الشخصيات وهم يمثلون الإتجاهات المختلفة لها اهدافها، والى جانب تحديد الأهداف لا بدّ من تحديد الوسائل لتحقيق الأهداف وفي الواقع فهذا هو جوهر المشكلة اللبنانية وهذا ينحصر في السؤال كيف يمكن التوفيق بين الجهات كلها. وإلا فان تقاتلكم سيستمر.

سماحة المفتي: هل استطيع ان افهم من خلال كلامكم بأنه لا يمكن التفاهم إلا اذا تراجعنا عن مطالبنا الوطنية؟

الرئيس دي مورفيل: لم أقل هذا، تساءلت فقط كيف يمكن التوفيق بين الأطراف المعنية، واضيف الى هذا انني إذ

تحدثت عن الإتفاق يجب برأي ان يكون هناك حل وسط.
سماحة المفتي: انني اقدر جداً كلامك، ولكن اعتقد ان المنطق والحوار والعقل شيء لا يتجزأ، والعقل يقف الى جانب المحرومين الذين فقدوا حقوقهم، واعتقد ان فرنسا سبقت ووقعت مؤخراً في مثل هذا الموقف، عندما كان على رأس فرنسا الفقيد الجنرال ديغول الذي ناضل من اجل حرية فرنسا، وجد في ظرف كانت فرنسا محرومة من كل حقوقها، وكان العدو يعتقد بأن من حقه ان يفعل بفرنسا كل ذلك، ولكن ديغول الكبير ومن معه من الأحرار من جميع انحاء العالم تمكنوا من الوصول الى مساندة قواه واعادة فرنسا الى اصحابها ونحن لا نريد ان نقول اننا نريد ان نصل الى حقوقنا عن طريق السلاح، ولكن ثقتنا بالمفكرين والإنسانيين في العالم وفي مقدمتهم رجال فرنسا، نعتقد انهم سيساندون معركتنا في الحرية والحق والعدالة والمساواة واقناع مواطنينا بعض ساسة الموارنة بالتراجع عن هذه الإمتيازات والرضى بالتعايش على اساس من الديمقراطية الحقة.
الرئيس دي مورفيل: موافقون على الحق والحرية ولكن اين يكمن الحق والحرية وهذه المشكلة موجودة في لبنان وغير لبنان، وطالما كانت مشكلة لبنان هي في معرفة كيفية التوفيق بين المسلمين والمسيحيين أو بين السنة والموارنة، فلقد حضرت الى هنا اذا كان هناك امكان للإسهام في المشكلة اما الحل فهو بين ايديكم، هذا هدفي ولا بدّ من الإعتراف بأن الأمر ليس سهلاً.
سماحة المفتي: الحق والحرية كلاهما يكمن في مبادىء العقل وفي مبادىء الإنسان وعلى كل حال من وجهة نظر الآخرين: نحن معك، الحل ليس سهلاً ولا شك ان وجود دولتكم بيننا يعبر عن هذه الصعوبة ولكن اعتقد انه ليس هناك استحالة لذلك فلنا ايمان وعندنا امل كبير أولاً بالله، ثانياً بأمثالكم، وثالثاً بالأحرار من المواطنين الموارنة خصوصاً في من هم مثل العميد ريمون اده الذي صرح كثيراً وأكد خطأ السياسة المارونية وبأنها وراء كل هذه الأمور وبأنها وراء المد الشيوعي وهذه تصريحات مسجلة له.
وهناك ايضاً غيره من الساسة الموارنة الذين يقررون هذا الشيء وهذا يجعلنا مضطرين للإستمرار في طريقنا، ونحن لا نرفض أي طريق للحوار الذي يؤكد حقوقنا ومساواتنا وسعادة لبنان.
الرئيس دي مورفيل: انني أشكر سماحتكم اقول بالفعل ان المشكلة هي في جعل لبنان يستمر في السلام والإزدهار.
عضو الوفد غورس: ما يمكن ان نستنتجه ان الحل، حل صعب، ولكن هل يمكن ان تدعو الى وقف اطلاق النار لايجاد الحل.
سماحة المفتي: نحن التزمنا واحترمنا وقف اطلاق النار ويمكنكم التأكد ان المنطقة الشرقية هي التي يقع فيها القتال، وسوف تتأكدون بأن عشرات المسلمين يقتلون ويرمون في المناطق الإسلامية، والرد من ابنائنا قليل، على كل حال نحن مستعدون والمطلوب من الآخرين هم ان يلتزموا على ان نستهدف جدياً الإصلاحات السياسية التي تطور لبنان نحو الأفضل...

بيروت في ١٩ من ذي القعدة ١٣٩٥
و٢٢ من تشرين ثاني ١٩٧٥

سجل المحضر المدير العام لشؤون الافتاء
حسين القوتلي

محضر اجتماع الموفد الفرنسي جورج غورس مع مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد في عرمون - ١٠/ ٤/ ١٩٧٦ - من الساعة ١٠ - ١١

المفتي: نحن سعداء بالرغم من هذه الظروف الصعبة للإجتماع بالسيد غورس مجددا.
غورس: هذا ما أوده، غير ان وسائل نشاطنا هو حسن النية والصداقة، وسوف نساعد على الإسهام في السعي وراء حل من حلول الحكومة غير اننا عاجزون عن السعي في جو التسلح، لقد اتيت الى استشارة سماحتكم بين الأوائل، نظراً لما تتمتعون به من مكانة سامية. كيف ترون تطور الحالة، وما هو ما يستحسن عمله... انطباعي ان الحالة كانت في تحسن هذا الصباح... فهل يمكن القول بان مسيرة حل سياسي انطلقت اليوم.
المفتي: بالنسبة للسؤال الأول، وعطفاً على لقائنا الأول من خمسة أشهر تطورت الأحداث وازداد حجم المأساة في جميع الحقول، بالإضافة الى ان العلاقات الوطنية كانت المصيبة كبيرة أيضا. كنا وما نزال نحس برابطة وطنية مع جميع المواطنين اللبنانيين، ولكن هذه الأحداث اذا توالت، واذا كان توسطكم لا يؤدي لنتيجة نخشى ان نشارك سيادة البابا في ما يتجه اليه رأيه من حيث خطورة العلاقات الإسلامية المسيحية فيما اذا استمرت الحال على هذا الشكل. خلال المرحلة الماضية كنا وما

نزال نعالج المسألة معالجة وطنية، وهذا ما نحرص على السير فيه حتى النهاية، ولكن الذي اسمعه من الإذاعات واقرأه في الصحف من الفئة الإنعزالية المتطرفة - يجعلني اشعر بان هؤلاء يحاولون جر البلاد الى التطرف الطائفي. لذلك قلت انني سعيد جداً بلقائكم لهذا السبب بالذات لأنني انتظر من مساعيكم الكثير في هذا السبيل لايقاف هذا الإتجاه آمل اذن ان تكون هذه الجلسة البرلمانية اليوم فاتحة خير، لذلك فانني اتوقع شيئاً يتعلق ببعض الإجراءات والمواقف الضرورية. على كل حال ان الرئيس سليمان فرنجية كان يصرح، وخلافاً للمبادرة السورية، بانه لن يستقيل وبأنه باق لآخر عهده. نحن الآن اذا قيض الله للمجلس النيابي ان يعدل المادة، فمعنى ذلك انه لا بدّ حسب ما هو متفق عليه ان يقدم رئيس الجمهورية استقالته. نحن الدستور اعطى رئيس الجمهورية حق ارجاء التصديق على قرارات المجلس النيابي لمدة شهر فالذي نخشاه ان الرئيس يكون قد بيت هذا الإتجاه والنية، وهذا ما توحي به اذاعة عمشيت والمحيطون بالرئيس نفسه وهذا خطير، ان السيد غورس يدرك جيداً خطورة وتعقيد مسألة الشرق الأوسط ولبنان، كما يلمس كم بذلنا نحن الذين لم نكن في جو القتال والمقاتلين كم بذلنا من الجهد لنوقف القتال، فاذا لجأ رئيس الجمهورية الى ارجاء التصديق على قرار مجلس النواب، أو اذا استمر حتى نهاية مدته، فان الإقتتال سوف يعود اكثر شراسة، وبمسؤولية الطرف الآخر، وهذا ما يهدد سلام المنطقة.

الذي نتمنى من معاليه ان يبذل جهداً طيباً في اقناع الرئيس فرنجيه ان لا يلجأ الى هذا الأرجاء في التصديق على قرار المجلس النيابي،ضناً بسلامة البلاد وسلامة المنطقة. هذا أول شيء نرجوه. الناحية الثانية، اقول ان معالي الوزير يعلم الواقع الأليم الذي تمر به البلاد. نستطيع القول بانه ليس لدينا دولة، والشعب مشتت، ولذلك نتمنى عمل كل ما باستطاعتكم لدعم انتخاب الرئيس الجديد بسرعة.

ثالثاً، نحن نعلم بان الرئيس الجديد سيأتي رئيساً لبلد بلا جيش بلا مؤسسات، بلا شيء. . . لذلك فان مسؤولية الرئيس المقبل ستكون كبيرة جداً، وعليه ان الإعتماد كبير على اخلاصه وصبره وصدقه. لذلك فنحن نأمل المساعدة لتيسير وجود السلطة لتعزيز عمل الرئيس الجديد، وفي اعتقادي ان البادرة السورية في هذا السبيل مهدت لذلك حتى الآن وبشكل جيد، ونحن على ثقة بان البادرة السورية يمكن ان تعطي الأكثر ايضاً في هذا السبيل، بشكل قوي كجمع الصف وجمع شتات البلاد.

أخيراً أقول، وهذه النقطة هي عندي في منتهى الأهمية، ان هذا الواقع اسبابه خلافات وطنية على قضايا تتعلق بنوعية الحكم واسلوب الإدارة، بالإضافة الى ان الوجود الإسرائيلي الذي ادى الى التواجد الفلسطيني في لبنان كان أيضاً من الأسباب الذي ادى لهذا الواقع الأليم.

لذلك اتمنى على معالي الوزير وعلى جميع الناشطين في مساعدة لبنان أن يأخذوا بالإعتبار هذه الظاهرة فيعملوا لاقناع مواطنينا حتى لا يكونوا عقبة في تعديل النظام، وتعديل الدستور، والرؤية الجديدة بالنسبة للحكم، ليصبح لبنان بلداً خاصاً متميزاً مع كونه بلداً عربياً حقاً وتمهيداً لذلك الغاء الطائفية السياسية التي كانت سبباً لكل علة، وان يكون الحكم ديمقراطياً يتساوى فيه الجميع على قدم سواء، ليكون لبنان على هذا الأساس بلداً عربياً ديمقراطياً يعيش ابناؤه في ظله اخوة متحابين.

غورس: انني اشكر سماحتكم على تفضلكم بعرض هذه الوجهة من النظر بالصراحة والصدق والتفصيل. امر على النقطة الأولى مروراً عابراً بالنسبة لمسألة المتطرفين المسيحيين، هناك بطبيعة الحال مثل هؤلاء، ولكن ليس كل المسيحيين متطرفين، ولن افشي سرا عندما أقول انه كان لي مع غبطة البطريرك الماروني حديث طويل، ولم يكن حديثه بعيداً عما تحدثتم به انتم سماحتكم، وهذا دليل التقارب. والناحية الثانية: انا سعيد بالمسيرة السياسية التي انطلقت واشارك سماحتكم الرأي في انني سعيد بالحل السياسي وضرورة ان يتم ذلك في اسرع وقت ممكن، وانني استطيع ان اقول ان هذا ما قلته للرئيس فرنجية وقال لي انه لن يعيق المسيرة السياسية لأنه وافق عليها، يبقى هناك عنصر غير واضح عندي وهي المهلة لاتخاذ قرار التنفيذ. ولكنني اخذت انطباعاً بأن الرئيس شخصياً يعتقد بأن خلفه سينتخب بسرعة، إذ انه من المصلحة ان يتم انتخاب الجديد قبل الثاني من ايار وهي المهلة التي تنتهي عندها ولاية المجلس وهذا عندي حجة جديدة للإسراع، ولكنني لا استطيع ان اؤكد ذلك باسم احد، الا ان نصائحنا هي في هذا الإتجاه، ومن المتفق عليه ان لا يستقيل الرئيس الا بعد انتخاب خلف لتفادي الفراغ الدستوري وهذا معقول، ان نصائحنا هي الدعوة للإسراع، هذا يؤدي بنا الى بحث النقطة الثالثة . . . اعني الأمن، منذ أيام لا بأس بالأمن، واليوم كذلك مع جلسة المجلس ونرجو ان لا يمر وقت طويل قبل ان يشرع بالخطوة التالية، وإلا يطرح موضوع الأمن، ولا بدّ للموضوع كما قلتم ان يطرح، وليس لدى رئيس الجمهورية الكثير، لأنه ليس هناك من دولة، لا وجود للمقومات البدائية للدولة، وهذه مشكلة صعبة، وقد تفضلتم بالحديث عن المبادرة السورية وايجابيتها، وهذا ما اقرته الحكومة الفرنسية ببلاغ رسمي، وانا معكم بان السوريين يستطيعون الكثير، واتساءل هل يستطيعون المضي أكثر من ذلك، وهذا متعلق بعدد كبير من عناصر المسألة، ولعل السيد دين براون يعرف أكثر منا درجة التهيج الإسرائيلي في هذا

المجال، ويبدو لي من ناحية اخرى ان هناك من ناحية اخرى بعض القوى اليسارية اللبنانية لا تنظر بعين الإرتياح الى المبادرة السورية العسكرية.

فهل يمكن بحث هذا الموضوع لايجاد شكل مختلف للتدخل السوري، على كل حال نحن نساعدكم في كل شيء ماعدا ارسال الجيوش، وانا المنتظر للإقتراحات التي قد تسدى الي. وآخر نقطة عندي، هي أكثر تعقيداً فيما يتعلق بالنظام وتغييره، وهذا موضوع متعلق باللبنانيين انفسهم، ونحن نعلم جميعاً ان الأمور لا يمكن ان تبقى على ما هي عليه وان اصلاحات كثيرة لا بدّ منها، وان هذا البلد لا يمكن ان يخرج من ازمته، اذا خرج، مع بقائه على حاله. وعلى كل حال فانا ارى انه من المستحسن ان تكون حكمان وان المصالحة لا بدّ منها فلا بدّ من ايجادها، ولا يجوز ان يكون هناك انتصار لفريق على فريق والا بقي المناخ مسموما. ولكن كما تفضلتم، نحن من انصار لبنان الحر العربي، وهو عربي بالفعل، وهو على علاقات طيبة مع جيرانه وهو كما تفضلتم ذو مميزات خاصة به مع كونه جزءاً من العالم العربي، وهذه الرؤية لا خلاف عليها، والصعوبة هي في تحقيق هذه الرؤية، والطريقة للتغلب على هذه الصعوبة هو في التدرج في المسيرة، لقد احتفظت في ذهني في الصيغة التي تفضلتم بها، ربما كان الأمر الإصلاحي طريقة للسلوك أكثر منها اصلاحات شكلية وخارجية وهذا طبعاً موقوف على شخصية رئيس الجمهورية المقبل. وطبعاً من المستحسن ان يكون له أوسع قاعدة من التأييد والإتفاق عليه، وان يكون شجاعاً ومنفتحاً، وانني على يقين بان جميع هذه المشاكل يمكن حلها خارج اطار المدافع، وانا اعد سماحتكم ان أسدي حيث ماحللت والى الجميع النصائح التي سمعتها منكم، وانني اعتمد على سماحتكم ان تسمعوا الجميع صوت الإنسانية.

المفتي: انني اشكركم على هذه الإيضاحات والتعليقات على الموضوعات التي طرحتها وطبعاً لا أستطيع ان اتجاهل الصعوبات التي أشرت اليها، وخصوصاً بالنسبة لليسار اللبناني ولكن لا أظن انه من الخطورة بان يعوق مسيرة الإصلاح والتفاهم، خصوصاً عندما يعلن الطرف الثاني عن استعداده للموافقة على السير لبناء لبنان الجديد الذي اعطيتكم اوصافه وأرجو من معالي الوزير ان يكون متأكداً انني لست يسارياً، فانا من اهل اليمين، ونبينا كان يحب التيامن في كل شيء، لأننا نعتقد ان الإتجاه نحو اليمين هو اتجاه العزة والقوة، ولكنني مع ذلك ارجو من معالي الوزير ان يأخذ في حسابه، الى جانب تخوفه من اليسار ان يتخوف ايضاً من اليمين اللبناني، ليس اليمين الإسلامي الذي تحدثت عنه. هذا ما عندي الآن، وانا مستعد لأضع كل امكانياتي في سبيل حل المسألة اللبنانية وهذا ما افعله وما ازال.

غورس: اعود فاشكر سماحتكم على هذه الجلسة وأرجو من كل قلبي ان يجد لبنان جميع اسباب السلام.

المفتي: اننا نأمل بعون الله ان نعود بهذا البلد وابنائه الى خير ما يحبون، واسمح لي ان اختم الحديث بكلمة عن غبطة البطريرك خريش، واقول لكم: انني على علاقة ممتازة مع غبطته، وانا متفاهم معه الى ابعد حد وكنت على صلة دائمة معه وانا لا استطيع الا ان اقدر مواقفه ولأنه كان وما يزال يمثل المسيحية كما نفهمها، ونتمنى ان يعلم هذا لأننا نعلق على هذه المعرفة الخير الكثير للبنان.

غورس: انا متشكر جداً، تماماً لقد لمست انفتاحاً كبيراً ولقد سمحت لنفسي بان انوه بموقف غبطته.

قام بالترجمة السيد انطوان مطر من السفارة الفرنسية
وسجل المحضر المدير العام لشؤون الافتاء
حسين القوتلي

محضر اجتماع الوفد البابوي مع مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد بتاريخ ٢١ نيسان ١٩٧٦ في عرمون

الحضور: المونسنيور ارشفيك ماريو بريني والسادة: هنري دي رد مارتن، فرنسيسكو مون داسي، ماركو بروجي مع مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد

مونسنيور بريني: بمناسبة قدومنا الى لبنان فنحن حريصون على زيارة سماحتكم وسبق أن قام رئيس البعثة السابقة السيد برتولي بزيارة سماحتكم وسيادة البابا أوفد هذه البعثة الى لبنان ليعرب عن اهتمامه بالشعب اللبناني، وللاطلاع على آخر التطورات، ويبدو ان الحالة لم تتحسن بعد، منذ جاء المسيو برتولي، ونحن نريد ان نعرب بسبب تدهور الحالة وعدم تحسنها، كما نود معرفة الامر عن كثب، ورأي سماحتكم بالنسبة الينا.

سماحة المفتي: يسعدنا جداً ان يتفضل وفدكم الكريم الذي يمثل قداسة البابا ـ في هذا البيت، ويشرفنا كثيراً ان

نستقبل وفداً تتجه مهمته نحو الخير والاصلاح وهو هدف كل خير على وجه الارض.

ولا شك ان سيادتكم وكذلك سيادة الحبر الجليل يعلم وتعلمون الواقع الذي نعيشه اليوم في لبنان.

وايماني بأن سيادتكم وكذلك سيادة الحبر الجليل تعرفون ما نعرف من حقائق وامور تجري على الساحة اللبنانية.

وانطلاقاً من هذا المعنى استطيع ان اجيز لنفسي ان اقول انكم تعلمون اننا لسنا دعاة تخريب ومثيري قلاقل في هذا البلد، بل نحن مواطنون والحمدلله ومخلصون.

واني واثق انكم والحمدلله مؤمنون بالله ومؤمنون باليوم الآخر كيوم حساب وعقاب وعلى ذلك نحن ملتزمون بالحق والفضيلة، ولا نسمح لانفسنا ان نتصرف تصرفاً نقف على ضوئه امام الله في موقف عسير.

ومن خلال هذا المعنى نحن نعيش على هذه الارض وفي هذا الوطن كمواطنين، وان لم نكن نحن الاكثرية في هذا البلد فنحن على الاقل نصف البلد، ومع ذلك فنحن نعيش كمواطنين وخاصة اخواننا المسيحيين الذين يتمتعون بامتيازات كمواطنين بالدرجة الاولى.

ولا بد ان يعيش الجميع في هذا البلد دون تفريق ويعملوا لصالح الجميع وكل ما قمنا به ذهب ادراج الرياح لانهم لم يتجاوبوا معنا الا بالقدر الضئيل، وظل لبنان كما هو بحرمان بعض الفئات من الحقوق الانسانية استطيع ان اقول تأكيداً لهذا المعنى ان بعض اللبنانيين حتى الآن وفي القرن العشرين، ولا يمكنكم أن تصدقوا هذه الحقيقة، ان بعض اللبنانيين في اطراف البلاد لا يستطيعون الوصول الى المدن الا راجلين او على الدواب، لعدم وجود طرق، وهم محرومون من نعمة النور ويعيشون على ضوء الشموع كما انهم محرومون من التطبيب والتعليم لعدم وجود مستشفيات أو مستوصفات أو مؤسسات تعليمية.

هذا الواقع ان اردت ان افصل واوضح نواحيه ستستنكرونه كل الاستنكار لانكم تحترمون الانسان. ولو ذكرت لكم كل دقائق الامور لاخذت من وقتكم كثيراً، والخص فأقول ان بعض اللبنانيين اليوم هم محرومون من ان يعيشوا عيش المواطن، لا ماء، لا كهرباء، لا مدارس، لا مستشفيات، ولا ذنب لهم الا لانهم ينتسبون الى طائفة معينة. مع ان القرى الاخرى هي خير من المدن من ناحية تأمين الخدمات العامة.

ذلك لان النظام في لبنان فئوي، فكان يأتي رئيس الجمهورية من طائفة معينة ويعتبر نفسه من هذه الطائفة ويعمل على هذا الاساس لخدمتها، وكان يتدخل في كل الامور ويصدر اوامره للموظفين بتنفيذ رغباته، ولم يتمكن جهاز الحكومة ان يقف في وجه رئيس الجمهورية، وكان يقتضي ان يكون رئيس الجمهورية في حكم ديمقراطي، وان تصرفات رئيس الجمهورية اوجدت تبايناً وتناقضاً بين الطوائف وجعلتها تحقد على بعضها.

رئيس الوفد: كنت مستشاراً في السفارة البابوية في المدة ما بين سنة ٤٧ - ١٩٥٢، وكنت على علاقة طيبة بالمرحوم رياض الصلح الذي كان يحدث السفير البابوي عن مشاريع شق طرقات في لبنان.

سماحة المفتي: الذي أحب ان اقوله لسيادتكم ان ما تفضلتم به صحيح، فالمرحوم رياض الصلح هو اقوى رؤساء الحكومات الذين تعاقبوا على رئاسة الحكومة، ولا انكر ان في معظم الدول يوجد فيها اماكن متخلفة حتى في الدول الكبرى، أما في لبنان فان التخلف مقصود ان يكون من جهة دون جهة.

هذا التمييز الحاصل أرى ان رؤساء الحكومات مسؤولين عنه ايضاً.

سماحة المفتي: هناك نقطتان احب أن اسجلهما بالنسبة لرئيس الحكومة ومسؤوليته في هذا التخلف وهي النقطة التي اشرت اليها صحيحة وأوافقك عليها. وانك عندما تنظر الى هذه المنطقة وكأنما تقول: ان هذه المنطقة حسنة وطرقاتها جيدة، ولا بد من ان اشير الى ان هذه النقطة لا دخل للدولة فيها، وانما هناك شركة قامت بالتخطيط والتحسين في عرمون.

ومن ناحية ثانية: ان رئيس الحكومة مسؤول عن التخلف، ورؤساء الحكومات يأتون الى الحكم وهم في معظمهم مرتبطون بمصالحهم الشخصية، باعتبارات تعيينهم، الامر الذي يشجع رئيس الجمهورية على استغلال هذه الاعتبارات ويتصرف على هواه، والذي اوردناه قد لا يكون كافياً لاعطاء الادلة والبراهين على صحة ما قلناه لان سيادتكم عندما تتنقلون في لبنان انما تتنقلون في أماكن محدودة، ولو شاء الله ومكنكم من التنقل في مختلف المناطق اللبنانية لرأيتم التباين بينها. وهذا التباين أدى الى هذا الوضع.

رئيس الوفد: انا لا اشك أبداً في صحة ما تقوله سماحتكم والاسئلة التي طرحتها انما هي للتأكد من الحقائق التي ذكرتها سماحتكم.

سماحة المفتي: هناك اوتوسترادان كان يجب ان يشقا في لبنان، احدهما نحو الشمال، والآخر نحو الجنوب، وقد صرفت الاموال الطائلة لاوتوستراد الشمال لجهة بلدة رئيس الجمهورية، اما في الجنوب فالامر ميسر للتنفيذ، ولكن الدولة!

تعمل الا الجزء اليسير.

ولجهة الاستملاكات فهناك فرق نتيجة لتدخل رئيس الجمهورية وعلى سبيل المثال فان بناء للوقف الاسلامي في منطقة المرفأ، وهذه المنطقة من اهم المناطق اللبنانية ويقدر ثمن المتر المربع فيها بعشرة الآف ليرة لبنانية، استملكت الدولة العقار المذكور دون علمنا وضد المصلحة الاسلامية ودفعت قيمة المتر خمسمائة ليرة لبنانية، ورغم مراجعاتنا المتكررة في رفع الحيف عن الاوقاف فان ذلك كان دون جدوى.

وفي شارع الحمراء أردنا ان نشتري قطعة ارض لبناء مسجد، فطلب صاحب الارض ثمانية الآف ليرة لبنانية ثمن المتر الواحد.

رئيس الوفد: في ايطاليا يجري الامر ذاته.

سماحة المفتي: على كل حال فان هذه الامور ليست الاهم في المشكلة اللبنانية التي نعيشها وكنا قد شرحنا هذه النقاط ووضحناها.

وان الادارة اللبنانية، والجيش اللبناني وكل المؤسسات اللبنانية وجهت توجيهاً طائفياً، وقد حرصنا على ان تزيل شبح الطائفية عن هذه المؤسسات والعمل على وضعها في جو وطني ليبقى لبنان مجارياً للتطور والتقدم. واحب ان اؤكد اننا ونحن مؤمنون بالله، فلسنا شيوعيين، ونريد ان تبقى مؤسساتنا في ظل الايمان بالله.

رئيس الوفد: هل الهدنة الجديدة التي اعلنت هي هدنة قابلة للحياة والبقاء والديمومة؟!

سماحة المفتي: لا اريد ان يكون جوابي قاسياً، فانا لست عسكرياً ولست في ساحة القتال، ولست مسلحاً وليس عندي مسلحون وارجو ان توجه السؤال الى شربل القسيس.

رئيس الوفد: السؤال لا يطرح على المحاربين فقط وانما يطرح على المهتمين بالامور ايضاً، فهل القتال سيستمر؟

سماحة المفتي: لو كنتم تعرفون ما في القلوب لعلمتم اننا لا نريد ابداً ان يحصل قتال بين اللبنانيين.

رئيس الوفد: البارحة قابلت السيد ياسر عرفات، واعربت عن تمنياتي انه اذا عدت الى بيروت لا أود ان انتقل في الهليكوبتر بين الشمال والجنوب وان لا يكون معي مرافقون مسلحون.

سماحة المفتي: كنا ولا نزال دعاة التفاهم والحوار والتعاون والتراحم ولكن عجباً مما نقرأ ونسمع عن المجازر والمآسي التي تقع، ثم هذا العناد الشديد الذي تقرأ عنه، لا تدري ماذا يريدون، هل هم دعاة خير، دعاة رحمة، لماذا يؤخرون لقاء اللبناني باللبناني؟ لماذا هذه القوى على الساحل اللبناني الاسطول الاميركي الاسود؟

ونحن كلبنانيين مسلمين نحب الخير ونحرص على ان يبقى لبنان سعيداً وعزيزاً وقوياً وان يبقى للبنانيين تعاونهم واخوانهم، ونحن حريصون على الخروج من هذه المحنة ومستعدون لتقديم كل العون في سبيل انهاء الازمة.

وهذا الحديث يفضي بنا الى ما انتهينا اليه، وكان يقتضي ان اجيب عن اسئلة ومنها السؤال الآتي: ماذا يريدون منا ان نفعل حتى نخرج من هذه المحنة؟

رئيس الوفد: نعتبر ان طريق سماحتكم هو الطريق السليم، كنت دائماً حريصاً على ان تتطور الامور في ظل الحوار والشرعية وفي اتفاق اللبنانيين في تعديل الدستور، واني اثني على الطريق الذي سلكته سماحتكم على ان يجري كل ذلك في ظل الشرعية والحوار والمساواة فالناس يجب ان يتفاوضوا لا ان يتقاتلوا، وانا كغريب ليس لي الحق في ان ابدي رأياً معيناً في واقع لبنان، لكني اقول ان التغيير يجب ان يجري عن طريق الحوار والشرعية.

سماحة المفتي: ماذا يحصل اذا قبلنا الحوار والتفاهم، ورد الطرف الآخر بالعناد والتقاتل واستغل الفرصة واعتدى على الناس كما حدث في عين الرمانة؟

رئيس الوفد: لا اظن ان هناك عناداً ورفضاً للحوار وقد لمست ذلك من خلال اتصالاتي بهم لأن الناس متعبون، وفي ضوء ذلك لا اعتقد ان الفريق الآخر يرفض الحوار.

سماحة المفتي: لقد مررنا بمراحل ثلاث: اول المعركة، وسط المعركة، نهاية المعركة. في اول المعركة: لم يقبلوا بالحوار ولم يتجاوبوا مع دعواتنا واصروا على الامتيازات في كل شيء. لجهة التمثيل النيابي اصروا على ابقائه بنسبة ٦/ ٥ لصالح الموارنة، وان يبقى رئيس الجمهورية مارونياً، وقائد الجيش والامن كذلك. في وسط المعركة: وصلنا الى الاستجابة لبعض المطالب بواسطة البادرة السورية، التمثيل النيابي متساو، وقد رضينا بذلك لانهاء الازمة لكنهم تمسكوا بأن يبقى رئيس الجمهورية مارونياً. في نهاية المعركة: مع الاسف، رضينا بالحوار والاصلاح السياسي، ولكنهم قاموا بمجازر وتصدوا للامنين يوم السبت الاسود، وذبحوا اكثر من ٣٥٠ شخصاً مسلماً ذبح النعاج، عندما علموا ان اربعة من المسيحيين قتلوا ولم يعرف من قاتلهم وكان ذلك يوم سفر بيار الجميل الى سوريا، ومع ذلك فنحن حريصون على ان يتفاهم اللبنانيون فيما بينهم

ويصفوا قلوبهم من الحقد ويتركوا العناد خصوصاً لدى الطرف الآخر الذي لم تصف نيته.

وأود ان اوضح اننا مواطنون حريصون على الوحدة الوطنية واشير الى ان المنطقة التي مررتم بها في بيروت وهي المنطقة الغربية وهي منطقة اسلامية، وفيها مسيحيون لم يتعرضوا لاية مضايقة من قبل المسلمين، ولم يتضرر احد، ولم يقتل احد، ولم يحرق بيت احد وهم يمارسون شعائرهم الدينية في الكنائس بكل حرية.

اما في المنطقة الشرقية فارجو ان تبحثوا عن المسلمين فيها، لقد قتل وشرد من شرد، وحرقت منازل المسلمين ولم يعد فيها مسلم واحد.

والسؤال الذي اورده، هل نحن المسلمين عاملنا مواطنينا المسيحيين بقسوة؟ ام بمحبة واسأل هل تخرجون بحكم على هذا الواقع؟

رئيس الوفد: اريد ان اسمع دقة الجرس.

احد اعضاء الوفد: مهمتنا استعلامية، ونحن متأثرون جداً بالبيان الذي تفضلتم به وخاصة بالارادة الخيرة في التفاهم والحوار، فهل تفوضنا لنقل هذه الارادة الى الجانب الآخر.

سماحة المفتي: لا افوضكم فقط وانما اعتبركم ممثلين لنا في الحدود التالية: الحوار البنّاء بعيداً عن الاقتتال وان يعيش المواطنون جميعاً في نظام ديمقراطي يجعل الكل سواء، بعيداً عن امتيازات طائفية. ولا بد ان اوضح نقطة بالنسبة للفلسطينيين والعمل الفدائي. واود ان اضع بين يدي سيادتكم معلومات خاصة بالنسبة لهذا الموضوع:

الفلسطينيون عندما خرجوا من بلادهم كان ذلك بفعل من اسرائيل ولم تكن عند الفلسطينيين هواية المهاجرة، والذين هاجروا كانوا مسلمين ومسيحيين، واذا كنا نتألم لفقد فلسطين نتألم لما فيها من مقدسات واعتقد ان المقدسات المسيحية هي اكثر من المقدسات الاسلامية وعندما يتحرك الفلسطينيون للدفاع عن اراضيهم ومقدساتهم انما يتحركون بدافع وشعور ديني اسلامي مسيحي، وينبغي ان توضح ان الفلسطينيين ينتقدون لانهم يحملون السلاح على الارض اللبنانية، والحقيقة ان الشكوى هذه والانتقاد في غير محلّه، لأن الفلسطينيين عندما يحملون السلاح ليدافعوا عن انفسهم او ليسترجعوا بلادهم انما يفعلون ذلك لأمور: اولاً: المسؤولية تقع على الحكام اللبنانيين قبل الفلسطينيين، وذلك لأن هؤلاء دخلوا برضى الحكومة اللبنانية، ومن واجب الحكام اللبنانيين ان يحموهم، وقد تركوا الاسرائيليين يدخلون الى بيروت والشمال والجنوب لضرب الفلسطينيين. ومن ناحية اخرى فان القضية الفلسطينية لم تكن قضية تخص الفلسطينيين وحدهم بل تخص كل العرب، وعندما تكون القضية بهذا المعنى وبهذا المستوى لا يمكن قبول اي تحرّك لبناني ضد القضية الفلسطينية، أما أن يدّعي بعض اللبنانيين ومنهم من على رأس الحكم ان لبنان لبناني بمعنى غير عربي فهذا قول مردود لأن لبنان بلد عربي واكثريته تناصر القضية الفلسطينية. ولو انصف اخواننا اللبنانيون وخصوصاً الحكام عندما يتحركون من خلال هذا المعنى سيطفئون ٧٠٪ من الفتنة.

رئيس الوفد: هل يستطيعون بذلك نزع السلاح من ايدي الفلسطينيين؟

سماحة المفتي: ليس السلاح موجوداً في ايدي الفلسطينيين فقط، وانما هناك لبنانيون وخاصة الطرف المسيحي لديه السلاح اكثر من الفلسطينيين، واشير الى ان مواطنينا المسيحيين اذا توجهوا نحو قضية فلسطين فانهم ينهون شعور الحقد خاصة وان بعض قادة الفلسطينيين مسيحيون، والمهم ان يكون في القلب استعداد لذلك لا أن يكون في القلب شيء وفي اللسان شيء آخر.

رئيس الوفد: ان تحول البلد من حالة الفوضى الى حالة نظام تتطلب حكماً قوياً واحسن ختام لحديثنا الشيق ان نطلب من الله مساعدتنا لأنه مهما فعلنا دون معونة الله يكون عملنا دون جدوى وقداسة البابا يطلب من الله ان يضع حداً للمحنة والضحايا البريئة.

واثر انتهاء اللقاء ادلى المفتي بالبيان التالي:

كان اللقاء بالوفد البابوي الكريم لقاء طيباً، ونأمل ان يكون ايضاً مفيداً، فقد عرضنا له وجهة نظرنا في الازمة اللبنانية الحاضرة في اسبابها وعواملها الداخلية والخارجية، واوضحنا لهم ما نحس به من الآم للاحداث الفاجعة التي تقع على هذه الساحة، ومن تخوف على المستقبل بالنسبة لاستفحال هذه الازمة واتساعها واشتداد تفاعلها وقد كان الوفد الكريم يستمع بكثير من التفهم وروح مفعمة بالود والرغبة في معرفة الحقيقة املاً بالتوصل للفوز بحل يرضي جميع الاطراف، وينهي الازمة الحالية، ويخرج لبنان منها سعيداً وقوياً، كما يساعد على اعادة بنائه، وعلى تحقيق امال اللبنانيين في التطوير والاصلاح، بعيداً عن وسائل العنف، وبالاعتماد على اسلوب الحوار البنّاء، سائلين الله ان يحقق الامال، ويعجّل بالفرج لينقذ الوطن والمواطنين من هذه المحنة.

محضر لقاء الموفد الفرنسي كوف دو مورفيل مع المحامي عبد الحميد الأحدب في باريس حسبما وضعه المحامي الأحدب وارسله إلى المحامي الدكتور ابرهيم نجار في ١٠ نيسان ١٩٧٩

اخي ابراهيم،
تحيات صادقة . .
لعلّك ستقول. . . ما هي حكاية عبد الحميد يكتب لي كل يوم. .
هذه المرة اكتب لك حول لقاء بيني وبين كوف دومورفيل، ارجو ان تضع الشيخ بيار في اجوائه.
وقد ارسلت نسخة عن المقابلة للشيخ بشير. .

قابلت يوم امس كوف دومورفيل ودامت المقابلة ساعة ونصف الساعة وكان كوف دومورفيل قد اجتمع منذ يومين مع جيسكار ديستان وبحثا في زيارة ديستان لموسكو بعد اسبوعين والتي على ما يبدو سيكون موضوع الشرق الاوسط محورها. . . واعرض لكم بايجاز كلي جو اللقاء:

كانت الاميرة دوليبكوفيتش والبارون كزافيي دولاسوس هما صلة الاتصال. . وقد رافقتني الاميرة دوليبكوفيتش وكان سبق لها ان قدما لكوف دومورفيل نسخة عن كتابي «الى جمانة» وعن العرض الملخص الذي وضعته عن القضية اللبنانية وعن تأثير الأرهاب الفلسطيني والسوري على مسلمي لبنان. . .

وتذكر كوف دومورفيل اننا التقينا منذ اربع سنوات في مؤتمر الديغوليين حين مثلت الرئيس صائب سلام. . .

واستغربت صراحة كوف دومورفيل التي لم اكن اتوقعها الى هذا الحد. . .

والذي خرجت منه ليس مجرد استنتاجات، بل شبه معلومات. لأنه كان يقول ماذا يتوقع ان يحصل في لبنان والشرق الاوسط ليس من زاوية المتفرج بل من زاوية الذي يشارك بصنع الاحداث لأنه مطلع على ادق تفاصيل ومعطيات الوضع اللبناني. . .

بدا لي وكأنه يتوقع:

١ ـ انسحاب السوريين من لبنان في الشهرين المقبلين.

٢ ـ اذا فشلت المفاوضات الجارية بين المسيحيين والفلسطينيين فان الحرب الاهلية (هو يسميها اهلية وانا شددت على تسميتها الحرب اللبنانية الفلسطينية) يقول ان الحرب الاهلية ستستأنف.

٣ ـ برأيه ان استئناف الحرب يبقى افضل من الـImpasse الذي تقف عنده القضية الآن.

٤ ـ برأيه ان الاسرائيليين سيجتاحون الجنوب بموافقة المسيحيين والتنسيق ربما معهم.

٥ ـ برأيه ان استعجال الانسحاب السوري ربما قبل شهرين هو ان النظام السوري اذا كان في لبنان ووقف متفرجاً فانه سيسقط كنظام واذا اصطدم مع الاسرائيليين فانه سيصاب بهزيمة عسكرية.

٦ ـ برأيه ان الخلل الاساسي في مشكلة الشرق الاوسط حالياً هو الدولة الفلسطينية التي ستقام ليس في الضفة الغربية بل في المملكة الاردنية الهاشمية. . . وحتى الآن لا الاردن ولا اسرائيل قبلتا.

٧ ـ برأيه ان لبنان سيكون له نصيبه في توطين الـ ٤٠٠ الف فلسطيني الذين هم فيه. . وحين سألته عن رأيه بالفدرالية كمخرج ازاء هذه المعطيات ابدى معارضته للفكرة وقال انكم اصلاً كنتم تعيشون في فدرالية طوائف. . .

٨ ـ برأيه ان الجيش لو يستطيع او استطاع ان يكون قوة ضاربة بيد السلطة لربما كان مخرجاً ولكنه يشك في قدرة الجيش على هذا الدور.

٩ ـ وافقني على ان الموقف السياسي الاسلامي هو في جزء منه بيد السوريين وفي جزء آخر بيد الفلسطينيين وانه من الصعب القول بان هناك ارادة اسلامية غير خاضعة لارتباط سوري او فلسطيني. . وبرأيه ان صائب سلام وامثاله لم يعودوا يمثلون شيئاً وقليلات والمرابطون لا يمثلون شيئاً ايضاً على الاطلاق. . .

١٠ ـ قال ان تصريح دوغرينغو قد اسيء تفسيره، فهو لم ينتقد موقف المسيحيين بل انتقد موقف كميل شمعون. .

فقلت له: انا كمسلم متعلق بقضية الحرية والتعايش والولاء لبلدي ولست متعلقاً باشخاص.. ولكن كميل شمعون كان في خندق القتال من اجل هذه المبادىء.. وهنا فتح حديث طويل حول اوضاع المنطقة فقلت له ان المنطقة تشهد اليوم يقظة روح تعصب ديني هي حاوية برأيي لروح الدين الانسانية كما التعصب القومي الشوفيني مناوىء لروح القومية الانسانية. وقد شهدتم انتم روح التعصب الالماني.. وسايرتم هذه الروح لتفادي اذاها واخذتم تطعمونها النمسا حيناً وبولندا حيناً آخر لكي تظل بعيدة عنكم ولكنها عادت فانقضت عليكم...

الا تذكرون مواقف الغرب من النازية قبل اندلاع الحرب؟

ان روح الغرائز قومية او دينية... مفترسة... وهي من الحيوانات غير القابلة للترويض تعلمتم من حسابكم فلماذا تريدون ان تتعلموا من جديد من حسابنا؟

وسألني: ماذا إذاً تتوقع؟

قلت: ان الفلسطينيين اصبحوا في موقع قيادة هذه الموجة.

فقال: ولكن ثلث الفلسطينيين مسيحين.. والاكثر تطرفاً بين الفلسطينيين هم مسيحيون.

قلت: وماذا يمنع.. طالما ان هذه الموجة هي اداة فعالة وفتاكة بيدهم. هم يستخدمونها ليس عن ايمان بها وانما عن ايمان بنتائجها وعن طمع في ارضاخ الجميع لسياستهم... ان كثير من المسلمين مع مسيحي لبنان ليس لانهم تخلوا عن دينهم بل لانهم يؤمنون بنظام حضاري ويؤمنون بالحريات ويرون ان الانظمة التي تتصدى لهم حرمت شعبها من الكرامة والحرية.

فهو قال هنا: صحيح... اليس مساعد كميل شمعون شيعي مسيو خليل..؟

وقلت: اليس ميشال عفلق المسيحي ايضاً هو مؤسس حزب البعث الذي ارتكب مجازر تشرين في لبنان بالمسيحين؟

ثم.. الم يكن ستالين على استعداد للسير مع هتلر ومساندته برغم الاختلاف الهائل والتناقض بينهما، لو قبل هتلر ولم ينقض على ستالين حين ظن انه انتهى من اوروبا...

قال: انه يشعر ان المسلمين السنّة اصبحوا في معظمهم بورجوازيين وتعلّموا وتثقفوا واصبحوا كالموارنة.

وقلت: ان المسلمين السنّة يشعرون انهم بفضل التعايش مع المسيحيين استطاعوا ان ينعموا بالحرية وان يصبحوا ارقى مسلمي الشرق.

قال: هذا صحيح ولكنه لا ينطبق على الشيعة.

قلت: طبعاً..

قال: وماذا تتوقع انعكاسات هذه الموجة على الغرب؟

قلت: البترول لن يبقى اداة اقتصادية بل سيصبح اداة سياسية بيد الفلسطينيين.

قال: وهل يملك الفلسطينيين بترولاً؟

قلت: اصبحوا يملكون بيدهم حياة ومصير الانظمة التي تملك البترول.. واذا لم اكن مالكاً للبناية ولكن كانت تملكها شركة وانا اكبر المساهمين في هذه الشركة وانا لي الكلمة الاولى والاخيرة في هذه الشركة... فالبناية لي.

هذا مختصر جداً للحديث.. ووددت نقله لتكونوا في كل الاجواء.

وعلى فكرة... فصح سعيد. عسى ان نكون في الفصح القادم قد استعدنا لبنان بكامله.

باريس في ١١/٤/٧٩

اصدق تحياتي

عبد الحميد الاحدب

الفصل الثاني

الحوار
اللبناني المسيحي - الفلسطيني

من وقائع حوار الآباء مع الفلسطينيين ١٥ حزيران ١٩٧٥

جرى التمهيد للقاء في مقابلة «في مركز الدراسات الفلسطينية» في رأس بيروت، بين الدكتور الأب بولس نعمان عميد كلية الآداب في جامعة الروح القدس والدكتور وليد الخالدي، أحد المفكرين الفلسطينيين، حيث استعرضا الوقائع والاحداث، على مدى ثلاث ساعات، طلب الخالدي بنتيجتها الى الأب نعمان إعادة ما قاله على القادة الفلسطينيين:

«لأن هؤلاء بالنسبة الى اللبنانيين فئتان، فئة تعرف «بالمقادسة» وهم بأكثريتهم مثقفون متحضرون، قد تعرفوا الحضارة المسيحية واختلطوا في المجتمع المسيحي اللبناني، وفئة اخرى تعرف «بالخليجيين» وهم بأكثريتهم يجهلون كل شيء عن المسيحيين وعن المجتمع اللبناني، وهؤلاء لسوء طالع الثورة الفلسطينية يهيمنون على المنظامات المسلحة.
«ولأني، يقول الأب نعمان، لمست من لهجته (الخالدي) الصدق والاخلاص لقضيته، دون الانتقاص من السيادة اللبنانية، وعدته خيراً ورجعت لاخذ موافقة الرؤساء والقادة والمفكرين[1]».

وقبل ذلك كان المهندس السيد هاني سلام قد هيأ للاجتماع المذكور بزيارة قام بها الى جامعة الروح القدس، حيث التقى رئيس الجامعة وبعض الآباء والاساتذة عاملاً باخلاص على تقريب وجهات النظر. وتمّ اللقاء بغياب سلام وبحضور الأباتي بطرس القزي والأب بولس نعمان عن الجانب اللبناني، والسادة ياسر عرفات «أبو عمار» وصلاح خلف «أبو أياد»، حسيب الصبّاغ، الدكتور وليد الخالدي، الدكتور سميح العلمي، عن الجانب الفلسطيني.

وقائع اللقاء

وصل أبو عمار يرافقه «أبو أياد» إلى مكان الاجتماع بعد ربع ساعة من وصول الآباء وقالا انهما «آتيان مباشرة من دمشق وقد اختصرا موعداً لهما مع القادة السوريين للتدليل على الأهمية التي يعلقانها على هذا اللقاء».

كلام الأباتي بطرس القزي

بدأ الأباتي كلامه شاكراً إهتمامهم، مبدياً لهم حسن نية المسيحيين تجاه الشعب الفلسطيني، محاولاً ان يزيل من ذهنهم كل تصور ممكن ان يعكر الاجواء وقد قال مخاطباً عرفات:
جئنا لا بصفتنا رجال سياسة بل بصفتنا مسيحيين نريد افهامك وضع المسيحيين والرهبان خاصة. ونحن نتوجه الى ياسر عرفات المثقف، الرجل الجامعي، لا السياسي ذي العلاقات الدولية...
لهذا أود مكالمتك عن العلاقات الحضارية في الشرق الأوسط كما عشناها بين المسيحية، واليهودية، والمسيحية والاسلام...
وقد بين الأباتي في مقارنته العقيدية هذه دور المسيحية الحق... والمخاطر المحتملة ضدها في المشرق...

---

(١) الأب نعمان في حديث للوكالة اللبنانية للأنباء النشرة ٩١٩ (١٥/٣/١٩٧٩) ص ١٣

كلام الأب بولس نعمان[٢]

حين أعطي الأب نعمان الكلام، بدأ مخاطباً أبو عمار معتمداً على وريقات صغيرة، معدة سابقاً قال:

○ نحن وأياكم أيها السادة في مقابلة تاريخية، بكل ما للكلمة من معنى، إذ هي تتصف بالجدية والصراحة والجرأة...

○ المسيحيون شعب يعرف معنى الظلم، وقد خبروه طوال تاريخهم فلا يريدون ان يكونوا ظالمين.

وكلبنانيين لا يريدون ان يعيشوا معكم الا كجيران وكذوي قربي، ومنذ ١٥٠٠ سنة من الوجود في هذه البلاد ما هاجموا وما توسعوا على حساب أحد بل كانوا الصلة الوثيقة بين مختلف العيال اللبنانية.

○ هذا الوجود الدائم المستمر المسالم والعامل كان خيراً للمحيطين القريب والبعيد، للعرب والعربية بنوع خاص: علماً ورقياً واجتماعياً...

○ لكن المحيط لم يدرك قيمة وجودهم ودورهم وضرورتهم، فلا تزال سوريا ترفض التمثيل الدبلوماسي بينها وبين لبنان، ولا تزال التيارات العروبية والوحدوية تعمل على صهره وتذويبه وابتلاعه. وها انتم اليوم، وقد رأيتم بالعين الوثائق[٣] التي تشهد لعمل المسيحيين المتواصل لخدمة قضيتكم، منذ سنة ١٩٢٠ حتى العهد الحالي، ها انتم تتحولون من ثوار لقضية الى وكلاء عاديين للمحيط الطامع بلبنان.

○ يطلب المسيحيون اليكم ألا تظلموهم وتسمحوا لنفوسكم باتهامهم وعزلهم ـ لأن ما يقال عن حزب الكتائب وعن الشيخ بيار الجميل بالذات وما يخطط ضدّهم يطال كل لبناني وكل مسيحي، لأنهم يمثلون اليوم المنطق اللبناني والمنطق المسيحي، أما إذا كان لكم عليهم اتهامات رسمية، فنريد ان نعرفها ويكون لنا شأن معهم..

○ إذا كنتم ثورة محقة، فقد كان عليكم انتم تعرف المحيط والالتحام به ـ حتى تنجح ثورتكم، لا أن يستغلكم بعض المحيط لأسباب شخصية، ويتصل هو بكم ويحقق على يدكم مآربه. إذا كنتم أصحاب ثورة محقة لا تسمحوا لنفوسكم بأن تتحولوا الى طائفة ـ فريق، متلهين بالأمور الجانبية.

○ المسيحيون أوسع اختباراً منكم، ويعرفون مآرب الجميع وغاياتهم، إنتبهوا، فربما صوّرت لكم: الشيوعية والعنصرية والعصبية ان الفرصة ذهبية: بدءاً بالوضع الديمغرافي، الى وجودكم المسلح في لبنان، الى الوضع البترولي العربي، الى الوضع الحيادي الدولي، فانتبهوا، لا تخطئوا، ليس هناك من هو أقوى من صاحب الحق في الدفاع عن حقه، وليس ثمة أقوى وأصلب من أبناء هذا الجبل، فقد عاشوا طوال ٤٠٠ سنة تحت أقسى حكم عرفه تاريخ المنطقة، في الجبال الوعرة، ولا يزالون مستعدين للعيش هذه المرة ٨٠٠ سنة، إذا لزم الامر، وإذا كان عمر مقاومتكم ١١ سنة فمقاومتهم عمرها ١٥٠٠ سنة، والمقاومة تبدأ وتنتهي بالانسان كقيمة بحد ذاته، وبالارض كقيمة مساندة احتضنت الانسان وطبعته بطابعها الخاص.

○ وإذا شجعكم محيطكم وسياسيوكم على الهجرة وترك الارض، فعندهم، في الملمات، يغيب وجه السياسي المساوم على الحساب العام او يغيب، وتبقى الأزمة بعناصرها الأساسية. ولو كان لكم في فلسطين رهبانيات لما خسرتم فلسطين..

○ المسيحيون يريدون ان يعيشوا في هذه البلاد مع المسلمين ومع بقية الطوائف والاديان بالمحبة والمساواة، ولكن لا أعرف لماذا يبدو الوزير الأميركي «كيسنجر» متشائماً في هذه الأيام، ويلّوح بأن طلقة واحدة في لبنان، تهدد بحرب عالمية. وربما قداسة الحبر الاعظم على علم بما يدّبر في الخفاء، حتى يقول «إن إنهيار صيغة التعايش في لبنان هي كارثة عالمية! فهل يمكننا ان نستخلص من هذا كله، أنكم قد غيرتم وجه معركتكم؟!

(٢) عن أوراق الأب نعمان الخاصة، مع الاشارة الى ان بعض نقاط الحديث نشرته مجلة «اللبناني» بالعدد ٢٦ صفحة ١ و٧ تاريخ ٢٤ تموز ١٩٧٦ تحت عنوان «خطاب الأسد التاريخي. ـ يؤكد تحذيرات الرهبانية اللبنانية للفلسطينيين». راجع «اللبناني» مجموعة ١٩٧٦.

(٣) منها: «اليهود في التاريخ الى عهد السيد المسيح» محاضرة للقس بولس عبود، النائب الاسقفي الماروني بيافا ٢٥ نيسان ١٩٢٠ ـ «والأرض المقدسة والصهيونية» للقس بولس عبود.

كلام ياسر عرفات

كان الجواب للسيد ياسر عرفات، في حديث تناول فيه الكثير من الأمور الهامة والطريفة، وبنوع خاص رأيه في اليسار اللبناني وكمال جنبلاط، والمنظمات الفلسطينية الرافضة، وموقف ليبيا القذافي، وموقف سوريا البعث، ومجلة «الحوادث» وبعض المحررين فيها، أمور لا مجال لتفصيلها، لان عرفات لم يعلن شيئاً عن هذا الحوار، ولان السيد صلاح خلف لم يأت على ذكرها في مذكراته، وبالتالي، امتنع الآباء عن البوح بكامل حديث عرفات.

وأمور نذكر منها قوله:

إن كل الاحداث في لبنان مردها الى تنفيذ مؤامرة او مخطط اميركي صهيوني في المنطقة، يمس لبنان مباشرة والوضع اللبناني، والمقصود خلق أجواء ينقلب الوضع اللبناني بمفعولها الى مستنقع يسهل التنفيذ.

إن أميركا لا تبني حضارة مع الفكر، بل تقيم مصالح، وأنا أعتبر ان لا دولة في العالم تشتغل ضد مصلحتها إلاّ أميركا، بسبب تطبيقها لديمقراطية مزيفة. وأن إسرائيل هي الى زوال وخطأها الستراتيجي الكبير كان في حرب ١٩٦٧...

○ من حسن حظ ثورتنا ان اليسار قليل فيها، فمنظمة التحرير التي تمثل أكبر قوة عسكرية، ومن خلفها ومن ورائها جيش التحرير، تشكل ٨٥٪ من قوات الثورة حركة الرفض لا تمثل أكثر من ١٥٪ وأنا قادر الآن على تصفيتها وتطويق مكاتبها.

○ عن الموقف السوفياتي من فتح والفلسطينيين عامة قال أبو عمار أنه إيجابي لمصلحة الثورة، حتى سنة ١٩٧٠ حيث وافق السوفيات والأميركان معاً الاردن، لضربنا.. وعن تشجيع اليسار في لبنان: أنا أعتبر أن مرده لبيار الجميل الذي أعطاه فرصة للتشنج بمواقفه المتصلبة تجاههم، لأن الحقد والمحاربة يعطيانهم أرضاً خصبة.

○ أنا لا يمكن أن أنزلق وأحارب المسيحيين في لبنان لأني على أبواب قطف ثمرة بات يتحدث عنها الأميركان والروس، وجيسكار ديستان، وحتى رابين فهو يطرح مشروع اتحاد أردني - فلسطيني - إسرائيلي. لذلك لا أتورط في معارك جانبية لان تسجيل أي انتصار عليكم يضّر بي، بينما تسجيل انتصار على الاردن يفيدني.

وأنا أفهم الوضع المسيحي وأؤيد تصاريح الفاتيكان، وقد كنت وراء إقامة كلية كاثوليكية في بيت لحم، وحلت دون تحويل الكنائس في ليبيا الى جوامع، وأرجو من الفاتيكان، والمسيحيين عامة السعي لشراء أراض في القدس...

صلاح خلف «أبو أياد»

لم يأخذ «أبو أياد» الكلام في أثناء اللقاء إلاّ لطرح سؤال أو إبداء رأي سريع، فحين ذكر الآباء ان عمر المقاومة اللبنانية ١٥٠٠ سنة مقابل ١١ سنة للمقاومة الفلسطينية، قال أبو أياد: ماذا يحصل إذا أضفنا ١١ الى ١٥٠٠؟ أجاب الآباء: هذا شأنكم إذا أحسنتم الاستفادة من هذه المقابلة[٤].

وعند تناول طعام العشاء، كان أن جلس «أبو أياد» الى الطاولة مقابل الأب نعمان، وفيما الحديث جار قال: «لقد تعجبنا كثيراً لتحرك المؤسسات المسيحية، وتأثرنا بنوع أخص لما علمنا انكم تجمعون المال لشراء السلاح، وان في حوزتكم مبلغ أربعة ملايين ونصف المليون لهذا الغرض».

فوجىء الآباء بهذا الكلام، خاصة وأن أحدهم لم يكن لفظ كلمة سلاح، فأجابه الأب نعمان، على سبيل السجال الكلامي: لقد جمعت المقاومة اللبنانية خمسة عشر مليوناً وليس أربعة ملايين فقط.

***

كان هذا مجمل الحديث في أثناء اللقاء، الذي ساده جو من التفاهم الى جانب الصراحة والجرأة، وقد حصل تواعد على لقاءات لاحقة، تمت بالفعل في جامعة الروح القدس في الكسليك بين ٢٣ و٢٥ تشرين الاول ١٩٧٥.

بقي مضمون هذا الحوار غير معلن، باستثناء بعض النقاط التي نشرتها مجلة اللبناني سنة ١٩٧٦

---

(٤) مجموعة «اللبناني» ١٩٧٦ العدد ٢٦

وقائع الحوار
المسيحي الفلسطيني ٢٣ - ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٥

هو الحوار الثاني، خلال الحرب اللبنانية الفلسطينية بين فرقاء القوى اللبنانية وممثلي منظمة فتح، بعد الحوار الأول بين آباء من جامعة الروح القدس في الكسليك ومسؤولين من منظمة التحرير الفلسطينية في محلة صبرا بتاريخ ١٥ جزيران ١٩٧٥ [١].

جرى التمهيد للقاءات بايعاز من العقيد جول بستاني رئيس المكتب الثاني في الجيش اللبناني في حينه، وبمساعي نسيبه الدكتور سعيد البستاني الذي قام باتصالات صامتة مع الأب عبدالله داغر ورئيس الرابطة المارونية المحامي شاكر أبو سليمان وآباء من الكسليك، والدكتور إبراهيم نجار، عضو المكتب السياسي في حزب الكتائب اللبنانية.

تمثلت القوى اللبنانية في اللقاءات، نتيجة التنسيق فيما بينها، بالآباء عبدالله داغر، بطرس القزي، بولس نعمان، والسادة الدكتور سعيد البستاني، المحامي شاكر أبو سليمان، والمحامي الدكتور إبراهيم نجار[٢] ممثلاً للكتائب بتفويض من رئيس الحزب الشيخ بيار الجميل.

وتمثلت منظمة فتح بالسيدين أبو الزعيم[٣]، وهاني الحسن[٤]، المفوضين بقرار من أبو عمار شخصياً.

عقدت ثلاث لقاءات بتاريخ ٢٣ و٢٤ و٢٦ تشرين الأول ١٩٧٥ في مكتب الأب بولس نعمان في جامعة الروح القدس في الكسليك. «وكان الدكتور سعيد البستاني يأتي بالسيدين أبو الزعيم، وهاني الحسن، من وزارة الدفاع، بواسطة طائرة مروحية الى ثكنة الجيش في صربا، ومن صربا بسيارتنا الى الكسليك»[٥]

لقاء ٢٣ تشرين الأول ١٩٧٥ [٦]

سعيد البستاني:

أرحب بالسيدين أبو الزعيم وهاني الحسن، منوهاً بصدقهما وجديتهما، وأشير أنه في مساعيّ للحوار حاولت ان أكون الناطق بأسم فتح، والحوار هو بناء على رغبة أبو عمّار، وبقرار شخصي منه والمرجو هيمنة أجواء المحبة والتفاهم...

أبو الزعيم:

إن قرار أبو عمار هو شخصي، والقرار الرسمي يصدر عن فتح، ونحن نتكفل بهذا الأمر.

الأب داغر:

نحن بحاجة لحل نبحث عنه جميعاً. علينا تبيان نقاط التفاهم قبل حسبان ما علينا وما لنا. يجب ان يكون الحوار أخوياً، لسنا في لجنة الحوار ولا بصدد جدال بيزنطي، بمقدورنا التوصل لوسائل توصل الى الهدف.

هاني الحسن:

احنا كفلسطينيين ولبنانيين لنا طريق واحد للتفاهم وحل المشاكل، لا طريق غيره، وأنا أعرض لا أفرض، أحاول عرض الموقف بصرف النظر عن زوايا الرؤيا.

---

(١) - واجع ما سبق

(٢) كان قد نشر مقالاً في جريدة «العمل» الجمعة ١٧ تشرين الاول ١٩٧٥ حول ايجاد حل للأزمة بعنوان: النقاط العشر.

(٣) متزوج من سيدة مسيحية من عائلة أبو رجيلي، كان قائد القوات المسلحة لفتح قبل ١٣ نيسان ١٩٧٥، ثم المستشار الشخصي لياسر عرفات.

(٤) متزوج من إحدى كريمات الدكتور عبدالله اليافي وهو مستشار عرفات للشؤون اللبنانية.

(٥) الأب بولس نعمان في حديث للوكالة اللبنانية للأنباء النشرة ٩١٩ ص ١١.

(٦) عن محضر الحوار الذي دونه في حينه الدكتور إبراهيم نجار.

أبو الزعيم
(فيما كانت تقدم المرطبات) المهم السرية والسرعة والثقة .

كلام هاني الحسن : نقطتان أساسيتان :

١ ـ العلاقات الفلسطينية ـ المسيحية ، لا اللبنانية (ومن خلالها ربط بين القوى اللبنانية في الساحة ، اليسار واليسار الدولي) . هي في مأزق . في تحليلنا نحمّل الطرف المسيحي المسؤولية لأنه لم يعط هذه القضية الأهمية المبكرة ولم يساعدها ان تتوازن كما العلاقات الفلسطينية ـ الاسلامية .

شعارنا عدم التدخل في شؤون الدول العربية الداخلية : (هنالك منظمات تنتقدنا عليه) . كي لا نلهو عن قضيتنا الأساسية ، كي لا نفشل ولا تفشل المسيرة الفلسطينية . السؤال : كيف الحياد عن أي دولة؟ ـ لا مشكلة لنا في سوريا ، والسوريون استوعبوا القضية الفلسطينية : جيش ـ دولة ـ ما عدا الانتخاب .

لا مشاكل مع الدولة السورية . . . ما عدا الآراء العقائدية : مثلاً الناصريون اضطهدوا هنالك .

أما في لبنان ، فالتواجد الفلسطيني لا يجب بسببه ان تختل المعادلة اللبنانية ـ خوف من أن يصبح الفلسطيني في المعادلة اللبنانية فكرياً أو غير فكري . نقول دائماً علينا الا نتدخل ، لكن صبرا ليس لها أبواب حديدية . . . الحياة اليومية والمعاصرة ـ لا تقتصر علاقاتنا على جهة واحدة ـ لا قضية صالحة للاستغلال لقضيتنا ـ الانقلابات والشعارات . لا نسمع شيئاً آخر بعد البيان الأول . . .

عبد الناصر لم يحقق نصراً داخلياً . أتى من هزيمة ١٩٤٨ وسوّى هزيمة ١٩٦٧ ـ بغض النظر عن الجهود والآمال ، الناس وقفوا وراءه لأنه ساوى حرب السويس والقضية الفلسطينية خطأ الجانب المسيحي هو ان الجانب الاسلامي ساندنا تكتيكياً ، وجوبهنا ، من الجانب المسيحي بكلام فارغ : نسخة ، بعد ١٩٧٣ ، إجتماع ٣ أشهر مع الكتائب ، أمين الجميل ، شادر وسعاده ، وثيقة عمل بين حزبين ، وبعد إقرارها اتفقنا ان تصدق هذه الوثيقة بإجتماع بحضور الجميل وأبو عمار وخطوات عملية . القاعدة ـ حوار ـ علاقات . . .

سعينا الى هذا الطريق ـ لا نعمل إلاّ بقرار سياسي نحن ـ قرار من المنظمات سلوك كل السبل الى التهدئة وحل المشكلة ـ حرية العمل في الكيفية ـ نايف حواتمه وكل القيادات ـ الاخوة في الكتائب ـ جولة بيار الجميل ـ الكتائب لم تتم هذه العلاقة بل بالعكس صار توتر مع الزمن حتى أتت مجزرة عين الرمانة وهي بداية شيء لا ينتهي بعين الرمانة ومددنا يدنا الى كل طرف آخر (المهمات الأساسية) .

· الجانب المسيحي اللبناني واجه الرفض في إقامة علاقة ـ التعايش حتماً .

حاولنا إقامة علاقة مع الجيش وبقيت حتى فردان ١٩٧٣ لكن بقي اسكندر غانم (بقي من الشارع الاسلامي) يدفع مواقف غير ودية ـ تشنيج الأمور ، وقد فرضنا التراجع ١٥ كلم الى خلف الحدود حتى لا يتهدد الجنوب بالرغم من اتفاقات القاهرة ، وكانت الاحوال حتى أيار ١٩٧٣ ـ ثم خطأ هجوم أيار ـ الضاغط عزيز الأحدب ـ أزمة أيار فجرها بقرار سطحي ـ إكتشفنا ذلك بعد أيار (تطوير المخيم) . السلطة العسكرية استعملت الطيران والمدفعية بضرب المخيم ، حاولت الدخول الى المخيم في الدبابات . موقف آخر في اسلوب التسليح .

وتوترت الأمور وكنا دوماً نحل المشاكل وبقي الجانب المسيحي يعاني من إتفاقية القاهرة : بقيت شرعاً ولكنها غير مقنعة . حلم الغاء الاتفاق الذي فرض فرضاً . لم تكن المعالجات بين أبو عمار وفرنجيه مبنية على الصراحة ، لعبة القطة والفارة ضيعنا فيها وقت كثير . ولم نتصارح .

بعد أيار لم تعد تستطيع ان تقول للفلسطيني في المخيم انك والسلطة على وفاق ـ أخلينا كل المخيمات من الأسلحة الثقيلة خلال حرب تشرين ـ ثم فترة من الاستقرار ملحوظة ـ معركة جنيف والرفض .

العامل الجديد كان في وضح تحليل توارد الاستراتيجيات التخريبية ملخصه : الفلسطينيون الباقون سيبقون في لبنان وهذا التحليل أخذ يتحكم بالتصرف اللبناني . لم يجر حوار مفتوح ولا حملة إعلامية ـ اللبناني لقط سر اللعبة .

بدلاً من تحجيم القضية قوينا في الأرض المحتلة لدرجة أننا لم نعد بحاجة للقوى الخارجية ، في هذه الاثناء بدأ اللبناني يقلّص الحجم ، في الأردن عرض علينا الاطاحة بحسين .

وأخذ الأردن ، من قبل الأميركان ، وفيه النسبة ٢/٣×١/٣ ـ ندعي اننا بنينا الأردن . ولا ندعي أننا بنينا لبنان ـ

مساحة الأردن ليست قليلة وكان بوسعنا توطين ـ لكننا نرفض الوطن البديل (كندا، الفرات. . .). مجزرة أيلول لأننا رفضنا الأردن ـ ولا نقبل بلبنان.

في جلسة مع الأرمن ـ الأرمن ضد الاقتتال ولكن سياسياً ليسوا معنا ـ قلت لهم ـ جيل منكم له /٣٠/ سنة في لبنان ولم يصبحوا لبنانيين بالرغم من وجود المبررات لصالحنا. تنفعلون وثم تحملون العلم اللبناني. مصلحتك التمسك بالقضية الفلسطينية ـ وأنا أرتجف من هذا المصير ـ لدينا اعتزاز بفلسطينيتنا. تحليل خاطىء قاد الموقف اللبناني هذا. والقرب من الانتخابات زاد من الخوف.

(أنا خبير بالرئيس فرنجية) ـ واثق أنه كمؤسسة لم يتخذ قراراً بضرب الثورة ـ بسفره إلى أميركا دفع ثمن ـ وعلاقاته الأميركية تعطلت من وراء هذه العملية ـ والأميركان يحلمون بالاطاحة بالرئيس فرنجية أكثر من أية جهة في لبنان والمنطقة المجاورة ـ ولكن الانسان يجب أن ينسى العوامل التي تدخل في الخطة.

الكتائب ظنت ان بوسعها ان تهجم على اليسار ـ الصدام خارج المخيم، المخطط الذكي ـ يسب الشيوعي ثم يقتل فلسطينياً. مجزرة عين الرمانة دور الأحرار أكبر من دور الكتائب حسب تقارير الدولة. بدل من أن تزيل اليسار من لبنان تقول نقل تل الزعتر. أصحاب منطقة المكلس، القصف ضروري ـ الفلسطيني لا يمكن ان ينتقل الى الجبل. يفضل خسارة أحد من بيته بدلاً من ان يدفع ايجاراً جديداً للبيت.

إذا لا أفهم خصائص جبل لبنان أخطىء في تقييم تاريخ لبنان.

من هذا المنطلق أخذ الجانب المسيحي يعالج اليسار، يتخبط. السعودية تخوض حادثة المزرعاني. . أبو عمار طرد جورج حاوي من الجلسة ـ الشيوعيون ، التبعة على الأمام الصدر ـ جورج حاوي كان يريد بياناً.

أبو عمار التقسيم غير وارد.

رجع جورج حاوي بعد /٣/ ساعات.

فهمنا انه في ابتعاده عن الصف الاسلامي والفلسطيني هو خسارة.

التخبط المسيحي في معالجة اليسار ـ فتح جبهة مع الفلسطينيين.

خلاصة: إذا كنا نريد السير نحو التهدئة والحل ـ لا يمكن لاحد منا ان يصفي الآخر بالعنف. الحوار السياسي الذي لا يعرف الملل هو الذي يوصل الى نتيجة. التحليل اللبناني للوضع الفلسطيني هو خاطىء. لذلك ركزنا على عدم الوطن البديل. لو كنا مع الوطن البديل لكنا مع التقسيم. الوضع الدولي كان مناسباً لهذا الاتجاه. والضغوط هي لرفضنا لهذا الحل. في جلسات حوارية معينة نقول: أي تقسيم يستند الى ٤ قوى: إسرائيل ـ المسيحيون ـ سوريا ـ المسلمون.

عندما جاءت قصة نزول الجيش. إجتماع مع أبو عمار. لماذا لم ينزل الجيش. لم نكن نخاف من الجيش ـ في الأردن ٤٠,٠٠٠ تسليح وعدد ـ ولكن يجب الا نقع في مخطط التقسيم. المؤسسة الوحيدة الباقية للمحافظة على وحدة لبنان هو الجيش. الدفع بإنزال الجيش يدفعه الذي يريد التقسيم. التقسيم هو ضرب الثورة. الحفاظ على النظام اللبناني هو الحفاظ على النظام الفلسطيني. أمارس دوري الآن في لبنان على الأقل. ولا أستطيع ذلك إذا دخلت إسرائيل.

لذا كنا نشعر إنه كان هناك في المسيحيين تيار تقسيم.

البدء في علاقات صحيحة ـ الفلسطينيون غير فريق في الانتخابات ـ علاقات نامية متوازنة مع الجميع ـ النقاط الخمسة ـ الرئيس شمعون اثنى على ذلك في البرلمان ـ وثيقة النقاش:

- حقنا والشعب بالتوحيد على الأرض اللبنانية كحق ممنوح من اللبنانيين.
- الاعتراف باتفاقية القاهرة.
- أي موضوع تجاوز يطرح على السلطة اللبنانية ويعالج من خلال السلطة.

(اليسار يتمنى ان نضع السلطة على جنب).

إذا اتفقنا على هذه النقاط الثلاث ـ بيار الجميل يقول لا ضدها ـ إده ضد الاتفاق ـ ريمون إده ـ المشكلة هي في وجود ٤٠٠,٠٠٠ فلسطيني موجود نقطة. لا استطيع ان اهدم.

إسـرائيل تستفيـد من ذلك تـدمر لي رصيـدي. دير سبيغـل ـ الخطف والقتـل. . . المسلمون نـاقص واحد.
جورج حاوي. القتل والتصفية. المقاتل يختلف عن قاطع الطريق. قضية الرائد الفلسـطيني. أنا لا أروح. (أبـو الزعيم: أنا أروح).

على طريق الكحالة ـ لا فروسية. لو صفينا وليم لما انتهت الكتائب. الرائد من التنسيق الخلقي للمنطقة الغربية.
هدف استراتيجي المحافظة على علاقات مع السلطة.

أبو عمار يقول: هذا القتال ويل للغـالـب وويل للمغلوب. عنـدنا أيضـاً تتعب. أن نخرج من المخيمـات الى أين. الاستيلاء على بعبدا. لا استطيع ان أقاتل في لبنان بدون هدف. أي منظمة غـير الصاعقـة تستطيـع ضربهـا بـ /٥/ دقائق.
جورج حبش لا يخوف ـ نايف حواتمه لا يخوف.

نتفذ كل شيء نلتزم به تجاه الدولة.

نظريتي: التصدي بالعنف للمنظمات الباقية يكبر شعبيتهم ـ ويكاد اليسار ينجـح. نتوع التمثيـل حتى ينعكس ذلك بالقيادة.

خط السلطة الوطنية فرضناه عبر صراع كاد يقسم الساحة الفلسطيني. لولا النقاط العشـرة. . . لا تحاسبني عـلى من يصنع لدي. حاسبني هل تنفذ أو لا تنفذ. هذه قضيتي الداخلية. يستغلون الاعلام في لبنان لكل الدول العربية في لبنان.
إذا اردنا الخروج علينا ان نضع ميثاق يجدد العلاقات بين الاحزاب المسيحية. عتبنا على الرابطة المارونية.

كلام أبو الزعيم:

أضيف، استخلص من هـاني ان هنالـك خوفـاً ـ خوف مسيحي وخـوف مسلم ـ المسيحي خائف من هـذا الخضم. الحضارة في خطر.

خوف فلسطيني ـ أما في الزنزانة وأما في المخيم.

إنقلب الخوفان كالدب على صاحبه.
أرجو ألا نصل في خوفنا الى ذلك.
كيف يطمئن الطرف المسيحي.
كيف يطمئن الطرف الفلسطيني.

ـ الترابط بين الأمور والأحداث. عندما انطلقت فتح: عدو واحد في آن واحـد. العدو الصهيـوني امتداد لا ينتهي الا بالسيطرة على كل الوطن العربي. لا عدو غيره.

بحكم تداخل الأمور هنا ـ بعد عدة مذابح ـ هددنا في مصر أيام عبد الناصـر. شعراوي جمعـة. الأردن قبل الثـورة وبعدها ـ وفي لبنان نتحسس بالخوف من المواطن الصغير الى المسن ـ المسيحي لم يدرس البسـايكولـوجيا لـدى الفلسطيني، كي يطمئن ـ فتح اعلنت الثورة ـ خطاب فرنجيه ومواقفه مع الوجود الفلسطيني وكما خطب.

استغلال هذا الخوف هو من رابط أساسي.

- شيوعي،
- إسرائيلي،
- عـربي، محدود ورخيص: إشتـراه: القذافي ـ العـراق، وكثير من الـدول العربيـة ترابط مـوجـود ـ نحن أسـاس الشعب الفلسطيني ٨٠٪ من هذا الشعب.

. . . تحركت الضفة الغربية بعد خطاب ياسر عرفات في الولايات المتحدة في كل البلاد يرى الشعب في فتـح الهدف الأهم.

محاولة الاستغلال العربي.
محاولة الاستغلال الدولي.
تنظيمات تشكلت علّهم يخفون اللون الحقيقي لفتح /٤٦/ تنظيم فلسطيني /٣٠/ منهم للدول العربية.
استطعنا ان نجهض هذه التنظيمات اليوم /٥/،

/٢/، عراق وسوريا، فتح، حبش وقوى سياسية، جورج حبش: ماركسي لينيني، القيادات العامة: مع سوريا، نايف حواتمه: روسيا.

قوة فتحوية قادرة على التحكم. وبقينا مرتبطين بمعادلة مؤثرة: سوريا ـ سوفيات (في غياب الدور الأميركي المحايد فلسطينياً). أنا محكوم للمعادلة الدولية أتمنى ان تكون لنا علاقات مع أميركا، لكنت اختصرت، ولكن أمام الجمود الأميركي فلسطينياً، اتشبث بالسوفيات، مع الصين وفرنسا، حاولنا، والسوفيات يحرجون.

هذا التداخل أوجبنا في قضية الها أول ولا آخر. في غياب الدور الأميركي استطاع الاتحاد السوفياتي ان يمتد.

المسلم مهدد،

المسيحي مهدد،

الفلسطيني مهدد.

العامل الدولي ـ الغلطة الأساسية، مجزرة عين الرمانة لم تأت من الكتائب، والشيوعيون ـ تشابكت العملية، محاولة تصفية للمقاومة. من قوى تربحني جيلاً، نعيد القضية الى الأساس.

كلام إبراهيم نجار:

اشكر مجيء السيدين هاني الحسن وأبو الزعيم الى هنا، علماً انهم في مأمن، ولن اطيل الكلام، فالذي قيل يشكل ٨٠٪ من وجهة نظر حزب الكتائب اللبنانية، خصوصاً ما يتعلق بمجزرة عين الرمانة.

والمهم ان نوقف إطلاق النار، ونحن، وهذا بموجب تكليف شخصي من الشيخ بيار الجميل، نوافق بل نطلب، تنظيم العلاقات اللبنانية (كتائب وقوى وطنية) الفلسطينية ونضمن ان يتبنى الأحرار ذلك.

ولكن حصلت حتى الآن عدة محاولات كتائبية فلسطينية، ووضعت أكثر من مسودة لاعلان مشترك، وهذه نسخة مسودة وضعت بنتيجة المفاوضات عام ١٩٧٣ بين الكتائب وممثلي مختلف المنظمات لم تقترن بتوقيعهم ولا بتوقيع أبو عمار...

إنطلاقاً من المسودات القديمة أنا أضع مشروع شرعة اسميها:

شرعة العلاقات اللبنانية الفلسطينية وبعده تلي مفاوضات لبنانية لبنانية لأنهاء الأزمة، أي مسيحية إسلامية ثم مسيحية حركة وطنية.

انتهى اللقاء بالاتفاق على:

١ ـ وضع مشروع شرعة يناقش في لقاء لاحق في اليوم التالي،

٢ ـ وقف شامل لاطلاق النار ابتداء من الساعة السابعة مساء: (كان الاجتماع الساعة ١٠ صباحاً) وبتناول طعام الغداء بضيافة جامعة الروح القدس في الكسليك بالذات.

مشروع الميثاق

أثر اللقاء الأول، قصد الدكتور إبراهيم نجار رئيس الكتائب في منزله في بكفيا، عارضاً عليه ما حصل، وقد وافق على وضع مشروع الميثاق، وعلى إصدار الأمر بوقف إطلاق النار.

ومن منزل رئيس الكتائب، وفي ظرف ما سمي «بالعزل» التام طلب إبراهيم نجار أبو الزعيم هاتفياً ليبلغه الموافقة، ثم نقل السماعة للشيخ بيار الذي تكلم مع أبو الزعيم فحصل عتاب... وطلب السلام على ياسر عرفات...

ثم طلب رئيس الكتائب الى وليم حاوي رئيس المجلس الحربي، إصدار الأمر بوقف إطلاق النار.

توقف إطلاق النار حتى الثانية عشرة ليلاً وعادت الحالة واشتعلت، وفي الصباح صدرت «العمل» متوجة صفحتها الأولى بعنوان: «الاتفاق المهزلة».

وضع الدكتور نجار مشروع الميثاق بعد التشاور مع الفريق اللبناني المفاوض، وبعد إطلاع رئيس الكتائب عليه الذي اقترح إدخال بند تحكيم فيه، وتم طبع المشروع في سكرتارية جامعة الروح القدس قبل ساعة من اللقاء الثاني.

لقاء اليوم الثاني ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٥

كان موضوع البحث مناقشة مشروع الميثاق الذي تلاه الدكتور نجار وقد أشار الى انه مستوحى من مسودة مشروع اتفاقية ١٩٧٣، وجرى إبداء الرأي بشأنه وقد حصل التعديل على النص بخط كل من نجار وأبو الزعيم.

وحيث لم ترد عبارة اتفاقية القاهرة في المشروع، فقد اصرّ الفريق الفلسطيني بشدة على إبقاء اتفاقية القاهرة: «خذوا السيادة قدر ما تريدون ولتطبق اتفاقية القاهرة»، كما طلب الاشارة الى بيان عرفات المتضمن الحرص على السيادة اللبنانية والعودة الى وطنهم... وتطبيق الاتفاقات مع السلطة اللبنانية. وقد تخلل اللقاء معاتبة الجانب الفلسطيني على عدم إحترامهم قرار وقف إطلاق النار فأجاب أبو الزعيم: نعلن قراراً جديداً بذلك. وصدر قرار جديد بوقف إطلاق النار، لم يؤد بدوره الى نتيجة.

لقاء اليوم الثالث ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٥

حضره بالاضافة الى المفاوضين في اللقاءين السابقين الأباتي شربل قسيس رئيس المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية.

شاكر أبو سليمان: نصرّ انه لا مجال لمتابعة القضية ما لم يحصل وقف لأطلاق النار، وضمانات بأن تتوقف سائر الجهات، كما يجب ان يشترك الرئيس كميل شمعون بالاتفاق.

الأباتي قسيس: نحن لا شروط مسبقة لدينا لوقف إطلاق النار، ونمهل حتى الأربعاء موعد الجلسة الرابعة لاثبات حسن نية الفرقاء، وأرى أيضاً أنه لا بد من إشتراك الرئيس شمعون بالاتفاق.

وحول الاخلال مجدداً بقرار وقف إطلاق النار قال أبو الزعيم: «عسكرياً، لا يمكن لفتح ضبط الصاعقة... وبالامكان ضبط الباقين».

مما يعني وجوب مراجعة سوريا.

من هنا كانت فكرة إرسال نسخة الى السلطات السورية (بواسطة العقيد جول بستاني) للاطلاع والموافقة عليها. كما حصل حديث عن إمكانية حضور الرئيس الأسد أو وفد سوري والسفير البابوي أو وفد من الفاتيكان ورئيس الوزراء السيد رشيد كرامي والرئيس كميل شمعون، على أن يوقع الميثاق بصيغته النهائية أبو عمار والشيخ بيار الجميل في إجتماع احتفالي في بكركي... وبعدها تحصل مصالحة شاملة في القصر الجمهوري.

بعد تلاوة النص المعدل، وإصرار مندوب الكتائب على تضمينه بند التحكيم، أقر المشروع وتمت طباعته في صيغته النهائية على عدة نسخ، وارسلت واحدة منها الى القصر الجمهوري، وثانية الى دمشق بواسطة العقيد جول البستاني نقلها اليه الدكتور سعيد البستاني، وتسلم نسخة كل من الفرقاء، واتفق ان تشمل السرية التامة اللقاءات حتى التوقيع.

وبقي المشروع مشروعاً، فلم يأت الجواب حتى الساعة وبالتالي لم يحصل لقاء رابع. وفيما يلي نص المشروع بتعديله النهائي:

مشروع ميثاق لبناني - فلسطيني ١٩٧٥/١٠/٢٦

بسبب الاحداث الدامية التي كان لبنان مسرحاً لها ولما يزل،

وبغية ايجاد مناخ مجدد من الثقة المتبادلة بين اللبنانيين والفلسطينيين ووقف الاقتتال وما ينتج عنه من مضاعفات محلية وشرق اوسطية وعربية وعالمية هي بالواقع شرك للايقاع بالمقاومة الفلسطينية وباللبنانيين

وعطفاً على البيان الصادر عن رئيس اللجنة التنفيذية بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٧٥، وعلى المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء اللبناني بتاريخ ١٣ تشرين الاول ١٩٧٥، وفيها اكدت منظمة التحرير على حرصها على سيادة لبنان وعلى إرادة الفلسطينيين جميعاً العودة الى وطنهم ووجودهم العابر المرحلي على أرض لبنان،

وبما ان المصلحة المشتركة تفرض الخروج من المحنة الراهنة بأسرع وقت ممكن وتجاوز المشكلة الفلسطينية اللبنانية،

تداعى كل من: حركة فتح والقوى الفلسطينية وحزب الكتائب اللبنانية والقوى اللبنانية، الى حوار تم بنتيجته الاتفاق على الاعلان التالي:

أولاً: ان السيادة المركزية اللبنانية غير قابلة للجدل او للتنازل، وهي مصونة لا تمس، تمارسها الدولة اللبنانية على كل الأراضي اللبنانية، وتلك السيادة يجب ان تحظى باحترام كل الذين يقيمون على الأرض اللبنانية لانها كلّ لا يتجزأ ولا يتحمل الانتقاصات ولا التجاوزات.

لذلك يعلن الفريقان:

١ - إحترام الفلسطينيين للقوانين اللبنانية ولسلطات القضاء.

٢ - التزام المقاومة التام الواضح بعدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية.

٣ - التزام المقاومة التام الواضح بضبط كل العناصر الفلسطينية.

٤ - التزام حزب الكتائب والقوى اللبنانية بكافة الاتفاقات المعقودة بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية.

٥ - التأكيد على حق الشعب الفلسطيني المقدس في النضال لاسترداد أرضه وتأسيس الدولة الديمقراطية الفلسطينية، حيث يتعايش الجميع بغض النظر عن انتمائهم الديني أو العقائدي عوضاً عن الكيان العنصري الصهيوني.

ثانياً: إن الهاء المقاومة الفلسطينية عن أهدافها الرئيسية يرمي الى تمييع قضيتها المصيرية،

كما إن اقحام اللبنانيين في دوامة الاقتتال الدموي مع الفلسطينيين يؤدي الى مضاعفات تشكّل خطراً على الوحدة اللبنانية الكاملة وعلى الثورة الفلسطينية،

كما انه يلهي الطرفين عن خطر إسرائيل المداهم على الجميع.

لذلك يعلن الفريقان:

١ - تفرغ المقاومة الفلسطينية لنضالها القومي بمؤازرة القوى اللبنانية،

٢ - انصراف القوى اللبنانية الى إعادة تعمير لبنان وتطويره وتحديثه متمسكة بالقيم الروحية والحضارية وبالديمقراطية البرلمانية التي يوفّرها مناخ الحرية في لبنان، والعمل على ان تكون هذه الحرية مسؤولة.

ثالثاً: يرى الفريقان ان التعايش اللبناني - الفلسطيني ضرورة تحتمها القناعة الموضوعية واختيار قائم على الارادة المشتركة ومبني على الثقة، وبالتالي ان كل إثارة ترمي الى ضرب التعايش هذا، يجب ان تضرب فوراً، وبكل الوسائل، كي لا تتعرض المصلحة المشتركة للتخطيطات والمؤامرات وأعمال الدس والشغب.

لذلك يعلن الفريقان:

١ - وقف إطلاق النار فوراً بين مناصريها على كل الأراضي اللبنانية،

٢ - اعتماد الحوار كسبيل وحيد لحل المنازعات والامتناع الفوري عن ممارسة اساليب العنف والقوة مهما كانت الأسباب.

٣ - تسلّم السلطة اللبنانية مواقعها وسلطاتها على أراضي الجمهورية اللبنانية مع تطبيق كل الاتفاقيات المعقودة بين السلطة اللبنانية الدستورية والمقاومة الفلسطينية بدقة ووضوح للحؤول دون أي تجاوز،

٤ - يعتبر الفريقان ان السلطات اللبنانية الدستورية هي المسؤولة عن تطبيق الاتفاقيات والسهر على المطالبة بتنفيذها كي لا يؤدي أي مخطط هدّام الى الغاء دور السلطات الرسمية،

٥ - وقف الحملات الاعلامية المتبادلة.

رابعاً: علماً من الفريقين بأن مناخ الثقة بين اللبنانيين والفلسطينيين لا يمكن ان يتأصل دون تبادل منتظم ودوري في الأراء، وعلى مرأى ومسمع من القواعد الشعبية، يتفق الفريقان على تشكيل مكتب متابعة للعمل على توثيق العلاقة المتبادلة وتثبيت التعاون. ويجب دعوة هذا المكتب الى إجتماعات طارئة للنظر في كل أمر من شأنه تهديد تنفيذ هذا الميثاق. وإذا تعذر الاتفاق يعرض الأمر على لجنة تحكيمية يتفق عليها الفريقان.

خامساً: ان هذا الاتفاق يدخل حيز التطبيق الفعلي عندما يتم التوقيع عليه من الطرفين.

***

حين عاد إبراهيم نجار واتصل هاتفياً بابو الزعيم، أكثر من مرة، تبين له من خلال الحديث، ان هناك اشخاصاً يمانعون الاتفاق ممانعة شديدة، منهم كمال جنبلاط.

وتبين بالنتيجة ان القضية ليست بيد منظمة «فتح» وإن أطرافاً تعرقل مساعي الوفاق هي أكبر من فتح وأكبر من الجهة اللبنانية.

الحوار الكتائبي ـ الفلسطيني ـ المصارحة وتبرئة الكتائب
من مسؤولية بدء الأحداث حول طاولة مجلة «النهار العربي والدولي»

١٦/ ٧/ ٩٧٧

الحوار الحوار . . . كيف يكون؟ وهل يمكن أن يلتقي عبره فريقان يتبادلان الحجج فيقتنعان ويصبحان فريق واحداً ؟

مرات عدة ، منذ الحرب ، وخلالها ، التقى مسؤولون فلسطينيون وكتائبيون .

مرة واحدة ، في مؤتمر الحوار العربي الاوروبي ، الذي أنعقد في اللوكسمبور في تموز (يوليو) وجد «الفريقان» أنهم فريق واحد ، ضمن المجموعة العربية ، تجاه اوروبا .

وقد انتقلا هكذا إلى باريس ، فجمع «النهار العربي والدولي » في مكاتبه :

السيد خالد الحسن ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني ، عضو المجلس المركزي عضو قيادة فتح .

النائب والوزير السابق ادمون رزق ، عضو المكتب السياسي في حزب الكتائب اللبنانية .

وطرح عليهما أسئلة واحدة ثم تركهما يتناقشان ، الواحد في ما قاله الآخر .

واشترك في الحوار كذلك الزميل باسم الجسر الذي عرّف عن نفسه بأنه «لبناني مسلم» ، فلا هو كلياً في هذه الجهة ولا في تلك ، فجاء موقفه وكأنه خلاصة مشتركة . وحضر الحوار السيد عزّ الدين قلق ، مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في باريس .

«النهار العربي والدولي» ممثلاً بغسان تويني وعبد الكريم أبو النصر والياس الديري ـ الذي أدار النقاش ودوّنه طرح الأسئلة وحدد إطار الحوار في مرحلتين : الماضي ، ثم المستقبل .

أما الماضي ، ففي خمسة أسئلة هي الآتية :

١ ـ لماذا كانت الحرب ؟

٢ ـ ما هي المسؤولية الفلسطينية ؟

٣ ـ ما هي المسألة اللبنانية ؟

٤ ـ ماذا عن الصراعات العربية ؟

٥ ـ كيف كان يمكن تفادي الحرب ؟

وأما المستقبل ، فقال «النهار العربي والدولي » أنه يوجب علينا التصدّي له بتجاوز الماضي الذي لا يمكن أن نتفق على تفسيره وتحديد المسؤوليات عنه . وكان واضحاً أن الحوار ليس محاولة «توفيق» بين نظرتين وموقفين ، بل الانطلاق من الاختلاف على الماضي إلى الاتفاق على المستقبل .

وطرح «النهار العربي والدولي» التحدي الكبير :

كيف يمكن ، والمصير اللبناني مطروح كقضية لبنانية توازي القضية الفلسطينية ، هيكلياً وعضوياً ـ كيف يمكن نصل إلى تنسيق استراتيجي بين أصحاب القضيتين يهدف إلى :

أولاً : إعادة بناء لبنان .

ثانياً : إستعادة أرض فلسطين .

كيف يمكن ذلك ؟ بل هل يمكن اعتبار الهدفين منسجمين ومتكاملين بحيث يعمل الفريقان معاً بدلاً من أن يكون سعي كل فريق إلى هدفه حرباً جديدة على الفريق الآخر ؟

وكان واضحاً أنه لولا الصراع اللبناني ـ الفلسطيني السابق ، ولولا أن الوجود الفلسطيني على أرض لبنان تحوّل إلى تجاوزات ، لكان يكون من الطبيعي أن يكون للفلسطيني رأيه في القضية اللبنانية كما للبنانيين وللبنان الدولة رأيهم في القضية الفلسطينية وكيف يجب أن تحل .

والحاجة إلى «التنسيق الاستراتيجي» هذا يمليها كون القضية اللبنانية ، كالقضية الفلسطينية من قبل ، ارتبطت بالاطار الاوسع الذي بات اسمه قضية الشرق الاوسط حتى لم يعد يمكن افتراض سلام لبناني دائم خارج السلام في المنطقة أو من دون سلام بين الاطراف المتصارعة ، عربية كانت هذه أو دولية .

وكان لا بد أن ينتهي الحوار إلى افتراضين لتأمين «التنسيق الاستراتيجي» ، واحد من أدمون رزق ، يمثل رأياً كتائبياً ولا يلزم الكتائب أو «الجبهة اللبنانية» ، واقتراح آخر من خالد الحسن يمثل النظرة الفلسطينية من غير أن يلزم المنظمة :

□ رزق اقترح إنشاء مجلس لبناني ـ فلسطيني دائم ، للتنسيق بين المنطقين والاستراتيجيتين ، شرط أن تكون عناصره تمثيلية وقيادية ، قادرة على التقرير والالتزام والالزام.

□ خالد الحسن اقترح نقاطاً ثلاث لمنهج حوار ، يؤدي في خلاصته إلى إزالة أزمة الثقة الحادة ، وينقي العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية من شوائب التجاوزات ومظاهر الحقد . كما اقترح إنشاء مكتب لبناني ـ فلسطيني مرتبط مباشرة برئيس الجمهورية اللبنانية .

وفي ختام عملية نقد ذاتي تتوخى الخروج من مهالك الماضي وأخطائه المميتة ، كان هناك التقاء عند التشدّد على أمرين :

□ تعهد القيادة الفلسطينية بأن تكون حاسمة مع كل مخالف فلسطيني .

□ توفير الاسباب التي تجعل الفلسطيني يطمئن إلى معاملته ، لبنانياً ، كانسان له حقوق وعليه واجبات .

أما باسم الجسر فقد كانت له اقتراحات لبنانية ـ فلسطينية ، أكملها بالدعوة إلى وضع ميثاق وطني جديد ، مكتوب بصيغة دستور ، من أجل أن يقلع لبنان إلى مستقبل آخر .

الياس الديري

خالد الحسن يعدد ثلاثة أخطاء فلسطينية :

□ المنظمات المرتبطة بالانظمة العربية
□ عدم حسم التجاوزات والممارسات
□ استغلال الحركات الوطنية لثمار الثورة

« أحب في البدء ، أن أميِّز بين الموقف اللبناني من القضية الفلسطينية والنضال الفلسطيني . الموقف اللبناني من القضية الفلسطينية لا غبار عليه .

□ لكن السلطة اللبنانية ، كغيرها من السلطات العربية ، تصر على أن يبقى الفلسطيني إنساناً لاجئاً ، يفكر العرب عنه وبطريقتهم ، ويضعون الحلول له بما في ذلك عملية التوطين التي سادت المنطقة في الخمسينات .

وكانت هذه الناحية هي نقطة التوتر الاساسية بين الانسان الفلسطيني والدول العربية .

□ الناحية الثانية: رفض لبنان أن يعامل الفلسطينيين كمقيمين على أرضه لهم حقوقهم وامتيازاتهم. عاملهم كضيوف لا يتمتعون بأي حق . ونظراً إلى القيود التي كانت مفروضة على هذا الفلسطيني ، وعلى تنقله في الدول العربية ، ازدادت نسبة التوتر في العلاقة . وكانت في لبنان أكثر من أي بلد عربي آخر . ذلك أن الفلسطيني شعر بأنه مستثمر إلى كونه مرفوضاً ومذلولاً .

□ الناحية الثالثة : بعد انهيار القيادة الفلسطينية ، على أثر نكبة ١٩٤٨ ، نشأت أحزاب في العالم العربي تطالب بالتحرير . وباعتبار أن القوة هي الجاذب المغناطيسي للفلسطيني ، على أساس أن هذه القوة قد تمكنه من استعادة وطنه ، فقد كان الفلسطيني يتجه بعقله وعواطفه نحو هذه الاحزاب . كانت هناك الحركة القومية السورية ، وهي أبرز حركة انجذب إليها الفلسطينيون لدى نشأتها ، في مناطق أخرى كان هناك الاخوان المسلمون ، ثم حركة القوميين العرب ، ثم جاء عبد الناصر . كل هذه الظواهر التحريرية انجذب إليها الانسان الفلسطيني ، لكونها مركز قوة متجهاً إلى فلسطين ، وذلك بعيداً عن أي محتوى عقائدي .

وطبيعي أن هذه الاحزاب والحركات كانت نقيض السلطة . وهنا أيضاً نشأت نقطة توتر جديدة بين الانسان الفلسطيني والسلطة في كل مكان من العالم العربي .

إلى أن تكونت «فتح» عام ١٩٦٥ ، فماذا حدث ؟

أصدرت القيادة العربية الموحدة قراراً بمنع أي بيان إعلامي عن نشاط فتح داخل الأرض المحتلة . ثم صدر قرار آخر في آذار (مارس) ١٩٦٥ بطلب من الجيش اللبناني ملاحقة «العاصفة» . حصلت اعتقالات ، منها قضية جلال كعوش ثم موته . فتصاعد التوتر والتراكمات .

ثم اعتقل ياسر عرفات وسجن مرتين .

هنا أخذ التوتر يأخذ شكلاً تصادمياً مع السلطة اللبنانية ، لكنه لم يكن خطراً باعتبار أن العمل الفدائي كان بعيداً عن المجرى السياسي في البلد .

○ الانفجار الأول

سنة ١٩٦٩ حصل أول انفجار بين الثورة الفلسطينية والسلطة اللبنانية . ويومها كانت حركة التحرير الفلسطينية انتقلت إلى مرحلة جديدة . في المفاوضات طرحنا أسلوباً جديداً لربط القاعدة الفلسطينية الشعبية بالقيادة ، بالاتفاق مع السلطة اللبنانية . اقترحنا أن تنتقل المخيمات من تحت سيطرة الجيش والمخابرات إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ، بحيث لا يستمر الشعور لدى الفلسطيني بأنه مضطهد ومراقب ، وبذلك يتحول المخيم من معسكر اعتقال إلى مخيم مدني .

كان ذلك في اجتماع ضمنا والعقيد غابي لحود والرائد سامي الخطيب . أعطينا مثلاً ما جرى في سوريا .

إلا أن الانفجار تجدد ، على نطاق واسع ، في تشرين الاول (اكتوبر) . هذا الانفجار أدى إلى اتفاق القاهرة . بعده تم اللقاء التاريخي بين الرئيس شارل حلو وابو عمار .

فهل سوِّيت الامور وخفت درجة التوتر ؟

عدم تنفيذ الاتفاقات وانعدام الثقة ثم التراكمات المزمنة كلها جعلت التوتر يستمر .

○ الدور السوري

بقيت الامور الفلسطينية ـ اللبنانية تتجاذب بين التوتر ومحاولات التدارك . في هذا الوقت كانت القوى الشعبية في الشارع اللبناني تتجه بعاطفتها تجاه الثورة الفلسطينية . ومع مرور الزمن أصبح واضحاً أننا نقف مع الشارع الآخر وليس مع الشارع الكتائبي .

في تلك الفترة كانت سوريا متفاهمة مع ما يعرف بالقوى الوطنية . وكانت لها علاقة متينة معها . هنا أريد أن أقول ملاحظة : خطأ الأنظمة العربية أنها تتعامل مع القوى الوطنية على أساس الاحتواء وعبر أجهزة المخابرات .

فالموقف السوري بقي منسجماً مع موقف المقاومة والحركة الوطنية إلى أن حصل خلاف في إحدى المراحل . وأتسع حجم الخلاف . هذا الخلاف فتح أمام سوريا مجال التفاهم مع الجانب المسيحي ، والجانب الكتائبي كان ذكياً في اتجاهه نحو دمشق عندما أعطى العاصمة السورية دوراً لتحقيق حلمها في لبنان .

طبعاً لكل ذلك خلفيات : فلبنان لم يعد لبنان في واقعه وحقيقته . صار لبنانات عدة . كل سفارة ، خصوصاً السفارات العربية ، لها حزب في لبنان ولها صحافتها .

من هنا تحول لبنان إلى محصلة للتناقضات العربية . وأصبح بالتالي يمثل نقطة الانقضاض على سوريا ، عبر صراعها مع العراق ، ثم مع مصر ، كذلك مع ليبيا .

إضافة إلى النظام اللبناني أصبح بمثابة نقطة تخريب للفكرة الاشتراكية وتوجهاتها .

هذا الوضع جعل سوريا تشعر بأنها معرضة للخطر من جانب لبنان . وهذا الخطر متمثل : في الصحافة . ثم إلغاء المكتب الثاني في ما بعد . ذلك أن عهد سليمان فرنجية جاء نقيضاً للشهابية . ولم يعد هناك التنسيق الذي كان قائماً بين لبنان وسوريا . فأصبح هناك موقف سوري راغب في إنهاء مشاكله داخل لبنان . ولم يكن من السهل إنهاء هذه المشاكل لأن التعامل لم يكن مع رؤساء الجمهورية بل مع رؤساء الحكومات . ورئيس الوزراء أما أن يكون موالياً لسوريا مئة في المئة وأما أن يكون نقيضاً لها . الموالي لسوريا مئة في المئة مرفوض لبنانياً ، النقيض مرفوض سورياً .

نتج من ذلك عجز في التفاهم . ونحن ، كثورة فلسطينية أصبحنا بين المطرقة والسندان . ضحينا كثيراً بسبب رفضنا أن نكون جزءاً من أي مخطط عربي في لبنان . وخسرنا كثيراً . أقولها بصراحة . خسرنا ١٢ مليون دولار سنوياً من ليبيا . إضافة إلى موقف العراق .

○ لبنان البلد المفتوح

النقطة الثانية : أن لبنان مثل فلسطين ، مثل شرق الاردن ، هو نتيجة الحرب العالمية الاولى . والقوى الاستراتيجية العالمية التي عملت هذا التقسيم الجغرافي بحدوده في شرق البحر المتوسط لا تزال هي هي القوى الاستراتيجية الدولية المسيطرة على الساحة الدولية .

وهكذا وضعت الحدود الجغرافية ، بمحتواها البشري والاقتصادي بحيث أن أي دولة من هذه الدول الثلاث لا تستطيع أن تعيش إلا إذا انفتحت مئة في المئة على الشرق الأوسط . وهذا نجح فيه لبنان ونجح فيه الاردن ، ولا يمكن أن تنجح فيه اسرائيل بطبيعة الحال ، أو أن تضطر إلى الاعتماد على قوى خارجية .

بالنسبة إلى القوى الخارجية : لبنان اعتمد عليها لحمايته باعتبار أن ليس لديه جيش . والسبب هو عدم توافر عنصر المال . والعرب لا يعطونه المال اللازم لبناء هذا الجيش . رفض لبنان أن يمارس التجربة الاردنية فيبني جيشاً بأموال خارجية . وبهذا اكتفى لبنان بمركزه الدولي والحماية الدولية من دون أن يكون لديه جيش حقيقي .

أخلص من ذلك إلى القول أن هذا التكوين الديموغرافي والاقتصادي كان لاسباب استراتيجية مرتبطة بالسياسة الدولية ، لكي تكون المنطقة مفتوحة في وجه القوى الخارجية . وأعتقد أن لبنان كان بلداً مفتوحاً لكل مخابرات العالم . كما الاردن كما اسرائيل . وهذا له علاقة بالسياسة الدولية أيضاً .

نتيجة هذا الموقف أصبح أي تغيير جذري مجتمعي في لبنان مستحيلاً . وهنا كان خطأ القوى الوطنية الدولية . ما يمكن أن يتم في لبنان هو الاصلاح والتطوير التدريجي ضمن المعادلة اللبنانية ، وليس التغيير الجذري . ولذلك كان الخطأ الكبير عندما فكر البعض أن يجعل من لبنان دولة شيوعية أو دولة اشتراكية بالمعنى الرومانسي الاشتراكي والراديكالي الذي يقوم على التيه العقلي . اليسار الجديد يحلم . ويعتبر أن حلمه قابل الآن للممارسة والتحقيق . وهذا الاتجاه كان غير قابل للتنفيذ في هذا الظرف الدولي وهذه المرحلة الاجتماعية . فضلاً عن أن هذه القوى كانت تفتقر إلى الكثير من التنظيم والتأثير الجماهيري .

يقابل ذلك التصلب في الواقع القائم . وهذا أيضاً يتناقض مع حجم التطور في الحياة .

لماذا حدث ؟

عندما وقع الخلاف بين القوى الساعية إلى التغيير الجذري وسوريا ، بينها وبين مصر ، بينها وبين ليبيا ، وحدث ما يسمى التشرذم في القوى الوطنية لم تجد هذه القوى أمامها سوى المقاومة الفلسطينية . فنشأ نوع من الترابط مع المقاومة من منطلق نظري . الواقع أن هذه القوى ، منذ ١٩٦٥ ، هي التي كانت تقف إلى جانب المقاومة على الصعيد الشعبي . ولم تستطع المقاومة أن تصل إلى كل لبنان أو أن تعتمد على غير هذه القوى ، وغير هذه القوى لم يقترب من المقاومة .

ونتيجة ذلك قام سؤ تفاهم وسؤ فهم لواقعنا كفلسطينيين . من خلال علاقاتنا العربية . لم يقدروا أن يفهموا أننا لسنا تابعين لأحد . لكننا نريد أن نتعاون مع الجميع . وهنا أريد أن أؤكد أن علاقتنا مع مصر ليست تبعية . علاقتنا مع السعودية ليست تبعية . كذلك علاقتنا مع الجزائر . بدليل أنه لما جاء العقيد القذافي وقال لنا أما أن تهاجموا مصر وأما أننا ضدكم ، قلنا له أنت حر ».

○ المسؤولية الفلسطينية

« نأتي إلى الموقف الفلسطيني : أنا لا أنكر أنه كان هناك خطأ أو أخطاء إرتكبتها القيادة الفلسطينية لكنني أود أن أقول أن القيادة الفلسطينية ، في موضوع لبنان ، كانت متداخلة فيها المنظمات المرتبطة بارادة غير فلسطينية . يعني : التنظيمات التابعة للعراق والتنظيمات التابعة لسوريا ، وأخيراً التنظيمات التابعة لليبيا . وهذه التنظيمات إذا كانت فلسطينية القضية فهي ليست فلسطينية الارادة . الكل فلسطيني القضية . انما المشكلة كانت أن الصراع نفسه الذي كان بين السلطة اللبنانية والحركة الفلسطينية الذاتية ، كان من منطلقات أخرى موجوداً بين الثورة الفلسطينية والانظمة

العربية ، الأمر الذي دعا هذه الأنظمة إلى أن تنشيء تنظيمات ، هي فروع من أحزابها أو تابعة لأجهزة مخابراتها ولكنها باسم منظمة فلسطينية .

وهنا أصبح خارج إطار فتح ازدواجية موقف المنظمات الفلسطينية ، التي هي ليست فتح ، بين مصالح الدول العربية التي تنتمي إليها هذه المنظمات في لبنان ومصلحة الموقف الفلسطيني ككل .

نجمت عن ذلك سلوكيات فلسطينية متعددة ، مرفوضة لبنانياً وخصوصاً من السلطة . مثلاً : قائد «الصاعقة» عندما كان يتحدث في لبنان كان يخطيء كثيراً ، كان يتحدث عن سوريا في لبنان وهو فلسطيني . كذلك جورج حبش . صحيح أن لديه تنظيماً فلسطينياً أسمه «الجبهة الشعبية» ولكن هو أيضاً كانت لديه حركة القوميين العرب التي أصبحت في ما بعد حزب العمل الثوري . وهكذا يكون جورج حبش يمثل شخصيتين : الشخصية الفلسطينية في «الجبهة الشعبية» ، من جهة ، وشخصيته القومية العربية ، الماركسية أخيراً ، في العالم العربي . ولذلك كان يتحدث عن لبنان وشؤونه باعتباره ، أي حبش ، يقود حركة عربية . وفي الوقت نفسه يتحدث عن فلسطين باعتبار أن له جناحاً فلسطينياً .

أما المواطن اللبناني فلم يقدر أن يفهم ذلك . كان في سره يتساءل : ما دخلك أنت يا جورج حبش في القضايا اللبنانية ؟

طبعاً لم يكن في الامكان التصدي لكل ذلك . أو ضبطه والحؤول دون انعكاساته السلبية واخطاره على الثورة الفلسطينية . كانت مواجهته تتطلب مجازفة كبرى . فضلاً عن أن الثورة الفلسطينية ليست على أرضها . المواجهة كانت ستحتم نشوب خلافات ومشاكل ، لا تتحملها المقاومة ، مع الدول العربية .

أنتقل إلى نقطة أخرى :

هناك خطأ مزدوج . خطأ الحركات الوطنية في العالم العربي . فلأن هذه الحركات عاجزة عن الحركة النضالية في بلادها تريد أن تحمل الثورة الفلسطينية التحرر الوطني العربي ، وهذا خطأ أساسي . ولذلك حيثما تقوى الثورة الفلسطينية تحتمي لها الحركة الوطنية وهي تلغي وجودها تلقائياً لمصلحة الثورة الفلسطينية على أمل أن تقطف ثمار الحركة الفلسطينية » .

○ الصراعات العربية

« الخطأ الثاني أن الأنظمة العربية ذاتها خلقت تنظيمات عربية داخل الساحة الفلسطينية . هذه التنظيمات لا تمثل ، في النهاية ، عشرة في المئة من الشعب الفلسطيني .

إزاء هذين الخطأين ترتبت المسؤولية على فتح : مسؤولية عدم الحسم الذي تقتضيه المصلحة العليا من خلال التخوف الشديد الذي ينطوي عليه هذا الحسم تجاه الدول العربية ، شئنا أم أبينا . الثورة الفلسطينية لا تستطيع أن تتحرك إلا من ضمن مناخ عربي ملائم لتحركها .

باختصار : نحن لسنا حركة التحرير العربي . نحن طليعة هذه الحركة . ولكن نحن لسنا الحركة . وقبل أن توجد هذه الحركة نحن لا نقدر أن نتحمل مسؤوليات تحرير الامة العربية .

○ غلطة عزل الكتائب

وقد ظهر التناقض والتوتر الذي تداخلت فيه التناقضات العربية على الساحة اللبنانية . وأنا أعتقد أن في عقل الكتائب الداخلي إدراكاً بأننا لسنا نحن الخطر على لبنان ، وأن هناك قوى أخرى تتناقض مع الكتائب ولكن بسبب وجود هذه القوى في موقع الثورة الفلسطينية . من هنا كان ضرب العمل الفلسطيني والقاء المسؤولية عليه نوع من الاحتماء لوقف التطرف الوطني في التغيير الذي هو غير قابل للممارسة ويتناقض تناقضاً جذرياً مع القوى الاخرى ويدفعها إلى النضال حتى الموت ، بإعتبار أنه يهدف إلى إلغائها كلياً .

من هنا ، وفي هذا السياق ، جاءت غلطة عزل الكتائب . إن قـرار عزل الكتـائب هو قـرار أحمق . لا أحد يعـزل نصف البلاد . وبغض النظر إن كنت أتفق أو لا أتفق مع الكتائب ، فالكتائب قوة موجودة . إن هذا القـرار لم تكن له أي عـلاقة بـالموقف الفلسـطيني . ما كـل شيء يحدث ولا كـل موقف يتخـذ يكـون يمثـل الارادة أو الـرأي الـرسمي للقيـادة الفلسطينية . لكن فتح لا تستطيع ، في ظروف حرجة تحيط بهـا ، أن تقول هـذا القرار أو هـذا الموقف لا أوافق عليـه ولا علاقة لي به .

حتى الكتائب نفسها لا تستطيع أن تفعل ذلك . لقد عرفت أخيـراً أن حادث عـين الرمـانة لا عـلاقة للكتـائب به . لكن الكتـائب لظروف تحيط بهـا لم تقل شيئاً في معرض نفي مسؤوليـة الحادث عنهـا . أنا أعـرف أن جهـة أخرى ، غـير الكتائب ، هي التي عملت عين الرمانة . الكتائب لم تنف مسؤوليتها عن حوادث وأشيـاء كثيرة لم تقـدم عليها . ذلـك لأن الكتائب تعتبر نفسهـا قائـدة للشارع المسيحي . كـذلك فتح بالنسبة إلى السـاحـة الفلسطينيـة . فالكتـائب وقعت في أسر المنظمات المتطرفة واضـطرت إلى أن تتبنى أعمالهـا أو تسكت عنها ، كـما وقعت فتح في أسـر المنظمـات المتطرفـة وتبنت أو سكتت عن أعمالها .

يلي ذلك أن أحداً لم يكن يدرك التكوين النفسي الذي تراكم لبنانياً ـ لبنانيـاً عبر المـرحلة الماضيـة ، وتراكم لبنـانياً ـ فلسطينياً عبر المرحلة الثانية . لذلك أصبحت الظروف كلها مهيأة للانفجار .

وعندما وقع حادث عين الرمانة ، كنت أنا في القاهرة . إجتمعت بالأمين العام للجـامعة العـربية في حضـور السفير اللبناني السيد محمد صبرا . قلت للأمين العام : أنت الآن متوجه إلى بيروت . حادث عين الرمانة إتسم بطابع المذبحـة . وبالتالي ستجـد في العاصمة اللبنانية توتراً غير محدود . وقد يكون هذا الحادث بدايـة حرب أهليـة في لبنان ، إذا أنفجـرت لن تتوقف إلا بعد خراب لبنان . والسفير شاهد على كـلامي . وعلى هـذا أرجو ألا يكـون موقفـك هو السعي إلى تسـوية ذيول الحادث ، بل أذهب إلى هناك ووجه الدعوة سريعاً إلى قمة دينية ـ سياسية لبنانية ، فتصل إلى مصـالحة وطنيـة لبنانيـة كاملة ، ثم لبنانية ـ فلسطينية . ضمن إطار المصالحة الوطنية تمتص ذيول حادث عين الرمانة .

○ دور اسرائيل .

وافق صبرا على إقتراحي ، وأعطى محمود رياض لائحة بأسماء الشخصيات اللبنانية ، من دينية وسياسية ، لدعـوتها إلى مؤتمر مصالحة . ولكن يا للأسف لم يمكنوا محمود رياض من تحقيق هذه المصالحة .

في هـذا الاطار لا أستـطيع أن ألغي دور اسـرائيل التي كـان من مصلحتها تفجيـر الوضـع اللبناني من زمـان . ومن الخمسينات . رسائل شاريت وبن غوريون واضحة . وكان هناك صندوق خاص في بنك روتشيلد اسمه «صندوق لبنان» من الحركة الصهيونية لتمويل تفجير لبنان . وفي شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٥ كان هذا الصندوق يحوي ما لا يقل عن ١٥٠ مليون دولار .

وعندما قال ادمون رزق ، تعليقاً على سؤال «لمن كـانت تدفـع هذه الامـوال ؟ » ، رد الحسن : «إن الاموال كـانت تنفق على العناصر القيادية الفلسطينية . . . » . فقال باسم الجسر : « معهم معهم . ليسوا بحاجة . إنها للمرة الاولى التي يكون اليسار معه أموال أكثر من اليمين » .

وأوضـح الحسن : «لا حاجـة إلى ذلك . عنـدك الخزينـة العراقيـة مفتوحـة ، وعندك الخـزينة الليبيـة ، والخـزينـة السـعودية».

نعود إلى الموقف الفلسطيني : كان هناك خطأ أساسي في قيادة المقاومة . وأنا أحمل فتح المسؤولية لا الآخـرين . كان يجب أن تحسم في شكـل شرس التصـرفات الفـردية التي وصـل حجمها إلى درجـة خلق شعوراً بـالقرف عـلى الصعيدين الاسلامي .

ننتقل من ذلك إلى الواقع اللبناني : كانت مشكلة إنتماء لبنان عربياً ، نعم أم لا ؟ هذه المشكلة أحدثت شرخاً عمودياً .

ثم الوضع الاقتصادي والوضع السياسي : كانت هناك حاجة إلى تشريعات جديدة . لم توضع هذه التشريعات لتعارضها مع مصلحة «القمة الاقتصادية» . أدى ذلك إلى تناقض جديد . فضلاً عن أن الانسان العادي في لبنان بات عاجزاً عن مواجهة الخدمات المجتمعية ، إنطلاقاً من الطبابة والدواء والمدرسة والسكن ، وصولاً إلى الأحتكارات : سبلين ، مثلاً ، وبروتيين . . . أنت تستطيع أن تلغي أي حالة عقلية لدى الأنسان ، لكنك لا تستطيع أن تلغي واقعه المادي .

○ عروبة لبنان

أورد ذلك لأصل إلى نقطة إنتماء لبنان العربي : عندما أعرض صورة استقبال الرئيس سليمان فرنجية عندما عاد من الامم المتحدة ، لا أقدر ، من منطلق لبناني ، أن أقول أن لبنان ليس عربياً . لا أقدر . عندما أعود إلى إستقبال الشاب اللبناني الشهيد الجمل ، من شتوره إلى بيروت ، وكيف كانت الاجراس تقرع وتتلاقى مع أصوات المؤذنين ، لا تقدر أن تقول أن لبنان ليس فلسطينياً وأن لبنان ليس عربياً .

ولكن عندما تعرض ممارسات السلطة اللبنانية تصطدم بما يسمى : إنفصام الشخصية . هذا الانفصام فجر الوضع اللبناني على مستوى الانتماء ، والوضع الاقتصادي فجر شيئاً آخر على مستوى الاصلاح الاقتصادي . فؤاد شهاب ما استطاع أن يكمل ما بدأه . اصطدم بالاخطبوط .

هذا كله أحدث خللاً لبنانياً ـ لبنانياً. والأب لوبريه الذي جاء إلى لبنان في عهد الرئيس شهاب قال في دراسته ، أن الوضع في لبنان إذا لم تتم معالجته بإصلاح سريع سينفجر من تلقائه. وهذا يعني أن الأنفجار اللبناني ـ اللبناني كان الجميع يتنبّأون به. طبعاً وجود الثورة الفلسطينية على أرض لبنان جعل حجم الانفجار أضخم وأكبر.

وأنا هنا أوافق الرئيس الياس سركيس : كان هناك انفجار لبناني ـ لبناني ، كما كان هناك انفجار لبناني ـ فلسطيني ، وفلسطيني ـ عربي .

إنما كان في الأمكان أن يكون حجم الانفجار أقل لولا انحياز رئاسة الجمهورية إلى فريق دون آخر . لولا هذا الانفجار اللبناني لما تورط الفلسطينيون . نحن حاولنا أن نهرب نهرب نهرب . لكننا لم نكن قادرين . حتى جاءت تل الزعتر . كانت القيادة الفلسطينية غير مخيرة . وضعت أمام الامر الواقع . أما أن تسقط وأما أن تتبنى «حرب تل الزعتر» .

. . . وأدمون رزق يعدد ثلاثة مآخذ :
□ الثورة لم تكن فلسطينية
□ أنتقم الفلسطينيون من الاسرائليين باللبنانيين
□ تدخّل المقاومة في الشؤون اللبنانية

« ألاحظ أن الأخ خالد الحسن توصل بكلامه إلى نوع من إغراق الموضوع الأساسي في تحليلات فضفاضة . وركز على الشأن اللبناني ، في حين أن اقتناعنا هو أن الحرب لم تكن حرباً أهلية لبنانية ، وإنما تحولت إلى حرب لبنانية ـ فلسطينية شاركت فيها قوى غير فلسطينية وغير لبنانية ، وعلى الأخص قوى عربية . جيء بها إلى الساحة اللبنانية من أجل أهداف لا تمت بصلة إلى القضية الفلسطينية ولا إلى الشأن اللبناني الداخلي .

تورطت المقاومة الفلسطينية في قضايا خارجة عن طبيعتها ، لا بل متناقضة مع طبيعتها . عندما قال الأخ خالد أن المقاومة الفلسطينية رفضت الاحتواء من أي نظام عربي ، وهذا لم يمنع أن تصبح بعض التنظيمات الفلسطينية موالية للانظمة العربية أو تشكل امتداداً للاحزاب العربية أو المخابرات العربية ، هذا القول حلو في المطلق . لكنني أحب أن أذكره بكلام مأثور ردد كثيراً في لبنان ، وردده أبو عمار شخصياً ، من أن المقاومة الفلسطينية أو الثورة الفلسطينية هي جزء من الحركة الوطنية اللبنانية . فهذه القضية التي رفضت أن تحتويها الانظمة والدول ، ارتضت في النتيجة أن يحتويها جزء من حركة في لبنان . هذا كان خطأ كبيراً وتورطاً كبيراً .

أعطي الأخ على سبيل المثال .

تحدث الأخ خالد عن موضوع معاملة الفلسطينيين في لبنان وتراكم الشعور لدى الانسان الفلسطيني بقهر السلطة له . أريد أن أذكر الأخ خالد وأطرح عليه سؤالاً في الوقت نفسه : مقارنة مع المعاملة التي يلقاها الفلسطيني في أي بلد عربي آخر ، هل يمكن القول أن معاملة السلطة اللبنانية للانسان الفلسطيني هي أدنى من أي معاملة في أي بلد عربي آخر . على العكس نحن كنا نشكو من الامتيازات الفلسطينية في الممارسة والتصرف.

○ الممارسات الفلسطينية

لكن الممارسات التي جعلت كل لبناني يشعر أن الفلسطيني يتعمد التحدي والتميز والخروج على القانون ، حتى أن المنظمات الفلسطينية اصبحت تمنح إجازات بحمل السلاح في لبنان . . . للبنانيين وليس لفلسطينيين . صارت المنظمات الفلسطينية تقيم حواجز على الطرق ، وفي أمكنة رئيسية . صارت المنظمات تخرج في تظاهرات تكسر وتمارس العنف في قلب المدينة . هذه التصرفات ومثلها أدت إلى نشوب التصادم اللبناني ـ الفلسطيني .

مثلاً : لم يكن للفلسطينيين أي شأن يجعلهم يشتركون في قمة عرمون التي هي قمة اسلامية محض . مع ذلك كانوا هم جزءاً لا يتجزأ من هذه القمة . لم يكن للثورة الفلسطينية شأن يجعلها تدخل الحركة الوطنية التي هي حركة ايديولوجية معينة في اتجاه معين . ونحن كنا نقول دائماً أن الثورة الفلسطينية هي ايديولوجية ليست في حاجة الى ايديولوجية ثانية تعتمدها لبلوغ هدفها .

مأخذنا على قيادة الثورة الفلسطينية أنها لم تمارس مسؤولياتها في اتجاه تحرير فلسطين ، إنما في اتجاه التدخل في التناقضات العربية المتفجرة على أرض لبنان والتناقضات اللبنانية ـ اللبنانية .

○ الكتائب والقضية الفلسطينية

فكانت الثورة الفلسطينية تتدخل في التناقضات العربية وتتدخل في التناقضات اللبنانية في شكل جعل منها فريقاً في لبنان ، في حين كان المطلوب منها أن تظل لكل فريق ليظل كل فريق معها . نحن ، بكل صراحة ، تلقينا بشرى قيام المقاومة الفلسطينية بفرح . هناك كلمة مأثورة للشيخ بيار الجميل يقول فيها : كل فلسطيني مفروض فيه أن يكون فدائياً بالقوة وبالفعل . وإلا فأنه ليس فلسطينياً . نحن نحترم الفلسطيني وروح المقاومة عنده . لقد كانت القضية الفلسطينية ميؤوساً منها إلى أن قرر الشعب الفلسطيني أن يأخذ زمام المبادرة .

ولكن كانت ملامتنا على المقاومة الفلسطينية في تعريض لبنان لخطر من دون أية فائدة . باعتراف من قادة فلسطينيين مرموقين أن الصاروخ الذي كانوا يوقتونه ويطلقونه من الحدود إلى الأراضي الاسرائيلية ، وما كان يؤذي شيئاً هناك ، كان هذا الصاروخ ينعكس حملة تأديبية على لبنان وعلى الشعب اللبناني . وكان كذلك يؤدي إلى مزيد من التراكمات في نفس الانسان اللبناني . مثلما هناك انسان فلسطيني هناك أيضاً انسان لبناني . مثلما علينا أن نداري شعور الانسان الفلسطيني ولا ندعه يشعر بالقهر والذل علينا كذلك أن نداري شعور اللبناني ولا نجعله يشعر بالذل والقهر على أرضه ، ويشعر بأنه أصبح مرتهناً لتصرفات يقوم بها غيره .

هنا تحضرني مقارنة كنت أرددها أثناء الحرب ، وهي : أن اليهود انتقموا من اضطهاد النازيين لهم باضطهادهم هم للفلسطينيين . فإذا بالفلسطينيين ينتقمون من اضطهاد اسرائيل لهم باضطهادهم للبنانيين ومحاربتهم .

○ لبنان والفلسطينيون

كنا نشعر إزاء الحرب اللبنانية ـ الفلسطينية بأنها نوع من العبثية . فالفلسطينيون لا قضية لهم في لبنان . واللبنانيون ليست لهم قضية ضد الفلسطينيين . لبنان كان المتنفس الوحيد للقضية الفلسطينية والمتنفس الوحيد للمقاومة الفلسطينية ، لأن نظام لبنان كان الوحيد الذي كان يمكن أن يفسح مجالاً للثورة الفلسطينية . وكان مفروضاً في الثورة الفلسطينية ، بدلاً من أن تساهم في خراب لبنان وتهديمه ، أن تحافظ على لبنان . فلبنان ، عملياً ، هو الوحيد الذي استقبل القضية الفلسطينية جسداً وروحاً من دون أي منة ومن دون أي حساب .

أنا أعتقد أن الثورة الفلسطينية تورطت في حرب لبنان . ورطت . ولا أعفي المسؤولين القياديين في الثورة الفلسطينية ، كما قال الأخ خالد ، من مسؤولية عدم الحسم . فالسماح للمخطط بأن يصل إلى غايته هو مسؤولية فلسطينية . وهذا الشيء قلته وأكرره : الفلسطينيون كانوا قادرين وحدهم على منع حصول ما حصل في لبنان .

واقتناعنا أنه لو تفجرت التناقضات اللبنانية ، بمعزل عن الثورة الفلسطينية ، لكانت وقعت حوادث محدودة ، وما كان حصل ما حصل حتماً . الحقيقة أن الحرب التي وقعت هي بين الفريق اللبناني والثورة الفلسطينية . وهذا مؤسف جداً لأنه عرقل مسار الثورة وأعاقها من جهة وقتل لبنان من جهة أخرى . أصبحنا نحتاج إلى سنوات طويلة جداً لنعيد بناء لبنان ، أو ليصبح عندنا أمل في بناء لبنان .

صارت هناك قضية لبنانية إضافة إلى القضية الفلسطينية .

ولماذا نخفي على بعضنا حقيقة الأمر الواقع : ليس هناك لبنانان فحسب بل لبنانات عدة .

واليوم ليس المطلوب عدم التقسيم في لبنان ، بل المطلوب هو التوحيد في لبنان . فالتقسيم قائم نفسياً ، وقائم اقتصادياً ، وقائم جغرافياً ، وقائم واقعياً . وهذا ما كان ليحصل لولا البندقية الفلسطينية .

التناقضات الاسلامية ـ المسيحية ، أو اليمينية ـ اليسارية ، كلها ما كان من شأنها أن تعطي هذا الحجم للمأساة اللبنانية .

○ الحوار الفلسطيني ـ الكتائبي

أدان الأخ خالد قرار عزل الكتائب . نحن كنا عارفين في ذلك الحين أن الذين اتخذوا هذا القرار كانوا ضد الثورة الفلسطينية . لأن الكتائب كانت في الجانب اللبناني ، هي المحاور الأساسي والايجابي فعزلوا الكتائب لحرمان الثورة الفلسطينية الحوار مع الذي كان يحاورها . حتى وإن كانت الكتائب ارتكبت أي شيء ضد الفلسطينيين ، فكان لا يجوز أن يحصل انقطاع بين الفلسطينيين والكتائب .

مرات عدة كان الحوار يبدأ بين الفلسطينيين والكتائب ، فاذا به يعرقل فجأة وينسف . كانت جهات لبنانية أو عربية أو جهات شيوعية معينة تسعى وتنجح في إلغاء مواعيد اللقاءات التي تكون محددة مسبقاً .

وليس هذا فحسب ، بل أن الحوار انقطع مع الفلسطينيين والمتعاطفين معهم ظاهرياً . وذلك للحؤول دون أي عودة للتفاهم والصفاء . ذكر الأخ خالد قضية محمود رياض . عندما جاء رياض إلى بيروت اتصل الرئيس رشيد الصلح بالشيخ بيار الجميل واتفق معه على موعد بمحمود رياض ، غداة وصوله الساعة التاسعة صباحاً ، ثم الغي الموعد فجأة . كان هناك نية مبيتة لمنع الاتصال الفلسطيني ـ اللبناني . لا اريد أن أقول الكتائبي .

○ وضع رئاسة الجمهورية

الأخ خالد أشار بملاحظة إلى موقف رئاسة الجمهورية . رئاسة الجمهورية ما كان في امكانها أن تكون محايدة في معركة من هذا النوع . في الحقيقة المطالب التي سميت مطالب إسلامية كانت تستهدف رئاسة الجمهورية . رئيس الجمهورية كيف يكون محايداً تجاه مطالب تستهدفه . ورئيس الجمهورية ، وسليمان فرنجية بالذات ، يجب اعطاؤه حقه . هذا الرجل الذي حمل القضية الفلسطينية على أكتافه وفي قلبه ، وذهب إلى الأمم المتحدة ، واكتسب عداء شخصياً من الولايات المتحدة وانحرم لبنان ، بالتالي بسببها من أي مساعدة أو التفاتة اميركية . وحتى الآن ، ما زلنا نميز بين القضية الفلسطينية وبعض الممارسات . بين الشعب الفلسطيني وبعض الفصائل الفلسطينية . بين مبدأ المقاومة الفلسطينية وبعض المنظمات أو التنظيمات التي ورطت الثورة في اتجاهات ضد مصلحتها .

واليوم لدي اقتناع أن التفاهم اللبناني ـ الفلسطيني يمكن أن يساهم مساهمة فعالة في اعادة الامور إلى نصابها . في مساعدة الثورة .

في كل حل ، أنا أقول أن المشكلة لم تكن في انحياز رئاسة الجمهورية كما قال الأخ خالد الحسن ، بل هي في انحياز الموقف الفلسطيني . الانحياز الفلسطيني هو العامل الاساسي والفعال في انقلاب الوضع في لبنان إلى حرب . لولا المساهمة الفلسطينية والانحياز الفلسطيني إلى فريق من الفريقين لما كانت المشكلة اللبنانية أخذت هذا الطابع وهذا الحجم .

وأعود فأكرر : ما دخل أبو عمار والمقاومة الفلسطينية في قمة عرمون ؟
ما دخل أبو عمار والمقاومة الفلسطينية في الحركة الوطنية في لبنان ؟
هناك أخطاء من كل الفئات .

هناك أخطاء ومسببات . في رأيي أن عدم وقوف اللبنانيين صفاً واحداً هو الذي فسح المجال ليكون الموقف الفلسطيني منحازاً » .

باسم الجسر :
الفلسطينيون أخطأوا والمسيحيون أخطأوا
أما المسلمون فقياداتهم ساقطة منذ ١٥ سنة

«أبدأ بطرح السؤال الآتي : هل كان ممكناً تلافي الانفجار في لبنان ؟

هل كان من الممكن ، بعد وقوع الانفجار ، تحديد نتائجه وحصرها ؟

وكيف نخرج من هذا الموضوع ؟

باختصار أقول : ليست هناك قضية واحدة . هناك قضية لبنانية . قضية شعب ووطن . هناك شعب يدعي الشعب اللبناني ووطن اسمه الوطن اللبناني . هذا كان مطروحاً قبل الانفجار وخلال الانفجار ولا يزال مطروحاً .

وهناك قضية لبنانية ـ لبنانية . لا شك في أن التناقضات موجودة .

وهناك قضية فلسطينية ـ لبنانية . بصرف النظر عن النزعة القومية . الاوطان خلقت شعوراً بالانتهاء . فكما أن الفلسطيني وضع القضية الفلسطينية في المرتبة الاولى ، كذلك هناك لبنانيون سواء كانوا مسيحيين أم مسلمين أحسوا لبنانياً .

وهناك كذلك المشكلة العربية ـ العربية ، تضاف إليها المشكلة العربية ـ الاسرائيلية الأساسية . أنها الصراع القومي على المصير .

○ لو كان في لبنان دولة ؟

أعود بعد ذلك لأجيب عن الأسئلة التي طرحتها :

الجواب عن السؤال الاول : كان يمكن تلافي ما حدث لو تغلب العقل على العاطفة ، لو أن الدولة في لبنان كانت واعية وواضعة مخططات لمواجهة مثل هكذا وضع ، من بناء قوة عسكرية رادعة ، بناء اقتصاد وطني ، بناء وضع اجتماعي مقبول .

ثم لو أن الفلسطينيين استطاعوا الخروج من التناقض الأساسي ، وهو تناقض كياني .

○ المسيحيون واليساريون

بالنسبة إلى الاصطدام : هل كان ممكن تحديد نتائجه ؟

أنا أعتقد أن هناك عاملاً نفسياً لدى الاخوان الفلسطينيين هو ما حدث سنة ١٩٧٠ في الاردن . كان هناك هاجس نفسي ، نشأ عنه اعتقاد بأنه بمقدار ما يكون هناك تعاطف شعبي وتلاحم مع الثورة الفلسطينية بمقدار ما تحمي جانبنا من الفتك فينا على غرار ما حدث في الاردن .

في مقابل ذلك كان المسيحيون بدأوا يشعرون بأن الفلسطينيين انتقلوا إلى لبنان والثورة الفلسطينية مستمرة والزعماء المسلمين لن يمشوا معنا . . . فبدأت منذ ذلك الحين حملات تركيز وتسليح وحركة شبيهة بحركة ١٨٦٠ .

ثم اليسار اللبناني ، لسؤ الحظ ، تصوّر أنه أصبح في إمكانه أن يقوم بثورة . اليسار اللبناني قال في نفسه : هذه فرصة العمر . وعبر الثورة الفلسطينية يمكن كل شيء .
المحافظون ، من الجهة الأخرى ، استطاعوا بأساليبهم أن يخلقوا رأياً عاماً لهم من أجل المحافظة على مصالحهم .

ثم الخطأ الأساسي : الأنظمة العربية نقلت كل مشاكلها ، خصوصاً بعد ١٩٧٣ إلى الساحة اللبنانية .

في علم السياسة شيء يسمونه المسؤولية السياسية : القيادة الفلسطينية أخطأت عندما لم تستطع أن تحدّد ارتباطها باليسار اللبناني في تعاملها معه . القيادة المسيحية أخطأت في لبنان عدما ربطت قضية لبنان بالناحية الطائفية المسيحية . فمثلما أخطأت الثورة الفلسطينية بارتباطها بالقضايا اليسارية أخطأ الجانب الآخر لارتباطه بالدفاع عن الكيان المسيحي . أما القيادات الاسلامية السنية ، ففي رأيي أن هذه القيادات ساقطة منذ ١٥ سنة .

○ الاسلام والولاء للبنان

خلاصة هذا كله : لا يزال ولاء المسلم للبنان مرهوناً ، في لا وعيه ، بالعروبة . المسلم اللبناني لبناني ولكن لا خوف في ولائه اللبناني من العروبة . بينما المسيحي هو لبناني ولكن يخشى من تأثير العروبة على مصيره .

ثم ، مما لا شك فيه ، أن جنون اليسار في سعيه الى الاستيلاء على الحكم كان من أهم الأسباب التي فجرت الحرب ، والجموح نحو الطائفية لدى المقاومة اللبنانية كان خطأ كبيراً . فضلاً عن دور الانظمة العربية واسرائيل .

○ نظرة جديدة

يضاف إلى ذلك : كذب الانظمة العربية . الشيء الذي لم يؤت على ذكره حتى الآن وهو خطير جداً . بعد سنة ١٩٧٣ نشأ موقف جديد : أما أن تحل القضية الفلسطينية سلمياً وأما أن تستمر جبهة الرفض . هذه أساسية . تلبكت الانظمة العربية .

يبقى موضوع الاسلام السنة في لبنان ، واحد أسباب وجودي في هذا الحوار كوني سنياً . هذا الموضوع له ثلاثة جوانب مطروحة غلط :

□ التقاء الاسلام السنة مع المحيط العربي هو عنصر ضعف من نظرة طائفية ، لكنه عنصر تقدمي من ناحية ثانية باعتبار أنه خروج عن الطائفية . هذه ظاهرة ايجابية .

□ إعادة طرح الموضوع من زاوية إعادة خلق كيان سني في لبنان للالتحام ، هذا تجاوزه الزمن . ولا يمكن اعادة لحمة لبنان عن هذا الطريق . سنة ١٩٤٣ كان ممكناً . القيادات السنية مسؤولة من دون شك ، ولكنها تعترف بخطأها .

□ عدم إشتراك المسلمين ، كمسلمين ، في الحرب باستثناء بعض الظواهر العادية جداً ، أنا أعتبره موقفاً لبنانياً وليس العكس . لأن الوطنية اللبنانية في نفس المسلم السني تجعله لا يقدر أن يقوّص لا على المسيحي ولا على المسلم . هذا بصريح العبارة » .

الفصل الثالث

الحوار الوطني المباشر
سنة ١٩٧٥

مناقشة اللجنة الدائمة
للحوار الوطني حول «اسباب التفجير العنفي في لبنان وطرق معالجتها»

١٩٧٥/٧/٢٤

إيضاح : لبنان الذي عايشه الأضطراب مراحل طويلة وفي أزمنة تاريخية مختلفة ، في ظروف متشابهة ودوافع واحدة وإن تغيرت الأساليب وطرق ممارستها ، لا يمكن في ظل حقيقة هذا الاضطراب إلا أن يترسخ في الأذهان واقع مراسمه المجتمع التصادمي منذ بدء تغير وجه لبنان وواجهته البحرية إبان فترة ما يسمى بتاريخ لبنان الوسيط حيث المتغيرات والمناقلات السكانية بدأت تطبع بعض المناطق اللبنانية بطابع جديد هو طابع التعددية الطائفية مما أوجد تصارعاً على إثبات الوجود لكل من عناصر هذه التعددية ، . . . هذا التصارع ما زال حتى تاريخ كتابة هذه السطور هو ذاته ، وواقعه هو نفسه ، وطابعه هو عينه مها قيل فيه وعنه ومهما بحث فيه وعنه ؛ إنما هذا الواقع أجبر المجتمع اللبناني إلى البحث في العمق حول أسباب التفجر والتفجير والأحتكاك والتصادم فتألفت لجان الحوار المعروفة قبل وبعد الأحداث التي وقعت خلال سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٦ ؛ هذا الحوار الذي بدأ مع بدء التصادم وتخلله ما بين ١٩٦٩ سنة الأزمة مع الفلسطينيين وفترة الأنفجار المسلح بين الفلسطينيين والجيش اللبناني عام ١٩٧٣ ، ثم اثناء الزحف السوري وجولات قصف قوى الردع العربية على مختلف المناطق اللبنانية قصف قوى الردع العربية على مختلف المناطق اللبنانية من سنة ١٩٧٦ حتى سنة ١٩٨٢ .

أولى مراحل الحوار ، رعتها نقابة الصحافة وندوة الدراسات الأنمائية ما بين تموز وآب ١٩٧٥ ، ففصلت أسباب التفجر إلى أسباب متعددة قسمت إلى قسمين :

القسم الأول : أسباب داخلية وتشمل المطالب السياسية الأجتماعية .
القسم الثاني : أسباب خارجية عائدة إلى دخول الفلسطينيين طرفاً في النزاع والتصادم الداخلي .

انتهت تلك الندوة إلى وضع بيان يشرح ما وصلت إليه هذه «الهيئة» من قناعات هو التالي :

«عقدت اللجنة الدائمة للحوار الوطني اجتماعاً ظهر أمس الخميس في ٢٤ تموز ١٩٧٥ برئاسة نقيب الصحافة الاستاذ رياض طه والأمين العام لندوة الدراسات الانمائية الدكتور حسن صعب ، وبحضور اعضائها السيدات والسادة : عايدة نعمان ، محمد بعلبكي ، البر بدر ، رجا حجار ، جبران حايك ، مروان حمادة ، الاب ميشال الحايك ، رفيق خوري ، عزمي رجب ، جورج سكاف ، جوزيف شديد ، الشيخ صبحي الصالح ، كريم عزقول، محمد قباني ، الياس المعلوف ، حلمي معلوف ، علي منذر ، جوزف مغيزل ، اسعد مصطفى ، غالب محمصاني ، عصام نعمان وخليل النقيب .

قامت اللجنة بمناقشة موضوع «أسباب التفجر العنفي في المجتمع اللبناني وطرق معالجتها . فتأكد لديها أن مسؤولية الأحداث الانفجارية تعود أول ما تعود لغياب الدولة ، ولعجزها عن استباق الحوادث وتداركها ومعالجتها ، ولتقاعسها عن تطبيق القانون تطبيقاً حازماً وفعالاً وعادلاً بالسواء على الجميع مجموعة أسباب داخلية وخارجية ، وقريبة وبعيدة للتفجر العنفي في المجتمع اللبناني ، أهمها الاسباب التالية :

أ ـ الأسباب الداخلية :

أولاً : السلوك السياسي الانفعالي للمواطن اللبناني ، الذي تتحكم فيه رواسب الماضي ، الآخر ، وتسو
التوهمات والإشاعات التي تثير مشاعر المواطنين ومخاوفهم وتدفعهم للتصادم العنفي الدموي ببعضهم البعض عائلار
وفئات واحزاباً وأفراداً .

ثانياً : تعرض لبنان بحكم موقعه الجغرافي وبسبب تدهور حالة الحرية فيه لحالة فوضى لأن يكون ملتقى لمختلف
التيارات الانسانية والعربية بما فيها التيارات العنفية .

ثالثاً : استفحال التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الفئات والمناطق اللبنانية إلى حد يدفع المحرومين إلى توس
العنف واستخدام السلاح على أنه الطريق الكفيلة ببلوغهم حقوقهم الانسانية والوطنية والاجتماعية .

رابعاً : استفحال التقاليد والعادات القبلية في بعض المناطق اللبنانية بسبب تغذية السلطة لهذه التقاليد والعادار
بتشجيع تسليح القبائل الموالية لها ضد القبائل المعارضة .

خامساً : اعتماد العائلات الاقطاعية في مختلف المناطق اللبنانية وزعماء المدن التقليديين ، بمساعدة السلطة ، عر
تسليح انصارهم لفرض نفوذهم الاحتكاري السياسي والاقتصادي على المواطنين ، ولضمان سيطرتهم على العمليار
الانتخابية وعلى آلة الادارة والحكم .

سادساً . التخلف عن تكوين وتجهيز جيش قوي وحديث للدفاع الوطني وجهاز قوى وحديث للامن الداخلي يجعر
الاول القوة الحافظة للأمن الخارجي ويجعل الثاني القوة الوحيدة الشرعية القيمة على الأمن الداخلي .

سابعاً : ظهور الحركات السياسية القائمة على الاعتقاد بأن العنف السلطوي والقبلي والاقطاعي والعائلي والزعامي
المستفحل في العاصمة والمحافظات لا يمكن أن يقاوم بنضال ديمقراطي سلمي بل بكفاح مسلح لتغيير النظام .

ثامناً : تدهور الاحزاب السياسية التقليدية من هيئات متنافسة تنافساً ديمقراطياً دستورياً على الحكم إلى ميليشار
فاشية عسكرية تتذرع بحجة الدفاع عن النظام وعن الطائفة لفرض إرادتها بالقوة في المعارك الانتخابية النيابية والرئاسيـ
وفي الحياة السياسية .

تاسعاً : تخلف السلطة عن استباق مطالب الفئات الاجتماعية الجديدة أو عن التجاوب معها كالفئات النسائيـ
والعمالية والطلابية إلا تحت وطأة الضغط الاضرابي العنفي .

عاشراً : الاختلاف على الهوية القومية والتنازع حول المصير القومي ، والقصور عن النهوض بالواجبات الوطنيـ
وعن ممارسة الالتزامات القومية قصوراً يضعف الروح الوطنية ويهدد روح الثقة بين ابناء الوطن الواحد ، ويخلق الشعور
بأن النمو العددي لطائفة ما هو تهديد لوجود وسلامة الطائفة الاخرى ولامتيازاتها في الحكم ، بحيث يتوجب عليها التسلح
للدفاع عن وجودها وتدويم امتيازاتها .

حادي عشر : انهيار القيم الروحية والخلقية للتعاليم المسيحية والاسلامية حول الانفتاح والمحبة والاخوة والفضيلة
وانتشار التعصب والبغض والانغلاق على حقيقة موقف المواطن الآخر ، وفقدان التربية المدنية التي تؤصل القيم الروحية
والتقاليد الديمقراطية الحوارية في النفوس .

ثاني عشر : صدور تجاوزات للقانون والأمن وللاتفاقات المتبادلة من العناصر المسلحة اللبنانية والفلسطينية غير
المنضبطة .

ب ـ الأسباب الخارجية :

أولاً : قيام بعض وكالات المخابرات الاجنبية باستخدام الأموال والاسلحة والأرهابيين في سائر أقطار العالم لاغتيال الشخصيات وللقضاء على الحركات السياسية التي تعتبر مناوئة لها .

ثانياً : سعي اسرائيل بالتعاون مع حلفائها لفتح جبهة حرب اهلية داخل لبنان تؤدي إلى انشغال الثورة الفلسطينية عن عملها الفدائي البطولي داخل الأراضي الفلسطينية بمعارك طائفية جانبية في الأراضي اللبنانية ، كما تؤدي إلى تقويض النموذج اللبناني للتعايش الديمقراطي ، وإلى تعطيل تطور لبنان في طريق التلاحم الوطني .

ثالثاً : انتشار موجة دولية للعنف في عالم يسود فيه توازن الرعب النووي ، ويتخذ فيه الاستعمال أشكالاً جديدة من تقاسم مناطق النفوذ ، وتستفحل فيه هوة التخلف بين الدول الغنية المتخمة والدول المتخلفة الجائعة بسبب امتناع الدول الغنية عن المشاركة في برنامج للانماء الدولي الحقيقي وتصعيدها لانفاقها على تكنولوجية الافناء في الوقت الذي تخفض فيه مساعدتها الخارجية في تكنولوجية الانماء ، وانتشار الاعتقاد في العالم الثالث بما فيه لبنان بأن «العنف المقدس» هو السبيل الوحيد لتغيير هذا الوضع الدولي الجائر .

رابعاً : تعاظم فعالية تجار ومهربي وبائعي الاسلحة من السماسرة اللبنانيين بالتواطوء مع عملاء الدول الكبرى ، التي أصبح بيعها السلاح لدول العالم الثالث بصورة عامة ، ولدول الشرق الاوسط بصورة خاصة ، مصدراً رئيسياً من مصادر ثروتها القومية .

ج ـ معالجة أسباب التفجر العنفي :

أولاً : توجيه نداء من قبل اللجنة إلى جميع القوى والاحزاب والشخصيات السياسية اللبنانية لتفادي العنف في التعامل السياسي ، ودعوة الدولة لحملها على الالتزام بالقانون والحوار بديلاً للعنف والاقتتال .

ثانياً : تحويل الميليشيات العسكرية لجميع الاحزاب اللبنانية لفرق دفاع وطني عن حدود لبنان الجنوبية بالتعاون مع ابناء الحدود ، وسحب السلاح من جميع المواطنين غير المكلفين بمهام دفاعية وتوجيه الاسلحة الدفاعية للمقاومة الفلسطينية للعدو الاسرائيلي لوحده .

ثالثاً : وضع سياسة دفاعية وطنية وسن قانون الخدمة الالزامية الانمائية الدفاعية على جميع المواطنين ليصبح الجيش جيش الانماء الوطني والدفاع الوطني بكامله ولتصبح له هيبته الوطنية الشرعية الكفيلة بصون الامن الوطني ، وبإزالة شعور المواطن بحاجته لتنظيم امنه الخاص بديلاً للأمن العام .

رابعاً : تطوير النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي تطويراً ديمقراطياً وطنياً يؤدي إلى الغاء الطائفية وإلى علمنة الدولة وإلى المشاركة الحقيقية بين جميع المواطنين في التضحيات والمسؤوليات والحقوق والواجبات ، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتخطيط الانمائي الشامل ، اللذين يشعران المواطن بالأمن النفسي والاجتماعي الذي يصرفه عن السلوك العنفي .

خامساً : تأصيل الوعي والتثقيف المجتمعي الديمقراطي المدني بين جميع المواطنين في العائلة والمعبد والمدرسة والنقابة والحزب والنادي والاعلام على أن يكون التثقيف في نفس الوقت فكرياً توجيهياً وتطبيقياً عملياً ، وعلى أن تقدم القيادة الاسوة الحسنة في الالتزام المدني الحقيقي ، وعلى أن يجري تناوب قيادي في الحكم يؤدي إلى حلول القيادة الملتزمة بالقيم المدنية والأهداف الوطنية محل الزعامات الاقطاعية والطائفية .

سادساً : القيام بحملة توعية وتعبئة وطنية شاملة على الصعيدين اللبناني والفلسطيني لتوجيه العنف الثوري ضد

العدو الاسرائيلي لوحده ، ووضع خطة تعاون مشتركة لبنانية فلسطينية لتصفية بؤر العنف . التي تحاول صرف الدفاع الوطني اللبناني والكفاح المسلح الفلسطيني عن معركته الحقيقية مع المعتدي الاسرائيلي .

سابعاً : تعميق الثقة بين مختلف فئات الوطن والمواطنين بالأفعال لا بالأقوال بقابلية الشعب اللبناني للحكم الذاتي الديمقراطي وبقدرته على حل جميع اختلافاته بطرق التحاور والتراضي لا بطرق التقاهر والتقاتل ، وباهليته لتطوير نظام الحكم تطويراً مطرداً بالأساليب الاقناعية لا بالأساليب القسرية .

ثامناً : تطهير وتقوية الاجهزة المسؤولة عن الامن العام لتصبح قادرة على مكافحة حركات التجسس والتخريب والتفريق التي اتخذت لبنان مقراً لها .

بيان «لجنة الحوار الوطني»

(النهار - بيروت - ١٩٧٥/٩/٢٤)

حسماً للنزاع ، نرى إعلان نقاط الالتقاء في مواقف الاطراف السياسية المتنازعة . وهي نقاط سجلناها في اثناء الاتصالات المكثفة التي أجريناها خلال الاحداث الدامية الأخيرة .

فلقد قامت لجنة الحوار الوطني بنشاط متواصل ، في الأيام الأخيرة ، فاجتمعت برئيس الحكومة السيد رشيد كرامي الذي رحب كل الترحيب بعمل اللجنة ، وبالاحزاب والقوى الوطنية التقدمية برئاسة السيد كمال جنبلاط ، كما أجرت حواراً طويلاً مع ممثلين عن المكتب السياسي لحزب الكتائب برئاسة الشيخ بيار الجميل ، وذلك على أساس البنود التي اتفق عليها المتحاورون في فندق بوريفاج ، بدعوة من لجنة الحوار الوطني المنبثقة عن نقابة الصحافة وندوة الدراسات الانمائية .

وعرضنا البرنامج المستخلص من المناقشات على الأطراف السياسية المختلفة ، وتبين لنا ان هذا المنهج يصلح أساساً للبحث في سبيل المصالحة الوطنية او التفاهم الوطني المنشود . وقد أثنى السيد كمال جنبلاط على جهود لجنة الحوار الوطني ، وعبر عن موقف الاحزاب والقوى التي يمثل ، مرحباً بالمصالحة الوطنية على أساس الشروط الآتية :

١ - وقف إطلاق النار .

٢ - التعهد بعدم استخدام العنف .

٣ - الاتفاق السابق على ما يأتي :

أ - الاتفاق على أسس التغيير سابقاً

ب - ضمان تحقيق التغيير .

أما موقف الكتائب ، فقد حدده الشيخ بيار الجميل في ما يأتي :

١ - الموافقة على وقف إطلاق النار مع التعهد بإنزال الجيش في حال فشل هذا الوقف بعد إعلانه بـ ٢٤ ساعة .

٢ - الاتفاق على أي لبنان نريد ، وهو يرى أن يكون وطناً للمسلم والمسيحي واليهودي والملحد .

٣ - التطور ضمن الديمقراطية البرلمانية في سبيل العدالة الاجتماعية .

٤ - لبنان عاش ويعيش بالمشاركة الكاملة في المسؤولية .

٥ - أن يقسم رئيس الحكومة كما يقسم رئيس الجمهورية على استقلال لبنان وسيادته والحفاظ على استقلاله وصيغته الفريدة ، وقيام لبنان بالتزاماته ضمن نطاق جامعة الدول العربية .

وترى لجنة الحوار الوطني ان ثمة نقاط التقاء في شروط الطرفين الرئيسيين المتصارعين وان في الامكان البدء بالحوار الذي أشار إليه السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية السورية حول النقاط المشتركة الآتية :

١ - الالتزام بوقف إطلاق النار والعمل على تثبيته والتعهد بعدم استخدام العنف .

٢ - الالتزام بتحديث لبنان ، والعمل على جعله دولة عصرية متقدمة ، مع الحفاظ على كيان لبنان والصيغة اللبنانية .

٣ - الالتزام بتعديل الأنظمة والقوانين ، بما يكفل قيام ديموقراطية حقيقية يتساوى فيها جميع المواطنين في الحقوق والواجبات .

تصريح

السيد رشيد كرامي، رئيس وزراء لبنان، حول تأليف لجنة الحوار

(النهار - بيروت - ١٩٧٥/٩/٢٥)

ماذا عساي ان أقول لكم في هذه الساعة بعد كل الذي جرى وحدث في لبنان إنه حقاً لمؤلم ومحزن وفظيع نظراً الى بشاعته وشدته. ونحن اليوم اذ نتحدث اليكم لا يغيب عن بالنا تلك النتائج السيئة التي قد ترتبت على الاحداث الأليمة التي مرت. فمن خراب ودمار الى قتلى وأرامل وأيتام، كل هذا يحفزنا على العمل في سبيل إعادة ما هدمناه وبناء ما خربناه وتعويض من انزلنا بهم الاضرار الفادحة، وبالنتيجة لبنان، هذا الوطن الغالي الذي شوّهنا معالمه وتراثه وتقاليده. على آن ثقتنا بالله كبيرة، وبهذا الشعب الابي الذي عودنا دائماً القوة والايمان والقدرة على الثبات والصمود والخروج من أشد المحن رافعاً الرأس قوي الجنان.

لذلك نحن أمام ما نواجه من مرحلة تاريخية، نشعر جميعاً بدقتها وأهميتها، مما يزيدنا ثقة بالمسؤولية المشتركة التي تقع على عاتق الجميع، وهذا ما حفزنا على العمل الدائب من أجل الوحدة الوطنية وفي سبيل صيانتها وتدعيمها تجاوباً مع أماني اللبنانيين جميعاً. هذه الوحدة التي تشكل الضمان الأساسي لاستقرار هذا الوطن وأمن أبنائه.

إن لبنان هذا الوطن الجميل الذي له من صداقاته في الدول العربية وفي الدول الاجنبية عموماً ما يجعله أمانة، يجب ان نحرص عليها. ذلك ان الرسالة التي يحمل هي رسالة المحبة والاخوة والانسانية. ولبنان في هذه الرسالة اثبت دائماً قدرته وفعاليته في التجاوب مع كل قضية حق. ولهذا كان دائماً المرجع والمصدر للدفاع عن قضية فلسطين التي تجد من الحريات القائمة عندنا ومن المناخ الديموقراطي الجو الملائم للتحرك في سبيل الدفاع عن القيم وعن العدل وعن الخير في كل مكان.

لهذا، لا يسعنا ونحن نتحدث الى هذا الشعب الكريم، الا أن نتوجه بالشكر الى كل من وقف معنا في هذه المحنة خصوصاً الشقيقة سوريا في شخص رئيسها السيد حافظ الأسد الذي أوفد ممثلاً عنه نائب رئيس الحكومة وزير الخارجية السيد عبد الحليم خدام ورئيس أركان الجيش السوري اللواء حكمت الشهابي. فنحن مع تقديرنا لهذه العاطفة الاخوية، فإن العون الذي قدموه الينا، يجعلنا نقول ان لبنان كبلد عربي وكجزء من هذه المنطقة، يجد دائماً في عاطفة الدول العربية الشقيقة ما يجعله مطمئناً الى ان الركب سيظل سائراً في طريقه نحو أهدافه الكبيرة. فنحن نثق بإخواننا العرب، وبأن لبنان، بعد هذه التجارب الأليمة التي مررنا بها، سيكون له فيها الدرس والعبرة، لان التضامن والتعاون بين أبناء العائلة الواحدة هما السبيل الوحيد الى خدمة الاهداف وتحقيق الأماني.

لقد قلت اننا كنا دائماً نحرص على الوحدة الوطنية في لبنان ونعتبرها الضمان الأكيد لسياسة هذا الوطن ولاستمراره في العمل على تأمين كل ما يصبو إليه ويطمح نحوه من عدالة إجتماعية وتنمية اقتصادية وعمرانية ومن إشاعة أسباب البحبوحة والرخاء في مختلف المناطق اللبنانية وبين كل الفئات من هذه العائلة العزيزة.

عندما بدأت تلك الحوادث الاليمة التي كانت محدودة في البدء والتي امتدت في ما بعد من منطقة الى اخرى بحيث عانى لبنان طوال الأسابيع الماضية ما عاناه من آلام وجروح فإن السلطة اللبنانية والحكومة أمام كل ذلك لم تدخر وسعاً في إتخاذ كل التدابير التي تساعد على ضبط الأمن وعلى حصر تلك المأساة والحد من نتائجها المفجعة. وعلى رغم كل ذلك، لان ما حصل هو كبير وكثير وفظيع، ولكن يتساءل لماذا لم تنزلوا الجيش الى الساحة لتحقنوا المزيد من الدماء ولتقضوا على الفتنة في مهدها. هذا قول سمعته وهو يتردد بين الناس، وجوابنا اننا نعتبر الجيش تلك المؤسسة الوطنية التي يجب ان تعمل على حماية الوطن والمواطن معاً. نحن ما كنا لندخر هذه المؤسسة من أجل القضاء على هذه الفتنة لولا اننا كنا نشعر بأنه عن طريق إنزالها الى الميدان ربما نكون قد عملنا عملاً ينتج عنه المزيد من الضحايا والمزيد من الخراب.

ولقد حرصنا منذ البدء على ان نوفر الاجواء أمام كل هذه الوسائل بالاتفاق بين مختلف الجهات المعنية، لأننا في ذلك وحده نكون قد امنا لهذا البلد الاستقرار وجنبناه المزيد من الخسائر والجروح والالام.

على كل حال، لقد قلت واردد الآن اننا عندما بحثنا في مجلس الوزراء، وبنتيجة الاتصالات التي أجريناها، ان الحل السياسي إنما هو الحل الأسلم والأصلح لمعالجة ما نشكو منه. وعلى هذا الأساس فقد عملنا منذ اللحظة الأولى وسعينا وبذلنا الجهد. وكانت لنا اجتماعات متواصلة ومتكررة مع مختلف الفرقاء. وانني لأعلن الآن بحمد الله اننا توصلنا بنتيجة تلك الجهود المكثفة الى تشكيل هيئة وطنية للحوار تمثل الوحدة الوطنية، وهي ستعمل على بلورة أماني المواطنين عموماً في برنامج عمل يحوي الأسس والمبادىء التي في ظلها ستتعاون جميعاً من أجل خير هذا الشعب وفي سبيل سيادة هذا الوطن.

أما هذه الهيئة فتتألف من السادة: كامل الاسعد، رشيد كرامي، كميل شمعون، عبدالله اليافي، صائب سلام، مجيد أرسلان، فيليب تقلا، غسان تويني، كمال جنبلاط، بيار الجميل، ريمون إده، رينه معوض، خاتشيك بابكيان، رضا وحيد، الياس سابا، عباس خلف، نجيب قرانوح، إدمون رباط، عاصم قانصوه، حسن عواضه. وهذه الهيئة مدعوة الى الاجتماع غداً في القصر الجمهوري الساعة العاشرة صباحاً.

مستمطراً شآبيب الرحمة على من سقط من ضحايانا وشهدائنا، متمنياً للبنان الاستقرار ولهذا الشعب الكريم الهناء والاطمئنان.

بيان الهيئات الشرعية والتنفيذية للمجلس الاسلامي الشيعي الاعلى تجاوباً مع نداء مؤتمر بكركي

(النهار - بيروت - ١٩٧٥/٩/٢٦)

١ - ان المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى يعتبر نفسه وسائر المؤسسات الشقيقة للعائلات اللبنانية، أعمدة حضارية للوطن ولربط حاضره بماضيه وبمستقبله. وبالتالي فإنها مسؤولة عن صيانة المعالم الحضارية للطوائف وللبلاد وليست أطراً طائفية رجعية كما يريد ان يصورها البعض.

فإذا كانت السلطات هي المسؤولة عن إدارة العلاقات العامة بين المواطنين وتنظيمها، فإن هذه المؤسسات تصون المحتوى وتحفظ الوحدة الوطنية والترابط بين الاجيال.

لذلك فإن المجلس يرى ضرورة اللقاء بين جميع هذه المؤسسات معتبراً انه هو المكان المناسب للبحث في مستقبل الوطن وفي دراسة الصيغ المطروحة للتعديل، خصوصاً ان هذه المؤسسات تمثل كل القوى والتيارات الفاعلة داخل الطوائف اللبنانية.

٢ - ومن جهة أخرى، إن المجلس إنسجاماً مع دعوته السابقة ومع متطلبات المرحلة الراهنة، وتجاوباً مع النداء الثاني المسؤول الذي صدر عن مؤتمر بكركي سيبقى جلساته مفتوحة تمهيداً لمثل هذا اللقاء المنشود، وهو على إستعداد تام لقبول آراء المواطنين كافة ولتزويد المؤسسات المعنية بالمعلومات اللازمة.

٣ - إن المجلس يطالب الهيئة المشكلة للحوار الوطني بالعمل السريع الجاد في معالجة قضية الأمن، لأن الجهد الذي صرف في تشكيلها والآمال التي انعقدت عليها فاقت حد التصور. لذلك فالمطلوب ان تخرج من الأسلوب التقليدي وتأجيل الجلسات وان تخوض معركة الانقاذ بكل ما للكلمة من معنى. كل ذلك لكي تعوض، بعد تشكيلها، الاستغراب والغياب اللذين تعانيهما مختلف القوى السياسية في لبنان.

٤ - ويرى المجلس ضرورة الأسراع في توسيع الوزارة بعدما زالت العقبات والموانع وبعدما برزت ملامح الهدوء النسبي لأن المصالح العامة في حاجة الى عناية فائقة والظروف التي تمر على البلاد ستستفيد كثيراً من توسيع الوزارة.

٥ - ثم أطلع المجلس على تقرير حول الخسائر الفادحة التي أصابت القطاع التجاري الناشط في سوق سرسق وسائر أسواق بيروت وطرابلس وغيرهما بعدما قضت الأيادي الأليمة على بيوت هؤلاء البناة للوطن، ويطالب المجلس بضرورة إقرار قانون الملكية التجارية وبلزوم دفع التعويضات لجميع المتضررين، مؤكداً استعداده التام لتحمل مسؤولياته في مراجعة المؤسسات الوطنية في البلد وفي المهجر والأتصال بالجهات المعنية العربية والدولية.

٦ ـ ويهيب المجلس بجميع المواطنين مناشداً أياهم ان يعملوا بكل ما يملكون من قوة لابعاد التوتر الدامي والصراع المسلح عن ربوع الوطن أيا كانت الأسباب، ويذكرهم بأن أيادي أثيمة محلية وعالمية تدفع الوطن والمواطنين نحو كارثة لا تقف عند حدود لبنان.

الحوار الوطني

مناقشات الأجتماع الأول ٢٦ أيلول ١٩٧٥

شكل تأليف لجنة للحوار الوطني منعطفاً مهماً في تطور الاحداث في لبنان. فلأول مرة منذ بدء الأزمة بحث في إقامة حوار بين مختلف الأطراف بغية إيجاد الحل السياسي العميق للأزمة. غير أن اللجنة، وقد شكلت في ٢٤ أيلول، أثارت بعض التحفظات وبعض ردات الفعل السلبية على كيفية تشكيلها وحتى على فائدتها، وفي تصريحات الفرقاء الذي وافقوا على إنشائها وإيدوها بدا تمايز في النظرة الى مهامها.

ففي معرض ترحيبه بإنشاء اللجنة، قال الشيخ بيار الجميل، بأنه «حتى لو انطلقنا من الصفر، فلا بد من أن نصل الى تفاهم حول «أي لبنان نريد، وإذا كنا مخلصين للصيغة اللبنانية، فبامكاننا، بعيداً عن كل عنف أن نتفق على الطريق الأسلم والأضمن لخدمة لبنان والقضايا العربية، ولا سيا القضية الفلسطينية». كما وأكد رئيس الكتائب تمسكه الشديد بالصيغة اللبنانية، وقال «لقد كنا دائماً مع الاستقرار، ولكن ليس على حساب كرامتنا ومصير بلادنا».

وجاء في بيان للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية... «تؤكد الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ان الحل السياسي الذي كانت قد اقترحته، والذي لا يعبر عنه تشكيل اللجنة يبقى الحل الناجع، وهو ما تعتقد ان الايام المقبلة ستثبته. إلا أننا أمام ضرورات توفير الأمن والاستقرار وترسيخ جو الهدنة العسكرية والسياسية، ولقطع الطريق أمام مخطط الفتنة الطائفية، ومراعاة للمصلحة الوطنية، وللقضية الفلسطينية نقبل رغم تحفظنا، المشاركة في الهيئة الوطنية للحوار، التي جرى تشكيلها. وسوف يشكل ممثلو الحركة الوطنية والأحزاب التقدمية، ضمن هذه الهيئة، فريقاً موحداً يعمل أفراده معاً بالتعاون مع كل العناصر الوطنية والمخلصة، من أجل التهيئة لأقرار البرنامج السياسي للاصلاح الديمقراطي، ضمن مهلة محددة، وعلى أسس خطة تنفيذ متفق عليها».

وقال الرئيس صائب سلام أنه يتردد في إبداء الرأي، بينما اعتبر العميد إده أن اللجنة شكلت كأمر واقع

وأبدى الرئيس صبري حماده تحفظاً، لان اللجنة لم تتمثل فيها منطقة بعلبك ـ الهرمل. وقال النائب جوزف سكاف إنه ضد تشكيل اللجنة، وسيكون لكتلة زحلة والبقاع الغربي موقف، لان المنطقة غير ممثلة بدورها وكانت ردة فعل النائب حسين الحسيني (نائب بعلبك ـ الهرمل) عنيفة، إذ قال «أن هذه اللجنة لا تعنينا بشيء ونتحفظ كل التحفظ تجاهها، ولا سيما وأننا لسنا من أصحاب الميليشيات الذين يراد جمعهم».

في حين أصدر الأمام موسى الصدر بياناً دعا فيه الى إعتبار «مساعي اللجنة مفيدة وناجحة، حتى ولو اقتصر نشاطها على جمع الأطراف المتخاصمة، وعلى ما لهذا الجمع من انعكاسات على الوضع العسكري». وقال «إننا لا ننسى أن الذين فجروا الأجواء، وجروا الدمار والويلات، على الوطن، بتنازعهم، هم أنفسهم الذين كانوا سبب الحرمان، وإيجاد الأرضية الملائمة للانفجار، وهم الذين يساومون الآن سبيل عودة الهدوء الى الوطن، وانتقاله الى غد أفضل ليليق على فرض أرائهم لأجل مصالحهم السياسية، ولكننا أمام الحقيقة نقف بكل وعي وحذر، ونبذل الغالي والرخيص في تاريخنا، وبالمستقبل المنشود».

رأي خدام

وقال الوزير خدام قبل مغادرته بيروت، في ٢٥ أيلول، بأنه ليس في الواقع إتفاق لوقف النار وان ما تم هو أمران: أولاً وقف إطلاق النار، وثانياً حصر المسائل التي استغلت كأسباب تفجير الوضع، وذلك لمعالجتها ووضع الحلول لها

بحيث لا تكون المسائل الداخلية سبباً للاستغلال من قوى خارجية للعودة بالازمة .والأهم من ذلك كان لتشكيل هيئة الحوار الوطني وإجتماعها كإطار دور كبير في تحديد الأرضية التي يقف عليها الشعب اللبناني، إذ أدرك الجميع ان البلد مهدد بالفعل وإن مسؤوليتهم التاريخية في أن يعملوا كفريق واحد لحماية البلد، وهذا في حد ذاته يعتبر أحد أهم الوسائل لمنع تجدد الاشتباك. الاجتماع الاول (٢٤ أيلول).

وفي ٢٥ أيلول عقدت لجنة الحوار الوطني أول إجتماع مصارحة في القصر الجمهوري جرى خلاله تبادل الأراء والمقترحات الواجب إعتمادها لتجاوز المحنة التي مرت بها البلاد، ووقع المجتمعون على وثيقة لاصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد دام الاجتماع ساعتين ونصف الساعة وتغيب عنه الرئيس كامل الأسعد الذي كان يترأس إجتماعاً نيابياً في مجلس النواب، كما تغيب الوزير فيليب تقلا والدكتور إدمون رباط بسبب السفر.

وافتتح الرئيس رشيد كرامي الاجتماع مؤكداً ان الامال اللبنانية معقودة على هذا الاجتماع التاريخي، الذي جاء بعد أحداث دامية ومؤسفة عاشها لبنان فترة طويلة. وقال أن الطريق الوحيد لحل المشاكل اللبنانية من الآن فصاعداً هو تلك المصارحة التي يمكن أن تؤدي الى حل للمشاكل اللبنانية المطروحة.

وأضاف إنه منذ تسلمه مسؤوليات الحكم وهو يؤكد بأن حل الأزمة اللبنانية لن يكون إلا حلاً سياسياً، وقد جاءت الاحداث تثبت وجهة نظره سيما وان العنف في لبنان لا يمكن ان يؤدي الى نتيجة. وقال «علينا جميعاً أن نتصارح هنا من خلال مسؤولياتنا الوطنية والتاريخية بغية التوصل الى حل هذه الأزمة حلاً جذرياً، ذلك لأن أي فشل لهذا الاجتماع يعني ان الأزمة اللبنانية ستبقى مفتوحة وستكون عواقبها وخيمة على الجميع.

وتكلم الرئيس صائب سلام فوصف اللقاء بأنه لقاء تاريخي يجسد الوحدة اللبنانية الحقيقية مؤكداً بدوره انه لا شيء في لبنان يتحقق بالعنف وان الحوار والتفهم والتفاهم هي الوسيلة الوحيدة لحل مشاكلنا والتغلب عليها. ثم أبدى الرئيس سلام بعض الملاحظات على تأليف اللجنة وقال انها لا تمثل جميع الفرقاء. وطالب بتوسيعها لتشمل مختلف الهيئات والمناطق.

جنبلاط: أزمة إجتماعية اقتصادية.

ثم تكلم السيد كمال جنبلاط فقال أن الأزمة التي يعاني منها لبنان هي أزمة إجتماعية واقتصادية وسياسية، حاول البعض تحويلها إلى أزمة طائفية وإلى اقتتال بين اللبنانيين من أجل طمس المطالب الوطنية التي طرحتها الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية.

وقال أن النظام السياسي يجب أن يتطور وعلينا نحن المسؤولين وكزعماء سياسيين ان نساهم في التطوير السلمي، كي نمنع العنف، وكي نقطع الطريق أمام من يريد التغيير بالعنف، وما يشهده لبنان اليوم هو دليل واضح وصريح بأن هناك إرادة شعبية للتغيير، كما حصل فعلاً خلال الثورة الفرنسية. وإذا أردنا حقاً أن نخلص لبنان من أزمته هذه، وأن نتلافى الثورة، علينا أن نبادر نحن الى التغيير والتطوير بالوسائل الديمقراطية.

وركز جنبلاط في حديثه على ضرورة شجب ما يقال عن التقسيم والتدويل وبالتالي ضرورة التأكيد بأن لبنان هو وحدة متماسكة أرضاً وشعباً بين جميع الطوائف، وكذلك ضرورة الاقتناع بأن تغيير النظام السياسي والدستوري أمر أصبح مفروضاً.

واقترح جنبلاط إنشاء لجنة تمهد لاصلاح النظام السياسي.

الجميل: الاقتتال دمار للجميع

ويعلن معارضته تعديل الدستور

وتكلم الشيخ بيار الجميل فأكد بدوره أن الكتائب رغم الاتهامات التي وجهت إليها، بأنها مسؤولة عن الاحداث الاخيرة، فإنها الان تصارح الجميع بكل إخلاص ومحبة بأنها ترفض أي إقتتال داخلي وترى بأن هذا الاقتتال هو دمار

وخراب للبنان، وللقضية الفلسطينية، وللمسلمين وللمسيحيين على حد سواء، ولذلك نؤكد مخلصين بأننا مستعدون للحوار المخلص الصادق البعيد عن الافتراءات والاشاعات التي عانينا منها خلال الاحداث الاخيرة.

ونفى الجميل كل ما يقال حول التقسيم وقال أن الكتائب ترى لبنان وحدة متكاملة بجناحيه المسلم والمسيحي، وتتمسك بالصيغة اللبنانية التي اثبتت انها الشاهد الوحيد ضد الوجود الصهيوني، وبأنها وسيلة التعايش الوحيدة الممكنة بين جميع الطوائف.

وخلص الشيخ بيار الى القول بأن الكتائب تعتبر أن الصيغة اللبنانية هي الصيغة المثلى الحضارية، وكذلك الدستور اللبناني والميثاق الوطني، وقال أنه يعارض المس بالدستور وبالميثاق ولا يسعه الا أن يعلن بكل أسف أنه سيجد نفسه مضطراً الى الانسحاب من الاجتماع إذا لمس أن هناك إصراراً على المساس بالدستور وبالميثاق الوطني.

اليافي: الدستور ليس منزلاً

وعلق الرئيس عبدالله اليافي على كلمة الشيخ بيار الجميل متسائلاً كيف يمكن الخروج من الأزمة التي يعاني منها لبنان والتي كادت أن تتحول الى أزمة طائفية يتم فيها القتل على أساس تذكرة الهوية. وقال اليافي أن الدستور ليس منزلاً، وقد وضع لخدمة الشعب اللبناني وقد نص هو على طرق تعديله، فإذا كانت المصلحة اللبنانية، وهذا ما نلاحظه جميعاً، تقضي بالتعديل فلماذا نتهرب من مواجهة هذه الحقيقة، ونحن نرى البلاد تحترق أمام أعيننا. وليسمح لنا الشيخ بيار بأن نقول أنه يناقض نفسه عندما يتحدث عن تمسك الكتائب بالوحدة الوطنية وتفانيها في سبيل المحافظة عليها ثم يهدد بالمقابل بالانسحاب إذا ما أثير موضوع تعديل الدستور.

وجرى على الاثر حوار بين الشيخ بيار الجميل والرئيس اليافي كاد أن يتحول الى نقاش حاد لولا تدخل الرئيس كرامي والرئيس شمعون وإنهاء الحوار.

وبعد ذلك تكلم أعضاء الهيئة فأبدى كل منهم وجهة نظره في الموقف الذي يواجهه لبنان وشددوا على وجوب التمسك بالصيغة اللبنانية واعتبار أن الازمة هي أزمة إجتماعية وليست أزمة طائفية.

وقد وقع المجتمعون على وثيقة لتكون منطلقاً للبحث في الاجتماعات المقبلة، وتنص هذه الوثيقة على أن الوضع القائم بات يتطلب تعديلاً في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم وأن المجتمعين متفقون على وجوب العمل من أجل الاتفاق على هذه التعديلات.

وقبل انتهاء إجتماع اللجنة طلب المجتمعون الى الوزير خدام الحضور لتوجيه الشكر الى الرئيس السوري حافظ الأسد » على العاطفة الاخوية وعلى المساعدة التي قدمها للبنان في أزمته الحالية».

وأدلى عدد من أعضاء هيئة الحوار الوطني بعد إنتهاء إجتماعهم الاول في القصر الجمهوري بتصريحات عبروا فيها عن آرائهم بنتائج الاجتماع، والمقترحات التي تناولها البحث. فقال السيد كمال جنبلاط: «كان مجرد لقاء لا للمصالحة على أي صعيد بل للمصارحة، وهذا ما يجب ان نؤكده باسم الحركة الوطنية. كنا نهدف الى وضع النقاط على قضيتين رئيسيتين هما، أولاً: الأمن الملتزم بالتأكيد بوحدة الأرض ووحدة المصير للشعب اللبناني، وثانياً، ضرورة التغيير على صعيد النظام السياسي والدستور.

وأضاف ان الوقت جاء لكي نخرج من التكاذب المشترك الذي قام عليه لبنان منذ عهد الانتداب، وبقينا على هذا التكاذب في عهد الاستقلال. هذا التكاذب الذي نجمت عنه ثلاث ثورات متتالية: ٥٢ ـ ٥٨ ـ والان بدايات لثورات سياسية وأعمال إرهابية، تشبه الى حد كبير أحداث ١٧٨٩ في فرنسا.

وتابع بأنه آن أن نخرج من هذا التكاذب المشترك الى وحدة لبنان الحقيقية، ووحدة الشعب، والى التفاهم الحقيقي، والخروج من لبنان، مجموعة القبائل والعشائر على الصعيد الطائفي، وعلى صعيد العائلات، الى لبنان الوطن. وعلينا ان نمحو ١٤٠ سنة من تاريخنا المزور القائم على الطائفية في هذه الحقبة، لكي نعود جميعاً الى لبنان الأصيل، لبنان الشهابيين والمعنيين واللخميين والتنوخيين، الذي دام أكثر من ٩٠٠ سنة دون أن يتعرض أبناؤه لمرض التجزئة الطائفية.

وقال الشيخ بيار الجميل بأن الاجتماع كان ضرورياً للاطمئنان «ولنظهر تجاه اللبنانيين أنه عندما نجتمع مع بعضنا ليس من الممكن ألا وأن نتفق، وأنا اعتبر أن الوقت لم يعد وقت كلام، وما علينا الا العمل، والأمنية أمنية الجميع من

لبنانيين ومقيمين هي الأمن - الأمن والأمن. ومن ثم نبحث بعدها بالمشاريع والمطالب، في جو صاف بعيد عن المسدس وعن الاكراه، لأن هذا الشعب لا يعيش الا بالتفاهم، ولا يمكنه أن يفرض إرادته على الأخرين إلا بالتفاهم والتفهم. وبهذا التفاهم، وبهذه المشاركة بين بعضنا البعض، بامكاننا أن نخلق لبنان السيد الحر المستقبل، والذي جعلنا منه رغم ضآلة إمكاناته بلداً من أحسن بلاد العالم وأن شاء الله بالفعل لا بالكلام يعود الأزدهار والحياة الطبيعية التي كانت سائدة».

إستمرار الجدل حول تشكيل الهيئة

إستمرت ردود الفعل حول هيئة الحوار في ٢٧ أيلول، عقد إجتماع في منزل الرئيس كامل الأسعد وحضره إضافة اليه الرئيسان صبري حماده وعادل عسيران والنائبان كاظم الخليل وصبحي ياغي، تم البحث في مواضيع متعلقة بالطائفة الشيعية.

وكان التمثيل الشيعي في الهيئة الوطنية للحوار قد اعتبر إرضاء السيد كمال جنبلاط عن طريق تمثيل اليسار الشيعي فيها، أو على الأقل الوسط الشيعي واستبعاد زعماء الطائفة التقليديين ومنهم الرئيس عسيران، وهو الوزير الوحيد الذي لم يدخل الهيئة.

وكان الرئيس حماده إجتمع في منزله بالنائبين جوزف سكاف وسليمان العلي، بخصوص تشكيل الهيئة، معتبرين أن طريقة تشكيلها وعدم شموليتها أدياً الى حرمان منطقتي البقاع وعكار حقهما في التمثل فيها. وأيد الرئيس كميل شمعون هذا الموقف.

غير أنه في المقابل، أعتبر السيد عاصم قانصوه أمين سر القيادة القطرية لمنظمة حزب البعث وعضو الهيئة الوطنية للحوار أن «الهيئة في شكلها الحالي تعبر أفضل تعبير عن مختلف الاتجاهات في البلاد وتستطيع أن تضع الأمور في نصابها وتساهم في حل المشاكل السياسية والاجتماعية والأمنية، ولن يزيد التوسيع من أهمية القضايا المعروضة ما دامت التناقضات الأساسية موجودة في الهيئة».

ورحبت منظمة التحرير الفلسطينية بتأليف الهيئة الوطنية للحوار في لبنان، وذلك في مقال افتتاحي لصحيفة «فلسطين الثورة» الناطقة بإسم المنظمة.

وجاء في المقال ان الثورة الفلسطينية «ترى ان إتفاق وقف إطلاق النار، وإنجاح مهمات الهيئة الوطنية للحوار مكسب جديد تحققه الحركة الوطنية اللبنانية وشعب لبنان يضاف الى مجموع مكاسبه وانتصاراته التي حققها بفعل المزيد من تضحياته من أجل لبنان ومستقبل لبنان».

وأضاف. «كما ترى الثورة الفلسطينية ان تشكيل الهيئة الوطنية للحوار سابقة الى الأمام في إتجاه إيجاد حل يضمن توفير الأمن والاستقرار والنزوع عن استخدام السلاح كوسيلة بديلة للحوار الديمقراطي، ويحقن الدماء، ويحمي لبنان من الدمار، ويرسخ جو التهدئة، ويقطع الطريق على ما فيه مصلحة الجماهير الشعبية اللبنانية، ويحمي وحدة لبنان ولحمته».

ووصف المحامي شاكر أبو سليمان، رئيس الرابطة المارونية، التمثيل الماروني في هيئة الحوار بأنه «ممتاز».

الاجتماع الثاني (٢٩ ايلول)

ويوم ٢٩ ايلول ، وفي ظل هدوء عسكري شمل بيروت عقدت الهيئة اجتماعها الثاني برئاسة الرئيس كرامي وحضور (الدكتور عمر مسيكة امين سر الهيئة) . وقد غاب الرئيس كامل الاسعد والوزير فيليب تقلا الموجود في نيويورك والدكتور ادمون رباط المسافر والرئيس عبدالله اليافي بداع صحّي.

كما كان قد تقرر ضم الرئيس عادل عسيران إلى الهيئة ، ليحل محل الرئيس الاسعد الذي لم يشأ ، على ما يبدو الاحتفاظ بعضوية الهيئة لأنه كما قيل رئيس للمجلس النيابي ويريد أن يبقى على الحياد . ولم يتقرر إضافة عضو كاثوليكي أخر على رغم ما تردد عن ضم النائب جوزف سكاف .

مناقشات الاجتماع الثاني

وأوضح الرئيس كرامي أن الهيئة ليست لها أية صفة شريعية وأن دورها محصور في العمل من أجل انقاذ البلاد من الازمة ، ووضع الاسس والمبادىء التي يعود للهيئة التشريعية وحدها حق التقرير لهذه الاسس والمبادىء في مشاريع القوانين سلباً أو إيجاباً كما قال بأن الشركات الاجنبية وأصحاب رؤوس الأموال الموظفة في لبنان يخشون من أن هناك اتجاهاً لتبديل النظام الاقتصادي الحر ، وأن بعض هذه الشركات قد اقفلت مكاتبها في بيروت ، وصرفت موظفيها ، وقال بأن المصلحة تقضي بأن يصدر عن المجتمعين بيان يعلن تمسك لبنان بالنظام الاقتصادي الحر .

وعارض كمال جنبلاط أن يصدر أي بيان ترد فيه عبارة التمسك بالاقتصاد الحر ، وقال أن من يتمحص في أسباب المشاكل التي يواجهها لبنان اليوم يتضح له بما لا يقبل الشك أنها نتيجة هذا الاقتصاد «الفوضوي» الذي يسمونه الاقتصاد الحر ، وأن الاستمرار في العمل بهذا النظام هو ضد منطق التطور الاجتماعي ، وضد العدالة الاجتماعية وضد كل القيم ، وبالتالي فإن التمسك بهذا النظام من شأنه أن يدفع الجماهير الشعبية التي تتحكم بمقدراتها فئة الاربعة بالمائة إلى العنف أو الثورة . وأضاف أنه لا يمكن أن تتحق المساواة إلا بتطوير النظام الاقتصادي وتوسيع القطاع الاقتصادي العام ، بدلاً من أن تظل الهيمنة بيد القطاع الخاص ، الذي استغل النظام الاقتصادي الحر بتجميع الثروات على حساب الطبقات الفقيرة ، مما أدى إلى انعدام الطبقة المتوسطة .

واختتم بالقول أنه إذا كنا هنا نجتمع من أجل أن نضع الحلول العملية لوقف هذه المجزرة الدموية ، فإن أول ما يتوجب أن يتوجه إليه فكرنا هو إعادة تنظيم نظامنا الاقتصادي ، من اقتصاد حر إلى اقتصاد موسع لتعميم المساواة بين جميع ابناء الوطن الواحد .

وتكلم العميد اده قائلاً بأن التمسك بالنظام الحر لا يعني أننا نوافق أن تتحول الحرية إلى فوضى واستغلال واحتكار وقال وأنا أرى أمامي الآن بيانين وزاريين : الاول لحكومة تقي الدين الصلح ، والتي كان ممثلاً فيها الصديق كمال جنبلاط بوزيرين ، والثاني لحكومة رشيد الصلح التي كان ممثلاً فيها بوزيرين أيضاً احدهما عضو في الحزب التقدمي الاشتراكي ، ونائب لرئيس الحزب . وكلا البيانين يؤكد الايمان بالنظام الاقتصادي الحر ، شرط أن لا يتحول إلى فوضى واحتكار .

وإذا كان الرئيس كرامي يطالب اليوم باذاعة هذا البيان فلانه ونحن معه يشعر بأن الشركات الاجنبية وأصحاب رؤوس الأموال بدأت تتخوف من أن تكون عبارة الاصلاح الاقتصادي هي تبديل للنظام الحر . وأنا مع هذه الشركات إذا تخوفت لاننا نعرف ماذا حل باقتصاد الدول التي استغنت عن الحرية الاقتصادية . ولذلك علينا أن نطمئن هذه الشركات في الوقت المناسب قبل أن نندم فتقفل مكاتبها وتغادر لبنان .

وقال الدكتور الياس سابا : «في الحقيقة لم يعد هناك وجود لشيء اسمه الاقتصاد الحر في أي بلد من البلدان وليس في الامكان التصويت على اصدار بيان بذلك لأن قرارات الهيئة ليست ملزمة ولأن هذه القرارات يجب أن تتخذ بالاجماع كما جرى الاتفاق في السابق» .

ونظراً لهذا التباين في الرأي صرف النظر عن بيان التطمين ، وانتقل البحث إلى الموضوع الاول من جدول الأعمال وهو موضوع الامن .

ثم انتقل البحث في قضية المتضررين من جراء الحوادث والتعويض عليهم إن أمكن ثم انتقل البحث إلى قضية الفلسطينيين في لبنان وأماكن وجودهم . وقد طالب العميد اده بنشر اتفاق القاهرة .

وقر الرأي على أنه عندما يحصل اتفاق بين اعضاء الهيئة على موضوع المقاومة يستدعي أركانها للبحث معهم .

وقد قدمت إلى الهيئة مذكرات من السادة صائب سلام ، عاصم قانصوه باسم حركة المحرومين ، بيار الجميل باسم حزب الكتائب ، كمال جنبلاط باسم الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ، وجورج عبد المسيح .

مذكرة سلام

- اعتبرها «رؤوس اقلام» للقضايا المطروحة هي :

١ ـ اعلان المساواة في لبنان العربي المستقل بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات كمبدأ أساسي .
٢ ـ اصلاح قانون الجيش .
٣ ـ اصلاح قانون الجنسية .
٤ ـ اصلاح الوضع الاجتماعي بانصاف المناطق المحرومة والفئات المحرومة .
٥ ـ اصلاح النظام الاقتصادي لمنع الفوضى مع تشجيع البادرة الفردية والحيلولة دون الاستغلال غير المشروع .
٦ ـ اصلاح القوانين والانظمة الضريبية والتشريعات المالية .
٧ ـ اصلاح الانظمة التربوية .
٨ ـ اصلاح الدستور وتطويره بما يتفق مع متطلبات العصر .
٩ ـ اصلاح قانون الانتخابات النيابي .
١٠ ـ اصلاح القضاء واصلاح الادارة .

وأخيراً : توثيق علاقات لبنان مع جميع اشقائه العرب ووضع علاقات لبنان مع المقاومة الفلسطينية على أسس واضحة وصريحة تضمن سلامة لبنان وأمنه ، كما تضمن المحافظة على الفلسطينيين وتأييدهم كاملاً في نضالهم المشروع من أجل قضيتهم التي هي قضية لبنان الاولى .

مذكرة قانصوه

وتضمنت مذكرة السيد عاصم قانصوه أمين سر منظمة حزب البحث المطالبة بتحقيق التوازن بين السلطات والمشاركة التامة بين الفئات والغاء الطائفية في النيابة والادارة وتأسيس محكمة عليا للطعون النيابية ودستورية القوانين وفصل النيابة عن الوزارة وتحديث الادارة والحكم ، كذلك اعداد خطة انمائية شاملة والبدء بالمناطق المتخلفة .

وتضمنت أيضاً المطالبة بانشاء مجلس وطني للفعاليات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، وتعزيز الدفاع الوطني وإعادة تنظيم الجيش وتنفيذ قانون خدمة العلم وإبراز هوية لبنان العربية والقيام بالتزاماته الكاملة للعمل العربي المشترك .

كذلك طالبت المذكرة بتعديل قانون الانتخابات وقانون التجنس وقانون الضرائب ، وبتعزيز التربية الوطنية ومنح الحكومة سلطات اشتراعية استثنائية لتنفيذ الاصلاح المنشود بعد تحقيق التوازن الوطني .

مذكرة الجميل

وحددت مذكرة الشيخ بيار الجميل موقف حزب الكتائب من تعديل الدستور فقالت أن الدستور اللبناني مرن وملائم للواقع اللبناني ويمكنه استيعاب أماني التطور .

أما بالنسبة إلى الميثاق الوطني فأكدت المذكرة أن أي تعديل له أو الغاء لا يمكن أن يتم إلا باجماع اللبنانيين .

ورفضت المذكرة حصر الصلاحيات في سلطة واحدة على حساب الاخرين حتى لا يؤدي ذلك الى خلل في الديموقراطية .

أما بالنسبة الى الطائفية فقد أكدت المذكرة انه توصلا الى الغائها يجب البدء بعلمنة الدولة عن طريق سن قوانين علمانية مثل قانون موحد للأحوال الشخصية وإعتماد الكفاية في الوظائف .

وفرقت المذكرة بين الانتماء الوطني والتمثيل الطائفي واعتبرت مراكز السلطات والوظائف العامة كلها مراكز وطنية لا طائفية .

واعتبرت أن المشاركة بين الطوائف تكون في حمل المسؤوليات لا في توزيع المناصب والمغانم.

وعارضت التجنس الذي يفوق حاجة لبنان الاستيعابية واعتبرت ان تجنس الاجنبي هو استنساب مطلق للدولة في ضوء المصلحة الوطنية.

ثم دعت الى إقرار مشروع قانون عصري موضوعي للأحزاب وتعديل قانون المطبوعات.

ودعت الى تحقيق نظام المشاركة الاقتصادية والاجتماعية الذي يكمل المشاركة السياسية وطالبت بتحقيق بعض أمور أبرزها: تجميع المدارس، الحزام الصحي، مشاريع الاسكان، الضمانات الاجتماعية.

وطالبت أيضاً بزيادة عدد المحاكم والقضاة وتحديث الادارة، وبوضع سياسة دفاعية شاملة وإقرار خدمة العلم وتعزيز الجيش وإنشاء المحكمة العليا.

وبالنسبة الى قضية فلسطين دعت الى عقد مؤتمر قمة لتحديد دور لبنان ولتنظيم الوجود الفلسطيني على أرض لبنان.

وأكدت المذكرة اخيراً أن كل المقترحات والمواضيع تبقى عبثاً ما لم تقم في لبنان دولة توطد سيادتها على كل أرض لبنان وتطبق القانون على جميع المقيمين فيه.

مذكرة جنبلاط

أما برنامج «الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية» الذي قدمه جنبلاط، فقد طالب بالغاء الطائفية السياسية في مجال التمثيل الشعبي وفي الادارة والقضاء والجيش. كذلك طالب بإصلاح ديموقراطي للتمثيل الشعبي في مجال التمثيل الشعبي النيابي والشعبي المحلي والتنظيم الأداري للدولة. ثم طالب بإصلاح السلطات العامة وتحقيق التوازن فيها وذلك بحصر صلاحية الاشتراع في المجلس النواب وتحديد الحالات التي يحق فيها لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب وإنشاء «مجلس النشاطات اللبنانية الأساسية» وجواز إعتماد طريقة الاستفتاء الشعبي المباشر العام حول بعض المواضيع المهمة وفصل النيابة عن الوزارة وإنشاء لجنة تحقيق نيابية دائمة.

وعلى صعيد القضاء طالب بجعل القضاء الأعلى المرجع الوحيد لنقل القضاة وتعيينهم وترقيتهم وبإنشاء محكمة عليا لمراقبة دستورية القوانين ومحكمة خاصة لمحاكمة الرؤساء والوزراء، وبوضع قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية، كذلك طالب بإصلاح الادارة.

وفي شأن إعادة تنظيم الجيش طالب البرنامج بمنع زج الجيش في قضايا الحكم والشؤون الداخلية وبإخضاعه للسلطة السياسية وإزالة الطائفية منه وإنشاء مجلس دفاع أعلى ومجلس قيادة. ودعا البرنامج الى انتخاب جمعية تأسيسية من ٢٥٠ عضواً على أساس لا طائفي لتقود حواراً وطنياً حول هذه الأمور.

مذكرة عبد المسيح.

أما السيد جورج عبد المسيح فطالب في مذكرته بفصل الدين عن الدولة وتنظيم الاقتصاد على أساس الانتاج وتقوية الجيش.

وبعد انتهاء الاجتماع، أدلى الرئيس رشيد كرامي بتصريح قال فيه أن الهيئة أقرت التدابير الاتية:

أولاً - الغاء كل المظاهر التي تسيء الى الأمن.

ثانياً: الأستمرار في تنفيذ التدابير الحاسمة لوقف أعمال القنص والخطف والنسف.

ثالثاً: إزالة الحواجز الباقية وحلول قوى الأمن الداخلي محلها.

رابعاً - إطلاق جميع المخطوفين من دون أي شرط.

خامساً - وقف الاذاعات الخاصة اعتباراً من الساعة السادسة مساء اليوم.

سادساً - الطلب الى الصحافة التقيد بقانون المطبوعات والعمل بالرقابة الذاتية منعاً للأثارة وإشاعة للطمأنينة.

سابعاً - مساعدة الذين تضرروا نتيجة الحوادث والمساهمة في إعادة بناء الأسواق التجارية التي تهدمت بفعل هذه الحوادث.

الاجتماع الثالث (٣٠ ايلول)

وفي اليوم التالي ، في ٣٠ ايلول ، عقد الاجتماع الثالث لهيئة الحوار الوطني وتركز على مسألة الامن وما يتفرع عنها . وقد اجتمعت في غياب الرئيس عادل عسيران ، ووزير الخارجية فيليب تقلا الموجود خارج لبنان . وحضر للمرة الأولى بعد عودته من السفر الدكتور ادمون رباط .

واعطيت الكلمة للرئيس كميل شمعون ، الذي اعطى شرحاً وافياً لوضع الأمن في بيروت ومختلف المناطق بعد المقررات التي اتخذت ، وأكد أن رجال قوى الأمن بحالتهم الحاضرة ، لا يمكنهم أن يضبطوا كل شيء ، سواء من ناحية العدد ، أو من ناحية العدة .

موضوع الامن

وأثار الرئيس عبدالله اليافي النزوح عن بعض المناطق ، والاعتداءات التي تحصل على ممتلكات المسلمين في المناطق المسيحية .

قال السيد كمال جنبلاط أن القضية اخذت وجهاً ابعد من هذا كله وأوسع ، فهناك ٧٠٠ أو ٨٠٠ عائلة محمدية من سنية وشيعية ودرزية أجبرت على مغادرة منازلها في الاشرفية وغيرها ، وقد تسملت هذه العائلات أوراق تهديد تعلن أنها غير مرغوب بها في المنطقة وعليها مغادرتها . وهذا أمر لا يجوز ، ويجب العمل بالدرجة الاولى على إعادة هذه العائلات إلى المناطق التي كانت تسكنها . هذا بالاضافة إلى أن هناك اعمال قتل تجري ، خاصة ضد المواطنين العرب ، وهذا أمر لا يجوز البتة .

وأكد جنبلاط أن مصلحة لبنان ليست في لبنان الضيق الافق ، بل في لبنان الواسع المنتشر في معظم انحاء العالم ، خاصة وأن مصلحته مع الجميع ، وبالاخص مصلحة المسيحيين المسيطرين على مختلف المرافق الحيوية في الدول العربية والاسلامية والافريقية .

وقد نفى الشيخ بيار الجميل أن يكون حزبه يختطف المواطنين العرب ويقتلهم وقال : «أنا اؤيد اجراء تحقيق سريع حول كل ما حدث حتى تظهر الحقيقة للجميع ، ويظهر من هو المجرم ومن هو المسؤول عن مثل كل هذه الاعمال ، ابتداء من أحداث عين الرمانة الاولى وحتى الان» .

○ واقترح الرئيس شمعون ملاحقة مخالفي القانون أمام القضاء من أجل سيادة القانون ، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة ، كما دعا إلى تقوية جهاز قوى الامن بشكل سريع . واقترح الأستعانة بألف جندي من الجيش ، وإضافتهم جهاز قوى الأمن الداخلي «حتى نتمكن من ضبط كل الامور، لان قوات الامن بوضعها الحاضر لا يمكنها القيام بكل المسؤوليات المطلوبة منها» .

○ وقال العميد اده أن الأعمال الفظيعة التي جرت مؤخراً والتي لم نتعودها من قبل ، لا يجوز السكوت عنها ، وإن هناك فريقاً ثالثاً يقوم بها إذ يجب الكشف عن مثل هذه الأعمال «لأننا اصبحنا أمام العالم وكأننا مجرمون ، نقتل فقط لمجرد القتل . ومثل هذا سيكون مؤثراً كبيراً على وضعنا بين الدول ، بعدما كان لبنان يسير في طريق التقدم» .

اده وسلام يهددان بالانسحاب

غير أنه قبل انعقاد الجلسة التالية لهيئة الحوار الوطني في موعدها في ٢ تشرين الاول وأثر تجدد حوادث الخطف والقتل والاشتباكات في بيروت ، أعلن الرئيس صائب سلام والعميد ريمون اده انها سيعيدان النظر بموقفهما في هيئة الحوار والمشاركة فيها وحملا الرئيس فرنجية مسؤولية تردي الاوضاع في البلاد .

الاجتماع الرابع (٢ تشرين الاول)

ففي ٢ تشرين الأول، عقد الاجتماع الرابع للهيئة في ظل أجواء الرعب وأخبار الخطف وتصفية المخطوفين. وكانت ترد في هذه الاثناء أخبار الحواجز التي اقيمت للخطف والاشتباكات التي وقعت بين عين الرمانة والشياح.

وعقد الاجتماع في السراي برئاسة الرئيس رشيد كرامي وحضور جميع الاعضاء باستثناء الوزير فيليب تقلا.

وقد أنحصر البحث في موقف بعض الاعضاء من الاستمرار في عضوية الهيئة،فأثار الرئيس صائب سلام الموضوع من زاوية استمرار حوادث الخطف والقتل، وعدم الالتزام بالمقررات التي تتخذها الهيئة لوقف القتال، وقال أن إجتماعات الهيئة والمقررات التي تتخذها لا تنعكس على واقع الحال في البلد إذا لم يأخذ كل عضو من الاعضاء على عاتقه مهمة السعي لاطفاء نار الفتنة.

وبعدما تحدث العميد ريمون إده في الموضوع نفسه، أثار السيد كمال جنبلاط قضية مقتل ثلاثة أشخاص من الطائفة الدرزية في عين الرمانة مطالباً بتسليم الفاعلين.

ثم تكلم الشيخ بيار الجميل مؤكداً على ضرورة وجود هيبة الدولة سواء بواسطة قوى الأمن الداخلي او الجيش.

وقال الرئيس سلام «يقال أن عند الاخوان المسيحيين رواسب خوف هي من رواسب العصور، وأنا أقول أن الفريق الاخر أيضاً عنده بعض الخوف. فالحرمان خوف، والمساس بالكرامة خوف، وعدم الانصاف خوف، والوضع القائم كله خوف بخوف. وأنا لا ألوم الخائفين، بل ألوم المخوفين الذين يشحنون الخوف في النفوس. ولذا يجب أن نصل سريعاً الى وضع حد لهذا الجو الأرهابي المسيطر على البلاد، أو على الأقل، يجب أن نصل الى الحد الأدنى من الأمن لأن الناس لا تستطيع الانتظار».

وتكلم الرئيس رشيد كرامي وجاء حديثه بمثابة رد على التصريحات التي كان قد أدلى بها كل من الرئيس سلام والعميد إده.

ومما قاله رئيس الحكومة: «لقد جئت الى الحكم وفي رأسي برنامج للتخطيط الأنمائي. وقد بدأنا فعلاً بذلك لكن الاحداث تطورت سريعاً مما أخرنا في مسعانا. أنا لا أقول ذلك دفاعاً عن النفس، وإنما إقراراً بالواقع، ولن أتهرب من المسؤولية لان الهروب من المسؤولية جريمة في حق الوطن، في هذا الظرف وفي كل ظرف. أما أن يقال أن رئيس الجمهورية أو'سواءامسؤول عن الوضع، فأنا أقول أننا جميعاً مسؤولون، وفي وسعي أن أشهد أن الرئيس فرنجية يتعاون معنا بكل إيجابية وإلى أبعد الحدود لانقاذ البلد، ومن المفروض علينا جميعاً أن نتعاون بصدق وإخلاص لانقاذ البلد وحمايته بدافع من واجب المسؤولية الوطنية».

وأضاف: إننا لما فكرنا في إنشاء هذه الهيئة آردنا التعاون لحل الأزمة وإنقاذ البلد، ونحن الان كالطبيب أمام مريض ساءت حاله، فهل يمكن الطبيب التخلي عنه؟ ان واجبنا هو ان نستمر في المحاولة، وأهم قرار يمكن أن تتخذه هيئة الحوار هو قرار يقضي ببقائها في مهمتها لئلا نسلم البلد للمخاطر والمخاوف.

وقال العميد إده: أنا اعتبر أننا فشلنا حتى اليوم في المهمة المنتظرة منا. فقد اتفقنا على أن نبحث أولاً في قضية الأمن والطرق الواجب استعمالها لتوطيده.

وعلى رغم البلاغات التي صدرت عن الهيئة الوطنية للحوار لم نصل حتى اليوم الى نتيجة حاسمة. قبل البارحة شهدت منطقة عين الرمانة ـ الشياح طوال الليل أكبر معركة شهدتها منذ بدء الحوادث.

وأمس كان اليوم الذي ضرب فيه الرقم القياسي في أعمال الخطف المتبادل إذ وصل عدد المخطوفين الى ما يناهز ٣٠٧ أشخاص.

وحصلت في المساء عمليات تبادل المخطوفين هذه العمليات التي لا تليق بالانسان.

وعلينا ان نجد تدابير جديدة لتحسين هذا الوضع السيء.

والسؤال الذي يجب طرحه هو: هل أن أوامر وزير الداخلية تنفذها قوات الأمن، نعم أم لا؟ فحتى الان، وعلى رغم الأوامر المعطاة لم يقتل شخص مسلح على حاجز. الضحايا تصاب برصاص طائش أو بقذائف، ولكن ليس على أثر معركة بين قوّات الأمن والمسلحين المدنيين. إن هيئة الحوار متفقة بكل اعضائها على ضرورة المحافظة على الأمن كي

يتمكن المواطن من العودة الى أعماله، ولكن على رغم اتفاقنا الجماعي لم نمكنه من ذلك، لذلك إنني اعتبر وبكل أسف أننا فشلنا في هذه المهمة.

وأعتقد أكثر أن هناك خطة مرسومة لافتعال حوادث طائفية من أجل إثارة فتنة تؤدي الى تقسيم لبنان.

فحادث فرن الشباك ـ عين الرمانة الذي وقع بعد إغتيال إيلي واكد والذي كانت نتيجته قتل أربعة أشخاص من الطائفية الدرزية كانوا آتين من راشيا الوادي، وليس لهم علاقة من قريب أو بعيد بالحادثة المؤسفة التي ذهب ضحيتها المرحوم إيلي واكد، افسح لنا في المجال أن نعتقد أن قتل هؤلاء الأربعة من الطائفة الدرزية هدفه إثارة الفتنة الطائفية وخلق جو مضطرب في مناطق كانت هادئة حتى الان، أي المناطق التي يقطنها المسيحيون والدروز.

حتى اليوم تمكنت وبفضل مساعي السيد كمال جنبلاط والمخلصين في المنطقة من إعادة الطمأنينة الى نفوس الدروز والمسيحيين في منطقة حمانا ـ بمريم، وربما انزعج البعض من المساعي التي نجحنا فيها. وكانت النتيجة أنه مساء ذلك اليوم الذي كنا نتغدى فيه معاً في دار آل مزهر في حمانا قتل درزي في منطقة الحدث لنسف الاتفاق. وسوي هذا الحادث وإذا بحادث جديد يقع في فرن الشباك ـ الشياح لاعادة الاضطراب. وقيل لي ذاك المساء أن الذي أطلق النار على هؤلاء الدروز الأربعة قتل في إشتباك مع بعض المسلحين. وكما قال السيد المسيح: «من أخذ بالسيف بالسيف يؤخذ».

إذا حوادث الفتنة أصبحت ظاهرة وجلية وهدفها تقسيم لبنان.

ولبنان اليوم انقسم واقعياً، شئنا أم أبينا. ومن نهر الأولي الى الناقورة، السلطة اللبنانية موجودة أسمياً بحيث أن نائب منطقة الزهراني الدكتور راشد الخوري لم يجرؤ على الذهاب الى مستشفاه. ومن طرابلس حتى النهر الكبير ساحلياً وقسم من الجرد تحت سيطرة الدولة اللبنانية أسمياً. وضواحي زحلة ربما السلطة مشتركة. أما بيروت وضواحي بيروت فظل السلطة اللبنانية فيها خفيف جداً.

والظاهرة الثانية هي رحيل المسلمين من بعض المناطق المسيحية في العاصمة، وكانت نتيجة ذلك أن حصل الشيء نفسه خلال اليومين الأخيرين في المنطقة الغربية إذ رحل قسم من المسيحيين عنها.

علينا ان نقرر نهائياً ماذا نريد. هل نريد تقسيم لبنان؟ في ما خصني وعلى أساس مصلحة الشعب اللبناني، كما قلت مراراً، أريد المحافظة على الـ ١٠ الاف و٤٠٠ كيلومتر مربع وهي مساحة وطننا. فإسرائيل تريد الان أن تجعل من لبنان إسرائيل جديدة تحل محلها بعد تصغير حجمه، وتريد ان تحل هي محل لبنان لتلعب الدور الذي لعبه طوال أجيال كصلة وصل بين الشرق والغرب. لذلك تبذل كل الجهود لتصل الى إتفاق مع مصر وقد توصلت إليه، ومع سوريا وقد تصل إليه، ومع الأردن أيضاً.

فعلينا ان نتحد جميعاً لمنع تنفيذ هذه المؤامرة التي ابتدأت منذ بضع سنوات والتي ظهرت بوضوح خلال الاشهر الاخيرة الماضية. لذلك اني متخوف من أن تستمر حوادث العنف التي ستصل بنا على رغم إرادتنا الى تقسيم واقعي ينقلب في ما بعد الى تقسيم قانوني.

وقال النائب رينه معوض أن أحد المسؤولين العرب أبلغه أن «ما يخطط لنا أكبر منا جميعاً، فهنا يجب ان نبحث عن المسؤول. لذلك أرى ان المطلوب منا جميعاً اليوم هو العمل الايجابي الهادىء البعيد عن الانفعالات والحساسيات، ثم التضامن مع الدولة في التدابير التي تتخذ من أجل توطيد الأمن وإعادة الحياة الطبيعية».

الاجتماع الخامس (٣ تشرين الاول)

وفي ٣ تشرين الاول، كانت الجلسة الخامسة للهيئة الوطنية للحوار مشحونة ولم تستغرق سوى ساعة ونصف ساعة. وقد غاب الوزير فيليب تقلا الموجود في نيويورك والرئيس عادل عسيران.

تحدث في بداية الجلسة الرئيس كرامي فقال أن الهدف من الاجتماع هو الوقوف على نتيجة تطبيق قرار وقف النار وإزالة الحواجز المسلحة الذي اتخذته الهيئة في إجتماعها قبل الاخير.

ثم تحدث الرئيس سلام فقال أن على الهيئة ان تنصرف الى القيام بمهماتها الأساسية الموضوعة على جدول أعمالها والتي تؤدي الى إدخال إصلاحات أساسية في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقال ان الناس يعتقدون

أن هيئة الحوار هي هيئة أمن في حين أن الأمن من مهمات الحكومة. وكل ما فعلته الهيئة هو أنها ساعدت في السعي الى توطيد الأمن من ضمن الحوار حول المطالب التي ما لم تبت أو تحل يبقى الأمن معرضاً للخلل. ولهذه الأسباب حددت جلسة الخميس المقبل لدرس المطالب وللحوار حول المواضيع المختلف عليها.

ثم عرض الرئيس شمعون تقريراً مفصلاً عن الحالة في مناطق التوتر وشرح تفاصيل تسلم قوى الأمن بعض الحواجز المسلحة والعقبات التي تعترض تسلم بقية الحواجز. وأكد شمعون أنه سيستعمل القوة في بعض المناطق إذا لم يسلم المسلحون حواجزهم الى قوى الأمن.

وتطرق الى قضية قاتلي ابناء راشيا الثلاثة وباعة الصحف، فأكد تصميمه على ملاحقتهم وتسليمهم.

وتكلم الشيخ بيار الجميل، فأعلن ان المكتب السياسي لحزب الكتائب أعطى تعليماته الصريحة الى مسلحيه بوقف العمليات والانسحاب تجاوباً مع مقررات الهيئة. وتمنى الجميل على الفريق الاخر ان يتجاوب مع هذا الموقف وأن تكون السلطة مستعدة لاستعمال الحزم مع كل من لا يسلم حواجزه الى قوى الأمن، الى أي فريق إنتمى.

ثم تحدث الجميل عن مرتكبي أعمال الخطف، فأكد أن حزب الكتائب سلم جميع الذين كانوا محجوزين لديه، وأنه أعطى تعليمات مشددة بالامتناع عن أية أعمال خطف بعد اليوم أيا كان باعثها.

ورجا الجميل السلطة، في حال خروج أي كتائبي على الأوامر المتعلقة بالخطف وغيره، ان تلاحقه وتعتقله وان تذهب في مطاردته إذا الزم الأمر حتى القتل عند الضرورة.

ثم تحدث السيد كمال جنبلاط، فطالب حزب الكتائب بتسليم قاتلي باعة الجرائد وأبناء راشيا، لأنه حزب منظم ويستطيع معرفتهم حتى إذا لم يكونوا حزبيين.

فرد الجميل قائلاً إنه يضع نفسه في تصرف التحقيق لجلاء هذا الأمر إذا اقتضى الأمر وأنه حريص على السير في التحقيق حتى النهاية لان حزبه براء من هذا الحادث.

وقال أن هناك جماعات ترتكب مجازر وأعمالاً وحشية وأنه من الظلم الصاق أعمالها بحزب الكتائب.

وحصلت خلال الاجتماع مشادة بين جنبلاط والجميل تبادلا خلالها الاتهام بحدة.

وجاء في بيان المؤتمر الروحي لرؤساء الطوائف في لبنان الذي عقد في ٤ تشرين الأول في الصرح البطريركي في بكركي وفي دار الفتوى.

إن «المجتمعين يؤكدون أن الأمن ضرورة حياتية لا يستغنى عنها لحظة، وأنه مقدمة ضرورية لتحقيق الاصلاحات المطلوبة. لذلك فإنهم يطلبون من الدولة إستعمال أقصى ما يخولها القانون من إجراءات للحفاظ على سلامة الوطن والمواطنين كما يؤكدون لتحقيق هذه الاصلاحات ان تبقى هيئة الحوار الوطني في حالة إنعقاد دائم للخروج بنتائج عملية وسريعة»

ومن ناحية أخرى ذكر مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد في رسالته بمناسبة عيد الفطر في اليوم نفسه أنه باستطاعة الهيئة الوطنية للحوار ان تعبد «أمامنا الطريق لحوار اسلامي ـ مسيحي دائم يكون على مستوى رسالات السماء وبحجم طموح لبنان».

غير أنه ليل ٧ تشرين تجددت الاشتباكات بضراوة مما جعل المراقبين يشيرون الى أنه كلما أوشكت الهيئة الوطنية للحوار ان تنتقل الى البحث في الاصلاحات السياسية والاجتماعية، تتجدد الحوادث فتضطر الى العودة الى نقطة البداية، أي البحث في ما يجب عمله لمواجهة تدهور الوضع من جديد، باعتبار أنه يصعب البحث في الاصلاح السياسي ما لم تصطلح حال الأمن أولاً ويتوطد الهدوء والاستقرار.

الرهبانيات تعلن عدم إعترافها بالهيئة

وفي ٨ تشرين الاول، قبل يوم من موعد إنعقاد الجلسة السادسة لهيئة الحوار، أصدر مؤتمر الرؤساء العامين للرهبانيات اللبنانية، بياناً أعلن فيه أنه «لا يعترف البتة لهيئة الحوار الوطني بأي صفة دستورية تأسيسية بحكم تأليفها وتكوينها بالذات. وأوضح البيان:

أ ـ يجب أن تكون مهمتها مقصورة على إستعادة الاستقرار في البلاد لان الوضع القائم لا يمكن من العمل برويـة وعمق ورؤية سليمة بعيدة المدى.

ب ـ أن تعرض الهيئة للحلول الجذرية في نطاق مطالب أساسية إنما هو تجاوز خطير جداً لصلاحيات المؤسسات الدستورية الديمقراطية القائمة.

ج ـ وبديهي أن مثل هذه الحلول يستلزم أولاً وجود الحكم ويقضي ثانياً بسيادة الدولة فعلياً على كل الأراضي اللبنانية. فلا تكون فيها كما في الواقع دويلات بسيادات أجنبية. لذلك يستغرب المؤتمر أن يرد في خطبة عيد الفطر مثل هذا التصريح الجازم لسماحة المفتي «لأن المحنة داخلية محضة ولا علاقة لاحد فيها من قريب أو من بعيد» فيما الوقائع تجهر العين»...

وقد تعذر على الهيئة أن تعقد إجتماعها المقرر نهار الخميس ٩ تشرين وارجأته الى موعد لاحق نظراً لغياب الرئيس رشيد كرامي، رئيس الهيئة بسبب زيارته لسوريا اثر تفاقم الوضع في لبنان وعين إجتماعاً للهيئة في ١٣ تشرين الاول.

كما عقدت «الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية» إجتماعاً ناقشت فيه بيان الرهبانيات وأثره على مهمة هيئة الحوار بالنسبة الى وضع برنامج الاصلاح السياسي والاجتماعي واعتبرت ان البيان يجرد هيئة الحوار من صلاحية النظر في الاصلاحات السياسية والاجتماعية، في حين أن فئات ممثلة في الهيئة تصر على الانتقال الى مرحلة المطالب الاصلاحية.

مناقشات
الأجتماع السادس ١٣/١٠/١٩٧٥

البحث في الاصلاح وتشكيل اللجان

ساعد جو الهدوء الذي سيطر على العاصمة في يوم ١٣ تشرين، على إنعقاد إجتماع الهيئة السادس. وانتقل البحث الى القضايا الاصلاحية وشكلت لهذه الغاية ثلاث لجان: سياسية، إقتصادية ومالية، إجتماعية.

الذي أبلغها مقررات القمة الروحية التي انعقدت في بكركي ودار الافتاء.

تركز البحث في الاجتماع على ثلاث قضايا:

١ ـ مهمة الوزير فيليب تقلا في الخارج وانطلاقاً منها ما ينتظر أن يجري في إجتماع وزراء الخارجية العرب.

٢ ـ قضية الأمن ودور الهيئة في متابعة جهود السلطة في هذا الصدد.

٣ ـ إصلاح النظام في وجوهه الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبالنسبة الى الناحية الخارجية والعربية عرض تقلا ما دار بينه وبين من قابلهم من مسؤولين في أميركا ثم في أوروبا، ولا سيما وزراء الخارجية العرب والدكتور كيسنجر والسيد سوفانيارغ، وأكد الحرص الذي لمسه لدى الجميع للحفاظ على لبنان وسيادته واستقلاله، كما أكد ان شؤون منطقة الشرق الأوسط هي الان مدار بحث جدي على كل المستويات. كذلك أكد أنه لمس تبدلاً لدى الرأي العام الأميركي تجاه قضية العرب وحقوق الشعب الفلسطيني.

وأكد تقلا رداً على استفسارات بعض أعضاء الهيئة، ولا سيما العميد ريمون إده، بأنه لم يلمس وجود أي مشروع لقبرصة لبنان أو لتقسيمه، وأنه بالطبع لم يبحث في أي مشاريع من هذا النوع ولا سمع عنها شيئاً، بل بالعكس لمس تمسكاً بالصيغة اللبنانية كإختبار حضاري فذ وناجح.

وفيما خص إجتماع وزراء الخارجية العرب، طالب عدد من الاعضاء، ولا سيما الشيخ بيار الجميل بضرورة وضع الجامعة العربية أمام مسؤولياتها، على أن يكون منطلق القضية كما هي مطروحة في لبنان هي قضية سيادة وأن القضية الفلسطينية أصبحت عندنا في لبنان بروحها وجسدها بسبب وجود الفلسطينيين.

وقال السيد كمال جنبلاط أن المسؤولين عن الأزمة اللبنانية ليسوا الفلسطينيين، إنما المسؤول هو التحجر في النظام

اللبناني، وأن الشباب اللبناني يجد في الثورة الفلسطينية مثالاً لـه. وشدد جنبلاط على ضرورة حصر القضية في إطارها اللبناني المحض كخلاف داخلي. وخلص الى القول أن الدولة اللبنانية المهترئة لا يمكنها، ما دامت هكذا، ان تضع حداً للتجاوزات الفلسطينية في حال وجودها.

وميز الوزير تويني بين القضية الفلسطينية وقضية الفلسطينيين. ففي حين أن القضية الفلسطينية واحدة بالنسبة الى كل الدول العربية، نجدها في لبنان قد أصبحت قضيتين: القضية الفلسطينية التي نحن متضامنون في شأنها مع كل الدول العربية وملتزمون بها التزاماً عضوياً وقومياً، ثم قضية الوجود الفلسطيني في لبنان التي يجب أن ننظر إليها نظرة موضوعية مستقلة عن التزامنا بالقضية الفلسطينية بحيث لا يؤثر ما يجري بين بعض اللبنانيين والفلسطينيين أو حتى بين الدولة والفلسطينيين على التزامنا القومي بالقضية.

وقال الرئيس كرامي أن لا مصلحة لاحد في طرح القضية كأنها قضية لبنانية ـ فلسطينية.

وخلص الى التشديد على التضامن العربي قائلاً أن لا مصلحة لأحد في طرح قضية العلاقات مع الفلسطينيين على الجامعة العربية لأنها مسؤولية السلطة والدولة.

الأمن أولاً أم النظام؟

أما عن قضية الأمن فكان ثمة إجماع على شكر الرئيس كرامي على جهوده وجهود الحكومة وعلى النتائج التي توصلت إليها، مع ميل واضح من الهيئة الى عدم استمرار الدخول في تفاصيل التدابير الحكومية في هذا الصدد لان ذلك من مسؤوليات الحكومة وليس من مسؤوليات هيئة الحوار.

وقد أصر أعضاء الهيئة على الانتقال الى موضوع إصلاح النظام، فانقسمت الاراء حول جواز أو عدم جواز الدخول في الموضوع قبل استتباب الأمن وذلك لئلا تتولد عن البحث أسباب جديدة للاضطراب.

وحسم كرامي الخلاف قائلاً أن من الضروري الاستمرار في البحث الا أنه يرى تعيين لجان حتى يكون البحث أكثر مسؤولية فتأتي هذه اللجان الى الهيئة الوطنية للحوار بأوراق عمل هي حصيلة دراستها لمختلف الاقتراحات.

الاجتماع السابع (١٥ تشرين الاول)

وفي ١٥ تشرين الاول، عقدت الهيئة إجتماعها السابع برئاسة الرئيس رشيد كرامي وتغيب من الاعضاء، الرئيس كميل شمعون، الوزير فيليب تقلا، الأمير مجيد أرسلان ورينه معوض.

وقد إفتتح الرئيس كرامي الجلسة بأن وزع الى المجتمعين نص المذكرة الفلسطينية التي قدمها له صباحاً السيد هاني الحسن بإسم المقاومة. وقال كرامي ان المقاومة هي اليوم كما كانت دائماً حريصة على لبنان، ولا تريد لا الاستيطان، ولا الهوية اللبنانية، ولا حتى التدخل في الشؤون اللبنانية «التي نعتبرها شؤوناً داخلية تخص اللبنانيين وحدهم، وهم أدرى بها وبطرق معالجتها من غيرهم».

وبدأ النقاش حول قضية التواجد الفلسطيني في لبنان. قال الشيخ بيار الجميل أن الكتائب ليس لها إعتراض على ياسر عرفات وعلى المقاومة الشريفة «ولكن مشكلتنا مع الفئة غير المنضبطة، والمهم برأيي هو ضبط هذه الفئة وعندها لا يبقى هناك من مشكلة بين اللبنانيين والفلسطينيين، فالمقاومة اليوم لم تعد مقاومة واحدة بل أصبحت أربع أو خمس مقاومات ودولة ضمن دولة، مما أدى الى حصول تجاوزات كنا دائماً نحذر من نتائجها وكنا نقول دائماً أننا مع العمل الفدائي الشريف والمقدس، ومع المقاومة الشريفة التي تريد مخلصة أن تموت من أجل العودة الى الارض التي سلبت منها، ولكننا لسنا مع المقاومة التي تسيء الى لبنان والعرب والقضية الفلسطينية» وأعرب الجميل عن خشيته بأن لا تكون هذه المذكرة ممثلة لكل المقاومة، وان يكون هناك فريق أو فرقاء لا يوافق على مضمونها. واتهم جبهة الرفض بأنها تعكر دائماً جو الأمن وتخرق إتفاقات وقف إطلاق النار «لأنها لا تهتم الا بالتخريب».

كحكومة نتعامل معها وهي تسيطر على كل فصائل المقاومة، وبهذه المناسبة أتمنى على الجميع عدم التدخل في الشؤون

الداخلية للمقاومة، وعلى جميع الأطراف اللبنانية أن تضبط نفسها وتحفظ الأمن فيما بينها، قبل أن تطلب من الآخرين إحترام القانون».

وقال كمال جنبلاط بأن مذكرة المنظمة تضع حداً للذين يشككون في إحترام الفلسطينيين للبنان، وحرصهم على عدم التدخل في شؤونه. واعرب عن تساؤله قائلاً: «وأني أتساءل بكل أسف عن سبب إصرار فريق من اللبنانيين على محاولة خداع الناس بأن الفلسطينيين يريدون البقاء في لبنان، ونتمنى على الجميع ان يضعوا حداً لهذا الاستغلال الرخيص والتشويه والخداع، وإذا كانت الأمور ليست ضابطة في لبنان، فلماذا لا نقتدي بجيراننا أي بالشقيقة سوريا، حيث لا يوجد عندها مشاكل كالتي عندنا وهذا بالطبع يعود الى أن الاجواء التي تحتاج إليها المقاومة متوفرة، ولذلك فهم لا يظهرون في السلاح داخل الأراضي السورية الا بالتنسيق مع السلطات السورية، أما في وضعنا السيء والمتردي الذي وصلنا إليه، كسرقة السيارات من المرفأ وسرقة المنازل وبيع الجرائد بالقوة والذبح على التذكرة، هذه الاعمال جعلت إخواننا الفلسطينيين في موقف الدفاع عن أنفسهم، هذا بالاضافة الى أن وجود السلاح بين أيدي عناصر معينة تعتبره المقاومة موجهاً ضدها».

وذكر السيد قانصوه ان الفلسطينيين في سوريا لا تمنع عليهم الوظائف العامة حتى في الجيش، وهناك وزراء منهم أيضاً وقال أن هذا اللون من المشاركة جعلهم يطمئنون الى مصيرهم. أما في لبنان فلا مشاركة ولا امتيازات، وعندما يطمئن الفلسطيني، لا يعود يرى هناك من مبرر لحمل السلاح، وعلى هذا أقترح أن يحصل تنسيق عسكري سوري - لبناني - فلسطيني.

- إده: إن الفلسطينيين يحملون السلاح للدفاع عن انفسهم، وهذا ما أكده معظم الحاضرين، لان من حقهم حسب اتفاقية القاهرة التي رفضتها شخصياً وقبلها غيري، أن يحملوا السلاح والاتفاقية تسمح لهم بالتجول بالسلاح، وعلى كل حال فهم ثورة، وطبيعي أن يحمو انفسهم خاصة وان الجيش لا يقف موقف الدفاع.
- الجميل: هذا الشيء غير صحيح أنا تحفظت على إتفاقية القاهرة... ليش هالتزوير للتاريخ والحقائق؟
- إده: أنت كنت عضواً في الحكومة التي وقعت اتفاقية القاهرة، ونوابك وافقوا في المجلس عليها وادمون رزق القى خطاباً أشاد فيه بالاتفاقية.

وتحدث الدكتور إدمون رباط موضحاً الفرق بين دين رئيس الدولة والنظام الطائفي، وقال ان الدستور السوري حدد دين رئيس الدولة إنما في الوظائف العامة لا يوجد أي تحديد.

وبعد أن شرح رباط أن الدولة اللبنانية بنيت منذ تأسيسها ١٩٢٠ على أساس طائفي قال لقد آن الوقت لالغاء الطائفية السياسية والغاء طائفية الوظيفة خصوصاً، وأن هناك طوائف كثيرة من كلدانيين واشوريين وسواهم لا تستفيد من الوظائف العامة، وألح على ضرورة بحث مبادىء الاصلاح داخل الهيئة، وقبل ان تبدأ اللجان عملها. وقال لنتفق مثلاً على الغاء المادة ٩٥ من الدستور، وعلى التمثيل النسبي، ثم نذهب الى اللجان لوضع الصيغة الدستورية. ثم تحدث كل من جنبلاط وقانصوه عن الطائفية وطالباً بضرورة الغائها واعتماد التمثيل النسبي وتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات رئيس الحكومة.

مذكرة اليافي

وكان الرئيس عبدالله اليافي قد قدم مذكرة الى هيئة الحوار الوطني، تضمنت اقتراحاً حول تصحيح النظام السياسي في لبنان.

قال الرئيس اليافي: «أن الجديد والمستحدث الذي أدخلناه في إقتراحنا على هذا النظام هو الذي ينص على أن رئيس الجمهورية في لبنان سيكون مسيحياً برضاء واتفاق جميع الاطراف المعنية على أن يلي رئيس الجمهورية الاحكام ولا يحكم ذلك وفقاً للاعراف الدستورية المعمول بها في جميع ديار الغرب بدون استثناء وفي مثل هذا النظام».

وأضاف: بموجب هذا التعديل يمارس الوزراء كل الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور كما يمارس المجلس النيابي المنتخب من الشعب صلاحية التشريع ومنح الثقة للوزارة العتيدة ومحاسبة الوزراء على أعمالهم كسائر المجالس النيابية في العالم التي تعتنق النظام الديمقراطي البرلماني في مفهومه وتطبيقه الصحيح.

مثل هذا التعديل يتطلب طبعاً تعديل دستورنا النيابي الحالي الذي لم يعد ملائماً لعصرنا الحاضر.

مناقشات اللجان المنبثقة عن هيئة الحوار الوطني
سنة ١٩٧٥

مناقشات
لجنة الأصلاح السياسي وأعمالها ١٦/١٠/١٩٧٥

في ١٦ تشرين الاول، عقد الاجتماع الاول للجنة الاصلاح السياسي المنبثقة من هيئة الحوار الوطني.

وقد أجتمعت الهيئة بحضور جميع اعضائها: الرئيس عبدالله اليافي، الرئيس صائب سلام، السيد كمال جنبلاط، الشيخ بيار الجميل، العميد ريمون اده، والدكتور إدمون رباط وحضر الاجتماع أيضاً، من أعضاء الهيئة، الدكتور نجيب قراتوح، الدكتور حسن عواضه، النائب خاتشيك بابكيان، السيد عاصم قانصوه الدكتور رضا وحيد، الى جانب عدد من الحقوقيين الذين استعان بهم أعضاء لجنة الاصلاح السياسي، كالنائب إدمون رزق الذي حضر مع الشيخ بيار الجميل، والدكتور خيرالله غانم والدكتور إنطوان خير اللذين حضرا مع العميد ريمون إده، وهما استاذان في العلم الدستوري والعلوم السياسية في اليسوعية، وحضر المحامي عصام نعمان مع السيد كمال جنبلاط.

وشدد الرئيس اليافي الذي انتخب رئيساً للجنة، على الأهمية التي يعلقها اللبنانيون على هذه اللجنة.

قال الشيخ بيار الجميل ان الكتائب ليست ضد الاصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولكن المشكلة التي يواجهها لبنان هي أعمق بكثير من هذه وتلك أنها أزمة أمن وسيادة. فالمطلوب إيجاد الطريقة التي تعيد الأمن الى المواطن وتعيد السيادة الى الوطن، وتزيل الخوف من نفوس المواطنين «وهذا ما نطالب به منذ مدة طويلة، إذ كيف تريدون منا أن نبحث في إصلاح النظام، ونحن نشعر أن قسماً كبيراً من الأراضي اللبنانية لم يعد خاضعاً لسيادة الدولة، وكيف تريدون منا أن نوافق على تطوير النظام وتعديله، واللبناني فقد ثقته بدولته، ولجأ الى السلاح لحماية نفسه».

وشرح الرئيس سلام بعد ذلك الخلفيات التاريخية والسياسية البعيدة والقريبة التي قام عليها لبنان سنة ١٩٤٣، وفسر ماذا تعني الصيغة اللبنانية، وماذا يعني الميثاق الوطني وأنه لا مجال لربط الميثاق وما يسمى باوضاعنا الدستورية او السياسية، أو ما يعاني منه لبنان اليوم من شكوى في هذا المجال. وأضاف أن لبنان والصيغة لا يعنيان أكثر من أن الفريق الذي كان ينكر لبنان ويطلب الوحدة مع سوريا، تنازل عن ذلك وقبل بلبنان وطناً مستقلاً، كما تنازل الفريق الاخر عن مطلبه في حماية اجنبية للمحافظة على لبنان ووافق على أن يكون لبنان قائماً على تفاهم بين الفريقين، دولة ووطناً مستقلاً ذا سيادة، يتساوى فيه جميع أبنائه في الحقوق والواجبات.

ثم عرض الرئيس سلام ما تطورت إليه الأمور في لبنان منذ سنة ١٩٤٣ الى اليوم، وأشار الى أن الانفجار الذي وقع وأدّى الى هذه المحنة الرهيبة، لم يكن مفاجأة لاحد بعد تلاشي هيبة الحكم وانعدام ثقة الشعب فيه في السنتين الاخيرتين، بسبب ما اعتراه من فساد واستهتار، وفلتان الأمن، وتفشي الاجرام وعدم الانضباط في أي ناحية من نواحي المسؤولية. وقال ان الأحداث كلها أكدت قناعته بأن العنف لا يحل أي قضية في لبنان وأن التفهم والتفاهم هما السبيل الوحيد للوصول الى ما يؤمن المصلحة اللبنانية العليا.

ووصف الرئيس سلام الخوف القائم عند فئة من اللبنانيين واكثريتها مسيحية، وأسباب هذا الخوف البعيدة والقريبة، والخوف الآخر القائم عند الفريق الثاني وأكثريته إسلامية، مع توضيح اسبابه وان اختلفت، عن الأسباب الاولى.

وقال الرئيس سلام، وإنه إذا كان هنالك من يأخذ على الفلسطينيين بعض عدم الانضباط فبالاولى أن نضمن الانضباط في لبنان وبين اللبنانيين أولاً، خصوصاً وان الفرق كبير بين اللبنانيين وبينهم، إذ أن عند لبنان دولة لها دستورها

ومجلسها النيابي ومؤسساتها الادارية والقضائية والامنية، وهي تعاني من عدم الانضباط ما تعانيه الى أقصى الحدود، منظمة التحرير الفلسطينية، والمعترف بها عربياً ودولياً. ونحن فكيف يمكن أن نطلب من غيرنا أن يكون منضبطاً إذا لم نكن نحن منضبطين على أرضنا وفي مجتمعنا. وأعطي هنا أمثلة كثيرة، كيف أن الفلسطينيين كانوا ينضبطون أشد الانضباط كلما توصل لبنان إلى ضبط مجتمعه، بل وأنهم كانوا يساعدون الدولة اللبنانية أكبر المساعدة في ضبط الأمن، عندما يرتفع عنهم ضغط التخويف، ويشعرون بالتعاون الصادق لتأييدهم في النضال في سبيل قضيتهم المقدسة التي يعتبرها كل لبنان قضيته.

وتكلم كمال جنبلاط فشرح وجهة نظره في وجوب تعديل الدستور وقانون الانتخاب على أسس صحيحة، مشدداً على وجوب التمثيل النسبي. كما طرح مشروع الاحزاب والهيئات للاصلاح السياسي، مطالباً بالاخذ به. وأشار بعد ذلك الى أن قانون الانتخاب كان قد جرى الاتفاق على كافة الأسس الهامة فيه من قبل جميع الاحزاب اللبنانية، بما فيها حزب الكتائب. وقال ان الدستور لا يجوز أن يبقى جامداً متحجراً، وأن المساواة بين المواطنين يجب أن توضع على أسس صحيحة فلا يبقى فريق يتحكم بفريق لا سياسياً ولا إقتصادياً، ولا في أي ناحية من النواحي، فلبنان الغد لم يعد ينتظر النقاش الجدلي، وعلينا أن نقرر اليوم ما يجب عمله ولا ننتظر سنة أخرى، فنندم كما نحن نادمون اليوم على ما مات.

وكرر جنبلاط القول بأن الازمة في لبنان هي أزمة سياسية، بين فريق يريد أن يحافظ على امتيازاته السياسية والطائفية والاقتصادية، وفريق آخر يطالب بالمساواة مع غيره. وهذا التناقض بين التحجر والتطور، هو الذي فجر الازمة اللبنانية، دون أن يكون للفلسطينيين علاقة. وقال: ويجب ان لا نلقي التبعة على الفريق اللبناني، الذي يطالب بالتبديل، بل على الفريق الذي يعارض التطوير، لان معارضته هذه هي التي تدفع الفريق الاول الى أن يقوم بممارسات سلبية.

وأضاف: قضية سيادة الدولة ليست مطروحة على بساط البحث، ولا علاقة للجنة السياسية بها، وقد أصبح واضحاً ان الفلسطينيين يرفضون التدخل في شؤون لبنان الداخلية، فلماذا تصرون على حشرهم في أمورنا؟

وتساءل لمصلحة من التصلب في المواقف ومحاولة التصدي لتطور الحياة اللبنانية؟ فنظامنا بات مهترئاً ولم يعد يتناسب مع تطلعات الجيل الذي يشكل ٦٠ بالمئة من عدد سكان لبنان، وهولاء الشباب هم الذين يطالبون بالتغيير، وإذا لم نتجاوب نحن مع طبيعة التطور ونبادر الى تطوير نظامنا، فإن هذا التطوير سيفرض علينا فرضاً. أما موضوع الأمن فقد ثبت ان مسؤولية عدم الأنضباط والالتزام بالاتفاقات، تقع على حزب الكتائب ومن يقف وراءه.

ورد الشيخ بيار الجميل رافضاً تحميل الكتائب المسؤولية ومؤكداً على أنه لا يمكن البحث في الاصلاح قبل أن يزول الخوف من نفوس المواطنين، وتستعيد الدولة سيادتها. كما وعاد إلى المطالبة بحصر الموضوع في أي لبنان نريدقبل البدء بأي بحث آخر، ثم قال أنه لا يمكن متابعة الحوار في هذه اللجنة قبل استتباب الامن، فهو يرفض الحوار تحت ضغط الأمن المضطرب.

في ١٨ تشرين الاول تابعت لجنة الاصلاح السياسي في اجتماعها الثاني الذي عقدته مناقشة الأسس التي ستعتمد كبرنامج للبحث في صيغة الاصلاح السياسي، وقد استمر الاجتماع ثلاث ساعات.

وقد حضر الاجتماع الذي ترأسه الرئيس اليافي كل من: صائب سلام، كمال جنبلاط، بيار الجميل، ريمون اده، إدمون رباط، كما حضر بصفة مستمع كل من السادة رينه معوض، خاتشيك بابكيان، رضا وحيد، حسن عواضه، وحضر من الحقوقيين إدمون رزق مع بيار الجميل، عبد الحميد الأحدب مع صائب سلام، عصام نعمان مع كمال جنبلاط وخيرالله غانم مع ريمون إده.

أعطي الكلام للنائب إدمون رزق لكي يبدي وجهة نظره في المواضيع المطروحة، فتحدث مطولاً عن مفهوم السيادة الوطنية والشعبية والأسباب التي تدعو الكتائب الى إعطاء الأولوية لموضوع الأمن والسيادة على الاصلاح مع العلم إنها من دعاة الاصلاح السياسي ولها مواقف معروفة في هذا الاتجاه.

وتكلم الشيخ بيار الجميل فكرر إصراره على إعطاء الاولوية لموضوع الأمن والسيادة، وتساءل: كيف يمكننا أن نبحث في تطوير النظام وجزء كبير من الأراضي اللبنانية لم يعد خاضعاً لسيادة الدولة اللبنانية وكيف يمكننا أن نتحدث عن تطوير النظام ومنازل اللبنانيين تتعرض للقصف بمختلف انواع الأسلحة، وهم لا يجرؤون على مغادرة منازلهم لأنهم لا يضمنون العودة إليها.

وأكد الجميل أن الكتائب ليست ضد الاصلاح السياسي وتطوير النظام، ولم تقف يوماً حائلاً دونه، واستشهد بالبيانات السنوية التي تصدر عن الحزب والتي تؤكد دعوتها الى التطور والاصلاح.

وأثار الجميل بعد ذلك قضية اختطاف السيد وليم حاوي فقال: كيف تطلبون منا أن نبحث في إصلاح النظام بينما أحد مسؤولي المكتب السياسي لحزب الكتائب يتعرض للخطف على يد أشخاص غرباء؟

وقال ريمون إده، أن لبنان بموجب الدستور جمهورية ذات سيادة، وهو عضو في الجامعة العربية، وفي الأمم المتحدة، وهناك واجبات عليه، وأنا اعتقد انه ما من أحد منا يرضى بمس السيادة اللبنانية، وهذا الأمر غير مختلفين عليه، والدستور يقول أنه لا يجوز التخلي عن أي جزء من أجزاء الأراضي اللبنانية والتنازل عنه.

وفي نظري أن ما يحد من سيادتنا حالياً هو اتفاق القاهرة لان قسماً من إمكانات الدولة تعطل بسبب هذا الاتفاق.

وأضاف: أنا أريد أن أقول أن بيار الجميل هو الذي وافق على إتفاقية القاهرة يوم كان وزيراً في حكومة الرئيس رشيد كرامي، هو وعضو الكتائب المرحوم الشيخ موريس الجميل، كما أن إدمون رزق أعرب عن تأييده للحكومة ولبيانها الذي ركز على الاتفاق ومعنى هذا أن الكتائب وافقت على الاتفاق.

ومع كل التجاوزات التي حصلت من الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٩ وما بعد فإن الكتائب لم تر الاتفاق الا اليوم، وعلى كل حال فإن الاتفاق لم يحظ بموافقتي. وبموافقة الكتائب عليه تكون وافقت على المساس بسيادة لبنان، وعدم موافقتي على البيان كان أولاً لان الاتفاق قد يعتبر نقضاً لاتفاقية الهدنة، وثانياً لانه قد يسبب لنا بعض الامور القلقة، وكنت أفضل يومذاك عقد إتفاق عسكري بين الجانبين اللبناني والفلسطيني. وأنا ضميري مرتاح، لأنني لم أوافق على الاتفاقية كما أعلنت.

وأضاف إده: من الوجهة الحقوقية والدستورية لا توجد سيادة مطلقة في هذه الأيام، فعندما يكون لبنان عضواً في الجامعة العربية، وعضواً في الأمم المتحدة، وعندما يكون لهاتين الهيئتين حق التدخل في قضايانا الداخلية، وهذا ما تطالب به الكتائب وجريدة العمل «فمعنى هذا يا شيخ بيار إنك وضعت قيوداً على السيادة الوطنية».

وقال العميد إده بعد ذلك، أن رئيس الكتائب يطرح دائماً موضوع الأمن، وآسف أن أقول له أن تصرف الكتائب أصبح خطراً على المسيحيين.

وخاطب العميد إده الشيخ بيار قائلاً: إذا كنتم تتكلمون عن الأمن، فتفضلوا واعطوا الدليل على حفاظكم الأكيد على الأمن أما الفلسطينيون فهم ثوار، وفقدوا بلادهم وعائلاتهم، بينما نحن نريد المحافظة على لبنان وإعطاء مثل لاصحاب الثورة.

وتناول إده من ملف أمامه محضر جلسة مجلس النواب التي نوقش فيها إتفاق القاهرة، مؤكداً أن الشيخ بيار الجميل وافق على الاتفاق، بدليل وجوده ووجود المرحوم موريس الجميل في حكومة الرئيس كرامي التي وافقت على الاتفاق أنذاك ومنح نواب الكتائب الحكومة الثقة على أساس بيانها الوزاري الذي أكد العزم على تنفيذ إتفاق القاهرة وتأييده.

ثم تلا العميد بعض مقاطع من ذلك البيان تثبت ما قاله، كما قرأ مقاطع من خطاب القاه النائب إدمون رزق في إحدى الجلسات النيابية جاء فيه قوله: لقد جرى الكلام على إتفاق القاهرة. والاتفاق هذا ما يبرح سرياً والمفروض في الحكومة ان تنفذه. وهنا استعيد كلمة قالها رئيس حزبنا وممثلنا في الحكم إذ قال: «نحن في هذه الحكومة لكي نسهر مع الساهرين على حسن تنفيذ الاتفاق ولمنع التجاوزات، وإذا كنا لم نعرف إتفاق القاهرة بعد فليس لنا أن نرفضه».

ورد الجميل فقال أنه وحزبه وافقوا على إتفاق القاهرة، لكن هذا الاتفاق لم ينفذ بنصه وروحه، والمطلوب تنفيذه منعاً وعاد إده الى الكلام فقال: إذن، أنت موافق على إتفاق القاهرة، ومجرد موافقتك عليه إعتراف بالوجود الفلسطيني

وقال الرئيس كرامي: «أن المذكرة تسلمناها من منظمة التحرير حول الاتفاق والعمل الفدائي. أما التجاوزات فهي شأن آخر يخص السلطة اللبنانية التي عليها أن تعمل على منعها. هذا مع العلم أن حامل السلاح ليس خريجاً لاوكسفورد أو لكامبريدج ومن المتوقع حصول تجاوزات وعدم انضباط لأن حاملي السلاح ثوار.

عودة الى النصوص

ولما حميت المناقشة حول الوجود الفلسطيني والعمل الفدائي، عاد بعض أعضاء اللجنة الى نصوص إتفاق القاهرةالتي تكرس شرعية العمل الفدائي. فتبين لهم أن الاتفاق تضمن، في جملة ما تضمنه:

- تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.
- تأمين الطريق لمنطقة العرقوب.
- تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرّفات كل منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية.
- إيجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.
- تعيين ممثلين من الكفاح المسلح في الاركان اللبنانية يشتركون في حل كل الأمور الطارئة.
- دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود والتي تم الاتفاق عليها مع الاركان اللبنانية.
- تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح.
- يسهل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة والاخلاء والتموين للعمل الفدائي.
- الافراج عن المعتقلين والاسلحة المصادرة.
- يؤكد الوفد أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل لمصلحة لبنان كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعاً.

وتحدث الدكتور ادمون رباط والدكتور رضا وحيد عن السيادة فقالا أنه لا توجد سيادة مطلقة إنما هناك سيادة شعبية ومجرد انضمامنا الى الجامعة العربية والى الأمم المتحدة يحد من السيادة المطلقة التي يتحدث عنها البعض.

وتكلم كمال جنبلاط عن السيادة فأكد أن قضية السيادة لم تعد بالمفهوم المطلق كما كانت فيما مضى، وقال انه حتى في القرن التاسع عشر فقد جرت اتفاقات دولية تحد من سيادة دول تلك الاتفاقات. ونحن عندما قبلنا باتفاقية القاهرة قبلنا أن نحدد سيادتنا ضمن وضع معين. وكما يقول البعض أن قسماً من الجنوب اعطي للفلسطينيين بموجب إتفاقية وافقت عليها الدولة. ووافق عليها مجلس الوزراء الذي كنت أنا عضواً فيه وكان غيرنا فيه أيضاً. فهذه االأرض التي ينطلق منها الفدائيون تشبه تماماً في القانون، القواعد التي تعطى للدول الأجنبية، أو أي قاعدة داخل البلاد لجيش صديق، وإذا كان لذلك الجيش أمن خاص فإننا ملزمون بالمحافظة عليه. ولو أن الذين يتحدثون بهذا الموضوع مطلعون على القوانين الدولية، لكانوا أزالوا كثيراً من الالتباسات. ونحن لسنا أول دولة تعمل ذلك.

وأضاف: أن الاتفاق ينص على عدم ظهور السلاح بين أيدي الفلسطينيين، إنما الكفاح المسلح هو كشرطة عسكرية، له الحق بالتدخل وقمع الجرائم تماماً كما كانت الشرطة العسكرية الاسترالية في لبنان أيام الحرب تقمع جرائم الجنود الأستراليين، وطبعاً، كل شيء غربي أهلاً وسهلاً فيه، لانهم كانوا يعتبرونه جيش حماية، لكن كل شيء عربي غير مقبول.

وقال جنبلاط: علينا ان ندرس القضايا من وجهة حقوقية عامة. توجد هذه الاتفاقات فاعملوا بها وتفهموها، وأنا أعتقد أن أكثر الملابسات ناجمة عن عدم معرفة مضمونها. ثم أنا أقول أن الحكم في هذه البلاد ليس وطنياً لان ٧٥ بالمئة من الشعب غير ممثلين في الحكم.. وهذه الدولة محكومة من فئة معينة. والشيء الذي يتذمرون منه هو، لماذا ينطلق الفدائيون من حدودنا.

وتابع: إننا نتكلم عن السيادة.. عندنا جيش لم يواجه العدو الذي يدخل الى بلادنا، وقد رآه العميد عندما ذهب الى الجنوب. هذا العدو دخل الى العاصمة وقتل ثلاثة من قادة المقاومة البارزين. إنني لا أثق بالدولة اللبنانية.. ان طائرات إسرائيل تدخل كل يوم أجواءنا، وما من أحد يتحدث عن السيادة، ويطرح هذا الموضوع. إن أمن الثورة الفلسطينية وضع في إتفاقات مع الدولة، ونحن عندنا مناطق محتلة ولم نسمع طوال حياتنا أن جندياً واحداً انطلق من الكتائب دافع وقال يجب أن نستعيد من إسرائيل ما احتلته من أراض لبنانية، وقد رأوا ذلك باعينهم. لذلك فمن حق الفلسطينيين أن يفقدوا ثقتهم بالدولة اللبنانية، وسترون بعد سنوات قليلة ان النواب الذين يتحسسون بكرامتهم سوف يتركون هذا المجلس، ويقدمون على عمل ما قد يكون خارج الشرعية، وان الحركة الوطنية لها سلطة على البلد بقدر ما للمجلس النيابي أضعاف الأضعاف، لأنها تقود الجماهير، وسواء إجتمع مجلس النواب أم لم يجتمع، فلا قيمة له. ولهذا

السبب طالبنا بالتمثيل النسبي، لأن السيادة تقوم على التمثيل الشعبي الصحيح . . نحن نعيش ضمن دولة مزوورة، وضمن سيادة مزورة أيضاً وضمن سيادة شعبية مزورة، والدولة «فالتة» في هذا النظام. . ونحن لسنا مجبرين على تحمل هذا التزوير، فالعهد اللبناني القديم انتهى مهما كان طريق العنف أو اللاعنف مفتوحاً.

وأضاف: إن السيادة هي سيادة الشعب ورقابة الشعب لمؤسساته ومشاركته لهذه المؤسسات، فهناك ٨٠ بالمئة من اللبنانيين لا يعتبرون انفسهم ممثلين بالنظام، وهناك مفهومان للاكثرية والاقلية، فإمّا أن تلغى الطائفية ويكون هناك أكثرية واقلية بمعزل عن الطائفية وأما أن يصار الى إعتماد الطائفية بشكل صحيح . أما التعاون بالصيغة الراهنة فأمر لم يعد مقبولاً من قبل الشباب والجيل الجديد مهما كلف الأمر، وإنكم إذا لم تأخذوا بهذه الخيارات فإن استمرار أراقة الدماء والخراب ستبقى الى ما شاء الله.

وتكلم الدكتور إدمون رباط حول مفهوم السيادة فقدم عرضاً حقوقياً ودستورياً إنتهى الى أن السيادة هي سيادة الشعب، أي السيادة المستمدة من إرادة الشعب، مؤكداً أن لا سيادة وطنية إلا إذا تحققت السيادة الشعبية.

وتحدث الرئيس سلام عن النقاط الواردة في إتفاق القاهرة، والتي تشكل جميعها حسب مفهوم القانون حداً من السيادة. وقال: أن البحث فيه الان لا طائل من ورائه، لان هذا الاتفاق صدق واقر وأصبح شرعياً، ومن غير المستطاع إنكاره وهو يلزمنا جميعاً.

وقال الرئيس سلام إنه لا شك جرت تجاوزات على إتفاق القاهرة. . وأنا أحد الناس رأيتها ولمستها وداويتها. . . وأعود فأقول هل كانت محنة سيادتنا اللبنانية، سيادة الدولة، والسلطة بما فيها من هيكليتها الدستورية، هل كنا نحن ضابطين سيادتنا على أراضينا؟

أنا أقول أنه بقدر ما ضبطناها في حين من الزمن، بقدر ما تمكنا من تنفيذ إتفاق القاهرة، بأن ينضبط إخواننا الفلسطينيون بالتزاماتهم والتزاماتنا نحن. . . وهنا لن أفيض بالأمثلة لأنني ذكرتها بالأمس وأعطيتها قبلًا، وسأعطيها الآن لا من قبيل التبجح الشخصي، فأنا لا اتبجح . . إنه لما ضبطنا أمرنا مدة من الزمن. . . في لبنان من سنة ١٩٧٠ الى ١٩٧٢ إلى ١٩٧٣ إنضبط إخواننا الفلسطينيون واصبحوا يساعدوننا على ضبط الأمن في لبنان.

وأضاف: بعد عام ١٩٧٣، وبعد الحادث المشؤوم في فردان والعدوان الذي وقع عليهم، بالتأكيد استنفروا، وبدأت أعمال من هنا وهناك. . . جرى عليهم في أيار ١٩٧٣، ما اسميه أنا حملة تصفية . . وتقولون لي انهم هم يقولون ذلك، فأقول لكم، بل أنا أقول هذا كلبناني، إنه وقع عليهم حملة تصفية، فأصبحوا من يومها في خوف من التصفية.

ومضى يقول: الأمن في لبنان تدهور لأسباب كثيرة، وحصلت أمور نكررها ونعيدها «فلتان الأمن. . المجرمون على الطرقات. . الرشاوى. . الفساد. . المسؤول يساعد المجرم ويحمي المجرم وينخرط في الاجرام. . » كل هذا وقع، ولم يعد بالاستطاعة ضبط الأمن في لبنان.

وقال أيضاً: إذا أردنا أن نقول أنه بالعنف نستطيع أن نضبط أمور الفلسطينيين، فأنا أقول عبثاً يفكر أحد في الدنيا بذلك. . . لا نستطيع أن نحارب بعضنا لبنانياً بالعنف، ولا نستطيع أن نضبط إخواننا الفلسطينيين بالعنف إلا إذا أردنا أن نزيلهم، عندئذ الساحة بيننا وبينهم، فإما ان نزيلهم، أو يخربوا لنا لبنان، أو يزيلونا من لبنان أو يزيلوا الانسان اللبناني.

وقال الرئيس سلام: اليوم هناك خلافات بيننا في لبنان. . نحن على خلاف حول أمورنا، لماذا لم نتفق على هذه الأمور وهذا لا يكون بالعنف، بل بالحوار المنفتح المطلق، فعبثا نطلب ان يتوطد الأمن، بيننا أولاً، وبالتالي مع الآخرين ولن يكون هذا إلا إذا وثقنا بالدولة والحكم. . . واليوم الدولة والحكم فاقدان كل الثقة لأمور قلتها منذ سنتين. . وفاقدان كل ثقة بالجوهر لأن التمثيل الشعبي غير صحيح، ولم تعد تتقبله الفئات المتحررة التي نسميها الشباب الطالع، ونسميها عمالاً محرومين وفئات محرومة. . . فالرافضون لهذا النظام لا يرفضون النظام بجوهره، ولكن يرفضون شوائب النظام، ويريدون أن يطهروه من هذه الشوائب ويريدون تطويره. ولم نسمع أحداً سوى اعداء لبنان يقولون إنهم يريدون تهديم النظام. وهؤلاء لا أعتقد أن لبنانياً صميماً إلاّ وقال أنا بدي هدهم قبل أن يهدوني.

وأضاف: أما نحن الجالسين حول هذه الطاولة، لا أظن أحداً يقول إنه يريد أن يهدم النظام، بل نحن نقول إننا نريد تطوير هذا النظام، لما يؤدي الى الخير.

ومضى يقول: إذن لم يكن هناك تمثيل شعبي صحيح. فالمجلس النيابي لا يمثل عشرة بالمئة. وأمس قدمت إحدى المجلات إحصائية بهذا المعنى، والناس باتت تشعر أن المجلس لا يمثل الشعب. لا هو يمثل ولا نحن الجالسين على هذه الطاولة نمثل. وإنما نحن نلجأ، أو لجأ الينا الناس، واعتقدوا إننا أصحاب عقول وأصحاب روية وأصحاب إخلاص لبلدنا. وقالوا تعالوا، وأوجدوا لنا توصيات نستطيع أن نمشي عليها.

وأضاف: من هنا أقول: عندنا آمال للاصلاح السياسي، لننطلق منها الى إيجاد لبنان ذي السيادة، هو قانون الانتخاب والدستور.

وتابع: نحن بحاجة الى إصلاح في القمة وإصلاح في القاعدة، أو إصلاح في القاعدة، وإصلاح في القمة، وهما مترابطان. إن الناس يعلقون آمالهم علينا في الهيئة، وخصوصاً في اللجنة هذه. وأنا أعود وأقول إننا نردد كثيراً ما نعانيه، وربما ليس كل واحد على هذه الطاولة يعيش، كما نعيش في الـ ٢٤ ساعة... صدقوني إنه من الـ ٢٤ ساعة نعيش ٢٠ ساعة بين خطف وقتل، وقلبنا يبكي، ودمنا ينزف على أولاد الناس، وكل واحد يكلمنا على التلفون يبكينا، وكل واحد يقال لنا إنه قتل نعمل مناحة عليه، ونرجع نعيد عندما نسترجع واحداً مخطوفاً.

وقال النائب إدمون رزق:

لقد جئنا الى هذه اللجنة بالرغم من تحفظاتنا الكثيرة على صفتها التمثيلية، وعلى طريقة تشكيلها، التي لم تراع التوازن العددي بين الفرقاء. وهي لا تتمتع بالمقومات القانونية المؤسسية، جئنا لكي نسهم في محاولة إنقاذ لبنان من الحالة الشاذة التي يتخبط فيها، وإنقاذ قضية فلسطين من المزايدات ومخطط الهائها عن جوهرها وعرقلة مسيرتها نحو تحقيق هدفها الأساسي الذي هو استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. ويهمني قبل كل شيء أن أقول أن الكتائب أعلنت مراراً وتكراراً، وبصورة خاصة في مذكرة المكتب السياسي المقدمة الى رئيسي الجمهورية والحكومة، والتي وزعناها مرتين على أعضاء هذه اللجنة، ونشرت غير مرة في الصحف. ولكن يبدو أن أحداً من المتحاورين لم يقرأها بعد.

وأضاف أن هذه المذكرة التي أصدرناها في ٢٢ آب الماضي بعد خلوة الأرز. وفيها بصراحة ووضوح إننا أهل حوار، ونعتبره الوسيلة الديمقراطية الفضلى للوصول الى قواسم وطنية مشتركة، فلسنا من دعاة العنف ولا من هواته، ولا من محترفيه أو من مروجيه.

وقال: إننا أعلنا ونعلن استعدادنا للحوار حول أي موضوع كان مع أي فريق كان، فنحن لا نرفض شيئاً بصورة اعتباطية، ولا نستثني أحداً من فرقاء الحوار. على أن ثمة شرطاً ضرورياً لجدية الحوار وجدواه، وهو أن يكون بين فرقاء مؤهلين لأخذ التزامات، قادرين على تنفيذها، فرقاء حسني النية، يتعاونون على تقريب وجهات النظر بدلاً من اللجوء الى أساليب الأثارة والاستفزاز والتهجم. كما يفعل السيد كمال جنبلاط في تصريحاته ومقالاته، بحيث يشحن النفوس بالشكوك والريبة، ويخلق جواً من النفور الذي لا يساعد على الحوار. وإننا حيال التشبث بهذه الطريقة، نجدنا نتحفظ أكثر فأكثر، ونشك اكثر فأكثر ومن الغباء ان نطمئن ما دام السيد جنبلاط مثلاً يتولى تغذية حذرنا وشكوكنا بما يعلنه.

وأضاف ادمون رزق بأن لكل منا رأيه ولسنا هنا بصدد العمل على تغيير عقيدة أي كان، ولا تبديل رأيه في أساس المواضيع، ولكننا نطالب بسلوكية لائقة تساعد على تحقيق أهداف الحوار. من هنا أن أول انتصار يمكن أن تسجله هذه اللجنة، هو انتصارها على نفسها، إنتصار كل عضو على أنانيته وفرديته، بحيث يتحقق حد أدنى من التفاهم، على حد أدنى من المبادىء، لأننا في موقف حوار بين فرقاء أحرار، لا في موقف مفاوضة بين معسكرين متقاتلين، ولئن كان ثمة قتال فإن هذا القتال لم يقترن بنتيجة حاسمة تخول فريقاً أن يفرض مشيئته على فريق آخر.

وتابع: إنه فيما خص موضوع الاصلاح من أي نوع كان، سياسياً أم إجتماعياً أم اقتصادياً أم تربوياً أم سوى ذلك، فنحن نعلن منذ الان اننا مستعدون للذهاب أبعد من أي كان، إنسجاماً مع النظام الأساسي لحزبنا، ومقررات مؤتمراتنا، وتوصيات حلقاتنا الدراسية، وكل ذلك منشور ومثبت في مؤلفاتنا ومستنداتنا الخطية، مما لا ينكره أحد، كما لا نتنكر له نحن. أما إذا كان المقصود بتعديل الدستور، تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، أو تعديل أو الغاء نسبة ستة الى

خمسة، فإننا نعلن منذ الان اننا لا نوافق على ذلك لأننا نعتبر التركيز على هذين الهدفين مسخاً للاصلاح، واجتزاء وبتراً، بحيث يبدو الهاجس الكامن وراء السعي لتحقيقهما هاجساً فئوياً لا وطنياً، القصد منه تسجيل أهداف مرحلية والتلويح بها ببعض القواعد، على إنها مكاسب ومغانم، وهذا لا يأتلف لا مع مبدأ الاصلاح ولا مع روحية المصلحين.

وقال أن الكتائب تعتقد أن الدستور من المرونة بالقدر الذي يؤهله لاستيعاب كل رغبات التطوير المعقولة دونما حاجة الى تعديله، ولكن الكتائب لا تسمح لنفسها بأن تمنع أيا كان من البحث في تعديل الدستور على أن يكون ذلك ضمن الأصول الدستورية التي تحدد كيفية التعديل. وهنا أقول ان المجلس النيابي سواء أكان يمثل عشرة بالمئة من الشعب أو ٢٧ بالمئة، فإنه المؤسسة الشرعية الوحيدة المؤهلة للبت في موضوع تعديل الدستور، ولا بديل له، لا في هذه اللجنة ولا في غيرها، وما دام هذا المجلس قائماً فله وحده صلاحيات التشريع، كما الفت النظر الى أنه لا يجوز لهذه اللجنة أن تنتحل لنفسها صفة الجمعية التأسيسية.

ونبه النائب رزق أعضاء اللجنة الى أن الأصرار على البت بموضوع تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية والغاء نسبة ٦ ـ ٥ من شأنه في الوقت الحاضر، أن يضاعف الحذر ويزيد الشكوك، ويباعد بين المواطنين في حين أن الحاجة تدعو الى إبراز نقاط التفاهم والقناعات المشتركة التي تسهل عودة البلاد الى أجوائها الطبيعية.

فائدة هيئة الحوار

وخلال الجلسة النيابية التي عقدت في ٢١ تشرين الاول وتم فيها التجديد لرئاسة كامل الأسعد، قال الرئيس كميل شمعون في خطاب القاه بصفته رئيس السن، إنه يفضل «لو ان المجلس الكريم يواصل إجتماعاته، ويتولى بنفسه بحث المواضيع التي تتناقلها الألسن وتتبناها لجان وهيئات غير مسؤولة فالمجلس بوصفه إحدى المؤسسات الرئيسية الدستورية هو وحده الذي يعدل الدساتير إذا كان هنالك من تعديل في الدساتير وهو وحده الذي يؤمن الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتمويل المشاريع العمرانية. وكافة الأراء التي تتخذ من هنا وهناك لا مفعول لها إلا إذا اقترنت بموافقته».

وأثيرت كذلك في المناقشات التي دارت في الجلسة قضية صلاحية وفائدة هيئة الحوار.

ورد رئيس الحكومة على هذه النقطة في خطابه في الجلسة، وقال:

«إن هدف الهيئة انحصر أولاً في كيفية وقف الاقتتال، وهكذا عندما كان يلتزم الفرقاء أو بعضهم كانت الأمور تهدأ ثم بعد فترة نعود من جديد، ولكن إنني أعتقد أن من جملة معالجتها هي عملية التطوير والاصلاح التي لا بد أن نقف عندها لاصلاح ما هو خطأ واستدراك ما هو نقص. وانني أجل تهيئة الاجواء والدراسات، ولا شيء يمنع ذلك ما دام لهذا المجلس القول الفصل في كل ما يعود الى مصلحة هذا للتجاوزات.

إنني لا أظن أن هناك ما يمنع أي شخص أو أية فئة من أن تبحث في ظل الديمقراطية والحرية التي نقدس. أي موضوع من المواضيع».

وعقدت لجنة الاصلاح السياسي جلستها الثالثة، في ٢٢ تشرين الاول، في غياب الشيخ بيار الجميل الذي مثله النائب ادمون رزق. والسيد كمال جنبلاط الذي مثله المحامي عصام نعمان.

وافتتح الرئيس عبدالله اليافي الاجتماع بكلمة ذكر فيها الحاضرين أنه سبق ان قدم إقتراح من قبل العميد ريمون اده بدرس الدستور مادة مادة، وإجراء التعديلات الملائمة والتي يتفق عليها المتحاورون، وإنه تقدم بإقتراح يرمي الى تثبيت المادة الاولى من الدستور كما هي، على أن تضاف عبارة «لبنان دولة عربية مستقلة» وهذا الأمر أثار ممثل الكتائب.

وأضاف اليافي إنه مع ذلك يرى أنه من الأنسب مناقشة الدستور مادة مادة.

أوضح النائب ادمون رزق «أن معارضتنا إضافة كلمة «عربية» ليس نقصاً في العروبة إنما شعور منا بعدم الحاجة اليها».

وتضمنت ورقة العمل التي قدمها الدكتور عواضه والدكتور وحيد، المواضيع الاتية:

أولاً: الطائفية السياسية:

١ ـ الطائفة في التمثيل الشعبي

٢ ـ الطائفية في السلطة التنفيذية.

٣ ـ الطائفية في القضاء
٤ ـ الطائفية في الادارات والمؤسسات العامة.

ثانياً: التمثيل النيابي:
١ ـ عدد أعضاء مجلس النواب
٢ ـ سن الاقتراع
٣ ـ البطاقة الانتخابية
٤ ـ التمثيل الحزبي الملزم (النسبي أو بالاكثرية)
٥ ـ الدائرة الواحدة ـ المحافظة ـ القضاء
٦ ـ اللجنة القضائية للاشراف على الانتخابات
٧ ـ الفصل بين النيابة والوزارة.

ثالثاً: السلطة التنفيذية:
١ ـ رئاسة الجمهورية ـ إنتخاب رئيس الجمهورية ـ تحديد صلاحياته
٢ ـ رئاسة الوزارة، كيفية تعين رئيس الوزارة والوزراء ـ تحديد صلاحياته.

رابعاً: السلطة القضائية
١ ـ حصر اختيار القضاة وتولي جميع أوضاعهم بمجلس القضاء الاعلى، كيفية اختيار مجلس القضاءالاعلى.
٢ ـ المحكمة العليا لمراقبة دستورية القوانين
٣ ـ المحكمة الخاصة لمحاكمة الرؤساء والوزراء

خامساً: التجنس
سادساً: تنظيم الجيش.

تكلم عواضه فأوضح الطريقة التي اعدت بها ورقة العمل وقال: هناك أمور كثيرة نحن متفقون عليها وتبلغ نسبتها أكثر من ٧٠ في المئة. ومن يطلع على المذكرات التي قدمتها الاحزاب والشخصيات يستنتج ذلك. إذا لماذا الخلاف على الثلاثين في المئة الباقية؟ فلنتفق على السبعين في المئة ولنطمئن الناس ثم نباشر درس المواضيع الباقية.

وتحدث رزق فأيد ورقة العمل المقترحة وأشار الى أن حزب الكتائب ضد الاجتزاء بمعنى أنه يعارض فصل موضوع الطائفية في الادارة عن الطائفية في التمثيل السياسي وغير ذلك. وطالب بدرس الطائفية ككل وبت هذا الموضوع ككل أيضاً. وقال: إن الكتائب تريد العلمنة، أي الدولة العلمانية الكاملة.

وتطرق رزق إلى موضوع هيئة الحوار ودور مجلس النواب: نحن نعتبر أن أي كلام موجه الى مؤسسة قائمة الهدف منه التهجم على مؤسسة دستورية لتعطيلها. ونحن نؤيد لزومية هيئة الحوار ولجنة الاصلاح. نحن حضرنا إجتماع اللجنة لأننا دعينا مع أننا لم نشترك في تأليفها. اقبلنا على اللجنة لشعورنا أنها أرضت الرأي العام. وفي رأينا أنه كلما أبقينا هذه اللجنة حية يكون ذلك أفضل. ونحن سنبقى فيها ما دامت قائمة. صحيح ليس لها كيان قانوني لكنها مؤلفة من أشخاص يرتاح إليهم الرأي العام في البلاد. أما قضية حذف المادة ٩٥ من الدستور ففي رأينا أنها محذوفة أصلاً لأنها موقتة وتتعارض مع المصلحة العامة. إنما ما كان هناك رجال يتصرفون بحزم.

وأعطى رزق مثلاً حكومة تقي الدين الصلح التي الغت طائفية الوظيفة من دون ان يعترض أحد على ذلك.

وأضاف: نحن ضد كل أنواع الطائفية ونريد العلمنة الكاملة كما نريد الزواج المدني. في حين رد سلام بأن العلمنة، يمكن ما نوصل الى العلمنة الكاملة. «منشوف الشي الواقعي ومنعمله».

○ وتكلم الدكتور ادمون رباط، فاستهل البحث ببيان تاريخي حول النظام الطائفي في لبنان منذ تأسيس الدولة اللبنانية في العام ١٩٢٠ حتى اليوم. وقال: على رغم الوعد الذي قطعه الرئيس رياض الصلح في بيانه الوزاري الذي القاه

يوم ٧ تشرين الاول ١٩٤٣ بالغاء الطائفية، فإنها إزدادت رسوخاً واجتاحت كل مرافق الدولة والمجتمع اللبناني، حتى أن المؤسسات أصبحت طائفية، كذلك الوظائف العامة والتفكير العام.

وأضاف: هذا الوضع خطر جداً وهو الذي أوصلنا الى الازمة الحالية والحرب الأهلية. وقد حصلت خضات قبلاً، في العام ١٩٥٨ والعام ١٩٦٩ والعام ١٩٧٣، وكلها كانت ناتجة عن الطائفية.

إن الطوائف تحولت في عهد الاستقلال وبسبب انظمة الاحوال الشخصية التي تخلت الدولة بموجبها عن سلطة الاشتراع في هذه الأمور للسلطات الدينية، الى دويلات ضمن دولة لبنان، وبسبب هذا الوضع بات يمتنع على الكاثوليكي مثلاً ان ينتقل من طائفة كاثوليكية الى طائفة كاثوليكية أخرى من دون موافقة الحبر الاعظم، أي البابا.

وأيد رباط استمرار هيئة الحوار في عملها لانها تدرس المواضيع المطروحة درساً علمياً وموضوعياً ووطنياً. «فهي وان كانت ذات طابع استشاري إلا أنها تستطيع ان تتوصل الى توصيات مهمة يمكن إعتمادها من قبل المراجع المختصة».

وتحدث النائب رينه معوض فعارض وقف عمل لجنة الاصلاح وهيئة الحوار وقال: كما نعلم منذ تأليف اللجنة إنها لا تتمتع إلاّ بطابع استشاري. ونحن قبلنا بها وقبل بها الرئيس شمعون. وما قاله الرئيس شمعون في المجلس ليس جديداً، لأننا كلنا نعلم ان المجلس النيابي هو المرجع الوحيد الصالح لتعديل الدستور. أما هيئة الحوار فهي تضم مختلف التيارات التي تتحاور للوصول الى صيغة إنقاذ وتطوير. إذا، وجودها ضروري ويجب ان تبقى وتستمر في مهمتها.

كذلك أيد الدكتور رضا وحيد إستمرار هيئة الحوار لأنها ترفع معنويات الشعب، خصوصاً ان القضايا التي تدرسها تحظى بإهتمام كل التيارات القائمة في البلد.

وقال بابكيان ان للطائفية وجوها عدة، وجه ديني ووجه إجتماعي ووجه سياسي ووجه عائلي. ويقتضي عند البحث في مثل هذه المواضيع تحديد اي مجتمع لبناني نريد، وبالتالي أي إنسان لبناني نريد. وقال ان لبنان يعاني حالياً أزمة نمو لان اللبنانيين لم يتعودوا التطور بواسطة الحوار وإنما من خلال الأزمات والثورات. وقال نعمان ان الطائفية نوعان:

١ ـ الطائفية من حيث إنها انتماء ديني ومجموعة طقوس وشعائر.

٢ ـ والطائفية من حيث إنها مؤسسة.

وشرح النوعين فقال: نحن لا نستطيع ان نلغي الطوائف والطقوس والشعائر وان نذيب المشاعر الدينية، والمطلوب هو البحث في الطائفة كمؤسسة أي كمجموعة علاقات سياسية واجتماعية بين المواطنين والدولة وبين المواطنين انفسهم. والملاحظ في هذا المضمار ان الطائفية تقوت أكثر ما يكون في عهد الاستقلال من خلال ظاهرتين أساسيتين:

الأولى: أنظمة الأحوال الشخصية التي جعلت كل طائفة دولة مستقلة في ذاتها.

والثانية: التوزيع الطائفي للوظائف العامة ولمقاعد المجلس النيابي.

وكل ذلك أدى إلى جعل المواطن محكوماً من المهد الى اللحد بالسلوك الطائفي وقيمه المعنوية والمادية. فالطفل عندما يولد يمنح طائفة والده ويكبر فيدخل مدرسة تابعة لطائفة والده، كذلك الجامعة، ثم الوظيفة. ومما زاد في الطين بلة ان الطوائف المسيحية عموماً أصابت قدراً من الغنى والنفوذ يفوق ما عند الطوائف الاسلامية لان نظام المتصرفية حسب بروتوكول ١٨٦٤ أعفى سكان جبل لبنان واكثريتهم مسيحية من الجندية والعديد من الضرائب التي كان يدفعها السكان التابعون لولاية دمشق، وهذا ما يفسر القول الذي راج يومها: «نيال من له مرقد عنزة في جبل لبنان». ومن جهة أخرى أصاب المسيحيون قسطاً كبيراً من التعليم على أيدي مدارس الارساليات في حين أحجم المسلمون عن تلقي العلم فيها. وكان من الطبيعي ان يستند المسيحيون على علمهم وثقافتهم للتواصل مع العالم الخارجي ولا سيما الغربي وللاستفادة في حقل التجارة والوساطة. ثم جاء عهد الانتداب فمكن المسيحيين من الادارات العامة وأقصى سواهم فأصاب المسيحيون نفوذاً متزايداً في عهد الاستقلال بتسلمهم المراكز الحساسة في الادارة والقضاء والقوات المسلحة.

كل ذلك أدى الى إتساع الهوة وربما الى تفاقمها. ولم تقم الدولة حتى عهد فؤاد شهاب بأي جهد استثنائي في المناطق البعيدةعن بيروت والتي تطلق عليها الان تسمية المناطق المحرومة. وللتغيير علينا ان نختار بين معادلتين:

المعادلة الاولى بناء دولة وطنية من العناصر المكونة لها، أي أعلى من الطوائف الموجودة، دولة تكون للجميع بمعنى

أنها مفتوحة أمام الجميع وناهضة بمسؤولية تلبية حاجات المناطق والفئات والافراد التي هي حاجات موضوعية بصرف النظر عن الانتهاء الطائفي او الفئوي.

وهذا الخيار هو خيار جميع الوطنيين والديمقراطيين والمطالبين بالتغيير على أسس موضوعية.

أما المعادلة الثانية فهي المعادلة الطائفية الراهنة بحيث يعاد النظر في حصص الطوائف على ضوء واقعها العددي وحاجاتها الاجتماعية.

ونحن مع إنشاء الدولة الوطنية العلمانية. والعلمانية هنا تعني الغاء الطائفية السياسية والتوزيع الطائفي الاعتباطي لمقاعد مجلس النواب وللوظائف العامة في القضاء والادارة والجيش.

ونحن مع جعل الدولة جهازاً فعالاً مشتركاً منفتحاً على الجميع لتلبية حاجات الجميع وللقيام بمهمات التنمية والتطوير.

ومطالبتنا بدولة وطنية علمانية لا تتعارض مع بقاء أرجحية مسيحية في لبنان، إلا أن الأرجحية غير التسلط الذي يعانيه.

وقال عواضة: إن التحركات المطلبية تحول دائماً فتصبح طائفية، الشيخ موريس الجميل نشر في الماضي كراساً عن حوادث ١٨٦٠. قال فيه أن الأحداث الطائفية في تلك السنة نفذتها دول اجنبية رداً على الروح التي كانت انتشرت من جراء الثورة التي اعلنها طانيوس شاهين على المشايخ.

وأن أولئك الذين يقاتلون في بعض المناطق إنما يقاتلون طلباً للتغيير الاجتماعي، أي للعدالة الاجتماعية وليتخلصوا من الحرمان والفقر والبؤس الذي لم تحاول الدولة معالجته إلا بعد مجيء اللواء شهاب رئيساً للجمهورية.

واقترح عواضة كذلك ابقاء رئاسة الجمهورية للمسيحيين وقال: بل أنا أوافق على ان يبقى للبنان طابع مسيحي شرط توفير العدالة الاجتماعية لكل المناطق والفئات والافراد بمعزل عن أي تقصير أو انكماش او تمييز.

فمشكلة لبنان اليوم هي مشكلة العالم كما تقول الرسالة البابوية التي نشرت في العام ١٩٦٧ والتي تنص (تلا الرسالة) على أن الملكية وظيفة إجتماعية وليست احتكاراً، وإنه لا مانع حتى من التجريد من الملكية إذا كان احتكارها يعرقل مسيرة العدل الاجتماعي وتوفير الضمانات الحياتية للفقراء والمعوزين.

ولفت الدكتور عواضة الحاضرين الى أن الرئيس شهاب كان أول من تنبه الى الناحية الاجتماعية وأنه بعد خروجه من السلطة وقبل عشرة أيام من وفاته صرح للعلامة الفرنسي موريس دو فرجيه بما يشبه النبوءة.

وأضاف عواضة: إن ما يسعى إليه أهل التغيير في لبنان في هذه المرحلة ليس إقامة نظام إشتراكي، بل إقامة نظام ديمقراطي ليبرالي وبالتالي إقامة إقتصاد رأسمالي منظم على انقاض نظام الفوضى الاقتصادية الذي لا نجد له تسمية في علم الاقتصاد، والفعاليات الاقتصادية كانت تحول في السابق دون تطوير النظام اللبناني من نظام عشائري فوضوي الى نظام ليبرالي، وقد لمسنا في الماضي القريب وعياً عند القيادات الاقتصادية عندما تنبهت للأمر وبدأت تحث على العمل من أجل التطوير.

وأعطى عواضة المرفأ مثلاً وقال: هنا ثماني وزارات مسؤولة عنه، وفيه دويلات عديدة، والمسؤولية ضائعة، استقدمت الدولة شركة انكليزية دفعت لها ٧٠٠ الف ليرة لدرس أوضاعه. وقد وضعت دراسة أوصت باسترداد الامتياز. وساندت غرفة التجارة والصناعة الدراسة فقدمت مذكرة. وعلى رغم الالحاح مرت السنة ١٩٧٤ وجدد الامتياز لشركة المرفأ (حتى سنة ٩٦) ولم تجر الاصلاحات، فكان الجواب لأركان الفعاليات الاقتصادية: «ما بدنا نزعل فلان ولا فلان».

وبالنسبة الى إصلاح الرئيس شهاب قال: لقد فشل إصلاحه لانه تصدى للادارة من دون ان يحاول إصلاح النظام السياسي.

وخلص عواضة الى القول: أنا لا أمثل أي حزب على رغم إتهامي بالانتماء الى أحد الاحزاب وعلى رغم احترامي له.

وقال الدكتور سابا: صحيح ان هناك تعديلات في مواقف القيادات الاقتصادية، لكن الاصلاح لا يمكن أن يأتي مجتزأ، أي أنه يجب أن يحصل الاصلاح على مختلف الاصعدة من سياسية وإجتماعية وإقتصادية. والشخص منا لا يستطيع

ان يقلد الغرب بالاكتفاء بلبس البابيون فوق دشداشة وكوفية وعقال. وأضاف: الواقع ان هناك تغييراً أو بعض التغيير في القيادات الاقتصادية، ومن شأنها ان تنعكس على الصعيد السياسي وعلى المطالبة المشروعة بإصلاح سياسي شامل. وأنا لا أزعم ان التغيير على هذا الصعيد قد أصبح كاملاً لكنه الان محسوس ولا اعتقد ان هذه القيادات ستشرف الان كما تصرفت بقصر نظر في العام ١٩٧٣ عندما رفضت المرسوم الرقم ١٩٤٣ الذي قضى بفرض رسوم وضرائب على الكماليات. لو أنها ارتضت ذلك آنذاك لوفرت علينا ربما بعض ما نشهده الآن.

الموضوعات تدور في حلقة مفرغة

في ٢٤ تشرين الأول تابعت لجنة الاصلاح السياسي مناقشة الموضوع الاول من ورقة عملها، وهو موضوع الطائفية برئاسة الرئيس عبدالله اليافي وحضور الرئيس صائب سلام والعميد ريمون إده، والنائب ادمون رزق. والسادة عباس خلف، عاصم قانصوه، عصام نعمان، ادمون رباط.

افتتح الرئيس اليافي الجلسة وأعطى الكلمة للنائب ادمون رزق الذي قال: إننا نجتمع ونبحث من أجل تحقيق الاستقرار والتلاقي عند نقاط مشتركة. وعندما عاد الرئيس صائب سلام في إحدى الجلسات الماضية الى تاريخ الميثاق الوطني قال ان لبنان قبل العام ١٩٤٣ كان لبنانين بمعنى ان فئة من اللبنانيين كانت تعتبر ان امنيتها في الانضمام الى وحدة سورية او عربية وفئة اخرى كانت تطالب بحمايات وضمانات اجنبية. واتفق الفريقان وقتها على ان يكون لبنان وطناً واحداً للجميع.

إحصاءات الامام الصدر

عدد سكان لبنان

خلال الجلسة التي عقدتها لجنة الاصلاح السياسي المنبثقة عن لجنة الحوار الوطني، يوم الاربعاء ٤٢ - ١٠ - ١٩٧٥ تقدم أحد اعضاء اللجنة بورقة كتب عليها «إحصاء» قيل ان مصدرها سماحة الامام موسى الصدر وتضمن الارقام التالية:

شيعة ٩٧٠ الفا.
سنة ٦٩٠ الفا.
موارنة ٤٩٦ الفا.
دروز ٣٤٢ ألفاً
ارثوذكس ٢٣٠ الفا.
كاثوليك ٢١٣ الفا.

. واحصاءات مجلس البطاركة الكاثوليك

كما جرى تقديم إحصاءات اخرى ذكر ان مصدرها مجلس البطاركة الكاثوليك:

٦٢,٠٠٠ أرمن غير الذين يحملون الجنسية اللبنانية.

٩,٠٠٠ سريان.
٦,٠٠٠ أشوريون.
٢,٠٠٠ كلدان.
٩٥,٠٠٠ فلسطينيون مقيمون نهائياً

٢٧٥,٠٠٠ فلسطينيون في المخيمات.
٧٠٠ إيرانيون.
٢,٨٠٠ هنود.
١٣,٠٠٠ إكراد.
٤,٠٠٠ إتراك
٣٥٠,٠٠٠ سوريون مقيمون.
٣١٥,٠٠٠ سوريون موسميون.
٦٠,٠٠٠ من دول اسيوية مختلفة.
٣٨٣ زنوج.
٧٥,٠٠٠ مصريون.
٧٨,٠٠٠ من دول افريقية مختلفة

٣٠,٠٠٠ فرنسيون.
١٤,٠٠٠ إنكليز.
٤,٠٠٠ إيطاليون.
٧,٠٠٠ يونان.
١٥,٠٠٠ أميركيون.
٢,٠٠٠ من دول أميركا الجنوبية.
٤٠,٠٠٠ طلاب
٣٥,٠٠٠ أشخاص لم يشملهم الاحصاء.
٧٠,٠٠٠ من مختلف الجنسيات.
١,٥٦٤,٨٨٣ المجموع أي ٥٧ مقابل كل ماية لبناني.

.. وأرقام الكتائب

ونشرت «العمل» في عددها الصادر بتاريخ ٢٣ ـ ١١ ـ ٧٥ الأرقام التالية مسبوقة بالتعليق التالي :

كنا قد أثرنا تحاشي الرد على هذا الصنف من الحوار لولا اعتبار هذه الاحصاءات منطلقاً لاصلاح قانون الانتخابات من قبل «البعض» الذي

ينصب نفسه «أكثرية». وقد حصل معلقنا السياسي من الأرشيف على تفاصيل الاحصاء العيني لعام ١٩٤٣ الذي اعتبر أساساً للميثاق الوطني والذي نكرر ان لا علاقة له بصلب تركيب النظام اللبناني. مع تكرار القول بأننا لسنا طائفيين متحجرين، بل ومن دعاة العلمنة الكاملة والفورية.

وننطلق هنا من أرقام ١٩٤٣ «لتخليص» الزيادة التي طرأت على الطوائف اللبنانية، آخذين بعين الاعتبار تزايد المسلمين بنسبة مرة وربع المرة عما هو عند المسيحيين والدروز. وكذلك ضمن إطار التزايد العام الذي قدرته بعثة الأب لوبريه الاصلاحية في العهد الشهابي بـ ٢,٧ بالمائة لعموم اللبنانيين سنوياً.

	١٩٤٣	الزيادة المزعومة	النسبة الحقيقية العامة ٤٣ـ١٩٧٥	١٩٧٥	الزيادة الحقيقية	الاحصاء المزعوم
موارنة	٣٣٢ الفا	٥٥ ٪		٥٥٧ الفا	٧٥ ٪	٤٩٦
ارثوذكس	١٠٨ الفا	١١٥ ٪		١٩٣ الفا	٧٥ ٪	٢٣٠
أرمن	٦٨ الفا	-		١١٥ الفا	٧٥ ٪	لا شيء
كاثوليك وغيرهم	٨٦ الفا	٢٤٣ ٪		١٥٢ الفا	٧٥ ٪	٢١٣
مجنسون				١٦٤ الفا		
مسيحيون	٥٩٤ الفا		٥٣ ٪	١١٨١ الفا	٧٥ ٪	
سنة	٢٣٠ الفا	٢٠٥ ٪		٤٥٤ الفا	٩٦ ٪	٦٩٠
شيعة	٢٠٤ الفا	٣٨٣ ٪		٤٦٧ الفا	١٢٠ ٪	٩٧٠
دروز	٧٢ الفا	٣٧٨ ٪		١٢١ الفا	٧٢ ٪	٣٤٣
مسلمون ودروز	٥٠٦ الفا		٤٧ ٪	١٠٤٢	١٠٢ ٪	
عموم اللبنانيين	١.١٠٠		١٠٠ ٪			

تابع رزق: وأريد ان أذكر بأن في طليعة الـذين عملوا لتحقيق هذا الاتفاق وفي طليعة دعاة الاستقلال، كان عدد من رجال الدين المسيحي والموارنة على الأخص، والاستقلال كان اختياراً إرادياً لا مجرد تسوية بين فريقين متناقضين. فالمسيحيون اختاروا ان يستقلوا عن فرنسا وان يتخلوا عن الحماية والضمانة الأجنبية وكانوا واثقين من أن التفاهم بينهم وبين اخوانهم المسلمين هو الضمان الوحيد والكامل لبناء دولة الاستقلال.

وهذا الفارق البسيط بين الفعل الارادي والتسوية نحن نصر عليه لانـه يعطي انطباعاً أصيلاً للاستقلال ويجعلنا نتخطى مرحلة البحث في الصيغة

ثم حصلت أمور ومواقف غير منصوص عليها في الدستور الذي لا ينص على ان يكون رئيس الجمهورية مارونياً ورئيس الحكومة سنياً ورئيس المجلس شيعياً.

أنا لا أظن ذلك، ونحن الان لا نحاول إعادة النظر في هذا التوزيع او التشبث به. وأنا لم أقل إنه من الميثاق لأنه غير مكتوب. فالطائفية والدين لا يحددان نوعية الشخص. ففي محضر إحدى جلسات مجلس النواب سنة ١٩٣٩ قول لاحد النواب أن «القصة ليست قصة دين القاضي ولا دين المعلم ولكن كفايتهما»، وبالنسبة الينا ان ما نركز عليه عند اختيار اي شخص هو أخلاقه ومزاياه ووطنيته وتمسكه بموجبات وظيفته. وبالنسبة الى الـذين يثيرون اليوم مسألة العدد والحكم ويركزون عليها ليقولوا ان معطيات اليوم تختلف عن معطيات الأمس وانه يجب بالتالي إجراء تعديلات في توزيع الوظائف فإننا نقول ان طرح المسألة بهذا الشكل يشكل رفضاً لمبدأ التطور. نحن نبحث في العلمنة، ما أمكن منها، ومن حرصنا عليها وقعنا في الطائفية بحيث بدأ البعض يقول للمسيحيين والموارنة انهم عادوا لا يشكلون أكثرية عددية، ولذا فإن بعض الوظائف لم تعد من حقهم.

أما نحن فنفهم العلمنة مرحلة من تطور الأنسان وعصراً من عصور البشرية كما كان في الزمان عصر حجري واخر برونزي.

ونحن أما أن نتخطى عصر الطائفية او نعترف بأننا ما زلنا فيه. وإذا أردنا تخطي الطائفية لندخل عصر العلمنة كما قال بعض الزملاء، فعلينا ان نحقق كل شروط العلمنة.

وكان الرئيس اليافي طرح في جلسة سابقة موضوع الغاء المادة ٩٥ من الدستور اللبناني. وفي رأينا نحن ان هذه المادة ملغاة أساساً وقد ألغت نفسها بنفسها. فالممارسة هي التي تحدد بقاء هذه المادة او إنهاء خدماتها مما يجعلنا نشدد على نوعية الشخص الموجود في الحكم اكثر من التشديد على إنتمائه الطائفي والديني.

وأنا أصارحكم الان ببعض أمور منها الخوف الذي قال الرئيس سلام في أحد الاجتماعات السابقة انه يخيم على ثلاث فئات: المسيحيين والمسلمين والفلسطينيين فاسمحوا لي بأن أحلل هذا الخوف. ويمكن ان استشهد خلال ذلك بكلمات قيلت هنا وهناك وتقال يومياً وكانت موضوعاً لمقررات اتخذت في دمشق. فعندما يقول الاخ الفلسطيني انه خائف ان يصفى مثلاً، أرجو أن يأخذ في الاعتبار أن مقاومة الخوف لا تكون بتخويف الغير حتى لا يحصل ما يسمى توازن الرعب. وهناك أدلة كثيرة اعطاها لبنان بمؤسساته الرسمية والشعبية تثبت ان لا خوف على الثورة الفلسطينية على أرض لبنان، وأنا لا أبني كلامي وتحليلي على الشواذات.

منذ قدومهم الى لبنان كان التعايش على أتمه بين اللبنانيين والفلسطينيين ونشأت صلات نسب وتزاوج في ما بينهم وما زالت هذه الصلات قائمة. وهم لا يزالون يعتبرون ان هذه المنطقة هي مثل وطنهم الأصلي فلسطين. ونحن نعتز بشعورهم هذا.

وخلال السنوات الطويلة كان لبنان يحمل شرف القضية الفلسطينية. فالهيئة العربية العليا كان مقرها ومقر معظم اعضائها لبنان. منظمة التحرير عندما نشأت برئاسة الشقيري كان مقرها لبنان أيضاً. وبقي مقرها لبنان عندما تولى مقاليدها المناضلون الذي اقتحموا اسوار الفداء. وهلل اللبنانيون لذلك. وفتح لبنان ذراعيه للثورة الفلسطينية، وساهم نظام لبنان وطبيعته في أن تطل الثورة الفلسطينية على العالم. وما من نظام عربي قائم ان يساعد الثورة الفلسطينية قدر لبنان بسبب ظروفه الراهنة وواقعه الراهن.

أما الخوف فقد نشأ من جراء المبالغات التي حصلت من قبل الفلسطينيين وإساءة استعمال بعض الامور. يقال ان لكل ثورة هفواتها. نقول نعم ولكن من ضمن المعدل المسموح به.

وعندما وضع إتفاق القاهرة على رغم تحفظاتنا ومعارضتنا للمبدأ قلنا فليطبق هذا الاتفاق وما زلنا نقول ذلك الى الان .

وإذا سئلنا بماذا نحدد الأمن والسيادة في لبنان نقول اننا نحددهما بتطبيق اتفاقي القاهرة وملكارت وملحقاتها أم لا؟ فلنعلن ذلك ثم نبدأ بحل مشكلة السيادة والأمن . فلا أحد منا يريد تصفية العمل الفدائي الفلسطيني . نحن نقول ذلك لا للاستهلاك السياسي المحلي . وللدلالة على ذلك نكرر ما قلناه في ٢٤ تشرين الاول من العام ١٩٧٤ في العيد الـ ٢٨ لتأسيس حزب الكتائب . قلنا أننا نحتفل باللقاء في الاصالة في لبنان الأصيل . فلسطين الأصيلة والعروبة الأصيلة . إن انتماءنا لقضية فلسطين انتماء عربي وجداني اقتناعي . ويهمني هنا التركيز على وجوب التوقف عند الحقائق من دون شك ولا تشكيك .

ثم تلا النائب رزق مقاطع من خطاب قديم جاء فيه اللبنانيون كلهم يطلبون المستقبل في لبنان . إنهم يخرجون من تصنيفات اليمين واليسار التقليدية ويختارون بعدا واحداً . مرة طرحت العروبة إنها نقيض لبنان تتجاوزه وتلغيه فإذا رده رفض للعروبة ، وطرح لبنان مرة إنه إعتراض على العروبة ، وتلك كانت ملهاة وما زالت تافهة . ومرة طرحت العروبة انها دين ودولة فخشيها لبنان .

أما نحن فإننا ضد الطائفية بكل أشكالها ، ضد الطائفية الملحدة كما قلنا في بيان بإسم الشيخ بيار الجميل في العام ١٩٦٤ ونحن مع العلمانية المؤمنة . والغاء الطائفية يتم بالعلمنة وليس العكس . أي تعلمن تلغ الطائفية ، لا تبدأ بالغائها ثم تعلمن . يجب إشتراع قوانين توجد اللحمة بين ابناء هذا الوطن وان نطبق فيه أنظمة تتعلق بحرية الانسان وثقافته والواجب المدني عنده . بذلك نصل الى الغاء الطائفية فتنهار هذه المؤسسة من تلقاء نفسها .

قال الزميل عصام نعمان في جلسة سابقة إنه مع أرجحية مسيحية ، وقال الدكتور عواضة انه مع إبقاء الطابع المسيحي في لبنان . نحن نقول إننا لا نطالب بأرجحية ولا نقبل بطغيان ولا نريد التسلط ، إنما نحن نحرص على مؤسسة الحرية وعلى المستوى الحضاري ونريد ان نفتش معاً عن طريقة للحفاظ على هذه المؤسسة . وهذا لا يتعلق بدين من الأديان ولا بطائفة من الطوائف . والحقيقة إننا نشهد في مجتمعنا المسيحي اليوم الكثير من الخوف على لبنان كياناً ودولة مستقلة . ولذلك نحاول التفاهم مع الجميع حتى نصل الى القاسم المشترك . ولكن عندما نسمع ما سمعناه أمس من مقررات الجبهة المشاركة للثورة الفلسطينية وعندما نسمع السيد كمال جنبلاط يقول ان الدول العربية تعطف على القوى الوطنية في لبنان نشعر بالخوف من الطغيان والأستقواء بالخارج على الداخل . وعندما يهول علينا بأننا لا نستطيع شراء مدافع قدر ما يستطيعون هم فنخاف . والقاسم المشترك هو التمسك بلبنان والحرص على بناء دولة لبنانية . وفي إحدى الوزارات الفضفاضة التي تمثلت فيها كل التيارات كنا نجمع على تطبيق إتفاق القاهرة وإتفاق ملكارت غير إننا لم نستطع ان نفعل ذلك . خوفنا ليس خوفاً طائفياً بل هو خوف على حرية الفرد وحرية الانسان في معتقده . أما بالنسبة الى امتيازات رجال الدي المسلمين فقد أصبحت أكبر ، خصوصاً سلطة المفتي الاشتراعية .

أنهى رزق كلمته مطالباً بالعلمانية المؤمنة

تحدث الرئيس سلام ، فرد على رزق وقال إنه يتكلم بإسم حزبه فقط لا بإسم لبنان ولا حتى بإسم كل الموارنة .

طرحت العروبة نقيضاً للبنان وقلت ان لبنان رفضها ، وهذا ليس لبنان الذي أقول به ، ولا اعتقد ان هذا هو رأي كل الموارنة . أنا أنكر ان تحتكر الكتائب الكلام بإسم لبنان ، وردة فعل لبنان لم تكن رفض العروبة هذا كان رد فعلكم انتم فقط . طرحت لبنان على إنه إعتراض على العروبة فنالت منه . وطرحت العروبة على إنها دين ، ومرة إنها دولة فخشيها لبنان وأنكرها . أنا ما نكرتها يوماً هذا رأي الكتائب وحدها . أنا لبناني ولست من هذا الرأي . وهذا الأسلوب يوجد خللاً في مسيرتنا الوطنية لانه يجعل لبنانياً اكثر لبنانية من لبناني آخر

قبل العام ١٩٤٣ كنت لا اعتبر نفسي لبنانياً ، وبعدما بنينا الوطن أصبحت أرفض ان يزايد علي أحد في لبنانيتي . وأرجو ان تكون حذرين في هذا الموضوع الذي نسمعه دائماً من حزب الكتائب وفي صحيفته .

أما الجندية في لبنان الصغير فلم تكن الزامية . كانت تطوعاً في قوى الأمن . وبالنسبة الى الضرائب كان إبن لبنان الصغير حتى العام ١٩٢٥ يدفع أقل نسبة مما يدفعه اللبناني الذي كان في الاقضية التي ضمت الى لبنان .

أما نحن فكنا تحت يد الدولة العثمانية تأخذنا الى ساحات القتل في الاناضول حيث قتلت زهرة شبابنا .

وبالنسبة الى ما طرحه حول علمنة الدولة كلياً أو بالاجتزاء، فأنا أسأل كيف يمكن ان يوفق بين ذلك. فاخر بالغاء طائفية الوظيفة وهي ليست مجالاً للفخار لأنني لا أقر هذا النوع من الالغاء. أنا أقر المبدأ لأن الطائفية لا يمكن الغاؤها بالتجزئة.

أما بالنسبة الى إخواننا الفلسطينيين، فعندما دخلوا لبنان اعتقد العرب ان مجيئهم مؤقت وسيعودون بين عشية وضحاها الى وطنهم، فاستقبلهم اللبنانيون جميعاً، ومنهم بشارة الخوري الذي ذهب الى الحدود يستقبلهم شخصياً. ثم تفرقوا في المخيمات، مخيمات الفقر والبؤس. ثم انتقلت المخيمات الى مخيمات ذل وإذلال. رجال لهم شهامة الرجال من السلطة اللبنانية...

أما حوادث ١٩٧٣ فلا يمكن لأحد إلا أن يقر إنها كانت محاولة لتصفية الفلسطينيين لكنها لم تنجح وانتهت بأن من أراد ان يصفي في أيام قليلة جعل البلاد كلها محاطة بخيم في كل منها مندوب عن السلطة ومندوب عن المقاومة، أنا شخصياً لا أقر ذلك، لكنه كان نتيجة لا بد منها لما وقع. ولو لم تحصل محاولة التصفية لما انتقل هؤلاء إلى أطراف البلد، وهذا ما يفسر إطمئنان الفلسطينيين الى حكم وحاكم وتخوفهم من حكم وحاكم آخرين. وهؤلاء ما زالوا تحت وطأة الخوف، وأنا لا يمكنني ألا ان أشعر معهم. أنا لا أدافع عنهم كانت محاولة تصفية وأنا اتكلم كلبناني في ما يختص بمصلحة بلدي.

هناك من يسأل: نريد أن نحافظ على لبنان، كيف؟ لقد أصبحنا في لبنان الحزب المتفكك الفالت من كل أطرافه ونحن نحب أن نحافظ عليه. والشدة في طلب المحافظة على لبنان أدت الى العكس، فرأينا المد الشيوعي على المجتمع اللبناني.

أنا مع القائلين والعاملين لوقف المد الشيوعي، لأنني ضد الشيوعية لكن التأثير الشيوعي، ويا للأسف، هو الان أكثر من الاول بمرات كثيرة.

أما إتفاق القاهرة، فنحن لا نطلب أكثر من تطبيقه بإيمان وإخلاص. وإخواننا الفلسطينيون لا يطلبون أكثر من ذلك. ولنعمل كلنا في سبيل ذلك بلا عنف ولا تخويف أو تهديد. العنف لا يحل قضية. ذهب بنا الى المهاوي. لنحاول إزالة المخاوف من نفوسنا أولاً فنكون فريقاً واحداً تجاه الجميع.

وعلق الرئيس اليافي على كلمة رزق ومطالبته بالعلمانية الكاملة فقال: الغاية من هذا الطلب هي الاحراج والتعجيز لأننا نعرف أن الغاية من إثارته هي البحث في زواج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم بإشتراع قانون جديد للاحوال الشخصية يسمح لها بذلك.

لنكن صريحين. ان هذه الغاية التي يسعى اليها السيد رزق عن طريق العلمنة لا يمكن تحقيقها لان القرآن الكريم أجاز فقط للرجل المسلم الزواج من مسيحية ولم يأت فيه شيء عن زواج المسلمة من غير مسلم إلا أنه محظور عليها الزواج من رجل مشرك في الله. ومع ذلك فإن كبار الائمة والمشترعين من السنة والشيعة، الذين تولوا تفسير القرآن، إجتهدوا بالاجماع على عدم زواج المسلمة من رجل غير مسلم. لذلك أرجو عدم البحث في هذا الموضوع لانه خارج عن نطاق أبحاثنا ويثير حساسيات نحن في غنى عنها في الظروف المؤلمة الحاضرة. فضلاً عن ان المادة ٩٥ في الدستور تتناول فقط حقوق الطوائف بصورة مؤقتة وعادلة، وذلك في الوظائف العامة وفي تشكيل الوزارة فقط، ولا علاقة لها بأمور الزواج.

وقد أيد الرئيس سلام اليافي في هذا الموقف.

ثم تحدث العميد ريمون إده فاستشهد بمقطع من كتاب نشره علامة في القانون الدستوري جاء فيه: «كل دستور هو وليد ظروف أكثر مما هو وليد منطق قانوني. فالدساتير التي خرجت من أدمغة النظريين نادرا ما عاشت وكثيراً ما يكون الدستور ثمرة تسويات وتوافق. والتسوية هي هي المرحلة الأخيرة من العمل التأسيسي».

ثم استشهد بدستور جمهورية البانيا (أكثرية سكانها مسلمين) الذي وضع في العام ١٩٤٦، فتلا المادة ١٦ منه التي تنص على الأحكام الاتية:

- حرية الضمير والدين مضمونة للجميع.
- الكنيسة منفصلة عن الدولة.
- الطوائف الدينية حرة في ممارسة كل ما يتعلق بطقوسها.

ثم تلا نص المادة ١٧ التي تقول:
- الزواج والعائلة تحت حماية الدولة.
- تحدد الدولة بموجب قوانين الشروط القانونية للزواج والعائلة.
- الزواج الشرعي لا يمكن أن يتم الا أمام الهيئات المصالحة في الدولة.
- بعد الزواج المدني رعايا الدولة أحرار في عقد زواج ديني وفقاً لطقوسهم المذهبية.
- المحاكم المدنية هي الصالحة العالمة لكل الأمور المتعلقة بالزواج.

ثم تلا العميد إده نص المادة الخامسة من منهاج حزب الكتلة الوطنية (١٩٤٦) يوم كان عميده المرحوم إميل إده فقال: «السعي في ان تكون أحكام الدستور متفقة وأماني اللبنانيين والروح الديمقراطية الحقة ومتناسبة مع إمكانات البلاد الاقتصادية وحالتها الاجتماعية وظروف لبنان السياسية».

ثم تناول إده من حقيبته المنشور الرقم ٩ الصادر عن ندوة الدراسات الأنمائية والمتعلق بالتجديدات الديمقراطية لأزمة النظام السياسي اللبناني والمنشور في العام ١٩٦٩. وقال: جاء في الصفحة ١٣ تحت عنوان تحويل النظام الطائفي الى نظام علماني ما يأتي: «إعلان علمانية الدولة اللبنانية واستبدال الأسس الطائفية الراهنة بالتربية والادارة العامة والسياسة والقانون بأسس وطنية قوامها كرامة الشخصية الأنسانية وحرمة الكفايات الفردية وهدفها التحول من مجتمع التعايش الطائفي الى المجتمع الحديث بالتحاور الثقافي والاعلامي، والتكامل الاقتصادي والتلاحم الوطني والتواصل الانساني والشروع في فصل الدين عن الدولة وتحريم التدخل في السياسة على رجال الدين ووضع قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية».

وتابع العميد: أما اللجنة الادارية للندوة فهي مؤلفة من: الأمين العام الدكتور حسن صعب (سني) الأمين الأداري الدكتور قبلان كيروز (ماروني) الأمين المالي الدكتور زكي مزبودي (سني) المستشار الدكتور حافظ قبيسي (شيعي) المستشار الدكتور محمد مجذوب (سني). فبين اعضاء هذه اللجنة اكثرية ساحقة مسلمة وماروني واحد يطالب بالعلمنة وبكل هذه الامور. فلا أفهم لماذا ترفضونها انتم، أنا شخصياً مع العلمنة الكاملة. نبحث فيها في البداية، فإذا رفضت نبحث في الطائفية السياسية. أما موقفي فهو مع العلمانية ولا بد من التذكير بأن تركيا وهي دولة إسلامية اعتمدت العلمانية منذ أيام أتاتورك وما زالت.

ثم تحدث السيد عاصم قانصوه فقال: لي ثلاث ملاحظات: أولاً أعترض على قول رزق ان ما قدمه لبنان للمقاومة لم تقدمه أية دولة عربية، فسوريا قدمت وتقدم كل معونة ومساعدة ومعنويات على صعيد الأسلحة والتدريب والحماية، ولو تبنى الحكم اللبناني موقف سوريا في نظرتها الى الفلسطينيين لما كنا بما نحن فيه.

الملاحظة الثانية إنه إذا أردنا دولة حقيقية على أسس ديمقراطية فيجب إعتماد العلمنة بكل أبعادها.

والملاحظة الثالثة إنكم تخوفون من الشيوعية، لكن إذا بقيت الحال على ما هي عليه فستسود البلد.

وتكلم الدكتور رضا وحيد فقال: الأزمة أساسها إجتماعي. ما كان يجب أن يحصل في الملحقات حيث الفقر والحرمان حصل في بيروت من قبل سكان الملحقات فبسبب الحرمان من ناحية والاعتداءات الأسرائيلية من جهة أخرى نزح الجنوبيون وريفيون اخرون من الملحقات الى بيروت، ولأنهم معطياتها فما من أحد منا الا ويحرص عليها، الا ان هذه لم يجدوا في المجتمع البيروتي متسعاً سكنوا الضواحي. هؤلاء هم الذي حملوا السلاح طلباً للتغيير والعدل الاجتماعي. البعض حول الصراع الى صراع طائفي لان غالبية أولئك المحرومين النازحين الى ضواحي بيروت هم من طائفة معينة.

نحن مع التطوير الايجابي بل والثوري السريع قبل أن تجرفنا العاصفة. يجب أن نحدد ما المقصود بها. واقترح تكليف الدكتور رباط بيان إبعادها وما يمكن تطبيقه من العلمنة والغاء الطائفية.

وتكلم أخيراً السيد عباس خلف فقال: أسجل الايجابية التي أظهرها السيد إدمون رزق، على الأخص بالنسبة الى موضوع السيادة حين قال إن السيادة السياسية يمكن ضمانها بتطبيق الاتفاقات المعقودة مع الفلسطينيين تطبيقاً صريحاً ودقيقاً. أما الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية فهي تنظيم مؤلف من أحزاب وقوى وطنية في كل دولة عربية لمساندة الثورة الفلسطينية. والجبهة تنظيم قومي على مستوى الوطن العربي وتؤمن بالقومية العربية والاتجاه الوحدوي ويحق لها من هذا المنطلق ان تتحدث في القضايا الوطنية في كل قطر عربي خصوصاً لجهة حماية الثورة الفلسطينية ودعمها. وإننا

كحزب إشتراكي نطالب بالعلمنة الكاملة ونحن مع ما يمكن الغاؤه من الطائفية ومع ما يمكن إعتماده من العلمانية بما يكفل مصلحة الوطن وتقدمه ونموه.

أعمال وبيان
لجنتي الأصلاح الاجتماعي والاقتصادي ١٩٧٥/١٠/٢٤

وفي اليوم نفسه، في ٢٤ تشرين الاول عقدت لجنتا الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي المنبثقتان من الهيئة الوطنية للحوار إجتماعاً مشتركاً في السرايا تم خلاله «الاتفاق على العمل لتطوير النظام الاقتصادي والاجتماعي».

وقد أشار البيان الذي صدر عن الاجتماع الى أن «هذا التطوير مرتبط الى حد بعيد بالتطوير السياسي».

وقررت اللجنة التوجه الى الفعاليات الاقتصادية على إختلاف هيئاتها بطلب إرسال مذكرات الى اللجنتين تتضمن اقتراحاتها وآراءها بالنسبة الى التطوير.

وحضر الاجتماع رئيس لجنة الاصلاح الاقتصادي والمالي النائب رينه معوض والنائب خاتشيك بابكيان والدكتور غسان قانصوه والسيد عاصم قانصوه والدكتور الياس سابا والسيد عباس خلف والدكتور رضا وحيد والدكتور حسن عواضة والسيد إنطوان ايوب. ثم إنضم الى المجتمعين السيد جوزف شادر نائب رئيس حزب الكتائب.

وتلا رئيس اللجنة النائب معوض بياناً مكتوباً هذا نصه:

«عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية إجتماعاً تمثلت فيه معظم التيارات الفكرية والسياسية ووافقت بالاجماع على الآتي:

١ - العمل لتطوير النظام الاقتصادي والاجتماعي.

٢ - إن أي تطوير للنظام الاقتصادي والاجتماعي مرتبط إرتباطاً وثيقاً بالتطوير السياسي. لذلك تتمنى اللجنة على اللجنة السياسية الاسراع في عملها.

٣ - تقرر استمزاج الهيئات الاجتماعية والاقتصادية والمالية رأيها، والاجتماع بها والاستماع إلى مقترحاتها في ضوء مذكرات خطية سيطلب منها تقديمها الى اللجنة في أسرع وقت، ومن هذه الهيئات غرفة الصناعة والتجارة في بيروت والمناطق وجمعية التجار وجمعية الصناعيين وجمعية المصارف والاتحاد العمالي العام والحركة الاجتماعية وجمعية إدارة الأعمال».

وأكد معوض ان اللجنة، إن كانت قد ربطت أعمالها بأعمال لجنة الاصلاح السياسي فهي مستمرة في أعمالها ولن تتوقف.

تصريح
السيد رشيد كرامي، رئيس وزراء لبنان، حول إعلانه تشكيل «الهيئة الامنية»

(المحرر - بيروت - ١٩٧٥/١٠/٢٩)

بعد الاتصالات المكثفة التي قمت بها طيلة نهار أمس - الاثنين -، والتي كانت سبيلاً الى توضيح المواقف في ضوء ما يجري من مآس فوق أرض لبنان، وما يتحمله هذا الشعب الكريم مما لم يعد من مجال بعده الى المزيد، ولذلك وبعد أن أعلن الاطراف جميعاً تفويضهم الي بالعمل والتعاون من أجل تثبيت وقف إطلاق النار الذي أعلن مراراً ونقض تكراراً، فلا بد إذن من أن نجد حلاً يجعل هذه المأساة لا تستمر أكثر مما استمرت.

ولقد وعدت بالأمس بأنني، في ضوء تحليل تلك المواقف وهذا التفويض، سأعمل في ضوء خطة تكونت لدي، وأريد أن أعلنها من أجل ان أضع الجميع أمام مسؤولياتهم، فأنا لوحدي لا أستطيع أن أحقق ما يريده كل مواطن. ولكن

بالتعاون المخلص الصادق نستطيع ان نصل الى كل ما نريده، شرط ان نخلص النوايا وان تصح العزائم، وان نفي بما نعد به.

وعلى هذا الأساس فأنا أعلن على الرأي العام بأنني اتحدث إليه من السراي حيث سأقيم باستمرار، وحيث سأدعو ليكون معي، والى جانبي، السادة مع حفظ الالقاب: كميل شمعون، عادل عسيران، عبدالله اليافي، صائب سلام كمال جنبلاط، بيار الجميل، ريمون اده، فيليب تقلا، غسان التويني. من أجل درس الوسائل والطرق والاجراءات التي يجب اعتمادها والعمل على تحقيقها إعادة للأمن والطمأنينة وعودة بالبلاد الى الحياة الطبيعية.

إن هذه «الهيئة الامنية» التي ستجتمع بإستمرار في السراي هي التي يجب ان تتعاون في ما بينها من أجل هذه الغاية. وأنا أعدكم بأن أعلن على الرأي العام الحقائق كاملة وان اكشف كل جهة لا تتقيد بما يتفق عليه.

ونحن كلبنانيين عندما نتفق ونتعاون نستطيع ان نحقق كل ما فيه مصلحة هذا الوطن وخير هذا الشعب. وبالتالي فإننا لا بد أن نقيم الاتصال وان ندعو لاجتماعنا المقاومة الفلسطينية التي أعلنت موقفها الصريح. أولاً عن طريق المذكرة التي رفعتها اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تتضمن المبادىء والأسس الايجابية التي تساعد على حفظ أمن هذا الوطن وسيادته.

وإننا لنعلن ثانياً بأن المقاومة الفلسطينية تؤكد استعدادها والتزامها بكل ما من شأنه تحقيق الاستقرار، وعلى هذا فإننا نأمل بهذا التعاون من أن يتمكن لبنان وان تتمكن المقاومة من التعاون الجاد كي تنصرف الجهود الى خدمة القضية المقدسة. ومن أجل هذا يجب ان يبقى لبنان».

وأما فيما يتعلق بجلسة للمجلس واللجان فإن الحكومة حاضرة لان تتمثل حسب الأصول. وفي الختام ادعو السادة الذين اعلنت اسماءهم للحضور فوراً الى السراي كي تتحمل مسؤولياتنا.

مناقشات
هيئة الحوار الوطني في جلسة ٣ تشرين الثاني ١٩٧٥

محاولة استرداد الثقة

غير أنه لم يتسن لهيئة الحوار وللجان المتفرعة عنها الاجتماع الا في ٣ تشرين الثاني، بسبب اندلاع الاشتباكات بضراوة من جديد.

وفي ٣ تشرين الاول، استأنفت الهيئة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها الرئيس رشيد كرامي.

وتم الاتفاق على بنود صريحة هي:

١ - وقف إطلاق النار، ومن ثم إزالة المتاريس والمظاهر المسلحة والامتناع عن القنص والخطف وما الى ذلك. هذا الاتفاق بدأ تنفيذه منذ يومين وإني اعترف إنه حصل البارحة بعض التأخير بسبب حوادث معينة، فكان التنفيذ بنسبة ٤٠ بالمئة فقط. واليوم انطلقت جميع اللجان وآمل ان لا ينقضي يومنا هذا الا وتكون جميع البنود قد نفذت بحيث تدعو بعدها جميع الفعاليات الاقتصادية والمواطنين الى العمل. وأملنا أن يكون البلد قد تجاوز هذا القطوع الكبير. وبعد استتباب الأمن يجب العودة الى هيئة الحوار للبحث فيما يهم وطننا لنصبح قادرين على خلق لبنان من جديد. هذا ما دعاني الى عقد هذا الاجتماع، لاعطيك فكرة عما حدث في الماضي القريب ولكي ننطلق من جديد على طريق المحبة والتعاون.

وقال الشيخ بيار الجميل ان القضيةهي قضية ثقة. وأقول بصراحة لا ثقة بين بعضنا البعض، ويجب العمل على إعادة هذه الثقة. وإذا نجحنا في ذلك نكون خطونا خطوة كبيرة. ان خمسة بالمئة فقط من اللبنانيين والفلسطينيين يريدون هذه الاضطرابات وإن خمسة بالمئة من الفلسطينيين يسيطرون في الواقع على القضية الفلسطينية في هذا البلد، هذه القضية التي اخذت تنتحر عندنا، ونحن نتفرج عليها. وأرى ان نبحث قضية هؤلاء الخمسة بالمئة الذي يصنعون هذه الكارثة. فالدولة ليست ضعيفة، وإذا عادت الثقة بيننا نستطيع السيطرة على الـ ٥ بالمئة الذين ينحرون القضية الفلسطينية. وأنا أقول لماذا لا نطلع القضية من لبنان وتصبح عربية، شرط ان نتفق مع بعضنا، لان البلاد العربية يهمها الا تنتحر القضية الفلسطينية

والصيغة اللبنانية. وأرجو الا تعتبروني طائفياً عندما أقول ان المسلمين (اللبنانيين) أعطوا الاسلام أكبر انتصار عندما جعلوا الصيغة اللبنانية طيلة ٣٠ سنة ممكنة، بل نموذجاً للعالم. والصيغة اللبنانية نجحت لأنها انطوت على توازن بين المسيحيين والمسلمين طيلة ٤٠ سنة. وبعض الاخوة الفلسطينيين لا يفهمون الصيغة اللبنانية لانهم لم يعيشوها كفاية. وأكبر ضرر ان يتخلى المسلمون والمسيحيون عن النضال من أجل صون الصيغة اللبنانية، وأكبر مهمة لنا هي محاربة التقسيم الذي يتحدثون عنه. وأخشى ان يكون التقسيم واقعاً بالرغم من إرادتنا، وإذا أعطينا اطمئناناً للمسيحيين نتجاوز قضية التقسيم التي تحدث عنها خمسون بالمئة من المسيحيين، وحتى القائلون بالتقسيم لا يريدون الانسلاخ عن الجامعة العربية وعن المسلمين، ولكنهم يشعرون انهم غير قادرين على العيش بهذا الوضع. إذا خسارة على المسلمين قبل المسيحيين، إذا خسرنا الصيغة اللبنانية، لأن العالم كله لم يجد حلاً للقضية الفلسطينية إلاّ الصيغة اللبنانية.

وقال الرئيس كرامي: إن الصيغة اللبنانية بمبادئها ومعطياتها ما من أحد منا إلا ويحرص عليها، إلا أن هذه الصيغة لا تعني الجمود والظلم، ولا تبرر إقتتال اللبنانيين، بل في وحدة بين طوائف شعب لبنان، كوننا جميعاً نؤمن بآله واحد ووطن واحد، وبضرورة تقوية الدولة لاسعاد الشعب. إن الصيغة اللبنانية غير مطروحة للبحث، ولكننا جميعاً مع التطوير والاصلاح وتكافؤ الفرص والعدالة والمساواة بين جميع أفراد الشعب، من هنا فإن التقسيم مرفوض، وأول مبدأ أقرته هيئة الحوار، هو وحدة الأرض، والشعب في لبنان. ونحن سعداء بأن كل المقامات الروحية والقوى والأحزاب أعلنت إيمانها بهذا المبدأ الراسخ المستمر. فعندما يصدر عن البطركية المارونية بيان ضد التقسيم ومع وحدة لبنان أرضاً وشعباً، فمعنى ذلك ان القضية اللبنانية بمأمن من كل خطر، ولا تستطيع أية قوة ان تنتقص من وحدة لبنان وإستقلاله، وثمة تأكيدات من عدة دول على صون إستقلال لبنان. فاختلافنا إذا على أمور، أقل شأناً، لذلك فإنه بوسعنا ان نعالجها وان نتفق بشأنها.

وأضاف: يجب أن نتعاون لنجعل لبنان حقاً، لبنان ١٩٧٥ حتى لا نقول لبنان سنة ٢٠٠٠، ومع غروب هذا اليوم ستقوم قوى الأمن بواجباتها، وستطلق النار على كل من يخل بالاتفاقات التي توصلت اليها جميع الأطراف، وقد اتفقت الأطراف المعنية على إنه إذا حصل حادث فردي، فليس من الضروري ان يعود كل فريق الى سلاحه ليحقق انتصاراً ما: فلجنة التنسيق في حالة إنعقاد مستمر لمعالجة كل طارىء.

وأوضح الجميل: يجب ان يفهم من كلامي إننا ضد التقسيم. ولأننا ضد التقسيم قلت ما قلته. نحن أول من حارب التقسيم ولسنا ضد التطور او ضد التقدم بل نحن سباقون لكل تطور وتقدم.

وتحدث العميد ريمون اده فقال: أريد أن أبحث موضوعاً أخر، هو وجود خطة مرسومة لهدم الاقتصاد اللبناني، فالمعامل التي نسفت لم يكن في داخلها أي مسلح، ترى من يستفيد من هذه الخطة؟ ربما إسرائيل أو غير إسرائيل، ولكن طبعاً لبنان هو الخاسر.

وتساءل إده: هل الهدف هو تغيير النظام أم التقسيم؟ إني أكتفي الان بالتساؤل. إن إذاعة إسرائيل تخترع العديد من الحوادث والاشاعات، فهل هي تمهد لشيء، وهل هي تريد إبتلاع الجنوب، حتى نهر الليطاني لتحصل على مصادر المياه، وهذا حلم قديم لها عبر عنه وايزمان رئيس الوكالة الصهيونية في عام ١٩٢٠.

وعليه فإن السؤال هو: ما هي الطريقة التي نحمي بها لبنان من إسرائيل خاصة ونحن أمام وضعين: وضع أمني داخلي يعالجه بجدارة رئيس الحكومة، ووضع خارجي ناجم عن الخطر الاسرائيلي. ما من شك إن إسرائيل لها يد في كل ما جرى خلال الشهور الستة الماضية، ذلك ان لها مصلحة تاريخية وتجارية في أن تحل محل لبنان كهمزة وصل بين الشرق والغرب، وإني أعود الى إقتراحي القديم بل إلى الطريقة التي استعملها الرئيس عبد الناصر، وهي استحضار قوات دولية لحماية الحدود الجنوبية. كما يجب ان نلفت نظر مجلس الأمن والأمم المتحدة الى مخاطر التهديدات الأسرائيلية.

وتابع إده: لقد ضربت إسرائيل الجنوب فهاجر ٣٠ ألف من أبنائه، ومعظمهم شيعة الى ضواحي بيروت. ولان الحكومة لم تهتم بهم فقد أصبحوا محرومين، واعتقد انهم هم الذين هاجموا البيوت، وهذا من حقهم لانهم اصبحوا جياعاً.

وتساءل العميد إده: لماذا نعارض القوات الدولية، اليست موجودة في سوريا. لماذا لا تمد وجودها من الجولان الى الناقورة لتحمي لبنان وأهل الجنوب بالدرجة الاولى. أنا لا اعتقد أن أية قوات عربية ترضى بالمجيء الى لبنان لان هذه المنطقة اصبحت كما يقولون منطقة محفوظة للأميركان والسوفيات. ومن ناحية ثانية أقول: لو كنت رب عائلة وبيتي تنك،

وبيت جاري فخم، ولم تحمني الدولة في الجنوب، ولجأت الى بيروت فأنا أول من يهجم على بيوت الغير حتى أتدبر لقمة عيشي، والذين نهبوا من أجل ان يسدوا جوعهم او الذين هجروا أناساً من بيوتهم ليحلوا محلهم ليسوا شيعة فقط، بل من جميع الطوائف، فبعض المسيحيين ممن هجروا اقدموا على تهجير المسلمين من أطراف الأشرفية وسكنوا محلهم.

وتحدث السيد كمال جنبلاط فأعرب عن إعتقاده ان الدعاية التي تطلع بها علينا بعض الصحف هدفها ستر الوضع القائم الذي سببته الفئات الانعزالية بمخططها، هذا المخطط الذي فشل عسكرياً وسياسياً. إن ما وصلنا اليه الان هو إفقار لبنان نتيجة هذا المخطط، وباتت جميع الفئات تحت رحمة هذا الافقار وليس أدل على ذلك من حريق الاسواق والمعامل، وهجرة الثمانين الفاً من اللبنانيين، ومعظمهم مسيحيون الى الخارج، بالاضافة الى البطالة التي تأخذ بخناق البلد، والدخل الوطني الذي تدهور كثيراً حتى بتنا بحاجة الى ثلاث أو أربع سنوات لكي نعوض ربع ما خسرناه. إن دعايات بعض الصحف إذا هي لستر الهزيمة الانعزالية التي حاولت تقسيم البلاد، وأقول بصراحة ان الفريق الوطني كان رحيماً بالفئات الانعزالية، فلم يقتلع جذورها، بل أكتفي بالتصدي لها فقط، والذين يتحدثون عن بعض سيارات عسكرية تتجول على طرق قضاء عاليه والشوف ويختلقون بشأنها الاشاعات، ينسون او يتناسون ان إقفال طريق الدامور، جعل من طرق عاليه والشوف المنفذ الوحيد للفلسطينيين، ليصلوا الى مخيماتهم في الجنوب، فهذه السيارات هي سيارات فلسطينية معروفة من قبل سلطات الجيش، وهي تقوم بتموين مخيمات الفلسطينيين بعد قطع طريق الدامور. وإني أقول للانعزاليين لا تحرجوا أهالي الشوف والجنوب، فإذا لم تفتح طريق الدامور حالاً فإن هؤلاء الأهالي قد يضطرون الى فتحها بالقوة لانها شريان تموينهم وإتصالهم بالعاصمة.

وأضاف: إني أقول أيضاً إن موقف سوريا كان سلبياً دائماً، لقد قام المسؤولون السوريون بواجباتهم، وكانوا إيجابيين تجاه جميع الفرقاء، ولو كانت عاطفتهم - وهذا شيء طبيعي - مع الفريق الوطني، لأنهم قوميون عرب تقدميون. وإني أقول أيضاً إن هناك هياجاً في الاوساط الشعبية السورية بسبب ذبح العمال السوريين لدرجة ان عاملاً بسيطاً في حماة شيعه أكثر من ٨٠ ألف نسمة، والحكومة السورية تعمل جاهدة لضبط هذا الهياج وحصره، وقد جاءني خلال وجودي في سوريا مؤخراً وفد من المسيحيين السوريين يستنكر ما يفعله بعض الخارجين على المسيحية في لبنان، وليقولوا لي: «إن ما يفعله هؤلاء في لبنان يسيء الى وجه المسيحية المشرق في العالم العربي أجمع».

وتابع: إن كل هذه الاحداث تذكرني بمقالة صحيفة الفاتيكان منذ مدة والتي تساءلت: هل المقصود من الاحداث الراهنة تهجير المسيحيين لأحلال الفلسطينيين محلهم، وإني أتساءل بدوري، هل إن الفئات الانعزالية تنفذ هذا المخطط من حيث تدري أو لا تدري. وإني التقي مع الذين حذروا من تفاقم الأزمة الاجتماعية وأرى إتخاذ توصية ضد تسريح العمال وتوصية بتقديم معونات الى المعامل التي بقيت ٦ أشهر مغلقة كي تعود الى العمل والى تشغيل العمال.

وأضاف: وأخيراً أقول وأنا مسؤول عن كلامي: هناك مخطط إسرائيلي هدفه في المرحلة الاولى تدجين الوسط الشيعي المحيط ببيروت، وهدفه في المرحلة الثانية، تدجين وإرهاب الوسط السني داخل بيروت، وهدفه في المرحلة الثالثة، تدجين وإرهاب الدروز والشيعة في الجبل والبقاع. إلا أن هذا المخطط قد تعثر والحمد لله وإني أقول إننا جميعاً لبنانيين وسوريين وعربا لا يمكن أن نرضى بتقسيم لبنان.

وقال الرئيس سلام إن الأسلحة التي تنهال على لبنان أخطر على السيادة اللبنانية من إنتقاص هذه السيادة في الجنوب أو غيره.

لقد صرح النائب فؤاد لحود في المجلس النيابي بأنه أتى بصفقة أسلحة بمبلغ مليون ونصف مليون دولار باعها بدون ربح. وقال ان القطعة كلفته ١٢٠٠ ليرة، فقيل له إنك بعتها بـ ١٤٠٠ ليرة. أجل إن الأسلحة يؤتى بها الى لبنان وتمر تحت سمع وبصر المراقبين في أجهزة الدولة. وانتهى قائلاً: لا تعايش بدون مساواة لأن الصيغة اللبنانية أساسها التعايش بالمساواة.

وتحدث الدكتور إدمون رباط. المخطط الأسرائيلي الذي تحدثتم عنه بشيء من الرهبة هو مخطط قديم يعود الى سنة ١٩٢٠ لقد تحدث عنه «وايزمان» بوضوح في كتابه «التجربة والخطأ». إلا أن وجود هذا المخطط شيء ووجود التربة الصالحة لتنفيذه شيء آخر، وإسرائيل إنما ركزت على لبنان لأنها وجدت فيه التربة الخصبة لذلك، فالبنية اللبنانية والصيغة اللبنانية قابلتان لتنفيذ مثل تلك المخططات. وبدلاً من أن نعمل لتطوير تلك الصيغة ولأضعاف نواحيها المضرة جعلنا من

الطائفية كل شيء في هذه الدولة، ولا تنسوا أيها السادة أن الصيغة الطائفية مبنية أساساً على التفاوت، ولا أود أن أتحدث عن التفاوت بين الطوائف المسيحية والاسلامية، بل اتحدث عن التفاوت بين الطوائف المسيحية نفسها إذ أن بعض الطوائف المسيحية لا يستحق اعضاؤها أي شيء من خيرات الدولة، في حين ان هناك طوائف مسيحية هي كل شيء في الدولة. لقد حصل التفاوت لان الصيغة اللبنانية تجمدت فوصلنا جميعاً الى هذه المآسي، حيث اصبحت الطائفية صنواً للرأسمالية البشعة.

مذكرة مؤتمر رؤساء الرهبانيات والرابطة المارونية.

في غضون ذلك، أذاع المؤتمر الدائم للرؤساء العامين للرهبانيات اللبنانية والرابطة المارونية في ٦ تشرين الثاني نص مذكرة صادرة عن «لجنة البحوث اللبنانية» حول الموقف المسيحي من الأوضاع رفعها الى «نواب الأمة اللبنانية» والذي اتخذ موقفاً محدداً من الميثاق الوطني وما وصفته بمرتكزات الميثاق، ودعا الى إعلان الولاء الدائم للبنان وكذلك حياد لبنان على الصعيد الدولي و«الابقاء على المقررات التطمينية التي أقرها ميثاق ١٩٤٣».

ومن جهة أخرى أذاع رئيس المجلس الاسلامي في التاريخ ذاته، ورداً على أنباء وصول اسلحة الى لبنان، دعوة الى الحوار قائلاً إن إستمرار تدفق الأسلحة لا يعني إلا أمراً واحداً هو الأصرار على الاستمرار في مخططات الاقتتال والفتنة، وأن كل «دعوة الى التحرش تفقدنا القدرة على لجم رد الفعل».

الغاء الطائفية السياسية

تلا ذلك تطور هام فيما برز في إجتماع لجنة الاصلاح، في إجتماعها بتاريخ ١٢ تشرين الثاني، إتجاه ان الغاء الطائفية السياسية. وقد استعرضت اللجنة مذكرة الدكتور إدمون رباط، والتي أعدها بتكليف منها ودعا فيها الى ثلاثة إقتراحات، هي الغاء الطائفية السياسية على إختلاف أشكالها وإخضاع منازعات الاحوال الشخصية للمحاكم المدنية على أن تحكم حسب تشريعات كل طائفة، وثالثاً وضع قانون مدني اختياري موحد للاحوال الشخصية لحالات الزواج والطلاق والارث. (نص المذكرة في مكان آخر).

غاب عن لجنة الاصلاح أربعة اقطاب أساسيين هم الرئيس صائب سلام الموجود في السعودية، والشيخ بيار الجميل والسيد كمال جنبلاط والعميد ريمون إده. وقد حضرها الرئيس عبد الله اليافي والدكتور إدمون رباط والدكتور الياس سابا والسيدان عصام نعمان وعباس خلف (مفوضين عن السيد جنبلاط) والدكتور رضا وحيد والدكتور حسن عواضه والدكتور خيرالله غانم الذي أعلن إنه غير مفوض عن العميد إده، ومستشار الرئيس اليافي السيد سمير صباغ، والأمين العام للتنظيم الناصري (إتحاد قوى الشعب العامل) السيد كمال شاتيلا الذي ذكر الرئيس اليافي بأنه حضر بناء على طلب الرئيس رشيد كرامي. وانضم الى المجتمعين في الاولى إلا ربعاً النائب إدمون رزق بعدما اتصل الرئيس اليافي هاتفياً بالشيخ بيار الجميل.

وناقشت اللجنة دراسة الدكتور رباط وقرر المجتمعون في نهاية الجلسة دعوة الاقطاب الاساسيين الى حضور جلسة مقبلة او انتداب من يمثلهم على ان يكون تفويضهم كاملاً وقرروا كذلك دعوة ممثل عن الوطنيين الأحرار للاشتراك في جلسات اللجنة.

ووافق المجتمعون على إقتراح قدمه السيد خلف يقضي بعقد جلسات دائمة ويومية للجنة الاصلاح السياسي تنتهي فيها، وخلال مدة معينة إلى إقرار التوصيات لترفع الى الهيئة الوطنية للحوار.

قال السيد خلف أن أحد الاطراف الأساسيين في اللجنة غير موجود (الكتائب) وطالب بأن تسود الجدية جلسات اللجنة والأستمرار في الحوار وقال: «إن رأي جنبلاط هو ان تنعقد الهيئة العمومية للحوار انعقاداً دائماً للانتهاء من قضية الاصلاح السياسي». فأيد الاقتراح الدكتور سابا والدكتور عواضه، وقال سابا ان «القمة الروحية والهيئات الاقتصادية

* ١ - راجع نصها في مكان آخر حسب الفهرس في الجزء الرابع وهي الموجهة إلى نواب الأمة

طلبت الانتهاء من هذا الموضوع واستئناف الحوار». وقال عواضة ان كل الهيئات الشعبية تطلب بت الحوار، واقترح الاتصال بالكتائب لمعرفة مدى إهتمامها بمتابعة الحوار، فوافق الجميع على إقتراحه.

وقال خلف: «هناك وقف قتال، ولانهاء القتال يجب ان يتم إتفاق سياسي، فالشيء الجذري الذي ينهي القتال هو الحل السياسي، وهناك أطراف غير ممثلة في لجنة الاصلاح السياسي وهم الوطنيون الاحرار، فأقترح تمثيلهم».

ثم اتصل الرئيس اليافي بالشيخ بيار الجميل هاتفياً، فحضر على الاثر النائب رزق.

وكان الدكتور رباط أكد على ضرورة الاتفاق السياسي وعلى ضرورة تمثيل جميع الأطراف في اللجنة.

وتحدث شاتيلا فطالب بالبحث في الطائفية والديمقراطية في معناها السياسي والاجتماعي وفي الهوية القومية والاستقلال السياسي والاتجاه الاقتصادي والاجتماعي والمشاركة والسياسة الخارجية.

وهنا ذكر الدكتور عواضة المجتمعين بأن السيد شاتيلا أثار نقاطاً بحثت سابقاً، وهناك نقاط (إقتصادية مثلاً) هي من صلاحية لجان أخرى، وطلب عدم الدخول في مواضيع تثير حساسية وحصر البحث في الأمور العملية التي تشكل قاسماً مشتركاً «إذ أن هناك أموراً لا يتفق عليها تحال على الهيئة العامة».

وطلب الدكتور وحيد الاستمرار في البحث في ورقة العمل وأثار قضية عدم إشتراك الاقطاب، وشدد على أن الرأي العام ينتظر أعمال اللجنة، ووافق على التفرغ للعمل الدائم، وأيده النائب رزق والدكتور رباط الذي شدد على ضرورة حضور الاقطاب جلسات اللجنة أو مفوضين عنهم. ووافق الدكتور سابا على ورقة العمل وقال في آخر مرة وصلنا الى قضية العلمنة».

وهنا طلب الرئيس اليافي من الدكتور رباط شرح الدراسة التي أعدها ووزع نسخاً عنها. واستغرق شرح الدكتور رباط ساعة ونصف ساعة.

مناقشة اقتراحات رباط

وبدأت بعد ذلك مناقشة الاقتراحات الثلاثة الواردة في الدراسة. فقال النائب رزق: «إننا نعتبر المادة ٩٥ من الدستور ملغاة تلقائياً، فنص المادة تضمن الغاءها صراحة إذ نصت على كونها موقتة والا يؤول ذلك الى الاضرار بمصلحة الدولة. وندعو بالتالي الى إعتبار هذه المادة ملغاة تلقائياً لانقضاء أجلها، وندعو السلطات التنفيذية الى التصرف على هذا الأساس». ثم تلا مقتطفات من كتاب له يتضمن موقف الكتائب الذي هو مع العلمنة والنهج العلمي والعقلانية والعدالة وضد التخلف والرجعية، ومع الوحدة الوطنية، وميز بين العلمانية والتعلمن والاخيرة تعني عكس الاولى العداء للدين وقال: «الموضوع الأساسي هو مؤسسة الحرية في لبنان، وبمقدار ما تكون هذه المؤسسة مضمونة تنتمي الحاجة الى ضمانات أخرى. والكتائب تؤمن بالاساليب التقدمية والعلمية». ثم انتقد التشكيك في الهوية السياسية للبنان «فعندما نكون في حاجة الى ذكر أن لبنان دولة عربية نشعر بأن الثقة المتبادلة مفقودة». وطلب عدم جعل الانتماء العربي موضوع جدل «مع إننا لا نبالغ في هذا الانتماء لان التشكيك يؤدي الى ردات فعل. ونحن نعتبر ان هوية لبنان هي لبنانية بمعنى انها داخل المجموعة العربية هي هوية خاصة، ومن الخطأ ان نطلب تحديد هوية، فنحن ننتمي الى العالم العربي والتضامن العربي من دون أي تحفظ، لذلك اعتبر المادة ٩٥ ملغاة، ونوافق على الغاء المادة ٩٦ من قانون الموظفين». وأعلن موافقته على توحيد قوانين الاحوال الشخصية «ولو اختيارية» وعلى إيكال امر النظر في مواضيع الاحوال الشخصية الى المحاكم المدنية.

ورد الدكتور رباط على رزق وقال: «النائب رزق يعلم ان الوضع السياسي والاجتماعي شيء والوضع القانوني شيء آخر، فإذا كان ثمة حكم من أحكام القانون أصبح بالياً فلا بد في نظامنا الدستوري والاشتراعي من أن يأتي العضو الصالح (مجلس النواب) ويجري عليه معاملة الالغاء، لذلك يبدو إننا متفقون على تبنى الغاء المادة ٩٥، على ان يتخذ البرلمان القرار اللازم بذلك، خصوصاً أن لبنان يتبنى النظام الروماني القائم على المنطق والتصنيف والتقنين، فلا بد من أن يأتي النص في شكل واضح تماماً، لأن لهذا الايضاح آثاره المعنوية والسياسية».

شاتيلا: المهم الان الاهتمام بالمشاكل التي سببت الاحداث الاخيرة، لذلك قضية القانون المدني الاختياري المقترح غير مطروحة الان. هناك اليوم مشكلة الطائفية السياسية».

وقدم الدكتور عواضه إقتراحين، الاول يقضي بدعوة لجنة الاصلاح السياسي الى الانعقاد في حضور اعضائها الأساسيين او مفوضين عنهم، وحضور ممثل عن الوطنيين الأحرار، على ان تعقد اللجنة جلساتها في صورة دائمة مع تحديد مهلة معينة لها. أما الاقتراح الثاني فيقضي أولاً بالغاء الطائفية في الوظائف المدنية والقضائية والعسكرية، وثانياً بالغاء الطائفية في التمثيل الشعبي «مع تجاوز المناصب العليا باعتبار ان ليس من نص يكرسها».

ثم أكد السيد خلف على ضرورة اتخاذ توصيات لدرسها في الاجتماع المقبل في حضور الاقطاب او مفوضين رسميين عنهم. وأعلن النائب رزق موافقته على عقد جلسات دائمة وطلب تأجيل البحث في الاقتراحات الاخرى الى الاجتماع المقبل.

كذلك أعلن الدكتور سابا موافقته على الاقتراحين الثاني والثالث اللذين تضمنتها دراسة الدكتور رباط. أما الاقتراح الاول فقال في صدده «مع موافقتي المبدئية عليه، أريد أن أستوضح إذا كانت المادة ٩٦ تشمل كل الوظائف». وأضاف «أوافق على إلغاء الطائفية في مجلس النواب، على أن يكون هناك مجلس ثان، مجلس شيوخ أو مجلس اقتصادي يكون التمثيل فيه طائفياً.

واختتمت الجلسة بالموافقة على دعوة الاقطاب أو مفوضين رسميين عنهم الى حضور الجلسة المقبلة، ودعوة ممثل عن حزب الوطنيين الاحرار.

واعقب ذلك تطور هام آخر، فيما جرى نقل البحث في الاصلاح السياسي، على نحو مفاجىء، من الهيئة الوطنية للحوار، الى مجلس الوزراء، مما طرح تساؤلاً كبيراً حول مصير الاصلاح، وأسباب النقل، بعد ان كانت الهيئة قد وضعت يدها جدياً على الموضوع.

وقد أبدى فريق تخوفه من «الغرق» في أوقيانوس الاصلاح، بإعتبار أن ثمة أولويات معروضة على مجلس الوزراء وتنتظر البت، كقضية الأمن والمسألة الاجتماعية فضلاً عن الكارثة الاقتصادية التي سببتها الحوادث.

وكان في رأي هذا الفريق من الوزراء أن من الأفضل إبقاء موضوع الاصلاح السياسي في هيئة الحوار، لكونه لن يؤدي في انتقاله الى مجلس الوزراء الا إلى إثارة أزمة سياسية جديدة.

مقابل ذلك كان ثمة مراقبون يميلون الى الاعتقاد ان «فخاً كبيراً» نصب للحكومة عبر نقل موضوع الاصلاح الى مجلس الوزراء، وأن هذا الفخ قد يؤدي الى تفككها ان لم يكن الى إنهيارها من الداخل. لأن الحكومة، في تركيبها السياسي المعروف، لا يمكنها ان تتفق على موقف واحد ورأي واحد ونظرة واحدة. والحد الأقصى الذي يمكن ان تتفق عليه لا يشكل الحد الادنى الذي يطالب به الفريق الاخر... عبر رئيس الحكومة.

وقد نقلت «وكالة الانباء الصحافية» أن تبايناً في وجهات النظر وقع بين كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء حول الاصلاح في إجتماع الحكومة في ١٢ تشرين الثاني. وقد أوردت الوكالة ان رئيس الحكومة كان يرى «بأن وضع لبنان، بالنسبة الى تعدد طوائف أبنائه، يجعل من العدل والمساواة رائد الجميع، والملاحظ ان هناك أسباباً عدة تخلق عند بعض المواطنين شعوراً بالغبن والتمييز والتفرقة. وإني أشير على سبيل المثال لا الحصر الى الأسباب الآتية:

١ - ان بعض الوظائف العامة أصبحت وقفاً على طائفة من دون أخرى ولا يمكن أي مواطن أن يحصل على إحدى هذه الوظائف إلا إذا كان منتمياً الى طائفة معينة.

٢ - إن إعتماد قاعدة الخمسة الى ستة في التمثيل النيابي يعطي لطوائف معينة نسبة في التمثيل تفوق نسبة عدد ابنائها الفعلي، وهذا يشكل امتيازاً لطوائف على حساب طوائف أخرى لا تقل عنها عدداً، ويخلق شعوراً بالتمييز في حين أن الدستور نص صراحة على المساواة في كل المجالات.

٣ - إن صلاحيات رئيس الجمهورية وممارسة هذه الصلاحيات تجعل من رئاسة الجمهورية مركزاً للاستقطاب وتعطيها صلاحيات لا تقابلها مسؤولية. علماً أن المحكمة العليا لمحاكمة الرؤساء والوزراء لم تشكل بعد.

٤ - ينص الدستور على أن رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويسمى من بينهم رئيساً، والواقع يجعل من إرادة رئيس الجمهورية بالنسبة الى تشكيل الحكومة الارادة النافذة.

٥ - إن ممارسة الصلاحيات من قبل رئيس الجمهورية يمكن أن تؤدي الى فرض رأيه على الأكثرية النيابية التي تعطي

الرئيس الحرية بالنسبة الى إختيار رئيس الوزارة، وذلك عند قيامه بالاستشارات لتأليف الحكومة، ويمكن عن طريق الصلاحية المعطاة له، حل مجلس النواب إذا لم يتقيد بحالات معينة وهذا يخلق جواً من الضغط على مجلس النواب.

٦ ـ كثير من الطوائف يطالب بالا يحصر مركز رئاسة الجمهورية بطائفة من دون أخرى ما دام الدستور يكفل المساواة بين الجميع.

٧ ـ هناك مطالبة بالغاء المادة ٩٥ من الدستور التي تكرس الطائفية. وإنه لا بد من طرح كل هذه المواضيع على بساط البحث وإعادة النظر في القواعد والنصوص التي تخلق مشاعر التميز والتفرقة بين المواطنين تأكيداً لمبدأ العدل والمساواة».

ومن الأقوال التي نسبتها الوكالة الى رئيس الجمهورية إنه تساءل «ماذا يقول العالم عن لبنان الذي يعرفه بأنه بلد الاشعاع والاخوة عندما يقول البعض ان هناك مواطنين حقوقهم مغبونة». كما تساءل، معقباً على كلام المفتي خالد «هل يمكن أحداً ان يحدد لنا صلاحيات رئيس الجمهورية وفقاً للدستور والتي أصبحت كقميص عثمان»؟ وأضاف متسائلاً: «أين هي هذه الصلاحيات التي لا تقابلها صلاحيات في كل دساتير العالم؟ إن علينا أن نبحث في المواضيع السياسية قبل كل شيء». ثم شدد فرنجية على أولوية القضايا السياسية «لأن الأزدهار الاقتصادي مرهون بالاستقرار السياسي».

ومن الكلام الذي تسرب عن حديث الرئيس في جلسة مجلس الوزراء انتقاده طرح المطالب «من قبل أحزاب وهيئات وتجمعات غير مسؤولة وغير شرعية». كذلك دفاعه عن العرف المتبع في تأليف الحكومات وإصدار المراسيم والقوانين. ومما قاله الرئيس فرنجية «أن العرف والتقليل المتبعان هو أن رئيس الجمهورية يكلف رئيساً للحكومة يقوم بدوره بتشكيل الحكومة، وهو لا يعين الوزراء إلا بناء على إقتراح رئيس الحكومة. فلماذا إذن المطالبة بتعديل العرف»؟

وعن القوانين قال فرنجية «إنه لا يصدر قانون او مرسوم ما لم يقترن بتوقيع رئيس الوزراء والوزير المعني، بينما ينص الدستور على أن مقررات رئيس الجمهورية يشاركه في توقيعها الوزير او الوزراء المختصون. فالدستور إذن لا يلزم بوجود توقيع رئيس الوزراء».

وأدلى الدكتور عبدالله اليافي، بتصريح في ١٣ تشرين الثاني، حول انتقال البحث حول قضايا الاصلاح الى مجلس الوزراء، قال فيه ان الهيئة ليست سلطة إشتراعية وإن كل ما تقوم به سيحال على مجلس الوزراء وبعدها على مجلس النواب. وقد أدلى رئيس لجنة الاصلاح، بتصريحه في وقت دعا فيه أعضاء اللجنة الى الاجتماع، وفي وقت صعد فيه السيد كمال جنبلاط حملته، عبر ثلاثة تصريحات طويلة على المذكرة المشتركة للرهبانيات والرابطة.

لجنة الاصلاح تسرع وتتخذ سلسلة قرارات

في ١٤ تشرين الثاني أتخذت لجنة الاصلاح السياسي قرارات على جانب كبير من الخطورة بإدخال بعض التعديلات على الدستور أبرزها الغاء الطائفية، ولو كان هذا الالغاء مشروطاً، ثم انشاء مجلس اقتصادي واجتماعي وخفض سن الاقتراع الى الـ ١٨ سنة.

وقد تم ذلك في وقت غاب فيه ممثلو الكتائب والأحرار عن الاجتماع وتصريح الشيخ بيار الجميل، بأن المناخ الذي يبحث فيه الاصلاح الدستوري «ليس ملائماً للحوار والتفاهم، وأي شيء يمكن أن يقرر تحت الضغط، يوحي بأنه أمر واقع يفرضه فريق على آخر، وهذا خطأ لا يصح ان نبني عليه مستقبل لبنان».

عقدت اللجنة إجتماعها بحضور رئيس اللجنة الدكتور عبدالله اليافي والعميد ريمون إده والدكتور خيرالله غانم (مستشار إده) ومقرر اللجنة السيد عزت الترك، والسيد كمال شاتيلا والدكتور نجيب قرانوح والدكتور حسن عواضه والدكتور رضا وحيد والمهندس عاصم قانصوه، وكمال جنبلاط وعباس خلف وعصام نعمان.

اقتراحات جنبلاط

وتحدث جنبلاط فقال ان لبنان هو بلد المبادرات الفردية والنشاطات المهنية العديدة، وبما ان الانتخاب لا يأتي دائماً بالافضل من بين المرشحين فإن في الأمكان تجديد التمثيل الشعبي إضافة الى تطبيق التمثيل النسبي بإنشاء مجلس ثان

للنشاطات الأساسية يتنخب من بين الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية الرئيسية وتكون صلاحياته اقتراح القوانين والاشتراك مع مجلس النواب في إنتخاب رئيس الجمهورية.

وتشكيل مثل هذا المجلس من شأنه أن يضم اكثرية مسيحية نظراً الى كون المسيحيين يهيمنون على أكثر النشاطات الاقتصادية. وبذلك نكون اعطينا اطمئناناً للأخوان من بعض الفئات المسيحية، لان ذلك سيكون ضماناً لمجيء شخص مسيحي الى رئاسة الجمهورية مدة طويلة.

اده يعترض

وقال العميد إده: لماذا تكون لهذا المجلس صلاحية المشاركة في إنتخاب رئيس الجمهورية؟ أنا مع إنشائه ولكن من دون إعطائه تلك الصلاحية لان من شأن ذلك إجراء تعديلات دستورية واسعة. ثم ان تعديل قانون الانتخاب يصحح التمثيل الشعبي، فلا يبقى لزوم لاعطاء مجلس اخر حق الاشتراع. وإذا كنت تريد ان تستوحي القانون الفرنسي، فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي هناك لا علاقة له بانتخاب رئاسة الجمهورية.

وقال نعمان: إن الغاية من إنشاء المجلس الاخر هي معالجة القلق المسيحي الذي يقول البعض إنه سينجم عن الغاء الطائفية في إنتخاب مجلس النواب، بمعنى ان تأليف مجلس النشاطات مثلاً سينطوي على أكثرية مسيحية بسيطة كما يعتقد السيد جنبلاط، وان من شأن ذلك تطمين المسيحيين المتخوفين من الغاء الطائفية السياسية وإعتماد التمثيل النسبي. وأثر ذلك دار الحوار التالي:

إده: مع إنه لا توجد طائفية في فرنسا، فهناك مجلس إقتصادي إجتماعي. فهل نضجنا كفاية حتى نلغي الطائفية في مجلس النواب؟

الياني: أنا مع مجلس إقتصادي إجتماعي بطريقة التعيين على أن يكون رأيه استشارياً.

عواضة: يبدو أن هناك موافقة على هذا الامر، فلماذا لا ننتقل الى البحث في مجلس النواب، أي في طريقة تركيبه وانتخابه، وما إذا كنا سنبقي على طائفية التمثيل الشعبي أم نلغيها؟

الياني: لقد إتفقنا على إلغاء المادة ٩٥ من الدستور، وهذا يستتبع الغاء الطائفية في مجلس النواب.

إده: إذا كان الرئيس الياني يوافق على علمنة الدولة، فنحن نوافق على الغاء الطائفية في مجلس النواب. فإذا استثنينا الأحوال الشخصية من العلمنة، فلماذا تريدون استثناء مجلس النواب من الطائفية؟

نعمان: هذا يجرنا مجدداً الى البحث في إقتراحات الدكتور رباط المتكاملة، أي الغاء الطائفية السياسية وسن قانون مدني إختياري للأحوال الشخصية.

إده: أوافق الدكتور رباط على إقتراحاته، لكنني آخذ عليه استثناءه قضايا الأرث من القانون المدني للزواج، ذلك ان مشاكل كثيرة تنشأ عما إذا كانت المسلمة تستطيع توريث ابنائها من مسيحي والعكس.

شاتيلا: أعتقد أن مشكلة الزواج والأحوال الشخصية مشكلة ثانوية، فالمشكلة الأساسية هي عدم المساواة التي تتجلى في الطائفية السياسية، فلنحاول التركيز على الغاء هذه المشكلة، ثم نعود الى المشاكل الثانوية.

عواضه: لنتبع القاعدة الآتية: إن هدفنا البعيد هو العلمنة، لكننا نحاول تدريجاً الغاء ما يمكن الغاؤه من الطائفية.

جنبلاط: مثلما نجد تحفظات على زواج المسلمة من مسيحي اختيارياً في الأوساط الاسلامية، نجد أيضاً تحفظات على قضية الطلاق في الأوساط الكاثوليكية. لا بأس إذا من أن نبدأ على هذا الصعيد باختراق بسيط للجدار الطائفي ثم نتوسع في الغاء الطائفية تدريجاً، من هنا أرى إننا قادرون على وضع قانون مدني اختياري يحفظ حق المسلمة في الاحتفاظ بدينها وحقوقها الأرثية إذا ما تزوجت مسيحياً وفق القانون المدني، وحق المسيحية مثلاً في أن تحتفظ بدينها وببعض الشعائر المسيحية إذا تزوجت مسلماً، مع العلم إن هذه الأمور تهم فئة قليلة من اللبنانيين المسلمين والمسيحيين الذي لا تمنعهم القوانين والأنظمة الراهنة من الزواج المختلط خارج الأراضي اللبنانية، ولا يسع السلطات اللبنانية إلا الاعتراف بمثل هذه الزيجات المدنية التي تتم في الخارج.

إده: نعم يجب إزالة هذا التناقض. فإذا كان الزواج المدني في الخارج ضد النظام العام، فلماذا يقبل به رجال الدين

المسيحيون والمسلمون ضمناً ونقبل بـه نحن بعد تسجيله في دوائـر الاحوال الشخصيـة؟ فما دام يصح عنـدما يجـري في الخارج، فلماذا لا يصح عندما يجري على الأراضي اللبنانية؟

شاتيلا: إني أتسـاءل هل إن التقـدم والتطور لا يتمـان إلا من خلال التصـادم مع الـدين ورجالـه؟ لنتجنب ما يمس جوهر الدين ورجاله ونركز على المشكلة الأساسية التي هي انعدام المساواة الناجمة عن الطائفية السياسية.

خلف: كان يمكن القول بوجود تصادم مع الدين لو ان الاقتراح يقضي بوضع قانون مدني الـزامي للزواج، أما وأن الزواج المدني إختياري فلا مجال للتصادم مع الدين ورجاله.

إده: أعتقد أن تبني إقتراحات رباط يؤدي إلى الاصطدام برجال الدين.

قانصوه: عندما نبحث في الغاء الطائفية السياسيـة نلبي تطلعـات اكثريـة اللبنانيـين. أما عنـدما نبحث في الاحـوال الشخصية فنعبر عن هموم قسم ضئيل من اللبنانيين وإني أرى إنـه لا يجوز طـرح حلول لمسألـة الاحوال الشخصيـة إلا في مجلس النواب فننتخب على أساس لا طائفي. إذا لنبدأ بالغاء الطائفية السياسية.

وحيد: صحيح ان الهدف هو التمثيل الشعبي غير الطائفي إلا انه يجب ان نأخذ دائماً الواقـع في الاعتبار. فلمـاذا لا نؤجل الان موضوع طائفية او لا طائفية التمثيل الشعبي، ونـركز عـلى الاحكام الاخـرى لقانـون الانتخاب من حيث سن التصويت وعدد النواب وما أشبه؟

نعمان: لنتصارح. إن المشكلة تتلخص في أن الوطنيين واللاطائفيين بين المسلمين والمسيحيين يريدون الغاء الطائفية السياسية، فينبري لهم الطائفيون بين المسيحيين معارضين وبما ان بعض المسلمين غير مـوافقين عـلى قانـون مدني لـلأحوال الشخصية، فإن الاسترسال في المناقشة ضمن هذا الاطار يؤدي الى مأزق. إذا لماذا لا نركز عـلى الغاء الـطائفية الـسيـاسية، خصوصاً في مجلس النواب مع تطمين المتخوفين من الغائها ولا سيما المسيحيين بإنشاء مجلس آخر إما للنشاطات الأساسية او مجلس للشيوخ يتولى بتّ القضايا المصيرية فقط بالاشتراك مع مجلس النواب، كقضايا الحـرب والسلم وتعديـل الدستـور؟ ولا مانع في هذه الحال ان تكون للمسيحيين أكثرية بسيطة فيه، شرط ان يكون مجلس النـواب منتخباً عـلى أسـاس وطني لا طائفي.

شاتيلا: أعتقد ان المشكلة الأساسية في بت هوية لبنان، فإذا ما اتفقنا على الهوية تنحل القضايا الأخرى بسهولة.

إده: لبنان دولة عربية بحكم انتسـابه الى الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العـربي المشترك، فهـل ان هذا الامـر يحل قضايا العلمنة والطائفية والاحوال الشخصية؟

قانصوه: إن الـسؤال عن موضوع الهوية لا يوجه إلى الحاضرين لانهم جميعـاً متفقون عـلى هويـة لبنان العـربية إنمـا يوجّه إلى الغائبين وإني بهذه المناسبة اقترح حلّا وسطاً لماذا لا نلجأ إلى التمثيل القطاعي على الأساس المهني والاجتماعي، مع الغاء الطائفية السياسية؟

جنبلاط: هيك ينقطع رزق كل المرشحين للنيابة ونرتاح.

اليافي: لنعد الى سائر أحكام قانون الانتخاب. فهل توافقون على جعل سن الاقتراح ١٨ سنة؟

فوافق الحاضرون على الاقتراح بالاجماع.

التوصيات

أولاً: الموافقة على الغاء المادة ٩٥ من الدستور اللبناني والمادة ٩٦ من قانون الموظفين سيتبع ذلك الغاء الطائفية في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة.

ثانياً: الغاء الطائفية السياسية مع إشتراط العميد ريمون اده الموافقة على ذلك ان تطبق علمنة الدولة كاملة.

رابعاً: الموافقة على جعل سن الاقتراح ١٨ سنة بدلاً من ٢١ سنة. (وقد اقترح اليافي جعلها ٢٠).

الكتائب ترفض التوصيات

وقد أذاع حزب الكتائب بياناً في ١٤ تشرين الثاني، تعليقاً على مقررات لجنة الاصلاح، رفضت فيه «توصيات الأمر

الواقع»، وإنه ما دامت الحكومة وضعت يدها على المواضيع السياسية، فإنه «يعود للحكومة والمجلس التصدي لهذه المواضيع». واختتم بأن الحزب «يتابع بكل إيجابية تعاونه مع جميع الفرقاء في سبيل عودة الأمن والهدوء».

وفي حين رأى البعض ان موقف الكتائب «موحى به ومنسق مع جهات تريد تعطيل أعمال هيئة الحوار ونسفها» كان رأي رئيس الحكومة ان تستمر هيئة الحوار في مهمتها لان هذه المهمة لا تقتصر على الاصلاح السياسي بل تشمل الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي. كذلك فإن السيد كمال جنبلاط وقف موقفاً سلبياً من نقل موضوعات الاصلاح السياسي الى مجلس الوزراء.

والرهبانيات والرابطة المارونية

وفي هذا الوقت أذاعت الرهبانيات المارونية بالاشتراك مع الرابطة المارونية. بياناً في ١٥ تشرين الثاني، رفضت فيه توصيات لجنة الاصلاح وقالت ان الحوار افسدته أجواء الأرهاب وأن «التعديلات المقترحة دليل سعي جديد فاضح للقضاء على الميثاق الوطني والصيغة اللبنانية».

مواجهة بين الرئيس فرنجيه والرئيس كرامي

في ١٥ تشرين الثاني عقد مجلس الوزراء لكن كانت قد سبقته خلوة طويلة بين الرئيس فرنجيه والرئيس كرامي قيل إنها كانت بمثابة مواجهة انتهت الى إتفاق من جهة، ومن جهة ثانية إلى إعتماد «خطة كرامية» في الاصلاح السياسي تقوم على تفسير الدستور وممارسته لا تعديله.

وصل الرئيس كرامي إلى القصر صباحاً، ووصل بعده الدكتور وليد الخالدي والسيد حسيب الصباغ، واجتمع الثلاثة لمدة ربع ساعة. وقيل ان مهمة السيدين الخالدي والصباغ كانت إبلاغ الرئيس كرامي تمسك المقاومة الفلسطينية بالمذكرة التي قدمتها الى الهيئة الوطنية للحوار. كذلك قيل إنهما يقومان بوساطة بين المقاومة الفلسطينية وبعض المسؤولين. وكان السيدان الخالدي والصباغ زارا قصر بعبدا مساء الجمعة واجتمعا بالرئيس فرنجيه وتناولا طعام العشاء الى مائدته.

خلوة تمهيدية

ثم انتقل الرئيس كرامي الى مكتب الرئيس فرنجيه واجتمع به لمدة ساعة، قيل انهما اتفقا خلالها على حل كل الأمور بالحوار، وان كرامي عرض على الرئيس مشاريع التعديلات التي كان أعدها له أربعة من خبراء القانون هم الدكتور ادمون رباط والدكتور صبحي المحمصاني والدكتور حسن صعب والمحامي محسن سليم.

ما هي التفسيرات ومشروعات التعديلات التي أعدها هؤلاء الخبراء؟

المعروف ان الرئيس كرامي هو صاحب مشروع تعديل الدستور بحيث يجري انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب (كان كذلك مشروع الرئيس الراحل اللواء فؤاد شهاب)، تماماً كما هو دستور فرنسا الديغولي، وذلك انطلاقاً من المبدأ التالي: إذا كان لا بد لرئيس الجمهورية ان يحكم، لا أن يلي الأحكام ويكون مجرد رمز، فيجب ان يأتي انتخابه مباشرة من قبل الشعب وفق برنامج للحكم واضح، وخاضع للمناقشة على شاشة التلفزيون. هكذا على الاقل كان الرئيس شارل ديغول يفعل، وهكذا - قال الرئيس رشيد كرامي - تصرف من بعده جورج بومبيدو وفاليري جيسكار ديستان.

لكن تعديل الدستور هكذا بالمطلق، بحيث يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب على أساس مبدأ الاستفتاء العام «Suffrage Universel» فلا بد من فترة إعداد Adaptation وقد نبه المستشارون القانونيون الذين استعان الرئيس كرامي بهم، الى أن الدستور الحالي لا يعطي رئيس الجمهورية صلاحيات نابوليون، كما يتهيأ لبعض السياسيين، بل يجعل اللبناني الاول خاضعاً لمشورة الوزراء، ولا سيما رئيس الوزراء. فالمادة ٥٤ من الدستور تقول: مقررات رئيس الجمهورية يجب ان يشترك معه في التوقيع عليها الوزير أو الوزراء المختصون ما خلا تولية الوزراء

وإقالتهم قانوناً». والمادة مأخوذة عن النص الفرنسي، وهو أصل الدستور اللبناني، مع فارق واحد هو ان مقررات رئيس الجمهورية Décisions واردة في النص الفرنسي بكلمة «أعمال Actes» وهناك فرق بين أعمال رئيس الجمهورية ومقرراته التي تتخذ عادة في مجلس الوزراء. فالتقيد بلفظة Actes التي هي أساس النص يلزم رئيس الجمهورية بأن يطلع الوزراء ورئيسهم، على كل خطوة يتخذها، حتى لو كانت هذه الخطوة خطاباً على شاشة التلفزيون، أو تصريحاً إلى إحدى المجلات أو حتى رسالة يكتبها الى أحد الملوك او الرؤساء. وهذا ما لا يحدث الان بالنظر لاساءة تعريب عبارة Actes إلى Décisions أي مقررات. كما وأن عبارة Président du conseil وردت ترجمتها إلى العربية بعبارة رئيس الوزراء في حين أن المقصود بالنص الفرنسي ان يرئس رئيس الحكومة جلسات مجلس الوزراء كونه رئيساً لمجلس الوزراء، لا ان يرئسه رئيس الجمهورية كما هو الحال الان، وان رئيس الجمهورية له ان يحضر هذه الجلسات لاعطاء المشورة والتوجيه عند الاقتضاء فقط، حتى ان رئيس الجمهورية بموجب نص الدستور باللغة الفرنسية لا يحق له ان يقوم بأي عمل ولا ان يستقبل سفراء ووزراء وغيرهم الا بمعرفة رئيس الوزراء وموافقته.

وفي ما يتعلق بالمراسيم، فهي عندما يوقعها رئيس الوزراء مع الوزير المختص يصبح توقيع رئيس الجمهورية محتماً وليس له كما حصل الان تجميد هذه المراسيم بالامتناع عن توقيعها وإبطال مفعولها بعدم وضعها موضع التنفيذ.

أما القوانين التي يقرها المجلس النيابي فعلى رئيس الجمهورية ان يوقعها خلال مهلة شهر أو يردها الى المجلس النيابي، لا أن يحتفظ بها وتبقى غير نافذة كما يحصل الآن بالنسبة إلى عدد من القوانين التي يقرها المجلس إذ تبقى مجمدة في القصر أكثر من شهرين فلا يوقعها الرئيس ولا يردها الى المجلس كما هو حاصل مثلاً بالنسبة الى قانون انشاء محافظة في النبطية وهذا يشكل مخالفة دستورية.

وهناك أيضاً عرف وتقليد متبعان في ممارسة بعض النصوص الدستورية يرى أن يتحولا إلى نص مكتوب كالاستشارات التي تجري لتكليف من ترشحه الاكثرية بتشكيل الحكومة، وهذا يمكن ان يتم عن طريق الانتخاب في المجلس النيابي إذ يكلف رئيس الجمهورية الشخص الذي ينال أصوات الاكثرية تشكيل الحكومة، وعلى الرئيس المكلف ان يقدم لائحة بأسماء الوزراء إلى رئيس الجمهورية ليصدر مرسوماً بها، ولمجلس النواب ان يمنح الثقة للحكومة أو يحجبها عنها.

وهناك أيضاً عرف يقضي بأن يوقع رئيس الوزراء مع رئيس الجمهورية مرسوم إقالة الوزراء في حين ان النص الدستوري يحصر توقيع مرسوم اقالة الوزراء في حين ان النص الدستوري يحصر توقيع مرسوم الاقالة برئيس الجمهورية. وهذا العرف يجب ان يصبح نصاً في الدستور.

ويقول الخبراء الدستوريون ان الدستور اللبناني أخذ عن دستور الجمهورية الثالثة في فرنسا ولكن تبين من العودة الى النص الفرنسي للدستور اللبناني إن ثمة تشويهاً في ترجمة بعض نصوصه إلى اللغة العربية خصوصاً إن هذا الدستور عندما نوقش في المجلس النيابي كانت النسخة الأصلية الموزعة على النواب موضوعة بالفرنسية والمناقشة تدور باللغتين الفرنسية العربية، والنص باللغة الفرنسية هو الذي تمت المصادقة عليه في عصبة الأمم. وهذا الدستور إذا أعتمد النص الفرنسي، فإنه يعطي رئيس الوزراء صلاحيات واسعة لا تعطيه أياها الترجمة المشوهة لبعض معاني نصوصه.

ومن هنا اختار الرئيس رشيد كرامي كلمة «تفسير الدستور» بدلاً من «تعديل الدستور»، واقتنع معه بذلك الاستاذ كمال جنبلاط، ذلك ان بتسليم الرئيس فرنجيه بخطأ التعريب بالنسبة للمادة ٥٤، ووضع لفظة «أعمال» مكان لفظة «مقررات»، يكون التعديل قد وقع، وتكون المادة ٥٤ معطوفة على المادة ١٧ (تناط السلطة الاجرائية برئيس الجمهورية وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفاقاً لاحكام هذا الدستور) مقدمة للتوازن المطلوب في الحكم كمرحلة أولى. قبل الدخول في الاصلاحات الدستورية الاخرى، ومنها المادة ٩٥ (بصورة موقتة والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك الى الاضرار بمصلحة الدولة).

وشرح كرامي في جلسة الحكومة القصد من وراء هذه المشاريع وقال ان الهدف منها ليس التعدي على حقوق فئات معينة وان المصلحة تقتضي تحقيقها.

وبعدما تهيأ الجو انتقل الرئيسان الى قاعة مجلس الوزراء حيث كان سبقها الوزراء السادة: كميل شمعون وعادل عسيران ومجيد أرسلان وفيليب تقلا وغسان تويني.

عرض الرئيس كرامي مشروعه الرامي إلى تعديل المادة ٩٥ من الدستور أو تفسيرها على حد تعبيره، والى جعل النظام اللبناني رئاسياً وعدد النواب مناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

كذلك تحدث كرامي عن صلاحيات رئاسة الوزراء ودعا إلى توضيحها بحيث تعرف حدودها.

ووافق اعضاء الحكومة على ان يدرس الرئيسان فرنجية وكرامي في إجتماعات خاصة يعقدانها، مشاريع التعديلات السياسية، بأعتبار ان كلا منهما يمثل فريقه في المسؤولية والحكم. وعند الانتهاء من الدرس تعين جلسة خاصة لمجلس الوزراء لمناقشتها.

الكتائب ترحب بإنهاء مهمة هيئة الحوار

وفي حين أن العميد ريمون إده، قد انتقد حليفه رئيس الحكومة حول نقل موضوعات الاصلاح السياسي الى مجلس الوزراء فقد أعلن نائب رئيس حزب الكتائب السيد جوزيف الشادر، ترحيب الكتائب بذلك قائلاً:

«هذه عملية اعتبرناها نحن موفقة، وإن شاء الله عندما تكون محصورة بين الرئيسين، لا يكون هناك مزايدات وتدرس الأوضاع والأمور بجدية وموضوعية، وكما تقتضي مصلحة البلاد ووحدة الصفوف ونحن من جهتنا في الكتائب نتابع درس المواضيع والمطالب التي قدمها جميع الفرقاء. وإننا مستعدون للمساهمة في إقرار الاصلاحات اللازمة على كل الصعدان لتعيد الى لبنان صفوه وهناءه وازدهاره، ولتمتين أواصر الاخوة بين جميع ابنائه ولا سيما ابناء الطائفتين الكبيرتين الاسلام والمسيحية لتعود صيغة التعايش المسلم - المسيحي الفريدة من نوعها في العالم، والممتازة في مغزاها ومفاعيلها السياسية والحضارية، الى ماكانت عليه قبل الحوادث الاخيرة، متطورة حسب تطور الاوضاع».

كما وأعلن النائب إدمون رزق، إن حزب الكتائب يعتبر ان مهمة الهيئة الوطنية للحوار وبالتالي لجنة الاصلاح السياسي، باتت في حكم المنتهية بعدما اعيدت القضايا الى مرجعها الدستوري أي مجلس الوزراء.

لكن رئيس الحكومة أكد لحليفه العميد إده تأييده لهيئة الحوار، ومما قاله كرامي ان التفاهم مع الرئيس فرنجيه لا يلغي دور هيئة الحوار لان الغاية من إنشائها لم تكن الغاء دور مجلس الوزراء، بل كانت للمساعدة على إيجاد الحلول للخروج من الأزمة، ثم إن مجلس الوزراء هو الذي طلب من الرئيسين فرنجيه وكرامي ان يتوليا لعرضها عليه لاقرارها، وان مثل هذا الامر لا يتعارض مع الدستور ولا يعتبر تجاوزاً ولا انتقاصاً من صلاحيات مجلس الوزراء أو دور الهيئة الوطنية للحوار.

وقال إنه يرغب في أن تستمر الهيئة واللجان المنبثقة منها في إجتماعاتها وأبحاثها للوصول الى النتائج المرجوة، وإنه سيدعو الهيئة العمومية للحوار إلى إجتماع يعقد برئاسته لتبديد هذه الاخبار وإعطاء الهيئة دفعاً جديداً يمكنها من متابعة عملها.

وفي حين أثار موقف الرئيس كرامي ردوداً تراوحت بين الاستغراب والتأييد والتحفظ فأن أوساطه اعتبرت موقفه حلاً وسطاً يحقق القاسم المشترك للتفاهم. وقد انتقد السيد كمال جنبلاط «تفرد» الرئيس كرامي واعلن ان برنامج الحركة الوطنية للاصلاح السياسي هو «أقل ما نرضى به». كما أكد تمسكه بتوصيات لجنة الاصلاح السياسي.

وقد أيدت «الأحزاب والقوى الوطنية» موقف السيد جنبلاط في إجتماعات عقدتها في ١٧ تشرين الثاني معلنة انها تصر على برنامجها.

اللجنة تعلق اعمالها

ومع ذلك فقد قررت لجنة الاصلاح السياسي، في ١٧ تشرين الثاني تجميد أعمالها. واتخذ هذا القرار في وقت أكد فيه رئيس الحكومة مجدداً استمرار الهيئة الوطنية للحوار.

وإزاء توحيد الاتهام للرئيس كرامي، من قبل الاحزاب اليسارية، بأنه تراجع عن موقفه وقام بتنفيس المطالب المتعلقة بتعديل الدستور وتعديل قانون الانتخاب والاصلاح السياسي، وهو الاتهام الذي أنصب عليه لا من الاحزاب

السياسية فحسب، بل ومن قبل حليفه العميد إده وبعض النواب، ومن السيد جنبلاط أيضاً، أدلى بتصريح قال فيه إنه «لا خلاف بيني وبينهم على تلك المطالب والقضايا، ولكن قد تكون الطريقة التي اتبعها هي التي اشكلت على البعض، فأنا عندما أقول بالتفسير لبعض مواد الدستور، فأن هذا، في حد ذاته يتطلب قانوناً دستورياً من أجل إقراره. أما ما عدا ذلك فكل الاصلاحات الدستورية التي يطالبون بها لي مواقف مستمرة حيالها لا تتغير ولن تتغير ما دام هذا ينبع من قناعة ومن إيمان بصلاحها وبفائدتها. فالتنفيس إذا يجب ان يكون بالنسبة الى تصوراتهم لا الى سعينا الدائب من أجل الوصول الى تحقيق هذه المطالب، والوصول بالتالي الى جعلها ممارسة حية لا أن تبقى مطالب مطروحة في سوق المزايدات.

وبالنسبة الى هيئة الحوار واللجان المنبثقة منها، لا أظن أن أحداً يتصور ان وجود هذه الهيئة يمكن أن يسلب مجلس الوزراء صلاحياته إذ يضع يده على تلك القضايا والمواضيع وان يعالجها في ضوء مسؤوليته وفي ضوء صلاحياته. وانني لاضحك عندما اقرأ ان انعقاد مجلس النواب، وبحث مجلس الوزراء في هذه المواضيع، معناه عندهم نسف لهيئة الحوار وللجان المنبثقة منها.

إنني أريد أن أكون واضحاً، فاعلن ان هيئة الحوار مستمرة بإرادة اعضائها وتعاونهم للبحث في كل الأمور باعتبار ان ما من أحد يمكنه ان يتصور ان استمرار هذه الهيئة يمكن ان يحل محل مجلس النواب أو مجلس الوزراء، وإنما درسهم واعمالهم هي مسهلة، وهي بالتالي عندما تنتهي منها ستكون في شكل توصيات لمجلس الوزراء، للحكومة، للرأي العام، للمجلس النيابي، فليس هناك من تعارض إذا ولا يمكن هيئة ان تحل محل مؤسسة دستورية.

وعلى العموم، عندما يعمل كل منا في نطاق مسؤوليته وواجبه خدمة للمصلحة العامة، عندها تستقيم الأمور وتحل المشاكل. فنحن إذا علينا ان ننكب على حل مشاكلنا لا أن نتخوف من حلها، فهل المطلوب مني ألا أعمل بالطريقة الدستورية في سبيل الوصول الى الحلول المنشودة؟ وهل ليس من الأفضل ان نقل الاقتتال من الساحة اللبنانية على صعيد الأسلحة المختلفة لنبحث في ما بيننا على الصعيد السياسي في كل القضايا المطروحة لنصل الى إتفاق حولها، وهذا لا يكون الا بالحوار، وهيئة الحوار مستمرة إذا من أجل هذا الهدف، كما إن مجلس الوزراء لا يمكن ان يتخلى عن صلاحياته ودوره ولا مجلس النواب كذلك أرجو ان يكون في هذا إيضاح وتطمين لجميع المهتمين بهذه القضايا».

وفي ١٩ تشرين الثاني، أعلنت «الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية» تمسكها ببرنامجها المرحلي، معتبرة ان هيئة الحوار الوطني واللجان المفرعة عنها هي الاطار الواقعي والملائم للبحث. ووردت بعض الانباء ان السيد جنبلاط بات مقتنعاً بخطوات الرئيس كرامي. في وقت شرح فيه مقترحاته «لأنقاذ النظام من المساوىء» في مؤتمر صحفي اعتبر فيه إن النظام اللبناني كرس طغيان الحاكم الاول.

من جهة أخرى أعلن المجلس الاسلامي تأييده وثقته بالرئيس كرامي.

في ٢٤ تشرين الثاني، وقد كان مقرراً أن تعقد هيئة الحوار الوطني إجتماعاً بدعوة من الرئيس كرامي، وضمن انباء ذكرت ان الرئيس كرامي قد يلجأ الى كشف الأسرار وفتح ملف الحقائق، فقد نسف إجتماع الهيئة بسبب تغيب الرئيس كميل شمعون، وزير الداخلية. وقد حضر باقي اعضاء الهيئة باستثناء السادة كمال جنبلاط ورينه معوض والدكتور الياس سابا والأمير مجيد ارسلان والرئيس عادل عسيران.

تصريح
السيد رشيد كرامي، رئيس وزراء لبنان، حول التعديلات المقترحة للدستور
١٩٧٥/١١/١٥

كنت دائماً من انصار الحوار، لان هذا يعني إننا قد بلغنا سن الرشد السياسي، ولأنني أعتقد أن الرأي هو الذي يجب ان يكون دائماً صاحب الكلمة الفعل في كل موقف وبالنسبة الى كل قضية. أما العنف والاقتتال والسلاح فهي من مظاهر التأخر، ولذلك رأينا نتيجة الاحداث الأخيرة، إنها كانت ضرراً بالغاً وعلى كل صعيد وبالنسبة الى كل اللبنانيين، وها إننا قد عدنا نلمس ان السبيل الى تحقيق الأهداف هو الحوار والاتفاق.

ولذلك أقول لأخواني اللبنانيين جميعاً، إن مجلس الوزراء، وهو أعلى سلطة سياسية في البلاد، يعني مسؤولياته ويقدر واجبه في كل ما من شأنه خدمة المصلحة العامة وتحقيق كل مطالب حق بالنسبة الى كل مواطن وبالنسبة الى كل طائفة وبالنسبة الى كل منطقة من المناطق اللبنانية على أساس العدل والمساواة.

ونحن إذ نقدر الرأي، نعتبر إن الاختلاف على هذا الصعيد هو دليل صحة، وليس شرط الاختلاف ان نصل إلى حد الانقسام والاقتتال. فهذا ليس وارداً أصلاً ومن أجل هذا أردت أن أبين للبنانيين إننا في مجلس الوزراء حين نجتهد ونتحاور، فمن أجل الأحسن والأفضل وليس من أجل الانقسام الذي يخافه البعض وقد يتمناه البعض الآخر.

وعلى هذا الأساس، فقد جرى تقييم الأمور بعد الاحداث الأخيرة وتجاهلها من أجل الوصول الى الخطة العملية والايجابية والمنتجة في مواجهة كل النتائج والمتطلبات التي تكون فيها مصلحة الجميع خصوصاً تلك الفئات والقطاعات التي تضررت بسبب الاحداث الأخيرة.

بمعنى إنه في النطاق المالي والاقتصادي اعطيت خطتي وتصوري في ضوء المعلومات التي جمعتها واللقاءات التي تمت بيني وبين الاتحادات العمالية والهيئات والفعاليات الاقتصادية الصناعية منها والتجارية والسياحية والزراعية، إذ إنه لا بد في مواجهة كل ذلك من إعتماد بعض الحول العملية التي لا بد منها في سبيل الوصول الى خدمة الاقتصاد الوطني العام وإعادة الازدهار الى البلاد وتمكين لبنان من متابعة دوره ورسالته.

بمعنى أصرح، إنني اقترحت بعض المشاريع، منها ان يكون بنك الانماء ليس بنكاً للاقراض فحسب وإنما أن ينقلب بحيث يصبح فيه بنك للاعمال.

كذلك لا بد أن يكون هناك بعض التسهيلات التي يجب ان تقدمها البنوك التجارية الخاصة لزبائنها في حقل الامراض، وهذا يتطلب من البنك المركزي بعض التسهيلات التي لا بد منها.

كذلك اقترحت مشروعاً لضمان مخاطر التجارة والصناعة على غرار مؤسسة ضمان الودائع. كذلك لا بد من إيجاد جهاز ينسق ويكون جهازاً مركزياً في رئاسة الحكومة لمتابعة الافادة من كل التسهيلات التي تعطيها بعض الدول أو معظمها سواء في حقول الرسوم الجمركية أو في سبيل الاقراض للافادة من بعض الآلات للمصانع، أو من بعض الحاجات التي تختص بالصناعة أو في غيرها.

وهناك أيضاً أعمال أساسية لا بد ان تقوم بها الدولة أو ان تساعد عليها، مثلاً المصفاة الثانية وتوسيعها، او المصفاة الثالثة شرط ان توضع على أسس اقتصادية تمكن من إقامتها والافادة منها. كذلك تشجيع إقامة الصناعات البتروكيميائية وتحقيق مشروع الحوض الجاف وغيرها من المشاريع الكبيرة التي لا بد من إقامتها في هذه المرحلة من أجل تنشيط الحركة في البلاد وكي تصرف الاموال على أسس مدروسة وفي ضوء خطة تنمية، لتساهم كل هذه في إعادة الازدهار، وفي سبيل إيجاد المجالات الجديدة لتشغيل اليد العاملة، وبالاحرى ان نعمل أيضاً على مساعدة الصناعات التي تضررت والتي احترقت

وتلك التي أصابها بعض التوقف الجزئي أو الكلي حتى تعود الى سابق نشاطها بحيث لا نترك مجالاً للبطالة تنتعش أو تزداد.

وهنا أيضاً لا بد لي من القول إنه على هذا الصعيد، ونحن نهتم بالاقتصاد، درسنا النواحي الاجتماعية وما يمكن ان يترتب على الاحداث من مشاكل، فوضعنا خطة هي خطوط عريضة لا بد من متابعة دراستها مع الاختصاصيين وفي مجالس وزراء مقبلة وقريبة، وستبدأ يوم الاثنين المقبل، من أجل ان نعالج كل الجوانب الاجتماعية حتى نأخذ بناصر تلك الفئات او المواطنين الذين أصابهم الضرر، أما في أشخاصهم وإمّا في ممتلكاتهم. كذلك العودة الى مشروع المساكن عن طريق إيجاد التسهيلات اللازمة لتأسيس بنك للأسكان وتحقيق المشاريع السكنية بواسطة وزارة الاسكان، وغير ذلك من المشاريع الاجتماعية التي تدخل ضمن الضمانات للشيخوخة وللتعطيل عن العمل، إلى ما سبق بحثه في مجلس الوزراء ولم تمكن الظروف من تحقيقه.

وأخلص الى الاصلاح السياسي الذي هو أيضاً من الأمور المطلوبة، ذلك إن التطور الذي حدث منذ ١٩٤٣ وحتى ١٩٧٥ يجعل من المفيد ان يضع مجلس الوزراء يده على كل المشاكل والقضايا المطروحة في الساحة اللبنانية، لأنه من البديهي القول إن المسؤولية تفرض علينا ان نواجه تلك المشاكل لا ان نتغاضى عنها، ولأنه من البديهي القول ان باب الاجتهاد في الشريعة موجود، والتطور هو من سنة الحياة، وعلى هذا الأساس لا بد من ان تكون تشريعاتنا وأنظمتنا كذلك متطورة لتساير الواقع ولتلبية حاجات المواطنين وطموحهم.

وعلى هذا، فقد تقدمت ببعض المشاريع التي تتناول بعض التفسيرات لمواد في الدستور والتي لا تحتاج الى تعديل في مواد الدستور هذه ولكن الى تفسير، وهذا لا يمس مصلحة أحد، بل إن التفسير بالممارسة القائمة ولتوضيح بعض المواقف الحاصلة، مما يساعد على الاطمئنان النفسي الذي يساعد هو الاخر على الأمن المادي في البلد.

ومن أجل هذا فإن مجلس الوزراء قد وافق على إقتراح للرئيس شمعون بصفته وزيراً للداخلية يقضي بإنشاء مفرزة خاصة في قوى الأمن الداخلي تجهز بكل ما تحتاج إليه وتكون جاهزة هي أيضاً للتدخل في كل حادث يطرأ من خطف أو قنص أو إعتداء على شخص أو على ممتلكات، ليكون تدخل هذا الجهاز الخاص القائم والخاضع لقوى الأمن الداخلي بسرعة التحرك وبما لديه من وسائل قادراً على معالجة كل هذه الشواذات والتجاوزات واحباطها. ذلك لأن الأمن سيبقى حتى تعود البلاد إلى استقرارها وحياتها الطبيعية الشغل الشاغل لنا جميعاً.

وقد تقدمت ببعض التعديلات منها تحقيق المساواة في كل المؤسسات ومنها مجلس النواب، كذلك الغاء طائفية الوظيفة الغاء شاملاً من كل الوظائف في الدولة. وإن هذه المشاريع نظراً الى أنها تحتاج الى درس، فقد كلف مجلس الوزراء ان يصار إلى البحث فيها بين رئيس الجمهورية وبيني، وبعد ان ننتهي من هذا الدرس نعود بما نتفق عليه لنعرضه على مجلس الوزراء.

س - إذاً، الخطة الكرامية أخذت طريقها الى التنفيذ بعد هذا العرض الشامل؟

ج - هذه هي مسؤوليتنا وواجبنا في خدمة هذا البلد وفي تلبية مصالح المواطنين جميعاً، ومن أجل هذا ندعو الله ان يوفقنا في تهيئة كل الأسباب لتحقيق كل ما فيه خير الجميع.

وقد انفجر الموقف حينما اعتذر الرئيس شمعون عن الحضور اثر الاتصال به، الأمر الذي أدى الى إنسحاب السيد صائب سلام والعميد ريمون إده. وهنا كرر الرئيس كرامي إتهامه للرئيس شمعون بأنه «رئيس قبيلة» و «حاميها حراميها» وقال ان رئيس الجمهورية في مقره لا يتصل بأحد وإن الحكم مسؤول والملق فلتان، وإنه هو، أي رئيس الحكومة، لا يستطيع ان ينقذ البلد بمفرده «أنا أعمر وغيري يخرب». وأشار الى الكتائب فقال إنها بريئة وقد جعلوا منها ستاراً لاعمالهم» واختتم بالقول بأن الاحتمالات التي ترد بالنسبة الى لبنان مقلقة جداً.

كما أدلى الرئيس كرامي بتصريح قال فيه إن الهيئة «رأت بكل أعضائها، ولا سيما الكتائب الذين أبدو الهم واستعدادهم للعمل على كل ما يجب إتخاذه من تدابير والتقيد بكل ما تم عليه الاتفاق، وكأن الجميع من وراء ذلك أرادوا ان يؤكدوا ارادتهم وتمنياتهم للعمل متعاونين في سبيل كل ما يؤدي الى الطمأنينة والاستقرار». وقال إنه «كلما سعينا الى الأمن ووفقنا الى تحقيقه نجد الامور من وراء ظهرنا تفلت من جديد». واختتم تصريحه بالقول بأن له خطة وراء الذي يجري و«أرجو ان يعلم كل مسؤول كبيراً أم صغيراً، ان هذا البلد لم يعد يتحمل أكثر مما تحمل».

وحينها عقد مجلس النواب جلسته صباح ٢٥ تشرين الثاني فقد وقعت المفاجأة حينما قال الرئيس كميل شمعون ان قوى الأمن اعطت ما عندها وربما أكثر ما عندها وهي عاجزة عن القيام بالمزيد من الاعباء. وكان في ذلك قد التقى مع الرئيس كرامي. كما وأن الرئيس كرامي والرئيس شمعون تعمدا أن يظهرا إن الانسجام بينهما على أتمه، مما جعل جلسة مجلس الوزراء المقبلة قادرة على امتصاص الخلاف.

على ان رئيس الحكومة أعلن أمام المجلس المشكلة بل المعضلة التي تواجه اللبنانيين حينما قال «إن الأزمة داخلية بالدرجة الاولى، وهي لبنانية وعلى هذا الأساس فحلها بأيدينا نحن اللبنانيين».

كما وقال ان الانقاذ لا يتم الا بتعاون شامل وإن الدستور مقدس ولكن لم يعد في البلاد شيء مقدس.

أما من جهته فقد أعلن وزير الداخلية ان هناك أيدي مخربة وعناصر مأجورة ودول تغذيها لقلب النظام.

موقف رئيس الجمهورية : السيادة قبل الاصلاح

وفي إجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني، حدد رئيس الجمهورية موقفه بالنقاط التالية:

١ ـ الموافقة على الحوار ولكن ليس تحت ضغط الاحداث.

٢ ـ القضية الأساسية هي قضية السيادة وليس قضايا الاصلاح بما في ذلك الاصلاح السياسي.

٣ ـ الاصلاح السياسي، بما فيه الاصلاح الدستوري مقبول إنما شرط ان يقدم في شكل مشاريع مدروسة ويكون إطار البحث فيها مجلس الوزراء وحده.

وعلى هذا فقد إنصرف مجلس الوزراء والخلاف لا يزال محتدماً.

من جهة أخرى أذاعت جميعة متخرجي المقاصد بياناً «حول أسباب أحداث لبنان الدامية» دعت فيه الى إسقاط صيغة ١٩٤٣ وإلى الغاء الطائفية الغاء تاماً وقيام العلمنة. وقال البيان إن من شأن الاصلاحات إزالة التوتر، كما وعارض البيان الدعوة الى حياد لبنان، وأوضح ان وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان تحكمه مواثيق متفق عليها. ووافق البيان على برنامج «الاحزاب والقوى الوطنية واعتبره أساساً صالحاً للبحث، ودعا الى إنتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب وإنشاء محكمة دستورية وأخرى للنظر في دستورية القوانين، وشدد على الحرص على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية «مع إيجاد الضوابط اللازمة».

وفي اليوم التالي، وعلى أثر خلوة كوف دي مورفيل، الوسيط الفرنسي مع كل من الرئيس فرنجيه والرئيس كرامي، تقرر الاعتقاد بالتوصل الى ما سمي «القاسم المشترك» بين الرئيسين.

إعلان المصالحة الوطنية

وهكذا جاءت رسالة رئيس الجمهورية، التي طال انتظارها، في يوم السبت الواقع في ٢٩ تشرين الثاني التي أعلن فيها أن «المصالحة الوطنية المنطلق الوحيد لتدارك الخطر الأكبر وإعادة بناء لبنان». كما أعلن رئيس الحكومة في بيان له بأن المصالحة الوطنية تبدأ بتأكيد التفاهم والتعاون بين جميع المسؤولين.

ولعل أبرز ما جاء في بيان رئيس الحكومة، على صعيد قضايا الاصلاح، ضرورة تكييف البلد مع واقع العالم الحديث سواء في المجالين الاقتصادي والاجتماعي... أم في المجال السياسي من أجل تحقيق التكيفات الضرورية مع الحفاظ على الصورة التي أرادها لبنان نفسه.. وتوفير الضمانات اللازمة لكل طائفة من الطوائف التي يتألف منها، وهي جميعها أقليات بغية المحافظة على معتقداتها وثقافتها وأسلوب حياتها».

كما دعا الرئيس كرامي إلى العمل من أجل «بقاء لبنان كما أراده أبناؤه منذ أكثر من إثنين وثلاثين عاماً، بلداً موحداً ومستقلاً وجزءاً لا يتجزأ من العالم العربي مع ما يميزه من خصائص ذاتية تنبع من تكوين شعبه وتنعكس في نظام سياسي خاص».

دراسة
الدكتور ادمون رباط الى لجنة الاصلاح السياسي حول الطائفية والعلمانية في لبنان بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٥

تمهيد: لا بد لفهم الطائفية والعلمانية، مع ما قد يكون من علاقة بينها، من نظرة سريعة الى جذورهما التاريخية.

- التمييز بين الطوائف وبين النظام الطائفي وبين الطائفية.
- نشأة الطوائف المنشقة عن الكنيسة الارثوذكسية الكاثوليكية في القرن الخامس.
- كان الفتح العربي تحريراً لهذه الطوائف، بشهادة المؤرخين السريان، وفي مقدمتهم البطريرك ميخائيل الكبير أو السرياني.
- أهل الذمة في الدولة الاسلامية: للمرة الاولى في تاريخ الدول الناشئة عن الدين، الاقرار لمن لا يدين بدين الدولة، بالحرية الدينية مع ما يترتب عليها من الحياة الجماعية، التي نجم عنها النظام الاجتماعي الموصوف بالنظام الطائفي.
- إزدياد تعدد الطوائف المسيحية الشرقية، بنتيجة حركة الانشقاق التي أصابها، إبتداء من القرن السابع عشر، بانتهاء اقسام منها الى كرسي روما، باستثناء الموارنة الذين كانوا برمتهم قد اعلنوا خضوعهم الى البابا في القرن الثالث عشر، في عهد الصليبيين.
- حركة التنظيمات في الدولة العثمانية، في خلال القرن التاسع عشر.
- القومية العربية وفضل المسيحيين بإيقاظها: مدرسة عين ورقة، الكتاب والشعراء، وخاصة صيحة إبراهيم اليازجي عام ١٨٦٨ في قصيدته الشهيرة فكان من جرائها إحلال القومية المنطوية على المساواة بين المواطنين، على اختلاف اديانهم، محل نظام أهل الذمة.
- وهذه الثورة الفكرية قد انعكست في الحركة الدستورية وإعلان مبدأ المساواة في الدساتير: دستور ١٨٧٦، دستور فيصل الهاشمي في سوريا عام ١٩٢٠، الخ.
- نزعة المسيحيين الشرقيين نحو الغرب: حركة طبيعية في زمن كانوا يجدون في الغرب تقارباً بالدين وموئلاً للحضارة، ولا شك ان هذه النزعة قد تمادت وما زالت متمادية، فكان من أثرها إبعاد المسيحيين - باستثناء بعض الفئات - عن العروبة وتراثها ولغتها.
- نشأة الدول العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية بفعل الامبريالية البريطانية والفرنسية (معاهدات الحرب الاولى ومنها سايكس بيكو، والانتداب).
- بقيت هذه الدول قائمة بعد ان توصلت الى الاستقلال، على الرغم من إيمانها بالقومية العربية، واخذت تتطور دستورياً وحكومياً وإدارياً، نحو الدولة العلمانية، بدون ان تدري، إذ أن مؤسساتها باتت في معظمها بعيدة عن السلام وشريعته، وقائمة على دعائم دستورية مستقاة من الغرب لدرجة ان التمييز بين المسلمين وغير المسلمين في هذه الدول قد تلاشى تماماً، ولم تعد مسألة دين الدولة او دين رئيس الدولة سوى أسلوب من أساليب إرضاء الجماهير.
- على نقيض سائر الدول العربية، إتخذ لبنان النظام الطائفي أساساً لتكوين الدولة وإشغال المناصب والوظائف العامة وتشكيل البرلمان، الخ، وذلك بنتيجة تركيب الشعب اللبناني الذي يتألف من خمس عشرة طائفة رسمية، إحدى عشرة مسيحية، وثلاث إسلامية، وواحدة يهودية.
- تكرس النظام الطائفي - بالإضافة الى التشريعات العثمانية القديمة - بقرارين من المفوض السامي، القرار رقم ٦٠ عام ١٩٣٦ والقرار رقم ١٤٦ عام ١٩٣٨.

- إحتجاج المسلمين في سوريا ولبنان سنة ١٩٣٨، على هذين القرارين، مما اضطر المفوض السامي الى إعلان عدم نفاذهما تجاه المسلمين، بموجب قراره رقم ٥٣ عام ١٩٣٩.

- هنا تبدو مسؤولية المسلمين تاريخية، بعد ان قبلوا باعتناق الفكرة اللبنانية وبمواطنيتهم فيها، وهو القبول الذي اتخذ شكل «الميثاق الوطني»، المنطوي على هذا القبول من جانبهم، بشرط ان تكون الدولة اللبنانية عربية ومستقلة، مقابل تخلي المسيحيين عن كل حماية أجنبية.

- النتيجة لهذا الوضع، وهو النظام الطائفي بأشد أشكاله، قد اتخذت وجهين:

- الأول ان جعل من كل طائفة دولة بهيئاتها الادارية وتشريعاتها ومحاكمها ومدارسها ومؤسساتها الاجتماعية والثقافية والرياضية الخ، مستقلة عن سلطان الدولة ورقابتها.

- الثاني ان أصبح المواطن اللبناني ملزماً بأن ينتمي الى طائفة معينة، لكي يخلق ويتأهل ويموت، وعلى الأخص لكي يصبح مواطناً ويمارس حقوق وواجبات المواطنية.

- فعلى الصعيد العام، نشأ التفاوت الشاسع بين المواطنين، إذ أن المواطن لا يستطيع ان يتوصل الى رئاسة الجمهورية، أو الى إحدى الوزارات او الوظائف العامة، وهو التمييز الذي أخذ ينتشر في القطاع الخاص أيضاً، إلا إذا كان من أتباع طائفة معينة.

- وعلى صعيد الحرية الشخصية، أضحى المواطن مقيداً في غلال طائفته، وهي حالة اتخذت شكلها الحاد في الطوائف الكاثوليكية، إذ ان الانتقال من المواحدة الى الاخرى لا يجوز إلا بإذن خاص من الحبر الاعظم في روما...

- وعلى صعيد الاحوال الشخصية، لا يستطيع المواطن ان يتقاضى، بشؤونه العائلية، إلا أمام محاكم طائفته، علماً بأن هذه المحاكم لا تصدر أحكامها بإسم الشعب اللبناني، كما تقضي به المادة ٢٠ من الدستور.

- وما هو أشد خطورة ان الاحكام الصادرة عن المحاكم المذهبية الكاثوليكية قابلة للاستئناف أمام محكمة الروتا في روما، مما يتأتى في ذلك ان دوائر التنفيذ اللبنانية، الصالحة لتنفيذ أحكام المحاكم المذهبية، مكلفة أيضاً بتنفيذ حكم أجنبي، مباشرة، بدون إعطائه الصيغة التنفيذية، كما تقضي به القوانين الوضعية في جميع الدول، ومنها القانون اللبناني الخاص بهذا الموضوع.

- والاكثر إيلاماً إن هذا الوضع قد خلق المواطن الطائفي في لبنان، في عقليته وثقافته وشعوره وتصرفاته، الى ما هنالك من أوجه الاختلاف التي تميز كل لبناني عن الاخر، بتأثير بيئته الطائفية.

- الحرب الأهلية الحاضرة هي طائفية بأشكالها وإجتماعية بمحتوياتها ومطاليبها، - مع الخاصية ان جماهير المحرومين قد أضحت، بفعل عوامل متعددة، لا حاجة الى ذكرها، منحصرة في بعض الطوائف الاسلامية - وهي الازدواجية التي طالما اتسمت بها جميع الحركات الاجتماعية في الماضي في الغرب قبلاً، وفي تاريخ الاسلام والعرب لغاية اليوم.

- فالطلب الأساسي هو المساواة في الحياة العامة، هذه المساواة التي ترتدي في الحياة الاجتماعية شكل العدل الاجتماعي، وفي الحقل الاقتصادي طريقة المنهجية العلمية، التي تستوحي خطوطها ووسائلها من المصلحة العامة، وليس من المصلحة الفردية الناجمة عن النزعة نحو الربح المطلق، بإسم صرعات بين الافراد والجماعات خاضعة لشريعة الاقوى مالاً أو فطنة أو حظاً، وهي الاباحية الاقتصادية الموصوفة «بالاقتصاد الحر»، ولا ريب بأنها تتحمل سهماً كبيراً من المسؤولية عن التفاوتات الاجتماعية، المغلفة بالطائفية التي فجرت لبنان.

هل ان الحل على الصعيد السياسي هو إذن في العلمانية؟

وذلك بغية تقليص الطائفية من الدولة والنفوس، على مراحل، لانه لا يبدو من الممكن، لغاية اليوم، القضاء فجأة، على النظام الطائفي، بجرة قلم.

- العلمانية مصطلح ظهر باللغة العربية - بكيفية لا نعلم عنها شيئاً - للدلالة على ما يسمى بالفرنسية Laicité وهي وضعية قانونية، Laicisme وهي حركة ترمي الى علمنة الدولة.

أصولها فرنسية، وإن كانت فكرتها الأصلية عائدة إلى أعماق القرون الوسطى.

- للعلمنة في الغرب معنيان، المعنى التاريخي وهو الفصل بين الدولة وبين الكنيسة الكاثوليكية وبالتالي بين سائر

الكنائس. ومعنى قانوني، السائد في التشريعات الغربية، وهو الفصل بين المجتمع المدني وبالتالي الدولة، وبين المجتمع الديني.

- أشكال العلمانية في فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، وفي كل منها مثل خاص للعلمانية.

- بصرف النظر عما حصل في تركيا والبانيا من أقصاء الدين عن مؤسسات الدولة كافة - مع الامعان بمحاربة الدينين الاسلامي والمسيحي ونشر الالحاد في البانيا - تجدر الملاحظة ان ثمة تطوراً حثيثاً نحو العلمانية الصامتة قد حدث في معظم الدول العربية المعاصرة، لجهة مؤسساتها وإداراتها وتفكيرها إلى ما هنالك من أوجه الحياة العامة، التي لم يعد فيها للدين والتمييز بين المسلمين والنصاري من أثر - وكل ذلك لان للدولة الاسلامية في طبيعة تكوينها استعداداً عضوياً للعلمانية، باعتبار إن الاسلام دين وليس بكنيسة، كما كانت الحالة عليه في الغرب.

- في حين أن الدولة اللبنانية لم تكن لا دينية ولا علمانية، بل طائفية، بمعنى إنها مبنية في كيانها وحياتها العامة على مبدأ تعدد الطوائف واستقلال هذه الطوائف والاقرار لكل منها بحق في تمثيلها في مرافق الدولة كافة، من رئاسة وحكومة وبرلمان وإدارات عامة وقضاء وجيش وقوى أمن الخ.

- ومن هنا نشأت المشكلة الموصوفة بالطائفية السياسية والمطالبة بالغائها، وهي مشكلة ومطالبة تمتان، ليس إلى مسألة علمانية الدولة، وإنما الى مبدأ المساواة أمام القانون، الذي كرسته المادة ٧ من الدستور.

- ولا حاجة إلى إجهاد الفكر للتحقق بأن الطائفية السياسية، المبنية على توزيع المناصب والمنافع، بين اعضاء كل طائفة وبالنسبة إلى حجمها وعدد أفرادها (مع الملاحظة بأن لبنان هو الدولة الوحيدة في العالم الذي لم يجر فيه إحصاء رسمي ودوري، إذ أن الاحصاء الاخير يعود الى سنة ١٩٣٢)، للتحقق ان هذا الوضع مخالف لمبدأ المساواة أمام القانون، هذا المبدأ الذي يؤلف المحور المحرك لكل ديمقراطية سياسية، إذا شاءت أن لا تكون مزيفة.

- وكردة فعل للمطالبة بالغاء الطائفية السياسية، تنبري المطالبة بعلمنة الاحوال الشخصية وعلى الأخص بإنشاء الزواج المدني، وذلك عن طريق تشريع موحد لجميع اللبنانيين، على إختلاف طوائفهم.

- ومن الراهن ان هذه المطالبة لتصطدم بمعارضة المسلمين، معارضة صريحة، ولربما أيضاً لمعارضة المسيحيين، وعلى الأخص من الاكليروس في طوائفهم المتعددة، ولربما أيضاً من شعب كل منها، معارضة مبطنة وإنما أكيدة، كما يستدل عليه من موقف الاحبار والكهنة، إزاء إضراب المحامين عام ١٩٥١، إحتجاجاً على قانون ٧ نيسان ١٩٥١، الذي جعل من كل طائفة مسيحية، وحدة سياسية وتشريعية وقضائية، قائمة بذاتها وشبه مستقلة عن الدولة.

- ولا بد من الاشارة الى أن الزواج المدني خاصة هو الذي يرفضه المسلمون، بحجة ان الآيات الكريمة قد أذنت للمؤمنين بعقد النكاح مع الكتابيات، دون أن تأتي شاملة الكتابيين، الأمر الذي نشأ عنه تحريم زواج المسلمات بالكتابيين.

وقد فسر الفقهاء هذا التحريم، بأن مرده الى عدم إقرار اليهود والنصارى بصحة رسالة الاسلام، في حين ان الاسلام قد حفظ حرمة الديانات السماوية التي سبقته.

- ومع الملاحظة ان المسلمين قد عدلوا عن التمسك بعدد متزايد من أحكام الشريعة، ولا سيما بتلك التي وردت أصولها في القرآن الكريم - ونذكر منها على سبيل المثال ولا الحصر، الاحكام الخاصة بأهل الذمة وأحكام الحدود - تجدر الملاحظة ان المطالبة بالزواج المدني وبتمدين سائر الاحوال الشخصية، إنما يتصل بمبدأ الحرية الشخصية أكثر منه بمبدأ المساواة. -

- ذلك أن حق الزواج حق من الحقوق الشخصية المدنية، وإذا كان هذا الحق مقيداً بقيود الطائفية، فإن الضرر الناجم عن هذه القيود إنما يصيب المواطن المسلم، والمواطن المسيحي الخاضعين كل منهما لطائفته، ولا يتسبب بالتالي عن هذه القيود إضرار بالمواطنين من سائر الطوائف - علماً بأن اللبنانيين الراغبين بالانعتاق عن قيودهم الطائفية، قد غدوا يلجأون إلى عقد زواجهم المدني في دولة أجنبية، وهو زواج يقر بصحته القانون اللبناني - ولا شك إن هذا الأسلوب للتهرب من سلطان الطائفية لا يبدو لائقاً بكرامة الطوائف اللبنانية بدون استثناء.

- من هنا تنتصب النتيجة بأنه يقتضي أن تصدر المطالبة بالزواج المدني، أو على الأقل بحق اختيار الزواج المدني، من داخل كل طائفة، وذلك للسبب الذي تقدمت الاشارة إليه، وهو أن حق الزواج يتصل بمبدأ الحرية الشخصية، وإن

من الطبيعي أن تبدر المطالبة بحق إجراء عقد زواج مدني، من اللبنانيين الذين يتضررون من خضوعهم في أحوالهم الشخصية الى طوائفهم.

وهو الفرق الكبير بين الطائفية السياسية المخلة بمبدأ المساواة فيتضرر منها كل مواطن، وحتى مواطني الطوائف الكبرى، عندما يصبح نصيبها من الوظائف متجاوزاً حدوده المرسومة، وبين الحرية بعقد الزواج المدني، لان هذه الحرية خاصة بالشخص الذي يتضرر منها، أي في الواقع بالمواطنة المسلمة الممنوع عليها عقد زواجها على المسيحي.

- وهذا كله مع الملاحظة ان الديمقراطية العصرية الصحيحة تقضي بأن تطلق الحرية لكل مواطن بأن يظل منتسباً إلى طائفة معينة، أو أن يختار الطائفة التي يريد، أو أن يتحرر من كل طائفة وحتى عن الدين - لا سمح الله - مما يجعل من الضرورة بمكان إنشاء هذا الإطار الاختياري للاحوال الشخصية، في سبيل تحرير المواطن من سلطان الطائفة التي ولد فيها بإرادة الله تعالى.

ولان التوفيق بين الاراء المتقابلة هو رائد هيئة الحوار، فحصيلة هذا الحوار ستكون إذن تسوية بين الفرقاء على أن تجري هذه التسوية على أساس المصلحة الوطنية الحقة وبالتوافق مع مبادىء الديمقراطية الصحيحة.

وإذ يعلن واضع هذه المذكرة الموجزة بأنه من أنصار الغاء الطائفية من كل جوانب الدولة، من سلطات وإدارات وتشريعات على إختلاف أنواعها، ولانه على يقين بأن لبنان لا ينقاد بالعنف الى التغيير المطلق والشامل، فإنه يرتئي الأخذ بادىء ذي بدء، بالخطوات التالية:

أولاً: الغاء الطائفية السياسية على إختلاف أشكالها، وفي سبيل تحقيقها دستورياً، إعلان مبدأ المساواة في الحياة العامة.

ومن المعلوم إن هذا المبدأ إنما هو في أسس الديمقراطية، وما من إختصاصي في علم الاجتماع او السياسة أو التاريخ، إلا وقد لحظ بأن الشعوب تواقة الى المساواة، حتى إذا لم تتحقق إلا في نير الاتوقراطية، أكثر منها الى الحرية، لانه ليس للحرية من معنى ومجال، إذا كانت مبنية على الامتيازات لطبقة أو طائفة معينة، وبالتالي على تفاوتات بالنسبة الى سائر فئات الشعب الواحد.

ولذلك أصبح معظم اللبنانيين وحتى في الطوائف المسيحية يرنون الى الغاء المادة ٩٥ من الدستور، هذا النص الذي يلوح تجسيماً لتلك الطائفية السياسية.

- الامر الذي يستدعي عندئذ الغاء المادة ٩٦ من قانون الموظفين، أي المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ الصادر في ١٢ حزيران ١٩٥٩ والغاء التمثيل الطائفي من قانون الانتخاب، ولذلك بالاستقلال عما سترتئيه اللجنة بخصوص المبادىء الاساسية التي ينبغي ان تسود هذا القانون.

والجدير بالملاحظة إن كلا من الوضعين المذكورين، أي المادة ٩٦ من قانون الموظفين والاحكام الخاصة بتمثيل الطوائف في قانون الانتخاب ليبدو مخالفاً، ليس فقط، وبوجه عام، للمادة ٧ من الدستور المتضمنة إعلان مبدأ المساواة أمام القانون، بل وأيضاً للمادة ٩٥ ذاتها.

ذلك إن المادة ٩٥ قد نصت بدون فرض بأن «تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة» مما يتأتى عن ذلك ان هذا التمثيل محصور في الوزارة والوظائف العامة وحسب، في حين ان التمثيل الطائفي قد امتد الى قوانين الانتخاب النيابية كافة، مع ان النائب لا يتولى في البرلمان وظيفة عامة، بمفهومها المستقر في القانون الاداري، وإنما وكالة بتمثيل الشعب أو الأمة، كما تنص عنه المادة ٢٧ من الدستور.

أما المخالفة للدستور، أي للمادة ٩٥ ذاتها، بالاضافة الى المادة ٧ المبدئية، في تمثيل الطوائف في الوظائف العامة، وكذلك في تشكيل الوزارات، فإنما هي بتطبيق هذه القاعدة، الذي بات مكرساً في إجتهاد مجلس شورى الدولة. فأدى إلى النتائج التي حذرت منها المادة ٩٥ بقولها إنه يقتضي ان يجري تمثيل الطوائف في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة، دون أن يؤول ذلك إلى الاضرار بمصلحة الدولة، في حين إن السياسة المتبعة منذ عهد الاستقلال قد تنكرت لهذا الرادع تنكراً فادحاً، كما ليس بوسع أحد تجاهله.

ومن هنا تنبري الملاحظة ان الطائفية لم تكن في الواقع وليدة المادة ٩٥ من الدستور، وإنما نتيجة الانجراف في ميادين الطائفية المختلفة، وإذا كان من المستحسن الغاء المادة ٩٥ المذكورة، فلا تكون الغاية سوى للاعلان عن رغبة بالغاء

الطائفية تدريجياً، علماً بأن هذا الالغاء سوف لا يكون حافلاً للاستمرار على إبقـاء الاتفاق الضمني قـائماً بتخصيص رئـاسة الجمهورية وبعض المراكز الكبرى لطوائف معينة، على سبيل التسامح، كما حصل في الواقع، منذ عام ١٩٤٣.

وأخيراً قد تكون الملاحظة في محلها، ولا سيما إذا ما أجريت المقارنة مع بعض الدساتير العربية، بأن إعـلان الاسلام ديناً للدولة أو شرطاً لرئيسها، لا يتنافى مع المساواة بين المـواطنين، عـلى إختلاف أديـانهم ومذاهبهم، إلا لجهـة دين رئيس الدولة، إذ أن قابلية المواطنين لجميع الوظائف السياسية والادارية غير مشروطة بالطائفة، مما يعني ان الطائفية التي تعتمدها الدولة اللبنانية في كيانها وتكوين سلطاتها وإداراتها ومحاكمها شيء، ودين الدولة أو دين رئيس الدولة شيء آخر.

ثانياً: أسوة بمصر، اخضاع جميع المنازعات النـاشئة عن الاحـوال الشخصية الى صـلاحية المحـاكم المدنيـة، على ان تطبق هذه المحاكم التشريعات الخاصة بكل من الطوائف اللبنانيـة، كما هي مـوضوعـة في مشاريـع القوانـين المودعـة لدى وزارة العدل، من جانب الطوائف المسيحية والطائفة الاسرائيلية، وفيما يتعلق بالطوائف الاسلامية، بتشريعاتها الخاصة.

ولا يخفى إن هذا النظام السائد في لبنان ـ وهو موروث عن العهد العثماني ـ القاضي بـإحالـة الاختصاص للنـظر في الاحوال الشخصية ـ بمعناها الواسع ـ إلى محاكم طائفية، موصوفة بما يتعلق بالطوائف المسيحية والطائفة اليهودية بـالمحاكم الروحية، وبالطوائف الاسلامية بالمحاكم الشرعية، إنما تؤلف وضعاً متفرعاً عن الطائفية القضائية.

ولا غرو ان في وضع هذه المحاكم، مـا يتنافى مـع المادة ٢٠ من الـدستور، ويـناقض مبدأ سيـادة الدولـة، كما تقـدم بيانه.

ولذلك وكنتيجة حتمية لالغاء الطائفية السياسية، يبدو ان الوقت قد حان لكي يتناول الاصـلاح أيضاً هـذه الناحيـة الحساسة من مظاهر الطائفية، التي لا شك بأن من شأن بقائها مستمرة، ان لا تتولد عن الغاءالطائفيـة السياسيـة، النتائج المرجوة، في سبيل المباشرة بعملية التلاحم الوطني في البنية الاجتماعية.

ثالثاً: وضع قانون مدني ـ إختياري ـ موحد للاحوال الشخصية كـافة، من زواج وطـلاق، وإبطال الـزواج وبنوة، وأبـوة وأمومـة، ونفقة الـخ، وذلك بـاستثناء الارث، عـلى ان يتم الزواج، بـاختيار الـزوجين، أمـام ضـابـطة الاحـوال الشخصية، وأن يحق لكل فريق في نزاع ولا سيما في الطلاق، اللجوء الى المحكمة المدنية، بدلاً من سلطاته الطائفية.

ومن الفائدة بمكان الملاحـظة بأن المطالبة بـانشاء أحـوال شخصية مـدنية، ومنهـا الزواج المـدني، في إطار الاختيـار الفردي، إنما يتصل مباشرة بمبدأ الحرية، ولا سيما حرية المعتقد الديني التي كفلتها المادة ٩ من الدستور.

ويتجلى المفعول المنطقي لهذا المبـدأ في الاقرار بـأنه ليس من الحـرية بشيء ان يـظل المواطن اللبنـاني رأساً في روابط طائفته ـ علماً بأن الطائفة هي غير الدين ـ على الرغم من إرادته، وهو اليوم لا يستطيع في وطنه، الذي ما فتيء يفاخـر بأنـه موطن الحريات، ان يأتي الى العالم، وبعقد زواجه، ويموت، بل وأن يمارس حقوقه السيـاسية، من اقتـراع في الانتخابـات النيابية والبلدية، وترشيح نفسه في هـذه الانتخابـات، وتسلم الرئـاسات والـوزارات والوظـائف، إلا إذا كان منتسباً الى طائفة معينة، مع ما يتخلل هذا الانتساب من الانتقاص بأهليته من جراء طائفته.

وهذا مع الملاحظة بأن لهذه المطالبة صفة فئوية، بمعنى ان الفائدة منها لا تشمل جميـع اللبنانيـين، وإنما فئة محدودة، ولعل المثال الاشد صورة هو الذي تقدمت الاشارة اليه، بأن الفائدة من الـزواج المدني الاختيـاري تعود، في واقـع الحال، الى المسلمات خاصة، بإعتبار ان الشريعة الاسلامية لا تحرم على المسلم عقد زواجه على المسيحية، وبالطبع إذا مـا رضيت هـذه الاخيرة بـأن يتم العقد أمـام المحكمة الشـرعية، في حين ان ليس للمسلمـة من مخـرج، إذا مـا شـاءت التـزوج من مسيحي، سوى اللجوء الى بلاد اجنبية، وهي كثيرة، تقر وتفرض قوانينها الزواج المدني ـ وهي حالة مؤسفة مـاسة بكـرامة الأديان، كما سبقت الملاحظة حولها.

ولذلك لا تبدو المطالبة بإعتماد الزواج المدني الاختياري، ذات صلة منطقية بـالغاء الـطائفية السيـاسية، ومن أجـل ذلك شرطاً مقابلاً لهذا الالغاء بإعتبار ان الطائفية السياسية ماسـة بمبدأ المسـاواة بين المـواطنين عـلى إختلاف طـوائفهم بينما إخضاع الاحوال الشخصية الى القيود الطائفية لا يمس الا حرية فئات معينة من المواطنين.

وهذه الوضعيـة الدستـورية لا تمنـع من التذكـير بأن القيـود الطائفيـة للحريـة الشخصية لم تعـد مستساغـة في دولة

عصرية، تصبو بطبيعتها الى الجنوح نحو العلمانية الشاملة، هذه العلمانية التي انطوت عليها الكلمة المأثورة التي اطلقها في بيروت عام ١٩٢٠، الملك فيصل بن حسين الهاشمي، «بأن الدين لله والوطن للجميع».

هذه هي الاقتراحات، التي اتشرف برسم خطوطها العريضة ـ لانها بحاجة الى دراسات معمقة في كيفية تفصيلها وتطبيقها ـ ولا غرو بأنها من أولى المقدمات الموطدة للاصلاحات المنشودة في أوضاع لبنان الاجتماعية والاقتصادية التي وصلت الى حالة من تأزم انفجر في الاحداث المؤلمة الحاضرة.

ملاحظات

الدكتور صبحي المحمصاني حول العلمنة إلى هيئة الحوار الوطني.

نشأت فكرة العلمنة في لبنان كإنتفاضة ضد الطائفية. فبعد أن بدأت الامتيازات الطائفية قديماً كنتيجة لحرية العقيدة، تطورت مع الزمن الى نظام اجتماعي شمل الحياة السياسية والاحوال الشخصية جميعاً. وقد زاد في توطيده نظام الامتيازات القضائية الاجنبية، وشجعته الاقطاعية المحلية وبعض المدارس الاجنبية.

في العهد العثماني كان إنتخاب مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان يجري على أساس التمثيل الطائفي، وكانت الامتيازات الطائفية في الاحوال الشخصية معترفاً بها بموجب فرمانات سلطانية، لا تزال الى اليوم يستند إليها في بعض الأحيان.

ثم جاء الانتداب الفرنسي وثبت النظام الطائفي. فنص الدستور اللبناني الصادر سنة ١٩٢٦ على ضمان نظام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية للطوائف المختلفة (المادة ٩) كما نص بصورة موقتة والتماساً للعدل تمثيل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الاضرار بمصالح الدولة (المادة ٩٥).

وكذلك جاء قانون الموظفين الحالي (المادة ٩٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢)، وقوانين الانتداب المتتابعة جميعاً، وقوانين الاوقاف والقضاء الشرعي والكنسي وأمثالها تؤيد هذا النظام وتزيده رسوخاً. ثم جرى العرف على إعطاء بعض الرئاسات الكبرى في الدولة لطوائف معينة. وزاد في البلوى تخصص طائفة أو طوائف معينة ببعض الوظائف الحساسة.

وهكذا، أصبح هذا الوضع نوعاً من الاحتكار المعطى لفئة من اللبنانيين، بحيث شعرت الطوائف الاخرى المحرومة كأنها ناقصة المواطنية، لا يمكنها الوصول الى بعض المراكز مهما كانت كفاياتها واستحقاقها. وهذا، طبعاً، ينافي مبدأ المساواة الدستوري ومبادىء العدالة والديمقراطية جميعاً.

وانتبه اللبنانيون الى هذه الناحية المهمة. فمنذ بيان الوزارة الاولى بعد الاستقلال، نوهت الحكومة بمساوىء الطائفية، ووعدت «بالغاء النظام الطائفي المضعف للوطن». ثم تكررت مطالبات رجال الاصلاح بذلك.

علاج العلمانية

ظهرت فكرة العلمنة والعلمانية كعلاج لداء الطائفية. ولكن الاحزاب ورجال الفكر والسياسة اختلفوا في مدى تطبيق الفكرة وفي معناها. فمالت الكثرة منهم الى طلب الغاء الطائفية وتبني العلمنة في الميدان السياسي فقط. وقال البعض بالعلمنة الشاملة لجميع النواحي السياسية فقط. وقال البعض بالعلمنة الشاملة لجميع النواحي السياسية والمدنية، مع تطبيقها إمّا فوراً وإمّا تدريجياً على مراحل متتابعة. وقال البعض الاخر برأي وسط بين هؤلاء وأولئك، أي الأخذ بالعلمنة الشاملة، ولكن ضمن إطار أحكام الشرائع الدينية.

أما أهم النواحي التي تدخل في مفهوم أو مفاهيم العلمانية والعلمنة، فتشمل ميداني الحقوق السياسية والحقوق الخاصة.

في الميدان السياسي

تشمل العلمنة في هذا الميدان الغاء الطائفية في رئاسات الدولة الكبرى، وفي المناصب العامة، وفي الانتخابات

النيابية. وهذا من ضرورات الديمقراطية الصحيحة، التي توجب المساواة بين المواطنين في حق تولي المناصب العامة، كبيرها وصغيرها، على أساس الكفاية والاستحقاق، من دون تمييز بسبب الدين ولا إحتكار بسبب الانتماء الطائفي، كما أنها توجب بناء الانتخابات على الاحزاب السياسية المنظمة، لا على التحزبات الطائفية ولا على نظيراتها وحليفاتها الاقطاعية والقبلية والعائلية. ونحن لا نرى لزوماً في هذه النواحي لاتفاق معظم اللبنانيين عليها، ولاعتمادها في معظم البلاد الديمقراطية.

إنما توجد بعض النواحي السياسية الاخرى التي قد تصيبها العلمنة، والتي يعبر عنها أحياناً خطأ بعبارة فصل الدين عن الدولة، وهي نواح خلافية، طبقتها بعض البلاد دون غيرها. وتتناول على الاخص الأمور الاتية، وهي:

أولاً ـ حياد الدولة، بوجه عام، تجاه الاديان ورجال الدين.

(عدم انحياز الدولة لدين أو لكنيسة خاصة).

(في الخلافة العثمانية، نص دستور سنة ١٨٧٦ على أن الاسلام دين الدولة. وقد بقي هذا النص في الدستور عندما أعيد سنة ١٩٠٨، وبقي حتى بعد الغاء الخلافة في دستور تركيا الكمالية الصادر سنة ١٩٢٤، ولم يلغ إلا سنة ١٩٢٨ حين أصبحت الدولة علمانية من هذه الناحية.

ثم بتأثير هذه السابقة، فإن جميع دساتير البلاد العربية بعد استقلالها، ما عدا سوريا ولبنان، نصت على أن دين الدولة هو الاسلام، وذلك مع كفالة هذه الدساتير لحرية العقيدة ولحق الطوائف في ممارسة شعائرها الدينية. أما في سوريا، فنص الدستور على أن الاسلام دين رئيس الجمهورية. وأما في لبنان، فمع عدم نص الدستور على دين للدولة أو لرئيسها، فإن العرف سار على تعيين الرئيس من الطائفة المارونية. فلذا يحتج دعاة العلمانية السياسية في لبنان على تكريس هذا العرف في نص أو في وثيقة دستورية).

ثانياً ـ الغاء المؤسسات والتنظيمات الدينية كواسطة بين الدولة والمواطن.

(الغاء حق التشريع المعطى للمراجع الطائفية العليا في بعض الأمور، كما تستتبع منطقياً عند بعض المتطرفين الاجتماعات الدينية السياسية).

ثالثاً ـ منع رجال الدين من التدخل في السياسة إلا كغيرهم من المواطنين.

رابعاً ـ حياد الدولة لجهة مؤسسات التربية الدينية.

خامساً ـ بالغت بعض الدول ذات النظام المادي أو الالحادي في تفسير العلمانية الى درجة محاربة الدين والتعليم الديني.

ميدان الحقوق غير السياسية

إن العلمانية، في نواحي الحقوق غير السياسية، لا سيما في مجال القضاء والملكية وقوانين الاحوال الشخصية، تتعرض للمسائل الاتية، وهي:

أولاً ـ أملاك المؤسسات الدينية.

ثانياً ـ محاكم الاحوال الشخصية.

توجد في لبنان سبع عشرة طائفة معترف بها، منها خمس عشرة تتمتع بحق انشاء محاكمها الخاصة بالاحوال الشخصية. ومن هذه المحاكم ثلاث إسلامية، أي السنية والجعفرية والدرزية، تخضع لأشراف الدولة وتؤلف جزءاً من تنظيمها القضائي. أما محاكم الطوائف الاخرى غير الاسلامية، فواحدة للطائفة اليهودية، وإحدى عشرة محكمة للطوائف المسيحية المعترف بها بموجب قانون ٢ نيسان (ابريل) سنة ١٩٥١. وهذه جميعاً لا ترتبط بتنظيم الدولة القضائي، بل تتمتع بالاستقلال التام منذ العهد العثماني، وتخضع فقط لسلطة الرؤساء الروحانيين.

وهذا النظام موجود اليوم في معظم البلاد العربية، لا سيما المنسلخة عن الدولة العثمانية. ولكن يستثنى من ذلك

بعض هذه البلاد، كمثل مصر التي الغت المحاكم الشرعية والكنسية بقانون طبق إبتداء من أول سنة ١٩٥٦. وكذلك في لبنان يطالب الكثيرون بالغاء هذه المحاكم التي يتنافى وجودها مع سيادة الدولة وفكرة علمنة جميع المؤسسات العامة.

وبالفعل، احتجت نقابة المحامين في بيروت على قانون ٢ نيسان سنة ١٩٥٢، الذي كرس محاكم الاحوال الشخصية الكنسية ووسع اختصاصها. فطلبت الغاءه، ثم اعلنت في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٥٢ الاضراب العام تأييداً لموقفها. أما رجال الدين على إختلاف طوائفهم، فإنهم اتفقوا على الدفاع عن إمتيازاتهم القضائية. وكانت النتيجة أن قدم بعض النواب مشروعين بتضييق اختصاص محاكم الاحوال الشخصية. فالغى المحامون إضرابهم في ٥ نيسان سنة ١٩٥٢. ثم وقفت المسألة عند هذا الحد، وبقي الوضع الراهن على ما كان عليه.

ثالثاً ـ التشريع في الاحوال الشخصية.

تخضع الاحوال الشخصية في لبنان مبدئياً للشريعة الخاصة بكل طائفة. فأهل السنة يطبقون قانون حقوق العائلة العثماني الصادر سنة ١٩١٧، المأخوذ من المذهب الحنفي أساساً، مع الأخذ أيضاً من المذاهب السنية الاخرى في بعض المسائل كالتفريق بين الزوجين للشقاق والنزاع أو لغيبة الزوج. ويطبقون أيضاً أرجح الاقوال من مذهب أبي حنيفة فيما لا نص عليه في القانون العثماني المذكور.

ويطبق أهل الشيعة المذهب الجعفري وما يتوافق معه من قانون العائلة العثماني. ويطبق الدروز قانون الاحوال الشخصية للطائفة الصادر في ٢٤ شباط (فبراير) سنة ١٩٤٨، الذي نص على أحكام خاصة بهذه الطائفة مع تطبيق المذهب الحنفي عند عدم النص فيه.

أما الأحوال الشخصية لغير المسلمين، فبعضها يخضع لقانون مدني، كمسائل الأرث والوصية المنصوص عليها في قانون ٢٣ حزيران (يونيو) سنة ١٩٥٩. وبعضها يخضع للشرع الاسلامي على المذهب الحنفي، كما في أحكام الاوقاف والاهلية والحجر الواردة في مجلة الاحكام العدلية العثمانية أو غيرها من القوانين والاعراف. والبعض الاكبر من الاحوال الشخصية، أي مسائل العائلة من زواج وطلاق ومتفرعاتها، فيخضع للقانون الكنسي الخاص بكل طائفة.

وكذلك في معظم البلاد العربية الاخرى وكثير من البلاد الاسلامية غير العربية، تخضع قضايا الاحوال الشخصية للشرع الاسلامي بخصوص المسلمين، وللقانون الكنسي بخصوص غيرهم.

وفوق ذلك، لكل من الطوائف الدينية المعترف بها في لبنان سلطة التشريع في معظم الأمور المتعلقة بتنظيم شؤونها الدينية وإدارة أوقافها ومحاكمها وسائر أحوالها الشخصية.

ولا شك في أن علمنة الدولة بمعناها الشامل تقتضي الغاء سلطة التشريع هذه، وإخضاع الطوائف جميعاً لسلطة الدولة التشريعية في جميع أحوالها الشخصية. وتقتضي هذه العلمنة أيضاً توحيد قوانين الاحوال الشخصية ودمجها في القانون المدني العام، على غرار ما هي الحال في معظم الدول الغربية، وفي قلة من الدول الاسلامية كتركيا منذ أن تبنت سنة ١٩٢٦ القانون المدني السويسري.

رابعاً ـ الأرث والوصية.

تنص معظم القوانين المدنية على مساواة الجنسين في الأرث، وعلى حق التنزيل أو الخلفية بخصوص أرث ولد الولد المتوفي قبل المورث. وقد تبنى هذين المبدأين قانون الأرث اللبناني لغير المحمديين الصادر سنة ١٩٥٩.

ولكن المذاهب الاسلامية في لبنان تتبع قاعدة «للذكر مثل حظ الانثيين» مبدئياً، تعويضاً للرجل عما يجب عليه من نفقة لزوجته وأولاده وسائر أقاربه. أما مبدأ التنزيل، فتتبعه الطائفة الدرزية في جهة فروع المورث أي أولاد أولاده فقط، وتتبعه الطائفة الشيعية عند تساوي المرتبة والدرجة بين الورثة، ولا تتبعه في سائر الاحوال. أما المذهب الحنفي المطبق على السنة في لبنان، فلا يقبل بمبدأ التنزيل، خلافاً للمذهب الظاهري، الذي أقره بطريقة ما يسمى بالوصية الواجبة، التي أخذت بها مصر وسوريا مؤخراً.

وكذلك تختلف أحكام الوصية باختلاف الطوائف في لبنان. مثاله: الوصية جائزة عند الطوائف غير الاسلامية، سواء أكانت لوارث أم لغير وارث مع تقييدها بشروط شكلية وبنصاب أي مقدار معين لا يقل عن نصف التركة بحيث يحفظ لبعض الورثة حداً أدنى من النصيب الأرثي. وهي جائزة عند الدروز من دون هذا التقييد. أما عند سائر المسلمين،

فالوصية جائزة من ضمن ثلث التركة بعد وفاء ديون المورث، وذلك سواء أكانت لوارث أم لغير وارث عند أهل الشيعة، وبشرط أن تكون لغير وارث عند أهل السنة إلا إذا أجازها الورثة بعد موت المورث.

خامساً ـ الزواج والطلاق.

هنا أيضاً نرى الفارق الكبير بين الطوائف اللبنانية. ففي مسألة الطلاق، نرى أنه غير جائز عند الطوائف المسيحية الكاثوليكية، كالموارنة والروم الكثوليك والأرمن الكاثوليك واللاتين. وهو جائز بواسطة القضاء بشروط معينة عند الطوائف المسيحية الاخرى، كالروم الارثوذكس والبروتستانت.

أما عند الطوائف الاسلامية، فالطلاق جائز للرجل بلا خلاف. وكذلك في بعض المذاهب وفي قانون حقوق العائلة العثماني، يجوز الطلاق للزوجة إذا اشترطت أمرها بيدها في عقد الزواج، كما يجوز للقاضي عند الشقاق والنزاع أو في بعض الحالات.

وكذلك اختلفت الطوائف في مسألة الزواج. فعند الطوائف المسيحية، ليس الزواج عقداً عادياً. بل هو عمل إحتفالي، تابع لامور العقيدة. ولا يجوز إجراؤه إلا بمراسيم دينية معينة بمعرفة الكنيسة. ويشترط فيه عند كثرة الطوائف المسيحية إتحاد الدين بين الزوجين. فلا يجوز للمسيحي ان يتزوج زوجة من غير دينه مع بقائها على دينها. فلذا، نص قانون ٢ نيسان سنة ١٩٥١ على بطلان الزواج المدني إذا أجراه في لبنان، أمام مرجع مدني، أحد اللبنانيين الذين ينتمون الى إحدى الطوائف المسيحية أو الى الطائفة الاسرائيلية (المادة ١٦).

أما عند الطوائف الاسلامية، فالزواج عقد شبه مدني. فهو عقد كسائر العقود المدنية من حيث الشكل. فلذا، ينعقد بالايجاب والقبول أمام أي مرجع كان، وذلك بشروطه المفروضة، ومنها حضور شاهدين في كثرة المذاهب. وكذلك تجيز معظم المذاهب الاسلامية للمسلم ان يتزوج زواجاً شرعياً مع الكتابية، أي المسيحية أو اليهودية، مع بقائها على دينها. فإذن، الزواج الاسلامي يستوفي معظم صفات الزواج المدني.

وفوق ذلك، فقد أقر القانون اللبناني صحة الزواج المدني المعقود خارج لبنان، لا سيا بمقتضى القرار رقم ١٤٦ ل.ر. الصادر في ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨. فلذا، يلجأ بعض اللبنانيين الى عقد زواجهم في قبرص أو تركيا أو غيرهما من البلاد التي تقر الزواج المدني، ثم يسجلونه في الدوائر الرسمية اللبنانية.

فإزاء ذلك وإزاء الخلاف الكبير الواقع بين الطوائف بخصوص أحكام الزواج، يطالب البعض، على الاقل كمرحلة انتقالية، بإقرار الزواج المدني الاختياري.

بيان رؤساء
الطوائف الروحية في لبنان، بعد اجتماعهم في بكركي وفي دار الفتوى

(الانوار - بيروت - ١٩٧٥/١٠/٥)

لقد كان من عناية الله على لبنان وابنائه، أن وفق رؤساء الطوائف اللبنانية بعقد الاجتماع الاول من اجتماعاتهم في جلسة صباحية في بكركي، ومسائية في دار الفتوى، وقد تدارسوا وحدتها واستقلالها وسلامة ابنائها وتعرض سلامة البلدان العربية الشقيقة والقضية الفلسطينية للخطر الكبير، ثم لاحظوا أن هذه المآسي بدأت تأخذ بصورة متزايدة طابعاً طائفياً فتحصل اعتداءات اثيمة على الكنائس والمساجد وعلى رجال الدين باسم الدين والدين منها براء. ومن هنا فإن الخطر بات يهدد كيان لبنان وطابعه الحضاري المميز.

وبعد البحث المسؤول في هذه الأوضاع عقدوا العزم على متابعة اجتماعاتهم المشتركة في سائر بيوت الطوائف اللبنانية ووضعوا مخطط عمل، والفوا هيئة للمتابعة، واصدروا في نهاية اليوم الاول البيان التالي:

١ - إن المجتمعين يؤكدون أن الله تعالى هو الذي يجمعنا مسلمين ومسيحيين وأنا منه وإليه، وإن لنا في عدل الله ورحمته ولطفه ما يوحد بيننا عندما نتخلق باخلاق الله ونحيا في التعاون والتراحم ونلتزم بالقيم الروحية الكبرى وكرامة الانسان في سبيل لبنان الافضل.

٢ - يؤكد المجتمعون أن ما وقع على أرض لبنان من أعمال عنف بما فيها القتل والقنص والخطف والسلب والتهجير واحراق المساكن والمتاجر، وانتهاك حرمة الكنائس والمساجد، لهي اعمال تشجبها المسيحية والاسلام.

٣ - يعلن المجتمعون إيمانهم بأن أبرز ما في لبنان بل سبب وجوده وتمايزه هو وجود التعايش الفريد في العالم على ارضه، وأن هذه الصيغة أمانة الله ووديعة المؤمنين لديهم. لذلك فإنهم متمسكون بها ويرفضون كل ما يؤدي لديهم. لذلك فإنهم متمسكون بها ويرفضون كل ما يؤدي إلى تصديعها خاصة يرفضون التقسيم بجميع معانيه، بما في ذلك التقسيم النفساني الذي كاد الوطن أن يتورط فيه ويعتقدون أن تصدع هذه الصيغة أدانة للمسلمين والمسيحين معاً، كما وأنه يتناقض مع رسالة المسيحيين العرب بوجه خاص، ويسيء إلى مستقبل العالم الذي يسير نحو التقارب.

٤ - يؤكد المجتمعون أن الأمن ضرورة حياتية لا يستغنى عنها لحظة، وإنه مقدمة ضرورية لتحقيق الاصلاحات المطلوبة. لذلك فانهم يطلبون من الدولة استعمال أقصى ما يخولها القانون من اجراءات للحفاظ على سلامة الوطن والمواطنين. كما يؤكدون على تحقيق هذه الاصلاحات وأن تبقى هيئة الحوار الوطني في حالة انعقاد دائم للخروج بنتائج عملية سريعة.

٥ - يحذر المجتمعون اللبنانيين كافة والمقيمين على أرض لبنان، من عواقب هذا الوضع المتردي في البلاد، وما قد يجره من وبال على الوحدة الوطنية واستقلال لبنان وسلامة أراضيه، وما ينتج عنه من أخطار على القضية الفلسطينية وعلى القضية العربية بشكل عام.

٦ - ينبه المجتمعون جميع المواطنين إلى أن لغة العقل والحوار دون سواها على أن يؤدي ذلك إلى عمل سريع على صعيد التغيير السياسي إلى تطوير لبنان وتقدمه سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وتربوياً، وتحقيق العدالة والانصاف بالنسبة للمحرومين ومناطقهم، وتحقيق المساواة التامة بين المواطنين بالحقوق والواجبات، وذلك باصدار القوانين والانظمة

والقرارات المناسبة لتحقيق ذلك ضمن خطة عمل واضحة تلتزم بها الدولة واعتبار ذلك من المهام التي تحظى بالاولوية المطلقة .

٧ ـ يؤكد المجتمعون حرصهم على السيادة الوطنية على جميع الأراضي اللبنانية وسلطان القانون على الجميع ، كما وانهم يؤكدون دعمهم للقضية الفلسطينية ووجوب الالتزام بالاتفاقات المعقودة بين لبنان والاخوة الفلسطينيين .

٨ ـ يدعو المجتمعون إلى تحرك اعلامي واع ورسالي يلتزمون به في الكنائس والمساجد وسائر المعابد لتوعية المواطنين بالاسس والمبادىء الدينية . كما يناشدون باصرار الصحافة ومختلف وسائل الاعلام أن يلتزموا بهذه الاسس والمبادىء، وأن يتجنبوا الاثارة دائماً، وفي هذا الظرف العصيب، رفقاً بلبنان وصيانة للوطن والمواطنين.

٩ ـ يطالب المجتمعون بالتعويض على جميع المتضررين من جراء الاحداث، واتخاذ الوسائل القانونية والعملية لتأمين هذا التعويض .

١٠ ـ يهيب المجتمعون بكافة المواطنين والمؤسسات التربوية مذكرين لهم ولها بأهمية التربية وتأثيرها في بقاء الاوطان . لذلك فانهم يطلبون من الجميع أن يستعملوا جميع امكاناتهم لتأسيس الابناء على روح الاخوة والالفة والتعاون بعيداً عن الخوف والحقد والبغضاء وعدم الثقة المتبادلة .

١١ ـ إن المجتمعين يدعون الجميع إلى العودة إلى الله سبحانه وتعالى ، بعد أن ابتعدوا عنه في مجتمع يعيش جاهلاً بتعاليم الدين وكانه في غنى عن ربه ويسألون جميع المؤمنين أن يتوجهوا إلى الله بصلاة خاشعة يطلبون فيها أن يقصر أيام المحنة ويعيد عليهم جميعاً نعمة الطمأنينة والسلام وأن يتغمد بالرحمة والمغفرة الضحايا البريئة وأن يربط على قلوب ذويهم بالصبر والسلوان .

١٢ ـ وفي نهاية الاجتماع المنعقد بدار الفتوى اغتنم الرؤساء الروحيون المسيحيون الفرصة ليقدموا التهاني لرؤساء الطوائف الاسلامية ولجميع اللبنانيين والعرب بمناسبة عيد الفطر المبارك ، داعين الله سبحانه وتعالى أن يعيده على الجميع بالخير والمحبة والسلام .

هذا وقد كلفت لجنة الصياغة والمتابعة المؤلفة من سماحة الامام موسى الصدر وسيادة المطران جورج خضر وسيادة المطران صفير ، وحسين القوتلي المدير العام لشؤون الافتاء بابلاغ هذا البيان إلى رئاسة الجمهورية، وإلى رئاسة مجلس النواب، وإلى رئاسة الجمهورية، وإلى رئاسة مجلس الوزراء، وإلى الهيئة الوطنية للحوار .

بيان مؤتمر
الرؤساء العامين الدائم للرهبانيات اللبنانية

(العمل - بيروت - ٩/١٠/١٩٧٥)

إن مؤتمر الرؤساء العامين الدائم للرهبانيات اللبنانية، بعد النظر في ما وصلت إليه احداث الفتنة الطائفية المرة الناشبة في جسم لبنان وتذكيها المؤمرات من الداخل ومن الخارج، وبعد الاطلاع على موقف بعض المسؤولين منها، خرج، في اجتماعه المنعقد في يوم الاربعاء،في ٨ من تشرين الاول الجاري، بالمقررات الاتية:

١ - يؤلم الرؤساء العامين للرهبانيات أن تظل موجة العنف مستبدة بالمواطنين، ولا سيما الابرياء منهم، خطفاً وتعذيباً وقتلاً، علاوة على التخريب والتشريد وهتك الحرمات. وإنه، فيما يستنكرها بشدة، يهيب بالجميع أن يتقوا الله بانتهاج سبل الرشاد، مطالباً الحاكمين باللجوء إلى امضى الوسائل وافعلها.

٢ - ويصرح المؤتمر بأنه، إن كان هناك حقاً من قضايا موضع خلاف بين اللبنانيين، فحلها لا يمكن أن يكون من طرف واحد، ولا يجدي فيه عنف ولا تهويل. فالحل السوي لا بد له من الجو المؤاتي وضبط الاعصاب لئلا يأتي، بتأثير الضغط، حلاً ظرفياً وسطحياً وفوقياً، كما أراد سماحة مفتي الجمهورية في خطبة عيد الفطر.

٣ - لذلك يعلن المؤتمر أنه لا يعترف البتة للجنة الحوار الوطني بأي صفة دستورية تأسيسية، بحكم تأليفها وتكوينها بالذات:

(١) - يجب أن تكون مهمتها مقصورة على استعادة الاستقرار في البلاد، لأن الوضع القائم لا يمكن من العمل بروية وعمق ورؤية سليمة بعيدة المدى.

(٢) - أن تعرض اللجنة للحلول الجذرية في نطاق مطالب أساسية، إنما هو تجاوز خطير جداً لصلاحيات المؤسسات الدستورية الديمقراطية القائمة.

(٣) - وبديهي أن مثل هذه الحلول يستلزم أولاً وجود الحكم، ويقضي ثانياً بسيادة الدولة فعلياً على جميع الأرض اللبنانية فلا يكون فيها، كما هو الواقع، دويلات بسيادة اجنبية. لذلك يستغرب المؤتمر أن يرد في خطبة عيد الفطر مثل هذا التصريح الجازم لسماحة المفتي «بأن المحنة داخلية محضة... ولا علاقة لاحد فيها من قريب أو من بعيد» فيما الوقائع تجهر العين.

٤ - ويصرح المؤتمر بارادته المساواة لجميع المواطنين لانهم كلهم ابناء الله ولهم الحق الصريح على الحياة سواء بسواء. ولئن كان المؤتمر يطالب في الوقت عينه، ببعض الضمانات الثابتة فلانه يريد أن يستمر لبنان ويبقى لجميع اهله على السواء. ذلك بأن الاسلام «دين ودولة. وأن مفكري الاسلام يقولون بأن الاضطلاع بالحكم والسلطة جزء ضروري من الاسلام، لا يقوم اسلام المسلمين إلا به»، كما يؤكد السيد حسين القوتلي، مدير دار الافتاء («السفير» ١٨ - ٨ - ١٩٧٥).

٥ - وإذا كان بعضهم يريدون للتعايش صيغة غير الصيغة القائمة، حرصاً منه على الاستمرار يطالبهم باعلان إيمانهم المطلق بلبنان وطناً نهائياً لا مرحلياً، مكتمل الذات لا قطراً ولا بعضاً من كل، عالماً قائماً بذاته، متفتحاً على جميع الافاق، وغير مفتقر قطعاً إلى نعت من خارج ذاته ينعت به نفسه.

وإذا هم طالبوا بالغاء الطائفية السياسية، ويؤيد المؤتمر المطلب، فلا بد، والحالة هذه، من نظام جامع بين جميع الاطراف، هو نظام العلمنة المطلقة يخضع لاحكامه جميع اللبنانيين على السواء.

٦ ـ والمؤتمر، إذ يعلن أنه ما كان قط من دعاة التقسيم، لأن التجربة التي يعيشها لبنان تجربة فذة، وقد امست مضرب المثل الاغر في العالم كله، فإنه يهيب بالحكام إلى التحرك السريع وقبل فوات الاوان، لمعالجة مشكلة التهجير الكرهي الذي أدى إلى بداية تقسيم فعلي، في انتظار أن يصبح التقسيم النهائي لا سمح الله أمراً مقضياً.

٧ ـ والمؤتمر ، أخيراً، إذ يشارك المواطنين في يأسهم من وعود الحكام المستمرة بفرض الامن في غير تنفيذ فعال، يرى أنه لا يبقى على الحكام إلا أن يكونوا على منطق من واقع الحال، وعلى منطق مع مسؤولياتهم، فيعلموا أخيراً أن كل معارض لاعتمادهم الوسائل الجذرية للقضاء على الفئة المستشرية في حصد الأرواح إنما هو عدو للانسانية، وعدو للوطن، يجب استئصاله من تربة لبنان.

مذكرة اللجنة التنفيذية
لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى السيد رشيد كرامي، رئيس وزراء لبنان، وإلى هيئة الحوار الوطني

(النهار ـ بيروت ـ ١٥/١٠/٩١٧٥)

دولة رئيس الوزراء السيد رشيد كرامي .
تحية الثورة وبعد ،

مرفق طيه مذكرة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الموجهة إلى لجنة الحوار الوطني اللبناني، توضح النقاط التي يهم اللجنة التنفيذية أن يطلع عليها الاخوة اللبنانيون للتعرف على رأي منظمة التحرير في بعض القضايا الراهنة.

وإننا نترك لسيادتكم حرية التصرف في عرضها على المراجع والجهات والهيئات التي ترى من اللازم الاطلاع عليها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

ياسر عرفات

نص المذكرة :

إن الاحداث المؤلمة التي عصفت بلبنان الشقيق خلال الاشهر الماضية والتي دفع الشعبان اللبناني والفلسطيني ثمناً باهظاً نتيجة لها، ينبغي أن تتم معالجتها في أعلى مستوى من الجدية والمسؤولية، وصولاً إلى وقف النزف وضمان الاستقرار لهذا البلد العزيز، وصون علاقات الاخوة اللبنانية ـ الفلسطينية وترسيخها .

وحيال الوضع الراهن وبعدما اثمرت كل الجهود المخلصة في الوصول إلى وقف اعمال العنف، ومساهمة منا في الجهود الرامية إلى صيانة أمن هذا البلد وشعبه الشقيق، فإن منظمة التحرير الفلسطينية، تود أن تؤكد على النقاط التي اعتبرتها دوماً أسساً تكفل ثبات علاقات الاخوة اللبنانية ـ الفلسطينية وتضمن حل ما يمكن أن يعترضها من اشكالات :

أولاً ـ إن شعبنا الذي فرض عليه الاحتلال الصهيوني والمؤمرات الامبريالية العالمية أن يتشرد خارج وطنه والذي قاوم طوال أكثر من ربع قرن كل مشاريع التوطين والاستيعاب، هو اليوم أشد اصراراً من أي وقت مضى على العودة إلى وطنه، ورفض أي وطن بديل عن الوطن الفلسطيني المحتل.

ثانياً ـ إن شعبنا يرفض أية جنسية أو هوية سياسية بديلة عن الهوية والجنسية الفلسطينية، ويرفض أية عملية تذويب ودمج واستيعاب في المجتمعات العربية، خصوصاً بعد الانتصارات الثورية التي احرزتها الثورة على مختلف الاصعدة العسكرية والسياسية في المجالات العربية والدولية، وهذا الموقف ينطبق بشكل خاص على شعبنا الذي فرضت الظروف اللجوء إلى لبنان .

ثالثاً ـ إننا نؤكد مجدداً حرصنا على أمن لبنان واستقراراه واستقلاله وسيادته ووحدة ترابه وشعبه، وما يمليه ذلك من حق الدولة في ممارسة سلطتها على مختلف المناطق اللبنانية.

رابعاً ـ ونؤكد مجدداً حرصنا على الاتفاقات المعقودة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الصيغة التي تنظم العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية والأساس الذي يضمن حل أية اشكالات أو ملابسات تعترض هذه العلاقات.

وحرصنا هذا يملي علينا أن يتم حصر البحث في قضايا العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية مع الدولة اللبنانية، وفي أطار مؤسساتها الشرعية وحدها

إن ذلك يقتضي بالضرورة احترام سائر الاطراف لهذه الصيغة في التعامل وتقيدها بتلك الاسس التي تنظم علاقاتنا المشتركة ومبادرتها إلى الاعلان عن ذلك.

خامساً ـ وفي كل الظروف، أن تعهد مختلف الاطراف باستبعاد اللجوء إلى العنف كوسيلة لمعالجة العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية من شأنه أن يوفر المناخ الملائم لتوطيد هذه العلاقات، وتوجيه طاقات شعبنا ضد العدو المشترك ضمن أطار المعركة الشاملة التي تخوضها الامة العربية.

إن منظمة التحرير الفلسطينية، تعبر عن ثقتها في أن الشعب اللبناني الشقيق قادر على تجاوز المحنة وكل ويلاتها، والانطلاق من جديد وفق الاسس التي يرتضيها لنفسه في سبيل تأمين تقدمه ورفاهه وازدهاره، وستبذل منظمة التحرير الفلسطينية، كل ما في وسعها من جهود في هذا الصدد.

مع فائق التقدير والاحترام والتمنيات الطيبة.

اللجنة التنفيذية

مؤتمر صحافي
للسيد كمال جنبلاط، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، حول النظام اللبناني

(المحرر ـ بيروت ـ ١٩٧٥/١١/٢٠)

بمناسبة طرح موضوع تعديل النظام السياسي، على صعيد الدولة والرأي العام، بشكل لا يمكن، في نظرنا، مجانبته؛، يهمنا أن نوضح أن المشروع، مشروع التعديل الذي تقدمت به الاحزاب التقدمية والهيئات الوطنية، قد استوحى من حقائق الممارسة البرلمانية والدستورية في لبنان ومما يعانيه، أو عاناه هذا النظام في بعض الدول الاوروبية وسواها من بلدان العالم، والاصلاحات التي اقترحت في هذا المجال فهو مشروع داخلي يعالج جميع المشاكل الناتجة عن النظام الديمقراطية البرلماني في مجال التطبيق. ويتجاوز في آن واحد، القرن التاسع عشر الذي وضع فيه هذا النظام في بعض بلدان اوروبا إلى التكيف مع مشاكل ومعضلات وتطلبات القرن العشرين وخاصة في حقل ابراز الكفاءة، على جميع المستويات، وضرورة التنمية المتناسقة.

وقد حرصنا في هذا التعديل للنظام السياسي على التأكد على ثلاث نقاط أساسية:

أولاً ـ انقاذ النظام المعمول به في لبنان من الهنات والمساوىء التي برزت فيه منذ سنة ١٩٢٦ حتى يومنا هذا، أو من ضمن هذه المساوىء والهنات الانتهازية والمصلحية الفردية والحزبية في المعنى اللبناني الدارج التي كانت تهيمن على التمثيل الشعبي وعلى الحكم وكذلك انعدام المسؤولية في ممارسة الاحكام وعدم التحسس بالواجب الوطني والولوج من باب الطائفية السياسية والحزبية والانتهازية إلى تخريب مؤسسات الحكم والادارة بحيث اضحى النظام البرلماني القائم عالة على لبنان وعلى اللبنانيين مما جره من فساد في المؤسسات وفي الاخلاق السياسة العامة. وقد كرس هذا النظام اوتوقراطية الحاكم الاول الذي كان معظم الاحيان لا يقل انتهازية ومصلحية وطائفية عن معظم النواب والوزراء، بحيث لم يعد في أي حال

يمثل السلطة الدستورية الاولى، على حقيقتها، بما يجب أن تتسم به من حياد ومن صفة للحكم ومن تجرد للقاضي الاول وهذه الهنات والمنزلقات لا تتميز بها ولاية عن ولاية أخرى بشكل عام.

ثانياً ـ وحرصنا على تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بشكل واضح في مجال هذا التعديل لكي لا تظل الفوضى قائمة، ولكي لا يتحمل احدهم وزر من هم دونه، أو فوقه، من ارباب الصلاحيات. وكذلك وابعاداً لكل فساد وإفساد، فصلنا بين النيابة والوزارة، وفق الاصلاح الفرنسي الاخير، وجعلنا من الادارة سلطة مستقلة من حيث التعيين والترقية، لكي نرفع عنها يد السياسيين والمتدخلين، وكذلك بالنسبة للقضاء. وحددنا ضرورة وضوح كل وزير لمنهاج التخطيط العام بحيث لا يستطيع إلا أن ينفذ في وزارته هذا المنهاج الذي يتطلب مراقبة موظف ينتمي إلى وزارة التصميم ويكون قائماً في كل وزارة.

ثالثاً ـ حرصنا على التوازن بين السلطات بالشكل الواسع وبالمنطق الحديث بحيث تصبح السلطة الاجرائية الاولى الممثلة برئيس الدولة سلطة بالمعنى الصحيح للكلمة وسلطة الحكومة، أي سلطة الحكم، سلطة بحد ذاتها مميزة وكذلك سلطة المجلس السياسي، أي المجلس النيابي التمثيلي، سلطة من حيث تحدد قدرة رئيس الجمهورية في حل المجلس، وكذلك جعلنا من السلطة القضائية التي يترتب عليها مراقبة تنفيذ القوانين وصيانة الدستور من العبث سلطة بحد ذاتها، والادارة أيضاً، سلطة بحد ذاتها لكي يرتفع عنها عبث العابثين.

ففي هذا من التحديدات الواسعة جاء مشروع تعديل النظام السياسي للاحزاب وللهيئات الوطنية متكاملاً عصرياً يسبق زمنه ربما في بعض تطلعاته الاخيرة وخاصة في حقل احداث التمثيل النسبي والمجلس الاجتماعي للفعاليات الاقتصادية والمهنية والحرفية والثقافية والروحية وفي أكثر من مجال آخر تعرضنا فيه إلى تحديث النظام الديمقراطي البرلماني ذاته وإلى صيانته من العبث ومن النصوص الديماغوجية وفي إقامة التوازن بين السلطات الذي تفترضه كل ديمقراطية حقيقية بحيث ينتفي الطغيان. وقد اعتمدنا في وضع هذا الدستور الجديد للبلاد على اختبارات أكثر من نظام برلماني ورئاسي في العالم وعلى تجربة التاريخ الالفية.

والاصلاح الديمقراطي للتمثيل الشعبي تتمثل فيه القواعد الأساسية التالية:

١ ـ في مجال التمثيل النيابي: الغاء الطائفية السياسية التي كانت سبباً جوهرياً في تأخر البلاد بما كونته من امنية وأطارات ومركبات فكرية تركزت في الذهنية العامة وانمت في النفوس اتجاهات التمييز الدائمة بين طائفة وطائفة وبين معتقد ومعتقد اخر، وتصنيف الانسان في خلفية كل فرد مواطن وفي ذلك ما يناقض الاسس الجوهرية لكل ديمقراطية. ولا تقوم ديمقراطية إلا باعتماد مبدأ المساواة الجوهرية لا الوظيفية بين المواطنين.

٢ ـ جعل لبنان كله دائرة واحدة.

٣ ـ الاخذ بنظام التمثيل النسبي ونائب لكل عشرة الاف ناخب.

٤ ـ تخفيض سن الانتخابات إلى ١٨ عاماً.

٥ ـ اعتماد البطاقة الانتخابية وتأمين مراكز اقتراع في أماكن السكن.

٦ ـ الأستخدام المجاني والمتساوي لاجهزة الاعلام الرسمية في الدعاية الانتخابية.

٧ ـ اعتبار الرشوة جناية والتشدد في معاقبتها.

٨ ـ تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب لترسيخ مبدأ التكتل البرلماني.

٩ ـ انشاء لجنة قضائية للاشراف على الانتخابات وبت الطعون، وذلك جرياً على التقليد الديمقراطي في الهند.

١٠ ـ الغاء الضمانة المالية.

١١ ـ اخضاع النائب لمراقبة ديوان المحاسبة بالنسبة لوارداته ومصاريفه ولمحكمة الاثراء غير المشروع لتأكيد صفة النزاهة المفروضة في كل نائب .

١٢ ـ وضع سن لتقاعد النواب في الرابعة والستين لتمكين الجيل الجديد من الدخول والتمثل، دورياً، في المجلس النيابي.

وفي رأيي كان يجب أن تتضمن شروط الترشيح للنيابة :

اولاً ـ منع الترشيح عن كل عضو في مجلس إدارة أو رئيس لمجلس الادارة أو مدير لاي مؤسسة اقتصادية .

ثانياً ـ منع الترشيح لكل من يتجاوز دخله العام الـ ٥٠ الف ليرة سنوياً لكي نرفع هيمنة المصالح الاقتصادية عن المجلس النيابي وعن التمثيل السياسي .

ثالثاً ـ عدم الجمع بين بعض المهن الحرة كممارسة المحاماة وسواها والتمثيل في المجلس النيابي لأننا شاهدنا في المجلس الاثار السيئة الناجمة في تصرف بعض النواب عن امتهانهم للمحاماة أو لبعض المهن الحرة الاخرى .

وللذكرى والتاريخ العودة إلى إحدى امثلة الديمقراطية الصحيحة، كان النواب في اثينا مشرعة أبواب بيوتهم ليلاً نهاراً أمام جميع المواطنين لكي لا يشاهدوا فيها أثراً لفضة أو ذهب ، والديمقراطية لا يمكن أن تكون إلا نظام الفضيلة والكفاءة وألا تجنح إلى الفوضى وإلى الفساد وإلى الديماغوجية، ولا تعود نظاماً للمسؤولية . وقد اعتمدنا مبدأ التمثيل النسبي خصيصاً لاجل تمكين النخبة ما أمكن لدخول المجلس فلا يعود المجلس النيابي حكراً على الشركات التي تؤلف بمناسبة الانتخابات النيابية بشكل كتل واحزاب. والتمثيل النسبي يسرع في جعل الاحزاب الديمقراطية والعقيدية تنمو وتتمثل بازدياد متواصل في المجلس النيابي بحيث تؤمن يوماً من الأيام قيام نظام الحزبين أو الثلاثة ولا تستقيم ديمقراطية بدون ارتكازها إلى نظام الحزبين كما هو الحال في البلاد الانجلوسكسونية . ويجب التذكير بأن بريطانيا تفكر اليوم جدياً في ادخال هذا التطوير لنظام التمثيل النسبي على مؤسساتها الديمقراطية الراقية من دون شك .

وإننا نصر اصرار مطلقاً على قضية التمثيل النسبي سيرفع من مستوى المجلس النيابي وسيدخل العناصر الجديدة إلى المجلس وسيمكن بشكل خاص بعض النخبة من الجيل الجديد من أن تلج إلى هذا المنتدى الذي اعتبر حتى الان حراماً على غير التقليديين .

○ في مجال خلق المجلس الدستوري الثاني أي مجلس الفعاليات والنشاطات اللبنانية الأساسية من مهنية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومعنوية . والقصد من أحداث هذا المجلس هو افساح المجال الواسع أمام النخبة الاجتماعية والثقافية والمهنية والنقابية من أن تدخل إلى هذا المجلس التمثيلي لتقوم بواجبها في اقتراح القوانين والتشريع والمشاركة في انتخاب رئيس الجمهورية .

وفي نظرنا الشخصي يجب أن يتكون هذا المجلس التمثيلي من ممثلي الوظائف الاجتماعية الأساسية التي يتضمنها حكماً كل مجتمع كان رأسمالياً أم اشتراكياً أم شيوعياً :

١ ـ الانتاج (الصناعة، الزراعة) .
٢ ـ الخدمات على تنوعها (التجارة ومختلف الوان الخدمات) .
٣ ـ العمال (زراعيون، حرفيون، صناعيون) .
٤ ـ الهيئات المعنوية والثقافية والتقنية التي تشكل إلى حد بعيد العقل الموجّه للمجتمع والضابط لاموره . ومن ضمن ذلك الفئات والهيئات التي تمثل النشاط الاخلاقي والروحي في المجتمع .

وقد قصدنا إحداث هذا المجلس التمثيلي، أيضاً، للموازنة بينه وبين المجلس النيابي، ولتحديث التمثيل الشعبي بشكل عام فنخرج به، في هذا المجلس الثاني، عن القاعدة الاقليمية والقاعدة الحزبية وكل قاعدة يمكن أن تشل من نشاط المجلس السياسي .

وإني اتصور أن من ضمن من سيتمثل في هذا المجلس الثاني الفعاليات واساتذة الجامعات وكبار المهندسين والاطباء والمحامين وكبار المتشرعين وبعض كبار الادارة ومجالس الطلبة الجامعيين وسواهم باشراك جميع المواطنين وفق تصنيفهم الاجتماعي وسواهم باشراك جميع المواطنين وفق تصنيفهم الاجتماعي الوظيفي، لا تصنيفهم الطائفي، في نشاط الدولة العام وفي اقتراح القوانين ومراقبة الحكومة . ويتوازى هذان المجلسان عدداً من الـ ١٢٠ فما فوق لكل مجلس، ويكون من ضمن صلاحياتهما في اجتماع مشترك انتخاب رئيس الجمهورية لكي يستطيع انتخاب الافضل والاكفأ إذا لم يتوفر بين شخصيات المجلس النيابي من هم في مستوى رئاسة الجمهورية ولكي نخرج عن القاعدة المتبعة عادة بأن نوازن بين السيء والاقل سوءا . ومن أسباب احداث هذا المجلس هو الرد العملي على قلق بعض اخواننا المسيحيين من أن تهرب رئاسة الجمهورية من أيديهم فيكون في ذلك تطميناً لهم وتبديداً لبعض تخاوفهم التي لا أساس لها وليس هناك ما يبررها .

(وقال جنبلاط أنه سيتابع الموضوع غداً - اليوم - فيشرح ما ينبغي ادخاله تعديل على الدستور) .

مذكرة
السيد غسان التويني، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، الى مجلس الوزراء

(النهار - بيروت - ١٩٧٥/١١/٢٧)

«الوضع الذي وصلت إليه الحكومة، بعد فشلها في الحفاظ على الأمن وإعادة الحياة الطبيعية، يقتضي إمّا استقالتها وإما لجوؤها الى سلسلة تدابير تعطيها إنطلاقة جديدة.

ومن مجمل المداولات التي دارت في مجلس الوزراء ومجلس النواب والهيئة الوطنية للحوار، فضلاً عما يتداوله أهل الرأي في البلاد، يمكن استخلاص التدابير الاتية نقترحها كبرنامج مرحلي قابل للتنفيذ فوراً وخلال ثلاثة أسابيع .

الأسبوع الاول: العمل السياسي

١ - الاستحصال من «الفرقاء المتقاتلين»، عبر هيئة الحوار ولجنة التنسيق، على قرار سياسي ملزم بوقف الاقتتال كشرط لاستمرار الحوار حول الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وحتى يكون القرار ملزماً وجدياً، يجب أن يتضمن موافقة على حق السلطة في إستعمال القوة في جمع المخالفات من أين أتت وإزالة المظاهر المسلحة، وهو حق يجب ألا تتأخر السلطة لحظة في إثباته وفرضه لتثبت وجود الدولة وتعيد هيبتها.

٢ - يعلن هذا القرار السياسي في شكل بيان مشترك بالالتزام بوقف القتال تصدره اللجنة ويضمنه رئيس الحكومة المبادىء العامة التي جرت الموافقة عليها مراراً كإطار يجري ضمنه «الحوار الوطني»، ومنها وحدة الأرض والشعب (رفض التقسيم) والتمسك بالسيادة اللبنانية وبالنظام الديمقراطي القابل للتطوير الدستوري، فضلاً عن الحوار مع منظمة التحرير على أساس مذكرة رئيسها السيد ياسر عرفات التي سبق ان وافق عليها ورحب بها مجلس الوزراء.

٣ - ينطلق رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة من قرار وقف الاقتتال والبيان المشترك في عملية مصالحة وطنية وان بالامر الواقع، تنتهي الى توسيع الحكومة بضم ممثلين عن «الفرقاء المتقاتلين» من دون استشارتهم السابقة عند الاقتضاء، مع تحميلهم مسؤوليتهم في حال رفضهم الاشتراك، والمضي من دون الرافضين إذا تمنعوا.

٤ - تحديد جدول زمني للقيام بالاصلاح السياسي والدستوري على ان يباشر ذلك بتعديل قانون الانتخاب الذي تجري الانتخابات المقبلة على أساسه حتى تجيء بمثابة استفتاء، مع إمكان التمديد للمجلس النيابي سنة أخرى حتى يعمل متحرراً من الاعتبارات الانتخابية وتتحرر هذه كذلك من الضواغط الامنية الحاضرة ورواسب الاقتتال.

٥ - البدء فوراً باستشراع قانون بانشاء مجلس اقتصادي إجتماعي يصحح التمثيل النيابي.

الأسبوع الثاني: العمل الاشتراعي

١ - تمثل الحكومة الموسعة أمام المجلس لتطلب صلاحيات استثنائية في الحقول الامنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية.

٢ - نشر الحكومة، بموجب هذه الصلاحيات، القوانين الاتية:

أ - قانون الجيش.

ب - خدمة العلم، مع التعديلات، ولا سيما تلك التي تمكن من إستعمال المجندين في قوى الأمن الداخلي.

ج - قوانين زيادة الرواتب والضرائب المتأخرة لدى المجلس.

د - القوانين التي تقتضيها خطة النهوض الاقتصادي، ولا سيما تعديل قانون النقد والتسليف وتعديل قانون مصرف الانماء وقانون إنشاء مصرف الاسكان.

هـ - قانون إنشاء مجلس الاعمار.

و - قانون حفظ الملكية التجارية وتعديل قانون الايجارات

ز - قانون الجنسية.

٣ - تجري الحكومة تشكيلات إدارية واسعة، وتملأ المراكز الخالية، في الفئة الاولى ثم في الفئات الاخرى على التوالي، معتمدة الكفاية بدل الطائفية، من غير ما حاجة الى تعديل الدستور فوراً أو القوانين.

الأسبوع الثالث: العمل الشعبي والاجتماعي والاقتصادي

هذا العمل يتبلور ويبلغ ذروته في الأسبوع الثالث، إلا أن أعماله تبدأ التهيئة لها منذ الأسبوع الاول، ويمكن مباشرة بعضها فوراً

١ - حملة إعلامية مركزة تؤكد - في ما تؤكد عليه من المبادىء اللبنانية - على أن إستمرار النزاع المسلح لا يمكن أن ينتهي الى غالب ومغلوب، وإنه لا ينيل أحداً حقوقه، وإن النزاع كلف لبنان لب حياته فضلاً عن الاف الارواح وقد أدى إلى الخراب، وهو لو استمر لانتهى الى أحد أمرين: أما إلى فقدان لبنان وحدته (التقسيم الواقعي التدريجي) وإما الى فقدان اللبنانيين البقية الباقية من حقوقهم وحرياتهم بقيام نظام يضطر الى محاولة فرض السلام بالقوة، شأن ما حصل عند سوانا.

٢ - تشكيل لجان أهلية مختلطة في مناطق القتال لاعادة الحياة الطبيعية ولا سيما على الصعيد الاجتماعي (إعادة المشردين ومنع التهجير) والاقتصادي (استئناف العمل بأمان في المرافق العامة والخاصة، ومكافحة البطالة) والتربوي (تحرير الابنية المدرسية المحتلة وإعادة المعلمين وفتح المدارس وحراسة تنقل التلامذة والطلاب) والتعاوني (إحصاء المحتاجين المتضررين والأرامل والايتام ومساعدتهم) والصحي (إعادة النظافة العامة وتأمين الوقاية الطبية والمساهمة في المعالجة والتأهيل للجرحى والمصابين).

٣ - تحويل الميليشيات التي يتعذر حلها، وحيث تقتضي ضرورات الأمن المحلي، إلى «حرس وطني» تختلط فيه العناصر التي يجري إختيارها من الشباب الذي تابع تدريباً عسكرياً، ومن العمال الذي فقدوا اعمالهم، على أن يكون هذا الحرس بأمرة ضباط من الجيش ويخصص لمهمات أمنية واجتماعية وعمرانية وبلدية.

٤ - جمع الأسلحة الثقيلة، وعند الاقتضاء، شراؤها، وإبقاؤها، كمرحلة أولى، وحيث تنشأ صعوبات في نقلها، أمانة عند سلطات محلية لها صفة عسكرية (ثكنات جيش، مخافر درك، مخيمات تدريب تابعة للدولة، حرس وطني منتظم...).

٥ - إنشاء شركات مختلطة (قطاع عام وخاص) لاعادة بناء وتشغيل الاسواق والمصانع والمزارع المتضررة أو المخربة وإنشاء مجمعات صناعية وحرفية وتعاونيات ومباشرة مشاريع الأسكان في المناطق المتضررة أو المحرومة. ويرافق ذلك تعزيز لصلاحيات السلطات المحلية ولا سيما في الحقول الانمائية، مع إنشاء لجان بلدية لها طابع اقتصادي، أو مجالس إنماء محلية حيث تدعو الحاجة.

١ ـ حملة عربية وخارجية للحصول على مساعدات وقروض لاعادة التعمير والتشغيل وإنشاء مشاريع جديدة في حقول التنمية والاسكان والتطوير الاقليمي.

هذا البرنامج، الذي قد يبدو للوهلة الاولى كثير الطموح، نصر على كونه قابلاً للتحقيق في ثلاثة أسابيع إذا ما تألفت حكومة جديدة نشيطة عرفت كيف تجند كل الطاقات في سبيل إنقاذ وطني حقيقي، وعرف وزراؤها ومعاونوهم كيف يتحملون مسؤولياتهم بإقدام ومعرفة.

وفي نظرنا ان أي تلكؤ أو تأخر يزيد في حجم المشاكل التي تواجه الحكومة والتي أحصينا بعضها على سبيل المثال لا الحصر.

وبديهي ان الانطلاق في تنفيذ هذا البرنامج يخلق جواً جديداً في لبنان ويعيد الى الشعب أمله في الحياة وثقته في لبنان الوطن والدولة. فتصبح إذ ذاك قضية الاصلاح السياسي ناضجة لأن تحسم بالحوار المسؤول الذي يشارك فيه الشعب، عبر مناقشة الاختيارات الوطنية مناقشة مفتوحة عقلانية، بنّاءة تجيء من ضمن المجهود الوطني لاعادة بناء لبنان بدل ان تكون عائدة لمزيد من الاقتتال».

بيان المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى حول

الاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يقترحها

(النهار ـ بيروت ـ ٢٨/١١/١٩٧٥)

«إن المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في إجتماعاته المتوالية في حضور الهيئتين التشريعية والتنفيذية، يواصل متابعة الاحداث المؤلمة والمساعي الحثيثة لاعادة الحياة الطبيعية الى البلاد ووضع أسس لبناء لبنان أفضل، لبنان الذي يوفر مزيداً من الكرامة والحرية والرفاه لابنائه وفي الوقت نفسه يحتفظ بسمته الحضارية وبرسالته التاريخية والانسانية المميزة.

ولقد صدرت عن هذه الاجتماعات حتى الان القرارات الاتية، وستبقى الاجتماعات مفتوحة لمتابعة الاحداث والأستمرار في المساهمة الوطنية:

أولاً ـ إن المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى باعتباره ممثلاً للطائفة الاسلامية الشيعية يدين الاقتتال الذي يجري على أرض الوطن، ويرى أن الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي لا يتم الا بالحوار الوطني المسؤول الهادف الى مصلحة الوطن العليا التي تؤمن حقوق جميع فئاته وطوائفه.

ولذا فإن المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى يناشد جميع الفرقاء وقف الاقتتال نهائياً والكف عن إعتماد أسلوب العنف الذي لا يخدم أي هدف وطني على الاطلاق.

ثانياً: إن المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ينظر الى الاحداث المحزنة الاخيرة على إنها نتيجة طبيعية ومنطقية لوجود الحرمان في القطاعات الواسعة من الشعب، ولاهمال المسؤولين خلال العهود المتعاقبة بت المسائل الوطنية الأساسية.

ثالثاً ـ إن سوء الادارة وفسادها، والسلوك السياسي الذي يعتمد مبدأ الوصولية المطلقة، كانت سبباً أساسياً من أسباب المحنة، ولا تزال تدفعها الى التصعيد والانفجار.

رابعاً ـ إن مسألة غياب السلطة عن الجنوب والبحث عن السيادة المفقودة في مختلف المناطق اللبنانية، كانت وراء التسلح الشامل والشحن الاعلامي الحاقد، وبالتالي كانت أحد أهم أسباب الانفجار. إن هذه المسألة كانت نتيجة طبيعية لسوء سياسة السلطة التي تنازلت عن السيادة في الجنوب، وتركت مناطق واسعة من لبنان في حالة فراغ ومسرحاً للعدو.

خامساً ـ ان العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية وتطوراتها وضع لها تحديد واضح في مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية

الى السلطة اللبنانية، وهي كفيلة بمعالجة الازمات الناتجة عن عدم وضوح هذه العلاقات، وبالتالي فإنه لايضاح أبعاد هذه العلاقة ونفي كل التباس في هذا الحقل، يهيب المجلس بالحكومة الاسراع في تشكيل الهيئات المختصة لدرس مختلف جوانب هذا الموضوع ومعالجته.

سادساً - إن المجلس يرى ضرورة الغاء الطائفية السياسية في لبنان مع المحافظة على طابع لبنان الحضاري وسماته التاريخية الانسانية.

والمجلس على إستعداد للاشتراك في حوار وطني موضوعي لوضع صيغة كاملة تحفظ للبنان إصالته وتقدمه وتضمن لجميع اللبنانيين حرياتهم وحقوقهم وتبقي هذا الوطن مثالاً رائعاً أمام الاخرين في مجال بناء العلاقات الانسانية.

سابعاً - وفي هذه المرحلة، وفي خضم هذه المحنة، يقدم المجلس ورقة عمل كاملة الى الشعب اللبناني الكريم بمختلف فئاته وطوائفه والى المؤسسات المعنية بقضية الحوار، مساهمة منه في الخروج من دوامة الأزمة السياسية، متوخياً ان تمثل القواسم المشتركة بين اللبنانيين جميعاً، بل بين الاجيال المتتالية أيضاً، وأملاً في أن تساعد على تخفيف المحنة ووضع حد للنزف المحزن الذي يهدد كيان البلاد ووحدتها.

ويناشد المجلس جميع أبناء الطائفة الاسلامية الشيعية، خصوصاً العاملين في حقل السياسة، ان يجتمعوا ويوحدوا جهودهم في إطار هذا المجلس لتنفيذ مقرراته، وأن يتجنبوا بعثرة القوى وخلق المحاور المختلفة التي تهدر جهود أبناء الطائفة وضحاياها.

وفي ما يأتي نص ورقة العمل بالاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المقترحة:

أولاً - في تنظيم السلطات

١ - السلطة الاشتراعية

- الشعب مصدر السلطات، يمثله مجلس النواب.
- يتألف مجلس النواب من ١٢٠ عضواً مناصفة بين المسيحيين والمسلمين.
- تفصل في صحة النيابة محكمة خاصة تؤلف من قضاة كبار، وقرارها مبرم.
- ينتخب رئيس مجلس النواب ونائبه وأعضاء هيئة مكتب المجلس، بالاقتراع السري وبأكثرية أصوات النواب المقترعين، لمدة ولاية المجلس. ولمجلس النواب إقالة أي منهم، في حال إخلاله بواجباته أو بنظام المجلس الداخلي او قيامة بعمل يتنافى مع سمعة المجلس أو مقام الرئاسة، بقرار يتخذ بغالبية أعضاء المجلس المطلقة بناء على إقتراح خطي يقدمه ثلث الاعضاء.
- لا يجوز الجمع بين النيابة والوزارة، ويعتبر تولي النائب الوزارة بعد نيل الحكومة الثقة تنازلاً منه عن النيابة الى غاية نهاية ولاية مجلس النواب.
- يسمى رئيس مجلس الوزراء باقتراع سري يجريه مجلس النواب، وبغالبية أصوات النواب المقترعين في جلسة قانونية.
- لا يقال رئيس مجلس الوزراء أو الوزير الا بنزع الثقة منه أو من الحكومة في مجلس النواب. وعند الامتناع عن الاستقالة، وعند تقرير عدم الثقة برئيس الوزراء تستقيل الحكومة.
- يتبلغ مجلس النواب من أجهزة المراقبة الادارية والمالية والتفتيش المركزي، ديوان المحاسبة، مجلس الخدمة المدنية مخالفات الوزراء في أعمالهم، وبنتيجة المناقشة يقترع على الثقة بالوزراء المعنيين.
- يوضع القانون الخاص الذي يحدد شروط مسؤولية الوزراء الحقوقية والمالية تطبيقاً للمادة ٧٠ من الدستور والمادة ١١٢ من قانون المحاسبة العمومية.
- توضع المادة ٨٠ من الدستور موضع التنفيذ، بتأليف المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، وبأصدار القانون الخاص بتحديد أصول المحاكمات لدى هذا المجلس، وتضاف إلى أسباب المحاكمة إساءة استعمال السلطة.

- لا تصبح المعاهدات الدولية نافذة الا بعد موافقة مجلس النواب عليها. ما خلا المعاهدات التي تقتضيها ظروف الحرب مع دولة اخرى، فتنفذ بإقرارها من مجلس الوزراء وتعرض في ما بعد على مجلس النواب.
- تنظر في دستورية القوانين محكمة خاصة تؤلف لهذه الغاية.
- لا يحل مجلس النواب الا في إحدى حالات: الامتناع عن الاجتماع في عقد عادي او استثنائي، أو رد الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل، أو إسقاط الحكومة ثلاث مرات في سنة واحدة.

٢ - السلطة الاجرائية

رئيس الجمهورية

- يصدر مرسوم تعيين رئيس الوزراء الذي يسميه مجلس النواب.
- يصدر مرسوم تعيين الوزراء الذين يشترك مع رئيس الوزراء في تسميتهم.
- يصدر مراسيم قبول إستقالة رئيس الوزراء والوزراء، وإقالة الحكومات والوزراء الذين تنزع منهم ثقة مجلس النواب في حال الامتناع عن الاستقالة.
- ينشر القوانين، ويصدر بقية المراسيم.
- يمارس بقية الصلاحيات المعطاة له في الدستور والتي لا تتعارض مع هذا البيان

مجلس الوزراء

- مجلس الوزراء مصدر السلطة الاجرائية
- يقر سياسة الدولة العامة في مختلف المجالات، ولا سيما الاقتصادية والمالية والاجتماعية والدفاعية والتربوية والخارجية والاعلامية والثقافية.
- يقر الخطة العامة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتصاميمها وبرامجها الفرعية.
- يوجه ويراقب نشاطات الوزارات وإدارات القطاع العام والمؤسسات المختلطة.
- يقترح القوانين والمعاهدات الدولية.
- يقر نشر مشاريع القوانين المستعجلة التي لم يبتها مجلس النواب، وذلك بعد أربعين يوماً من تاريخ موافقة هذا المجلس على صفة الاستعجال.
- يقر النصوص التطبيقية للقوانين.
- يقر تعيين موظفي الفئة الاولى في الادارات والمؤسسات العامة، ومجالس إدارات هذه المؤسسات.

رئيس الوزراء

- يوقع مع رئيس الجمهورية نشر القوانين وكل المراسيم باستثناء مراسيم تعيينه وقبول استقالة الحكومة وإقالتها.
- يضع جداول جلسات مجلس الوزراء، ويعمل على تنفيذ قراراته.
- يحيل على مجلس الوزراء مقترحات الوزراء وبقية المشاريع التي يتوجب عرضها على هذا المجلس، ويبدي رأيه فيها.
- ينظر في الخلافات بين الوزراء، وينسق الاعمال بينهم.
- يمارس بقية الصلاحيات المعطاة له في الدستور والقانون والتي لا تتعارض مع مضمون هذا البيان.

٣ - السلطة القضائية

- السلطة القضائية مستقلة تماماً عن السلطتين الاشتراعية والاجرائية.

- يتولى مجلس القضاء الاعلى شؤون تعيين القضاة العدليين والاداريين وقضاة ديوان المحاسبة ونقلهم وترقيعهم وتأديبهم وإنهاء خدماتهم، وقراراته نافذة في ذاتها.
- ينتخب القضاة بالاقتراع السري مجلس القضاء الاعلى من بين القضاة الكبار في الرتبة أو الدرجة، لمدة أربع سنوات، ويكرس إنتخابه بمرسوم، وتراعى في إنتخابه، في صورة موقتة، حقوق الطوائف.
- تعزيز صلاحيات التفتيش القضائي وقدرته.

ثانياً - في الإدارة والوظائف

١ - تطبق المادة ٩٥ من الدستور خلال سنة بملء المراكز الخالية حالياً على نحو يحقق انصاف الطوائف في الوظائف، بحيث يجري بعد ذلك اعتماد الكفاية والاستحقاق وحدهما في التعيين في وظائف القطاع العام تقيداً بالمادة ١٢ من الدستور
٢ - تعدل نصوص القوانين والانظمة لموظفي القطاع العام على وجه يحقق تطبيق ما تقدم ولا يدع مجالاً للاختيار الاستنسابي في تعيين الموظفين والاجراء.

ويكون الترفيع الى وظائف الفئتين الاولى والثانية بعد موافقة مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي، ويبنى على علامات الموظف المسلكية.

ويعين موظفو الفئات الاخرى والاجراء، بعد موافقة مجلس الخدمة المدنية وبحسب تسلسل درجات النجاح في المباريات ويتم التعيين بقرار من الوزير المختص في ما يعود إلى موظفي الفئتين الرابعة والخامسة والاجراء.

٣ - تعزيز صلاحيات أجهزة الرقابة الادارية والمالية وقدرتها (مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي وديوان المحاسبة).

٤ - توسيع استقلال المؤسسات العامة والبلديات، والحد من الرقابة السابقة في مقابل أحكام الرقابة المؤخرة إدارياً ومالياً.

ثالثاً - في التنمية وإنصاف المناطق المحرومة والمحرومين

١ - تنمية مختلف المناطق والقطاعات، عن طريق برمجة موازنات الدولة السنوية واستحداث نص يكفل عدم رصد اعتماد للتجهيز او الانشاء المدنيين الا وفق خطة عامة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية في البلاد كلها تعطى فيها الاولوية لمشاريع إنماء المناطق المحرومة (الجنوب، البقاع، عكار، ضواحي بيروت) وتحسين أوضاع المحرومين.

٢ - إيلاء الاقتصاد الزراعي الاهمية اللازمة، بغية النهوض بالمناطق المحرومة والحد من هجرة ابنائها وتنمية موارد القطاع الزراعي، وذلك عن طريق التعجيل في تنفيذ مشاريع الري والاوتوسترادات واستصلاح الاراضي، وتأسيس شركات مختلطة تنشىء في المناطق مصانع وبرادات لتصنيع الانتاج الزراعي وتبريده، وإنماء الثروة الحيوانية واستثمار المشاعات وتسليف صغار المزارعين وتوسيع وتنفيذ شبكات الطرق في القرى والمناطق الزراعية، وتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية فيها، وتوسيع مرفأ صيدا لتسهيل النشاطات الاقتصادية الزراعية، ودعم مزارعي التبغ.
٣ - إعطاء الجنسية للمكتومين اللبنانيين وسائر المستحقين، وتنفيذ قانون التجنس.
٤ - إعادة النظر في خطة عمل مجلس الجنوب وفي تنظيمه، وتأمين موارد ثابتة له، تحقيقاً للغاية من إنشائه وتأميناً لحسن سيره.

رابعاً - السياسة الدفاعية

١ - وضع خطة دفاعية شاملة تأخذ في الاعتبار وحدة المصير العربي وواقع العدوان الاسرائيلي المستمر، لصيانة الوطن والمواطنين والسيادة الوطنية.

٢ ـ تعزيز الجيش، عدداً وعدة، وتكوين مجلس قيادة متوازن بموجب تعديل قانون الجيش.
٣ ـ إقرار قانون خدمة العلم وتنفيذه.
٤ ـ إنشاء حرس وطني والغاء الميليشيات.
٥ ـ تحصين المناطق الحدودية.
٦ ـ تشديد العقوبات على من يخالف القوانين والمعاهدات في إقتناء الاسلحة الحربية ونقلها واستعمالها والمتاجرة بها.

خامساً ـ السياسة التربوية

١ ـ توحيد البرامج التربوية والكتاب المدرسي، وتعزيز التعليم الرسمي.
٢ ـ تعزيز الجامعة اللبنانية لتصبح محور المؤسسات الثقافية في لبنان، وإنشاء كليات تطبيقية فيها (طب، هندسة، صيدلة)، وتعزيز التعليم والتدريب المهنيين.
٣ ـ تعزيز الجامعة اللبنانية لتصبح محور المؤسسات الثقافية في لبنان، وانشاء كليات تطبيقية فيها (طب، هندسة، صيدلة)، وتعزيز التعليم والتدريب المهنيين.
٤ ـ وضع خطة تربوية شاملة لتربية النشء في مختلف المدارس تربية واحدة مسؤولة وواعية يراعى فيها تدريس التراث الوطني والعربي.
٥ ـ إقرار التعليم الديني الاخلاقي في المدارس والجامعات، ويكون مادة أساسية تتحمل نفقاته الدولة، وتشكيل هيئة عليا للتعليم الديني الاخلاقي في وزارة التربية الوطنية تضم مندوبين عن رؤساء الطوائف واختصاصيين في التربية الاخلاقية تضع برامج التعليم الديني الاخلاقي وتسمي المعلمين الاكفاء.

سادساً ـ السياسة الاقتصادية الاجتماعية

١ ـ تأليف مجلس اقتصادي إجتماعي
٢ ـ إقرار سلم متحرك للاجور.
٣ ـ شمول الضمان الاجتماعي فئات الشعب كافة.
٤ ـ ضمان الشيخوخة والعجز، وتطبيق ضمان طوارىء العمل والامراض المهنية وتعويض المرضى.
٥ ـ إعتماد التخطيط
٦ ـ تقوية القطاع العام ليتمكن من مواكبة القطاع الخاص.
٧ ـ إيجاد وتوسيع المساعدات والتسهيلات لاسكان المعوزين وذوي الدخل المتواضع والمحدود.

سابعاً ـ السياسة الضريبية

١ ـ إصلاح النظام الضريبي وإعتماد ضريبة الدخل التصاعدية الموحدة.
٢ ـ إنشاء مجلس أعلى للواردات العامة في وزارة المال، تلحق به:
- مصلحة الواردات في وزارة المال (بعد جعلها مديرية عامة)
- إدارة الجمارك.
- مديرية اليانصيب الوطني.
- مديرية الشؤون العقارية (بعد جعلها مديرية عامة).
- مصلحة تسجيل السيارات والاليات (بعد جعلها مديرية عامة).

٣ ـ نشر أسماء المكلفين المتأخرين عن الدفع، مع بيان المبالغ المتوجبة على كل منهم، في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين، مرة كل سنة على الاقل.

ثامناً ـ السياسة الاعلامية

منبر الاعلام العام والخاص مفتوح أمام المعارضة كالموالاة.

تاسعاً ـ إعادة بناء الوطن (التدابير المستعجلة)

١ ـ تعويض القتلى والجرحى والاضرار المادية وإعادة بناء الاسواق المتهدمة.
٢ ـ إعلان لبنان بلداً منكوباً، وطلب المساعدات من دول العالم.
٣ ـ سن قوانين لحفظ الملكية التجارية ومنع الاخلاء في ما يعود الى المتضررين، وتمديد آجال الديون وتجميد الفوائد
٤ ـ السعي الى إقامة تكامل إجتماعي.
٥ ـ وضع خطة سريعة واستثنائية تؤمن العمل للعاطلين عنه (مشاريع عامة، مكتب استخدام، صندوق بطالة . . .).
٦ ـ توجيه اعلام مناسب لهذه الخطوات، ولاعادة الثقة الى الاقتصاد اللبناني».

رسالة الرئيس اللبناني سليمان فرنجية

إلى اللبنانيين حول ضرورة المصالحة الوطنية

(الانوار ـ بيروت ـ ١٩٧٥/١١/٣٠)

أيها اللبنانيون.

تجتاح لبنان الحبيب الخالد، منذ عدة أشهر أحداث دامية، لم يعرف تاريخه مثيلاً لها. أحداث جسيمة، بغيضة وهائلة، فلا القتل الذي يقع فيه ككل قتل كان، ولا التدمير ككل تدمير ولا الاعتداءات على الحرمات والمقدسات ككل إعتداء سبق. وأشر من ذلك كله، لقد بات مصير لبنان بالذات مهدداً. واستطيع القول ان المحنة التي يقاسي والاضطرابات التي هو مسرح لها، إذا استمرت لا سمح الله، تهدد بأن تمتد نيرانها إلى أبعد من حدوده.

هذا الخطر الكبير يجب ان نجند أنفسنا جميعاً لازالته. وإن ما يبدو لي ممكناً كنقطة انطلاق أساسية بل وحيدة لذلك، هي المصالحة الوطنية. هذا ما أريد أن أعلنه لكم.

لقد عقد مجلس الوزراء جلسة هذا الصباح، ووافق بالاجماع على مشروع بيان، جرى عرضه على المجلس بالاتفاق بين دولة رئيس الحكومة وبيني سيطلعكم عليه الرئيس كرامي بعد قليل.

هذا البيان يؤكد إتفاقنا وإرادتنا المشتركة، على التعاون والعمل من أجل لبنان.

وبدافع من هذا الواجب أدعو جميع اللبنانيين الى السير معنا، وقبل كل شيء، يجب وقف القتال بصورة نهائية. وبفضل تضافر الجهود المخلصة ننطلق لاعادة بناء لبنان، هذا الوطن الذي نحب والذي نحن مدعوون الى العيش فيه معاً إلى ما شاء الله، بإيمان، ووفاق، ومحبة.

أسأله عز وجل أن يرحم الضحايا البريئة التي سقطت، وأن يواسي القلوب ويبلسم الجراح. ويعين على تحمل الالام وأن يبعد عن نفوسنا الشر، وعن قلوبنا الحقد، وان يجنبنا عوادي الزمان ويحفظ لبنان.

أيها اللبنانيون،
إني متأكد من إنكم لي متجاوبون.

عشتم وعاش لبنان

بيان السيد رشيد كرامي، رئيس
وزراء لبنان، حول المصالحة الوطنية

(الانوار - بيروت - ١٩٧٥/١١/٣٠)

إن الازمة التي تعصف بلبنان منذ الأشهر الاولى من عام ١٩٧٥، لا يقتصر أذاها على النظام العام، وأمن المواطنين والحياة الاقتصادية، وإنما يتعداها الى وجود البلد ذاته. وإذا لم يوضع لها حد في أسرع وقت، فقد يصبح تفكك الشعب اللبناني أمراً من العسير تجنبه. وعندئذ تصيب الكارثة الجميع، مع ما قد يستتبع ذلك من مضاعفات خارجية.

ولذلك فنحن نعلن بصوت عال إرادتنا الاكيدة لوقف مسيرة الكارثة هذه وتصميمنا الثابت على بذل كل جهد والقيام بكل عمل من أجل بقاء لبنان كما أراده أبناؤه منذ أكثر من إثنين وثلاثين عاماً، بلداً موحداً ومستقلاً وجزءاً لا يتجزأ من العالم العربي مع ما يميزه من خصائص ذاتية تنبع من تكوين شعبه وتنعكس في نظام سياسي خاص، بلداً تتآلف فيه وتتأمن الحرية والكرامة لكل إنسان، ويقوم برسالة حضارية تتجلّى بانفتاحه على العالم الخارجي.

إن الشعب اللبناني بأسره يريد الحفاظ على وطنه هذا، ومن خلال قيامنا بهذا الواجب نرى من الضروري إجراء مصالحة وطنية تبدأ بتأكيد التفاهم والتعاون بين جميع المسؤولين مما يساعد على إعادة السلطة إلى مؤسسات الحكم في دولة جديرة بهذه التسمية.

هذا هو الهدف الأول لهذا البيان، وبهذا السلوك يمكن التصدي للمشاكل والقضايا التي تكمن فيها أسباب الأزمة، وهي لا تحلّ في أي حال عن طريق العنف أو القوة، ولا عن طريق انتصار فريق على آخر. فذلك غير ممكن، ناهيك عن عدم استمرارية مثل هذا الحل إذ سيبقى البلد منقسماً. فلا بد والحالة هذه من إتفاق يتم بين الجميع بعد مناقشات صريحة تتّسم بروح التفاهم وإرادة الوصول إلى نتيجة إيجابية. ولا بد لهذا الحوار من أن يبدأ بين المسؤولين أنفسهم، ثم يتسع نطاقه دون أن يغرب عن البال أن المسؤوليات ترتكز أساساً على الذين يتحمّلونها وفقاً لأحكام الدستور في السلطتين التشريعية والتنفيذية.

إن القضايا اللبنانية تتوزّع بين المدى القصير والطويل الأجل. ولا بد في كل حال من تكييف البلد مع واقع العالم الحديث، سواء في المجالين الأقتصادي والأجتماعي، بغية تنمية الموارد الوطنية وتوزيعها توزيعاً أعدل بين المناطق والمواطنين، أم في المجال السياسي من أجل تحقيق التكيفات الضرورية مع الحفاظ على الصورة التي أرادها لبنان بنفسه، وتوفير الضمانات اللازمة لكل طائفة من الطوائف التي يتألف منها، وهي جميعها أقليات، بغية المحافظة على معتقداتها وثقافتها وأسلوب حياتها.

ولا بد من الأشارة إلى أن هناك بعض المشكلات التي لا يحلّها اللبنانيون وحدهم، وهي تتعلّق بإعادة النظام العام إلى البلاد ووقف القتال. لذلك ومع بدء المصالحة الوطنية، لا بد من أن تباشر مع الفلسطينيين محادثات في سبيل الوصول دونما مساس بالحقوق المتّفق عليها إلى إحترام دقيق لجميع القواعد والمبادىء التي التزموا بها.

إن مجلس الوزراء يوجّه هذا النداء إلى جميع اللبنانيين من أجل الألتزام معه بتحقيق هذا البرنامج وفقاً للغاية التي من أجلها وضع، فالقضية الأساسية هي إنقاذ لبنان. وليس من سبيل آخر لتحقيق هذا الأنقاذ.

عاش لبنان.

بيان «الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية»
حول تعليق عضويتها في لجنة التنسيق

(المحرر - بيروت - ١٩٧٥/١٢/١١)

عقدت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان إجتماعاً برئاسة الاستاذ كمال جنبلاط، وبحضور كافة أطرافها، للتداول في تطورات الوضع، وقررت بنتيجة البحث الاستمرار في تعليق حضور وفد الحركة الوطنية إجتماعات لجنة التنسيق العليا للأسباب الآتية:

١ - إن حضور الجلسات السابقة للجنة التنسيق كان بهدف التطبيق العملي لقرارات وقف إطلاق النار، وإعادة الحياة الطبيعية إلى البلاد.

وبما أن حزب الكتائب وحلفاءه قد خرقوا وقف إطلاق النار بإرتكابهم أبشع مجازر جماعية منذ بدء الحوادث، فقد علق وفد الحركة الوطنية في آخر جلسة للجنة التنسيق حضوره بانتظار تسليم القتلة الى القضاء ومحاكمة القيادة الكتائبية المسؤولة عن تلك المجزرة وهما أمران لم تصدر حتى الان أية بادرة جدية بإتجاه تحقيقهما.

٢ - أقدمت السلطة على إنزال الجيش في المنطقة الخضراء التي شهدت مجزرة السبت الدامي بعد إندحار العصابات الكتائبية وحلفائها أمام قوات الحركة الوطنية، وذلك تغطية لهزيمة تلك العصابات من جهة. ودعماً لها في محاولة يائسة للاستمرار في وجودها الاستفزازي المسلح في هذه المنطقة من جهة أخرى.

وهذا الواقع الذي يشكل إنحيازاً سافرا من قبل السلطة من شأنه تعطيل الدور الذي يفترض بمندوبيها في لجنة التنسيق ان يلعبوه كطرف محايد مشرف على تنظيم وقف الاقتتال. **فضلاً عن كونه نقضاً للاتفاق السابق بين الحركة الوطنية ورئيس الحكومة حول عدم إنزال الجيش.**

٣ - إن ما أذيع رسمياً بعد إجتماع مجلس الوزراء اليوم من حديث منقول عن لسان رئيس الجمهورية تضمن افكاراً خطيرة لا يمكن القبول بها والسكوت عنها. لا سيا وإنه لا يحق لرئيس الجمهورية من الناحية الدستورية ان يتخذ مواقف وقرارات سياسية ويعلنها إلا في صيغة رسالة موجهة إلى المجلس النيابي، ومقرونة بموافقة مجلس الوزراء وتوقيع رئيسه، **فضلاً عن خطورة الموضوع الذي تطرق إليه وأثره البالغ السوء على مساعي التهدئة.**

فموقف رئيس الجمهورية يعد إنحرافاً جدياً في ممارسته صلاحياته الدستورية كما يثبت إنحيازه الى الفريق الانعزالي المعادي لعروبة لبنان وللحركة الوطنية، مما يجعل من الضروري وقبل حضور أي إجتماع للجنة التنسيق استيضاح الحكومة ورئيسها عن هذا الكلام الخطير الذي يشكل تطوراً جديداً يتنافى مع دعوة التهدئة الصادرة عن رئيس الحكومة بالذات.

لذلك كله فإن مشاركة الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لجنة التنسيق العليا، ستبقى معلقة الى حين استيضاح رئيس الحكومة هذه الأمور مجتمعة سواء منها ما يتعلق بمطلب معاقبة القتلة المجرمين أو مطلب سحب الجيش من المنطقة التي أنزل فيها، واستكمال إجلاء الوجود الاستفزازي الكتائبي المسلح في هذه المنطقة، وإبعاد الكلام الخطير الوارد على لسان رئيس الجمهورية حول الوضع السياسي.

الفصل الرابع

الحوار الوطني المباشر
جنيف - لوزان

نص بيان مجلس الوزراء
اللبناني المنعقد في ١٩٨٣/٩/٨

النهار ١٩٨٣/٩/٩

«إنطلاقاً من توجهات مجلس الوزراء وعمله الحثيث لدعم لحمة اللبنانيين وتجاوز أي محاولة من محاولات الفتنة وشق الصف الوطني الذي بوحدته تكون المحافظة على وحدة الأرض وإنقاذ الوطن.

وتأكيداً لدعوة الحوار الوفاقي، التي اطلقها فخامة الرئيس الجميل إذ لم يدخر مع الحكومة جهداً أو مسعى في سبيل تأمين اللقاء، تمهيداً للوفاق. وعلى رغم استمرار عمليات التصعيد العسكري والتوتر الأمني، ونتيجة للمساعي الخيرة والوساطة الحميدة التي قامت بها مشكورة، المملكة العربية السعودية الشقيقة، فقد تم التوصل في تاريخ ٢٨ آب ١٩٨٣ إلى تحديد بنود أربعة تكون مدخلاً إلى الاستقرار والحلول من بينها:

- العمل على وقف النار.
- إعادة انتشار الجيش في بيروت الكبرى.
- دخول الجيش الى مناطق عاليه والشوف وبعبدا بالتوافق مع الجهات المعنية.
- عقد إجتماع شامل في يوم محدد يضم القيادات والفاعليات.

وقد تبلغ لبنان موافقة الاطراف المعنيين على هذه البنود، ومن المؤسف أن يفاجأ الجانب اللبناني بنكسة في هذا المجال، عبر عنها البيان الذي صدر عن مجلس الوزراء السعودي بتجميد وساطته كنتيجة لخلفيات أوجدت هذا الموقف، منها تراجع عن التزام السير بالبنود الأربعة بسبب تطورات مستجدة أو محتملة على الأرض.

وإذ يقدر مجلس الوزراء مساعي المملكة العربية السعودية المبذولة في هذا الإطار واستمرارها في دعم الموقف اللبناني.

ويعلن المجلس تصميمه على حق لبنان في سيادته على أرضه كاملة، لا تثنيه عزيمة عن المضي في الدفاع عن الحق والأرض، فإنه يكرر دعوته إلى وقف النار فوراً بين الاطراف المتقاتلين على الساحة اللبنانية وتأكيد حق السلطة وواجبها في حماية أمن المواطنين ووقف دورة النزف والاقتتال والتهجير.

ويهيب مجلس الوزراء بجميع اللبنانيين الى التنبه للمخاطر الجسيمة التي تنجم عن حال الفراغ الامني وزرع بذور التفرقة وتعميق هوة التباعد، مؤكداً ومعه الشعب اللبناني، أن قوى السلطة هي البديل الحتمي من أي فئات مسلحة في أي منطقة للحؤول دون أي مجازر وحقن الدماء اللبنانية من أي إتجاه.

ويناشد مجلس الوزراء جميع القيادات وكل القوى السياسية لادخار الامكانات جميعها وحجب الدم، الا ليسكب دفاعاً عن الارض المعرضة لتكريس الاحتلال والوقوف صفاً واحداً في وجه أي مخطط يرسم للبنان تقسيماً او تقاسماً أو إجتزاء، مما يلحق الخطر الكبير بكل أبنائه وأرجائه وفئاته، ويعرض المنطقة برمتها لما نعرفه جميعاً من مضاعفات».

إعلان وقف إطلاق النار

والدعوة إلى مؤتمر جنيف ١٩٨٣/٩/٢٥

بعد إجتماع تم بين فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس الحكومة للتداول حول نتائج الوساطة السعودية تقرر إعلان البيان التالي :

إنطلاقاً من المحادثات والاتصالات التي جرت في كل من العواصم العربية بيروت ودمشق والرياض حول إيجاد تصور مشترك للبحث عن أنسب الحلول لانقاذ الموقف المتدهور على الساحة اللبنانية .

وحرصاً على حقن الدماء ووقف القتال واستقرار السلام في جميع أنحاء الجمهورية اللبنانية، تمهيداً لتحقيق وفاق وطني شامل يكون المرتكز الدائم للتعايش الكريم بين أبناء الشعب اللبناني في لحمة قوية متماسكة، ويكون ضماناً لبسط سيادة الدولة على كافة الأراضي اللبنانية وإقامة حكم متوازن، إتفق على ما يأتي :

١ - وقف إطلاق النار فوراً في جميع الأراضي اللبنانية وعلى جميع المحاور ونقاط التماس، ويقوم بالاشراف على وقف إطلاق النار مراقبون حياديون في مناطق القتال .

- تسهيل عودة المهجرين اللبنانيين منذ عام ١٩٧٥ حتى الان إلى بيوتهم، كما توضع ترتيبات عمليات الاغاثة .

٢ - تشكل لجنة من الأطراف التالية :

- الجيش .
- الجبهة اللبنانية .
- جبهة الخلاص الوطني
- حركة أمل .

لوضع ترتيبات وقف إطلاق النار وتثبيته .

٣ - يدعو رئيس الجمهورية إلى إجتماع عاجل وشامل لبدء الحوار الوطني فوراً، ويضم الاجتماع كلا من :

- جبهة الخلاص الوطني (السادة : سليمان فرنجية - رشيد كرامي - وليد جنبلاط) .
- الجبهة اللبنانية (السادة كميل شمعون - بيار الجميل) .
- حركة أمل (السيد نبيه بري) .
- كذلك السادة صائب سلام وعادل عسيران وريمون اده .

٤ - يسر رئيس الجمهورية ان يرحب بحضور موفد من كل من الشقيقتين سورية والسعودية .

- هذا وإن الوفد الرسمي سيضم بالاضافة إلى فخامة الرئيس ممثلين عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .
- كما إن وقف إطلاق النار سيصبح نافذاً إبتداء من الساعة السادسة صباحاً من يوم غد الاثنين في ١٩٨٣/٩/٢٦ .

إجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني.

- إجتمعت في مبنى وزارة الصحة العامة.
- المجتمعون:
١ - السفير خليل مكاوي: أمين عام وزارة الخارجية بالوكالة، ممثلاً للدولة، رئيس للجنة.
٢ - الفرد ماضي: عن حزب الكتائب اللبنانية.
٣ - مارون حلو: عن حزب الوطنيين الأحرار.
٤ - محسن دلول: عن جبهة الخلاص الوطني.
٥ - محمد المشنوق: ممثل الرئيس صائب سلام.
٦ - عدنان حب الله: ممثل الرئيس عادل عسيران
٧ - عاكف حيدر: عن حركة أمل.
- تغيب عن الأجتماع: ممثل عميد الكتلة الوطنية النائب ريمون اده، ممثل الرئيس سليمان فرنجية، ممثل الرئيس رشيد كرامي.

محضر الجلسة

المكان: مبنى وزارة الصحة العامة

الزمان: الخميس ١٩٨٣/١٠/١٣

* السفير مكاوي مفتتحاً الجلسة: يسعدني ويشرفني كثيراً أن أفتتح الجلسة الأولى لاجتماعات اللجنة التحضيرية لهيئة الحوار الوطني، وأن أرحب أجمل الترحيب بالأخوة الكرام ممثلي الزعماء والشخصيات اللبنانية التي دعاها فخامة الرئيس الشيخ أمين الجميّل إلى حضور إجتماعات هيئة الحوار الوطني. أعتقد مخلصاً إنكم تشاركونني الرأي بالقول: إن هذا اليوم هو يوم تاريخي في حياة لبنان والمسؤولية الملقاة علينا جميعاً هي مسؤولية وطنية كبرى. إن الوطن مشتّت ومحتل ومهدّم وعشرات الألوف من المواطنين مهجرون. إن عيون جميع اللبنانيين بل عيون العالم كله شاخصة إلى هذا الأجتماع وقلوب اللبنانيين تخفق ضارعة إلى الله أن يكّلل مساعيكم بالتوفيق والنجاح الكاملين وأن تكون أعمالكم ونتائجها بداية خير على وطننا لبنان حتى تعود إليه بسمته الحلوة التي افتقدها منذ أكثر من ثماني سنوات وتعمّ المحبّة من جديد بين جميع أبنائه ويرفرف السلام على كل الرّبوع والمناطق في لبنان السيّد الحر المستقل والموحّد.

إن هذا اللقاء اليوم هو الدليل الساطع على تلاقي إرادة اللبنانيين الحرة والخيّرة وتصميم جميع اللبنانيين على فتح صفحة جديدة في تاريخهم يبدأون فيه رسم معالم لبنان الغد الذي يتطلع إليه جميع المخلصين من أبنائه.

إن مهمة هذه اللجنة التحضيرية كما تعلمون هي القيام بكل ما من شأنه تسهيل إجتماع هيئة الحوار وإنجاحه. إذن نحن مدعوون كل واحد منا ان يتقدّم اليوم وبإنفتاح كلّي وبصراحة وموضوعية ومحبة وإخلاص بأية توصيات أو آراء يراها مناسبة وضرورية في هذا المجال وذلك لرفعها إلى هيئة الحوار للنظر فيها وبتّها.

* دلول: هل هناك تصوّر خاص لدى الدولة عن الأفكار والمواضيع؟
* مكاوي: لدينا إنفتاح كلّي لتلقي كل الآراء في سبيل جمع هيئة الحوار وإنجاح إجتماعاتها.
* دلول: إذن مهمّتنا إعداد جدول الأعمال؟

* المشنوق: هل تطلب برمجة لجدول الأعمال ولمكان الأجتماع؟

* مكاوي: والترتيبات المطلوبة. من الواضح ان المكانين المطروحين هما بعبدا أو جدّه وكل ما يمكن تهيئته لأي من المكانين نحن مستعدون لتلقيه منكم.

* الفرد ماضي: أرى أن هناك شقّين بروتوكولي وبرنامج عمل لجدول الأعمال.

* المشنوق: لتقسم أعمال اللجنة التحضيرية تحت عنوانين: الأجراءات وجدول الأعمال. ويمكن الأنتهاء بسرعة من الأجراءات الأمنية والبروتوكولية التي ستتولّاها ولا شك الجهة المختصة أكان الأجتماع في بعبدا أو في جدّه فننتقل بعد ذلك إلى مواضيع جدول الأعمال ونقترح ان نركز على، عناوينها الأساسية.

* ماضي: لا إقتراحات لدينا بشأن الأجراءات الأمنية لأن الأمن مرتبط بالمكان وكذلك البروتوكول. فلننتقل إلى جدول الأعمال.

* مارون حلو: لنتداول في الأفكار لجدول أعمال مقترح. وما هو موقف الدولة في المكان لأن الأمن مرتبط به.

* مكاوي: المكان يحدّد قبل ٤٨ ساعة لأسباب أمنية. وما يزال قصر بعبدا وجدّه (السعودية) المكانين المقترحين حتى هذه الساعة ونطرح بعبدأ مكاناً مفضلاً للقاء هيئة الحوار.

* محسن دلول: أخالف هذا الموضوع واستبعد طرح مكان الأجتماع لأنه ليس من اختصاص اللجنة التحضيرية. وأن عدم تحديد المكان حتى الآن يعني أن الأتصالات لم تتمكن بعد من تحديده. فكيف نبحث بالمكان منذ الآن؟ اقترح ان نضع ذلك جانباً ونبدأ بالموضوع السياسي للهيئة ونترك المكان لأنه قد يكون هناك امكنة أخرى مطروحة. إما لجهة البروتوكول فهذا طبعاً مناط بالخارجية أو بغيرها حسب الأتفاق. المهم ان نبدأ بالموضوع السياسي.

* عاكف حيدر: أشكر السفير مكاوي على الترحيب ويشرّفني الأجتماع مع الأخوان بعد مدّة طويلة.

إن حركة «أمل» لها تصور كامل للبنان آخذة بعين الأعتبار الفئة الصامتة والفئات غير المتمثلة والتصور هو التالي: لسنا فريقاً ولا نطرح ماذا تريد حركة أمل ولكننا نتطلع إلى ما يريده الجميع. نحن نريد ذلك وإلّا لكان الأجتماع إجتماع تخاصم. إنطلاقاً من ذلك نقول إن الغائبين عن هذا الأجتماع لا يمكننا تمثيلهم ولكن عدم وجودهم قد يعني غياب طوائف وجماعات وقوى لها مطالبها ويجب أخذ هذا بعين الأعتبار. أما المكان، فحركة «أمل» ليس عندها أي مانع في موضوع المكان أو الزمان. نقترح الجزائر في حال تعثر الأتفاق على بعبدا أو جدّة. وألفت إلى توزيع الأماكن حسب المناصب وهذا ما لم يعد يتناسب مع ما أفرزته الأحداث من فاعليات جديدة.

قد تكون هناك متطلبات أمنية وهي بسيطة ومسألة البروتوكول هي شأن الخارجية ولكننا نعتبر أن البروتوكول ليس مهماً لأنه ما هو البروتوكول بالنسبة لنبيه بري؟ فهو ليس رئيساً سابقاً للجمهورية ولا للحكومة وليس وزيراً سابقاً. إن حركة «أمل» تأمل ان يكون البروتوكول قادراً على جعل كل المشاركين على مستوى واحد ولتكن الأجتماعات حول طاولة مستديرة.

* مكاوي: سنقيم أحسن طاولة.

* حيدر: ليست لدينا ورقة مطالب في الموضوع السياسي. ولكننا نريد الأخذ بالأعتبار مواقف كل الناس. نريد شرعية جدية لأنه لا شيء جدياً حتى الآن. ونريد شرعية لكل الناس وبكل الناس.

* المشنوق: الجميع متفق - على ما أعتقد - على ترك مسألة تحديد المكان للوقت المناسب، ولا يبدو أن هناك إجراءات أمنية وبروتوكولية محدّدة كما هو مطلوب الآن، فلننتقل إلى المواضيع على جدول الأعمال.

إن الرئيس صائب سلام كما تعلمون ليس من القوى المتقاتلة والمحاربة على الأرض. لكنه من المكافحين من أجل بقاء لبنان ووصول الجميع إلى وفاق دائم وشامل. إن الرئيس سلام يؤمن بالحوار طريقاً وحيداً لتحقيق التفاهم، لذلك فإننا نتطلع، مع بداية هذا النقاش، حول المواضيع، لأن نتجاوز التفاصيل في إقتراحاتنا ونلتزم العناوين على أساس ان هيئة الحوار هي التي ستتولى مناقشتها والبحث في تفاصيلها. نريد تصوّراً مشتركاً للبنان الجديد وأريد أن أشير هنا إلى موضوع مهم وهو مسألة الأعلام. وأقترح ان يصدر عن إجتماعاتنا بيان مشترك وأن نلتزم إعلامياً بما نتفق على نشره.

أتساءل كيف أنّ الأعلام لا يسمح لأي شخص الأضطلاع في القضايا الأساسية؟

أما بالنسبة لهيئة الحوار فأقترح ان يكون لديها جهاز إعلامي يتولّى تنسيق ما يصدر عنها حصراً لما يمكن حصوله من مزايدات، وأقترح وقف البحث في الأجراءات وننتقل إلى مواضيع جدول الأعمال.

* مكاوي: إذا لم يكن هناك شيء آخر محدداً نأخذ بإقتراح الأستاذ المشنوق.

وإذا كان هناك من إقتراح أو رأي بالنسبة للوضع الأعلامي في هيئة الحوار فلنستمع إليه.

* حيدر: الأعلام ككل. قد نتفق على بيان للجنة التحضيرية هذه، إنما لنا تمنيات كانت في الماضي بشأن الأعلام ولم يؤخذ بها. في فترة إجتياح بيروت كانت تمنياتنا على الرئيس الجميّل منها دخول الجيش بالتراضي وتحييد مرفأ ومطار بيروت بواسطة القوات الدولية، والحزب التقدمي الأشتراكي آنذاك كان موافقاً على ذلك، وكانت لنا أربعة مطالب وهي:

١ - لجنة مشرفة على الأعلام، لأن الأعلام ليس سلبياً ولا يعطي المعارضة حقّها.

٢ - الوفاق الوطني

٣ - تشكيل حكومة جديدة.

٤ - تحرير الجنوب.

واليوم نقترح تشكيل لجنة تشرف على تحييد الأعلام فهل تشكل لجنة من الحضور أو من يمثلهم للأشراف على الأعلام في هيئة الحوار؟ أسأل هذا وأدرك أهمية الأعلام وتهيئة المواطنين. أما الأمن والاجراءات فنريد في حال اختيار بعبدا أو غيرها على الأراضي اللبنانية وجود قوات بريطانية أو إيطالية لحماية المكان وقد تكون قوة مشتركة منها.

* دلول: عندنا تحفّظ معروف، لا يمكن الأجتماع في لبنان والتدابير الأمنية المعروضة غير كافية. والسادة جنبلاط وفرنجيه واده لا يريدون بيروت ولا لبنان في هذه الأجواء.

* ماضي: إذن، ما هو البديل؟

* دلول: أماكن كثيرة.. تونس، جده، أثينا، جنيف...

* حلو: نحن نتمنى إجتماع زعماء لبنان على أرض لبنان. وإذا كانت هناك إستحالة، فلا مانع لدينا من المملكة العربية السعودية وهي مقترحة، إنما الأولوية والأفضلية برأينا تبقى لبنان إذا كانت الأطراف ترتاح لذلك؟

* دلول: مهمتنا ليست في بحث المكان وهي خطيرة، والأقطاب يعملون بجهد للأتفاق بصدده، والأتصالات جارية بشأنه فلندخل في الموضوع السياسي وقد نبحث في ذلك لاحقاً.

* مكاوي: لننتقل إذن إلى الشق السياسي والمواضيع على جدول الأعمال.

* المشنوق: هل لدى الدولة تصور معين بشأن هذه المواضيع...

* مكاوي: سنستمع إلى كل المقترحات والآراء ونسجّلها، وآمل أن يكون الطرح موضوعياً وقادراً على تحقيق هذا الأنجاز، لأن طموحنا جميعاً هو بناء لبنان الذي نريد وأمامنا فرصة تاريخية على طريق الألف ميل. وهدف إجتماعنا ليس الوصول إلى قرارات أو البحث بالعمق في المواضيع التي قد نحددها، إنما المطلوب طرح المواضيع والأفكار والآراء لتكون بين أيدي المجتمعين في هيئة الحوار.

* حب الله: في إعتقادي إن الرئيس عادل عسيران ليس طرفاً على الأرض. إنه رجل حوار وعلى علاقة مع كل الأطراف وهذا يشكل نمطاً في تفكيره وعمله. إن الحرب أفرزت معطيات جديدة وقيادات سياسية ومجموعات عسكرية بينما لم يحصل مقابل ما حصل على الأرض أي شيء سياسي. هناك فجوة رئيسية بين السلطة والمعطيات والظواهر التي أفرزتها الحرب.

هناك نقطتان لها الأولوية وهما الوفاق وتحرير الأرض. فلا يمكن تحرير الأرض دون وفاق بين الأطراف. إن لبنان مجموعة طوائف والكل أقليات.

نطالب بضرورة العيش بالتوازن الطائفي لأنه إن اختلّ سيختلّ لبنان، ولا يمكن لطائفة قهر طائفة أو السيطرة عليها. إن الوفاق هو في كيفية إحلال التوازن الطائفي في البنية اللبنانية وإيجاد صيغة تعايشية كي تجد كل الطوائف نفسها ممثلة في الولاء للبنان لأن الولاء للطائفة برز مؤخراً على الولاء للبنان، ونحن نريد الولاء للبنان الواحد. أما مسألة المكان

والزمان، فالرئيس عـيران لا عقدة عنده حيالها أو حيال حماية خاصة من أي طرف.

* دلول: إن الحزب التقدمي الأشتراكي لديه تصور كامل للمطالب في مذكرة موجودة بين يدي وأريد أن أقرأها (قرأ المذكرة).

* حيدر: لم يعطِ الأستاذ دلول الورقة لتكون ورقة عمل. ونقترح توزيعها علينا. نحن لـدينا ورقة عمل طويلة ومعظمها وارد في ورقة الأستاذ دلول. لكننا ننظر إلى الطائفية ونراها بصورة مختلفة وهي ضرورة المحافظة على المؤسسات الطائفية، فالطوائف كيانات ولها مبادئها وعقائدها ويمكن تكريسها بصيغة مؤسسية جديدة كمجلس الشيوخ الطائفي وبالتساوي يعنى بمصير لبنان.

أما بالنسبة للنقاط التي تقترحها حركة أمل فهي:

١ - تحرير الجنوب قبل أي وفاق لأن كل شيء بـدأ في الجنوب. يجب أن يتم ذلك بدون قيد أو شرط. قد يبحث المحاورون بإتفاقات وغيرها. نحن ضد إتفاقية ١٧ أيار ونطالب بالغائها ولدينا دراسة قانونية عن أضرارها على لبنان. إن مصدر المشاكل في لبنان هو العدو الأسرائيلي ويجب معالجة هذه العلة ونترك أساليب التحرير ليبحثها المحاورون.

٢ - تصحيح التمثيل في نظامنا الديموقراطي البرلماني لأنه عمليا نظام رئاسي ونرى بضرورة مشاركة كل لبنان في إختيار ممثليه من مستوى رئيس الجمهورية والمجلس النيابي والمجلس البلدي وغيرها. ونقترح ان يجري ذلك على أساس لائحة حزبية لكل لبنان.

٣ - العدالة السياسية والأجتماعية والوظيفية. هناك غبن في المناطق ولدى الفئات. قد نصل إلى إتفاقات مؤقتة فنرتاح لمدة خمس سنوات أو عشر ولكن يجب استئصال الجذور منذ اليوم. إن خارطة الأتفاق في لبنان منذ عام ١٩٤٣ تظهر ان تسعين بالمئة منه هو لمناطق معينة وهذا غير معقول هناك تخاوف من زيادة عدد أبناء الطائفة الشيعية وحلها كما أرى في رفع المستوى الأجتماعي وتأمين تنمية المناطق على المدى الطويل وإزالة الحرمان والغبن.

إن التنازلات الصغيرة لا تحلّ مشكلة ويجب الوصول إلى حلول جذرية. إن الولاء للبنان موجود ويجب عدم التشكيك بلبنانية أي شخص أو قوى في لبنان.

* المشنوق: إن ورقة العمل التي قدّمها الأستاذ دلول طويلة. فهل يمكن تلخيص الطرح تحت عناوين مختصرة تصلح لجدول أعمال؟

* مكاوي: ما هي العناوين الأساسية في ورقة الأستاذ دلّول؟

* دلول:

١ - تحرير الجنوب والأرض اللبنانية.
٢ - إتفاق ١٧ أيار.
٣ - هوية لبنان وعلاقاته العربية والدولية.
٤ - الأصلاح السياسي الديموقراطي وتحقيق المشاركة، أي العدالة السياسية والأجتماعية.
٥ - الأصلاح الأداري والمالي.
٦ - بحث أوضاع المؤسسة العسكرية والتغييرات المطلوبة فيها.

* حلو: إن الجبهة اللبنانية تعد ورقة عمل وأعتذر لأنني لا أملك ورقة عمل، وعند ما تنجز نبلغكم إياها ولهيئة الحوار فيما بعد. إن ورقتنا تتعلّق بالقضايا السياسية والأدارية، ولكننا مستعدّون لتحديد المواضيع التي ستنتج عن اللجنة التحضيرية.

* ماضي: عندي ملاحظة، وهي ان لـدينا في حزب الكتائب الأنفتاح|البحث كل موضوع، لكن هناك مسلمات معينة يجب ان نعتمدها (لم يذكرها) ولكن ذلك لا يعني ان غيرنا لا يمكنه طرحها.

نحن مستعدون للاجتماع في أي مكان وزمان للبحث في كل ما يطرح من مواضيع، إن موقفنا واضح بالنسبة لمبادىء العدالة، ولدينا دراسات فيها، يجب أن يكون لنا موقف واضح من العدالة لأن الفوضى تعم كل لبنان ونعتبر إن ما

حصل فيه وما جرى بناؤه هو مزرعة، لم تكن هناك طوائف، بل هناك أشخاص تتقاسم الغنائم والشعب بريء، ومسألة الغبن ليس مشكلة بعض الفئات اللبنانية بل طال الجميع وحزب الكتائب يعاني من الغبن على رغم أن رئيس الجمهورية عضو سابق في الحزب، لن أبحث من المسؤول، الدولة أو من يمثل الطائفة، فهذا شائك وطويل، ولكن لدينا ملاحظات على الذين بنوا الدولة ونأمل ان لا يعاد البناء كما كان سابقاً. لاخلاف على العناوين في الأصلاحات الأدارية والسياسية وغيرها، قد يكون لدينا موقف عند بحث تفاصيل كل موضوع، ومستعدون للبحث في النظام الرئاسي أو البرلماني، اللامركزية السياسية أم الادارية، ولدينا دراسات حول كل ذلك، نحن ميالون لتنشيط الأحزاب واعتمادها، كذلك فإن تحرير الجنوب مهم وإنهاء وجود إسرائيل فيه مهم، إنما هناك مشكلة لبنانية أيضاً وهي تحرير كل لبنان من الغرباء، يجب ألا نركّز على أن إسرائيل هي كل مشكلة لبنان، فقبل دخولها لبنان كانت هناك مشكلة في لبنان هي: مشكلة الغرباء، والآن أصبحت المشكلة تحرير الأرض، وليس الجنوب في البداية، فهناك مناطق محتلة يشكل وجود الغريب فيها خطراً مباشراً على المواطنين. وأعتقد أن مشكلة الدولة أنها إعتمدت أكثر من اللازم على السعودية للمساعدة.

بالنسبة لاتفاق ١٧ أيار، فإن الدولة والحكومة الشرعية أخذت موقفاً وارتأت ذلك للحل وهو ليس أحسن إتفاق بل هو الأتفاق الوحيد الذي ورد ويبقى الطريق الوحيد للتحرير حتى يأتي البديل.

إن لي هنا رأياً خاصاً وهو أنه إذا ألغي الأتفاق فلن تخرج إسرائيل من لبنان.

أما بالنسبة لعلاقات لبنان العربية والدولية لدينا موقف ويمكن أن نطرحه تحت عنوان «أي لبنان نريد»*[1] وسيعلم الجميع إن طروحاتنا ستكون تقدمية أكثر من الكثيرين.

برنامجي، ألخصه بالعناوين التالية:

١ - تحرير لبنان كله.

٢ - أي لبنان نريد.

٣ - العدالة الأجتماعية

٤ - الأصلاح السياسي والأقتصادي.

* المشنوق: لدينا تصورات لكل ما يطرح أمامنا من مواضيع، وأمامي طبعاً ملف بجدول أعمال مقترح ولكن سأختصر بعض تفاصيله وأكتفي بالعناوين وهي:

١ - تحقيق الوفاق الوطني الشامل والحكم المتوازن.

٢ - العمل على إنهاء الأحتلال الأسرائيلي

٣ - تأمين إنسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان.

٤ - بسط سيادة الدولة على الأراضي اللبنانية كافة.

٥ - الأصلاح السياسي، الأجتماعي، الأقتصادي، الأداري، التربوي، والأعلامي، والتوافق على أسس تشريعية، ووحدة لبنان، رفض اللامركزية السياسية.

٦ - علاقة لبنان مع الدول العربية إنطلاقاً من مصالح لبنان وإنتمائه العربي وروابط الأخوة التي تشدّه إلى محيطه.

إن هذه العناوين قد تؤدي إلى إصدار قوانين وتشريعات وتعديلات أساسية ونكتفي بإيرادها كعناوين على أمل أن تتحول إلى جدول أعمال يمكن هيئة الحوار الوطني من مناقشة تفاصيله ومختلف جوانبه.

لقد كان بين هذه النقاط موضوع يتعلق بالمهجرين ومعالجة أوضاعهم وتسهيل عودتهم إلى بيوتهم. ولم أورده لأنه موجود ضمن قرار وقف إطلاق النار ومن ضمن الترتيبات اللاحقة له.

* حيدر: أنا أصرّ على تحرير الجنوب أولاً وثانياً كل الأراضي اللبنانية.

* ماضي: تحرير الأرض كلّها من الغرباء.

* حبّ الله: لدي تصور للمشكلة اللبنانية التي هي ذات شقين في الحل:

(* - ١) طرحه الشيخ بيار الجميل رئيس حزب الكتائب اللبنانية مراراً عديدة.

الأول: الوفاق اللبناني.

الثاني: تحرير الأرض.

لا يمكن تحرير الأرض من دون وفاق سابق بين الأطراف المتنازعين.

التحرير هو جزء أساسي من الوفاق وتحصيل حاصل لنتائجه. الوفاق أولاً وأولى بنود الوفاق يجب أن تتم عبر التفاهم على مفهوم الولاء للبنان، أي التساؤل عن هوية لبنان، عن لبنان الذي نريد لنا جميعاً ولكل الطوائف الموجودة على أرضه.

وأقرار صيغة ثانياً تضمن التوازن والعدالة بين الطوائف، لأن لبنان مجموعة طوائف التجأت إليه هرباً من القمع والقهر، وطلباً للحرية وللحفاظ على كيانها: فلا يجوز أن تقهر طائفة طائفة أخرى أو تهيمن عليها، لأن ذلك يستدعي الأستعانة بالغريب الذي ما إن دخل لبنان حتى بانت أطماعه وتدخّله السافر في قضايانا. فقطعاً لهذا التدخّل، يجب أن نجري إصلاحات سياسية وإدارية جذرية تؤمن العيش الكريم لكل الطوائف وتزيل عقدة الخوف عند البعض وعقدة الغبن عند البعض الآخر، لأن النظام العادل هو الضمان الفريد والنادر لأزالة الخوف وتأمين العدالة والمساواة للجميع.

إضافة إلى ذلك ألفت نظر الجميع، إلى أننا نطلب بإسم الرئيس عسيران إجراءات إستثنائية لمواجهة السياسة الأسرائيلية والضغط عليها أو كشف أساليبها اللاشرعية أمام المحافل الدولية، وأن ندعم الجنوب مادياً واقتصادياً وسياسياً حتى يصمد في أرضه ونحول دون فصل الجنوب عن بقية الأراضي اللبنانية، ونلخص برنامج العمل بالآتي:

١ - الوفاق الوطني.

٢ - هوية لبنان

٣ - الأصلاح السياسي والأداري عن طريق إلغاء الطائفية السياسية بعد إحلال التوازن وحتى في الجيش، والأصلاح التربوي والأعلامي.

٤ - تحرير الأرض.

٥ - إجراءات خاصة لتحرير الجنوب ودعم صمود أبنائه بمختلف الوسائل.

٦ - إنتماء لبنان إلى محيطه العربي، العلاقة المميزة مع سوريا، التعددية الثقافية.

* دلول: يجب طرح بحث المؤسسة العسكرية بما يوحي بالثقة لكل اللبنانيين ويمكن لهيئة الحوار معالجة كيفية الوصول إلى ذلك. وأقترح إضافة هذه النقطة على الجدول الذي اقترحه (أضيفت).

(إستراحة)

* مكاوي: هناك أرضية مشتركة كبيرة ويمكن الصياغة بقالب واحد ونطلب من الأستاذ المشنوق القيام بذلك على أن نناقش المسودة وإذا استطعنا ان نتابع بسرعة فلا شك سننهي أعمالنا بجلسة واحدة، ونقترح على الأستاذ حيدر أن يعدّ مشروع البيان الختامي.

(جرت مناقشات جانبية ـ المشنوق راح يعدّ الصياغة وحيدر راح يعد مشروع البيان الختامي).

* مكاوي: لنقرأ النقاط المقدمة من قبل الأستاذ المشنوق وهي تشمل مواقف الجميع ويمكن إضافة أو حذف ما ترونه مناسباً:

(هذا النص غير نهائي).

١ - الوفاق الوطني الشامل والدائم وإقامة الحكم المتوازن.

٢ - هوية لبنان وعلاقاته العربية والدولية والعلاقة المميزة مع سوريا.

٣ - إنهاء الاحتلال الأسرائيلي.

٤ - إنسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان.

٥ - الأصلاح السياسي والأجتماعي والاقتصادي والأداري والتربوي والمالي والأعلامي.

٦ ـ تأمين العدالة السياسية في التمثيل اللبناني وتسوية الغبن الأجتماعي وتكافؤ الفرص بين جميع اللبنانيين وتحقيق التكامل الأنمائي لمختلف المناطق اللبنانية.

٧ ـ بحث أوضاع المؤسسة العسكرية وبسط سيادةالدولة على الأراضي اللبنانية كافة

٨ ـ أية مواضيع أخرى.

* ماضي: لنبحث بالعناوين. إن الوفاق كان والحكم المتوازن قد يكون، بعض التفاصيل فيه، ونقترح رفع كلمة الحكم المتوازن لأنها مشمولة في العنوان.

* حلو: تكفي هوية لبنان وعلاقاته العربية في العنوان وتبقى العلاقة المميّزة مع سوريا كتفصيل يدرسه المجتمعون في هيئة الحوار ولا ضرورة لوضعها في العنوان.

(مناقشات طويلة بصدد البندين الثالث والرابع وظهر خلاف حاد: ممثل الكتائب يريد تساوي الأحتلالات وإجلاءها كلّها وتمسك بموقفه. ممثل الأحرار أعطى بعض الليونة).

* ماضي: المطلوب تحديد الأحتلالات كلها وتسميتها بأسمائها فالأحتلال إحتلال وإن كان سورياً أو إسرائيلياً أو فلسطينياً.

* دلول: يمكن في هذه الحال تقديم نص كما يلي:

٣ ـ إنهاء الأحتلال الأسرائيلي وعدم تمكينه من إحراز أية مكاسب سياسية أو غير سياسية مباشرة أو غير مباشرة. من جراء غزوه للبنان.

٤ ـ تأمين انسحاب القوات السورية والفلسطينية وسواها من القوات غير اللبنانية باستثناء القوات الموجودة بموافقة الحكومة اللبنانية.

* ماضي: أنا أسجّل تحفظي على ذلك وأقترح تحديد الأحتلالات. (مناقشات متواصلة ومتداخلة).

* مكاوي: أقترح في البند الرابع القول: تأمين انسحاب القوات السورية والفلسطينية من لبنان.

* دلول: لا نقبل بذلك.

* المشنوق: هناك فرق واضح بين الأحتلال الأسرائيلي والوجود العسكري السوري والفلسطيني في لبنان. إن موقف الدولة اللبنانية كان واضحاً حتى الآن في فصل الموضوعين لأن كلًا منها يعالج على حدة. فلنكن نحن أيضاً قادرين على تحديد هذا النص كما ورد لأنه يوفّر اشكالات. ويجب أن لا ننسى إننا متفقون على الجوهر بالنسبة لانسحاب كل القوى غير اللبنانية من لبنان، ولكن الشكليات هنا مهمة لأن الرئيس الجميل دعا في هيئة الحوار سوريا لتتمثل بمراقب فكيف يمكن المساواة بين سوريا وإسرائيل في هذا المجال.

* ماضي: الأحتلالات لا تختلف والمنطق لا يختلف.

* حيدر: المهم في المستقبل بحث علاقات لبنان مع سوريا فكيف ستتمكن من ذلك في ضوء كلام يضع إسرائيل وسوريا في موقف واحد؟

* دلول: (موجهاً كلامه لماضي) ستتعاون في المستقبل على تسهيل الكثير من اللقاءات اللبنانية ـ السورية. فلنترك المجال مفتوحاً وبلا تعقيدات.

(جرت مشاورات جانبية، واتصالات هاتفية لمدة نصف ساعة في ظل تشنج وأبرز الأتصالات كانت إتصالات ماضي مع الشيخ أمين الجميّل رئيس الجمهورية والشيخ بيار الجميل رئيس حزب الكتائب الذي يمثله ماضي).

* مكاوي: أقترح العودة إلى التسمية بعد ما طلب لبنان ذلك رسمياً بالنسبة للسوريين.

* دلول: غير ممكن.

* مكاوي: إذن اقترح إضافة عبارة باستثناء القوات الموجودة بموافقة الحكومة اللبنانية على أي نص للبند الرابع. فقد لفت وزير الخارجية نظري إلى ان الكلام العام سيشمل القوات الدولية والمتعدّدة الجنسيات.

* حب الله: لنقترح عبارة موحّدة لأنهاء الأحتلال الأسرائيلي وسحب القوات غير اللبنانية.

* المشنوق: نرجو الحفاظ على الفصل بين المسألتين وتجاوز الأمر الشكلي (موجهاً الكلام إلى ماضي)، سهل جداً

أن يكون هذا الكلام إعلامياً وإلى الخارج، وكان بإمكاني إضافة الكثير عن البنود التي احتفظت بها للوصول إلى عناوين عريضة، وكان سهلاً كسب المواقف الخاصة بكل منا إذا ما تشبث بمطالب. إن الموضوع لا يتغير في جوهره، وجدول الأعمال سيكون محصوراً بأصحاب العلاقة فلماذا التشنج؟

* ماضي: لا يعتبر تشنجاً، إنما هو موقف أريد فيه تحرير كل لبنان من الأحتلالات ولماذا نخاف التسمية.
* المشنوق: لا يوجد خوف، لكن هناك مراعاة معينة لوضع تجري معالجته بصورة معيّنة.
* دلول: لماذا لم يدعُ الرئيس إسرائيل إلى الأجتماع؟
* مكاوي: نطلب فرصة للتشاور (مشاورات مجدداً مع إتصالات هاتفية وأحاديث جانبية).
* مكاوي: (مستأنفاً) أعتقد إننا توصلنا إلى موقف موحّد.
* ماضي: لنبقِ البندين الثالث والرابع كما في النص.
* حلو: أرجو فصل بند المؤسسة العسكرية عن بسط سيادة الدولة.
* حيدر: أطلب التعديل في البند السادس، لتأمين الأنماء العادل والمتوازن.
* مكاوي: لنقرأ النص بصورته النهائية.
* المشنوق: الرجاء عدم الترقيم كي لا تكون هناك خلافات على الأولويات.

(وافق الحضور على إقتراح المشنوق).

جدول أعمال هيئة الحوار المقترح في نصه النهائي:

- الوفاق الوطني الشامل والدائم.
- هوية لبنان وعلاقاته العربية والدولية.
- إنهاء الأحتلال الأسرائيلي.
- إنسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان باستثناء القوات الموجودة بموافقة الحكومة اللبنانية.
- الأصلاح السياسي والأجتماعي والأقتصادي والأداري والتربوي والمالي والأعلامي.
- تأمين العدالة الأجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع اللبنانيين وتحقيق التكامل الأنمائي العادل والمتوازن لمختلف المناطق اللبنانية.
- بحث أوضاع المؤسسة العسكرية.
- بسط سيادة الدولة على الأراضي اللبنانية كافة.
- أية مواضيع أخرى.

(وافق الحضور على النص النهائي هذا.)

بعد تعديلات طفيفة والأتفاق على إبقائه بتصرّف أعضاء هيئة الحوار الوطني والتصريح للأعلام بالأجواء الأيجابية التي سادت جلسة اللجنة التحضيرية دعا السفير مكاوي وسائل الأعلام وتلا عليهم البيان الختامي التالي:

نص البيان الختامي

وزارة الصحة العامة ـ بيروت

الخميس ١٣/١٠/١٩٨٣

بناء على الدعوة الموجّهة من قبل فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية لهيئة الحوار الوطني، عقدت اللجنة التحضيرية لهيئة الحوار إجتماعاً في مقر وزارة الصحة العامة بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨٣ عند الساعة الحادية عشرة صباحاً استمرّ حتى الساعة السابعة بعد الظهر، وقد ترأس الأجتماع سعادة السفير خليل مكاوي الأمين العام لوزارة الخارجية بالوكالة ممثلاً فخامة رئيس الجمهورية وحضره كل من السادة:

- المهندس مارون حلو ممثّلاً لفخامة الرئيس كميل شمعون.
- الدكتور عدنان حبّ الله ممثّلاً دولة الرئيس عادل عسيران.
- الأستاذ محمد المشنوق ممثّلاً دولة الرئيس صائب سلام
- المهندس القرد ماضي ممثّلاً معالي الشيخ بيار الجميّل.
- الأستاذ محسن دلّول ممثّلاً الأستاذ وليد جنبلاط.
- العقيد المهندس عاكف حيدر ممثّلاً الأستاذ نبيه بري.

وصدر بنهاية الأجتماع البيان التالي:

يؤكد المجتمعون إنهم توصّلوا بوفاق تام وكامل إلى تحديد المواضيع الأساسية التي تكفل معالجتها الحكيمة تحرير الوطن وتثبيت الأسس السليمة لبناء وطن قادر على الصمود والحياة والنمو والتفاعل بما يؤمن كرامة الأنسان ومنعة الكيان. وقد أجمع الممثلون الحاضرون لهيئة الحوار الوطني على أن مهمتهم تفرض عليهم التطلع إلى المصالح العامة للشعب اللبناني دون التوقّف عند خصوصيات محدّدة. لذا تركز الجهد على إعداد الخطوات الكفيلة بتهيئة الأجواء المؤاتية لأنجاح عمل هيئة الحوار الوطني التي من المقرر أن تبدأ إجتماعاتها يوم الخميس القادم في ٢٠ الجاري.

إن اللجنة التحضيرية لهيئة الحوار، إذ تؤكد إنها حققت ذلك بفضل الأجواء الأيجابية والجديّة والمسؤولة التي سادت إجتماعها، تأمل أن تكون قد قامت بواجبها راجية ان يتكلّل إجتماع هيئة الحوار الوطني بالنجاح الكامل الذي يرتقبه اللبنانيون بتلهف وأمل وهي تستفيد من هذه المناسبة لتؤكد تقديرها لسعادة السفير خليل مكاوي الذي أدار الجلسة بكياسته وتفهّمه المعروفين شاكرة لفخامة الرئيس وللحكم استضافتها ورعاية أعمالها

التوقيع
اللجنة التحضيرية لهيئة الحوار الوطني
١٣ تشرين الأول ١٩٨٣

مضمون كتاب العميد
ريمون اده لرئيس الجمهورية اللبنانية.

إيضاح: عند توزيع الدعوات للمدعوين للمشاركة في مؤتمر الحوار سلم سفير لبنان في باريس الأمير فاروق أبي اللمع دعوة الحوار إلى العميد ريمون اده الذي رفض المشاركة وسلمه كتاباً يشرح فيه أسباب رفضه الحوار.

«منذ بداية منفاي الاختياري في فرنسا، في كانون الثاني ١٩٧٧ أعلنت مراراً وتكراراً انني لن أعود إلى لبنان الا بعد جلاء القوات الأسرائيلية والسورية.

لقد اعتبرت أنه بامكاني الدفاع على نحو أفضل عن قضية لبنان إنطلاقاً من فرنسا التي من ضمن تقاليدها استقبال رجال السياسة الذين لا يمكنهم التعبير عن رأيهم بحرية إذا بقوا في بلادهم كما هو الحال في لبنان الذي يحتله العدو والواقع تحت حكم حزب فاشي.

إن المشكلة الواجب حلها قبل كل شيء هي معرفة ما إذا كان الجيش الأسرائيلي العدو سينسحب أم لا وبأية طريقة، من كل الأراضي التي يحتلها في لبنان.

يجب التذكير بأن مجلس الأمن في قراره الرقم ٥٠٩ تاريخ ٩ حزيران ١٩٨٢ طلب بالاجماع أن تسحب إسرائيل فوراً من دون قيد أو شرط قواتها العسكرية حتى حدود لبنان المعترف بها دولياً.

حتى اليوم لا تزال إسرائيل ترفض الانصياع لذلك لن تستطيع هيئة الحوار الوطني إرغامها على الانسحاب. وحدها الولايات المتحدة التي تدعم إسرائيل مادياً وعسكرياً والموجود جزء من أسطولها السادس في المياه الاقليمية اللبنانية تستطيع، ويتوجب عليها أن تطلب من إسرائيل أن تنفذ فوراً القرار الرقم ٥٠٩.

إن على الولايات المتحدة أن تعطي العالم المثل في إحترام القانون الدولي بإرغامها إسرائيل حليفتها الاستراتيجية على الخضوع لاتفاق الهدنة اللبناني - الأسرائيلي الذي لا يزال ساري المفعول كما أكد ذلك مجلس الأمن.

وتجدر الاشارة في هذا المجال الى أن إتفاق الهدنة يحدد الحدود اللبنانية - الأسرائيلية ويشكل لجنة مشتركة مهمتها حسم شكاوى الطرفين وطلباتها. وبموجب بنده الثامن يبقى الاتفاق ساري المفعول حتى إقامة السلام النهائي في فلسطين.

لذا يجب إلغاء الاتفاق اللبناني - الأسرائيلي الموقع في ١٧ أيار ١٩٨٣ خصوصاً أنه يمس أمن لبنان ووحدته وسيادته.

وبسبب الظروف المأساوية التي يجتازها الوطن يجب أن يحصل التدخل الأميركي لدى إسرائيل اليوم وليس غداً، وذلك للتوصل إلى إنسحاب القوات الأجنبية الأخرى الموجودة على أراضي لبنان من دون موافقته.

في حال كان الرئيس ريغان يرغب في ذلك فإن في استطاعته تنفيذ ذلك خلال وقت قريب جداً يومها سيشعر العالم أجمع بالعرفان لأميركا لأنها حلت مشكلة تهدد السلام العالمي.

ولكن ما دام أن الرئيس ريغان قابل بأن تنتهك إسرائيل السيادة اللبنانية لن يكون في مستطاعي المشاركة في هيئة الحوار الوطني التي أياً كان تكوينها لن تقدر على إنهاء الاحتلال الأسرائيلي والانتداب السوري الواقع لبنان ضحية لهما.

أما الدول الأوروبية العشر فإنها تستطيع من جهتها فرض حظر على كل مستورداتها لأسرائيل مثلما فعل في نيسان ١٩٨٢ لاجبار الأرجنتين على تنفيذ القرار ٥٠٢ الذي كان يطالب بسحب كل قواتها فوراً من جزر الفوكلاند.

ولكن هل تتخذ هذه الدول قراراً كهذا لاجبار إسرائيل على تنفيذ القرار ٥٠٩ وإنقاذ لبنان؟

إن إتفاق وقف النار الذي أتمنى من كل قلبي أن يستمر يمكن إذا لم ترافقه بسرعة التدابير التي اشرت إليها أو تدابير أخرى أكثر فاعلية أن يشجع عدم التحرك دولياً مما سيفتح الباب أمام معارك جديدة.

إنني في الوقت الذي أوجه التهاني الحارة وخالص شكري الى المفاوضين الذين أدت جهودهم المتواصلة إلى إعادة الهدوء ولو نسبياً أطلب منهم حتى ولو بدأ ذلك ضرباً من البساطة أن يطالبوا بالتدخل الأميركي الذي اقترحته، وذلك لاعطاء لبنان عبر هذا الهدوء. وحدته وسيادته وهما شرطان أساسيان للتوصل الى حل شامل في المنطقة.

أما إذا جرى تعديل الحدود اللبنانية بموافقة واشنطن فإن حدود الدول الأخرى في المنطقة ستكون عرضة للتعديل بدورها، مع ما يستتبع ذلك من شروط.

وبذلك سيتحول الشرق الأوسط إلى فيتنام جديدة.

وثمة سبب إضافي يمنعني من المشاركة في هيئة الحوار، هو أن المعارك التي وقعت خلال سنوات الحرب الثمانية أدت الى مقتل أكثر من مئة ألف ضحية بريئة انحني بكل إحترام أمام ذكراها من دون تحديد مسؤولية أحد عن ذلك ومن دون أن يعطى أي تعويض.

وفي الختام لا أريد أن أشارك في أي شكل في تقسيم لبنان.

باريس ١٣ تشرين الأول ١٩٨٣»

مؤتمر الحوار الوطني رقم ١

المكان: جنيف ـ سويسرا.
الزمان: ١٩٨٣/١٠/٣١ حتى ١٩٨٣/١١/٤

* الوفود:

١ ـ الوفد الرسمي:
- فخامة الرئيس الشيخ أمين الجميّل (رئاسة المؤتمر)
- المدير العام للقصر الجمهوري جوزيف جريصاتي.
- مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الوطنية الدكتور وديع حداد
- مستشار رئيس الجمهورية محمد شقير.
- السفير لطيف أبو الحسن.
- الدكتور حافظ قبيسي.
- السفير اليزيه العلم.

٢ ـ وفد الجبهة اللبنانية:
- الرئيس كميل شمعون.
- يرافقه النائب ميشال ساسين والمهندس مارون حلو.
- الشيخ بيار الجميّل.
- يرافقه النائب جورج سعاده السيدان جوزيف أبو خليل والفرد ماضي.

٣ ـ وفد جبهة الخلاص الوطني:
* الرئيس سليمان فرنجيه
- يرافقه النائب الدكتور عبدالله الراسي والسيد رامز الخازن.
* الرئيس رشيد كرامي.
- يرافقه الدكتور عمر مسيكة والسيد محمود المملوك.
* السيد وليد جنبلاط.
- يرافقه الوزيران السابقان مروان حمادة وخالد جنبلاط، والسيد عبدالله الأمين.

٤ ـ الرئيس عادل عسيران
- يرافقه نجله علي عسيران والكاتب العدل عادل قانصوه.

٥ ـ الرئيس صائب سلام.
- يرافقه النائب جميل كبي والسيّد محمد المشنوق.

٦ ـ المحامي نبيه برّي رئيس حركة «أمل»
- يرافقه المحامي هيثم جمعة والدكتور محمّد بيضون.

٧ ـ الوفد السعودي المراقب:
* وزير الدولة السعودي محمّد إبراهيم مسعود.
ـ يرافقه سفير السعودية الجديد في لبنان الشيخ أحمد الكحيمي ورجل الأعمال رفيق الحريري.

٨ ـ الوفد السوري المراقب:
* وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدّام.

* * *

محضر جلسة إفتتاح
مؤتمر الحوار الوطني ـ جنيف

الزمان: ١٩٨٣/١٠/٣١
بعد ظهر يوم الأثنين

كلمة الرئيس الشيخ أمين الجميّل.:

«يسعدني ان التقيكم هذا اليوم وفي هذا البلد الصديق المضياف الذي كنا حتى الماضي القريب نجسد الكثير من نموذجه في الشرق، والذي يستحق منا بشخص رئيس إتحاده وحكومته وشعبه، الآن وفي المستقبل، بالغ الشكر والتقدير.

ويطيب لي وأنا أرحب بكم أن أشكر واحيي الدول الشقيقة والصديقة والجهات والشخصيات التي عملت وساعدت على إتمام هذا اللقاء التاريخي. إنني أنوه من القلب بما أبداه جلالة الملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية، من جهد وحدب نحو لبنان ومؤتمرنا بالذات. كما أخص بالشكر ما بذله سيادة الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية من أجل تهيئة هذا اللقاء، وتنقية أجوائه. ولا أنسى عاطفة سائر الدول العربية الشقيقة ودعمها، كما لا يفوتني أن أحيي الدول الصديقة والغربية منها، ولا سيما تلك التي احتضنت قضية وطننا، وضحت في سبيلها براحتها وجهودها ودماء جنودها، وأخص بالذكر تلك المشتركة في القوة المتعددة الجنسيات لحفظ الأمن في لبنان. فلهم منا جميعاً، اشقاء وأصدقاء، ملوكا ورؤساء، ممثلين ومساعدين، دائم الامتنان.

أيها السادة

لقد ناديتكم، فلبيتم النداء، فعسى نلبي جميعاً نداء لبنان، أتينا إلى هنا سعياً وراء إنقاذ لبنان وتوحيد شعبه واستعادة سيادته وتعزيز الاخاء في ما بين اللبنانيين، وبين اللبنانيين واخوانهم العرب، على أسس من العدل والكرامة. ومن أجل هذه الاهداف النبيلة، نطرق كل أبواب الدنيا، ونقدم أغلى التضحيات ولا نوفر في سبيل ذلك إلا ما يحرمه الله ويرفضه الضمير ويأباه الاباء.

إن وطننا يحتضر، إنه يئن تحت هول الانقاض، ووطأة الاحقاد. إنه يطالبنا بأن ننفض عن وجهه غبار الموت والدمار ونجلو عن شعبه ستار ليل لا ينتهي من الظلم والظلام.

لقد طال ليل لبنان، وتواصلت فيه المحنة والمؤامرة، تنقلت بين كل المناطق، ضربت سائر الطوائف، أصابت مختلف العائلات والتيارات، توزعت جميعها علينا، علينا جميعاً، تضحيات وضحايا، فأصابت منا أقل ما أصابت الاحجار وجنى الاعمار، وسلبت من وطننا مسحة السعادة وخطفت من كل منا أخاً، ولداً، حبيباً أو قريباً أو رفيقاً أو صديقاً. تساوينا في الجور والقهر والتهجير والفقر، فعسى أن نتساوى مستقبلاً في العدل والأمن والراحة واليسر.

لقد وقعت مظالم من كل إتجاه وفي كل إتجاه. ومن المؤلم والغريب ان تكون محنة وطننا قد شهدت في العديد من

مراحلها صراع الحق مع الحق، الكرامة مع الكرامة، والايمان مع الايمان، والاكثر إيلاماً ان يكون المناضلون الشجعان والمؤمنون والابرياء والاحرار الشرفاء من إخوتنا وأبنائنا قد تواجهوا وتقاتلوا وسقطوا واستشهدوا في هذه المحنة ـ الملحمة على كل الجبهات، ومن سائر الطوائف، وتحت مختلف القضايا.

وإذا كنا لا نحصر أسباب ما وقع لنا من كوارث في ما حيك ويحاك ضدنا، من خطط من الخارج، فإننا في الوقت عينه، لسنا من السذاجة بحيث نعتبر ان الصراع على أمورنا أو بعضها الداخلية، يمكن أن يفسر أو يبرر وحده مأساة لبنان.

أيها الاعزاء، أيها القادة

كلنا مغلوبون، والغالب الوحيد هو المؤامرة المحنة، كلنا شركاء في ما حصل لنا، ومن كان منا بدون خطأ أو خطيئة، فليرم الآخرين أو يتهمهم، ليس فينا من تقتصر عليه وحده الاخطاء والخطايا، ولا فينا من يحتكر وحده الحق والحقيقة.

وحدهم الذين لم يعملوا أو يناضلوا هم الذين لم يخطئوا. ووحدهم لم يقعوا في التجربة أولئك الذين اكتفوا بأن يحملوا الناس، أحمالاً ثقيلة من المواعظ والقضايا من دون أن يمسوها بإحدى أصابعهم.

أيها السادة

على رجاء قيامة لبنان نلتقي نحن اليوم، ومن أجل إنقاذه يلتئم مؤتمرنا. صحيح ان لبنان أصيب في أمواله وعياله وفي بشره وحجره، لكن الروح فيه ظلت أمنع من الاصابة وأبقى من الموت. وبهذا المعنى ان لبنان لم يذهب ليعود، إنه باق خالد حي فينا، في وحدة المؤسسات الدستورية وفي طليعتها المجلس النيابي، رئيساً وأعضاء، وقد حفظوا الامانة وصانوا الديموقراطية، وفي وحدة الحكم رئيساً وحكومة، وقد واجهوا الضغوط وانتصروا على التحديات، وبالطبع في وحدة الشعب، الشعب البطل، وقد ظل أكبر من المؤامرة واعتى من المحنة.

وصحيح ان محنة وطننا عظيمة، والمؤامرة عليه ضخمة، لكن تصميمنا على المواجهة هو أعظم، وعزمنا على الانقاذ أقوى، وعلى يد أهل العزم والعزائم تصغر المصائب والعظائم.

أيها الاحباء

كلنا، نعم كلنا مسؤولون عن هذا الانقاذ ومعنيون به، كلنا مطالبون بالاستجابة لامال اللبنانيين في التوحيد والامن والسيادة.

ليس لي في لبنان أكثر مما لكم. لا في ماضيه ولا في حاضره وليس في المستقبل.

كذلك الامر، لست أدعي إني مثلت أو أمثل فيه أكثر مما تمثلون. ولا أزعم أنني عملت أو ضحيت أو خاطرت من أجله أكثر مما عملتم أو ضحيتم أو خاطرتم.

ولن أحاسب أو أسأل عن مصيره وتحريره أمام الله والوطن والاجيال، أكثر مما يحاسب أو يسأل أي منكم.

لقد شاءت الاقدار بل شاءت مشيئة الشعب اللبناني المعبر عنها في صوت مؤسسته الأم، ان انتدب الى سدة الرئاسة، لكن ذلك لا يزيدني عنكم مسؤولية بل عبئاً، ولا تضحية بل صلاحية.

أيها السادة

في رأيي أن أكثر ماسيبقى لنا، أو أكثر ما يجب أن يبقى لنا من هذا الليل الطويل بعض العبر والحقائق التي يفترض أن تظل كالمنارات المضيئة الهادية لنا على طريق المستقبل.

أيها الاعزاء

في رأيي أن أكثر ما سيبقى لنا، أو أكثر ما يجب أن يبقى لنا من هذا الليل الطويل، بعض العبر والحقائق.

لا ديمومة للبنان إلا في ولاء اللبنانيين المطلق للبنان، لا وحدة للبنان إلا إذا حمتها دولة قوية قادرة. ولا دولة قوية قادرة ما لم تتأسس مقوماتها ومؤسساتها على الانصاف، وتنبع قوتها وسلطانها من رضى الناس.

لا يجوز ان تتقدم حقوق الطوائف على رغم الحاحها وحاجاتها ووجاهتها على حقوق الانسان والوطن في لبنان. ان حقوق الطوائف وحدودها تنتهي عند حقوق الانسان وحدود الوطن.

ليس الحرمان وقفاً على طائفة أو منطقة، ولا مسؤولية عهد أو رئيس أو زعيم أو فئة أو حزب أو طائفة من دون سائر العهود والرؤساء والزعماء والفئات والاحزاب والطوائف. إنها مشاكل تراكمت وتفاقمت منذ قيام الدولة لتنتهي الينا وإلى زمننا، وواجب علاجها وحلها ليس محصوراً في فرد أو عهد مهما علا شأنه أو ارتقت رتبته. إنه محصلة تشابك سواعد الخير والسلام وإرادات التقدم والعدل.

لا يمكن ان نقبل أن ينفرد لبنان او ينفصل في قضايا السلم والمصير عن محيطه واخوانه في الخارج. كذلك وبالقدر نفسه لا يمكن ان نقبل أن ينفرد أو ينفصل شخص أو فريق أو حزب أو منطقة أو طائفة في تقرير صيغة لبنان ومصيره في الداخل.

وبقدر ما نرفض ان تلقى علينا صراعات الآخرين واثقالهم، يجب أن نرفض أن نظل نلقي على اشقائنا وعلى العالم أثقال صراعاتنا وقضايانا.

إذا ظل لبنان يحترق فلن يقتصر الحريق عليه او ينحصر فيه، ولن يبقى لنا منه ومن حوله ما نوحده او نمزقه، او نقسمه او نتقاسمه.

وإذا لم يطفأ الآن وقبل فوات الاوان الحريق اللبناني، فالله وحده، يعلم ما سيبلغ من مدى ويرتب من مخاطر في المنطقة وفي العالم.

أيها الاعزاء، أيها القادة

إن مؤتمرنا مناسبة قد لا تتكرر للخروج بلبنان والمنطقة والعالم من هذا المأزق الخطر والنفق المظلم.

إنه فرصة تلوح في الافق وقد لا تعوض ولا تعود. فلنبادر الى هذه الفرصة قبل أن تصبح غصة في نفوسنا وسرابا في حياتنا وذكرى في تاريخ وطننا.

هذه هي رسالتي اليكم، اضعها أمامكم مع ما عندكم من ثوابت وأسس ومسلمات ووثائق إنقاذ، علها تلقي الضوء على الدرب، وتفتح النافذة على الخلاص.

سدد الله خطانا ووفق سعينا ووحدة شملنا والهمنا طريق الحق وسبيل إنقاذ لبنان.

عشتم وعاش لبنان»

محضر الجلسة الصباحية الأولى الثلاثاء ١٩٨٣/١١/١

محضر جلسة العمل الأولى لمؤتمر الحوار الوطني جنيف في ١٩٨٣/١١/١

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع في ٨٣/١١/١ اجتمعت هيئة الحوار الوطني المنعقدة في جنيف.

وكان الحضور على الشكل الآتي:

فخامة الرئيس الشيخ أمين الجميّل.

فخامة الرئيس كميل شمعون

فخامة الرئيس سليمان فرنجية

دولة الرئيس صائب سلام

دولة الرئيس رشيد كرامي

دولة الرئيس عادل عسيران

معالي الشيخ بيار الجميل

الأستاذ وليد جنبلاط

الأستاذ نبيه بري

معالي الوزير عبد الحليم خدام ممثّل سوريا
معالي الوزير محمد إبراهيم مسعود ممثّل المملكة العربية السعودية.
كما حضر المستشارون المرافقون.

إفتتح فخامة رئيس الجمهورية الجلسة بالقول: إنه يوجد تدابير ثانوية بالنسبة للاعلام في بداية كل جلسة يخصص ثلاث دقائق للاعلام لتغطية الجلسات. وفي نهاية كل جلسة يصدر بيان مقتضب وان المستشار الاعلامي الأستاذ فاروق جبر يحضر بياناً يعرض على لجنة تمثل مختلف الأعضاء الحاضرين وفي حال الموافقة عليه يعلن ويذاع. إن هذا البيان المقتضب المتفق عليه هو الذي ينشر.

- O الرئيس فرنجية: أوافق على الاقتراح على أن يجرب وينظر بعدها في الأمر.
- O الرئيس الجميل: أسأل إذا كان تسجيل المحاضر سيكون خطياً أو صوتياً.
- O فرنجية: أطلب أن يكون التسجيل صوتياً (على أشرطة).
- O الرئيس الجميل: جرى تأمين أمانة سر «سكرتاريا» بتصرف الأعضاء لمعالجة القضايا اليومية التي تهم المؤتمرين.

سأعطي اليوم إذا سمحتم كلمة للرئيس شمعون وكلمة للرئيس سلام وكلمة للرئيس كرامي. أولاً: الرئيس شمعون، تفضل.

O شمعون: أنا ما سأقوله الآن يشكل وجهة نظر الجبهة اللبنانية محتفظاً بالرد على ما قد يجد الفرقاء فيه كما أنني أحتفظ بتسجيل أي إقتراح نرى فيه خدمة للمصلحة الوطنية وما سأعرضه هو مشروع للتداول قابل للبحث في كل مادة من مواده (تلا شمعون بيان الجبهة اللبنانية التالي):

مشروع للتداول يمثل وجهة النظر اللبنانية.

١ ـ التمسك بلبنان سيداً مستقلاً بحدوده المنصوص عليها في الدستور والمعترف بها دولياً وبوحدة أرضه وشعبه ومؤسساته.

٢ ـ العمل على تحرير كل الأراضي اللبنانية من الاحتلالات القائمة عليها ومن كل وجود غريب غير شرعي وإزالة كل ما يتعارض مع السيادة الوطنية المطلقة وما يتنافى مع الشرعية ومع حق الدولة المطلق في أن يكون لها دون سواها قوى مسلحة لحماية حدود الوطن والنظام وتوفير الأمن وبسط سلطة القانون على كل المقيمين على أرض لبنان.

٣ ـ التأكيد على النظام الديموقراطي البرلماني الحر وفقاً لتطلعات وحاجات الشعب في تأمين المساواة وصيانة الحريات الأساسية وفقاً للأعلان العالمي لحقوق الانسان على إختلاف طوائفهم ومعتقداتهم في إطار الدستور والقانون.

٤ ـ الالتزام بالنظام الاقتصادي الحر مع التأكيد على دور الدولة في التنظيم والمراقبة وعلى ضرورة اعتماد التخطيط الانمائي لاعمار لبنان.

٥ ـ العمل على تحقيق عدالة إجتماعية من الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي ومعالجة المعضلات الناتجة عن الأحداث.

٦ ـ التأكيد على دور لبنان الحضاري والثقافي وعلى إنفتاحه الفكري على العالم.

٧ ـ وضع النصوص التطبيقية اللازمة لانشاء المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

٨ ـ إنشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين.

٩ ـ تعزيز اللامركزية الادارية والانمائية من خلال إعادة النظر بالتنظيم الاداري لجهة زيادة عدد المحافظات وتوسيع صلاحياتها.

١٠ ـ إزالة الطائفية في الوظائف وإعتماد مبدأ الكفاية مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى.

١١ ـ التمسك بعضوية لبنان في جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية.

١٢ ـ العمل على إعادة المهجرين اللبنانيين الى ديارهم والتعويض على المتضررين من الأحداث.

O الرئيس الجميل: معالي الوزير مندوب المملكة العربية السعودية يريد توجيه كلمة للمؤتمر.

كلمة المندوب السعودي: الوزير محمد إبراهيم مسعود

صاحب الفخامة، أصحاب الفخامة، أصحاب الدولة، أصحاب المعالي: أيها الأخوة الكرام، يسعدني أن أكون بينكم في هذه المناسبة التاريخية وأتوجه اليكم بأسم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وحكومة المملكة العربية السعودية بأطيب تحية لجمعكم المبارك وسعيكم إلى إرساء دعائم السلام وتجاوز العواقب الخطيرة التي خلفتها السنوات العجاف المظلمة التي لم يجن فيها لبنان الغالي اليكم والينا جميعاً الا الخراب والدمار والتنافر والانقسام والموت لمن. .؟ لأبناء وطن واحد: جمعتهم من قبل راية الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ تحت محبة والفة وتعاون بدا معها عهد النور المشرق كان فيه لبنان لجميع أبنائه لا مجال فيه للانقسامات والخلافات الطائفية والعنصرية بل فيه تلاحم رائع وولاء لأمة ووطن واحد. وأصبح معه لبنان ملجأ للوفاق يأتي اليه العرب يستظلون بظله الوارف فيجدون فيه الهدوء ويجدون فيه الوسيط ويجدون فيه الراحة والاستقرار والعقلانية فكان بحق واحة من واحات الحرية ونموذجاً صادقاً من نماذج الديموقراطية الذي تتعايش في كنفه الأديان والطوائف المختلفة في محبة وتعاون.

إن إستجابتكم أيها الأخوة الكرام لهذا المؤتمر وحضوركم يشكل في حد ذاته إيجابية مطلقة كما يؤكد إيمانكم بحرية لبنان وصحة اختياره للديموقراطية كطريق وحيد للسلام والبناء والازدهار.

إن أشقاءكم العرب والدول والشعوب المحبة للسلام في العالم ينظرون اليكم نظرة مفعمة بالأمل والرجاء في أن يكون لقاؤكم هذا فاصلاً بين ليل الظلام والحروب والدماء والتيتم والشقاء. . وبين صبح السلام والأمن والاستقرار والنماء والوفاق والمحبة.

إننا في المملكة العربية السعودية وفي كل العالم العربي تتلمس فيكم الوعي لصالح لبنان ونهيب بكم ان تنتهزوا الفرصة المؤاتية الآن والتي أتاحها قرار وقف إطلاق النار الذي أمكن التوصل إليه بتعاونكم وبسعي المملكة العربية السعودية مع الشقيقة سوريا وباستجابتكم لحقن دمائكم ودماء أولادكم وإخوانكم ولذلك فإن بداية الحوار الايجابي المثمر العاقل بينكم جميعاً لا يستهدف الا صالح لبنان في إطار الصالح العربي العام بعد أن اقتنع الجميع بأن العنف والقتال والحرب لا يجلب الحل لقضيتكم المصيرية.

إن لقاءكم هذا يجسد الآمال والتطلعات وعزمكم على تحقيق كل ما يحفظ للبنان استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه وعدم تفتيت وحدته. لا شك ان كل واحد منكم ومن خلفكم اخوانكم وأهليكم في لبنان وفي كل بلد عربي يرغب في الوصول الى الاستقرار والأمن والسلام وإننا جميعاً نود أن نؤكد على انتماء لبنان الموحد المستقل للأمة العربية لتفويت الفرصة على أعداء أمتنا الذين يتربصون بلبنان لتحقيق مخططاتهم في التوسع والأستيطان العنصري البغيضة، انكم تدركون الاقتتال والانقسام الذي ساد الساحة اللبنانية ولم يستفد منه غير أعداء لبنان وأعداء الأمة العربية وقد أدى إلى إحتلال صهيوني وحشي وتدخلات أجنبية بغيضة لا تزال تجثم على أرض لبنان فتفت في عضده وتنقص من سيادته وتفرض شروطها وهذا ما دعا الشقيقة سوريا في إبقاء قواتها لمواجهة العدوان الصهيوني الغاشم وإننا في المملكة العربية السعودية وكذلك في سوريا الشقيقة وفي أي بلد عربي لا ولن نقف حجر عثرة في سبيل ما تتفقون عليه لصالح لبنان في إطاره العربي ومواثيقه العربية والتزاماته العربية وإننا على يقين بأن وفاقكم والتقاءكم يؤدي حتماً إلى انتفاء أي مبرر لوجود التدخلات الأجنبية.

أيها الأخوة الكرام: نحن وانتم على اعتاب مرحلة مصيرية نحتاج فيها للتماسك والوحدة ولست أبالغ بأن أؤكد بأن عناصر نجاح اعمالكم تكمن في ثقتكم ببعضكم البعض وفي تحملكم للمسؤولية الملقاة على عاتقكم والأمل في ذلك لتخرجوا من إجتماعكم هذا باتفاق تتحملون جميعاً مسؤولية انفاذه بقلب واحد وضمير واحد يستلهم من الوطنية اللبنانية اعظم وأجمل ما فيها.

إن أوراق العمل التي ستعرض عليكم ليس لي من تعليق عليها الا الرجاء بالنظر بروح لبنان الواحد والهدف الواحد والمستقبل الواحد.

إن المملكة العربية السعودية والشقيقة الجمهورية العربية السورية وهما يشاركان في هذا الاجتماع المصيري

كمراقبين يترقبان اشراقة فجر جديد بلهفة وأمل يبشر بعودة السلام والأمن والاستقرار الى جزء عزيز غال من الوطن العربي يتمتع بالسيادة والاستقلال التامّين. أرجو ان تقبلوا هذه الكلمة البسيطة المستوحاة من جلالة الملك فهد وأملنا ان نخرج ان شاء الله باختيارات مبدئية تستهدف تحقيق الهدف الذي اجتمعنا من أجله. وفقكم الله وسدد خطاكم.

○ الرئيس الجميّل: باسمي وباسم المؤتمر أوجه الشكر العميق للملك فهد بن عبد العزيز وسيادة الرئيس حافظ الأسد لسعيهم لانجاح هذا المؤتمر واعطي الكلمة للرئيس سلام.

كلمة الرئيس صائب سلام

فخامة الرئيس، في يقيني ان الدافع لعقد هيئة الحوار ينطلق من منطلقين أساسين: الأول، حافز من الضمير الوطني الحي الذي يلقي على كل واحد منا عبء الشعور بالمسؤولية.

والثاني، حافز الرأي العالم اللبناني بإجماعه الذي يتطلب من هذا الحوار الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل ان شاء الله وإني أقدر في ضوء ذلك لفخامة الرئيس دعوته. وأقدر لكل زميل ساهم في هذا الحوار ويساهم ويطلب منا جميعاً أن نتفهم بعضنا وأن نتفاهم في النهاية إن شاء الله ويطيب لي أن أوجه تحية خاصة لكل من معالي السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السوري وإلى معالي الشيخ محمد إبراهيم مسعود وزير الدولة في المملكة العربية السعودية ومن خلالها لجلالة الملك فهد بن عبد العزيز وسيادة الرئيس حافظ الأسد. ومن خلالهما إلى حكومتيهما وشعبيهما لما بذلوه جميعاً وما زالوا يبذلونه لمساعدة لبنان واللبنانيين على إجتياز محنتهم للعودة الى الاستقرار والى الهناء في ربوعه إن شاء الله. وبعد هذا فأنا أقترح لهذا المؤتمر من أجل التوصل الى التفاهم إن شاء الله ومقدمة الى ذلك أدعو دائماً إلى التفهم وعلى هذا اسمح لنفسي بأن أوجه كلمة الى الأخوة الكرام قبل أن اقدم مذكرة فيها المرتكزات التي اعتقد أنه من المصلحة أن توضع موضع النقاش في المؤتمر.

أيها الاخوة، لم يكن مصير لبنان في يوم من الأيام بمثل الدقة والخطورة التي يعيشها اليوم كياناً ودولة ومستقبل نظام ومقوّمات توافق عليها اللبنانيون منذ عام ٤٣ وقامت عليها دولة الاستقلال.

أما أسباب هذا الوضع الخطر فتعود الى مشاكل محلية تداخلت فيها صراعات عربية ودولية لعل أبرزها الصراع العربي الأسرائيلي والاجتياح الأسرائيلي للبنان، إزاء هذا الواقع المؤلم نجتمع اليوم في هيئة الحوار الوطني ونحن أمام خيار واحد من اثنين لا ثالث لهما: أما أن يقوم لبنان الواحد او لا يقوم، وفي قناعتنا ان اللبنانيين على إختلاف قياداتهم وفئاتهم، قد تلقنوا من دروس المحنة ما يشدهم الى الخيار الأول، مؤمنين ان لبنان لا يمكن ان يقوم الا على أساس وحدته الكاملة أرضاً وشعباً ومؤسسات، ومؤمنين ان محاولات التجزئة ستؤدي في حال تحقيقها لا سمح الله، إلى كارثة وطنية وإنسانية وتاريخية ينتهي معها لبنان المتميز في عروبته وفي تعايش أبنائه وفي دوره الحضاري في محيطه وفي العالم، ليس سهلاً على اللبنانيين شعباً وقيادات ان يطووا صفحة سوداء من تاريخهم الذي يعيشون لتنتهي المشاكل كلها لأن الأزمات التي عانى منها لبنان وتراكمت على أرضه تسع سنوات ربطت قيام الوطن والدولة بظروف المنطقة وصراعاتها، لكن ذلك يقتضي بحفز اللبنانيين قيادات سياسية وروحية ومواطنين للبحث عن مخارج للأزمة والانطلاق الى بناء لبنان الجديد الواحد ممكنا حتى ولو اضطر ذلك الى إعادة البناء مدماكاً فوق مدماك.

أيها الأخوة، إذا كان وجود لبنان بمفهومه الكياني السياسي الحاضر قصيراً في عمر الزمن فهو كبير في تجربته وحضوره ومعاناته وهمومه. والمواطن فيه قد عانى في سبيل العيش وفرص الحياة وفي سبيل استمرارية الوجود أمام زخم المخاطر وعنف الأحداث ما لم يعان الا القليل القليل من الشعوب، وقد دفع الانسان في لبنان ضريبته الفادحة ومن حقه الآن بعد الذي حدث، ان يكون له وطن وكيان ودولة، وإذا كانت صناعة الأوطان مرتبطة بضريبة الدم والاستشهاد في سبيل المعتقد وفي سبيل الانتماء، فإن اللبناني قد استحق بتضحياته وصموده وصبره وطنه الجديد بجدارة وكفاءة كاملين. ولكن الحق والاستحقاق ليسا بديهي النتائج، بل لا بد من ارتباطهما بعنصر الارادة والرغبة المشتركة بالعيش وفي صناعة الوطن الجديد، ان نريد هذا اللبنان هي القضية الجوهرية فقد اثبت هذا الشعب النابض حياة ونشاطاً على مر العهود

ورغم كل المحن والمصاعب والأهواء إنه في النهاية يصر على الانتماء المبدئي لهذا اللبنان، وكما ان انتماء لبنان الى العروبة مسألة محسومة وبديهية قومياً وثقافة وتراثاً ولغة واقتصاداً وجغرافية ومصيراً ومصلحة، فإن إنتماء المسلم والمسيحي الى لبنان عاطفياً وفكرياً ووجوداً ومصلحة مسألة محسومة وبديهية أيضاً.

أيها الأخوة، نجتمع في هذا الحوار اليوم والحوار ليس مجرد قضية سياسية أم إجتماعية أم إقتصادية، وليس حول مسألة هنا أو نقطة هناك بل هو حول لبنان مصيراً وكياناً ووجوداً كوطن وكدولة وكنظام، ولذلك فهو حوار تاريخي مصيري في ظروف يبدو فيها وكأن خشبة خلاص الوطن تعتمد على الآمال الطيبة المعقودة على هيئة الحوار وما ستخرج به من مقررات وتوصيات ووحدة موقف ورؤيا مستقبلية، إن وعينا ذلك أمر مهم في إنطلاق هذا الحوار إمّا ارتقاءنا في تفكيرنا واحساسنا الى مستوى ما يعلقه اللبنانيون من آمال فهذا امر أكثر أهمية لأنه سيقودنا من خلال الحوار الى نقاط اللقاء وإلى بناء الوطن الواحد.

نحن نتطلع الى هذا الحوار ليكون منطلقاً من القاعدة الأساسية لأي حوار بناء وهي قاعدة التفهم والتفاهم والابقاء على هذه القيادة ليس من قبيل الترداد بل هو التأكيد على منحى منهجي ينطلق من فكرة التأكيد على ضرورة تفهم كل فريق لوضعية الفريق الآخر ولظروفه وهمومه وطموحاته المشروعة وحقوقه في الوطن ان التفهم اليوم هو نقطة الارتكاز في الوصول الى التفاهم. ما لم يحاول أحدنا ان يتفهم الآخر تفهماً صحيحاً لا يمكن أن نصل الى التفاهم المطلق لأنه عندها يتحول الحوار الى عملية مزايدات كلامية لا طائل لها. ان العنف لا يحل قضية في لبنان هذا الشعار اطلقته منذ بداية الأحداث والشعارات هي خلاصة تجارب وعصارة تقييم وما لبث ان اكدت صحة هذا الشعار كل التطورات التي حصلت في لبنان والتي حصدناها خراباً ودماراً وأدت الى سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا. وها نحن اليوم في هيئة الحوار الوطني نؤكد مرة أخرى أن الحوار هو الطريق الوحيد للوصول الى بناء دائم وإلى مرتكزات يقوم عليها وطن نهائي لا تتلاعب به الأهواء ولا يكون عرضة للخضات من حين لآخر.

واليوم وقد وصلنا الى هذا الحوار المنشود فليكن حواراً شاملاً منفتحاً وصريحاً. إن كل شيء بالنتيجة قابل للحوار وليس من قدسية الا الله وحده والايمان به وما سوى ذلك فإن كل شيء قابل لأن يطرح على بساط البحث. فلنجابه ذلك بمنتهى الروية والجرأة والصراحة والتفاؤل.

من هذا المنطلق ان علينا البحث في الأسس والمرتكزات التي رافقت صيغة ٤٣ والتي ظن البعض انها جزء منه وهي ليست كذلك وعلينا البحث في أسس نظامنا البرلماني الديموقراطي وعلينا صياغة الميثاق الاجتماعي والاقتصادي إذ أن الشعار الآخر الذي اتمسك به هو ان لا ديموقراطية سياسية دون ديموقراطية اجتماعية تلازمها وترافقها.

كذلك الانطلاقة الجديدة تستلزم وقفة تتجاوز مآسي الأمس ومخاوف الغد، وقفة على قاعدة صلبة وفق تصور مشترك بين القيادات وانطلاقاً من تصميم قيادي وشعبي على النجاح في إطار الامكانات المتاحة والظروف المناسبة

بصراحة أقول: قد لا يكون بالامكان اليوم تحرير لبنان فوراً وإعادة بسط الشرعية كاملة على كل ترابه وقد لا يكون ذلك سهلاً وكذلك التوصل الى إجلاء المحتل الاسرائيلي فوراً وتحقيق إنسحاب القوات غير اللبنانية. إلا أن ثمة حقيقة لا بد من الجهر بها وهي إنه لا يمكن وضع لبنان على سكة التحرير هذه الا من خلال وحدة قوانا وتوحد اللبنانيين انطلاقاً من مبدأ التضحية والتعالي فوق الصغائر والأحقاد والعمل جميعاً في معالجة دؤوبة للمشاكل اللبنانية وغير اللبنانية. إن هذا الواجب ليس شأناً مستحيلاً طالما ان الجميع متمسكون بثوابت أساسية معتبرين التخلي عنها انتحاراً جماعياً وفي طليعتها التوافق على ان لبنان وطنٌ نهائي لجميع ابنائه فلماذا لا يكون هذا التوافق المشترك مدخلاً حقيقياً لرسم صيغة لبنان الجديد.

من الثوابت أيضاً الاجماع على الولاء للبنان الواحد وعلينا العمل من أجل ذلك وبات أمراً واجباً توفير الجهود والارادة الواحدة وتوجيهها إلى معالجة الأزمات والمشاكل ولو بظروف معقدة. إن اللبنانيين قد يختلفون على التفاصيل ولكنهم يتفقون على الجوهر الذي هو في حده الأدنى الابقاء على وحدة لبنان والعمل لها.

أما في الثوابت والمسلمات التي نعتقد ان اللبنانيين متوافقون عليها بصورة بديهية فهي ما ورد في قرار الثوابت الاسلامية.

١ - لبنان وطن نهائي بحدوده الحاضرة المعترف بها دوليا سيداً حراً مستقلاً عربياً في إنتمائه وواقعه منفتحاً على العالم وهو لجميع ابنائه عليهم واجب الولاء الكامل ولهم عليه حق الرعاية الكاملة والمساواة.

٢ - لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية تقوم على إحترام الحريات العامة وضمانها وعلى مبادىء العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع اللبنانيين دونما تمييز.

٣ - يلتزم لبنان النظام الاقتصادي الحر ويعتمد الانماء الاقتصادي والاجتماعي تخطيطا ومهجاً توجها لتطوير أفاق المجتمع الانتاجية والانسانية.

٤ - إعطاء القضايا الاجتماعية حقها الكامل من العناية بما يؤدي إلى الغاء شقة التفاوت بين المناطق والفئات اللبنانية ومعالجة المعضلات الناتجة عنها.

٥ - التمسك بلبنان متلازم مع التمسك بوحدته الكاملة غير المنقوصة أرضاً وشعبا ومؤسسات.

٦ - رفض أي شكل من أشكال اللامركزية السياسية سواء طرحت بشكل الصيغة الكونفيدرالية او الفيدرالية او الاتحاد بين الولايات او كانتونات أو غيرها من أشكال الكيانات الذاتية لأن كل هذه الطروحات وأمثالها تضع لبنان على شفير التقسيم والتفتيت وكلاهما مرفوض رفضاً مطلقاً بينما نرحب باللامركزية الادارية التي تعزز الحكم في المناطق وتختصر المسافة بين المواطن ومصدر الخدمة.

٧ - الغاء الطائفية السياسية بكل وجوهها في جميع مرافق الدولة ومؤسساتها.

٨ - الرفض القاطع لكل ما يتعارض مع الشرعية من مظاهر وممارسات بما في ذلك محاولات الهيمنة الحربية او الفئوية وكذلك استمرار وجود الميليشيات المسلحة ووسائل الاعلام غير الشرعية والجبايات المالية غير المشروعة.

٩ - الاقرار بحق المهجرين منذ بداية أحداث ١٩٧٥ بالعودة الى المساكن أو المناطق التي هجروا منها تبعاً لمبدأ حق كل مواطن بالاقامة في أي مكان من وطنه في لبنان.

١٠ - العمل على إنهاء الاحتلال الأسرائيلي وتأمين انسحاب كل القوات غير اللبنانية من لبنان وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٤٢٥ و٤٢٩ و٥٠٨ و٥٠٩ و٥٢٠ ورفض أي محاولة لفرض معاهدة صلح او تطبيع علاقات مع إسرائيل.

أيها الأخوة، هذه المبادىء والثوابت هي الجامع المشترك التي يفترض ان ننطلق منها في توجهاتنا وأعمالنا وخطواتنا خصوصاً وإنها لاقت ترحيباً حاراً ليس عند المسلمين فحسب بل في أوساط اللبنانيين جميعاً وان تكون هي الأساس في معالجة المشاكل الكبيرة من أجل ان ننتصر على قوى الشر التي تكالبت على لبنان من كل حدب وصوب.

أيها الأخوة، المهم اليوم ان نعتمد الثوابت والأسس المطلوبة وأن نبني معاً كل التفاصيل وأن ندرس كل المقترحات المنطلقة من إصالة الانتماء وعراقته ومن التمسك بلبنان واحد ومن التطلع الى مستقبل ثابت لوطن نهائي ولمواطنية صحيحة

إنها فرصة تاريخية والفرص التاريخية لا تختزل، المهم اليوم ان لا نغرس رؤوسنا في الرمال وأن لا ننغلق ونسبح في سيال الأوهام البعيدة عن استيعاب الواقع فنحن في ظل مأساة مصيرية ساحقة لن تنفع معها قصيدة تتغزل بجمال لبنان، بل جهود مضنية وطويلة تنطلق من حوار التفهم والتفاهم الذي يبقى القاعدة الأساسية للوصول الى الجوامع المشتركة.

فخامة الرئيس، وهنالك بعد هذا مذكرة مستفيضة أكثر لن استنفد صبر الأخوة الحاضرين واتلوها ولكن سأوزعها على الأخوة إذا سمحت.

إن عملية الوفاق الوطني الشامل والدائم في لبنان تتطلب اقتناعاً راسخاً وإيمانا عند اللبنانيين بحتمية العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين وبأنهم سواء بسواء. ضمانة لبنان وضمان استقلاله وسيادته في ظل دولة واحدة موحدة ونظام ديموقراطي صحيح في ظل وحدة سياسية واجتماعية واقتصادية وتربوية تضمن المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين جميع ابناء الشعب الواحد

○ الرئيس الجميل: الكلمة الآن للرئيس كرامي.

كلمة الرئيس رشيد كرامي

○ كرامي: باسم الله الرحمن الرحيم ـ إنما الأعمال بالنيات. جئنا بنوايا خيرة ومحبة للعمل على إيجاد مخارج وحلول للأزمة وذلك تحسساً مع مواطنينا الذين عانوا الكثير وتحملوا ما لم يتحمله شعب آخر. المسؤولية كبيرة وكبيرة جداً ونحن على إستعداد للبقاء هنا حتى يخرج الدخان الأبيض.

عندما كنت يافعاً كنت اتتبع الشخصيات اللبنانية للتعرف عليها. الرئيس شمعون كان فتى العرب الأغر، الشيخ بيار كانت تحيتنا معه حي العرب واعتقد أن إغفال العروبة من بيان الرئيس شمعون ليس إلا من قبيل تأكيد ما هي هوية لبنان العربية. فإن لم يكن لبنان عربياً فماذا يكون؟

إن الهوية إذا ما اتفقنا عليها يبقى هناك إجراءات وترتيبات عادية لا بد من اعتمادها لتجسيد عروبة لبنان وفي سائر المجالات الثقافية والتربوية والاقتصادية والاعلامية الخ . أنا أتألم جداً عند إستماع الاعلام الرسمي والخاص ولا يوجد عناية لتنشئة اللبنانيين تنشئة عربية لبنانية تشد الشعب إلى تراثه وشخصيته العربية وتاريخه. وهذا أمر مهم ويجب أن لا نكتفي برفع الشعار إنما يجب أن نكون مؤمنين بما نقوله أو نفعله.

لذلك وفي ما يتعلق بالاصلاح الداخلي فكل الأوراق مطروحة للبحث وسيكون لنا أمام كل بند أو إقتراح موقف سنبين فيه رأينا وما نراه في مصلحة لبنان الواحد الموحد السيد الحر المستقل لأن السيادة هي شعور وليست حبرا على ورق ومن هنا أيضاً وعندما استمعت الى كلمة الرئيس شمعون آسف ان الاحظ بأنه يساوي بين العدو الأسرائيلي وبين الأشقاء العرب وهذا أرجو ان يكون خطأ غير مقصود لأنه لا سبيل الى المساواة بين العدو وبين الشقيق. من هنا نحن نعتبر إسرائيل عدواً تاريخياً وطامعاً في بلادنا ليس لبنان فحسب، بل شعاره على الكنيست من النيل الى الفرات ومن لا يصدق الشعارات لا بد ان يعود الى الممارسات والاحتلالات وإلى الأطماع المشهودة والمعلومة من الجميع. والسبيل للتخلص من هذا العدو هو بوحدتنا بصمودنا بنضالنا الوطني حيث هناك على هذه الساحة يجب أن يكون النضال والاستشهاد لأن أكثر ما يؤلمنا ان يسقط اللبنانيون برصاص بعضهم البعض والعدو لا أقول يتفرج وإنما يغتنم الفرصة ويعمل على تنفيذ اطماعه فيها وهذه مسؤولية كبيرة لا يمكن أن نقف أمامها مكتوفي الأيدي أو مختلفين أو متصارعين وعلى هذا الأساس نقول: إن الاتفاقية التي لم تبرم وهذا مؤشر حسن نريد ان نقف عنده لأنه أفسح المجال بالنسبة للمرحلة التي مرت بأن نتبين نوايا إسرائيل وحقيقة ما تضمره وتعلنه على أرضنا، وكيف يمكن أن تكون وحدة وطنية والجنوب محتل فعبثا نحاول أو نهرب من هذه الحقيقة فهي واقع يجب ان نتكاتف معاً من أجل أن نحرر الجنوب ليتحرر كل لبنان. وعلى هذا الأساس نتوجه بتحية الاكبار لأهل الجنوب عامة الذين يناضلون ويقاتلون، ويقدمون الشهداء وبذلك يقومون عنا جميعاً بهذا الواجب المقدس والموقف المشرف. فلهم مناكل التأييد والدعم لأن ما يعملونه إنما يعملونه بإسم كل لبنان وعلى ذلك أعود فأقول ان هذه الاتفاقية حسب رأيي كانت نتيجتها التي استفادت منها إسرائيل بأن اعطت لاحتلالها او هكذا تزعم شيئاً من الشرعية استطاعت معها ان تغير صورة الواقع في نظر الرأي العام الدولي، إذ إنها عندما احتلت كان ينظر اليها كغاصب وكمعتمد على دولة عضو في هيئة الأمم. ولكن هذه الاتفاقية على ما اعتقد أكرر قد افسحت المجال أمامها للهروب من هذه الحقيقة او للتمويه على الرأي العام ومن ثم نحن نقول بأن ما ورد في الاتفاقية على الرغم من صدق النوايا التي دفعت إليها والأهداف. ولكن الحقيقة بأن بنودها فيها الكثير مما يمس سيادة البلد ويضرب وحدته الوطنية وينتقص من دوره العربي ان لم نقل يقضي عليه. لهذه الأسباب أقول: بأن تحرير لبنان لن يتم الا بوحدة ابنائه ووحدة ابنائه لا تكون الا على أساس الحرية والسيادة المطلقة. ومن هنا طالبنا بالغاء الاتفاقية لأننا نعتبر بأن إسرائيل تدليلاً على سوء نيتها لن تتقيد بها قط حتى انسحاباتها كانت مشكوك فيها ومعروفة أهدافها ذلك لأن الشروط التي وضعت للرسائل المتبادلة حول الاتفاقية وتنفيذها كلها شروط خارجة عن إرادة الدولة اللبنانية وإمكاناتها للتنفيذ.

أول شرط الانسحاب السوري حتى تنسحب إسرائيل ونحن نعلم بأن سوريا الشقيقة دخلت لبنان بناء على طلب رسمي واستمرت على هذا النحو من أجل الدفاع عن سيادة لبنان ووحدته وعروبته ولا تزال سوريا حتى الآن نحن بحاجة اليها لكي نتعاون معاً من أجل مواجهة تلك الأخطار الفادحة. وقلت مرة وأردد اليوم بأننا ربما كنا سابقاً ورقة بيد سوريا للضغط فأصبحت سوريا اليوم هي ورقة بيد لبنان من أجل مواجهة الاحتلال الاسرائيلي. فإذن هذا الشرط الخبيث الذي وضع بين إسرائيل وأميركا التي لعبت دوراً مشكوكاً فيه إذ إنها استطاعت ان تحمل لبنان على توقيع الاتفاقية وهذا ما

نرى فيه فخاً أميركياً يجب ان نتنبه إليه اليوم بأن من وقع في الفخ هي أميركا وأقولها معتقداً بما أقوله بأن أميركا اليوم بدحولها في رمال لبنان المتحركة قد أصبحت بحاجة الينا لنحرجها منها ولذلك كل ما يقال بأن أميركا متشبثة ومتشددة وهي تريد كذا وكيت فأنا أقول ان لمصلحتها ولمصلحة العالم ان نتفق نحن وان نقرر نحن وهم سيتسكرونا فيها بعد لأن من يستفيد نحن وكل من تورط ظلماً في أزمة لبنان، لذلك يا فخامة الرئيس في ما يتعلق بالاصلاحات الداخلية علمت بالأمس بأن زنجيا ديموقراطيا قد تقدم الى الانتخابات الرئاسية الأميركية فاستبشرت بأن ذلك أتى مع إجتماعنا في مؤتمر الحوار الوطني استبشرت لأن الديموقراطية في الواقع لا تميز ولا تفرق لا بالنسبة للوظائف ولا بالنسبة للمراكز ولا بالنسبة للمشاعر ولا بالنسبة للمواطن أي كان وعلى هذا فنحن نتمنى وأنا أريد أن أتقدم باقتراح بسيط ليوضع النظام الذي يرونه في مصلحة لبنان شرط أن يكون مطبقاً على الجميع دون تمييز أو تفريق ونحن نقبله سلفاً. أشكركم فخامة الرئيس.

○ الرئيس الجميل: الآن كلمة معالي الوزير عبد الحليم خدام

كلمة الوزير عبد الحليم خدام

أود أن اتحدث بلساني كي لا أبقى صامتاً ويؤول الصمت على غير حقيقته. لقد سعينا انطلاقاً من حقائق ثابتة ان لبنان يجب ان يعود بلدا عربياً مستقلاً ولا سبيل الى ذلك الا بالحوار الجاد المنطلق من الايمان بوحدة البلاد واستقلالها كما ينطلق من أن القتال لا يمكن ان يؤدي الى تحقيق أي شيء وفي ظل ذلك تمكنا جميعاً من الاتفاق على هذا اللقاء ضمن ثلاثة ظروف:

١ - قتال أهلي وإنقسام وطني يهددان البلاد بعد ان قضي على أمن المواطن وسلامة الوطن.

٢ - العدو الأسرائيلي استغل حالة الانقسام وتمكن من التسلل الى لبنان وأصبح قوة عسكرية فيه وهو يحاول ان يكون قوة سياسية واقتصادية وثقافية في هذا البلد الشقيق، وليت الجميع قرأوا جيدا أهداف الصهيونية بل وليتهم قرأوا جيدا ما تقوله الكتب الدينية لدى اليهود ولو قرأوا جيداً لوجدوا ان هذا التسلل كان يجب ان يقضي عليه من اليوم الأول.

٣ - التورط الغربي في لبنان وتقول لأميركا ان لبنان بلد عربي وأن أمنها لن يكون في لبنان بل ولن يكون في أي بلد عربي وإذا كان الأميركيون يأتون من عشرة الاف ميل بحجة الدفاع عن امنهم في لبنان عليهم ان يدركوا ان لبنان بلد عربي وعلى الأمة العربية مسؤولية تجاه لبنان.

وفي ظل هذه الظروف وجميعها بالغة التعقيد نعتقد بصدق تصميم ونية طيبة وشعور بالمسؤولية إننا سننتهي من حالات التعقيد هذه.

إن جميع الأبصار والبصائر تتطلع إلى هذه اللقاءات والجميع يضع يده على قلبه لأن لبنان في موضع القلب من الجميع ولأنه يتمنى أن ينجح هذا المؤتمر من أجل ان يعود لبنان بلداً عربياً مستقلاً يشارك إخوانه بأهداف الأمة العربية في كل ما يخدم الأقطار العربية.

ومن حلال معايشتي للأزمة اللبنانية يوم كان بعض أعضاء المؤتمر يمد لنا يد الصداقة ومددنا له هذه اليد رغم إنه لم تكن هناك علاقات سابقة والبعض الآخر كانت لنا معه العلاقات القوية فحجبنا عنه يد المساعدة لأننا نؤمن ان لا خيار للبنانيين الا الخيار الوطني.

أقول من حلال تجربتي ان نجاح هذا المؤتمر يتطلب تحقيق ما يلي:

١ - وقف القتال والاقلاع عن فكرة إمكانية تحقيق هدف سياسي في صراع داخلي وضرورة الحوار حتى الاتفاق وإني أشارك من قال: إن من يريد ان يسلك طريقاً آخر بأنها طريق فيها مخاطر ندركها جميعا.

٢ - الاتفاق على مقاومة الاحتلال الاسرائيلي لأنه عدو الأمة العربية وفي مقدمتها لبنان وإسقاط كل ما ترتب اسقاطه لا سيما اتفاقية ١٧ أيار.

ولو أراد الجنرال ديغول ان يقبل بخيار بتان لم يكن الرجل الأول العظيم في تاريخ فرنسا. وعندما تحتل أراضي الشعوب ليس الثمن دهاب استقلال وسيادة الشعوب.

٣ - تحقيق إتفاق وطني على إقامة حكم متوازن يجعل لبنان لكل اللبنانيين

فخامة الرئيس،

أعضاء مؤتمر الحوار الوطني كلهم قادة مشهود لهم بالخبرة الكبيرة والممارسة الطويلة والمعرفة الواسعة لديهم من الامكانيات والقدرة ان يجعلوا من هذا المؤتمر مرحلة جديدة في تاريخ لبنان

إن اشقاءكم في العالم العربي جميعاً يتطلعون الى نجاحكم ويمدون لكم كل العون لنجاح هذه المبادىء حتى يبقى لبنان بلداً مستقلاً لا تهزه العواصف.

ثقوا ان سوريا ستبقى دائماً الى جانب وحدة لبنان وإلى جانب إستقلاله والذين يريدون أن يساووا بين سوريا وإسرائيل لا ولن يستطيعوا ذلك. يغير الانسان ثوبه كل يوم ويغير نفسه فقط ساعة يموت. قد يغير الأفراد نفوسهم ولكن ليس نفوس الشعب والوطن.

نحن في سوريا لا نعتبر مثل هذه الحملات عائقاً ولن نعتبرها عائقاً للسعي في سبيل الوفاق لأننا ندرك إنها ليست جادة. والذين يحاولون ان يساووا بين السوري والاسرائيلي هم الذين طلبوا من سوريا ان تكون في لبنان سوريا هي التي اوقفت حمام الدم اوقفت القتال وفعلت ذلك لأنها تؤمن بذلك وستفعل ذلك كلما طلب منها هذا الأمر.

يخطىء من يعتبر سوريا كإسرائيل ومن يعتبر ذلك عليه ان يجد وطناً آخر. ليس لسوريا مطمع في لبنان وعلى أميركا ان تعرف مخاوف سوريا.

تعليمات الرئيس حافظ الأسد بذل كل جهد مستطاع لينجح هذا المؤتمر ورغبته بإنجاح المؤتمر كانت وراء القرار بتسميتي ممثلاً لسوريا في هذا اللقاء. تأكدوا أن سوريا في هذا المؤتمر ستقوم بكل ما من شأنه أن يدفع هذا العمل للنجاح.
هذا المؤتمر يجب ان يكون محكوماً بالنجاح وأؤكد من جديد عندما أطرح وجهة نظر ليس القصد منها ان نضع إشارات بل أن نضع مؤشرات وأي أمر من شأنه ان نساعد به فستجدون كل التعاون.

○ الرئيس الجميل: الشعب اللبناني يطمح بفتح صفحة جديدة للتعاون مع كل الأشقاء العرب وبودنا أن نتعاون لفتح هذه الصفحة الجديدة وتقوم سوريا بالدور البناء مع الجميع بذات المستوى... ليس هناك جدول أعمال منزل. هناك لجنة اتفقت على نقاط ليست محددة بدليل تعداد المواضيع المتفق عليها ثم ورود عبارة أي مواضيع أخرى.

وأقول مع دولة الرئيس كرامي إنه سوف لا نخرج من هذه القاعة الا وقد صعد الدخان الأبيض.

وإن هناك جدول أعمال اتفق عليه في بيروت ومن نظرة سريعه يمكن تجزئة هذا الجدول الى ثلاثة مواضيع:

١ - الوفاق والهوية
٢ - الاصلاح السياسي وتواجده
٣ - إنهاء الاحتلال الأسرائيلي والانسحابات وبسط سلطة الدولة. إلا أنه من أجل حسن سير الأعمال وتوفيراً للوقت نرى إنه من الممكن أن تتوزع تلك المواضيع على المستشارين المعاونين في هذا المؤتمر. كل بند أو موضوع تتم معالجته ووضع الخطوط العريضة في المناقشات من ضمن اللجنة الفرعية.

والأمور المتفق عليها تعرض على الهيئة العامة والأمور الخاصة المختلف عليها يصار الى طرحها أمام المؤتمر في هيئته العامة أيضاً. علماً أنه ليس هناك اولويات والمواضيع تطرح في نفس الوقت من قبل تلك اللجان.

○ الرئيس فرنجيه: هناك مواضيع لا يمكن أن تكون نهائية من قبل الاختصاصيين هوية لبنان مثلاً. هل لبنان عربي أو قبرصي؟

○ الرئيس الجميل: لا خلاف على هوية لبنان. المهم صياغة هذه الهوية فإذا اجتمع فريق خلال وقت قصير يمكن بالفعل الوصول الى الصياغة من قبل لجنة فرعية.

وهناك ضرورة لصياغة المسلمات المتفق عليها والتي سوف لن تكون موضع خلاف وهكذا يمكن الوصول الى جامع مشترك من قبل لجان فرعية والوصول الى حل.

○ الرئيس فرنجية: كان من المفروض ان يطلب منا هذا الشيء مسبقاً لتحديد من يمثلنا لدراسة هذه الأمور وبعدها نحضر الى جنيف.

○ الرئيس الجميل: يعلم الجميع ظروف المؤتمر وتعيينه في ظروف قتال دامٍ. كان المفروض إن نحدد موعداً.

والأوضاع العامة في البلد هي التي فرضت علينا فرضاً وكان صعباً الاتصال ببعضنا البعض لتحديد هذه المنهجية. وهذه ثاني مرة نتصل فيها مع بعض وسيتم الاتصال بيننا ونحن هنا للتعويض عن كل نقص سابق في هذا المجال.

O الرئيس فرنجيه: لا أقبل أن توضع سوريا وإسرائيل في قضية الانسحاب على ذات المستوى. وكذلك لا يمكن وضع اميركا وسوريا على ذات المستوى أيضاً.

O الرئيس الجميل: إن جدول الأعمال وضع بالتفاهم مع ممثلين عن الأعضاء.

O وليد جنبلاط: أنا اتحفظ في موضوع جدول الأعمال لأن محسن دلول ممثلنا في اللجنة «زحلط».

O بيار الجميل: أنا اعتذر عن كل بحث في عروبة لبنان لأن عروبة لبنان غير مشكوك فيها والالحاح عليها يضعها في محل شك. لبنان هو الذي اطلق فكرة القومية العربية وثلاثة أرباع محرري الصحف في العالم العربي كانوا لبنانيين ولا أحد يقدر أن يقول إذا كان لبنان عربياً أولاً إلا الاختصاصيين في التاريخ والجغرافيا. نريد لبنان الحريات لأن لبنان هو البلد الوحيد الذي يشعر المسيحي فيه إنه في بلده والمسلم في بلده.

O الرئيس فرنجيه: نحن اجتمعنا واتفقنا على كل شيء ولكن من يضمن التنفيذ. إنني أتمنى على المستشارين دراسة هذا الأمر والسبل الكفيلة بحسن التنفيذ.

O الرئيس الجميل: أنا موافق على إقتراح فخامة الرئيس فرنجية.

O نبيه بري: تمثلنا جميعاً في لجنة تحضيرية وتناقشنا بالأمور سبع ساعات ويجب ان نتقيد بالترتيب الذي ورد في جدول الأعمال. لأن إحالة المواضيع الى لجان فرعية ستكون مقبرة للمشروع المطروح. وبالمناسبة أريد أن أقول: نحن لا نقبل ببحث أي إصلاح سياسي والجنوب محتل ولا نقبل أي منصب والجنوب باقٍ على ما هو عليه.

O سلام: القضية ليست قضية درس ومناقشة، القضية هي صياغة الموضوع.

O الرئيس الجميل: هذا ما اردته بالضبط صياغة الموضوع وهو المطلوب من اللجان الفرعية فقط وقد اقترحت ان يكون هذا الأمر اليوم بالذات وبعد الظهر ولا نريد أبداً ان ندفن أية قضية من هذا الاقتراح.

O كرامي: أنا موافق.

O بيار الجميل قائلاً لخدام: أنا أريد أن أقول إنه حرام علينا ان نتهم بعضنا، نحن أكثر من إخوة، نحن توأمين ومجرم من يعارض ان نتفق مع سوريا، ويا فخامة الرئيس يجب أن تعمل على ان تتفق سوريا ولبنان وقبل كل شيء.

وهنا رفعت الجلسة على ان يكون الاجتماع القادم في تمام الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء في ١٩٨٣/١١/١.

مذكرة الرئيس صائب سلام إلى
هيئة الحوار الوطني جنيف في ٣١ تشرين الأول ١٩٨٣

«تحسساً بوطأة الأحداث المصيرية، وإنطلاقاً من إيماننا بضرورة إعادة بناء لبنان الواحد على أسس ثابتة وبتوافق كامل بين جميع اللبنانيين، ورغبة منا جميعاً في تحقيق الآمال التي يعلقها كل مواطن على إجتماع هيئة الحوار الوطني، نتقدم من الأخوة الكرام المشاركين في الهيئة بهذه المذكرة التي تتضمن اقتراحاتنا وتصورنا للبنان الذي نريد، ونتطلع إلى مناقشة بنودها فيما تناقش من آراء ومقترحات للأخوة المشاركين، واثقين بأننا في النهاية سنصل إلى موقف موحد وتصور مشترك ينقذ الوطن، ويرسخ الاستقلال، ويبني لبنان الثابت والنهائي في إطار الوفاق الشامل القائم على التفهم والتفاهم.

الباب الأول - معالجة المواضيع الآتية

أولاً - في إنهاء الاحتلال الاسرائيلي:

توحيد جهود اللبنانيين إلى أية فئة انتموا من أجل العمل على إنهاء الاحتلال الأسرائيلي ورفض أية محاولة لفرض معاهدة صلح مع إسرائيل، أو تطبيع العلاقات معها، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن الدولي ٤٢٥، ٤٢٦، ٥٠٨، ٥٠٩ و٥٢٠.

ثانياً - في إنسحاب القوات غير اللبنانية:

تأمين إنسحاب القوات غير اللبنانية من لبنان، باستثناء القوات الموجودة بموافقة الحكومة اللبنانية.

ثالثاً - في إزالة الهيمنة وإنهاء الممارسات غير الشرعية:

الرفض القاطع لكل ما يتعارض مع الشرعية من مظاهر وممارسات بما في ذلك:

* حلّ جميع الميليشيات والتنظيمات المسلحة
* وقف الاذاعات الخاصة
* منع الخوات والجبايات غير المشروعة.
* وقف إصدار الصحف والنشرات والمطبوعات غير المرخص بها قانونياً.

رابعاً في عودة المهجرين إلى منازلهم وقراهم ومناطقهم:

إتخاذ الخطوات العملية والتدابير التنفيذية من أجل تمكين المهجرين من العودة إلى المساكن أو المناطق التي هجروا منها منذ بداية العام ١٩٧٥ تبعاً لمبدأ حق المواطن في الإقامة حيثما يشاء وفي أي مكان من وطنه لبنان.

لبنان الثاني ـ لبنان الذي نريد

أولاً ـ في هوية لبنان وعلاقاته العربية والدولية :

أ ـ لبنان دولة مستقلة موحدة ذات سيادة غير قابلة للتجزئة، وحدوده هي الحدود الدولية الحاضرة.

ب ـ لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه له عليهم واجب الولاء ولهم عليه حق الرعاية الكاملة.

ج ـ لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية قائمة على مبادىء المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع أبنائه بحيث تتكامل في الديموقراطية السياسية مع الديموقراطية الاجتماعية.

د ـ لبنان هو وحدة غير منقوصة أرضاً وشعباً ومؤسسات.

هـ ـ لبنان ملتزم النظام الاقتصادي الحر المبني على المبادرة الفردية ويعتمد الانماء الاقتصادي والاجتماعي تخطيطاً وتوجهاً ومنهجاً في تطوير طاقات المجتمع الانتاجية والانسانية بغية إنهاء التفاوت بين جميع فئات الشعب والمناطق المختلفة.

و ـ لبنان بلد الحريات والكرامة الانسانية والطموح الحضار ي، منفتح على العالم، ان من خلال أبنائه المقيمين على أرضه، أو بواسطة أبنائه المغتربين المنتشرين في كل أنحاء العالم.

ز ـ لبنان عربي في إنتمائه قومياً وثقافة وتراثاً ولغة واقتصاداً وجغرافية ومصيراً ومصلحة، وهو عضو فاعل في جامعة الدول العربية يلتزم العمل وفق ميثاقها ويعمل لتعزيز التضامن بين أعضائها. يرسي علاقاته مع شقيقاته الدول العربية على أساس الأخوة والتعاون والاحترام المتبادل لاستقلال كل دولة وسيادتها على أراضيها: ويحرص على عدم تدخل أية دولة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ح ـ لبنان يبني علاقاته مع الشقيقة سوريا على الأسس نفسها من الاحترام المتبادل لاستقلال كل من البلدين وسيادته ونظامه السياسي والاقتصادي. وتتميز هذه العلاقة بخصوصية الروابط التاريخية والنضال المشترك وأواصر القربي والمصالح المشتركة بين الشعبين الشقيقين.

ط ـ لبنان عضو فاعل في المجموعة الدولية ملتزم بقضايا الانسان التي هي في صميم وجوده ويتعاون مع الأعضاء فيها تعاوناً وثيقاً وبناء، وذلك ضمن منظمة الأمم المتحدة ووفق أحكام ميثاقها على أساس من إحترام السيادة والنظام.

ثانياً ـ في الاصلاح المطلوب:

أ ـ في الاصلاح السياسي:

إن الاصلاح السياسي هو عملية متكاملة تتطلب قيام مؤسسات دستورية متوازنة بحيث لا تطغى سلطة على سلطة ويتأمن من خلالها تمثيل جميع اللبنانيين في الحكم والمشاركة في القرار السياسي.

١ ـ الاصلاح في السلطة التنفيذية:

* إنتخاب رئيس مجلس الوزراء في مجلس النواب.
* تأليف رئيس الوزراء المنتخب الحكومة ورفعها إلى رئيس الجمهورية لاصدار مراسيم التعيين.
* مثول الحكومة أمام المجلس النيابي لنيل الثقة واستمرارها في عملها ما لم يحجب المجلس النيابي الثقة عنها أو يقدم رئيس مجلس الوزراء إستقالة حكومته الى رئيس الجمهورية.
* عدم الجمع بين النيابة والوزارة باستثناء شخص رئيس الوزراء وإسقاط صفة النيابة حكماً عن كل نائب يتسلم منصباً وزارياً.
* إقتران المراسيم والقرارات التي يصدرها رئيس الجمهورية بتوقيع رئيس مجلس الوزراء.
* تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

٢ ـ الاصلاح في السلطة الاشتراعية:

* توسيع قاعدة التمثيل النيابي وزيادة عدد النواب وتوزيع المقاعد مناصفة بين المسلمين والمسيحين.
* تعديل قانون الانتخاب وإعتماد المحافظة كوحدة انتخابية وإجراء تحديد إداري جديد لنطاق المحافظات بما يؤدي إلى زيادة عدد هذه المحافظات.

* إعطاء حق الاقتراع لمن أتمّ الثامنة عشرة من عمره.

٣ ـ الاصلاح في السلطة القضائية:

* جعل مجلس القضاء الأعلى المرجع الوحيد الصالح لتعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم وإنهاء خدماتهم.
* إنشاء محكمة عليا لمراقبة دستورية القوانين والفصل في الطعون الانتخابية النيابية.
* وضع المادة ٨٠ من الدستور موضع التنفيذ وتسمية أعضاء المجلس الأعلى الذي نصت عليه واستصدار القانون الخاص المتعلق بأصول محاكمة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء.

ب ـ في الاصلاح الاداري:

* الغاء طائفية الوظيفة على كل المستويات وإعتماد الكفاية والجدارة في تعيين الموظفين.
* إعتماد اللامركزية الادارية مع توسيع صلاحية ممثلي السلطة المركزية في المناطق الادارية، ورفع مستوى تمثيل الوزارات في هذه المناطق، أي إعتماد تنظم لا حصري موسع، ورفض كل تنظم لا مركزي ذي طابع سياسي.

ج ـ في الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي:

* إنشاء مجلس اقتصادي إجتماعي من الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية، ويكون من صلاحياته وضع الدراسات والخطط الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها تصحيح الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية بهدف إزالة الفوارق بين الفئات الاجتماعية والمناطق اللبنانية.
* إنتهاج سياسة إنمائية شاملة تأخذ في الاعتبار أولوية إنماء المناطق المتخلفة.
* تعميم الطبابة والاستشفاء المجانيين في المراكز الصحية، وإنشاء المستشفيات والمستوصفات خصوصاً في المناطق المتخلفة.
* وضع سياسة إسكانية عصرية تؤدي إلى تمكين المواطن من الحصول على المسكن اللائق وتشجيع السكن في الارياف وإتخاذ الخطوات وخلق الحوافز التي تساعد المواطنين على البقاء في مناطقهم والافادة من طاقاتها.
* الاهتمام بالمطالب العمالية والعمل على إمتصاص البطالة وزيادة الانتاجية.
* إصدار قانون جديد للجنسية.
* الافادة من دور المرأة في مجتمعها في المجالات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية.

د ـ في الاصلاح التربوي:

* إعتماد التعليم الالزامي المجاني في المرحلة الأساسية (إبتدائي ومتوسط) وإنتهاج سياسة تربوية تقوم على توحيد المناهج بما يضمن تعزيز المواطنية اللبنانية وتشديد الرقابة على المدارس الخاصة.
* رفع مستوى التعليم الرسمي وتنفيذ مشروع تجمع المدارس.
* نشر التعليم المهني لتكوين الاطر الوسطى وفقاً لحاجات الوطن الانمائية.
* تعزيز الجامعة اللبنانية ورفع مستواها الأكاديمي.
* رفع مستوى المعلم وكفايته.
* الاهتمام بشؤون الشباب وتعزيز الرياضة والحركة الكشفية.

هـ ـ في الاصلاح المالي:

* وضع نظام ضرائبي جديد يعتمد المبادىء الحديثة ويسهم في تحقيق العدالة الضريبية.

و ـ في الحريات العامة:

* الحريات الشخصية مصونة في حمى القانون واللبنانيون سواسية في الحقوق والواجبات.
* إطلاق حرية إنشاء الاحزاب والجمعيات والنقابات وتعديل القوانين الحالية لجهة تحديد طريقة قيامها بنشاطها وأساليب المراقبة عليها بما يتلاءم ومبادىء الحرية والديموقراطية.

* إصدار قانون جديد للمطبوعات يكرس الحرية الاعلامية ويمنع إجراءات التعسف وينشط الموارد الصحفية الوطنية.

ز ـ في إصلاح أوضاع القوى المسلحة:
* إخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية وإعتبار وزير الدفاع مسؤولاً عنها.
* إخضاع قوى الأمن الداخلي وقوى الأمن العام مباشرة لسلطة وزير الداخلية.
* الغاء الطائفية على كل المستويات في القوى المسلحة وإعتماد الكفاية في الترقية والتعيين.

إن عملية الوفاق الوطني الشامل والدائم في لبنان تتطلب إقتناعاً راسخاً وإيماناً عند اللبنانيين بحتمية العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين وبأنهم سواء بسواء ضمانة لبنان وضمان إستقلاله وسيادته في ظل دولة واحدة موحدة ونظام ديموقراطي صحيح، وفي ظل وحدة سياسية وإجتماعية وإقتصادية وتربوية تؤمن المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين جيمع أبناء الشعب الواحد».

محضر الجلسة الثانية جنيف ـ مساء الثلاثاء ١ / ١١ / ١٩٨٣

في تمام الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٨٣/١١/١ اجتمعت لجنة الحوار الوطني في جنيف برئاسة فخامة رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل وحضور السادة:

فخامة الرئيس كميل شمعون
فخامة الرئيس سليمان فرنجية
دولة الرئيس صائب سلام
دولة الرئيس رشيد كرامي
دولة الرئيس عادل عسيران
معالي الشيخ بيار الجميل
الاستاذ وليد جنبلاط
الأستاذ نبيه بري.

كما حضر الاجتماع سيادة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العربية السورية السيد عبد الحليم خدام ومعالي وزير الدولة في المملكة العربية السعودية الشيخ محمد إبراهيم المسعود والمستشارون المرافقون.
إفتتح الرئيس الجميل بالقول: نعطي الكلام لفخامة الرئيس شمعون.

○ شمعون: يقول كرامي، إنني استعملت نفس العبارات في ما يتعلق بين العدو والصديق مشيراً إلى ضرورة عدم المساواة بينهما والتفريق بين عدو وصديق، صحيح ان القوات السورية دخلت ظاهرياً إلى لبنان كقوات صديقة رغم المعركتين اللتين حصلتا الأولى في البقاع والثانية على مشارف زغرتا عام ١٩٧٦، ولكن الوقت لم يطل حتى برهنت عن عدائها للبنانين فضربت الاحياء السكنية بقساوة ليس بعدها قساوة وهدمت المنازل والمؤسسات الانسانية والثقافية والدينية في صيف ١٩٧٨، ثم في زحله عام ٨١ فالاشرفية ثم المتن وساحل كسروان والأشرفية عام ١٩٨٣.

أما الحرب الأسرائيلية فلم يكن لبنان مسؤولاً عنها بل إن لبنان نبه للخطر سنوات وشهور قبل حدوثها وطلب الى الدول العربية ان تعي الخطر الجاثم على حدود لبنان فإمّا ان تمنع الفلسطينيين ان يعملوا عبر حدود لبنان وإما ان تتخذ التدابير العسكرية لمساعدة لبنان على صد الاعتداء الاسرائيلي، كل ذلك دون جدوى الى ان وقعت الكارثة وحل الاحتلال الأسرائيلي.

أما إتفاق ١٧ أيار فهو أداة لتأمين الانسحاب الاسرائيلي، ولو ان القوات السورية قبلت ان تنسحب من لبنان لكان تم في الوقت نفسه إنسحاب الاسرائيليين واليوم أرجو ان تعطونا بديلاً عن الاتفاق لتأمين الانسحاب الاسرائيلي من

الجنوب والا سيكون مصير الجنوب العزيز محتماً مثل مصير الجولان وهو لم يزل منذ ٢٠ سنة يرزح لا تحت الاحتلال الاسرائيلي فحسب بل قررت إسرائيل ضمه نهائياً إلى أراضيها.

المطلوب من الجميع ان لا نتلهى بالعبارات الرنانة والتفكير الغوغائي بل ان ننظر الى الحقائق المفجعة الراهنة والا فعلى جنوبنا العزيز السلام والوداع.

وتابع شمعون: تلوت على الحاضرين البند الخاص الذي ورد فيه صراحة التمسك بانتماء لبنان الى جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية اكثر من ذلك لبنان ليس عضواً فحسب بل هو عضو مؤسس. كنا نفاخر دائماً بأن لبنان هو عضو مؤسس لجامعة الدول العربية في وقت كان للجامعة قيمتها ونفوذها العالمي لدرجة ان دول أميركا وأوروبا كانت تطلب نسخة عن ميثاق الجامعة وذلك لتنسيق علاقاتها مع بعضها ذلك قبل أن يدب الخلاف وتصبح واهية بين اعضائها وضعفها.

○ سلام: يا فخامة الرئيس نحن نريد ان نتطلع الى الأمام.

○ فرنجية: أريد أن أصحح معلومات الرئيس شمعون وأقول انه لم تكن معركة في زغرتا بين الزغرتاوي والسوري كانت بين الزغرتاوي وغير السوري، والرئيس شمعون كان عضواً في الحكومة عندما طلبنا نحن التدخل السوري. ولن انسى أحدهم عندما كان يقول سوريا الاسد، الى أن ذهب الرئيس فرنجية وجاء الرئيس سركيس الذي طلب نجدة من سوريا وبالاحرى من الاخوان العرب الذين قرروا إرسال قوة ردع عربية للبنان. سيادة الرئيس الأسد حدد العدد بـ ٣٠ الفا وما ترسلوه للبنان أنا أعطي الباقي. جاء بعض الجيوش العربية ولم يبقوا أكثر من ستة أشهر. بقي الجيش السوري واتحدى أيا كان من اللبنانيين إذا وجد شكوى من الجيش السوري.

ولكن عندما دخلت إسرائيل على الخط بواسطة عملائها حصلت حادثة الفياضية واستمر القتال وما زال.

○ الرئيس الجميل: نحن ننظر الى المستقبل ونقدر دخول قوات الردع العربية إلى لبنان فإذا حصل خطأ سامح الله الذين أوصلونا إلى هذه الحالة عن حسن نية أو عن سوء نية.

والوزير خدام كان واضحاً عندما قال ان سوريا وضعت كل ثقلها في الأمر لأعادة الأمن والسلام الى ربوعنا وأتمنى ان نتجاوز هذه الحقبة وننظر الى الحلول التي يمكن من خلالها إنقاذ الوطن ولا مجال للعودة الى ماض مؤلم اليم مليء بالمآسي لأن ذلك لا يخدم مصلحة الوطن ولا يدفع عجلة المؤتمر الى الأمام وأتمنى تجاوز هذه الصفحة وننتقل الى بحث جدول الاعمال كما أقر هذا الصباح ونبحث في البند الأول:

○ كرامي: لبنان الرسمي الذي كان ممثلاً فيه الرئيس شمعون عندما كان وزيراً للداخلية هو الذي طلب التدخل السوري إثر معارك سنة ٧٥ على أساس إقتتال طائفي حيث كان الناس يذبحون على الهوية. التدخل السوري أنقذ الوضع وكنا نعجب في البداية من التدخل السوري وكانت سوريا بالنسبة للبعض ملاذاً وأملاً ورئيسها الأسد. ثم تغير الحال كما يتغير كل شيء بالنسبة لمن يضعف وخاصة عندما ضعفت الجامعة العربية كما يقول الرئيس شمعون. في عز الجامعة كنا متعلقين بها كذلك كل شيء يضعف يقل التعلق فيه كان يمكن لأسباب نفسية أو لعقد تاريخية. العلاقة مع إسرائيل كانت سابقة معها للمجازر وكنا نسمع لشمعون تصريحات تحض إسرائيل على متابعة ضربها للوطنيين في لبنان. كان مع الحل العسكري. ليس المطلوب منا ان نكون أقل من بيريز الذي طالب بالانسحاب الاسرائيلي الفوري من لبنان وعندما نطلب الغاء الاتفاقية فذلك سبب الاصرار على سيادة لبنان والخيار ليس إسرائيل وكل من يعتقد ان هذا هو الخيار فإنه يخالف التاريخ.

○ الرئيس الجميل: نحن حضرنا الى هنا وكان حضورنا رغبة صادقة من قبل القيادات المشاركة في المؤتمر لتجاوز هذه الصفحة المؤلمة من تاريخنا وتأكيداً على تجاوز الامر، وترحيبنا بالمندوبين السوري والسعودي أكبر دليل على كون لبنان جزء لا يتجزأ من الأمة العربية لذلك نريد أن نفتح صفحة جديدة حتى نتجاوز كل المآسي السابقة. والمهم ان نأخذ الايجابيات ونتجنب كل شيء يرجعنا الى الوراء بدنا صفحة جديدة لأن هذا المؤتمر أمل كل اللبنانيين.

وأتمنى على «أبو جمال» (خدام) صديقنا وشقيقنا ان يساعدنا على تجاوز هذه المرحلة وان نتسامح ونتعالى على

جراحنا. وأخبركمْ بأنه وصلنا الكثير من البرقيات التي تطالب المسؤولين بالخروج من المؤتمر بنتيجة إيجابية وإغلاق كل الجراح والدخول في مرحلة النقاهة.

○ الرئيس كرامي: نحن نهتم وعلى الجيل المقبل ان يضطلع بهذه المهمة.

○ الرئيس الجميل: يا دولة الرئيس انتم الذين استتم لبنان ولازم تسلمونا هذه الامانة بصورة جيدة.

○ الرئيس فرنجيه: لبنان منقسم، ناس تؤيد الاتفاقية وناس تؤكد إنها تمس السيادة. ومنذ عام ١٩٤٣ وبفضل البعض رحمة الله عليهم وأطال بأعمار الباقين استطعنا الحصول على بلد عربي سيد مستقل والسيادة فقدت بفضل هذه الاتفاقية من نواح عديدة. ونتمنى الغاء الاتفاقية لأنه من غير الممكن الاتفاق مع عدو. هل يمكن ان يحصل إتفاق مع عدو وهذا ما حصل ولبنان خسر سيادته وخسرنا ما ضحينا بدمنا للوصول إليه «وطلب فرنجيه من السفير خرما قراءة المواد ٤ و٦ و٧ من إتفاق ١٧ أيار».

وقال: السيادة مست وأصبحت بأمرة عدونا. المسلم يقدر يحج إلى مكة وأنا إذا فقدت القدس وبيت لحم أين أصبح الحج، أصبح بالنسبة لي مستحيلاً. وفي ما خص التطبيع: علينا أن نختار صداقة إسرائيل، أو البقاء في الجامعة العربية. وزير الخارجية نفسه صرح بأنه لن يغلق ٢٣ بابا ليفتح بابا واحداً، كيف نسي هذا القول. الاتفاقية هذه تقطعنا عن إخواننا العرب وكلنا يعرف أن دخلنا الشهري من اللبنانيين الذين يشتغلون في الدول العربية ٢٤٠ مليون دولار في الشهر على ذمة وزير المالية. أصغر بلد عربي وهو رأس الخيمة إذا فكر في يوم من الأيام قومياً وطلب من اللبناني مغادرة البلاد فماذا سيكون مصيره؟ إلى أين يذهب العمال؟ ساعتها لا يعود لهم الا الهجرة الى الدول الاجنبية وساعتها تنجح اللعبة الاسرائيلية الأميركية بتهجير اللبناني وتوطين الفلسطينيين.

هذه الاتفاقية وضعت حداً لكل علاقتنا مع إخواننا العرب وفتحت أبوابنا لأسرائيل او للخارج ونحن يجب ان نتفق على ان نضحي بكل شيء حتى يبقى اللبناني على أرضه.

الاتفاقية أبعدتنا عن الاخوة العرب وربطتنا بإسرائيل، إسرائيل هذه لا تريد الخير لاحد كتبهم الدينية تقول هكذا والتوراة. كل إنسان غير يهودي نوع من الحيوانات واليهود يجب ان يحكموا العالم ومركز الربان هو في الفاتيكان. واخيراً حفاظاً على سيادتنا وحريتنا وكرامتنا يجب ان نلغي الاتفاق.

○ بيار الجميل: الحقيقة ما قاله الرئيس فرنجية فيه أشياء كثيرة للبحث ولكن لا ننسى اننا كنا تحت الاحتلال وأمامنا طريقان: الحرب او الاتفاقية ونحن لا نقدر على الحرب والاتفاقية عرضت على أكثر اللبنانيين ثم عرضناها على العرب ٩٠٪ من العرب شجعونا على ذلك وسوريا قالت خلصوا موضوعكم مع إسرائيل وإنها ليست عقبة وأنا اطلب من الذين يطالبون بالغاء الاتفاقية ان يعطوا الحل البديل لابقاء الجنوب.

○ خدام: الشيخ بيار الجميل قال إن ٩٠٪ من الدول العربية بما فيهم سوريا شجعت على الاتفاقية. وكان ينقل الكلام على أساس إنه صادر عن العرب ولكن انا أؤكد ان كل ما قيل عن موافقة العرب على الاتفاق لا أساس له من الصحة. وكانت كل اتصالات سوريا تتم مع الرئيس أمين الجميل عبر الوزير إيلي سالم الذي أكد لنا اكثر من مرة إنه لا نية للبنان بعقد أي إتفاق مع إسرائيل واخر إتصال تم مع الوزير سالم قال ان هناك ثلاثة خطوط حمراء لا يمكن للبنان ان يتجاوزها:

١ - عدم عقد إتفاق يهدد وحدة لبنان
٢ - عدم عقد أي إتفاق يهدد سيادة لبنان
٣ - عدم عقد أي إتفاق يهدد علاقات لبنان العربية.

ولقد وجهنا رسائل إلى أميركا ولبنان عن إحتمال التوقيع على إتفاق وحرصنا على أنه أي مكسب لأسرائيل سيؤدي الى تأخير بقاء القوات السورية في لبنان. ثم حصل إجتماع مع الرئيس الأسد وسالم وأنا وقال الرئيس الأسد أن هذا الاتفاق أمر أخطر من كامب ديفيد ولو كانت مصر على حدود سوريا لحاربناها، وأكد لنا الوزير سالم ان الاتفاقية مفروضة على لبنان من قبل أميركا.

٥٠

○ الرئيس الجميل: أتمنى على الأخ أبو جمال عدم استغياب الوزير سالم.

○ خدام: أنا لا استغيب أحد إنما أرد على الشيخ بيار الجميل.

وتابع خدام: جان عبيد قال ان أول مرة يسمع بمضمون الاتفاقية ثم عاد وزير الخارجية ايلي سالم قبل أسبوعين من توقيعها وقال هذا نص الاتفاقية فقلت أنا لا أريد شيئاً مسموعاً أنا أريد شيئاً منظوراً وقدرت أن أصور الاتفاقية بالرغم من ممانعة الوزير سالم وهجومه علي ليسحب الاتفاقية ويمنع تصويرها. الاتفاقية نحن ضدها لقد برأتم إسرائيل وخالفتم مقررات بغداد وفيها تحريض على قطع العلاقات مع العالم العربي.

○ بيار الجميل: أنت هنا مراقب ولا يحق لك معارضة أو تأييد الاتفاقية ثم إذا رفضتم إتفاقية فما هو البديل.

○ خدام: أنا أريد أن أوضح ان كل من يتطاول على سوريا يصغر ولا يكبر.

○ الرئيس الجميل: أتمنى تهدئة الموقف.

○ بيار الجميل: أنا أصر على معرفة البديل عن الاتفاقية من حضرة الوزير خدام.

○ خدام: أنا هنا كمراقب ولكن أريد أن أطلب ممن يريد ان يتكلم عن سوريا ان يتكلم بموضوعية لأن لدى سوريا محاضر ووثائق عما كان يدور من أحاديث مع المبعوثين اللبنانيين الى سوريا ونحن اليوم على مفترق طرق ونحن هنا لحل المشكلة وليس للتشهير وسوريا تعمل للمصالحة الوطنية وتساهم في ذلك.

○ بيار الجميل: نريد أن تؤكد هذه المساهمة بالاعمال وليس بالاقوال.

○ نبيه بري: أريد أن أقول رداً على سؤال الشيخ بيار عن البديل للاتفاقية. إن البديل هو الوحدة الوطنية والاجتماع في هيئة الحوار هو البديل. وأنا أتعجب أن هناك لبنانيين يتمسكون ببقاء إسرائيل في لبنان بينما تقوم التظاهرات في إسرائيل المعارضة لبقاء إسرائيل في لبنان ويا جماعة إسرائيل تحضر للجنوب ما قامت به في الجبل وأكبر دليل على هالشيء فتح ثكنات القوات اللبنانية في الجنوب وإنشاء الجيش الشيعي ولكن أنا أؤكد أن الجنوبين وأعيين وأنا أحيي وقفة الجنوبي ومقاومته لأسرائيل وأؤكد من جديد ان البديل للاتفاقية هو الوحدة الوطنية.

وأريد أن أكشف أمراً هو أن إسرائيل تحاول ان تقدم السلاح لحركة أمل وتحريضها على إقامة الحواجز على غرار ما يفعله الكتائب والقوات اللبنانية تحضيراً لمجازر في الجنوب. ولكن «أمل» ترفض كل هذه المغريات. وأنا أوجه سؤالاً إلى الأخ عبد الحليم خدام هل سوريا مستعدة للانسحاب من لبنان دون إنسحاب آخر جندي إسرائيلي والغاء الاتفاق.

○ خدام: موقف سوريا ثابت ومبدئي ولن ننسحب قبل جلاء آخر جندي إسرائيلي عن لبنان دون قيد أو شرط.

○ جنبلاط: أذكر أن هذه الاتفاقية نتيجة سياسة ترجع للقرن التاسع عشر ومرتبطة عضوياً بمشاريع استعمارية معروفة هل لبنان عربي أو رأس حربة. هذا ما أريد أن أعرفه. تحديد الهوية العربية للبنان وبعدها تصبح الاتفاقية تفصيل. أريد أن أحدد أي لبنان عربي.

○ كرامي: بدنا نعرف مصير الاتفاقية.

○ بيار الجميل: نريد البديل

○ نبيه بري: أؤكد من جديد أن البديل للأتفاقيةهو الوحدة الوطنية وأناأدعو إلى نبذ الطائفية، يا فخامة الرئيس كل ما يحدث في لبنان سببه التقسيم الطائفي وهذا للمسلم وهذا للمسيحي. حتى في الجغرافيا هناك طائفية في المدارس الأستاذ المسلم يعطي مترين زيادة لجبل الشيخ كرمال كلمة شيخ والأستاذ المسيحي يعطي مترين زيادة لجبل الكنيسة كرمال كلمة كنيسة وأؤكد ان لبنان يجب أن يكون آخر بلد عربي يوقع إتفاقاً مع إسرائيل وعلى اللبناني أن يكون آخر من يطبع العلاقات مع الاسرائيلي واللبناني المسيحي على الاخص لأنه يضر بعلاقات لبنان مع العرب وأذكر أنه في الدول العربية يوجد ١٣ مليون مسيحي بينما لا يوجد ١٣ مليون شيعي في البلاد العربية.

○ الرئيس الجميل: الكلام للرئيس سلام.

○ سلام: إذا أردنا ان نضع لبنان على سكة التحرير فلا يمكن ذلك الا من خلال وحدة جوامع تتوحد من خلالها وهذا ما أشار إليه الجميع وهذا ما يصبو إليه الجميع لذلك يجب ان نتوافق على كل أمر فبعد ان اتفقنا على البند الأول

نذهب للبند الثاني البند الثاني هو الاتفاقية وقد فند الأخ عبد الحليم خدام الاتفاق بنداً بنداً وكنت أصغي إصغاء تاماً للكلام حتى أفهم ما قصده من وراء ذلك.

○ الرئيس الجميل: الرئيس فرنجية طرح قضية الاتفاقية ووليد بك طرح قضية الهوية أي موضوع يسبق؟ الاتفاقية أو الهوية. وبعد أن سأل فخامة الرئيس وليد جنبلاط عن رأيه حول الهوية.

○ وليد جنبلاط: أقدم ورقة عمل حول هذا الموضوع لنبحثها.

○ الرئيس كرامي: أنا عندي إقتراح حول الهوية. لبنان بلد عربي وتجسد الدولة هذا الانتماء في جميع المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية والتربوية والدفاعية.

○ بيار الجميل: أنا كمسيحي أعتبر أن ٥٠٪ من المسيحيين يريدون التعاون مع إسرائيل ونحن نمنعهم من ذلك، سنة ١٩٧٥ نحن الذين حاربنا التقسيم، إنما المسيحي خائف أعطوه الأمان وهذا بيدكم وهذا لمصلحة المسلمين والمسيحيين.

○ سلام: أنا مسرور بموافقة الشيخ بيار على ما أدليت به.

○ الرئيس الجميل: كل شيء أتمناه هو ان تترجم القناعات المطروحة بشكل إيجابي واتمنى ان كل الاقتراحات تتسجل في مشروع نعرضه غداً في الجلسة الصباحية، وإذا سمحتم نشكل لجنة للاهتمام بالامر.

○ الرئيس سلام: أنا منذ القدم اتفهم ما قاله الشيخ بيار عن الفرد المسيحي، يوجد خوف، وقد أصبح عقدة نفسية وهذا يبدأ بمعالجة عاقلة بالتفهم والتفاهم على المسيحي ان يتفهمني. المسلم أقبل على لبنان إقبالاً كلياً المسلم له جذور يصعب أن يطلع منها. ولم يعتن بالمسلم الاعتناء الكافي مما ولد عنده عقدة الخوف والغبن، المسلم خائف على مصيره، أنا كمسلم اتفهم هذه الناحية يجب السير بخطة تطمئن اللبناني المسيحي والمسلم إلى أين هو واصل يجب أن نجد الوسائل للتفاهم.

○ جنبلاط: هناك من يتكلم باسم المسيحية وهم أبعد الناس عن المسيحية.

○ سلام: وهناك من يتكلم بإسم المسلمين وهم لا يمتون بصلة للمسلمين.

○ الرئيس الجميل: الكلام للرئيس فرنجية.

○ فرنجية: سنة ١٨٦٠ حصلت مجزرة والسبب الاجنبي، في ذلك الوقت الانكليزي والفرنسي، سنة ١٩٧٥ خططت أميركا لتخلق حرباً داخلية لمصلحة إسرائيل وذلك لتهجير اللبناني وإحلال الفلسطيني محله. الخوف ليس من الداخل الخوف والتخويف هو من الشخص الثالث. المهم ان نبعد الشخص الثالث. طرابلس عاصمة الشمال فيها ٩٠٪ مسلمين تبعد عن زغرتا المسيحية ٦ كلم لغاية هذا التاريخ لم يحصل أي حادث طائفي بين هذين البلدين.

○ سلام: نقترح عمل شيء في حلقة ضيقة وتكليف المختصين في هذا الشأن لدراسة الأمور القانونية وإبراز ما فيها والدخول في تفاصيل الاتفاق.

○ كرامي: أعضاء المؤتمر تسعة ومفروض أن نكون جميعاً موجودين لتحديد الموقف منها والاتفاقية غير قابلة للتنفيذ لأن اسرائيل هي المستفيدة الوحيدة وشرط الانسحاب السوري عطل الاتفاقية والاتفاقية لم تبرم بعد وهذا مؤشر جيد ومطمئن، يا فخامة الرئيس اقترح ان نلتقي التسعة لوحدنا ونتباحث بصراحة، كل بند على حدة.

○ الرئيس الجميل: الرئيس سلام اقترح تشكيل لجنة مصغرة لبحث الاتفاقية.

○ سلام: أرى أن تدرس الأمور القانونية بالتفصيل وتبحث المواد مادة مادة لتوضيح النواحي القانونية بالتفصيل وبعدها تعرض على الجميع.

○ خدام: نحن أمام اقتراحين واحد من الرئيس سلام وآخر من الرئيس كرامي، اقترح دمج الاقتراحين التسعة في جلسة مغلقة لمناقشة الاتفاقية، السلبيات والايجابيات وبعدها الموازنة وبذلك ترون إمكانية التطبيق لأنه بتجرد، الاتفاقية مستحيلة. وبالمناسبة أشير إلى أن بعض مجريات الجلسة يتسرب الى الخارج وهذا لا يجوز في مؤتمر وطني بهذا المستوى، تسريب الاخبار مؤذ جداً على الأقل لاعتبارات وطنية.

○ شمعون. الاتفاقية فيها عيوب ومعروفة عيوبها ولكن ما الوسيلة لاخراج إسرائيل من لبنان.

○ فرنجية: الاتفاقية تحرمنا من أكبر رأسمال لنا في العالم العربي بالاضافة إلى أن كل ما يمس إسرائيل ممنوع الكلمة والكتابة عنه مرسوم مراقبة الصحف والمجلات والاذاعات طبق حديثاً وبدأ تنفيذه بحذف جملة صادرة عن رئيس ديني لطائفة لبنانية، رؤساء الطوائف لهم عندنا حصانات من تقليدنا من تراثنا. البطريرك هزيم أعطى تصريحاً اتت المراقبة وحذفت منه، هل الكلمة عندنا بقيت حرة؟

○ الرئيس الجميل: منذ مدة حصلت أمور كثيرة، نحن هنا ليس لنرجع إلى الوراء إلى ما حصل نحن بصدد أهداف كبيرة المهم ان نصل إليها وننظر إلى الموضوع برمته مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الدولية.

○ سلام: إقتراح، هو ان تكون اللجنة مصغرة جداً مندوب من جبهة الخلاص ومندوب من الجبهة اللبنانية.

○ بري: أعارض فأنا غير ممثل في جبهة الخلاص.

ورفعت الجلسة

محضر الجلسة الثالثة جنيف - صباح الأربعاء ٢/١١/١٩٨٣

محضر جلسة الأربعاء في ٢/١١/١٩٨٣ من الساعة ١٠ إلى الساعة ١٣.

في تمام العاشرة من صباح الأربعاء في ٢/١١/٨٣ إجتمعت هيئة الحوار الوطني في جنيف برئاسة فخامة رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل وحضور السادة:

فخامة الرئيس كميل شمعون.
فخامة الرئيس سليمان فرنجية
دولة الرئيس صائب سلام
دولة الرئيس رشيد الصلح
دولة الرئيس عادل عسيران
صاحب المعالي الشيخ بيار الجميل
الأستاذ وليد جنبلاط
الأستاذ نبيه بري.

كما حضرها سيادة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية العربية السورية السيد عبد الحليم خدام ومعالي وزير الدولة في المملكة العربية السعودية الشيخ محمد إبراهيم مسعود والمستشارون المرافقون.

○ الرئيس فرنجيه: المطلوب يا فخامة الرئيس ان لا نهان على باب الفندق.

○ الرئيس الجميل: أنا أرسلت شخصياً اليوم للمسؤولين عن الأمن على الباب حتى لا يحصل أي أشكال.

○ فرنجية: فخامة الرئيس يجب أن تصدر أوامرك للشرطة السويسرية بأن الأعضاء الذين اخترتهم ان يكونوا محترمين والا ستكون آخر جلسة أنا احضرها.

○ الرئيس الجميل: أنا شخصياً اهتميت بالموضوع.

○ الرئيس فرنجية: فخامة الرئيس «أو هيك أو هيك»

○ الرئيس الجميل: اليوم اعتقد بأن الأمر تغير.

○ الرئيس فرنجية: اليوم ادخلوني وفتشوني ومبارح أدخلوني وفتشوني ولم أطرح هذا الموضوع قبلاً.

○ الرئيس سلام: حسب علمي إنهم إعتذروا.

○ الرئيس فرنجية: أمس جاء رئيس البروتوكول واعتذر ولكن اليوم كان أنحس.

○ الرئيس الجميل: أنا اليوم أرسلت يا فخامة الرئيس، البروتوكول ليستقبلكم على الباب.

○ الرئيس فرنجية: فخامة الرئيس لسوء الحظ أنا أدخن ومعي سيجارة ومعي قداحة، القداحة تصفّر، تفضل بدنا نفتشك.

○ الرئيس الجميل: طيب فخامة الرئيس.

○ فرنجية: هذه آخر مرة، وفي أي مرة أخرى إذا قالوا ان آلة التفتيش صفّرت او لم تصفر ساسافر.

○ الرئيس سلام: هذا الموضوع يطال الجميع.

○ الرئيس فرنجية للرئيس سلام: إحتراماً للناس الذين فخامته إختارهم، أو له ثقة بهم أو لا يثق بهم.

○ الرئيس الجميل: يا فخامة الرئيس أولاً نحن عملنا ترتيبات معينة مع البوليس السويسري وعلى أثر ذلك كل الموفدين واعتقد وليد بك وما بعرف يمكن صائب بك وغيره كان عنده اتصالات مباشرة مع البوليس السويسري وكان هناك ترتيب ان أيا كان حتى على رئيس الجمهورية مفروض يخضع لذات الترتيبات هذه التدابير فخامة الرئيس تطبق على الجميع بمن فيهم رئيس الجمهورية لأن البوليس السويسري يقول إنه لا يتحمل المسؤولية إلا إذا كنت أنا قادراً على تطبيق التدابير التي أراها هذا كان رأي البوليس السويسري يا فخامة الرئيس.

○ الرئيس فرنجية: الرئيس السويسري يقرر ما يشاء هو حر ولكن نحن أحرار بالمحافظة على كرامتنا.

○ الرئيس سلام: إن كل ما يمس فخامة الرئيس فرنجية أو أي عضو يمسّنا كلنا. أنا شاهدت شيئاً من هذا البارحة وقال لي فخامة الرئيس فرنجية ان البروتوكول اعتذر وهو قَبِل الاعتذار لكن ان تتكرر فيكون مساس بنا جميعاً وهذا يجب ان يتوقف فوراً بأي أسلوب بأي وسيلة وأتمنى من الرئيس فرنجية ان لا يأخذها شخصية موجهة ضده أبداً لأن كل واحد منا قد مس.

○ الرئيس الجميل: اليوم أرسلنا شخصاً ليستقبل الرئيس فرنجية على الباب ويرافقه إلى القاعة ونأسف فخامة الرئيس لما حصل.

○ الرئيس الجميل: أعطي الكلام للرئيس كرامي.

○ كرامي: سأرجع لأعمال المؤتمر، الحقيقة وما يذاع عنه في الخارج فإنه ينعكس على جو البلاد لأن كل واحد مع الأسف له ميول يحاول إبراز النواحي المثيرة وهذا عكس ما جئنا من أجله تماماً نحن جئنا لهذا المؤتمر من أجل التعاون والعمل على إنقاذ البلاد من جو التأزم القائم والاقتتال المستمر وإذا أردنا أن نعطي بياناً عن أعمال المؤتمر وعن أعمال الجلسات اتفقنا على أن تكون مقتضبة فإذا بالعكس هو الحاصل حتى أقل كلمة تقال هنا تذاع في الخارج بشكل مضخم وبعد برأيي تسهيلاً لأعمال المؤتمر اقترحت البارحة وأعيد اقتراحي اليوم بأن تقتصر الجلسات على الأعضاء الرئيسيين وعندما نحتاج الى الاستعانة بأي مستشار نستدعيه تسهيلاً لأمور المؤتمر والأسراع بالوصول الى نتائج. أنا أقترح بأن تقتصر الجلسات على الأعضاء الرئيسيين.

○ الرئيس الجميل: توافقون على الاقتراح.

○ الرئيس شمعون: أرفض وأقول لماذا نشك بمعاونينا فإن لهم عندنا كل الاحترام.

○ كرامي: أنا لا أشك أنا أتهم لأن كل ما يقال في هذه الجلسات يعلن في الخارج تريدون ان تكون علنية فلتكن وعند ذاك كلنا نذيع ما يحصل في المؤتمر وليس جانباً واحداً.

○ الرئيس سلام: بين ان واحداً قال لا او نذيع كل شيء فلنتعهد جميعاً بعدم الاذاعة وإذا كان الآن صار تشديد على أن لا يطلع شيء عن المؤتمر الا البلاغ المختصر جداً والا اعمالنا لا تمشي جيداً.

○ نبيه بري: تذاع التفاصيل في الخارج ويضاف إليها، أمس الأستاذ وليد جنبلاط قال كلمة في ما يتعلق باللجنة التحضيرية أذيعت بإذاعة صوت لبنان وأضيفت عليها أسماء وعملت ضجة بالبلد وتلقينا ٢٠ إتصالاً هاتفياً ليلاً.

○ صائب سلام: في أكثر.

○ بري: نحنا نقول هذا الاعلام في لبنان يخلق انعكاسات على الساحة.

○ صائب سلام: صحيح.

○ بري: خلينا نتفق على الذي يجب ان يصدر من عندنا وانتهت القصة.

○ سلام: مضبوط

○ سلام: ونتعهد بإيقافه كل واحد يتعهد بإيقافه أو أن أعمال المؤتمر ستسير من سيء إلى أسوأ.

○ كرامي: أظل عند إقتراحي او أن يذاع كل شيء رسمياً أو لا يذاع أي شيء.

○ سلام: لا يذاع شيئاً.

○ فرنجية: طيب كيف سنعرف من يسرب الأخبار للخارج؟

○ سلام: والله لا أعرف، اليوم حتى صار إجتماعات خارج المؤتمر بين شخص وشخص عملوها إنها تفجرت إذن بدنا تحليف لأنه يجب أن ندرك الضرر من ذلك.

○ الرئيس الجميل: اعتقد إننا جميعاً مدركون خطورة الموقف وإذا هذه المرة اخذنا الأمور بجدية على ضوء ذلك نكون توصلنا إلى نتيجة.

○ سلام: أكرر مع الرئيس كرامي رجاء حاراً إلى الجميع أن نتقيد تقيداً كاملاً بذلك وعدم الاذاعة.

○ كرامي: أنا ما عندي إذاعة.

○ الرئيس الجميل: الله كريم.

○ الرئيس الجميل: في عندنا اليوم موضوعين مطروحين على بساط البحث الاتفاقية والبحث في شأنها كان طرحه بالأمس فخامة الرئيس فرنجية. كذلك كانت اللجنة قد أهتمت بموضوع الهوية واللجنة عقدت إجتماعها بالأمس وأطلب من مقرر اللجنة ان يعطينا لمحه عما حصل أمس.

○ محمد شقير: إجتمعنا بالأمس والحمدلله وتوصلنا الى الاتفاق على هوية لبنان العربية بأنه بلد عربي وإنتماءه عربي ونظرا لضيق الوقت لم نستطع وضع صيغ لتجسيد هذه الهوية العربية ولذلك أطلب من حضرتكم إعطاءنا الوقت الكافي لوضع صيغ تجسيد هذه الهوية العربية.

○ كرامي: تصرف جميل بس مش هيك صار. على كل حال اللجان ثبت إنه من الممكن ان يطلع منها شيء.

○ الرئيس شمعون تلا النص التالي: لبنان بلد سيد حر موحد أرضاً وشعباً في حدوده المعترف بها دولياً وهو عربي الانتماء وعضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم بقراراتها.

○ كرامي: أريد أن أضيف، ولكن موافق لهذا الحد، وأضيف هذه المعاني في الحقول السياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية والاجتماعية الخ. وعلى كل حال حتى ما نكون نسينا أي حقل لأنه إذا ما بدنا نجسد الانتماء العربي بشكل عملي ما منكون عملنا شيء وأقول أكثر أن برامج التعليم والكتاب هي الأساس.

○ شمعون: كلما زدنا العناوين نقع في المشاكل ونحن عندنا جامعة أميركية وجامعة فرنسية وجامعة لبنانية، ثلاث جامعات، أنا أقول إنه لا أحد سيسمح لنفسه بأن يشكك.

○ كرامي: أنا سايرت الرئيس شمعون بخمس أسطر فليسايرنا بسطر. وبعدين بالنسبة للجامعات والتعليم الحر في لبنان نحن ليس عندنا مانع أبداً بالعكس نحن موافقون. وفي ما يتعلق بهوية لبنان العربية وتاريخه أنا برأيي يجب أن يتعلم في نفس الكتاب الواحد وفي كل الجامعات وهذا من حقنا كشعب لبناني عربي مستقل ان يكون لنا الاشراف على التعليم أقله في ما يتعلق بتوجهاتنا القومية وسأحكي لكم قصة: في التلفزيون اللبناني الرسمي يجرون مسابقات ويسألوا تلميذ بكالوريا.

○ الرئيس الجميل (مقاطعاً): التلفزيون خاص

○ كرامي: لا رسمي.

○ الرئيس الجميل: التلفزيون شركة خاصة.

○ كرامي: تحت إشراف الدولة.

○ الرئيس الجميل: لا مافي إشراف من الدولة

○ فرنجية: يجب ان نعيد النظر في هذه القصة ويجب على الدولة ان تشرف على الأخبار.

○ الرئيس الجميل: فخامة الرئيس نحن مستعدون إذا كان فينا نتساعد على التلفزيون أكون ممتناً لكم جداً.

○ الرئيس سلام لكرامي: الكتاب التربوي وحتى القانوني لأنك تعطي مثل الجامعي لا يتقيد بكتاب.

○ كرامي: أنا أتكلم في ما يتعلق بالانتماء العربي والتاريخي واللبناني فمن غير المعقول أن يعلم كل استاذ مثلما يريد وتطلع رجالاتنا عند البعض خونة وعند البعض وطنيين. ومن حق الدولة ان تشرف على التعليم وان تضع له أسس ثابتة.

○ شمعون: هذه أمور منطقية.

○ كرامي: لذلك يجب ان نتفق عليها هنا ومثلما قلت: على ان تجسد هذه الأمور في سائر الحقول الاقتصادية والاعلامية والتربوية والثقافية والخ..

○ الرئيس الجميل: أقترح القول: على أن تجسد هذه المعاني في شتى الحقول.

○ الرئيس الجميل: طيب خليها على أن يترجم ذلك في شتى الحقول.

○ شمعون: خليها في شتى الحقول.

○ فرنجية: فخامة الرئيس إعلامياً تتابع الأخبار في الاذاعة والتلفزيون اللبناني ما يوم من الأيام في حياتي سمعت كلمة جيش العدو والغزو الأسرائيلي مستمرة كلمة جيش العدو ما سمعناها سمعنا الجيش الأسرائيلي.

○ سلام: الاعلام شيء مفصل يجب معالجته.

○ كرامي: عندما نعلن الانتماء العربي في الاذاعة والتلفزيون لنحكي على...

○ سلام: لنقل عن الاذاعة والتلفزيون شيء محدد ومفروض.

○ فرنجية: لا أذكر يوماً أذيع فيه عن تواريخ العرب أو بطولاتهم أو مواقعهم او وقائعهم.

○ سلام: معك حق.

○ بري: لنأخذ النص الذي ورد في الاقتراح ووافق عليه الشيخ بيار فلماذا تراجع عنه؟

○ بيار الجميل: أنا وافقت على الشيء اللي طلع منه ولكن انا شايف انو كل هالأشياء.

○ كرامي: أنا اتبنى إقتراح الرئيس شمعون وأضيف إليه عبارتين إذا سمح لي بهما: على أن تجسد هذه المعاني في شتى الحقول الاعلامية والتربوية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

○ سلام: اقترح القول: على ان تجسد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

○ كرامي: على ان تجسد هذه المعاني في سائر الحقول السياسية والدفاعية والتربوية والثقافية والاعلامية والاقتصادية.

○ سلام: عندي كلمة ويمكن ان تؤدي إلى الغاية تماماً وأقول: على ان تجسد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

○ شمعون: أنا أوافق على تعديل صائب بك.

○ كرامي: أنا لا أوافق.

(دردشات بين المؤتمرين).

○ خدام: الرئيس شمعون موافق لأنه سيصبح وزير خارجية في الحكومة الجديدة وأنا سأتعاون معه.

○ شمعون: يجوز ان اكون وزير خارجية أما نتعاون فلا أعرف هذه مشكوك فيها الا إذا اتفقنا بالأساس دائماً. وأقول كصديق وأخ (القول موجه لخدام) عش سعيداً في بيتك وأتمنى لك كل الازدهار والسعادة ودعني أعيش سعيداً في بلادي وتمنَّ لي كل الازدهار والسعادة وهذه عدالة دولية إجتماعية يجب ان نتبناها نحن الاثنين ونحترم بلدينا ونحترم حقوقها.

○ خدام لشمعون: يا فخامة الرئيس انكم لا تدعونا نعيش سعداء.

○ شمعون لخدام: نحن ام انتم. من المحتل نحن ام انتم.

○ بيار الجميل: انا اعتقد بأن الاختلاف على مسألة العروبة تحط من كرامة عروبة لبنان وأنا أقترح بجدية وخلينا نكون جديين وصار لنا خمسين سنة منبحث قضية عروبة لبنان وخلينا الآن نعين في هذا المؤتمر أربعة أو خمسة خبراء في الجغرافيا والتاريخ يعطونا ما هو لبنان ونحن نقبل ما سيعطينا إياه الخبراء.

○ صائب سلام: وإذا اختلفوا مع بعضهم.

○ بيار الجميل: إذا كان الخبراء مع بعضهم مختلفين وأنا أقول للأسف ما ذنبنا نحن. وبمجرد بحث عروبة لبنان فنحن نضر بعروبة لبنان لأن اللبناني هو الذي حافظ على اللغة العربية والذي نشرها في العالم كله.

○ وليد جنبلاط: يا شيخ بيار بيقولوا في تاريخ لبنان إنه كان في واحد كان إسمه فخر الدين وهو وطني ليش وطني أنا أقول إنه مش وطني.

○ بيار الجميل: يا وليد البلاد عمتحترق ونحنا عمنحكي بالمواضيع هذه خلينا نتفق على وقف إطلاق النار وبعدين احكي ما تريد البلاد تحترق، أمس كانت ليلة فظيعة وأطلب من صديقنا وعزيزنا الوزير السوري ان يرحمنا ويكفينا.

○ جنبلاط: ليس هو المسؤول في خلاف أساسي داخلي في لبنان.

○ بيار الجميل: نحن هنا لحل هذا الخلاف.

○ كرامي: نحن نرفض ولا نقبل إعتبار أي دولة عربية قيمة علينا نحن أسياد انفسنا ومواقفنا تنبع من قناعتنا لذلك هذه القناعات هي لبنانية نابعة من إيماننا وعقيدتنا سواء بقوميتنا او بوطننا او بدولتنا او بشعبنا ونحن نناقش بحرية هنا وبالأذن من الجميع هذا هو رأينا وهذه هي اعتقاداتنا وأهدافنا.

○ سلام: عندي جواب للشيخ بيار، مجرد وجود أبو جمال بيننا معناه إنه أتى ليساعدنا لا ان يكون وصياً علينا.

○ كرامي: الطريقة التي وجه بها الكلام يقصد منها غير ذلك.

○ سلام: لا أنا كمان وجهت أمس لأبو جمال نفس الكلام.

○ كرامي: أصر على تجسيد المعاني للهوية ثقافياً وتربوياً وإعلامياً واقتصادياً الخ.

○ الرئيس الجميل: أتمنى على الرئيس كرامي ان ينظر الى الأمر بموضوعية لأن لو كان يوجد مليون نص من دون النوايا ومن دون المساعدة وهنا يأتي دور أبو جمال ودور معالي الوزير السعودي أن يساعدونا لتجاوز هذه المرحلة لأنه يوجد مجموعة رواسب لا أحد يدعي حلها خلال ساعات وأتمنى أن كلمة شتى الحقول تتناول كل الملاحظات التي قالها الرئيس كرامي. والمهم إنه إذا وضعنا مليون فقرة دون النوايا لا يصح شيء وطالما ان الجميع وافقوا على إقتراح الرئيس سلام اعتقد إنه من المصلحة لعروبة لبنان بالذات ان يوجد الانتماء التلقائي العفوي العاطفي طالما توافقنا جميعاً على هذا النص واعتقد لمصلحة عروبة لبنان بالذات ان لا يكون نقاش حول هذا الموضوع وعلى الفقرة التي قالها الرئيس سلام. والذي يقوله وليد بك معه حق فيه تماماً إنما هذا يأتي مع الممارسة انا أعرف إني درست تاريخ «أجنبي» أكثر ما تعلمت تاريخ بلادي وأنا أتمنى أن أدرس تاريخ بلادي أكثر ما أدرس تاريخ بلاد غيري كذلك الأمر على الصعيد الاقتصادي لا اعتقد لبنان قادر على ان ينغلق على نفسه والاقتصاد هو الذي يفرض نفسه علينا وليس نحن من يفرض نفسه عليه وعلى كل الأصعدة على الصعيد الاعلامي ما في شك إنه هناك ضرورة لتجاوز الألفاظ أتمنى على الرئيس فرنجية ان يساعدنا على هذا المنطق طالما الجوهر موجود. ونضبط الممارسة بعدين إذا هناك نوايا طيبة يا دولة الرئيس كل هذه النصوص تصبح ثانوية وإذا كانت النوايا سيئة ولو عملنا اي نص وسجلناه عند كاتب العدل لا ينفع وطالما توافقنا على إقتراح الرئيس سلام وكذلك وافق الرئيس شمعون فلننتهي من هذه القصة.

○ الرئيس شمعون قرأ النص: لبنان بلد سيدحر موحد أرضاً وشعباً في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً. وهو عربي الانتماء وعضو كامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم بكافة مواثيقها.

○ سلام: أزد على ذلك على أن تجسد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء يعني إنني استطيع ان أطالب الدولة بتجسيد هذه المبادىء في جميع الحقول دون تعدادها.

○ خدام: بالأذن من الرئيس شمعون إذا بيسمحلنا نحكي. أطلب إضافة فقرة في موضوع الجامعة العربية وهي: وهو عضو في الجامعة العربية وملتزم بكافة مواثيقها وقراراتها ومؤسساتها.

○ شمعون: ليس لك الحق بالاقتراح.

○ الرئيس الجميل: يا أبو جمال نحن نطرح الآن نصاً للمستقبل وهذا الاصرار والتكرار يؤديان الى التشكيك في النص ومجرد الاصرار على التأكيد والتكرار والتعداد وكذا وكذا هذا من باب التشكيك وكما يقال: «لو ما في الذهن الف شك وشك ما كنا اعطينا الف دليل ودليل». وطالما ان خير الكلام ما قل ودل وهذا الكلام مقتنع فيه يا أبو جمال وكلام الرئيس سلام أعتقد أنه واضح وبالاضافة الى ذلك أحب لفت النظر الى أن ميثاق الجامعة العربية هو الذي أورد القضايا الملزمة وغير الملزمة ولبنان على كل حال عضو فاعل فيها ويتقيد بميثاق الجامعة. ومجرد أنه التزم فيها يعني التزم ولماذا نؤكد ذلك وهذا معناه إننا نشكك فيها مثل واحد يشكك بنفسه وعضويته في الجامعة ونحن نحترم انفسنا ولبنان مشهور

بإحترامه للتقاليد ونحنا دستورنا أو نظامنا يمكن وليد بك ما توافق عليه ويمكن عندي مآخذ أكثر من وليد بك على النظام ولكن هذا الواقع على كل ما زلنا لغاية الان متقيدين فيه، نظامنا ١٠٪ مكتوب و٩٠٪ غير مكتوب. لذلك اتمنى ان نتفق على كلام الرئيس سلام بهذا الموضوع طالما ان التكرار هو تشكيك وثانياً قضية جامعة الدول العربية التي نحن اعضاء مؤسسين فيها هي بالذات لحظت قضية الانتماء لها والتقيد بقراراتها.

- فرنجية: التزام بالجامعة العربية وبمقرراتها هذا كله ملغى في الاتفاقية مع إسرائيل.
- الرئيس الجميل: بنرجع بعدين للاتفاقية هيدا شيء منفصل.
- كرامي: بعد ما أضفت العبارة عن طريق تعداد الثقافة والاعلام والتربية أنا برأيي عدم الموافقة عليها قد تصبح حجة في المستقبل.
- الرئيس الجميل: لا.
- شمعون: نحنا عملناها شاملة.
- كرامي: يجب ان يقال في المحضر بأن التطمين ورد ذكره وان ما اختصر عليه في النص بالشكل الذي ورد.
- سلام: ما اختصر عليه شمل اكثر
- شمعون لكرامي: سيسجلوا كلامك في المحضر.
- كرامي: لا أريد موافقة على ان ما سجل في المحضر كان موافق عليه.
- الرئيس الجميل: هذا شيء مفروغ منه.

وطلب الرئيس الجميل الموافقة على نص الرئيس شمعون بالاضافة إلى إضافة الرئيس سلام.

(وتلا مقرر اللجنة النص المتفق عليه حول هوية لبنان).

- وليد جنبلاط: أنا لا أعترض ولكن اتحفظ.
- الرئيس فرنجية: هذا النص يجب ان يلغي الاتفاقية.
- الرئيس الجميل: قضية الاتفاقية لم تبرم بعد وسنبحثها في المرحلة الثانية.

وبعدما تم الاتفاق على نص هوية لبنان بإجماع شامل وكامل من الجميع.

- قال بيار الجميل: انا غير موافق.
- نبيه بري: إذا الشيخ بيار غير موافق أنا كمان غير موافق لأنه مثلما حكينا أمس، لا نريد تحفظات فنحن نكون هنا متحفظين في الخارج يصير غير شيء ولقد أخبرني فخامة الرئيس فرنجية الله يطول عمره إنه درس من ستين سنة أن جده الغلواز، يا أخي خلينا نقول ان جدنا الغلواز بس نتفق على شيء واحد.
- بيار الجميل: أنا غير مختلف معك في ما تقوله.
- بري: تقول إنك غير موافق.
- بيار الجميل: غير موافق، أنا وافقت على النص الذي أعطاه شمعون ولكن أضيف له عبارات.
- كرامي: الرئيس شمعون قدم اقتراحه ونحن اضفنا عليه كلمة.

(الرئيس الجميل أعطى الكلام للمندوب السعودي محمد إبراهيم المسعود).

المندوب السعودي القى نداء الملك فهد الذي وجهه خلال احد إجتماعات مجلس الوزراء السعودي.

- الرئيس الجميل: نكرر شكرنا للملك فهد راعي هذا المؤتمر ونأمل ان نكون عند حسن ظنه.

وإذا سمح الحاضرون سنوجه كتاب شكر خطي لجلالة الملك وسيادة الرئيس السوري.

- الرئيس الجميل: الان عندنا الموضوع الثاني نتأمل ان نتوصل الى نتيجة كما توصلنا في الموضوع الأول وهو موضوع الاتفاقية التي طرحها الرئيس فرنجية. من يريد ان يتكلم في موضوع الاتفاقية في هذه الجلسة لنفتح باب البحث. ونحن سنوزع دراسة صغيرة للاتفاقية حوالي ٧٠ صفحة وإذا جارينا مع أبو جمال ممكن يكون بدنا مجلدات.

- الوزير خدام: عندي اقتراح عملي.
- شمعون: ليس لك حق بالاقتراح.

○ الرئيس الجميل لشمعون: نريد ان نضم أبو جمال إلى العائلة.

○ بيار الجميل: أبو جمال من العائلة.

○ الوزير خدام: في مجال الاتفاقية أنا لا أعتبر نفسي مراقباً ولا يمكن لأي مسؤول عربي ان يكون مراقباً باعتبار ان الاتفاقية تعني العالم العربي وليس لبنان.

○ بيار الجميل: ولكن هنا أنت مراقب.

○ خدام: نعم.

○ بيار الجميل: إذا جئت كعضو فأنا أرحب وكلنا نرحب.

○ خدام: هذه أول خطوة وحدوية للشيخ بيار... يجب مناقشة الاتفاقية بنداً بنداً.

○ فرنجية: وقعنا الاتفاقية في ظل البندقية وكل شيء في هذا الظل باطل.

○ الرئيس الجميل: الاتفاقية إحدى وسائل تحرير لبنان ونحن على إستعداد لبحث أي شيء يزيل الاحتلال الأسرائيلي.

○ فرنجية: لقد خسرت إسرائيل في لبنان بشرا كثيراً وهذا ما يؤثر عليها جداً هناك ثورة داخل إسرائيل على إسرائيل وهناك ثورة من قبل أبطال داخل لبنان على إسرائيل، ٢٤٠ الف قنبلة نزلت على عاصمة لبنان في يوم واحد لعبة فيليب حبيب الشيطانية كانت بخروج الفلسطيني والسوري وبالتالي خروج الأسرائيلي النتيجة كانت ان دخلت إسرائيل بيروت، ومن المفروض أن تنسف هذه الاتفاقية في ظل الاتفاق الذي حصل حول هوية لبنان وإنتمائه الى ميثاق الجامعة العربية لأنها تتنافى مع السيادة والاستقلال والعلاقة مع البلاد العربية.

○ الرئيس الجميل: نحن لم نبرم الاتفاقية حتى تاريخه والواقع ان الاتفاقية موقعة من إسرائيل وشاهد أميركي. من هذا المنطلق نتمنى ان نبحث هذا الأمر دون تشنج. هناك توصية من المجلس النيابي اللبناني لأننا لم نبرم الاتفاقية طرف يقول إنه لو أبرمت لما حصل ما حصل. وطرف آخر يقول بالالغاء. الاتفاقية موقعة من طرف مسؤول وهي حقيقة وواقع في إطار مسيرتنا وأي معالجة نتمنى ان تكون معالجة موضوعية لمعالجة نتائج وملابسات وواقع هذه الاتفاقية من خلال مصلحة لبنان مصداقية الدولة ومصداقية لبنان في الميزان وهذا أمر خطير على المستوى الدولي.

المؤتمر يمثل قطاعاً كبيراً من الرأي العام اللبناني وله ان يضع ما يقتنع له لمصلحة لبنان اتمنى ان تكون التوصيات لمصلحة الوطن العليا. مصداقية لبنان كوطن، كدولة، كمؤسسات على المحك أي حل يجب ان يأخذ بعين الاعتبار كل جوانب المشكلة وليس جانباً واحداً من هذا الاتفاق.

○ الرئيس فرنجية: تناقشنا حول تحديد هوية لبنان واتفقنا على مضمون محدد. إذا بقينا على الاتفاقية نكون قد خالفنا ما اتفقنا عليه.

○ الرئيس الجميل: كنا حريصين ان كل بند يكون له تفسير لبناني يؤمن المصلحة العليا للبنان.

لقد تحول الجنوب إلى «فتح لاند» أي أرض فتح تصرفات البعض في الجنوب الفلتان الذي كان سائداً لقد أعطينا الحجة لأسرائيل الاتفاقية لمعالجة وضع وليس للذة الاتفاق وكنا مصرين على تأمين المصلحة اللبنانية والسيادة اللبنانية. أضيف كما قال صديقنا نبيه إذا كان القرار اللبناني موحداً واللحمة اللبنانية كاملة. أي قرار نأخذه يكون قرار إنقاذي للبنان يقتضي معالجة الوضع ضمن الاتفاقية الحاضرة وبحد اقصى من المسؤولية وبعيداً عن التشنج والأفكار المسبقة في سبيل مصلحة لبنان وبذلك نكون قد أمنا المصلحة اللبنانية العليا.

○ فرنجية: نص الاتفاقية الذي بين أيدينا مرفوض ليس مئة بالمئة بل بالمئة الف.

○ الرئيس الجميل: جاءتني ورقة يا فخامة الرئيس انظر كيف ما زالت الضغوطات مستمرة اعلنت إسرائيل أمس إن إلغاء الاتفاقية سيؤدي أولاً: إلى إغلاق مداخل نهر الأولى وفصل إلى جنوب عن باقي لبنان وبالتالي البقاء في لبنان إلى أمد غير معروف.

○ الرئيس كرامي: أنا برأيي حتى نرجع ندرس الاتفاقية من جديد وبنودها ولنعطي الحجج على مشاعرنا وأنا برأي إننا كلنا نعرفها ودرسناها أكثر من مئة مرة والمهم ان نفتش عن المخارج السليمة وإعادة النظر في الاتفاقية أصعب من الغائها لأن هذا الأمر مشروط بالاتفاق مع الجهات المعنية والموقعة عليه يعني إسرائيل وأميركا وبالطبعه فإن إسرائيل بعد

الذي حصلت عليه من غير المعقول ان تتنازل عن بند واحد من بنود الاتفاق. ولفخامتكم تحدثتم عن الظروف التي أدت بلبنان الى التوقيع.

○ الرئيس الجميل: ان يفاوض.

○ كرامي: أن يفاوض ويوقع وعلى كل حال اتصور إنه كحد أدنى ومما لا شك فيه إن هذه الاتفاقية بشكل أو بآخر تمس بسيادة لبنان ولو لم يكن هناك من إحتلال وضغوطات وتدخلات لما وقع لبنان مختارا على هذه الاتفاقية. على كل حال اؤكد ان الالغاء أيسر من التعديل الا إذا كان التجميد هو بمرتبة الالغاء كمخرج يتفق عليه على أساس أن يكون مفهوم منا جميعاً ذلك وأقول أكثر يا فخامة الرئيس: اليوم إسرائيل عندما دخلت إلى لبنان حجتها كانت تأمين أمن شمال إسرائيل وحددت ٤٥ كلم من لبنان وقالت إن هذا الحد هو الذي يؤمن لها حدودها فلماذا كان حقيقة ان الاتفاقية وسيلة لانسحاب إسرائيل لقاء تأمين أمن شمال إسرائيل فأنا أعتقد أولاً: الانسحابات من لبنان لا يمكن ان تتم إذا كانت هذه الوسيلة عاجزة عن تحقيق ذلك وأتصور ان الغاء الاتفاقية يؤدي الى هذه الانسحابات كلها دون قيد أو شرط إذا ما انسحبت إسرائيل يبقى البحث في تأمين أمن شمال إسرائيل. يا ترى إذا جزأنا البحث حول هذين الأمرين واعتمدنا دراسة على أساسها للوصول إلى الحلول التي من الممكن فعلاً ان تخلص لبنان من هذه الورطة وتحافظ على سيادته وتحرره من هذه الاتفاقية ومساوئها مع الاتفاق على كيفية البحث بترتيبات يمكن ان تجعل من الجنوب أرضاً قابلة لأن تحمي من كل ما يؤدي إلى الاعتداء من قبل إسرائيل علينا أو بالمقابل. ويا ترى إذا كان البحث تركز حول هذه الترتيبات هل يمكن ان نصل بنتيجة إلى موقف موحد؟

○ الرئيس الجميل: إقتراحك وجيه دولة الرئيس واتمنى ان نقف عنده وفي عندنا وسيط البعض منا يحترمه أولاً يحترمه ويقدره أو لا يقدره غير موضوع بس هناك وسيط وهذا الوسيط الوحيد القادر أو ممكن نلاقي وسيطاً آخر، عندنا وسيط أسمه أوروبا وفرنسا طرحت نفسها للعب دور هناك المجموعة الأوروبية طرحت نفسها للعب دور وهناك أميركا الذي سبق ان عالجت هذا الموضوع وأكرر ان هذه الاتفاقية هي وسيلة أو إحدى الوسائل ولذلك اتركونا ندخل في مفاوضات حول هذا الموضوع وأنا صراحة اقول لكم إنه لا يوجد رئيس جمهورية يتمنى بكل إنشراح ان يوقع هكذا إتفاق. لا المانيا وقعت إتفاقاً مع الحلفاء ولا اليابان ولا حتى أي دولة ثانية فإذن كن على ثقة دولة الرئيس إن ما من أحد منا يصور هذه الوثيقة بأنها إنجاز بطولي. هذا إنجاز اضطررنا الوصول إليه قناعة منا بأنه ممكن ان يوصل إلى نتيجة وهناك طرف أسمه أميركا يريد ان يساعد الى التوصل والآن توصل أو ما توصل يمكن هناك صعوبات أولاً يوجد صعوبات وأي طرح مثل الذي تقوله دولتك أنا منفتح له بكل حسن نية وأتمنى نلاقي الوسيلة التي تجنبنا المآسي التي نعيشها كل يوم ويكون مجرماً كل من عنده وسيلة ولا يضعها على الطاولة لنبحثها وأنا منفتح لأقتراح دولتك.

○ كرامي: إن الاجماع منا نحن الحاضرين حول موقف وصيغة تقوي المركز حول الخروج من هذا المأزق الذي نحن فيه لذلك علينا كلبنانيين أولاً ان نتفق في ما بيننا على موضوع لأن هذا الاجماع من حوله حتماً يقوي موقف المفاوض اللبناني ويظهر للعالم أجمع بأن هذا البلد فعلاً واقف وقفة جادة دفاعاً عن سيادته وعن تحرير بلده مما أصابه بسبب ظروف قاهرة كانت دون إرادته والمفروض أن نتفق على هذا الموقف.

○ الرئيس الجميل: اعتقد إنه باستطاعتنا الاتفاق وكل الموجودين هنا يوافقوك على فتح هذا الملف على مصراعيه ونعتبر أن إسرائيل ما زالت موجودة هنا والمشكلة لا زالت قائمة ونفتح هذا الموضوع على مصراعيه لاعادة النظر بعلاقاتنا مع الدول وتتفاهم معها وتساعدنا حتى نصل إلى الصيغة الفضلى للخروج من هذا المأزق.

○ كرامي: أتصور أن للأميركيين مصلحة وهذه المصلحة يجب ان لا تغلب على مصلحتنا نحن يمكن ان نتصرف على ضوء مصلحتنا مما يسهل على أميركا أمر خروجها من هذا المأزق دون ان يمس هذا لا بسيادتنا ولا بوحدتنا ولا بعلاقتنا العربية وأميركا يجب ان تسمح لنا بأن نكون مالكين لحرية قرارنا وفي ضوء إجماعنا عليها ان تتحرك.

○ الوزير خدام: فخامة الرئيس لا أريد أن أتكلم في موضوع الاتفاقية بل ما ورد على لسان شمعون واليوم على لسانك ان الرفض السوري أدى إلى بقاء إسرائيل في لبنان.

○ الرئيس الجميل: في الاتفاقية إن إسرائيل لا تنسحب إلا إذا انسحب الجيش السوري وهذا واقع.

○ خدام: خلال فترة الحرب وردت رسالة من الرئيس ريغان إلى الرئيس حافظ الأسد تتضمن ثلاثة بنود.

○ الرئيس الجميل: أي سنة وردة الرسالة.

○ سلام: ٨٢

○ خدام: ٨٢ وتتضمن الرسالة ثلاثة بنود.

١ - وقف إطلاق النار فوراً.

٢ - إنسحاب إسرائيل فوراً من جميع الأراضي اللبنانية.

٣ - تجري ترتيبات أمنية تقوم بها الحكومة اللبنانية مما لا يؤدي إلى إعادة الوضع السابق إلى الجنوب. على هذا الأساس وافقنا على وقف إطلاق النار. لم يكن مطروحاً أي شيء يتعلق بسوريا أو حتى بالفلسطينيين وأذكر أن الرئيس الأسد قال لفيليب حبيب: هل مطلوب شيء من سوريا فقال حبيب الشيء الوحيد المطلوب من سوريا هو الموافقة على وقف إطلاق النار وعلى هذا الأساس وافقنا على وقف إطلاق النار.

وتبين اللعبة الأميركية ان الحرب ما قامت بها إسرائيل الحرب قامت بها أميركا الغزو لم يكن غزواً إسرائيلياً إنما غزواً إسرائيليا - أميركياً المهم قبلنا بوقف النار وإنسحاب إسرائيل وإذ بإسرائيل أصبحت في بيروت.

وسألنا الأميركيين ان كانوا ملتزمين بالاتفاق أم لا فقالوا سنرى وسنعمل وو. . يعني كذب ومناورة لها أول وليس لها آخر.

ثم حصلت مفاوضات مع إسرائيل وصار إتفاق واعتقد أن لكل حكومة بأن تفعل ما تريد. لقد وقعتم إتفاقاً بينكم وبين إسرائيل وأميركا هل كنا على علم بالاتفاق هل كنا موجودين لقد وقعتم إتفاقاً نيابة عن سوريا وأنا أعتقد إذا كان للحكومة اللبنانية الحق ان تبرم الاتفاق الذي تريد فالحكومة السورية الحق ان تتخذ السياسة التي تريدها. أبلغنا موقفنا من الاتفاق لوزير خارجية لبنان بأن سوريا لن تنسحب نتيجة الاتفاق، ولا أحد يستطيع ان يلزم سوريا بالانسحاب إلا مع حرب في المنطقة وهذا شيء مختلف، تحصل حرب وننسحق ولا أحد قادر على سحقنا مهما كانت قوته العسكرية لأننا نملك التصميم والشعوب التي تملك التصميم لا أحد يستطيع ان يسحقها فسوريا كلما كان يؤخذ رأيها كانت تعطي موقفاً، الموقف لم يراع بالاعتبار، أكثر من ذلك لم تراع سيادة لبنان واستقلال لبنان. طيب هل يوجد عاقل في الدنيا يتصور سوريا توقع إتفاقية المنطقة الأمنية لأسرائيل تبعد عن عاصمتنا ٢٧ كلم. وليسمح لنا السيد ريغان ان لبنان لن يكون مصلحة أميركية ولا مصلحة غربية ولا شرقية لبنان بلد عربي له مصيره العربي.

أردت الايضاح يا فخامة الرئيس لأنه فعلاً نحن لن ننسحب نتيجة الاتفاق. وواضح ان الاتفاقية هي التي أبقت إسرائيل وليست سوريا، الرفض السوري ليس المسؤول المفاوضون هم المسؤولون.

○ الرئيس فرنجية: الحكومة اللبنانية اخذت موقفاً من الاتفاق ولبنان أخذ موقفاً، المهم، الكلمة الأخيرة هي للشعب اللبناني.

○ الرئيس سلام: لقد نسي أبو جمال ان يقول ان المسؤولية تقع على أميركا ولا أظن ان أحداً منا غافل ان المسؤولية الكبرى تقع على أميركا قبل الغزو وخلال الغزو وخلال المفاوضات والاتفاق والى ما انتهى إليه.

وإلى اليوم وهذا مسؤولية أميركا ولسنا غافلين عنها. الاتفاق وقع ولكنه مجمد وخلفياته يجب ان توضع أمامنا لنراها. الأخوان السوريون سموه اتفاق الاذعان وسمعت سيادة الرئيس الأسد شخصياً يقول: إن إتفاق الاذعان لا يكون الا بين دولة منتصرة عسكرياً ودولة مكسورة عسكرياً لبنان لم يكن فقط منكسراً عسكرياً بل محتلاً اليوم تطورت الظروف وأكرر مسؤولة أميركا لأنها لم تلزم إسرائيل بالاتفاق. تصرف إسرائيل لم يلازم الاتفاق خرقت الاتفاق بأنها انسحبت جزئياً برغم إعادة توزيع قواتها خرقت الاتفاق لأن المفروض بالاتفاق كان أن تنسحب جغرافياً وزمنياً بتلازم. ووصلنا اليوم الى هذه المرحلة ونحن نجتمع اليوم وأقول ان هذا الاتفاق فرّق بيننا أكثر مما نحن متفرقين نتفق على أشياء كثيرة ويجب ان نتفق عليها ولكن إذا ما اتفقنا على هذا لا نكون عملنا شيئاً.

وهنا اذكر بما تفضل به الرئيس كرامي وأنا لا أعتبر نفسي فريقاً مع واحد من الأخوان ولا مع الآخر لكن أنا لبناني أحرص على لبنانيتي ومسؤوليتي اللبنانية يوجد أسود ولا يقابله أبيض هذه قناعتي لو كان هناك أسود وأبيض لكان الأمر سهلاً لكن بين الأسود والأسود يجب ان نلاقي سواداً خفيفاً.

وأرجع للرئيس كرامي الذي يقول ان الاتفاق مجمد. ولكن لتجميده أسباب ولم يجمد عبثا الاتفاق مثل ما لاحظنا من فخامة الرئيس وقع ولعدم إبرامه أسباب منها معارضة فريق من اللبنانيين ومعارضة إخواننا في سوريا ويجب ان نأخذ رفض سوريا بعين الاعتبار ومن الأسباب الظروف التي توالت علينا أيضاً من تصرف إسرائيل وإظهارها إنها لا تنفذ شيئاً بنية طيبة. وإذا قدرنا اليوم بعد أخذ وعطاء ان نتوصل للاقتراح الذي يقوله الرئيس كرامي وهو الاتفاق نهائياً على تجميد الاتفاق.

- كرامي: التجميد معناه الالغاء.
- سلام: عندما نقول تجميد فهذا معناه عدم تنفيذ. وخلينا نفتح الأبواب وما نسكّرها.
- كرامي: أنا فتحت الباب.
- سلام: أنا أقدر ذلك وأشارك فيه عن قناعة وانفتاح.
- بيار الجميل: العملية هذه ستأخذ أياماً. ونحن اتفقنا على وقف اطلاق النار لكن لم ينفذ وأطلب ان نفتش عن طريقة لوقف إطلاق النار والبارحة كانت ليلة فظيعة. والمهم ان نتفق على وقف النار.
- سلام: أنا مع الشيخ بيار ان نصر على قضية وقف إطلاق النار ولكن نحن هنا مجتمعين. ليس لفرض شيء بالقوة ولنأخذ بتوافق وليس بالقوة.
- كرامي: بما إنه يوجد لجنة أمنية يتمثل فيها سائر الأطراف يتمنى المؤتمر على هذه اللجنة ان تقوم بالعمل على استتباب وقف النار.
- سلام: المؤتمر بكامله يطالب بهذا الشيء.
- بيار الجميل: ولكن وقف إطلاق النار بصورة جدية.
- الرئيس الجميل: ماذا وليد بك.
- جنبلاط: سأرجع قليلاً لكلام الرئيس فرنجية وأعتقد أنه مهم وجوهري ولندرس الأتفاقية بنداً بنداً، نحن غير مستعدّين لذلك الآن، ولكن أريد أن أرجع إلى الظرف الذي تمت فيه الأتفاقية؛ الأتفاقية تمّت تحت ضغط السلاح الأسرائيلي والأتفاقية كان لها بعد إسرائيلي معروف، وبعد لبناني معروف. الأتفاقية بين دولة إسرائيل وحزب لبناني.
- بيار الجميل: احتج على هذه النقطة ونحن ليس لنا دخل أبداً أبداً.
- جنبلاط: وهذا الحزب لظروف معروفة . . .
- الرئيس الجميل: (مقاطعاً) وليد ممكن من فضلك
- جنبلاط: (مقاطعاً أيضاً) لا ما تحكي، نحن هنا فرقاء وحتى إذا أردت سأحتج على شكل الطاولة. لنتكلم بصراحة، شكل الطاولة لم أطرحه البارحة، وأنا أحتج على شكل الطاولة.
- بيار الجميّل: ليس لك الحق ان تشتمنا.
- وليد جنبلاط: أنا لا أشتمك.
- بيار الجميل: مثل ما نحترمك احترمنا
- جنبلاط: أنا أحترمك.
- الرئيس الجميّل: فليعطِ وليد رأيه.
- جنبلاط: هذا الحزب في ظروف معينة توصل إلى الحكم، وهذه النقطة لا نريد إغفالها وإن الحزب اليوم هو الحاكم.
- بيار الجميّل: كل حزب يحق له ان يعمل رئيس جمهورية.
- جنبلاط: لا.
- الرئيس الجميّل: أنا موجود هنا بمعزل عن أي إرتباط حزبي فئوي، طائفي، عائلي.
- جنبلاط: مع كل إحترامي لك يا فخامة الرئيس نحن على الأرض نتقاتل وأياك، أنت فريق ونحن فريق.
- الرئيس الجميل: أنا لست فريقاً.

أقترح المندوب السعودي هنا رفع الجلسة إلى بعد الظهر. فرفعها الرئيس الجميّل إلى بعد الظهر متمنياً لها الجو الملائم.

محضر الجلسة الرابعة جنيف ـ مساء الأربعاء ٢/١١/١٩٨٣

في تمام الساعة السادسة من بعد ظهر الأربعاء في ٢/١١/٨٣ أجتمعت هيئة الحوار الوطني في جنيف برئاسة رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل وحضور السادة:

فخامة الرئيس كميل شمعون
فخامة الرئيس سليمان فرنجية
دولة الرئيس صائب سلام
دولة الرئيس رشيد كرامي
دولة الرئيس عادل عسيران
صاحب المعالي الشيخ بيار الجميل
الأستاذ وليد جنبلاط
الأستاذ نبيه بري.

○ الرئيس الجميل: أول من طلب الكلام بعد الظهر الرئس شمعون ولكن وليد بك كان يتكلم قبل الظهر ويريد إكمال كلامه تفضل وليد بك.

○ جنبلاط: يعني، كنت بدأت بمداخلة بسيطة وغضب الشيخ بيار والشيخ أمين واتمنى الآن ان نحكي.

○ بيار الجميل: لماذا تشرك بيار وأمين، أمين رئيس جمهورية.

○ جنبلاط: كنت أتكلم عن بعض النقاط حول خلفية الاتفاق أو ظروف المعاهدة المشهورة والمشؤومة وقلت إنه نتيجة هذه الظروف كان لهذا الاتفاق بعدين البعد الداخلي والخارجي. البعد الخارجي سأصل إليه بالنتيجة أما البعد الداخلي، إرادة حزب معين في لبنان وسأسميه حزب الكتائب إرادة للسيطرة لذلك عقد هكذا إتفاق. وأنا أرفض أن أجهل أو يصير تجهيل للفاعل في حرب الجبل. حرب الجبل يمكن حرضت عليها إسرائيل ولا أقول يمكن بل حرضت عليها إسرائيل لكن كان يوجد من أعطى الوقود لهذه الحرب وهو وجود القوات اللبنانية الذراع العسكري لحزب الكتائب في الجبل وقد تتكرر نفس حرب الجبل كما قال نبيه بري في صيدا والجنوب قد تتكرر إذا لم نتدارك هذه الخطورة.

وأصبح هذا الاتفاق، إنطلاقاً مما تفضل به الرئيس فرنجية لظروف معينة وأنا أقول إنه باستطاعتنا عدم توقيعه وأنا أذكر بخطابات او خطب للرئيس أمين الجميل في عواصم عربية وأجنبية عدة إنه غير مستعد لتوقيع اي إتفاق معين يخضع فيه لبنان الى تسوية معينة مع عدو.

وظروف حزب الكتائب الذي استلم الحكم له خلفياته وسنأتي لهذا الكلام بعد الانتهاء من الاتفاقية ونحن فوضنا الرئيس فرنجية بهذا الكلام، المراسيم الاشتراعية، الجيش، التعيينات الخ، مع الأسف رئيس الجمهورية اليوم الذي يترأس الطاولة ليس حكماً بل فريقاً وأنا أصر على إنه ليس حكماً بل فريق. وأنا لن أطيل الحديث حتى ما يصير جرح شعور وأنا أؤيد الاقتراح الذي طلع به الرئيس كرامي في ما يتعلق بصون السيادة اللبنانية والاستقلال اللبناني وفي ما يتعلق بصون ما يسمى بأمن الجليل من خلال مبادىء قد تعتمد نتفق عليها نحن. ومن خلالها إذا اتفقنا نفرض على الأميركي فاليوم نحن نعتبر بأن الأميركي فرض علينا، هذا اللعين فيليب حبيب إتفاقاً معيناً نحن بغنى عنه، نحن نريد بلدنا عربياً مستقلاً سيداً حراً لا نريد نظاماً يحمى من قبل المارينز الأميركان. إذن يريدون ان يبقى اللبناني محمى من قبل المارينز او الفرنسيين الذين تعتبرهم الاذاعة اللبنانية (الكلاب) شهداء، ليتهم عمرهم ما رجعوا هؤلاء ليسوا شهداء. أما ان

نعتبرهم شهداء في إذاعتنا فهذا معيب ومخجل. أما أن نتفق على صيغة هذا البلد عربي سيد مستقل بكل ما تعني هذه لكلمة من معنى أو إذا كنتم تريدونها مستعمرة أميركية غربية مع الاهداف فنحن غير متفقين معكم أبداً أبداً.

أريد ان أنهي بكلمة بسيطة جداً حول سوريا. هذا الكلام ليس للتملق او للمجاملة لأن معالي الوزير خدام موجود هنا. اختلفنا بالماضي مع سوريا حول مفهوم معين للبنان ولكن لا يزايد أحد علينا بالموضوع ستبقى سوريا بالأمس واليوم غداً مع كل إحترامي لمفاهيمكم للسيادة اللبنانية والاستقلال الخ ستبقى العمق الاول والاخير للبنان العربي الديموقراطي لسيد وبقية العرب في البحر نحن نريد سوريا أولاً مع إحترامنا وإحتفاظنا باستقلال لبنان وسيادته ولكن نرفض أن يصبح لبنان قاعدة استعمار ضد سوريا وعند هذا الحد اسمحوا لي إننا لا نستطيع ان نفهم لبنان سيداً ومستقلاً مثل فهمكم له نحن نفهم لبنان سيدا ومستقلا من خلال التزامه والتحاقه بالخط العربي وعلى رأس هذا الخط العربي سوريا.

○ الرئيس الجميل: أتمنى ان يحذف الكلام الذي قيل عن المارينز والقوة الفرنسية من التسجيل فلا يجوز ان تبقى نعوت، وأذكر إنه عندما دخلت القوة الأميركية والقوة الفرنسية لبنان لم أكن أنا في الحكم دخلت في ظروف معينة يجب ان نفهم خلفية مجيء هذه القوات الى لبنان. هناك من أيد دخول القوة الفرنسية وكذلك القوة الأميركية. الجنود الذين دخلوا الى لبنان قبل تسلمي الرئاسة لحماية الاهالي من الحرب. وإذا كان هناك رغبة بالانسحاب لهذه القوات فهذا مطلب كل لبناني ورغبة الكل ان يكون البلد تحت سيادة الجيش اللبناني ونؤكد على ضرورة جلاء كل القوات الاجنبية بما فيها القوات المتعددة الجنسية.

بعدما طالب الرئيس الجميل بحذف التعابير التي قيلت على لسان جنبلاط ضد المارينز والفرنسيين.

○ وليد جنبلاط: أنا حكيت وأنا اتحمل مسؤولية كل ما قلت.

○ الرئيس الجميل: لا أعرف إذا كان المؤتمر يصر على إبقاء هذا الكلام في المحضر.

○ كرامي: هذه نعالجها مع وليد بك.

○ شمعون: من المفروض ان لا نطلق مثل هذه العبارات.

○ الرئيس الجميل: فخامة الرئيس شمعون لقد وعدنا الرئيس كرامي ان يعالج هذا الأمر مع وليد بك وليتأكد وليد بك ان كل الموجودين في هذه القاعة لا يريدون الا ان نفتح صفحة جديدة معه.

واعطى الرئيس الجميل الكلام للرئيس شمعون.

○ شمعون: لقد حان الوقت لنرجع إلى الهدوء والرواق بالرغبة المخلصة للتفاهم مع كافة الفرقاء. وإذا صح القول إن هناك عدة فرقاء فنحن فريق واحد. هناك عبارات وجهت الى حزب الكتائب وهذا الأخير حزب محترم خصوصاً ان الشيخ بيار الجميل لم يوجه أية عبارة نابية ضد غيره أرجو ان نستعمل لغة التفاهم.

نعود بعد هذه المقدمة الى الاتفاقية. كنا من الذين انتقدوا بعض النصوص التي تضمنتها فكان الجواب في حينه كما هو اليوم إنه يشكل الوسيلة الوحيدة لانسحاب القوات الأسرائيلية من المساحات التي تحتلها في الأراضي اللبنانية ولم يزل هذا الهاجس يساورنا خصوصاً إننا نسمع من آن لآخر تهديدات من إسرائيل ويوم أمس سمعت تهديداً جديداً منها أنه إذا الغي الاتفاق من طرف واحد ستبادر إلى إغلاق الحدود عند جسر الأولي وتصبح المنطقة بكاملها تحت قبضة إسرائيل.

لقد قال فخامة الرئيس فرنجية وقال الأستاذ نبيه بري بالغاء الاتفاقية وأن هناك رأي عام إسرائيلي. المعارضة في إسرائيل تستعمل هذا الامر كسلاح للوصول الى الحكم. وعندما تصل إلى الحكم تصبح شرسة بحق العرب اكثر من الذين سبقوها وتاريخ الاحتلالات المتزايدة لاراض عربية معروف من الجميع. وفي فترة أية حكومة كان يحصل الاحتلال تارة في عهد المعارضة وتارة في عهد غير المعارضة يجب ان يكون لدينا الكثير من الحذر حتى لا نخطىء في تقديرنا ولا نقول بأن الرأي العام أو رأي المعارضة سينقلب بالنتيجة وأن إسرائيل ستنسحب من الأراضي اللبنانية فقد تمضي سنوات عديدة وعديدة قبل ان تنسحب إسرائيل لهذه الأسباب استمعت بكل خشوع الى الرأي الذي أبداه دولة الرئيس كرامي والذي أشار فيه إلى إمكانية تجميد الاتفاقية وكلنا مع هذا الرأي حتى يعالج هذا الموضوع ليس بجو محموم مثل هذا الجو بل تتم المعالجة بروح المسؤولية الكاملة محاولين ان نرى ماذا يحصل بعد شهر او شهرين أو سنة إذا الغينا الاتفاق. لذلك اعددت اقتراحاً يرمي الى تجميد اتفاقية ١٧ أيار كما يلي:

بسبب الظروف التي رافقت توقيع ١٧ أيار ونظراً للملابسات الدولية التي قد تنتج عن الغائه او عن إبرامه أقترح تجميد إتفاق ١٧ أيار على أن تتولى في ما بعد حكومة إتحاد وطني معالجة مصيره.

○ كرامي: نحن مختلفون حول الاحتلال الأسرائيلي ومتفقون على التعاون والعمل من أجل تحرير الأرض. كلنا متفقون على أن الاتفاق يحمل في بنوده ما يمس السيادة والوحدة الوطنية ودور لبنان العربي. فالظروف التي قضت بالتوقيع عليه في ظرف كان العدو فيه محتلاً وكان حول الحرم الجمهوري هذا العامل عامل إكراه وضغط وهو من أسباب بطلان العمل او العقد. أخشى ما أخشاه ان يكون التجميد إعطاء الصفة الشرعية لاستمرار الاحتلال وهذا خطر يجب التنبه إليه ونكون وكأننا قد تركنا للقدر ان يحررنا من عدو طامع بأرضنا. هذا الاقتراح فيه خطورة، يجب التوضيح في النص المقترح نفسه على ضرورة الاجماع على موقف نتعاون فيه لانهاء الاحتلال، قلت التجميد بمثابة الالغاء.

إسرائيل ومن وراءها تريد الأمن لشمال إسرائيل. هناك ترتيبات أمنية وقوات دولية وإشكال مختلفة يمكن الاتفاق عليها حتى نوفر الطلب الأمني الذي كان وراء الاجتياح الأسرائيلي اللهم الا إذا كان لأسرائيل أهداف أبعد من ذلك بكثير وهذا ذريعة لبقاء الاحتلال واستمراره. أنبه الى خطورة التجميد فقط دون معالجة قضية الاحتلال يجب ان نتفق على قرار ملائم يبعد عنا الخطر.

○ سلام: اتفقنا ان هذا الاتفاق هو إتفاق اذعان فرضته الظروف التي يشير إليها دولة الرئيس كرامي. دولة محتلة تفرض على دولة أخرى شروطها وبنودها. منذ ذلك الوقت حصلت ظروف عديدة لمعاودة بحث الموضوع. أنا مع التجميد واقترح ما يلي: إن حكومة لبنان بمراجعة إتفاقية ١٧ أيار أخذة بعين الاعتبار سيادة لبنان واستقلاله وحاجات الأمن المشروع لجيرانه والاتفاقات السابقة التي عقدها لبنان ضمن العالم العربي.

○ شمعون (مقاطعاً): افضل إقتراحي.

○ فرنجية: كلنا متفقون على الالغاء والالغاء غير ممكن اتفقنا على تجميده وهو بحكم المجمد ويبقى بدون شك إسرائيل على أرضنا، الجنوبيون يتحملون فدية عن لبنان، تحملوا ٣٥ سنة ننتظر تأليف حكومة جديدة والاتفاق مع أميركا فإذا تجاوبت معنا وحكمت ضميرها ولو لمرة كان خيراً والا لكل حادث حديث.

○ كرامي: التجميد خطر على مصير البلد ومع الاحتلال الأسرائيلي يصبح واقعاً لا يمكن الخروج منه والذي يموت كل يوم في سبيل أرضه ماذا نعمله له؟ هناك بطولة ونضال وقتال يومي ضد إسرائيل وجيشها في الجنوب إن هؤلاء الابطال يدافعون عن مصير لبنان وسيادته.

أنا مع التجميد بمثابة الالغاء مع البحث بالترتيبات الأمنية المشروعة عن طريق هيئة الأمم المتحدة، نحن نسعى الى تحرير لبنان وأميركا تريد ذلك. ونحن منذ ١٩٤٠ تحت هذا الهاجس، بالنسبة لسوريا تعتبر هاجسها في أمنها، وإسرائيل قريبة من دمشق ٢٣ كلم فقط. نحن نريد إزالة الشرعية عن الاحتلال الأسرائيلي.

○ سلام: التجميد سيعطي مفاعيل مختلفة لذلك قلت ان الحكومة اللبنانية تتعهد بإعادة النظر وعليها ان تجد للوصول الى نتائج مفيدة والحكومة مفتوح أمامها الالغاء وإعادة النظر وتقرر ما تراه لمصلحة لبنان.

○ كرامي: مجرد القول بالمراجعة إعتراف منا بالاتفاقية وهذا لم يحصل يعني نحن الذين لم نوافق سابقاً أمعقول ان نوافق لاحقاً بعدما رأينا على الأرض مساوىء ونتائج هذه الاتفاقية الماسة بالسيادة. والوحدة الوطنية والعلاقات العربية. والمفهوم في ما بيننا ان الهدف هو الالغاء وإما الوسيلة فهي إعادة هذه الاتفاقية حسب الأصول الى المراجع المختصة حتى هي تتدبر أمرها.

○ شمعون: هذا الذي قلناه وأنا اقترح حكومة إتحاد وطني لدرس الاتفاقية.

○ كرامي: يا فخامة الرئيس شمعون ان الاختلاف في مجلس الوزراء نتائجه أخطر بكثير من الخلاف في هذا المؤتمر والمفروض ان يكون هناك وضوح حتى لا تحصل المشاكل لأن لبنان لم يعد يستطيع تحمل المشاكل يعني اليوم اتفقنا وغداً اختلفنا أنا من رأيي ان هذه القصص صار لازمها وضوح.

○ الرئيس الجميل: إقتراح الرئيس فرنجية ممكن يتبلور لأنه يفتح مجالات كبيرة. لأنه كما ذكرت يوجد عدة جوانب يمكن التطرق إليها.

O نبيه بري: ما المقصود بكلمة تجميد. طبعاً البارحة عندما تكلمنا عن المعارضة الداخلية لم نقل ان هذا السبب الوحيد الذي يجعلنا نتحرر من إسرائيل إنما هناك أسباب أخرى ومن بينها الجو الأسرائيلي الداخلي الضاغط بغض النظر عن المعارضة، نعرف ان هناك جنوداً يرفضون الخدمة في لبنان، ونعرف أنه تحصل مهرجانات تصل عددها الى ١٥ أو ٢٠ الف نسمة أحياناً تطالب بالشيء الذي يطالب به حزب العمل وغيره، وقلنا ان الشيء الأساسي للتحرير هو وحدتنا الداخلية نحن نفهم الشيء قاله فخامة رئيس الجمهورية صباحاً، صحيح قبلنا تحت الضغط ببدء المفاوضات ولكن لما وقعنا الاتفاق لا اعتقد اننا كنا تحت ذات النسبة من الضغط، الآن نحن تحت نسبة أقل. واليوم سمعنا تصريحاً من وزير بريطاني وهذا التصريح صدر من شامير إلى هذا الوزير إنه إذا قرر مؤتمر الحوار الغاء الاتفاق فإن إسرائيل ستحتفظ بالجنوب وستبقى فيه، أنا اتمنى على المؤتمر ان لا يعمل تحت الضغط وأريد أن أسأل سؤالاً، أنا لا أقول إنني ضد التجميد مباشرة ولكن أريد السؤال ماذا نعني بكلمة التجميد.

فخامة الرئيس يعرف والجميع يعرف ان إسرائيل تقوم بتنفيذ الاتفاق بالشق المتعلق فيها، فإذن لماذا نتمسك بهذا الاتفاق الذي خلق لنا المشكلة الداخلية والمشكلة العربية، لذلك أصبح يجوز أن نأخذ موقفاً جريئاً.

ما هو التجميد، الأسرائيليون سائرون نحو التطبيع ويريدون سفارة ويدعمون الجيش الاقليمي ويطبقون على الأرض كل الأمور وبالرغم من أنهم خرقوا الاتفاق أكثر من مرة. كلمة تجميد يفهم منها ان تجمد وضعاً من طرفك ومن قبل طرف آخر، هل هذا سيحرر الجنوب؟ وهل نحن نناقش الاتفاق لأجل الاتفاق أو نناقشه حتى نصل إلى وسيلة من أجل تحرير الأرض وإذا كنا نناقش الاتفاق من أجل إيجاد وسيلة لتحرير الأرض فإن التجميد لن يحرر الأرض، الأسرائيليون يقومون بتنفيذ الاتفاق، ونفذوه، التجميد بماذا يفيدنا، وماذا يعطينا التجميد.

O فرنجية: التجميد هو إعطاء وقت محدد لفخامة الرئيس مع حكومته ليتوصلوا إلى مراجعة الدولة الأميركية لعل هذه الدولة مرة واحدة في تاريخها، ضميرها يتحكم بأعمالها لعل الضمير الأميركي يتحرر ويكون لصالحنا هذا الشيء الوحيد المنتظر من التجميد.

O الرئيس الجميل: وهذا يفتح مجالاً لاصدقاء لبنان خاصة الاشقاء العرب الحريصين على مصلحة لبنان ان يدعمونا ويساعدونا للوصول الى هذه الاهداف.

O نبيه بري: حتى من الناحية الدستورية فخامة الرئيس وهذا جدل قانوني ولكن لعله يلقي الاضواء على الموضوع، رئيس الجمهورية مفروض ان ينشر القانون بخلال ٣٠ يوماً مرت الثلاثون يوماً ولم تنشره، القانون اللبناني في المادة ٥٦ و٥٧ على عكس باقي الدول العربية وأكثر الدول، لم يلحظ إنه إذا لم ينشر القانون خلال ٣٠ يوماً، هل يصبح مبرماً أم غير مبرم.

O الرئيس الجميل: لنوضح لك من الناحية القانونية الدستورية الاتفاقية ليست بحاجة الآن الا لتوقيع رئيس الجمهورية وتبادل الوثائق.

O بري: كان يجب البت خلال ثلاثين يوماً.

O الرئيس الجميل: لا ليس ضرورياً.

O شمعون: المجلس النيابي أجاز للحكومة الابرام ومبادلة الوثائق والحكومة حرة باستعمال هذه الاجازة.

O بري: أنا أقول هل يجب ان يتم هذا الأمر خلال ٣٠ يوماً أو لا.

O الرئيس الجميل: الثلاثين يوماً فقط حق لرئيس الدولة ان يعيد قانون صدقه مجلس النواب الى المجلس، خلال ٣٠ يوماً وإذا لم يعده هذه المهلة يصبح القانون منجزاً هذا حق فقط لرئيس الدولة.

O بري: وإذا لم يعده؟

O الرئيس الجميل: إذا لم يعده يصبح نافذاً.

O بري: إذا أردنا إعادته الآن هل المفروض ان تعيده الى مجلس النواب أم لا.

O الرئيس الجميل: نستطيع إعادته بمرسوم إحالة جديد إلى مجلس النواب.

O بيار الجميل: إذا عطلنا الاتفاق هل تخرج إسرائيل.

O بري: وهل إذا أبقيناه هل ستطلع إسرائيل.

○ بيار الجميل: يوجد إتفاق بيننا وبين إسرائيل ان تنسحب من لبنان.

○ بري: هذا رهن بثلاثين شرطاً وشرطاً، أحمد جبريل إذا لم يرجع الأسيرين اللذين عنده فإسرائيل لا تنسحب.

○ بيار الجميل: كل الشروط التي وضعتها لا توازي الاحتلال. أيها أحسن الاحتلال أو بعض النقاط التي وردت في الاتفاقية.

○ كرامي: مثل ما قال فرنجية أسوأ من الاحتلال هذه الاتفاقية لن تخلصنا من الاحتلال بالعكس ستكرس هذا الاحتلال وستصبح إسرائيل مهيمنة على لبنان من خلال التدابير والترتيبات والاجراءات التي اخذت الحق فيها.

○ بيار الجميل: هل الالغاء سيخرج إسرائيل، أنا أوافق على إقتراح الرئيس فرنجية.

○ وليد جنبلاط: نرجو ان لا ينشر ما قيل، في جريدة «العمل» وكل يوم يأتينا واحد جديد مع وفد الكتائب تريد ان نعرف من يمثل الوفد الرسمي، يوم واحد من جريدة «العمل» ويوم واحد من إذاعة «صوت لبنان» هذا غير مقبول لأن هذه الأمور لا تحكى في الخارج. وإذا حضر كل يوم واحد مع وفد الكتائب فنحن سنفعل الشيء نفسه.

○ الرئيس الجميل: لا.. الأسماء لشخصين مدونة في الورقة أمامك.

ورفع الرئيس الجميل الجلسة الى اليوم التالي الساعة العاشرة صباحاً.

محضر الجلسة الخامسة جنيف - صباح الخميس ١٩٨٣/١١/٣

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس في ٣ تشرين الثاني ١٩٨٣ إجتمعت هيئة الحوار في جنيف برئاسة فخامة رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل وحضور السادة:

فخامة الرئيس كميل شمعون
فخامة الرئيس سليمان فرنجية
دولة الرئيس عادل عسيران
دولة الرئيس صائب سلام
دولة الرئيس رشيد كرامي
صاحب المعالي الشيخ بيار الجميل
الأستاذ وليد جنبلاط
الأستاذ نبيه بري.

استهل فخامة الرئيس الجميل الجلسة قائلاً ان لبنان عاد يحترق من جديد والنكسات الأمنية تناولت كل الأراضي تقريباً من الشمال إلى الجبل وبصورة خاصة في طرابلس النار تلتهم التجهيزات البترولية في طرابلس واستعدادات عسكرية على مختلف الأراضي اللبنانية المفروض أن نوفر عن لبنان مزيداً من الخراب والدمار والقتل والتهجير ونسرع بإنجاز أعمال هذا المؤتمر توفيراً لمزيد من المآسي على أرض وطننا العزيز. ثم أعطى الكلام للرئيس كرامي.

○ كرامي: نشارك الألم والأمل لما يجري في لبنان ككل، وبالنسبة لطرابلس والشمال باعتبار إننا كلنا نرفضه ولكن يجب ان نتذكر، ان ما حصل كان نتيجة مؤامرة أميركية بتنسيق من كيسنجر الذي خطط للتقسيم والتوطين، والمؤامرة ما زالت مستمرة ومعالجة الأسباب أهم من معالجة النتائج، ومن هنا الأمل للوصول الى معالجة الأسباب والوصول الى حلول صحيحة تبعدنا عن مصادر الخطر والقلق على لبنان ونحن نشارك المؤتمرين بوضع حد للاقتتال حتى تكون الحلول السياسية الصحيحة العادلة والمتوازنة.

○ سلام: يؤسفني ونحن نبحث أمور جليلة كالتي نبحثها اليوم أن أعود إلى ما جرى أمس وقد تركنا لدولة الرئيس كرامي ان يعالج الأمر ويحذف من المحضر كلمات استنكرناها استنكاراً شديداً خصوصاً ما يخص إخواننا العرب واتمنى ان يكون قد تم الحذف لأن هذه محاضر ولا يجوز ان تبقى فيها الكلمات هذه.

○ جنبلاط: أنا اتحمل مسؤولية الكلام الذي قلته فلا يتدخل أحد بيني وبين العرب وانتهى الأمر.

○ سلام: نحن نستنكر ان نسمع كلام مثل الذي سمعناه.

○ جنبلاط: انا لم اشتم احداً وأنت تستطيع ان تستغلها مع السعودية أنا أعرف، لكن أنا ما شتمت أحداً.

○ سلام: العرب لا يرمون في البحر.

○ جنبلاط: هذا رأي يعنيني ولا يعنيك.

○ سلام: يعنيك وحدك ولكن أنا استنكرها كل الاستنكار.

○ جنبلاط: استنكر قدر ما تريد.

○ الرئيس الجميل: اعتقد إننا وعدنا أنفسنا ان نعالج الأمر مع دولة الرئيس كرامي والأمر عولج.

○ كرامي: يا فخامة الرئيس كنت اتمنى ان لا يثار الموضوع مجدداً.

○ سلام: ولكن يوجد محاضر.

O كرامي: إن ما حصل البارحة يجب تفسيره في ضوء النوايا لا شك نحن نوايانا كلنا سليمة وتقديرنا للعرب هو على قدر ما هم فيه وعليه ولذلك ولئن اختلفت النظرة لكن النتيجة نحن كلنا عرب وكلنا متضامنين في سبيل خير الأمة ومن أجل مصيرها الواحد أمام الاخطار التي تتهددنا جميعاً. والأخ وليد بك كل ما تمناه هو التضامن العربي الصحيح والمتين لأن بذلك وحده نستطيع فعلاً ان نخرج من بحر الالام الذي نحن فيه والبحر الذي قصده هو بحر الالام.

O بيار الجميل: انا أعتقد ان أكبر خدمة نستطيع تقديمها للبنان ان نعمل كل جهدنا لوقف الحرب في كل الجبل، الحرب الموجودة الآن في لبنان أكبر كارثة على لبنان فلنؤجل كل المواضيع لنعالج الحرب في لبنان.

O الرئيس الجميل: أعتقد أن لهذه الحرب خلفيات معينة وبقدر ما نسرع في أعمال هذا المؤتمر بقدر ما ننهي الاقتتال على الأرض. الاقتتال لن ينتهي بوقف النار ولا ينتهي باتفاق لجنة فلذلك اتمنى الاسراع في أعمال هذا المؤتمر خاصة وإنه تلزمنا للاستمرار، الروحية التي ننطلق منها لنصل، مثلما وصلنا إلى إقرار البند الاول نتوصل بسرعة إلى إقرار البنود الاخرى.

O كرامي: معارضتنا للاتفاق متولدة عن قناعة جازمة بعدم إمكانية التعامل مع العدو الأسرائيلي ولا سبيل لتنظيم أية علاقة معه بشكل رسمي نظراً للعداء التاريخي والاطماع التي يحلم بها وخاصة في ضوء التجارب العديدة في المنطقة ومع أكثر من بلد عربي.

نطالب بالالغاء سيماً وهناك فتاوى بأن من يتعامل مع العدو الأسرائيلي خارج عن الدين نحن لا نريد ان نصل إلى أكثر مما يؤمن سيادة البلد ووحدته واستقلاله نحن لا نسجل مواقف، كلنا نتألم ونرفض هذا الواقع الناتج عن الاحتلال. بدأت كلمتي إنما الاعمال بالنيات. أسأل إذا ثانوي. التجميد خطر والاحتلال مع التجميد لا يزيل الشرعية عن وجود إسرائيل في لبنان، والمؤقت في لبنان يدوم خصوصاً مع عدو لئيم هو إسرائيل وأخشى ان تبرد الهمم ويقف النضال القائم حالياً.

O شمعون: اليوم إذا قررنا الالغاء فهذا له محاذير وأخطار إمّا أن نقرر التجميد برسم الالغاء فهذا تعبير غير صحيح وستأتي حكومة إتحاد وطني وأعتقد أن يكون عندها الوعي والجرأة والشجاعة والوطنية حتى تقرر الشيء المناسب.

O كرامي: إذا وصلت القضية لحكومة إتحاد وطني فمعناه إننا سننقل هذا الموضوع بكل خلافاته الى حكومة الاتحاد الوطني.

O شمعون: إسمح لي ان اقول ان التجميد يعطيك مجالاً، تأخذ وتعطي دولياً ولا تلغي من طرف واحد والالغاء من طرف واحد أمر خطر وعواقبه خطيرة جداً الحكومة يكون عندها رئيس وزراء ووزير خارجية ويكون عندها هيكل حكومي تدخل في المفاوضات مع الأميركيين في الدرجة الأولى لأنهم فريق موقع.

O كرامي: لذلك فخامة الرئيس انا طلبت اذا كان المؤتمر متفق على الالغاء عند ذلك يصبح على مراحل.

O الرئيس الجميل: إسمح لي دولة الرئيس نحن مثل ما قال فخامة الرئيس شمعون نريد ان نأكل عنباً لا أن نقتل الناطور ويهمنا ان نتوصل إلى حل. ومعنى ذلك إن قسماً من الاتفاقية لسنا متخلين عنه والشكل لا يقل عن الجوهر والالغاء يضعنا ويجعلنا نتحمل المسؤولية. إما إقتراح فخامة الرئيس شمعون الذي يلتقي مع إقتراح الرئيس فرنجية فهو بنظري الموقف العملي.

وأعتقد إنه يسهل علينا إذا كنا صفاً واحداً أن ندخل باتصالات مختلفة مع الطرف الشاهد الأميركي وطلب معاونته لمعالجة هذا الأمر والتصدي لهذا يعني االتخلي ليس عن إسرائيل إنه التخلي عن الدعم الأميركي واعتبر إننا بأمس الحاجة إلى هذا الدعم. ومن الخطورة بجانب ان نضرب بعرض الحائط كل هذه العوامل ونقرر من طرف واحد الغاء الاتفاقية وهذا يعرض مصير ومصداقية لبنان في المحافل الدولية...

لقد كنت يا دولة الرئيس كرامي في الحكم واخذت قرارات جريئة وكل الشعب اللبناني اقر بشرعية القرارات التي اخذتها في ظرف معين من تاريخ لبنان بالرغم من ان البعض قد لا يحبها إلا إنها لا تخرج عن كونها قرارات شرعية نافذة السلطة تظل موجودة وتظل قائمة حتى تلغى. وهي التي تمثل لبنان في المحافل الدولية.

السلطة اخذت قراراً وصدّق من المجلس وهو ملزم للكل، حيثيات اقتراح فخامة الرئيس شمعون مهمة واتمنى

اعتمادها وكل منا يتحمل مسؤوليته، اتمنى من منطلق المسؤولية ومصلحة لبنان العليا ان لا نلجأ الى الحلول التي يمكن ان تعتبر انتحارية ويكون لها نتائج انتحارية.

O سلام (لشمعون): فخامة الرئيس أفهم من التعبير الذي قال: «على ان تتولى في ما بعد حكومة إتحاد وطني إقرار مصيره، سلباً لا إيجاباً».

O شمعون: هذا المقصود منه والا لما استعمل هذا التعبير.

O الرئيس الجميل: أحب ان أعلق على كلام دولة الرئيس كرامي البارحة وكلامه كان واضحاً بأن المعقول البحث بترتيبات أمنية فإذن هناك شق من الاتفاقية لا خلاف عليه إذن هناك مبدأ وجود.

O كرامي: لكن ليس من خلال الاتفاقية.

O الرئيس الجميل: اتمنى ان لا نصل وندفع الأمور إلى هذا الحل الذي يمكن ان يوصلنا إلى حلول انتحارية. وأن نلجأ إلى حلول تؤمن المصلحة اللبنانية العليا كما يراها دولة الرئيس كرامي من خلال حيثيات اقتراحه اخذين بعين الاعتبار الاستمرارية اللبنانية لأن الشرعية انطلقت وهي شرعية لبنان المستمر، اتمنى لمصلحة الجميع ان نحترم هذه الشرعية لمصلحة الحكم في لبنان ولمصلحة استمرار الشرعية حتى يبقى للبنان المصداقية في المحافل الدولية منعاً للتشكيك، اتمنى من صميم قلبي ان نتفهم مسؤوليتنا التاريخية ولا نصل بهذا المؤتمر الى الباب المسدود ونلجأ الى الحلول التي يمكن ان تؤدي الى نتائج انتحارية ونعري لبنان مما بقي عليه من مصداقية في المحافل الدولية.

O الرئيس فرنجية: إستمرار الشرعية هو رغبة الجميع ونضحي بكل شيء لأجله نحن أمام أمر واقع سيئات الاتفاقية، حسناتها بحثت كثيراً، يوم الاستقلال اتفقنا على أن يكون لبنان ممراً او مقراً لأي عدو للعرب نحن مثلك متخوفون من خسارة الدعم الأميركي والمصداقية اللبنانية إذا رجعنا إلى الميثاق نكون بموجب القرارات ربحنا الدعم الأميركي ولم نخسر الدعم العربي. وإذا طلبت إحدى الدول العربية تطبيق القرارات المتخذة في الجامعة العربية فلا وجود للبنان عربياً ويصبح لوحده ونصبح دولة لا عربية ولا تركية ولا قبرصية.

ولا اتصور أن أميركا يمكن أن تأتي بقوتها كلها وتؤمن لنا مكاسب الخيار أمامنا. بقاء الاتفاق أو الغاؤه. إذا بقي الاتفاق أميركا تدعمنا العرب سيقاطعوننا.. علينا الاختيار بين الأميركي وبين العربي عداوة أميركا خطرة وصداقتها مميتة الالغاء أو التجميد او... أتمنى مراجعة قرارات الجامعة العربية حول التعامل مع إسرائيل الاتفاق مميت وهذا كل ما أقول.

O الرئيس الجميل: أنا لا أريد أن أدخل بالأبحاث التي تتم هنا، موضوع الاتفاق مع إسرائيل عمل حكومي واسمح لنفسي ان أتكلم من ناحية مبدئية حول الاتفاق اقترحت حضور فريق عمل ليشرح الاتفاق.

من حيث المبدأ نعلم إنه ولا دولة عربية رحبت بالاتفاقية ولولا الظروف لما اندفعنا لهذا العمل وكل ذلك مرهون بأسباب وهذا معروف الدول العربية لم تعترض على الاتفاق وأخذنا كل الحيطة لنكون متفقين معها وبغض النظر عن موقف سوريا الذي نقدره كان هناك قناعة عربية بأن هذا شأنا لبنانيا. تصاريح عديدة حول هذا الأمر. الموقف السعودي كان واضحاً وصريحاً تصريح الأمير سلطان بن عبد العزيز ركز على الشأن اللبناني، على الصعيد العربي هناك تفهم ولو بألم لموقف لبنان واضطراره لتوقيع الاتفاقية.

من جهة ثانية أكرر لبنان ليس متحمساً للاتفاقية، صحيح هناك إتفاقية أذعان، أوضح إنه لغاية الآن الذي يعبر عن إرادة الشعب هو المجلس النيابي والمجلس قائم وشرعي وعندما يقرر قضايا في إتجاه معين نقول إنه شرعي وفي قضايا اخرى نقول إنه غير شرعي وهذا المجلس انتخب سنة ٧٢ وما زال يمثل كل الكتل ومعظم التيارات في البلاد وكل الكتل اعترفت بشرعية الاتفاق والمعارضة حضرت.

O نبيه بري: من قلة الرجال، هيكلية عظمية.

O الرئيس الجميل: استاذ نبيه أنا لم أقاطعك عندما تحدثت.

O بري: عفواً.

O الرئيس الجميل: المجلس يمثل من يمثل وما زال العمود الفقري للنظام الديموقراطي البرلماني اللبناني إذا حصل

تطوير لهذه الاتفاقية،ممكن الدستور لحظ قضية تعديله وكذلك بالنسبة للاتفاقيات يمكن تعديلها. بذات الطريقة نحن غير متمسكين بالاتفاق ولا يوجد أي نص منزل على الأرض سوى القرآن الكريم بالنسبة للاسلام نحن غير متمسكين بأي نص أو إتفاق. إنما نطلب الحفاظ على الطريقة السليمة لأي تصرف خاصة عندما يتناول مصلحة لبنان العليا وعلاقاته الدولية. كل ما أطلب من الأركان والقيادات هنا ان تؤكد رغم مرارة الوضع في لبنان رغم الوضع المأساوي والتحدي اللبناني الأكبر تمسك لبنان بمؤسساته الشرعية، المجلس ما زال قائماً ونحن نحترمه وحرام علينا ان «نشرشح» بمؤسساته على السطوح. أشياء كثيرة ستتغير والتعديل يتم من خلال المؤسسات الشرعية القادرة على تحمل مسؤولياتها. الاتفاق وسيلة وليس غاية كل شيء قابل لاعادة النظر للنسف للتعديل للتطوير.

تطور الظروف يقضي إعادة النظر بجوانب الاتفاقية ربما برمتها وكما صدقت تتفق على طريقة التعديل أو الالغاء أو أي تدبير آخر أتمنى أن لا «نشرشح» مؤسساتنا أكثر من ذلك المؤسسات هل ملك الوطن وليست ملك الرئيس.

تابع الرئيس الجميل: يوجد استمرارية ونؤكد على مؤسساتنا الدستورية ويجب ان نعتمد هذه المؤسسات من أجل السير بأي إصلاح وغيره لأنها هي الضمان وضربها عرض الحائط شيء مضر بمستقبل لبنان، وهذا للتاريخ ليس لي فيه أكثر مما لكم، كلنا مسؤولون عن مصير لبنان ومؤسسات لبنانية ومسيرتنا الوطنية. التصرف من جهة الالغاء أمر خطير جداً ويؤدي الى انعكاسات على صعيد الشعب اللبناني الشعب سينقسم حول هذا الامر المؤتمر يتحمل المسؤولية وليس لي أكثر مما لكم.

O فرنجية: الكمال لله كل إنسان معرض للخطأ فريق يقول هذا خطأ وفريق يقول هذا صحيح إذا كان هناك خطأ فالرجوع عنه فضيلة، الاتفاقية مجمدة عندكم وهناك مشاريع للتجميد اقترح لجنة مصغرة تدرس السيئات والحسنات وتقارن وتوازن والكفة الراجحة تعتمد، إذا الحسنات اكثر نأخذ بها وإذا السيئات اكثر نرفضها.

O الرئيس الجميل: أوافق على طرحك يا فخامة الرئيس، وأقول لتطرح كل جوانب القضية بما في ذلك إذا أصرينا على الغاء الاتفاقية وقبرها ودفنها في سابع أرض حتى نحافظ على الأسلوب ونحافظ على مصداقية الدولة.

O سلام: فخامة الرئيس اتسمح لي بكلمة.

O الرئيس الجميل: عفوا السيد نبيه بري طلب الكلام.

O نبيه بري: فخامة الرئيس بالنسبة للشرعية والحفاظ على المؤسسات الشرعية نحن لن نزايد ولكن سنقول ان المعارضة لم تكن اقل حرصاً من غيرها على الاطلاق بالحفاظ على الشرعية وعلى الوحدة ويا ليت ان الشرعية عاملتنا مثلما عاملناها.

O الرئيس الجميل: بدنا نفتح صفحة جديدة.

O بري: بالنسبة للمجلس النيابي فخامة الرئيس نحن نقبل به كهيكل ولا نقول ان لا وجود له لأن هدم المجلس النيابي كمؤسسة هو هدم للبنان كذلك هدم رئاسة الجمهورية كذلك هدم رئاسة الحكومة كذلك هدم كل وزارة هذا موقف ثابت عندنا في الحركة وثابت عند المعارضة ككل ولكن بالوقت نفسه لا نستطيع الانكار على الاطلاق ان هذا المجلس لم يعد له تمثيله الواقعي على الارض، لن أقول بمرور الزمن ولكن بالوفاة. أنتم تعرفون أن أركانا من إخواننا الدروز توفوا، أركاناً من نوابنا توفوا، أركاناً من الشيعة توفوا ومن غيره وغيره، هذا الأمر مع تطور التاريخ مع مرور الزمن حصلت تغيرات بالنسبة للمجلس النيابي وبالنسبة لتمثيله ولكن كهيكلية وكمؤسسة لا نزال نقول ان هذا المجلس بشكل أو بآخر يجب ان يبرم القوانين ويقوم بأعمال تشريعية لانه ليس باستطاعتنا ان نعمل شيئاً لأن هذا واقع على الأرض مفروض علينا هذه ملاحظة أولى.

الملاحظة الثانية: نحن البارحة سألنا سؤال ونقول نحن نريد أكل العنب بصراحة ولكن ليس بهذه الطريقة، ينعقد إتفاق القاهرة يدفع إبن الجنوب ثمنه وبالنتيجة هذا الاتفاق يكون في إطار معين وضع وابرم الخ ويوضع إتفاق ١٧ أيار كذلك الأمر إبن الجنوب يدفع ثمنه الان. البارحة عند إقتراح التجميد سألنا سؤالاً ماذا يعني التجميد؟ حتى الآن ما اخذنا الجواب وهل نحن جئنا الى هنا حتى نحاول الظهور أمام الرأي العام وأمام الجرائد والاعلام على أننا اتفقنا وما فشل المؤتمر او فعلاً نريد ان نصل الى شيء لا يخرب لبنان؟ التجميد لمصلحة من؟ التجميد لمصلحة من يملك البراد، البراد الان بيد

إسرائيل نحن داخل الأسرائيلي وليس العكس. وقد قلت البارحة ان إسرائيل تقوم بتنفيذ الاتفاق الآن على الارض ولا تنتظرنا. والذي يعود علينا بالفائدة هو الانسحاب الأسرائيلي وهذا مرهون بشروط وشروط، التجميد سيبقي الجنوب والجنوبيين في خطر إلى ما شاء الله وما سيحصل هذا علم عند الله.

نريد ان نأكل العنب او نريد ان نعرف كيف نخلص الجنوب ولا نريد عقد الاتفاق نريد القول كيف سنخلص الجنوب وما الوسيلة لذلك. وإذا خرجنا من هنا واتفقنا على تعديل معين وبالتالي على الأرض لم يتغير شيء على الاطلاق فهذا الأمر خطير جداً بنظري أنا. إن التجميد أخطر من الموافقة على الاتفاق لماذا؟ لأنه يخلع من يدنا حتى ذريعة تحريك الاتفاق إذا وضعنا الاتفاق. هل نستطيع ان نلجأ الى مجلس الأمن إذا أخذنا قراراً بالتجميد. هل نستطيع إذا إسرائيل لم تقبل بالانسحاب ان نشتكي لمجلس الأمن عندها يقول مجلس الأمن أنتم جمدتم الاتفاق بمعنى آخر أقول إذا كانت توجد أية فائدة في هذا الاتفاق أكون خسرتها ووقعت بما هو أمر.

○ شمعون: موافق عليها.

○ بري: إذا كنا متفقين انه يوجد ضرر من الاتفاق فقصة المخارج غير مستحيلة اللبنانيون رافضون، إننا قادرون كل ساعة ان نوجد مخارج تحفظ الأمر وتحفظنا جميعاً. مع العلم إنه حتى الآن يا فخامة الرئيس نحن ماذا تصرفنا غير ما تصرفتم أنتم حضرة فخامتكم حتى اللحظة ضد الاتفاق لو لم تكن شاعراً بالخطر ولو لم تكن شاعراً بأن هذا لن يأتي بنتيجة وإنك لن تأكل عنباً.. ألم تكن تصرفت بطريقة أخرى؟

○ الرئيس الجميل: سأجيبك أستاذ نبيه على موضوع سنمر به بسرعة، كل الكلام عن المجلس النيابي لا أعتقد إطلاقاً إذا ما اتفق فخامة الرئيس فرنجية مع دولة الرئيس كرامي وفخامة الرئيس شمعون والشيخ بيار الجميل ودولة الرئيس سلام ودولة الرئيس عسيران إذا اتفقوا مع بعضهم في هذه القاعة حول تفسير معين لا أعتقد أن المجلس النيابي بما يمثلون أولاً من كتل نيابية وثانياً كعدد وكرمز وكحضور في المجلس النيابي لا أعتقد ان ما نتفق عليه في هذه القاعة سيكون عندنا أي صعوبة لتمريره في المجلس النيابي إذن التمثيل النيابي لا يشكل أي عائق بين الموجودين هنا، ممكن أي شيء نتفاهم عليه ان نصل إليه بكل سهولة الى المجلس النيابي وإقراره.

أما قضية التجميد هناك ناحية أسف إنها واقعة على الأرض وقد ألمح إليها البارحة «أبو جمال» إنه إذا أبرمنا الاتفاقية إسرائيل باقية وسوريا باقية وإذا الغيناها سوريا باقية وإسرائيل باقية فإذن في الحالتين أبرام أو الغاء الوضع أنا غير مسؤول عنه يا أستاذ نبيه وأنت تعرف بأنني انتخبت وكان الاحتلال قائماً. ونحن نسعى لتحرير الوطن بالوسيلة التي أمامنا إنما التجميد حاصل والتجميد واقع وكل شيء يهمنا بهذا الأمر التجميد ان لا يكون نوعاً من الأمر الواقع وهذه تكون جريمة ان يكون أمر واقع وحتى لا يكون التجميد أمر واقع نحن بحاجة لرص الصف اللبناني وكسب القدر المستطاع من المصداقية الدولية وتعزيز صداقاتنا الدولية حتى هذا التجميد لا يصبح أمراً واقعاً. إذا اردت أن يصبح التجميد أمراً واقعاً فعلى لبنان ان يحافظ على وحدته ويشد أزر شرعيته ويعزم صداقاته الدولية في الخارج حتى نستطيع الاسراع بتأمين الانسحابات من لبنان أنا أكيد إذا عرينا لبنان من أي مصداقية دولية وعريناه من صداقاته مع بعض الاطراف الدولية التجميد ليس فقط سيكون تجميداً فحسب بل سيصبح إحتلالاً دائماً. غداً يقيمون مستوطنات في النبطية ولا أعرف أين. ولا يعود عندك أحد تقدر تحكي معه.

لا تواخذوني يمكن أطلت الحديث عليكم لكن لأننا تحملنا مسؤولية هذا الموضوع كحكم مفروض أن نعطي المعطيات المتوفرة لدينا وبعدها فإن هذا المؤتمر سيد نفسه يأخذ القرارات التي يريدها ويعرضها على المؤسسات الدستورية لأن هذه المؤسسات اقسمت اليمين بالمحافظة عليها وكل تدبير سيتخذ من خلال مؤسساتنا الدستورية وأعتقد أنكم تصرون على هذا الموضوع بقدر إصراري عليه.

○ الرئيس سلام: سيدي أنا بالواقع، من استعراض ما جرى في هذا المؤتمر من أوله إلى آخره يبدو ان الآراء متفقة أولاً ولا أريد أن أطيل الحديث عما اسميناه واعترفنا بأنه كان إتفاق اذعان ولماذا وقع هذا الاتفاق؟ اليوم وقع اذعانا للواقع القائم ثم ما تشعب عن ذلك من حوادث في الداخل والخارج ومن خلال استمرار العدوان الأسرائيلي ومن نظرة اخواننا العرب ومع تقديري واحترامي لاخواننا العرب كلهم سوريا التي شعرت بأن هذا يصيبها بضرر وما يصيب سوريا يصيب

لبنان وما يصيب لبنان يصيب سوريا فأصبحت الغاية مفروغ منها بأن نصل إلى التخلص من الاتفاقية . كيف نتخلص منها وبدون أن نوقع الضرر بأنفسنا وبدون ان يؤدي هذا إلى صدام لا يمكن ان نتخلص منه ، كيف ، هل أفرض أنا على فريق أو يفرض علي فريق أو يفرض فريق على فريق آخر المهم كما قال الرئيس فرنجية ان نعالج بحكمة وربما بالاسلوب الذي اقترحه يكون شيء مفيد وكما قال الاستاذ بري عندما نتفق على هدف ، اللبناني عنده كفاءة كافية ان يلاقي بدل المخرج مخارج واعتقد من أجل هذا يتألف المؤتمر من ناس ينظر اليهم ، اليوم لبنان يحترق وكل يوم يحترق أكثر فأكثر .

والاخبار التي أشرت إليها فخامتك وصلت للكل اليوم . كل دقيقة تمر تزيد من تهديم البلد وخرابه حرام ان نضيع وقتنا ودعونا نصل الى شيء عملي وأنا أوافق على إقتراح الرئيس فرنجية وليتكرم ويساعدنا الاخ نبيه بكفاءة الاخراج لنخرج بشيء نتوافق عليه لأن ليس المقصود ان نجتمع لنتوافق ويكون الاتفاق زيفاً لأن هذا يكون أكبر تهديم دعونا نتوخى ان نتوافق على شيء جدي وصحيح نتاج ثمرة لعمل مدروس وأنا أوافق على إقتراح الرئيس فرنجية .

○ الرئيس الجميل : أقول بالاضافة الى ذلك إنه حتى الأخراج المناط بهذا الاتفاق ليس فقط بحث الاتفاقية إنما أيضاً بحث الأخراج الذي تقترحه اللجنة للخروج من هذا المأزق مع حفظ كرامة لبنان .

○ كرامي : سبق ووعدنا بتقديم مشروع للحوار وهو ما يلي :

بسبب الظروف التي رافقت إتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ ونظراً للملابسات والنتائج التي تترتب على الانسحاب الجزئي الذي خالف أحكامه وعطل مفعوله وحرصا على استقلال لبنان وسيادته ووحدته الوطنية وأولوية ارتباطه بالعالم العربي ان على صعيد الاخوة او الالتزامات او المصالح يقرر مؤتمر الحوار في ضوء كل ذلك الطلب الى الدولة اللبنانية إجراء الاتصالات واتخاذ التدابير وفقاً للأصول الدستورية توصلا الى إلغاء الاتفاق .

○ بيار الجميل : بدل ان نقول الغاء دولة الرئيس نقول معالجة لأن كلمة الغاء معناها الخلاف بين اللبنانيين لأن البعض يقول ان الالغاء يعني تثبيت إسرائيل في الجنوب لكن الاتفاق يوفر مجالاً لأخراج إسرائيل وبدونه ليس عندنا أي وسيلة لأخراجها . وطلبنا وسألنا أن يعطونا غير طريقة ولكن لم يعطنا أحد أي طريقة وأختم كلامي بطلب الطريقة لاخراج إسرائيل .

○ الرئيس الجميل : الكلام لفخامة الرئيس شمعون .

○ شمعون : أنا أقترح إضافة عبارة على الاقتراح .

○ الرئيس الجميل : أقتراحك أو إقتراح الرئيس كرامي؟

○ شمعون : الذي قدمته أنا .

○ الرئيس الجميل : نعم

○ شمعون : العبارة هي والاستمرار بالسعي داخلياً ودوليا لانهاء الاحتلال الأسرائيلي .

○ فرنجية : عندما نكبر نرجع للتاريخ . من ألف سنة حصلت حملة صليبية على بلادنا واحتلت كل البلاد العربية باستثناء بعض الدول في الجزيرة العربية بقوا ٣٠٠ سنة الى ان أنعم الله علينا ببطل جاء وردهم إلى بلادهم . ولا بد لنا من بطل يظهر ويرد الاحتلال الاسرائيلي ويكبهم بالبحر الاحتلال تحملناه وصبرنا عليه ليبقوا ما بقوا . ولكن بدون إتفاقية لأن الاتفاقية تخسرنا الدنيا والآخرة .

○ الرئيس الجميل : حتى نصل الى هذا الالغاء يا فخامة الرئيس لجانا لأسلوب منطقي واخذنا وقتنا لمعالجة هذا الأمر ولتحميل الالغاء لغيرنا لا ان نتحمله في هذا المؤتمر وهذا الشيء قادرين ان نقوم به من خلال الوسيط الأميركي اليس أفضل من أن نأخذ القرار في هذا المؤتمر ونلغي ونتحمل مسؤولية الالغاء تجاه الدول . اقتراحي أو ملاحظتي أو تحفظي وكل ما في الأمر أن أحافظ على مؤسساتنا وعلى مصداقية الدولة اللبنانية من خلال المحافظة على الشكل .

○ الرئيس فرنجية :عندي إقتراح بأن هذا البيان الذي سيصدر ان يصدر ليس عن مجموعة بل عن الفريق الذي يطالب بالغاء الاتفاق ولك يا فخامة الرئيس كل الوقت بأن تراجع أميركا من تشاء لعلهم يقدرون على مساعدتنا هل يوافق الأخوان؟

○ سلام : إذا خرجنا بشيء فيعني إننا وافقنا عليه لذلك أنا أرجع إلى اقتراح الرئيس فرنجية . وأعود الى ما قلته في

أول جلسة|باعتقادي أن إسرائيل خرقت الاتفاق حتى هذا الاتفاق إتفاق الاذعان الذي وقع بظروف كلنا نقر إنها كانت ظروف غير القائمة اليوم. إسرائيل خرقت الاتفاق يوم اخذت تنسحب تحت إسم إعادة الانتشار ووقفت عند نهر الأولي دون ان تربط ذلك بزمن أو بجغرافيا أخذت هذا الاجراء وقامت بعد ذلك بتدابير تخرق الاتفاق يومياً بما تقوم به في الجنوب وليس في الجنوب فقط وكل يوم تتعدى الأولي وتأتي الى الشوف وأقليم الخروب وتقوم بأعمالها العسكرية. فهذا كله يجب ان يوضع موضع البحث أثناء بحث الاتفاق من قبل جماعة ونلاقي المخرج مثل ما قال الأستاذ بري لأن إذا أردنا القول: إن فريقاً قال كذا وفريقاً قال كذا فلن نتقدم ويجب ان نوحد الارادة حتى نطلع متوافقين وليس متصارعين او مختلفين لا سمح الله فأرجو أن يأخذنا الجميع بحلمهم وسعة صدرهم ونلجأ لاقتراح الرئيس فرنجية ونعمل فيه بدون تأخير.

- شمعون: إقتراح أمس أو اليوم.
- سلام: إقتراح اليوم.

أعطى الرئيس الكلمة للرئيس عادل عسيران:

- الرئيس عسيران: أنا لا أعرف إن قراراً من المقررات التي اتخذت نفذتها إسرائيل من يوم وجود هيئة الأمم المتحدة حتى الوقت الحاضر. نفكر بضرورة المحافظة على مصداقية الدولة اللبنانية شيء مفيد إذا كانت المصداقية تعطينا نتيجة هذه المحافظة لن تعطي نتيجة. إسرائيل ستستمر في عدوانها، إسرائيل تقوم بحملات كبيرة لتوقيف الجنوبيين. مجيئها إلى الجنوب ما كان لطرد الفلسطيني فحسب بل لوضع اليد على الجنوب بإتفاق بينها وبين أميركا من ٢٥ سنة.

إذا أخرنا أو الغينا الاتفاقية هل نصل الى نتيجة مع أميركا وإسرائيل؟ لا يمكن ان نصل الى نتيجة إسرائيل ستستمر وستبقى وتنكل بأبناء الجنوب. أقول مع القائلين إذا كنا نريد أن نحافظ على بلدنا علينا المقاومة الشعبية. كل واحد يجب ان يتدرب على السلاح والقتال وإذا مشينا بهذا الطريق سنصل.

- شمعون: مبدئياً إكتفيت بالاقتراح الذي قدمته بعد إدخال التعديل الأخير كلنا نريد ونرغب ونتمنى ونسعى لوضع حد للاحتلال الأسرائيلي ولكننا نختلف على الطريقة والأسلوب.

إلغاء الاتفاق يؤدي إلى نتيجة معاكسة بينما إذا تولت الأمر الحكومة المقبلة وعالجته كما يجب ان تعالجه بغية الوصول إلى إبطال هذا الاتفاق أعتقد ان هذه الطريقة تدل على الحكمة السياسية التي يمكن ان توصلنا إلى نتيجة وإذا كنا نريد الانتظار كما انتظرنا عندما احتلت القوات الغريبة المنطقة العربية منذ الف سنة فهذا أمر طويل.

- الرئيس الجميل: تفضل رئيس كرامي
- بيار الجميل: عفواً عندي كلمة
- كرامي: تفضل.
- بيار الجميل: أنا أطلب أن نعالج هذا الموضوع مع العلم أن إسرائيل محتلة وليست مستقرة عندنا بإرادتنا. ما هي الطريقة لاخراجها. أنا أرى أن إلغاء الاتفاقية ليس الطريقة الصحيحة بالعكس إلغاء الاتفاقية معناه تثبيت إسرائيل بالجنوب وستزيد من أعمالها أكثر.
- نبيه بري: أعطيني دعمك حتى أريك ماذا نفعل بهم.
- بيار الجميل: لا، اعطيني دعمك أنت حتى أنا أريك ماذا نفعل.
- نبيه بري: إذا أعطيتك دعمي يا شيخ بيار ووافقتك على الاتفاقية هل ستتغير إسرائيل التجميد أسوأ يا فخامة الرئيس التجميد يمنع عنك أي شيء آخر.
- بيار الجميل: أنا اقترح تشكيل قوات لبنانية ونحارب كل غريب وكل أجنبي بالبلد.
- نبيه بري: غيّر الكلمة
- كرامي: ما عدا سوريا.
- بيار الجميل: ما عدا سوريا، بالعكس أتعاون مع سوريا لكن على شرط ان تتعاون سوريا لبنانياً وليس ضد لبنان. ولا تقصفنا بالقنابل والشيء الحاصل الآن إنه البارحة الضرب كان من سوريا وأطلب من الصديق العزيز الشخص

الذي أحترمه وأحبه الوزير خدام أن يرحمنا. لأن الضرب الذي صار البارحة وقبلها مش معقول، نحن هنا ونحاول الاتفاق مع بعضنا ونعالج الموضوع. أنظر عندك أنت ماذا يجري يا دولة الرئيس كرامي في طرابلس، هجوم بالدبابات هل هو من الكتائب أو من الأسرائيليين، وأنا أطلب الآن بالحاح من الصديق والعزيز الشخص الذي تعاونت معه وعرفته عن قرب على ان يساعدنا لتخليص لبنان وليس لهدم لبنان.

○ الوزير خدام: أنا بالواقع أقدّر الكلمات الطيبة التي قالها الشيخ بيار عن سوريا وعني شخصياً.

○ بيار الجميل: أتذكر تعاوننا معاً؟

○ سلام: تعاونت علينا يا شيخ بيار.

○ بيار الجميل: لا أبداً. تعاوننا ضد الذي كان يريد تخريب لبنان ضد الذي كان يريد إحتلال لبنان.

○ خدام: لكن أوكد بأن سوريا لا تقصف أحداً والقوات السورية لا تتدخل ولكن ما يحدث أن هناك من يعتقد أن سوريا «علاّقة» لمن أراد ان يعلق شيئاً.

○ بيار الجميل: في طرابلس البارحة ماذا جرى؟

○ خدام: في طرابلس هناك خلافات بين إخواننا الفلسطينيين بعضهم ببعض.

○ بيار الجميل: من يساعدهم يا معالي الوزير؟

○ خدام: على كل حال إذا كنت الآن اتفقت مع «أبو عمار» فليس عندنا مانع ماشي الحال.

○ بيار الجميل: لو ان «أبو عمار» أول ما بدأ بحركته أنا أعتبر وأقولها بكل تواضع الرجل هذا لو سمع كلمتي ما كان وصل لهذا الوضع الذي هو فيه وأنا أقول: أن «أبو عمار» في هذا الموقف لأن سوريا تريد استعماله وهو لا يريد ذلك ونحن لو فعلنا هذا كنا خلصنا بلدنا.

○ خدام: في نكتة عالماشي واعتبرها يا شيخ بيار على سبيل إنها نكتة وليس جدية «مشكلة لبنان إنه عنده دولة الابن ودولة الأب».

○ بيار الجميل: لا، هذا ظلم واتحداك ان تطعينا حادثاً واحداً.

○ الرئيس الجميل: نحن لسنا في معرض هذا الكلام.

○ كرامي: يا فخامة الرئيس أعتقد إننا كلنا لبنانيون في هذه القاعة.

○ الرئيس الجميل: والحمدلله هذا هوالجو القائم.

○ كرامي: ونحن نمثل حيزا من الرأي العام لذلك أعتقد أنه من حقنا ان نتداول في ما بيننا شؤوننا اللبنانية بكل صراحة حتى نتفق في ما بيننا على خدمة بلدنا وبالتالي تخليصه من هذه الأزمة لذلك لا أعتقد أن هناك ما يمنعنا من أن نتفق بأن التحرير في النهاية، ماذا يعني أكثر من ان نلغي كل القيود الموضوعة على سيادتنا وحريتنا، فإذا اتفقنا على ان نتحرر من الاتفاقية لماذا نكون تجاوزنا الأصول مثلاً أو أزعجنا إسرائيل أو أغضبنا أميركا لا سمح الله لذلك يا فخامة الرئيس ان ما نتفق عليه هو برنامج.

○ بيار الجميل: ما رأيك بالاتحاد السوفياتي.

○ كرامي: طبعاً الأتحاد السوفياتي بيخلفنا مع ربنا، لذلك يا فخامة الرئيس ان ما نتفق عليه ما هو إلا برنامج عمل لتحقيق أهداف وطنية ولا أحد يستطيع ان يضع حداً دوننا ودون ذلك. هذه من أولى مسؤولياتنا وواجباتنا وانتقل من هذا الى القول بأن هناك غاية ووسيلة وليكن مفهوماً في ما بيننا بأن الغاية هي تحرير البلد بما فيها الاتفاقية. أما الوسيلة فنحن لا يمكن ان نختلف عليها والوسائل التي يمكن ان تروها من ضمن الشرعية ووفقا للدستور والأصول نحن نسلم بها.

○ الرئيس الجميل: أمامنا ثلاثة إقتراحات: للسيد بري وللرئيس شمعون وللرئيس فرنجية.

○ نبيه بري (يقرأ اقتراحه التالي): بسبب الظروف التي رافقت توقيع إتفاق ١٧ أيار عام ١٩٨٣ ونظراً للملابسات والنتائج التي ترتبت على الانسحاب الجزئي الذي خالف أحكامه وعطل مفعوله وحرصا على إستقلال لبنان وسيادته ووحدته الوطنية وأولوية إرتباطه بالعالم العربي ان على صعيد الأخوة او الالتزامات او المصالح يقرر مؤتمر الحوار في ضوء كل ذلك الطلب الى الدولة اللبنانية إجراء الاتصالات واتخاذ التدابير وفقاً للأصول الدستورية توصلاً الى الغاء الاتفاق.

○ الرئيس الجميل: هذا اقتراح المعارضة.
○ بيار الجميل: أنا كنت اقترحت بدل الغاء معالجة
○ الرئيس الجميل: هذا الآن إقتراح.
○ بيار الجميل: يمكن نقدر...
○ الرئيس الجميل (مقاطعاً): هناك ثلاثة إقتراحات نتداولها أولاً.
○ الرئيس شمعون (قرأ إقتراحه التالي): بسبب الظروف التي رافقت توقيع إتفاق ١٧ أيار ونظراً للملابسات الدولية التي قد تنتج عن الغائه من طرف واحد نقترح تثبيت تجميد إتفاق ١٧ أيار على ان تتولى في ما بعد حكومة إتحاد وطني تقرير مصيره والاستمرار في سعيها دولياً لانهاء الاحتلال الاسرائيلي.
○ كرامي: إذا ممكن القول الحكومة وليس حكومة إتحاد وطني، إذ يجوز ان لا تقوم حكومة اتحاد وطني.
○ شمعون: يجب ان نجتهد لاقامة الحكومة الوطنية.
○ سلام: إسمح لي يا فخامة الرئيس ان أضيف على إقتراح كرامي في آخر سطر عنده وفقاً للأصول الدستورية لمراجعة الاتفاقية المجمدة توصلاً لتأمين مصلحة لبنان وسيادته الكاملة وإتخاذ ما يجب لانهاء الاحتلال الأسرائيلي.

○ فرنجية للرئيس الجميل: نحن بلد سيد ونحن جزء من البلاد العربية، من الشعب العربي، وإذا سمحت كلف من تشاء لدرس الاتفاقية لمعرفة البنود التي تمس سيادة لبنان وما يبعدنا عن إخواننا العرب، ونحن نختار إما التعامل مع العدو وبالتالي نبيع إخواننا، أو نبقى في الجو العربي ولو ان الشرعية تغض النظر عن المقاومة اللبنانية عندها نرى كيف ان إسرائيل ستخسر من شبابها وجنودها،ونرى كيف تبقى في لبنان. منذ مدة كان هناك شباب متواجدين في ضواحي مار مخايل عندما مرت مصفحة إسرائيلية، وأطلقوا النار عليها جاء الدرك وقبضوا على هؤلاء الشباب وما زالوا في السجن، كيف ذلك؟
○ سلام: إذا عدنا الى الحوادث الفردية هناك الكثير.
○ فرنجية: يا سيدي نريد العودة الى سيادتنا
○ سلام: نريد العودة الى الأصول.
○ بري: الاتفاق أصبح معروفاً والشيء الذي عدده الرئيس فرنجية يكفي.

الرئيس الجميل: كل فرد له قناعاته ونحن خارجين من ثماني سنوات من الفرقة والاقتتال والمؤسف ان كل واحد منا داخل الى القاعة ووراءه ضحايا والام. لذلك نسعى جهدنا في هذا الاجتماع ان نقرب قدر الامكان من قناعاتنا وان نصل الى الجامع المشترك. وهنا أبو جمال (خدام) يستطيع أن يساعدنا وأنا أتمنى ان يساعدنا لحلحة الأمور وفي تقريب وجهات النظر وأذكر بكلمته التي القاها في بداية المؤتمر بأنه ملم بالقضايا اللبنانية وأصبح خبيراً في الأمور.
○ خدام: فخامة الرئيس بعدما تفضلت وقلته عن تقريب وجهات النظر أقول أنه يمكن إيجاد عشرة مخارج.
○ سلام: إعطنا واحداً.

○ خدام: الاتفاق على إلغاء الاتفاقية.
○ الرئيس الجميل: «عنزة ولو طارت»، أبو جمال هناك واقع وإذا أردنا ان نحافظ على وحدة لبنان توجد قناعات راسخة عند الشعب اللبناني، إنه يمكن بالاتفاقية تحرير البلاد، لا تفرض بادىء ذي بدء سلفاً الالغاء ولندع الحكومة العتيدة التي ستتألف، أي حكومة الاتحاد الوطني، تتصرف بمسؤولية وبكل روح عربية أصيلة حية لمعالجة هذا الأمر وهي ستدخل في الاتصالات اللازمة ويمكن يصبح هناك تعديل لحد التفريغ. ويجب ان تحفظ مياه الوجه، هناك أطراف كثيرة موجودة على الأرض قد توجد نتيجة الالغاء، شرخاً في الوضع السياسي.

○ خدام: لو ان الحكومة تحيل قانونا الى المجلس النيابي يعتبر فيه كل إتفاق أبرمه لبنان من تاريخ كذا الى تاريخ كذا يتعلق بالصراع العربي الأسرائيلي، وبالتالي يتعارض مع الالتزامات العربية مع لبنان.
○ بيار الجميل (مقاطعاً): أنت لا يحق لك هذا.
○ سلام: نحن الذين نطلب منه ذلك.

O فرنجية: السؤال المطروح هل نصر على سيادتنا او نتنازل عن بعضها؟ واحدة من الاثنين إذا أردنا المحافظة على سيادتنا، أنا مستعد أن أجتمع مع من يشاء ساعة وعشر وأبين له أين الأنتهاك للسيادة الوطنية، ان اقتنع كان خيراً وإذا لم يقتنع نعرضها على اللجنة بجميع اعضائها، السيادة قبل كل شيء فخامة الرئيس فخامتك كنت صغيراً عندما كنا مستعمرين ولا تعرف معنى الاستعمار، ولم تعشه ولكن نحن عشناه. استعمرنا من الأسرائيلي يعني إننا أصبحنا محمية إسرائيلية، وأنا أعرف نوايا الأسرائيليين.

O الرئيس الجميل: انا لا أريد أن أدخل في التفاصيل يا فخامة الرئيس

O فرنجية: إذا أردنا أن نحافظ على سيادتنا تجب العودة الى الاتفاقية.

O الرئيس الجميل: إقتراح الرئيس فرنجية ان نشكل لجنة يكون هو فيها، من يريد ان يشترك فيها تريد ان تكون فيها يا فخامة الرئيس شمعون.

O شمعون: لا، أنا أعارض اللجنة.

O بيار الجميل: نحن أتينا الى الاجتماع كي لا نتهم بعضنا دعنا نتكلم بالصراحة.

O الرئيس الجميل: لا نريد الآن الدخول في مواضيع جديدة.

O بيار الجميل: دعنا أولاً نتفق على السيادة نحن لا نقبل لا إسرائيل ولا غير إسرائيل. في لبنان لا نقبل الا السيادة المطلقة الخالصة للبنانيين وللبنانيين فقط. لا نقبل أي غريب في بلدنا.

O الرئيس الجميل: سوف نرفع الجلسة.

O شمعون: نحن مختلفين فقط على الأسلوب. والأسلوب الذي نقترحه سيوصلنا الى نتيجة.

O كرامي: نحن معكم بالأسلوب الذي تريدونه،لكن في سبيل ماذا؟ الغاية، الهدف،

O شمعون: تحرير لبنان.

O الرئيس الجميل: الهدف هو إنهاء الاحتلال الأسرائيلي للبنان. ما هي الطريقة الفضلى؟ وإذا أردت ان نطرح الموضوع مرة ثانية نطرحه بالشكل الآتي: نعتبر إننا ننطلق من الصفر ونعتبر أن الاتفاقية غير موجودة وعندكم وعد شرف من رئيس الدولة اللبنانية الذي يملك حق التوقيع، إنه لا تبرم الاتفاقية الا ضمن إطار توافق على الأسس التي تريدونها ما أن ألغيها أو تعطوا الضوء الأخضر إذا صار التعديل. نعتبر إنه لا توجد إتفاقية دعونا نبحث عن الطريق الفضلى لانهاء الاحتلال الأسرائيلي، وهذا مطلب شعبي ومطلب لبناني، واسمحوا لي بكلمة، قد لا يكون لي الحق ان اقولها، قد يكون الظرف، اليوم مؤاتياً على الصعيد الشعبي اللبناني، لأنه حدثت تطورات كبيرة وخيبات أمل كبيرة. وقد يكون نحن اليوم أمام فرصة تاريخية كي نجمع الشعب اللبناني لا تدعونا نتركها ونفوتها. قد نكون أمام فرصة تاريخية حتى نصل الى ما يصبو إليه الرئيس كرامي.

O الرئيس سلام: الواضح ان هناك فريقين ولا أريد ان أقول متصادمين، نحن لا نعتبر أنفسنا فريقاً، نحن في المؤتمر حتى نوفق بين آراء اللبنانيين، إذن الهدف واحد فلنبحث عن المخارج وتوضيح لي ان هذا الاتفاق لم يعد مؤيداً كما كان يوم وقع وقد وقع من دون ان يبرم ولم يأخذ مفعوله بعد ولذلك يصح ان نجد مخرجاً ونقول: إننا قررنا ان لا يبرم هذا الاتفاق، هذه مسؤوليتنا ونقرر عدم إبرامه، وتجميده يعني عدم إبرامه.

O خدام (طالب ان يصار الى إجتماع بعد الظهر بين فخامة الرئيس والمراقبين مع جبهة الخلاص للمناقشة. ومع الجبهة اللبنانية للمناقشة ثم مع الرئيس سلام والرئيس عسيران للمناقشة).

O كرامي: عندما يقول فخامة الرئيس نضع الاتفاق جانباً ونعتبره غير موجود هذا يعني.

O الرئيس الجميل (مقاطعاً): أنا واضح. عندنا إحتلال إسرائيلي نتقيد، لسوء الحظ ولا أدري خلفيات هذا الأمر، نتقيد بتعابير برغم ان الحكم بدون جميل من أحد وبدون مراجعة أحد أخذ القرار بتجميد هذا الاتفاق. وهذا من قناعة لدى الحكم بوجود عطل ما يجب معالجته، فإذن هذا بدون مراجعة أحد، وأتمنى أن نثق ببعضنا البعض وان نعالج هذا الموضوع بمسؤولية، لا أدري إذا كانت لدي شجاعة لأطرح خاصة هذا الشيء كما يقول دولة الرئيس قد يكون رأيي غير مقبول، ولكن إذا كنا نحب لبنان ـ وأنا لا أسمح لأحد أن يزايد عليّ لا بلبنانيتي ولا بتمسكي بالمبادىء المفروض أن آخذها

بعين الاعتبار لمصلحة لبنان وهي إنتماؤه العريق الكامل إلى العالم العربي، وتضامنه مع كل العرب وبصورة خاصة إقامة علاقات مميزة مع سوريا لأنه ليس عندنا من خيار إلاّ أن نكون متفقين جداً مع سوريا على أكمل وجه، وأكيد ضمن إطار السيادة المطلقة لكل بلد، وإحترام كل بلد للبلد الآخر، والتعامل من الند الى الند؛ كنت أتمنى أن يكون هذا الأمر البند الأول في هذا الاجتماع، إنما جدول الأعمال اتفق عليه بهذا الشكل. لكن أتمنى إذا أردنا ان نصل إلى نتيجة، وقد يكون رأياً غير معقول، ولكن أضعه على الطاولة كي لا تقولوا إني لم أطرحه على الطاولة، سلموا الأمر لرئيس الجمهورية واتركوني أنا أعالج الأمر وسأعالجه بكل مسؤولية للوصول إلى الأهداف التي يريدها الرئيس كرامي، والتي تحفظ مصلحة لبنان والتي تؤمن الأنسحاب، والرئيس عسيران كان واضحاً. إنما نفتح المجال إذا كان لكم أمل لتأمين الأنسحاب، سلمونا هذا الأمر وأعرف أنه رأي خنفشاري لأنه فيه إقرار على شيء معين، ودعونا نعالج الأمر مع أبي جمال* ومع الأركان الذين يريدون بحث الأمر معنا، إذ بدون إعلام وبدون محاضر يمكن الوصول إلى حلول كثيرة تحفظ كرامة لبنان ومصداقيته، وتؤمن أملاً للتحرير بدون تجميد أنفسنا بنصوص ضيّقة تقيد ولا تفيد وتعرقل ولا تدفع إلى الأمام، تنسف ولا تبني.

- فرنجية: يا فخامة الرئيس ما قلته أعطيك باسمي الخاص «كارت بلانش».
- خدام: جلسة بعد الظهر أتمنّى أن تكون مغلقة.
- سلام: لا تكون رسمية. لا تسمّها مغلقة، سمّها غير رسمية حتى لا نسيء الى الوفود الموجودة.
- خدام: أنا حضرت على الأقل عشرين مؤتمر قمة عربي ودولي.. الخ.. ويصار إلى جلسات مغلقة للرؤساء.
- الرئيس الجميل: إذن الساعة الخامسة، بكل محبة وإحترام لكل المستشارين الموجودين، إجتماع مقفل فقط لأعضاء هيئة الحوار حتى بدون سكريتاريا.

(رفع الرئيس هنا الجلسة تمهيداً لأن تكون جلسة مغلقة).

- جنبلاط: أتمنّى ان يكون الجو ديموقراطياً لكلامنا.
- سلام: بعد كل الذي حكيته وما فيه جو ديموقراطي؟
- جنبلاط: لا، بعد فيه كثير ما قلناه بعد.

---

* هو السيد عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري آنذاك.

محضر الجلسة السادسة المغلقة جنيف - صباح الجمعة ١٩٨٣/١١/٤

الحضور: فخامة الرئيس الشيخ أمين الجميل، والسادة الرئيس كميل شمعون، الرئيس فرنجية، الرئيس عادل عسيران، الرئيس صائب سلام، الرئيس رشيد كرامي، الشيخ بيار الجميل، الاستاذ نبيه بري، الاستاذ وليد جنبلاط، الوزير عبد الحليم خدام، الشيخ محمد إبراهيم المسعود.

○ الرئيس الجميل: أفتتح الجلسة متعهداً العمل لدى الجهات المعنية بصدد إتفاق ١٧ أيار.

○ الوزير خدام: هناك قتال. . . ضروري وقف إطلاق النار والدم، ويرفع المؤتمر جلساته إلى بعد عودة فخامة الرئيس من أميركا لاستئناف المؤتمر. يثبت وقف إطلاق النار وشلال الدم أولاً.

والمواضيع الداخلية تؤجل لحين عودة فخامة الرئيس. وتنعقد جلسة يقدم كل فريق مقترحاته بالأمور الداخلية للفريق الآخر ليدرسها بعد استئناف المؤتمر.

○ الأستاذ بري: أؤيد. على أساس جلسة مغلقة قبل الظهر وبعد الظهر جلسة مفتوحة لتبادل المشاريع والمقترحات.

○ الرئيس الجميل: فكرت إنه بعد الظهر نعقد جلسة سريعة لاستعراض المشاريع والسكريتاريا تركز المواضيع ثم نستخلص منها مشاريع موحدة ونوزعها على الاعضاء بعد تبويبها. بعد ذلك يمكن عقد جلسات مع المستشارين وعقد مشاورات تمهيدية. فالمشاريع المتقاربة يمكن الوصول الى تصور مشترك بشأنها. القضايا التي هي بحاجة الى خيارات أساسية يمكن إيجاد حلول لها بمشاورات جانبية. يمكن بعضها يحتاج الى تدابير حكومية يمكن تدبيرها، وتطبيقها سلفاً قبل الاجتماع. في ضوء ذلك، يمكن تحضير جدول عام. السنة الماضية لم تكن عادية، تمكن الحكم من إدارة الأمور بحكمة ودراية وإدارة سياسية، يمكن في الاجتماعات القادمة يمكن بعض الاقتراحات نفذت قبل الاجتماع. بعد رحلة أميركا يمكن الدعوة إلى إجتماع آخر في بيروت.

○ الرئيس فرنجية: إذا كان الاجتماع في بيروت فالاخوان يمثلونني تمثيلاً كاملاً.

○ الرئيس الجميل: ننتقل فوراً إلى موضوع الشوف.

○ الوزير خدام: حالياً خط إطلاق النار يمتد من الشوف إلى بيروت، هناك لجنة امنية ووقف نار بنسبة معقولة. والآن بالعكس لا ينفذ شيء جدي. الآن كل القيادات هنا وهي تضبط أو لا تضبط كيف نمنع نهائياً موت الناس بلا سبب. هذا أولاً.

٢ ـ كان هناك إتفاق لمراقبين. كيف نحضرهم بسرعة؟

٣ ـ المسؤولية على الأرض لضبط الجماعة المنضبطة وغير المنضبطة.

الحقيقة الأمر غير معقول والحوار بجو هدوء أفضل. هناك مواضيع فرعية كقضية بلدة «دير القمر». . .

○ الشيخ بيار الجميل (مقاطعاً): كنت سأقول نفس الكلام قبل كل شيء وقف إطلاق النار بشكل حقيقي. كيف نشتغل وأفكارنا هناك. وقف النار، وقف الحرب جدياً. أقترح ألا نبحث سواها.

○ الرئيس الجميل: بمنظار معين، الوضع على الأرض. حين انسحب الجيش الأسرائيلي خلف «وضع فلتان» وجعل فراغ أمني حيث كان وكانت القوات اللبنانية والاشتراكية في الشوف فحصلت المعارك واضطر الجيش اللبناني الى الوصول الى مشارف بيروت لمنع وصول القتال إلى منطقة بيروت ومنع امتداد الحروب الى بيروت. وثبت بقدر الامكان الحفاظ على الخط الدفاعي عن بيروت من منطقة عاليه الى منطقة الشويفات والساحل. على أثر ذلك، حصلت المعارك

وهي مثلثة الاطراف. الجيش والقوات اللبنانية والاشتراكي. توقف النار على أساس تثبيت المواقع كما يلي: الاشتراكي بالشوف مع جزيرة بدير القمر، القوات اللبنانية ببعض المناطق الدامور وكفرشيما. توقف النار على هذا الشكل. أما الضاحية فيعمل لها ترتيبات خاصة. بعد وقف النار فوراً صار بعض المعارك، العمروسية وقوات أمل أخذت مكان الجيش مما أدى الى جعل فجوة بتدابير الجيش. ولم نرد بعمل معركة بسبب مفاوضات مع أمل وما زالت تحت المعالجة السياسية ونأمل الوصول الى نتيجة. ثم مناوشات بالاقليم بين الاشتراكيين والقوات اللبنانية وكذلك في سوق الغرب وبالضاحية، وأصبح واضحاً بمعلوماتنا ان هناك عناصر تحاول تفجير الأمر خارج قيادة أمل ويمكن طابور خامس من الجهة الثانية يتلاقى معه.

تستمر المساعي والجهود لتطويق هذا الوضع، هذه الوقائع بداثية بدون تفاصيل. الأهم من كل ذلك تداخل قوات بين بعضها البعض ـ بين الجيش والاشتراكي وجهاً لوجه في سوق الغرب، والشحار. وتداخل بين الاشتراكيين والقوات اللبنانية في ساحل الشوف، ووضع غير مستقر في الضاحية بين مسلحين بإطار أمل لا أعرف وضعهم. وضع التداخل بين القوات بدون أي ضبط أو مراقبة. يمكن طلقة واحدة تفجرها. لا يمكن تحديد بدايتها ولا أحد يراقب أو يوجه أو يعاقب. هذا الوضع يؤدي الى التأزم وإلى تطور وإندلاع القتال من هذه المناطق إلى أخرى. يضاف إلى هذا أن الوضع غير المستقر في الشوف والضاحية له إنعكاسات ببيروت والضاحية وفي الجبل ولهذا إنعكاسات كثيرة. بغض النظر عن مفهومنا للجيش الذي نريد، ونحن حريصون على إبقائه بعيداً عن الصراعات الداخلية والاحزاب والطوائف. وهناك هفوات من جميع الجهات. الوضع الآن هو وضع متفجر غير مستقر وهذا يصل إلى بيروت الكبرى وإلى الغربية بالذات حيث الاشتراكيون وأمل وسواهما. كذلك هذا يمنع الجيش من القيام بواجباته كاملة وفي بيروت الشرقية أيضاً والأمن وحدة لا تتجزأ.

الحلول: نريد جرأة وترفعاً وثقة. أكيد سنقول بالحل السياسي والوفاق السياسي. صحيح ولكن هذه الطروحات لا توصل الى نتيجة. نتمنى ان يكون هناك حد أدنى من الثقة بالمؤسسات العسكرية. لا أمانع أن نأخذ بعين الاعتبار الانضباط بالمؤسسة والأصول العسكرية حتى لا تتشعب القيادات والسلطة ضمن المؤسسة. وأنا منفتح لايجاد غرفة عمليات مشتركة كتلك التي للمتعددة الجنسيات، التي آمل بالاستغناء عنها بسرعة، تضم أركان هذا المؤتمر أو مندوبيهم، وهي تأخذ على عاتقها ان كل القوات المسلحة الرسمية، من قوات أمن داخلي. أمن عام، حتى البوليس البلدي، تكون مسيرة سياسياً من هذه الغرفة. على ان هذه الغرفة تأمر المسؤولين بالجيش لا الجيش مباشرة تحاشياً للمس بالمسلكية ولتضارب الاوامر وتحدد المخالفات والمخالفين. من قبل تلك اللجنة نراقب الفرقاء الآخرين. إذا إقتنعتم أنتم، أنا مستعد لتحمل مسؤولية الغرفة شخصياً وترؤسها في هذه المرحلة فقط. لربما من خلال ذلك يمكن تفادي الاشكالات على صعيد المسؤولية العليا وبدون تشنج. طبعاً الاشخاص المعترض عليهم مسلكياً لأسباب أساسية ننبهكم اليهم. المراقب الاجنبي لا يستطيع الردع ولا الضبط ولا أي شيء. بينما نحن نريد قوات رادعة تضبط. في الجيش ضباط لنا ملء الثقة بهم ومستعدون عندما يكون الجو مؤات. أنا مستعد لتشكيل لجنة خاصة لكفرمتى والتخلّص من قميص عثمان. نحن لا نسمح لا للجيش ولا لسواه بتصرّف غير سليم. وأنا حريص على الموضوع أكثر من وليد بك. ومستعدون للتحقيق بكل أمر يأتي من لجنة موثوقة. ما فائدة الدولة أو الاشتراكي من الأعمال المشينة؟ إنها ترتد على المؤسسة كمؤسسة يجب وضع حد والضرب بيد من حديد من هنا ومن هناك. كلنا تساوينا بأعمال لا تشرف أحداً منا. أطرح فقط ماذا يمكن أن نقدمه على هذا الصعيد. نحن مستعدون لتقديم قوات مسلحة من الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وتشكيل اللجنة بإشرافي لضبط كل ما يفقد الثقة بالقوات المسلحة الرسمية وهي مع المراقبين الأجانب تكون اليد الفاعلة لتحديد المسؤولية والردع.

اليوم لا نستطيع دخول الاقليم ـ القوات اللبنانية طلبت الانسحاب. ونحن غير قادرين على الحلول محلها لأن الجيش مرفوض وكذلك في الضاحية. لا نستطيع عمل شيء وكذلك في منطقة سوق الغرب والشحار. الوضع غير مستقر، يضر بالكل بالجيش وبأمل والاشتراكيين. والقوات اللبنانية وتتمكن العناصر المغرضة التي لا تمت لهذه المؤسسات بصلة من الدخول على الخط وتعطيل كل الأهداف. إذا سلمت السلطة لهيئة موثوقة، نرتاح جميعاً ولا سيما الشعب اللبناني وكذلك سوريا والسعودية. هذه مجرد أفكار أطرحها للبحث.

○ الرئيس فرنجية: التجربة لها بعض الأهمية. عام ١٩٧٥ كنا نجتمع ونقرر وقف النار. وكان أحد السفراء العرب مقيم في عين الرمانة. بعد نصف ساعة يبدأ بطلق طلقة على تل الزعتر وطلقة على عين الرمانة. فيعود القتال. السيء الذكر ياسر عرفات حين كنا نتكلم معه، يقول عناصر غير منضبطة، وأصبحت قاعدة. اليوم طالما الأسلحة بيد الميليشيات، بيد الشباب، أيا كانوا غير ممكن التأمل بوقف النار ووقف الاقتتال على جميع الأراضي اللبنانية وخصوصاً حيث هناك طرفان مختلفان. الوقف الفعلي يفرض علينا، على كل واحد عنده ميليشيات وأنا منهم بجمع الأسلحة وبوضعها بمخزن تحت مراقبة الاطراف ومندوبين من جيوش الدول العربية. وأتمنى أن تكون السعودية. ويقفلون المستودعات هذا الأمل بوقف النار لأنه طالما هناك ولد إبن ١٧ بيده سلاح وهو لا يحاسب ولا ينضبط، فمستحيل وقف إطلاق النار.

○ الرئيس الجميل: جمع الأسلحة بجو متشنج صعب. لا بد من خلق جو إطمئنان بخطوة مطمئنة.

○ الرئيس فرنجية: لدينا فريق من المتقاتلين - إذا وافقوا فلا عائق لدى الآخرين. واتفاقهم يعطل دور الطابور الخامس الذي له دور كبير بإفساد وقف النار.

○ الرئيس الجميل: أنا معك بالطابور الخامس ولكن بالأول تثبيت وقف إطلاق النار ثم جو الثقة والاطمئنان، فجمع السلاح. من البترون وما فوق نتساعد مع أبو عدنان. وكذلك البقاع.

○ الرئيس فرنجية: ليس من مشكل هنا

○ الرئيس الجميل: التعاون مع أبو جمال. ومن الأولي وبعده الدولة عاجزة ولا خيار بين الأولي والمدفون. ومناطق ليس فيها قتال. تقديري غير صعب التفاهم مع المنظمات هناك على استعدادهم لتطبيق اقتراحك بجمع الاسلحة مع الضبط الذي اقترحت. تبقى مناطق القتال من طريق الشام حتى الأولي. إذا تمكنا من تثبيت وقف إطلاق النار جدياً مع حد أدنى من الثقة بالمؤسسة العسكرية ومستعد لتأمين ذلك. لذلك غرفة عسكرية تتلقى الشكاوى كما ذكرت ثم لا مانع لدي من إتخاذ الاجراءات التي تذكر وتقترح. إذا تمكنا من ذلك عندئذ نكون نحن الموجودين هنا اتخذنا الترتيبات اللازمة لجمع الاسلحة من أمل والاشتراكي والقوات اللبنانية وسواها، طبعاً تحت الرقابة المشتركة. اعتقد لا مشكلة لدى أمل وبيننا دراسة مشاريع لذلك، ولا اعتقد أن ما لدى وليد بك يمنع الاتفاق، ثم نبحث قضية المهجرين وضرورة عودتهم، كل المهجرين من أول الحرب حتى اليوم مع المشاكل الكثيرة (تهديم، إحتلال منازل) ومن هنا تبدأ عملية إعادة الوضع الطبيعي من خلال حكومة إتحاد وطني ترعى المسيرة.

○ الرئيس كرامي: كل هذا البحث سابق لأوانه. هذا المؤتمر المعلقة عليه الآمال لم ينته. نحن متفقون على رفع جلساتنا ريثما تعود فخامتك من مهمتك حتى في ضوئها يعود المؤتمر لتقييم الأمور وتقرير العمل للمستقبل. نحن لا نستطيع تحديد نجاح، فشل، نصف إتفاق، عدم إتفاق. الأمر الثاني، هذا الوقت الفاصل بين اللقاءين أخشى أنه أولاً، آمال الناس تضعف لأن الوهج يخف، ثانياً على الأرض في طوابير خامسة وجهات وإسرائيل. تراقب ما تحقق في المؤتمر ومن مصلحتها خلق التفجيرات والصراعات حتى يفشل المؤتمر قبل انتهائه. لذلك حرصنا عدم التطويل بين اللقاءين حتى ينتهي المؤتمر من كل دراسته ويتخذ المقررات اللازمة. ويصبح من السهل الوصول الى ما تقترح يا فخامة الرئيس، ويكون جمع السلاح وحل الميليشيات وتدعيم المؤسسات الشرعية بما فيها الجيش بعد الاتفاق على قانون الدفاع وتطوير الجيش. هل أحد يمكنه اليوم جمع السلاح حتى من المحازب كذلك أرجو ألا يطول الامر وان يكون اللقاء سريعا، والسرعة بالذهاب الى أميركا، لأنه إذا علق المؤتمر لامد طويل، سيفشل على الأرض وخاصة من عمل إسرائيل.

○ الرئيس شمعون: أشاطر الرئيس كرامي الرأي بتقصير الاجل بين اللقاءين، إنما هناك تدابير سريعة جداً. وقف إطلاق النار وحجبه. وهذا متوقف علينا وعلى الدولة إذا أخلصنا وطالبنا بكل صدق من جماعاتنا إتفاق وقف النار، أعتقد ان الناس ستنصاع ويصبح دور الجيش والامن الداخلي لمساعدتنا لتثبيت وقف إطلاق النار. مثلاً في الاقليم عدد كبير لا يريد أية معركة هناك أو أن يدخل بأخطار مجهولة. وكلهم مسالمون يأتون وفوداً ينشدون التخلص من القتال. هنا الاشتراكيون والقوات اللبنانية إذا انسحبت من الاقليم يتأمن عدم الاقتتال وبعدها يؤمن الأمن الجيش او الامن الداخلي. دير القمر ليس فيها قتال بل مهجرون والفت نظر الرئيس وليد بك.

موسم المطر بدأ والبلد لا يتسع للمهجرين. ثلثهم ينامون في أقبية لا سقوف لها. يجب التسهيل للمريض، للعجوز، للناس الذين لديهم أهل يقبلونهم. يبقى عاليه وسوق الغرب وسواها. يجب على الشرعية ان تبدأ بالسيطرة على المنطقة ريثما تتألف اللجنة التي يشير اليها فخامة الرئيس ونتعاون معها على تنفيذ برنامجها. بقدر ما نقدر ان نفسح المجال للقوات الشرعية للحلول في أماكن الاقتتال، بقدر ما يعود الامن ويوقف إطلاق النار، وهذا الموقف بيدنا.

○ الرئيس الجميل: أريد إيضاح أمر للرئيسين شمعون وكرامي. ما اقترحته ليس حلا نهائياً بل أفكار. وهو حل للفصل بين الاجتماعين وليس ترتيباً نهائياً. أريد محادثة جلالة الملك فهد وسيادة الرئيس الأسد قبل السفر إلى أميركا. وأفضل قبل الاجتماع التالي تحضير ورقة عمل. وآمل ان يكون اللقاء التالي قريباً. خلال ذلك الوضع لا يحتمل، في بيروت بدأ الانفجار. الطوابير الخامسة. إسرائيل، بعض العرب الذي يريد تفشيل سوريا، والسعودية. لذلك طرحت أفكار بتشكيل لجنة. لا أحد يدري كم سيستغرق الاجتماع التالي من وقت، هناك تفجيرات إينما كان. لذلك يمكن، بعد إنتهاء المؤتمر ان تكون مقرراتنا غير ذات موضوع. لكل منكم ضباط بالجيش موضع ثقتهم. نجمع هؤلاء في غرفة عمليات مشتركة أرأسها أنا ونعمل بشكل جدي على تثبيت إيقاف النار. وهو تدبير مؤقت بدون أي تعديل حالي على الأرض ولكن على الاقل لضبط الطوابير الخامسة. مهما أسرعنا، نحتاج على الاقل إلى شهر وهل يستطيع البلد إنتظار شهر بفلتان الأمن وخاصة بداية الفلتان في بيروت؟

○ الأستاذ وليد جنبلاط: لنكن عمليين وليكن للمجتمعين مصداقية على الأرض. الاقليم: أنا مستعد لسحب الدروز ولكن أهل الاقليم لا يقبلون ببقاء القوات اللبنانية. هل القوات مستعدة للأنسحاب؟

○ الرئيس الجميل: جاءني طلب رسمي قبل حوادث الشوف باستعدادهم للانسحاب إذا طلع الجيش مكانهم.

○ الرئيس سلام: يجب الا نقع بالتجارب السابقة لدوامة وقف اطلاق النار.

أولاً، اقترح التوفيق بين إقتراح الرئيس فرنجية وبين بحثنا. بادىء ذي بدء نقرر حل الميليشيات ونبدأ بوقف إطلاق النار.

○ الاستاذ وليد جنبلاط: الجيش المقاتل بسوق الغرب لا نثق به. لقد أطلق النار على دروز عسكريين لأنهم إيرتدون بذلة الجيش. إنسحاب القوات اللبنانية من الاقليم أولاً. بعض المحاور مقبول فيها الجيش وفي بعضها غير مقبول وبعض المحاور لاسرائيل وهذه أمرها عندكم. دير القمر نعرف بعضنا أنا والرئيس شمعون. ولكن أريد ضمان سمير جعجع وجماعته أين سيذهب وأين سيذهبون؟ إلى الاقليم؟ إلى أين يا شيخ بيار؟

○ الشيخ بيار الجميل: نعم، نتفق ونرتبها.

○ الرئيس فرنجية: معلوماتي خلال ٨ سنوات حرب في دير القمر لم يضرب كف. وهي بلد بكاملها مسيحية. بإقليم الخروب في تعايش بين مسلم ومسيحي. ولكن بالدير بالذات لم يضرب كف خلال ٨ سنوات. طلعنا حتى نحمي النصارى، فما الذي حدث للنصاري؟ وهل كانوا محتاجين لحماية؟

○ الرئيس الجميل: أمون عليك وبدون هذا الحديث.

○ الرئيس فرنجية: بتمون على كل شيء ولكن يجب الشفاء من هذا المرض.

○ الرئيس الجميل: الكل مقتنع بحل الميليشيات. لا وطن ضمن إطارها. أخطاء وقعت في الشوف وغير الشوف. أنا في سنة ١٩٧٥ اضطررت لحمل بندقية لحماية بكفيا ضد عرفات.. والجيش لم يحمني. الميليشيات لازم تنحل. تبقى سلطتي منتقصة بوجودها.

○ الرئيس فرنجية: لحل الميليشيات فخامتك أصدرت مرسوماً اشتراعياً بالنسبة للأحزاب. أتمنى لو يعمل مرسوماً اشتراعياً آخر وقلنا ان كل الأحزاب المرخصة تلغى وكل حزب يريد العمل يطلب رخصة شرط ان يكون اعضاؤه تنطبق عليهم مادة ٦ و٦ مكرر، طالما عندنا أحزاب طائفية لا أمل بالتوصل الى نتيجة.

○ الرئيس الجميل: هذه تبحث ضمن الاطار السياسي.

○ الرئيس سلام: لنحصر كلامنا بحل الميليشيات مبتدئن بوقف إطلاق النار.

○ الشيخ بيار الجميل: لماذا نسير ضد الطبيعة ـ لو كان هناك جيش ودولة تجمعنا هل كنا خلقنا الميليشيات؟ أكبر

خدمة تعملوها لنا ان يعود شبابنا الى المدارس، والمصانع والمتاجر. لتكن الدولة دولة والا لا نكون قد عملنا شيئاً. إذا طلبنا حل الميليشيات، يجب ان نجد من يحميهم. الدولة ترجع دولة قبل كل شيء. صار لنا ١٠ سنين أول من انتفض للخطف نحن. إذا لم تعد الدولة دولة لا فائدة من أي تدبير.

O الرئيس الجميل: أيمكن ذلك من دون وفاق؟ واعتقد إننا قد قطعنا ٤٠ ـ ٥٠٪ من الطريق وعلى الأقل ما اختلفنا وما وقع ما راهن عليه البعض. واتمنى الانتهاء على الأقل بوضع العمل السياسي في إطاره الطبيعي بدون حقد والتعامل بموضوعية ولبنان فوق الجميع.

O الشيخ بيار الجميل: إقتراح: جاءت قوات الردع العربية، الرئيس الأسد طلب ٣٠ الف عسكري. مع الأسف أرسلوا عدداً قليلاً، لنعد الى قوات الردع. انا لا أستطيع ترك الدفاع عني لغير الدولة. نحن متفقون على دولة ولكن كيف تكون الدولة؟

O الأستاذ وليد جنبلاط: هل وصلتك ورقة موقعة مني مع الحريري؟

O الرئيس الجميل: لا.

O الأستاذ وليد جنبلاط: لنأت بها وندرسها لنكون واقعيين. ؟

O الرئيس الجميل: وردني الآن خبر مستعجل إن إسرائيل تقصف بحمدون.

O الشيخ بيار الجميل: هناك موضوع اخذناه على الهامش وهو أساسي وجدي. لبنان مجتمع مسيحي مسلم. بالمسلم وحده وبالمسيحي وحده لا يكون لبنان. والمسلم فقط لا يكون مسلماً والمسيحي فقط لا يكون مسيحياً. لبنان ملتقى الحضارتين. المسيحي إطمأن بعد ميثاق ١٩٤٣، والآن بعد كل ما جرى رجع كثيراً الى الوراء. وعلى الأقل ٥٠٪ باتوا يشكون ان ما قلت ليشككوا. . .

O الرئيس سلام: والمسلمين رجعوا اكثر.

O الرئيس الجميل: هذا خراب للبنان.

O الشيخ بيار الجميل: لنتجنب ذلك. يكفي الحكي بامتيازات هي ليست بامتيازات بل هي ضمانات.

O الرئيس شمعون: المهم الآن وقف إطلاق النار.

O الشيخ بيار الجميل: أعتقد أنه إذا لم يحل الأساس كما نعمل في ١٩٤٣ سنصبح في خبر كان ونحن متهمون بالخيانة. لماذا؟ لأننا لم نمش مع إسرائيل وأنا مستعد لفتح الموضوع من أوله الى آخره. ولولانا لكان كل المسيحيين مشوا لعند إسرائيل. كما قال رياض الصلح نريد رئيساً مسيحياً مارونياً، والموارنة ليسوا في قلبي ولكن يجب الا تبقوا متمسكين بالفرنسيين. لبنان هو البلد الوحيد في العالم حيث كل واحد يعتقد أنه في بلده. هذه الصيغة التي نريد وبدونها ما في لبنان.

O الوزير خدام: اننا نبحث في مواضيع لم نتفق على بحثها. ما قاله فخامة الرئيس الشيخ أمين ممتاز. منذ عام ١٩٧٥ ونحن نحاول جمع الفرقاء ولكنه لم يتم. تم الآن هذا أولاً. ثانياً إنتظر البعض مناخاً تفجيرياً فإذا بالوضع مناخ حواري. يا شيخ بيار الهدف ان تكون هناك دولة. وحتى نصل إلى ذلك يجب ترك كل شيء وبحث أمر وقف النار والقتل بلا سبب ومن الناحية الانسانيةالاخلاقية الوجدانية. ماذا يجب ان نعمل لايقاف موت الناس بلا سبب لنأخذ المواقع الساخنة، . قطعة قطعة. عندما تقرر القواعد الأساسية، الطوابير الخامسة لا تستطيع الظهور، لتقرر أولاً وبعدها يصير كل شيء.

O الشيخ بيار الجميل: شرط ان تساعدنا سوريا.

O الوزير خدام: حاضرون.

O الرئيس فرنجية: للتاريخ فخامة الرئيس الذي قرر ان يكون الرئيس اللبناني مسيحي، المغفور له عبد العزيز وتعاون معه المغفور له شكري القوتلي والنحاس باشا. سنة ١٩٣٢ عين الفرنسيون موعداً لانتخاب رئيس الجمهورية، ترشح الجسر وبشارة الخوري. المجلس كان من ٤٥ نائباً قبل الانتخاب. تبين ان الجسر لديه ٢٥ بينهم ١٥ مسيحياً ومنهم والذي بينما كان للخوري ٢٠ صوتاً.

O الرئيس شمعون: لأن إده لعب اللعبة.

○ الرئيس فرنجية: الفرنسيون حلوا المجلس وأوقفوا الدستور وقال المفوض السامي فرنسا لا يمكنها قبول شيخين في الشرق (الشيخ تاج والجسر).

○ الشيخ بيار الجميل: قال رياض الصلح لو كان لبنان غير موجود لكان يجب ان نوجده.

○ الرئيس الجميل: لنعد الى الموضوع الأساسي الذي اتفقنا جميعاً على أنه أساس كل شيء.

○ الأستاذ نبيه بري: بعض الملاحظات:

١ - بغض النظر عن الرئاسة الأولى، صيغة ١٩٤٣، أبقت المسلم مسلماً والمسيحي مسيحياً ولم تعمل من أي منهما لبنانياً. أبقت على شراكة ولم تعمل لايجاد وطن ومواطنية. ليس هناك من يزاحم على الرئاسة الأولى. ليكن لبنانياً ويجمع اللبنانيين.

٢ - بالنسبة لاجتماعات هيئة الحوار الوطني برأي المؤتمر نجح ٩٠٪ لأنه أزال الحوار النفسية. كنت إذا التقيت بالشيخ بيار لا أتكلم معه. إزالة الحواجز النفسية وفتح القنوات نجاح..

٣ - أنا خائف على الحوار بعد عملية تصوري اليوم. تصوري ان نفسية الحوار ونتائجه ستضعف في الضاحية وبعلبك وبيروت. هناك اعتقاد اليوم ان النفسية موجودة للقتال بين الجبل والضاحية وبعلبك. والاعلام الغربي يركز على وجود كارلوس في الضاحية. لماذا؟ ويعدون العدة لمعركة أو لمعارك. إن هذه المراكز قد اصبحت مثل صبرا وشاتيلا أماكن التفجير. الأمس حين تكلمت عالياً بالتعقل خاطبت فخامة رئيس لبنان والحوار الوطني كله قلت ان يطلب من ريغان موعداً في ٢٤ ساعة كنت أعرف أن إسرائيل ستفجر الوضع، رفع الجلسة الى ٧ أيام ونتحمل جميعاً مسؤولية الفشل. يبقى الأمر قبل الأخير. كلنا هنا لمساندة شرعية دولتنا والا لماذا جئنا؟

- يبقى لو تعلق المؤتمر لـ ٧ أيام، لا نريد ترك الناس كما هي. لدينا لجنة أمنية إذا عززناها بأشخاص اكثر فاعلية وصلابة وثقة وتكون الأوامر على الأرض لكشف الطابور الخامس والأهم والأساس الاسراع بإعادة هذا المؤتمر كي لا يتوهم الناس في لبنان ان المؤتمر قد طار. والبيان عنا بهذا المعنى سيكون له اثره النفساني على الأرض. ولن اعلق على ما يعيدنا الى الماضي. قضية العمروسية، فخامتك لم تأخذها بعد وقف إطلاق النار - ٣ مرات أرجعتها للجيش (المريجة والعمروسية) و٣ مرات يصير انتكاسة وتسلم الى غير الشرعية الضباط موجودون.

○ الرئيس الجميل: فيه اقتراحات عملية. أنا موافق على تحديد موعد آخر بعد هذه الجلسة وأوافق على رفع مستوى اللجنة الأمنية ومستعد لترؤس الجلسة قبل سفري مرة أو مرتين لأضعها على الخط السليم. إذا اردنا الاتفاق نتفق والا فلا.

○ الأستاذ وليد جنبلاط: هو (يعني الرئيس او الجيش) يصل بسهولة الى الضاحية عبر عدة طرق. ولكن نحن لنا طريق واحد ٣٠٠ متر والقنص علينا.

○ الرئيس الجميل: في إستراحة الغداء تعينون مندوبيكم الجدد على مستوى عال ثم نستأنف الجلسة.

○ الرئيس سلام: هناك رأي عام يموت بدمه. ورأي عام يموت بنفسيته. الذي مات لا يشعر بما نحن فيه والباقي يموت بنفسيته كل دقيقة لا بل كل ثانية ويجب درس الوضع من خلال وضع الأخير.

○ الرئيس الجميل: آخر الأخبار. (خبر: سرب ١٦ ف طائرة إسرائيلية تقصف منصورة بحمدون وبحمدون الضيعة والمحطة وصوفر. تناول القصف مواقع سورية وفلسطينية. لم يتأكد هذا الخبر ثم خبر آخر وهو الانفجار في صور. آريتز تفقد مكان الانفجار. في الشمال المنشقون يحاولون دخول البداوي).

والآن نتابع مقررات إعتماد رفع مستوى اللجنة الأمنية.

○ الأستاذ وليد جنبلاط: هناك وحدات من الجيش جيدة وفيه وحدات أصبحت ميليشيات.

○ الرئيس الجميل: هذه أنا أتولها. الجماعات التي تخلق حساسية نبعدها. القناعة لدي ان الجيش بعد إنتهاء مهمته يجب ان يعود بأسرع ما يمكن الى الثكنات. إنه بحاجة الى تأهيل وتدريب. ٨ سنوات لم يكن لدينا جيش. أهم شيء سحبه الى الثكنات لتدريبه وتجهيزه وتوسيع عدده. من هذا المنطلق ساعدونا على سحبه وتأمين الأمن.

الآن أنا أريد معاقبة المخالف في كفرمتى. الجيش يجب ان يكون موثوقاً ولخدمة الشعب|أريد ان ادخل زغرتا والجبل وبحماية جيش يحميه الشعب كما يحمي هو الوطن.

إذا وليد بك يساعدنا على رفع مستوى اللجنة الأمنية لحل مشاكلنا. أجتمع معه لذلك ويمكن ان يتم إجتماع بين وليد بك والرئيس شمعون للاتفاق على دير القمر.

O الأستاذ وليد جنبلاط: ما مصير سمير جعجع؟

O الرئيس الجميل: القوات اللبنانية تعتقد إنها كانت في ظروف صعبة. هذه الظروف تبدلت وهناك معطيات جديدة ولدى القوات اليوم رغبة لضبضبة الموضوع.

O الشيخ بيار الجميل: لنتساعد مع بعضنا. المصيبة شايفينها كلنا. ومن الأفضل عدم إثارة قضية سمير جعجع إن إثارتها تصعب إيجاد الحل.

O الرئيس الجميل: الدولة بتعالجها وليس من مجال للقوات اللبنانية الانتقال الى مكان آخر هذا شيء غير وارد. ومناطق القوات اللبنانية يجب إعادتها للدولة.

O الرئيس شمعون: أريد قوات شرعية في دير القمر.

O الأستاذ نبيه بري: وثكنات الجنوب؟

O الرئيس الجميل: ستبحث في اللجنة الأمنية. أنا شاهد على تطور في القوات اللبنانية.

O الشيخ بيار الجميل: أصرح إن أكبر خدمة لنا ان تذهب القوات اللبنانية من حيث هي إلى أماكنها الطبيعية.

O الرئيس الجميل: بالنسبة لجلسة بعد الظهر تشكل لجنة مصغرة بقدر الامكان لتحضير البيان النهائي.

أتمنى في الجلسة الأخيرة بعد الظهر أن نعطي إنطباعاً عن تقدم ونتائج إيجابية وإننا تأخرنا لاستكمال الاتصالات والدراسات المتممة لأعمال المؤتمر. هذا الانطباع ضروري ولا سيما بالنسبة للأجانب. وأرجو من الرئيس سلام ان يحضر مشروع بيان في فرصة الظهر.

O الرئيس سلام: ما نوافق عليه من نجاح يجب إعطاؤه إلى الرأي العام ليطمئن

O الأستاذ وليد جنبلاط: لا تزيدوها حتى لا يضحكوا علينا.

O الرئيس سلام: كلمة أخرى. ليس حرصي على بيروت وحدها، أنا حريص على كل لبنان. لكنها العاصمة، الكلام الضاحية الضاحية، بيروت الغربية أصبحت أكثر خطراً وأشد أثراً وانعكاساً على كل لبنان، الساعات تنذرنا بأن الوضع في العاصمة معرض للفلتان. المسلحون بدأوا بالعودة ويستبيحون كل الحرمات، السيارات بدأت تسرق ثم تعود محملة أسلحة ومواد وأشخاصاً هذا واجب ضبطه بسرعة ولا بد من التعاون بين الدولة والأفراد. وهنا مسؤولية الأخ نبيه. أنا أطلب الا يغيب عن معالجة هذا الوضع بدرجة أولى لأن الجيش لن يستطيع الضرب ثانية لمجابهة المسلحين ولمجابهة غابة مسلحة.

O الوزير خدام: الموعد القادم أتمنى أن يكون قبل ١٠ الشهر أو بعد ٢٢. من حيث المبدأ لنتفق الأثنين ١١/١٤ في جنيف.

O الشيخ المسعود: كمراقب سعودي أتكلم عن الأصداء من المملكة ومن جلالة الملك والأمير سعود تبليغ المؤتمر تهنئة على ما وصل إليه من نجاح. لا استطيع تحديد النسبة حتى لا يعتب وليد بك. لكن الأخ نبيه تكلم ما يصحّ ان يكون أساساً للبيان. إزالة الحواجز النفسية وفتح القنوات أهم نقط لنجاح المؤتمر. ثم القراران للمؤتمر مهمان النقطة الثالثة الاتفاق على تأجيل أعمال المؤتمر نجاح أيضاً. المملكة ستشارك وتؤيد ومستعدة للمشاركة في أي وقت وأي مكان بالاتصال والمساعدة والمشاورات. والسعودية كبلد عربي تريد نجاح لبنان.

O الرئيس الجميل: الوزير خدام سيتركنا بعد الظهر لذلك نشكره على التضحية بحضوره لأسبوع ونقدرها جداً للرئيس الأسد ونأمل ان يكون موجوداً معنا بالمستقبل وبمزيد من الدعم وواضح أن أركان المؤتمر متمسكون بالعلاقات الودية المتينة المميزة بين لبنان وسوريا على كل الأصعدة، وأتمنى بقاء هذه الأجواء المحبّة واستمرارها في العلاقات المشتركة وأتمنى تبليغ الرئيس الأسد تقدير وشكر المؤتمر والتمنّي له بالخير والعافية والصحة والأستمرار بدعم مسيرة لبنان.

○ خدّام: شكراً على العبارات الأخويّة الحارّة وأذكر للجميع أن سوريا ستبذل كل جهد لاعادة لبنان كما نحب ذي سيادة، موحد، مستقل، ينعم بالرضاء والعز. وهذا ما يتمنّاه كل عربي؛ وسوريا في دعمها للوفاق الوطني ستبقى مساعيها جدية ومتعاونية؛ وأتمنّى في الأسبوع الفاصل ان كلاً منا يعمل بجدّ وفقاً لروحية المؤتمر وجوّه، وأرجو أن تكون المرحلة الثانية المرحلة الأخيرة لمسيرة الآلام.

○ سلام: إذا كان بقاء بعض الأخوان يسهل اتصالهم الفردي ليؤدي إلى نتائج فلا بأس. وليد بك يريد الأجتماع مع الرئيس شمعون. هذا مفيد جداً.

○ الرئيس الجميل: أرفع الجلسة للساعة الخامسة بعد الظهر.

محضر الجلسة الختامية المغلقة جنيف ـ مساء ١٩٨٣/١١/٤

في تمام الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في ٤ تشرين الثاني ١٩٨٣ أجتمعت هيئة الحوار الوطني في جنيف برئاسة فخامة رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل وحضور السادة:

فخامة الرئيس كميل شمعون
فخامة الرئيس سليمان فرنجية
دولة الرئيس عادل عسيران
دولة الرئيس صائب سلام
دولة الرئيس رشيد كرامي
صاحب المعالي الشيخ بيار الجميل
الأستاذ وليد جنبلاط
الأستاذ نبيه بري.

استهل فخامة رئيس الجمهورية الجلسة قائلاً: إن جدول أعمال هذه الجلسة للتنسيق في ما بين الوفود بما يتعلق بالوثائق التي حضرها كل وفد بشأن الاصلاحات الدستورية والاقتصادية والاجتماعية الخ... وإذا أراد البعض ان يعطي فكرة عن هذه الاصلاحات فسنستلم تلك الوثائق ويبقى الاتصال مع مستشاري الوفود من أجل الاتفاق حول الأمور البديهية ثم وضع لائحة بالامور التي تستوجب قراراً سياسياً حول المبادىء وطرح هذه الأمور بالاضافة الى ظهور نتائج المهمة التي أوكلت الي ضمن هذه الفترة.

وقبل ان أبدأ أود ان اوضح انني قمت ببعض الاتصالات مع السفارة الأميركية بشأن تحديد موعد مع الرئيس الأميركي وكان الجواب ان الرئيس موجود خارج أميركا خلال الأسبوع القادم بسبب زيارة رسمية الى الشرق الأقصى واليابان وسيتغيب في هذه الفترة ونحن بانتظار الجواب من أجل تحديد موعد بعد عودته من اليابان. ويقتضي الآن إعادة النظر في المنهجية المتفق عليها وعدم إضاعة الوقت وتسريع أعمال المؤتمر ان لم يكن في جلساته العامة بل ضمن إطار لجان مختصة.

○ الرئيس الجميل: أنا بتصرف المؤتمر وأكيد عندنا ارتباطات في بيروت إنما هالمؤتمر هو الأساس أنا مستعد للبقاء طالما مطلوب مني البقاء.

○ فرنجية: نستمر في جدول الاعمال لحين تعيين موعد سفرك وتسافر بالسلامة وترجع لنا بالسلامة ان شاءالله.

○ الرئيس الجميل: أنا ما عندي مانع لكن يمكن هذا الأمر يستوجب بقائي هنا أسبوعاً كاملاً.

○ كرامي: في الجلسة الصباحية اتفقنا على منهجية عمل وان الحلقة الأولى انتهت والجلسة اليوم لاصدار البيان بما تم في الجلسات على ان تستأنف المؤتمر بعد الانتهاء من المهمة التي أوكلت لفخامة رئيس الجمهورية، في هذه الجلسة أحببنا ان نلتقي، لنعمل بيان ونستأذن للسفر بسبب الظروف في بلدنا.

○ سلام: أعتقد هذا يا فخامة الرئيس ينطبق على كل واحد منا وعلى فخامتكم أيضاً ويمكن مثل ما تفضل الرئيس كرامي افضل ان نسير بالذي قررناه عند الصباح.

○ كرامي: الافضل ان نعين الموعد القادم بعد ان تنتهي مهمة فخامة الرئيس.

○ سلام: إذن لا نقول في ١٤ ـ ١١ إنما نقول في ما بعد.

○ بري: الشيء الذي قاله دولة الرئيس سلام كثير مهم، أمام الرأي العام اللبناني بالنسبة للوضع الأمني في لبنان حتى بالنسبة لأي إشاعة يمكن ان تنتشر عن المؤتمر، وأنا أكيد إذا ما حددنا موعداً حتى لو إننا سنضطر الى تغيير هذا الموعد في ما بعد فخامة الرئيس باستطاعته القول ممكن في ١٤ ممكن في ١٦ والا يكون هذا المؤتمر قد فشل وفي الوقت الذي قضيناه هنا لا يوجد صحافي إلا وسألنا شو العمل. هل فشلتم بالامس حتى عملتم هذا الاخراج. هناك مرحلة أولى ومرحلة ثانية.

○ الرئيس الجميل: حتى نوفق بين فخامة الرئيس فرنجية وفكرة دولة الرئيس كرامي أنا ما عندي مانع أعمل جلسة جديدة إذا دولة الرئيس كرامي يريد.

○ كرامي وبري: نحن سنسافر غداً وقررنا ذلك.

○ سلام: أنا أقول ان نبقى على ١٤ الشهر فخامة الرئيس.

○ الرئيس الجميل: في هذا الوقت، يمكن أتأخر ولا أعرف متى الرئيس ريغان يقدر يستقبلني.

○ سلام: خلينا نقول ١٤ الشهر

○ بري: طيب وإن لم نوفق يحدد موعد آخر.

○ الرئيس الجميل: طالما يمكن يحصل تأخير في الموعد وحتى لا نضيع الوقت، لأنه حرام علينا واليوم اجتمعنا في هذا الجو الايجابي والجو الوفاقي الذي يدفع نحو الاجماع حتى لا نقول إجماع.

○ سلام: يدفع.. يدفع

○ كرامي: يدفع ولا يقبضه أحد

○ الرئيس الجميل: حتى نكسب الوقت وإذا بتسمحوا نشكل لجنة مصغرة لتجوجل هذه الافكار وأنا مدرك تماماً ان هناك بعض القضايا لا تبحث الا من خلال الهيئة العامة انا موافق تماماً إنما هناك قضايا روتينية وظاهرة وهناك خلاف عليها أعتقد أنه عندما يجلس بعض الاشخاص ونيتهم حسنة لدراسة بعض المواضيع يمكن نقدر نحذف من أمام المؤتمر ٥٠ أو ٦٠٪ من المواضيع لذلك اذا بنقدر نشكل لجنة وإذا هاللجنة بتحب تبقى هنا فلتبقى أو تشكل في غير مكان، هذه اللجنة تكون تمثل جبهة الخلاص والجبهة اللبنانية والمستقلين وتأخذ هذه الملفات وتدرسها دراسة أولية على المواضيع المتفق عليها والمواضيع المختلف عليها ونكون بهذه الطريقة نملك ورقة عمل للحلقات القادمة ورقة عمل موضوعية ونقر بسرعة القضايا التي لا خلاف عليها. والقضايا التي تلتزم المزيد من البحث نبحثها في الحلقة القادمة

○ سلام: نحن قررنا ان نصدر بياناً أو وضع بيان ختامي.

○ الرئيس الجميل: في الاجتماع الصباحي دولة الرئيس لما فكرنا نعقد جلسة قريبة في ١٤ الشهر وكان الاجماع على ان تكون الجلسة قريبة إعتبرنا إنه لم يكن هناك مبرر للجنة ان تنكب على دراسة هذه المواضيع إنما اليوم لأن هناك تأجيل وخاصة ان المواضيع هذه مثل ما قال فخامة الرئيس فرنجيةوهو على حق إنه هناك مشاريع تستلزم صياغة دراسة من قبل لجان وليس من قبلنا نحن فانطلاقاً من فكرة الرئيس فرنجية وتوفيرا للوقت حتى لا نضيع الوقت في تلاوة أو قراءة كل المواضيع يكون هناك لجنة وتأخذ المواضيع وتعمل لنا دراسة أولية عنها وهذه اللجنة يجب ان تذكر في البيان الختامي.

○ سلام: هناك شيء مهم أيضاً وهو اللجنة التي ستقوم بتثبيت وقف النار

○ الرئيس الجميل: هذا موجود في البيان توسيع اللجنة الأمنية على أعلى المستويات. الآن هناك قضية اللجنة الثانية.

○ بيار الجميل: انا اعتبر ان اهم شيء علينا هو تأمين الأمن.

○ الرئيس الجميل: كلنا مجمعون على هذا الموضوع.. هل توافقون على موضوع اللجنة.

○ بري: أنا اتحفظ لكن لا أمانع.

○ الرئيس الجميل: يعني لا تمانع

○ بري: لكن لا أشارك

○ الرئيس الجميل: طيب من تريدون ان يكون في اللجنة. (وشكلت اللجنة على الشكل الذي ورد في محضر الجلسة الختامية).

○ الرئيس سلام: اقترح ان تكون اللجنة من المستشارين الموجودين مع كل واحد ويتبادلوا العمل في ما بينهم.

○ الرئيس الجميل: إذن اللجنة الاستشارية هي ذاتها. . . سنضع بتصرف اللجنة كمقرر والتنسيق الأستاذ محمد شقير والدكتور انطوان غصين. . . الاجتماعات أين تريدون ان تعقد

○ الرئيس سلام: هنا طبعاً في نفس المكان

○ بيار الجميل: حرام وعيب عندك لبنان اختر المكان الذي تريده أي محل في لبنان.

○ الرئيس الجميل: نترك لهذه اللجنة أمر تحديد مكان الاجتماع يمكن غداً يجتمعوا هنا ويتفاهموا على مكان ما يستطيعون الحضور إليه، معقول يكون في الشمال ومعقول يكون. .

○ بيار الجميل: أنا أصر على ان يكون في لبنان

○ الرئيس الجميل: نتركهم هم يتفقون.

○ سلام: لمتابعة العمل أنا أعتقد أن يومين بزيادة.

○ الرئيس الجميل: نحن نترك هذا الامر لهم إذا ممكن يجتمعوا غداً صباحاً أو الليلة وهم يقررون يمكن يعملوا الاجتماعين هنا يمكن في طرابلس. . تعيين اللجنة تطمئن زيادة وتعطي مبرراً لرفع الجلسة لماذا رفعنا المؤتمر؟ لتحضير هذه الملفات.

○ بري: نحن رفعنا المؤتمر لأن فخامة الرئيس سيقوم باتصالات بشأن الاتفاق لذلك أنا أرى ان اللجنة لا تضر ولكنها لا تنفع لذلك انا تحفظت ولم أمانع.

○ سلام: يمكن اللجنة تعطي انطباع للجمهور إنه هناك متابعة ورح يقضوا يومين مش عشرين يوماً.

(ثم أدلى الاستاذ فاروق جبر ببيان عن أعمال إجتماعات هيئة الحوار كالآتي):

بيان عن أعمال إجتماعات مؤتمر الحوار الوطني عن الفترة الواقعة بين ٣١ تشرين الأول والرابع من تشرين الثاني ١٩٨٣

بناء لدعوة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ أمين الجميل إجتمع في جنيف خلال الفترة الواقعة بين ٣١ تشرين الأول و٤ تشرين الثاني ١٩٨٣ في مؤتمر للحوار الوطني السادة فخامة كميل شمعون وكرامي: الخ.

وحضر المؤتمر كذلك نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام موفداً من الجمهورية العربية السورية، ووزير الدولة للشؤون الخارجية الشيخ محمد إبراهيم مسعود، موفداً من المملكة العربية السعودية كمراقبين، وقد ترأس المؤتمر رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل. وعقد المؤتمر بالاضافة إلى جلسة الافتتاح ست جلسات حضرها المؤتمرون مع مستشاريهم وجلستين مغلقتين اقتصرتا على المؤتمرين والمراقبين السوري والسعودي كما عقدت لقاءات جانبية بين فخامة الرئيس والمؤتمرين وبين المؤتمرين انفسهم. وفي إطار الوفاق الوطني الشامل جرت المباحثات التي تركزت على التعاون من أجل تحرير الاراضي اللبنانية من الاحتلال الأسرائيلي وتأمين سيادة لبنان الكاملة المطلقة على أراضيه كافة مع التصميم على تعزيز قيام الدولة القادرة ومع الأخذ بعين الاعتبار دور المؤسسات الدستورية والعمل على توطيد علاقات لبنان العربية وصداقاته الدولية.

ونتيجة للمناقشات والمداولات التي اتسمت جميعها بروح المسؤولية الوطنية وسادها جو من الصراحة الكاملة والاحاطة الشاملة بكل موضوع تم التوصل إلى ما يلي:

١ - الاقرار بالاجماع بصيغة هوية لبنان

٢ - إجماع الرأي هناك نص عن ذلك.

٣ - من أجل توفير مزيد من الأمن للمواطنين وتفادي إزهاق المزيد من الارواح والخسائر المادية تقرر تعزيز اللجنة الأمنية بمندوبين على أعلى المستويات للاشراف على إستتباب الأمن وتلقي الشكاوى والنظر بها ثم إحالتها الى المراجع المختصة والاشراف على حسن تنفيذها.

٤ - تقديم المشاريع الاصلاحية في شتى الحقول والمعدة من المشاركين في المؤتمر الى أمانة السر من أجل جمعها

وتنسيقها وتمهيدا لعرضها على المؤتمر في جلساته المقبلة وسيستفاد بين هذا التاريخ وموعد استئناف جلسات المؤتمر بالتشاور وتبادل الرأي حول هذه المشاريع.

ويهم المؤتمر ان يطمئن اللبنانيين الى أن المسؤولية الوطنية التي تحسس بها كل من المشاركين في المؤتمر وكذلك ما كان يرد في مواقف وكلمات المراقبين الكريمين السوري والسعودي تعزز الثقة بخلاص لبنان من المآسي التي طال أمدها وقد أرجأ المؤتمر أعماله الى وقت يحدد في القريب العاجل في ضوء نتائج الاتصالات الدولية التي كلف المؤتمر فخامة الرئيس بإجرائها.

- سلام: أعتقد أنه ما دمنا توافقنا على التاريخ يوضع التاريخ.
- الرئيس الجميل (لفاروق جبر): لنضع التاريخ يوم الاثنين في ١٩٨٣/١١/١٤
- سلام: ثانياً إذا بتسمح ان نضع كلمة بالمواضيع التي بحثت وليس في كل المواضيع.
- كرامي: نحن اتفقنا ان هناك قراءة ثانية للبيان.
- سلام: هذه الملاحظات الأولى انت تلاحظ على الطويل وأنا على القصير.
- كرامي: أنت بتلاحظ علي وأنا ما بلاحظ عليك.
- الجميل: أرجو وضع كلمة تنويه للرئيس السويسري.
- سلام: شكر للرئيس السويسري كلمة مش حلوه خلينا نقول تقدير للرئيس الداعي وما قام به... كلمة على أعلى مستوى لا أظن إنها عملها.
- كرامي: الهيئة ذاكرتك طيبة
- سلام: آكل زعتر.
- الرئيس الجميل: قلنا بدل أمانة سر المؤتمر قررنا تشكيل لجنة من المستشارين تنتقل فوراً بعد إنتهاء أعمال هذا المؤتمر الى الاطلاع على الملفات ووضع الاقتراحات بشأنها.
- كرامي: وردت كلمة المزيد من الأمن. أين الأمن لنطالب بالمزيد.
- بيار الجميل: أنا أعتذر بيقولوا عني أني متعصب ولكن جبان شيء مؤسف أرفض التشكيك بعروبتي. أنا لست جباناً. أنا أقترح أن تبحث قضية العروبة ونرى شو بتعني كلمة عروبة. نحن عملنا الجامعة العربية. ولكن شو يعني كلمة عروبة أنا أرفض التشكيك بعروبتي وبكون جبان إذا ما قلت هالكلام.
- الرئيس الجميل: طيب نزلناها بالمحضر.
- بيار الجميل: انا حتى أقول أن لبنان عربي أريد خبراء في التاريخ والجغرافيا يقولوا لبنان عربي مش أنا أقولها ولا أنت (موجهاً كلامه لنبيه بري)
- بري: هيدي اتفقنا عليها شيخ بيار.
- الجميل: اتفقنا منشان ما نخلق مشكلة
- بري: إذن خلينا هيك
- كرامي: هلق بدنا نخلق مشكلة
- الجميل: بس أريد أنت يا نبيه بك ان تجاوبني على هالسؤال: أنت بتقدر تعرف إذا لبنان عربي او مش عربي.
- بري: في الأول كنت أعتبر ان القرار صدر بالاجماع لكن أريد ان اذكرك لماذا قبلت به شيخ بيار.
- الجميل: تريد أن أقول كمان وأؤكد عليها لا أنت ولا أنا بقول إذا كان لبنان عربي.
- الرئيس الجميل: يا شيخ بيار ما بدنا نرجع للموضوع من أساسه.
- بيار الجميل: أنا ما قلت هالكلام بالأول وإذا ما قلته الآن أكون جباناً وأنا مش جبان لا أريد ان يفرض علي فرضاً. قلنا لبنان عربي وخلصنا لماذا التشديد على عربي عربي عربي شبعنا العرب.
- كرامي: بس راح أبو جمال (خدام) فتحنا الموضوع.
- بيار الجميل: أنا قلت لابو جمال أنا عربي أكثر منك وقلت له نحنا عملنا العروبة والجامعة العربية نحنا عملناها.

○ سلام: بتريد نحط بالمحضر ان الشيخ بيار قال للمندوب السوري أنا عربي أكثر منك

○ بيار الجميل: بس العروبة التي أنا أفهمها.

○ سلام: ومنقول انك قلت للمندوب السوري أنا عربي أكثر منك.

○ الرئيس الجميل: كل شيء يسجل في المحضر.

○ بيار الجميل لسلام: قلها وسجلها إذا كان لبنان عربي هل أقدر أن أقول إنه مش عربي، وإذا كان مش عربي هل أقدر أن أقول إنه عربي. ولماذا فرنسا التي هي أوروبية لازم نقول فرنسا الاوروبية وكل ما نقول فرنسا لازم نقول فرنسا الاوروبية. وهل كل ما قلنا لبنان لازم نقول لبنان العربي. للأسف العروبة ما عادت عروبة، العروبة صارت دين، قولوها إننا نريد ان تكون هالهوية العربية هوية دينية.

○ سلام مقاطعاً: يا شيخ بيار

○ بيار الجميل: دعني أقول الذي في قلبي.

○ سلام: قل ما تريد. أنا لم أقل لك أبداً لا.

○ بيار الجميل: أريد لبنان يبقى بلد حريات، وهناك ٢٢ دولة عربية وهاللبنان هو الوحيد الذي فيه الواحد حر ان يكون مسيحياً أو مسلماً أو يهودياً او سنسكريتيا او اللي بدو إياه.

○ سلام: لبنان بلد الحريات.

○ بيار الجميل: يا صائب بك، خلينا نقول الحقيقة وما نكذب على بعضنا، الذي وصلنا الى هنا الكذب على بعضنا، من سنة ١٩٤٣ حتى اليوم قلنا ان لبنان سيد حر مستقل عن الغرب وعن الشرق وكلنا استقلينا عن الغرب وما استقلينا عن الشرق وهذا سبب ما يحصل للبنان الآن. أنت عملت الحوادث بلبنان أو أنا عملتها، أنت بتقول أنا عملتها ونبيه بك يقول أنا عملتها، قل الذي تريده إنما نفسيتك وبتأكيدك أنا اللي عملتها أو الكتائب عملتها أو القوات اللبنانية اللي عملتها؟ هذه الايادي الغريبة، العالم العربي اختلف مع بعضه وتعرض لبنان. كان لبنان بريء من كل هالحرب. ليس لنا دخل بالحرب وهذه الحرب مش حربنا. كانت حرب العرب مع إسرائيل وكنا نحن معهم، ونحن كنا في الطليعة وأول من عمل حرب ضد إسرائيل هو نحنا. الآن أنا عربي أكثر من صائب سلام.

○ سلام: والله ممنون أنا.

○ بيار الجميل: لكن عربي بالمعنى. وحتى فسر العربي، إذا كان التاريخ والجغرافيا والخبراء بالجغرافيا بيقولوا أنا عربي. لكن أنا عربي باللغة. بالمحيط، نحن خلقنا الجامعة العربية، واللغة العربية، الجرائد في العالم كانت من عشرين سنة أو ٣٠ سنة ٧٥٪ من أصحاب الجرائد العربية او المحررين هم من لبنان. ولما كانت كل هالمنطقة تحت الامبراطورية العثمانية.

○ سلام: بدي أقول كلمة هادئة بيسمعها الشيخ بيار.

(الكلمة في التسجيل مطابقة لما ورد في محضر الجلسة الختامية في ١٩٨٣/١١/٤)

○ بيار الجميل: التاريخ والجغرافيا هم الذين يقولوا الآن عربي عربي ولغتنا عربية ونحن في الجامعة العربية ونحن في المحيط العربي وكلنا لنا مصلحة على أن لا نكون جسم غريب في العالم العربي لكن لم يتحرج لبنان عربي عربي حتى بالظروف التي نحن فيها. فالظروف أصعب ظروف، تماماً مثل ظروف ٤٣ ونحن اتهمنا بالخيانة عام ١٩٤٣. لأنه تركنا الفرنساوي والآن أنا اؤكد ان هناك كثيراً من اللبنانيين يتهموننا بالخيانة لأننا لم نمش مع إسرائيل.

○ سلام: يا ليت كل التهم الخيانية بتكون مثل هالتهمة.

○ بيار الجميل: عمقلك هيدي هي صائب بك، ما أنت بتقول التفاهم والتفهم.

○ سلام: لا، التفهم وبعدها التفاهم.

○ بيار الجميل: لا، أنا أقول التفاهم وبعدها التفهم... الاخوان الذين عاشوا معنا في ٤٣ يتذكروا يمكن هالايام، نحن كنا خزنة في عام ٤٣ وهلق فينا نقول بكل تواضع لولانا ما كان صار ميثاق ٤٣ وأقول بكل فخر لولانا لكان ثلاثة أرباع المسيحية مع إسرائيل وأقولها بصراحة وسجلها بالمحضر وأكون جباناً إذا ما قلت هالكلام هذا وأنا ما جبان والكلام الذي قلته لشارون إمّا ما بعرف هيدا مين كنت أحب ان تسمعوه.

O فرنجية: ثلاثة أرباع الموازنة اللي حكيت عنهم يا شيخ بيار احسبهم ١٠٪ من الموازنة فقط.

O بيار الجميل: ١٪، ١٪ وميزة لبنان إنه أنا بيار الجميل أقدر أن أقول اللي بفكري. وإذا كنت لا استطيع أن أقول اللي في فكري ما بكون لبناني ولا أريد لبنان، ويكون جبان اللي ما يقول اللي بفكره.

O الرئيس كرامي: التسجيل مطابق لما ورد في محضر جلسة ١٩٨٣/١١/٤ الختامية.

O الرئيس الجميل: كنت اتمنى ان لا ندخل في باب المناقشة.

O بيار الجميل: تذكر فارس الخوري، ما بعرف إذا كان بتريد ان أقول هالشيء، كان هناك مؤتمر في شتورا وكنا عمنتغدى في شتورا..

O الرئيس الجميل مقاطعاً: اتمنى إقفال باب المناقشة يا شيخ بيار.

O بيار الجميل: فارس الخوري بنفسه قال تمسكوا بلبنان.

O الرئيس الجميل: إذا ممكن نقفل باب المناقشة.

O سلام: وعبد الحليم خدام يقول لنا تمسكوا بلبنان.

O الرئيس الجميل: بدنا نقفل باب المناقشة حتى نرجع نبحث بالاساس.

O بيار الجميل: والله بدنا نناقش هالموضوع.

O الرئيس الجميل: طيب ما اختلفنا.

O بيار الجميل: خلينا نعمل هالامن اللبناني. الامن اللبناني لا يصير الا بالاتفاق بين المسلم والمسيحي. وأنا اقترح اذا لم تكن حرية في لبنان فأنا لا أريد لبنان

O جنبلاط: ما حدا عميناقش الحريات في لبنان

O الرئيس الجميل: بدنا نغلق الباب.

O بيار الجميل: أنا غلقت الباب وخلص.

O جنبلاط: أنا رأيي كوليد جنبلاط هناك واحد غلط غلطة صغيرة في الماضي كان آسمه جمال باشا يا ريته شنق شوية خونة أكثر.

O بيار الجميل: مضبوط معك حق كان لازم يشنق كل الخونة.

O الرئيس الجميل: إسمحو لنا إقفال باب المناقشة وان نعود الى الموضوع الرئيسي.

(ثم تلي بيان عن أعمال المؤتمر بلسان فاروق جبر على الشكل الآتي:)

بيان عن أعمال مؤتمر الحوار الوطني عن الفترة الواقعة بين ٣١ تشرين الأول و٤ تشرين الثاني ٨٣

بناء لدعوة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ أمين الجميل وقد ترأس المؤتمر فخامة الرئيس الشيخ أمين الجميل وعقد المؤتمر بالاضافة لجلسة الافتتاح الخ...

ونتيجة للمناقشات والمداولات التي اتسمت جميعها بروح المسؤولية الوطنية وسادها جو من الصراحة الكاملة والاحاطة الشاملة بكل المواضيع التي جرى بحثها تم التوصل الى ما يلي:

١ - الاقرار بالاجماع على صيغة هوية لبنان.

٢ - إجماع الرأي على أن النص موجود سابقاً.

٣ - من أجل توفير مزيد من الأمن.

O كرامي: مزيد

O سلام: توفير الامن، توفير الأمن المطلوب.

O بيار الجميل: الأمن العربي

O سلام: لا، أمن لبنان العربي.

٣ - (تابع فاروق جبر) من أجل توفير الأمن للمواطنين وتفادي أزهاق المزيد من الارواح. تقرر تعزيز اللجنة الامنية للاشراف على إستتباب الأمن وتلقي الشكاوى والنظر بها ثم إحالتها إلى المراجع المختصة. والسهر على حسن تنفيذ المقررات التي تتخذ بشأنها وبشأن التدابير الأمنية.

(واقترح الرئيس شمعون إعادة ترتيب النص النهائي).

O الرئيس الجميل: معالي الشيخ مسعود عنده كلمة يريد القائها.

O المندوب السعودي: اقترح القاء كلمة بعد النص النهائي.

(وعاد الاستاذ فاروق جبر وأكمل النص النهائي بدءاً من البند الثالث فقال):

٣ - تعزيز اللجنة الأمنية للاشراف على إستتباب الأمن والعمل على إتخاذ التدابير اللازمة وتلقي الشكاوى والنظر فيها. والسهر على حسن تنفيذ المقررات التي تتخذ

٤ - تقديم المشاريع الاصلاحية في شتى الحقول والمعدة من المشاركين في المؤتمر الى أمانة السر من أجل جمعها وتنسيقها وإعدادها للمناقشة في الجلسة المقبلة للمؤتمر.

وفي نهاية أعمال حلقته الأولى وجه المؤتمر الشكر والتقدير إلى جلالة الملك فهد بن عبد العزيز وسيادة الرئيس حافظ الأسد.

كما وجه شكره الى السلطات السويسرية الاتحادية والمحلية على حسن ضيافتها.

(ثم أعاد فاروق جبر النص النهائي كالآتي وبناءاً على طلب الرئيس شمعون):

قال فاروق جبر: بناء لدعوة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ أمين الجميل إجتمع في جنيف خلال الفترة الواقعة بين ٣١ تشرين الأول و٤ تشرين الثاني ٨٣ في مؤتمر للحوار الوطني وقد ترأس المؤتمر فخامة الرئيس الشيخ أمين الجميل وحضر الجلسة الافتتاحية فخامة رئيس الاتحاد السويسري السيد بيار اوبير الذي القى خلالها كلمة كان لها أطيب الاثر.

وعقد المؤتمر بالاضافة الى جلسة الافتتاح التي شارك فيها رئيس مجلس الاتحاد السويسري ست جلسات حضرها المؤتمرون مع المستشارين وجلستين مغلقتين اقتصرتا على المؤتمرين والمراقبين السوري والسعودي.

O كرامي: مش ضروري نذكر عدد الجلسات لأن هالشيء ورد في المحاضر.

(وتابع جبر البيان) كما عقدت لقاءات جانبية بين فخامة الرئيس وبين المؤتمرين انفسهم وفي إطار الوفاق الوطني الشامل.

O كرامي: كمان هيدي ضرورية بالبيان؟

O سلام: هيدا انطباع عن الاجواء.

(تابع جبر): وفي إطار الوفاق الوطني الشامل جرت المباحثات التي تركزت على التعاون من أجل تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي وتأمين سيادة لبنان الكاملة المطلقة على أراضيه كافة مع التصميم على تعزيز قيام الدولة القادرة والعادلة مع الأخذ بعين الاعتبار العمل على توطيد علاقات لبنان العربية وصداقاته الدولية. ونتيجة المناقشات التي اتسمت جميعها بروح المسؤولية الوطنية وسادها جو من الصراحة الكاملة والاحاطة الشاملة بكل المواضيع التي جرى بحثها تم التوصل الى ما يلي:

٣ - تعزيز اللجنة الأمنية للاشراف على استتباب الامن والعمل على إتخاذ التدابير اللازمة وتلقي الشكاوى والنظر فيها والسهر على حسن تنفيذ المقررات التي تتخذ.

O سلام: لو منقول جعل اللجنة الامنية في مستوى فاعل.

O الرئيس الجميل: لا، هيك بتكون عمتشكك.

(تابع جبر): ٤ - تقديم المشاريع الاصلاحية في شتى الحقول والمعدة من المشاركين في المؤتمر الى أمانة السر من أجل جمعها وتنسيقها وإعدادها للمناقشة في الجلسات المقبلة للمؤتمر.

وفي نهاية أعمال حلقته الأولى وجه المؤتمر الشكر والتقدير الى جلالة الملك فهد بن عبد العزيز وسيادة الرئيس حافظ الأسد كما وجه شكره الى السلطات السويسرية الاتحادية والمحلية

(ثم قرأ المستشار فاروق جبر المقررات كما وردت في الجلسات بناء على طلب الحاضرين):

١ - لبنان بلد سيد حر مستقل موحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدودها المنصوص عنها في الدستور اللبناني

والمعترف بها دولياً وهو عربي الانتماء والهوية وعضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بكافة مواثيقها على أن تجسد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

٢ - بسبب الظروف التي رافقت توقيع إتفاق ١٧ أيار ٨٣ ونظراً للملابسات الدولية التي قد تنجم عن استمرار الوضع الحالي القائم، يطلب المؤتمر الى رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ أمين الجميل ان يقوم بالاجراءات والاتصالات الدولية اللازمة من أجل إنهاء الاحتلال الاسرائيلي وتأمين سيادة لبنان الكاملة المطلقة على كافة أراضيه وفي كافة المجالات الوطنية.

O الرئيس الجميل: إذن نوافق على النص كما ورد.

(وتابع جبر): وفي الختام قرر المؤتمر إستئناف جلساته في جنيف يوم الاثنين الواقع في ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٣.

O الرئيس فرنجية: عندي إقتراح بتقديم شكر وتقدير لفخامة الرئيس من المؤتمرين.

(وقال جبر): وقد سجل المؤتمر لفخامة رئيس الجمهورية التقدير على ما بذله من أجل إنجاح المؤتمر، ونوه فخامة الرئيس من جهته بالروح الوطنية المسؤولة التي تحلى بها المشاركون وأدت الى توصل المؤتمر إلى إتخاذ مواقف وقرارات.

O الرئيس الجميل: معالي الشيخ مسعود يريد القاء كلمته.

O المندوب السعودي: أما وقد أنهينا مؤتمرنا هذا بجو ودي أخوي عربي ولبناني بعزم فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ أمين الجميل، الذي أدار مؤتمرنا هذا، وكان له الفضل في أن يجتمع المؤتمر في هذا الجو الايجابي، ولن أنسى أن أوجه الشكر لجميع الاخوة المشتركين أصحاب الفخامة والدولة والمعالي والسعادة على ما أبدوه من تعاون وتفهم وتقدير وصراحة كان لها أحسن الاثر.

وفي الختام نقدر المراقب السوري على ما بذله معي من نشاط وسعي للتوفيق والتنسيق الذي أدى الى هذه النتائج الأيجابية، والامل معقود أن يواكب استمرار الحوار عند استئنافه في الوقت المتفق عليه كل نجاح وتوفيق. سدد الله خطانا على طريق الصواب والسلام عليكم.

O الرئيس الجميل: أحب في نهاية هذا المؤتمر ان أشكركم جميعاً لتلبية هذا النداء وأكرر ما قلته في كلمتي عند إفتتاح المؤتمر بانه عندي أمنية واحدة ان نلبي جميعاً نداء لبنان.

بيان مؤتمر الحوار الوطني جنيف ١٩٨٣

بناء لدعوة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ أمين الجميل اجتمع في جنيف خلال الفترة الواقعة بين ٣١ تشرين الأول والرابع من تشرين الثاني ١٩٨٣ في مؤتمر للحوار الوطني السادة:

فخامة كميل شمعون
فخامة سليمان فرنجية
دولة عادل عسيران
دولة صائب سلام
دولة رشيد كرامي
معالي الشيخ بيار الجميل
الأستاذ نبيه بري
الأستاذ وليد جنبلاط

وحضر المؤتمر كذلك معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السيد عبد الحليم خدام موفداً من الجمهورية العربية السورية.

ومعالي وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء الشيخ محمد إبراهيم المسعود موفداً من المملكة العربية السعودية كمراقبين.

وقد ترأس المؤتمر فخامة الرئيس الشيخ أمين الجميل وحضر الجلسة الافتتاحية فخامة رئيس الاتحاد السويسري السيد بيار اوبير القى خلالها كلمة لها أطيب الأثر وعقد المؤتمر بالاضافة الى جلسة الافتتاح جلسات متواصلة.

وفي إطار الوفاق الوطني الشامل، جرت المباحثات التي تركزت على التعاون من أجل تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي، وتأمين سيادة لبنان الكاملة المطلقة على أراضيه كافة، مع التصميم على تعزيز قيام الدولة القادرة والعادلة، والعمل على توطيد علاقات لبنان العربية وصداقاته الدولية.

ونتيجة للمناقشات التي اتسمت جميعها بروح المسؤولية الوطنية وسادها جو من الصراحة الكاملة والاحاطة الشاملة بكل المواضيع التي جرى بحثها، تم التوصل الى ما يلي:

أولاً - الاقرار بالاجماع لصيغة هوية لبنان وفقاً لما يلي:

«لبنان بلد سيد حر مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً وهو عربي الانتماء والهوية وعضو مؤسس وعامل لجامعة الدول العربية وملتزم بكافة مواثيقها على ان تجسد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء».

ثانياً - إجماع الرأي على إنه «بسبب الظروف التي رافقت توقيع إتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ونظراً للملابسات الدولية التي قد تنتج عن استمرار الوضع الحالي القائم، يطلب المؤتمر الى رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ أمين الجميل أن يقوم بالاجراءات والاتصالات الدولية اللازمة من أجل إنهاء الاحتلال الأسرائيلي، وتأمين سيادة لبنان الكاملة المطلقة على كافة أراضيه وفي كافة المجالات الوطنية».

ثالثاً - تعزيز اللجنة الأمنية للاشراف على إستتباب الأمن والعمل على إتخاذ التدابير اللازمة وتلقي الشكاوى والنظر فيها، والسهر على تنفيذ المقررات التي تتخذ.

رابعاً - تقديم المشاريع الاصلاحية في شتى الحقول والمعدة من المشاركين في المؤتمر إلى أمانة السر، من أجل جمعها وتنسيقها وإعدادها للمناقشة في الجلسات المقبلة للمؤتمر تسهيلاً لأعماله.

وفي نهاية أعمال حلقته الأولى وجه المؤتمر الشكر والتقدير الى جلالة الملك فهد بن عبد العزيز وسيادة الرئيس حافظ الأسد كما وجه شكره الى السلطات السويسرية الاتحادية والمحلية على حسن ضيافتها بشخص فخامة الرئيس السويسري السيد بيار اوبيرو على الجهود التي بذلتها لتسهيل أعمال المؤتمر.

وقد سجل المؤتمر لفخامة رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجيمل التقدير على ما بذله من أجل إنجاح المؤتمر ونوّه فخامة الرئيس من جهته بالروح الوطنية المسؤولة التي تحلى بها المشاركون وأدت إلى توصل المؤتمر الى إتخاذ مواقف وقرارات موحدة.

وفي الختام قرر المؤتمر استئناف جلساته في جنيف يوم الاثنين الواقع في ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٣.

محضر إجتماع خاص بين الرئيس الجميل
وجبهة الخلاص ونبيه بري والوزير خدام

الخميس ١٩٨٣/١١/٣

جلسة مغلقة جانبية

حضر هذه الجلسة فخامة الرئيس الشيخ امين الجميل، والسادة الرئيس سليمان فرنجية والرئيس رشيد كرامي، والأستاذ نبيه بري والأستاذ وليد جنبلاط ومعالي الوزير السوري عبد الحليم خدام.

○ الرئيس الجميل: ليس في الجوهر ما يفرقنا. وحين كانت البطولة الاعراب عن الرأي، تعرفون ماذا كانت مواقفي وأنا لم أتغير. بحياتي ما آمنت بالعنف وسيلة لتحقيق هدف سياسي، ولا راهنت على غير التضامن العربي، وأبو جمال يعرف الثمن الذي دفعناه من أجل استعادته مع سوريا يوم كان الجو المسيحي ضد ذلك. ولم اتغير أبداً. وعلى صعيد ثان، هناك انتقادات على الحكم ضمن السنة الاولى. معقول. ومن لا يخطيء؟ ولكن ضميري مرتاح. في هذا الجو، أيا كان مكاني في هذه الفترة كان صعباً ان يتحرك أحسن. ولعل وجودي حد كثيراً من الهجمة والهيمنة ويمكن بعض الأمور فسرت خطأ أو حملت أكثر مما تتحمل لأن بالطبع، حين يكون شخص مثلي بالحكم، يتعرض للانتقاد عنه وعن سواه. وكما قال الرئيس فرنجية، كان هناك رضى، ولا أقول إجماعاً، حتى ٥/١٧ وبعدها تحولت الأمور وابتدأت الانتقادات السياسية وحين تقع البقرة تكثر السكاكين.

بالنسبة للاتفاقية، تكلمنا عنها مطولاً. لم يكن لدي خيار سوى هذا الخط، وبذلت جهدي لتجميد قضايا كثيرة، كالاجتماع في بيروت والقدس - إتفاق سلام كامل - كنت على إتصال مستمر مع العديد من الدول العربية ولا سيما مع السعودية، فقالوا إنه شأن لبناني، وأصدروا بياناً حكوميا بذلك. وكنا نطلع الرئيس فرنجية - بحياته لم يوافق - وكذلك الرئيس كرامي.

هذه الاتفاقية ليست الكمال ولكن لم يكن بوسعي الاكثر. ولعلنا اخذنا اكثر مما يأخذ أي بلد عربي كان مضطراً لدفع الثمن من أجل الانسحاب الاسرائيلي. بعد اشهر قليلة من التوقيع، لمسنا ان هناك ما يدعو الى الشك وان الامور لا تسير كما كنا نتصور. لم نخرج إسرائيل في مدة بين ٨ و١٢ أسبوعاً، حينذاك ورغم الضغوطات الرهيبة من شتى الاطراف رفضت الابرام. وقد حملني هؤلاء مسؤولية ما جرى في الشوف لأنني لم ابرم الاتفاق.

لقد عانيت الكثير من أجل عدم إبرام الاتفاقية، ذلك دون ان يطلب احد مني عدم الابرام، إنما لقناعتي ان الابرام لا يؤمن المصلحة اللبنانية ولا تعتبروا الاتفاقية منزّلة. جل ما في الامر إنهاوقّعتبكل معرفة بأنها إتفاق اذعان، لأن الظروف ظروف إحتلال واملتها هذه الظروف. ورغم هذه الظروف التي أحاطت بالاتفاقية اعتقد انه لا مصلحة لبنانية في القول بأننا قد الغينا الاتفاقية. هذا يحمل الدولة اللبنانية مسؤوليات خطرة كما شرحت صباحاً. يفقدنا المصداقية ويخسرنا عون الاصدقاء. لا يعود باستطاعتنا العودة لأي صديق أو أية مؤسسة دولية عالمية طالبين منها المساعدة، لأنها ستقول لنا انتم الغيتم الاتفاقية من جانب واحد. كل ما أطلب الآن المجال الكافي. كلنا متفاهمون بأن هذه الاتفاقية لن تنفذ. أولاً بسبب إنها لن تؤمن كما هي الجلاء، بسبب الشروط من أجل انسحاب كل فريق، وثانياً، لوجوب التعاون مع سوريا والتنسيق معها، ومع الأخوة العرب. الأميركي كان دائماً يطمئننا من ناحية سوريا وأنا آسف لعدم وجود الحوار المباشر مع سوريا لأن الظروف لم تسمح بذلك وهذا مؤسف ولا شك. في النهاية هذه الاتفاقية ليست منزلة وكل ما أريد الوصول إليه الا

يكون أي تراجع، مسؤولية لبنانية تجاه بعض الفرقاء اللبنانيين وتجاه المحافل الدولية كانت هناك صفقة، دفعنا الثمن ولم يسلمونا البضاعة. والآن أما التسليم وأما إعادة الثمن أي تحريرنا من هذه الاتفاقية هذا بدأنا قوله للأميركان من فترة وهم يواظبون على الوعد لا بل الوعود. إذا تساعدنا مع سوريا لا شك من ان نصل الى نتيجة مرضية، ولكن لا بد من حفظ ماء الوجه لهذه الدولة، الدولة اللبنانية. أي تغيير أو نسف ليكن من ضمن المؤسسات الشرعية وليكن بالتفاهم بين اللبنانيين وإذا أمكن مع الفريق الثالث. الدولة اللبنانية وشعبها لم يعد بإمكانها التحمل. كل مناطق لبنان تحملت فوق طاقتها. صدقوني وأنا تاريخي معروف، وأبو جمال يعرفني على حقيقتي، وإني لا ألعب على الكلمات. حين ذهبت إلى زيارة وليد بك، بعد الاعتداء عليه، تآمر عليّ الحرس ليمنعني، فخاطرت بحياتي وزرت منطقة لا يتمكن آل الجميل من زيارتها في الاحوال الطبيعية، وذلك من أجل إثبات عدم موافقتي على المحاولة ومن أجل الوحدة الوطنية.

إني أرغب بصدق وإيمان بفتح صفحة جديدة. ولا يفيد خروجي من محيطي لأن قدرتي على الفائدة العامة تصبح أقل. لم يكن من شخص مسيحي غيري يواجه التيار الأسرائيلي ومن كان ضد هذا التيار يترك المنطقة. وكم مرة حاولوا الاغتيال او أرهابي لحملي على التغيير فلم أعبأ. والرئيس الأسد هنأني مرة على فشل محاولة إغتيال. وبعد تسلمي الرئاسة، لم أتغير ولم أتبدل وثقوا انني وحدي بالمغطس.

أنا محاصر، الجبل من جهة، والبربارة في الشمال من جهة، والجنوب ليس بيدنا. الظروف لم تساعد ولم تسمح بالتعاون والتنسيق مع سوريا في الماضي، وبيدي حجج وبراهين ثابتة على ذلك، إنما لا زلت أعاني وكثير من الأمور خارج طاقتي، مثلاً، حاجز البربارة، يجب ان يزال من زمن بعيد ولكن هناك الف مشكلة ومشكلة.

لقد استطعنا المحافظة على الحد الأدنى للشرعية. فلنبحث عن طريقة لاعادة اللحمة بين اللبنانيين بدون تشنج. تتسنى لنا اليوم فرصة ثمينة لأن لدى المسيحي خيبة أمل رهيبة من إسرائيل. وهذا ظرف عظيم لاستعادته. وحرام تفويت هذا الظرف ولكن بالروية والتفهم لأن القوة والضغط يعيدانه إلى إسرائيل • إنه ظرف عظيم لاعادة لحمة هذا البلد الى قوتها.

○ الرئيس فرنجية: عشنا حتى ١٩٧٥ بألف خير، اليوم لدينا قضيتان، إذا لم تحلا في هذا الاجتماع، فإننا لسنا ذاهبين الى الخراب بل الى الموت.

١ ـ قضية الاتفاقية وقد بحثناها ملياً سابقاً وبالامس واليوم.

٢ ـ قضية الميليشيات. أفرادها يبدأون بسن السابعة عشرة وينتهون بسن معينة. تصرفاتهم كثيراً ما تكون بدون إرادة رؤسائهم، تسيء الى الجميع وتوسع الهوة بين اللبنانيين. أنا لدي ميليشيات وأعرف ذلك. فما هو مصير الميليشيات؟

○ الرئيس الجميل: ما تريد منه شبرا أريد منه كيلومتراً. أعتقد إننا تقدمنا كثيراً في أجواء جديدة عند المسيحين ولا أعرف لمن الفضل. فالله يدبر. واعتقد إننا قطعنا شوطاً كبيراً بقضية الميليشيات. بالامس لم يكونوا ليتكلموا معنا. ولكنهم الآن بدأوا يتعاملون ويتقبلوا منا أكثر من الأول.

○ الرئيس كرامي: كان رأيي ان يسبق هذا المؤتمر لجنة تحضيرية تهيء حلولاً وتعرضها علينا فيتسنى لنا الوقت لدرسها. ويكون الأمل أكبر بالاتفاق على حلول جذرية. أما وإنه إنعقد وجئنا كلنا إليه، فصار من الخطر الكبير انتهاؤه بحلول او بقرارات غير واضحة المعاني والاهداف. لأن كلا منا مرتبط مع فريق من اللبنانيين بمناهج وأفكار ومسالك. لذلك لا يمكننا مجابهة الرأي العام هذا بانصاف حلول. نحن مقدرون وضعك يا فخامة الرئيس ومقدرون تعبك خصوصاً مع جماعتك.

○ الرئيس الجميل: لا أبري ساحتي ولكني اليوم أكثر قدرة على التعامل معهم.

○ الرئيس كرامي: نحن كمعارضة وكقوة سياسية لا يمكننا الدعم اليوم، إلا إذا كان لدينا معطيات جديدة تقنع الناس بأن الأمور سائرة بما يخلص البلد ويريحهم. وموقفنا اليوم كما هو قوة للحكم ودعم لمحاولته تحرير البلد. وبقاء الاتفاقية كما هي مجمدة اضعف بكثير وأخطر من الغائها لا سيما وان تجاربنا المتعددة مع أميركا كانت كلها فاشلة وبالتالي طبعاً لا نأمل من إسرائيل أي خير. وسياسة أميركا قائمة دائماً على التجميد. لا وضعنا الداخلي ولاالاحتلال الأسرائيلي

لجنوب لبنان مؤات للتجميد. قد اعتدنا ان المؤقت هو الدائم. فالناس والعالم بأسره يعتادون عليه ونصبح أضعف مما نحن عليه اليوم. وتشددنا نحن هو دعم الحكم لتحرير البلد. هل القول خذوا يساعد ويسهل؟ كلا.

نحن كلبنانيين مسؤوليتنا الأولى تحرير بلدنا. الاتفاقية أصبحت شيئاً آخر. كل الخطوات التنفيذية هي من طرف إسرائيل وحدها ولمصلحتها فقط. نحن مطالبون كلبنانيين أخذ مواقفنا على أساس مصلحتنا وعلى أساس سيادتنا. في الاتفاقية مس بالسيادة وبالوحدة الوطنية وبدور لبنان العربي، مما لا يجعل سبيل للموافقة ولو بطريقة غير مباشرة. وبمجرد الموافقة على الهوية العربية مسقط للاتفاقية ولاغ لها. نحن كلبنانيين ما دمنا متفقين على هذه المعاني فالاتفاق على الالغاء ولو بقي بيننا بدون إعلان يساعد على التحرير. ومن يلومنا على السعي لتحرير بلدنا؟ نحن نريد الاتفاق على التحرك باتجاه واحد. أما الوسائل والاخراج فلفخامتك وحكومتك ملء الحرية فيها. هذا المؤتمر الممثل لقطاع كبير من القيادات والافكار والاتجاهات لذلك يصح له ان يقرر موقفاً، وطبعاً التنفيذ عبر مؤسسات الدولة الشرعية. فإذا أخذنا من المؤتمر وقتاً للمفاوضة بدون تكريس الاحتلال رسمياً في لبنان، نكون قد سرنا خطوات مفيدة ولكن إذا خرجنا بدون إتفاق على الالغاء فماذا سيكون موقف المقاتلين المجاهدين؟ سيتوقفون ويتكرس الاحتلال، وصباحاً شرح الأمر ملياً الوطني الشهم عادل عسيران ولذلك صفقنا له.

أضف الى ذلك ان التهديد لأمن سوريا، بعد إحتلال لبنان، شكل خطراً كبيراً على سوريا والمنطقة العربية. وهي مجبرة على الدفاع عن أمنها وعن سلامتها وعن أمن المنطقة وسلامتها. وتحركهم ليس إحراجاً للبناني بل دفاعاً عن انفسهم وعن المنطقة العربية. الرسل التي جاءت الينا من فخامتك كانت لايضاح الخطوط الحمراء والمسلمات فوافقنا وأيدنا، ولكن بعد نشر الاتفاقية رأينا تجاوزاً للخطوط وللمسلمات.

نرى ان في الاتفاقية مساوىء ولا سيا مس سيادة، إذن لنتفق على الغائها ونترك لفخامتك الوقت والوسيلة لمخابرة الأميركان.

○ الرئيس الجميل: لست بعيداً عن رأيكم.

○ الأستاذ نبيه بري: هذه جلسة فتح قلوب. أريد التركيز على وضع الجنوب ٣١٠ قرى من كل منها من ٢ ـ ١٠ موجودون بأنصار. إسرائيل تحاول الاتفاق مع كل طائفة على حدة. يراسلونني باستمرار مع الاغراء لأنهم يريدون تمزيق الوضع الجنوبي لا حباً بالشيعة ولا سواهم. على صعيد الأرض (الزهراني)، بدأوا بتشجيع الجيش الشيعي. الجنوب بالقبضة الأسرائيلية. مبدئياً التعامل مع إسرائيل حرام. هناك إبرام الاتفاق، تجميده، الغاؤه. من خلال المصلحة اللبنانية الصرف: الاتفاق، افترضه مقدساً، لي فيه مصلحة واحدة، إنسحاب الأسرائيلي خلال ١٢ أسبوعاً. لنفترض إننا وافقنا على الاتفاقية، إسرائيل اشترطت للانسحاب ما ليس بيدنا، فالموافقة إذن مكسب لأسرائيل بدون أية فائدة للبنان.

التجميد. يرفع من يد فخامتك التأييد الأميركي، ولدى الأمم المتحدة لا تستطيع الرجوع الى الهيئات الدولية ولا الشكوى اليها.

الالغاء. أفضليته: ١ ـ وحدة لبنان، إذا توصلنا الى الرأي بالاجماع.

٢ ـ نصبح يدا واحدة مع سوريا والعرب.

٣ ـ يصبح الوضع في بيروت والجبل ثابتاً وتصبح المعطيات أكثر فاعلية للانطلاق دبلوماسياً بالعالم وجهاداً في الجنوب.

الخطر من الالغاء المصداقية. يا فخامة الرئيس بدنا نحمل همك كما تحمل همنا. ونريد حفظ ماء وجهنا كلبنانيين. نتفق على الالغاء ولكن نترك الاخراج لك. نقول ان الجيش اللبناني ما يمنعه التجنيد وإيجاد حرس حدود بعد خروج إسرائيل. بمعنى آخر لا نترك أي مبرر لاعادة أي اعتداء من إسرائيل على أرضنا. في سبيل حفظ أمن الجنوب ودعمه. وبذلك تقوى الدولة المركزية وتتسع وحدة الصف ـ تصحيح معاني التوقيع ـ الاتفاق على الالغاء يعطي تعابير أخرى. ويعلن عن الرغبة في سيطرة الجيش على الجنوب. هذه آرائي، قد يكون فيها هفوات تعرضني للأذى. أقل خطأ مني قد يعرضني شيعياً ولكن مصلحة لبنان هي في الأول.

○ الرئيس الجميّل: إذن تـريد حـل قضية الجنـوب عن طريق الجيش. (وهـذه برسم وليد بـك). قنـاعتي إنـه يجب انسحاب الجيش من التعاطي على الأرض بأسرع وقت ممكن. والبديل تقوية الأمن الداخلي وتحويل المجندين لخدمة العلم الى قوى أمن داخلي. ولدينا الآن برنامج لذلك. أما بالنسبة للدخول الى الجنوب.

○ الأستاذ نبيه بري: إعداد القوة

○ الرئيس الجميل: أي شيء من هـذا المعنى يحتاج الى وسيط بينـك وبين إسـرائيل. وهنـا لا بد من الأميـركـان. أميركا هي الوحيدة القادرة على الكلام مع إسرائيل ولذلك لا بد من المحافظة على العلاقة مع أميركا.

لـدينا حـل منطقي. لـلاميركيين هنا سفـير. فلماذا لا نـرسل وفداً صغيراً يمثـل المؤتمر ككـل ويعقد جلسـة معهم للتباحث.

○ الرئيس فرنجية: فخامة الرئيس. سافرت مرتين الى أميركا والمثل يقول «لا إثنان بدون ثلاث». إذهب شخصياً لمقابلة ريغان وقل له الكلام الذي استعرضناه هنا ولنا فيك ملء الثقة و«كارت بلانش». والجيش إذا اعدنـاه الى الثكنات، له ٨ سنوات كذلك. أنا أعرف إن العدو وصل على بعد ٥٠ متراً من وزارة الدفاع ولم يطلق الجيش طلقة واحدة طلعتـه على الجبل هل كانت لحماية الحدود ومحاربة عدو البلد؟

○ الرئيس الجميل: إسرائيل إحتلت عام ١٩٨٢ والجيش طلع إلى الجبل عـام ١٩٨٣. واني آمل ان يكـون جيشنا للدفاع عن البلد وحماية الحدود. ولكن عام ١٩٨٢ لم يكن جيشنا واحـداً بل كـان عندنـا جيش بركـات، جيش الأحدب، جيش حداد.

○ الرئيس فرنجية: تمنياتي بقاء الجيش مكرساً للأمن الخارجي أما الأمن الداخلي لقوى الأمن الداخلي.

○ الرئيس الجميل: يجب أن يعود الى الثكنات ليكمل إعداده وتـدريبه وتتـولى قوى الأمن الـداخلي بعـد تعزيـزها وتقويتها مسؤولية الأمن الداخلي.

○ الرئيس فرنجية: قضية الميليشيات هي الأساس. وجود الميليشيات، وأنا عندي منهـا، وإستمرارهـا حائلٌ دون أي إتفاق وطني.

○ الرئيس الجيمل: ١٠٠٪ معك. لا دولة بوجودها.

○ الرئيس فرنجية: لن يقطعوا رزقهم بيدهم. إذا لم يحلوا ويجمع السلاح، فلا أمل بوحدة وطنية.

○ الرئيس الجميل: أنا موافق، لا مجال لدولة بظل ميليشيات. وبدأت ذلـك بنفسي. أو إستلامي، عملت معـركة لاستلام مرفأ بيروت الذي كان يشكل ٧٠٪ من موارد القوات اللبنانية صار هفوات. ولكن أمكن تداركها.

عشية معركة الشوف. لسوء الحظ لم يفهم وليد علي. كان معي وثيقة وما زالت عندي من القوات اللبنانية يتعهـدون فيها بتسهيل دخول الجيش في كل المناطق وتجميع قـواتهم في مراكـز معينة. ولم أكن أرغب ان يتـوجه الجيش الى الشـوف، بدون توازن في جهة أخرى، والا يكون قلة إدراك من قبلي عدم فهم الأمور كفاية. ولكن سارت الأمور بعكـس إتجاهاتي. مؤسف ولكن لسنا متأخرين.

○ الـرئيس فرنجيـة: الذين طلعـوا الى الشوف يعـرفون إلى أين سيصلون. طلعـوا لحماية النصـارى ممن؟ خـلال ٨ سنوات ـ باستثناء فورة دم بعد مقتل كمال، لم يضرب مسيحي واحد لكن الآن هل بقي مسـيحي واحد؟

○ السيد وليد جنبلاط: بيني وبينك ما في شي شخصي. أنت بسياستك الداخليـة والخارجيـة. ما في لغـة مشتركـة بيننا. ولكن الآن ليس وقته ولنحصر موضوعنا بالاتفاقية.

لا أستطيع إعطاء البراءة للجيش الأسرائيلي الذي غزا لبنان وأحسن كلام في الجلسات كلام الشخص الجليل الرئيس عادل عسيران. إسرائيل مطامعها معروفة لماذا تشريع وضعها؟

○ الوزير خدام: هذه جلسة مهمة جداً والجلسات الجانبية هي الأهم. لأن في الجلسات العامة يتعصب كل لموقفه. أما في الجانبية فيتحكم العقل. بالنسبة لشخصك، كل الموجودين هنا أو في سوريا، كان دائماً لك موقف خاص متميـز عن الكتـائب أو الجبهة اللبنـانية. والـرئيس فرنجيـة يذكـر إنه يـوم حادث إهـدن المشؤوم قلت له ان أمـين الجميل ضـد هـذه العملية. ومعلوماتنا تؤكد ذلك، لذلك كان لك موقع متميز مع فريق من المكتب السياسي الذي يمـاشيك ولـو إنهم ارتخوا

بعد ذلك. وبعد إنتخابك، كل الأخوان استبشروا ودعموا بداية العهد وهذا ينطبق على سوريا أيضاً. إلى أن جاءت مشكلة الاتفاقية. الفرق بيننا وبينك إنك وثقت بالأميركان وكانت الثقة في غير محلها. والأميركان كانوا يعدونك بتدبير سوريا.

O الرئيس الجميل: كانوا يقولون لا تهتم نحن سنتفاهم مع السوريين. لأني كنت أسألهم الى أين تقودوننا؟ فكانوا يجيبون بالاطمئنان. ولذلك أصررت على إرسال جان عبيد واجتمع بك واقنعك باستقبال فيليب حبيب. وتأجلت على أساس ذهابه مع شولتز الذي ذهب مباشرة الى سوريا فقابلكم لوحده.

O الوزير خدام: ما كانوا يقولون لك الحقيقة. كانوا على إتصال دائم بنا. جاء شولتز مرتين وماكفرلين ٥ مرات. آخر مرة جاء ماكفرلين تكلم عن مصالح سوريا في لبنان. وعرضوا علينا إتفاقية مع لبنان على غرار إتفاقية إسرائيل لأنهم رفضوا تعديل الاتفاقية او الغائها اجبناه إذا قبلنا نحن فلن يبقي لبنان. لنا ٤٥ كلم ولأسرائيل كذلك وما بقي من لبنان عبارة عن متصرفية جبل لبنان. ونحن نريد لبنان بلداً عربياً مستقلاً. لا نريد تقاسمه مع إسرائيل. قال. أنا أعتقد ان هذا الأصلح. قلت كلا نحن غير مستعدين للتفاوض على هذا الأساس. وهذه الاتفاقية لا تمشي لأنها تؤذي لبنان وسوريا والعالم العربي. قال: لا يمكن التراجع قلنا لشولتز متفقون نحن وانتم على بقاء لبنان ذي سيادة ومستقل وبحدوده. قلنا لنأخذ الاتفاقية ولنقرأها مادة مادة. قال: هذا غير ممكن لأن إسرائيل انتصرت وإسرائيل تريد ثمن الانتصار.

أنا أعتقد ان كل كلام أو موضوع مهم، ولكن الأهم وحدة لبنان الوطنية. فرنسا قسمت سوريا ٥ دويلات ومع ذلك حين اتفق السوريون وبظل وحدة السوريين سقط التقسيم. وانتهى الاحتلال. الاحتلال صعب ولكن يجب الا يكون ضاغطاً ومميتاً.

الأميركان إذن يريدون الا تكون المنطقة لروسيا فهم مجبرون على تغيير سياستهم. الآن سوريا تستطيع ان تضرب اي قرية في إسرائيل وأميركا تعرف ذلك. الوضع العام كله لا يدعو الى الخوف والقلق. نحن لسنا ضد العلاقات مع أميركا ولكن أميركا لا تريدنا الا بعد التعامل مع إسرائيل.

O الرئيس الجميل: لدي إقتراح عملي وهو من ضمن تصوري الشخصي. الرئيس فرنجية يطلب سفري إلى أميركا وأرى ان نتفق على ما يلي:

١ - إبرام الاتفاقية او عدمه لا يتم التفاهم عليه قبل العودة.

٢ - أنا مقتنع قناعة راسخة التي جعلتني لا أبرم حتى الآن الا أعمل شيئاً الا بعد الاتفاق مع سوريا.

٣ - عندي وضع معين شرحته منذ يومين بالداخل والخارج. أنا غير قادر على تجاوزه بدون إنعكاس عاطل داخلياً وخارجياً. في لبنان قسم من المسيحيين لن يكون راضياً. المؤسسات ستعود إلى البعثرة بعد ان نجحنا في وضعها على درب التوحيد - والجيش لا أعرف ما سيصير به ثم خارجياً لا يعود أية ثقة بمصداقيتنا في المعاهدات والاتفاقيات الخ. . .

٤ - طالما ان الوضع بهذا الشكل، أنا بعد انتهاء المؤتمر أذهب الى أميركا ولا مانع لدي ان يكون معي وفد يمثل القيادات الوطنية، لنظهر وحدة وطنية في السعي والمفاوضة ونقول لريغان هذا الكلام المقتنعين به كلنا. إنا قد عقدنا صفقة بواسطة سمسار ودفعنا الثمن ولكنه لم يسلمنا البضاعة. فإما ان يسلمنا البضاعة أو ليعيد الثمن، أي ليحلنا من التوقيع. وأنا أكيد انه لن يسلمنا. حينذاك يكون الالغاء بسبب يحمل الأميركيين المسؤولية وليس من طرفنا وتحت ضغط المؤتمر ومقرراته.

نريد التحرير ومهمتنا ليس التوقيع لتتغنى إسرائيل بأننا الدولة العربية الثانية بل نريد التحرير والجلاء. الخيار الأميركي لم يجئنا حتى الآن الا بخسائر فإما تسليم البضاعة أو إعادة الثمن. وبذلك تكون المصداقية قد تأمنت لأن الالغاء ليس على مسؤولية مؤتمر جنيف أو لبنان بل يكون القرار مستند الى استنفاد السبل وإلى عدم التنفيذ.

O الرئيس فرنجية: أنا موافق أن تذهب كما تشاء وإذا أمكن قبل رحلتك الاتصال ببعض الدول المنتجة للبترول يصدر عنها شيء لصالحنا. الأميركي يهتم للناخب او للدولار. في قمة الرباط اقترحت مبلغاً من المال ليصرف على الاعلام في أميركا. لماذا لا نحاربهم بالسلاح ذاته؟

○ الرئيس كرامي: هل الذهاب الى ريغان لطلب الانسحاب الأسرائيلي او الغاء الاتفاقية؟ إذن الاتفاقية قد لا تلغى. نحن نريد موقفاً يوصلنا الى الالغاء. لذلك أرى ان يذهب فخامة الرئيس بإسم المؤتمر ويطالب بالغاء الاتفاقية.

○ الوزير خدام: أنا محل ريغان ـ سيقول ان إسرائيل ستنسحب وتبقى الاتفاقية. . هذا لا يحل الاشكال.

○ الرئيس الجميل: الشرط السوري بكتاب مستقل. هذا لا يعنينا. إذن لن ننفذ بسبب شرط لا يتعلق لا بنا ولا بالاتفاقية.

○ الوزير خدام: إسرائيل مستعدة اليوم لتجاوز الشرط، بجلاء القوات السورية والفلسطينية والانسحاب شرط توقيع الاتفاقية لانها تريدها الثانية. لذلك القول لريغان ان المؤتمر الوطني اللبناني بالنسبة لعلاقاته العربية والخارجية أجمع على الغاء الاتفاقية. ولكن إذا المطلوب ترتيبات أمنية تمنع عودة الوضع السابق الى جنوب لبنان فالدولة اللبنانية مستعدة للتفاوض على هذه الترتيبات.

○ الرئيس الجميل: الترتيبات الأمنية الجديدة ـ لبنانية أم أميركية ـ تحتاج الى ضمان والا لن تنسحب.

○ السيد وليد جنبلاط: إسرائيل خسرت من عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ أكثر مما خسرت بعشرين سنة. وهذا عامل مهم جداً داخل إسرائيل ولا تستطيع تحمله طويلاً.

○ الوزير خدام: طيب. يقال، اغلب القيادات اللبنانية ترفض الاتفاق.

○ الرئيس الجميل: لماذا لا يقال إعادة النظر على أساس ترتيبات أمنية وتأمين مصلحة لبنان.

○ السيد وليد جنبلاط: إذا إتفقنا على مبدأ الالغاء، الاخراج نتفق عليه ـ وموقفنا سيساعدك. نلغي القديمة ونعمل واحدة جديدة للترتيبات الأمنية.

○ الرئيس فرنجية: شو؟ لا إتفاقية جديدة. الترتيبات الأمنية يجب ان تنطلق من إتفاقية الهدنة وعلى أساسها.

○ الوزير خدام: ١ ـ هناك ضغط داخلي على ريغان بسبب عدم نجاح مبادرته في المنطقة وعدم الاتيان بأية ثمرة في لبنان.

٢ ـ أميركا بمأزق، إما إنسحاب الـ ٢٠٠٠ مارينز أو استقدام ١٠٠ الف إذا تريد استعمال القوة.

○ الرئيس الجميل: الأميركان ليسوا أغبياء. كلهم مقتنعون بإرسال المارينز. . يخشى ان أميركا تعمل ضرب وتسحب المارينز وتحملنا الثمن.

○ الوزير خدام: كلامي غير مرتبط بالتفجيرات. الأميركان لا يقدمون على أية مجازفة تخسرهم المنطقة.
أقترح ان يصير جلسة مقفلة مع التأكيد على السرية وان يقرر تقريباً ما يلي:

«كلف فخامة الرئيس بالذهاب إلى أميركا ومقابلة ريغان وليطلعه على الوضع اللبناني الداخلي الحرج، ويطلب مساعدته لأن التوجّه العام ضد الأتفاقية. والدولة اللبنانية مستعدة، مع العرب والأصدقاء، ان تعطي لقاء الأنسحاب الأسرائيلي ترتيبات أمنية.

○ فرنجية: عوضاً عن كلف: أرتأى المؤتمر. . .

○ كرامي: هذا أقوى لفخامة الرئيس.

○ خدّام: هو وقع. ولذلك المؤتمر طلب الغاءها.

○ الرئيس الجميّل: أنا لست ضد مبدأ الذهاب والشرح بالويلات التي جرت لنا، ونحن مستعدون للتعاون مع سوريا لبسط السيادة على لبنان. فعليكم إيجاد الحل لسحب جميع القوات الأسرائيلية من لبنان.

○ فرنجية: قبل سفرك، إجتمع إلى سفراء عرب البترول، وأشرح لهم غرض سفرك واطلب تصاريح مؤيّدة.

○ خدّام: يجب ان يعرف ريغان ان المؤتمر قرّر الألغاء

○ الرئيس الجميل: اتركوا لي التعابير والتوجّه.

○ فرنجية: الله يوفقك. وثقتنا كاملة فيك.

رفعت الجلسة في تمام الخامسة وأربعين دقيقة، وغادر الرئيس الشيخ أمين الجميّل جناحه متوجهاً إلى قاعة

الأجتماعات لاستئناف الجلسات بينما استمر إجتماع أركان جبهة الخلاص مع الوزير السوري عبد الحليم خدام لمدة ربع ساعة إضافية.

* * *

محضر إجتماع لجنة المتابعة لمؤتمر جنيف

بناء على قرار هيئة الحوار الوطني بتاريخ نهار الجمعة الواقع في ١٩٨٣/١١/٤، القاضي بتكليف لجنة تضم مستشاري أعضاء هيئة الحوار لمتابعة البحث في المشاريع الاصلاحية المقترحة، والمذكرات المقدمة من المشاركين، عقدت اللجنة ثمانية إجتماعات في الفترة ما بين السبت ١٩٨٣/١١/٥، والخميس في ١٩٨٣/١١/١٠ حضرها كل من:

الاستاذ محمد شقير الدكتور انطوان غصين	بتكليف من فخامة رئيس الجمهورية
الاستاذ مارون حلو	عن فخامة الرئيس كميل شمعون
النائب الدكتور عبدالله الراسي الأستاذ رامز الخازن	عن فخامة الرئيس سليمان فرنجية
الأستاذ علي عسيران الاستاذ عادل قانصو	عن دولة الرئيس عادل عسيران
معالي الدكتور جميل كبي الأستاذ محمد المشنوق	عن دولة الرئيس صائب سلام
الدكتور عمر مسيكه	عن دولة الرئيس رشيد كرامي
معالي الدكتور جورج سعادة	عن معالي الشيخ بيار الجميل
معالي الاستاذ خالد جنبلاط معالي الاستاذ مروان حمادة	عن الأستاذ وليد جنبلاط

وقامت الآنسة سيمون أبو جوده بأعمال أمانة السر.

وكان السيد نبيه بري، رئيس حركة «أمل»، قد أبدى عدم الرغبة في الاشتراك في إجتماعات اللجنة مكتفياً بتكليف جبهة الخلاص الوطني تقديم ورقة عمل للمجتمعين من أجل تحقيق الوفاق الوطني.

وقد افتتح فخامة رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل أعمال اللجنة بكلمة توجيهية مركزاً على أهمية أعمالها، وضرورة توصلها إلى جوامع مشتركة.

ثم حددت اللجنة جدول أعمالها في ضوء التكليف الذي وضعه المؤتمر، وذلك على الشكل الآتي:

١ ـ دراسة المشاريع المطروحة من قبل المشتركين.
٢ ـ تحضير ما أمكن من الصياغات لنقاط الاتفاق.
٣ ـ إقتراح إصلاحات معينة تجدها اللجنة ضرورية ولم ترد في المشاريع.
٤ ـ حصر نقاط الاختلاف ومحاولة تقريب وجهات النظر.

وبعد دراسة ومناقشة جميع المشاريع والاقتراحات، اعتمدت اللجنة الوثيقة الدستورية مرجعاً، ورقة عمل اضيفت إليها بنود أخرى.

وانطلاقاً من الحرص على صيغة العيش المشترك بين اللبنانيين بمبادئها ومقوماتها، باعتبارها الاكثر ملاءمة لواقع لبنان وشعبه وتطورها بما يحقق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع اللبنانيين، وانطلاقاً من كون لبنان وطناً واحداً نهائياً، غير قابل لأي شكل من أشكال التجزئة والتوطين،

توصلت اللجنة الى النتائج التالية:

البند الاول

١ - التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث، فيكون رئيس الجمهورية مارونياً، ورئيس المجلس النيابي مسلماً شيعياً، ورئيس الوزراء مسلماً سنياً، واعتبار كل من الرؤساء الثلاثة ممثلاً لكل اللبنانيين.

- عمر مسيكه : موافق، على ان يصبح التعبير رئيس مجلس الوزراء
- الراسي - الخازن : موافق كما وردت.
- مارون حلو : موافق، مع تكريس ذلك في الدستور، كما وردت
- عسيران - قانصو : تحفظ مطلق، وردّ ذلك الى المؤتمر.
  تحفظ مع الابقاء على العرف بالنسبة لرئيس الجمهورية
- كبي - المشنوق : موافق، على ان يصبح التعبير: رئيس مجلس الوزراء
- جورج سعاده : موافق على نص الوثيقة
- جنبلاط - حماده : نرفض التكريس إلا إذا اقترن بانشاء رئاسات او نيابات رئاسات، لها مضمون فعلي يؤمن من خلالها التوازن بين الطوائف الست الرئيسية

البند الثاني

٢ - توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، ونسبياً ضمن كل طائفة. وتعديل قانون الانتخاب في ضوء ذلك، وبما يضمن تمثيلاً أفضل للمواطنين.

- عمر مسيكه : موافق.
- الراسي - الخازن : أرفض الا إذا اخذت الوثيقة الدستورية تاريخ ١٩٧٦/٢/١٤ بنصوصها الأصلية كاملة دون اي تعديل، وحدة لا تتجزأ.
- مارون حلو : أرفض الا إذا أخذت الوثيقة الدستورية بنصوصها الأصلية مع التعديلات المقترحة من قبلنا.
- عسيران - قانصو : مع الغاء الطائفية في مجلس النواب واعتمادها في مجلس الشيوخ، وإجراء تعداد سكاني.
- كبي - المشنوق : موافق، توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين فقط.
- جورج سعاده : تحفظ.
- جنبلاط - حماده : مع الغاء الطائفية في مجلس النواب واعتمادها في مجلس الشيوخ.

البند الثالث

٣ - إنتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالاكثرية النسبية. ثم يقوم رئيس الوزراء بإجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة، ويتم وضع اللائحة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية، وبعدها تصدر المراسيم.

- عمر مسيكه : موافق.
- الراسي - الخازن : أرفض الا إذا اخذت الوثيقة الدستورية تاريخ ١٩٧٦/٢/١٤ بنصوصها الاصلية كاملة دون أي تعديل، وحدة لا تتجزأ.
- مارون حلو : نرفض مبدأ انتخاب رئيس الوزراء ونقترح الترشيح من قبل مجلس النواب باستشارات علنية، وهذا الترشيح غير ملزم لرئيس الجمهورية
- عسيران - قانصو : تحفظ.
- كبي - المشنوق : إنتخاب رئيس مجلس الوزراء من قبل مجلس النواب. تأليف الحكومة من قبل رئيس مجلس الوزراء المنتخب ورفعها الى رئيس الجمهورية لاصدار مراسيم التعيين.
- جورج سعاده : الابقاء على الوضع الموجود حالياً.
- جنبلاط - حماده : موافق.

البند الرابع

٤ - إعتماد اكثرية الثلثين في مجلس النواب لاقرار القضايا المصيرية، وأكثرية ٥٥ في المئة لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الاولى.

تمّ الاجماع من قبل جميع الاطراف، مع ملاحظة للاستاذ مروان حماده: «مع إشارة الى أن مجلس الشيوخ قد يفي بالحاجة أكثر لتسلم القضايا المصيرية».

البند الخامس

٥ - وضع نص يجعل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولين، وإنشاء المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

تمت الموافقة بالاجماع من قبل جميع الأطراف.

البند السادس

٦ - قيام رئيس الوزراء والوزراء بقسم يمين دستورية أمام رئيس الجمهورية.

تمت الموافقة بالاجماع من قبل جميع الأطراف.

البند السابع

٧ - إصدار جميع المراسيم ومشاريع القوانين بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتحمل توقيعهما ما عدا مرسومي تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة أو إقالتهم. ويتمتع رئيس الوزراء بجميع الصلاحيات التي يمارسها عرفا.

○ عمر مسيكه : موافق مع تعديل:
إقالة الوزراء تتم بناء على إقتراح رئيس مجلس الوزراء، أما الحكومة ككل فلا تجوز إقالتها الا لاسباب معللة تذكر في مرسوم الاقالة، وفي هذه الحالة إذا أعاد مجلس النواب اختيار رئيس مجلس الوزراء ذاته لتشكيل الحكومة الجديدة، يعود لرئيس الجمهورية إما ان يقبل هذا الاختيار أو ان يحل مجلس النواب، دونما حاجة في هذه الحالة الى موافقة مجلس الوزراء، ويدعو الى انتخابات جديدة.

○ الراسي - الخازن : موافق على النص الأساسي دون تعديل مع إعتبار الوثيقة الدستورية وحدة متكاملة

○ مارون حلو : مع النص الأصلي، مع تكريس العرف بنص دستوري.

○ عسيران - قانصو : موافق على التعديل كما ورد في نص الدكتور مسيكه.

○ كبي - المشنوق : تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء واقتران المراسيم ومشاريع القوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية بتوقيع رئيس مجلس الوزراء ومثول الحكومة أمام المجلس النيابي لنيل الثقة واستمرارها بعملها ما لم يحجب المجلس النيابي الثقة عنها او يقدم رئيس مجلس الوزراء استقالة الحكومة لرئيس الجمهورية.

○ جورج سعاده : اعتبار الاعراف كلها مترابطة

○ جنبلاط - حماده : موافق على تعديل الدكتور مسيكه.

البند الثامن

٨ - وضع نص يضمن الاسراع في إصدار المراسيم والقرارات.

○ عمر مسيكة : مع التمني ان يكون النص.
: تحديد مهلة شهر واحد لتوقيع مشاريع المراسيم من قبل رئيس الجمهورية او ردها خلال هذه المدة لأسباب معللة. أما مشاريع المراسيم المتخذة في مجلس الوزراء، فيجب نشرها خلال هذه المهلة، او إعادتها الى مجلس الوزراء بأسباب معللة. ويطبق هذا النص على رئيس مجلس الوزراء إيضاً.

○ الراسي - الخازن : موافق شرط إعتبار الوثيقة الدستورية بنصوصها الأصلية الكاملة وحدة لا تتجزأ

○ مارون حلو : الموافقة على النص كما هو في الوثيقة وترك الأمر للحكومة أن تفصل النص

○ عسيران - قانصو : موافق على نص الدكتور مسيكه.

○ كبي - المشنوق : الموافقة وترك الأمر للحكومة مع عدم الاعتراض على نص مسيكه.

○ جورج سعاده : موافق على قول حلو

○ جنبلاط - حماده : موافق على نص مسيكه.

البند التاسع

٩ ـ تعزيز استقلال القضاء وإنشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين والمراسيم.
موافقة بالاجماع، وموافقة بالاجماع أيضاً على فصل البند الى بندين مستقلين:
١ ـ تعزيز إستقلال القضاء
٢ ـ إنشاء محكمة دستورية..

البند العاشر

١٠ ـ تعزيز اللامركزية الادارية.

- عمر مسيكه : موافق، وكذلك على اللاحصرية في الميدان الانمائي والمالي وإعداد الموازنة على أساس المحافظة.
- الراسي ـ الخازن : التشديد على تعزيز اللامركزية في العمل الاداري، وتوسيع صلاحيات ممثلي السلطة.
- مارون حلو : إضافة اللامركزية المالية والانمائية
- عسيران ـ قانصو : موافق.
- كبي ـ المشنوق : إعتماد اللامركزية الادارية مع توسيع صلاحيات ممثلي السلطة المركزية في المناطق الادارية ورفع مستوى تمثيل الوزارات في هذه المناطق، أي إعتماد تنظيم لا حصري موسع.
- جورج سعاده : مع اللامركزية الادارية والانمائية والمالية
- جنبلاط ـ حماده : موافق على أساس زيادة عدد المحافظات وإعادة توزيعها.

البند الحادي عشر

١١ ـ إزالة الطائفية في الوظائف وإعتماد مبدأ الكفاية مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى.

- عمر مسيكه : موافق، مع إضافة ومراعاة لالغاء الطائفية في الوظيفة تجري كل خمس سنوات على الأكثر تشكيلات بين موظفي الفئة الأولى او من يوازيهم في هذه المرتبة في الادارات والمؤسسات والشركات التي تملك الدولة اكثرية اسهمها بحيث يتأمن التناوب طائفياً بين هؤلاء الموظفين في جميع الوظائف.
- الراسي ـ الخازن : إزالة الطائفية في الوظائف وإعتماد مبد الكفاية مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الاولى على ان تجري تشكيلات لموظفي هذه الفئة خلال مدة اقصاها أربع سنوات على اشغالهم وظائفهم.
- مارون حلو : النص كما ورد أصلاً مع تعزيز مجلس الخدمة المدنية وحصر التوظيف من خلاله.
- عسيران ـ قانصو : موافق مع مسيكه شرط وضع ٣ سنوات وشمول المبدأ القضاء والادارات العسكرية، وبعد تسوية حقوق الطوائف المغبونة.

- كبي - المشنوق : الغاء طائفية الوظيفة على المستويات كافة، وإعتماد الكفاءة والجدارة في تعيين الموظفين على ان تجري خلال فترة محدودة تشكيلات بين موظفي الفئة الأولى او من يوازيهم في كل مجال بحيث يتأمن التناوب بين هؤلاء الموظفين في جميع الوظائف دون استثناء.

- جورج سعاده : مع النص كما ورد في الوثيقة

- جنبلاط - حماده : إزالة طائفية الوظيفة على المستويات كافة، بعد تسوية حقوق الطوائف المغبونة.

البند الثاني عشر

١٢ - إنشاء مجلس أعلى للتخطيط والانماء من مهماته وضع الخطط الانمائية

تمت الموافقة بالاجماع على ان الموضوع قد انتهى بعد ان اوجد مجلس الانماء والاعمار.

كبي والمشنوق أضافا: إعتماد ورقة الرئيس سلام في مجال الانماء والاقتصاد والقضايا الاجتماعية

البند الثالث عشر

١٣ - وضع سياسة دفاعية وتعزيزالجيش (النص الوارد في الوثيقة الدستورية)

- إقتراح جبهة الخلاص الوطني: عدم زج الجيش في الخلافات الداخلية، وتحديد المهام التي تناط به في المرحلة الراهنة من قبل حكومة الوفاق، أو من قبل هيئة الحوار الوطني.

تشكيل لجنة مشتركة من قبل هيئة الحوار الوطني لأعادة النظر في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام، عقيدة وتكويناً ومهاماً بما يتلاءم مع مبادىء الوفاق الوطني، مع التأكيد على الغاء الطائفية في الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام، تلازماً مع تطبيق قانون خدمة العلم.

بعد المداولة تمت الموافقة بالاجماع على ما يلي:

١ - توصية هيئة الحوار الوطني الاتفاق على تحديد حالات استعمال الجيش وسائر القوى المسلحة.

٢ - اقتراح تكليف لجنة خاصة من قبل هيئة الحوار الوطني او من قبل حكومة الاتحاد الوطني مهمتها النظر في أوضاع القوات المسلحة من جيش وقوى أمن داخلي وأمن عام، وإعادة النظر في النصوص التشريعية والتنظيمية تبعاً لذلك.

البند الرابع عشر

(إقتراح جبهة الخلاص الوطني والرئيس صائب سلام)

١٤ - تشكيل لجنة من هيئة الحوار الوطني لتحديد أسس الاعلام وتوجيهه الوطني والديمقراطي مع مراقبة ما يصدر عنه خدمة لهذه الاهداف..

بعد المداولة تمت الموافقة بالاجماع على ما يلي:

١ - تشكيل لجنة خاصة من قبل هيئة الحوار الوطني لمعالجة وضع الاعلام في لبنان، وتحديد أسس ونظم عمله في ضوء التوجهات الوطنية والديموقراطية.

٢ - تكريس حرية مسؤولة للصحافة تضمن انسجامها مع سياسة المجتمع في تحقيق وحدة الأرض والشعب، وعلاقات لبنان العربية والدولية. (نص الوثيقة الدستورية)

البند الخامس عشر

(الوثيقة الدستورية)

١٥ ـ وضع قانون للجنسية، وتسوية أوضاع المكتومين والذين هم قيد الدرس في ضوء هذا القانون.

بعد المداولة تمت الموافقة بالاجماع على النص التالي:

وضع قانون حديث للجنسية.

البند السادس عشر

(إقتراح الرئيس سلام)

١٦ ـ إطلاق حرية إنشاء الاحزاب والجمعيات والنقابات، وتعديل القوانين الحالية لجهة تحديد كيفية قيامها بنشاطها، وأساليب المراقبة عليها بما يتلاءم ومبادىء الحرية والديموقراطية.

بعد المداولة تمت الموافقة بالاجماع على بحثه في اللجنة في إجتماعها المقبل الذي سيسبق الحلقة الثانية من مؤتمر الحوار الوطني.

البند السابع عشر

(إقتراح جنبلاط ـ حمادة)

١٧ ـ إنشاء مجلس شيوخ.

- عمر مسيكه : موافق على أساس نص كبي ـ مشنوق (وارد لاحقاً).
- الراسي الخازن : رفض.
- مارون حلو : نرفض الا في ظل نظام رئاسي تتكامل بنوده
- عسيران ـ قانصو : بشرط ان يكون مع مجلس نواب لا طائفي مبني على أساس تعداد سكاني.
- كبي ـ المشنوق : نحن مع إنشاء مجلس شيوخ، إذا كان ذلك يعزز المؤسسات الدستورية والنظام الديموقراطي البرلماني، ويتمم دور المجلس النيابي. ولكنتا لا نريد ان يكون إنشاؤه لمجرد تحقيق التوازن الطائفي. وفي حال إقرار المبدأ كما نراه لا مانع ان يكون رئيسه درزياً.
- جورج سعاده : رفض.
- جنبلاط ـ حماده : أصحاب الاقتراح.

البند الثامن عشر

١٨ ـ إنشاء نيابة لرئاسة الجمهورية واعطاؤها صلاحيات ليست من صلاحيات رئيس الجمهورية، وتعزيز نيابتي رئاسة مجلس الوزراء ورئاسة مجلس النواب. (إقتراح).

- عمر مسيكه : موافق في معرض إنصاف الطوائف الست عن طريق نيابات الرئاسات الثلاث شرط ان لا يعطى نائب رئيس الجمهورية صلاحيات هي حالياً من إختصاص رئيس الجمهورية.
- الراسي ـ الخازن : نرفض لأن استحداث نيابة لرئاسة الجمهورية تشكل اليوم قفزة في المجهول ولأن الظروف الراهنة غير ملائمة.

○ مارون حلو : موافق في إطار نظام رئاسي وشرط إنصاف الطوائف الست الكبرى.
○ جورج سعاده : رفض
○ جنبلاط ـ حماده : أما الغاء الطائفية على كافة المستويات وإما إنصاف الطوائف عبر مجلس الشيوخ او نيابات الرئاسات ذات مضمون.

○ كبي ـ المشنوق : إن الاصلاح السياسي عملية متكاملة، تتطلب قيام مؤسسات دستورية متوازنة، بحيث لا تطغى سلطة على سلطة، ويتأمن من خلالها تمثيل جميع اللبنانيين في الحكم والمشاركة في القرار السياسي. أية مؤسسات أو مراكز تحقق ذلك لا مانع من إنشائها.

البند التاسع عشر

(إقتراح جنبلاط ـ حماده)

١٩ ـ إعتماد الاستفتاء الشعبي المباشر في القضايا المصيرية

○ عمر مسيكه : موافق.
○ كبي ـ المشنوق : موافق.
○ جنبلاط ـ حماده : موافق
○ مارون حلو : رافض
○ الراسي ـ الخازن : رافض.
○ جورج سعاده : رافض
○ عسيران ـ قانصو : موافق.

البند العشرون

(إقتراح الرئيس سلام ـ جنبلاط ـ حماده)

٢٠ ـ فصل الوزارة عن النيابة مع إعتماد انتخاب النائب مع رديف.

○ كبي ـ المشنوق : موافق
○ جنبلاط ـ حماده : موافق.

الباقون مع إبقاء الوضع الحالي.

البند الواحد والعشرون

(اقتراح جنبلاط ـ حماده)

٢١ ـ تعديل قانون الانتخاب على اساس جعل لبنان كله دائرة إنتخابية واحدة واعتماد البطاقة الانتخابية وإجراء الانتخابات في يوم واحد وإعتماد التمثيل النسبي، وملء المراكز الشاغرة وزيادة عدد النواب.

أ ـ زيادة عدد النواب: موافقة بالاجماع
ب ـ التمثيل النسبي: رفض بالاجماع مع تخلي جنبلاط ـ حماده
ج ـ لبنان دائرة واحدة: رفض بالاجماع، ما عدا جنبلاط ـ حماده
د ـ انتخابات على:

أساس المحافظة: إجماع على أساس زيادة عدد المحافظات، ما عدا مارون حلو الذي يريد دائرة مصغرة لانها تمنع طغيان الأكثرية الطائفية.

هـ ـ ملء المراكز الشاغرة: إجماع

تعيين: الجميع ما عدا حلو وعسيران يريدان الانتخاب.

ملاحظة: إذا زيد عدد النواب الموافقة على التعيين في حال تعذر إجراء الانتخابات، ما عدا حلو، وكبي ـ مشنوق، عسيران، وسعاده يريدون الانتخاب.

و ـ تعديل سن الانتخاب الى ١٨ سنة:

سعاد، حلو، مسيكه، يرفضون في الوقت الحاضر، والباقون مع الاقتراح.

ملاحظة عامة على قانون الانتخاب:

تقرر استكمال البحث لوجود تفاصيل كثيرة يجب إصلاحها.

البند الثاني والعشرون

(إقتراح سابق لحركة أمل)

٢٢ ـ إنتخاب رئيس المجلس ومكتبه لمدة أربع سنوات أي لكامل مدة ولاية المجلس.

- مسيكه ـ الراسي : ممتنعون
- الخازن، سعاده : ممتنعون
- حلو : الابقاء على الوضع الحالي
- كبي ـ المشنوق : نصف ولاية المجلس
- جنبلاط ـ حماده : موافق على كامل الولاية
- عسيران ـ قانصو : موافق، شرط إجراء انتخابات نيابية جديدة
- سعاده: الأبقاء على الوضع الحالي

البند الثالث والعشرون

(توصية بالاجماع)

٢٣ ـ إعادة المهجرين اللبنانيين، مالكين ومستأجرين، منذ العام ١٩٧٥ إلى المساكن والمناطق التي هجروا منها، على ان توضع النصوص اللازمة، بما في ذلك تعديل قانون الايجارات عند الضرورة، وتتخذ الاجراءات التي تحفظ حقوقهم بالعودة بالسرعة الممكنة، وتقديم المساعدات والقروض الممكنة لهم. التأكيد على حرية تنقل جميع اللبنانيين وحرية سكنهم وعملهم في جميع المناطق.

البند الرابع والعشرون

(توصية بالاجماع)

٢٤ ـ إعادة النظر في جميع المراسيم الاشتراعية وسائر النصوص التي تتعارض مع مقررات مؤتمر الحوار الوطني والمصلحة العامة.

البند الخامس والعشرون

في الاصلاح الاجتماعي، والمالي، والاداري، والتربوي

تداول المجتمعون في هذه المواضيع، وتقرر استكمال دراستها في الجلسة التي تسبق الاجتماع المقبل لمؤتمر الحوار الوطني.

ما جاء من بنود في برقية إتحاد الرابطات
اللبنانية المسيحية والاتحاد الديموقراطي المسيحي اللبناني إلى كل من رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل والرئيسين كميل شمعون وسليمان فرنجية ورئيس الكتائب اللبنانيّة الشيخ بيار الجميّل، داعين إلى إعادة النظر في تحديد هوية لبنان التي أقر عروبتها مؤتمر جنيف:

«١ - إن هوية لبنان لا يمكن ان تكون إلا لبنانيّة، وذلك إستناداً الى أحكام الدستور، تماماً كما سويسرا هي سويسريّة وفرنسا فرنسيّة. ولا يحقّ لأحد تعديل هذه الهويّة التي لا يمكن ان تكون الا لبنانية كهويّة المواطنين.

٢ - إن إنتماء لبنان إلى العالم العربي لم يكن يوماً موضع جدل لدى اللبنانيّين على رغم التدخلات المستمرة لمعظم الدول العربية في الشؤون الداخلية للبنان مع نتائجها السيّئة.

٣ - في هذا التحديد دعيت الدولة اللبنانيّة الى تجسيد مبادىء الانتماء والهويّة العربيّة للبنان في كل الميادين من دون أي استثناء. وهذه الدعوة تخالف مخالفة فاضحة الدستور اللبناني وتعددية الشعب اللبناني التي هي حقيقة ساطعة لا يمكن أحد إنكارها..

٤ - نطالب بإعادة النظر في هذا التحديد في ما يتعلّق بهويّة لبنان وتعدّديته».

ووزعت الرابطات المسيحية اللبنانية وثيقة تبين وجهة نظرها في كل القضايا المطروحة. هنا نصها:

«١ - إعتبار قضيّة المهجرين عموماً وقضيّة مهجّري الشوف وعاليه والمتن الاعلى من المسيحيّين بنوع خاص وعاجل قضيّة مستقلة عن بقية مواضيع الحوار وحلها هو المدخل الى الوفاق والى كل بحث في وحدة الوطن.

٢ - الانطلاق من ان لبنان، وطن نهائي لجميع ابنائه، وهو يؤلف جمهوريّة مستقلة سيّدة تبني علاقاتها مع دول المنطقة والدول الاخرى على أساس المساواة واحترام السيادة والمصالح المتبادلة.

٣ - المطالبة بإنسحاب جميع القوات غير اللبنانيّة من لبنان باستثناء القوات الدوليّة والمتعددة الجنسيّات.

٤ - المطالبة بإبرام إتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ الذي اعترفت إسرائيل بموجبه وفقاً للفقرتين الاولى والثالثة من المادة الاولى بسحب جميع قواتها من الأراضي اللبنانيّة الموجودة عليها في مهلة ستة أشهر بعد إبرام هذا الاتفاق مع الاعتراف بحدود لبنان الدوليّة.

٥ - إقامة علاقات خاصة مع دول الاغتراب لما لهذا الاغتراب من أهميّة وفاعلية بالنسبة الى لبنان. وتكريس حقوق المواطنيّة الكاملة للمغتربين اللبنانيّين.

٦ - إعتبار إن كل بحث في الاصلاحات على كل الصعد يجب ان يتمّ وفقاً للأصول المحددة في الدستور اللبناني.

٧ - الوفاق الوطني: الوفاق الوطني واقع تاريخي وإجتماعي ثابت، تأثر أكثر من مرة بفعل عوامل خارجيّة يجب العمل على إزالتها والحؤول دون تكرار حصولها. (الفلسطينيّون، تدخل بعض الدول العربيّة المستمر في شؤون لبنان الداخلية، الخ...)

٨ - النظام: النظام اللبناني ديموقراطي برلماني وهو النظام الوحيد الذي يأتلف مع تاريخ لبنان ويلائم طبيعة شعبه ويؤمن الحريات الأساسيّة على أرضه.

٩ - الصيغة: نحن أمام أمرين لا ثالث لهما:

إمّا أن نبني وطناً ينصهر فيه جميع أبنائه في بوتقة واحدة ولا يمكن ان يتم ذلك الا عن طريق العلمنة التي تؤمن

المساواة بين المواطنين، وولاء المواطن لوطنه لا لطائفته وتحقق الديموقراطية الصحيحة، محترمة حرية الضمير على نحو مطلق. والعلمنة لا تتجزأ، فإما أن تكون شاملة لتحقيق هذا الانصهار، ولتوحيد المجتمع وإما الا تكون.

وإذا كان تطبيقها صعباً أو حتى مستحيلاً ، لأنها تصطدم من ناحية ، بقناعات ومعتقدات دينيّة ، ولأنها تبقي ، من ناحية ثانية ، على الشعور بالانتماء إلى المجموعات الطائفية ، فليس لنا إذن أن نأخذ واقعنا الصحيح في الاعتبار ونبحث في صيغة صالحة للبنان تعكس بنيته السياسيّة .

والبنية السياسيّة في لبنان ثنائية التكوين بسبب وجود مجموعتين حضاريتين في المجتمع اللبناني عميقتي الجذور في التاريخ شديدتي الحرص على شخصيتهما . وهذا الشعور بالانتماء الطائفي لا يمكن أن يمحى بمجرد انكاره أو التمني بعدم وجوده فعدم التغاضي عن الطائفة هو دليل واقعيّة وليس رجعيّة .

إذن المجتمع اللبناني مجتمع تعددي ، وهناك بلدان متعددة لا تقل عنا حضارة كسويسرا وبلجيكا والاتحاد السوفياتي ، تعمدت الافادة من غنى هذا التعدديّة وأوجدت لها الأطار السياسي الذي حافظ عليها وصانها وأبرز ما في تعايشها من ثروة حضارية . فزادتها هذه التعددية قوة وصلابة . بعدما وفرت لها هذه الدول مناخ الحرية والطمأنينة .

إذاً أن إلغاء الطائفية السياسية في ظل الشعور التام بالانتماء الطائفي كما اسلفنا سوف يبقي على التكتلات والتجمعات الطائفية الفاعلة في البنية السياسية واللبنانية ، بينما يلغي التوازن بين هذه المجموعات وتكون آثاره سيئة مدمرة .

ولا يرد على ذلك بأن الأكثرية أيا كانت هي التي يجب أن تحكم ، لأن الديموقراطية لا يمكن أن تمارس في العالم الثالث بشكل مطلق كما تمارس في الغرب بين أكثرية سياسيّة وأقلية سياسيّة . فالأكثرية في الشرق هي أكثرية دينيّة والاقلية أقليّة دينيّة .

الصيغة الأمثل إذن هي التي تبقي على النظام الطائفي (أو فيدرالية الطوائف) مع تحديث هذا النظام وتطويره تطويراً يؤمن حكماً عادلاً بين الطوائف المختلفة ويؤمن ضماناً للمجتمع المسيحي الذي هو أقليّة في الشرق .

١٠ ـ الدستور : إن الدستور يكرس الحريّات والمساواة بين اللبنانيين ويؤكد على حقوق الطوائف وممارسة شعائرها . وقد أظهر صموده بحكم مرونته وقابليته للتكيف مع الظروف .

«أن الانتقادات الموجهة إلى الدستور تنصب خلاصتها بنوع أساسي على رئاسة الجمهورية لاسباب نابعة من الطائفية وبغية إزالة سيطرتها وجعل سلطانها موزعاً بين المسلمين والمسيحيّين . إن إصلاحاً من هذا النوع لا يحقق الغاية المنشودة لأن من شأنه أن يضعف رئاسة الجمهورية على حساب الوحدة الوطنيّة التي تتمركز في رئاسة الدولة ، وأن يزيد الانقسام الطائفي حدة وأن يحول في النهاية النظام السياسي إلى محاربة مشروعة بين الطوائف المسيحية والطوائف الاسلاميّة . بل وإلى انفراط سلطان الدولة بجعله مشاعاً بين كل الطوائف . فتجد عندئذ كل طائفة من حقها أن تغرف من معينها ما يعود إليها من حصة على غرار ما هي الحالة في الحكم والادارة » . (الدكتور أدمون ربّاط في مؤلفه «القانون الدستوري» الصفحتان ٩٠ و ٩٥).

إن إضعاف رئاسة الدولة يؤدي إلى إضعاف الدولة ويتنافى مع التطورات الحديثة في كل دول المنطقة وفي معظم الدول الديموقراطية الحديثة التي تعطي رئيس الدولة صلاحيات قياديّة واسعة .

ـ إن الخلل الحاصل يكمن في أن الممارسة الواقعيّة للحياة الدستورية لم تنسجم كلياً مع النصوص مما أدّى إلى تشابك صلاحيات واحتكاك شخصي تحول في معظم الاحيان إلى صراع طائفي .

إن الاختبار أكّد وجود نواقص معالجتها وذلك بتطبيق النصوص الدستوريّة تطبيقاً سليماً ، وباكمال هذه النصوص ، بتكريس العرف المتبع المتآتي من الميثاق الوطني » .

نص البيان
الذي ألقاه وزير الخارجية اللبناني الدكتور ايلي سالم أمام المجلس النيابي حول التحرك الدبلوماسي بعد مؤتمر جنيف .

العمل ٩/ ١٢/ ١٩٨٣

«دولة الرئيس ، حضرات النواب الكرام ، يسرني أن أقدم لكم بياناً مختصراً عن التحرك الدبلوماسي ، منذ مؤتمر جنيف ، يكون بمثابة مدخل مناقشة عامة في السياسة الخارجية .

«قام فخامة رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل بجولة عربية ـ اوروبية ـ اميركية ، تجاوباً مع توصية مؤتمر الحوار الوطني المنعقد في جنيف ، متوخياً تحقيق تقدم فعلي في تأمين الانسحاب الاسرائيلي ، وأنسحاب القوات غير اللبنانية من لبنان .

« وكانت هذه الجولة مناسبة للبحث في العلاقات الثنائية مع كل من المملكة العربية السعودية ، وفرنسا ، وايطاليا ، وحاضرة الفاتيكان ، والولايات المتحدة . وينوي فخامته زيارة بريطانيا في منتصف الاسبوع المقبل . وقد قمت أنا بزيارة دمشق في ٢٦ تشرين الثاني وعقدت إجتماعاً طويلاً مع معالي الوزير خدام ، وسأزور دمشق صباح غد (اليوم) وأتوجه من هناك إلى الرياض للأجتماع مع المسؤولين لوضعهم في أجواء جولة فخامة الرئيس .

« ولبنان على إتصال دائم بالدول العربية وبالجامعة العربية بواسطة أمينها العام ، وبرئاسة قمة دول عدم الانحياز وبهيئة الأمم المتحدة وبالتحديد الجمعية العمومية ومجلس الأمن ، وبالدول الصديقة ، وخصوصاً الدول الأربع التي تبنت قضيتنا ، وقدمت الكثير من التضحيات من أجل دعم لبنان وتأمين سيادته .

« لقد وطدت زيارة فخامة الرئيس بصحبة دولة الرئيس شفيق الوزان إلى الرياض العلاقات بين بلدينا ، وأمنت للبنان تفهماً متزايداً من جلالة الملك فهد الذي يعطي القضية اللبنانية الدعم الذي تستحق ، وأصبح كل العرب يعتبر أنها مفتاح قضية الشرق الأوسط .

« إن الصراع الدولي الذي أحاط بقضية الشرق الأوسط منذ الاربعينات تحول اليوم إلى لبنان ، وبالتالي فلا بد لمن أراد حل قضية الشرق الأوسط وتأمين استقرار دولي في المنطقة من أن يبدأ بلبنان ، ويسجل فيه إنجازات إيجابية ، وينتقل منه بالخبرة السياسية المتراكمة إلى قضية الشرق الأوسط .

« والقضية اللبنانية كما تعلمون لها أوجه عدة : الوجه الداخلي ، والوجه العربي ، والوجه العربي ـ الاسرائيلي ، والوجه الدولي . هناك أمور كتلك المتعلقة بالوجه الداخلي ، حلها في أيدينا كلبنانيين . وهنالك أمور عربية ، صرفة حلها يتوقف إلى حد كبير على سوريا وعلى «المقاومة الفلسطينية » ، وعلى الوضع العربي العام ، وهنالك على الصعيد العربي ـ الاسرائيلي أمور معقدة ومتشابكة مع مصالح اسرائيل وأهدافها ومع مصالح الدول العربية المجاورة لها ومصالح وأهداف العالم العربي ككل ، وحل هذه الأمور ليس متيسراً في شكل كلي الآن . وهنالك أمور كثيرة قد تغرب عن البال ، لكنها في صميم المشكلة اللبنانية وهي متعلقة مباشرة بالصراع الاميركي ـ السوفياتي ، ومتعلقة بدول فاعلة على الصعيد العالمي لكنها دول ملتزمة سياسياً وعسكرياً ، خط إحدى الدولتين ، وحل هذه الامور ليس في أيدينا . ولكن بما أننا نحن الوطن المعني

بهذه الصراعات ، فلا بد لنا من أن نتعاطى مع كل هذه القوى الفاعلة على أرضنا ، ونحاول بالاصرار والتصميم والاقتناع وشرف تغيير المعادلات وتصويب الاتجاهات حتى نحول المجرى السياسي إلى النقطة التي تخدم أهدافنا وتؤمن مصالحنا الوطنية . فالعملية إذاً تستدعي الجهد والجد والعقلنة والقرار . وهذه الحقائق برهنت هذه الحرب الطويلة القاسية أن اللبنانيين يتحلون بها لأنهم شعب مؤمن بوطنه عنيد في ولائه له ، متفان في التضحية في سبيله .

« ويتخلل في ولائه كل هذه الوجوه وجه خلقي معنوي إنساني لبناني في جذوره ، عالمي في امتداده يتعاطى المصالح السياسية والاقتصادية والمواقف الأيديولوجية ويكون وجوداً حياً يحث اللبنانيين والعرب على القفز فوق الحواجز لأحقاق الحق في لبنان وأستعادة الالفة في أرض الالفة والوفاق ، قد تكون كلمة الحق والضمير والخير أقوى من دوي المدفع وأبقى من بصمات القوة المجردة . ولذلك فأن لبنان في تحركه السياسي لا ينسى ما تمثله القوة الخلقية في العبادتين الكبيرتين اللتين يجسدهما ، فيسعى في حاضرة الفاتيكان إلى دعم خلقي ومعنوي من الغرب ، كما يسعى لدى القيمين على شرع الدين الحنيف على دعم خلقي ومعنوي في الشرق .

« لقد بحث فخامة الرئيس في زيارته لفرنسا بعد مؤتمر جنيف وزيارته في الاسبوع الماضي لايطاليا العلاقات الثنائية وخصوصاً ما يتعلق منها بدور مشاركة كل من فرنسا وايطاليا في القوة المتعددة الجنسيات وبالمساعدات العسكرية والاقتصادية .

«ولا شك في أن العلاقات التقليدية المتينة بين لبنان وفرنسا تزداد قوة على مر الأيام ، وكذلك يفخر لبنان بالعلاقات الطيبة القائمة الآن مع ايطاليا ، الدولة التي من حقها الحضاري والسياسي أن تعنى بكل التطورات الكبرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط وخصوصاً في ما تبقى في هذه المنطقة من ديمقراطيات .

«وبديهي أنه يهمكم اليوم معرفة ماذا حصل في واشنطن ، وأثره على وضعنا في الأشهر المقبلة . طبعاً أن المسؤولين في لبنان الذين عايشوا الأزمة ، وخبروا تعرجاتها لا ينتظرون حلولاً مبسطة سريعة ، أو تغيرات سحرية في المعادلة الدولية تقلب المقاييس كلها ، إنما ينتظرون ومن حقهم أن ينتظروا من الحكومة أن تبين لهم خططاً عملية وأعمالاً حسية من شأنها أن تضع لبنان على طريق الحل السريع لأن الأزمة تستفحل في إستمرار ، والحقوق تنتهك بالفوضى ، ومعالم الخوف تسيطر على القلوب والعقول .

« لقد تكلمنا مع الاميركيين في حضور ممثلين عن مجلسكم الكريم في كل أوجه القضية اللبنانية من الوجه الداخلي إلى الوجه الدولي لأن حرب السنوات التسع جمعت بين هذه الأوجه ، وجعلتها متشابكة إلى درجة يصعب فيها معالجة الواحد منها من دون التعاطي مع الآخر .

أضاف : « وبحثنا معهم في تحقيق أهداف الاتفاق المعقود مع اسرائيل لتأمين انسحابها الكلي من جنوب لبنان ، وكذلك في الأوضاع التي يمكن أن تؤمن جلاء كل القوات اللبنانية عن لبنان . وأثرنا معهم الوضع المتردي في الجنوب ، والتجاوزات التي لا تحتمل التي تمارس هناك على أرضنا ومواطنينا ، وموضوع المداخلات الدولية في البقاع وفي الشمال ، وخطر ذلك من القريب والبعيد على لبنان وعلى شعبه الذي فضل على مدى التاريخ الفقر والعوز على المس بسيادته وحريته وكرامته وعنفوانه .

« ودرسنا أيضاً المساعدات الأقتصادية والعسكرية ، وقدمنا مشاريع مفصلة لتدعيم الجيش ولتحسين الوضع الاقتصادي ، وهو وضع نعي خطورته جيداً ، لكنتنا ندرك وتدركون معنا بأنه انعكاس للأوضاع السياسية والعسكرية التي دمرت الصناعة ، وهجرت رؤوس الاموال ، وخنقت أسواق لبنان الطبيعية سواء في الداخل أو في المنطقة أو في العالم . وآنذاك لا بد من الاسراع في الحل السياسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والازدهار ، ولا بد أيضاً من المعالجة المرحلية والسريعة لبعض الأوضاع المالية والاقتصادية المتعلقة بحياة المواطن اليومية ، بغية رفع ما أمكن من الأعباء عن كاهله .

أثرنا معهم أيضاً أوضاع المهجرين في أرضهم ، والحالات الشاذة في دير القمر ، طرابلس ، صيدا ، صور ،

بعلبك . وصوبنا البحث نحو الوفاق الوطني والروح الايجابية التي سادت أجواء مؤتمر الحوار في جنيف ، والدور الفاعل الذي تلعبه كل من سوريا والمملكة العربية السعودية في دفع مسيرة الانقاذ في لبنان .

« وتكلم فخامة الرئيس ريغان ومساعديه عن آماله وأحلامه ، تكلم كمواطن لبناني شاب عاش الحرب وعرف مرارتها ، وكشاب قرر أن يقفز فوق كل الحواجز الموضوعة في وجه لبنان ليخلص الوطن من آلامه وأشواقه ، ويسلمه إلى بنيه حراً سيداً مصاناً .

« وشدد الرئيس ريغان على رغبته وعزمه على أن يسهم كل لبنان في تحمل أعباء لبنان ، وعلى اهتمامه بالاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتأمين العدالة والمساواة بين أبناء الوطن ، وتكلم على دور لبنان في العالم العربي ، وعلى رغبته في إقامة أطيب العلاقات وأمتنها مع سوريا التي هي طريق لبنان إلى محيطه العربي ، إلى مجتمعه الشرق ـ أوسطي الكبير ، تكلم على انفتاحه على العالم بأسره وعلى قراره بالتخلص من الفوضى والانفلات واللاقرار . وأن يكون بمعمودية الدم وطناً وأن يكون ودولته قوة ، وأن يكون عدلاً .

« هناك أمور بالنسبة إلى الانسحابات سأبحث فيها مع زميلي في سوريا غداً (اليوم) ، وأنني آمل في أن الصفحة الجديدة التي فتحت بين بيروت ودمشق ستمكننا من التنسيق سوية لتخطي العقبات فيكون لسوريا شرف الاسهام في تحرير بلد عزيز عليها ، ويكون لنا تحقيق واجب لا خيار لنا فيه . وثمة مواضيع عدة يجب معالجتها مع اسرائيل بواسطة لجنة الارتباط الميدانية ، وبمساعدة أميركا الجدية حتى تبدأ مسيرة الانسحاب الاسرائيلي المنسق مع الدولة اللبنانية ، وقد يكون التفاهم الاميركي ـ الاسرائيلي الجديد حافزاً لأسرائيل في مساندة اميركا في سياستها اللبنانية وفي التعاون معها في إعادة الجنوب مكرماً مصاناً إلى بوتقة الشرعية .

« وقد أتفق على إنشاء لجنة لبنانية اميركية مشتركة رفيعة المستوى لتعنى في شكل يومي بكل القضايا التي طرحناها ، فتضع جدولاً زمنياً لتحقيق انجازات معينة ، وتقوم أعمالها دورياً ، وتقدم اقتراحاتها إلى المسؤولين السياسيين الكبار في كل من بيروت وواشنطن . وبما أن كل دولة في المنطقة تعول على دولة كبرى لتجتاز جسر خلاصها ، لذلك لا بد للبنان من أن يستعين بدولة كبرى للخروج من محنته ، وخصوصاً عندما يكون اللاعبون على الساحة اللبنانية هم أنفسهم لاعبون كبار إن على صعيد المنطقة أو على الصعيد العالمي .

« يمكنني القول أننا حصلنا على تطمينات اميركية بالنسبة إلى السياسة الاسرائيلية في لبنان ، وسنعمل في سرعة بواسطة اللجنة المشتركة لتحقيق تقدم فعلي في الجنوب ، كذلك بالنسبة إلى الانسحابات الأخرى ، وسنعمل في سرعة مع المعنيين لتحقيق تقدم في التفاهم على مبادىء توصلنا إلى الاتفاقات المنشودة . كما أن الدعم السياسي من اميركا وشركائها في القوة المتعددة الجنسيات يزداد يوماً بعد يوم ، وعلينا أن نستفيد من هذا الدعم في توحيد الصف الداخلي لنظهر أمام العالم كلبنان ، وليس كطوائف وأحزاب ومناطق . إذا كان لكل شعب وقت ولكل أمة فرصة في تقلبات التاريخ ، فاليوم وقفتنا واليوم فرصتنا فلنع هذه الحقيقة ونتصرف في ضوئها .

« وبينت لنا مواقف ايجابية اميركية بالنسبة إلى المساعدات التي طلبناها ، فستتابع في اللجنة المشتركة تأمين الحصول على هذه المساعدات . والمهم أن تصميم واشنطن على السير في مبادرة الرئيس ريغان في لبنان وفي المنطقة قوي وراسخ . وأن اميركا مستعدة أن تجبه المصاعب ، وتتحمل مسؤولية قرارها لأنها تعتبر فشلها في لبنان بداية إنزلاق خطير لسياستها في منطقة الشرق الأوسط . لقد حشدت اميركا أسطولاً كبيراً في شرق المتوسط دعماً لسياستها وقد يؤدي تصميمها هذا إلى صراع مع قوى أخرى تسعى هي أيضاً إلى توطيد مركزها في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم . ولبنان بلد مسالم يتمنى السلم والاستقرار والخير للجميع ، ويتمنى على الجميع أن يتفهموا أوضاعه ، ويراعوا جروحه وآلامه ، ويخففوا عليه وطأة الحروب والصراعات . وسيسعى لبنان بكل طاقاته إلى التوصل بالطرق السلمية إلى الأهداف التي يصبو إليها ، وسيكون دوره مع الدول الكبرى المعنية دور الوطني الصادق المسالم المنفتح ، الوطن الذي يؤمن بأن احقاق حقه في أرضه هو مفتاح لتأمين الحقوق الأخرى المنتهكة أو المنتقصة في هذه المنطقة . »

بيان مجلس البطاركة الكاثوليك

إثر لقاء البطريرك حكيم لخدام وتعقيباً على مؤتمر جنيف .

الجمعة ٢ / ١٢/ ١٩٨٣

أبدى أمس مجلس البطاركة والمطارنة الكاثوليك في لبنان «خيبة أمله » مما أنتهى إليه الوضع في لبنان بعد مؤتمر الحوار الوطني في جنيف ، مؤكداً أن الروح الطيبة التي تجلت في المؤتمر تحولت إلى «غضبة عارمة » . وناشد المتقاتلين في الجبل ، خصوصاً الدول المتصارعة في لبنان « رفع اليد عن هذا الوطن الجريح » . وأعرب عن ألمه لما يحصل في دير القمر وطالب بتحقيق دولي « لكشف ما جرى من مجازر ومخاز » ، وبايصال المؤن إلى البلدة وبفك الحصار المضروب عليها .

أختتم المجلس أمس جلسات دورته العادية لهذه السنة ، فعقد جلسة ثامنة في « المعهد اللاهوتي الحبري » في الكسليك برئاسة البطريرك الماروني الكاردينال مار انطونيوس بطرس خريش وحضور بطريرك طائفة الروم الكاثوليك مكسيموس الخامس حكيم وبطريرك طائفة السريان الكاثوليك اغناطيوس انطوان الثاني حايك الذي عاد مساء الثلثاء من جولة شملت الفاتيكان وايطاليا وفنزويلا .

وناقش المجلس البيان الختامي والوثيقة التي سيذيعها الكاردينال خريش مطلع الاسبوع المقبل في بكركي ، وتتضمن مواقفه ورؤى الطوائف الكاثوليكية حول الأوضاع في لبنان والمنطقة خصوصاً المستقبل الذي ينظرون إليه ، وتطرق إلى لقاء البطريرك حكيم ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوري السيد عبد الحليم خدام .

كلمة خريش

الاولى والنصف بعد الظهر إنتهت الجلسة وأدخل الصحافيون الذين انتظروا طويلاً ، فبادرهم البطريرك خريش قائلاً : « سبقنا المونسنيور اغناطيوس مارون وتمنى لكم حياة هانئة وحماية ربانية من القصف العشوائي ، وقد سررت بمبادرته لأنكم أنتم رجال الاعلام تواكبون كل الأحداث . وأنا بدوري أتقدم منكم باسم البطاركة والمطارنة المجتمعين بالشكر طالباً من الله عز وجل أن يمنحكم القوة ويحفظكم من كل مكروه ويمن عليكم بالحماية والرعاية والسلام والامان » .

الجلسة الأخيرة

ثم تلا الامين العام لمجلس البطاركة والمطارنة المونسنيور مارون بياناً أولياً موجزاً عن أعمال الجلسة الأخيرة هنا نصه :

« هذا البيان سيليه أعلان وثيقة سياسية إجتماعية يذيعها نيافة الكاردينال شخصياً في بداية الاسبوع المقبل في بكركي وسيحدد الموعد بواسطة الصحافة والاعلام . وجلسة اليوم خصصت لدرس الصيغة النهائية لهذه الوثيقة . ومن أهم ما ورد على المجلس من تقارير شفوية ما أدلى به غبطة البطريرك مكسيموس الخامس حكيم عن لقائه والسلطات السورية في دمشق ، خصوصاً معالي الوزير عبد الحليم خدام . وقد كان مجلس البطاركة طلب من غبطته أن يقوم بهذه المبادرة باسم

المجلس ، فتداول غبطته مع الوزير السوري في شؤون محاصري دير القمر وفي أمور تخص العلاقات بين لبنان وسوريا ، ونقل غبطته ما جرى إلى أباء المجلس » .

البيان الختامي

ثم أذاع المونسنيور مارون البيان الختامي للمجلس وهنا نصه :

« عقد مجلس البطاركة والمطارنة الكاثوليك في لبنان دورته العادية في جامعة الروح القدس ـ الكسليك ، من الثالث والعشرين من تشرين الثاني إلى الأول من كانون الأول سنة ١٩٨٣ . وقد استهل الدورة غبطة البطريرك الكاردينال مار انطونيوس بطرس خريش ، رئيس المجلس ، بخطاب أيده أعضاء المجلس وتبنوا مضمونه وتلاه خطاب سيادة السفير البابوي لوتشيانو انجيلوني الذي كلفه المجلس أن ينقل إلى قداسة الحبر الأعظم يوحنا بولس الثاني شكره على اهتمامه الحثيث بقضية لبنان ، وتقديره لما يقوم به من مساع على المستوى الدولي لانقاذه من محنته .

وقد تدارس المجلس بدقة وعناية ما ورد عليه من مذكرات وتقارير في شأن الأوضاع اللبنانية الراهنة ، ولا سيما ما يتعلق منها بمناطق الشوف وعاليه والمتن الأعلى وطرابلس والجنوب والبقاع .

وبعدما استمع المجلس إلى تقارير أمينه العام واللجان المنبثقة منه ، توقف عندما أورده كل من السادة المطارنة عن المناطق المنكوبة من أبرشياتهم وعن أوضاع المهجرين من الابرشيات المختلفة وما يعانون من قهر وحرمان .

أن هذا المجلس ، وقد عرض بدقة تفاصيل ما يجري على الساحة اللبنانية ، لا يسعه في هذه الظروف العصيبة ، إلا أن يدين بشدة ما يتعرض له الوطن والمواطنون من تدمير وتخريب واقتتال ، تقوم بها جهات ودول غريبة ، متسترة وراء فئة من المواطنين . وأفدح ما في الأمر أن الاعتداءات على حياة الناس وأرزاقهم لم تقتصر على المتقاتلين بل تخطتهم إلى الأبرياء من أبناء الشعب : فالأحياء السكنية تقصف بلا هوادة ، والحصار يفرض على مناطق واسعة من البلاد ، والخطف يتناول المواطنين في منازلهم وعلى الطرق . وها هي بلدة دير القمر تعاني ما عانته زحلة قبلها ، من حصار وقطع طرق وقصف وقنص ، فضلاً عن الحرمان من مقومات الحياة ، من غذاء وكساء ووقود ودواء . أما الشاحنات التي تنقل إلى المحاصرين ما يفتقدونه من امدادات ، فغالباً ما تمنع كلها أو بعضها من الوصول إلى البلدة المنكوبة ، بحيث أصبح أهلها عرضة للجوع والبرد والموت وليس من يسمع أو يستجيب .

أما المجازر البشرية التي وقعت في الجبل والشوف على مدى أيام طويلة وأسابيع ، فقد دلت على أحقاد دفينة لا مبرر لها . لقد كان الناس يذبحون كالمواشي ، والمنازل تحرق بعد أن تنهب ، والكنائس والأديار تنتهك ، والمؤسسات الاقتصادية والمدارس تدمر . ومما يحز في النفس أن هذه المآسي لم تهز مشاعر العالم المتحضر . وكنا نأمل من القوة المتعددة الجنسية ، التي قدمت الكثير من التضحيات والضحايا الغالية في سبيل لبنان أن تكون أكثر فاعلية في مثل هذه الحالات المفجعة ، خصوصاً أنها تمثل دولاً تقدس الديموقراطية وحقوق الانسان .

إن هذا المجلس يتوجه إلى الدول المتصارعة على أرض لبنان ، طالباً إليها ، بإسم الشرف والانسانية ، أن ترفع اليد عن هذا الوطن الجريح الذي شبع إقتتالاً وتخريباً ، كما يتوجه إلى المتقاتلين اللبنانيين جميعاً ، الذين نشأ آباؤهم وأجدادهم على حب لبنان وأدوا قسطهم في صنع حضارته وازدهاره ونعموا بأرضه وسمائه ، أن يكفوا عن تخريبه والعبث بقدراته ، لئلا تحل عليهم لعنة الآباء والاجداد ، وأن يكفوا عن إزهاق أرواح أخوانهم ، لأن حياة الناس ملك لله مبدعهم وكل إعتداء عليها إعتداء على حقه ، عز وجل . والويل لمن سيمثل أمام ربه ملطخ اليدين بدم الابرياء .

وكيف لا تدمي قلوبنا الأحداث الأليمة الجارية في الشمال ، خصوصاً في طرابلس وضواحيها ، حيث يسقط المواطنون الأبرياء تحت وطأة القصف والقنص ، وتدمر المدينة وما حفلت به من مؤسسات وبيوت متأصلة الجذور في عاصمة الشمال . فتشرد الاهلون وهم يعانون ما يعانيه سائر المهجرين في كل مكان . ويتمنى المجلس على المسؤولين أن يبذلوا أقصى الجهود للحيلولة دون إستئناف القتال هناك ولا يزال البقاع يعاني من وطأة ما يشبه الحصار ويعيش أهله في قلق دائم .

وهل ننسى الجنوب وقد نال قسطه الكبير ، ولا يزال ، من حصاد الموت والدمار ومن الحصار والقهر والتهجير ؟ وها هم مهجروه يعانون الحرمان في كل مكان والكثيرون ممن بقوا في مدنهم وضياعهم صامدين أمام الكارثة .

لقد علق اللبنانيون آمالهم على إجتماعات جنيف وما تم فيها من تقارب ومصالحة بين فئاتهم المختلفة ، وظنوا أن الروح الطيبة التي تجلت فيها ستنتقل إلى المواطنين جميعاً وإلى المتقاتلين على الساحة اللبنانية وأن المسؤولين عنهم سيصدرون إليهم أوامرهم الجازمة بالكف نهائياً عن التخريب والاقتتال ، فكانت خيبة الامل مرة ، وتحولت إلى غضبة عارمة ، عندما رأوا أن القتال يتواصل والموت مستمر في نشر ظلاله فوق ربوع هذا الوطن المنكوب . وها هي اتفاقات وقف النار المتتالية لا تصمد إلا بضع ساعات أو أحياناً بضع دقائق . وها هي اللجنة الأمنية التي شكلتها الدولة تكاد لا توقف قصفاً حتى يتبعه قصف أشد وأدهى .

إن هذا المجلس قد تدارس النقاط التي أقرتها أعمال اللجنة المختصة جدولاً لأعمال الدورة الثانية لمؤتمر جنيف ، وهو يأمل في أن تنعقد هذه الدورة في أجواء تحمل على التفاؤل بإنهاء محنة لبنان .

وإن كان أعضاء المجلس يقدرون لفخامة رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل جهوده الحثيثة لانقاذ لبنان ويتمنون له النجاح المرتجى من رحلته الحالية ، كما يقدرون لدولة رئيس مجلس النواب ودولة رئيس مجلس الوزراء ولسائر المسؤولين ما يقومون به من مساع حميدة في هذا السبيل ، فهم لا يزالون ينتظرون ، مع اللبنانيين الذين اكتووا بنار الحرب ونفد صبرهم ، المزيد من الاهتمام ، لتوفير أجواء الأمن والاستقرار في البلاد وإجلاء كل القوات الاجنبية غير الشرعية وتأمين فتح المدارس أمام التلامذة ، ظناً بوقت ثمين يضيع عليهم ، وتعويض هذه المدارس لتمكينها من الاستمرار في رسالتها وفسح المجال أمام القوى الحية في لبنان للانصراف إلى العمل المنتج والمساهمة في إعادة البناء .

والمسؤولية التي تترتب ، في هذه الأيام التاريخية العصيبة ، على كل من يحمل بين جناحيه حساً وطنياً ، هي مسؤولية كبيرة ، خصوصاً إذا كان ممن هم في مركز الحكم والقرار والاشتراع . ولقد سبق للمجلس النيابي ، تؤازره الحكومة ، أن أتخذ مواقف وطنية مشكورة ، فعلى أعضائه أن يضاعفوا العمل للمساعدة على تقوية الجيش عدة وعدداً ، علماً أنه أثبت جدارته وقدم تضحيات كبيرة ، قياماً بواجبه الوطني ، ليتمكن من توطيد الأمن في جميع أنحاء البلاد . وبسط سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية ، فينفسح المجال لجلاء كل القوات غير اللبنانية وغير الشرعية ، وحصر حمل السلاح بالجيش وقوى الأمن . ويرجى من السادة النواب أن يتضافروا ، كل مجموعة في منطقتها على رغم ما بينهم من اتجاهات سياسية متباينة ، على إنقاذ مواطنيهم مما يتخبطون فيه من محن .

وهم يطالبون :

أولاً ـ في شأن أحداث الشوف وعاليه والمتن الأعلى :

أ ـ بتحقيق دولي لكشف ما جرى من مجازر ومخاز في تلك المناطق .

ب ـ بايواء المهجرين والمشردين ومدهم بالحاجات الحياتية وتوفير أسباب العيش عن طريق ايجاد عمل لهم ، وهذا من أبسط واجبات الدولة حيال رعاياها .

ج ـ بالسعي إلى تسهيل عودتهم إلى قراهم وتعويضهم عن طريق إنشاء مجلس خاص بمنطقتهم .

ثانياً ـ في شأن محاصري دير القمر :

أ ـ بالعمل على منع القنص والقصف عنهم .

ب ـ بايصال المؤن إليهم ووسائل التدفئة والالبسة والادوية .

ج ـ بالسعي الحثيث لرفع الحصار عنهم وقد باتوا يشعرون أنهم أصبحوا رهائن وموضوع مساومات .

ثالثاً ـ في شأن التدهور الأمني المستمر :

أ ـ بمبادرة المسؤولين عن التفجيرات الأمنية إلى إصدار الاوامر إلى المقاتلين بالكف عن لعبة الموت التي تؤدي كل يوم بعشرات المواطنين الأبرياء وغالبيتهم من الكادحين في سبيل تأمين لقمة العيش .

ب ـ بالافراج عن جميع المحتجزين والمخطوفين في أقرب وقت والتوقف عن الخطف .

ويهيب هذا المجلس بجميع اللبنانيين أن يعودوا إلى ضمائرهم بخوف الله ، وإلى ربهم بالتوبة ، وأن يتمسكوا بالاصالة اللبنانية والقيم الدينية والاخلاقية والانسانية ، ويحترموا مواطنيهم في أرواحهم وأرزاقهم وكرامتهم . ويتكاتفوا ، إنقاذاً لوطنهم مما صار إليه من خراب . وليعلموا يقيناً أنه في النهاية لا ينقذ لبنان إلا اللبنانيون بتضامنهم وتفاهمهم واتحادهم وايمانهم الصادق بوطنهم .

وهم يدعون جميع اللبنانيين أيضاً إلى رفع الصلوات حرى إلى الله تعالى لكي يقي لبنان المزيد من الدمار ويعيد المحبة إلى قلوب أبنائه والسلام إلى كل ربوعه » .

نقاط ورقة عمل حزب
الكتائب اللبنانية إلى مؤتمر الحوار الوطني

النهار ١٩٨٤/١/٥

أقر أمس المكتب السياسي لحزب الكتائب ورقة عمل للحلقة الثانية من مؤتمر الحوار الوطني ، وفيها مواقف بارزة منها الموافقة على إعتماد مبدأ الكفاية في الوظيفة «مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الاولى» ، وانتخاب رئيس الوزراء في المجلس النيابي بالاكثرية النسبية ، وإنشاء مجلس للشيوخ ونيابة لرئاسة الجمهورية ، وإعتماد الاستفتاء الشعبي المباشر في القضايا المصيرية .

رأس الشيخ بيار الجميل الاجتماع الاسبوعي للمكتب السياسي للحزب ، وتركز البحث على الخطة الأمنية المرتقبة والتطورات الأخيرة .

ونقلت «وكالة أخبار اليوم» عن الجميل قوله : «أمامنا اليوم موضوعان يستحقان البحث ، الاول هو الخطة الأمنية التي كثر الكلام عليها في الأسابيع الأخيرة والتي يبدو أنها قد استكملت مقومات وضعها موضع التنفيذ . والتفاصيل تعرفونها مما كتب في الصحف حينا ومما أدلى به المسؤولون العسكريون في القوات اللبنانية حينا آخر . إن الخطة خجولة ومتواضعة ولا شك لكنها قد تصبح كبيرة ومهمة عندما تتحول خطوة أولى في مسيرة الدولة نحو تسلم سلطاتها كاملة في المناطق الواجب مباشرة العمل فيها أولاً ، وفي بقية المناطق اللبنانية في ما بعد . وهنا أعود الى التشديد مرة أخرى على وجوب قيام أفضل تعاون وأوسع تضامن بيننا وبين الدولة لتنجح في هذا المجال ، خصوصاً ان انظاراً دولية أميركية وفرنسية وغيرها تعلق أهمية كبيرة على نجاح الدولة على هذا الصعيد . وفي إعتقادي ان الدولة ستتمكن من توطيد الأمن في المنهاج الذي ستباشر تطبيقه خلال الايام العربية» .

وعن الجولة الثانية من مؤتمر الحوار قال : «أعتقد أن المؤتمر الثاني سيعقد لمواصلة أعمال المؤتمر الاول . وعلى رغم نظرتنا القائلة إنه لا يجوز عقد مؤتمرات من هذا النوع قبل ان يتحرر لبنان إرادة وأرضاً من كل الاحتلالات العابثة بارادته وأرضه ، الا أنه إذا عقد المؤتمر فنحن مستعدون للاشتراك فيه ولتسهيل نجاحه بكل الامكانات التي نملكها» .

ثم طلب الجميل من عضو المكتب السيد جوزف أبو خليل تلاوة ورقة العمل الكتائبية الى المؤتمر . وقالت الوكالة ان الورقة تتناول القضايا الآتية :

«أولاً ـ تعزيز استقلال القضاء وانشاء محكمة دستورية للنظر في القوانين والمراسيم .
ثانياً ـ تعزيز اللامركزية في العمل الاداري .
ثالثاً ـ وضع قانون حديث للجنسية .
رابعاً ـ تحديد أسس الاعلام وتوجيهه .
خامساً ـ زيادة عدد النواب وطريقة توزيع الدوائر الانتخابية .
سادساً ـ إعادة المهجرين اللبنانيين مالكين ومستأجرين منذ عام ١٩٧٥ الى مناطقهم ومساكنهم .

سابعاً - الاصلاح الاجتماعي والمالي والاداري والتربوي.

ثامناً - التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث، مع إقتراح تكريسه بنص قانوني أو دستوري.

تاسعاً - إعتماد أكثرية الثلثين في مجلس النواب لاقرار القضايا المصيرية وأكثرية ٥٥ في المئة لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الاولى.

عاشراً - قيام رئيس الوزراء والوزراء بتأدية يمين دستورية أمام رئيس الجمهورية.

حادي عشر - إزالة الطائفية في الوظائف العامة واعتماد مبدأ الكفاية في المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الاولى.

ثاني عشر - فصل الوزارة عن النيابة مع إعتماد طريق إنتخاب النائب ورديف له.

ثالث عشر - انتخاب رئيس المجلس ومكتبه لمدة أربع سنوات، أي طوال مدة ولاية المجلس.

رابع عشر - إنتخاب رئيس الوزراء في المجلس النيابي بالاكثرية النسبية.

خامس عشر - وضع سياسة دفاعية وتعزيز الجيش وتحديد المهام التي تناط به في المرحلة الراهنة م قبل حكومة الوفاق او هيئة الحوار الوطني.

سادس عشر - إنشاء مجلس للشيوخ.

- سابع عشر - إنشاء نيابة لرئاسة الجمهورية واعطاؤها صلاحيات ليست من صلاحيات رئيس الجمهورية.

ثامن عشر - إعتماد الاستفتاء الشعبي المباشر في القضايا المصيرية.

تاسع عشر - إبقاء الدستور الحالي من دون تعديل.

عشرون - إصلاحات إدارية وتنظيمات لا مركزية تتفق مع بعض بنود «الوثيقة الدستورية» التي أعلنت في ١٤ شباط ١٩٧٦».

المقال الصادر في صحيفة «العمل» في زاوية
«من حصاد الأيام» حول الأختلاف والوفاق الداخلي بعنوان «التأهيل الضروري»

العمل ١٩٨٤/١/٦

لعلّ الاختلاف الحقيقي بين اللبنانيين هو الاختلاف على الأسباب التي تخلفهم!

وهي حال كل جماعة تتعرّض للفتنة والترويع والترهيب.

ومن من اللبنانيين ليس خائفاً في هذه الأيام، ومروّعاً ومذعوراً؟

وكل هذه العنتريات التي نسمعها من وقت إلى آخر لا تعبّر عن ثقة في النفس بمقدار ما تعكس مخاوف ولا أدهى. ذلك إن «حرب لبنان» كانت ولا تزال حرب ترويع لكل أبنائه، لا فرق من أين يأتي الترويع والترهيب، من الداخل كانا أو من الخارج. وكلهم مظلومون ومقهورون. وكلّهم أصحاب حقوق. وكلّهم على حق أيضاً وعلى صواب. ولكنهم، في الوقت عينه، كلّهم معتدون ومغتصبون حقوق وطلّاب هيمنة واستئثار واحتكار.

. . . وكلّهم أيضاً يخرقون وقف إطلاق النار، ويحتجزون الأبرياء، ويقيمون حواجز الخطف والقتل على الهوية، ويعتدون على الحرمات وأماكن العبادة والصلاة وكلّ المقدّسات. حتى ليصح القول إن لا أحد منهم بريء. وفي المقابل، لا أحد منهم إلا وهو معتدى عليه ومتأكد أيضاً من سلامة عقله وتفكيره وصوابية ما يعتقده ويراه ويحكم به على الأشخاص والأشياء!

أليس هذا ما نسمعه ونقرأه من بيانات وتصريحات وأقوال الواحد يكذب الآخر؟ ومن نصدّق؟

هذه هي طبيعة «الحروب التخريبية» التي كانت، في الأمس، تعرف باسم «الفتنة». وهي لا تزال فتنة أو مجموعة فتن ولكن بوسائل حديثة ومتقدّمة: القصف العشوائي، مثلاً هو للترويع أكثر مما هو للقتل والتقتيل.

. . . أو بكلام آخر، إنه لقتل الروح قبل الجسد. وما الفائدة من قتل مائة ألف لبناني مثلاً إن ظلّ مليونان منهم أصحاء. . . أصحاء الروح والجسد؟

الأصول تقضي ـ أصول الحرب طبعاً ـ بترويع المليونين، أولاً، وتهديم نفوسهم وأعصابهم، وقتل كل إيمان في صدورهم حتى ولو لم يمت منهم واحد.

والأصول نفسها تقضي أيضاً بألّا يعرف المليونان، أو الثلاثة ملايين، لماذا يختلفون أو. . . بألّا يتفقوا على ماذا يختلفون!

وحتى الآن لم نتفق على صفة الحرب في بلادنا، هل هي أهلية أم لا.

ولا نحن متفقون أيضاً على «نظام الامتيازات» هل هو السبب أم لا، أو هل هو، فعلاً، نظام امتيازات، كما يقال، أم لا.

واستطراداً، ما زلنا مختلفين كذلك بين قائل بالأمن قبل الوفاق وقائل بالوفاق قبل الأمن. . . لحسن الحظ ان ثمة ما يشبه الاجماع قام، أخيراً، على ما يسمى «الخطة الأمنية» كخطوة ضرورية لتهيئة النفوس للمصالحة الحقيقية والوفاق، فتفاءل اللبنانيون خيراً. لكننا لا نصدّق، وبخاصة بعد الانقلاب المفاجيء الذي طرأ، أمس، على الموقف الجنبلاطي.

في أي حال، ثمة «خطة أمنية» ستنفذ، بمعزل عن تقلّبات السيد وليد جنبلاط، قد تكون ناقصة لكنها لا تترك الترهيب يتمادى ولا الفلتان، وتستجيب أيضاً لمشاعر السواد الأعظم من اللبنانيين.

وليس ما هو أهم من أن يتفق اللبنانيون على تطويق الأرهاب والترهيب المتبادل. ولعلّهم في ذلك يختصرون الحرب والمحنة وكل ويلاتها.

طبعاً مصير «الأراضي المحتلّة» لا يزال معلّقاً، و«أزمة لبنان» لم تحلّ ولا ثمة مشروع حلّ للنزاع اللبناني - السوري - الأسرائيلي، ولا للنزاع الأميركي - السوفياتي. كما لا نعرف، بعد، كيف نعالج الظاهرة الخمينية في بلادنا ولا كيف نخفف من تهوّرها. إن ثمة نزاعات عدّة لا تزال تلقي بثقلها على كاهل الوطن الصغير، فتتقاسم ابناءه وطوائفه وتقعده عن الحركة. ولا يزال السيد وليد جنبلاط أيضاً خارج الاجماع اللبناني، وقنبلة موقوتة!

لكن، أليس نعمة أيضاً أن نبدأ نميّز بين الخيط الأبيض والأسود ونكتشف حقيقة ما يخلفنا ويباعد في ما بيننا، فنكتشف، بالتالي، كم كان الترهيب فاعلاً ومؤثراً، لا في خردقة الصفوف فقط بل أيضاً في خردقة العقل وتعمية الفكر وجعل الأبيض أسود والأكاذيب والشعارات حقائق؟

ليس الغرض تبسيط ما بين اللبنانيين وفئاتهم وطوائفهم من تناقضات هيهات أن تزول إلّا على نحو ما كان «الحل النازي» للمسألة اليهودية في أوروبا!

فلا نهاية لهذه التناقضات إلّا قهراً وتصفيات متتالية. وتظل القضية قضية علاقة بين الطوائف اللبنانية لا تسوّى على مستوى السلطة فقط وإن كانت «التسويات» على هذا الصعيد لازمة وضرورية.

فالاصلاح يكون شاملاً أو لا يكون. والاصلاح يجب أن يتناول الانسان أولاً، والاقتصاد ثانياً والتشريع ثالثاً من دون أن يعني هذا التأكيد «أننا نرمي الى التأجيل والتسويف والمماطلة. فلنعط «ما لقيصر لقيصر وما لله لله». لكن، لا يظنن أحد ان النفوس تهدأ إذا تمّت تهدئة الصراع على الجبنة والسلطة.

.. ولا أي تسوية على صعيد «توزيع الرئاسات» مثلاً بين الطوائف، تزيل ما بين الطوائف اللبنانية من حذر متبادل وأحقاد ومخاوف.

كما ولا أي تسوية على هذا الصعيد تخفف من قهر المقهورين وعذاب المعذبين، وما أكثرهم لدى كل الطوائف! إن ما ترسله الأفواه والألسنة، وما تردده «الجماهير» من هتافات على نحو شتائم، وشتائم على نحو هتافات، لا يتفق أبداً مع ما يطرح لها ويعرض من علاجات وتسويات تتمّ على مستوى الرئاسات والصلاحيات الرئاسية.

لنؤكد على ذلك، فنؤكد على كيف تكون العلاجات والتسويات الحقيقية. إن لبنان في أمس الحاجة الى ما يهدّىء روحه المضطربة.

يجب أن تتأكد «الضاحية الجنوبية»، مثلاً، من أن أحداً لا يريد لها التصفية! ويجب أن يتأكد الدروز من أن أحداً لا يريد لهم الشرّ الذي لا يقابَل، في نظر بعضهم، إلّا بشر مماثل.

ويجب أن يتأكد السنّة، والمسيحيون إجمالاً، من أنهم هم أيضاً غير مهدّدين لا في سلامتهم ولا في حرّياتهم ولا في أمنهم ولا في حقوقهم.

ولنتذكّر، بالمناسبة، ان حتى الأمس القريب لم يكن معترفاً لهذه الطوائف بعد، بشخصياتها. فالحرص على الصهر و«الانصهار في بوتقة واحدة» جعل الكلام على هذه الشخصيات عيباً يُستحى به. ولعلّ القهر بدأ عند هذا الموقع بالذات من حقيقة لبنان. فإذا التعدّدية الطائفية علامة نقص لا علامة غنى. وإذا الطوائف ليست أقلّ من قبائل يجب أن تصفى.

أجل، كلّنا مسؤولون عن هذه المعاملة السيئة والقاهرة التي عومل بها لبنان. فنحن أيضاً أخذنا بـ «الحلّ النازي» للتناقضات اللبنانية، تحت شعارات «العروبة» و«الأمة الواحدة» و«القومية الواحدة»، إضافة إلى «وحدة» العرق والدم، والأصول والأعراق وما إليها من شعارات فحال ذلك دون الاعتراف بالحقيقة اللبنانية والاتفاق على كيف يعبّر عنها في النظام السياسي ومؤسساته.

ومرّة أخر، القضية قضية نفوس تربّت على هذا التعسف بالنسبة الى حقيقة لبنان. فلنباشر بإعادة تأهيلها للتعايش بين طوائف ثبت أنها لا تتنازل قيراطاً عن شخصياتها وخصائصها.

وكل هذا يحتاج، طبعاً، إلى أمن، وإتصال انساني لا يقتصر على الذين قد يدعون، ثانية، الى جنيف!

بيان المجلس
الأسلامي الصادر في الصحف بتاريخ ١٩٨٤/١/٨

أصدر المجلس الاسلامي بعد إجتماع له أمس البيان التالي:

«لا يزال المجلس الاسلامي يعلق أهمية خاصة على وفاق اللبنانيين مدخلاً الى تهدئة الأوضاع ومباشرة الحوار الوطني الذي لا بديل منه لحل الأزمة اللبنانية التي لا سبيل الى حلها على رغم أبعادها الدولية والاقليمية سوى الوفاق الوطني الذي يسهل من دون سواه عملية التحرير ويسد كل الثغرات التي تعوّد المتضررون النفاذ منها للحؤول دون أي حل يلوح في الأفق. ويؤكد المجلس ان اللبنانيين وحدهم قادرون على وضع حد لمحنتهم إذا تحرروا جميعاً بمقدار واحد ولهدف واحد من الاعتبارات المحلية والارتباطات الخارجية التي تورطوا فيها وفرضت عليهم. وان الخطة الأمنية وإن كانت لا تعتبر الحل النهائي والهدف المنشود تبقى الوسيلة المتاحة وحتى إشعار آخر لتوفير الأجواء الهادئة والمناخ الملائم لمتابعة الحوار وتمكين المسؤولين والمؤازرين للبنان من الوصول الى الحل المنشود.

«يحذر المجلس الاسلامي كل اللبنانيين وأصحاب العلاقة منهم بالأزمة اللبنانية من استمرار التدهور الأمني ومن العراقيل في وجه الخطة الأمنية والوفاق الوطني ويهيب بهم تدارك المخاطر المحدقة بلبنان والتي تهدد الأرض والكيان والدولة والوجود اللبناني بكامله. ويطالب المسؤولين والمعنيين بالشأن اللبناني على الخصوص بضرورة مصارحة المواطنين بالأسباب التي تعرقل المساعي الخيرة وبالاعلان عن مفتعلي العقبات والمتسببين بالعراقيل. وينبه الجميع الى أن التاريخ لا ينسى المسيئين الى أوطانهم فهو يكشفهم في الوقت المناسب ولا يرحم مهما كانت الخلفيات التي تحكم مواقفهم. ويحذر المجلس كل أصحاب العلاقة من أن الوقت لا يعمل لمصلحة لبنان وأن همسات الأمس عن التقسيم أصبحت اليوم تصريحات علنية ومخططات قيد التداول والبحث في المحافل الدولية. ويرى المجلس ان الأكثرية الساحقة من اللبنانيين المثلة للمتضررين والمهجرين والضحايا والمنكوبين والمشوهين والمقعدين والبؤساء المقهورين أصبحت في أشد حالات الانفعال والكبت والتمزق، وإذا انفجرت في وقت قريب لن يبقى للمتسببين بأزمة لبنان والمعطلين للحل أي عذر أو ستار.

«يجدد المجلس تركيزه على أهمية وحدة الصف الاسلامي للتوصل الى الحل المنشود القائم على الحوار والوفاق، لأن هذه الوحدة الاسلامية هي شرط أساسي وركني ثابت في الوحدة الوطنية الشاملة. وأن المواقف الطارئة التي تستأثر بالاعلان عن هذه الوحدة وتنزلق في إعلان التصريحات وإتخاذ المواقف غير المنسجمة مع الوحدة الاسلامية والوحدة الوطنية تأتي دائماً في غير محلها وتعود بنتائج عكسية وتمهد للفتنة وتبعثر الجهود الاسلامية والوطنية الحثيثة التي تعمل على تسريع الوفاق وأستعجال الحل. وأن القيادات الروحية والسياسية التي تعمل في هذا المجال بصبر وجلد وحكمة وبعد نظر تستدعي منا المؤازرة والعون والدعم في نشاطها المكثف ومساعيها المشكورة لتخليص المجتمع وصيانة الوطن.

«إن الشراسة الأسرائيلية المتمادية في إشعال المأساة الدموية في لبنان كما حدث في بعلبك عبر الغارات الوحشية التي حصدت الأبرياء وزادت حمام الدم الذي يسبح فوقه لبنان وضاعفت الخراب والدمار تدل على التمادي الأسرائيلي في تمزيق لبنان تنفيذاً لمخططاتها العدوانية من دون رادع ويلا حسيب أو رقيب. والمجلس الاسلامي إذ يرفع الصوت عالياً شاجباً هذه الاعتداءات المنكرة يهيب بالجميع في الداخل والخارج ضرورة الوقوف في وجه هذه الهجمات البربرية لأسباب انسانية على الاقل في عالم سد أذنيه وأضاع لسانه عن سماع الواقع وأعلان الحق

«لا يخفي المجلس الاسلامي اعتقاده بأن الحكم وإن كان يبذل ما في وسعه في الداخل والخارج لتحريك مسيرة الانقاذ هو مطالب بالمزيد من السعي والجهد لاتخاذ مواقف حاسمة لأنقاذ لبنان من المصير الذي يسير إليه. والدولة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتحمل مسؤوليتها الكاملة في هذا المجال في وجه العراقيل التي تطبق على الوطن وتضيق الخناق على المواطنين».

نص المشروع السعودي الذي صاغه وزير

الخارجية السعودي سعود الفيصل وعرضه على المسؤولين اللبنانين سنة ١٩٨٤

إيضاح: لقد حمله الوزير إيلي سالم بعد مباحثات مع المسؤولين السعوديين وموافقة المعارضة في لبنان وقد كتب على ورقة طبع عليها: المملكة العربية السعودية ـ وزارة الخارجية ـ الوزير؛ كما وقع عليها رئيس جمهورية لبنان بعبارة موافق دون أي شرط. والبنود الثمانية هي:

أولاً ـ السير في تنفيذ الخطة الامنية.

ثانياً ـ الغاء إتفاق ١٧ أيار.

ثالثاً ـ القيام بترتيبات أمنية في الجنوب تضمن إنسحاب إسرائيل.

رابعاً ـ الاتفاق في جنيف في شكل عام على الاصلاحات الداخلية.

خامساً ـ الاتفاق مع سوريا لسحب قواتها من لبنان، هذا طبعاً مستقل كلياً عن أي ترتيب أمني مع إسرائيل.

سادساً ـ تبني مبدأ الانسحابات المتزامنة، مع إنسحاب كل القوات غير اللبنانية في مدة اقصاها ثلاثة أشهر بعد التوصل الى صيغة الترتيبات الامنية مع إسرائيل.

سابعاً ـ اعتبار هذا الاتفاق متكاملاً بكل بنوده.

ثامناً ـ تشكيل حكومة اتحاد وطني لتنفيذ هذا الاتفاق.

وهذه البنود او المشروع السعودي حاول الوزير سالم الدوران حوله، حيث قال، إن أفكار المشروع السعودي أتت من الخارج وادخلنا عليها تعديلات طفيفة.

وقال: إن لبنان يفتش عن مخرج من هذا المأزق الذي هو فيه، وقد تكون هذه الأفكار او ما شابهها مخرجاً اخر.

نص الخطاب الذي وجهه الرئيس الجميّل

إلى اللبنانيين مساء ٥ شباط ١٩٨٤ وكان مبادرة منه للحل.

«أيها المواطنون. استهل رسالتي اليكم بتحية إكبار وتقدير لصمود هذا الشعب العظيم في وجه الحمم والمحن، متمرداً بعناد على المأساة، صابراً بعزم على الضيم، متمسكاً بأرضه وحقه وسيادته، مستهيناً بالتضحيات تبذل على مدى تسع سنوات، من أجل إنقاذ لبنان واستحقاق لبنان لنستحق معه الحياة.

أيها المواطنون، لم يعد سراً القول ان الحالة المتشنجة التي شهدها لبنان في خلال الاشهر المتصرمة ولا يزال، ليست أسباباً آنية، بل هي نتائج. ومضاعفات مستمرة لاسباب بدأت في نيسان سنة ١٩٧٥. وهي إستكمال لابعاد المؤامرة التي استهدفت لبنان. لتنطلق منه الى بعض دول المنطقة. ولأن المؤامرة خارجية المصدر رحنا نطوق جذورها ونضيّق تفاعلاتها بعمل دولي حثيث، واتصالات مكثفة اثمرت عن دعم عملي ومباشر لاستقلال الوطن وأرضه وسيادته وشرعيته، فكانت القوى المتعددة الجنسية ظاهرة فذة تجسد تضامنا دولياً حول لبنان لتأكيد حقه ومسيرة انقاذه. ولكن الايدي العابثة لم ترتدع في خلق أجواء التشنج لتعطيل بوادر الفرج والانفراج بهدف تمرير الاغراض والابعاد التي كانت وراء بداية الحرب ومنطلقاتها. وكان استغلال لبعض الاوضاع المحلية التي تفاعلت مع الأوضاع الإقليمية والدولية بما يتعارض مع مصلحة لبنان وهدف تحريره واستعادة أرضه وبناء دولته وتوحيد شعبه.

بدأت محاولة التفجير بتحريك خارجي وفي الضاحية بالذات. ومنها امتدت الى بيروت بشكل كاد يهدد بعودة خطوط التماس المعروفة، وانقسام الى شطرين وتأجيج النزاع الطائفي.

ولما لم تنجح المحاولة انتقلت الى الجبل مع ما هيىء لها من فرص، وما عززت به من مقومات الدعم. ولقد سعينا جاهدين قبل بدء الانسحاب الاسرائيلي الى إحلال الجيش اللبناني محل الاسرائيليين في الجبل، إلا ان القوى المؤثرة، عطلت هذا المسعى متوسلة خلق احداث ضاغطة على الحكم بهدف التسليم بتنازلات هي عندنا من المحرمات، فكان الحكم والشعب مستهدفين في عملية التنكيل والتهجير في الجبل وغير الجبل، والتي اشترك فيها قتلة غرباء بالاسلوب الذي شهدته غير منطقة من لبنان على مدى سنوات الحرب، وذلك متعارضاً مع أبسط أصول الانسانية وشرعية حقوق الانسان والمواثيق الدولية التي ترعى حماية الابرياء والمدنيين. وعندما تدخلت الوساطة السعودية الكريمة من جانب، والوساطة الأميركية مشكورة من جانب آخر. كانت مشاريع الاتفاق على معالجة الوضع ووقف النار تصطدم دائماً ببعض العبارات والحروف والكلمات، حين كان شعبنا يموت كل يوم ويقتل كل يوم وبالعشرات، ويتشرد بالالوف والمئات ويتعذب تحت القصف تائها بين الملاجىء والحقول. وبعد طول سعي وجهد تمكنا من ان نجتمع في جنيف فكانت الحقيقة الابرز في هذا الاجتماع هي ان اللبنانيين عندما يفسح أمامهم مجال الالتقاء، يظهر جلياً أمام أعين كل الناس انهم متفقون وليس ما يفرق بينهم الا المداخلات الخارجية والمعضلات المصطنعة. وفي اعقاب جنيف كان التنسيق اللبناني ـ السوري قائماً إزاء كثير من الأمور، وقد حالت دون بلورتها والتفاهم حولها ظروف الرئيس الأسد الصحية التي حتمت تأجيل اللقاء الثنائي الذي حدد لهذه الغاية.

لم تنقطع بعد مؤتمر جنيف اتصالاتنا المستمرة من أجل مؤتمر الحوار الثاني خصوصاً مع القيادات المعارضة بالذات، وقمنا بمحاولات جدية متفهمين مطالبهم معربين عن استعدادنا للتجاوب مع شتى الطروحات ضمن الامكانات الدستورية، الا ان الشروط المتتالية حالت دون إنعقاد المؤتمر الموعود. لكن موقفنا الدائم هو اللقاء والتفاهم وكل شيء

قابل للبحث. أما بالنسبة إلى حكومة الاتحاد الوطني فقد تعرقلت بفعل الذرائع والاعذار وشروط الإعتذار، وكيف يمكن مع هذا ان نتفاهم على المطالب، ولا نجتمع وأن نتحاور حول الأمور المصيرية ولا نلتقي، وأن نتفق حيال الاصلاحات ونحن متباعدون. ولا أريد أن أسأل هل من أجل هذه الاصلاحات يعم لبنان الخراب، ومن أجل مناصفة في عدد النواب تستفحل موجة الأرهاب، ومن أجل إنماء المناطق وإحياء المؤسسات والمناطق والعاصمة، ومن أجل إنشاء مجلس للشيوخ يقتل الاطفال والنساء والشيوخ؟ بل أسأل كيف يمكن التوفيق بين إتهام الحكم بالهيمنة ورفض الاشتراك في الحكم لرفع الهيمنة؟ كيف تتهم الدولة بضيق القاعدة. وتقطع القواعد من أمام الدولة. وكيف يكون التنديد بالاحتلال من دون مواجهة الاحتلال؟ وكيف يكون التشكي دائماً من المشكلات والتهرب دائماً من الحل؟ وعلى هذا النحو كانت المعاطاة مع الخطة الأمنية التي وضعت دونها الشروط بالرغم من أهميتها البالغة في ربط بيروت الكبرى بالجنوب. وفتح المجال أمام الانسحاب الأسرائيلي من المناطق الجنوبية. وتأمين تعبئة أي فراغ يحصل من جراء هذا الانسحاب. وحرصاً على مصلحة وطن مهدد وشعب معرض مددنا اليد الصادقة للجميع. وقابلنا كل رفض بصبر وكل صد برحابة صدر حتى إذا ما عارضت قيادة من القيادات مسيرة الحكم لاعتبارات معينة أخذت تصور المعارضة وكأنها خصام بين الحكم وطائفة من الطوائف.

أيها المواطنون، من خطوة بيروت الكبرى كانت الضاحية الجنوبية في فكري وفي خاطري، على إنها جزء مكمل للعاصمة وإمتداد طبيعي لها. وحاولنا أن نجعل منها منطلقاً إلى غيرها من المناطق من خلال الخدمات الانشائية والعمرانية والاجتماعية وجعلنا من عناصر الجيش فريقاً اشترك في ورشة العمل لمساعدة المواطن على إنماء منطقته ومحو أثار الدمار ودخان البارود، وما كنا نخططه لأنماء الضاحية لحظناه هو بالذات للشوف وعاليه، وعندما تقرر إرسال الجيش الى الجبل قبل الانسحاب الأسرائيلي، كانت مهمته الأساسية تنحصر في ضمان أمن المواطنين، وتقديم العون لهم في شتى مجالات الخدمة العامة، ليكون الجيش الرابط الذي يجمع بين المتباعدين ويوحد بين الصفوف ويؤلف بين النفوس ويغلب المحبة في القلوب.

إني أمد يدي الى أبناء بيروت والضاحية والجبل والجنوب والبقاع والشمال على إختلاف طوائفهم، مؤكداً ان قوات الشرعية والمؤسسات الشرعية لن تكون الا في خدمة المواطن. وإنماء المناطق وتعزيز الشأن العام، وكل مواطن لبناني هو عندي في منزلة متساوية مع الآخر، أيا كانت عقيدته وكان انتماؤه ومذهبه إنما للوطن عليه حق الولاء وللدولة حق الانتماء، وله عليها حق خدمته وتأمين سلامته وممارسته حريته وفق موجبات القانون. هذا رهاني ولن اتراجع عنه، فلتتراجع إذن معطلات الأمن ولتتكفىء مسيرة الفوضى والاضطراب والأرهاب لتنطلق مسيرة الأعمار والأنماء.

من هنا التشديد الملح على ضبط الأمن ووقف النزف والانطلاق بالوفاق السياسي لافساح المجال أمام عجلة الاصلاح بما يؤمن العدالة للجميع والمساواة وتكافؤ الفرص في شتى المجالات، دونما تفاوت بين أي منطقة ومنطقة وفئة وفئة، ولا يمكن أي إصلاح ان يبلغ أهدافه تحت وطأة السلاح وبقوة السلاح، وإنما من ضمن المؤسسات الدستورية التي تؤمن وحدها ضمان الفرد والجماعة وحرية الفرد والجماعة وحقوق الطوائف والفئات وبديهي ان النمو الذاتي لأي فئة أو طائفة لا يمكن ان يكتمل بالتقلص والانحسار على الذات بل التفاعل مع سائر الطوائف والفئات. وبمقدار ما تتفاعل كل فئة مع سائر الفئات تؤمن اكثر فأكثر المصالح، وتنمي ذاتها من ضمن إطار التنمية الوطنية الشاملة والمطلقة.

أيها المواطنون، طالما توخيت وأتوخى ان نلتقي مع القيادات من دون استثناء في خلوة مغلقة لا نفتح أبوابها مهما طال بها الوقت، الا لنبشر المواطنين بقفل أبواب النفق المظلم الذي يضيق عليهم الانفاس ومنافذ الأمل والحياة. وكم تمنيت ان نجلس معاً لنعالج كلنا متحدين هموم لبنان ومشكلاته ومضاعفات الحرب واثقالها الضاغطة، ونتشاور معاً في تطلعات لبنان المستقبل، وبناء مستقبل افضل لجيل الحرب الذي عانى من المأساة ما كفاه، وكنت أود ان اتقدم بطروحات اصلاحية في خلال مؤتمر وطني تكون منطلقاً لوفاق وطني او بعد الخطة الأمنية، لأن الأمن المضطرب لا ينتظر استكمال مراحل الدرس وان سلامة المواطن حاجة انية تتقدم على التطلعات المستقبلية.

الا أنني وفي غياب المؤتمر الوفاقي الموعود وبعد استمهال الخطة الامنية او تعطيلها، لا بد من المبادرة الى تقديم

طروحات تكون أساساً، صالحاً للوفاق، وعلى هذا الأساس وانطلاقاً من واقع لبنان السياسي والأمني اعلن ما يأتي:

أولاً: إني وضعت برنامجاً إصلاحياً للدرس والتشاور يتناول المعالجات الطائفية والاصلاحات على صعيد السلطات الاشتراعية والتنفيذية والقضائية والمجالين الاداري والأمني واظن ان الطروحات متوافقة مع وضع لبنان ومتلاقية مع أكثرية الارادات الخيرة، ولا سيما الوثيقة الدستورية، وسأطرح هذا البرنامج كورقة عمل على مؤتمر الحوار عند انعقاده، وسأتشاور في شأنه مع الحكومة الجديدة عند تأليفها وأقول هنا من موقع المسؤولية: ان في المجال الاصلاحي ليس من مقدسات او محرمات، بل ان كل أمر قابل للبحث وكل موضوع مطروح للدرس وكل شأن خاضع في النتيجة لارادة الشعب.

ثانياً: أوجه الدعوة الى المشتركين في المؤتمر الوطني للاجتماع في دورة ثانية في جنيف يوم الاثنين في ٢٧ شباط ولا أشكك لحظة واحدة أن التجاوب مع هذه الدعوة سيكون إجماعياً وفورياً ومن دون شروط سابقة مؤكداً مرة أخرى إنني منفتح للبحث مع المعارضة في كل إصلاح، والبحث في كل أمر إلا أمر واحد يظل في نظري مقدساً لا مفاوضة حوله ولا مساومة هو الحفاظ على وحدة الأرض والشعب والدولة وتحرير الوطن من أي وجود عسكري غير لبناني.

ثالثاً: إنني قبلت استقالة الحكومة مكبراً الدور اللبناني الاصيل الذي أداه الرئيس شفيق الوزان مقدراً مواقفه الوطنية. الصادقة في مرحلة مصيرية يسجل فيها التاريخ مواقف الرجال شاكراً بالتالي لاعضاء الحكومة تعاونهم وخدماتهم.

رابعاً: إنني في صدد تكليف رئيس للحكومة والتشاور معه على تشكيل حكومة إتحاد وطني تضم الفعاليات اللبنانية وتمثل مختلف الفئات والمناطق والاتجاهات.

سادساً: إنني ادعو باسمكم جميعاً وباسم حقكم في الحياة والأمن الى وقف نار شامل كامل وأرحب بمختلف الدعوات إليه، على ألا يكون مرتهناً بشروط تعجيزية او مصطنعة. وتأميناً لوقف النار طلبت من المختصين دعوة اللجنة الامنية الى الالتئام فوراً، واتخاذ التدابير الميدانية المناسبة، كما طلبت تشكيل لجنة مراقبة من عسكريين متقاعدين لمواكبة وقف النار والابلاغ عن خرقه ووضع التقارير في هذا الشأن.

سابعاً: ان المشاورات اللبنانية السورية يجب تعزيزها وتكثيفها بحيث نبحث في العمق في العلاقات المصيرية التي تحتمها روابط الاخوة وضرورات الجوار، فنصل الى صيغة تضمن سلامة أمن البلدين إزاء أي خطر أو تهديد، وتمكن الدولة اللبنانية من أن تمارس عبر انتشار الجيش اللبناني موجبات الدفاع الوطني.

ثامناً: إن واجب تحرير الأرض يتصدر أي مسؤولية وواجب ويتقدم على أي شأن أخر لذلك قمنا بمفاوضات مع إسرائيل بمشاركة الولايات المتحدة الأميركية، وتوصلنا في حينه إلى إتفاق يؤكد الأنسحاب الأسرائيلي الكامل للحدود المعترف بها دولياً غير ان الاتفاق هذا لم يكن يوماً غاية بحد ذاته بل كان الغرض منه وسيلة للانسحابات. أما ولم تتأمن هذه الانسحابات، الانسحابات الأسرائيلية وكذلك الأمر الانسحابات السورية ودخلنا والاتفاق مع إسرائيل في المأزق الحرج الذي جعلني امتنع عن إبرامه، فإنني أرى بموضوعية منفتحة الاستمرار في السعي الجدي والحثيث الى صيغة تضمن الانسحابات الكاملة من الأراضي اللبنانية كاملة حفاظاً على سيادة لبنان واستقلاله.

أيها المواطنون، حين عاهدتكم على الانقاذ والتحرير فإنما على إنقاذ كل الشعب وتحرير كل الأرض واستعادة السيادة، رافضاً باسمكم ومعكم لبنان المقسم، لبنان المجزأ ولبنان الدويلات. وإنني على عهدي لكم ولوطني لبنان. ولن أتراجع عن وعد ولن أساوم على الأرض؛ ولن أفرط بسيادة الوطن، ولن انتكر لارادة الشعب، ولن أسلم بأرث الجدود، ولن أخيب أمل الاجيال في الحرية والاستقلال. بل سنبقى أوفياء لدم الشهداء وللبنان الكل المطلق المستقل الذي يحلو له الفداء. عشتم وعاش لبنان».

«البرنامج الاصلاحي»

الملحق برسالة الرئيس الجميّل في ٥/٢/٨٤

بين الوثائق التي وزعت على المؤتمرين في لوزان «البرنامج الاصلاحي المقترح» الذي قدم على إنه ملحق برسالة الرئيس أمين الجميل الى اللبنانيين في ٥/٢/١٩٨٤، وفيه اقتراحات الحكم للاصلاح في «المعالجات الطائفية» وفي السلطات الثلاث الاشتراعية والتنفيذية والقضائية وفي المجالين الاداري والأمني.

وأبرز ما يتضمنه البرنامج: إنشاء مجلس للشيوخ تتمثل فيه الطوائف بالتساوي، توسيع قاعدة التمثيل النيابي، إلغاء الطائفية في الوظيفة العامة، إصلاح القانون الانتخابي، تسمية رئيس الوزراء في المجلس النيابي، تحديث أساليب الادارة، إعتماد لا مركزية إدارية واسعة. وهنا نص «البرنامج»:

لا حاجة إلى تكرار المقررات التي اتخذها المجتمعون في جنيف والمتعلقة بسيادة لبنان واستقلاله ووحدته وهويته، لأننا ملتزمون إياها ونعتبرها مدخلاً لاستكمال البحث في الاصلاح.

أما في المجالات الاصلاحية فإنني أقدم في شأنها الاقتراحات الآتية:

في المعالجات الطائفية:

أولاً - إنشاء مجلس للشيوخ، تتمثل فيه جميع الطوائف اللبنانية بالتساوي، وتهتم برعاية حقوق الطوائف والمواطنين، الى جانب مجلس النواب المنبثق من الاقتراع العام.

ثانياً - توسيع قاعدة التمثيل النيابي عبر زيادة عدد النواب زيادة تحقق عدالة التمثيل وصحته، على صعيد المناطق والطوائف والفئات، وفي إطار المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، والتوزيع الطائفي النسبي لدى كل فئة.

ثالثاً - الغاء الطائفية في الوظيفة العامة، مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الاولى واعتماد مبدأ الكفاية، على أسس علمية تكون القاعدة لاختيار الموظفين.

رابعاً - وضع قانون حديث للجنسية يتوافق مع مصلحة البلاد العليا.

خامساً - الغاء ذكر المذهب عن بطاقة الهوية، وفي ملفات المواطنين العامة.

سادساً - التأكيد على إحترام الحريات، ولا سيما منها حرية المعتقد وإقامة الشعائر الدينية والتزام شرعة حقوق الانسان، في إطار القوانين والممارسات.

سابعاً - سن تشريع يعاقب بالشدة القصوى مثيري النعرات الطائفية.

في الاصلاح السياسي: السلطة الاشتراعية

أولاً - جعل ولاية رئيس المجلس النيابي سنتين بدلاً من سنة واحدة.

ثانياً - إعتماد اكثرية الثلثين في مجلس النواب لاقرار القضايا المصيرية واكثرية ٥٥ في المئة لانتخاب رئيس الجمهورية، في الدورات التي تلي الدورة الاولى، وتعتمد النسبة ذاتها عند تسمية رئيس الوزراء في المجلس النيابي كما في جلسات الثقة.

ثالثاً ـ إصلاح القانون الانتخابي، من حيث الدائرة الانتخابية وطرق الاقتراع بـاعتماد البـطاقة الانتخـابية وتعيـين مراكز إقتراع في المدن لمرشحي المناطق، ومكافحة الرشوة والتزوير.

رابعاً ـ إنشاء مجلس إقتصادي إجتماعي لتوسيع تمثيل القاعـدة، وبالفعـاليات الاقتصـادية والاجتمـاعية، يقتـرح المشاريع في مجال إختصاصه ويراقب سياسة الحكومة في المجالات ذاتها.

السلطة التنفيذية:

أولاً ـ تتم تسـمية رئيس الوزراء في المجلس النيـابي الذي يجـري المشاورات البـرلمانيـة لتشكيـل الـوزارة، ويضـع اللائحة الوزارية بالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

ثانياً ـ لرئيس الجمهورية الحق في إقالة الحكومة في حالات معينـة، وتعتبر الحكـومة مستقيلة حكـماً إذا إستقال ثلث أعضائها.

ثالثاً ـ يقسم رئيس الوزراء والوزراء يميناً دستورية أمام رئيس الجمهورية.

رابعاً ـ تصدر كل المراسيم ومشاريع القوانين بالاتفاق بـين رئيس الجمهوريـة ورئيس الوزراء وتحمـل توقيعهـما ما عدا مرسومي تعيين رئيس الوزراء والوزراء وقبول استقالة الوزراء او إقالتها.

خامساً ـ يوضع نص يضمن الاسراع في إصدار المراسيم والقرارات.

السلطة القضائية

أولاً ـ تعزيز استقلال القضاء وتنشيط القضاء الاداري جهازاً وصلاحيات.

ثانياً ـ إنشاء محكمة عليا لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

ثالثاً ـ إنشاء مجلس دستوري لمراقبة دستـورية القـوانين والمعـاهدات وبت كـل النزاعـات الناشئـة عن الانتخابـات الرئاسية او النيابية.

في المجال الاداري

أولاً ـ تحـديث أساليب الادارة بـاختصار المعـاملات ومكننتهـا، وضبط العمل في الادارات العـامة بتعـزيز أجهـزة المراقبة.

ثانياً ـ إعتماد لا مركزية إدارية واسعة في إطار مبدأين:

ـ مبدأ التوجه نحو مركزية سياسية قوية.

ـ مبدأ الأقلمة الادارية التنظيمية الواسعة، والقادرة على تنمية إمكانات المناطق وحاجاتها بدقة وتكـامل ذاتي ووطني عام.

ثالثاً ـ يعاد النظر في التنظيم الاداري والتقسيمات الادارية بما يتوافق مع الحـاجات والملحـات، على ان يشمـل كل تنظيم مدينة على الاقل تشكل مركز استقطاب اقتصادي، إجتماعي، ثقافي، إداري، ويؤمن حاجات المواطنين المتـوافرة في العاصمة.

رابعاً ـ تقسم المحافظة الى أقضية متناسبة من حيث عدد القرى، مع مراعاة مبدأ التعايش الطائفي.

خامساً ـ تعزيز وضع البلديات وتوسيع صلاحياتها.

سـادساً ـ تنـظيم إدارة كل قضـاء ومحافـظة، عبر إنشـاء مجالس تمثل نواب المحافـظة ورؤسـاء الاقضيـة والنقـابـات والرابطات الثقافية والاجتماعية.

في المجال الأمني :

أولاً - تطوير المؤسسات والأجهزة الأمنية، من جيش وقوى أمن داخلي بحيث يكون الجيش مسؤولاً عن أمن الوطن والدولة وحماية الحدود، وتكون قوى الأمن الداخلي مسؤولة عن أمن المواطن.

ثانياً - إلغاء المظاهر المسلحة على إختلاف أشكالها تمهيداً لحل التنظيمات العسكرية والميليشيات».

«الملف التحضيري»
للجنة الموسعة لمؤتمر لوزان

يضم «الملف التحضيري» للجنة الموسعة لمؤتمر لوزان كلمات ووثائق وتقارير هنا فهرسها:

١ - نص الكلمة التي ألقاها رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل في ٥-٢-١٩٨٤.

- ملحق لرسالة رئيس الجمهورية في ٥-٢-١٩٨٤، البرنامج الاصلاحي المقترح.

٢ - الوثيقة الدستورية التي أذاعها الرئيس سليمان فرنجيه في ١٤-٢-١٩٧٦.

٣ - بيان أعمال مؤتمر الحوار الوطني المنعقد بين ٣١-١٠-١٩٨٣ و٤-١١-١٩٨٣.

٤ - تقرير اللجنة المنبثقة من مؤتمر الحوار الوطني في ١١-١١-١٩٨٣.

٥ - المبادىء الأساسية لمشروع الدفاع والأمن في لبنان.

٦ - وثائق:

- البيان الختامي للمؤتمر المسيحي الذي انعقد في بكركي في ٣١-١-١٩٨٤.

- تطلعات لبنانية: مجلس البطاركة الكاثوليك في ٨-١٢-١٩٨٣

- بيان اللقاء الأرثوذكسي الوطني.

- بيان الطوائف الأرمنية.

وقد أعد هذا الملف «مركز التوثيق والبحوث اللبناني».

نص بنود مشروع الحل الذي أعلن عنه
في واشنطن في ١٦ شباط ١٩٨٤ والذي وصف إنه مشروع سعودي

١ - وقف إطلاق النار

٢ - إجراء ترتيبات أمنية للمحافظة عليه.

٣ - إلغاء إتفاق ١٧ أيار

٤ - استئناف مؤتمر جنيف

٥ - توسيع قاعدة الحكم وتشكيل حكومة إئتلاف وطني.

٦ - تحديد الأصلاحات الدستورية التي من شأنها تصحيح عملية المشاركة في الحكم.

٧ - الطلب من فرنسا الحصول على قرار من مجلس الأمن بإبدال القوة المتعددة الجنسيات بقوات تابعة للأمم المتحدة.

٨ - تحديد فترة ثلاثة أشهر لتأمين سحب القوات الأسرائيلية، وغير اللبنانية من لبنان عبر ترتيبات تتخذ لهذه الغاية.

مؤتمر الحوار الوطني رقم ٢

لوزان - سويسرا

١٩٨٤/٣/١٢

مؤتمر الحوار الوطني رقم ٢

المكان : لوزان ـ سويسرا .

الزمان : ١٢/ ٣/ ١٩٨٤ حتى ٢٠/ ٣/ ١٩٨٤

الوفود : ـ هي ذاتها التي شاركت في مؤتمر الحوار الوطني رقم ١ في جنيف مع المستشارين لكل وفد . ذلك لأن هذا المؤتمر يعتبر تكملة لمؤتمر جنيف .

محضر جلسة الأفتتاح
لمؤتمر الحوار الوطني رقم ٢ لوزان ـ سويسرا

الزمان : ١٢/ ٣/ ١٩٨٤ (بعد الظهر)

O الرئيس الجميل :

في مستهل هذا المؤتمر ، أتوجه بالشكر إلى دولة سويسرا رئيساً وحكومة وشعباً على استضافتها لنا للمرة الثانية ، مقدراً الجهود التي تبذل لتأمين الأجواء الصالحة لاتمام هذا اللقاء ، كما أشكر ممثلي حكومتي الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية ، نائب رئيس الجمهورية الاستاذ عبد الحليم خدام مهنئاً إياه بمنصب النيابة الاولى لرئاسة الجمهورية العربية السورية الذي استحقه بجدارته وإخلاصه ، وأشكر معالي وزير الدولة الشيخ ابراهيم المسعود وسائر أعضاء الوفدين الذين يشاركوننا والمراقبين والمساعدين في هذا المؤتمر .

أيها السادة

بين لقائنا في جنيف وملتقانا اليوم في لوزان مسافة قصيرة في حساب الزمن لكنها طويلة مضنية خطيرة في حساب المعاناة ، ولا أرى هذا اللقاء التاريخي يقتصر على المجتمعين هنا بمن يمثلون وما يمثلون بل اتشخص اللبنانيين جميعاً بيننا ومعنا وألمح الدموع في عيون الثكالى وأمهات المفقودين وأرى الثكالى واليتامى والمعذبين والمهجرين والخائفين على الحياة والمصير يتطلعون إلينا على أمل أن نحمل بشائر الخلاص لشعب أنهكته المجازر ووطن أثخنته الجراح .

تسع سنوات من الحرب المجنونة المتواصلة والمعبّأة بالقتل والخطف والقصف والتدمير والأرهاب والتهجير والانهيار المعنوي والنفسي والاقتصادي ، هذه الحقبة الرهيبة يرزح تحتها عالم بأكمله وينتهي حين تلقاها اللبنانيون بصدورهم وصمودهم دونما استسلام أو إنهزام ، ولست أدري من كان منتصراً في حرب بدأت علينا جميعاً على لبنان الكل كياناً وإنساناً وتحولت بتفجير التناقضات إلى حرب مع الذات ، ومن حقق المكاسب والمغانم ما دام لبنان كله في شتى مناطقه وفئاته وطوائفه عاش مرارة المأساة والمعاناة وكسب الشهادة والدم .

وإذا كان في حرب السنين التسع قد سقط ١٠٠ ألف شهيد فأنني اعتبرهم جميعاً شهداء لبنان سواء الذين حاربوا أو الذين حوربوا أو الذين سقطوا أبرياء وهم يسعون لطلب الرزق أو الذين خطفتهم القذائف من أسرتهم ، هم شهداء للبنان الحرية لأنهم كانوا امثولة للاحياء الذين أصروا على تكريس بقائهم الحر ووجودهم الكريم في وطن كريم وإن كان بينهم من قضى في سبيل لبنان ما فإن فضل استشهادهم هو عبرة الاهتداء إلى لبنان اللبنان .

إن التضحيات التي بذلها شعبنا العظيم لن تذهب دون تحقيق أهدافه ومبادئه وطموحاته بل سنكون مؤتمنين على تشديد إرادته وجني التضحيات لتحرير الأرض وتثبيت السيادة وتمتين وحدة الشعب بما يضمن انتصاره على أي امتحان عسير مستقبلي وفي سبيل وحدة أرضنا والشعب وترسيخ مقومات وجودنا وضمان استمرارية الوطن قوياً حراً منيع الاركان نتخطى أي اعتبار وأي وسيلة وأي توجه أو خيار . إذ عندما كان التفاوض مع اسرائيل بمشاركة الولايات المتحدة الاميركية الخيار الحتمي الوحيد لاستعادة الأرض ، فلم نتردد إزاء هذا الأمر ، وعندما أضحى إلغاء الاتفاق بمثابة الخيار الحتمي لتوحيد الشعب لم نتردد عن هذا الالغاء وعندما نؤمن بأن لبنان ، ترخص في سبيله الدماء فلن يغلو في سبيله اتفاق، وعندما يكون الخيار بين اتفاق ووطن فلا بد من أن نختار الوطن على أن إلغاء الاتفاق هو أيضاً وسيلة لتوحيد الارادة وجمع الصف ومدخل إلى تحرير الأرض وتوحيدها في إطار مجتمع متماسك يتخطى التجمعات الضيقة والمنكمشة على الذات وما أفرزته المتغيرات الأخيرة من تفسخ وتشرذم وتجزئة وإلغاء الاتفاق بالتالي يستوجب درجة عالية من اليقظة والتضامن وتجاوز المصالح الضيقة ويحتم حكم إنهاء حال الفوضى والقلق والاضطراب وتهديد سلامة الشعب ومصلحة لبنان الامنية وقطع دابر الممارسات في أي شكل من أشكالها الاجرامية والارهابية ، وأنني وطيد الثقة بأن الرئيس حافظ الأسد وقد ساد لقاءنا الثاني جو من التفهم والايجابية ومستوى عال من المسؤولية والصراحة والصدق قد يضع كل ثقله لمساعدة لبنان على بلوغ مرحلة العافية والاستقرار ولا سيما في الظروف الحرجة التي تشهدها المنطقة بما يؤمن مصلحة البلدين وسائر المصالح العربية الأخرى .

وإذ أنوه بالجهود الكريمة التي بذلها جلالة الملك فهد بن عبد العزيز وبما كان للشقيقة السعودية من دور فاعل وبناء إزاء لبنان بمحنته ومعايشة أحداثه وآلامه لا أنسى أن أخص المبادرات والمساعي الدولية بالشكر والتقدير ولا سيما الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وبريطانيا وايطاليا لما أبدته إلى جانب لبنان ولما شاركت فيه من تضحيات إلى جانب شعبه ومن حق لبنان أن ينتظر من الأشقاء والأصدقاء ودول العالم دونما إستثناء دعماً لمسيرة تحريره وإنقاذه وتأمين أجواء الطمأنينة والهدوء لاعادة بناء ما هدمته الحرب وبناء هيكلية الدولة ومؤسساتها من جديد .

وقد ثبت جلياً أن مناخ لبنان المستقر يرتد على مختلف المصالح العربية والدولية بالهدوء والاستقرار مثلما ينعكس جوه المضطرب على شتى المصالح إضطراباً وسلبية .

أيها السادة ، أيها الأحباء

نتساءل جميعاً عن لبنان المستقبل وهل سيعود هذا اللبنان بعد سنوات الحرب إلى ما كان عليه على صعيد السلطات الدستورية والممارسات السياسية والمؤسسات العسكرية والاجتماعية والاقتصادية والأدارية والثقافية على اختلافها ؟ هل سيكون لبنان الرهان الأول أم هناك رهان ثان في الثمانينات ينطلق من إتفاق تاريخي آخر بين اللبنانيين ؟ أيا كانت رهاناتنا فالرهان هو على لبنان الواحد خيار نهائي ، والرهان على لبنان وطناً نهائياً لا يطرح بين الخيارات ، هذا ما أجمعت عليه الارادات وما تلاقت حوله المؤتمرات السياسية والروحية وما أقرته الثوابت والطروحات والوثائق والتطلعات ، وكل ما عداه للنقاش ولأي إصلاح وتغيير وتطوير ولكن من الاولويات المسلم بها التي لا تخضع لأي إجتهاد أو شرط أن نقر هنا الآن هذه المداخل الأربعة البديهية :

١ ـ إنهاء جذري لحال الحرب مع التزام وإلزام بوقف النار بشكل فوري وثابت وشامل ونهائي .

٢ ـ تأكيد الاتفاق والموقف والخطى على توحيد لبنان وتحريره .

٣ ـ تسهيل التفاهم حول مشاريع الاصلاحات على مختلف الأصعدة والمسائل والتي تقتضيها مصلحة لبنان من خلال تطوير الأنظمة .

٤ ـ تشكيل حكومة اتحاد وإنقاذ وطني تنهض بالاعباء والمسؤوليات التي تستدعيها خطورة المرحلة وأخطارها .

إنطلاقاً من هذه المداخل الأربعة التي تحكم مسيرتنا المستقبلية وصولاً إلى لبنان الوطن الواحد والنهائي فكيف أرى من موقعي صورة لبنان المستقبل المنبعث من الحرب المنتفض من بين الركام والدخان وقد صقلته النار ولم يحرق طموحه اللهب ، أني أراه وطناً منيع السيادة حر القرار مستقراً حصين الاستقرار وقد ناله استحقاقاً كريماً في الشهادة والدم وأراه

شعباً قهر الموت وأنتزع الحياة ومثلاً يحتذى لأي شعب يواجه القهر والظلم والمؤمرات بصلابة وعناد متشبثاً بأرضه وحقه ووجوده ، وقد علمته المحن أن يعتمد على نفسه وعلى طاقاته الذاتية وقدراته التي لا تحد ، أراه عربي الانتماء متفاعلاً مع محيطه يعتز بدوره الريادي وتعتز به بيئته ، أراه صاحب رسالة تتخطى حدود لبنان الجغرافية وحدود الانسان اللبناني إلى الانسانية الكونية تحقق ذات الانسان وإنتماءه الحر على الصعيد الوطني والروحي والعقائدي والفكري ، أراه مجسداً لقيم ومعاني سامية أصيلة فيه منبثقة من تراثه ورائداً في المجال الفكري والثقافي مكملاً بدوره التاريخي من ضمن موقعه الجغرافي .

أراه فريداً في خصائصه فذا في مميزات تبرز التنوع الحضاري المتفاعل في إطار وحدة الوطن لما يضمن لكل مجموعة حقوقها وإطمئنانها وحريتها في المعتقد والممارسات ، أراه دولة ديموقراطية حرة ذات نظام سياسي حر ومؤسسات متطورة وفعالة تعكس إرادة الشعب وترعى شؤونه وتخدم مصالحه ، أراه مجتمعاً مبنياً على قواعد النظام الاقتصادي الحر المرن وعلى أسس العدل والكفاية والمساواة وتكافؤ الفرص في شتى المجالات وبين سائر المناطق والمجموعات والفئات والاطراف ، أراه بيئة حضارية راقية يتحلى فيها اللبناني بالحس المدني الواعد والمواطنية الصالحة على نحو يوازن بين ما له من حقوق وما عليه من واجبات ومسؤوليات إزاء المجتمع والدولة والوطن والمواطن ، وأراه أخيراً وطناً سليم البنية والبناء من حق جيلنا هذا جيل الحرب أن يتسلمه أمانة كريمة معافاة والاجيال الطالعة من بعده وقد أدينا واجبنا إزاءهم وإزاء التاريخ .

أيها الأحباء

أذكر عهدي لجميع اللبنانيين فلن أتراجع عن عهدي ويميني إلا أن مسؤولية إنقاذ لبنان والحفاظ على الامانة سليمة كريمة إزاء الاجيال والتاريخ هي مسؤوليتنا جميعاً ، فأرجو أن يكون هذا اللقاء خاتمة لمسيرة الدماء والدموع وخاتمة عهد جديد للبنان جديد ، وكفاه لبنان قدره أن يخوض صراعاً دائماً مع المحن لينتصر وأن كان قدرنا فيه أن نستشهد دائماً من أجله ليبقى .

عاش لبنان

○ الرئيس الجميل : تأخر وصول نائب رئيس الجمهورية العربية السورية لحضور افتتاح هذا المؤتمر للحوار اللبناني ونأمل أن نستضيفه بعد قليل ، الآن سيوزع على المؤتمرين الكرام نسخاً عن محاضر الاجتماع الأخير الذي عقدته اللجنة الفرعية المنبثقة من مؤتمر الحوار الأول لربما أن نستخلص من هذه الورقة جدولاً لأعمال المؤتمر . إن جدول الاعمال هو ملك المؤتمرين فأرجو أن نفكر وأن نبحث في جدول الاعمال هذا وستتقدم من المؤتمرين الكرام بمشروع لجدول أعمال يمكن إقراره إذا رأيتم أنه مناسب .

○ كميل شمعون : بينما توزع المقترحات لا بد من كلمة سريعة جداً ، نحن نجتمع والقصف المدفعي لم يزل مستمراً على العاصمة وضواحيها وعلى ساحلي الاقليم ، والآن أي في هذه الساعة تقصف الاشرفية ، بعد أن قصفت منذ نصف ساعة عين الرمانة ، هذا أمر لا يجوز أن يحصل إذا كان القصد منه الضغط على إرادة المجتمعين فإن مثل هذا الاسلوب سوف لا يجدي نفعاً بل سيكون سبباً لافشال الاجتماع ورجائي إلى كل المعنيين هنا وهناك اتخاذ التدابير السريعة اللازمة لوقف النار وقفاً تاماً وشاملاً .

○ الرئيس فرنجية : فخامة الرئيس ، أسمح لنفسي في بداية المؤتمر بأن أقدم شكري الشخصي بما ويمن أمثل للتدبير الذي اتخذته بإلغاء الاتفاقية تلبية للارادة الوطنية . شكراً فخامة الرئيس .

○ الرئيس سلام : أربعة أشهر ونيف أنقضت على لقائنا في جنيف وعلى الامنية الغالية التي راودت اللبنانيين آنذاك بأن نعود إليهم ومعنا السلام إلى وطنهم والأمن إلى بيوتهم والأمل والرجاء ليومهم وغدهم وأنا أقول هذا اليوم مجدداً على طاولة اللقاء والحوار وقد تعاظمت هذه الامنية بتعاظم الاحداث الجسام التي انقضت أهوالها ومآسيها على الوطن المنكوب في تلك الحقبة الدامية ، لا بد لنا جميعاً من أن نقر اليوم بأننا مطالبون بحزم وإلحاح من خلال مواقعنا ومسؤولياتنا ،

وإنطلاقاً من روازع ضميرنا الوطني بأن نعود إلى لبنان واللبنانيين بالتوافق والتلاقي على أسس البناء الوطني المخلص إلا أننا مطالبون قبل ذلك ومن كل الوطن وكل المواطنين بالأمن واستتبابه والامان وتحقيقه . وإذا كانت الفترة بين جنيف ولوزان والتي حفلت بالتطورات والمتغيرات وطالت الحرب أجزاء جديدة من أرض الوطن لم تؤد إلى إطفاء إرادة الحياة في نفوس هذا الشعب المعاني المكابد وإرادته في الصمود والخلاص فلا بد لنا من أن نقر بضياع فرص ثمينة لاحت لتحقيق الوفاق فكان بعضنا يعدد ويحصي خسائره والبعض الآخر ينتشي في إنتصاراته بينما واقع الخسارة كامل وشامل والكل في ميزانها متوازن ومتعادل .

ولعل ما نأمله اليوم هو أن يكون العنف وما نتج عنه من دمار وخراب وموت ، عبرة لنا نتأكد من خلالها أن الحوار بالمدفع لا يمكن أن يبني وطناً وأن الحوار الوطني المنفتح والمسؤول هو الطريق الوحيد للتفاهم على رسم صورة لبنان المستقبل العربي السيد الحر المستقل .

ورغم كل القساوة في تلك الصورة القائمة فقد بات لدينا اليوم من دون شك إنجاز هام وحاسم متمثل بإلغاء إتفاق ١٧ أيار (مايو) توازيه في الأهمية والحسم تلك الانتفاضات البطولية في الجنوب الصامد ترسم بالدماء والارواح والفداء الحقيقي المجرد مسيرة تحرير الوطن أرضاً وشعباً ، وإذا كنا قد استطعنا أن نضع هذا الاتفاق وراءنا منذ مؤتمرنا الأول وجرى تنفيذ إلغائه مؤخراً فإننا لم نتمكن حتى هذه اللحظة من إنهاء القتال وتثبيت وقف النار كما زال القتال يتنقل بزهو شيطاني ما بين العاصمة ورأس النبع خصوصاً والضاحية الجنوبية وصولاً إلى الجبل والاقليم وأماكن شتى من الوطن المنكوب وسط خطوط تماس جديدة قديمة عادت بنا سنوات إلى الوراء وأعادت الوطن إلى ظلمة حرب السنتين وأعادت المواطنين الذين خارت لديهم العزائم والآمال وضعفت عندهم الامكانات إلى صيحات يوجهونها لكل ذي أثر في إنقاذهم وصونهم من مزيد من المآسي والكوارث . ونحن نجتمع هنا في هذه الأيام التاريخية أجدر من يقتضي أن تجمع إراداتهم وجهودهم على تجنيب أهلنا ومواطنينا حصاد المدافع وصيد الصواريخ وأمواج القصف العشوائي الذي لا يشبع ولا يسكت ، ولا شك أنكم جميعاً مثلي قد سمعتم تلك الصيحات قبل قدومنا إلى هنا إلا أن ارفعوا عنا سيف الموت .

أوقفوا القتال فوراً ، اتركوا لنا فرصة للحياة . وإن لم نردع السلاح عن مزيد من الفتك والتدمير فلن تبقى هناك قضيّة ولن يبقى هناك مواطنون ولن يبقى هناك وطن نتابع الحوار من أجله . فلننطلق مع الارادات الخيرة ولنوفر دونما إبطاء الوسائل الناجحة والقادرة على فرض الأمن والنظام ولنعد إلى لغة الحوار الوطني المنفتح والبناء .

أيها الأخوة

في إجتماعنا الأول قدمت اقتراحات محددة في حقل الاصلاح تنطلق من الثوابت الاسلامية التي لاقت إجماعاً وطنياً ومع تلك المقترحات مذكرة تفصيلية وضعتها بين أيديكم وفي ضوء التطورات الأخيرة فإنني أضيف إلى ما سبق وتقدمت به المذكرة التي صدرت عن اللقاء الاسلامي في دار الفتوى في شهر شباط الماضي وفيها تأكيد للثوابت ومعالجة للتطورات والقضايا الانية التي نتجت عنها . كذلك فإنني أضع بين أيديكم اليوم دراسة قمت بها بالتعاون مع زملاء لي تتناول المراسيم الاشتراعية التي أصدرتها الدولة في عام ١٩٨٣ وهي دراسة لا تهدف إلى الالغاء والتعديل فحسب لتلك المراسيم بل أن لتلك الدراسة معالجة ايجابية لارساء قواعد الاصلاح المطلوب سياسياً واقتصادياً وإدارياً وإنمائياً على أسس سليمة وصالحة . وفي لقائنا هذا فإنني أطرح جدولاً بالمواضيع لمناقشتها وفق الاولويات المحددة والعناوين التالية :

١ ـ وقف إطلاق النار بصورة عاجلة ونهائية .

٢ ـ الافراج فوراً عن جميع المخطوفين .

٣ ـ تحديد المسؤوليات في الدمار الذي حل بالعاصمة ومنطقة رأس النبع خاصة كما في الضاحية الجنوبية وفي الجبل .

٤ ـ تحييد الجيش عن النزاعات الداخلية وإعادة بنائه ووضع حد نهائي لممارسات المكتب الثاني الشاذة .

٥ ـ العمل على إنهاء الاحتلال الاسرائيلي بكل الوسائل بما يؤدي إلى تحرير الوطن ودعم قوى المقاومة الوطنية وتعزيز صمودها في الجنوب والبقاع .

٦ ـ وضع حد لممارسات الهيمنة الفئوية على أشكالها ومن أي جهة أتت .
٧ ـ توقيف العمل بالمراسيم الاشتراعية الصادرة عام ٨٣ .
٨ ـ إلغاء ما كان من تعيينات ومناقلات وتدابير تعسفية لحقت ببعض الموظفين في إدارات الدولة ومؤسساتها .
٩ ـ الاتفاق على الاصلاحات السياسية الضرورية .
١٠ ـ معالجة القضايا الاجتماعية الحادة بما فيها قضايا التهجير وتشريد العائلات .
١١ ـ السعي الحثيث لاقامة علاقات مميزة مع الدول العربية وفي الطليعة الشقيقة سوريا .
١٢ ـ تشكيل حكومة اتحاد وطني لمتابعة وتنفيذ كل ما يجري الاتفاق عليه .

أيها الاخوة

أني أنتهز فرصة هذا اللقاء لاتوجه بالشكر إلى جلالة الملك فهد بن عبد العزيز وسيادة الرئيس حافظ الأسد على ما قامت به المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية من جهود مميزة لحقن الدماء وتجاوز الصعاب . وأن أتطلع إلى استمرار هذه الجهود الأخوية وأن تصل إجتماعاتنا إلى النتائج الطيبة المرجوة . ونأمل اليوم أن نتمكن جميعاً من معالجة كل المواضيع والنقاط المطروحة بروح المسؤولية والانفتاح ومنطق التفاهم على حتمية العيش المشترك وقدرة التعالي على الجراح والانتصار على نشوة الانتصار ، كي تنتهي المأساة التي قاربت عامها العاشر ونتمنى لابنائنا وطناً لا تعصف به الأهواء في كل حين .

وأخيرا وليس آخراً ونحن نجلس على هذه المقاعد الوثيرة ننعم بالامان والراحة فلنتذكر أن لنا مواطنين من أخوة وأبناء منهم النساء والشيوخ والأطفال يقضون ليلهم ونهارهم في المساكن المهدمة وأقبية الملاجىء خشية قصف المدافع ودمار الصواريخ وقنص البنادق فلا يسلمون من القتل ولا ينجون من آلة الحرب التي لم تبق ولن تبقي . ولكي نكون أكبر على إداء المهمة التي تقع على عاتقنا هنا ويكون الوطن أقوى على ضمان وجوده وبقائه واستقراره يجب أن يتوجه كل الاهتمام أولاً إلى إتخاذ الاجراءات الحاسمة لوقف اطلاق النار وقفاً حقيقياً ثابتاً ونهائياً على غير ما عهدناه إلى اليوم من قرارات تصدر وبيانات تذاع وساعات تحدد وتبقى وهماً لا يلمسه المواطن على الأرض وشكراً .

○ الرئيس كرامي : أريد أن أتحدث عن جنيف الاولى التي أدت إلى اتفاق في ما بيننا على حلول ارتضيناها كلنا وأن كنا لم نعلنها بالشكل الصريح وبالصوت العالي . ولو أننا تقيدنا لما أتفينا عليه لوفرنا الكثير من المآسي والدماء والدمار الذي حصل بين جنيف لوزان . ونحمد الله أنه عملياً قد تحققت إرادة اللبنانيين وإنتصر لبنان بتنفيذ ما أتفق عليه في جنيف الاولى ومن هنا أريد أن أقول : بأنه ليس من شعور عند أحد منا بأن هناك أي نوع من الانتصار من فريق على فريق لأننا نعتبر أنفسنا جميعاً عائلة لبنانية واحدة . وأقول هذا رداً على التجارة والمزايدة التي تحصل في هذا السبيل من أجل التخويف ومن أجل خلق الأجواء الصاخبة لكي تستمر الدكاكين إياها في استغلال هذا الواقع وتوظيفه في خانة المؤامرة ، هذا من جهة .

ومن جهة ثانية نحن إذ نعتبر لبنان هو المنتصر فذلك لأن الخيار الذي اتخذته الشرعية وأعلنته هو الذي وحد لبنان على الموقف وعلى المبادىء الواحدة . وهذا أقوى لقاء ممكن أن يجمع اللبنانيين لكي يعملوا معاً من أجل تكريس الوحدة الوطنية في وجه كل من لم يرتح ولم يطمئن إلى هذا الخيار وهذا اللقاء وهذا القرار . فالشرعية التي قررت وحزب الكتائب الذي وافق وأيد هذا الخيار الذي هو خيار المواطنين جميعاً في لبنان يجعل هذه الوحدة الوطنية السلام الأقوى في وجه تلك الفئة أياً كان شأنها وأيا كان لونها لأنه لم يعد من الجائز وليس من المسموح لأحد أن يفشل هذه المسيرة التي إرتضاها لبنان والتي قررها اللبنانيون ، ومن هنا نحن نقول هذا إيماناً وقناعة بالانقاذ لأنه ليس من المسموح أن تفشل هذه المسيرة على يد قلة في وجه كثرة وهناك حديث شرعي يقول « قتل الثلث في سبيل إراحة الثلثين جائز » نحن لا نريد أن نقتل وكنا دائماً ضد شريعة القتل ولكن نحن نريد أن نعيش . نريد أن نحيا ، نريد أن نبني ، نريد أن نكون فعلاً على صورة وهدى طموحات أبناء هذا الشعب خلال تاريخه الطويل . فالحسم في هكذا مواقف هو فعلاً مسؤولية وطنية ودينية وإنسانية ومن يحجم عنها بأي شكل من الأشكال يكون آثم بحق نفسه ومع ربه وشعبه وقومه .

من هنا أريد أن نقول بأننا جميعاً مع وقف إطلاق النار الشامل والنهائي والمستمر ولفت نظري في الكلمة التي قالها رئيس الجمهورية السابق الاستاذ كميل شمعون بأنه حالياً هناك ضرب وقصف . وعدد مناطق في الشرقية في عين الرمانة في الأشرفية الخ . . وأنا أتساءل لماذا لم يعدد باقي المناطق التي بالطبع أنا لا أقصفها وأتساءل من الذي هدم الضاحية وهدم بيروت الغربية .

○ شمعون : قلت العاصمة وضواحيها .

○ : كرامي وعددت وخصصت وقلت عين الرمانة والاشرفية . ويمكن بيت مري وربما بكفيا أيضاً . على كل حال هذا الذي يؤلمنا فعلاً أن نرى بعين واحدة وأن نكيل بكيلين ، فأنا أتساءل فعلاً من الذي يقصف على مناطقنا ، اليهود يقصفون من الجنوب ، فمن يقصف من الشمال ؟ وأنا من الشمال وأقسم بأنني لا أقصف لذلك نريد في هذا المؤتمر أن نتجرد من كل عنعناتنا ومن كل تناقضاتنا ومن كل احقادنا لكي نصل إلى الروح الصافية والنفس المحبة التي بها وحدها يمكن أن نجد السبيل الواحد والطريق الواحدة إلى أهدافنا المشتركة . وبغير ذلك عبثاً نحاول إذا كنا مصمّمين على هذا فنحن قادرون ولا أظن بأن أي إشكال أو قضية أو مشاكل يمكن أن يكون مستعصياً على أحد وأما إذا بقينا على ما نحن عليه وما نحن فيه من غايات ومن أغراض ومن طموحات شخصية وذاتية وحزبية وطائفية فعبثاً نحاول . العالم كله ينظر إلينا وفي طليعة من ينتظر ويرجو ويأمل هم اللبنانيون . اللبنانيون جميعاً إن لم أقل مئة في المئة فتسعين بالمئة هم مع الخلاص ، هم مع الانقاذ ، هم مع الخروج من هذه المحنة (الوسخة) التي لا مصلحة لأحد فيها سوى أعدائنا . فلذلك نحن إذا ما قررنا فإننا نقرر بإسم اللبنانيين جميعاً لأن الذين يعيشون فساداً هم ليسوا لبنانيون وإن كانوا بالجنسية كذلك هم منباعون مأجورون عملاء ولا أخصص ولا أحدد بل أقول أن اللبنانيين جميعاً اليوم التقوا على هذه المسيرة . ولذلك علينا أن نحسم أمرنا وأن نقدم . ولا مقدسات تحول دون ذلك بعد أن تهدم الوطن وتمزق وبعد أن أنتهكت كل القيم والتي اشتهر بها شعبنا وبعد أن عانى الانسان في لبنان ما عاناه لم يعد من مقدسات هناك الورق والحبر عليه لا قيمة له أمام الانسان اللبناني الطموح اللبناني السيادة اللبنانية ، المصير اللبناني ، فمرحى للمقاومة الوطنية اللبنانية في الجنوب ولأبناء الجنوب عامة الذين رفعوا رأسنا وسطروا في تاريخنا صفحات بيضاء لن تنسى . ومرحى لكل لبناني يدافع عن سيادة لبنان وحرية أبنائه . هذا هو شعورنا ونحن على أتم الاستعداد للبحث في كل الطروحات دون عقد ودون طموحات غير مشروعة الحق أحق أن يتبع . بعد كل الذي جرى في لبنان لا يمكن لأحد أن يتنازل عن أي قضية مهما كانت جزئية ما دام حقه فيها ظاهر وواضح . فالحق هو وحده الذي يجب أن ينتصر والعدالة والمساواة هي أيضاً التي يجب أن تكون عنوان ديموقراطيتنا وعنوان ميثاقنا الجديد لأنه بغير ذلك لا يمكن للبناني أن يطمئن إلى حاضره وإلى غده . ونحن مسؤولون عن كل ذلك وهذه المسؤولية يجب أن نحملها نحن فقط اللبنانيون . لقد جربنا التدويل وجربنا المتعددة الجنسيات وغير ذلك من الحلول الافلاطونية وكل من أتى إلى عندنا تلبنن مع الأسف « وصار بدو يبل إيدو فينا » وبدو يستعمل قنابله فينا وينتهك مقدساتنا وأرضنا . لذلك فلنعتمد على أنفسنا ونحن أخلص لبعضنا البعض من أي غريب . أريد أن أشكر سيادة الرئيس حافظ الأسد وجلالة الملك فهد اللذين أظهرا التفهم والغيرة على لبنان في جميع مراحل محنته وإستطاعا أن يمدا يد المساعدة لنا من أجل أن نتوصل إلى ما فيه خيرنا ووحدتنا وإنقاذنا . وشكراً .

○ الرئيس الجميل : دولة الرئيس عسيران .

○ الرئيس عسيران : باديء ذي بدء أود أن أتوجه بكلمة شكر وتقدير إلى الأخ الصديق الذي نوه بصورة خاصة عن كفاح أهل الجنوب وتضحيتهم في سبيل الحفاظ على وطنهم ، هذه التضحية التي تكلفنا من الدماء غالياً ومن الأراضي الواسعة التي تنتهك حركتها اسرائيل . كل ذلك يدل دلالة صريحة واضحة على أن الاسرائيليين مصممون على الاستمرار في انتهاك حرمة أرضنا والاستيلاء على شعبنا واستغلال مواردنا والتوصل إلى كل ما تصبو إليه نفوسهم من استغلال لا يرضى به أي فرد من أبناء الجنوب ولذلك نرى أنه في كل يوم يحصل حادثة أو أكثر من حادثة يذهب ضحيتها شخص أو أشخاص من الجيش الاسرائيلي ليبرهن أبناء الجنوب لدولة اسرائيل أن الجنوب لا يمكن أن يمس إلا على جماجم أبناء الجنوب وكل ما يطلبه أبناء الجنوب هو أن يدرك جميع اللبنانيين بأن التضحية التي يقومون بها لا يطلبون عنها أجراً ولا عوضاً ولكن يطمحون إلى تحريك الغيرة عند سائر اللبنانيين ليحذو حذوهم وينسجوا على منوالهم وأنا لا أقول أن

اللبنانيين يتأخرون عن القيام بواجباتهم في هذا المجال بل هم يضحون بكل ما يمكنهم حتى نتوصل جميعاً إلى إنقاذ هذا الوطن اللبناني .

وبعد أيها السادة ، كلفني فريق من أبناء الجنوب وضعوا ورقة عمل وطلبوا مني أن أتلوها على مسامعكم في هذا المؤتمر لكي تنظروا فيها وتدرسوها دراسة عميقة وتأخذوا منها الامور التي ترون أنها مناسبة في هذا الوقت وللعمل الذي نقوم به وإذا سمحتم .

○ أسمح لي عادل بك لأننا دخلنا في صلب جدول أعمال وأنا بودي وهذا طرحناه في آخر كلمتي أن نحدد جدول أعمال المؤتمر حتى يكون فيه درس كل المواد المطروحة على جدول الاعمال أكيد هذا الموضوع هو من ضمن المواضيع التي من الممكن طرحها في أثناء أعمال المؤتمر ولذلك إذا سمحت والامر يعود على كل حال لاعضاء المؤتمر أنه طالما الليلة هي جلسة الافتتاح نرفع الجلسة ونستفيد من هذا الظرف حتى نبحث في جدول أعمالنا في أثناء المؤتمر ونكون بالتالي باشرنا بدراسة المواضيع حسب جدول أعمال منظم وبالتالي يمكن أن يكون هناك جدول أعمال آخر هذا مجرد رأي على كل حال لا أكثر ولا أقل .

○ كرامي : فخامة الرئيس ، الحقيقة نحن نأمل أن تكون جلسة الافتتاح جلسة عامة كل واحد يدلي برأيه بشكل عام وفي الجلسة المقبلة نتفق على جدول الاعمال .

○ الرئيس الجميل : دولة الرئيس عسيران عنده دراسة حول الجنوب .
○ كرامي : أسمح له فخامة الرئيس باعتبار أنه بدأ في خطابه .
○ الرئيس الجميل : تفضل فخامة الرئيس فرنجية .
○ فرنجية فخامة الرئيس ، إذا كان في جدول أعمال واحد فكل منا عنده ورقة عمل .
○ الرئيس الجميل : ما في شك لذلك أكرر اقتراحي أنه في نهاية الجلسة يجتمع المستشارون مع بعضهم أو يصير تشاور مع أعضاء المؤتمر للتفاهم على أوراق العمل وكيف تتقدم ومجموعة أوراق العمل البعض منها متداخل بمواضيع معينة عدة مواضيع في ضمن ورقة عمل واحدة ، لذلك إذا ممكن ينعمل تصميم المواضيع حتى يكون جدول أعمال منطقي يتناول كل موضوع بموضوعه نتتهي من موضوع وننتقل إلى موضوع آخر وبهذا الشكل يكون في فائدة أكثر من الاجتماعات ويكون التركيز على كل موضوع بموضوعه وبالتالي ننتقل بعد أخذ القرارات المناسبة ننتقل إلى الموضوع الآخر كما حصل في الاجتماع الأول وهذا مجرد اقتراح وعلى كل حال المؤتمر سيد نفسه ويعود له إقرار الطريقة التي يريد أن يريد بها الجلسات .

○ فرنجية : أتسمح لي بكلمة ؟
○ الرئيس الجميل : تفضل فخامة الرئيس .
○ فرنجية : فخامة الرئيس ، هذه المقررات ستدرس ما يتفق عليها فما هو الضمان أنها ستنفذ .
○ الرئيس الجميل : فخامة الرئيس ، أنا أيضاً أطرح هذا المطلب وفي مؤتمرنا الأول اتفقنا على قضايا معينة ولسوء الحظ لم نقدر على الالتزام بها ولن أفتح جدالاً في هذا الموضوع ، والآن من الضروري أن نضع منهجاً معيناً للامور التي نتفاهم عليها للوصول إلى نتائج واتخاذ الاجراءات الجذرية لايصال المقررات إلى حيز التنفيذ ، أنا مع هذا الرأي تماماً ومن ضمن المقررات سيكون هناك منهج لتنفيذ المقررات .

○ فرنجية : إلى ذلك الوقت تعالوا كلنا نتصل ببيروت حتى كل واحد منا يطلب من المقاتلين التابعين له وقف إطلاق النار .

○ الرئيس الجميل : أنا من رأيك فخامة الرئيس ، إنما هذا الموضوع تعودنا عليه إذا ما لقينا الطريقة الجذرية لوقف اطلاق النار فهناك اختراقات عديدة في الساحة اللبنانية ، دعنا نكون صريحين ، أنا موافق تماماً على هذا الموضوع إنما الساحة اللبنانية مخترقة من كل النواحي وهذا هو الوضع الموجودين فيه بلبنان . اختراقات موجودة على كل الأراضي

اللبنانية ، ليس هناك والحمد لله ولا منطقة عندنا نـدعي أنها غير مخترقة في الـوقت الحاضـر ، هناك اختـراقات عـلى كافة الأصعدة .

ولو كان عضو ممثل في هذا الاجتماع يأخذ إجـراء بما يتعلق بعنـاصره وضبط العنـاصر العـائدة لـه فكيف تعمل مـع العناصر التي تريد التخريب بدها تخرب . قبل أن نصل لهذا الحل ليس هنـاك مجال لنتيجـة إلا أن نتفق على طـريقة لضبط جذري ونهائي .

O الرئيس سلام : أنا أرى أن هناك جدول أعمال مقترح من فخامتك وربما الغير يكون عنده غير جدول أعمال إنما لا شك إطلاقاً وقد بدا ذلك عند الجميع أن البند الأول المتفقين عليـه هو إنهاء المعـارك ووقف إطلاق النـار وإذا ما أخـذنا بهذا لا يمكننا أن نستمر بمقدرة كافية على معالجة الامور فأنا أتمنى لو توقفنا عن ذلك وقد ورد في برنامج فخـامتك وقـد ورد على لسان الرئيس شـمعون ولقد ورد على لسان الرئيس كرامي كما قد ورد عني أظن الكل يجمعون على أنـه إذا لم نبدأ بهـذا ونقف عنده موقفاً حاسماً أعتقد أن كفاءتنا تكون ضئيلة جداً أو معدودة لمعالجة الامور الاخرى .

O بيار الجميل : فخامة الرئيس ، بعد الخبرة اللي عشنـاها بعـد عشر سنـين أنا أعتقـد وقف إطلاق النـار غير ممكن التنفيذ إلا إذا اتفقنا كلنا على وقف إطلاق النار أولاً وثانياً أن يكون هناك قوة لتوقف النـار لأن واحداً فقط يستـطيع خـرق وقف النار وتنتهي العملية وإن لم نجد قوة وطنية أو قوة صديقة أو غير ذلك فأنا بعد الخبرة والتجـارب أعتقد أننـا لن ننجح لذلك إذا سمحتم لنبحث في كيفية إيجاد قوة وطنية أو صديقة توقف المعارك وإلا فلن ننتهي .

O كرامي : أنا أتمنى أن يكمل عادل بك كلمته .
O شمعون : موافقون .
O الرئيس الجميل : إذا سمحتم نستمع لكلمة عادل بك وبعدها نرفع الجلسة للتداول بين بعضنا .
O الرئيس سلام : والله أنا فخامة الرئيس أصر على عدم المضي بأي بحث إذا لم نوقف إطلاق النار .
O بيار الجميل : وأنا من رأيه .
O الرئيس الجميل : إذا سمحتم نستمع لعادل بك .
O الرئيس سلام : أنا أصر على موقفي .
O الرئيس الجميل : تفضّل دولة الرئيس .

O عسيران : ندخل في جذور المشكلة اللبنانية : إن الأزمة التي يعاني لبنـان منها منـذ تسع سنـوات هي في أساسهـا لبنانية وإن تداخلت فيها مؤثرات إقليمية ودولية متشابكة ، أزمة ناجمة عن تخلف النظام السياسي بسبب ارتكازه على صيغة تكريس الامتيازات والحصص الطائفية وقد أدى ذلك إلى :

أولاً : منع تطور النظام السياسي بما يتلاءم وواقع التطور الاجتماعي وحتميته وتكبيله بشبكـة معقدة من التـوازنات الدقيقة والعقد .

ـ منع قيام حياة ديموقراطية سليمة بتعطيل دور المؤسسات الدستورية إذ أن هذه المؤسسات كانت تستمد صلاحيـاتها ودورها من الممارسات العملية من امتيازات الطوائف وحصصها أكثر مما تستمدها من نصوص الدستور وروحه .

ـ منع قيام وحدة وطنية حقيقية بسبب تضييق بين المواطنين وبين المناطق والعائلات الروحية .
ـ تفتيت الولاء الوطني لمصلحة الولاءات الطائفية الاجنبية .
ـ تمييع الانتهاء الحقيقي للبنان كجزء من الوطن العربي .
ـ ترجيح عدوانية اللبناني على انسانيته ولا عقلانيته على عقلانيته وعبوديته على حريته .
ـ تعميق تسمية لبنان لقوى الاستعمار العالمي في كافة المحاولات السياسية والاقتصادية والثقافية .

ثانياً ـ في أسس الصيغة المستقبلية :

إن أية صيغة متقدمة وعصرية للبنان يجب أن تشكل نقيضاً للأسس الطائفية التي قامت عليها الصيغة القائمة وبناء عليه يجب أن ترتكز هذه الصيغة إلى الأسس الآتية :

١ ـ لبنان جمهورية عربية ديموقراطية برلمانية مستقلة .

٢ ـ إلغاء الطائفية السياسية ، على جميع المستويات وفي جميع المراكز والمناصب والوظائف وبصورة خاصة في الرئاسات الثلاث وإقرار الاصلاح الدستوري في السلطات العامة بما يحقق فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وتأمين مبدأ التلازم بين السلطة والمسؤولية .

٣ ـ إعتماد الديموقراطية القائمة على المساواة في المواطنية وفي الحقوق السياسية والمدنية

٤ ـ إصلاح ديموقراطي للتمثيل الشعبي يجعل لبنان دائرة إنتخابية واحدة والأخذ بنظام التمثيل النسبي والفصل في ساحة النيابة من قبل القضاء .

٥ ـ إنشاء محكمة عليا للنظر في دستورية القوانين وإقرار قانون أصول محاكمة الرؤساء والوزراء .

٦ ـ إقرار سياسة دفاعية وطنية تميز العدو من الصديق وتجري بموجبها إعادة بناء الجيش وتحديد دوره الوطني على أن تشكل فوراً لجنة وطنية لقيادة الجيش وتجميع وحداته وتحريكه خلال الفترة السابقة وإعادة النظر في قانون الدفاع .

٧ ـ إنتخاب رئيس للجمهورية من قبل الشعب وإنتخاب رئيس الوزراء من قبل مجلس النواب .

٨ ـ إلغاء جميع المراسيم الاشتراعية الصادرة منذ تشرين الثاني ١٩٨٣ وجميع النتائج والمفاعيل المترتبة عليها وكذلك إلغاء التعيينات والترقيات التي تمتد منذ بداية الولاية الحالية .

٩ ـ وضع سياسة تربوية وطنية تحقق ديموقراطية ووحدة برامج التعليم وتحقيق وطنيته من خلال توحيد المناهج بما يتجاوب مع حاجات المجتمع وثقافته وترسيخ هويته .

١٠ ـ إقرار سياسة اقتصادية واجتماعية وطنية وعادلة تهدف إلى التعامل الاقتصادي مع سائر البلدان العربية ووضع برنامج كامل لمعالجة النتائج الاقتصادية والاجتماعية للحرب الاهلية وربط مهمات الاعمار بعملية الشعبة الاقتصادية والاجتماعية الكاملة والمتكاملة على أسس إضطلاع الدولة بالدور الرئيسي في تنفيذ هذا البرنامج .

١١ ـ تجنيد جميع امكانات الدولة الرسمية والشعبية وتوظيف مختلف العلاقات العربية والدولية من أجل تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي تحريراً كاملاً دون قيد أو شرط ، ودعم المقاومة الوطنية للاحتلال الاسرائيلي بمختلف الوسائل والأشكال .

١٢ ـ العمل الفوري على إخلاء سبيل جميع المخطوفين والمحتجزين سواء لدى السلطات الرسمية أو الميليشيات وإعادة المهجرين إلى أماكن سكنهم وتوفير سكن لمن تهدمت منازلهم منذ نيسان ١٩٧٥ كونها حقاً أساسياً من حقوق الانسان .

هذه هي النقاط التي أراد بعض الاخوان من الشباب المثقفين أن أتلوها على مسامعكم وإذا أردتم فأني أطبعها وأوزعها عليكم لتكون لمتناول يد كل فرد منكم .

○ الرئيس الجميل : شكراً دولة الرئيس على الورقة التي ستوزع على كل أعضاء المؤتمر إذا سمحتم نرفع الجلسة إلى الساعة العاشرة من صباح غد .

○ سلام : نحن يا فخامة الرئيس ليس عندنا أي عمل غير هنا ، وأعتقد أنه ليس هناك مانع أن نبدأ بالبند الأول ، المهم ، وهو وقف النار ووقف الدمار .

○ الرئيس الجميل : يا دولة الرئيس إن وقف النار والدمار يستلزم بحثاً جدياً .

○ الرئيس سلام : إذا أردنا تأجيله لبعد ما نبحث القضايا ونتفق عليها جميعاً فهذا شأن طويل ويطول أكثر مما نتصور ، ونكون أقدر على معالجة أي شأن إذا صحيح شعر كل منا وسمعت فخامتك اليوم وسمعت الاخوان المجتمعين أنه كل من تكلم ذكر ما يجري الآن في لبنان أول ما ذكر .

إذا بقينا على هذه الحال لا يمكننا الاستمرار بالبحث الهادىء الرصين للوصول إلى أمور أخرى أتمنى أن يكون هذا ورأيت أن هناك توافقاً ، فخامتك وضعته أولاً والرئيس شمعون وضعه أولاً الرئيس كرامي وضعه الأول وعادل بك تكلم فيه أولاً وأنا أصر أن يكون الأول ولا أظن الأخوان الآخرين يخالفون ذلك حتى الرئيس فرنجية ألحّ أكثر فأنا ، والشيخ بيار وافق معي ، أن هذا أول شيء يجب تحقيقه ، فأنا أعتقد أن هذا يجب أن يولى العناية قبل أن ننطلق إلى أشياء أخرى .

○ الرئيس الجميل: كنت أتمنى ان أتكلم في الموضوع الذي يتعلق بالدولة لكن هناك وليد بك عنده مسلحين موجودين في بعض المناطق والأستاذ نبيه كذلك الأمر والجبهة اللبنانية والقوات اللبنانية موجودة في بعض المناطق وبالطبع هناك تداخل للجيش اللبناني في هذه المناطق.

في ما يتعلق بالجيش رغم كل ما قيل وكل الانتقادات بحق الجيش اللبناني في المناطق الموجود فيها الجيش اللبناني، أنا أستعد أن آخذ على مسؤوليتي وقف إطلاق نار فوري وجذري ونهائي وسأكلف لجان تحقيق مباشرة من قبلي أنا لضبط التجاوزات ولوضع تقرير حول كل مخالفة تحصل إنما لا يكفي ان يكون هذا التدبير يقتصر على موضوع الجيش وهناك كما ذكرت اختراقات عديدة في شتى المناطق واعتقد ان هذا هو الموضوع المطلوب بحثه مع الاطراف المعنيين على الأرض وأنا منفتح لكل بحث في هذا الموضوع . وفي ما يتعلق بالجيش اللبناني نأنا على إستعداد أن اتحمل مسؤولياتي كاملة من هذه الناحية وأكلف لجاناً من بعض الضباط المتقاعدين وأطلب من الضباط من كافة الطوائف ان تشاركنا في لجان التحقيق. فإذا قبلت هذه الفكرة نكلف اللجان بهذه المهمة هذا حل يمكن ان يكون مقبولاً .

○ الرئيس شمعون: أنا أشرت الى الموضوع بصورة رئيسة ولم أتطرق الى أي موضوع آخر بناء على الطلبات الواردة من مختلف المناطق لوقف إطلاق النار بصورة ملحة جداً وأنا أصر على وقف إطلاق النار وأعتقد بأن كل الفرقاء ممثلين هنا، الجيش ممثل بفخامتكم، القوات اللبنانية ممثلة بالجبهة اللبنانية، الاشتراكيون ممثلين بالسيد وليد بك جنبلاط، وحركة أمل ممثلة بالاستاذ بري. اعتقد إذا تعهدنا بشرفنا على إعطاء التعليمات اللازمة لوقف النار اعتقد إنه لا يوجد أحد يخالف من المسلحين على الأرض فلنجرب.

○ بيار الجميل: يا فخامة الرئيس، إن انزه قاض لا يمكنه ضبط الوضع إن لم يكن هناك قوة تنفيذ إذا كان ما في قوة لتنفيذ القرار، كل الموجودين هنا يريدون وقف النار. وأنا أقول ان وقف النار لن يكون بدون قوة تنفيذ. . .

○ كرامي: فخامة الرئيس، أنا أقترح لذلك أحياء اللجنة الأمنية السابقة على ان يرفع مستوى التمثيل فيها من كل الاطراف حتى تكون هذه اللجنة ممثلة فيها كل الاطراف وتتفق هي فعلاً على الوسائل والترتيبات الممكن عملياً تؤمن وتضمن وقف إطلاق النار على ان يعلن وقف النار من هنا باتفاق المؤتمرين جميعاً، وبإحياء اللجنة الأمنية ورفع مستواها التمثيلي والطلب اليها ان تنطلق في العمل وهي تقترح في ما بعد الاجراءات التي تراها مناسبة لهذا العمل.

○ بيار الجميل: التجربة هذه عملناها وما نجحت.

○ كرمي: الآن الاجواء جديدة.

○ بيار الجميل: أنا أقول الآن يجب ان نقرر أولاً وقف النار وثانياً تعيين القوة المكلفة تطبيق وقف النار.

○ كرامي: طيب اللجنة الأمنية هذه خليها تبحث في أمر القوة المكلفة بالتنفيذ.

○ الرئيس الجميل: تفضل فخامة الرئيس فرنجية.

○ فرنجية: اللجنة عملها يقتصر على الرقابة من أين تطلق الطلقة الأولى إذا قررت من الشمال يوجه اللوم للشمال، من الجنوب للجنوب. اليوم المخربين يا فخامة الرئيس هم الذي يسببون إطلاق النار إذا ما التقى لجنة تشهّر بالطلقة الأولى فالقضية مستمرة والخراب مستمر.

○ الرئيس الجميل: أستاذ نبيه

○ الأستاذ نبيه بري: والله هناك فريق أساسي غير موجود معنا ولازم نسمع صوته مثلاً لما قررنا فتح المطار وقلنا ان يكون هذا مقدمة جيدة حتى نصل اقلّه من طريق واحد الى لوزان، نحن نسأل لماذا المطار لم يفتح وساعتها نعرف من يخرق وقف النار. أنا من رأي الشيخ بيار تماماً إن هذا الحكي لن ينفع ولن تنجح طالما ان السيد رفيق الحريري يطلب فتح المطار فنقول له دعنا نفتح المرفأ والمطار ومرافق العبور فليفتح المطار والمرفأ ومرافق العبور.

○ كرامي: هذا يؤدي الى إغلاق المرافق غير الشرعية، وهناك من يتضرر من ذلك.

○ بري: طلب منا ان يستلم الجيش وقوى الامن الداخلي المرافق العامة هذه واعتقد ان مطار بيروت الدولي باق على حاله، ياسين سويد لست أنا من عينه ومحمود فواز ومحمد مطر واللواء السادس أنا لم استعده، الجيش بقي سنة يضرب بحركة أمل وشعب حركة أمل. كان شرعياً لكن لما وقف موقف ان يرفض قصف الضاحية ويدمر الضاحية ويهجر بقايا الشيعة أصبح غير شرعي، شكلنا الجيش على طريق المطار رفعت كل الحواجز غير الشرعية من حركة أمل وغير حركة أمل، ياسين سويد راح لعند وزير الداخلية رئيس الوزراء أصدر بياناً بهذا الموضوع وبعدها صدر بيان من القوات اللبنانية صريح وواضح إنها لا تقبل بوقف إطلاق النار ولا تقبل بفتح مطار بيروت الدولي علماً ان الوسيط السعودي السيد حريري كان قد أبلغني وهو موجود في هذه القاعة على أن القوات اللبنانية تلبي وأنها ستخلي أيضاً المرفأ، لنأخذ جواباً، وقف إطلاق النار نحن ملتزمون فيه واعلنته عدة مرات من جانب واحد وما نزال ملتزمين فيه وحاضرين للالتزام الآن ونلبي كل أمر لأن هذا الامر بديهي جداً فلن ينتصر أحد بالقتال ولن يفكر أحد بأنه منتصر على الاطلاق ولكن يجب ان نعرف من هم الأطراف على الأرض هل القوات اللبنانية يمثلها الشيخ بيار او لا إذا نعم نريد جواباً على قصة المطار ونريد جواباً على وقف النار ونحن مستعدون للالتزام أنا ووليد بك.

○ بيار الجميل: خليها لبكرا.

○ بري: الآن.

○ بيار الجميل: هناك كثيرون يتضررون من وقف النار والمطلوب قوة للتنفيذ أي قوة تريد، وقوتك أنت إذا شئت فأنا موافق معك.

○ بري: أنا أشكرك شيخ بيار أنا أشكر صراحتك فلنسمع كلاماً صادقاً اقلّه.

○ بيار الجميل: نقطة ثانية من يمثل القوات اللبنانية موجود هنا الرئيس شمعون وأنا. وأنا أعطيك قول شرف على وقف النار على شرط ان تلتزم الجهة الثانية ولكن عندك وعندنا دكاكين لا تريد وقف النار والمطلوب قوة لقفلها.

○ الرئيس الجميل: دولة الرئيس سلام.

○ سلام: فخامة الرئيس، كنت استمع بعناية كلية للكلام الذي قيل وظهر منه بوضوح جدي وكلي ان قصة ان نعهد بأمر وقف النار للجنة موسعة او على مستوى رفيع ستعيدنا الى ما كنا عليه منذ ٤ شهور وانتهينا إليه وهذا لن يفيد شيئاً. هناك مسؤولون عن المسلحين إذا كان هؤلاء المسؤولين في هذه القاعة لا يريدون الاتفاق على وقف حاسم ونهائي لاطلاق النار بكل إمكاناتهم ومجتمعين عبثاً نبحث. وبالنسبة للعناصر غير المنضبطة وقد ذكرتها المرة الماضية في جنيف، العناصر غير المنضبطة تنكشف فوراً. إذا كل مسؤول عن سلاح اعطى أمر ثابت حازم جازم بأن يوقف إطلاق النار من قبله ولو أطلق عليه النار، العناصر غير المنضبطة تكشف فوراً وإذا لم نقرر هذا هنا فإننا نجني على أنفسنا لأن كل بحث بعد هذا سيكون عقيماً وأنا أقول للتاريخ أنا اشعر بغضاضة وأنا جالس على هذه الكرسي المريح اليوم وأتكلم بمنطق وأبناءنا وإخواننا من شيوخ ونساء وأطفال يقتلون بالعشرات والمئات والبيوت تتهدم على رؤوسهم. أنا أحب أن أصارح الجميع كنت متردداً جداً في المجيء إلى هذا المؤتمر «وطيت رقبتي» وجئت من أجل بلدي وأنا لا أتحمل تجاه ضميري ووجداني والتاريخ وتجاه صرخات المتألمين لا أحتمل أن يستمر هذا الشيء. وإذا ما اتخذنا أمراً حاسماً هنا سيستمر يوماً وأسبوعاً وشهراً بعد شهر.

○ الرئيس الجميل: إقتراحك العملي دولة الرئيس.

○ سلام: اقتراحي المسؤولين عن السلاح هنا وأنا أرجوهم ان يتقبلوا مني ذلك برحابة صدر وبمحبة فليصمموا ويقرروا صادقين بأنهم سيلتزمون بوقف النار حتى ولو اطلقت عليهم وأنا واثق إنه لن تطلق نار بعد ذلك الا من قبل أفراد ينكشفون بسرعة وينضبطون بسرعة.

○ بيار الجميل: أنا أقترح الا نكمل هذا المؤتمر إذا لم يتحقق وقف إطلاق النار بأي طريقة يجب ان نلاقي الطريقة ونحن مستعدون للتعاون مع الاخرين لتشكيل قوة التنفيذ.

○ كرامي: أولاً، أريد القول ان فكرة وقف المؤتمر غير مجدية طالما ان المؤتمر عقد من أجل وقف النار.

ثانياً: ليس هناك قوات أهم من «نيوجرسي» ومع ذلك ذقنـا الأمرين حتى استطعنا ان نـرحلها عن ميـاهنا صـارت بحيفا تشم الهواء الله يكون معها.

وأرجع أقول يا فخامة الرئيس ان تشكيل اللجنة الأمنيـة مع إعلان وقف النار من هـذا المؤتمر والالتـزام فعلاً يؤمن ٩٩٪ من النجاح اللجنة تعطى الصلاحيات وهي تأخذ الاجراءات ونصر على فتح المطار والمرفأ حتى الناس تنتعش وترتـاح وتؤمن بأن هناك إجراءات عملية على الأرض، اقترح إجتمـاع للمستشارين واحـد عن كل منـا يعلنون هـذه الاجراءات ونرجو من أخينا رفيق الحريري ان يكون معهم حتى تتحرر الأمور على الشكل الصحيح ويمشي الحال مثل ما نريد كلنا.

- سلام: وتنام على حرير.
- بيار الجميل: جربنا هذه العملية
- كرامي: لنجرب الآن فالجو جديد
- الـرئيس الجميل: يجب ان نتـوصل الى منهجيـة معينة ويجب البحث مـع الاطراف المعنيـة على الأرض يعني لازم الأستاذ نبيه بري يكون عنده مندوب ويكون هو مسؤول عنه ويكون وليد بك عندو واحد ويكـون الجبهة اللبنـانية عنـدها واحد ونحن نشارك أيضاً واللجنة تقترح علينا الحلول العملية على الأرض على ان نعلن وقف نار الليلة إذا أمكن.
- بيار الجميل: جربنا هذه العملية، اللجنة موجـودة، وهي تعطلت لأنها لم تستـطع تحقيق أي شيء والحل في قـوة تضمن التنفيذ.
- كرامي: لن يقبل أحد بالمجيء الى لبنان.
- بيار الجميل: أنا أويد صائب بك، ان نوقف المؤتمر حتى نوقف إطلاق النار.
- كرامي: إذا أقسمنا كلنا بيمشي الحال.
- صائب سلام: وأنا أقترح ما يلي: أعلن المجتمعـون عن إتفاقهم عـلى وقف إطلاق نـار شامـل في جميع الأراضي اللبنانية وتعهد الكل بالتقيد بذلك والامتناع عن الرد عـلى أي استفزازمن أيـة جهة أتت وقـرر المجتمعون متابعة الـوضع الأمني من خلال اللجنة الأمنية التي ستعقد إجتماعاتها فوراً وتقديم تقرير للمجتمعين عن ذلك خلال ٢٤ ساعة وبالاضافة الى هذا فتح المطار والمرفأ.

- كرامي: عندي اقتراح وأرجو موافقة الرئيس صائب بك
- سلام: أوافقك على كل شيء جيد.
- كرامي: إذا أعلن المؤتمر وقف النار وما صار التزام فيه فمصداقيتنا ستكون في مـوقف مزعـج ولن يصدقنـا أحد بعد ذلك أنا أقترح إعلان وقف النار وتكليف لجنة أمنية على مستوى عال لدرس هذا الموضوع وإتخاذ الاجراءات.
- سلام: نحن نحدد ساعة وقف النار.
- كرامي: نحنا غير قادرين صائب بك، لازم الاختصاصيين العسكريين التابعين للجنة يقرروا هـذا الأمر. نحن نقرر مبدأ وقف النار ونؤلف اللجنة ونعطيها الصلاحيات لتحديد الاجراءات المطلوبة لذلك.
- بيار الجميل: من يجرؤ على الذهاب إلى المطار يا صائب بك.
- بري: ما هو المانع أن يذهب أحد إلى المطار.
- فرنجية: أكرر فخامة الرئيس، إذا لم يشهر بالذي يبدأ بإطلاق النار فلن نستفيد شيئاً. اليوم عناصر غـير منضبطة إكتفينا منها غير منضبطة لازم يتشهر فيها وإذا قدرنا توفقنا «وكمشناها» تعاقب بالاعدام هذا كل شيء أتمناه.
- سلام: أنا أقول ان العناصر غير المنضبطة يضبـطها صـاحبها عنـدما يـريد.

- الـرئيس الجميل: طيب الآن حتى نـطلع باقتـراح عملي ممكن ان نكلف لجنـة، الآن فوراً، من ممثـل عن الحزب التقدمي وحركة أمل والجبهة اللبنانية، الآن الليلة تجتمع فوراً وتقدم تقريراً الليلة وممكن إجراء مشاورات فـوراً بالليـل أو على أقصى حد غداً قبل إفتتـاح الجلسة، وتبلغنـا الاقتراحـات العملية الممكن ان تكـون مجموعـة تدابـير يعني مندوب عن حركة أمل وعن الحزب التقـدمي الاشتراكي وعن القـوات اللبنانيـة والجيش يستدعي أحـد الضباط ليشـارك في الاجتماع ويكون إقتراحات عملية في ضوء هذه الاقتراحات يتقرر وقف النار مع التدابير التي من جهة ستراقب ومن جهة ثانية تأخذ إجراءات. . . من تكلّف يا أستاذ نبيه؟

O بري: الأستاذ هيثم جمعة.

O الرئيس الجميل: وليد بك.

O وليد جنبلاط: إذا أردنا الجدية ففي مؤتمر جنيف كانت النقطة الرئيسية، الاتفاقية، الآن طارت الاتفاقية بفضل ظروف لن أدخل في تفاصيلها تجنباً للتشنجات. مطلوب منا الآن مبدئياً ان نخرج بما يسمى ميثاق وطني جديد إذا لا يوجد مهرب من الاتفاق يعني الاصلاح السياسي، أما أن كنا جئنا للبحث في الموضوع الأمني فلا داعي لذلك كنا حكينا فيه مع الأستاذ حريري الموجود هنا وعنده طيارة خاصة حلوة كتير بيطلع على الشام وبيرجع على بيروت نعمل لجنة أمنية تحت لوزان حلوة كتير ونشكر ضيافتكم وضيافة الدولة «بس مش جايين نضيع وقتنا هنا إذا مطلوب هنا لجنة أمنية أنا أقول إنها ما بتعطي نتيجة. هناك مناطق مستحيل فيها وقف النار حاجي بقانضحك على بعضنا، سوق الغرب، عيتات والاسواق مستحيل والضاحية إذا ما صار فصل قوات مستحيل وقف النار. بدكم تعملوا وقف نار هلق ومنعود نكرسه ما بيهدي أكثر من ثلاث ساعات هيدا رأيي».

O بيار الجميل: «إذا كنا بعدنا عمنبحث هذا الموضوع بعد عشر سنين معناه انو ما بدنا نعمل شيء إذا كان بتريد هذا المؤتمر ينتج منه شيء قبل كل شيء وقف النار».

O وليد جنبلاط: «أقول لك نريد فصل قوات».

O الرئيس الجميل: طيب فصل قوات مين بدو يطرحو ما بدنا ميكانيسم ليطّرح هذا الموضوع.

O كرامي: تكلف لجنة امنية موسعة.

O بيار الجميل: إقتراح ولو انزعج الاخوان، دعوة دولية أجنبية للفصل بين المتقاتلين.

O جنبلاط جئنا بدولة أجنبية وراحت.

O بيار الجميل: نعود فنطلب من هذه الدولة التي جاءت وراحت ان تكمل معروفها الذي بدأته معنا.

O الرئيس سلام: قبل ان يورد إعتراضات على ذلك المطلوب ان تقبل تلك الدولة.

O بيار الجميل: يا صائب بك ألن نجد من يساعدنا؟

O الرئيس الجميل: وليد بك اعدنا تكليف اللجنة يمكن من ضمن مهماتها فصل قوات.

O جنبلاط: طيب ما عندي مانع

O سلام: خلينا نكون صريحين هل يوجد لجنة تقدر تفصل قوات إذا وجدت والله عال.

O جنبلاط: بتكون لجنة يتمثل فيها كل الفرقاء.

O سلام: هل تستطيع فصل القوات.

O جنبلاط: إذا اتفقنا مع أمل والقوات اللبنانية على فصل القوات طبعاً بتقدر.

O سلام: يعني نقول لجنة لفصل القوات وتكون لجنة ميدانية.

O جنبلاط: إذا مبدأ فصل القوات مقبول من جميع الاطراف ساعتها تبدأ بالتفاصيل.

O سلام: إذن وقف إطلاق النار لازم يكون مقبول. إذا صحيح متفقين على وقف النار فلماذا لا يتحقق فصل القوات أنا لا أفهم عسكرياً ولكن لنبحثها.

O بيار الجميل: يا صائب بك من سيفصل القوات

O الرئيس الجميل: وليد بك.

O جنبلاط: نعم.

O الرئيس الجميل: قضية فصل القوات تستدعي توقف إطلاق النار أولاً.

O جنبلاط: حتى نكون صريحين لن يقف إطلاق النار لنجرب ان نوقف المدافع وأنا أتمنى عليكم ان توقفوا كجيش وقوات مدافعكم ونحن أيضاً نوقفها ولكن على الأرض إذا كان هناك قوتين بينهما ١٥ متراً أو ٣٠ متراً كيف توقف النار بينها.

O الرئيس الجميل: يؤخذ قرار في هذا المؤتمر بإنهاء الحرب ليس فقط فصل القوات بل إنهاء الحرب.

O وليد جنبلاط: لتكن طموحاتنا محدودة فلنحقق الآن وقف إطلاق النار وبعدها إنهاء الحرب.

o الرئيس الجميل: وقف إطلاق نار هذا مشروط بفصل قوات هل تلتزم بوقف النار إذا تحقق فصل القوات.
o جنبلاط: والله هذا اقتراح اسأل إذا الباقين موافقين.
o بيار الجميل: نحن موافقون فخامة الرئيس على شرط وجود القوة التي ستنفذ.
o كرامي: ساعتها بتتألف لجنة تضم الجميع وتجتمع في بيروت.
o سلام: ليس داخل غرفة كما في السابق المطلوب عمل ميداني.
o بيار الجميل: يا صائب بك جربناها وما نفعت.
o سلام: لا هذه ما جربناها.
o بيار الجميل: صار لنا عشر سنين في هذه العملية المطلوب قوة للتنفيذ، سمها أنت
o سلام: لن تتيسر لي هذه القوة.
o الرئيس الجميل: نحن كدولة غير قادرين اليوم ان نطلب قوة حتى ننهي مشكلة.
o بيار الجميل: إذن هذه الاجتماعات غير مفيدة ما تؤاخذني.
o سلام: يا شيخ بيار ما فينا نوقف ونقول هذه الاجتماعات لا فائدة لها. ما فينا نوقف عاجزين.
o بيار الجميل: أنا أقول رأيي وأكون جباناً إذا ما بقول رأيي أنا أقول بعد التجربة التي مرينا فيها إذا كان لن توقف إطلاق النار فلا فائدة كيف ما كان وأنت فتش عن الطريقة.
o سلام: نحن نفتش عن الطريقة.
o بيار الجميل: يا سيدي خلي خصمنا يلاقي الطريقة.
o سلام: إسمح لي ان أقول لك إذا ما بدنا نبحث هالموضوع بهدوء ونتبادل الآراء مع بعضنا وإذا نحنا ما بدنا نفتش على طريقة وإذا بدنا نبقى نصر على نقطة واحدة بدنا قوة يا ريت هناك قوة لكن هالقوة مش مسيرة ورئيس الدولة عميقول مش قادرين نلاقيها.
o بيار الجميل: أمري لله
o سلام: لا منقول أمرنا لله ولكن المفروض ان نساعد ربنا قليلاً.
o بيار الجميل: ساعد ربك ساعتها ربك بيساعدك.
o الرئيس الجميل: حتى لا يبقى البحث بها الشكل لربما نجد في إجتماع عملي الطريقة التي نبحث عنها. الاقتراح حول مندوب من الدولة من الجيش ليجتمعوا الليلة يمكن ان يجدوا حلولاً. إذا بتريدوا تجتمع اللجنة الليلة وإذا قدرت توصل لحل الليلة أي وقف إطلاق نار جدي ومثلما قال وليد جنبلاط لا يخرق فوراً إذا قدرنا توصل «لميكانيسم» معين، منهجية معينة لضبط هذه الأمور نبدأ بوقف إطلاق النار وفصل قوات الى ما هنالك من تدابير ثانية، يمكن هذا هو الحل. إذا أمكن ليباشروا فوراً بجلساتهم لأن الليلة وأنا مستعد للمشاركة بها لربما نقدر نلاقي حل.

o سلام: نحنا ما عندنا سلاح ومنحب نشارك.
o الرئيس الجميل: طيب.
o سلام: إذا كان الاخوان المسؤولون مصممين
o بيار الجميل: بس اليوم.
o سلام: إيه بس اليوم أسمح لي خلينا باليوم. أنا اعتقد بإخلاص انو يمكن اليوم مصممين. إذا هذا هو الواقع بيقدروا يأخذوا قرار هنا في هذه الجلسة يعدم الرد وهون بيجي اللي قالو وليد بك جنبلاط الفصل بين القوات. لنبحث الفصل بين القوات ان كان ممكناً كان به والا نقول والله لازم نلاقي طريقة ثانية. أنا لن أترك الكرسي الا حتى نصل لنتيجة. والا فلن أبقى عليها وعندي آراء أخرى يمكن اتصرف بموجبها ولن أبقى قاعداً على كرسي مريحة والبلد يحترق ويموت. وأقول بصراحة اني كنت أنوي أن لا أحضر إلى هذا المؤتمر.

o الرئيس الجميل: كلنا في نفس الجو.
o سلام: والله فخامة الرئيس لم أعد قادراً وهذا هو المرض.

○ فرنجية: كلنا هنا يمكن ما نعرف الأشياء العسكرية ولكن إذا هاللجنة اجتمعت وغدا اعطتنا التقرير والتقرير يمكن تنفيذه تستطيع البقاء فوق كرسيك.

○ سلام: أنا أريد التصميم جماعي.

○ فرنجية: إذا كان هناك نية حسنة صافية التصميم يحصل في ساعة. لازم اللجنة تجتمع وتقرر خطة لوقف النار.

○ سلام: المطلوب ان نتفق أولاً لأن وليد بك يقول فصل القوات وشيخ بيار يقول لا.

○ بيار الجميل: أنا لم أقل لا بالعكس.

○ فرنجية: صائب بك، اللجنة ماذا تريد، تقرر فصل القوات يعني تقرر فصل القوات

○ سلام: أنا أقترح ان تكون اللجنة من الممثلين الأساسيين وأنا أحب ان أكون معهم إذا بيسمح فخامة الرئيس وإذا بيسمحوا الأخوان.

○ كرامي: «خربت هيك».

○ سلام: بدي خربها عني وعنك.

○ الرئيس الجميل: إذا بتحب صائب بك تحضر الاجتماع أكيد كلهم بيتمنوا.

○ سلام: أريد الموافقة.

○ الرئيس الجميل: لنكلف اللجنة فنحن ملمين بتفاصيل يقول وليد بك مثلاً بين عيتات وسوق الغرب. بين عيتات وسوق الغرب هناك تداخل في القوات يصل الى خمسة أمتار بعد عن بعضهم البعض هذه قضايا فنية إذا في المناطق الدقيقة مثلاً بالاسواق او بعض النقاط ما صار فصل بين القوات ستبقى الحالة على حالها. لذلك لنترك اللجنة التي تمثل الاطراف تقعد وتفتش عن الطرق او الطريقة التي يقترحوها علينا لوقف النار لأن وقف النار مثل ما يقول وليد بك إذا أردنا وقف نار لا يتنفذ تكون نكسة كبيرة خلينا نعتمد طريقة إذا قررنا وقف إطلاق نار يكون قابلاً للتنفيذ. ونقول كلنا الموجودين هنا إننا لن نسمح لاحد بأن يطلق طلقة ومن يطلق طلقة نأخذ فيه الاجراءات اللازمة، هذه كمرحلة أولى. مرحلة ثانية مع لجان مراقبة وقف النار وبعد ذلك نبحث عن القوة التي تكلم عنها الشيخ بيار قوة لضبط العناصر المتجاوزة. الآن لنكلف اللجنة.

○ سلام: ممن ستكون اللجنة.

○ بيار الجميل: سمها أنت

○ سلام: لا.

○ الرئيس الجميل: أستاذنبيه يكلف شخصاً من عنده

○ سلام: أنا أقول ان تكون من الرئيس إذا وافقنا. الشيخ بيار والأستاذ نبيه ووليد بك. إذا وافقوا.

○ الرئيس الجميل: صائب بك أنا ما بعرف ما هو الوضع عند الاخوان.

○ بيار الجميل: أتسمح لي بكلمة صائب بك إذا بتريد، فلتكن جلسة يوم غد مخصصة لبحث هذا الموضوع.

○ جنبلاط: نقطة وقف إطلاق النار مهمة كثيراً حتى تعطينا مصداقية مبدئية والا ستبقى ندور وسنرجع لجنيف الأولى ونجتمع بعد ستة أو سبعة اشهر، سويسرا حلوة، ولكن هناك نقطة أساسية هي الاصلاح السياسي نحن مختلفون هنا ويجب الا نكتفي بموضوع وقف النار وبعدها كل واحد يرجع على بيته.

○ سلام: يا سيدي إذا لم تتفقوا عودوا واطلقوا النار ولكن الآن اوقفوا إطلاق النار.

○ جنبلاط: أنا أذكر بأننا جئنا لهنا لكي نتكلم في السياسة.

○ كرامي: يا فخامة الرئيس فعلاً حتى نكون واقعيين هذا المؤتمر يجب ان يبحث بالحل السياسي بمشاكلنا القائمة إذا توصلنا للحل السياسي فقد مشينا على طريق الانفاذ وانتهينا من إطلاق النار ومن هذا الصراع المستمر منذ تسع سنوات لذلك أنا شخصياً أقول: وقف النار يقر مبدئياً وتؤلف لجنة للبحث فيه ويجب الا نضيع وقتاً دون البحث بالحلول السياسية. لذلك برأيي إذا كان وقف النار ممكن ومتيسر فالمؤتمر ليس عنده مانع نحن مع وقف النار وسبيل ذلك لجنة وهذه اللجنة تملك كل الصلاحيات ان ترى ما يجب فعله لكن لا يجب تأخير الدخول بالبحث السياسي لأنه الأساس.

○ سلام: إذا إعتمدنا فقط على اللجنة فهذا فشل فمعروف عرفاً دولياً ولبنانياً بصورة خاصة إنه عند تحويل أي موضوع للجنة...

○ كرامي: لندخل بالموضوع الأساسي هذا يعجل بإطلاق سراحنا من المحنة التي نحن فيها.

○ سلام: إن ما المسه هو التصميم على وقف النار وإذا وجدنا الطرق لكيفية التنفيذ كان به ولكن أريد أن يكون هذا التصميم على وقف النار جدياً.

○ كرامي: يا دولة الرئيس الان دخلنا بفصل القوات وإعلان وقف الحرب كل هذا ليس عملياً؟ لنطرح الاصلاحات السياسية إذا اتفقنا يقف إطلاق النار تلقائياً وإذا لم نتفق والله النار بدها تبقى.

○ الرئيس الجميل: الآن ليس عندنا خيار، استمعنا الى كل الافكار والاقتراحات ولم نتوصل لاقتراح عملي ويمكن من المؤسف ان يستمر إطلاق النار ضمن الوسائل السياسية التي لا يقرها إنسان هذا هو الواقع إنما يجب أخذ هذا الواقع بعين الاعتبار. خلينا نشكل هذه اللجنة وخليها تجتمع الليلة حول قضية وقف النار وإذا توصلنا لنتائج الليلة نكون توصلنا وإذا لم نتوصل نأخذ في ضوء ذلك إجراءات، لن نمضي كل الوقت في البحث لنكلف اللجنة واللجنة تجمد الوضع على الأرض على الاقل حتى نمسك انفاسنا. ولقد أتانا برقية في بداية الاجتماع، هناك صواريخ غراد تنهمر على كافة المناطق اللبنانية وبشكل جنوني الآن بعد الظهر الساعة الخامسة هناك حرب غراد على البلد لذلك على الأقل تجميد الوضع الأمني ووقف القصف العشوائي بالمدفعية الثقيلة ونطلب على الأقل تجميد المدفعية الثقيلة.

○ سلام: أنا لن أكون أناني أنا أفهم تماماً ما يقوله الرئيس شمعون عن قصف المنطقة الشرقية، الآن نحن أيضاً وردنا هاتف بأن القصف على الاحياء الغربية بشكل مكثف قذائف وحرائق من رأس النبع حتى المصيطبة وقد نزلت القنابل قرب منزل الرئيس صائب سلام هذا شيء ما عاد بالامكان تحمله.

○ شمعون: مهما كانت الوسيلة إذا كانت ناجحة لازم نستعملها وما كان ناقصاً بالماضي هو النية الصافية لم يعمل أحد بنية صافية. الآن لازم كلنا المعنيين بالأمر نشتغل بنية صافية حتى نوقف إطلاق النار وأنا أعتقد ساعتها بيوقف إطلاق النار. اللجنة مين ما كانت لجنة محترمة إلى آخر درجة الاحترام لكن القرار يجب ان ينبثق من عندنا بالأول يعني نحن السيد وليد جنبلاط والأستاذ نبيه بري وكميل شمعون والشيخ بيار لازم نعطي أوامر صارمة لوقف النار وباعتقادي ان النار بتتوقف

○ بري: يجب تحقيق ما قاله دولة الرئيس سلام يجب ان يقر المؤتمر بياناً قوياً وقاسياً لوقف النار وان تحصل اتصالات من المعنيين جميعاً بشكل قوي وحاسم على القوات على الأرض حتى تلتزم بوقف النار. نطلب دعوة اللجنة الأمنية ببيروت وليس ضرورياً ان تجتمع ولكن تكون على إتصال لتثبيت وقف النار بنفس الوقت تنبثق عن المؤتمر لجنة ثلاثية أو رباعية حتى تدرس عملية فصل القوات لأن هذه العملية قد تستلزم ٤٨ ساعة أو ثلاثة أيام يمكن هناك أناس يريدون تدمير البلد، أنا أسأل هل إسرائيل ستسكت على الغاء الاتفاق، يجب طرح عدة اسئلة سياسية لأنها مرتبطة بالناحية الأمنية فمن هذا المنطلق لجنة من هنا تدرس عملية فصل القوات تمهيداً لأنهاء حالة الحرب وعلى الأرض بيروت اللجنة الأمنية تثبت وقف النار مع نداء شخصي من كل رئيس حزب على الالتزام بالنسبة لهذين اليومين. وبالنسبة للعاصمة بيروت والضاحية لا يمكن وقف اطلاق النار بشكل آخر أولاً المعابر ان الناس يشعرون ان لهم مصلحة يعني المرفأ، المطار، معبر الطيونة، معبر السوديكو هذه المعابر لازم كلها تفتح ممكن ساعتها تقول بدي فصل قوات ونضع قوى أمن داخلي في الوسط. وبالنسبة لسوق الغرب وعيتات فهناك أمر آخر يمكن يلزم إنسحاب من قبل الجيش يمكن إنسحاب من شكل آخر يعني كل أمر ولو أمر، هذا الأمر لن ننهيه إلا إذا كنا جئنا لنشتغل بوقف النار هنا. لذلك لتتألف لجنة هنا تدرس هذه الأمور التفصيلية بالنسبة لفصل القوات وعلى الأرض اللجنة الأمنية ببيروت تثبت وقف إطلاق النار ونحن من هنا نعطي أوامر مشددة بوقف النار.

○ الرئيس الجميل: لنلخص اقتراح الأستاذ نبيه وإذا كنتم مقتنعين لنقر الاقتراح:
أولاً: إعلان من المؤتمر بوقف إطلاق النار فوراً
ثانياً: إتصالات مكثفة من أصحاب الشأن مع بيروت لضبط هذا الأمر والتأكيد على ضرورة توقف إطلاق النار فوراً.
ثالثاً: اللجنة الأمنية في بيروت تعود للاجتماع وإذا أمكن رفع مستواها.
رابعاً: لجنة من هذا المؤتمر تبحث قضية فصل القوات.

○ سلام: لماذا لا نقر فتح المطار والمرفأ.

○ بري: هذا الأمر تبحثه اللجنة الأمنية عبر الاتصالات ويمكن ان يقبلوا بفتح المطار والمرفأ.

○ سلام: إذا شملت فتح المطار والمرفأ فهذا يعطي طمأنينة لوقف النار.

○ بري: نحن قررنا فتح المطار من جانب واحد.

○ سلام: المطار لا يفتح من جانب واحد.

○ بري: اتصلنا بوزير الاشغال و«بالميدل إيست» وبالناس كلها قالوا نعم ثم غيروا رأيهم وخسرنا ١٣ قتيلاً و٤٠ جريحاً من وراء القصة.

○ الرئيس الجميل: استاذ نبيه خلينا ما ندخل بالتفاصيل.

○ بري: كل قصتنا عدم الدخول بالتفاصيل.

○ الرئيس الجميل: طيب عندنا هذه اللجنة خليها تقرر واللجنة الأمنية ببيروت تقرر كمان فتح المطار والمرفأ حتى فينا نحنا نرجع عن طريق المطار بعد إتخاذ تدابير معينة.

○ بري: ما هي التدابير المعينة.

○ الرئيس الجميل: تدابير لازم تتخذ على الأرض يا نبيه.

○ بري: يا سيدي، أعلنا إنه نحن مسؤولون عن كل شيء وأكثر من هذا قلنا ان الجيش مسؤول وما يزال جهاز أمن المطار نفسه. غريب يا فخامة الرئيس لماذا وافقتم أول الأمر.

○ الرئيس الجميل: لن أناقش. يوجد شخص استشهدت فيه موجود هنا فليقل ما هي القصة.

○ بري: أنا قبلت خلينا نفهم ما هي القصة هل بقي خلال ساعتين أي حاجز لأمل على طريق المطار، ألم يأخذ الجيش اللبناني كله مواقعه، الكتيبة ٣٣ التي اخذت محل الأميركان الم تأخذ المواقع، رئيس جهاز الأمن في المطار الم يعلن ذلك علناً. هل يوجد داخل حرم المطار أي مسلح من الحزب التقدمي أو أمل، أنا أريد أجوبة على هذه المواضيع لأني دفعت مقابلها ١٣ قتيلاً و٤٠ جريحاً بالضاحية الجنوبية.

○ الرئيس الجميل: البلد كله يدفع الكثير من الضحايا يا أستاذ نبيه.

○ بري: ولكن الضاحية صارت الضحية يا فخامة الرئيس، وعلى كل حال ستأتي جلستها.

○ الرئيس الجميل: التنفيذ يتطلب بعض القضايا والتدابير العملية على الأرض.

١ - اتصالات من الاطراف المعنية ببيروت وتعطي التعليمات الصارمة

٢ - تكلف اسماء واتمنى ان نعطي نحن هذه الأسماء حتى نكون نتحمل كلنا مسؤولية هذه الاسماء، أسماء الاشخاص في اللجنة الأمنية ببيروت التي ستراقب وتنفذ على الأرض.

○ بري: أيوب حميد عن حركة أمل، وهبي أبو فاعور عن الحزب التقدمي، وعن القوات جان غانم.

○ الرئيس الجميل: نحن اتفقنا على رفع مستوى التمثيل. طيب تفاهمنا على الاسماء ببيروت، نريد ان نتفاهم على اللجنة هنا التي ستدرس التدابير لفصل القوات، مين تريد ان تعين أستاذ نبيه ووليد بك.

○ نبيه بري: الاستاذ هيثم جمعة.

○ بيار الجميل: جورج سعاده

○ شمعون: مارون حلو.

○ الرئيس الجميل: بالنسبة للجيش نكلف ضابط نستدعيه حتى يحضر الاجتماع والاستاذ رفيق الحريري يشارك بالاجتماعات لأنه أصبح معروف بالأذن من معالي الوزير مسعود.

○ الوزير مسعود: منذ أن بدأت الحرب كل الاجتهادات التي تمت سواء من قبل السعودية أو من أي دولة أخرى كانت دائماً تطالب بوقف النار سواء من البداية عندما توسط بينكم الملك فهد أو الأمير سعود أو الامير بندر أو خلافه فيظهر ان هناك إتفاقاً لوقف اطلاق النار حتى يكون نوع من الاطمئنان النفسي ولكن الناحية العملية هي المطلوبة ونحن من جهتنا في المملكة العربية السعودية أي شيء يطلب منا نحن مستعدين. أما موضوع اقتراح إيجاد قوة أجنبية فهذا اقتراح غير عملي لانها تجربة حصلت في السابق ولم تؤد الى نتيجة. وإذا كان اللبنانيون بأنفسهم لا ينوون بصدق الوصول الى هذه

النتيجة فلن يتم أي شيء ولذلك يظهر أن مبدأ الأساس لوقف إطلاق النار وكذا مرة لم ينفذ فنحن نريد عندما يعلن ان ينفذ. وشكراً.

○ كميل شمعون: كان يهمنا وجود سيادة عبد الحليم خدام.

○ الرئيس الجميل: غداً الساعة العاشرة يكون معنا.

○ شمعون: لأن السوريين موجودون على الأرض وهم عندهم الذخيرة وعندهم السلاح.

○ الرئيس الجميل: وليد بك هل هناك مانع ان يكون شريف فياض ممثل باللجنة الأمنية.

○ جنبلاط: ببيروت؟

○ الرئيس الجميل: نعم.

○ جنبلاط: ما في مانع. إذا كان هناك جدية في عمل اللجنة الأمنية.

○ الرئيس الجميل: لتباشر اللجنة الليلة إجتماعاتها ونحن نكلف شخصاً يحضر معكم والآن تبقى اللجنة في القاعة، وثم إذا ممكن كل الاطراف تبلغ بيروت وتتخذ ترتيبات وغداً الساعة العاشرة اللجنة تبدأ الأجتماع، وبنتيجة الأجتماع تقدم لنا الأقتراح ونحن نكوّن فكرة عن الوضع الأمني في بيروت إذا كان هناك تقيّد بوقف النار أم لا.

○ سلام: الله يستر هذه الليلة.

○ برّي: أوامر فتح المطار والمرفأ هل ستصدر من هنا أو من بيروت؟

○ الرئيس الجميل: من اللجنة

○ بري: من بيروت؟

○ الرئيس الجميل: من اللجنة نعم.

○ بري: إذن، رؤساء الأحزاب بدهم يعطوا الأوامر؟

○ سلام: لا، ليش رؤساء الأحزاب؟

○ الرئيس الجميل: إذا شئت يا نبيه، نتناقش مع بعضنا، إذا يبدو أن هناك التباس بالموضوع، مش المهم إننا فتحنا المطار، المهم ان تكون طريق المطار آمنة وسالكة وحرم المطار مأمون!

○ سلام: تصدر من هنا وتنفّذ بواسطة اللجنة في بيروت

○ الرئيس الجميل: على اللجنة الأمنية أن تتأكد من تطبيق بعض التدابير.

○ سلام: على اللجنة ان تشعر بالتصميم من هنا.

○ الرئيس الجميل: مثل ما قال الرئيس كرامي، الخوف أن نعلن هذا الشيء ولا ننفّذه، مش معقول.

○ سلام: لن نصدر البيان ولكن لنقرر، هنا.

○ الرئيس الجميل: أكيد المقرر فتح المطار وكلنا موافقون.

○ بري: إذا كان المقرّر فتح المطار والمرفأ فكما ان الشخص اللي بيريد الذهاب إلى المطار يخاف، هناك ستماية عامل ينزلون إلى المرفأ فيخافون أيضاً

○ الرئيس الجميل: صحيح عند الجهتين هناك خوف ونحن لا نميّز.

○ بري: رئيس الحزب اللي بيعطي أوامر بوقف النار من هنا يجب ان يعطي أوامر لمندوبه أيضاً ليسهّل فتح المطار والمرفأ إذا كان قرار الفتح سيصدر من لبنان.

○ الرئيس الجميل: نأخذ هذا التدبير، على ان تأخذ اللجنة الأمنية التدابير التنفيذية القرار على الأرض. القرار متخذ واللجنة الأمنية تأخذ تدابير أمنية على الأرض في سبيل ذلك وبكره الساعة العاشرة، إذا سمحتم، نبدأ الجلسة بتقرير عن اللجنة الأمنية ونتيجة أعمالها.

○ سلام: أنا تكلمت كفاية، ولن أزيد أي كلمة ولكني غير مقتنع. أصبر هذه الليلة على كل حال.

○ بري: الله مع الصابرين

○ شمعون: كلنا صابرون

○ كرامي: صابرين على بعضنا

(ورفعت الجلسة)

محضر الجلسة الثانية لوزان - صباح ١٣/٣/١٩٨٤

○ الرئيس الجميل: مفتتحاً في البداية نهنىء الاستاذ عبد الحليم خدام بالمنصب الجديد، ونتمنى له التوفيق الكامل ونتأمل ان وجوده معنا يكون خيراً لشروع لبنان السير على مسيرة السلام الحقيقي، والانطلاق في أعمال هذا المؤتمر بنجاح كامل خاصة وان سيادة الرئيس حافظ الأسد وجلالة الملك فهد بن عبد العزيز ممثلين معنا لدعم مسيرتنا ومساعدتنا لتجاوز المحنة التي يتخبط فيها لبنان منذ عشر سنوات، اكرر تهانينا الحارة لابو جمال

○ خدام: فخامة الرئيس، اولاً أود ان أشكركم على الكلمات الحارة التي وجهتموها البارحة واليوم، وهي ولا شك تعبر عن طبيعة العلاقات والصداقة التي تربطنا مع بعض، وفي هذا المجال إذا سمحتم، في مجال إفتتاح المؤتمر لدي بعض الكلمات التي أود أو أوجهها لفخامتكم وللسادة اعضاء المؤتمر والتي حملني إياها سيادة الرئيس حافظ الأسد.

فخامة الرئيس، أيها السادة الأعضاء. يطيب لي ان أنقل إليكم تحيات السيد الرئيس حافظ الأسد، مقرونة بأطيب تمنياته لمؤتمركم العتيد بالنجاح والتوفيق في تحقيق الأهداف التي عقد من أجلها. كما طلب إليّ أن أعبر بإسمه وبإسم سوريا عن القلق العميق إزاء الوضع المتفجر القائم في لبنان وإزاء استمراره وما ترتب وسيترتب على هذا الوضع من مخاطر تهدد لبنان في وحدته ومستقبله وأمنه وسلامه، كما تهدد الأمة العربية كلها. وقد حرص السيد الرئيس الأسد ان أعيد على مسامعكم تأكيد المبادىء التي تحدد موقفنا وترسم سياستنا في ظرفها:

١ - يجب ان يبقى لبنان بلداً عربياً موحداً مستقلاً ذات سيادة على جميع أراضيه، يعيش أبناؤه متساوون في الحقوق والواجبات، إخوة لا يميز أحدهم عن أحد إلاّ بما يقدم للبلاد من جهد وعمل وتضحيات، والشعوب التي تفتقد المساواة بين أبنائها ويعيش بعضهم عقدة الحرمان وبعضهم عقدة الخوف والاخر عقدة المزايا والامتيازات، من الصعب ان تنعم بالاستقرار والهدوء. فغياب المساواة في الحقوق والواجبات يؤدي الى اختلال في التوازن الوطني، كما أن نشوء عقد الحرمان أو الخوف والقلق على المصير من شأنه أن يجعل البلاد كلها تعيش حالة الخوف والقلق على المصير.

٢ - الحوار هو الطريق الوحيد الذي ممكن ان يحسم الخلافات القائمة، والحوار لا يعني التصلب حيث تجب المرونة ولا يعني المرونة حيث يجب التصلب، فالحالة الاولى تعطيل للحوار والثانية تقليل به. والقتال في وضع كالوضع اللبناني لا يمكن ان يزرع سوى القتل والدمار والبؤس والخوف وتمزيق البلد، ولا نظن ان قتالاً كهذا، هذه نتائجه يمكن ان يكون في صالح الوطن مهما كانت الشعارات التي يطلقها هذا الفريق أو ذاك، والحسم العسكري لا يحسم الوضع السياسي، والقهر والغلبة لا تعني النصر ولا إمكانية تحقيق الاهداف، فالغالب في بلد يحترق ويتمزق هو المغلوب، إن نهج التصعيد العسكري نتائجه معروفة وهي ضياع البلد، وعندما تضيع البلد وتتمزق لن يكون لأحد موطىء قدم يحقق فيه أو عليه آماله وأهدافه الوطنية. على كل الاطراف تجنب الحسابات الخاطئة فالخطأ في الحسابات بالقضايا المصيرية نتائجه مدمرة ومعروفة. ان التطلع لبناء وطن مستقل ومستقر وآمن يتطلب أول ما يتطلّب المحافظة على هذا الوطن، والفتنة الدامية لا تحفظ وطناً ولا تبقي شعباً. الآن أمامكم أيها الاخوة وأمامنا جميعاً فرصة للانقاذ في هذا المؤتمر، فلا تضيعوا الفرصة كما جرى في مرات عديدة سابقة، فيزداد حجم الالام والخسائر وتضاءلت الامال في مستقبل آمن ومستقر، لا تكونوا من أصحاب الفرص الضائعة فتضيع البلاد التي يزعم الكثيرون إنهم يعملون على صيانتها والحفاظ عليها.

٣ - إن سوريا معكم لا تميز في علاقاتها وتعاونها مع أي فريق يكون بالقدر الذي يميز هذا الفريق نفسه بالتعامل والعمل على خدمة لبنان. إننا نمد اليد من أجل لبنان الموحد المستقل ذات السيادة، فليس هناك أهم بالنسبة لنا من وأد الفتنة والحفاظ على هذا البلد الشقيق واستعادة الأمن والاستقرار وسلام ابنائه.

٤ - نرجو ان يثق الجميع بحرص سوريا على أوثق العلاقات الاخوية مع لبنان الشقيق بحكم طبيعة العلاقات الخاصة بين البلدين الشقيقين، وسوريا حريصة ان تكون لكل اللبنانيين بقدر ما هي لكل السوريين، فالوفد السوري في مؤتمركم مكلف ان يبذل كل جهده ويستنفر كل إمكانية حتى ينجح مؤتمركم وحتى يكون مؤتمر الأمن والسلام والوحدة الوطنية والاستقلال.

إننا ندرك طبيعة الظروف التي تواجهون والمصاعب الكبيرة، كما ندرك ان ثمة أعداء لكم ولنا سيعملون على عدم إنجاح هذا المؤتمر لأنهم يدركون ان فشلكم بالاتفاق هو تمزيق للبنان وهذا أهم ما يسعى له العدو الأسرائيلي.

فخامة الرئيس، أيها السادة اعضاء المؤتمر: في ضوء هذه المبادىء التي حملني إياها السيد الرئيس حافظ الأسد، أود ان أضع أمامكم تصورنا لطبيعة المشاكل التي يعاني منها لبنان والتي نرجو ان تكون موضع الدراسة والمعالجة والبحث عن الحلول، مشيداً بالقرارا التاريخي الذي اتخذه الرئيس أمين الجميل وحكومته بإلغاء إتفاق ١٧ أيار مزيلاً بذلك عقبة أساسية أمام الحوار الوطني أما المشاكل كما نراها فهي:

١ - مشكلة الاحتلال الأسرائيلي لجنوب لبنان، ومحاولة الأسرائيليين احتلال وإستيعاب الأراضي اللبنانية، ولست بحاجة لعرض ما يقوم به الأسرائيليون في هذا المجال لانكم تعانون منه ومن نتائجه. ان بحث مسألة الاحتلال الأسرائيلي وكيفية إزالته ومواجهة مخططات إسرائيل مسألة أساسية، لأنها تتعلق باستعادة الارض والسيادة والحرية والكرامة، وفي هذا المجال لا يسعني إلا أن أشيد بكل تقدير بالرئيس عادل عسيران الذي عبر بكلماتهالبارحة وبكل بساطة عن الطريق الذي يجب ان تسلكه الشعوب من أجل صيانة كرامتها الوطنية وتحرير أرضها، ونرجو ان لا يعيش أحد وهم إمكانية ان يقدم الأسرائيليون مساعدة مخلصة، هم يعملون من أجل مصالحهم وليس من أجل مصالح لبنان واللبنانيين ولدى أي منكم عشرات الأمثلة

٢ - لقد أكدت جميع التطورات والاحداث التي مرت وعصفت بلبنان الحاجة الى إدخال الاصلاحات الاساسية في البلاد، ولا أستطيع ان أحدد إتجاه هذه الاصلاحات، فهي يجب ان تكون إحدى المواضيع الرئيسية للحوار الوطني من أجل الوصول الى إتفاق يقوم عليه لبنان الحر الموحد المستقل السيد، الذي يعيش أبناؤه في أمن وسلم ومساواة في الحقوق والواجبات موحدي الآمال والتطلعات

٣ - المسألة الأساسية والملحة وهي مرتبطة بتوجهاتكم نحو الوفاق والمصالحة، هي مسألة الأمن وأهدافه وكيفية توفيره وضمانه لاعادة المهجرين الى بيوتهم منذ بدء التهجير في لبنان عام ٧٥، وإعادة الأمن والطمأنينة والاستقرار لكل اللبنانيين، يتطلب الأمن وهذا يتطلب البحث عن أداته. ومن القضايا الرئيسية التي نرجو ان تكون موضع عنايتكم مسألة الجيش ومعالجة هذه المسألة، وفي مجال العودة إلى الأمن، فإن الحاجة إلى وقف جدي للقتال ووضع الترتيبات العملية، مسألة يجب أن تكون من أولويات العمل برغم ان الأمن مرتبط بصورة رئيسية بتوجه الأطراف نحو الوفاق والمصالحة.

وفي هذا المجال لا بد من إدانة اولئك الذين فجروا الوضع الأمني أمس، ساعة بدء أعمال المؤتمر، فإذا كانوا يريدون توجيه رسالة فإن الرسالة وصلت وفهمناها، ولكن عليهم ان يدركوا ان ليس وحدهم من يستطيع توجيه الرسائل، كما عليهم ان يدركوا ان مثل هذه الأساليب لا تخدمهم إذا كانوا ينطلقون من إعتبارات مصلحة لبنان، بل تخدم كل أعداء لبنان وتزيد الوضع تعقيداً. أما إذا كانت الرسالة وفهمناها ونقول لاصحابها لن تحصدوا إلّا الشر الذي تحاولون زرعه في لبنان ولن تستطيعوا تحقيق الأهداف التي تسعون إليها.

٤ - ومن نافلة القول ان الاتفاق على برنامج وطني يتطلب قيام حكومة إتحاد وطني تتحمل مسؤولية تطبيق هذا البرنامج.

فخامة الرئيس، أيها السادة الأعضاء: أود أن أؤكد لكم ان سوريا معكم بكل جهدها وإمكاناتها من أجل ان تحققوا النجاح في عملكم، من أجل جميع اولئك الذين يعيشون في الملاجىء أيا كان موقعهم، في أي بقعة من بقاع لبنان يعيشون في الملاجىء او مهجرين في وطنهم، وليس هناك أقسى على المواطن من ان يكون لاجئاً ومهجراً في وطنه. إننا معكم من أجل ان يبقى لبنان بلداً موحداً مستقلاً يشاركنا ونشاركه الآمال في مستقبل أفضل، وليكن شعارنا في هذا المؤتمر صراحة في

المناقشة وتصميماً على أن يكون هذا المؤتمر هو مؤتمر الأمن والسلام والوحدة واستقلال لبنان. أرجو الله ان يوفقنا جميعاً حتى نكون على مستوى الآمال المعلقة على مؤتمركم هذا.

والسلام وشكراً فخامة الرئيس.

○ الوزير المسعود: فخامة الرئيس أصحاب الدولة أصحاب المعالي، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ندعو الله أن يبدأ إجتماعنا هذا حتى نخرج منه إلى طريق واحد وهدف واحد، يعيد لبنان العزيز بأرضه وكل طوائفه الى سابق وحدته وسابق سلامه وسابق رخائه وإزدهاره. وفي البدء إنه ليسعدني بإسم حضرة صاحب الجلالة الملك فهد بن عبد العزيز ان انقل اليكم آمال جلالة الملك فهد بنجاح اعمال المؤتمر والمصالحة الوطنية هي أرضية العمل الوطني وأساسه وركيزته، وإنه بدونها فإن فراغ الفرقة ستهدمه وستأتي على كل مسعى، وإني لأحمد الله بأن الوقت لم يطل بين إنفضاض الجولة الاولى وبدء مؤتمر الحوار الثاني، في هذه المدينة التي يذكرنا مناخها الجميل بمناخ قرى جبل لبنان. ويذكرنا هدوؤها بالهدوء الذي كان سمة من سمات لبنان التي افتقدها طوال تسع سنوات.

إخواني: إن الخمسة شهور التي انقضت على مؤتمر جنيف، حفلت بأحداث جسيمة ومآسي ما كان سجل المآسي والأحداث اللبنانية بحاجة للمزيد منها، ومع ما سببته تلك المآسي من آلام جديدة للوجدان اللبناني، إلا أنه يمكن النظر إليها بإعتبارها درساً ينذر بأن ما سيأتي سوف لا يكون بأفضل مما سبق.

إن المعيار الأول لحل الأزمة اللبنانية هو معيار المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية. إن قناة العمل الاولى هي قناة العمل من أجل تحقيق المصالحة، وصولاً بها لاستعادة الوحدة الوطنية، ولا أضيف جديداً إذا قلت بأن العنصر الرئيسي لاستمرار الأزمة اللبنانية إنما يكمن باستمرار الانقسام الداخلي الذي اندفع في البدء حرباً طائفية مسلحة، مكنت قوى العدوان الخارجي بأن تمارس عدوانها على الشعب اللبناني وهي مطمئنة مستفيدة من ذلك الانقسام الداخلي والتناحر المسلح.

وكان طبيعياً إن تباين المواقف وليدة تلك المآسي، وليدة تلك الأحداث تسحب الأزمة اللبنانية الى دائرة الاستهتار بكل أخباره. وهو ما يدعو إلى القول بأن مفتاح الأزمة اللبنانية إنما يكمن بإنتزاع أسباب الانقسام الداخلي بحوار المصالحة، وصولاً لاستعادة الوحدة الوطنية التي لن تجد معها قوى العدوان الخارجي تلك النوافذ السهلة التي كانت تعبر به.

إخواني: لقد انتهت الجولة الاولى من مؤتمر المصالحة الوطنية الى عدد من النتائج، كان أهمها أولاً، العودة الى لغة الحوار بين الأطراف اللبنانية وما تمخض عن ذلك من التأكيد على عروبة لبنان واستقلاله وسيادته وسلامة أراضيه، وتفويض فخامة الرئيس أمين الجميل بإتخاذ الوسائل التي يراها لالغاء إتفاق ١٧ أيار. وقد أعلن في الخامس من هذا الشهر عن إتخاذ قرار الغاء هذه الاتفاقية.

إن ما حدث يرسم بدقة أهداف الجولة الثانية من هذا المؤتمر، التي يمكن تلخيصها في كلمة واحدة، هي إعادة ترتيب البيت اللبناني الواحد تنصرف عن الماضي بكل ما فيه من مآسي وتتوجه نحو المستقبل بكل الآمال المرجوة منه.

إن إعادة تكوين البيت اللبناني تستلزم من وجهة نظري البدء بنقطتين: الأولى فصل القوات ونزع السلاح اللبناني، حتى لا يتجه الرصاص من أيد لبنانية الى صدور لبنانية، مع وقف إطلاق النار فوراً.

الثانية، العمل بأقصى سرعة ممكنة على تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل الفعاليات والقوى اللبنانية حتى تتمتع بثقتها ودعمها، وإن قيام هذه الحكومة الوطنية هو تعبير عن الارادة الوطنية وعزم لبنان على الخلاص من سلسلة الأحداث والكوارث، التي لا تنتهي حتى تبدأ من جديد، وهي الضمان على إنه لا غلبة لفئة على فئة أخرى وأن الوطن ملك لابنائه. وأن الوطنية اللبنانية هي حتميته وهي مقياسه. وقد يتزامن مع قيام هذه الحكومة الوطنية وضع ترتيبات من قبل مؤتمركم هذا حول مهامها وأهدافها ومدة عملها وما يتوجب عليها القيام به مما يدفع الشكوك بعيداً.

إن هذه الجولة الثانية من مؤتمركم هذا تمثل بحق لحظة تاريخية هامة في حياة لبنان، وهي تتطلب أعلى درجات الصدق والاخلاص حتى يتحقق ما هو مرجو منها وما هو مأمول فيها، وإني على ثقة ان تجاربكم خلال هذه المحنة الطويلة وضمائركم التي اكتوت بنارها، ستكون خير معين لكم في الخروج من هذا اللقاء بما يحقق للبنان أمنه وسلامه واستقراره.

وإن جلالة الملك فهد بن عبد العزيز الذي بذل ويبذل كل جهد ومسعى مع أي طرف من الأطراف والذي لم تغمض له عين وهو يبعث برسائله الشخصية، ويدفع برسله من أجل لبنان واستقراره. وإن ما بحث البارحة في مؤتمركم هذا، من نقطة أساسية وهي وقف إطلاق النار هو الاساس الذي يمهد للوصول للهدوء والسكينة في لبنان. وسيبقى الشيء الأساسي والواحد هو الصدق والاخلاص لانفاذ ما اتفق عليه بين جميع الاطراف ويكون بذلك رسالة للعدو الأسرائيلي، ليعلم ان لبنان قرر ان يبقى حراً مستقلاً آمناً ومطمئناً. ولن تألو المملكة العربية السعودية بأن تقدم كل جهد لتحقيق خير لبنان وشعبه العربي الشقيق والسلام عليكم ورحمة الله.

○ الرئيس الجميل: بدنا نبدأ بموضوع نتيجة إجتماع الأمس حول وقف النار، اعتقد ان اللجنة وضعت توصيات وكلفت السيد رفيق الحريري بتلاوة الاقتراحات، كما بقي بعض المواضيع العالقة. وإذا إنتهينا من هالموضوع ننتقل إلى جدول الأعمال. بالمناسبة يؤسفني ان أذكر ان بالامس كان القصف العشوائي يتناول معظم المناطق اللبنانية، كذلك الأمر حتى إفتتاح جلسة اليوم، كانت القذائف تتساقط على معظم المناطق اللبنانية، تفضل أستاذ رفيق الحريري.

○ رفيق الحريري: إن اللجنة المكلفة من قبل الفرقاء انجزت عملها خلال إجتماع مطول عقد ليلة أمس وانتهى الى المقررات التالية:

١ - تثبيت وقف إطلاق النار بإعلان سياسي يتفق على صيغته، مع الاقتراح بأن يكون صادرا عن المؤتمر.

٢ - تأمين مركز دائم للجنة الأمنية، وتحديد هذا المركز وتمثيل الفرقاء بصورة متواصلة ليل نهار. يلحظ الاقتراح اختيار مكان مناسب لجميع الفرقاء ما بين المتحف والبربير كبناية البلدية او غيرها.

٣ - إقامة نقاط مراقبة لوقف إطلاق النار على طول خطوط التماس على جميع الجبهات، وذلك بواسطة فريق من العسكريين المتقاعدين مع تأمين وسائل الاتصال بين هذه النقاط وبينها وبين اللجنة الأمنية.

٤ - فصل القوات على جميع الجبهات وإصدار الأمر السياسي لقوى الأمن الداخلي لتكون جاهزة لتنفيذ هذا الأمر فوراً بواسطة مجندي خدمة العلم.

الاقتراح يقضي بتشكيل الفي عنصر لهذا الغرض، وقد يحتاج الأمر الى ١٥ حسب الخبراء العسكريين، ومع فصل القوات تؤمن المعابر. أما مسافات الفصل فتحددها لجنة خاصة ومتخصصة.

٥ - فتح المطار والمرفأ، مع إعتماد أحد الحلين الاتيين بالنسبة للطريق:

أ - تكليف قوى الأمن الداخلي دون سواها، تأمين طريقي المطار والمرفأ.

ب - إستمرار الوحدات العسكرية المتواجدة حالياً بكافة عناصرها تأمين الطريق.

ومن الواضح هناك بعض العناصر التي تركت الوحدات العسكرية الموجودة في المنطقة الغربية، ترجع هذه العناصر الى الوحدات العسكرية وتنضم الى الوحدات التي ستكون مسؤولة عن تأمين الطريق.

○ بري: الفقرة الأخيرة ما فهمتها.

○ الرئيس الجميل: لحظة أستاذ نبيه.

○ بري: بدي أفهم، الفقرة الأخيرة ما فهمتها.

○ (الرئيس الجميل للحريري): إذا بتريد تعيد الفقرة الأخيرة.

○ الحريري: إستمرار الوحدات العسكرية المتواجدة حالياً بكافة عناصرها، تأمين الطريق. على ان تعود إليها العناصر التي تركت، لأن الوحدات العسكرية الموجودة تقريباً كلها من لون واحد.

○ بري: مين قال هيك.

○ الحريري: تقريباً.

○ بري: ليش الجيش الموجود في الشرقية مش لون واحد.

○ الحريري: مش عمنبحث هالناحية.

○ بري: لا لن اسمح بهالشي، نحن خلينا نبلّش من أول الطريق نحكي صراحة، ما رح نقبل أي مس على

الاطلاق وبدون اي تشنج. حصلت قصة بيروت الغربية واتحدى، إذا بكل الحروب اللبنانية، إذ صار الشي الذي صار ببيروت الغربية، اعطوني أخ مسيحي واحد انضرب كف، أنا بنفسي استدعيت اكثر من ضابط مسيحي من اللواء السادس وطلبت منهم البقاء على مسؤوليتي وكرامتي، البقاء في الجيش وما زال حتى الان أكثر من ١٠٠ او ١٢٠ عنصراً موجودين بجيش بيروت الغربية، ليش هيدا الجيش عندما يأخذ أوامر من لون واحد لا يعتبر فريقاً، بينما إذا رفض ان يقتل شعبه يصبح فريقاً خلينا نكون واضحين من أول الطريق. أنا عبرت مبارح بداهة، إنه لا يوجد غالب او مغلوب فعلاً مثلما ورد في كلمة الأستاذ عبد الحليم خدام، لا يوجد غالب ولا مغلوب عندما يكون المرء يقاتل أهله. ولكن لن أسمح أبداً لهذا الجيش، إما بجيش لطرف وإمّا أن لا يكون جيشاً؟ واعتقد ان حركة أمل في هذا الموضوع، لا أحد يستطيع المزايدة عليها إطلاقاً. قاتلنا الدنيا كلها بما فيها انتم، ورجعنا قاتلنا الجيش لأجل الجيش، هذا الجيش أو يكون فوق حركة أمل وفوق الكتائب وفوق الحزب التقدمي الاشتراكي أو لا يكون عصا بيد أحد على الاطلاق. الأسلوب المستعمل في بنائه والأسلوب المستعمل في إعطائه الأوامر، الطرف الآخر، وهو أنا، استعمل ذات الأسلوب الطائفي حتى أقسمه، هيدا الدليل على أن هذا الاسلوب الجهنمي، كل واحد منا يستطيع إستعماله، لأننا جماعة لا نتقي الله ولا نتقي الوطن. الآن الغريب إن قوى الأمن الداخلي صار فيها برأي اللجنة تحرس طريق المطار، طول عمركم تقولوا ان قوى الأمن ما بيطلع منها شيء، عال أنا أقبل ولكن الجيش ليش بدي اشترط عليه ان يرجع فلان أو فليتان، مطلب أساسي بغض النظر عن فتح المطار، ان يعود كل المسيحين الى هذا الجيش، ولكن بدون شرط، مش لانو بدي إفتح المطار، لا أطمئن الا حتى يجي ١٢٠ عسكرياً مسيحياً ـ هذه الخلفية والتفكير وهالنوع من التفكير بدنا نخلص منه يا سيد رفيق، لذلك هذا الأمر لا أضعه شرطاً ولا أقبل به من أول الطريق الـ ١٢٠ أو ١٥٠ او ٢٠٠ و٣٠٠٠ عسكري مطلوب يرجعوا للجيش وما حدا طردهم أبداً ولكن مش شرط لفتح المطار.

○ الحريري: أولاً مهمة اللجنة الأمنية هي ان تجد الحلول العملية لمشكلة على الأرض. موضوع الجيش وفلسفة بناء الجيش موضوع يبحثه المؤتمر لا اللجنة الأمنية. نحن اجتمعنا وكان هناك اقتراحان، إمّا قوى الأمن الداخلي وهناك ناس كانت موافقة وناس ماكانت موافقة، ولكن رفعنا الاقتراح هيدا يمكن يوافق عليه المؤتمر. أما موضوع الوحدات العسكرية، أي اللواء السادس الموجود في المنطقة الغربية، هناك فرقاء تشعر بعدم راحة تجاهه، فصار هناك إقتراح أن تعود العناصر المسيحية التي كانت موجودة والتي لقينا من الكل، وخاصة الشباب اللي بيمثلوا حركة أمل، لقينا ترحيباً كبيراً بعودة المسيحيين.

○ بري: طبعاً، لكن مش مرتبطة بفتح المطار.

○ الحريري: قلتلك اللجنة الأمنية ما شغلتها تعمل فلسفة.

○ بري: ولكن تفلسفتم أمس.

○ الحريري: هيدا الأقتراح موضوع على كل حال أمام المؤتمر. وفي كل الحالات، الترتيبات الأمنية إذا ما اقترنت بقرار سياسي، إقتراح اللجنة مش ممكن يعمل شي على الاطلاق لأنه توخيا لمصداقية المؤتمر ومصداقية الحاضرين هنا، إذا أردنا الاعلان عن وقف نار وترتيبات أمنية وبنفس الوقت القصف شغال. معناها أن كل الحاضرين بيفقدوا مصداقيتهم بمن فيهم الدول المراقبة. فالتوصية إنه إذا بدنا نعلن عن وقف نار نكون متأكدين ان كل الأطراف تلتزم، وإلّا فإن سيئات إعلانه أكبر بكثير من سيئات القصف. هذه هي توصيات اللجنة.

○ شمعون: سؤال بسيط عن اللواء السادس، بدنا نعرف هاللواء ممن يتلقى أوامره.

○ بري: من نفس المصدر الذي يتلقى أوامره منه طنوس، بدنا نعرف طنوس من مين بيتلقى أوامر.

○ شمعون: يعني من قيادته العامة.

○ بري: لا بدي أعرف بالأول طنوس من مين بيتلقى أوامره، يا فخامة الرئيس خلينا نفتح الملف السياسي.

○ شمعون: لا مش عمنفتح الملف إسمح لي، نحن مش جايين نثير هالموضوع، ولكن عمنسأل سؤال بمناسبة التدابير التي ستتخذ لفتح طريق المطار او لتأمين طريق المطار، سؤالي هو هالجيش، اللواء السادس ممن يتلقى أوامره؟ إذا كان يتلقى أوامره من قيادته العامة شيء، وإذا كان يتلقاها من غير قيادته العامة شيء آخر.

○ بري: نحن على التوجهات ما اختلفنا، الدرك بيستلم الطريق إذا أراد المؤتمرون ذلك ما في مشكلة. الجيش المتواجد في بيروت الغربية هو يستلم الطريق إذا شاف المؤتمر ذلك، كمان ما في مشكلة مع إنه أصلاً استلمها.
الاعتراض على إقتران هذا القبول بشرط، لأنه أصلاً لا نقبل بأن يقال بأن نبيه بري أو حركة أمل أو القوى الوطنية منعت أخ مسيحي في الجيش او بغير الجيش ان يجيء على جيشه إلى بيروت الغربية مش وارد عندي هالشيء.

○ شمعون: مش وارد هالشي عندي.
○ بري: أنا كما مش وارد عندي، وهيدا سبب الامتعاض.
○ شمعون. ان السؤال فقط، اللواء السادس ممن يتلقى أوامره؟
○ بري: يتلقى أوامره من نفسه من قيادته مش مني أنا ما تخاف. أنا لا أتدخل في شؤونه على الاطلاق.
○ خدام: فخامة الرئيس، أنا أقترح، المقترحات تتوزع على المؤتمرين لأن الذاكرة الصوتية ما فيك تعتمد عليها وتبدأ مناقشة المقترحات. ونستخلص قراراً، أما النقاش حول المحتوى فغير مفيد. فلتطبع وتوزع: (وزعت المقترحات).

○ خدام: فخامة الرئيس مشروع وقف القتال، أعتقد هذه المسألة ليست مطلب هيئة الحوار بقدر ما هي مطلب كل لبناني، والتصعيد الذي جرى أمس ليس موجهاً ضد المواطن اللبناني الموجود هناك، إنما ضد هذا المؤتمر، المطلوب إفشال هذا المؤتمر، السؤال الذي أود طرحه على كل الأطراف هل نحن جميعاً نريد الوفاق والمصالحة الوطنية أم لا؟ هل نحن جميعاً نريد لبنان موحداً مستقلاً أم لا؟ إذا كنا بقناعة ضميرية توصلنا إلى هذا الاستنتاج نستطيع جميعاً ان نغلق كل الأبواب المفتوحة للشر، وأن نفتح كل الأبواب للخير والسلام. هذا من حيث المبدأ.
أما من الناحية العملية، جرت هناك عدة إتفاقات لوقف القتال، وكلما صدر بيان لوقف القتال مع أمل بسيط من المواطنين اللبنانيين، ولكن يفقد مصدر وهذا البيان قسماً جديداً من مصداقيتهم، لذلك أنا أقترح إجراءات عملية تجري على الأرض

أولاً ـ لا بد من قرار سياسي لوقف إطلاق النار، وإذا لم يكن هناك قرار سياسي من العبث الوصول إلى وقف القتال، لأنه في هذه الحالة إذا اوقف نظرياً، ولكن سيتحول الصراع الى شكل آخر عن طريق تبادل الهدايا المتفجرة. إذن المطلوب أولاً القرار السياسي والقناعة السياسية كضرورة لوقف هذا الصراع، من العبث كل فريق يؤكد في هذا المؤتمر إنه اتخذ القرار وكلنا نملك الوسائل التي تمكننا من معرفة جدية مثل هذه التوجهات.

ثانياً ـ هناك ٣ مسائل أمنية يجب الاتفاق عليها، هناك مسألة تتعلق بخطوط التماس سواء في بيروت او في الجبل. هذا الأمر يتطلب إبتعاد المتقاتلين عن بعضهم البعض بمسافة متوازية تعادل مدى الأسلحة المتوسطة، أي الرشاشات مدى ١٤٠٠ متر. كل فريق يجب أن يبتعد عن الخط الفاصل ١٤٠٠ متر أي ٧٠٠ بـ ٧٠٠، وتقوم في هذه المنطقة العازلة يمكن ان يتواجد فيها مراقبون لبنانيون، يتم الأتفاق عليهم وهذا أمر سهل. وأنا في دمشق سمعت من فخامة الرئيس مثل هذا الأقتراح.
النقطة الثانية، يجب ان تتواجد قوى الأمن الداخلي لضبط المعابر والممرات لمنع تبادل الهدايا الملغومة، وهذا الأمر أيضاً مرتبط بالقرار السياسي، يعني كل فريق عليه ان يلتزم الى أبعد حد ممكن مسألة عدم إستخدام مثل هذه الوسائل مع الطرف الآخر.

النقطة الثالثة: مسألة المدفعية، في هذه المسألة يتخذ قرار ويلتزم به الجميع بعدم استخدام المدفعية عندما يجري قصف من أي جهة، الفريق الذي يتعرض للقصف يتحمل بعض الوقت لمدة ساعتين لاتخاذ الاجراءات، بمعنى لنفترض ان القصف شمل مثلاً حي المصيطبة أو الأشرفية، الفريق الموجود بالجانب الغربي عندما تقصف المنطقة الغربية، يجب ان لا يرد مباشرة، وبطبيعة الحال الموجودون في الغربية لا يقصفون الغربية، القصف جايي من الشرقية، تجري الاتصالات ويبحث عن المسؤول ويتعهد الفريق الآخر باتخاذ الاجراءات العملية بالمحاسبة بما في ذلك تسليم الفاعلين للمحاسبة. مسألة المدفعية ممكن ضبطها لأن اللعب فيها واضح حتى بالعين المجردة ممكن تنكشف.

الأمر الاخر، تعزيز قوى الأمن الداخلي، لا يمكن ان تتعزز الا بقرار سياسي سواء قوى الأمن الداخلي أو الشرطة

أو الدرك، حتى الجيش عندما لا يكون هناك قرار سياسي فمعناه صفر. الأحداث اثبتت ذلك. إذن المطلوب اولاً وأخيراً القرار السياسي لوقف القتال.

طبعاً في هذا المجال هناك اختراقات، هذه الاختراقات ليست في فريق واحد حتى يكون الانسان موضوعي، هذه الاختراقات ستسعى بشكل أو بآخر لاعادة التفجير. أنا اعتقد أيضاً أن السادة المتواجدين في هذا الاجتماع إذا إتخذوا القرار السياسي لوقف القتال أيضاً، هم قادرون على وقف القتال. إذا تم الاتفاق على هذه الاجراءات تجري المباشرة بتنفيذ العملية دون الاعلان عن وقف جديد للنار، لأن الاعلان وبعده لا يتفذ، هذا الأمر فعلاً سيصغرنا جميعاً، وسيقول المواطنون في لبنان شوها المؤتمر هيدا.

لذلك، يجب ان يكون قرارنا الحاسم هو المنفذ. والملاحظ ان القصف غير موجه للناس القاعدين لا في بيروت الشرقية ولا في الغربية هيدا قصف للمؤتمر.

○ الرئيس سلام: أنا أزيد كلمة واحدة على كل ما قاله الأخ أبو جمال، أنا واثق وأكيد إذا قرار صادر عن المسؤولين عن حملة السلاح بتوقف القتال وإذا بقي شيء من هنا وهناك، لا يكون الا مكشوفاً للجميع ومعروفاً عند الجميع. وهناك شيء مهم آخر عن كشف هذا ومعرفة ذاك. الاعلام أمس كان افتك من قصف القنابل او الرصاص الملعلع، المسؤول عن حملة السلاح ايضاً مسؤول عن الاعلام، بل يجب ان يكون ملازماً لوقف إطلاق النار، أوامر صارمة أكيدة نهائية بأن يمتنع الاعلام عن إثارة إحقاد وإثارة مشاعر، وهذا لا يتطلب لا لجنة مراقبة ولا لجنة فصل ولا شيء، إذا كان التصميم على ذلك قائماً. فيمكن ان يكون منذ هذه الدقيقة وفي كل وسائل الاعلام ولا يثير أي مشاعر أو أحقاد، لأن على ما سمعت كان للاعلام شأن كبير لاثارة الاحقاد وفي تبادل القصف. يمكن ما لازم تغيب عنا هالقصة ولازم نوليها الأهمية، واتمنى ان اسمع قراراً جازماً قاطعاً بهذا الموضوع. الذي عنده إعلام، من الدولة الى الفرقاء الآخرين، يكون مسؤولاً مباشرة إذا الاعلام صرح بكلمة واحدة تثير المشاعر.

○ فرنجية: بالنسبة لوقف إطلاق النار، نظرتي الخاصة إنه في بيروت ثلاثة فرقاء، فريقان ظاهران وفريق تحت الأرض، هالفريق اللي تحت الأرض هو الذي كل مرة عما يخرب على الفريقين، طلقة واحدة يميناً او يساراً بيرجعوا بيطلقوا النار على بعضهم. وطالما هناك على الأرض اللبنانية إسرائيلي واحد سيستمر بهذا العمل.

اليوم إسرائيل موجودة على أرضنا، سؤال، هي بلد شقيق، بلد صديق أو بلد عدو، لازم تأخذ موقفاً اليوم بأحد الأمور التالية: إذا كان بلداً عدواً نعاملها كعدو. القانون اللبناني حكم على كل متعامل مع العدو، بكذا شهر او سنين حبس، ننسى الماضي، وننطلق إبتداء من اليوم، التعامل مع العدو مخالف للقانون، وينص كذا وكذا على المتعامل. هالقرار السياسي الذي سنأخذه، إذا اتفقنا على أن لا إله إلا الله، مفروض كلنا نوافق عليه، أي نتفق عليه وننفذه. إذا اتفقنا على كلمة لا إله، طالما متفقين لازم يتنفذ. إتفاقنا فخامة الرئيس إن كان على الشريكون خيراً للبنان، وان كان على الخير يكون طبعاً خيراً للبنان. مفروض تتفق بنوايا حسنة وننفذ ما نتفق عليه. وعندما نقول وقف نار، مفروض فينا كل واحد من جهته يراقب من الذي يطلق النار، إن كان يطلق النار بأمر منه، الشغلة بترجع له. وإن كان يطلق لاجل التخريب لازم نعاقبه. وإلا فإن وقف النار طالما هو مرتبط بفرد او بمجموعة ما رح يصير عنا وقف النار من الآن الا الخراب النهائي لا سمح الله.

○ الرئيس الجميل: فخامة الرئيس، الموضوع الذي إقترحته أعتقد إنه مذكور في مؤتمر جنيف الاول، حيث كان هناك توجه معلن وصريح بانتهاء لبنان، وبعدين الغاء إتفاق ١٧ أيار، كذلك الأمر انتهى بشكل نهائي. واعتقد أن كل الاطراف مجمعون على توجه، وعلى تحديد الهوية، الى ما هنالك من خيارات أساسية. وأتمنى ان الموضوع هذا طالما إنه مكتوب في المؤتمر الأول، أن نركز جهدنا على وقف النار وطريقة وقف النار، لأن مثلما انحكى في هذه القاعة على لسان فخامتكم بالذات، إذا هناك قرار من المسؤولين بالقاعة هنا وقرار صادق ونهائي على وقف النار ونعني ما نقول بإعطاء الأوامر الصريحة الواضحة لوقف النار، اعتقد ساعتها ان الطابور الخامس رح يتكشف وينكشف كل العملاء القاعدين تحت الأرض. بادىء ذي بدء خلينا نكون صريحين، إذا طالما هناك إشكال على فتح المطار لأن هناك إشكالات حول موضوع الجيش او ترتيبات ثانية إلى ما هنالك، طالما التشكيك بأجهزة التنفيذ التي سنعتمد عليها. فلذلك يقول المثل «على قد

بساطك مد رجليك» نحن اليوم نتمنى ان الدولة تصل الى مرحلة تكون قادرة على معاقبة أي شخص يخرج عن القانون، ونتمنى أن نصل الى هذه المرحلة وبمساعدة الاشقاء، أكيد رح نوصل للنتيجة هذه التي عمتعنيها فخامتك، لكن من مركز المسؤولية أقول للأسف في الوقت الحاضر، هناك مساحات كبيرة من الأرض اللبنانية غير خاضعة إطلاقاً لسلطة الدولة وبالمناطق الخاضعة لسلطة الدولة، فالسلطة هيدي لألف سبب وسبب غير قادرة على تنفيذ الشيء اللي فخامتك تثيره. فلذلك حتى نكون منطقيين وموضوعيين وإيجابيين في قرارنا، بدنا نأخذ هالشأن هيدا بعين الاعتبار، فلذلك، الأقتراح الذي ذكر بقرار نهائي وتعهد صارم من قبل الاطراف المتنازعة على الأرض بضرورة وقف النار فوراً، نحن ساعتها كجيش لبناني نلتزم بالقرار بشكل جذري ونهائي، ويكون هناك أجهزة رقابة على القرار. فإذا أخذنا القرار هيدا، ممكن ننتقل في ما بعد إلى الأمور التالية، إنما حتى الآن والدليل على ذلك التصعيد الذي حصل اليوم صباحاً، دليل ذلك إنه ما في بعد قرار من قبل الاطراف المتنازعة لوقف النار.

ما زلنا في معرض الجدل البيزنطي حول أمور لسوء الحظ هي أساسيّة، في الوقت الحاضر لم نتمكن من أن ننتقل الى المرحلة الثانية في مسيرة هذا المؤتمر.

○ فرنجية: شددت على أن نعتبر إسرائيل عدواً، الاعلام الرسمي ولغاية يوم الذي تركنا بيروت أو أمس مساء، هل يا ترى صدر عنه كلمة يقول فيها جيش الدولة العدوة أو جيش إسرائيل العدوة؟ أبداً، يقول جيش الدفاع الأسرائيلي. فخامة الرئيس، إذا كان إعلامنا الرسمي يسميه جيش الدفاع الاسرائيلي، لأنه بالنسبة للتشكيك بالجيش لفخامة الرئيس، باعتقد نحن والحمد لله في الشمال عايشين ومتمسكين فيه، ولكن قضية تصرفات الجيش في المكان الذي استعمل فيه، هناك تشكيك كثير في هذه التصرفات، اتمنى ان تجري تحقيقاً رسمياً بالنسبة لما حصل في بيروت، وساعتها إذا بعض الاطراف تصرفوا من عندهم من دون أوامر مطلوب معاقبتهم حتى يكونوا درس للباقين، لكن التشكيك موجود لفخامة الرئيس.

○ شمعون: اليوم المؤتمر عين لجنة، ولازم تقدم تقريرها للمؤتمر، سمعنا الأستاذ بري عنده بعض الانتقادات للتقرير الذي قدمته اللجنة.

○ بري: أنا ما انتقدت يا فخامة الرئيس تقرير اللجنة، انتقدت تفسير ربط هذا الأمر بعودة جنود مسيحيين، انتقدت لماذا ربط هذا الأمر، أي تفسير معين غير صحيح.

○ سلام: أتمنى أن لا تسميه مسيحيين. سمّه فريق غير مرغوب فيه.

○ بري: يا سيد، البيان يقول استمرار الوحدات العسكرية المتواجدة حالياً بكافة عناصرها لتأمين الطريق، أنا موافق على هذا البند. وتوجد ملاحظة رقم ٣ ما هي هذه الملاحظة، نصها يقول: تعود العناصر المسيحية التي تركت هذه الوحدات إليها، مع العلم أن عدداً وافراً منها بقي في مراكزه، هيدا موضوع ليس له علاقة بقضية فتح المطار. ليش ربطت هيدي القصة بهيدي القصة.

○ الرئيس الجميل: الكلام للنائب جورج سعادة.

○ جورج سعادة: اللجنة كان عملها محدداً، ما كان الموضوع أن نبحث قضية الجيش بين ترك أو ما ترك، كان في عندنا نقاط درسناها. النقطة الاولى تتعلق بوقف النار وكيفية فرض وقف النار والمراقبة وفصل القوات وفتح المطار وطريق المرفأ، اتفقنا على الكل وعندما وصلنا الى طريق المطار وطريق المرفأ، ظهرت وجهات نظر مختلفة، بالعكس، نحن بسبب ذلك وضعنا النص ونحن قلنا لازم يكون على طريق المطار قوى يرتاح إليها الجميع ويتفق على هذه القوة. . لا يكفي إنك ترتاح أنت بدي إرتاح أنا وما بيكفي إني أرتاح بدك ترتاح أنت، وإلاّ ما كان هناك مشكلة طالما هناك قوات موجودة بالمرفأ وهناك قوات موجودة في المطار كنا تركنا القوات الموجودة، هالنقطتين، ما قدرنا نتوصل لاتفاق بشأنها ونحن ما كنا موافقين إطلاقاً على ان اللواء السادس، لو أعيد له أو لم تعد له القوات اللي تركت، أن يستلم طريق المطار.

○ مروان حماده: الموضوع المتعلق بعودة العناصر المسيحية.

○ فرنجية (مقاطعاً): ما تذكرها مسيحية.

○ حمادة: فخامة الرئيس هيك سميت من قبل الضباط في اللجنة. هالعناصر تركت اللواء بملء إرادتها، لم يطردها

أحد أو إعتدي عليها، وجاءت الى ثكنة إسمها ثكنة الطرابلسي أو المصالح، فتقدم احد الضباط الممثلين للجيش أمس في الاجتماع بقوله: إذا أتيحت الفرصة لعودة هذه العناصر الى اللواء السادس فهذا يسهل الأمور وان هذا الطرح وارد من عند فخامتكم.

○ الرئيس الجميل: لا، أنا ما ورد من عندي هذا الشيء.

○ حماده: هذا ما نقل إلينا، فنحن أكدنا على أنه لم يجبر أي عنصر إلى أية فئة أو طائفة أنتمي في اللواء السادس أو غيره من الالوية الى الرحيل، ولذلك عدنا واعتمدنا موضوع تكثيف قوى الأمن الداخلي دون سواها بتأمين طريقي المطار والمرفأ كحل أول، والحل الثاني القوى المتواجدة، أكانت في المرفأ ونحن ما كان عندنا أي تحفظ على هذه القوة، ومن على طريق المطار تبقى كما هي. وهي نفس القيادات ياسين سويد ما زال بالمطار وأنت عينته، ولطفي جابر ما زال على الطريق وأنت عينته، وحدات الكتائب ٣٣ و٦١ كلها موجودة نفسها، هلق بعض الناس مش مرتاحة نفسياً لوضع معين، وتخلت عن وحداتها، مش سبب كافي لمنع فتح المطار. نحن شعورنا إنه ليس هناك القرار السياسي لفتح هذين المرفقين. وأبدينا هذه الملاحظات أمس وقلنا لهم إن هذين المرفقين إذا ما فتحا معناها ما بدكم وقف نار صامد، لأن هذين المرفقين مفتاحاً خطوط التماس في بيروت، إذا فتح المطار وفتح المرفأ تبرد الجبهة كلها وتفتح المعابر. فممكن تعتبر هذه القضية كتاب للرغبة في وقف النار أو عدم وقفه.

○ كرامي: من ساعة طلبت الكلام.

○ سلام: بسيطة بتحكي عني.

○ كرامي: يا عمي نسيت اللي بدي أقوله (وتابع) فخامة الرئيس، نحنا ليش جايين على هالمؤتمر مش حتى نتوافق ونتفق حتى نحل هالازمة اللي نحن فيها، إذا كان الأمر كذلك يعني تفاؤل الناس بإجتماعنا هو أضعف شيء عندهم. إن وقف النار يكون محققاً إذا كان مجرد إجتماعنا بدو يؤجج النار، نحن في الحقيقة ضميرياً منقول يا ريتنا ما جينا، لأن أنا شخصياً متألم، إنني نائم بالفندق هيدا الفخم وعمبتغدى مظبوط واعصابي مرتاحة وفعلاً يعني عايش في جنة، بينما أهلي وعشيرتي وإخواني عايشين في جهنم، ثانياً يا فخامة الرئيس أنا أسأل هالاخوان اللي عندهم قوى مسلحة بيقدروا يمونوا عليها أم لا، حتماً يمونوا عليها، لذلك أتساءل ما دام هم جايين الى هنا حتى نتفق وهونيك ما بيصدقوا الاوامر، في ضوء هذا القرار المضني الذي اخذه كل واحد منا باعتباره حضر المؤتمر بدون ذنب وبدون واجب، لأن نحن كلنا مستعدين نموت إذا كان في ذلك خدمة لبلدنا لبنان. بس نسمح بأن يموت اللبنانيون تحت شعار المزايدة، بمحبتهم وبالغيرة على مصالحهم هذا شيء ما عاد أحد يقبل فيه. أمس اتفقنا على وقف النار وطلبنا من الاخوان كلهم ان يصدروا أوامرهم لبيروت حتى يلتزموا بوقف النار، أنا أحب أن أسأل من بلغ بيروت بوقف النار بالنسبة للجماعة التي يمون عليهم، أنا هيدا سؤال أحب أن أوجهه... وأريد أن أسأل كذلك! هذا القرار وهذا الابلاغ إذا لم يحترم، ماذا يعني ذلك، يعني أحد أمرين، أو يطيعون الأوامر وهذا أمر جيد وإما لا يطيعون وهذا أمر جدل، لأن الحقيقة عند ذاك نحن نسأل بأنه ما في التزام من المرؤوس للرئيس، وهذا فعلاً يقتضي وقفة جماعية حتى كلنا نكون مطمئنين، لأن عندما نقرأ صحف بيروت ٢٥ طفلاً ماتوا أمس بالغربية. طيب هالاطفال شو ذنبها وشو الربح الذي بيتوخوه الذين يقصفون، من أماتة اللبنانيين الذين نحن مجتمعين اليوم لكي نبحث بمستقبلهم وبكيفية انقاذهم. الترتيبات الامنية الموضوعة من اللجنة التي كلفها المؤتمر أمس. أيا كانت هذه التدابير، الغاية الوحيدة منها هي تحقيق وقف النار! طيب إذا كان بأوامر ما بيوقف النار وإذا كان بقرارات من المؤتمر ما بيوقف النار وإذا كنا نحن لا نقدر ان نمون على النار نوقفها، طيب بدي اتساءل يا ترى إسرائيل هي التي تقوم بذلك بأوامر مباشرة منها، وكل هؤلاء يأتمرون بأمرها وليس بأوامرهم. هذا إذا كان واقع فعلاً، صار بدنا نفتش عن حلول أخرى وما في شي سر، قيل في اللجنة مبارح بأن المطلوب وضع ترتيبات أمنية مع إسرائيل، فإذن ما يجري لمصلحة إسرائيل وهذا من أجل الضغط علينا للوصول الى وضع الترتيبات التي تحمي اسرائيل ومصالح إسرائيل وأمنها. شوها الاخرة إذا كلنا مجتمعين هون لمصلحة إسرائيل. الاولى خلينا نروح على بيوتنا يا فخامة الرئيس، هناك أمور عجيبة غريبة. الأسئلة التي طرحها الأخ عبد الحليم خدام، هل نحن لغاية إجتماعنا ناويين ان نعيد للبنان بسمته وسعادته واستقراره وازدهاره، أم لا؟ إذا كان ذلك، فنحن جئنا من أجل هذا، والا لماذا نتكىء على بعضنا ومنتشاطر وأهلنا يموتون هناك بسبب وجودنا هنا لا الافضل نرجع على بيوتنا، لذلك يا فخامة الرئيس، رجاء كل واحد يقنع نفسه أولاً، إذا كان

فعلاً مقتنعاً بأن وحدتنا هي من أجل مصلحة بلدنا وإنقاذ شعبنا، تفضلوا حتى نتعاون مع بعضنا لأننا لن نعجز عن الوصول الى إتفاق على الحلول، لا أحد يريد أن يأكل الاخر. لكن إعملوا معروف بطلوا تاكلونا، نحن الحقيقة مع هذه الاقتراحات جملة وتفصيلاً، ونحن نعتبر بأن كل ما هو مطلوب الثقة في ما بين بعضنا البعض. طريق المطار مين بيحميها وطريق المرفأ مين بيحميها، كله تضييع وقت، إذا كان هالثقة ما تولدت في ما بيننا، كل هيدا ما عاد له معنى، لذلك نرجوكم نحن جايين تشتغل، والا أنا شخصياً فعلاً رح يكون عندي موقف من المؤتمر. أنا ضميرياً ما بقا اقدر أعيش بالاوتيل هون وأهلنا عميموتوا بلبنان.

الرئيس الجميل: الكلام للرئيس سلام.

○ سلام: ما بدنا نقول على سبيل التكرار، أنا قلت مبارح أمام الكل باخلاص شديد كيف ترددت كثيراً قبل ان آتي إلى هذا المؤتمر، وجئت محني الرأس محاولة لانقاذ البلد، وإذا ما بدنا نمشي على الطريق الصحيح لانقاذ البلد عبثاً نبحث، لو افترضت إننا اتفقنا على كل الأمور وجئنا لتنفيذها ولا يوجد وقف نار، كأننا ما عملنا شيئاً فإذن لنعود الى وقف النار. فخامتك ابتدأت امس بالبند الأول وتقول: إنهاء المعارك والمباشرة بإزالة إثارها. أتى صديق اليوم وهو نائب رئيس الجمهورية العربية السورية الأخ أبو جمال يقول: لا بد من قرار سياسي لوقف النار. أتى الأخ الوزير مسعود يقول: وقف النار فوراً. أتت اللجنة تقول في تقريرها تثبيت وقف النار بإعلان سياسي يتفق على صيغته، مع الاقتراح بيان صادر عن هذا المؤتمر. أنا أعود وأقول إمّا أن تكون النيات صادقة وصحيحة ومتينة، وكل من هنا على الطاولة ممن يحملون السلاح او مسؤول عن حمل السلاح مصمم تماماً على وقف النار، أنا واثق أن النار ستتوقف. إنما يبدو يكون مصمم كيف التنفيذ، هيدي تأتي بالتفاصيل بعدين. أولاً لازم ننطلق من هالفكرة هيدي، إذا صحيح مصمم، أنا أصر أن يعلن هذا، طالما أعلن وقف النار ولم تقم به أو لم يقم به المسؤولون عنه تفشل مشاعر الناس. الناس اليوم واقعة في ضيم في بلدنا تستصرخنا كلمني سماحة المفتي، كلمني سماحة الشيخ محمد مهدي شمس الدين كلموني نساء، كلمني كبير وصغير بين الأمس واليوم، دخيلكم بس بدنا وقف إطلاق نار. فإذا ما وصلنا لهذا اليوم، أنا أقول إنه غير ممكن ان نستمر أبداً وقلتها مبارح واليوم، قالها الرئيس كرامي ولا تؤاخذوني إذا قلتها بصراحة، أنا مش مستعد أبقى على هذا الكرسي الوثير وأنعم بالراحة والأمان في سويسرا، وأهلي، أهلي يعني مش إبني مش خيي مش زوجتي، أهلي كلهم، أهل لبنان إذا بالشرقية او بالغربية يقتلون مثل العصافير ولا أحد يسأل عنهم، أرجوك ان يكون هذا قرارنا الاول ليجزم بتصميم فليقل من هو مسؤول عن حمل السلاح، ليقل أمامنا خلينا نكون صريحين ليقل ليس بإمكاني أن أقوم بذلك، إنما إذا قال أمامنا أنا واثق إنه يستطيع ان يفعل ذلك. أنا أصر على وقف النار وإعلانه من المؤتمر واقف عند هذه النقطة وإلا لا يكون لأي خطوة أخرى معنى، مع التصميم ان يبدأ فوراً. لأنه لا زالت الى الأمس وسائل الاعلام تعطي تشنج تعطي تحيز، عمتعطي إثارة مشاعر الفتك من المدفع والدبابة.

○ خدام: فخامة الرئيس أريد أن أشير إلى نقطة تحدث عنها الرئيس فرنجية مرتين، وأنا أشاركه فيها، المشكلة في لبنان ليست بين المسلمين والمسيحيين، وظلم للمسلمين والمسيحيين أن يقال هذه أزمة مسيحية ـ إسلامية، ويعني كلنا عايشين على الأرض وضع لبنان مثل ما الواحد بيعرف بيته، المسألة في لبنان هي مسألة سياسية، هي جهنم وقودها مسلمين ومسيحيين. أنا سأطرح هذا السؤال على الأشخاص الموجودين في هذه القاعة، هل حسب أحد ماذا سيكون الوضع إذا فشل هذا المؤتمر، إذا كان مسلماً أو مسيحياً، هل حسب، أنا اعتقد وصدقوني وعندي تجربة بالمسألة اللبنانية، يمكن على قدم المساواة مع أغلب الموجودين، رغم ان البعض منا خبرته وتجربته ضعف خبرتي وتجربتي، إذا المؤتمر فشل يا إخوان لن يبقى لبنان، ضعوا هذا الأمر أمامكم، وستتحملون مسؤولية ذبح البلد، واللي عايش بوهم إنه يستطيع أن يقيم دولة او دويلة ما لازم يعيش بهالوهم، الجسد عندما يتمزق اليد ما فيها تتحرك لوحدها، او الرأس يتحرك لوحده، الجسد كله يموت كلكم بتموتوا. قد لا تموتون جسدياً ولكن البلد كلها ستموت، يعني ما واحد يعيش بوهم إنه سيأخذ كذا كلم ويساوي فيها اللي بدو إياه. كلكم جربتم وكل الاطراف خلال التسع سنين الماضية كل واحد في منطقة مسيطر عليها، حاول ان يفعل شيئاً، بس ما استطاع ان يفعل شيئاً ويمكن خسر كل شيء، الأمر الآخر الذي يجب ان تدركوه ان المنطقة ما عادت تحتمل الوضع القائم في لبنان بالنهاية انتم ونحن والمنطقة سندفع ثمناً غالياً كثيراً لاستمرار هذا الوضع، إذا كنا شايفين هالصورة ونقبل الاستمرار فيها، أنا اعتقد نكون لا نخدم الشعارات والأهداف التي نطرحها.

أنا لا أريد أن أحمل المسؤولية لأي فريق من الفرقاء الموجودين على الطاولة، من هو المسؤول من هنا أو هنا، ولكن كل مسؤول بالنهاية، وفعلاً أنا مع الرئيس سلام ومع الرئيس كرامي فمن عنده مسلحين لا يستطيع المون عليهم فليقل ذلك. طيب إذا كان وقف إطلاق النار قرار فعلي ما فينا نعلنه، طيب كيف ستتفقون على مستقبل البلد ومن سينفذ ذلك. كيف ممكن تتفقوا على أي شيء إذا أبسط الأشياء التي هي مطلب كل الناس، ما فيكم تتفقوا عليها. وأنا شخصياً اعتبر كل من يطلق النار او يساهم او يستطيع ان يمنع ولا يفعل، هو خائن للبنان وخائن لقضية لبنان، ما واحد منا يبني حساباته بشكل خاطىء. القضايا المصيرية الغلط بحسابها نتائجها مدمرة جداً وما في واحد منا بيقدر يتحملها.

الأمر الآخر: أتمنى أن يدركه أولئك الموجودون في لبنان ولا أعرف الحقيقة، من المسؤول لأزم يدركوا إننا لن نقع تحت ضغط الابتزاز العسكري إطلاقاً، نحن كمراقبين في المؤتمر واعتقد اغلبنا كأعضاء في المؤتمر يجب ان لا نقع تحت الضغط العسكري، هذا الطريق مدمر للجميع.

هناك الام تكلم عنها الرئيس كرامي والرئيس سلام، وأنا أعتقد لو استوردنا ولو بحثنا عن كل شرير في العالم، ونقول له استلم لبنان هذا البلد الصغير وتصرف به، لا اعتقد إنه يفعل به ما يفعل به الان لبنان شو بدو يتحمّل حتى الواحد لازم يخطي خطوة للأمام والبلد يحترق إذا الواحد بدو يخطي للأمام أين يضع قدمه، طالما الأرض كلها نار، كلها تحترق كلها دم أين يضع قدمه، فأنا أيضاً مع السؤال أوجه هذا السؤال للأخ وليد جنبلاط والأخ الشيخ بيار، أنتم موافقون على وقف القتال ام لا، السؤال الذي أوجهه للأخ وليد وللأخ نبيه ولفخامة الرئيس ولفخامة الرئيس شمعون وللأخ الشيخ بيار، للجميع انتم مقررون ان توقفوا القتال ام لا؟

- الرئيس الجميل: بالنسبة للجيش أكبر أمنية ان يرجع الى ثكناته.
- خدام: أنا لا أقول إن الأمنية مش موجودة بس هذا سؤال عام، فإذا كنتم مقررين الآن يجب ان يؤخذ القرار ويبلغ الان، من هنا وبشكل فعال وعملي هذا إذا كان قدرتم ان تمونوا، ومن لا يقدر أن يمون يقول أنا والله مش قادر، أنا مش قادر أضبط الناس عندي ساعتها نتعاون كلنا ونجد الأسلوب لضبط الناس. يعني الواحد يشعر بثقل الضمير وبعذاب الضمير لما الناس كل الناس منتظرين مؤتمر الحوار حتى يعيشوا، إذا كان مؤتمر الحوار سيحمل لهم الموت ساعتها نصبح كلنا قتلة، وأرجع أؤكد كلامي وأنا لا أوجه أي إتهام لأي فريق حتى أيضاً أنا كمراقب لازم أكون موضوعي في توجيه الكلام. طبعاً عندما ننجح صدقاً في أمر نستطيع الانتقال الى مرحلة ثانية بنفسية مرتاحة.

- بيار الجميل: ما شعرنا فيه أمس واليوم، إننا كلنا متفقون على وقف النار واعطيت مثل أمس كمان على أنو لو جبت أحسن قاضي ويعمل أحسن حكم وما يكون هناك قوة للتنفيذ فلا فائدة، وما أوصلنا لهذا الدرك، بعد خبرتي، عدم وجود قوة تنفذ ما نتفق عليه، أي على ما يتفق عليه الخصمان في البلد، فلنتفق الآن على هذه القوة وأصر على هذه المسألة، فلن يحل شيء بالقوة والقوة في لبنان لا تنفع.

إذا أردتم للبنان ان يحيا وأن يكون نموذجاً للعالم كله، ليس للشرق فقط، علينا ان نتفق مع بعضنا، شرط ان يكون هذا الاتفاق بالتراضي، فلنتفق الآن على القوة التي ستتكفل بالتنفيذ.

- الرئيس الجميل: الكلام للأستاذ نبيه.
- الرئيس سلام: قبل ان يبدأ الأستاذ نبيه، إسمح لي بسؤال، الشيخ بيار قال أمس ما قاله اليوم، وهو يريد قوة للفصل والتنفيذ وأنا أسأله، من هي القوة التي يفكر فيها ولنكن صريحين.
- بيار الجميل: جاوبتك أمس
- سلام: من هي هذه القوة؟
- بيار الجميل: أولاً، قوة لبنانية، فإن لم تكن لبنانية، فلتكن شيطانية، ولكن نتفق عليها.
- الرئيس الجميل: الكلام للأستاذ نبيه
- بري: تصوري، حول السؤال الذي طرحه أبو جمال، إن كلا منا يقدر أن «يمون» على جماعته، اعطي مثلاً، أمس اتصلت شخصياً وتكلمت مع أيوب حميد وابلغته بما اتفقنا عليه هنا، فاعلن عن وقف النار الساعة ٨. طبعاً بقيت

مناوشات بسيطة لحدود الساعة التاسعة والربع ووقتها تم الالتزام بوقف النار بشكل نهائي تقريباً واستمر هذا لأنه باعتقادي أن كل الأطراف الموجودة هنا اتصلت بجماعاتها. ولكن بحدود الساعة العاشرة، واعتقد بمجرد ظهور صورة الشيخ أمين على التلفزيون، في إفتتاح المؤتمر بدأ القصف. فما هو المعنى من هذا القصف، معناه قصف المؤتمر، إنه قصف سياسي تماماً مثلما قلتم وليس قصفاً عسكرياً او أمنياً.

هناك شيء أساسي يجب ان نتنبه له، سمعنا من الرئيس كرامي ومن الرئيس سلام أمس، مرات عديدة، إنه إذا بقيت هذه الحالة فلنرجع إلى لبنان، وأنا أقول أن هنا من يسعى لابقاء الحالة المتفجرة حتى يدفعنا الى الرجوع فاشلين.

واعتقد أن أحد المطالب الأساسية والجوهرية إفشال المؤتمر، لنكن صريحين، استعملت الوسيلة الأسرائيلية في لبنان ولم تنفع، الآن فتح الباب العربي، أي الاعتماد على سوريا، وهذا الأمر لن يسمحوا به لعبد الحليم خدام هيك بالسهولة. نقول هذا الكلام لأنه في آخر كلمته قال نريد صراحة بالمناقشة سنكون صريحين سيحاولون اغلاق هذا الباب العربي مع الأسف، الباب الأسرائيلي موجود بيننا، الغاء إتفاق ١٧ أيار لم يكن غاية بحد ذاته. إتفاق ١٧ أيار كان وسيلة، وإذا راجعنا محاضر جنيف نجد إنه كان وسيلة للوحدة بين اللبنانيين، الرئيس شمعون يومها قال لي أنا أريد أن آكل عنباً، قلت له توقيع إتفاق ١٧ أيار لا يطعم عنباً، قال ما البديل لانسحاب إسرائيل، قلت له ضع يدك بيدي. حتى الآن هناك بدائل تعطى للجنوب اللبناني غير يدي بيدك مفتاح الحل هو الجنوب، لا تعتقدوا اني هربت عن الشق الأمني لا، ما زلت فيه وهذا طرح أمس باللجنة، الجنوب هو مفتاح الحل. الهواء الجنوبي كان ممكن يفيدنا جميعاً بالنسبة لهذه الوحدة. يسمح لي فخامة الرئيس مرة واحدة بس الوحدة الاسلامية المسيحية في الجنوب تريد لبنان الواحد الموحد. بمجرد ظهور التباشير بالغاء إتفاق ١٧ أيار والاتفاق في ما بيننا طبعاً، كان هناك محاولات سابقة «القوات اللبنانية» تفتح تكنات فوق تجربة الجبل، لا أحد يريد ان يتعلمها.

أنشأت إسرائيل ما سمي الجيش الشيعي، كان واضحاً تماماً، إنهم يريدون من الشعية ان يعملوا شي حفلة كمان بالجنوب مع المسيحيين تنبهنا للأمر، الغينا واستطعنا ان نلغي هذا الجيش الشيعي، عملنا عدة مؤتمرات صحافية، يا عمي نحن ما فينا ليكم، على الأقل في الجنوب لا نقدر عليكم، ما بدنا نقاتلكم، إقفلوا هذه الثكنات بالجنوب. الغي إتفاق ١٧ أيار، انتقلت البندقية من كتف الى كتف إنضمت القوات اللبنانية لقوات الرائد سعد حداد، حيث جاؤا لها بضابط جديد متقاعد آسمه لحد.

- بيار الجميل: ما تقول القوات اللبنانية قل المسيحيين.
- بري: المسيحيين يا سيدي علموني العروبة.
- الرئيس الجميل: أرجو عدم مقاطعة الأستاذ نبيه.
- بيار الجميل: وإذا كان يخرج عن الموضوع
- بري: لا أخرج عن الموضوع أبداً.
- الرئيس الجميل: إذا بتريدوا عدم المقاطعة.
- بري: الذي يعتقد إنه ألغى إتفاق ١٧ أيار قدم قسطه للعلا، لا، إتفاق ١٧ أيار الغي ولكنه ينفذ على الأرض الجنوبية بحذافيره، هناك غطاء جديد وأنا أتوجه لفتى العرب الاغر.
- كرامي: من هو.
- بري: الرئيس كميل شمعون
- كرامي: وضح
- بري: هناك غطاء جديد إنهم يحاولون أن يتغطوا فيك الآن في جزين ومؤتمر جزين
- شمعون: فيّ أنا؟
- بري: قلتم بدكم تحكو بصراحة، إذا ما بدنا نتصارح فلماذا نتحاور، بدي أحكي كلام عن ٢٠٠ الف مهجر من الضاحية الجنوبية، كل هيدا ن الجنوب والشعب الجنوبي ما يعانيه، لا تصدقوا ان لبنان سيرتاح إذا الجنوب سيبقى متألماً، بدنا نحكي كلام مر، إذا ما بدكم تسمعوا الكلام المر، أعتذر واضطر ان انفعل، ولكن لا أنسحب من المؤتمر، ويمكن الغاية هي اني أنسحب ولكن لا أنسحب بل أسكت وإذا بتسمحو لي تابع سأتابع. هناك غطاء يخطط له والضابط

أنطوان لحد هو ضابط مقرب منك بـا فخامـة الرئيس شمعـون، الآن هناك إنسحـاب من صيدا من قلب صيـدا، سلمت صيدا الآن لجماعة سعد حداد وللحرس الوطني، وأنا أملك معلومات وأعتقد ان الرئيس عـيران لاحظها في صيـدا، بدو يصير إنسحاب أبان هذه المؤتمر الى الزهراني وإيقاع الواقعة بين الشيعة والمسيحيين نحن عندنا قرار إننا لن نقاتل.

O بيار الجميل: هذه غاية إسرائيل.

O بري: أنا أعرف وأتكلم عن إسرائيل. ونحن عندنا قرار بأننا لن نقاتل، ولكن بـالوقت ذاتـه الوفـاق الأمني من أين يبدأ طالما قيل في اللجنة ان هناك تـرتيبات أمنيـة لأسرائيـل والوفـاق الأمني يبدأ من الجنـوب، ما المبـرر لوجـود سلاح للقوات اللبنانية ولجماعة سعد حداد في الجنوب، جماعة حـداد لا نمون عليهم، كنـا نقول الآن صـار فينا نمـون عليهم، ما المبرر أن يوجد سلاح هناك. كل سلاح مرفوع في ظل الوجود الأسرائيلي هو سلاح مشبوه، هذا السـلاح سيستعمل منـك لقتلي ومني لقتلك، هذا الأمر حاصل في الجنوب. الجنوبيون مـاذا فعل الجنـوبيون، رفعـوا الاعلام للعـرب الآن، الأنف العربية الآن أصبحت فـوق. لم تعد لتحت، الجنـوبيون يصنعـون العرب كـل العرب، ان النضـال لم يكن يومـاً من الأيام بالدولارات وملايين الدولارات. هذا الشعب الجنوبي الذي قاتل اخوته حتى لا يقع التوطين سيقاتل أعداءه وهو يقاتلهم. كيف يقاتلهم. بوحدة القرية الجنوبيـة، ممنوع عـلى الجيش الأسرائيـلي الدخـول الى القريـة الجنوبيـة مسيحية وإسـلامية، معركة قرية «معركة» التي دخل فيها ١٥٠ جندياً إسرائيلياً وخمسون دبابة وثلاث هليكوبتر حتى يقـدروا يدخلوا عـلى قريـة صغيرة لماذا الآن لا نحول هذا النضال الجنوبي كله، هذا النضال نضال العرب الـذي يلقن الدروس الـذي عميدفـع ثمنه إبن الجنوب. إبن الجنوب لا الشيعي إبن الجنوب، بجميع طوائفه.

المطران خوري الموجود في صـور ليس أقل وطنيـة من أي شيخ اخـر حتى من الشيخ راغب حـرب اللذي قتـل. وما حصل في صيدا والانتفاضة الحـاصلة في صيدا لماذا الآن تقمع بـواسطة القـوات اللبنانيـة وجماعـة سعد حـداد وبغطاء من الرئيس شمعون. خلينا نكون صريحين بالنسبة للموضوع هذا. تبدأ القصة هنا لماذا، لأنه إذا كـان هذا المطلوب ان يصير بـالجنوب والمطلوب أن نقتل بعضنـا في الجنوب، نبيـه بري يقـول، أنا لا أريـد القتال بـالجنوب غـداً تقع مجـزرة جديـدة فيأخذوني بأرجلهم، هذا شيء ممكن يصير. هذا واضح، فلماذا هذا الحاصل في الجنوب يصير الآن ببيروت. المطلوب ان هذا المؤتمر لا يكتمل عقده ولا ينجح. توقعوا دائماً ان يبقى خرق لوقف النار وتوقعوا ان يبقى الدمار والضرب. التحـدي والجواب أول هذه النقطة يكون بأمرين، الأمر الأول: أنا لا أرى ان هناك مشكلة لتنفيذ التدابير التي اتفقنا عليها، أبـداً، خلينا فوراً، وهذا الاقتراح من الرئيس ومش من عندنا، ان يكون هناك ضباط متقـاعدون ودرك للفصـل. ونسرع عمليـة الخمسة عشر يوماً على قدر استطاعتنا، وبالوقت ذاته نصر على إكمال المؤتمر ونطرح المـواضيع الأسـاسية لأنـه بالنتيجـة لا وقف إطلاق نار أمنياً إذا لم يكن هناك توافق سياسي والسلام عليكم.

O سلام: لنتفق على هذا البيان، سـأقرأه عليكم: «إيمـانا منـا بضرورة حقن الـدماء التي تنـزف على أرض لبنـان، وبضرورة وقف القتال وصونا لما تبقى من قدرات ورأفة بالمواطنين في كل المناطق وحجباً لسقوط مزيد من الضحايا، يعلن المجتمعـون في مؤتمر الحـوار الوطني اتفـاقهم الكامـل وتصميمهم على وقف إطـلاق النار فـوراً، وبصورة نهائيـة وحقيقي وتثبيته بكل الوسائل، ويعلن المجتمعون كذلك عن ضرورة إمتناع الاجهزة الاعلامية جميعها ودون استثناء وفوراً عن كـل ما من شأنه تحقيق التباعد بين اللبنانيين وإثارةالضغائن والاحقاد في النفوس. ويؤكد المجتمعون ان هـذا الأعلان سترافقه تدابير فورية عملية لتنفيذه بواسطة الأطراف المعنية، وبالتنسيق من خلال اللجنة الأمنية التي انبثقت عن المؤتمر».

O فرنجية: إذا بتسمح لي أزيد على الأقتراح العبارة التاليـة «وكل من يخـرق هذا الاتفـاق ما هـو إلا عميل للعـدو الأسرائيلي».

O كرامي: الحقيقة أنا أعتبر أن الأهم ان المؤتمر يوافق عـلى الاقتراح، وبعـد إتفاقنـا أمس على وقف النـار دون ان نعلن ذلك للأسباب التي شرحناها، وتأليف اللجنة التي قامت بعملها بالتكليف الذي أوكل إليها ورفعت تقـريرهـا اليوم، اعتقد كلنا موافقين على إقتراحاتها. أهم شيء أن نوافق فعلاً على تقرير اللجنة واقتراحاتها حتى تكون فعـلاً الجلسة بـدأت بشيء عملي نتخلص منه الى البحث لاعطاء الأوامر بالتقيد والتنفيذ بالنسبة لهذه القرارات.

○ سلام: ممكن نقول على أن هذا الأعلان يرافقه تدابير عملية لتنفيذه فوراً بواسطة الأطراف المعنية وبالتنسيق مع اللجنة الأمنية التي انبثقت عن المؤتمر.

○ كرامي: يا دولة الرئيس إذا سمحت، أنا بدي بسط الأمور لحتى ما نأخذ قرارات وعملياً ما نكون واثقين من تنفيذها خشية ان ينعكس ذلك على معنويات المؤتمر نحن أمس الفنا اللجنة وكلفناها بمهمة، في ضوئها وضعت تقريرها ورفعت إقتراحاتها. نحن نقول وافقنا او تبنينا تقرير اللجنة وإقتراحاتها وسنقوم بتنفيذ ذلك بالوسائل التي نتفق عليها.

○ سلام: البند الأول من تقرير اللجنة يا دولة الرئيس يقول: تثبيت وقف إطلاق النار بإعلان سياسي يتفق على صيغته مع الاقتراح بن يكون صادراً عن المؤتمر، هنا دخل التردد، ولنكن واضحين بين ان يعلن ونفشل في إعلاتنا كالعادة، وان يعلن ويكون لنا نصيب من النجاح، أنا أعتقد بالظروف التي أصبحنا فيها، أصبح يجب ان نتخذ هذه الخطوة ونتحمل مخاطرها، إذا بدو ينعكس علينا وما يتم هذا أنا أقول لن يتم شيء على الاطلاق.

○ كرامي: إسمح لي يا دولة الرئس، نحن ما فينا نصمم بهذا الشكل لأنه نحن عارفين على الأرض هناك اختراقات الحقيقة . .

○ سلام: خليها تتكشف.

○ كرامي: وإسرائيل لها عناصر ووسائل وعملاء وهؤلاء بواسطتهم يصير ما يصير نحن نقول وقف إطلاق النار الذي أمس كلفت لجنة لوضع الترتيبات له قدمت تقريرها والهيئة وافقت على التقرير مع الاقتراحات.

○ سلام: والله إذا صدر من المؤتمر يكون أفضل.

○ جنبلاط: أعتقد إنه هناك شقان. الشق الأمني والشق السياسي، صعب نفصل بين الشقين. في موضوع التقرير، يقول الأستاذ حريري يمكن هناك ثغرة واحدة هي أقليم الخروب، نسوا إقليم الخروب، وضروري يكون وقف النار شاملاً وكاملاً على كل الجبهات. في ما يتعلق بالشق الأمني العسكري وهذا ليس سراً على أحد وهذا يمكن توضيح لبعض الأسئلة التي طرحها معالي الوزير خدام، سوريا أعلنت بالأساس دعمها للقوى الوطنية، والقوى الوطنية وحزبي على الاقل أعلن موقفاً مع سوريا بوجه لبنان إسرائيلي. لبنان مستقر سيد عربي هذا الأمر تحصيل حاصل، إما لبنان إسرائيلي، فنحن حلفنا الأساسي مع سوريا، لأن سوريا المدخل الى العروبة. وهناك عملية ذخيرتي وسلاحي يصلوني عن طريق سوريا، هذه مسألة معروفة وليست سراً أبداً أنا أضع كل ذخيرتي وسلاحي بتصرف مراقبين من سوريا من أبو جمال. إذا أعتقد إني مسؤول عن خرق وقف النار، أن يغلق على أسلحتي وذخائري ولكن هناك العامل الثاني وهو العامل الأسرائيلي العامل الأسرائيلي لست أنا المسؤول عنه العامل الأسرائيلي من الجنوب لبعض الناس في الشرقية والمطلوب موقف صريح من هذه المسألة وهنا التقي مع فخامة الرئيس ودولة الرئيس والاستاذ نبيه بموقف صريح من العامل الأسرائيلي، وهذا الموقف لم يتخذ حتى الآن. وهناك رسالة واضحة وصلتنا من بيروت.

○ سلام: إذا بدنا نكون الغينا الاتفاق مع إسرائيل لمجرد إلغاء الاتفاق ولارضاء هذا او ذاك ، إذا كان من الاخوان او بعض المؤتمرين او من بعض فئات الشعب فلا نكون عملنا شي. والغاء الاتفاق إذا لم يكن معناه إتجاه آخر. نحو تمسكنا بإخواننا والمضي في ضوء ذلك عربياً وعروبة فمعناه ما عملنا شيء.

○ الرئيس الجميل: إذا بتريدوا بالنسبة لهذا الموضوع، هناك قرار نهائي اتخذ من قبل الدولة وكان هناك إجماع عليه عند كل القيادات، وتأكدت الموافقة او الدعم لهذا الاتفاق من خلال وجودنا في هذه القاعة، كلنا حول الأهداف التي اعلنتها الدولة. فلذلك من هذا المنطلق، هناك مناطق في الجنوب ذكرها الأستاذ نبيه غير قادرين ان ندخل إليها، وهناك أسباب لعدم تمكن الدولة من الذهاب الى الجنوب فأتمنى الا ندخل في نقاش يلهينا عن المواضيع العملية التي بدنا نوصلها، والتي بالنهاية أنا أقول بكل موضوعية، أعتقد أن نجاح مؤتمرنا هو الذي يجيب على ما يريده فخامة الرئيس فرنجية على توجه واضح وصريح للسياسة اللبنانية بالشكل الذي يرضي ضميرنا كلنا.

فلذلك اتمنى ان لا نرجع للمواضيع هذه، لأنه عندنا مواضيع أساسية إذا انكبينا عليها ودرسناها بجد، أنا مقتنع إننا نصل للنتيجة التي كلنا معاً بدنا إياها. والآن في عندنا مواضيع عملية منها وقف النار. موضوع عملي وإقتراحات عملية لوقف النار لنتكب على هذا الموضوع وأنا بتقديري قادرين نوصل لنتيجة للموضوع هذا. إذا وصلنا للنتيجة وتوقف النار

مظبوط ساعتها بتوقف الساحة اللبنانية، إنطلاقاً من العاصمة، كلها صف واحد لمواجهة وضع الجنوب وتوحيد الصف لمواجهة الأخطار المحدقة بالجنوب. إنما إذا غطسنا الآن بنقاش جديد حول هذه المواضيع، أنا أخاف إننا ما نوصل لنتيجة، فأتمنى ان نركز الآن كل جهدنا على وقف النار. أوقفنا إطلاق النار دخلنا بإصلاحات وحدنا الصف بدون العقد التي ذكرها سيادة نائب الرئيس السوري، هناك مخاوف موجودة هنا وهنا، عدم طمأنينة، كذلك الأمر شعور بالحرمان والمساواة الى ما هنالك. إنما هناك عقدة خوف وعدم طمأنينة، أنا أستطيع أن أعطي معلومات وصلتنا من الجنوب، أذكر شيء حصل في جزين من وقت وجيز، معظم الذين شاركوا في مؤتمر جزين هم أشخاص مرعوبين من وضع الشوف وخايفين يصير فيهم مثلما حصل في الشوف بدون إعطاء أي تفسير لهذا الأمر، إنما أنا أعطيكم معلومات فقط بأن الوفا من الذين شاركوا في مؤتمر جزين، كانوا مرغمين لحضور هذا المؤتمر غير مخيرين فقط، أعطوا تفسيراً لوجودهم بأنهم خايفين يصير فيهم ما جرى لغيرهم او يتعرضون لمآسي جديدة.

فإذن أنا أؤكد إنه بمجرد اطمئناننا في العاصمة وإيجادنا للمناطق التي نستطيع من خلالها تأكيد وحدتنا وتعاوننا وتصميمنا على تجاوز هذه المحنة، لا أعتقد إطلاقاً أن فخامة الرئيس شمعون مختلف مع دولة الرئيس كرامي او كذلك الأمر فخامة الرئيس فرنجية أو وليد بك مختلف مع الشيخ بيار على التوجهات الأساسية في لبنان، لا أحد في هذه القاعة يريد أن يصبح لبنان محمية إسرائيلية او غير إسرائيلية، واعتقد إننا ذقنا الأمرين من هذه الأمور فلذلك عندنا توجه واضح هو تحرير لبنان، وتوجه واحد هو ان يرجع لبنان بلداً مستقراً سيداً مستقلاً. إنطلاقاً من هذا المبدأ الذي اقريناه في أكثر من مؤتمر وأكثر من مناسبة إنطلاقاً من هذا المبدأ لازم ندرس فوراً الوسائل العملية التي ستحمي المواطن، لأن المواطن في بيروت كفر بكل هذه الشعارات وكفر بكل هذه التوجهات وهذه الاجتماعات. ما عاد يعنيه كل هذه الشعارات، كل ما يريده إنه يطلع من الملجأ وكل ما يريده يقدر يوصل إبنه على المدرسة؛ أو لسوء الحظ البعض منهم يركب طيارة ويغادر من بيروت. هذا هو هاجسنا اليوم. وأتمنى ان نتجنب بقدر الأمكان المواضيع التي يمكن ان يحصل حولها جدل طويل وننسى القضايا الآنية التي ان تمكنا من حلحلتها نتمكن من التقدم خطوة للأمام نحو عودة الجنوب كاملاً غير منقوص الى السيادة اللبنانية وتحريره من كل جندي إسرائيلي موجود على أرضنا اللبنانية. الشرط ان نوقف القصف العشوائي، كذلك الأمر، النقاش الحاد الذي ستكون نتائجه أقسى من قصف القذائف، أو ممكن تؤدي إلى المزيد من القصف العشوائي بالمدفعية الثقيلة اللي حصلت في الآونة الأخيرة ببيروت. فأتمنى أن نرجع ننكب على ورقة العمل التي تتعلق بوقف إطلاق النار واسمح لنفسي القول: أتمنى أن هذا القرار لا يصدر عن المؤتمر، إنما يصدر كوثيقة موقعة من وليد جنبلاط - نبيه بري - بيار الجميل - كميل شمعون، نحن كدولة نتحمل مسؤوليتنا بهذا الاطار. وكلام شرف وكل واحد عنده شرف عند ربه كلام شرف، كل واحد منا يشتغل بضمير بوجدان، بوطنية ويتخذ الاجراءات الصارمة للجم كل من يخرج عن هذا القرار. يصدر هذا القرار بتوقيع ويوزع هذا القرار مع التوقيع ببيروت حتى يعرف بأن هذا التزام جدي وليس التزام مناورة، وصدوره عن أصحاب الشأن بالذات يعني ذلك التزاماً وعن هذا القرار. قضية مطار قضية مرفأ أنا أرتبها مع نبيه وسنجد الطريقة المثلى حتى يتأمن ذلك بشكل سليم لا أحد يريد أن يقتل الناطور، كلنا نريد أن نأكل عنباً كلنا نريد الحياة طبيعية ترجع. فتح المطار وفتح المرفأ يعيدان دورة الوضع الطبيعي في البلد، وتشجعنا كلنا حتى نذهب أكثر في طريق الاستقرار فمن هذا المنطلق اعتقد إذا الآن اخذنا هذا القرار بدون كل هذا الحكي. بند واحد بس بتوقيع وليد جنبلاط، نبيه بري، بيار الجميل وكميل شمعون الآن اليوم بتوقيعهم فقط أمر لكل المسلحين ببيروت وقف إطلاق النار فوراً على مسؤولية بيار الجميل وشمعون وبري وجنبلاط نحن كدولة نتحمل مسؤولياتنا في هذا الاطار وأنا مستعد أوقع بجانب هذا القرار.

- سلام: إسمح لي زيادة الاعلام اضف الاعلام بإصرار.
- شمعون: الشيخ بيار موافق وأنا موافق.
- فرنجية: فخامة الرئيس هذا التمني الذي تمنيته فخامتك تأكد بأن هذا كل شي يتمناه اللبناني ولكن مفروض نرجع للأساس.
- الرئيس الجميل: بدنا نوقف النار وبعدين منرجع للأساس.

○ فرنجية: وقف النار من تمنياتي ولكن بدي إرجع قليلاً للوراء، فخامة الرئيس ما هو الـذي أوصل لبنـان للوضع الذي هو به؟

○ الرئيس الجميل: بدك ترجع لسنة ٦٩

○ فرنجية: يا سيدي بدي إرجع لسنة الألف، مخطط أميركي لتهجير اللبنانيين حتى يحل محلهم الفلسطينيون.

○ الرئيس الجميل: بدنا نتحداهم

○ فرنجية: ما فينا نتحداهم. عسكرياً ما فينا نتحدى إسرائيل، منكـون عمنضحك عـلى انفسنا إذا تصـورنا بـأننا عسكرياً منقدر.

○ الرئيس الجميل: بوحدتنا فخامة الرئيس.

○ فـرنجية: بـوحدتنـا أنا معـك، ولكن ما منقـدر الا نتمنى على إسـرائيل تتـرك أرضنا. إقتـراح بـأن يصـدر عن الاجتماع إنذار يوجه للولايات المتحدة خلال شهر أو ان الولايات المتحدة تفرض. عـلى إسرائيـل الأنسحاب الشـامل عن أرض لبنان، أو لبنان سيقطع علاقاته الدبلوماسية معها. طالما إسـرائيل مـوجودة عـلى أرضك فخـامة الـرئيس، إسرائيـل سعت ان يكون لبنان محمية لها، ولكن بفضلك وفضل من تعاونت معهم الغي هذا الاتفاق ولكن اليـوم إسرائيـل ما قبلتـا نكون محمية لها ستخرب لبنان لتهجير المواطن اللبناني، وكل ما يبحث هنا بقضية وقف النار له أهمية ولكنه لن يعطي الغاية المقصودة، الغاية المقصودة الوحيدة إنذار أميركا بتوقيف مخططها او نقطع علاقاتنا معها. ما هـو تأثـير قطع العـلاقات عـلى أميركا؟ لا شيء. ولكن نكون قمنا بواجبنا تجاه ضميرنا وتجاه بلدنا وشكراً.

○ الرئيس الجميل: هذا الموضوع موضوع أساسي يناقش ويطرح في جدول أعمـال إجتماعـاتنا. ولكن الآن ليس عنـدنا إمكـانية ننتـظر شهر جـواب أميركـا. الآن نحن نريـد ان نوقف النـار فوراً، وفي هـذه الجلسة مش عـارف إذا بدأ القصف لأنهم لم يبلغونا إذا كان هناك قصف او لا.

○ خدام: إقتراح عملي، فخامة الرئيس فرنجية أثار مسألة أساسية تتعلق بوضـع الاحتلال الأسـرائيلي. أنـا أؤيد إقتراح الرئيس فرنجية. يعني الموضوع إقتراح أساسي ويجب ان يكـون موضـع إعتبار رئيسـي عنـدما نـناقشه. أمـا إقتراح فخامتك بصدور قرار موقع من الاخوان، الحقيقة أنا أيضاً معك في هذا القرار، ومع تفضلكم بتوقيع القرار هذا نوع من الدعم واقترح صدور بيان آخر بإسم المؤتمر كله، بدعم هذا التوجه يعني ان نفصل بين العمليتين: أي يكـون هناك تـوجه سياسي بمعنى ان كل اللبنانيين مـع هذاالتوجّه. وأيضاً هنـاك توجـه عسكري من الأطـراف المتقاتلة. لـذلك كـل واحد من الاخوان الأربعة يجب ان يكون حاسماً بإعطاء تعليمات التنفيذ، مع رجاء من كل الموجودين في القاعة لكل الأطراف، بأن الذي يتلقى الضرب يتحمل ساعة او ساعة ونصفاً يعطي فرصة للمعالجة ما يكون الرد مباشرة. لأنه بالنهاية وبصراحة من الذي يموت. المقاتل لا يموت. البريء هو الذي يموت، وبصراحة أكثر من الذي يقود القتال ليس هو من يموت. يعني كل واحد منا عنده أولاد وعنده أطفال يتصور الواحد آبنه، يتصور طفله بـالفعل كحـد أدنى من المشاعـر الأنسانيـة لازم تطغى عليه. فأنا مع إقتراح فخامة الرئيس ومباشرة توضع الصيغة ويوقع عليها ويحصل التأكيد وتحدد الساعة المعينة وتشكل لجنة مباشرة على أعلى مسـتوى ممكن في بيروت.

○ بري: تشكلت اللجنة.

○ خدام: يعني فيا تمون ام لا؟

○ بري: بتمون

○ خدام: مين من عندك مثلاً.

○ بري: من عندي أيوب حميد. وشريف فياض من عند وليد بك وفؤاد أبو ناضر من الجبهة.

○ بيار الجميل: أبو ناضـر أو فادي أفـرام أو بطرس خوند

○ بري: قلتم أبو ناضر.

○ بيار الجميل: أعتقد إنو أبا ناضر غير متحمس كثيراً ونحن ما فينا نفرض عليه هذا الأمر.

○ الرئيس الجميل: على كل حال ابحثوها انتم. واعطونا إسم ممثلكم (خدام يـوجه حـديثه لعمـر مسيكة قـائلاً): استاذ عمر باعتبارك كنت أمين عام مجلس الوزراء وشاطر بالصياغة هذه مهمتك، صياغة المشروعين.

○ سلام: مع الأصرار على إدخال الاعلام.
○ الرئيس الجميل: وليد بك أنت مقتنع بالتوجه هذا.
○ جنبلاط: أنا مقتنع ولكن متشائم لأن هناك لعبة كبيرة.
○ خدام: منجرب
○ جنبلاط: منجرب، على كل حال أنا مثلما قلت نحن نمـون وننتظر، نـأكل «خبيط قـد ما تـريدوا»، في مـوضوع إسرائيل والجنوب موضوع القوات شيخ بيار لغاية الآن لم ينحسم.
○ بيار الجميل: وليد بك لماذا تقول القوات. قل ان هناك بعض اللبنانيين او قل هناك جماعة مع سوريا وجماعة مع إسرائيل.
○ خدام: إذا ممكن نحصر نقاشنا الآن بمناطق الأشتباكات، وطبعاً الشيخ بيار قال كلمة عابرة بأن فؤاد أبو ناضر غير متحمس للجنة وما فينا نفرض عليه.
○ بيار الجميل: هناك كثير ليس أبو ناضر فقط.
○ خدام: فلنقم بتجربـة اللجنة ويصـدر البيان، وأنـا أناشـد من كل قلبي كـل الأطراف «لما يجيبها خبط يتحملوا شوي ونحن هون لما بيتحملوا إذا كان الخابط من منطقة ما عندها كلنا نتخذ الاجراءات ضده». نجرّب ٢٤ ساعة.

(وبعد مشاورات بين أعضاء المؤتمر تلي البيان التالي):
إن الموقعين أدناه يعلنون ويلتزمون بما يلي:
١ ـ إعلان وقف النار وتثبيته بصورة شاملة
٢ ـ تأمين مركز دائم للجنة الأمنية وتمثيل الفرقاء بصورة متواصلة.
٣ ـ إقامة نقاط مراقبة لوقف إطلاق النار على طول خطوط التماس على جميع الجبهـات، وذلك بـواسطة فـريق من العسكريين المتقاعدين مع تأمين وسائل الاتصال بين هذه النقاط وبينها وبين اللجنة الأمنية.
٤ ـ فصل القوات على جميع الجبهات، وإصدار الأمر السياسي لقوى الأمن الداخـلي لتكون جـاهزة مـادياً وبشـرياً لتنفيذ هذا الأمر فوراً بواسطة مجندي خدمة العلم
٥ ـ فتح المطار والمرفأ.
٦ ـ تمنح اللجنة الأمنية، مع رفع مستواها، أوسع الصلاحيات لتنفيذ هذه التدابير فوراً.

○ سلام: أنا اعتقد ان الكلمة التي استعملها الأخ أبو جمال يتعهدون ويلتزمون، أفضل نضع هـذه الكلمة بـدل من كلمة يعلنون ويلتزمون.
○ خدام: إذا بتسمح لي ملاحظة شكلية على الصياغة يجب تعيين الاخوان المطلوب ان يوقعـوا سيوقعـون وبدون كلمة الموقعين أدناه
○ الرئيس الجميل: أخ أبو جمال اعتقد ان اقتراحي كان توجيه نداء فوري بثلاثة اسطر فقط لكل المتحاربين بوقف إطلاق النار فوراً فقط لا غير. وبعدين التفاصيل تصدر عن هيئة ثانية.
○ كرامي: أنا اعترض على كلمة الموقعين أدناه. لأن القضية مش بيع وشراء أرض. وبعدين فخامة الـرئيس مش المطلوب نداء، المطلوب مع النداء إقرار الترتيبات الـلي ممكن فعلاً تضمن وقف النـار، وهـذه اللجنـة هي التي عملتها او لا نكون عملنا شيء. يعني هذه ترتيبات متفق عليها بين الجميع.
○ سلام: نضع كلمة نتعهد ونلتزم وبلا كلمة نحن الموقعين.

(ثم تلي بيان ثان وجاء فيه):
«نظراً للأهمية القصوى التي اولاهـا المؤتمر للحـالة الأمنيـة المتردية في البلاد، ومنعـاً للمزيـد من النزف والضحـايا والخسائر، وإزاء المخاطر التي تهدد الوطن من جراء هذه الحـال، وقفاً فـورياً شـاملاً ودائـماً لأطلاق النـار في جميع المنـاطق اللبنانية، وندعو محازبينا بشدة الى التقيد الكلي بهذا الالتزام».
○ سلام: أصر على كلمة نتعهد ونلتزم، وأصر على قضية الاعلام.

○ الرئيس الجميل: عندك اليوم يا دولة الرئيس سبع إذاعات خاصة موجودة في البلد.

○ سلام: والله إذا المسؤولين عن الأذاعات هنا في عندهم نية صادقة أظن ما في مشكلة لأن الأعلام فتاك يا فخامة الرئيس.

○ الرئيس الجميل: حتى نكون موضوعيين، وحتى نأخذ نتيجة طموحنا في هذا الاجتماع أو في هذه الجلسة بالذات ليس حل كل العقد القائمة، بدنا نخطي خطوة، وما بدنا نحل مشكلاتنا كلها دفعة واحدة. في عندنا القصف المجنون الذي تتعرض له المناطق بادىء ذي بدء، مفروض أن نطمئن الناس بأن إجتماعنا اليوم هو خطوة أولى نحو السلام. بدنا نوقف النار فوراً يعني بدنا الناس تطلع من الملاجىء. هذه مرحلة أولى وبعدين نستمر في أعمال مؤتمرنا. ونتأمل ان نستطيع تأليف حكومة إتحاد وطني تتحمل مسؤولياتها لمواجهة الاعلام الفتاك. ومواجهة الفلتان ومواجهة الناحية الاقتصادية التي لم يذكرها أحد حتى الآن. وإذا بتحبوا نعمل تقرير موجز للوضع الاقتصادي الذي سندفع ثمنه كلنا معاً سوا. الوضع الاقتصادي ما عاد يتنظر أسبوع أو أسبوعين، الوضع الأقتصادي يعني الوضع الاجتماعي، المعامل مقفلة، العملة اللبنانية تطلع وتنزل بشكل جنوني، ما عاد هناك أي استقرار على صعيد التعامل التجاري خاصة، ٩٠٪ السلع التي نستهلكها في لبنان، نستوردها من الخارج، ما عاد أي تاجر يقدر ان يتعاطى بالتجارة الخارجية، لأن ما عاد عنده ثقة بالعملة اللبنانية، نحن نقول هذا الكلام بين أربعة جدران لأنه بالطبع هذا الكلام ما فينا نحكيه في الخارج. وضع المصارف وضع دقيق جداً لولا ان هناك نوع من الضمير المهني. ضمير مهني بالواقع صلب والقيمين على القطاع المصرفي، لبنان لولاهم لكان الوضع المصرفي اليوم كارثة ونحن نعرف ما هي أهمية القطاع المصرفي لمسيرتنا الاقتصادية وحتى الوطنية. فلذلك من الضروري جداً، نحن لم نطرح هذا الموضوع سابقاً، يمكن مش وقته بس على كل حال الوضع الاقتصادي والمالي في وضع خطير جداً جداً جداً، وما عاد يقدر يتنظر إطلاقاً، ويمكن الدكتور عمر يقدر يوضح شوي بصفته المسؤول عن أحد المصارف، يقدر يوضح الوضع المصرفي. فلذلك لن يرحمنا أحد إذا ما استمر الوضع بهذا الشكل، سيتحول لبنان الى أزمة إجتماعية، وتحصل ثورة من كل العمال والطبقة العاملة في البلد، رح يجوا يجتاحونا كلنا سواء، ومش رح يسألوا على أحد أبداً. أنا متخوف جداً من هالناحية الناس بعدها هلق في الملاجىء ومش عمتسأل ولكن بمجرد خروجها من الملجأ المواطن بدو يسدد فواتيره ويطعم اولاده، ساعتها بدها ترجع المواضيع تنطرح بكل ابعادها. واعتقد يمكن انا اصغركم هون بس المواطن عميحمل المسؤولية لكل القيادات التي اوصلت لبنان الى ما هو عليه «من ذقني أنا وجر».

○ كرامي: الأفضل نخلي العالم في الملاجىء(ويضحك).

○ الرئيس الجميل: مظبوط يا دولة الرئيس يمكن هذا حل إذا كان بالنا برأسنا ومش بوطننا، إذا بالنا نخلص برأسنا يمكن معقول نخلي الناس في الملاجىء، ولكن طموحنا نخلص الوطن ومش نخلص انفسنا.

○ سلام: أنا أصر إصراراً كلياً على قضية الاعلام، اقله عندما نتعهد هنا بوقف النار. أن يكون من أمتنع عن إطلاق النار او تعهد به، ويلتزم وتصدر عن إذاعته خبرية مخالفة، هذا ما بيضر. أنا اترجاهم كلهم إخواننا بأن تأخذوا ذلك بعين الاعتبار هذه القضية مهمة كثير ومهمة جداً.

○ فرنجية: لكن مش رح يتعهدوا

○ سلام: ليش مش رح يتعهدوا.

○ فرنجية: لأن هناك ناس عندهم أجهزة إعلام ومش معنا هون.

○ سلام: ساعتها تقول إنهم خارجون عن المتعهدين بوقف... أنا أضيف على الصيغة المطروحة لوقف النار قضية الاعلام والعبارة هي نتعهد ونلتزم بقضية الاعلام.

○ خدام: أنا عندي صيغة.

○ الرئيس الجميل: أنا أقترح يا أبو جمال إنو نخلي فريق عمل هلق هون يتفقوا مع بعض.

○ خدام: أنا خالص بس بدي دقيقتين وسأعطيكم صيغة كويسة... إذا بتسمحولي ابدأ (وتلا الاقتراح التالي):

تقديراً منا لخطورة استمرار الوضع الأمني القائم الذي يهدد أمن وحياة ومستقبل اللبنانيين فإننا نعلن ما يلي:

١ - التزامنا الدقيق والشامل بوقف إطلاق النار، وندعو جميع محازبينا والقوى المرتبطة بنا، بأن تتوقف إعتباراً من الساعة كذا، عن القيام بإطلاق نار أو بأية عمليات عسكرية.

٢ - تنفيذ القرار المتخذ اليوم والذي يتضمن ما يلي:

أ - تشكيل لجان مراقبة من المتقاعدين في الجيش وقوى الأمن الداخلي، تنتشر على جميع خطوط القتال، وتقدم لها جميع وسائل الاتصال وترتبط باللجنة الأمنية.

ب - تأمين مركز ملائم للجنة الأمنية، التي يجب ان تضم أعلى المستويات العسكرية لدى كل طرف.

ج - فصل القوات لمسافة متساوية ومتوازية، تعادل مدى الأسلحة المتوسطة.

د - تكليف قوى الأمن الداخلي بالاشراف والسيطرة على المنطقة العازلة التواقيع فلان وفلان وفلان...

○ بري: والمطار والرفأ.

○ خدام: موضوع المطار والمرفأ أنا ما تدخلت فيه، على أساس فخامة الرئيس سيبحث الأمر معك يا أستاذ نبيه.

○ سلام: أنا أخشى اني أضايق المجتمعين الاخوان أنا أرجع وأصر بكل قوة على قضيّة الاعلام وأنا أدري ما أقول.

○ الرئيس الجميل: طيب منحط بند آخر وهو وقف الحملات الاعلامية.

○ الرئيس سلام: لا، هناك شيء آخر هو تحديد الساعة او نقول فوراً

○ الرئيس الجميل: يا أبو جمال، قضية فصل القوات والتراجع الى ما هنالك، هيدي ما بعرف على خطوط التماس مثلاً عند الغومون بالأس وفي قلب بيرت بالأسواق القديمة، ما بعرف إذا حركة أمل بتقدر تطبق هالبند لأن أمل موجود على خطوط التماس، بعدين هناك قضية خطوط التماس في عندك الجيش الذي يؤمن الفصل بين المتحاربين حتى ما يصير هناك تداخل، فالشيء هيدا اعتقد بدو شوية عناية حتى ما نكتب شي وما نقدر نطبقه.

○ خدام: الحقيقة فخامة الرئيس، إذا ما صار فصل، وبدو يشمل كل واحد عميقاتل بما فيهم عناصر الجيش. هناك السكان ممكن في هذه المنطقة، السكان هم الذين يقاتلون ما فيك تقلهم طلعوا من بيوتكم، ولكن المهم لا يوجد أسلحة ولا مظاهر مسلحة، المنطقة العازلة ستكون خالية من أي مظهر من مظاهر السلاح إطلاقاً. لذلك الأمن الداخلي يستلم هذه المنطقة وتكون هذه المنطقة منطقة خضراء.

○ الرئيس الجميل: أنا أفضل في هذه المرحلة ان نتفق على وقف إطلاق النار.

○ خدام: أنا أقول لك سلفاً بدون فصل لن يوقف النار، أنا ضامن إنه لن يقف لأنه يا فخامة الرئيس من يدفع له الفين ليرة لبناني من أي طرف كان بيطلع على بناية ويقنص شي مواطن وساعتها بتولع. ليش الأسلحة المتوسطة،، هي الأسلحة التي تقريباً يستعملها الأفراد، على الاقل إذا لم تقل مدى الأسلحة المتوسطة نقول الكلاشينكوف اي ١٤٠٠ متر، وفي الحالة هذه هذا البيان سيكون مثل أي بيان آخر، وإذا بتذكر ويذكر الأخ رفيق يوم كان الحديث عن الخطة الأمنية التي لم تر النور البند الأساسي، كان الفصل، لأنه بحالة التوتر القائمة كل ما الناس موجودين أمام بعضهم البعض، أنا باعترف إنه هناك اختراقات والاختراقات موجودة عند كل العالم، طالما الناس شايفة بعضهم البعض مش رح يتنفذ شي. ومع ذلك جربوا.

○ كرامي: إذا سمحت نحن فينا ندمج الاقتراحين بإقتراح واحد بإعتبار ان ما نسعى إلى وضع نصه، هذا التزام من الاخوان الأربعة من عندهم قوات على الأرض تقاتل. نحن نكتفي، الحقيقة، بإعلان المبادىء العامة لوقف النار. للفصل بين القوات وتحديد نقاط المراقبة وإعطاء هذه المهام التفصيلية للجنة الأمنية التي رفعنا مستواها.

○ خدام: على كل حال القرار بيرجع لكم. ولكن أنا لن أفاجأ إذا الأمور ما مشيت.

○ الرئيس الجميل: أبو جمال أنا مش اختصاصي بالموضوع ولكن عايش بالموضوع هذا، عندك جيش على خطوط التماس وما يزعل منا الرئيس فرنجية، هو مثل كل الأطراف ما زال موجوداً على خطوط التماس، إذا بدك ترجع ٧٠٠ متر يعني بدك تفرز ما تبقى من الجيش.

○ خدام: بيرجع للوراء.

○ الرئيس الجميل: وين وراء بالنسبة للجيش.

○ كرامي. على الثكنات.

○ الرئيس الجميل: ساعتها ناس تقول وراء على الشرقية، ومنهم يقول وراء للغربية، طالما ما صار فصل قوات وصار تفاهم على الجهاز الأمني الذي سيرعى الأمن، والا ماذا يمنع اول ما يحصل أي حدث لا سمح الله ترجع الميليشيات الى مراكزها.

○ خدام: نحن لازم نفترض أن هدف المؤتمر ليس فقط وقف إطلاق النار، بدنا نفترض إن المؤتمر هيدا بدو يطلع بوفاق وطني، وإتفاق حول كل المواضيع وبالتالي يمكن مجرد الوصول للاتفاق معناه بشكل عام انفراجاً جديداً، يعني كل خطوة إيجابية بتفتح الطريق أمام إتفاق آخر.

○ الرئيس الجميل: يمكن إقتراح الرئيس كرامي إقتراح مقبول، اولاً يكون هناك إعلان نوايا، وبتقديري إعلان النوايا وبقرار من الأربعة يعني، وليد بك والاستاذ نبيه وفخامة الرئيس شمعون والشيخ بيار، إذا كان هناك قرار بالمعنى هذا أنا بتقديري الأمور بتمشي.

○ خدام: نحن ما خايفين من الأربعة نحنا خايفين من اللي تحت.

○ الرئيس الجميل: الأربعة بيضبطوا ارضهم.

○ خدام: جربوا على كل حال، نحن قاعدين هون وبعد ٢٤ ساعة منشوف شو بيحصل.

○ الرئيس الجميل: إذا منرجع لقرار أبو جمال ونوجه منهجية معينة لقضية فصل القوات حتى ما تكون فورية، ومنشوف طريقة منهجية بالنسبة للوصول للنقطة الأخيرة.

○ خدام: طيب اللجنة الأمنية بدها تشرف على فصل القوات.

○ الرئيس الجميل: اللجنة الأمنية بتوضع الترتيبات اللازمة لذلك، يعني القضايا التفصيلية تترك للجنة الأمنية، لذلك فينا نرجع للفكرة الاولى، وأن يصاغ الاعلان بأربعة اسطر عن الأساسيين المعنيين بالامر ويدعم المؤتمر هذا النداء بتفاصيل وما ذكره الرئيس كرامي يعني بيطلع بيانان، بيان عن الأربعة بنداء والزام والتزام بوقف النار. والمؤتمر يدعم هذا النداء والالتزام والالزام بالتفاصيل العائدة للجنة الأمنية. حتى نعطي وقعاً لهذا النداء ولا يكون نداء باهتاً وبتفاصيل يمكن ان لا تطبق.

○ خدام يتلو البيان: «تقديراً منا لخطورة استمرار الوضع الأمني القائم الذي يهدد أمن وحياة ومستقبل اللبنانيين فإننا نعلن ما يلي:

١ ـ التزامنا الدقيق والشامل بوقف إطلاق النار، وندعو جميع محازبينا والقوى المرتبطة بنا، ان تتوقف إعتباراً من الساعة كذا عن القيام بإطلاق النار أو بأية عمليات عسكرية.

٢ ـ تنفيذ قرار مؤتمر الحوار المتخذ اليوم والذي يتضمن ما يلي:

أ ـ تشكيل لجان مراقبة من متقاعدي الجيش وقوى الأمن الداخلي تنتشر على جميع خطوط القتال وتقدم لها جميع وسائل الاتصال وترتبط باللجنة الأمنية.

ب ـ تأمين المركز الملائم للجنة الأمنية التي يجب ان تضم اعلى المستويات العسكرية لدى كل طرف.

ج ـ فصل القوات لمسافة متساوية ومتوازية تعادل مدى الأسلحة المتوسطة

د ـ تكليف قوى الأمن الداخلي بالاشراف والسيطرة على المنطقة العازلة

هـ ـ فتح المطار والمرفأ واستلام قوى الأمن الداخلي الطرق المؤدية إليها.

○ سلام: يفهم ان هذا ليس الاعلان من قبل الأخوان الأربعة.

○ خدام: هناك فقرتين، الفقرة الأولى الالتزام الدقيق والشامل بوقف القتال. والثانية تنفيذ ما قرره المؤتمر يعني الاخوان الأربعة يتعهدون بتنفيذ قرار مؤتمر الحوار من المسألة التي تعنيهم.

○ كرامي: إذا ممكن يا أخ أبو جمال ان الأخـوان الأربعة يعلنـوا التزام مـوقع منهم عـلى البيان ونحن كمؤتمـر ندعم ونؤيد ما يصدر عنهم.

○ خدام: سيصدر قراران، قرار من المؤتمر بالقسم الثاني من البيان. والقرار الثاني من الأخوة الأربعة يعلنـون فيه الالتزام بوقف النار والالتزام بتنفيذ هذا القرار.

○ كرامي: أنا أقول انو الأخوان الأربعة بدهم يعلنوا وقف إطلاق نار على مسؤوليتهم وفي بيان مستقل.

○ خدام: يا دولة الرئيس وقف النار يلزمه مستلزمات اخرى. بدنا ايضـاً الاخوان الأربعـة يعلنوا تعهـدهم بتنفيذ هذه المستلزمات.

○ كرامي: هذا ما اقصده. يعني الأربعة بدهم يوقعوا.

○ خدام: هم سيعلنون. أول شيء يطلع قرار عنكم بمقترحات اللجنـة التي شكلت البارحـة. وثاني شيء يصـدر بيان آخر يتضمن التزاماً وتعهداً بنقطتين: تنفيذ وقف النار والتزام بتنفيذ قرار المؤتمر.

ونحن بدنا ترتيبات عملية على الأرض. لم تتأمن هذه الترتيبات على الأرض أقول لكم سلفاً لا وليد جنبلاط ولا نبيه بري ولا كميل شمعون ولا بيار الجميل بيانهم سيساوي شيئاً.

○ سلام: هذا شي لا بد منه.

○ الرئيس الجميل: يـا ابو جمـال لو نضـع كلمة التفاهم على فصـل القوات. لأن فصـل القوات بـدو تفاهم عـلى الأرض.

(جرت مشاورات وتلي البيان التالي):

١ ـ التزامنا الدقيق والشامل بوقف النار ودعوة جميع محازبينا والقوى المرتبطة بنا الى التوقف فـوراً عن إطلاق النـار وعن القيام بأية عمليات عسكرية.

٢ ـ تأمين مركز دائم للجنة الأمنية وتمثيل الفرقاء بصورة متواصلة.

٣ ـ إقـامة نقـاط مراقبـة لوقف النـار على طـول خطوط التمـاس على جميـع الجبهات، وذلـك بـواسـطة فـريق من العسكريين المتقاعدين، مع تأمين وسائل الاتصال بين هذه القوات وبينها وبين اللجنة الأمنية.

٤ ـ فصل القوات على جميع الجبهات وإصدار الأمر السياسي لقوى الأمن الداخـلي، لتكون جـاهزة مـادياً وبشـرياً لتنفيذ هذا الأمر فوراً بواسطة مجندي خدمة العلم.

٥ ـ فتح المطار والمرفأ.

٦ ـ تمنح اللجنة الأمنية مع رفع مستواها، أوسع الصلاحيات لتنفيذ هذه التدابير فوراً.

○ بري: أزيد الحملات الاعلامية. نقول فتح المطار والمرفأ ووقف الحملات الاعلامية.

○ الرئيس الجميل: رغم كل شيء حصل، اعتقد ان من مصلحتنا جميعاً ان نحافظ على مصداقية ما تبقى من هـذه المؤسسـات وخاصـة الأصول والعـرف المتبع في لبنـان نحن كمؤتمر غـير قادرين عـلى إصدار أوامـر أو التـوجـه للسـلطات المختصة من أجل كذا وكذا، لا مصلحة لنا بأن نضرب عرض الحائط بكل شيء إسمه أسس متبعة في لبنان. الشيء الثاني، بما يتعلق بفصل القـوات لتنفيذ هـذا الأمر فـوراً، كلمة فـوراً غير صحيحـة لأن الأمر بحـاجة لـوقف حتى تبدأ التـرتيبات اللازمة، من أجل ذلك اتمنى ان تأخذوا ذلك بعين الاعتبار لصياغة البيـان.

○ مروان حمادة: نحن نعتقد إنو فخامتك ستوقع البيان معهم، منشان هيـك حطينـا كلمة إصدار الأمـر السياسي لأن هالأمر رح يصدر عنك.

○ فرنجية: في بداية الأمر اتفقتم ان البيان سيصدر عن الأربعة.

○ بري: لا، فخامة الرئيس قال إنه مستعد يوقع البيان.

○ فرنجية: لما بيكون بدو يوقع معهم، معناه إنه طرف في القتال ورئيس الجمهورية ليس طرفاً في القتال.

○ بري: أنا سمعت هكذا.

○ الرئيس الجميل: أنا كنت واضح بكلامي ومظبـوط ما قـاله نبيـه. نحن كسلطات رسمية مستعـدين ندعم هـذا

القرار، وأنا اعطي التوجيهات اللازمة بما يتعلق بالجيش اللبناني، ولكن لا أقدر ان أوقع مع المحازبين فأنا ما عندي محازبين ولا قوات تابعة لي. فلذلك عندنا خيار ما. . .

- جنبلاط: ليش بقي جيش ومؤسسات؟ ما البلد كله طار، حاجي نضحك على بعضنا.
- الرئيس الجميل: ما اختلفنا.
- جنبلاط: البلد كله طار، او منضمن وقف النار او لا نضمن.
- فرنجية: بدنا نحافظ على ماء الوجه يا وليد.
- جنبلاط: أي ماء وجه قدام مين بدنا نحافظ.
- فرنجية: أمام الناس.
- جنبلاط: أي ناس.
- فرنجية: منحكي اللي بدنا إياه هون بس في الخارج غير شي.
- جنبلاط: اصطفلوا اعملوا اللي بدكم إياه.

- الرئيس الجميل: لازم نحافظ بالحد الأدنى على المفروض ان نحافظ عليه وبالنهاية لازم نطلع من القاعة متفقين، مجرد وجودنا هنا معناه هناك قناعة بتجاوز المحنة والتوصل الى نتائج. إذا كان هناك اخطاء، هذا لا يعني انو بدنا نضرب المؤسسات كلها ونلغي المؤسسات كلها، الأخطاء ليست سبباً لالغاء المؤسسات وهناك اصول معينة يجب ان نتبعها ونحترمها، إنطلاقاً من هنا أنا منفتح لكل حل. وكل ما يمكن ان يسهل التفاهم، واضع كل إمكانياتي بتصرف المؤتمر ضمن إطار الأصول.

- بري: عندي سؤال أساسي، هل فخامة الرئيس سيوقع على البيان أم لا؟ من الشرقية من يمثله، اليس فخامة الرئيس باللجنة الأمنية، الا يوجد مندوب للجيش. ليش عمنعقد الأمور.
- بيار الجميل: الرئيس ما لازم يتدخل بالقضية هيدي.
- كرامي: أنا كمان بدي اترجى اخواننا انو فخامة الرئيس ما يكون له إمضاء على مذكرة ستوقع من أربعة من الاخوان يملكون قوات تقاتل. لذلك نقول: ونطالب السلطات الرسمية بالقيام بواجباتها في تنفيذ ما اتفق عليه.
- بري: سؤال صغير مين بدو يتكلف بالتنفيذ اليست اللجنة الأمنية. هاللجنة ممن ممثلة.
- فرنجية: أنا عندي إقتراح بأن يوقع فخامة الرئيس البيان الثاني الصادر عن المؤتمر ككل لأنه رئيس للمؤتمر.
- خدام: وجهة نظر لأن الجيش كان فريقاً بالقتال، يعني سواء بعلم قيادة الدولة او خارج علمها، الجيش يشارك في القتال الدائر في البلد، هذه حقيقة كلنا نعرفها.
- بيار الجميل: يشارك غصباً عنه
- سلام: يعني يشارك
- خدام: المهم يا شيخ بيار انو هناك قتال دائر والجيش طرف فيه. ما بدنا رئيس الجمهورية يكون طرف، لذلك ممكن هذا البيان ان يصدر بإسم المؤتمر كله.
- سلام: ساعتها يفقد معناه
- خدام: طيب يا دولة الرئيس هذا الجيش الذي يقاتل من يلتزم عنه.
- سلام: هذا صحيح ولكن يفقد معناه. نحن قصدنا إظهاراً لصدق النية، بأن الأخوان الأربعة يبلغوا الناس التابعين لهم، ونحنا نؤيد هذا القرار المتخذ من قبل الأربعة.
- جنبلاط: أنا لا أكتفي بالأربعة هناك الجيش أيضاً، الجيش هذا دمر الضاحية والجبل.
- بيار الجميل: لا يجب ان لا يرد الجيش ان تعرض للقصف والضرب.
- بري: والله لا أعتقد يا شيخ بيار ان الضاحية الجنوبية قوّصت لدرجة إنه رد عليها فدمرها.
- بيار الجميل: ليش الجيش قوص معقول الجيش يقوّص على البشر؟
- كرامي: موضوع الجيش رح يجي بحثه، نحن الآن نبحث بوقف إطلاق النار.
- الرئيس الجميل: نحن لسنا في معرض توزيع المسؤوليات أنا لا أجاوب يعني الجيش صار مكسر عصا؟

○ بري: يوم ندافع عن هذا الجيش ويوم منتهجم عليه، طيب مبارح كان الجيش على طريق المطار مش مقبول، كيف هالقصة هيدي؟

○ بيار الجميل: ليش مش مقبول؟ مش مقبول لأنه انقسم.

○ شمعون: ليش عمنرجع للجدل البيزنطي. اعملوا معروف اعطونا هالبيان لازم نوقعه نحن الأربعة. نحن مستعدون خلصنا من هالجدل.

○ بيار الجميل: والجيش بدّو يحاسب كمان.

○ سلام: عال، يحاسبنا.

○ كرامي: هو مش قادر يحاسب حالو.

○ الرئيس الجميل: تفضل معالي الوزير مسعود.

○ الوزير مسعود: الأستاذ وليد والأستاذ نبيه يقولان بأن الجيش شارك في المعارك فحتى لا يقحم إسم رئيس الجمهورية، لا أعرف إذا كان ممكناً مثلاً، أحد قادة الجيش مثل رئيس الأركان او الضابط الذي شارك مع اللجنة الأمنية، ان يوقع البيان الذي سيصدر عن الأخوة الأربعة.

○ بري: خلي البيان يصدر عن المؤتمر ككل وخلصونا من هالشغلة.

○ كرامي: رجعنا وقعنا بالمحظور، مبارح واليوم، نحن نبحث هذه النقطة الان واتفقنا إنه يصدر عن الأربعة حتى يكون له قيمة وينفّذ على الأرض.

○ بري: بعد ما خلصنا محاسبة الضاحية. وأنا ما بقدر مرّق من هلق.

○ كرامي: نحن بدنا نوقف النار ما بدنا تمرق شي.

○ بري: يا سيدي نحن مبارح اتفقنا على شيء، خلينا نمشي عليه. اتفقنا انو هذه اللجنة تقدم لنا مشروع، هالمشروع قدمته، وكلنا موافقون عليه خليه يصدر عنا جميعاً. وساعتها اللجنة الأمنية الموجودة على الأرض والجيش متمثل فيها، خلي هاللجنة تنفذ القرار على الأرض وخلصنا من هالشغلة، ونحن نراقب الأمور.

○ فرنجية: الساعة هلق الثانية الا عشر دقائق، عندي اقتراح شخصي وخنفشاري.

○ الرئيس الجميل: ليش خنفشاري.

○ فرنجية: لأن صار لنا يومين عمنبحث بقضية وقف النار وما خطينا اي خطوة الى الأمام. عندنا قضايا كثير اخرى، خلي وقف النار للآخر. إذا اتفقنا منكون اتفقنا وإذا ما اتفقنا ساعتها يصير اللي بدو يصير. خلصونا بقا. على كلمة واحدة منبقى ساعة ونصف بحث. عندما تكون النوايا حسنة هناك فريق غير مقاتل يقرر ما يجب فعله، ونصادق عليه وخلصنا من هالقضية.

○ الرئيس الجميل: أتأسف نحن ما بدنا كمان نوقف على الموضوع ونوقف كل المؤتمر على هالموضوع، إذا هناك مثلما فهمت مشكلة بأن الأستاذ نبيه يجب طرح موضوع الضاحية قبل البت بأمر وقف النار.

○ بري: أنا لم اقل هكذا، وقف النار أنا ملتزم به، واصلاً من بعد قصة بيروت الغربية اتخذت قراراً بوقف اطلاق النار من طرف واحد. وحكيت انا ووليد بك وقمنا بنفس الاجراء واعلن في كل الصحف، قضية اطلاق النار هي أكبر جريمة ترتكب يومياً، ولكن أنا قلت ما بقدر ان ابرىء الجيش، وبالعكس الجيش البريء بنظري هو الجيش الذي رفض قصف أهله، ليش ما قبلنا انو الجيش الموجود في الغربية ينتشر على خطوط التماس حتى ما يتخذ نفس التدبير الذي اتخذه الجيش الآخر.

○ سلام: آخر إقتراح تلاه الأستاذ مروان يضاف إليه ما تفضل به الرئيس كرامي عن المجتمعين، تقديراً منا لخطورة استمرار الوضع الأمني الذي يهدد أمن وحياة المواطنين في لبنان، اطلع المجتمعون على التزام الفرقاء المعنيين، بالقوى المشاركة في القتال بوقف إطلاق النار بصورة شاملة ودائمة وتوقيعهم على البيان الذي يؤكد ذلك ويدعو محازبيهم الى الالتزام به بالامتناع عن أية عمليات عسكرية وقد قرر المجتمعون تنفيذ ذلك.

○ جنبلاط: يا صائب بك القصة سهلة، هل الجيش فريق ام ليس فريقاً. طيب الشيخ أمين ليس له علاقة بس إبراهيم طنوس شو قصته كمان.

○ سلام: جايين لمحاسبته وأنا معك وأكثر.

○ جنبلاط: نحن منقول، إن الجيش فريق وخلصت القصة، والا فلن اوقع

(وبعد جدال حاد بين وليد جنبلاط وشمعون والجميل حسمه الرئيس الجميل بالقول): إذا بتريدوا نرفع الجلسة ومنرجع نجتمع الساعة الخامسة.

○ كرامي: خلينا يا فخامة الرئيس ننتهي من هالموضوع.

○ الرئيس الجميل: كيف بدك تنتهي من الموضوع بالجو هيدا. مش شايف الجو؟

○ فرنجية: إذا بتسمح ما دام كلنا وافقنا على وجود الاخوان الأربعة بيننا، اتمنى من هلق للساعة خمسة يتفقوا على وضع صيغة نحن اذا اتفقوا منوافق عليها سلفاً.

○ سلام: وأنا من هالرأي.

○ خدام: المشكلة هي ان الثقة مفقودة بين الأطراف وهذا ما يؤدي إلى أنه أحياناً كلمة بتشعل وكلمة بتحط المؤتمر بجو آخر. أنا اقترح وأؤكد على اقتراحي فليصدر هذا البيان عن المؤتمر كله. سواء من الذي عنده مقاتلين او ما عنده مقاتلين. ولازم نخلص من هذه الشغلة ويصدر بيان الآن. لأنه حرام إذا فينا نسبق وقف النار ساعة يعني على الأقل ساعتها منكون وفرنا خمسة قتلى.

○ الرئيس الجميل: بس يا أبو جمال إذا بدنا نعلن القرار في هذه الأجواء سيكون قرار ميت سلفاً. فلذلك أنا من رأي الرئيس فرنجية، يمكن لازم يتحضر الجو الأكثر ملاءمة من أجل إصدار بيان حتى ينفذ. وليس قرار حبر على ورق.

○ خدام: طيب بتقبلوا الأخ محمد (المندوب السعودي) وأنا نبحث عن مخرج للقضية هذه.

○ الرئيس الجميل: ما عندنا مانع. وبتحبو لوحدكم او بتحبو ينضم اليكم احد من الأخوان.

○ كرامي: في ما يتعلق بموضوع الجيش الوارد هنا في طريقة غير مباشرة. فلازم فخامة الرئيس يتعهد بإعطاء الأوامر للجيش بتنفيذ ما اتفق عليه واعلن من قبل الأربعة.

○ بري: ليس ما بيحصل حل مثل الحل اللي بدأناه أمس يصدر البيان بإسم المؤتمر جميعاً ويتعهد الأربعة بأن كل واحد مباشرة وبدون أية واسطة بإعطاء اوامر على الأرض لتنفيذها.

○ الرئيس الجميل: الآن نرفع الجلسة ونستمر في المشاورات لغاية الساعة الخامسة. إذا بتريدو الساعة خمسة نرجع للاجتماع.

محضر الجلسة الثالثة ـ لوزان ـ مساء ١٣/٣/١٩٨٤

○ الرئيس الجميّل: أرحب بالحضور ونستأنف الجلسات وأعطي الكلام لدولة الرئيس خدام.

○ خدام: بالواقع تناقشنا بالموضوع، يعني شفنا اليوم المناقشات كانت تدور حول أمور شكلية، يعني كنا نضيع الموضوع كله بمناقشات بالشكل. يعني نحن استنتجنا إذا طلع بيان موقع او غير موقع من أربعة أو من عشرة. إذا هالبيان لا يعكس قراراً ذاتياً بالالتزام بوقف إطلاق النار، يكون عبارة عن عملية لعب. لذلك اتفقنا الأخ محمد وأنا ان نتقدم لكم بهذا المشروع.

«ناقش المؤتمر الوضع الأمني في لبنان، وما يتعرض له المواطنون نتيجة هذا الوضع الذي يهدد حياة المواطنين وممتلكاتهم وحياة البلاد ومستقبلها وقد قرر ما يلي:

١ ـ الطلب من جميع الاطراف المتقاتلة وقفاً شاملاً ودقيقاً لاطلاق النار، إعتباراً من الساعة كذا.

٢ ـ يعاد تشكيل اللجنة الأمنية على أعلى مستوى عسكري ممكن لدى الاطراف، على ان تجتمع صباح الغد في بيروت، ويناط بها أوسع الصلاحيات لتثبيت وقف إطلاق النار بشكل نهائي واتخاذ جميع الاجراءات الملائمة لذلك.

٣ ـ تشكل لجان لمراقبة وقف النار من العناصر العسكرية والأمن الداخلي المتقاعدة، وترتبط باللجنة الأمنية وتقدم لها جميع وسائل التحرك من قبل الدولة.

٤ ـ تقوم اللجنة الأمنية بالفصل بين المتقاتلين في جميع الجبهات، وتحدد مسافة المنطقة العازلة بصورة متوازنة وبما يؤدي الى تجنب الاشتباك.

٥ ـ فتح المطار والمرفأ، وتتخذ اللجنة الأمنية الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

٦ ـ وقف الحملات الاعلامية بكافة اشكالها.

هذا وقد اخذ المؤتمر علماً، بالتعهد الذي تقدمت به الاطراف المعنية، بالتزامها بإعطاء التعليمات المشددة لمقاتليها للتنفيذ الدقيق والجدي لوقف القتال، وكذلك بتعهدها بعدم الرد، فترة ملائمة، في ما إذا تعرضت مناطقها لاطلاق النار وعلى ان تعلم اللجنة الامنية بما تعرضت له، والتي تقوم بدورها بالتحقيق وإتخاذ الاجراءات».

○ سلام: فخامة الرئيس، أنا يمكن اكون ملحاً أكثر من اللازم، عندما تأتي للتعهد لازم يكون خطي. وبالنسبة لوقف الحملات الاعلامية أريد من صاحب الاعلام ان يلتزم من هنا.

○ فرنجية: بين الموجودين هنا يا صائب بك كلهم..

○ سلام: انت ما عندك اعلام وأنا ما عندي

○ فرنجية: لا، أنا عندي إعلام.

○ فرنجية: بس اليوم نحن إذا اخذنا قراراً بوقف الاعلام غير الشرعي فلا نقدر ان نمون على الاخرين.

○ سلام: يصطفلوا. بس اللي هون موجودين.

○ خدام: ممكن نقول وقف الحملات الاعلامية بكافة اشكالها بين الاطراف المتقاتلة.

○ سلام: مثل ما بدكم.

○ شمعون: شو العبارة؟

○ خدام: وقف الحملات الاعلامية بكافة أشكالها بين الاطراف المتقاتلة.

○ فرنجية: (مازحاً) وصوت لبنان العربي كمان.

○ سلام: صاحبها ليس معنا، إلا إذا بدك تجيبو لهون.

○ خدام: طبعاً هناك فكرتان ناقشناهما في القرار، هل يوقع من المشاركين ام يعتبر قراراً يسجل في المحاضر ولكن يعلن..

○ فرنجية: خلينا على الشيء الاول، لم يعترض أحد من الموجودين خلينا عليه وماشي الحال، البيان اللي قرأته الان.

○ الرئيس الجميل: ممكن يرجع ينعمل قراءة ثانية للبيان.

○ سلام: بس بدك تحط الساعة

○ فرنجية: ما بيقدر هو يحدد انتم بدكم تحددوا.

○ سلام: حتى يكون كامل لازم تنحط الساعة.

○ فرنجية: فور صدوره.

○ خدام: إذا بتسمحوا لي، فور إعلانه انتم وقاعدين هون في واحد ممكن هلق يوصل له بعد خمس دقائق، وواحد يتذرع بأنه لم يصله الا بعد ساعتين، تتحدد الساعة والاطراف تتبلغ لساعة معينة.

○ فرنجية: عادة عندما تعلن الساعة، بتلاقي قبل الوصول الى هذه الساعة يشتد القصف والذي لا يقصف بيصير يقصف للساعة المعينة، تجربة وقف النار هيدي كل مرة هيك.

○ سلام: نقول دون أي إبطاء.

○ الرئيس الجميل: فوراً

○ فرنجية: فوراً

○ خدام: بس في شغلة عملية، اللي قاعدين هون مش قاعدين على المدافع هلق، فهذا مفترض بأن الشيخ بيار بدو يبلغ، افترض هلق بلغ الساعة ٥,٣٠ استاذ وليد جنبلاط مـا استطاع يمكن للساعة ٦، بهالحالة القوات اللبنانية أجاها معلومات بوقف النار، القوات التقدمية ما أجاها تعليمات واستمرت، القوات اللبنانية بدها ترجع ترد. يعني ما في وقف إطلاق نار في العالم الا لازم يحدد في ساعة معينة.

○ بري: الوضع هادىء شوي.

○ بيار الجميل: نحن اعطينا أمراً حتى ما يردوا كمان، لو انضربنا مش رح يردوا

○ خدام: فأنا اعتقد نقصر الساعة، يعني هلق الساعة ٥,٣٠، نحدد وقف النار الساعة السابعة، وهلق كل واحدة يتصل ببيروت ويبلغ جماعته بالساعة ٧. أي٨ ببيروت.. البيان يذاع الساعة ٧ أي ٨ بتوقيت بيروت.

○ كرامي: أنا اقترح تكوين اللجنة الأمنية، كل واحد يسمي مرشحه فيها.

○ خدام: اللجنة الأمنية صار فيها حديث الصبح، بتتكرس هلق وكمان كل واحد يبلغ جماعته إنك أنت صرت باللجنة الأمنية وبعدها منشان...

○ كرامي: حددوا مكان الاجتماع كمان.

○ خدام: جان ناصيف يحدد المكان، ويتفقوا بين بعضهم البعض على المكان.

○ بري: هم حاكيين بين بعضهم، على أساس الطلب من الفرنسيين ان يكون الاجتماع في مكان على طريق المتحف.

○ كرامي: وزارة الصحة كويسة، اللي بيوجعوا راسو بطيبوه.

○ الرئيس الجميل: طالما ارتضينا اقتراح أبو جمال، ننتقل فوراً الى جدول الاعمال.

○ كرامي: تشكيل اللجنة الأمنية.

○ الرئيس الجميل: اللجنة الأمنية تشكلت.

○ خدام: من عند الأستاذ وليد شريف فياض، من عند الأستاذ نبيه أيوب حميد، من القوات اللبنانية جان غانم.

○ جنبلاط: إذا ما بدو يجي ما يسمى بقائد القوات عندهم، أنا أسمي وهبي أبو فاعور،

○ سلام: ما انتم قلتم على أعلى مستوى.

○ جنبلاط: باعتين واحد ما بعرف مين هو، وأنا ببعت واحد مش معروف مين هو.

○ خدام: ليش ما بيجي فادي إفرام.
○ بيار الجميل: إذا كان بتريد، بطرس خوند.
○ شمعون: شو الاعتراض على جان غانم؟
○ جنبلاط: شريف فياض عنده غير شغلة، مش شغلته الموضوع الأمني.
○ خدام: مين المسؤول عن الأمن بالقوات اللبنانية.؟
○ بيار الجميل: بطرس خوند.
○ الرئيس الجميل: بطرس خوند هو المسؤول عن الأمن.
○ خدام: وبيقدر يمون يعني؟
○ بيار الجميل: أيه بيمون.
○ الرئيس الجميل: هو المسؤول.
○ بيار الجميل: على كل حال نحن نأخذها على مسؤوليتنا. الأمر الذي نعطيه لازم يتنفذ.
○ كرامي: بس بالاذاعات عندهم ما هيك الواضح. للحقيقة اعلنوا انهم مش ممثلين بالمؤتمر هيدا، كمان ولا يلتزموا بقرارات المؤتمر هيدا.
○ كرامي: الاذاعة عندكم وهيدي صارت اليوم. حتى اعترضوا على فؤاد أبو ناضر اللي كان مبارح مسمى باللجنة طلبوا جان غانم. يعني هناك تمرد.
○ فرنجية: على كل حال نحن يهمنا الموجودين.
○ بيار الجميل: هيدي خليها علينا.
○ كرامي: لا، طبعاً نحن مش رح نتدخل بينكم، الله لا يخلف بينكم.
○ سلام: شو، اتفقتم على خوند
○ الرئيس الجميل: إذن اتفقنا على اللجنة الأمنية. وليبلغ كل طرف جماعته، إذا ممكن واحد يطلع من الجبهة وواحد من عند وليد بك وواحد من أمل.
○ خدام: الأخ محمد أبدى وجهة نظر إنه لو أعضاء المؤتمر يعملوا هيك إشارة، توقيع على البيان.
○ سلام: حاضر.
○ الرئيس الجميل: أعتقد لما يصدر بإسم المؤتمر يعني كلنا معاً ملتزمون. والقضية قضية نوايا. إذا كان في نية لوقف النار خلص بيوقف، وإذا ما في هناك نية، مئة توقيع ما بينفع..
○ الرئيس الجميل: الكلام لفخامة الرئيس فرنجية.

○ الرئيس فرنجية: فخامة الرئيس... قبل ما نبحث بمشروع الجبهة اللبنانية، أول شيء أنا شخصياً لا أقدر ان أفكر ثانية واحدة، ان مشروع مثل هيدا اللبناني يقدر يعيش ضمنه.

ثانياً: اليوم لما بتكون القنابل تنزل على رأسنا، مفروض فينا نتضامن ونضحي لتضامننا، مش مفروض فينا نفتش على فيدرالية أو غير فيدرالية. الان هناك قضايا، فخامة الرئيس إذا بتسمح لي، ولن نأخذ وقت منكم، اطرحها.

فخامة الرئيس وجهت كلمة للبنانيين في ٥ شباط من ٢٨ بنداً. البند الاخير أي البند ٢٨ تقول فيه: الغاء المظاهر المسلحة على إشكالها، كتمهيد لحل التنظيمات والميليشيات العسكرية، نحن اليوم ١٣ أذار.

○ الرئيس الجميل: هيدا حلم.
○ فرنجية: أنا أذكر فيه. ونرجع اليوم لقضية إسرائيل. كلنا متفقون إنها عدو هيدا سؤال. اليوم فخامة الرئيس، فخامتك أب وكلنا أظن عندنا أولاد، هالام المفقود لها ولد، او هالزوج المفقودة زوجته، او هالأخت المفقود اخوها، فينا نتصور بأي وضع نفسي عايشة هالام. أقل ما أطلبه ان كان حياً يسلّم للدولة، وإذا كان عند الدولة تعلن عن إسمه إنه حي. وإذا كان تصرف، أمرنا لله. القدر قدره، إنه بهالساعة انتهت ساعته. وفي عندك يا فخامة الرئيس ما فينا نسميها مؤسسة مقاومة الاعلام، يسميها مقاومة وطنية كثر الله خيره، إنما عطاها هالشرف، هالمقاومة أنا شخصياً أجهل أفرادها،

ولكن هناك ضحايا من المقاومة الوطنية شهداء للقضية اللبنانية، شهداء على يد العدو، إذا ما منقدر نساعـدهم ولو منـريد نقدر ان نساعدهم، وإذا نساعدهم، وإذا قررنا نساعدهم نعطيهم مـا يطلبـون بدون أي تـردد، لان ما يفعلوه بـالعشرات الجيش اللبناني الذي يأخذ من موازنة الدولة ٣٠ أو ٤٠٪ ما استطاع ان يطلق رصاصة واحدة عـلى العدو هـالمقاومـة إذا ما قدرنا ساعدناها، على الاقل نقرر بها المؤتمر تمثال لشهداء المقاومـة، هيدا اقـل شيء. عندنـا تمثال الجنـدي المجهول، فينـا نقول تمثال المقاوم المجهول. الاعلام الرسمي يا فخامة الرئيس، كـل شيء قالـه دولة الـرئيس سلام يمكن واحـد بالمئـة من اللبنانيين مش عميشكوا منه. هيدا إعلام القائم به موظفون موظف تعرض للنقل، ولا أقول للصـرف، إذا كان غـير أهل للوظيفة، أنقله من مركز لمركز بدل ان يكون بالأعلام نضعـه في الاحوال الشخصيـة، والاعلام اليـوم بنظري يـا فخامـة الرئيس أمضى سلاح على أميركا وعلى أوروبا الغربية بفضل إعـلامها الـذكي. بينما إعـلامنا مـع الأسف يبعد عن الـذكاء بعدنا عن الصين. الجيش، هالجيش الدستور يضعه تحت تصرف رئيس الجمهورية مع الأسف، إذا أمكن بهالاجتمـاعات نوضع نصاً معطوفاً أي متى وضد من يستعمل الجيش.

○ الرقابة على الصحف: هيدي عشناها بأيام المستعمر، وكلنا اشتكينا منها، منرجع اليوم بعدما اصبحنا اسياداً على أرضنا، وبعدما اصبحنا أحراراً ومارسنا حريتنا، منرجع للرقابة بعد أربعين سنة أو خمسين سنة، هيدا رجوع الى الـوراء. الدول تضحي حتى تتطور إلى أحسن.

في الاجتماع الماضي اخذنا الموقف، وكلفنا لجنة تحضيرية حتى هي تستنتج مـا بحثناه، هـاللجنة قـامت بواجبهـا على أكمل وجه بهالاجتماع، لم يذكر أي شيء عنهـا اليوم الصبـح، تبنيت إنذاراً للولايـات المتحدة اكـرره وأصر عليـه، خلال شهر أو تجبر إسرائيل على الرجـوع الى أرضها المحتلة، لان الارض مش أرضهـا وتترك الحـدود اللبنانيـة، أو نحن متقطع العلاقات مع أميركا. يمكن هلق بهالدقيقة، كل واحد يقول بينه وبين نفسه، شو أميركا يهمّها إذا لبنان قطع علاقاته معها. لا يهمها شيء، مادياً لا يهمها شيء أدبياً لبنان يستطيع التأثير على أميركا، وإذا لم يؤثر عليها اليوم يؤثر عليها بكرا. إخواننا العرب اليوم، أميركا لها مصالح وغرقانه لمناخيرهـا، إذا أرادوا إجبار أميـركا عـلى هالمـوقف، وأخذوا المـوقف الذي نحن اخذناه بتركع أميركا وبتزحف على بطنها لعند اخواننا. وهذا الشيء حصـل فخامـة الرئيس سنـة ٧٣، نحن أعلنا الحـرب على اسرائيل، أعلناهـا في ١٠ رمضان وفي ١١ رمضـان، رحمة الله عليـه المغفور لـه الملك فيصل، أمـر يومياً تخفيف إنتاج البترول ٥٪، وفي اليوم السادس زحف على بطنه كيسنجر مع كارتر دخلك لا. هلق القضية يا فخامة الرئيس اليوم، نحن جمهورية مستقلة سيدة حرة خاضعة لشرعية، هالشرعية واحدة أو اثنين.

أو ثلاثة او عشرة، شوعملنا لغاية اليوم حتى هالاماكن الأمنية تكون خاضعة لشرعية واحـدة. هالاجنبي الـلي جايي من فرنسا أو من سويسرا ورايح من طرابلس على بيروت، شو الرأي اللي ياخذه عنا عندما يمر أمام حاجز مدني ليس له أي علاقة بالدولة، شو التفكـير اللي يـأخذوا عنـا. هالضـرائب التي تفرض عـلى المواطنـين التي تذهب لغـير خزينـة الدولـة، هالمواطن مفروض عليه يدفع مرتين ضرائب، إذا كانت حاصلة بغير عالم ما في مانع. لكن العالم اللي بيحترم نفسه، الدولة الوحيدة هي التي تفرض الضرائب وتحصل الضرائب. إذا بتريدوا نبحث بلبنـان الغد، إذا صـار عندنـا وقت، هلق هناك مشروع فخامة الرئيس شمعون حتى نعيش نحن وبعدنا اولادنا بحياة مريحة. هيدا كل شيء عندي فخامة الرئيس شكراً.

○ بري: أنا عندي مشروع ولكنه غير مطبوع، ولكن أوعدكم إنه بكرا يكون موزعاً عليكم (وتابع بري):

١ - ما هي الأمور التي يجب ان يرفضها اللبنانيون:

أولاً: رفض التقسيم. يجب ان يلتزم اللبنانيون برفض التقسيم رفضاً باتاً وقاطعـاً تحت أي صورة عـرض او فرض. من لا مركزية سياسية أيا كانت هيكليتها او فيدرالية او كونفيدرالية او كانتونات او خلاف ذلك، وهذا الموقف يحتم رفض التوطين في أية بقعة من أرض لبنان ومهما كان شكله ومدته.

ثـانياً: منـع تشويـه وجه لبنـان الحضاري، بمحـاولة تحجيم دوريـه العربي والـدولي، او بعزلـه عن المد الحضـاري الانساني.

○ ثالثاً: إزالة أسباب تحجير الصيغة اللبنانية، بحيث يبطل عامل القلق على المصير عند البعض، ذريعة للمحافـظة على الامتيازات والاستفادة منها وعـلى المستوى الفئـوي الضيق، بينما يبقى الغبن عنـد البعض الاخر بـابا يـطل على النـزاع

وعدم الاستقرار وبحيث يشكل العاملان معاً خللا في هيكلية البنيان والكيان، لا يحتمل مقاومة المؤامرات على سلامة الوطن واستقلاله وسيادته ووحدة أرضه وشعبه.

٢ - تحقيق الانسحاب الأسرائيلي: يتم هذا الأمر برأيي:
أولاً: بالعودة الى مجلس الأمن وقراراته.
ثانياً: بزيادة عدد قوات الطوارىء الدولية في الجنوب، واعطائها الفعالية اللازمة تنفيذاً للقرار ٤٢٥.
ثالثاً: سحب الثكنات والقوات اللبنانية المتواجدة في الجنوب، كي لا يترك لاية ذريعة بمنع المقاومة الوطنية من القيام بواجباتها.
رابعاً: تعبئة الرأي العام العالمي.
خامساً: مساندة المقاومة الوطنية اللبنانية، وإنشاء صندوق دعم لها، وجعل ميزانية الدولة كلها في خدمتها.

٣ - إلغاء هيمنة الحزب الواحد بكل مظاهرها وإفرازاتها:
أ - محاسبة ومعاقبة المسؤولين عن مجازر وتدمير الضاحية والجبل وبيروت والاقليم، وعن إصدار المراسيم الاشتراعية بشكل عابث للدستور، وعن الاثراء غير المشروع والاعتداء على الحريات العامة، وعن جميع الممارسات التي اتسمت بطابع الهيمنة الحزبية والفئوية على الحكم ومن خلاله، مما يشكل خرقاً فادحاً للدستور.
ب - تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٦٠ من الدستور اللبناني، لجهة توجب ملاحقة رئيس الجمهورية لعله خرق الدستور وتكون أولى مهمات السلطة خلال انعقاد مؤتمر الحوار بعد إنعقاد مؤتمر الحوار، إصدار القانون الخاص الذي يبدأ بمحاكمة الرؤساء والوزراء، والذي تشير إليه خاتمة المادة ٨٠ من الدستور.
ج - إلغاء جميع المراسيم الاشتراعية والتعيينات والتشكيلات والانتخابات النقابية والادارية الصادرة منذ بدء الولاية الحاضرة، على ان تكون من أولى واجبات السلطة فور إنتهاء مؤتمر الحوار تنفيذ هذا البند.
د - إطلاق سراح المخطوفين والمحتجزين لدى جميع الفرقاء، والموقوفين لدى السلطات القضائية والعسكرية دون مبرر.
هـ - إعادة المهجرين من اللبنانيين، مالكين ومستأجرين منذ العام ١٩٧٥ الى المساكن والمناطق التي هجروا منها.
و - إلغاء جميع المظاهر والعوائق، وكل ما من شأنه منع الدولة من ممارسة مسؤولياتها، بما في ذلك حل الميليشيات المسلحة ومنع الجبايات غير القانونية، وكذلك الغاء الاذاعات الخاصة ووقف صدور المطبوعات غير المرخصة.

٤ - الاصلاح السياسي:
أولاً: الغاء الطائفية السياسية الغاء عاماً وشاملاً، باستثناء مجلس الشيوخ.
أ - في الوظائف العامة بعد تسوية حقوق الطوائف المغبونة.
ب - في التمثيل النيابي على أساس جعل لبنان بكامله دائرة انتخابية واحدة، مع زيادة عدد النواب واعتماد القاعدة النسبية.
ج - إنشاء مجلس شيوخ تتمثل فيه الطوائف الست الكبرى بالتساوي، على ان تكون من صلاحياته البت في القضايا المصيرية وتحدد لاحقاً.
د - تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث على الأسس التالية:
أ - إنتخاب رئيس الجمهورية من قبل مجلسي النواب والشيوخ باكثرية ٥٥٪، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
ب - إنتخاب رئيس مجلس النواب ونائبه لمدة ولاية المجلس.
ج - إنتخاب رئيس مجلس الشيوخ ونائبه لمدة ولاية المجلس.
د - إنتخاب رئيس مجلس الوزراءمن قبل المجلس النيابي بالاكثرية النسبية، ثم يقوم رئيس الوزراء بإجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة، ويتم وضع لائحة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية وبعدها تصدر المراسيم.

هـ - وضع نص يجعل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء مسؤولين، وإنشاء المجلس الاعلى لمحاكمة هؤلاء.

و - إصدار جميع المراسيم ومشاريع القوانين بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وتحمل توقيعها، ما عدا مراسيم تعيين رئيس الوزراء، تكريساً لاختيار مجلس النواب وقبل إستقالة الوزارة او إعتبار الوزارة مستقيلة في الحالات المحددة أدناه.

أولاً: إذا استقال رئيسها.

ثانياً: إذا حجب المجلس عنها الثقة.

ثالثاً: إذا استقال نصف اعضاء الوزارة

ويتمتع رئيس الوزراء بجميع الصلاحيات التي يمارسها عرفاً، فاقالة الوزراء تتم بناء على إقتراح رئيس مجلس الوزراء.

ز - يترأس رئيس مجلس الوزراء جلسات مجلس الوزراء.

ح - تحديد مهلة ٣٠ يوماً لتوقيع مشاريع المراسيم من قبل رئيس الجمهورية او ردها خلال هذه المدة، لأسباب معينة، ويبدأ سريان المهلة منذ تاريخ إيداع المشاريع لدى المديرية العامة لرئاسة الجمهورية، وإذا أصر رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص على المشروع، يحال على مجلس الوزراء للبت به. أما مشاريع المراسيم المتخذة في مجلس الوزراء فيتوجب نشرها خلال هذه المدة حكماً.

ط - تعزيز استقلالية القضاء، بإنشاء مجلس قضاء أعلى متفرغ ومنتخب من قبل القضاة. وكذلك إنشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين والمراسيم.

ي - إعتماد اللامركزية الادارية بشكل يؤمن تحقيق حاجات ومصالح المواطنين في مختلف المناطق، وإعادة النظر في التقسيم الاداري تأميناً لهذه الغاية. ومن البديهي ان كل الصيغ التقسيمية او المشابهة مرفوضة.

٥ - الجيش والعدل:

- وضع سياسة دفاعية تتلاءم مع هوية لبنان وإنتمائه العربيين، وفقاً لمقررات مؤتمر الحوار الاول. وتكلف السلطة بإعادة النظر منذ الان بالنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام، عقيدة وتكوينا ومهاماً وفقاً لهذا المبدأ. وفي مطلق الاحوال لا يجوز زج الجيش في أي صراع داخلي، ويكون الأمن من واجبات السلطة السياسية وقوى أمنها الداخلي دون غيره.

- تكليف لجنة مشتركة خاصة من قبل هيئة الحوار الوطني فوراً، تناط بها أوسع الصلاحيات وتولى قيادة وإدارة المؤسسة العسكرية من جيش وأمن داخلي وأمن عام، إلى أن يعاد بناؤه وفقاً للبند اعلاه، وتصبح هذه اللجنة مرتبطة بحكومة الاتحاد الوطني حين قيامها.

- الجنسية: وضع قانون جديد للجنسية، وتسوية اوضاع المكتومين والذي هم قيد الدرس، مع إلغاء ذكر المذهب على الهوية. ويكفل هذا القانون مبدأ المساواة بدفع الضرائب وخدمة العلم والأخذ بقاعدة اللبناني من يحمل الجنسية اللبنانية وحدها، لأنه لا يجوز ان يكون للبنان ولاءان بنفس الوقت.

- التربية: تعزيز التعليم العام، بما يؤدي الى الزاميته ومجانيته وتطوير البرامج التربوية، بما يرسخ الوحدة الوطنية وهوية لبنان العربي، ويفترض ذلك وضع برنامج توحيدي للكتاب والتعليم في شتى مراحله وفروعه، وتنظيم التعليم الخاص بما لا يتعارض مع أهداف التعليم الوطني.

- الاقتصاد والانماء: العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة، من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

- المحافظة على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية، التي يجب ان لا تسيء الى المصلحة العامة. مما يفترض تعديل الانظمة الضريبية ومراقبة تطبيقها وحفظ حقوق الخزينة وتدعيم هيكلية القطاع العام.

- وضع خطة إنمائية خاصة بالمناطق المحرومة، وتطبيقها من أجل إزدهارها بهدف تحقيق التوازن الانمائي العادل والمتكامل للوطن.

ـ وضع برنامج شامل لاعمار المناطق المتضررة من جراء الحرب والاحداث، وتنفيذ هذا البرنامج بالسرعة الممكنة، تمهيداً لاعادة المهجرين كما نص عليه اعلاه.
ـ تطبيق مبادىء الوفاق: فور إقرار مبادىء الوفاق الوطني تتخذ الاجراءات التالية:

أولاً: تشكيل حكومة اتحاد وطني لتنفيذ هذه المبادىء خلال فترة ستة أشهر، وتمنح لهذا الغرض الصلاحيات الاستثنائية المناسبة من قبل المجلس النيابي.

ثانياً: خلال الفترة نفسها، يدعى المجلس النيابي لانتخاب رئيس جديد للجمهورية فيما يتعلق بهذا النص الأخير: الحقيقة إنني كنت قد طالبت على أثر مجزرة الضاحية الجنوبية هذه الضاحية التي بدأ العهد أعماله في هدمها أول قرار اخذه العهد هو هدم منازل في الضاحية الجنوبية، ومرت الأمور وقام فخامة الرئيس بزيارة للضاحية الجنوبية، وتبين ان هذه الضاحية التي قدمت رقبتها للشرعية، والتي قدمت النموذج الوحيد والاوحد للشرعية، كي تطبق مبادئها فيها وتنتشر بعد ذلك في كل البقاع اللبنانية، تبين ان نية مبيتة كانت قائمة ومركزة على هذه الضاحية من قبل المسؤولين، وإني أحمل فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصياً هذه المسؤولية بكل صراحة.

أولاً: جعلت هذه الضاحية وكأنها بؤرة للأرهاب، ففيها كارلوس وفيها الفلسطينيون وفيها حزب الله وفيها عبيد الله إلى آخر ما هنالك، وهي لم تقترف ذنباً على الاطلاق سوى إنها حوت وحمت الذين هجرتهم القوات اللبنانية نفسها من النبعة وبرج حمود وتل الزعتر وسبنيه وحي الغوارنة وبطشاي الى آخر ما هنالك. هذا الحزام البؤس، بدلاً من أن يعالج، لا على طريقة كنس وقوص، وعلى طريقة عشرين مليون ليرة لبنانية لا تكفي لتزفيت شارع واحد. حصل تدميرها على مراحل. المرحلة الأولى بعد مؤتمر جنيف الاول، أراد الفرنسيون ان ينسحبوا من مركز على مدخل شاتيلا، أعلمنا بالامر، طلبنا من الضباط المختصين ان يتسلم الجيش اللبناني هذا المركز، نكروا هذا الأمر واصروا على القتال في صبرا وشاتيلا، وبعد ان دخلوا الى صبرا وشاتيلا أخذت الدبابات تدمر بالغبيري. بعد ان أكملوا هذه المهمة تذرعوا بأن كنيسة مار مخايل قد احتلت من حركة أمل. أنا لا أريد الدخول في التفاصيل بهذا الموضوع، اقر واعترف جدلاً ان حركة أمل استولت على كنيسة مار مخايل، واجبات الجيش اللبناني ان يجند كل قوته من دبابات وطائرات إذا اقتضى الأمر وان يستعيد هذا المركز. ولكن الذي لا أفهمه ان لا يدافع الجيش اللبناني عن هذا المركز ولا يحاول استعادته، بالرغم من الاعلان الذي كان يقول إنه استعاد المركز، وتركز ستون دبابة لقصف ربع شعب لبنان، لقصف ٦٥٠ الف نسمة، مما أدى إلى تهجير، وفقاً لاحصاءات الصليب الأحمر الدولي ٣٦ الف عائلة، بمعدل ستة أشخاص للعائلة الواحدة، يعني ٢١٦ الف نسمة الى بيروت الغربية، هذا عدا عن الذين ذهبوا الى البقاع او الذين تمكنوا ان يمروا الى الجنوب. هذه الضاحية تحملت الكثير، تحملت عبء لبنان، هذه الضاحية كانت رمزاً لوحدة لبنان، فيها البقاعي وفيها الجنوبي وفيها المسيحي وفيها المسلم، أرادوا بذلك إنما تدمير البقية الباقية من وحدة لبنان. هذه الضاحية التي استعصت على إسرائيل قدمت نفسها للجيش، لأنها هي للجيش. وضعتوها في خانة ضد الجيش، الأمر الذي دمر الجيش ودمر الضاحية، دمر لبنان ودمر هذه الضاحية، هذا الأمر لا يمكن ان يمر في التاريخ مرور الكرام، طلبت من فخامة الرئيس ان يتحمل مسؤولياته وان يعلن استقالته، لأن الحرب لها أصول لم تراع، أصول من الجيش اللبناني ويأمرتكم ضد هذه الضاحية، طلبت هذه الاستقالة، إنما إذا لم ترغبون بها، كانت هذه الفقرة الأخيرة من المشروع، لأنه خلال الفقرة نفسها يدعى المجلس النيابي لانتخاب رئيس جديد للجمهورية وشكراً.

○ الرئيس الجميل: أنا أقدر كل ما جاء في كلمة الأستاذ نبيه بري، وعلى كل حال فأنا أعتبر نفسي رئيساً للبنان، انتخب من خلال وبموجب الدستور اللبناني واضع نفسي بتصرف الدستور اللبناني، كما أتمنى ان يوضع كل إنسان في هذه القاعة نفسه بتصرف الضمير اللبناني لأجل إجراء وقفة تأمل.

○ كرامي: إن نظام الحكم في لبنان هو مشاركة في الظاهر، ولكن عنوانه هو مستمد من طغيان طائفة على الحكم بكل مؤسساته. فإذا كان هذا الأمر كذلك فما ذنب الطائفية، ونحن نعلم بان الله لم يرسل الرسل الا من أجل الهداية والمحبة والسلام. لذلك أتساءل إذا كنا فعلاً نطالب بالاصلاح، فعلينا ان ننزه نظامنا السياسي والاداري من الثغرات

العالقة به، لا ان نحاول الهرب إلى الأمام لكي نفتت هذا الكيان ونقسمه بدل ان ندعم وحدته ونصون سيادته، بهذه الوحدة لأنه بدونها لا يمكن ان يبقى لبنان. ومن هنا أتساءل إذا كانت الطائفية حقاً هي السبب في فساد النظام، وأتساءل هل هذا الاتهام صحيح ونحن عندما نقول بالغاء الطائفية السياسية لأنه لم يفسد شيء في لبنان مثل الممارسات التي حصلت فيه، وجعلت الطائفية مطية للوصول الى الاهواء والمصالح الذاتية والحزبية، فنحن عندما نشكو الهيمنة الحزبية يقولون الطائفية هي السبب، عندما نشكو من الفساد والاثراء غير المشروع يقولون بأن السبب الطائفية، وهكذا فأي دين بربكم يسمح بكل هذه المفاسد حتى نحمله كل هذه المخازي. ثم بالنسبة لواقع لبنان، ما هي الطائفية؟ وأية طائفة يجب ان يحدد لها مكان معين في لبنان؟ طائفة الروم مثلاً أم الموارنة أم الكاثوليك أم الأرمن. عندما نعلم بأن إخواننا المسيحيين منتشرون في كل بقاع لبنان فماذا نفعل بماروني زغرتا إذا كان التقسيم يقضي بأن يكون للموارنة جونيه وجبيل والمتنين. مثلاً ماروني عكار أين سيذهب.

○ شمعون: إذا كان هناك تقسيم.

○ كرامي: إذا ما في تقسيم، ماروني عكار شو بدنا نعمل له. كيف ستنطبق عليه.

○ سلام: فيدرالية.

○ كرامي: فيدرالية شويعني. أنا في البناية الموجود فيها بطرابلس فيها الماروني وفيها الروم وفيها السني، منعمل فيدرالية بالبناية.

○ سلام: بيروت الغربية فيها ٢٠٠ ألف مسيحي.

○ كرامي: طيب أعمل فيدرالية. بعدين يا سيدي هناك بين الطائفة الواحدة، نحن منعرف العلاقات ومنعرف الخصومات التي أشد منها قد تكون بين السني والماروني. بين الماروني والماروني، لكن هذا واقع، إذا كان بدنا حقيقة نكون منسجمين معه، لا أعتقد أن الفيدرالية هي الحل له، بالعكس يعني حوادث الصفرا ما أنا الذي قام بها. ماروني مع ماروني، هذه ما ذنب الطائفية فيها، وكيف الحل بالنسبة للفيدرالية بالنسبة لأمور مثل هذه. بعدين لبنان كله ما بيطلع حي في القاهرة، شبراً بالقاهرة فيها ثلاثة ملايين ونصف. الاتحاد السوفياتي كان موحد صار فيدرالي، حسب ما أنا بعرف هيدي جمهوريات توافقت واشتركت في نظام شيوعي اشتراكي. طيب إذا بدنا نعمل مثله، نحن بدنا نطلب من سوريا نعمل فيدرالية معها، وحتى نكبر كمان بدنا السعودية وحتى نصير أغنياء بدنا الخليج، إذا كان بدنا نمشي على هالمنوال يمكن يصير العالم كله فيدرالية وخاضع لحكمنا، وهذا إذا كان طموحنا يكون شي حلو كتير.

إذن نحن إذا كان فعلاً بدنا نستعمل هالوسائل كتكتيك في هالمؤتمر حتى نساوم مع بعضنا البعض حتى نطلع بنظام «خنفشاري» جديد، هيدا مش هو الطريق اللي بيجنب لبنان الانقسامات والانفجارات في ما بعد. حرام علينا، كفاية نتفلسف ونجتهد ونبعد عن الحقيقة والواقع، نحن عندما نقول الغاء الطائفية السياسية بتقوم الدنيا وما بتقعد، ليش، لأن القصة قصة مراكز، ما بدنا نتنازل عن امتيازاتنا، لكن وقت التفكير بمصالحنا الذاتية والطائفية تفضلوا حتى نعمل فيدرالية، لأن نحن طوائف، هذا المنطق الحقيقة مكشوف كثير لا شر هذا ولا خير هذا خلينا ننكب على دراسة نظامنا ونرى ما فيه من عورات وثغرات ونواقص ونصلحها. خلينا نعتبر أنفسنا كلنا لبنانيين بدون طائفية، لان الطائفية هيدي بيننا وبين ربنا كل واحد يعبده على طريقته أي واحد منا لم يفكر في يوم من الأيام المس بالاحوال الشخصية او ينتقص من حق أي طائفة.

○ شمعون: العلمنة الشاملة

○ كرامي: أنا اتحدى إذا الاكليروس عندكم يمشي بالعلمنة. اتحدّى، أو نسير بالطائفية او نلغيها. هذا دليل جديد عندي بأن القصة مناورات وشطارة، حرام علينا، الحقيقة هالبلد وصل لهاوية، إذا بدنا نظل نعالج قضايانا بالطريقة هيدي ما رح نطلع من الهوة التي نحن فيها. نحن نقرب وهم يبعدوا. ليش بدهم يظلوا راكبين علينا ويمصوا دمنا، هيدا ما يصير نحن مواطنون في هذا البلد. لنا ما لكم وعلينا ما عليكم. حاجي بقى نجتهد ونلف وندور، هذا الوطن للجميع بالتساوي ديموقراطية حرية عدالة مساواة سلام الخ. كل هيدا معكم، لكن ما في إمتيازات ولا في إستعلاء نحن بدنا نعيش قوم واحد وخلينا بقا نرجع نشوف كيف نعمل برنامج للتربية.

O شمعون: سويسرا عايشين قوم واحد.
O كرامي: سويسرا فرنساوي وطلياني والماني
O شمعون: وعايشين قوم واحد.

O كرامي: يا أخي جنسيات مختلفة، نحن جنسية واحدة، ولغات مختلفة، يا عمي والله أنا ما عم يفهم الحقيقة. كل خبرتي الماضية رح تضيع. لذلك حرام عليكم يا أخي خلينا نبحث الأمور بشكل مفتوح وبقلب واعي وبمنطق حتى نتوصل لصهر اللبنانيين في بوتقة واحدة. حاجي نقسمهم ونفرقهم ما بقا يجوز. لذلك أنا شخصياً إذا كان هيدا بدو يكون برنامجكم نحن الحقيقة بدنا إلغاء الطائفية السياسية الغاء مطلقاً.
O شمعون: إلغاء الطائفية تماماً والعلمنة الكاملة.
O كرامي: الطائفية السياسية، لأن الذي يقدم هكذا مشروع مش ممكن يكون هدفه العلمنة او يقبل فيها.
O خدام: طبعاً أنا أعتقد أن الكلام الذي طرح في هذه الجلسة قد يكون مفاجىء بالنسبة للأخ محمد مسعود، ولكن بالنسبة لي غير مفاجىء
O سلام: في من هالكلام مفاجىء لنا.
O خدام: أنا مطلع على حقائق أريد أن أشير لها، مشكلة لبنان ليست بين المسيحيين والمسلمين ولا بين المسيحيين. المشكلة في لبنان مشكلة سياسية.
O الرئيس الجميل: تسمح لي أبو جمال أن أقاطعك. لأن هناك موضوع، قضية وقف إطلاق النار حتى ما نغوص في جدلنا، الساعة الثامنة، بدنا نعرف إذا الاطراف تبلغت.
O بيار الجميل: نحن بلغنا.
O الرئيس الجميل: تفضل أبو جمال.

O خدام: أعود للقول، المشكلة في لبنان ليست بين المسلمين والمسيحيين، ولو كان الأمر كذلك لكان يجب ان يكون على هذه الطاولات ممثل لبعض الأخوان المسيحيين الاخرين، ممثل الأرثوذكس والكاثوليك. أيضاً التمثيل الاسلامي، الناس الموجودون لا يمثلون بالمعنى الواقعي كل المسلمين، يعني لا الاخوان المسيحيين يمثلون كل المسيحيين ولا الأخوان المسلمين، (يعني مش جماعة الاخوان المسلمين) نقول الأخوة المسلمين هنا لا يمثلون كل المسلمين. في لبنان هناك أشياء سياسية فاستخدمت الطائفية مطية للتوصل الى المصالح الذاتية، لا علاقة للمواطن المسلم او المسيحي بها وهناك أدلة عملية. حتى عام ١٩٧٥ لم تكن هناك أي مشكلة، هناك مناطق في لبنان ذات إنتشار مشترك، يعني ليس كل لبنان منطقة معينة فيها لون واحد. وأنا أعتقد أن المشكلة بدأت عام ٤٣، لأن زعماء لبنان انذاك قرروا ان يبنوا لبنان وفق مواقعهم، وليس ان يكون لبنان بلداً ذا لون واحد أي لون لبناني. كل المشاكل التي تعرض لها لبنان خلال هذا القرن او القرن السابق لم تكن ذات طابع إسلامي - مسيحي. حتى احداث ١٨٦٠ لم تكن ذات طابع إسلامي - مسيحي. فالتعبير بهذا الشكل تعبير غير موضوعي وغير مقبول. لو كان القرار اللبناني عام ٤٣ ان يكون لبنان موحداً وان يكون الانتماء للوطن، لكان يجب ان يفعل اللبنانيون كما فعلت سوريا. في سوريا هناك طوائف، كل الطوائف الموجودة في لبنان أصلاً مصدرها من سوريا.

O كرامي: خذوهم.

O خدام ما عندنا مانع. ومع ذلك في عام ٤٣ أخذنا قراراً ان تكون سوريا بلداً واحداً. الكتاب الذي يدرسه الطالب في الحسكة كالكتاب الذي يدرسه الطالب في حوران. وما كان عندنا أقضية، أول رئيس وزراء بعد الاستقلال فارس خوري، وصار رئيس برلمان، ولم تكن عقدة بين المسلمين والمسيحيين، لأن الكل كان يعتبر نفسه عربي سوري ينتمي الى هذا البلد. استمرت المسألة بهذا الشكل، أي واحد من القادة، ورح أحكي بشوية حرية وصراحة باعتبار إنا في ظروف تاريخية ولازم فعلاً نعرف المرض، ويمكن إننا نحكي بالتفصيل أكثر من إخواننا بالسعودية، بحكم طبيعة العلاقات والجوار والحوار، فأي قائد كان عنده إنتخابات عنده مصالح أسهل شغلة يكسب المشاعر الدينية والطائفية حتى يكسب أصوات. ما في شكل النظام يدافع عن نفسه لأنه بالأساس، البناء لم يكن مبنياً على أساس وطني بمعنى الانتماء للوطن.

الوضع القائم وضع شاذ المطلوب المعالجة. المعالجة لا تكون بالاستجابة للوضع الشاذ إطلاقاً، إنما تكون بإزالة هذا الوضع الشاذ. كيف يتحول لبنان وطناً لكل اللبنانيين، وكيف نستطيع ان ننقل الولاء من الطائفية الى الوطن. أنا أعتقد أن قسماً كبيراً من اللبنانيين تجاوزوا هذا الوضع الذي لم تتجاوزه القيادات السياسية. وهناك أمثلة حتى بالأوضاع الخاصة، يعني الأمر الغريب كل واحد بيطلع لبرا بيحكي بالطائفة وبحقوقها، في الداخل الأمر مختلف. لأزم نتعايش مع بعضنا البعض نتبادل المنافع والناس تحت عمتتمزق، وهذاأمر أعتقد بأنا كلنا مقرين بخطأ الاستمرار فيه. وبالنسبة للمشروع الذي تقدم به الرئيس شمعون، تحدث عن التعددية وحضارات الطوائف. هذا الكلام يتعارض مع أول قرار انتم اتخذتموه في مؤتمر جنيف عندما حددتم هوية البلد، بأن لبنان بلد عربي. أنا عندما أكون عربياً، حضارتي لا هي مارونية ولا هي سنية ولا شيعية ولا درزية ولا أرثوذكسية «ولا بطيخ».

○ شمعون: ما بيصير يكون دولة عربية إتحادية؟

○ خدام: ممكن بس هيدا موضوع آخر. الاتحاد على أساس طروحات جغرافية شيء، والاتحاد على أساس طروحات طائفية شيء آخر. لأن بالنهاية الان إذا أخذنا الطوائف، هناك طوائف كبيرة وطوائف صغيرة، السريان مثلاً كيف بدك تعملها كيان. البروتستانت أيضاً شوفينا نعمل لهم دولة؟ أنا أعتقد طالما هذا الكلام لم أفاجأ به أنا في عام ٧٥ أو ٧٦، أحد الأصدقاء في حزب الكتائب أحضر لي دراسات محضرة في الكسليك، دراسات ذات طابع نظري ومستخلصين بعض التطورات. أنا أعتقد أن من مصلحتنا كمسيحيين وكمسلمين في لبنان هي البحث عن وسائل تعزيز الوحدة الوطنية وليس تكريس الوضع الشاذ الخاطيء القائم الان. المشكلة وحتى ما أسميها الحرب الأهلية. المشكلة الداخلية في لبنان مر عليها ٩ سنوات حتى اليوم. الطفل في كسروان اللي كان عمره ١٠ سنين صار عمره ١٩ سنة، ما بيعرف عاصمته ما بيعرف قسم كبير من بلده بالمقابل أيضاً الطفل في مناطق أخرى من لبنان عمره ١٠ سنين صار عمره ١٩ سنة أيضاً ما بيعرف قسم من بلده، بالعكس بيسمع بالاخبار يمكن يعتبر جونيه بلداً معادياً مثل ما الاخر يعتبر صيدا بلداً معادياً نتيجة هالحالة القائمة الان. يا إخوان هالوضع إذا بدو يستمر سيدمر الجميع ما رح يوفر أحداً. والطائفية والعيش في ظلها وممارستها والعيش معها، هي أسوأ أنواع الأمراض التي يمكن أن تستهدف الشعوب. نحن سوريا، البلد مش كبير، البلد صغير عدد سكان سوريا ١٠ ملايين ومساحتها حوالي ١٨٠ ألف كلم مربعاً. سوريا ليست بلداً غنياً، وكلكم بتعرفوا، ومع ذلك سوريا الآن تمارس سياسة دولة كبرى شو السبب. تصوروا لو الوضع في سوريا مثل لبنان، رغم الخلل الذي كان قائماً في نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي قبل الأحداث الأخيرة، حقيقة كان يمارس دور دولة كبيرة في المنطقة، يعني قد لا يكون دور أساسياً إنما دور إقتصادي ودور خدمات في المنطقة ودور إجتماعي ودور ثقافي وحتى دور سياسي. لبنان بلد صغير وبلد فقير ومع ذلك لو رحنا نسأل عن شخص لبناني وين موجود وفاتح بيت بباريس، الثاني بلندن الثالث بالبلد الفلاني، يا أخي منين بتجيبوا فلوس. إذن هناك طاقة موجودة في لبنان. طاقة فردية عظيمة، هذه الطاقة لو أتيح لها ان تنظم في دولة مستقرة، كان ممكن يصبح لبنان رغم صغره بلداً عظيماً ويقوم بدور عظيم لصالحه ولصالح العالم العربي كله.

فأنا إقتراحي ان يتحدث كل واحد ويطرح جميع أفكاره بكل صراحة وبدون حرج، ولكن طبعاً بأقل العبارات الاستفزازية، لأن بالنهاية نحن في حوار. ونتمنى لو يبقى المؤتمر عشر سنين مش رح تطلعوا من لوزان الا متفقين. ما رح تطلعوا من لوزان الا متفقين صراحة، وإذا ما رح تتفقوا بالفعل لازم نبحث عن طريقة للتعامل معكم. هيدا مش معقول، الان بأيدكم القرار او تجعلوا لبنان بلداً يرجع زهرة، وردة في العالم العربي أو يرجع يتدمر ويحترق. انتم الان لازم تصنعوا تاريخ البلد. فلذلك ما في طلعة من هون لا يوم ولا إثنين ولا ثلاثة ولا أربعة ولا خمسة ولا في عمل أهم من هذا العمل. فأنا إقتراحي فعلاً من عنده أفكار يحطها على الطاولة. وبعد وضع كل الأفكار على الطاولة، ممكن تترفع الجلسات العلنية وتبدأ سلسلة من الاتصالات الجانبية والمشاورات للوصول للحل او للحلول اللي كل واحد منا مقتنع ان هذه الحلول هي الاحسن، وسيذهب ويقاتل ويناضل ويعمل من أجل تنفيذها وتطبيقها. أنا شخصياً متفائل، ويمكن هيدا اكثر الاجتماعات اللبنانية التي احضرها وأشارك فيها، عندي قدر من التفاؤل رغم سوء الوضع القائم على الأرض. بصراحة إمّا بتنتهوا بالاتفاق او بدنا نبحث على حلول نفرضها عليكم. ما معقول الأمر، مش معقول هالعبث هيدا

وهالوضع، يعني الواحد بيشعر فعلاً ضميره يعذبه، يعني هالناس القاعدين تحت الخيط وتحت الملاجىء شو ذنبهم، اليوم ولا مبارح ولا من سنتين هناك أخطاء، وكلنا أخطأنا في جانب واصبنا في جانب، وكلنا بمن فيهم نحن في سوريا شاركنا معكم في بعض الاخطاء وشاركنا معكم في الصواب، يعني إذا هناك خطأ فلنعترف به ولكن لا نتمسك بالخطأ. فإذا كان هالاقتراح مقبولاً، أن أتمنى من كل الأخوان ان يقولوا كل ما عندهم صراحة وبعدها ممكن كل الكلام يؤخذ ويندرس، وممكن قبل الظهر ما تصير جلسة، بكرا المساء تصير سلسلة من الاتصالات ونستخلص موقف وطني مشترك وكلنا مجمعون عليه، في ما يتعلق بالبند الأول الذي إسمه الاصلاح السياسي. طبعاً مواضيع أخرى على جدول الأعمال منهي هالموضوع وننتقل للموضوع الثاني والثالث، وبالنهاية بكون هناك حل شامل، يعني يمكن مثلاً بدي إسمي أشخاص، يعني نأخذ الرئيس عسيران يحسب حاله عمنحكي عليه لأن ما عنده لا كتلة سياسية عمتقاتل ولا تنظيم لا سياسي ولا عسكري. ويمكن يشعر حاله بالموضوع هيدا قدم تنازل معين نأتي للموضوع الاخر بدو يشعر الرئيس سلام أيضاً إنه قدم تنازل معين، يعني الكل لازم يقدم تنازلات للبلد والكل بدو يأخذ عندما البلد تأخذ، لان اللي بدو يأخذ له لازم يعمل حساب البلد. فأنا أعتقد أن هذا هو الأقتراح العملي. وننتقل بعد ان نرى أفكار بعضنا البعض نحاول نستخلص برنامج العمل للأصلاح السياسي.

○ الرئيس فرنجية: فخامة الرئيس نحن هون مجتمعين كلنا نؤمن بالقدر وبالمكتوب، يا ترى عندما يقرر سبحانه تعالى إنزال أحدنا هل يسألنا من أي بطن تريد ان تنزل. أنا ما سألني. طالما بإرادته أنا نزلت من بطن مسيحي وغيري نزل من بطن مسلم، ولو أخذنا الطائفة كإيمان أتمنى على كل إنسان عنده في كتابه يختلف غير النص يعلمني إياه. إيماني بأن كل لبناني بيتكلم بالطائفية ما هو الا رجل سياسي مكلس، الطائفة ما بتعمل إنسان. منذ مئات السنين ونحن متعايشين سوا، متى اختلفنا؟ ما بحياتنا اختلفنا الا عند وجود هالشخص الثالث. سنة ١٨٦٠ ما اختلفنا مع بعضنا، كان هناك دولتان مختلفتان نحن دفعنا الثمن. سنة ١٩١٨ جاء الفرنجي واستعمرنا. سياسة فرق تسد هيدي كانت شاملة كل الأمبراطورية العثمانية، تبناها وحكمنا على أساس فرق تسد من سنة ٤٣ الى سنة ٧٥. ما واحد وجه وردة الى صدر آخر وفي سنة ٧٥ أجانا الشخص الثالث، للأسف ارتحنا من الشخص الثالث، سنة ٧٨ أجانا العدو ولا يزال، نحن اللبنانيين ما بحياتنا اختلفنا مع بعضنا لا طائفياً ولا سياسياً، ولكن الشخص الثالث هو الذي يوصلنا الى الأمور التي نعيشها من وقت لوقت عندما الشخص الثالث منرميه بدل من ان نضعه على ظهرنا، ساعتها منقدر نعيش ولا واحد يأسل عن طائفته. الإيمان موجود المؤمن ما لازم يفكر بطائفته والذي لا يؤمن يتاجر بطائفته.

○ الرئيس الجميل: إقتراح أبو جمال يمكن في محله، إنما أعتقد ضروري غداً صباحاً عقد جلسة حتى نستمر في هذا النقاش بما ورد على ضوء ذلك منقرر وقف الجلسات العامة لمباشرة المشاورات الجانبية، حتى نستكمل كل الأبحاث بشكل مباشر أكثر. وهلق منعطي الكلمة للرئيس سلام وبعدين نرفع الجلسة لغد الصبح.

○ بري: بعد وليد بك بدو يحكي. بيحكيها ومنرفع الجلسة.

○ سلام: أبدأ من حيث انتهى الأخ أبو جمال، وهو ان العودة الى الحوار العاقل المركز وكان لي سابقة من أربعة أشهر، تأملنا في جنيف مما اسميته حوار التفهم والتفاهم، ان نتوصله مع الأسف عجزنا عن ذلك وربما قطعنا نصف الطريق أيضاً لأنه كان من نتائج جنيف ما جرى بعد منها، إنما بعد أربعة أشهر جرت فيها كوارث كنا بغنى عنها. اليوم الالحاح علينا أشد من إجتماع جنيف بأضعاف، بمعنى إمّا أن نتفق هنا واليوم ولا أعني في هذه الساعة غداً او بعد غد. مثلاً الأخ نبيه تشنج إلى حد بعيد، وعنده كل الأسلحة وكل الأسباب حتى يتشنج وأنا معه ويمكن لو كنت أنا عمبحكي بما عرف عني من طبعي كنت عملت مثله. أنا ما رح أقول اليوم شو جرى بمذكرة إخواننا في الجبهة اللبنانية، لأني متل الرئيس فرنجية أرفضها شكلاً ومضموناً تفصيلاً وجملة، وخصوصاً عندما يقولون لي إنه هناك في الدستور المادة ٩٥ بنيت على أساس ان الطوائف اللبنانية مجموعات موقتة، الطائفية السياسية هي المجموعة الموقتة لكن هل الطوائف مجموعات موقتة؟ مسألة الفيدرالية، ومش أول مرة منسمع فيها قرأنا عنها كتب ودراسات، وفي الاونة الأخيرة قررنا أن نستعين بخبراء من هنا من جنيف من أوروبا، حتى نفهم كيف ممكن تكون وأين نحن وماذا يكون، وجدنا ان لكل بلد ظروفه. نحن هلق بلد موحد بدنا نجي نفرطه لفيدرالية، وأظن هذا المطلوب.

○ شمعون: مش عمتفرطوا بالعكس.

○ سلام: نحن منفهم أن الفيدرالية هيدي فرط كامل، ومقدمة لأكثر من تقسيم بعدين، شو هي الاشياء التوحيدية؟ علماء اللغة بيألفوا كتير والشيخ بيار يقول دائماً إنو بدنا علماء التاريخ وعلماء الجغرافيا حتى يقولوا لنا وغيرها. حصروها كتير وبعرف كل واحد دارس أكثر مني بعشر مرات بيعرف إنهم حصروها كتير وقالوا ان اللغة أولاً والجغرافيا ثانياً، فاللغة عدا ما أقريناه من انتماتنا العربي اللغة قبل كل شيء. أنا ما بقدر أتفاهم مع الرئيس شمعون أو الشيخ بيار الا باللغة العربية. بعدين هالجغرافيا الضيقة التي سميناها لبنان تتسع للبنان مهما كبر وهي الرابط الوحيد اليوم، سويسرا مثلاً مقسومة لغة وجغرافية روسيا مقسومة لغة وجغرافية.

نحن نشعر بغضاضة أحياناً، إنو وين نحن، كنا ضعاف جاء إخواننا الموارنة أحيوا لنا التراث العربي، وما هو التراث؟ هو التراث العربي، يسمح لي أقول كل واحد منكم، ان كل من يفهم معنى التراث هو التراث الأسلامي الحضاري الذي ظهر من خلال اللغة العربية والا اللغة ليست وحدها التراث، اللغة أداة أحياها الماروني وهنا منقدر له فضله وأنا أشعر بغضاضة إنه ليس لنا نفس الفضل أي فضل الماروني، إنه هو الذي أحيا اللغة العربية، ومن خلالها أحيا التراث الحضاري الأسلامي، كانوا مسيحيين بدينهم أمناء لدينهم، لكن كانوا يفتخرون بأحياء التراث الاسلامي الحضاري. وبأيام العثمانيين كنا كلنا واحد، ما كنا مضطرين نقول أنا مسلم وأنا مسيحي، كنا كلنا حتى وطأة العثماني اللي اتبع سياسة فرّق تسد واستبد فينا واستبد بالمسلمين اكثر من المسيحيين، جاء فضل معكوس، سنة ٤٣ إخواننا المسيحيين استبدوا من قبل الأجنبي الفرنساوي، وهذا ما دفعهم على الاتفاق مع إخوانهم على بلد حر مستقل يعيشون فيه وينعمون. جاءتنا أشياء كثيرة عطلت ذلك منها ما أشير اليها عابراً ومنها نظامنا الانتخابي. بدي أعمل أنا زعيم مسلم حتى أكسب تأييد المسلمين، وغيري بدو يعمل زعيم مسيحي حتى يكسب تأييد المسيحيين، وصار هو كل ما أنا بدي أكسب تأييد المسلمين بدي زاود عليهم بدي خوف المسيحي من المزاودة، والمزاود على زعامة المسيحيين عميخوفنا أنا والأسلام اللي معي من المسيحيين. هيدا ولد لنا البلايا والرزايا. أنا بعرف إنه بأيام الفرنساوية، وكان بعد الكثير من إخواننا المسيحيين مرتبطين بفرنسا، ومنهم بدو يعمل لبنان كانتون فرنسي، طلع منا فتى لبناني عندي صورته، إذا بدكم بجيبها على هالقاعة، بالطربوش قاعد بالقدس بالمؤتمر الأسلامي العام العالمي واسمه كميل شمعون واسمه الفتى العربي الأغرّ.

○ كرامي: ما كان مسيحي يومها

○ شمعون: كنت ماروني قح.

○ سلام: ماروني من دير القمر متمسك بمارونيته ومتمسك بطربوشه بالمؤتمر الأسلامي العام في القدس مع المشايخ وكبار المسلمين واسمه فتى العرب الأغر. فاليوم الخلافات كلها على الطائفية السياسية، الطائفية الدينية لا تطرح لأنها للحقيقة مش المشكلة، مثلاً أنا بدي أقول بصراحة وإذا ما قلتها أكون أبقيت شيئاً في صدري، هالمؤتمر اللي عقد مؤخراً في بكركي مع إحترامي الدائم لبطرك الموارنة، من سنوات عديدة وأنا احترمه وأقدره، وأقدر أخلاقياته الدينية والأدبية وأخلاقياته السياسية. أجوا عملوا مؤتمر بطاركة ومطارنة ورؤساء ووزراء ومسلحين وميليشيات أرهبونا. إرهاب كان مقصود من المؤتمر، نحن ما بدنا نعيش تحت الأرهاب بدنا نعيش كإخوان نأخذ ونعطي، صار لنا عشر سنين عايشين تحت إرهاب الميليشيات وما شفنا ان الميليشيات تؤدي الى نتيجة. القصف لا يحل مشكلة في لبنان نحن منعرف لبنان. أتى الخراب، أجا الدمار، أجا الذبح، أجا القتل، أجا التفسخ، أجا خطر زوال لبنان من العنف شو عمل لنا العنف؟ ما عمل شي وقلنا من يومها ما في حل الا بالتفهم والتفاهم. وهلق لازم ينوضع جدول أعمال يطرحه أيضاً. ونحط عقلنا برأسنا هذه المرة والا طار لبنان وأنا أعني ما أقول «طار لبنان»، والذي يعتقد إنو رح يبقاله موطىء قدم في لبنان رح يكون موطىء قدم ذليل حقير تجاه نفسه وتجاه العالم ولا عيشة له كريمة. واللبناني ينتظركم لتهيئوا له الأسلوب السياسي السليم، يقدر يعيش عليه وهو كفيل بالباقي، أنا أقول الحوار، الحوار، الحوار يجب أن نتتهي، جلسة جلستين ثلاثة عشر ما عندي مانع أبداً، خصوصاً هلق إذا، إن شاء الله، وقف إطلاق النار نفذ وارتاح اللبناني والبلد، إن شاء الله منقدر نوصل ولكن يجب ان نوصل وشكراً.

○ الرئيس الجميل: اعطي الكلام للوزير مسعود.

○ الوزير مسعود: الزميل معالي الأستاذ عبد الحليم خدام قال ان هذا الموضوع مش غريب وخصوصاً بعدما شاركت في مؤتمر الحوار في جنيف، وخرجنا منه بأن لبنان بلد واحد موحد مستقل عربي الخ.

كل النقاط التي ذكرها الأستاذ عبد الحليم خدام او الرئيس سلام او الرئيس كرامي أو جميع الأخوان، نقاط تؤخذ بعين الاعتبار، وكلها تدور حول نقطة واحدة. نحن عندنا في المملكة، عندنا منظمة المؤتمر الاسلامي وعلى الرغم من أنها منظمة إسلامية، لكن لبنان مشارك فيها ولذلك نحن لا ننظر للبنان كأن مشكلته بين مسيحيين ومسلمين، مشكلته سياسية. الحرب تأثر فيها المسلمون والمسيحيون لذلك نحن لا نعتبر على أن هناك في لبنان مشكلة مسيحية - إسلامية، بالعكس لو كنا نحن ننظر إليها من هذه الناحية ما كنا أبقينا لبنان عضواً في المؤتمر الأسلامي، وإلى آخر لحظة وهو يشارك ويساهم ويبدي وجهات نظره ويعمل في شكل فعال في منظمة المؤتمر الأسلامي. أحببت فقط أن أشير إلى هذه النقطة لأنه فعلاً هالموضوع بالنسبة لي جديد، وأحببت ان أشرح للأخوان جميعاً بأننا سبق وخرجنا بنتيجة طيبة حول نقطتين، موضوع الاتفاقية ووحدة لبنان وشكراً.

○ وليد جنبلاط: كل هالحديث حلو مقبول، بكرا واحد بيدرس أوراق العمل ومنشوف شوفيها إيجابي وشوفيها سلبي، بس كله متوقف ومرتبط بموضوع وقف إطلاق النار، يعني إذا لم يتوقف جدياً من قبل جميع الفرقاء، منكون عمنضيّع وقتنا وخلينا نضب شنطنا ونرجع وكل واحد يتحمل مسؤولياته.

○ سلام: أنا قلت مبارح لا استمر..

○ جنبلاط: هناك نقطة مهمة وأحب التذكير فيها واحب ان لا يأخذها الشيخ أمين على صعيد شخصي، ما في شي شخصي بيننا لا في السابق ولا اليوم ولا في المستقبل، بس الموضوع أنا طرحته والأستاذ نبيه طالب نفس المطالبة، بتتذكروا أنا طالبت بالاستقالة يمكن استعملت كلما قاسية، أنا أقول لا بد من إجراء محاكمة لما جرى لكي يكون لهذه الدولة لهذا الشخص لهذا النظام مصداقية أخلاقية، لتضمن هذه الدولة لاحقاً أي إصلاح يتفق عليه هنا وإلا ما في ضمان، يمكن صار شي خلل عنده بأجهزة الأمن، الجيش، الأمن العام، هناك كثير أجهزة الحمدلله وأنا ما بعرف. فلا بد من محاكمة لأن صار أشياء، يعني مش أشياء بسيطة، من الضاحية للجبل للأقليم وغيره.

○ سلام: بيروت، بيروت ما تنساها.

○ جنبلاط: فهيدي مهمة منشان الجميع، فلا بد من هالشيء، ويجب ان تؤلف محكمة لمحاكمة الرؤساء، وأعتقد تأليفها ضروري مش بس من أجلنا، من أجل أجيالنا المقبلة، ولكن أقول لكم شغله، لن أقبل ولن أدخل في أي حل وسطي طائفي، أنا ما بضحك على حالي وعلى قناعتي، يعني إنو مجلس النواب بدنا يكون ٥٠ بستين، ستين بستين، مع إحترامي للجميع، مطلوب نُجيب خمسة عثمان* دنا جدد بالناقص أو بالزايد، مش هيدا المطلوب أبداً، المطلوب صيغة وطنية قومية تقدمية للبنان، وإلا هالورقة بدي أكتبها بالوصية وأورثها لأبني تيمور، واعتقد الورقة التي تقدّمت بها سنة ١٩٥٨ مع الوالد ومع أركان النظام اللبناني آنذاك والمعارضة لم تكن معارضة طائفية، كانت معارضة وطنية وأسقطتم فيها بشارة الخوري، ما كانت تختلف كثيراً عن بعض النقاط التي تطالبون بها اليوم. فليش كل خمس ست سنين تدبكها مع بعضنا، لازم نطلع بشيء مقبول وإلا بلا ما يكون للبنان وجود وكيان، هيدا اللي حبيّت قوله وبكرا بقدّم لكم ورقتي.

○ الرئيس الجميل: طيّب إذا بتريدو بكرا الساعة حدعش (١١) إذا ممكن الان بو جمال عنده إجتماعات صباحية، الساعة ١١ منفتتح الجلسة بالأستماع لتقرير الأستاذ وليد جنبلاط، وما تنسوا بكرا حايّين نعمل حفلة عشاء تكريماً لأبو جمال بمناسبة منصبه الجديد وتقدير سوريا، لشخص صديق للبنان وأخ عزيز لنا كلنا في لبنان فإذا بتريدوا منكون كلنا على العشاء، واللي معو زوجته يسرنا ان تكون أيضاً معو.

○ سلام: إذا بتريد منعمل دوبل عشاء، عشاء للمنصب الجديد، وعشاء لنجاحه في المؤتمر.

(ورفعت الجلسة)

---

* نظراً للمواقف التي اتخذها في إنتخابات رئاسة الجمهورية يوم انتخب الرئيس المرحوم الشيخ بشير الجميّل ثم بعده الرئيس الشيخ أمين الجميّل. شقيقه بعده.

محضر الجلسة الرابعة
لوزان ـ قبل ظهر ١٤/ ٣/ ١٩٨٤

O الرئيس الجميل : نستأنف جلساتنا بتقرير الاستاذ وليد جنبلاط .

O جنبلاط : أيها السادة ، أوراق كثيرة قدمت منذ تطلع اللبنانيون من مختلف إنتماءاتهم الدينية أو الحزبية إلى إصلاح نظامهم السياسي ، الذي أضحى بعد ٤٠ عاماً من الممارسة في عهد الاستقلال نقيض كل ما نصت عليه أصوله . أوراق كثيرة قدمت منا . منها ما رفض حتى إستلامه عندما إنتهك الجبل وكانت إستباحة كرامته من قبل ميليشيات الحزب الحاكم ، ومنها ما أغفل على مدى سنوات عندما دقت قوى وشخصيات رائدة صادقة ناقوس الخطر ، خطر الماضي أو صدمة المستقبل قبل أن تستفحل الامور . ولكن الامتيازات على ما يبدو تعني وتفقد ، إلى جانب الشعور الانساني ، كل درجات الحس السياسي . هذه الأوراق أردناها اليوم ورقة واحدة ، ونحن في الحزب التقدمي الاشتراكي الاعضاء في جبهة الخلاص الوطني الحلفاء لحركة أمل الملتصقين بأبناء الجنوب الابطال ، الذين رفع الرئيس عسيران صوتهم . أردناها ورقة عمل وطنية مشتركة . وإذا بتواتر الافكار وتشابك الآلام وتلاقي الاماني ، يعزز بعد استشارات شملت جميع القيادات الوطنية على مختلف مفاهيمها السياسية والدينية . هذه الوثيقة التي تفضل بتلاوتها أمس الأخ والزميل الاستاذ نبيه بري . عناوينها واضحة . رفض التقسيم ، تحرير الجنوب ، إزالة الهيمنة الحزبية على الحكم ، إلغاء الطائفية السياسية إلغاء شاملاً ، إعادة بناء الجيش بناء وطنياً عربياً سليماً ، إجراء الاصلاحات التربوية والاجتماعية والاقتصادية الضرورية . وقبل كل ذلك وبعده تنادي ورقتنا الوطنية المشتركة ، بمحاسبة المسؤولين عما جرى من مجازر جماعية وتدمير شامل وانحراف السلطة واغتصاب الحريات ، من هنا كما قلت بالامس كانت مطالبتي باستقالة رئيس الجمهورية وتوجب ملاحقته ، لعلة خرق الدستور تماماً كما نص على ذلك الدستور عينه .

أيها السادة : عندما نعود غداً من لوزان إلى الضاحية الجنوبية المدمرة وبيروت الجريحة والجبل النازف ، هل نحمل معنا سلة مهملات أودعت فيها الأفكار التي تعبر اليوم عن التطلعات المستقبلية ؟ هل نعود بوقف هش للنار نضمه إلى مجموعة الانتكاسات السابقة ؟ أقولها صراحة ، لن نتراجع هذه المرة عن الحد المعقول الذي تمثله طموحاتنا المشروعة في المساومة فلن أقبل بالعودة إلى لبنان ، لاقول للناس عفا الله عما مضى بالنسبة للمسؤوليات الرئاسية ، ولن أعود لاقول لهم لم يكن بالامكان أحسن مما كان بالنسبة للاصلاح . ولن أعود لاقول بالنسبة للجنوب ، قضية التحرير مؤجلة إلى أجل غير مسمى . فعطفاً على ورقتنا الوطنية المشتركة أشدد على ما يلي :

في وجه طرح المشروع الفيدرالي ، نطالب باعلان الجمهورية العربية اللبنانية . بوجه الهيمنة ، نصر على إزالة كل آثار عدوان هذا العهد على القوانين والاشخاص والاموال ، مع ملاحقة المتسببين أيا كانوا . بوجه الامتيازات ، نتمسك بوجوب إلغاء الطائفية السياسية إلغاء شاملاً ، بعد تسوية حقوق الطوائف المغبونة . في وجه تسلط رئيس الجمهورية أو في حال الاصرار على تكريس الرئاسات ولو عرفاً ، نقترح إنشاء مجلس رئاسة ينتخب من الشعب وتكون رئاسته مداورة كل سنة ، وفي حال التمسك بمبدأ توزيع الحصص الطائفية بالتمثيل الشعبي لن نتنازل عن مطلب إجراء إحصاء عام ، واعتماد الاستفتاء الشعبي للبت في القضايا المصيرية . وفي مطلق الاحوال لن نقر لحظة واحدة البقاء على الطائفية في الوظيفة أيا كان مستواها . لجهة استعمال الجيش للاغراض القمعية الداخلية ، نصر على تشكيل لجنة فوراً من قبل هذه الهيئة ، تكلف بإعادة بناء الجيش وفق سياسة دفاعية تتلاءم وواقعنا وانتماءنا . وتناط بها إلى حين استكمال هذا البناء صلاحيات قيادة وادارة ولبننة المؤسسة العسكرية . هذه الطروحات ليست مناورة عابرة ، إنها قفزة إلى جذور المشكلة اللبنانية التي ليست كما يصورها البعض ، مشكلة أقليات بل مشكلة أكثرية تسلطت عليها أقلية وما تزال .

أيها السادة : كما أن لبنان لا يكون إلا مستقلاً وعربياً ، كذلك لن نقبل به إلا حراً وديموقراطياً . شكراً .

○ فرنجية : فخامة الرئيس ، تفضل وليد بك وطالب بوضع حد لصلاحيات رئيس الجمهورية . صلاحيات رئيس الجمهورية يا وليد بك حددها الدستور . ولو كنت مطلعاً على الدستور ، صلاحياته محصورة بقضايا لا ضمنية لها بالسياسة ، منح الجنسية مثلاً . هذا الدستور أعطاه إياها . العرف اليوم ، قبل توقيع وزير الداخلية ورئيس الحكومة ما بيقدر . الصلاحية الوحيدة التي يستعملها اليوم رئيس الجمهورية هي تشكيل الحكومة ، وكل ما تبقى ليس له أي صلاحية ، وأظن فخامة الرئيس شمعون مر في هذه الحالة ويعرف ما هي صلاحية رئيس الجمهورية .

○ الرئيس الجميل : هل هناك أوراق عمل أخرى يريد أحد طرحها . أو هل يريد أحد التعليق .

○ بيار الجميل : مع كل احترامي وتقديري للموجودين في هذه القاعة . لكن من يمثل حقيقة لبنان . هو مجلس النواب . هذا المجلس رغم كل الانتقادات لا نستطيع إلا اعتباره لمجلس هو يمثل لبنان بكل معنى الكلمة . يمثل لبنان أولاً من الناحية الشرعية ، أو من ناحية الاشخاص الموجودين في هذا المجلس ، وأنت بتعرف جيداً على أن لبنان هو التلاقي بين الحضارة المسيحية والحضارة الاسلامية واليمين واليسار ، الاشخاص الموجودون داخل المجلس لا تستطيع إلا تعتبرهم يمثلون المسلمين والمسيحيين واليسار واليمين . فإذن هذا المجلس هو الذي يمثل لبنان وهو الذي لازم يطلع القرارات ، وقراراته لازم تكون نافذة . إجتماعنا كثير مفيد وضروري ونحن حبذنا هذا الشيء ، وإن شاء الله يطلع من إجتماعنا نتيجة أفضل من نتيجة الاجتماع الأول في جنيف ، ولكن من يمثل لبنان هو مجلس النواب . الموجودون هنا إذا بيريدوا تنعمل انتخابات ، أنا ما عندي مانع أبداً . التمديد الذي صار للمجلس كان تمديداً إجبارياً ، لأنه ما كان عندنا غير هالقرار .

○ الرئيس الجميل : الكلام للرئيس سلام .

○ سلام : ما أراه أن كل فريق تقدم بورقة عمل ، واعتقد أنه من حق كل واحد أن يدعي ، وأنا أدعي أن ورقة العمل التي قدمتها ، هي ضميرياً عقلانياً وطنياً المطلوبة حتى نمشي عليها ، لكن لا أظن واحداً منا يتشبث بورقة عمله ويقول بفرضها على الجميع ، ولذلك نحن مجتمعون . صار بدنا نشوف ما هي الوسيلة حتى هالاراء تتفاعل وتتجوجل ، ومنشوف إذا فينا نطلع منها بالشيء الذي نتوافق عليه كلنا . لأنه إذا بقينا كل واحد متشبث بورقة عمله ، أنا لست مستعداً للتشبث بورقة عملي . لأنها مطروحة للبحث . باختصار الوقت يستدعي أن نجد الاسلوب للبحث في هذه التفاصيل ، حتى نتوصل إلى وضع النقاط على الحروف بكل أمر من الامور الهامة كي نصل إلى التوافق عليه .

○ الرئيس الجميل : الكلام للرئيس كرامي .

○ كرامي : فخامة الرئيس ، الحقيقة هيئة الحوار الوطني ، أعتقد أن عملها وإن كان ليس له الصفة الدستورية ، لكن من واقع لبنان الحالي وما نعاني جميعاً ، الاتفاق على اجتماعاتها وسعيها من أجل إيجاد الحلول لانقاذ لبنان ، يعطيها دوراً وأهمية لا يتعارض مع القول بأن مجلس النواب هو الذي يستطيع أن يصدر الاتفاقيات و «يا ريت ما عملها» . ويستطيع أن يصدر القوانين وغيرها . و «يا ريت كمان ما عملها» . على كل حال جئت فقط لاوضح هذه الناحية حتى لا أحد يظن أنه حتى الذي تكلم يشكك بدور هالهيئة أو بفعاليتها ، بالدور الموكول إليها فهي مشكورة ومقدرة من الجميع .

أود أن أسأل فخامة الرئيس ، هناك أمور لا بد من وضع عناوين نجعلها مواضيع بحثنا كجدول أعمال . أولاً بالنسبة للبنان كبلد عربي نظرته وسياسته وموقفه بالنسبة لعدونا التاريخي اسرائيل ، هذا موضوع يجب أن يكون في رأس جدول الاعمال حتى نتخذ مجتمعين موقفاً واضحاً من ذلك ، لأنه باعتقادي تعاوننا ووحدتنا على ما يؤكد شخصية بلدنا وهويته وسياسته هي أساس في نهجنا وسياستنا الحاضرة والمستقبلية وكذلك الماضي ، حصلت هفوات ، ولكن نحن لا نسجلها في تاريخنا ونحب أن ننساها . الشيء الآخر النظام اللبناني ، نحن الحقيقة بعد هذه المجازر وهذا الخراب طيلة التسع سنوات فلم يعد بمقدورنا أن نضع « رأسنا بين جوانحنا » ونقول والله ما حصل ليس له أسباب ونظامنا كامل . لا لبس فيه ولا إعوجاج . هنا أحب أن أقول ، يمكن في الدستور صلاحيات أعطيت لرئيس الجمهورية ، تعيين الوزارة وإقالتها ، ومن هنا اندرجت كل الممارسات التي أوصلتنا إلى أن أصبحت رئاسة الجمهورية مهيمنة على كل شيء في

لبنان . بالتدريج وصلنا إلى أن جلسات العمل التي تعقد في رئاسة الجمهورية طغت على أعمال الحكومة والوزارات والمؤسسات . اعذرونا نحكي بصراحة ، لأنه إذا ما حددنا المشاكل والمساوىء والنواقص والاخطاء لن نتوصل للدواء الشافي الذي يعيد لبنان إلى وضعه الصحيح . أنا أذكر بأيام الشيخ بشارة الخوري ، وطبعاً كلكم تذكرون كيف كان يمارس الحكم في بدء عهده وكيف انتهينا في نهاية عهده . ولا أحب أذكر في ما بعد أيام الرئيس شمعون ، ما أحلاها تلك الأيام التي بدأنا رئاسة الحكومة مع بعض . ولكن بدأنا معه بشيء وانتهى معنا بشيء آخر ، وصار سياسة الاحلاف وايزنهاور واضرب واطرح ، عندما يوصلوا لاميركا بيدوخوا .

O شمعون : ما دوختنا أميركا . دوخنا الله يرحمه الرئيس جمال عبد الناصر .

O كرامي : الله يرحمه والله هذا من رفع الأمة العربية ، ووطد مجدها ، وفتح لنا هذه الابواب العريضة حتى نرجع من جديد نشعر بعزتنا . على كل حال هذا بسبب الخلاف . فيا فخامة الرئيس ، الحقيقة نحن نريد أن ندرس هذا الواقع ، لأنه كما قلنا لبنان بلد مركب ، لا أريد أن أقول تعددياً ، مركب من طوائف وما دام الطائفية متمسكين فيها ، فليكن ، يمكن تندموا بعدين وتغيروا رأيكم . لكن نحن نقول العدالة والمساواة والمشاركة والتعاون والانصاف ، حتى واحد يشعر بأن حقه مصان وأنه مواطن درجة أولى مثل غيره من المواطنين بسمنة وبزيت ما في ست وجارية ما في . نحن الحقيقة صريحين وبدنا نعيش في هذا الوطن ، ونشعر بأن نحن فعلاً من حماته ومن بناته ، وعملياً عمنثبت ذلك ، ويمكن من أجل هذا عمنتقتل . على كل حال يا فخامة الرئيس ما في واحد بيقدر لوحده يفعل ، وعندما نكون كلنا مع بعض نتعاون بثقة واخلاص هذا فخر لكل واحد . فخامتك بتريد يكون إلى جانبك أعوان مخلصين ، لكن كمان شاعرين بأنهم متساوون معززون والامور تمرق من وراء ظهرهم ، بشكل لا نشعر إلا الماء وصلت لرأسنا . كمان يعني الواحد ، الحقيقة عندما يرى هذه الامور ماشية بهذا الشكل ، يرجع إلى بلده في النهاية لأن المواطن لما بنظر أخيه المواطن ليس على المستوى نفسه من التقدير والاحترام ، ما ممكن تتولد شراكة ولا وحدة ثابتة ومبنية على أسس صحيحة ، ونضرب مثلاً ، أخواننا عرب وادي خالد . أخوان سكان السبع قرى في الجنوب . واحدة حبلى بتروح على اميركا بتولد ، يسجلوا الولد اميركاني وبيرجع لهون بيحكي انكليزي . بيحضروا لعندي جماعة عرب وادي خالد ، شيخهم يقول لي أنا عندي ٨ أولاد ، لكن الثمانية بناديق ، كيف بناديق ؟ لأنه لا أحد بيعترف فيهم ، ولا زوجونا على الطريقة الرسمية . لا منقدر نبعتو على المدرسة ولا منقدر نسافر ولا منقدر نعتبر حالنا بشر على أرضنا ، التي تعتبر ديموقراطية وأم الحضارة والتي علمت البشرية الحرف ، هذا هو شأننا .

O شمعون : هناك ٦٠ ألف نسمة في هذه الحالة ، وليس فقط عرب وادي خالد .

O كرامي : على كل حال الستين ألفاً بدنا نسجلهم ، لأننا بدنا نزيل هالعار عن جبين هذا البلد الديموقراطي المنفتح المتحضر ، أن يكون فيه ٦٠ ألفاً أو ١٠٠ ألف أو ٢٠٠ ألف لسبب أو لآخر عايشين من مئات السنين على أرضهم ودولتهم لا تعترف بهم ، غداً إذا رادوا يروحوا لسوريا ماذا نقول عنهم خونة ، وإذا طالبوا يتنسبوا للبنان كمان خونة ما الفرق بالنسبة لهم طالما أنهم خونة على طول . مين بيقبل أنه يكون مواطن على أرض وعايش أباؤه وأجداده عليها ومتشبث بالبقاء فيها ، ولا يعترف به كمواطن هذا يجوز ؟ المخطوفون لماذا خطفوا ؟ أو بأي حق ، لماذا محتجزة حريتهم ؟ هذا الدستور يجيزه هذه الانسانية تقره ، هذه الحضارة والانسانية كمان ، يعني هذه الممارسات التي نمارسها هذه البشاعات التي نرتكبها فقط لأننا مسلمون لأننا عرب ، لأننا وطنيون ، هذا فخر للبنان ، إذا كان هذا السبب الذي من أجله تموت هالناس والله كلنا نتمنى هذا الموت لهذا السبب ، لذلك يا فخامة الرئيس عندما نرى هذه الأوضاع الشاذة والظالمة على الأرض في لبنان ، اسمحوا لنا نتألم ونصرخ ، لأن هذا حق من حقوقنا ، كذلك واسمحوا لنا نطالب بالعدالة ، ونطالب بأن نعامل كمواطنين وكبشر من وطننا ومن حكامنا . مجلس النواب على راسي ، وما بدي أبحث فيه ، أنا نائب ويشرفني أن أكون في مجلس النواب ، لكن مجلس النواب ماذا عمل ، إلا ما كلف وطولب به ، والامور عندما تستوي تصل إلى مجلس النواب وبتطلع أكلة جاهزة للاكل . ليست هذه وظيفة مجلس النواب ، نحن كلنا نعتبر بأن مجلس النواب هو ممثل للأمة ، هو مصدر السلطات كلها . ويجب أن يكون دائماً محترماً في نظر الكل ، وهذا شأننا مع مجلس النواب ، ولكن بتقدروا تقولوا لي بالدستور ، مجلس النواب يبقى إلى ما لا نهاية ، ١٢ سنة صار عمر مجلس النواب . اللي كان عمره ١٠ سنين صار ٢٢ وبيقدر ينتخب ، هؤلاء صاروا أكثرية في البلد . إذن مجلس النواب ، ومن أجل تعزيزه ، نطالب أن يكون فعلاً

على المستوى ، وعلى التمثيل لهذا الشعب حتى نجعله ذا قيمة في نظر الكل ما هي الموانع التي حالت دون الانتخابات ؟ ليس السلاح والميليشيات والقتل والذبح على الهوية . مجلس النواب عندما نبحث فيه ، كلنا نقدره ونجله هذا ممثلنا ، لكن لماذا مجلس النواب بيقدر يكون نفسه حسب قانون كل أربع سنين انتخابات ، ١٢ سنة عميمدد لنفسه ، الله يطول عمرنا كلنا ، صار ميت ٩ أو ١٠ أو ١١ والله ما بعرف ، والحبل على الجرار .

يا فخامة الرئيس ، أريد أن أخلص إلى القول ، بأن هذه القوانين هي التي تنطبق على الواقع التي تخدم الشعب ، وإذا بدنا نتقوقع على قوانينا ، دستور ١٩٢٦ ، أخذ من الدستور الفرنسي ، يا أخي الدستور أمنا وأبونا ، صار معدل عشرين مرة ونحن أبداً ، مقدس ، لا يجوز ، نحن نشكر فخامة الرئيس في آخر خطاب القاه يقول لا مقدسات ، يعني فخامة الرئيس يقر بأن الدستور وارد البحث فيه للتعديل لماذا لا .

○ شمعون : حسب التعديل .

○ كرامي : حسب التعديل . الفيدرالية بيمشي الحال ، لندخلها بالدستور ، تكريس رئاسة الجمهورية لماروني ، ندخلها الدستور هذا تعديل . لماذا ما هو لمصلحتكم بتقبلوا فيه ، وما هو لمصلحتنا مرفوض . يا سيدي خلينا نحكي الامور بصراحة ، أنت أكبرنا فخامة الرئيس شمعون .

○ سلام : الفيدرالية لمصلحتهم . أنا أقول لا .

○ كرامي : هم الذين طرحوها ، شوما بيعرفوا مصلحتهم .

○ شمعون : إذا بدنا أوصياء نستعين بشيء واحد من الاخوان .

○ كرامي : على كل حال نحن غير متشبثين بأي شيء ، ورقة عملي يا فخامة الرئيس هي أن تضعوا النظام الذي تريدون ، ولكن يكون بدون امتياز وبدون تفريق ، يطبق على جميع اللبنانيين بالتساوي ، وأنا أقبل سلفاً ، ولكن كل نظام فيه أي تفرقة ولو بند ولو شعرة ولو مليم مرفوض مني مطلقاً ، خلينا نعيش مع بعضنا باحترام وبمساواة هذا ما أردت أن أقوله ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

○ فرنجية : تعليقاً على ما تفضل به الرئيس كرامي بالنسبة لعرب وادي خالد . عرب وادي خالد أنا عشتها فخامة الرئيس كمواطن وكمسؤول . العدد الحقيقي لعرب وادي خالد ما كان يزيد عن ٤٥٠٠ شخص ، اليوم تقدموا بطلبات للحصول على الجنسية التي لهم حق فيها ، ولكن المتواجدون على الأرض اللبنانية والراغبون في الحصول على جنسية لبنانية ، اصبحوا كلهم من وادي خالد ، الرقم الذي كان يتقدر أثناء ولايتي ، ٤٥٠٠ سعيت عدة مرات مع الشيخ ومع غيره . أحصر ولي وادي خالد ، لم يتجاوبوا معي ، واليوم أنا شخصياً أشارك دولة الرئيس كرامي بإعطاء هؤلاء الجنسية ، ولكن أبناء وادي خالد ، ليس المتقدمين باسم عرب وادي خالد . هذا كل شيء بدي أقوله .

○ كرامي : فخامة الرئيس ، نحن الحقيقة ضربنا مثلاً على عرب وادي خالد ، هؤلاء ، هناك مثلهم أمثال في لبنان ، هنا سبع قرى في الجنوب بنفس الوضع ، نحن نريد قانوناً للجنسية يطبق على الجميع ويعطي كل صاحب حق بالجنسية حقه . لا نطالب اعتباطاً ، لكن حرام ناس لبنانيين منذ مئات السنين عايشين على هالارض ويعملون فيها أن يحرموا من الجنسية ولا يكون لهم جنسية ، ما بيقدر يتعلم ولا يدخل مستشفى ولا يسافر ، ليس له أي حق من حقوق الانسان ، هذا الحقيقة ، لا يجوز .

○ شمعون : أنا عندي جواب على ما تقدم به الاستاذ بري بالامس ، الاستاذ بري كان ظلمه شاملاً ، يعني ما بعرف إذا كان بالطريق هذه . على كل حال ، قال الاستاذ بري أمس بأن الاجتماع الذي حصل في جزين ، صار بغطاء مني ، أنا ممكن أؤكد بصورة جازمة للحاضرين الكرام ، بأنه لم يكن لي علم بإجتماع جزين إلا بعد أن حصل ومن الصحف فقط . وهناك نقطة ثانية . لقد قال الاستاذ بري هناك ضابط متقاعد اسمه انطوان لحد ، يعد لاشغال مركز أمني في الجنوب وأنه ينتمي إلي . نعم أنه ينتمي إلي ، وقد عرض علي الفكرة ، وقلت له أن لا دخل لي بالموضوع هذا .

أعود إلى النظام الذي تقدمنا به ، والذي هاجمه الاستاذ كرامي وشن عليه هجوماً ضارياً وهاجمه أيضاً فخامة الرئيس فرنجية .

O سلام : وسجلني معهم أيضاً .
O شمعون : ما عندي مانع ، لأني تقدمت به عن قناعة .
O سلام : كنت أتأمل أن تسمعني مبارح ، ولكن الهيئة ما كنت تسمعني .
O شمعون : لا ، كنت أسمعك . على كل فأول فائدة من المشروع الاتحادي ، هو الحيلولة دون الاحتكاكات الطائفية التي ذقنا منها الامرين . ومن جهة ثانية قد ينتج عنه ، ومن المؤكد أن ينتج عنه إذا قسنا بلادنا بالبلدان المتقدمة الراقية ، قد ينتج عنه أول فائدة تجنيها البلاد ، الحيلولة دون الاحتكاكات الطائفية . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية تنمية الحياة المحلية في مختلف المناطق ، وبهذه الطريقة تأمين التقدم والعمران والبحبوحة ، ليس في العاصمة فحسب بل لتشمل المناطق كلها . فلن يبقى مناطق فقيرة أو محرومة ، لأن المواطن اللبناني يصبح مسؤولاً بالدرجة الأولى عن تنمية القرية والمنطقة التي يقطنها أو يعيش فيها . وأعتقد بأن مثل هذا المشروع يحتاج إلى تفكير عميق ، أكثر مما يحتاج إلى ردات فعل فورية ، وقد أوردنا أمثلة عديدة تدل على الفوائد التي جنتها كل بلد اعتنقت النظام الاتحادي ، ولست بحاجة لاعادة ذكرها فأكبر مثل هو البلد الذي نحن فيه ، وقد بلغ من التقدم والبحبوحة والثروة أكثر من أي بلد آخر في العالم . ونحن نتشبث بالنظام الاتحادي كنظام للبنان الغد .

وأعود إلى ما قاله دولة الرئيس كرامي ، في ما يختص بالطائفية ، نحن لا نتمسك بالطائفية ، لكنتا ضد إلغاء نصف الطائفية والتشبث بالنصف الآخر ، لأنه يعود علينا بالفائدة نحن طلاب علمنة شاملة في كل ما يعود للسياسة والادارة ، بما فيها الاحوال الشخصية وسواها ، وأعتقد بأنه لا يمكن أن نتهم بأننا وراء فوائد أو امتيازات عندما نطالب بتدبير يشمل كل مرافق الحياة ، وهو العلمنة الكاملة الشاملة هذا ما أردت أن أصرح به .

O خدام : عندي سؤال صغير. الرئيس شمعون تقدم بهذا المشروع وأكد عليه ، طبعاً كل واحد من الاخوان يقدم أفكاره ، وبالنهاية بتصير مناقشات والمحصلة بتكون وجهات نظر الجميع طبعاً المشروع الذي تقدم به هو نظام جديد . نظام جديد حل ، ممكن الرئيس شمعون يشرح لنا أسباب إعتراضه على الصيغة القائمة . صيغة الحكم القائمة ، ما أسباب اعتراضه عليها وملاحظاته على هذه الصيغة التي دعته لتقديم مشروع وصيغة أخرى للحكم في لبنان .

O شمعون : أجاوب بكلمة واحدة : الحالة التي وصلنا إليها .
O الرئيس الجميل : أنا عندي إقتراح : دخلنا في صلب بحثنا العملي في ما يتعلق بالنظام اللبناني المستقبلي ، لذلك يمكن هذا البحث إذا ما استمر بهذا الشكل ، ممكن تصبح جولات من الاسئلة والاجوبة والعروض والعروض المضادة . اقتراحي هو ايقاف المناقشة العلنية ، والمناقشة بهذا الشكل التي ممكن تستمر إلى ما شاء الله ، ونعتمد المبدأ الذي اقترحه أمس الأخ أبو جمال ، وهو الطلب إلى أمانة سر المؤتمران تستخلص كل أوراق العمل والأفكار التي وردت منذ إفتتاح المؤتمر حتى اليوم ، لأنه أعتقد أننا بدأنا بمرحلة النقاش ، والنقاش بهذا الشكل يمكن أن لا يعطي النتيجة المرجوة . فالاقتراح هو إقفال باب المناقشة . هذا مجرد اقتراح ، لأن المؤتمر سيد نفسه . وكما أبلغت بعض الأخوان نريد أن ننطلق اعتباراً من بعد الظهر باجتماعات ثنائية ، بيني وبين أعضاء المؤتمر ، حتى نستخلص الافكار الاساسية وتجوجلها ، ولربما نستطيع نتوصل إلى ورقة عمل مشتركة تكون مدار النقاش ، ونأخذ بشأنها القرارات النهائية . النقاش الآن يكون بالمطلق لا بد من تحديد أو حصر نقاشنا على نقطة بحد ذاتها . ما عندي مانع أن نستمر لفترة ، بالجواب وتسجيل موقف بالنسبة لما طرح . ولكن إذا ممكن باختصار حتى ننطلق بعد ذلك للعمل الغني العلمي ، للوصول إلى نتائج ، وإلا فأن المؤتمر قد يستمر إلى ما شاء الله .

O كرامي : بالنسبة للحجج التي تقدم بها الرئيس شمعون كتأييد للفيدرالية ، أحب أن أناقش هذه الحجج بالذات . . . قال أن الفيدرالية تمنع الاحتكاكات بين الطوائف وهذا يفترض أن تكون هذه الطوائف كل منها منعزلة عن الأخرى وتعيش في منطقة محددة من لبنان ، إذا كان هذا ممكن أحب طرح هذا السؤال ، وأما إذا كان يعتبر كسروان والمتنين، بإعتبار الفرز الذي صار بقوة السلاح ، يعتبر هالمنطقة مؤهلة أنها تعيش لوحدها في فيدرالية ، كيف ممكن تمنع الاحتكاكات في الشمال مثلاً ؟ والحمدلله نحن نعيش كعائلة واحدة . كيف بيقدر يمنع بالجبل . أو بالجنوب إلا إذا بدو يعمل فرز سكاني ، إذا كان هذا المقصود ليقل لي ، إلا إذا كان «مالنا لنا ومالكم لكم ولنا» ، هيدي بتظبط تمام .

وثم العلمنة يعني ، أو بدنا النظام الطائفي ١٠٠٪ أو بدنا عكسه ١٠٠٪ . وأعتقد هذا فيه فعلاً من الغرابة في الطرح ما لا يمكن أن يقنع أحداً ، ومع ذلك أنا أريد أن أقول صراحة ، نحن نقبل بالعلمنة ولكن في كل ما لا يتعارض مع ديننا ، لأنني متقيد بالقرآن الكريم .

O شمعون : رجعنا للطائفية .

O كرامي : لا ، أسمح لي أقول لك لا أحد يستطيع أن يطلعني من ديني أبداً . لذلك أنا شخصياً أقبل بالعلمنة في ما لا يتعارض مع الدين . تفصل الدين عن الدولة ، إذا كان هذا قصدك نحن موافقون ، ولكن أنك تطلعني من ديني منشان الفيدرالية « والله لا أنت ولا غيرك بيقدر يعملها هيدي » . أطالب بالعلمنة في ما لا يتعارض مع ديننا ، إذا بتقبلوها بما يتعارض مع دينكم هذا شيء ثاني ، أنا ما بعرف .

لذلك يا فخامة الرئيس فأن الفيدرالية بالنسبة لبلدنا لبنان لا يمكن أن تركب . لأنه إذا بدنا نركبها بدنا نصير نعملها في كل بيت ، وفي كل حي وكل قرية وكل مدينة لأن في بلدنا تمازج سكاني عجيب ، والحمدلله هالاختلاط في لبنان هو سر قوته . لكنه ما أفسدها إلا اسرائيل ، لماذا دخلت على الخط ؟ والحل بإخراج اسرائيل وليس بالفيدرالية .

O شمعون : المشروع قبل دخول اسرائيل .

O كرامي : المشروع الفيدرالي يا فخامة الرئيس تعتقد أن الفيدرالية تمنع الذي صار في لبنان ، يعني لو كنا فيدرالية ما كان صار الذي صار .

O شمعون : نعم .

O كرامي : وكيسنجر ماذا جاء يعمل ، وشارون ماذا جاء يعمل .

O شمعون : ما دخل شارون . شارون لم يأت بسبب اللبناني ، أتى بسبب الفلسطيني .

O الرئيس الجميل : الكلام للاستاذ نبيه .

O فرنجية : أنا عندي كلمتين ، تفضل فخامة الرئيس شمعون وقال ، بأن لبنان كان يعيش في بحبوحة وعز وازدهار لا يعلى عليه ، أوافقه على هذا ١٠٠٪ . طالما الحياة التي عشناها بحياتنا الغير فيدرالية كانت بألف خير ، دخل فينا الشيطان ، الذي هو اسرائيل ، وصلنا للحال هذا . إذا كنا اليوم نريد أن ننتقل إلى النظام الفيدرالي ، الشياطين بتصير تدخل فينا . سنة ٧٥ ـ ٧٦ كان هناك شيطان أكبر هو اميركا ، كان بدها تهجرنا ، وفخامة الرئيس شمعون سمعها بأذنه يوم حضر براون وقال ، عندما تقررون الرحيل أعطونا خبر قبل أربع وعشرين ساعة حتى نؤمن لكم وسائل النقل .

O شمعون : وراح طرد براون من هنا

O فرنجية : راح طرد بفضل الذي طرده .

O كرامي : لكن أفكاره بقيت وتنفذت إلى حد كبير .

O بري : أنا لم أقل أن مؤتمر جزين تم بحضور الرئيس شمعون ، أو باشرافه ، قلت على أثر تناهي معلومات عن إلغاء اتفاق ١٧ أيار وبعد زيارات الاستاذ داني شمعون المتكررة إلى اسرائيل في تلك الفترة . في ما يتعلق بالمشروع المقدم ، والمسمى بالفيدرالية ، هذا المشروع إذا درسناه بعمق ، يتبين أنه كونفيدرالية وليس فيدرالية . وأحب أن أستوضح سؤالاً أو سؤالين ، لنفترض أننا كلنا وافقنا على هذا المشروع ، السؤال الأول ، هل يقبل فخامة الرئيس أمين الجميل في أن يكون رئيساً لهذه الدولة الفيدرالية أو الكونفيدرالية ؟

O شمعون : الفيدرالية فقط .

O بري : أنا قلت هذا المشروع الذي يتعمق به جيداً ، يرى أنه يخفي وراءه كونفيدرالية وليس فيدرالية

O شمعون : ولكن لحد هلق ما تعمقتم به .

O بري : أن شاء الله ستتعمق فيه وساعتها نتوصل إلى كانتونات ، هذا المشروع يصبح كانتونات . أما بالنسبة للسؤال الثاني : من هو رئيس هذه الدولة هل سيكون مارونياً ؟ .

O سلام : أنا أعتقد أنه لا بد من اللجوء إلى الاقتراح الذي تقدمت فيه ، وتحصل إجتماعات ثنائية لجوجلة هذه الامور لأن الكل يقصد الوصول إلى شيء . ولكن طالما أن الباب فتح لبعض الامور سأكون مختصراً بالحديث . أحب أن أسأل الرئيس شمعون ، هل هناك بنظره ونظر من يطرح العلمنة شيء يقف في طريقها غير قضية زواج المسلم والمسيحي .

O شمعون : يا سيدي اليوم عميتزوجوا . سكرتيرتي المسيحية ستتزوج في ٢٤ الشهر الحالي شاباً مسلماً من عائلة الرفاعي .

O كرامي : لازم تمنعها ، هل في أحد بيخلي سكرتيرته ، مسلم ينط عليها .

O سلام : هذا الموضوع لم يطرح هنا ، أنه يطرح دائماً ، ونحب أن يكون واضحاً لمرة واحدة . هل هنالك من يقول بالعلمنة مثل أخونا شمعون ، عنده عقبة غير قضية الزواج ؟ أنا أحب أن أفهم . أنا أريد أن أسألك يا فخامة الرئيس هل هنالك عقبة تقف في الطريق غير هذا ؟ لأنني إذا بدك تجاوبني ، أقول لك لماذا صار عند المسلمين إعتقاد بأن العلمنة صارت تطرح قصداً ، لأنهم بيعرفوا أنه هناك عقبة دينية عند بعض المسلمين بأن هذا لن يكون . هل تتعلق العلمنة بما سماه الرئيس كرامي المساس بالدين ؟ العلمنة عندنا لا تمس الدين إلا بنقطة الزواج إذا كان هذا ما يطرح إسمح لي أن أقول لك بأنه عميصير شعور ، فيه كثير من الغضاضة عند المسلمين .

O بيار الجميل : أنا أقول بكل تواضع وبكل محبة ، بأن لبنان هو البلد الوحيد فعلاً ، المواطن فيه حر بكل ما للكلمة هذه من معنى . أنا أعتبر أن اوروبا واميركا من أرقى شعوب العالم ، المواطن فيها حر . بالبلاد العربية أنا أعتبر يمكن سوريا حرة مصر حرة ، لكن الشخص ليس حراً . بمجرد وضع دين الدولة الاسلام معناه أن غير المسلم من طبقة ثانية أو ثالثة . لبنان هو البلد الوحيد في العالم حيث المواطن يعتبر فيه نفسه في بلده .

O سلام : المسلمون بأكثريتهم عميشعروا بأنهم ليسوا ببلدهم .

O بيار الجميل : أنا أقول لك ، إذا كان أنت صائب سلام المسلم ، لا تعتبر نفسك في لبنان مثلي . أنا لا أريد لبنان هذا . وإذا أنا بيار الجميل المسيحي ، لا أجد نفسي مثلك في لبنان ، لا أريد لبنان هذا .

O خدام : المشكلة مع الشيخ بيار ، مع تقديرنا واحترامنا له ، دائماً يحاول تنصيب نفسه كناطق بإسم المسيحيين في العالم العربي والمسيحيين في الشرق والغرب . بكل صدق وكل مودة يا شيخ بيار ، المسيحيون ليس لهم علاقة بكل الكلام الذي تقوله . قد نستطيع القول أن الشيخ بيار ، رئيس حزب الكتائب ، بيحكي بإسم الكتائب أو بإسمه فقط . أما أن يتكلم بإسم المسيحيين ، فأنا أقول لا أحد يستطيع أن يتكلم في هذا الاجتماع ، لا بإسم المسيحيين ولا بإسم المسلمين ، لأن كل واحد من الاخوان الموجودين هنا ، يمثل قطاعاً سياسياً معيناً ، قد تكون غالبيته من المسلمين وقد تكون من المسيحيين . في مرحلة من المراحل ، الرئيس شمعون عندما أصبح رئيساً للجمهورية ، أنا أقر بأن قاعدته لم تكن مسيحية ، كانت قاعدته مسلمة .

O كرامي : نحن لم ننتخبه .

O خدام : وثاني شي ، أنا أوجه دعوة للشيخ بيار لزيارة سوريا ، لأن الانسان دائماً عدو ما يجهل . أريد أن يأتي الشيخ بيار إلى سوريا ، ويرى سوريا الشعبية وليس سوريا الرسمية . يا شيخ بيار في سوريا المسيحي والمسلم لا يميز الواحد عن الآخر ، إلا بما يقدم للبلد . ومثلما قلت لك عدة مرات ، الضابط الذي كان في الأشرفية من الردع كان مارونياً وأعتقد ماروني أكثر من أي ماروني موجود بيننا . الذي ضرب زحلة أيضاً كان مارونياً .

O شمعون : ماروني أو غير ماروني ، لماذا ضربتوا زحلة .

O خدام : بسببك ، لأنك أرسلت الحنش وعمل مشكلة مع الكتائب ، وصارت مشكلة وتطورت . بالسعودية التي هي ، مع الاذن من الأخ محمد ، ما فيها إلا المسلم ومع ذلك فأن نسبة كبيرة من أموال الخليج وأموال السعودية تعود للمسيحيين والمسيحيين اللبنانيين . وعندك مثلاً صاحب البيت الذي نزل فيه الأخ فرنجية وهو الأخ عصام فارس ، عنده

شركة فيها ٥٥ ألف عامل ، أين يشتغل هـذا بالصين ، لا . لو كـانت هالعقـدة موجـودة في العالم العـربي أؤكد لـك بأن الوضع كان غير ذلك .'

O شمعون : شو بدك تخلفنا مع السعودية .

O خدام : الله لا يخلفكم مع أحد إلا مع اسرائيل ، لأن هذا المطلوب ، فـرجاء ألا تحملوا الأمـور غير الصحيـح . وثم لا أحد يريد لبنان إلا يبقى . لا أحد عينه على لبنان ، كلنا بدنا لبنان يبقى لأن كلنا لنا مصلحة بلبنان .

O بيار الجميل : بدنا يبقى وطن حريات يا أبو جمال .

O خدام : بدنا لبنان وطن حريات وديموقراطيات والاقتصاد النامي ، لأن في هذا مصلحة للعالم العربي ، فرجـاء ، نتمنى أنه لما بدنا نحكي تكون معلوماتنا دقيقة وواقعية ، لأن هذا لا يفيدنا إطلاقاً وأعتقد أن البعض منكم عايشـين بالعـالم العربي وبيعرفوا شوفي بالعالم العربي وشكراً .

O الرئيس الجميل : إذا بتريدوا نوقف البحث بالموضوع هذا ومنرجع نجتمع غداً الساعة١١ ، ومنكـون استكملنا بعض الاتصالات ، ويمكن يكون عندنا الساعة ١١ معلومات نعطيكم إياها ومنكون كمان استكملنا وضع بيروت بالنسبـة لوقف النار وكيف تمت معالجته . ومنعمل تقريـر عن الوضـع في بيروت ، وأتـأمل أن تكـون اللجنة الأمنيـة قد أجتمعت اليوم . وإذا كان هناك قضايا معينة منكون تداورناها بالاجتماعات الثنائية . وبالنسبـة لوضع بيروت اليـوم أحسـن بكثير ، ولكن صار بعض الاختراقات ، ولكن الوضع أحسن بكثير .

O بري : أنا لست في مجال الدخول بحساسيـات أو بشيء على الاطـلاق ، أبلغت بالنسبـة لموضـوع وقف النار من مندوبنا أمس حوالي الساعة الواحدة ليلاً ، عـلى أنه رفض دخـول السـيد بـطرس خونـد باللجنـة الأمنية فقط أعـطي علم للاخوان .

O شمعون : رُفض أو رَفض .

O بري : أنا لا أعرف أنا قلت بدون حساسيات .

O الرئيس الجميل : أعتقد أن فؤاد أبو ناضر سيمثل باللجنة .

O بري : خليني وضح فكرتي . أنا غايتي من الموضوع أن هذه اللجنة التي أعطيناها صلاحيات على الأرض ، كيف بدها تقدر تجتمع . وقد اتصل مندوبنا بمندوب الجيش الذي قال ستتصل ببطرس خوند من أجل تحـديد المكـان . ما كـان إلا صدر بيان واضح ، بيقولوا فيه نحن لا نتقيد ، وبطرس خوند لا يمثلنـا ، ومن يمثلنا أبي غـانم . مندوبنـا إتصل بي في الليل وقال لي شو بدي أعمـل . قلت له لا تعمـل شيئاً ، إذا كـان وصلهم خبر يكـون كويس ، وإذا مـا وصلهم خبر من الجبهة اللبنانية أنا أبلغهم ذلك صباحاً منشان حسن سير العمل فقط .

O الحريري : أنا خبروني إنو فؤاد أبو ناضر هو ممثلهم .

O الرئيس الجميل : متى أخبروك .

O الحريري : اليوم صباحاً .

O بري : يا أخي بدنا نعرف مين المندوب .

O الحريري : المندوب هو فؤاد أبو ناضر .

O الرئيس الجميل : كلمة أخيرة ، يا ريت شريف فياض يكون ممثل وليد بك .

محضر الجلسة الخامسة لوزان - قبل ظهر ١٥/٣/١٩٨٤

○ الرئيس الجميل: أولاً أحب أن أعطيكم صورة عن الوضع الأمني في بيروت. لا شك ان الوضع الأمني تحسن بشكل ملموس. وقف إطلاق النار تقريباً مضبوط لحد ٨٠٪ رغم ذلك سجل سقوط بعض قذائف الصواريخ على بعض المناطق، والوضع هادىء يتخلله من وقت لآخر بعض طلقات القنص وخاصة على خطوط التماس. الساعة خمسة ونص أمس، أجتمعت اللجنة الأمنية بحضور العقيد جان ناصيف والسيد وهبي أبو فاعور والسيد أيوب حميد والدكتور غانم لبحث الأمور الأمنية وتسيير دوريات على خطوط التماس ووضع مراقبين في مناطق القتال. ومن المنتظر ان تجتمع اللجنة اليوم الساعة العاشرة. هناك تمني على الحزب التقدمي الاشتراكي برفع مستوى التمثيل بشريف فياض، والقوات اللبنانية كذلك الأمر بشخص فؤاد أبو ناضر. فهل هناك موافقة من قبل وليد بك.

○ وليد جنبلاط: نحن موافقون إذا أرسلوا فؤاد أبو ناضر.

○ الرئيس الجميل: فإذن مسيرة وقف إطلاق النار أتأمل ان تستمر بهذا الشكل، هناك إرتياح في بيروت حول هذه المواضيع، والمحاولات اليوم تجري لبحث فصل القوات في بعض المناطق بالجبل وبيروت، فإذا تمكنا من تأمين هذا الفصل نكون بالواقع خطونا خطوة كبيرة على طريق الاستقرار.

الموضوع الثاني المطروح علينا هو الاتصالات. لقد عملنا سلسلة إتصالات ثنائية في صبيحة اليوم وأمس بعد الظهر، كانت كلها إيجابية وطرحت مواضيع كثيرة بشكل هادىء ودخلنا في بعض التفاصيل، ونأمل ان تتبلور بشكل حسي. مقتنعين كلنا ان المؤتمر المفروض ان لا يدوم طويلاً، رغم إنه يبقى منعقداً حتى نتوصل الى نتائج عملية وموضوعية. فإذن كلنا نتمنى السرعة إنما ليس التسرع. فمن المفروض ان نصل الى نتائج عملية، ونكون وضعنا لبنان على الخط السليم لعدة سنوات الى الأمام. الآن المنهجية التي أتبعناها أعتقد إنها كانت سليمة. الاجتماعات الثنائية التي عقدت كانت مجدية كثيراً وفيها وضعت النقاط على الحروف هناك مواضيع كثيرة كانت غامضة، خاصة أن هذه الاجتماعات استطيع ان اطمئنكم إنها على كل الأصعدة، تميزت بالايجابية والموضوعية، والنية الطيبة والاصرار من قبل كل الأطراف للوصول الى نتيجة، أعتقد كلنا أصبحنا مدركين تماماً خطورة الوضع، ومدركين ضرورة الوصول الى نتائج عملية من أجل الانقاذ. المنهجية المفروض اتباعها الآن ستبقى هي ذاتها، جلسة اليوم ستكون جلسة تقويم، لوضعنا ووضعكم أيضاً بصورة الوضع الأمني، إذا كان هناك أية ملاحظات أو أي اقتراحات عملية من قبل الهيئة. وبعد ذلك بعد الظهر بدنا ننكب كل واحد من جهته لدرس كل الاقتراحات اللي طلعت. وأعتقد أن كل واحد منكم عنده كل المذكرات التي تليت او الأقتراحات التي قدمت أثناء هذه الجلسات في اليومين أو الثلاثة الماضية، وأعتقد أننا كلنا معاً عندنا كل المعطيات، يعني الوفود ستنكب على دراسة هذه الاقتراحات، ونحاول بشتى الطرق استخلاص النقط المشتركة والاقتراحات العملية الممكن أن تتقدم في أقرب وقت لأنهاء أعمال المؤتمر بالنتائج المرجوة. وبالنسبة لتنظيم المؤتمر ننكب نحن كرئاسة مؤتمر والأمانة العامة، نحاول استخلاص كل هذه الأفكار، ونضعها في مذكرات ولربما نتوصل إلى إقتراحات عملية تقدم كورقة عمل شاملة لكل المواضيع التي طرحت. ولربما تكون الورقة الصالحة للمناقشة. وإتخاذ القرار بشأنها في نهاية المؤتمر. كذلك الأمر، فهمنا إن أبو جمال سيعمل ذات الطريقة وينكب على دارسة الاقتراحات كلها، وخاصة إنطلاقاً من الجلسات الثنائية التي عقدت، وما في شك إنه في النهاية، الاقتراحات التي سيتقدم فيها أبو جمال، أو الاقتراحات التي نحاول تقديمها، لربما تفي بالغرض، حتى نختصر المسافة وحتى نختصر الوقت ونتمكن بأقرب وقت من إنهاء هذا المؤتمر بنجاح إن شاء الله.

وغداً الجمعة ١٦ أذار موعد مؤسف علينا جميعاً، تاريخ استشهاد المرحوم كمال بك جنبلاط، إذا بتسمحوا ان نعلق

جلساتنا هذا، وحتى تكون كذلك الأمر، مناسبة لكل واحد منا ينكب زيادة على دراسة الاقتراحات، ويكون هناك مجال لجلسات ثنائية، ويمكن نحن الليلة نكون استخلصنا بعض الاقتراحات التي بحاجة لبلورة. ولربما يوم السبت نتمكن من الوصول الى صيغة للبيان النهائي. فهذه الخطوط العريضة لتحركنا بعد يومين من العمل.

○ فرنجية: فخامة الرئيس هناك أمور ليس عليها خلاف، لحين اللجان تقرر ما تشاء مثلاً، وقف إطلاق النار، لقد طمأنتنا اليوم بأنه ملتزم به لغاية ٨٠٪ لازم سحب الأسلحة من المتقاتلين حتى يستمر وقف النار. فخامتك وعدتنا في ٥ شباط إنك تريد سحب الأسلحة وتريد حل الميليشيات هذا ما في خلاف عليه. إذا أقريناها اليوم، ولظروف معينة إذا اضطررنا للعودة الى بلدنا، نقول للمواطن اللبناني والله طلع منا كذا وكذا. عندنا يا معلمين، قضية الجيش، منقدر نبحثها بدون لجان وغيرها. عندنا مطلب عام، المراسيم الاشتراعية تحل بكلمة نعم او لا. الغاؤها او عدم الغائها. وعندنا قضية الاعلام، الى متى سنستمر بهذا الاعلام الغبي. أمس كنت اقترحت أن أميركا مفروض تسمع منا، وإذا كانت حرة من التأثير الأسرائيلي، وإذا كانت على الحياد لا تميز شعباً عن شعب، وآخر شيء فخامة الرئيس، وهذا يمكن الأهم، هالمحجوز الوقت او ان يحاكم او ان يحرر، إذا كان اليوم ما عندنا شيء مهم، أنا اقترح هالنقاط تدرس. واتمنى من الأخ أبو جمال ان يشاركنا هو ومعالي الوزير المسعود حتى الاثنين يعطونا الفكرة نحن ساعتها منقرر شو لازم نتبنى منها.

○ الرئيس الجميل: بالنسبة لقضية حل الميليشيات وكل هالأمور ستورد في البيان الختامي. وبالنسبة للجيش مظبوط مثلما تقول، ما في مشكلة في الجيش، واعتقد ان هناك تفاصيل عملية حكينا فيها صباحاً مع وليد بك، وسنحكي فيها أيضاً مع الأستاذ نبيه بري، حتى نتوصل الى الطريقة المثلى لمعالجة هذا الموضوع لأنه بحاجة لأكثر من بيان رمزي او بيان نظري. يمكن بدها شوية تفاصيل أكثر، ومن ضمن المواضيع التي سنطرحها بشكل غير مفصل إنما على الأقل بالأسس التي نريد ان نعتمدها.

○ فرنجية: يا فخامة الرئيس لماذا نريد أن نؤخرها، اليوم كلنا عندنا ميليشيات، سؤال مستعدين تسحبوها او لا؟ إذا مستعدين إنتهت القضية، على شرط أن نكون صادقين مع نفسنا. إذا غير مستعدين كل شغلنا هذا دون فائدة. قضية الجيش فخامة الرئيس، لازم يكون مثل كل بلاد العالم، الجيش للحدود وليس ضد المواطن، إلا إذا المواطن قام بثورة داخلية. لكن اليوم أنا أكلف الجيش يطلق النار على رأس المواطن اللبناني، أعتقد بكل تواضع إنها تحصل لأول مرة في تاريخ الاستقلال.

○ الرئيس الجميل: يمكن صار شيء، وعلى كل حال إذا بتسمح فقط ننتهي من بعض التفاصيل لأن الجيش الآن متداخل بصراعات معينة وبمعارك.

○ فرنجية: دع الجيش ينسحب إلى ثكناته، وإذا كان هناك مقاتلون يبقوا.

○ الرئيس الجميل: بالنسبة للمراسيم الاشتراعية ما في مشكل فيها، لدي هنا لائحة بالمراسيم، إذا اطلعنا عليها نجد إنها مراسيم عملية وطبيعية، لا تشكل أي شيء. وما فينا نتنازل عنها لأن فيها إبرام إتفاقات تجارية وغيرها. وإلى ما هنالك من قضايا عملية يعني اشياء روتينية ما بتشكل أي موقف سياسي، فلذلك، اتخاذ مبدأ بالغاء هذه المراسيم أعتقد أن فيه خطورة، خاصة ان هناك بعض المراسيم ترتب عليها نتائج قانونية. إذا بدها الغاء، ستلغى مع اتخاذ إجراءات لتطويق ذيول الالغاء. يعني فخامتك او الرئيس كرامي بيعرفوا ان كل قانون يترتب عليه نتائج، إذا بدك تلغيه بدك تلحظ في الالغاء طريقة معالجة ذيول هذا الالغاء، فلذلك ضمن المراسيم الاشتراعية. عندما ننتهي من هالمؤتمر وتشكل حكومة تتحمل هذه المسؤوليات، عندها تكلف لجنة للانكباب على دراسة هذه المراسيم، وما في أي مانع يلغى أي مرسوم يطلب الغاؤه. على أساس ان هناك قراراً بالالغاء، وستتخذ إجراءات لتطويق ذيول هذا الالغاء.

ثم قضية الاعلام والانذار الى أميركا، الموضوعين اعتقد إنه لا أحد من الموجودين عنده هذه الصلاحيات، ولما بتشكل الحكومة بتكون من مسؤولياتها. طالما نحن لا نملك صلاحيات لنقل أي موظف. وقضية المخطوفين اتمنى ان يتفاهم كل المتقاتلين، يمكن هناك عناصر مع القوات اللبنانية وعناصر مع أمل وعناصر مع الحزب التقدمي، من المناسب ان نأخذ قراراً في نهاية المؤتمر لاخلاء كل المخطوفين. وإذا كان في محتجزين عند الدولة بدون سبب شرعي، كمان ما في أي مبرر ان يوقفوا.

○ فرنجية: هالموجودين عند الدولة، أتركوهم أو حولوهم الى المحاكم.

○ الرئيس الجميل: بالنسبة للدولة أنا إعتباراً من اليوم اعطي توجيهاتي للرئيس الوزان الموجود في بيروت يستدعي الأجهزة المختصة، وإذا فيهم يسرعوا بالتحقيقات اللازمة، وكل شخص ما في شي ثابت ضده يترك. حتى ينتهي هالموضوع.

وبالنسبة للتعاون بيننا وبين أبو جمال ومعالي الوزير مسعود، أعتقد بإسم كل المؤتمر، نشكرهم على الوقت الذي يعطونا إياه، وعلى الجهود التي يبذلوها، أعتقد أن أبو جمال بصفته متابعاً لقضيتنا، يمكن قادر يساعد مباشرة ببلورة هذه الحلول، وبالنسبة لمعالي الوزير مسعود أنا أيضاً على إتصال معه دائماً، بعد الظهر سنعقد جلسة معه حتى نتعاون معاً على بلورة هذه الأفكار.

○ خدام: بالواقع أنا أمس لما أقترحت على فخامة الرئيس، واخذت المبادرة ممكن استخلاص أفكار محددة حول البرنامج السياسي الاصلاحي. كنت منطلقاً من أننا كلنا نعمل كفريق عمل واحد، لكن اليوم بعدما رجعت الى غرفتي بعد إجتماعي مع فخامة الرئيس واطلعت على البيان الصادر في بيروت عن الاجتماع الذي صار، وحضرته بعض الناس، هناك حديث عن الهيمنة السورية وهيمنة سوريا وغيره. فلم يعد من المفيد ان نتقدّم بمثل هذه الأفكار أو نساهم فيها وأن يكون دور الوفد السوري دور المراقب والمتابع فقط، فلذلك أنا أعتذر عن الالتزام الذي اعطيته لفخامة الرئيس والأقتراح الذي قدمته حول هذا الموضوع. فممكن المؤتمر يشكل لجنة فرعية يعني يصيغوا القواسم المشتركة وتقدم. . .

○ الرئيس الجميل: أبو جمال إذا بتسمح لي قاطعك، وبإسم المؤتمر كله، نطلب منك ان لا تتوقف على أخبار صحف مغرضة يمكن نيتها الوصول الى ما تطرحه الآن. فنأمل ان لا تتوقف إطلاقاً على أخبار صحف او بيانات. أنا بالذات أمس اطلعتك على بيان آخر غير موجه لك، إنما موجه الى رئيس المؤتمر.

○ خدام: هو نفس البيان، جاءني اليوم من دمشق.

○ الرئيس الجميل: وأنت عندما اطلعت على ما يتعلق فينا قلت لي شو بدك فيهم هيدي أخبار صحف، لذلك اتمنى عليك أبو جمال ان تسحب الاعتراض ونستمر مثلما بدأنا، وكلنا سوف نتعرض لهجمات، وكل واحد منا عنده على يمينه وعلى يساره مجموعات كبيرة تحاول ان تفشل المؤتمر، ومثلما بدأنا في هذا المؤتمر بكل نوايا طيبة وروحية طيبة واستعداد للتعاون المخلص لمصلحة لبنان، فلذلك اتمنى من أبو جمال ان لا يتوقف إطلاقاً. أنا أحكي بإسم المؤتمر.

○ خدام: الناس الموقعون على البيان، افترض إنهم يمثلون معنا في القاعة، يعني افترض أن الرئيس شمعون والشيخ بيار الجميل يمثلون هذه التنظيمات المرتبطة بالجبهة اللبنانية لأنه موقع من قبل أشخاص ليسوا عاديين. يعني قائد القوات اللبنانية ليس شخصاً عادياً وغيره الخ. فإذا كان هذا الموقف هو الموقف الفعلي للقوى الحقيقية للجبهة اللبنانية، بيتعامل الواحد مع الناس الموجودين هناك، إذا لا، القرار الفعلي للناس الموجودين هنا أيضاً أتعامل معهم بشكل آخر. يعني مش معقول واحد موجود هنا على الطاولة وبيطلع مثل ذلك البيان. نحن إخوان ما بدنا هيمنة ولا عمنبحث عن هيمنة إطلاقاً. كل ما نريده المحاولة، قدر الامكان، نقدم مساعدة قد تكون مفيدة كثيراً وقد تكون غير مفيدة. ويمكن بالفعل حتى يكون الواحد موضوعياً ويقدم شيئاً موضوعياً، الأفضل ما يكون من جانب سوريا، لأنه بالنهاية نحن في مرحلة كنا متهمين مع فريق، سنة ٧٦ كان الأخوان بالمعارضة يتهموننا إننا مع الاخوان في الجبهة اللبنانية وفعلاً كنا معهم. كنا معهم وأعتقد أمور كثيرة كانت تغيرت لولا موقفنا هذا. في سنة ٨٣ متهمين إننا مع المعارضة، وفعلاً قدمنا للمعارضة مساعدة حتى أكون واضحاً، لأن لبنان لا يكون إلا على أساس التوازن، وليس على أساس الغالب والمغلوب. فصار فينا نتيجة مواقفنا ضربة من هنا وضربة من هنا. لذلك أفضل متابعة الأمور.

○ بري: فينا نعرف ما هو البيان

○ الرئيس الجميل: بيان متل البيانات التي تصدر

○ سلام: لا، البيان فيه وما فيه.

○ الرئيس الجميل: أنا أتمنى أن نتجاوز هذا الموضوع، أو ما نوقف عند هذه البيانات.

○ سلام: أنا بدي أضع نقطة معينة، لأنه من حق أبو جمال ان يقول ما قاله. بعدما اطلعنا على البيان الـذي صدر، من حق أبو جمال ان يثير هذه القصة، واتمنى ان يتجاوزها. لأن الأخ السوري او الأخ السعـودي الموجـودان بيننا، إنما هم بيننا لمساعدتنا مشكورين ولا يجوز ان لا نفهم ما يقولون. الهيئات التي أصدرت البيان ليسوا بالقليلين. فخامة الـرئيس أنا عندي أسماء هالهيئات. أما ان يكون هؤلاء ممثلين معنا، من خلال إخواننا الـموجودين، أو إخـواننا المـوجودين ينكـرون ما يقولون، لأنه لا يجوز السكوت عما قالوه في بيـروت، لا الأخ السوري بيقـدر يسكت عليها ولا نحن منقبلهـا. وأنا أطلب بكل محبة وكل رحابة صدر من إخواني فخامة الرئيس شمعون أو الشيخ بيار الجميل ان يفهموا ما أعنيه تماماً، ما بدنا نبقى عايشين على أحقاد، وأعتقد إننا منقدر نوصل الى نتائج خيرة. بالواقع ما صدر أمس، الذي دعـا الى الاجتماع الـذي جمعه السيّد فادي أفرام. فادي فرام كان مقترحاً من قبل إخواننا الموجودين، كممثل له في إطفاء النار. وهـذا يترافق مـع الاعلام الذي لا زال يلهب المشاعر. أريد من إخواننا ان يسمعوني بكل محبـة، ويدركـوا إذا كان بـدنا نبقى عـلى هذا الصعيـد من التنافر وتعميق الاحقاد وبهالمؤتمر مش صايبيـن سوريـا فقط يا أبـو جمال صـايبين العـرب جميعاً. أتمنى ان يؤخـذ هذا بعين الاعتبار ونرى موقفنا اليوم. وأتمنى من فخامة الرئيس شمعون ومن الشيخ بيار ان يأخذوا موقفاً من ذلك إمّا هؤلاء الذي نعرف صلتهم بهم يستنكروهم او يمثلوهم هنا، هذا غير معقول.

○ فرنجية: يا دولة الرئيـس هل نسيت إنك أنت قلت إنه هذا شارون. ماذا تغير حتى يبطل يكون شارون.

○ سـلام: طيب لا أريد أن يكـون شارون ممثـلاً هنا، أنـا أريد ان يستنكـروهم هنا. مـا بيكفي فخامـة الـرئيس يستنكر، مثلما قال لأبو جمال، لأن الكلام لأبو جمال وللعرب جميعاً ولنا كمان.

○ الرئيس الجميل: أعطي الكلام للأستاذ نبيه بري.

○ بري: الحقيقة أنا ما عندي خبر دعونا نعرف ما هو هذا البيان. إذا كان يتعلق فينا او بالمؤتمر.

○ الرئيس الجميل: أنا ما عندي مانع ان هذه المواضيع تنطرح إنما أنا أقترح إذا بدنا نذكر كامل هـالبيان بـدنا نبـدأ بالكلام الذي قيل بحق الرئاسة بالذات، من تاريخ إفتتاح هذا المؤتمر، لذلك أتمنى ان نتجاوز الذي قيل خارج إطار القاعة يبقى خارج إطار القاعة.

○ سلام: ما عدا شيء واحد فخامة الرئيس. . .

○ الرئيس الجميل: لا كله متل بعضه. إذا بدنا نبدأ ندخل على القاعة كـل واحد عنـده كرامتـه وكل واحـد كمان عنده عنفوانه. أنا أفضل ان نتجاوز هذا الأمر وأتمنى من أبو جمال عدم التوقف عند هذا المـوضوع هـذا رأي المؤتمر ككـل، فلنترك ما يصدر خارج المؤتمر. ونترك كل تفاعلاتنا وتشنجاتنا، خارج إطار المؤتمر ونرجع إلى المؤتمر. بروحية كنا قد بدأنا فيها. وبرغبة صادقة من الجميع للوصول الى حل نهائي يعفينا مستقبلاً من قراءة بيانات، كمثل البيان الذي أشـار إليه أبـو جمال أمس.

○ بيار الجميل: كنت أفضل عدم التكلّم، وكما لاحظت يا فخامة الرئيـس أجرب قدر الامكان ان لا أتكلّم، لأنه إذا كان لدي كلام سأدافع عن فئة مؤمنة بما تفعله، بعد هذه الحوادث التي مررنا بها. وأؤكد لكم لولا الكتـائب، وأقولهـا بكل تواضع، بالقليلة ٥٠٪ من المسيحيين كانوا راحوا بطريق غير طريق.

○ الرئيس الجميل: بدي وضح للرئيس فرنجية قبل ان يجاوب، المسيحيون الموجودون في مناطق معينة. .

○ بيـار الجميل: المـوجودون في منـاطقنا. إذا كـان بتريـدوا خلينا كلنـا نتعاون حتى نتخلص من هـالتيارين، تيـار الاغراب في لبنان، واعني بالاغراب كل واحد ليس من لبنان. إذا كان لبنان لن يكون واحـداً لن يكون لبنـان، إذا لم نتفق مع بعضنا نحن اللبنانيين، فئة تذهب مع سوريا وفئة تذهب مع إسـرائيل، هـذه هي الكارثـة، وهذا الـذي يحصل. وإذا كان ما قلت هالكلام، أعتقد بأنني أكون أكذب على حالي وعليكم. بقدر أؤكد لك بأن هناك جماعـة مأجـورة، ولكن هناك جماعة عن إقتناع بعد كل الذي صار، وكل هذه المصايب التي حصلت عن خطأ او عن صواب، هالجماعة بدهم إسرائيل، أقولها بكل صراحة. إذا كنا نحن نجرب ان نمشي شوي بطريقتهم ونجيبهم الى طريقتنا، نحن لمصلحة لبنـان، ما منكـون كفرنا. إذن خلينا كلنا نتساعد على أن نخلق لبنان الواحد، ولبنان الواحد هذا لن يكون إذا ما اقنعنا هالجماعة اللي مقتنعين كل الاقتناع على إنه لازم يتعاونوا مع إسرائيل، إن التعاون مع إسرائيـل يضرهم. ويسلمـوا وضعهم لسوريـا كمان ليس

لمصلحتهم. وبالمناسبة بقدر أقول بأنه أكبر مصلحة لسوريا ان يكون لبنان سيداً حراً مستقلاً.

O خدام: يعني المفترض نجيب القرآن ونحلف عليه عشر مرات حتى يصدق الشيخ بيار.

O فرنجية: فخامة الرئيس، عندنا القانون اللبناني. إذا هذا القانون لا يعاقب الذي يتعامل مع إسرائيل، ساعتها نتعامل مع إسرائيل. هناك قانون لبناني حاجي تقولوا مسيحي ومسيحي. في قانون بالبلد اكتفينا بقا.

O سلام: أنا أعتبر ما قاله الشيخ بيار استنكاراً لما قاله بالأمس.

O بيار الجميل: فخامة الرئيس بتريد أنا أنسحب.

O بري: والله أنا بدي أنسحب.

O بيار الجميل: أنا بدي أقول الحقيقة وما بقبل هاللهجة تنحكى معي. لا أحد بيقدر يزايد علينا، وإذا بتسمح لي أنسحب.

O الرئيس الجميل: لا، لن أسمح لك أبداً، وإذا بتنسحب ننسحب كلنا.

O الوزير مسعود: فخامة الرئيس، في ضوء هذا الكلام الذي تفضلتم به مع أبو جمال، وما ذكره أبو جمال عن البيان، لا أعرف إذا أقدر أن أقترح، نحن اتخذنا إجراء سلبياً عندما بحثنا وقف النار، وصار هناك اخذ ورد، وتوصلنا أخيراً الى تشكيل لجنة من جميع الأطراف، وخرجت بإقتراحات قدمت للمؤتمر، ثم أوكل الامر لأبو جمال ولي أنا حتى خرجنا بنتيجة. وما دام اثبتت هذه الطريقة جدواها، لنستمر في نفس الاجراء، وتشكل لجنة تمثل فيها جميع الاطراف تناقش جميع الأفكار والمشاريع وتخرج بنتيجة أو بورقة متفق عليها بصرف النظر عن الخلاف في وجهات النظر، ثم تعرض على المؤتمر حتى نتخطى هذه المشكلة. وفي ما يتعلق بوضع سوريا توكل الى أبو جمال هذه المسألة.

O خدام: أنا موافق على كل شيء

O كرامي: الحقيقة أرجو من الشيخ بيار ان يحكي دائماً، لأنه من خلال الحديث والصراحة نقدر ان نفهم فعلاً العلة والمرض الذي نشتكي منه الذي أوصلنا لما نحن من أجله مجتمعون في لوزان.

يا فخامة الرئيس، الموضوع الأساسي الذي طرح في الجلسات السابقة، هذا هو الأساس، الحقيقة، للانطلاق في عملنا الذي إذا ما تحدد فعلاً موقفنا منه لن يكون لهذا المؤتمر اي جدوى. وهو العلاقة بإسرائيل، لأنه مثلما فهمنا بأن أولئك المسيحيين الذي يشير اليهم الشيخ بيار واقعهم وتفكيرهم العلاقة مع إسرائيل، لأسباب ومبررات لن ندخل فيها.

O فرنجية: قضية عملاء.

O بيار الجميل: هناك عملاء، وهناك عن إيمان.

O كرامي: فهذا الواقع فعلاً مؤلم ان يكون في لبنان عناصر تجد في العدو التاريخي ضمانة لها أو حماية، هذا الأمر بحاجة لمعالجة جذرية للوصول الى البت فيه نهائياً من قبل هذا المؤتمر، إذا كان فعلاً إسرائيل هي حليف وصديق ومقدمة على العرب كلهم، بإعتقادي عبث البحث بالمؤتمر. هذا بالنسبة لي، لأنه عندما يكون إخواننا في الجنوب يموتون دفاعاً عن سيادة لبنان، يمكن في نظر الأخوان موتهم في غير محله، وقد يكون في نظر البعض الآخر خيانة كمان. فلماذا الواحد يجود بنفسه ويعجل على الأبدية إذا كان عمله ليس وطنياً ولا هو من أجل تحرير لبنان والمحافظة على سيادته. لذلك فخامة الرئيس أنا أصر، الحقيقة، على موقف واضح وصريح حول هذه الناحية. لأنه حتى يكون هناك متعاملين مع إسرائيل نحن قاعدين هنا نضحك على حالنا ونضحك على شعبنا او شعوبنا، بأننا نعمل من أجل تحرير لبنان، ولكن من الهيمنة السورية، هذا خلط لأنه إذا كان بدنا نعتبر العرب هم الاعداء، وبدنا نقيم التوازن بينهم وبين إسرائيل، هذا أيضاً مرفوض منا رفضاً مطلقاً. نحن كنا ننادي بالوحدة السورية ومنذ القدم، وبعدما استقل لبنان ما في واحد منا طلب هكذا طلب إحتراماً لسيادة بلدنا. لكن مع وجود ناس يطالبون بالتعاون مع إسرائيل وإقامة العلاقات معها. فهذه هي الخيانة بعينها، لذلك نحن لا يمكن ان نقبل ان تستمر الأمور بهذا الشكل من المغمغة والخمخمة. لذلك إمّا أن المؤتمر يبيت في هذه الناحية او السلام عليكم، أنا أول من سيترك المؤتمر.

O الرئيس الجميل: لبنان بلد يحتضر ونظراً لحرب العشر سنوات التي يخوضها المواطن اللبناني، والتي بدأت منذ

سنة ٧٥ ويتذكر الرئيس فرنجية كم كانت مؤلمة، وكملت مع الرئيس سركيس وتذكر كم دفع ثمناً، ومستمرة الآن في المرحلة هذه بالذات، ونسعى كلنا معاً بالمؤتمر هذا ان نتجاوز المحنة والحرب، ونطوي صفحة الحرب الى الأبد، إنما ما بدنا ننسى كذلك الأمر ان الحرب أفرزت نفسيات مريضة، أفرزت مواقع جديدة، يمكن كلنا ما نوافق عليها إطلاقاً، إنما كانت حتمية نظراً للمآسي ونظراً للأوضاع التي حصلت في هذه الفترة، وخاصة إنطلاقاً من بعض المناطق، حيث كان التهجير شاملاً القتل والذبح على الهوية، المخطوفون الى ما هنالك من ممارسات، كلنا مقتنعون إنها كانت أياد خبيثة وأياد عدوة تحركها، وأياد غريبة تحاول تخلق هذه النعرات وهي تحاول ان تخلق هذه الأجواء التي تدفع ثمنها في هذه القاعة وفي هذا الاجتماع بالذات. لذلك أتمنى إذا ممكن، نتجاوز هذا الانفعال لأنه كلنا نوايانا واضحة في هذه القاعة. وما الملاحظات هذه الا انطلاقاً من الواقع المرير الذي وصلنا إليه وكل الموجودين في هذه القاعة، ليس عندهم إلا رغبة واحدة هي معالجة الوضع الذي نشأ عن عشر سنوات من الضياع والمآسي، التي كادت تنتصر نهائياً على الوطن، وكادت تجعل من لبنان وطناً بدون هوية وبدون مفهوم.

- شمعون: أنا شايف إن المسألة أبسط بكثير من هذه الأهمية التي اعطيناها إياها، أمامي نص البيان المذكور.
- سلام: لا، هذا ليس كل البيان.
- بري: هلق صرنا بدنا نحكي فخامة الرئيس.
- شمعون: قلتلك يا أستاذ نبيه أحكي، قلت لا.
- كرامي: تختتها يا نبيه.
- شمعون: بتريد تحكي يا نبيه.
- بري: لا بدي إسمع البيان بالاول، حتى نعرف عن شو هالبيان.
- شمعون: يا سيد هذا هو البيان، ناقص الشيء الذي ذكره صائب بك وعبد الحليم خدام عن الهيمنة السورية.

بالنسبة للهيمنة السورية الآن بتعاوننا مع الأخ خدام، نرى إن ما في هيمنة، نحن نتعاون بدون هيمنة وبدون أي شيء، ونحن نعتز بالتعاون هذا ونطلب من سيادة نائب الرئيس ان يمر عليها مرور الكرام. ثم البيان هو.

١ - إن المسيحيين في لبنان مصممون على العيش أحراراً ورفض كل أنواع «الزلمية».

٢ - إن المسيحيين في لبنان ينشطون لاعتماد نظام يقوم على التعددية، ويضمن الأمن والحرية والمساواة لكل المجموعات الأسلامية والمسيحية والمناطق القريبة والنائية.

٣ - إن المسيحيين في لبنان يرفضون الهوية العربية لتعارضها وهويتهم.

٤ - إن المسيحيين في لبنان يقاومون كل تدخل في شؤونهم الداخلية.

٥ - إن المسيحيين في لبنان يتمسكون بأولوية تحرير الوطن من الاحتلال

- فرنجية: هالبيان موقع من البطرك خريش؟
- شمعون: لا، يا سيدي فينا نمنع فئة من أن تعرض رأيها؟
- فرنجية: بدل القول مسيحيين، نقول ان الأسرائيليين يتمسكون بكذا وكذا.
- شمعون: هم أحرار ان يقولواهالرأي ونحن أحرار نوافق أو لا نوافق.
- فرنجية: يقولوا الاحرار، ما يقولوا المسيحيين.
- شمعون: قالو المسيحية هم أحرار.
- فرنجية: يروحوا على إسرائيل يقولوا اللي بدهم إياه
- شمعون: إسمح لنا بقا.
- فرنجية: هؤلاء عملاء وما تقول شي.
- شمعون: عندهم حق يقولوا شو ما يقولوا.
- فرنجية: أي حق؟
- الرئيس الجميل: نرفع الجلسة ربع ساعة.

○ فرنجية: نرفعها على طول.

○ شمعون: منرفعها يا خيي خلصنا بقا ما في الا مرجلة.

(فرنجية غادر القاعة وقال ما ممكن أسكت أبداً)

○ الرئيس الجميّل: أتمنى إنه بذات الحماس نتوصل لبلورة هذه الأفكار التي كنا معاً متفقين عليها. اعتقد ما في أي خلاف على المبادىء، يمكن في طريقة الطرح عند بعضنا عمتكون بشكل لا يفهم تماماً. اطلعنا على البيان الذي أثار هذا الموضوع. وهذا البيان ما كان يستحق كل هذه الاجواء لذلك أتأمل أن نكمل بهذه الروحية التي بدأنا فيها، ونأمل إنه كلنا سوا نتفهم تماماً خطورة المرحلة، وهذا الشيء الذي كلنا معاً نعرفه تماماً، وإذا بتسمحوا نستمر بجدول أعمالنا والطريقة التي بدأنا فيها. كنا حكينا صباحاً برفع الجلسة الصباحية بسرعة حتى نقدر ننكب على دراسة هذه الملفات. أعتقد إن هذه هي الطريقة المثلى، بعد الظهر من خلال المستشارين الموجودين، فنتمكن بالتعاون مع رؤساء الوفود او الوفود الأساسية، نتمكن من بلورة هذه الأفكار بين اليوم بعد الظهر وغداً، حتى يوم السبت نتوصل الى البيان الذي كلنا معاً طامحين ان نقره أحب فقط أن أؤكد حتى لا تترك أي غوامض وحتى يكون تجاه كل المراقبين الذين في الخارج ناظرين نتائج هذه الأعمال، حتى لا يفسر إطلاقاً إن هذه الموجة والغيمة العابرة التي خيمت على مؤتمرنا هذا الصباح حتى ما يكون هناك أي شي غامض، أنا بقدر أؤكد إنه ما في أي خلاف بإجتماعي مع فخامة الرئيس فرنجية أو الرئيس كرامي أو الرئيس شمعون او الشيخ بيار او الرئيس سلام والأستاذ نبيه، والكل أستطيع التأكيد ان توجهنا توجه واحد هو تجاوز الخلافات الطائفية وغير الطائفية، كلنا سوا عندنا تصميم واحد لتجاوزها. والاجتماعات ما هي الا لبلورة الأسس التي تؤكد إننا تجاوزنا هذه المعطيات. وبدنا ننظر لمستقبل لبنان بما يخدم مصلحة الاجيال الطالعة في لبنان. كذلك الأمر كلنا معاً اقرينا بإنتماء لبنان العربي. وهذا الشيء اتمنى ان لا نرجع له لأن يتأكد بأسم كل المؤتمرين. إذا كان هناك احد عنده اعتراض عليه خليه الآن بالقاعة هنا يقول إنه عنده اعتراض. علاقاتنا مع أشقائنا العرب، خاصة مع الشقيقة سوريا والشقيقة المملكة العربية السعودية. أعتقد تعاوننا مع المراقبين الممثلين للرئيس الأسد ولجلالة الملك فهد أيضاً، هذا التعاون المخلص الصادق لم يعد بحاجة لأصدار ولا لبيان ولا لدليل ولا لاثبات شيء مكتوب نهائياً، وكل ما تبقى هو لبلورة أهدافنا التي نسعى لوضعها كأسس وكثوابت ننطلق فيها لانقاذ لبنان. هناك نفوس مريضة هنا وهنالك، نتيجة أجواء الحرب التي نمر فيها، علينا أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، ولسوء الحظ هذه الحرب أفرزت نفسيات جديدة وأفرزت نوعاً من الطلاق من قبل بعض اللبنانيين مع لبنان الذي نؤمن فيه. مهمتنا قبل الانطلاق في عملية قص الرؤوس إن كان هذا متيسراً، بالوقت الحاضر غير متيسر، قبل اللجوء إلى هذا الأمر أعتقد من واجبنا نحاول نرجع كل أبناء لبنان إلى لبناننا نحن. يوجد نفوس مريضة ونفوس شردت ونفوس طلقت، بدنا نرجع نردها للحظيرة، وإلى الانتماء الحقيقي وإلى التوجه الأساسي الذي كلنا سوا توافقنا عليه من مؤتمر جنيف الأول واليوم يتأكد في مؤتمر لوزان. لذلك أرجوكم بأن لا نفوت على لبنان هذه الفرصة، ونستمر في إجتماعاتنا ونتحمل بعضنا البعض هذا شيء كثير مهم، حتى إذا طلعت كلمة من هنا نجرب ما نطلعها، وإذا طلعت خلينا نبلعها، لأنه يمكن بإنفعال إنسان يمكن يعبر بشكل فج بفكرة تصدر بغير جوها الحقيقي. نتحمل بعضنا البعض وأعتقد إنه لا بد أن نتوصل الى هذه النتيجة، وإجتماعنا ونتيجة هذا المؤتمر سيكون التحدي الأكبر والصفعة الكبرى لكل من يتآمر على هذا المؤتمر، ولكل من في الخارج ممن ينسجون أموراً حتى يفشلنا وحتى يرجعنا إلى الوراء. أتأمل بنهاية هذا المؤتمر نحقق أكبر صفعة لكل أعداء لبنان ولكل من يتربص الشر تجاه مستقبله. إذا بتريدوا نرفع الجلسة ونستمر في جلسات ثنائية بالمرحلة هذه وبدنا نستمر بالتشاور اليوم بعد الظهر والجمعة، ويمكن الجمعة المساء نكون توافقنا على مشروع يعرض على رؤساء الوفود، وبالتالي يكون البيان الختامي إذا الله وفقنا نعمل هالشي، والا نستمر يوم السبت بالاجتماع اتمنى على كل المستشارين ان يبقوا مستنفرين بالفترة هذه حتى يسهل الاتصال بهم ويبلغوا رؤساء الوفود كل الافكار التي تطرح.

○ كرامي: بدي أشكرك يا فخامة الرئيس.

○ الرئيس الجميل: لا شكر على واجب.

○ كرامي: وبعد الشكر إذا سمحت بدنا كمان حلوانة بالنسبة إلى الجو الايجابي في هذه الجلسة التي أتت تعقيباً على

وقف النار الذي كان مردوده عند اللبنانيين مردوداً جيداً، وكان فيه راحة لهم بعد القصف العشوائي. وأعتقد إن موضوع المخطوفين أيضاً لا يقل أهمية عن وقف النار. لذلك أتمنى ان يتخذ القرار وتبلغ اللجنة الأمنية العمل على بحث هذه المسألة.

O الرئيس الجميل: هذا القرار بالاجماع، نحن اليوم بالذات بعد الظهر، حتى إذا اضطروا يجيبوا محققين من وين ما كان لأنهاء التحقيق بأسرع وقت مع كل من يجب إخلاء سبيله ويخلى سبيله فوراً، هذه التوجيهات سنعطيها الآن فوراً. بما يتعلق بالدولة. وأعتقد إنه بالنسبة للجبهة اللبنانية أيضاً ستصدر ذات التوجيهات وحركة أمل والحزب الاشتراكي لدي ملء الثقة إنهم سيعملوا نفس الشي حتى بلا قيد ولا شرط ولا ترتيبات، نخلي هالشباب المخطوفين ومحجوزين بدون وجه حق يرجعوا لأهلهم بأقرب وقت، من يتبين إنه ما رجع يكون الله يرحمه، يعد من عداد شهداء لبنان.

O سلام: عندي كلمة صغيرة يوجد آية تقول: «ما لا يؤخذ بالرجاء يؤخذ بالالحاح» أنا سأكون ملحاحاً قليلاً، بدي أقول عن الاعلام مرة أخرى. أرجو أن يعالج الاعلام معالجة حاسمة لأن الاعلام أفتك من المدفع وافتك من البارود، وأنا أقول هذا الكلام لأنه ثبت ذلك لذلك أترجى أصحاب الاعلام يتنبهوا للاعلام بقدر انتباههم للبارودة.

O الرئيس الجميل: إذا بتحبّوا يوم السبت الساعة العاشرة الجلسة العامة، واليوم وغداً إجتماعات للمشاورات ومنبقى مستنفرين.

محضر الجلسة السادسة لوزان ـ قبل ظهر ١٧/ ٣/ ١٩٨٤

O الرئيس الجميل: جاءتنا عدة اتصالات اليوم من بيروت، من أطراف مختلفة وقيادات سياسية على الأرض بالشرقية والغربية، يناشدون المؤتمر وضع حد للتدهور الأمني الحاصل في بيروت واللجنة الأمنية معطلة تماماً لا تستطيع أن تجتمع، أردت أن أعطي خبراً للمؤتمر.

O كرامي: فخامة الرئيس ما هو دور الجيش بما هو حاصل ببيروت.

O الرئيس الجميل: الجيش لا يتدخل.

O كرامي: سمعنا في المؤتمر هنا وأكد لنا بعض الأخوان أن الجيش هو الذي يقصف.

O الرئيس الجميل: أنا قاعد هنا ولست قاعداً ببيروت حتى أعرف من الذي يقصف ومن الذي لا يقصف أنا أعرض الموضوع كما هو القذائف تتساقط من هنا ومن هناك. قضية الجيش لا أريد أن أحكي أي كلمة حتى لا تفسر أريد أن نصل إلى نتائج سريعة في هذا المؤتمر ونعود إلى بيروت ونعالج الأمور على الأرض، لأن الأمور تتفاعل والملاحظ أن القيادات هنا في واد والقواعد الموجودة ببيروت في واد تماماً وهذه نقطة الضعف في المؤتمر ومعظم المسؤولين عن المواقع الميدانية موجود هنا. الساحة ببيروت متروكة لكل الاختراقات وأكيد من أكثر من طرف. وأكثر من طرف له المصلحة أن يعطل هذا المؤتمر. يعني أكثر من طرف يسعى من خلال تصعيد أمني أو كلامي لأن يعطل هذا المؤتمر. هذا هو الوضع الموجود على الأرض.

O فرنجية: هذا المؤتمر قرر وقف إطلاق النار. والقرار الذي اتخذناه لم يبلغ للمسؤولين أو أننا قررنا شيئاً وما يحدث على الأرض شيء آخر. طالما أن إطلاق النار لا يزال مستمراً، أتساءل ماذا نفعل هنا؟ الأوامر صدرت بوقف النار والنار لم تتوقف.

O سلام: أخشى أن ينطبق علينا المثل القائل « مثل اللي عمبغني بالطاحون » نحن هنا نتشاور بأمور وأشياء والبلد تلتهب ويؤسفني إعادة الكلام الذي قلته في أول جلسة عقدناها جئنا إلى هنا ونحن نعتقد أننا سنهدىء البلد ونوقف إطلاق النار أولاً ولذلك أنصب بحثنا كله على وقف النار. وكنت أضيف إليه تماماً بقناعة وقف الاعلام المؤذي مع الأسف بعدما تباحثنا طويلاً وصدر قرار عنا أرسل للتنفيذ. ويفترض الانسان هنا أن الذي لديه سلاح وعنده إعلام أن ينفذ ما اتفقنا عليه على الأرض. إذاً الموكل إليه التنفيذ على الأرض ومن خلال لجنة أمنية عنده غير اتجاهات وغير آراء كما نسمع ونقرأ،

عبثاً نبحث ، أنا أريد أن أفهم وخلينا نكون صريحين هناك إختلاف ودعونا نسأل هل الموكل إليهم تطبيق ما اتخذ هنا هم أمناء على ذلك أو يستحقون أن يكونوا أمناء على ذلك . إذا لم يكن عندهم هذا الاتجاه وإذا لم تكن عندهم الأمانة وما تؤاخذوني على كلمتي نكون على أساس « حاميها حراميها اللي بدنا نوكلوا لأطفاء النار هو اللي عميشعل النار » وحتى أن البعض منهم قد توصل لتهديد الحكم . والنصوص أمامنا إذا كان بدنا نكون تحت التهديد . والله كلنا تحت التهديد أنا ما بعرف يمكن بعودتي إلى بيروت يمكن أن أخيب آمال من له ثقة بي ويمكن يضربني رصاصة بصدري . ولكن أشد وأدهى عندي إذا أراد أن يضربني بسهم في وطنيتي لا أقدر أن أتحمل ذلك لنكن واضحين . لا يجوز أن نسير ببحث أي شيء كمن يغني في الطاحون . الاتصالات تأتينا كلنا الناس مرعوبين . النساء والأطفال . أطفالنا تبكي تنام بالملاجىء ويقولون أننا جالسين هنا على كراس مريحة . أنا غير مرتاح على هذه الكرسي وفي السرير حيث أنام هنا إطمئنان وأمان ، أنا غير مرتاح أنا أولادي أعز مني . وأعني بأولادي كل أولاد البلد . وعندما أقول هذا لا أقوله من ناحية واحدة بل من ناحية كل مواطن . أتمنى أن ننطلق من هنا ونحدد أمورنا . هل هؤلاء الذين أوكل إلى بعضهم أن يكونوا قوامين على وقف النار ، هل هم يستحقون هذا الشرف وهل من وكلهم يبقى مسؤولاً عنهم أو يستنكر ذلك . أنا أحب أن أجاب على هذا السؤال قبل البحث بأي شيء . لأننا لم نعد نتحمل أن يكون «حاميها حراميها» أنا لا أقدر أن أستمر .

O فرنجية : الاعلام العالمي يظهر الحرب في لبنان أنها بين مسلم ومسيحي طبعاً مسلم مسيحي وهذا الواقع ، ولكن لازم نلاقي طريقة حتى العالم يفهم أنه ليس كل المسيحية ولا كل المسيحيين يحاربون بعضهم .

O الرئيس الجميل : أنا عندي ملاحظتين .

١ ـ حول استمرار القصف الحاصل ببيروت ، مع تقديري لما قاله الرئيس سلام أعتقد أنه بقدر ما نسرع بالعودة كلنا إلى بيروت بعد إستكمال دراساتنا ، يمكن إيجاد الحلول الجذرية دعونا نكون صريحين طالما موجود خط النار ، والناس لا زالت باتجاه بعضها على عشرة أمتار تقريباً على خطوط التماس ، لا أعتقد أننا نقدر أن نطمئن . أي عميل أو أي شخص يريد أن يخترق ويفشّل كل مساعينا بكل سهولة يقدر على هذا الشيء . ومجرد واحد قوص على الثاني والثاني بدو يدافع عن نفسه ، وبالتالي بدو يحصل التصعيد . فإذن الحل هو فصل القوات بالدرجة الأولى ، وهذا الفصل لا يتم إلا بوجود التفاهم بيننا كحد أدنى ، وإلا كل التدابير وكل اللجان غير قادرة على وقف التدهور على الأرض .

٢ ـ بالنسبة للاعلام لا نريد الاسترسال في هذا الموضوع ولكن إذا بذل جهد من قبل المجتمعين من قبل كل المشاركين في المؤتمر ، أنه ما كتير يسترسل في الخارج وأمام أيا كان وأمام أي صحافي . أجواء التشنج أو بعض المواقع ، أعتقد أن هذا ما نشتكي منه فلازم كل واحد منا «وليس مني أنا لأني لا أعمل اجتماعات مع الصحافة» بل من المشتركين بالمؤتمر ولسؤ الحظ ما في أمانات ، يقولون «المجالس بالأمانات» ولكن لسؤ الحظ هذه الميزة مفقودة في مؤتمرنا ، فإذا بدنا نوصل لنتيجة بهذا الأمر لازم بالأول نبدأ نتخذ إجراءات بحق أنفسنا ونتوقف عن الادلاء بالمعلومات بشكل عشوائي وبشكل يطير ردات الفعل .

O كرامي : لما فخامتك بتتفضل بأنه لازم نرجع على بيروت ، يعني المفترض أن نكون إتفقنا على الحل السياسي . نحن هنا منذ ثلاثة أيام دون إجتماعات لأن فخامتك أردت القيام باتصالات وحوار ثنائي مع المؤتمرين حتى نتوصل لتصور مشترك عند فخامتك يمكن تقدر بنتيجته أن تدلي لنا بالبرامج . لأنه حقيقة نرجع على بيروت بدون إتفاق هيدا تعتير .

O الرئيس الجميل : بالفترة التي أمضيناها في المشاورات الثنائية ، أنكبينا على جوجلة الأفكار التي طرحت على الطاولة ، من أوراق العمل إلى الأبحاث التي حصلت على صعيد اللجان في نهاية هالشغل هذا .

O بري : الموضوع الأمني تريدون الحكي فيه بعد.

O الرئيس الجميل : مثلما تريدون .

O بري : أنا عندي كلمة . صحيح أخذنا قراراً بوقف إطلاق النار ، ولكن كل شيء يلزمه متابعة ، اتفقنا جميعاً على تأليف لجنة أمنية على أعلى مستوى لمتابعة موضوع وقف النار بدون أي حساسية ، القوات اللبنانية حتى الآن لا تلتزم

بالحضور بالنسبة لموضوع اللجنة الأمنية أنا أنقل كلام مندوبي . طبعاً صار قصف اليوم ، وطال جميع المناطق في عمق الجبل وصبرا وشاتيلا وطريق الجديدة وكورنيش المزرعة وطبعاً بالشرقية كمان . مندوب القوات الأستاذ جان غانم الذي قلتم مرة لا نريده ومرة قلتم سنكلف غيره ومرة لا نريد غيره يا شيخ بيار لا تقل أن هذه القصة قصة خاصة . صحيح هي خاصة ولكنها عامة ، وبالنتيجة عدم الحسم بهذه القصة مندفع ثمنها جميعاً وكل مرة نضيّع جلسات المؤتمر بالناحية الأمنية . مندوب القوات أمس وبعد إصرار مندوبنا على عقد إجتماع في مركز قرب الفرنسيين ، مندوب القوات اللبنانية قال لمندوبنا أنا لا أقدر على الحضور إلا بصفة مراقب هذا كلام حرفي مسجل ، فمن يوقف النار ومن يفتح المطار من يفتح المرفأ ومن سيضع الدرك في النصف هذه الترتيبات التي اتخذناها اتفقنا أن اللجنة الأمنية هي تقوم بهذا الأمر . طيب هاللجنة مش عمتقدر تجتمع لأن مندوب ثابت ومتبني منكم ومن قبل القوات في بيروت غير قائم . هيدي قصة أساسية ، إلا إذا كان المقصود الضغط العسكري نتيجة موقف سياسي هنا . وقد أثبتت التجارب من سنة ٧٥ حتى الآن كل مرة بيصير ضغط عسكري بيصير تمسك أكثر . لا أحد سيستفيد من هذه الناحية . لذلك يجب أن تعالج هالموضوع بشكل حاسم من سيمثل القوات اللبنانية ومتى تبدأ اللجنة الأمنية باجتماعاتها . الآن اللجنة مفرقة والجيش اللبناني يقصف ويستعمل الدبابات . هذه معلوماتي ويمكن تكون خاطئة . أتمنى أنك تتأكد من هذا الشيء يا فخامة الرئيس .

○ بيار الجميل : هذه معلومات الأخ نبيه ، لكن معلوماتنا نحن بالعكس وأنا أول ما بدأنا بالحديث طلبت وأنا طرحت أنه بعد التجربة التي مررنا فيها منذ عشر سنين رأينا أنه لن يتوقف النار إلا بوجود قوة سمها ما شئت حتى تمنع إطلاق النار . طالما لا توجد قوة لن يوقف النار . لذلك إذا كنا نحن يا سيد أبدأوا فينا . وإذا كنا نحن نخالف هذا الاتفاق ماذا ستعملون فينا .

○ بري : أريد مندوبك يا شيخ بيار .
○ بيار الجميل : معلوماتنا أن مندوبنا حضر الاجتماع ولكن مندوب الغير لم يحضر
○ بري : يمكن أنا لم أعبر جيداً مندوبك حضر مرة واحدة الدكتور جان غانم وهو غير الذي كلفته هنا ، وأعلن في الجلسة رسمياً على أنه يأتي بصفة مراقب وغير مستعد للاشتراك بأي قرار بالالتزام .

○ بيار الجميل : لأنه طلبت أن يكون في واحد أرقى منه ، وعلى كل حال سنعمل تحقيق فيها .
○ سلام : أنا صرت سامع تكراراً من الشيخ بيار إلى أن تنوجد القوة التي تمنع الاقتتال لن يتوقف النار . إذا كان هذا صحيحاً ومقرراً في ذهنه ، أنا أريد أن أعرف من الشيخ بيار من هي القوة اللي نجحت وإذا هذه القوة موجودة لنشكلها وإذا كانت غير موجودة فالأفضل أن لا نعيد هذا الأمر . من هي القوة ؟

○ الشيخ بيار : اللي بدك إياها .

○ الرئيس الجميل : الموضوع أنا طرحته وكان من واجباتي أن أطرحه . وعملنا اتصالات اليوم مع بيروت ونتأمل الليلة بالتعاون مع نبيه ووليد أن نتوصل إلى نتيجة ونتأمل ذلك الليلة . عملنا الاجراءات اللازمة والاتصالات وسنرى ماذا يمكن أن تسفر لا أريد إعطاء المعلومات التي عندي حول من يقصف أو حول إشتراك الجيش . مجرد حكينا بالموضوع سنفتح جدالاً طويلاً ، من بدأ ومن لم يبدأ وعلى كل حال أنا بقدر اعطيكم المعلومات اللازمة عندما تصلني الليلة يمكن تأتينا معلومات الليلة .

○ سلام : عندما بحثنا في مؤتمر جنيف السابق في توسيع اللجنة ، وأنا كنت أعني ما أقول ، لأن اللجنة غير ضروري أن تكون مقتصرة على من يمثل حملة السلاح إذا صحيح دخل فيها ممثلون عن كل من يشترك في هذا المؤتمر ، أظن يكون له قول يمكنني أكثر من مندوب حملة السلاح . فهل يرى المؤتمرون من المناسب أن توسع اللجنة بحيث يحضرها ممثل عن كل منا . أنا يمكن لي كلمة أن أقول للأخ نبيه هذا خطأ ، وأن أقول للشيخ بيار هذا خطأ ومثلي الرئيس فرنجية والرئيس كرامي خلينا نكون مسؤولين . وبدي أعرف هل هناك في ذهن الشيخ بيار قوة معينة لوقف القتال حتى نتعاون على طلبها .

○ الرئيس الجميل: الشيخ بيار جاوبك عليها وقال هـذه نبحثها هنا بالاجتماعات. وأنا عندي إقتراح: كلنا مقتنعين إن الأمن في لبنان أمن سياسي وليس أمناً عسكرياً إذا توافقنا على قاسم مشترك اعتقد إن النار تتوقف وما بيعود هناك مبرر لكل هذه القوات ان تبقى على الأرض ومنتشرة بهذا الشكل. طالما إنها منتشرة على هذا الشكل لأهداف سياسية ولأهداف عقائدية. فلما تزول الأسباب ما بيبقى مجال لبقائها مستمرة بهذا الشكل. وهلق لنجرب بقدر الامكان أن نوقف التدهور بالاتصالات الثنائية. إنما حتى ننهي هذا الإشكال نهائياً، مفروض نتفاهم كلنا سوا على الحل السياسي، يؤمن الأجواء الأمنية المؤاتية فعلى ضوء ذلك جوجلنا كل الأفكار التي طرحت في هذا المؤتمر، وأحب التأكيد ان الورقة التي ستوزع عليكم مجرد أفكار تليت في الاجتماع بالنسبة لي لا تعبر عندي شخصياً عن أي شيء. ملاحظاتي كثيرة عليها يمكن عندي أفكار، بالزايد او بالناقص حاولت قدر الأمكان استخلص أفكار تليت على هـذه الطاولة من وثائق الى نقاش الى نتائج الاجتماع الذي عملته اللجنة الفرعية، وكل هذه الأفكار حاولنا نجمعها بمشروع ورقة عمل واضفنامسودة كمان حتى يكون واضح. هذه الورقة ما هي الا لتسهيل أعمال المؤتمر وحتى يقدر يركز على مبادىء. فهـذه ورقة وضعت ولا تمثل وجهة نظري أنا، إنما حاولنا بقدر الامكان نشيل كل هذه الأفكار وحطينا هذه الورقة ونتمنى ان نأخذها على حقيقتها.

○ بيار الجميل: أنا أطلب ان يصير تحقيق ليش ما صارت هذه العملية اللي اتفقنا عليها.

○ الرئيس الجميل: مين بدو يحقق؟

○ بيار الجميل: يعني إذا كان بتريدوا عليّ ان أقول ليش سنتهم بعضنا.

○ بري: يوجد بيانات يا شيخ بيار ترفض، والله حرام تروح الأبرياء. أنا ما بدي اوضع الحق عليك، أنا بدي أقول لك هناك بيانات صادرة تقول إننا نحن لا نلتزم.

○ بيار الجميل: لو أنا بفرجيك البيانات التي تأتينا كمان كنت بتشوف من أجل ذلك أنا أطلب التحقيق إذا كان نحن مذنبون اعملوا فينا مثلما بدكم. بس مش حلوة نتهم بعضنا. حاجي نحن المجرمين. نحن سفاكين للدماء. نحن اللي خربنا البلد ومنشان مسألة القوة يا صائب بك إذا بتريد أنا رح اقترح هذه القوة. خلي الجيش اللبناني ينعمل بطريقة على ان يقبلوا هالفريق وهالفريق. والا مش رح نخلص.

○ خدام: يا فخامة الرئيس أنا عندي إقتراح من أجل تنظيم سرية العمل وضبط المناقشات ما في شك إن الكلام الذي يحكى في الخارج ينعكس سلبياً على أجواء المؤتمر. أنا أقترح ان يقتصر الاجتماع على رؤساء الوفود، وأن يكون هناك التزام دقيق بسرية ما يجري حين مناقشة أي كلمة تتسرب تنعكس قتيل واثنين وخمسة وعشرة، حرام.

○ فرنجية: وين بدنا نجتمع يا أبو جمال؟

○ خدام: هنا.

○ فرنجية: هنا أنت تعرف إنه يوجد ساعة هون عمتسجلك كل كلمة بتصدر عنك

○ بيار الجميل: منجتمع بلبنان.

○ الرئيس الجميل: موافقين على إقتراح أبو جمال.

○ فرنجية: إذا كان رئيس الجمهورية كلف شخصاً لتشكيل الحكومة وليس المجلس الذي إختاره فمن سيعطيه الثقة.

في البند العاشر: تصدر جميع المراسيم وتنشر القوانين بإشتراك ما يلي: رئيس الجمهورية والحكومة وتحمل توقيعها ما عدا مرسوم تعيين رئيس الحكومة وبالقضايا المصيرية الدستور. يقول الوزير المختص ورئيس الجمهورية. العرف يقول الوزير المختص ورئيس الحكومة ورئيس الجمهورية. الوزير المختص نسيناه.

- O الرئيس الجميل: بينضاف

- O فرنجية: المحكمة العسكرية التي ستنشئها، فخامة الرئيس ما حددنا كيف تنشأ وكيف تزول. أنشأناها.

في بند زيادة عدد المحافظات وفي الفقرة ج - إعتماد التمثيل الشعبي لمجالس المحافظات يعني بدنا نعمل انتخابات لكل مجلس.

- O الرئيس الجميل: توجد مادة في المرسوم ١١٦ بأن المحافظ ينتقي العناصر المعينة في الصفحة ٥ وفي أول فقرة: إلغاء ذكر المذهب عن الهوية وفي ملفات المواطنين العامة والاكتفاء بذكرها في سجلات الأحوال الشخصية، طالما فخامة الرئيس نحن نحدد طائفة رئيس الجمهورية وطائفة رئيس الوزارة ورئيس المجلس، هل نستحي بتحديد طائفة المواطن. يمكن هيدي إستاذ نبيه أنت ضدها.

- O بري: والله مش عاجبني بكل هالشي الا هالكلمة هيدي.

- O خدام: الشيء الذي يحكيه فخامة الرئيس إنها تتعارض مع التسمية الطائفية للرؤساء الثلاثة.

- O فرنجية: المواطن لا نذكر له مذهبه ورئيس الدولة ورئيس الحكومة ورئيس المجلس تحدد لهم هويات مذهبهم. اليوم بلبنان المسلم لا يسمي حنا والمسيحي لا يسمي محمد بدون تسمية الطائفة على الهوية لما يكون إسمي حنا بطرس ماذا يمكن ان أكون، ولما أنت إسمك محمد علي ماذا ممكن تكون.

- O كرامي: يمكن يكون ناذر.

- O سلام: بدون نذر، أنا بعرف عشرات المسيحيين لهم أسماء مسلمة، إسمي أنا، بعرف ناس مسيحيين مسمينه.

- O الرئيس الجميل: يعني فكرك فخامة الرئيس فرنجية نخليها على الهوية.

- O فرنجية: أو نلغيها عن الرئاسات او نبقيها... الفقرة - ٢ شو فينا نعمل إذا ما الغينا جميع المظاهر المسلحة.

- O الرئيس الجميل: المظاهر المسلحة تزول لوحدها عندما يحصل التوافق السياسي.

- O فرنجية: وبالنسبة للانتخابات النيابية نقول: ستة أشهر من وقف إطلاق النار تجري إنتخابات في الجمهورية اللبنانية.

- O الرئيس الجميل: فخامة الرئيس في عندك الجنوب والبقاع الغربي كلها إحتلال إسرائيلي كيف بدنا نعمل فيها إنتخابات. وفي عندك بعلبك بدك تطلب إذن من إيران.

- O فرنجية: أنا كنت إقترحت إقتراح، ويمكن أن يكون خنفشاري بإنذار أميركا بسحب إسرائيل من لبنان أو نقطع علاقاتنا مع أميركا.

- O الرئيس الجميل: أعتقد إن هذا الموضوع جدير بالبحث وسنبحثه مع بعض الأشقاء العرب.

- O فرنجية: اؤكد لك بأن أي خطوة نقوم بها، هم لا يقصرون أبداً بتأييدها. بس بدنا الخطوة الأولى.

- O الرئيس الجميل: الرئيس كرامي طلب الكلام.

- O كرامي: فخامة الرئيس للحقيقة هذا ذكرني بالبيانات الوزارية التي كان الواحد يحط فيها، لكن هذه فعلاً واردة في عبارات عامة، تعني كل شيء ولا تعني شيء.

- O الرئيس الجميل: يبقى للمؤتمر ان يعطيها مضمونها. نحن حطينا عناوين.

ثانياً: تعزيز النظام الجمهوري البرلماني المعمول به. والمرتكز إلى مبدأ فصل السلطات. كمان معمول به. وإلى مبادىء العدالة والمساواة كمان ماشي الحال. وفي ظل نظام اقتصادي حر ومرن ماشي الحال يأخذ بالتخطيط العلمي والانمائي الحقيقة يا فخامة الرئيس ما فهمنا شي. طيب ما دامنا نقول معمول به وكل هذه الأمور تتفق عليها وستنفذ والحال على ما هو عليه، فإذن المطلوب للحقيقة أن نحدد ما هي الوسائل والاجراءات لتعزيز النظام الجمهوري البرلماني. ما هو النظام الاقتصادي الحر؟ يعني لما بدنا نوضع الضرائب ونعمل الحماية سواء عن طريق الاجازة المسبقة او تحديد

السلع التي تستورد وكيف تستورد وتحدد كمياتها وإلى آخره، كل هذا في الواقع تقييد لحرية الاقتصاد. لكن نظام اقتصادي حر ومرن إذا فعلاً هذا ما سنعتمده يعني فعلاً صناعاتنا كلها بدها تطير. لأن الحمايات للصناعة هي من أجل تشغيل اليد العاملة. وفخامتك أدرى اليوم قديش الصناعات عمتشكي والتي كلها توقفت. والعمال كلها تسرحت بتطلع من لوزان وتقول لهم نظام اقتصادي حر ومرن يعني هذا بمناسبة بشرى انو العمال لا يمكن ان يرجعوا للعمل من جديد. ما في ولا بيلد اقتصاد حر بالمعنى المطلق وحتى نحن اقتصادنا مقيد بالف قصة.

وفي هذا الإطار يصار إلى تطوير النظام السياسي المذكور في الاتجاهين مركزية سياسية ولا مركزية إدارية. نحن موافقون. مركزية أساسية تضمن وحدة الأرض والتوازن الوطني. ما المقصود بالتوازن الوطني.

○ بري: التوازن الوطني بين المسلمين والمسيحيين.

○ كرامي: مسلمين ومسيحيين هيدا وطني. والمساواة بين شخص وشخص هيدي طائفي. لا مركزية إدارية واسعة تشرك الشعب بصورة مباشرة بتنمية مناطق البلاد. والشعب مشترك يا فخامة الرئيس. أنا أعترض على هذه الصياغات لأنها فعلاً لا تعبر عن الفكرة المقصودة. لأن الشعب في النهاية هو مشترك بتنمية المناطق لأنه هو الذي يشتغل وهو الذي يتاجر. لذلك هالصيغ غير واضحة.

○ الجميل: أنا برأيي نقول لا مركزية إدارية واسعة، ونتوقف هون ومنحدد كيف.

نقول يعمل مجلس للمحافظة ينتخب ومنحدد كيفية الانتخاب، إذا كان بدنا إياه مشترك منقول الدولة كيف بتعين ممثليها وكيف الباقين ينتخبوا. منحدد صفات وشروط الذين هم سيكونون أعضاء في المجلس وسنحدد الهيئة الناخبة يعني الحقيقة بدنا مشروع متكامل لا يبقى فيه إبهام وأقولها صراحة حتى حكومة الاتحاد الوطني أنا ما عندي ثقة اعطيها عناوين وهي توضع التفصيلات يمكن توضع تفصيلات عكس تماماً ما نحن متوجهين إليه فإذا كان بدنا نعطي هالصلاحيات لحكومة إتحاد وطني ويرجعوا للبحث فيها يمكن يختلفوا، وكل شيء سنعمله حالياً ما بيعود له أي قيمة. وبعدين في المشروع ذاته هناك تناقض لأنه يقول بدنا نعمل انتخابات على أساس المحافظة يعني شو المحافظة أنا بمفهومي المحافظة القائمة حالياً.

ومنرجع هناك مادة في نفس المشروع يقولون بدنا نحول القائمقاميات إلى محافظات يعني رجعنا على المبدأ الذي وضعناه. عندما تقول لي محافظة بعرف المحافظة ماذا تعني وعلى أساسها نقول نعم أو لا لكن من جهة ثانية يحول القائمقاميات لمحافظات إذن التناقض في نفس المشروع.

أنا شخصياً أتساءل هل النية تحويل القائمقاميات لمحافظات وإعتبار الانتخابات تجري على أساس القائمقاميات الحالية، أو بدنا نعدل بالتنظيم الاداري في لبنان لأن هذا يفرق كثيراً بالنسبة لرأي كل واحد منا. أنا في منطقتي يوجد خمس مخاتير او أكثر يمكن طيب ماذا سنعملها ست محافظات في هذا النص معناه كلهم صاروا محافظات والانتخابات على أساس المحافظة يمكن كل واحد منا له رأي. ما المقصود بواقع هذا المشروع ما القصد من هذا الكلام أنا لا أعرف.

○ الرئيس الجميل: أخذت من معظم أوراق العمل التي قدمت والتي تكلمت عن لا مركزية إدارية واسعة وعن زيادة عدد المحافظات معظم الأوراق أكدت على زيادة عدد المحافظات.

○ كرامي: فخامة الرئيس كل القائمقاميات صارت محافظات حسب هذا النص.

○ شمعون: لا ليس كلها.

○ كرامي: على كل حال انتم تقبلون القصة تنترك بهذا الشكل وحكومة الاتحاد هي التي تدمج الأقضية ببعضها وتعمل محافظات.

○ شمعون: مش شغلتنا نحدد المحافظات. هذه شغلة الحكومة.

○ كرامي: لا ممكن نحن نعطي توجيه. وأنا كان مفهومي إنه يمكن الدائرة الانتخابية تكون للبنان كله.

بعدين يا فخامة الرئيس توصلاً إلى أوسع مشاركة في الحكم: أنا أسمح لي أقول للحقيقة حسب هذا المشروع الذي نحن طالبين تخفيفه أراه زاد.

o الرئيس الجميل: ما هو دولة الرئيس.

o كرامي: يا فخامة الرئيس بالنسبة لصلاحيات رئاسة الجمهورية وبالنسبة لرئاسة الحكومة والعلاقة بين هذين المركزين.

أولاً: إشراك الطوائف الرئيسية في الحكم والادارة من خلال المناصب الدستورية الآتي ذكرها. رئاسة الجمهورية ونيابة رئاسة الحكومة لشؤون الادارات العامة يعني ممكن ينعمل أكثر من نيابة رئاسة. عاملين ٢ نيابة رئاسة حكومة.

o شمعون: نيابة رئاسة الحكومة خففت من صلاحيات رئاسة الحكومة.

o خدام: فخامة الرئيس شمعون نحن عندنا في سوريا ٣٦ وزيراً والدولة مشرفة على كل شيء. فلذلك في الحكومة يوجد ٣ نواب لرئيس الوزراء متفرغين. واحد للشؤون الاقتصادية يرأس لجنة اسمها لجنة اقتصادية اللجنة هذه تضم كل الوزارات التي لها علاقة بالقطاع الاقتصادي وتدرس الوضع الاقتصادي وتطويره والخلل الذي فيه. وتقترح لمجلس الوزراء مجلس الوزراء هو صاحب القرار.

نائب رئيس الوزارة للشؤون الاقتصادية يتابع تنفيذ قرارات مجلس الوزراء في القطاع الاقتصادي.

o شمعون: والوزير ما صلاحياته؟

o خدام: القطاع الاقتصادي مشكل من عدد من الوزراء مثلاً عندنا وزير الصناعة والزراعة والتموين والاقتصاد والمالية والتخطيط هؤلاء ستة وزراء أساسيين يشتركون في العملية الاقتصادية بالبلد والذي ينسق بين هذه الوزارات هو نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية لأن الوزير لا يستطيع أن يعطي تعليمات لوزير آخر. وهذا النائب يتابع تنفيذ قرارات مجلس الوزراء في ما يتعلق بالقطاع الاقتصادي من خلال الوزارة فله عمل مهم.

o شمعون: طيب ما صلاحيات رئيس الوزراء.

o خدام: رئيس الوزراء يشرف على السياسة العامة ويتابعها.

o كرامي: يلاحق الكل

o خدام: يلاحق الكل.

o كرامي: فيا فخامة الرئيس إذا كان نحن نفهم من هذه الاقتراحات ما يحل بعض الصعوبات المطروحة يعني نيابتان لرئاسة الحكومة. يعني لارضاء الشيعة وإرضاء الدروز. فإذا كان هذا تعتقدوه عوضاً عن مجلس الشيوخ المقترح أنا أعتقد أن هذا لا يرضي. لذلك أنا أقترح نيابة رئاسة جمهورية ومجلس شيوخ. فأنا أقرأ من وراء الأحرف ما الغاية بالنسبة للمواضيع المطروحة والصعوبات وبعدين: توسيع التمثيل النيابي من خلال زيادة عدد النواب والشكل الذي يحقق صحة هذا التمثيل وعدالته. كيف يعني؟ ما هي الوسائل التي تحقق فعلاً صحة هذا التمثيل. وعدالته. هذا ما نريد أن نبحثه. يعني كل العبارات مش متروكة لحكومة الاتحاد الوطني بالعكس نحن نعتبر هذه هيئة تأسيسية. التي ستضع برنامج وإصلاح لبنان الجديد. حتى إذا اتفقنا عليه يحال إلى حكومة الاتحاد الوطني حتى تتبناه وتأخذ الثقة على أساسه وبعدين نرى كيف الصلاحيات التي ستأخذها لتنفيذ ذلك.

o الرئيس الجميل: دولة الرئيس نحن ما حبينا ندخل بتفاصيل، هذه ورقة عمل. لذلك حطينا عناوين وتفاهمنا على التوجه العام ساعتها فوراً تتعدل التفاصيل انطلاقاً من التوجه العام. لذلك نحن حطينا الإطار وعلى ضوء المباحثات يمكن تتعبأ التفاصيل حسب التوجه والتوجيهات.

o كرامي: لذلك نريد ان نرجع لكل مادة ونحدد التفصيلات بالنسبة لكل موضوع.

o الرئيس الجميل: أكيد دولة الرئيس لأن الحياة السياسية في لبنان هي مجموعة تفاصيل وليس فقط مبادىء، هذه قناعتي.

o كرامي: وبعدين جعل ولاية رئيس المجلس النيابي سنتين بدلاً من واحدة في ناس يقولون أربعة أنا مع الاثنين. لذلك بدها درس. لأن الحقيقة أربع سنوات يعني كلنا مندرك بأن هذا يمكن يكون فعلاً طغيان. لأنه إذا رئيس المجلس بأربع سنوات مثلاً كامل بك هيدي معقود اللواء له إذا تضايقنا منه ماذا سنعمل.

o بري: بدك تتحمل.

○ كرامي: يا بدنا نهرب من المجلس أو بدنا نصبر سنتين، وبعدين إعتماد اكثرية ٥٥٪ لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الأولى ولترشيح رئيس الحكومة والاقتراع على الثقة. بدنا ٥٥٪ لترشيح رئيس الحكومة. يمكن ما بعرف أنا ما عندي مانع.

○ سلام: لا بدك تزيد عليها كلمة، او نزعها.

○ كرامي: او نزعها.

○ سلام: نعم الاقتراع على الثقة او نزعها.

○ كرامي: نزع الثقة بدك إياها بـ ٥٥٪.

○ سلام: وبعدين هناك شيء لا أفهمه وهو البند الذي يقول: إذا استقالت الحكومة أو أقيلت أو انتهاء ولاية رئيسها.

○ الرئيس الجميل: هذه ليس لها معنى لأنه كان بالأول هناك فكرة لتحديد مدة الوزارة وبعدين شلناها.

○ سلام: يعني ليس لها معنى.

○ كرامي: مجلس اقتصادي واجتماعي للمشورة ما معناها.

○ الرئيس الجميل: هذه أهم شيء. هذا مجلس مهم كتير يضم كل النقابات والفعاليات المهمة وبعض الأجهزة الحكومية التي لها علاقة بالأمور الاقتصادية والاجتماعية.

○ كرامي: تصير تسمية رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي ويتولى الرئيس المكلف إجراء الاستشارات البرلمانية لتشكيل الحكومة، ويضع بعدها لائحة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية. وإذا تعذر على الرئيس المكلف تأليف الحكومة في غضون مهلة أقصاها ١٥ يوماً، أو إذا استقالت الحكومة او أقيلت أو حجبت الثقة عنها او انتهاء مدة ولاية رئيسها او أقيلت، يتولى رئيس الجمهورية بنفسه تسمية رئيس الوزراء. والله الذي بدنا نهرب منه وقعنا بأبشع منه. يعني هالحلقة هذه كلها بالنهاية بدها تصبح هكذا. يعني الحقيقة الطريقة الحالية أي مجلس النواب يستشار ورئيس الجمهورية يسمي. هذه الطريقة أحسن. لكن الآن رئيس المجلس والمجلس والكل شكر الله معكم أنا أسمي. يعني الحقيقة هذه أبشع، وقعنا بمصيبة أكبر فخامة الرئيس. وحتماً بهذا الشكل سنصل لتعقيدات ليس لها داع.

○ الرئيس الجميل: منشيلها

○ كرامي: على كل حال إني أبدي رأيي وأقول هذه فعلاً لا تكرس الواقع الذي نشكي منه ستزيده تعقيداً.

○ الرئيس الجميل: ممكن تقدم رشيد افندي إقتراح بديل عن المادة.

○ كرامي: إيه نعم. أو أقيلت يعني هذه الكلمة مطلقة بهذا الشكل.

○ الرئيس الجميل: لا هناك شروط لاقالتها بدنا نتفاهم على شروط. ضمن شرووط معينة هذه مذكورة دولة الرئيس.

○ كرامي: والله هذه الاقالة تخوف مع العلم أنا وصائب بك ما عدنا بهذا الوارد.

○ سلام: منشان هيك ولاني لست بهذا الوارد أحرص عليها.

○ كرامي: في المادة ١١ لرئيس الجمهورية الحق في إقالة الحكومة في حالات معينة، وتعتبر الحكومة مستقيلة حكماً إذا استقال ثلث اعضائها. هيدا شي جديد.

○ سلام: لازم يعطى رئيس الوزارة الحق بتعيين غيرهم.

○ كرامي: وبعدين في بند: يصار إلى تأليف المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء وإلى إنشاء محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين والبت في كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية، وتسمية رئيس الوزراء، ما هذه.

○ الرئيس الجميل: إذا كان في مخالفة في الانتخاب، إذا وجده مخالفة دستورية في الانتخاب، المجلس الاعلى يبت تجاه هذا الموضوع.

○ كرامي: والله رئيس الوزارة صار شي معتبر.

○ شمعون: مش بس رئاسة الوزارة، رئيس الجمهورية أيضاً.

○ فرنجية: الدستور اللبناني يا دولة الرئيس اعطى صلاحيات لرئاسة الجمهورية، أنا أتمنى من جميع الاخوان يرجعوا يطالعوها، هالصلاحيات المعطاة من الدستور اللبناني لرئاسة الجمهورية أنا لا أتنازل عنها أبداً. صلاحيات رئاسة الجمهورية واردة في الدستور أنا لا أتنازل عنها أبداً.

○ سلام: على شرط ان تنفذ بدقتها.

○ فرنجية: يا سيدي تنفذ بدقتها. يا دولة الرئيس رئيس الجمهورية ما بيقدر ينقل هذا الكوب من هنا لهناك الا بتوقيع رئيس مجلس الوزراء.

○ سلام: إسمح لي وضح فخامة الرئيس، اليوم المادة الدستورية تقول: رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة الاجرائية بمعاونة الحكومة وهنا صار رئيس الحكومة أولى.

وهناك مادة ثانية تقول: لا توقيع ذو فعالية لرئيس الجمهورية الا ان يكون موقعاً مع وزير أو رئيس الوزارة. هون لما بيجي رئيس الجمهورية ويستدعي مديراً او مسؤولاً، ويعطيه تعليمات شفهية ليس لها جنس القيمة، لذا دعونا نكون منطقيين، عندما يعطيها خطية أصبح بحاجة لامضاء رئيس الحكومة.

○ فرنجية: دولة الرئيس أنت عملت عدة مرات رئيس وزارة هل سمعت يوماً إن وزيراً يشكو من مديره بمجلس الوزراء.

○ سلام: هنا ما في شك يدخل عامل المشاركة النفسية.

○ فرنجية: إذا كان عامل المشاركة النفسية هو المهم فلماذا النصوص؟

○ سلام: عندما رئيس الجمهورية بيصير يجتمع بالمأمورين وبيعطيهم ما يسمى توجيهات وهي أوامر. بغياب الوزير وبغياب رئيس الوزارة ليس لها قيمة.

○ خدام: باعتباري قانوني، هناك بعض المسائل عاصرتها مع الرئيس فرنجية. الدستور اللبناني اعطى كل شيء لرئيس الجمهورية.

○ شمعون: كل شيء! صلاحياته معروفة

○ خدام: مجلس الوزراء الذي هو آسمه السلطة الاجرائية بالدستور غير مذكور أبداً ما صلاحياته.

نقطة ثانية الشيء الذي يتفضل فيه فخامة الرئيس عملياً لا يمارس أنا أذكره ببعض الحوادث في الـ ٧٥ وسنة ٧٣ كمان بشكل خاص. كان في حفلة غداء بدو يعملنا إياها يومها رئيس الوزارة، وبدو يحضرها قائد الجيش وضابط الجيش. رحنا على الغداء بالسان جورج معزومين، كنت أنا ومحمود رياض وحسن صبري الخولي وناجي جميل. نزلنا على الغداء وبعدما انتظرنا طلع ما في غدا اتصلنا وين الداعي. فالغيناه جينا على السفارة المصرية وصار إتصال بالدكتور أمين الحافظ، الرجل قال والله رح اغديكم عندي بالبيت، نحن مش عارفين شو القصة. رحنا للبيت وإذا بخليل أبو حمد بيوصل، قلنا له وين الناس. الرئيس فرنجية أصدر قرار ممنوع ينزل أحد يحضر الغداء معنا، طيب وين رئيس الوزارة. كل المفاوضات التي جرت مع الرئيس فرنجية خلال ستة ٧٥ وسنة ٧٦ و٧٣، رئيس الوزارة والوزير المختص ما كان لهم أي وجود أبداً. كانت المفاوضات معه مباشرة.

○ سلام: واليوم كذلك.

○ خدام: واليوم كذلك. إذن فعلاً رئيس الوزارة ما هو شي.

○ الرئيس الجميل: لما قلنا بدنا نجيب معنا رئيس الوزارة على المؤتمر منعتونا.

○ خدام: يا سيدي جيب رئيس الوزارة.

○ سلام: مؤخراً نرى على التلفزيون ويرى المواطن اللبناني، يأتي مندوب أميركاني على الطاولة هو والرئيس ويقعد مقابلهم من يسمى مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية طيب حطولنا «شي ذنب مسلم» وبعدين بيقولوا ما بيصير حكم الرأسين، الواقع هو مش حكم الرأسين بلبنان، حكم المشاركة خلينا نكون واضحين.

○ فرنجية: في المادة ٥٢ بالدستور: يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها، مقررات رئيس الجمهورية يجب ان يشترك معه بالتوقيع عليها الوزير او الوزراء المختصون، ما خلا تولية الوزراء

وإقالتهم قانوناً.

○ كرامي: نحن بدنـا نتفق هون عـلى صلاحيـات رئيس الحكومـة والحكومـة، إذا اردتم ان تبقى الأمور مثلما هي حالياً هذه ليست راكبة لأنه فعلاً هي التي أدت للخلل وهـذا الخلل ادى للمصادمـات المستمرة نحن مـا عندنـا مانـع نخلي صلاحيات رئيس الجمهورية لكن بدها تتحدد بشكل واضح. صلاحيات رئيس الحكومة والحكومـة هذا هـو شرطنـا وإمّا أن تبقى الأمور بهذا الشكل إذا راجعتم الدستـور من أوله لأخـره لا متلاقي الا هـالمادة رئيس الجمهـورية يسمي الحكـومة ويقيلها. هذا اعتقد غير معقول بدل ان نرجع ونبحث من جـديد هلق وكيفيـة المشاركـة وتحديـد أصولهـا باعتبـارنا نصف بنصف. نريد ان نضع وتوضح الحالات التي تصير فيها الاقالة.

○ الرئيس الجميل: ممكن يتقدم مشروع.

○ كرامي: طبعاً، وبدنا نحدد صلاحيات رئيس الحكومة المسكين، ما شغلته لأنه هنا أنا لا أعرف ما شغلته لـذلك يبقى مرتبك في كل ما يعمل يقول لك تخالف الدستور.

○ سلام: الحكم ليس من خلال الوزراء ورئاسة الجمهورية فقط، الحكم يكون أيضاً من خلال المدراء العامـين. المدراء العامون ان يكونوا من فئة ما، مطوب لهم لأنهم مسيحيين هذا غير معقول. وإذا بدك أعطيك اللائحة الكاملة.

○ فرنجية: وهناك مقابلها مطوب لفئة ثانية.

○ سلام: هيدي ثانويات.

○ فرنجية: لا حبيبي الأمن الداخلي أنا بنظري يساوي مئة جيش ومئة مدير عام.

○ سلام: حتى على الموت لا أخلو من الحسد، تحسدونا على الأمن الداخلي.

○ كرامي: أنا بدي ذكّر الرئيس فرنجية بالوثيقة الدستورية الموقعة من أجل الغاء الطائفيـة من قوى الأمن والجيش بصورة مطلقة بعد تنفيذ خدمة العلم.

○ بري: بعد فترة ٤٠ أو ٤١ سنة يمكن الشيعة اللبنانيين استفاقـوا وشافـوا إنه في حـرمان وغـير حرمـان، وصاروا يطالبون بحقوقهم وما أدراني إنه بعد خمس سنين إنه الأرمن وعن حق يقولوا أيضاً نحن لنا حقـوق أي طرف من الأطـراف بدنا نرجع من معركة إلى معركة. إستقرار في لبنان ما في. لو الواحد بيفكـر قليلاً بيشـوف كم خسرنـا من الـ ٧٥ لحد الآن ويشوف لو إننا ضحينا بالمغانم والمكـاسب التي تتغنى فيها الآن والتي نـطالب فيها الآن لـو من سنة الـ ٧٥ عـدّل وضبطت أمورنا من الخمس وسبعين لليوم قديش خسرنا كلنا والآن نطالب بحقوق كذا. يتشوفوا إنه بعد بدنا عشرات السنـين حتى نقدر نعوّض لذلك فخامة الرئيس النظرة للمشروع منطلقة من هنا إذا نريد نظاماً طائفياً نريد أن نبحث في شكل معين بدنا نأخذ شكل معين وإذا بدنا نبحث بنـظام الغاء طـائفة كمـان له طـريقة أخـرى للبحث أنا أزعم الـذي يحكي بفيدراليـة أو مشروع الفيدرالية بيضعف قوة رئيس الجمهورية المسيحي في لبنان فلماذا لأنه يفهم بالفيدرالية إنـو بشكل أو بـآخر هنـاك شيء مسيحي وشيء مسلم يعني رئيس الجمهورية ساعتها سيقولون لك لماذا بـدك إياه يكـون ولو عـلى الطرف المسلم إنـو يكون مسيحي معناها إننا نضعف الرئيس إذا ما حطينا رئيسين. يا إخوان بدكم تتنبهوا إذا اخذتم المسـطرة والقلم بالأمـور الطائفية يمكن شي شيعي متشنج يقول أنا بدي أعمل إحصاء أعتقـد له حق لأنـه لما بتحكـو بالمقيـاس الطائفي رح تـوصلو لأمور عديدة ليست لمصلحة المسيحيين ولا لمصلحة لبنان. أنا انطلق من إنطلاقة لبنانية يعني إيماني ببقـاء رئيس الجمهوريـة مسيحي إنطلاقة لبنانية مش من إنطلاقة طائفية ولا عمليـة منية لأحـد على الاطـلاق من هنا نحن نتمسـك بمشروعنـا وعن الجنوب لن أحكي باعتبار إنك يا فخامة الرئيس قلت إنه موضوع مؤجل.

○ الرئيس الجميل: هناك خطة إنمائية للجنوب.

○ بري: لا ليست فقط إنمائية. هناك قصة تتعلق بالثكنات والقوات اللبنانية. تتعلق بالتعايش في الجنـوب وعندنـا شي بالنسبة لقوات الطوارىء الدولية وزيادة عددها.

○ الرئيس الجميل: موافق معك عليهم سلفاً.

○ بري: نحنا نتمسك بمشروعنا الذي يتفق مع دستور لبنان المادة ٩٥ من سنة ٢٦ حتى الآن ستين وسبعـين يوم مـا حلها الأمور المؤقتة تنتهي. نحن نتمسك بالغاء الطائفية السياسية. فـالغاء الـطائفية في كـل المجالات عـلى الاطلاق وتـرك

الكفاءة والمساواة والعدالة تسود بين المواطنين وأن كل لبناني يشعر أن له ذات الحقوق وذات الواجبات وكل لبناني عندئذ ومع مرور الأيام مع وجود الكتاب المدرسي الموحد مع وجود خدمة العلم مع وجود التوجيه التربوي في المدارس مع مراقبة الكتاب المدرسي ان يكون موحد وخاصة كتاب التربية الوطنية سيما في المدارس الخاصة والعامة سيخلق جيل جديد لبناني وساعتها فعلاً بتكونوا قدمتم لبنان أهلاً العبادة حتى تعبدو الناس هذا مشروعنا في ما يتعلق بالغاء الطائفية.

وفي ما يتعلق بلبنان وقصة المحافظات بشكل لا شعوري كل واحد منا يرى كيف بدو يركب محافظة بيقدر ينجح على نفسه وطائفته. وكل واحد منا يحاول ان يرى ذلك على الأرض بكرا بتوصلو لتقسيمات في لبنان دون جعل لبنان دائرة انتخابية واحدة ما في خوف من أية أكثرية على الاطلاق لأن عندئذ كل واحد مستعد بدو يمشي بلائحة. أنا الشيعي الموجود في تبنين بالجنوب بدي احتاج صوت المسيحي بزغرتا والعكس بالعكس بها الطريقة بتوصلوا مسلمين معتدلين ومسيحيين معتدلين ولبنان لا يعيش إلا بالاعتدال والمادة ٢٧ من الدستور تقول: النائب يمثل الأمة جمعاء. كيف بدك أياه يمثل الأمة جمعاء ونحن شايفين الآن تأتي ترتيبات المحافظات أنا إذا بدي أحكي كشيعي بقلك بدي أفصل محافظة الهرمل وبعلبك عن زحلة وحط زحلة محافظة لوحدها والنبطية لوحدها وصور لوحدها حتى ضبط الأمور بشكل إنه لا يكون علي أي ضغط من الخارج وبعد فترة من الفترات وبعد الهزات اللي عمتصير وناسيين أرضنا محتلة وناسيين ان العدو الأسرائيلي ممكن يلعب فينا. أنا مش عمهول بالأمر إنما إني أرى المستقبل كيف رح يكون وليس المستقبل ببعيد.

- شمعون: أنا أحبذ الدائرة الفردية
- بري: معليش فخامة الرئيس حبذ ما تريد وتأكد تماماً إنه ما في واحد بيقدر يعمل لائحة انتخابية من دون ما يتجاهلك الله يطول عمرك ان شاء الله بتبقى طويل العمر. هذا المشروع غير صالح بالنسبة لي لأنه مبدئياً غلط. هنا مبني على أساس طائفي. أنا انطلاقتي ان الغي الطائفية فمن هنا أنا أرفض.
- الرئيس الجميل: هذا المشروع خلاصته أوراق اللجان اللي اجتمعت.

- بري: أنت فخامة الرئيس لما بدأت كلمتك وقلت ان هذه الورقة ورقتنا أنا والأستاذ وليد التي قدمناها ولنا الحق أن ندافع عن وجهة نظرنا. لا أريد أن أدخل في انتقادات على الورقة طالما أصلاً الانطلاقة غير ضابطة ولكن مثلما يقولوا استطراداً على سبيل المحاماة بدكم تنتبهوا لقصة اللامركزية الادارية هيدا أمر خطير يوصل أيضاً للتقسيم. بدكم تنتبهوا لقصة المحافظات كي لا تؤدي لنفس الشيء. أعتقد إنه لم يرد شيء في ما يتعلق بالمسؤوليات. ولا في قصة التعيينات والتشكيلات والانتخابات النقابية التي جرت هذه بعض الاشارات التي نريد ان ننتبه لها.

وفخامة الرئيس شمعون قال لنأخذ هذا المشروع ليوم غد حتى ندرسه ونجاوب عليه أنا أتمنى ان تفكروا بالكلام الذي قلته الآن وأنتم تدرسون هذه الورقة كمان فكروا بالمنطلق الذي نحن نفكر فيه. وأن يعاد النظر بجميع الحسنات. صحيح صعبة لأن كلنا حاطين برأسنا ان لبنان عائش بطوائفه وعنده تركيبة خاصة لبنان كذا لبنان كذا. عال بدي إفترض هذا الدواء ما في أنجع منه كان بفترة من الزمن الآن بتصوري وبكل تواضع إنه ما عاد يفيدنا الا بنظرة للأمور وأتمنى هذه النظرة للأمور يفكر فيها ومنرجع نتناقش غداً وإن شاء الله بكرا منوصل لحل. وشكراً.

- بيار الجميل: الموضوع هذا بدو يأخذ وقت كثير فالى متى سنبقى هنا؟
- الرئيس الجميل: يمكن هلق نتوصل لشي سنرى
- بيار الجميل: أنا لا أرى ذلك.

- الرئيس الجميل: يعني ما في شك ان الذي قاله الأستاذ نبيه كلام في محله وهذا طموح كل لبناني بيطمح ان هذا الشأن الذي نتخبط فيه والمعاناة التي نعيشها. في تعديل الدستور اللبناني سنة ٤٣ ورد مادة ٩٥ بتقول بصورة مؤقتة على أن الدستور اللبناني انعمل في أجواء إيجابية تفاؤلية بأن لبنان بدو يتجاوز هذه المحنة وهذا الوضع الموجود فيه. بدنا نكون موضوعيين قليلاً حتى نعترف إنه من سنة ٤٣ الخضات التي جاءت والتي ما زالت. الأبداع اللبناني وهذا أتأمل ان يراعى تفكيرنا في هذه المرحلة، الأبداع اللبناني هو كيف الوصول الى نظام جديد يؤدي حتماً إلى اللقاء والالتقاء أو الانصهار الكامل، مؤسف إننا نحن متواجدين هنابدنياً وهناك بدنياً في جماعات بغير عالم هذا المؤسف هذه الأمنية وأعتقد إنها أمنيتنا

كلنا وقلبنا على هذا الوطن ومسؤولياتنا تاريخية وليس فقط لبنان وحده وينظر إلينا كل العالم انتظر أن آرى إذا كان هذا الوطن اللبناني الذي كلهم أحبوه إذا كان يستطيع ان ينقذ نفسه ام لا. كل الطروحات كلنا مقتنعين فيها والذي قالوا وليد بك يمكن هو مفتاح الحل نتتهي من هذا المؤتمر وأتأسف إني أقول تسوية تاريخية جديدة أنا لا أحب هذه الكلمة ولكن بدنا نكون منطقيين وننطلق فوراً بالتربية الوطنية التي تمكن تؤمن الانصهار الكامل للشعب في لبنان. هيذا ما نطمح له وهذا ما ينقصنا في هذا الوطن. وأعتقد إنه من خلال قرار صارم وتحدي جديد من قبلنا كلنا نتمكن ان نتصدى لهذه العلة علة العلل التي من خلالها نفذوا تحطيم هذا البلد. فكلنا مقتنعين وأكيد الأستاذ نبيه حرك جروحات عندما طرح الموضوع بالشكل هذا خاصة بالنسبة للجيل الذي حكي عنه وهذا طموحه وتطلعه إنما هو يعرف كذلك الأمر هذا الجيل الذي هو لسوء الحظ جيل الحرب ما عرف لبنان الذي يطمح له الأستاذ نبيه. عرف لبنان التفرقة عرف لبنان صوت لبنان العربي عرف لبنان صوت لبنان، صوت الجبل، عرف لبنان من خلال صوت لبنان الحر الموحد، ومن خلال صوت الجنوب هذا الجيل الذي يحكي بإسمه الأخ نبيه هذا لسوء الحظ هذا الجيل أنا مقتنع تماماً عميحرك جروحات ويمكن انا أصبحت قناعتي أكثر وأكثر راسخة بأني دفعت ثمن تمسكي بوحدة لبنان ودفعت ثمن تمسكي بفكرة معينة للبنان نقيض بعض المصالح التي تريد ان تقسمه وتفتته وتفقد له دوره. ما تؤاخذوني إذا كنت أحكي عن المعاناة الشخصية اعتقد إني دفعت ثمن تمسكي بالتوجه الذي يحكي فيه أخونا نبيه. الآن منهجية العمل متروكة لنا مفروض نطلع بنتيجة أنا كنت متخوف من أجواء الاجتماع هذا ومتخوف من الوصول إلى باب مسدود أتامل ان تفاؤلي ما يكون في غير محله ونتوصل الى نتيجة بدنا نفهم بعضنا البعض نحن كلنا معاً عندنا مشاكلنا وكل الحاضرين والمشتركين في هذا المؤتمر عندهم عبء واثقال على كتفهم لا يعرفوا كيف بدهم يتحركوا إنما مفروض نتكاتف كلنا معاً حتى نصل الى هذا الجامع المشترك الذي كل الناس في الخارج في لبنان وخارج لبنان تنتظره منا. توجد هذه الطروحات التي طرحت الرئيس كرامي طرح بعض الملاحظات والرئيس سلام طرح بعض الملاحظات والرئيس فرنجية كذلك. والرئيس شمعون كذلك الأمر. والأستاذ نبيه طرح موضوع أو مشروع نقيض تماماً إنما نريد ان نتوصل إلى مرحلة التفاهم كلنا معاً، علىَ هذا الجامع المشترك. أتأمل من كل واحد منا ان يضع بذهنه إنه مفروض علينا ان نأخذ بوجهة نظر المجموعة واتمنى ان لا يتمسك أحد بمشروعه ولسوء الحظ حتى نحكي الأمور على حقيقتها حتى إذا كانت مرة ما حدا منا قادر ان يفرض طرحه على الآخر. أو ساعتها سيكون ذلك ضياع الفرصة التاريخية المتاحة الينا. اتمنى إذا ممكن ان أعرف رأي أبو جمال ومعالي الوزير مسعود.

○ جنبلاط: هذا المشروع مشروع مين على الضبط مشروعكم كدولة.

○ الرئيس الجميل: لا ليس مشروعنا كدولة نحن أخذنا كل الاوراق التي طرحت في المؤتمر وجوجلناها وعملت هذه المسودة التي هي خلاصة الأفكار التي قدمت. الآن ما النقطة التي تحب ان تزيدها هذه متروكة لتقديركم.

○ جنبلاط: كان عندنا أفكار تبخرت بالورقة هذه وكمان كان عند الجبهة اللبنانية أفكار كمان تبخرت يعني الآن اصبحنا نحكي بالعموميات لا أعرف نحن بدنا منهجية عملية أحسن ما نقعد نقضيها خطابات. وهناك مسألة اعتقد إنها أساسية منشان كرامتنا جميعاً وكرامة المراقبين يعني ما بيصير نطلع من هنا بس بوقف إطلاق نار وغير ثابت كمان. بدنا نرجع بشي نحن بكل صراحة مش جايين على لوزان حتى نعمل وزراء، ولا نواب وزراء، أو رؤساء وزراء جايين نطلع بدستور جديد للبنان حتى نكون صريحين وتحت هذا العنوان. لأن مشروع الجبهة اللبنانية دستور جديد ومشروعنا نحن أيضاً دستور جديد. يعني المقدسات بقيت، وسبق وقيل ليس هناك مقدسات. هم يريدون دستوراً جديداً وطرحوا الفيدرالية قد يحدث هذا الشيء وقد لا يحدث ونحن طارحين. العلمنة وإلغاء الطائفية السياسية أصبح الشيء الذي قيل عنه مقدس الذي هو القرآن أو الأنجيل بالدستور طار، بدنا نعمل دستور جديد لكن بحل وسط ساعتها لكل حادث حديث.

○ الرئيس الجميل: يوجد حل وسط إذا بتقبلو فيه وهو نعطي لانفسنا فترة زمنية معينة نعتمد حلاً معيناً نوافق عليه الآن بصورة مؤقتة على إنه فور عودتنا الى بيروت تتألف لجنة تأسيسية تأخذ وقتها بصياغة الدستور الجديد. وعمتقول إنه يوجد طرح من الجبهة اللبنانية الذي هو الفيدرالية الاتحادية وكمان عندكم طرح إلغاء الطائفية والعلمنة الشاملة هذان الحلان ما بعرف إذا في مجال باليومين الثلاثة الجايين نقدر توصل لنتيجة بالنسبة لهم. وما ننسى إن هناك رواسب وأجواء

وتشنجات ما فينا نتركها هكذا على حالها. إذا أنتم تصرون وإذا الجبهة تصر على دستور جديد والله هـذه أمنيتي وهذه حلم عندي. إنه بالأيام هذه نعمل دستور جديد نحن جاهـزين بتوجـه بدو يـأخذ بعـين الاعتبار كـل جوانب المشكلة بكلمتـين وهاتين الكلمتين أساس الوجود اللبناني المساواة والطمأنينة. مشروع حركة أمل والحزب التقـدمي ما اعتبـرت جهة معينـة من الموجودين هنا إنه يؤمن الطمأنينة والمساواة.

O بري: كيف فخامة الرئيس.

O شمعون: أسأل الرئيس شمعون

O جنبلاط: أنا ما بقدر أرجع على بيروت وأقول للدروز عملت وزيـر بيقتلوني الدروز. وفلسفـة مجلس الشيوخ تفصيل بلا معنى وتافه شو رح يفهمو إبن الجبل ويبصور شو بتفرق معو. بدنا شي جذري.

O سلام: أنا عدا إنني أتفهم ما قاله الأخ نبيه أزيد عليه أيضاً مبررات اللي عميقولو بـالغاء الـطائفية لكن أنـا أحب ان أذكر هنا منطلقنا في جنيف أنا تقدمت بمـذكرة فيهـا نقل للثـوابت الاسلاميـة التي صدرت عن إجتمـاع إسلامي شـامل وتدعو إلى إلغاء الطائفية السياسية الغاء كاملاً. فأنا اتمسك بهذا الشيء مثل تمسـك الأخ نبيه واستطراداً جينـا نبحث بأشيـاء ثانية غاية ما نتمناه مع فارق السن أنا في هذا السن أشعر شعور الأخ نبيه وشعور الشباب اللي اصغر منه واللي قايمـة الدنيـا عليهم ومعهم كل الحق.

O كرامي: أنا عندما تدخلت في الجلسة الأولى وطرحت مشروع قلت بالغاء الطائفية السياسية إلغاء مطلقاً.

O شمعون: إذا كان هناك إصرار على إلغاء الطائفية السياسية نحنا بدنا نرجع لالغاء الطائفية بصورة كاملة.

O بري: نحنا منقبل

O سلام: منبحثها.

O شمعون: بس أنا أعتبر إن ورقة العمل التي تقدمت الليلة ممكن تصلح مع بعض الاقتراحات منبحثها بكرا ممكن تصلح أساس لبينها نخطو خطوة ثانية مش اليوم ولا بعد ستة أشهر يمكن بعد سنة.

O بري: أنا قلت إنه عندي تمني يـا فخامـة الرئيس شمعـون أنت وعمتدرس الـورقة هـذه الليلة فخامتـك ومعالي الشيخ بيار ان تأخذ بعين الاعتبار هذا الكلام الذي قلته، فكر فيه. وإن غداً لناظره قريب. لا القصـة ليست قصة نقعـد سنة في جنيف من غير شي لانو إذا اتفقنا على المبدأ أمور التفاصيل تعود لحكومة الاتحاد الوطني او للجـان. يمكن موضـوع الجيش وحده بدو لجنة. وموضوع التعليم يمكن بدو لجنة هذه مواضيع نحن مش بحـاجة ان نـطول في جنيف منشانها لأنـه إذا اتفقنا على المبدأ بكرا يمكن نختم مؤتمرنا القصة ليست قصة وقت حقيقـة هيدي أول جلسـة عملية صـارت بالأول مش إنو ضيعنا وقت بالماضي وقدمنا أوراق عملنـا تبادلنـاهم ودرسناهم ودرسنـا أفكار بعضنـا البعض الآن منقول النقـاط على الحروف فإذا فكرنا بالكلام كلنا سوا وغداً منلتقي صباحاً إذا اقرينا المبدأ الذي بدنا ننطلق منه تصبح الأمـور كلها تفـاصيل هذه التفاصيل تعود للجان ولحكومة الاتحاد الوطني.

O بيار الجميل: ما هي هذه المبادىء.

O بـري: أنا قـدمت مشروع وبلغتـك إياه وأنت بلغتني مشـروعك. مشـروعنا عـلى أساس الغـاء الطائفيـة. بينما المشروع الذي قدم اليوم كجدول أعمال منطلق إنطلاقه مختلفة تماماً عميقوم على أساس توازنـات وتطبيـطات فك رقبـة من هنا الغ وأنا غير ضابط معي في هذا الشكل. أنا أقول أنا لبناني وأنت لبناني في شي بلبنان نحن بالنسبة لرئـاسة الجمهـورية مرات عمبحكي بإسم غيـري ليس لي الحق بس أنا حسب مـا سمعت بلقاءاتي الثنـائية وبجلسـاتنا وبخلواتنـا جميعاً سـواء الرئيس كرامي او الـرئيس سلام أو الأخ الأستـاذ وليد لا أحـد منا قـال إنو بـدو رئاسـة الجمهوريـة فإذن مـوضوع رئـاسة الجمهورية ما حدا يمسه.

O فرنجية: هذا الكلام أفهم منه ان حرب تسع سنين لأن محافظ طرابلس مسيحي ومحافظ بيروت مسلم.

O بري: لا والله.

O فرنجية: لم نصل الى هنا أبـداً بالأول هلق هنـاك حرب لازم نفكـر فيه وبعـدين نفكر بـالطائفيـة وغير الـطائفية وبالوظائف وغير الوظائف.

○ سلام: من يومين اقترحت يا فخامة الرئيس ان نقرر الرئاسات ونلغي الطائفية.
○ فرنجية: أنا موافق معك بس ما بدنا نضيع وقتنا بالطائفية.
○ سلام: ساعتها ما بيعود يضيع.
○ الرئيس الجميل: اكثر شيء والمشكلة مثلما أنا أرى بالورقة هذه تتمحور إنطلاقاً من مجلس النواب. يعني الغاء طائفية في مجلس النواب. فخامة الرئيس فرنجية أنت ما رأيك بإلغاء الطائفية في مجلس النواب.
○ فرنجية: بدل مجلس النواب روح لرئيس الجمهورية.
○ الرئيس الجميل: المشروع.
○ فرنجية: إذا كنا جينا لهنا من أجل هذا المشروع أفضل نرجع على بلادنا.
○ بري: كيف بدك تروح لرئيس الجمهورية فخامة الرئيس
○ فرنجية: الغاء الطائفية ليش بدك تلغيها عن الحاجب الذي عندك وما بدك تلغيها عن رئيس الجمهورية.
○ بري: لانو شايف من مصلحة لبنان ان يبقى رئيس الجمهورية مسيحي.
○ فرنجية: يكون مسيحي بس عملياً: أنت اليوم تتطالب بإلغاء الطائفية بكرا بيجي من وراك واحد تاني بيطلب الغاء الطائفية وبدنا نلغي لبنان حتى.
○ بري: إذا هيك شو بدنا نقيس نقيس بشو
○ فرنجية: يا سيدي أنا ألغي الطائفية بعد الفئة الأولى يعني الثانية والثالثة والرابعة.
○ سلام: فخامة الرئيس حتى ما يكون سوء تفاهم من يومين كنت تطلب من الرئيس شمعون إنه إذا كان متفق على التمسك بالرئاسات منلغي الطائفية كاملاً.
○ فرنجية: أنا عمزايد عليه
○ سلام: لا ما بدنا نزايد
○ بري: ما الك حق تزايد علي يا فخامة الرئيس
○ الرئيس الجميل: أعتقد وأتفهم تماماً وكان حلمي ان نعمل الشيء الذي أقترحه وليد بك والأستاذ نبيه لازم.

○ سلام: ونحنا فخامة الرئيس بالثوابت الاسلامية.
○ الرئيس الجميل: لازم نصب كلنا في هذا التوجه بس ما حدا بيقدر يقرر عن غيره ما هو الشيء الذي يطمئن غيره هنا بيت القصيد. الآن يمكن هذه الضمانات او هذا النظام القديم لم يؤمن مثلما يقول نبيه الشيء المقصود. الغير بيعتبر يمكن أمنت الحد الأدنى يمكن لولا هذا النظام لولا هذا الدستور وهذا العرف يمكن كان الوضع أسوأ. ونتأمل نقدر نتوصل لنتائج الآن بدنا نحكي بتربيبات انطلاقاً من الواقع وضمن حكومة الاتحاد الوطني ينوجد جهاز خاص من قبل المشاركين في هذا المؤتمر يكونوا بمثابة هيئة تأسيسية ويعلن عنها هيئة تأسيسية لدراسة ما أسماه دولة الرئيس كرامي الجيوسوسيولوجية حتى يتحدد الشيء الأنسب لأن التراكمات على الأرض ما بعرف إذا كنتم مدركين تماماً بيكون في الشارع الشيعي اللي عميحكي عنه الأستاذ نبيه للمزايدات او للاطراف اللي بدها تطلب إحصاء. والثاني يقول عال إذا كان هناك إحصاء بدنا نطلب شي لمواجهة الأحصاء.

الورقة هذه إذا فينا نطورها الى الأحسن يكون مليح وإذا بيقتنع الذي تقدّم بمشروع إنه لازم يتنازل عنه للمشروع الآخر بيكون أحسن. توجد إمكانية منبقي الشيء على حاله ومن الآن منقرر مع شوية تحسينات ونقر ببعض الاصلاحات على أن نطلع من هذا المؤتمر مع قناعات بضرورة الوصول الى الشيء الذي بدكم إياه العلمنة الشاملة، إلغاء الطائفية الخ. من خلال هيئة تأسيسية إنما ما يكون شي مرتجل خلي يكون شي مدروس ومنطقي ويمكن بالذكاء اللبناني يمكن نتوصل لشيء يؤمن الغاء الطائفية بشكل شامل ومن جهة ثانية يبقي الطمأنينة عند الناس.

○ وليد جنبلاط: إذا كان هناك إنجاز للمؤتمر أو هناك نتيجة يمكن هناك ناس ما انتبهولها إنو ما يسمى بالدستور اللبناني هذا الشيء المقدس هيدا غير مقدس برأيي ونحنا نطالب كحزب معين بتعديله والتقينا بالصدفة مع الجبهة اللبنانية كل واحد عنده مشروع مضاد ونقيض للثاني. ونحن نقر والجبهة تقر أن هذا الدستور لم يعد مقدس. لننطلق من هذا

المبدأ الممتاز ونطلع بالكلام اللي عمتحكيه إنو ما حدا يفزع من الثاني ما حدا بدو يأخذ شي من درب الثاني ما حدا بدو يرمي الثاني بالبحر كلنا عايشين وبدنا نعيش مع بعضنا حتى في الشوف بدنا نرجع نعيش مع بعضنا منشان هيك عمقابل الرئيس شمعون وأصر على العودة للعيش مع بعضنا ويرجع المسيحي إلى الشوف بس طبعاً بترتيب أنا والرئيس شمعون حتى تكون واضحة وصريحة تعوا نعمل شي جديد. بدك إرجع على بيروت حتى يقولو الناس إني رحت على لوزان حتى أعمل وزير أو نبيه بري نائب رئيس الجمهورية بلا هالقصة أحسن.

- الرئيس الجميل: عملياً ماذا تقترح وليد بك.
- جنبلاط: مثلما يتفق الأخوان.
- الرئيس الجميل: إذا بدك تعمل هيئة تأسيسية هذه الهيئة ما فيها تنجز دراستها في ٤٨ ساعة.
- شمعون: على كل حال خلي البحث لبكرا.
- بيار الجميل: فخامة الرئيس العرض الذي حضرتك عرضتو ان الوضع ما بينقبل هكذا خاصة المسائل بالأهمية وبهذه الخطورة تقدر تأخذها بالطريقة هذه. واقترح ان نأخذ الأمور الأساسية ونسلمها لوزارة هي تكلف بعمل الذي لازم ينعمل.

- خدام: المسألة إن السؤال الذي نطرح وهذا من أول يوم أنا شخصياً طرحته ولا زلت أطرحه يعني أنتم مقررين المصالحة والوفاق ام لا. مقررين إنو البلد تبقى موحدة أم لا. إذا كنتم كمتحاورين متفقين على هالشغلتين بتنحط المبادىء العامة التي يجب ان يقوم عليها البلد قسم منها تثبت في جنيف وقسم الآن ينطلق لبنان بلد ديموقراطي كذا الخ. هذه المبادىء بتجي بعدها كيفية تطبيق هذه المبادىء وهذا بدو يصير عبر المؤسسات توجد حقيقة وكلكم معترفين فيها لا يوجد فريق من الموجودين هون او في الخارج بيقدر يحكم لبنان لوحده يعني لو اجتمع هلق كل المسيحيين بلبنان بكل طوائفهم او لو اجتمع كل المسلمين في لبنان بكل طوائفهم ما حدا قادر بحكم الثاني او يفرض رأيه على الثاني هذه حقيقة بدنا نسلم فيها. لا المسلم ولا المسيحي. المسلم والمسيحي بيفرضوا ارادتهم على الكل كلبنانيين من خلال التعبير عن وحدة الشعب اللبناني ووحدة مؤسساته. مرحلة القفز للبنان الجديد هذه طموحات كل اللبنانيين ولكن المشكلة القاعدين على الطاولة مش قادرين تكون من طموحاتهم هالمسألة. لأنهم طبعاً يعذروني صاروا جزءاً من خلايا الجسد الواحد الوضع القائم في خلايا جسد كل احد هذه طموحات الجيل الجديد. فالقفز للبنان الذي طرحه نبيه ووليد والرئيس سلام هذا طموح كل لبناني مسلم ومسيحي لا سيما في الحياة اليومية بمعزل عن ظروف الحرب هذا الأمر عميتمارس تحت بين الناس بين هذا الطموح وبين الواقع الراهن ممكن تمر مرحلة انتقالية تنتقل بالوضع الراهن من مرحلة الطموح ولكن بدون هزات جديدة بعد سنتين وثلاثة وخمسة هذا يتطلب إعادة نظر في وضع مؤسسات الحكم كيف سيعاد بناء هالمؤسسات بشكل اكثر فاعلية وبشكل يكون هناك مشاركة حقيقية بالقرار السياسي والقرار الوطني من كل الناس. هذا يتطلب إعادة النظر بصلاحيات السلطة الاجرائية. يتحدد رئيس الوزراء ماذا له ورئيس الجمهورية ماذا له والوزير ماذا له. طبعاً تحديد صلاحيات الناس هذا لا ينال لا من الوزير ولا من رئيس الوزراء ولا من رئيس الجمهورية هذا بالنهاية يخدم رئيس الجمهورية ويخدم الوزير ورئيس الوزارة والبلد. أنا قرأت الدستور اللبناني على الأقل عشر مرات. مبارح قرأته خمس مرات. بكل الدستور واسمحو لنا، نقول كلنا إنه دستور متخلف لأنكم اخذتموه عن الجمهورية الثالثة صار في عشرين دستور في فرنسا بعده.

- الرئيس الجميل: صمد حتى الآن
- خدام: لا ما صمد ولو صمد ما كنتو هنا لا بلوزان ولا بجنيف

الدستور هذا حتى تشوف الصلاحيات يعني رئيس الجمهورية هو سلطة إجرائية يعاونه الوزراء وبس. ويوقع المراسيم هو والوزير المختص وبس. معقول السلطة التنفيذية في البلد اللي هي عمتدير البلد تكون هكذا يمكن يُقال انو هناك اعراف يا اخوان مش كل الناس بيعرفو العرف، هناك اعراف كثيرة ممكن تكون موجودة أنا شخصياً لا أعرفها ويمكن من بعض الموجودين على الطاولة ما بيعرفوها. بس بيبقى الدستور إطار، بدي حدّد المسائل وفي الحياة لا يوجد شيء ثابت يعني الشعب اللبناني سنة ١٩٢٦ بالتأكيد يختلف عن الشعب اللبناني سنة ١٩٨٤. سنة ١٩٢٦ كان بلبنان يمكن

عشرين واحد معهم شهادات جامعية اليوم في لبنان لا يوجد بيت إلا وفيه ٦٠٪ معهم شهادات جامعيـة، إذن طبيعة الحياة كان لبنان ٦٠٠ أو ٧٠٠ ألف هلق ٤ ملايين.

الآن تتحدد الصلاحيات بشكل واضح وبشكل لا يكـون كيفي يعني تختلف من رئيس لرئيس ومن رئيس وزارة الى رئيس وزارة. أنا متأكد ان الرئيس سلام لما كان رئيس وزارة كان غير أمين الحافظ ومتأكد شفيق الوزان غـير سليم الحص وسليم الحص كان غير رشيد كرامي. والـرئيس فرنجيـة كان غـير الرئيس سـركيس والرئيس سـركيس غير الـرئيس أمين الجميل والرئيس أمين غير الرئيس المرحوم فؤاد شهاب. وهذه طبيعة لأن كـل إنسان مش معقـول يكون مثـل الثاني. يعني هلق لو أخذنا الكف اليمين والكف اليسار وجبنا المكبر منشوف تقاطيع الكف اليمين تختلف عن تقاطيع الكف اليسار هذه بالجسم الواحد فمن يستطيع القول إنو والله يمكن ينوجد شخصين لهم نفس الطباع ونفس التفكـير ونفس السلوكية بـالحياة كلها مش موجودة.

فإذن حتى لا تبقى الأمور خاضعة للأشخاص تتحدد الأمور بشكـل واضح مجلس الـوزراء صلاحيـاته كـذا. كذا. رئيس الـوزارة صلاحيـاته كـذا كذا. رئيس الجمهـورية رئيس الكـل وبدو يشـرف على الكـل. وبعدين بتجي المسـائـل الاخرى التي تتعلق بكيفية انصهار المجتمع اللبنـاني وهون أنـا كنت سمعت كلامـاً مراراً من الـرئيس فرنجيـة عن الكتاب الذي يدرس في لبنان. إختلاف الكتاب لجهة توحيد الكتاب إنو كتاب التاريخ مرة قال لي الرئيس فرنجية إنو يوجـد كتاب يقـول اللبنانيـين منحدرين من أصـل فرنسي وكتـاب آخر اللبنـانيين منحـدرين من أصل عـربي وناس يقـولون من أصـل فينيقي. فالعملية تتطلب مسألتين: المسألة الأولى حكومة إتحاد وطني كل الناس يحطوا أيديهم بأيدي بعضهم البعض للتعبير عن الوحدة الوطنية حتى يشرفوا على تنفيذ هذه المسائل والاداة التي هي الأمن وموضوع الجيش لأنه بالنهايـة يا إخـوان والله لو هلق بتجيبو القرآن مثلما هو تقدموه للناس وبتجيبو الانجيل مثلما هو وتقدموه للناس إذا ما اوجدتم حلاً لمشكلة الأمن ما حدا رح يصدقكم الأمن أمن سياسي ما في شك لأن الاتفاق السياسي هذا يساعد على الاتفاق بالاداة الأمنية والاتفـاق على الاداة الأمنية هو بالنهاية يساوي الأمن كلها عبارة عن القـاب مرتبـطة بعضها ببعض وأقـول لكم كأخ ان كـل ما يجـري في لبنان ينعكس بشكل مباشر على سوريا وبالعكس لما بتكونو بخير نحنا منكون بخـير ولما منكـون بخير انتم تكـونوا بخـير. بكل موضوعية هذه المسائل ممكن الوصول الى الاتفاق فيها ونحط الماضي كله وراء ظهرنا.

الآن بدنا نحدد الحكومة ما لها وما ليس لهـا هل هنـاك مشاركـة اولاً. من يريـدون مشاركـة يحطوهـا بصفحة كيف بيفهموا المشاركة لازم تصير. من يريدون الطريق ينفتح نحو الديمـوقراطيـة الحقيقية من خـلال المساواة بـين اللبنانيـين من خلال الغاء الطائفية يحطوها أيضاً بصفحة كيف ممكن إنها تصير. حكاية الاطمئنان والمسـاواة أنا مش شـايف واحد بلبنـان مش بحاجة للأطمئنان حالياً مثل ما حكي نبيه اللي كان يحسد المسيحيين شوي إنو عايشين بشكل أفضل من الآخرين اليوم كان هناك مسيحي مهجر ومسلم مهجر. اليوم ثلث لبنان مهجر. إذا ما كان نصفه مين بينحسد كل الناس صارت بحاجـة للاطمئنان ولا شيء يطمئن الناس الا وحدة البلد.

○ فرنجية: بدي وجّه كلمة لأبو جمال هذه الاصلاحات التي اتخذتوها حتى توصلتم للعيش في هذه الحياة الله يديمها عليكم الذين هم عايشين اليوم هل حصلت تحت تأثير البندقية أو كإخوان اجتمعتم واتفقتم. سؤال أعتقد مـا كان عنـدكم بندقية. كنتم أصدقاء لكم ثقة ببعضكم واتفقتم وقلتم بدنا كذا وكذا وكذا ومشي الحـال والآن القضايـا بألف خـير. نحنا اليوم يا أبو جمال عنا البندقية في الداخل وفي الخارج. كيف بتريد نتفق على قضايـا قبل تـوقيف البندقيـة. واليوم ولـلأسف اقول عما نبحث بقضية مين بدو يكون رئيس الجمهورية أو مين بدو يكون رئيس الوزارة أولادنا عمنتقتل. واليـوم فخامـة الرئيس إختار الذوات حتى يجوا يجتمعوا والذوات قرروا وقف إطلاق النار شو كـان تأثـير قرارهم. صفـر. إذن كل هـذا الشي اللي عمينبحث هنا على الأرض بدو يكون صفر.

○ خدام: لأنه ما في اتفاق سياسي هنا، لو كان هنا اتفاق سياسي فخامة الرئيس على الأرض بتوقف.

○ فرنجيـة: يا سيـدي لما كنـا نجتمع ونقـول بدنـا نـوقف القتـال وتصـدر الأوامـر من المسؤولـين عن الاقتتـال الى مسؤوليهم تحت وقفوا إطلاق النار هل كان يوقف.

○ خدام: أنا على قناعة بأن أوامر جدية بوقف القتال كان وقف لو كان هناك أوامر جدية القتال كان بيتوقف.

○ فرنجية: طيب شو عمنعمل لكن.

○ خدام: لأن ما في إتفاق سياسي حتى هلّق الرئيس الجميل قال كلام ومعه الحق بشكل كتير واضح ومنطقي وصحيح الأمن أمن سياسي لو كان هناك اتفاق سياسي الأمور ما كانت بتصير هيك. لا كان وهبي فاعور ما بيلاقي جان ناصيف ولا كان فادي إفرام بيعمل مؤتمر صحفي ويقول في هذا المؤتمر كلام ما لازم ينحكي في الوقت الذي يعقد به المؤتمر.

○ فرنجية: إذن المتواجدين هنا ما بيمثلو.

○ خدام: لا بيمثلو وأنا واثق الشيخ بيار هلق لما بيكون إتفاق سياسي بيفك رقبة فادي إفرام. وواثق وليد جنبلاط بيفك رقبة شريف فياض.

○ الرئيس الجميل: هذا كلام صحيح وعلى كل حال إذا مجرد الوفاق السياسي وتمكيننا من تعويم بعض الاجهزة الأمنية حتى تأخذ خطوط التماس منكون عطلنا فتيل التفجير بس هلق المعطل هذه الأجهزة الأمنية معطلة.

○ فرنجية: اليوم نحكي هنا بإلغاء الطائفية ونطالب بحقوق الطوائف كيف متنسجم مع بعضنا.

○ خدام: نبيه كان منسجم مع نفسه. يعني لا الحفاظ على الوضع الطائفي الراهن يلبي ولا القفز قفزة كبيرة بتلبي لازم تنوجد بين بين.

○ الرئيس الجميل: على كل حال إلغاء الطائفية وتدابير كثيرة موجودة بورقة العمل وتعزيز صلاحية رئيس الوزارة.

○ خدام: فخامة الرئيس: الرئيس فرنجية قال كلمة صحيحة: إنه يا هل ترى كل هذه الأمور دارت وهذه الحرب وهذه المؤتمرات بس لأنو منشان محافظ الشمال مسيحي والا الله مسلم إن كان مسيحي او مسلم او عمره ما يكون.

○ الرئيس الجميل: أعتقد أن العمل بيتجاوز النص اي نص منصيغه طالما ما في المصالحة بالقلوب وطالما ما رح نقتنع إنو مفروض نعيش مع بعضنا ونتعاون مع بعضنا أنا ما بدي أعطي درس بالأمور هيدي إنما أعتقد هناك مرحلة أولى لازم نجتازها إذا قدرنا نجتازها بالامان والتعاون مع بعضنا ممكن نتجاوز كل هذا المنطق الطائفي. ولكن القفز هلق بالمجهول ما بعرف وين رح يوصلنا.

○خدام: يعني لا القفز في المجهول مقبول ولا البقاء في المعلوم الحالي كمان مقبول. لأن البقاء بالمعلوم الحالي شايفين شو نتائجه.

○ الرئيس الجميل: نبيه في عندك شي طرح بيقدر يوفق بين الورقتين.

○ خدام: أنا عندي إقتراح عملي هلق عنا طرحين متقابلين طرح الشيخ بيار - والرئيس شمعون وطرح الأستاذ نبيه والأستاذ وليد أنا أقترح لقاء بين الطرفين.

○ شمعون: أنا أعتقد إنه عندنا هذا الاقتراح ومتمسكين به لكن لا نضعه حجر عثرة في سبيل سير الاتفاق الحالي الذي يمكن ان يوضع حد للأزمة التي نجتازها بلبنان. يوجد الاقتراح الذي تقدم الليلة هذا ممكن نتخذه كورقة عمل وبكرا نعيد تلاوته بنداً بنداً إذا كان في إقتراحات بالتعديل تقدم الاقتراحات لذلك وأعتقد هذا أبسط طريقة.

○ وليد جنبلاط: هناك أفكار عندكم طارت وأفكار عندنا تبخرت.

○ خدام: هذه الورقة مثلما هي يا فخامة الرئيس بتقطع رقبة وليد جنبلاط، ونبيه بري وأنا أعرف هذا الشي.

○ بري: بصراحة كلية والله لو عندي قناعة ما كان بيهمني. ما في قناعة لو القصة إنك أنت بدك تتحمل ضرر معين في سبيل قناعتك ماشي الحال. لذلك أنا عمقول خلينا نفكر الليلة كلنا بكلام بعضنا البعض وممكن بكرا ترجع تتلى الورقة أجو إنك بدك تشوف كيف بدك تقدم غير هالورقتين بس حقيقة بغض النظر مرات القائد بدو يطاوع الجمهور ومرات بدو ينزل لمستوى الجمهور أنا اللي شايفو ليش أنا جايي لهون منشان شو يمكن إذا بدي أجي آخذ بالمعيار الذي يأخذ فيه الناس أجي أنا هنا بكولة معينة أخذ قيادة الجيش وروح للشيعة في لبنان أقول لهم أناجبتلكم قيادة الجيش وجبتلكم كم مدير وكم وزير ويمكن يعملوه لنبيه بري علي بن أبي طالب الثاني لكن هذه قناعتي بعد خمس سنين بدو يرجع لبنان يعلق ببعضه.

○ شمعون: إن شاء الله قبل خمس سنين منكون طلعنا بشي حل تاني.

- بري: المجلس النيابي إذن فخامة الرئيس ومن الآن بقلك إن شاء الله إنو بكرا ما بتطلعوا إسرائيل قبل خمس سنين مش رح يصير انتخابات نيابية قبل خمس سنين.
- شمعون: لا حيصير انتخابات قبل خمس سنين
- بري: كيف
- شمعون: إذا هدأت الحالة بيصير إنتخابات
- بري: بتقدر تعمل إنتخابات وإسرائيل موجودة أنا يا خيي بكرا بدي اترشح ببلدي فوق أنا بدي روح على عين إبل ورميش وتبنين وبرعشيت وإسرائيل موجودة كيف بعمل جولاتي وإسرائيل موجودة.
- الرئيس الجميل: هلق صارت الأفكار كلها جاهزة وجربنا بقدر الأمكان نكون قريبين من هذه الأفكار هناك قضايا مظبوط عمتقول وليد بك ما وردت وهناك قضايا عند الرئيس شمعون ما وردت بس بصورة مجملة أخذنا القضايا اللي كان حولها نوع من البحث. وهناك قضايا لم يبحث فيها. ورغم إنو بدنا نسهر شوي معليش لأن اعتقد إننا كلنا صرنا مستعجلين نرجع بدل ما نرجع نعمل تلاوة لأننا قرأناها وكلكم قرأتموها. بيتقدم من قبل الذي عنده ملاحظات أساسية الملاحظات في صفحتين خير الكلام ما قل ودل صفحتين أو صفحة ونصف حتى نشوف إذا فينا نرجع لجامع مشترك. دولة الرئيس كرامي والرئيس سلام وعدوا بأنهم رح يتقدموا بمشاريع تعديلات واضحة مفصلة على كل حال إذا بدنا نمشي فيهم يكونوا جاهزين إذا ممكن بكرا. وإذا بدنا بعطيكم شوية وقت بكرا يمكن إذا بدكم تعملوا إجتماعات جانبية فينا نعمل الاجتماع الساعة ١١.

- جنبلاط: على كل حال بدنا نرجع نتناقش هون خلينا نبلش بكير. .
- شمعون: الساعة ١٠
- الرئيس الجميل: طيب الساعة ١٠
- جنبلاط: خلينا نبلش بكير
- سلام: بدك أبكر من ١٠
- جنبلاط: ٩ أحسن
- الرئيس الجميل: طيب إذا ممكن يعني كل واحد منا يحتفظ بالاوراق والمستشارين بدنا نبحث معهم هذا الموضوع يكون مفهوم إنها ليست للتداول يعني ما يتسرب هذا الشيء للخارج.
- بري: المستشارين بدهم يجوا بكرا
- الرئيس الجميل: يمكن يجوا مثل ما تريدو
- خدام: إذا كان بتسمحلي الحوار عميكون ديمقراطي وحر من دون المستشارين
- الرئيس الجميل: طيب منتركها مسكرة لوحدنا نحن بس يبقى المستشارين حاضرين إذا احتجنا لهم.

محضر الجلسة السابعة
لوزان - قبل ظهر ١٨/٣/١٩٨٤

○ الرئيس الجميل: في بداية الأجتماع، أحب أن أعطيكم صورة الوضع الأمني في بيروت. الليلة ما كانت عاطلة، سوى بعض أعمال القنص على غاليري سمعان والبرجو. صباحاً حصل لفترة، قنص في الأسواق وسقوط قذيفة على الأشرفية. ومن الساعة ٦ صباحاً حتى الآن الوضع جيد، لم يسجل أي خرق لوقف إطلاق النار. يعني فينا نقول من أمس الساعة ٦ لهلق الوضع مرضي جداً.

○ فرنجية: الاتكال على الله

○ كرامي: معلوماتك أصح، فخامة الرئيس، عندما اتصلنا ببعض أهلنا في بيروت قالوا إنه كان الضرب شغّال طول الليل واليوم الصبح.

○ سلام: صار ضرب ولكنه قليل. ولكن أريد أن أقول شيئاً للحقيقة، أنا تعبت وأنا أحكي بالأمور الأمنية ليس هناك شيء أهم منها، عمنضيع مصداقيتنا عند القاعدين بلبنان بالنسبة لاستمرار القتال. ماذا تفعلون في سويسرا ونحن نحترق في لبنان؟

○ كرامي: بالنسبة للّجنة الأمنية، فخامة الرئيس، هل هناك ترتيبات جديدة لاجتماعها؟

○ الرئيس الجميل: مبدئياً ستجتمع اليوم.

○ كرامي: إذا اللجنة الأمنية غير قادرة على الاجتماع فمن سيتابع وقف النار.

○ سلام: وإذا ما انفتح المطار والمرفأ، ما في حداً سيؤمن بوقف النار.

○ بري: هذا ما قلناه منذ أول يوم، دولة الرئيس. على كل، الوضع الأمني اليوم أفضل من أمس على الأقل. أفضل وأحسن.

○ الرئيس الجميل: إذا بتريدوا تتابع أعمالنا. هناك ملاحظات حول الأمور التي ناقشناها أمس. الرئيس سلام تقدم بملاحظات خطية. والرئيس كرامي أيضاً.

○ سلام: هذا ما طلبتموه بالأمس.

○ كرامي. أنا مشارك صائب بك. سندرس هذه الملاحظات وسنرى.

○ الرئيس الجميل: تحب صائب بك تقرأ هذه الملاحظات.

○ سلام: والله أنا وزعت هذه الملاحظات على الجميع، واعتقد إنهم اطلعوا عليها، إذا حدا عنده ملاحظات أظن بيقدر يبديها.

○ فرنجية: بدل ما ندرس الملاحظات دع كل واحد منا يعطي ملاحظاته. صائب بك أنت سجلت ملاحظاتك ونحن ما عملنا مثلك.

جاء في المشروع فخامة الرئيس، وفي البند الأول: وقف الحرب وكل أنواع القتال والاعمال العسكرية في جميع المناطق، بصورة شاملة والعودة إلى المؤسسات الدستورية والشرعية لحل النزاعات. هذا جيد. ولكن لا يمكن وقف الحرب الا مزاجياً، يجب البدء بوقف شامل ثابت ونهائي للنار. وهذا يقتضي التزام كلي بقرار مؤتمر الحوار والتشهير بالبادئين بخرق النار، وإنزال العقوبات بالمخربين، وبعد ذلك تأليف حكومة إتحاد وطني، فخامة الرئيس اليوم حتى نقدر نوقف النار، الفئات التي على الساحة وأنا أحدهم، عندها أنواع اسلحة خفيفة ومتوسطة وثقيلة. إذا طلبنا من كل واحد منا ان يضع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة في المستودع، ويكون لهذا المستودع قفلين ومفتاحين. مفتاح بيد صاحبه ومفتاح بيد

من سيراقب هذا المستودع. المراقب على هذا المستودع يطلب من إخواننا العرب ٥٠٠ عنصر، لن يكون في لبنان أكثر من ١٠ مستودعات بالكثير. لكل مستودع ٥٠ عنصراً يتبادلون المراقبة على هـذا المستودع. هـذا رأيي اعطيتـه ومؤمن به طـالما المدفع موجود، طالما سيطلق طلقة ويكفي طلقة واحدة حتى ترجع تشعل النار.

- بري: نحن موافقون.
- الرئيس الجميل: أتمنى ان تتخذوا هذا القرار وتوافقوا عليه ولكن أين الجهاز اللازم. بدنا نخلّص نحن أعمـالنا هذا الموضوع لا يبت هنا. بـدنا نكـون كلنا سـوا موجـودين حتى هالشيء يتنـظم بمنهجية معينـة، فمفروض ان نـرجع إلى بيـروت حتى نضبط هذا الأمـر. ما فينـا نضبطو من هنـا. بدنـا نخلّص أعمالنـا ونوصـل إلى قاسم مشتـرك لأنه حتى الآن الأسلحة تستعمل كنوع من الضغط بإتجاه القرار السياسي. يعني مثلما قلنا أمس، بدنا أمن سياسي قبل الأمن العسكري.
- فرنجية: وارد في المشروع: أولاً. هذا البند الاول يلزمه تعديل. وهذا اقتراحي وابديته.

ثانياً: فخامة الرئيس تعزيـز النظام الجمهـوري البرلمـاني، نحن حتى الآن نظامنـا النظام الجمهـوري البرلمـاني، بدل تعزيز النظام الجمهوري البرلماني.

وبالنسبة لما ورد: نظام اقتصادي حر يأخذ بالتخطيط العلمي والانمائي سبيلاً للنهوض. هذا التخطيط من سينفذه؟

- الرئيس الجميل: عندنا مجلس الانماء والاعمار.
- فرنجية: لبنان الآن معه مال. أرض شاسعة واسعة لا يستطيع ان يزرعها. دعنا نترك له هذه البـادرة الفرديـة، التي الله سبحانه وتعالى أنعم عليه فيها.
- سلام: عندنا مجلس الانماء والاعمار والمجلس الاقتصادي الاجتماعي.
- فرنجية: مركز الاقتصـاد الاجتماعي والانمـاء. الإنماء لتنفيـذ مشاريـع إنمائيـة. ولكن أنا تـاجر أبيـع سيارات، يقولون لي هذا الكاراج غير صالح لبيع السيارات او غيره وهذا لا أقبله.
- الرئيس الجميل: النظام حر، مكتوب بالمشروع نظام اقتصادي حر.
- فرنجية: كيف بدو يكون حر على أن يأخذ بالتخطيط العلمي والانمائي.
- الرئيس الجميل: على الأقل بالتنسيق بين مختلف القطاعات.
- فرنجية: التنسيق لا يصدر عن مجلس الأنماء يصدر عن مجلس الوزراء إذا قررنا أن نضع رسماً على بضاعة نستوردها، ليس مجلس الانماء الذي يقرر هذا الشيء.
- سلام: المقصود يا فخامة الرئيس، هو ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي يقدم اقتراحاً لمجلس الوزراء.
- فرنجية: يا سيدي عندما يقدم إقتراحاً لمجلـس الوزراء، ومجلس الوزراء يتبناه ساعتها أنا أتعاون معه.
- سلام: هذا وارد في التنظيم.
- فرنجية: ولكن هـذا لا يفترض أن يـرد في المشروع أو بـورقة عملنـا. هذا بـدو يعرض علينـا. إقتصاد حـر أو إقتصاد يفترض به أن يأتمر بأمر المجلس الاقتصادي.
- سلام: يوجد في الوجه الثاني من المشروع، إنشاء مجلس اقتصادي إجتماعي، تتمثـل فيه الفعـاليات الاقتصـادية والاجتماعية والنقابية، والعلمية، لأبداء المشورة في مجالات اختصاصهم لمجلس الوزراء.
- فرنجية: جيد لابداء المشورة، لكن هنا وارد، يأخذ بالتخطيط العلمي والانمائي، عندك علمي وإنمائي.
- الرئيس الجميل: هذا تابع للمجلس الاقتصادي الاجتماعي
- فرنجية: سيدي أنا أطالب بإقتصادر حر، والاقتصاد الحر جربناه، ولولا الاقتصاد الحر كنا اليوم كلنا مهـاجرين نبحث عن خبز. إذا أردنا ان نعدّل هذا بنظري طريق جديدة حتى نهاجر.

وبالنسبة للنظام الجمهوري البرلماني، أظن ان في الدستور او في العرف الذي اتفقنا عليه. نقول النظام الديموقـراطي البرلماني.

- خدام: يعني هناك إحتمال ان تصير الملكية برلمانية.
- فرنجية: كل شيء محتمل إذا ما كانت ملكية بتكون أميرية.

○ خدام: الجمهورية لم تجيء عن طريق العيش. هي ديموقراطيات ممكن تكون ملكية ديموقراطية مثل بريطانيا وهولندا، وممكن تكون جمهورية ديموقراطية برلمانية. أعتقد إنه عندما وردت كلمة جمهورية، المقصود أن لبنان يبقى جمهورية ولا يصبح ملكية.

○ سلام: ديموقراطي برلماني لا يمكن ان يكون الا جمهوري.
○ خدام: لا، في بريطانيا برلماني ولكن غير جمهوري ملكي.
○ كرامي: ماذا تقرر بالنسبة للاقتصاد الحر.
○ الرئيس الجميل: سنلاقي الصيغة المرنة. وبعدين نبين الملاحظات.
○ كرامي: أحسن ما نرجعلها.
○ الرئيس الجميل: نحذف كلمة التخطيط العلمي. وعلى كل حال يوجد بعدين المجلس الاقتصادي الاجتماعي بدو يمر على هذه الشغلة.

○ فرنجية: في البند ثالثاً: إشراك الطوائف الرئيسية في الحكم. وقد حددت هنا، أنا أقولها وبصوت عال، إلغاء الطائفية للفئة الثانية أنا موافق عليها بدون أي تحفظ. إلغاء الطائفية للفئة الأولى وعندما استطيع أن لا أوافق عليها بالعكس أحاربها. اليوم إذا الغينا الطائفية، على أي أساس بدنا نمشي. على أساس محافظة عندنا محافظتين مع الأسف الأكثرية الساحقة فيهم لفئة. إذا أخذنا الجنوب، وإذا أخذنا جبل لبنان، سنلاقي الفرق بين عدد المواطنين من ٩٠٪ إلى ١٠. خطوة للمستقبل ممكنة، ولكن اليوم خطرة جداً. عندما تقول إلغاء الطائفية وقبلها حددنا مذهب رئاسة الجمهورية ومذهب رئاسة الوزارة ومذهب رئاسة المجلس كيف سننسجم مع أنفسنا. سننسجم مع أنفسنا وإلاّ هذا الشيء الذي سنعلنه سيمر على مائة مختبر ومختبر ويتغربل. أعتقد بتواضع ان تطورنا مع الزمن، ما قصرنا بتطورنا أبداً، اليوم ستعود إلى الوراء أكرر إننا نذهب للمجهول.

عندنا المراكز الجديدة التي تشكلت، نيابة رئاسة الحكومة للشؤون الإنمائية الخ. عندنا اليوم طوائف من أصل الستة غير ممثلين بالرئيسين، لعلنا سنتفق في هذه الجلسة، الثلاثة الذين انشئوا من جديد تتوزع على الطوائف التي ليس عندها رئاسات.

○ سلام: هؤلاء ما انشئوا فخامة الرئيس. الورقة التي أمامنا هذه اقتراحات من هنا وهناك.
○ فرنجية: طيب هذه الاقتراحات ما بدنا نتبناها.
○ سلام: لا هذه نحن نرفضها رفضاً تاماً.
○ فرنجية: أنت بترفضها ولكن أنا أحكي بإسمي.
○ سلام: ولكنها ما انشئت.
○ فرنجية: إنشاؤها مقترح. عندما نلغي الطائفية ونطلب إحصاء، أو كل طائفة تقول أنا اليوم أمثل الأكثرية في الجمهورية اللبنانية، إن نتثبت من عدد الطوائف. آخر إحصاء حصل في لبنان سنة ١٩٣٢. القانون اللبناني أعطى المغترب حقاً شرعياً يحمل جنسيتين، أنا مستعد وأتمنى ان يحصل هذا الاحصاء مع الحفاظ على حق المغترب بالانتخاب، وهذا موجود في كل بلدان العالم الديموقراطي. إذا كنا مستعدين نعطي حق الانتخاب للمواطن المغترب اللبناني الشرعي ما عندي مانع أبداً.

بالنسبة لتوسيع التمثيل النيابي، يوجد إتفاق ضمني بيننا ان يكون ١٢٠ بدلاً من ٩٩ ما عندي مانع. إنتخابات تجري على أساس المحافظة أيضاً أباركها. إن تمكنا فرض وقف إطلاق النار ورجوع الحياة السليمة إلى لبنان، أقترح أن يحصل انتخاب شامل، في عندنا عدد كبير من المراكز الشاغرة بسبب الوفاة، رحمة الله عليهم. بالنسبة لهم منقدر نعمل إنتخابات فردية.

في هذا المشروع جاء ان المراسيم والقوانين تنشر بتوقيع رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة. الدستور لغاية اليوم يقول الوزير المختص ورئيس الجمهورية. العرف قال الوزير المختص ورئيس الحكومة ورئيس الجمهورية نحن هنا ناسيين الوزير المختص. بالنسبة للمحكمة العليا لا أحد عارض على إنشائها. فمن يعينها والمدة التي يجب أن تتعين فيها والشروط المطلوبة من أعضائها.

○ الرئيس الجميل: ما دام اتفقنا على المبدأ الحكومة بتقرر.

○ فرنجية: أنا موافق على هذا المبدأ ١٠٠٪ إنما من هم الأشخاص وكيف تحكم؟

بالنسبة للتنظيم الاداري، بعد كذا سنة أترحم ألف مرة على ما وضعه الله يرحمه الأستاذ أميل لحود، لأنه ما عندي اعتراض على التنظيم الاداري الحالي. الوضع الحالي يمكن أن يفرض علينا تقسيم بعض المحافظات ما عندي مانع.

مجلس المحافظة مفروض ان يمثل هذه المحافظة، لكن غير قابلين بالورقة هذه كيف سيتألف حتى يمثل شعب المحافظة، ولم يذكر كم عدده. إقتراحي عدد أعضاء مجلس المحافظة ان يكون على عدد النواب الذين هم من المحافظة. في الشمال مثلاً عندنا ٢٠ نائباً فليكن عدد أعضاء مجلس المحافظة ٢٠. كيف توزع العشرين. عاصمتنا طرابلس فيها ٥ نواب يكون منها خمس اعضاء.

قلنا إن إلغاء الطائفية ستتوقف فيها لغاية الفئة الاولى، وللفئة الأولى هناك أسباب عديدة، اليوم حتى تعين موظف فئة ثالثة، مفروض ان نعمل مباراة ويختار منهم الأفضل من أي طائفة كان. ولكن حتى نختار الفئة الأولى يجب أيضاً إنسجاماً، مع النفس نقول تفضلوا على المباراة، وأعترف أمام الله إن كثيراً من المدراء الذين مرزوا على عندما كنت أعمل وزيراً كانت ثقافتهم أعلى من ثقافتي. مين بدو يختار الأفضل بعد هذه المباراة؟ مجلس الوزراء؟ يجوز، لكن هل عنده وقت.

الآن أهم شيء هو الجيش، أي متى يستعمل الجيش على الأراضي اللبنانية؟ وضد من يستعمل الجيش على الأراضي اللبنانية؟ أسئلة أوجهها وإن شاء الله أقدر أن أحصل على أجوبة لها؟ اليوم وضع الجيش مع الأسف غير سليم. إذا ممكن في هذه الجلسة أو إذا كان عندنا جلسة غيرها، نتفق على لجنة تمثل جميع الأطراف. هذه اللجنة يبقى الجيش في ثكناته. وفي هذه المناسبة اليوم الجيش مع الأسف واقف على خط. هناك تمني لعلنا اليوم منعطي الأمر لسحب الجيش من هذا الخط، والجيش يرجع إلى ثكناته. أنا أتصور إن الذين يخرقون وقف النار، لولا وجود الجيش لحمايتهم، كانوا سيفكرون ألف مرة قبل ان يطلقوا الطلقة الاولى، هذا إقتراح وهذا كل ما عندي بالنسبة للمشروع الذي قدم إلينا. وشكراً.

○ الرئيس الجميل: عندكم ملاحظات بالنسبة لتعيين رئيس الحكومة.

○ فرنجية: تعيينه أو إنتخابه من قبل مجلس النواب ما عندي مانع. ولكن توجد نقطة في المشروع وهي، إذا خلال أسبوع، مجلس النواب ما أنتخب رئيس الوزارة، رئيس الجمهورية له حق تعيينه. هذا المجلس النيابي حتى ينتخب رئيس حكومة مفروض ان يجتمع. إذا اليوم قررناها والحالة بقيت لا سمح الله كما في اليوم، بأوقات كثيرة المجلس النيابي لا يستطيع ان يجتمع، لأن الحياة عزيزة على الإنسان. هناك كثير من النواب ما بيقدروا يوصلوا الى مجلس النواب اليوم هناك قسم من نواب الشمال متواجدون على الأرض الشمالية، كيف بدهم يوصلوا للمجلس النيابي حتى يختاروا رئيس المجلس. الى ان يستتب الأمن على جميع الأراضي اللبنانية، ساعتها منقول لمجلس النواب أنت تختار من تشاء أن يكون رئيس حكومة. ولنفترض أن مجلس النواب ما إجتمع، ورئيس الجمهورية إختار رئيس الحكومة، رئيس الحكومة بعد تحضير بيانه الوزاري سيتقدم لمجلس النواب حتى يحصل على الثقة، من يؤكد لي أن هذا الوزير الذي إختاره رئيس الجمهورية سيحصل على الثقة بالمجلس. ولاحظت بورقة دولة الرئيس سلام إن رئيس الوزارة هو الذي يختار الوزراء ويتفق مع رئيس الدولة عليهم. لو قلنا دولة الرئيس، او بقينا على العرف بعد التشاور بين الرئيسين تشكل الحكومة، او لو قلنا رئيس المجلس يختار الوزير المسلم ورئيس الجمهورية يختار الوزير المسيحي منكون رجعنا لورا. ولكن عندما نقول رئيس الحكومة يختار الوزراء نحد من صلاحيات رئيس الجمهورية، وهذه هي الصلاحية الوحيدة التي يؤكد عليها الدستور ويجب ان يكون رئيس الجمهورية المسؤول الوحيد عنها.

أنا انتهيت وشكراً.

○ شمعون: بعد هذه المناقشة العامة نريد ان نناقش هذه الورقة بنداً بنداً.

○ بيار الجميل: لكن هناك نقاطاً لم نتفاهم عليها حتى الآن. بدنا نتفاهم على الخطوط العريضة وبعض المبادىء الأساسية، وعلى ضوء ذلك تتوجه فرقة من القانونيين لوضع النصوص النهائية. لكن أولاً يجب أن نتفاهم على بعض النقاط التي لم نتفاهم عليها.

○ بيار الجميل: أعتقد إننا موافقون مبدئياً.

○ الرئيس الجميل: لا، بعد هناك ملاحظات، مثلاً الرئيس سلام قدم ملاحظات خطية.

○ بيار الجميل: أنا أرى إن كل شيء يمس الدستور وإذا فتحت هذا الباب لا تقدر أن تقفله. في الوقت الحاضر وطالما البلاد محتلة، أنا لا أوافق أبداً على مس الدستور في لبنان من قريب أو من بعيد.

○ فرنجية: غاب عن بالي نقطتان عندنا اليوم المقاومة الشعبية اللبنانية، هذه على الأقل نقرر اليوم، إنشاء تمثال لشهداء المقاومة اللبنانية. وإذا عرفوا علينا اعطاءهم الوشاح الأكبر، هؤلاء الوحيدون اليوم اللي أملنا عليهم لأنه بجهودهم وقوتهم وبتضحياتهم وشهامتهم، عندنا أمل ١٪ ان الأسرائيلي يتركنا لذلك أول شيء أن تبدأ هذه الورقة بكلمة شكر لفخامة الرئيس بعد إلغاء إتفاقية ١٧ أيار مع العدو الأسرائيلي، كلمة عدو إسرائيلي، هذه الكلمة لازم نقولها كلما ذكرنا إسرائيل.

○ كرامي: موافقين.

○ الرئيس الجميل: هل هناك ملاحظات أخرى.

○ سلام: أنا ما فهمته أمس إن هذه الورقة، هي شبه برنامج عمل، وليست ورقة. من المسؤول عنها، وبعد نقاش طويل طلب من كل واحد منا مراجعتها حتى نضع عليها ملاحظات او يبدي إقتراحات، أما بالنسبة لذلك، عملت هذه الاقتراحات وهذه الملاحظات وأحببت توزيعها على الجميع، حتى يطلعوا عليها ويمكن ان نمر عليها بنداً بنداً ونناقشها كما يقول فخامة الرئيس شمعون.

○ فرنجية: دولتك قدمت ملاحظات وأنا الآن سمعوني الأخوان، كل واحد له حرية الاعتراض أو الموافقة.

○ سلام: إذا كان وصلت للمناقشة بنداً بنداً أنا حاضر.

○ جنبلاط: أفتكر إني أمثل في لبنان طائفة صغيرة، هي الطائفة الدرزية. في الوقت الحاضر أنا اتخلى عن كل مطلب، ما بدي لا مدير عام ولا رئيس مصلحة. والحزب الاشتراكي الذي أمثله الآن، وأنا طالع عالباب رح حطو برسم البيع، إذا حدا منكم بيحب يشتري هالحزب مبارك عليه. قدمنا ورقة وأصبح الآن هناك عدة أوراق. الأستاذ نبيه بيحكي بإسمي ولكن أنا كدرزي لا أريد شيئاً من كل هذه البرمة. وإن شاء الله نقدر نوصل لوقف إطلاق النار يكون أعجوبة إذا طلعنا بوقف نار. وإذا اضطر الأمر أنا أريد أن أرجع وأناقش مشروع الجبهة اللبنانية، الذي هو الفيدرالية، بدي إرجع أناقشها وهذه فكرة جيدة.

○ كرامي: يا فخامة الرئيس، الحقيقة نحن هنا عندنا الحرية المطلقة لبحث كل شيء وتقرير ما نتفق عليه. وإذا بنا أمام إعتراضات مبدئية. منهم من يقول هذا الشيء إذا بدنا نبحثه ونقره بدنا تجيب أخصائيين، لأننا نحن ما منفهم بالأمور هذه.

○ الرئيس الجميل: أعتقد إن هناك عدم فهم لبعضنا البعض؟ فهمت أنا من كلام الشيخ بيار أن تفاصيل تركيب القوانين للاصلاحات. هذه ليست عملنا إنما نحن نريد ان نتفاهم على المبادىء. الحكومة بدها تكلف لجنة أخصائيين لوضع النصوص النهائية. ويعني لا الرئيس فرنجية تقدم بنصوص قانونية نهائية، ولا الرئيس سلام كذلك الأمر. هناك ترتيبات يجب ان نأخذها من الناحية القانونية ونطلب من أساتذة قانون أن يضعوا لنا الصيغة النهائية المتفاهمين عليها. إمّا قضايا الاصلاحات فهذه مفروغ منها، وهذا سبب وجودنا هنا وصار لنا كذا يوم نبحث بالاصلاحات هذه.

○ كرامي: بدي أسأل فخامة الرئيس، أبوك موافق على الشيء الذي تتفضل وتقوله. ما توضحه فخامتك هو عين الصواب، وهذا الشيء الذي نحن كنا نقوله. عندنا كل الصلاحية ان نبت في المبادىء، ونحدد الأمور العامة ونختار ما نراه مناسباً لنظام جديد. وبعدين التفصيلات هذه متفق عليها كيف بدها تصير. الشيء الآخر أن الدستور مقدس لا يمس وما حدا بيقبل بتعديله، بينما في هذه الورقة يوجد عدة تعديلات للدستور مطروحة. وما أفهمه إن هذا المشروع عندما أقرأه، وأقرأ مشروع فخامتك في ١٤ شباط، نر إنه فعلاً نسخة طبق الأصل عن هذا الخطاب الذي القيته فخامتك في ١٤ شباط يعني نفس المواضيع نفس الصيغة الخ.

فالملاحظة الشكلية الاولى إن هذا المشروع بالواقع ليس صياغة للأوراق العديدة التي قدمت. لأنه توجد أشياء كثيرة ما شفتها ولا في ورقة صياغة، وهذا غير مهم بل شكلي. لكن الأساس عندما يتقدمون بمشروع للفيدرالية، أعتقد إن هذا مغاير للدستور تماماً، ويريد تعديلاً للدستور. عندما نقول ولاية رئيس المجلس ستين والدستور يقول لسنة، كان هذا تعديلاً. لما نقول رئيس الجمهورية ينتخب بأكثرية ٥٥٪، هذا تعديلاً للدستور فكل هذه الأمور حقيقة يجب ان نقف على مبدأ إمّا الدستور مقدس أو إنه غير مقدس.

O الرئيس الجميل: لا تنسى دولة الرئيس أن الدستور لحظ إمكانية تعديله.

O كرامي: ولكن أتساءل: حرمة هذا الدستور وقدسيته بعد الذي صار في لبنان، كيف يمكن ان نقدس ورقة وعليها شوية حبر. ما دامت الممارسات والقتل والصراعات بالشكل الحاصل. والذبح على الهوية. على كل حال إذا كان الدستور لا يستطيع ان يمنع الناس الذين يطبق عليهم ان يمارسوا بحق بعضهم بسبب مظالم وأحقاد، لا أعتقد على أن هذا الدستور مقدس بشكل لا يعاد النظر فيه بعد ٤١ سنة، لذلك يجب أن نتفق إن عندنا إمكانية نعدل أو لا. إذا ما عندنا إمكانية لماذا نضيع وقتنا؟

O بيار الجميل: لا مقدس إلا الله. الدستور أنا اعتبره مقدس واعتبر على أن المسألة خطيرة وليس علينا ان نمسه الآن. لما يتروق البلاد ولما يتحرر من كل الاجانب ساعتها منقدر نبحث في أمره.

O بري: ومنبقى مستعبدين شي خمسين ستين سنة.

O كرامي: رأيت يا فخامة الرئيس إن سؤالنا في محله. غير قادرين على ان نتفق على شيء ما دام ممنوع علينا. نحن يا أخي نصف البلاد ولا نقول أكثر، ولنا حق مثلكم، هذا الحق مقدس ونحن غير متنازلين عنه. الله وحقنا والوطن والعائلة هذه العائلة التي نحن نمثلها تريد ذلك وإذا لم توافقوا نرجع على بلادنا.

O سلام: التشبث بقدسية الدستور، أنا أتشبث بقدسية الدستور طالما هذا الدستور قائم، ولكن الدستور في صلبه نص على كيفية تعديله. والدساتير في العالم كله تطورت واليوم نحن في حالة تطور بعد ستين سنة من وضع دستورنا. فأين يمكن أن نتفق على أمور تتطلب تعديلاً بالدستور، ونقوم بالطرق الدستورية لتعديله ويصبح مقدساً بعد الاتفاق عليها. لنكن واضحين في هذا الأمر، بين قدسية الدستور القائم وعدم قدسيته.

O كرامي: يعني لمصلحة معينة نقبل التعديل.

O الرئيس الجميل: يا دولة الرئيس كرامي أعتقد إن الشيخ بيار كان واضحاً تماماً.

O كرامي: أوضح مني.

O الرئيس الجميل: نعم كان واضحاً عندما قال هذه الورقة صالحة للبحث وصالحة للنقاش، فإذن هو يعتبر إن هناك مجالاً للوصول الى نتائج إذا أقتضى الأمر تعديل الدستور، ضمن إطار نتفاهم عليه، ما عندو مانع طالما أقر بالورقة هذه.

O كرامي: إذا قال هيك أنا موافق.

O سلام: الفيدرالية والاتحادية التي طرحت من قبل إخواننا تتطلب تعديلاً للدستور.

O الرئيس الجميل: دعنا نمشي بنقاش هذه الورقة طالما كلنا معتمدين منهجية عمل. وعندما بدأنا بنقاشها كنا مقتنعين ان هناك بعض المواد تقتضي تعديل الدستور، ويمكن هناك مواد أخرى ما بدها تعديل. خلينا ننتهي من دراستها وعلى ضوء ذلك نرى الاجراءات اللازمة لذلك. لا أعتقد بوجود مشكلة أبداً ويمكن أن نتوصل إلى نتيجة فيما لو تفاهمنا على خطوط عريضة. لا أعتقد إنه من أجل مناصفة في مجلس النواب أو طريقة إنتخاب رئيس الجمهورية او تسمية رئيس الوزراء ستوقف إذا أقتضى تعديل الدستور.

O شمعون: ولكن كنت انتظر ان نبحث كل بند لوحده. نحن ضد كل تعديل للدستور من مقتضى الانتقاص من صلاحيات رئيس الجمهورية.

O كرامي: ونحن مع كل تعديل يؤكد ويثبت ويقوي مركز رئاسة الحكومة. لأن هذين المركزين متساويان، واحد يمثل المسلمين لأنهم نصف البلاد ولا أريد أن أقول أكثر.

- شمعون: ولكن كل مركز يمثل لبنان كله.
- كرامي: بس بدو يمثله فعلاً. نصف البلاد لا يكون لها مشاركة ولا حكم. لا يجوز.
- الرئيس الجميل: دولة الرئيس توصلنا لأمور كثيرة لا أعرف لماذا نرجع للوراء. هناك العرف الذي يمارس. هذا العرف والمبادىء العامة الماشيين عليها، يجب ان نكرسها وأعتقد كلنا موافقون على تكريس منطق العرف، من جهة ثانية تمتين مركز رئيس الوزارة، هناك قضايا معينة بدها تتوضح اكثر ولا مانع ان نوضحها.
- كرامي: أنا اقترح مجلس رئاسة من ٦، يكون رئيسه ماروني لكن قراراته من المجلس.
- بيار الجميل: هذه تمس بالدستور وأنا لا أوافق عليها.
- سلام: الفيدرالية تمس الدستور يا شيخ بيار.
- بيار الجميل: إذا كانت تمس بالدستور فأنا لا أريدها.
- سلام: هذا يعني إن الذي يناسبك تأخذ فيه، والذي يناسب غيرك لا تقبله.
- شمعون: دعونا ندرس هذه الورقة ونتوقف عند كل بند ونناقشه، وإلا فلن نتقدم.
- الرئيس الجميل: ما في مانع. إذا بدكم هيك، لأن هناك ورقة قدمها الرئيس سلام.
- بري: الورقة التي قدمناها نحن كنا متمسكين فيها.
- شمعون: أصول أن نعتمد ورقة عمل ونناقشها، وإلاّ صار عندنا عشرين ورقة عمل وبعشرين ورقة عمل ما فينا نتناقش.
- كرامي: نحن موافقون على مناقشة كل واحد يبدي رأيه.
- شمعون: هذا ما نقوله.
- الرئيس الجميل: والأستاذ نبيه يضيف البنود التي يريدها على الورقة. ندمج الورقتين.
- بري: شو بدي أضيف يا فخامة الرئيس طالما حتى الآن لم نتفق على مبدأ. أنا أذكر وأنوه بالخطاب الذي لمّح عنه الرئيس كرامي، وتحت شعار لا مقدسات ولا محرمات في مجال الاصلاح، فخامتك القيت هذه الكلمة في ١٤ شباط.
- الرئيس الجميل: أنا اتمسك فيها أيضاً.
- بري: ولكن نسمع الآن آراء تقول: ممنوع مس الدستور بأي شكل.
- بيار الجميل: في الوقت الذي فيه البلاد محتلة
- بري: طيب لكن دعونا نؤجل البحث حتى يكون خلص الاحتلال.
- الرئيس الجميل: أتمنى ان لا تتخذها للمواقف النهائية الصارمة، لأننا في مطلق الاحوال أنا أفهم ما يقصده الشيخ بيار، إنه في ظل السلاح وفي ظل المتحاربين لا يعقل أن نضع دستوراً جديداً. إنما في هذه الورقة أول بند منها وقف القتال. فإذن إذا اخذنا الورقة كلها نجد أن ما يتخوف منه الشيخ بيار بالنهاية بحث بموجب هذه الورقة. لأن الاصلاحات التي سننتهي إليها لن تكون نافذة الا بوقف النار، وهذا حصل أيام الوثيقة الدستورية وفشلت الوثيقة الدستورية لأن أبو عمار افندي عطل وقف النار بشكل جدي، واستمر القتال مما عطل مفعول الوثيقة الدستورية مش هيك يا أبو جمال.

- خدام: نعم.
- الرئيس الجميل: فلذلك البند الأول في مشروع. ورقة العمل هو وقف الحرب. فعندما تتوفر تزول مخاوف الشيخ بيار وفي نفس الوقت حتى نوقف القتال يجب ان نتفاهم على أرضية مشتركة، فلذلك كلنا سوا متفاهمين غير أن رأي الشيخ بيار إنه لا يريد أن يتعدل الدستور قبل وقف النار بشكل جدي، وعودة الحد الأدنى من العلاقات بين البشر. الدستور لن يتعدل قبل ان يوقف النار لأن الورقة هذه ورقة متكاملة.
- كرامي: وإذا ما عجبو التعديل بيطلق النار ومنرجع مثلما كنا.
- الرئيس الجميل: لا، الشيخ بيار ما بيطلق النار يا دولة الرئيس.
- كرامي: أنا أطلق النار إذا ما عجبني.
- الرئيس الجميل: إذا ما بدو ما في لزوم يطلق النار، يقول لك هنا على الطاولة لا أريد الشغلة التي لا أريدها

فلماذا يطلق النار. القتال ما زال ماشي على الأرض نحن هنا نريد ان نعرف البيضة قبل الدجاجة أو الدجاجة قبل البيضة. وقف إطلاق النار قبل الاصلاحات او الاصلاحات قبل وقف النار، هذا اصبح اليوم بيت القصيد ونحن نتشاحن على هذه النقطة وندخل في دهاليز لا نستطيع ان نخرج منها. فأعتقد عندما نتوصل الى القاسم المشترك ونتوصل للأرضية المشتركة التي ستنطلق منها ساعتها فوراً بيتوقف القتال. أنا بتقديري إنه عندما نتوصل لوضع سياسي معين لا يعود هناك مبرر للبندقية. ساعتها بيجي إقتراح فخامة الرئيس فرنجية إن كل الناس يجمعوا سلاحاتهم في مستودع معين. فلذلك حتى نقدر نضبضب السلاح، لا أعتقد أن احداً منكم لا وليد بك ولا الأستاذ نبيه ولا الجبهة او القوات سيسلمون سلاحهم الثقيل قبل ان يتوصلوا الى الحد الادنى المطلوب. متى تأمن الحد الأدنى المطلوب ويكون هناك أرضية سياسية معينة تنزع فتيل الحرب، نتمكن من الانطلاق إلى وقف نار جدي ونهائي ووقف القتال المشروع كله متكامل ومنطق الغالب والمغلوب مرفوض. يوجد منتصر واحد وحيد لازم يكون لبنان في نهاية هذه الاجتماعات. فلذلك اتمنى أن لا نرجع الى الوراء. الأمر الواقع. نحن نسعى لوقف النار، الا من هو أمن سياسي قبل ان يكون أمنا عسكرياً، متى توصلنا إلى التفاهم حول نقاط معينة نكون دفعنا الأمن السياسي إلى الأمام. والأمن السياسي ستكون نتيجته أمن على الأرض. والأمن على الأرض سيخلق مجالاً حتى نذهب الى مجلس النواب ونعدل الدستور ونتوصل للاصلاحات المرجوة.

○ سلام: أنا إذا بتريد، وكما طلب مني بالأمس ان نضع أشياء وملاحظات خطية، وضعت الملاحظات إذا وجدتم من المناسب فأنا حاضر لتلاوتها وأن نقف عندها بنداً بنداً، إذا كل الحاضرين موافقين فلنباشر، وإذا لا، اعطونا إقتراحاتكم.

○ شمعون: أفضّل الطريقة التي اقترحتها، ان تتلى ورقة العمل الموجودة ونناقشها. لأن ملاحظات صائب بك مبنية على أساس هذه الورقة.

○ سلام: أنا أتذكر ورقة العمل وما فيها حرفياً.

○ الرئيس الجميل: نمشي بإقتراح الرئيس شمعون، وتفضل أستاذ جريصاتي ابدأ بتلاوة الورقة.

○ الرئيس الجميل: تريدون أن نبدأ بتلاوة الورقة

○ بري: نبدأ ولكن أنا باقي على تحفظي.

○ جريصاتي: ١ - وقف الحرب وكل أنواع القتال والأعمال العسكرية في جميع مناطق البلاد، بصورة شاملة ونهائية والعودة الى إطار المؤسسات الدستورية والشرعية والسبل الديموقراطية، لحل النزاعات الداخلية ومعالجة أسبابها ويلتزم المجتمعون مسؤولية الانتقال بالبلاد من حال الحرب إلى حال السلام والاستقرار ومن خلال حكومة إتحاد وطني، يصار إلى تأليفها بأقرب وقت مستطاع، وتتمثل فيها كل الطوائف والفعاليات السياسية.

○ سلام: أولاً عندي ملاحظة، ضرورة إعتماد عبارة وقف القتال بدل الحرب والمجابهة العسكرية، ما عدا تلك المتعلقة بالمقاومة المشروعة للاحتلال الأسرائيلي للأراضي اللبنانية، وعلى ذلك وضعت نصاً مقابلاً بدل الذي ورد وهو:

١ - وقف القتال وجميع الأعمال العسكرية في مناطق البلاد كافة، بصورة شاملة ونهائية باستثناء المقاومة المشروعة للاحتلال الأسرائيلي للأراضي اللبنانية والعودة إلى إطار المؤسسات الدستورية والشرعية والسبل الديموقراطية لحل النزاعات الداخلية وإزالة أسبابها. ويلتزم المجتمعون بمسؤولية الانتقال بالبلاد من حال الاقتتال إلى حال السلام والاستقرار، وتنفيذ مبادىء الوفاق والاصلاح السياسي، من خلال حكومة إتحاد وطني يصار إلى تأليفها بالسرعة القصوى، تتمثل فيها جميع الطوائف والفعاليات السياسية.

○ فرنجية: لعل صائب بك يقبل يضيف نزع السلاح من أيادي المسلحين.

○ سلام: أنا أوافق، ولكن أراها خطوات مقبلة، دعنا اليوم نحكي بالأشياء العملية اللي ممكن تتطبق.

○ فرنجية: كيف ستؤلف حكومة سمِ لي وزيراً يستطيع أن يصل من الشمال إلى بعبدا بدون أن تهان كرامته أو يشلح أمواله على الطريق.

○ سلام: هذا قلناه: يلتزم المجتمعون بمسؤوليات الانتقال بالبلاد من حال الاقتتال إلى حال السلام، يعني المسؤول يجب ان يزيل الحواجز ويخفي السلاح قبل ان أقول يجمعه.

○ كرامي: ونضيف: إزالة كل الممارسات التي تمس أمن الدولة وحقوقها.

○ الرئيس الجميل: هذه وردت في بند الاجراءات المعجلة.

○ كرامي: يعني جباية الرسوم وفرض الخوات والاذاعات والمرافق غير الشرعية.

○ الرئيس الجميل: هذه وردت في الاجراءات المعجلة صفحة ٥.

○ كرامي: لماذا لا تضاف هنا. لازم كلها تنضم الى هذه الفقرة.

○ الرئيس الجميل: هذه وردت في الصفحة ٥ البند ٢: العمل على إلغاء جميع المظاهر المسلحة والعوائق والحواجز وكل ما من شأنه منع الدولة من ممارسة مسؤولياتها وسلطاتها، بما في ذلك حل الميليشيات المسلحة ومنع الجبايات غير القانونية وإقفال المرافق غير الشرعية.

○ كرامي: اقترح دمجها في المادة الأولى

○ شمعون: أنا ما عندي مانع، بالتعديلات التي طلبها صائب بك، غير أن الشيء الذي سيزاد باستثناء أعمال المقاومة المشروعة للاحتلال الأسرائيلي، أخشى على أن إسرائيل تتبجح فيها حتى تشن غارة ثانية على الأراضي اللبنانية. خليها المقاومة ماشية ولكن من دون هذا النص. أنا هذا رأيي. نحن في غنى عن حرب ثانية. ونعتبر نحن المسؤولين.

○ فرنجية: هذه المقاومة إذا ما كرمناها ومجدناها.

○ شمعون: كرمها ومجدها ولكن ليس في نص رسمي يؤخذ علينا.

○ الرئيس الجميل. هناك نقطة قانونية، وبعد ذلك بيرجع هذا الشيء للمؤتمر ويقرر ما يريد هذا البند يتعارض مع قرار مجلس الوزراء الذي يقول وضع ترتيبات أمنية في الجنوب، وتسريع إنسحاب إسرائيل من لبنان، فالاضافة هذه تتعارض مع قرار مجلس الوزراء. من الناحية القانونية هذا يسبب إحراجاً كبيراً على الحكومة التي قررت بالاجماع هذا الشيء. الآن تأتي فئة شعبية وتقول ما في مانع، إنما الدولة خاصة بشخص رئيس الجمهورية الذي شارك في قرار مجلس الوزراء بيصير إحراج كبير. بينما نسعى لوضع ترتيبات أمنية للأسراع في إنسحاب جيش إسرائيل من لبنان، تأتي بذات الوقت وبوجودي أنا نضع بإستثناء أعمال المقاومة المشروعة للاحتلال الأسرائيلي.

○ سلام: أنا أفهمها جيداً، ولكن يصدر عنا وقف القتال وجميع الاعمال العسكرية في المناطق كافة وبصورة شاملة، دون ان نعطي هؤلاء الجماعة براءة بما يعملونه.

○ الرئيس الجميل: أنت رجل مسؤول وكنت رئيس وزارة، هذه حقيقة الوضع ونحن في نهاية المؤتمر سنأخذ قراراً بطريقة خروج إسرائيل من لبنان. نحن هنا مسؤولون. الآن هناك شي حزب أو تنظيم أو فئة شعبية قادرة تطلع بنداءات للمقاومة وتمجيد المقاومة، إنما نحن بالظرف اللي بدنا نوضع ترتيبات أمنية لخروج إسرائيل من لبنان. الشيء الذي طرحه الأستاذ نبيه في إجتماع جنيف. بأنه على إستعداد لوضع ترتيبات أمنية.

○ بري: أنا ماذا قلت يا فخامة الرئيس؟

○ الرئيس الجميل: صرحت إنه لا مانع من وضع ترتيبات أمنية في الجنوب.

○ بري: أنا قلت بالحرف الواحد فخامة الرئيس، ترتيبات أمنية في الجنوب اللبناني لحمايته من إسرائيل ليس العكس ليس حتى اؤمن الأمن لأسرائيل. وأنا لست مسؤولاً عن أمنها.

○ الرئيس الجميل: ترتيبات أمنية.

○ بري: لحماية الجنوب اللبناني من إسرائيل فقط. هذه شغلة. الآن لفت لي نظري لشغلة خطيرة يمكن ما كنت منتبه لها أنا إذا كان قرار مجلس الوزراء يفسر على مقاومة الشعب الجنوبي. فأرجو أن لا يعتقد أحد أن المقاومة هي عمل حزب او تنظيم او عمل فئة. حقيقة هو عمل شعب.

○ الرئيس الجميل: لا أنا كنت واضح تماماً، وأرجو ان لا تفسر كلامي في غير محله. أنا فقط أقول الاعلان فقط، أنا لا أتناول ما يحصل في الجنوب. أنا أقول الاعلان عن ذلك في هذا الاجتماع يتنافى، خاصة بوجود رئيس الدولة، يتنافى مع قرار مجلس الوزراء. القرار لازم يكون واضح كل حرف وكل فاصلة من هذا القرار سبق وحكيت بشأنها مع فخامة الرئيس فرنجية، ودولة الرئيس كرامي، كان هناك اعتراض عليه. ذهب وزير الخارجية شخصياً الى الشام فقط لبحث

هذه النقطة بالذات لذلك أرجو ان تأخذوا هذا العمل بعين الاعتبار لأنه لم يكن ارتجالي، كان عملاً مدروساً بحرفيته، حتى إني لا أخفي عليكم، ثاني يوم كان هناك ملاحظة صغيرة معينة ليس لها أي اهمية حتى ما يكون أي إشكال، إتصلنا بأبو جمال حتى نقول له بدنا نغير فاصلة على النص. فقط بدي أقول نحن مسؤولون وليس تنظيماً أو حزباً سياسياً.

O سلام: أنا من جهتي أفهم هذه القضية.

O فرنجية: حتى جماعة المقاومة الوطنية لا يشعروا بأننا ضدهم عندك اليوم البعض منهم القي القبض عليهم في ضواحي بيروت عندما كانت إسرائيل في قلب بيروت، لعلنا حبيا متقول سلّم أيديكم.

O الرئيس الجميل: لكن لا نضعها في النص.

O فرنجية: لا نضعها في النص ولكن حبيا. ووقعت حادثة مرة، مدرعة إسرائيلية، ثلاثة شباب القوا عليها قنبلة صادف إن الدرك كانوا على بعد خمسين متراً فجاءوا والقوا القبض عليهم، ولا زالوا موقوفين. هذه حادثة أنا بعرفها ويمكن يكون هناك غيرها كثير. لماذا لا نعطي أمراً للمدعي العام يعمل مذكرة بإخلاء سبيل هؤلاء الشباب.

O الرئيس الجميل: إذا ممكن فخامة الرئيس تعطينا أسماءهم ونخلي أمرهم الآن ومنعطي أمر من هنا.

O فرنجية: ما عندي أسماءهم. كل من اعتدى على الجيش الأسرائيلي العدو، يعتبر بريئاً.

O خدام: إذا ممكن فخامة الرئيس التفسير الذي تفضلت فيه، حتى لا يفهم بأننا اتفقنا معكم على وقف أعمال المقاومة في الجنوب، النص مقصود فيه الدولة اللبنانية تتخذ إجراءات وترتيبات أمنية لمنع عودة الوضع السابق الذي كانت إسرائيل تتذرع به، وتخبط وتقتل الخ. أمّا كل أعمال المقاومة للأحتلال الأسرائيلي هي أعمال مشروعة بحكم القانون الدولي وبموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، حق الدفاع المشروع وحق القيام بالعمل ضد العدو الذي يحتل الأرض. فإطلاقاً ما كان المقصود بشكل أو بآخر أن تتخذ الدولة اللبنانية إجراءات ضد أعمال المقاومة، والاحتلال الأسرائيلي قائم.

O الرئيس الجميل: نحن موافقين ان التفسير صحيح تماماً الذي ذكرته إنه من الناحية المبدئية أن نذكر هذا البند بوجودي أنا هنا لأنه يتناقض مع قرار مجلس الوزراء.

O بري: طبعاً ما قاله أبو جمال وفر علي قسماً من الكلام، وكنت سأرى، إذا كانت هذه المقاومة مشروعة أم غير مشروعة، بغض النظر عن موقف مجلس الوزراء، نريد ان نفهم او ندين هذه المقاومة او نقول إذا بدنا نساعدها. نحن نعتقد أنفسنا في الجنوب إننا ندافع عن كل لبنان وليس فقط عن أرض الجنوب. أريد أن أقول إن رئيس المعهد الاستراتيجي بجامعة تل أبيب على التلفزيون، قدم دراسة ومع الأسف أن أحكي بالمنطق هذا ولكن هذا الرئيس قدم دراسة أمام الشعب الأسرائيلي حتى يقول لهم إن المقاومة التي تحصل في الجنوب هي مقاومة مشروعة، ولا يمكن ان نعتبرهم مخربين، هذا إسرائيلي. لذلك أنا أصر وأؤيد ما ورد في إقتراح الرئيس سلام. لأنه بعد قليل تطلع المقاومة خائنة.

O شمعون: يا سيدي الديموغاجية شيء والمسؤولية شيء ثاني.

O الرئيس الجميل: أنا من هذه الناحية اعتقد إن الرئيس سلام وافقنا على الموضوع لأننا نحن أخذنا قراراً في مجلس الوزراء بكل مسؤولية، للمصلحة الوطنية ولمصلحة الجنوب بالذات وما لنا مصلحة اليوم نعرقل هذه المسيرة. كلنا موافقين مع نبيه وما في حدا إطلاقاً إلا هو بيقر بشرعية وقدسية مقاومة أي محتل. ووجود الجيش الأسرائيلي بهذا الشكل في الجنوب هو جيش إحتلال، ومن واجب ومن حق الشعب ان يدافع عن نفسه ويسعى لتحرير أرضه. هذا الكلام واضح وصريح، إنما لا نستطيع ان نضيفه إلى هذا البند للسبب الذي ذكرته. لذلك أطلب ان تتفاهموا على نص بمعزل عن هذه الفقرة.

O كرامي: فخامة الرئيس النص عندما يكون شاملاً مثلما ورد، معناه كمان مقصود المقاومة الوطنية في الجنوب.

O شمعون: لا، الشغلة واضحة، إنها بين اللبنانيين.

O سلام: لا عندما يكون شاملاً معناها مقصود والذي قاله الأخ نبيه بأن توضع عبارة تعطي المعنى الدولي، الذي تفضل به الأخ أبو جمال بدون المس بالنص.

O الرئيس الجميل: إذا نضع وقف القتال بين اللبنانيين أو بين القوى المتنازعة.

O شمعون: إذا بتسمحوا نعود ونقرأ البند الأول.

(وقرأ شمعون النص، وقال هذا يبين إنه بين اللبنانيين).

O سلام: لماذا لا نفسرها ونقول وقف القتال وجميع الاعمال الحربية بين جميع اللبنانيين، وفي مناطق البلاد كافة بصورة شاملة ونهائية.

O الرئيس الجميل: لا، نقول بين الأطراف المتنازعة. لأنه عندك غير لبنانيين في بعض المناطق.

O سلام: طيب منقول جميع الأطراف المتنازعة.

O شمعون: عندما نقول كل النزاعات الداخلية، وإزالة أسبابها. هذه أصبحت مفهومة.

O الرئيس الجميل: تريدون ان نجد النص بعدين.

O بري: أنا عندي نص مساندة المقاومة الوطنية اللبنانية، وإنشاء صندوق خاص لدعم صمود الجنوبيين في وجه المحتل الأسرائيلي، ووضع كل طاقات الدولة ومؤسساتها في سبيل خدمة هذا الغرض.

O شمعون: نحن نعترض عليها.

O بري: يا سيدي اعترض عليها، ولكن أنا لي الحق في أن أبدي إقتراحي.

O الرئيس الجميل: يا نبيه قلنا إن هذه تتعارض. . .

O بري: سجلوا لي إقتراحي في المحاضر.

O الرئيس الجميل: سجّلناه ومنمشي بالنص القديم.

O بري: لا أنا اعترض

O كرامي: ممكن هذا النص: العمل على تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي بكل الوسائل.

O سلام: لا أظن عليها أي إعتراض.

O خدام: عندما يحكى عن الجنوب تبدأ المناقشة، ولكن الآن يمكن الاختصار بالشكل التالي: وقف كل أنواع القتال، ويلتزم المجتمعون مسؤولية الانتقال بالبلاد من حال الحرب إلى حال السلم والاستقرار من خلال حكومة إتحاد وطني، يصار إلى تأليفها في أقرب وقت مستطاع وتمثل فيها الخ.

O سلام: بدل ان نقول من حال الحرب نقول من حال الاقتتال.

O خدام: المقصود هنا وقف القتال مرتبط بالاطراف المجتمعة.

O كرامي: صحيح ولكن بدنا نقول بين اللبنانيين.

O خدام: انتم المجتمعين يا دولة الرئيس بدكم تلتزموا بالانتقال من حال الحرب إلى حال السلام.

O شمعون: شو هالمصيبة، بيقولوا لبنانيين.

O بري: هناك غير لبنانيين؟

O شمعون: نعم

O بري: وين

O شمعون: هون ببيروت.

O بري: منشان هيك هدمت الضاحية بحجة وجود ٢٥٠ فلسطيني.

O الرئيس الجميل: على كل حال هناك فلسطينيون في بعض المناطق.

O بري: دخلتم الى صبرا وشاتيلا ما اعتقلتم فلسطيني يقاتل

O الرئيس الجميل: لا نتحدث عن المقاتلين.

O خدام: على أساس الجنوب هناك بند خاص بالجنوب، وساعتها بتحكوا عن المقاومة

O بري: فإذن مع التحفظ إنه لن نضع شيئاً بالنسبة للجنوب.

O سلام: البند الثاني تعزيز النظام الجمهوري البرلماني، هل تحبون ان نقرأ الاقتراح حتى نستعجل أكثر لأني أنا واضع المشروع الوارد في ورقة العمل والملاحظات عليه والنص المقترح.

O شمعون: نحن عندنا تعديل على النص أيضاً. اقرأ نص المادة.

O سلام: النص الأول.

O شمعون: الأساسي.

O سلام: تعزيز النظام الجمهوري البرلماني المعمول به، والمرتكز على مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والاجرائية والقضائية، وإلى مبادىء العدالة والمساواة بين المواطنين، وفي ظل نظام اقتصادي حر ومرن يأخذ بالتخطيط العلمي والانمائي سبيلاً للأمور المتصلة بأحوال البلاد وشعبها اقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً وحضارياً. وفي هذا الإطار يصار الى تطوير النظام السياسي المذكور بالاتجاهين الاتيين:

١ ـ مركزية سياسية تضمن وحدة الأرض والشعب والمؤسسات، والتوازن الوطني والمساواة بين العائلات الروحية التي تؤلف لبنان.

٢ ـ لا مركزية إدارية واسعة، تشرك الشعب بصورة مباشرة في تنمية مناطق البلاد كافة، تنمية عادلة ومتكاملة في إطار وحدات اقليمية فاعلة.

O الرئيس الجميل: في عندنا كلمة زادها الرئيس فرنجية، وهي تعزيز النظام الديموقراطي الجمهوري البرلماني.

O سلام: هل تريدون ان نقرأ اقتراحنا؟

O شمعون: نعم إذا بتريد.

O الرئيس الجميل: تفضل.

O سلام: تعزيز النظام الجمهوري الديموقراطي البرلماني القائم على مبادى المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع أبنائه، بحيث تتكامل فيه الديموقراطية السياسية مع الديموقراطية الاجتماعية. وبحيث لا تطغى سلطة على سلطة، ويتأمن من خلالها تمثيل جميع اللبنانيين في الحكم والمشاركة في القرار السياسي، بحيث يلتزم لبنان النظام الاقتصادي الحر المبني على المبادرة الفردية وعلى التخطيط الانمائي، لتطوير طاقات المجتمع الانتاجية والانسانية بغية إنهاء التفاوت بين جميع فئات الشعب والمناطق المختلفة. وفي هذا الاطار يصار الى تطوير النظام السياسي المذكور في الاتجاهين الاتيين:

١ ـ لا مركزية سياسية تضمن وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

٢ ـ لا مركزية إدارية واسعة تقدم للمواطن الخدمات في مناطقه، وتسهم في تطوير المناطق بصورة متعادلة ومتوازنة. عندكم اعتراض على هذا النص؟

O كرامي: تطوير المناطق بصورة عادلة وليس متعادلة.

O سلام: متعادلة أحسن لك.

O فرنجية: إعتراضي على التخطيط الإنمائي، في التخطيط الانمائي مجلس الوزراء يقرر، وحصلت قبل اليوم مثلاً البداية بالاقضية الحدودية من عندنا تسع أقضية حدودية ومنعطيهم كل خدمات الدولة المحرومين منها. ثاني سنة الاقضية التي تليها. وثالث سنة ورابع سنة نصل لبيروت. منعطي الاولوية للفئات المتخلفة، ولكن مجلس التخطيط الانمائي، اليوم أنا اللبناني الذي علمت العالم على الانماء، بدي انتظر مجلس مرتبط، غير حر إنه يعلّمني كيف بدي أعمل اقتصادي الحر، هذه لا أقبلها.

O سلام: فخامة الرئيس إسمح لي أن أقول لك، اليوم كل دراسات الشعوب الراقية حتى في أميركا تبين ان اقتصاداً حراً بالمعنى المطلق لا يوجد. والا تصير الفوضى. وهكذا كان لبنان وهذا ما أصابنا بالضرر العميق من ٤٠ سنة لليوم. اليوم عندما نقول ديموقراطية سياسية منقوصة لأنه لا توجد ديموقراطية إجتماعية. لذلك اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والنقابات كلها التي هي ستوضع التخطيط ويذهب لمجلس الوزراء.

O كرامي: عندي اقتراح، لأنه فعلاً مجلس تخطيط يأتي ويقرر سياسات نحن نلتزم فيها، خلينا نقول، وعلى ما يقرره مجلس الوزراء في ضوء التخطيط الانمائي.

O سلام: هذا وارد هنا.

O الرئيس الجميل: أكيد شي طبيعي.

O كرامي: هذا ما يريده فخامة الرئيس، لذلك ضعها بهذا الشكل وخلصنا.

○ سلام: ثالثاً . .

○ الرئيس الجميل: لحظة، يمكن اقتراح الرئيس سلام لغوياً يحتاج إلى إعادة نظر. لتطوير طاقات المجتمع الانتاجية والانسانية بغية إنهاء التفاوت بين جميع الشعب. يمكن هذه العبارة «بغية إنهاء التفاوت» يجب ان يعاد النظر فيها لأن فيها إقرار بأن هناك تفاوت، ومن جهة ثانية إنهاء التفاوت، الانهاء شيء مستحيل.

○ كرامي: غاية لا تدرك مع حق.

○ سلام: ما المقترح فخامة الرئيس. الحقيقة أنا واضعها لان هناك تصوراً إجتماعياً من فئات كثيرة.

○ الرئيس الجميل: أنا فهمانك دولة الرئيس لكن لغوياً أحسن ان نجد لها نصاً آخر.

○ سلام: منقول بغية المساواة بين جميع فئات الشعب.

○ فرنجية: مفروض الدستور إنه يساوي.

○ شمعون: عندي إقتراح، هو ان يبقى النص كما هو.

○ الرئيس الجميل: النص الأساسي.

○ شمعون: نعم. وفي ظل نظام اقتصادي حر يأخذ بعين الاعتبار التخطيط العلمي والانمائي كسبيل للنهوض المتواصل بأحوال البلاد وشعبها اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً يعني إننا أضفنا بس عبارة أن يأخذ بعين الاعتبار.

○ كرامي: لماذا لا نقول بغية معالجة التفاوت.

○ الرئيس الجميل: نعم لماذا لا. لكن الرئيس شمعون يعتمد النص الأساسي.

○ سلام: سنرجع نضيع، ما دام اعتمد النص هذا، خلينا نصلح فيه الذي يقترحونه.

○ الرئيس الجميل: اعتمد النص الأساسي الرئيس شمعون

○ سلام: منرجع منضيع. لان وضعنا الجملة التي اقترحها الرئيس كرامي.

○ كرامي: نقول بغية معالجة التفاوت بين جميع فئات الشعب.

○ سلام: عندك اعتراض على هذا النص فخامة الرئيس شمعون.

○ شمعون: لا

○ الرئيس الجميل: بالنسبة للامركزية، يمكن إذا نرجع للنص الأساسي ونطوره لأنه يوفي بالغرض أحسن. الرئيس سلام عنده كلمة تنمية، بدل كلمة تنمية نضع كلمة تطوير.

○ جنبلاط: نستبدل هذا البند أحسن، ونقول فيدرالية لماذا نضحك على بعضنا. توجد مناطق غنية ومناطق فقيرة نعمل فيدرالية أحسن او نقسم أحسن ومنخلص بقا.

○ الرئيس الجميل: إذن نقول لا مركزية إدارية واسعة تشرك الشعب في صورة مباشرة في تطوير مناطق البلاد كافة تنمية عادلة وكفى.

○ سلام: يخشى من فهمها عند وليد بك.

○ كرامي: يا فخامة الرئيس شو بتشرك الشعب! هيك منكون عمنطلب من الشعب مش عمنعطيه. نحن الحقيقة المقصود الدولة تتقرب من هذا الشعب. وتؤمن له خدماته في مناطقه.

○ الرئيس الجميل: ما اختلفنا ولكن نريد أيضاً الشعب يشارك ولا يقعد يتفرج.

○ كرامي: صح فخامة الرئيس ولكن هذا الشعب هو يعطي ونحن لا نكون قد اعطيناه شيئاً.

○ الرئيس الجميل: هذه تتمة لمجالس المحافظات التي تحدثنا فيها دولة الرئيس، وأنت ما اعترضت عليها.

○ كرامي: هيدي مبادىء أساسية، إنك تقرب الادارة من المواطنين حتى الخدمات تكون تحت حوزتهم.

○ شمعون: نقدر ان نضع الاثنين، يعني النص الذي قدمه صائب بك لا بأس به ويحتوي على الاثنين، إشراك الشعب والخدمات.

○ خدام: بالنهاية ستظهر معكم صياغة غريبة عجيبة. هناك فلسفتان: ١ ـ فلسفة اللامركزية الادارية ٢ ـ فلسفة الادارة المحلية. اللامركزية الادارية بتكون مؤسسات الدولة في المحافظات لها سلطة واسعة بالقرار وبالممارسة. إما في الادارة المحلية فالشعب يسهم في إدارة نفسه. نحن عندنا بسوريا إدارة محلية، كل محافظة تنتخب مجلس المحافظة مسؤولاً

عن جميع شؤون المحافظة المحلية. مسؤول عن الصحة والخدمات والطرقات والتطبيب والاشراف على التعليم والاشراف على الصناعات المحلية، ما عدا الأمن والقضايا التي تتعلق بالسلطة المركزية.

○ الرئيس الجميل: نحن عندنا ذات المفهوم يا أخ أبو جمال ولكن أكيد الواحد بيحب يعطي المضمون الذي يريده. الموضوع اخذ من دراسة قام بها الرئيس سليم الحص حول اللامركزية واللاحصرية، بالنهاية نحن تريد ان نتوصل لمرحلة تكون بين الادارة المحلية واللامركزية الادارية هذا ما نريد ان نتوصل إليه ولبنان ليس بكبير سوريا. المحافظات ليست بالحجم الذي تستطيع فيه ان تقوم بالاعباء هذه، فلذلك نريد ان نصل بالممارسة الى حل وسط بين ما يسمى باللامركزية واللاحصرية.

○ كرامي: فخامة الرئيس عندما نقول لا مركزية إدارية واسعة تقدم للمواطن الخدمات في مناطقه، هذه تحصيل حاصل لا تعني أي شيء.

○ الرئيس الجميل: أنا أرى الاعتراض على الفقرة بالاساس.

○ كرامي: فخامة الرئيس الاعتراض إن الدولة لم تعد بتحقيق اي شيء في اللامركزية الادارية من باب تقريب المؤسسات حتى تقوم بخدمات المواطن، يعني لا مركزية إدارية وبنفس الوقت طالبين من الشعب هو يشارك ويعمل الخ... يعني تاركين الالزام على الشعب دون الدولة.

○ الرئيس الجميل: بالعكس الدولة بدها تلتزم.

○ كرامي: غير وارد هذا الشيء.

○ الرئيس الجميل: نحن قلنا لما بدنا نوصل على الموازنة، الدولة بدها تلحظ موازنة معينة توضع بتصرف المحافظات. يعني سيكون هناك مشاريع تلحظ في الموازنة وتتولاها اللامركزية الادارية.

○ كرامي: الآن كل ما حصل شي عندنا في المحافظات بدهم يرجعوا على المركز حتى يأخذوا موافقة عليه.

○ الرئيس الجميل: عندما تلحظ في الموازنة وتتولاها اللامركزية الادارية.

○ الرئيس الجميل: عندما تلحظ في الموازنة، وتتحول للمحافظات ساعتها المحافظة هي بتنفذ محلياً، وما بيعود لازم ترجع للمركز طالما الموازنة لحظت هذا المبلغ للمحافظة.

○ كرامي: هذا يجب ان نوضحه.

○ سلام: وارد في البند ١٣

○ كرامي: يا دولة الرئيس لما بدك تقرأ المبدأ بدك توضحه. بدو المبدأ يكون واضح وبعدين تأتي التفصيلات.

○ الرئيس الجميل: فخامة الرئيس شمعون.

○ شمعون: لا مركزية واسعة في المجالات الادارية والأمنية والتربوية والمالية.

○ سلام: المالية والتربوية، صارت هذه فيدرالية.

○ شمعون: مالية يعني ليش كل معاملة مالية بدها تجي على بيروت حتى نخلصها.

○ جنبلاط: الفيدرالية احسن.

○ سلام: نعم أوضح.

○ شمعون: ليس كل معاملة مالية بدها تجي على بيروت حتى نخلصها.

○ سلام: لكن هذا ليس معناه لا مركزية مالية.

○ شمعون: طيب ماذا تعني بالادارية فقط.

○ سلام: من خلال الادارة، الادارات بتعمل وإنما إذا اردت ان تزيد الصلاحيات المالية والتربوية صار عنده صلاحيات يقوم فيها.

○ شمعون: أساس اللامركزية، هو حتى تسهل المعاملات للمواطن بالدرجة الأولى.

○ سلام: عندما نقول لا مركزية إدارية، يعني تشمل وزارة التربية. وزارة المالية، كل الوزارات. ولكن إذا بدك تقول لا مركزية مالية ولا مركزية تربوية.

○ شمعون: خلص ما دام الأمر هكذا فأنا موافق.

○ خدام: أنا مع الشيخ بيار هذه القصة تحتاج إلى اخصائيين. وبالنهاية بدكم تأخذوا واحد من الاتجاهين. إمّا اللامركزية الادارية او الادارة المحلية، وكلا النهجين له تطبيقات مختلفة عن الآخر، الادارة المحلية تعتمد أساساً على التمثيل الشعبي، عن مشاركة الشعب وإداراته شؤون نفسه واتخاذ القرارات. اللامركزية الادارية تعتمد على أن القرار السياسي والأساسي في كل المجالات قرار مركزي، ولكن من جهة التطبيق تطبقه الدولة بشكل اكثر راحة لا مركزية. فاعتمدوا احد الاتجاهين.

○ الرئيس الجميل: حسب توضيح أبو جمال، بدكم إدارة محلية او اللامركزية الادارية.

○ كرامي: إسمح لي بالاقتراح هذا فخامة الرئيس لا مركزية إدارية واسعة تقرب الادارة من المواطنين في مناطقهم، بتقديم اوسع الخدمات وتطوير هذه المناطق بصورة عادلة ومتوازنة، على ان يشرك الشعب في عملية التنمية في إطار وحدات اقليمية فاعلة ومتفاعلة.

○ خدام: ما المقصود من كلمة في إطار وحدات اقليمية فاعلة ومتفاعلة.

○ كرامي: مجالس المحافظات وهذه اللجان التي ستتشكل. لا مركزية إدارية واسعة تقرب الادارة من المواطنين في مناطقهم، بتقديم اوسع الخدمات لهم والعمل على تطوير هذه المناطق بصورة عادلة على ان يشرك الشعب في شؤون التنمية في إطار الوحدات الأقليمية.

○ جريصاتي: ثالثاً توصلاً إلى أوسع مشاركة في الحكم وإدارة شؤون البلاد، يصار إلى إعتماد السبل التالية:

١ ـ إشراك الطوائف الرئيسية في الحكم والادارة، من خلال المناصب الدستورية الآتي ذكرها: رئاسة الجمهورية ـ رئاسة مجلس النواب ـ رئاسة الحكومة ـ نيابة رئاسة الحكومة لشؤون الادارات العامة ـ نيابة رئاسة الحكومة للشؤون الانمائية والاقتصادية والاجتماعية، نيابة رئاسة مجلس النواب ورئاسة المحكمة الدستورية.

○ الرئيس الجميل: ممكن إضافة مجلس الشيوخ أيضاً حتى ما نفوّت على وليد بك.

○ شمعون: يجب ان نعدد من هي الطوائف الرئيسية، لأننا مختلفون بين ستة وسبعة،

○ سلام: أنا أقول هنا إشراك الطوائف الست الرئيسية إذا كان بتسمحوا بالتعديل التعديل وارد فيه الطوائف.

○ جنبلاط: دعونا نحدد الطوائف لماذا ستة وليس ٨ او ١٠

○ سلام: نقول الرئيسية.

○ شمعون: من ٢٠٠ الف وأكثر.

○ بري: الأرمن فإذن زيدوهم.

○ الرئيس الجميل: زدنا الأرمن صاروا سبعة.

○ خدام: لكن الأرمن ليسوا طائفة

○ الرئيس الجميل: الأرمن ارثوذكس.

○ خدام: لكن خلينا نجيب الأكراد والسريان والكلدان، يعني الأرمن إمّا كاثوليك إمّا ارثوذكس.

○ شمعون: على كل حال الأرمن ممثلون في مجلس النواب بخمسة نواب.

○ سلام: عندما نأتي لتصحيح قانون الجنسية، يمكن ان يمثل غيرهم مصيبتنا نحن بالطوائف الستة، هلق بدنا نجي نزيدهم.

○ الرئيس الجميل: هنا عندنا تحفظ هو صغير، ما بعرف لأي حد فينا نستغيب الطوائف غير الموجودة هنا بمعرض التوزيع. هذا فقط الضعف الوحيد في إجتماعنا

○ شمعون: يعني الروم رابع طائفة وغير ممثلين بالاجتماع هنا.

○ سلام: بتحبوا تقرأ ملاحظاتنا على هذا البند.

○ الرئيس الجميل: تفضل.

○ سلام: ثالثاً توصلاً إلى أوسع مشاركة في الحكم والقرار السياسي وإدارة شؤون البلاد، يجب إعتماد السبل التالية:

١ ـ إشراك الطوائف الست الرئيسية في الحكم والادارة من خلال المناصب الدستورية التالية: رئاسة الجمهورية ـ رئاسة مجلس النواب ـ رئاسة الحكومة ـ نيابة رئاسة الحكومة ـ نيابة رئاسة مجلس النواب ـ رئاسة المحكمة الدستورية.

٢ ـ توسيع التمثيل النيابي وزيادة عدد النواب إلى ١٢٠ نائباً، وتوزيع المقاعد مناصفة على المسلمين والمسيحيين.

٣ ـ جعل ولاية رئيس المجلس النيابي سنتين بدلاً من سنة واحدة.

- فرنجية: هذه النيابات موزعة على أي طوائف من الطوائف الست.
- سلام: مذكور مناصفة بين المسلمين والمسيحيين.
- فرنجية: نيابات الحكومة ونيابة رئيس المجلس.
- سلام: اليوم نيابة رئيس الوزارة عرفاً ارثوذكسي، ونيابة رئيس المجلس عرفا ارثوذكسي.
- فرنجية: بمشروع ورقة العمل عاطيين صلاحيات لنائب رئيس الحكومة.
- سلام: لا إسمح لي هذه لا نقبلها أبداً.
- فرنجية: هنا عاطيين صلاحيات، هذه الورقة توزعت علينا من رئاسة الجمهورية.
- سلام: فخامة الرئيس بيقول هذه ليست ورقته ولا ورقة الرئاسة.
- فرنجية: اخذها من أوراق العمل التي قدمناها.
- الرئيس الجميل: خلينا نكون واضحين، نحن كان يهمنا الفائدة والمشاركة انطلاقاً من البند الأول مشاركة أوسع لكل الفئات ولكل الطوائف، اعتبرنا إنه بالشكل هذا ممكن يكون هناك طوائف معينة تكون مرتاحة في بعض المراكز.
- سلام: نرجع ونقول الآية الكريمة «من عنده يعطى ويزاد ومن ليس عنده يؤخذ منه» رئاسة الوزارة يكفينا إنها صايرة «باش كاتب».
- فرنجية: يا دولة الرئيس الدستور لغاية اليوم، نحن ماشيين عليه قل لي ما هي صلاحيات رئيس الجمهورية إذا بتريد.
- سلام: كل شيء.
- فرنجية: الان كل شيء، شيء، والنصوص شيء آخر.
- سلام: منشان هيك منرجع للنصوص.
- فرنجية: النصوص شيء آخر، عندي الدستور اللبناني، بتريد اعطيك إياه حتى ندرس صلاحيات رئاسة الجمهورية.
- سلام: أنا حافظ الدستور غيباً، فخامة الرئيس بتريد اقرأ لك.
- الرئيس الجميل: العرف كمان وليس الدستور فقط.
- فرنجية: إذا بدنا نرجع لنظام انكلترا، ملكة متمثلة بالشعب وليس لها أي صلاحيات، هذا شيء آخر، او بدنا نعطي صلاحيات للفئتين أو بدنا نحرم الفئتين، او بدنا نعطي كل الصلاحيات لفئة واحدة.
- سلام: لا، المشاركة بين الفئتين.
- فرنجية: صرنا بالجيل العشرين وبشيبتنا وبعدنا عمنحكي طائفياً هذه أنا ما بفهها.
- سلام: الحل نلغي الطائفية الغاء تاماً.
- بري: أنا اقترح إلغاء النص كله، وإبداله بالغاء الطائفية السياسية الغاء عاماً شاملاً.
- كرامي: أنا موافق.
- جنبلاط: أنا موافق.
- فرنجية: مع إعطاء حق الانتخابات للمغترب وأنا موافق.
- بري: وأنا موافق.
- سلام: رجعنا ٤١ سنة للوراء يوم أيوب تابت وقامت القيامة. وتدخل المندوب السامي والغى رئاسته، بدنا نرجع ٤٠ سنة للوراء، أربعين سنة غير معقولة.

○ خدام: أنا أقترح الرئيس فرنجية والرئيس شمعون والشيخ بيار يحددوا صلاحيات رئيس الوزارة ومجلس الوزراء والرئيس كرامي ونبيه ووليد والرئيس عسيران والرئيس سلام يحددوا صلاحيات رئيس الجمهورية.

○ كرامي: الاثنان بلا صلاحيات

○ خدام: لا بأس خلينا نتناقش ونرى كيف ممكن يصير لغة تفاهم بين بعضكم البعض. وما دام انحكى عن توزيع المناصب الرئيسة على الطوائف فالجانب المسيحي يحدد صلاحية رئيس الوزارة كما يراها، والجانب المسلم يحدد صلاحية رئيس الجمهورية كما يرى، عندئذ إمّا أن توافقوا على الصلاحيات او المسلمين يأخذوا رئاسة الجمهورية، والمسيحيين يأخذوا رئاسة الحكومة والبرلمان.

○ فرنجية: رحمة الله على الملك عبد العزيز يا أبو جمال، هو الذي فرض رئاسة المسيحية للبنان في لبنان.

○ سلام: لا ما فرضها، بقبولنا والله.

○ فرنجية: لم يفرضها، اقترحها.

○ خدام: الآن انت فخامة الرئيس تقول رئيس الجمهورية ليس عنده صلاحيات

○ فرنجية: دستورياً.

○ خدام: اعطيني الدستور اللبناني إذا بتريد.

○ سلام: تاريخياً نحن بقبولنا تمسكنا بالجمهورية للموارنة.

○ شمعون: يعني بدكم تحرمونا من كل شيء.

○ سلام: لا أقول تاريخياً أنت بتعرفها اكثر مني.

○ فرنجية: الذي اقترح هذا الشيء والذي وافق عليه رأساً، الله يرحمهم، كلهم مغفور لهم كلهم توفوا من حيث فؤاد شهاب، شكري بك...

○ سلام: استمرت من أيام الفرنسيين.

○ الرئيس الجميل: يا أبو جمال ممكن المادة الدستورية ليست هي الأساس. الأساس هو العرف المتبع حتى الآن.

○ خدام: طيب ثبتوا هذا العرف. رئيس الجمهورية، ما صلاحيات رئيس الجمهورية ما هي صلاحيات مجلس الوزراء.

○ فرنجية: تفضل اطلع عليها في الدستور.

○ خدام: في الدستور.

○ فرنجية: إبدأ بالمادة ١٨.

○ خدام: تناط السلطة الاجرائية برئيس الجمهورية، وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفقاً للدستور. هنا الرئيس اصبح السلطة التنفيذية والوزراء يعاونوه معاونة فقط.

بعدين القسم يقول: عندما يقبض رئيس الجمهورية على أزمة الحكم، يقسم اليمين الدستورية كذا كذا. الدستور اعتبر رئيس الجمهورية هو السلطة التنفيذية، هو السلطة الاجرائية.

○ فرنجية: بالتعاون مع الوزراء.

○ خدام: يعاونه، هناك فرق بين يشاركه ويعاونه، الان أنا مصطفى الحاج علي يعاونني. لكن ما بيقدر يشاركني هل أنا عمبحكي من الناحية الدستورية؟.

○ فرنجية: لغوياً شو بدنا فيها شو مكتوب يعاونه، ممكن أنا أحمل ٢٠٠ كلغ بدون معاونة ثلاثة معي ليس ممكناً.

○ خدام: فخامة الرئيس، ممكن أنا احضر ثلاثة حتى يجيبوا لي ٢٠٠ كلغ أكل على البيت وآكل أنا وأشبع وهم قاعدين برا لا يأكلون. يعني هناك فرق بين يعاون وبين يشارك.

○ فرنجية: مين المخطىء.

○ خدام: بدك ثلاثة يدخلوا لعندي يأكلوا غصباً عني، هذا هو الحاصل في لبنان.

○ فرنجية: لا يا أخي، عندما تحرمهم من الأكل يقولو لك بخاطرك بطلنا نتعاون معك.

○ سلام: في خلل هنا نقرأ الدستور مجتزأ. هناك مادة أخرى تقول كل قرار يأخذه رئيس الجمهورية يجب ان يكون موقعاً من الوزير المسؤول هنا القرار هو قرار لا يكون شفهياً عادة يرتبط في من يعطي القرار، لازم يكون مدون،

بس مش عميكون مدون، رئيس الجمهورية يتصل بالكبير وبالصغير وبيعطي اوامر وبيعطي تعليمات، رئيس الوزارة ما عنده خبر والوزير كذلك.

O شمعون: صار شي من هذا.

O فرنجية: مرينا برئاسة الجمهورية، وما كنا نخزق ورقة الا بالتشاور والتعاون.

O سلام: أنا أمس ضربت مثلاً وذكرت فيه فخامة الرئيس شخصياً، كان هناك وزراء مجهولون بيسموهم الذين جبتهم، وزارة الشباب سنة ٧٠، جاءوا ونحن داخلين على مجلس الوزراء يشكوا انو عميجي موظفين عند رئيس الجمهورية وبيتعاطى معهم وبيعطيهم تعليمات بدون علمهم. قلنا يا فخامة الرئيس اسمع الشباب ماذا يقولون. قال فخامة الرئيس، ! تعوا لهون، كل موظف يأتي عند رئيس الجمهورية، وبدون علمكم وبوجودكم، انتم مسؤولين تعاقبوه.

O فرنجية: مظبوط هيك. لكن التقى شي واحد يعاقب. أنا مر خلال ولايتي ٧٥ وزيراً ثلاثة كانوا يقولو لا. حسن مشرفية، حسن الرفاعي، والبير مخيبر. هؤلاء الوحيدون الذين كانوا يقولوا بمجلس الوزراء، لا.

O سلام: لكن أصول التعامل. نحن نجتمع هنا حتى نوضع أصول التعامل.

O الرئيس الجميل: كنا انطلقنا بالمادة الثالثة، وأبو جمال هو الذي شرد الحديث. هناك اقتراح بقضية اشراك الطوائف الرئيسة في الحكم والادارة.

O سلام: أنا كنت اقرأ وسمحتولي اقرأ لحد ثالثاً، ولكن ٤ و٥ و٦ و٧ مترابط.

O الرئيس الجميل: طيب فيك تكمل.

O سلام: ٤ ـ إعتماد اكثرية الثلثين في مجلس النواب للنظر والبت في القضايا ذات الطابع المصيري مع تحديدها حصراً من قبل حكومة الاتحاد الوطني. ٥ ـ إعتماد اكثرية ٥٥٪ في المجلس النيابي لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الأولى، وإعتماد النسبة ذاتها في انتخاب رئيس مجلس الوزراء، وبالاقتراع على الثقة بحكومته او نزعها عنها.

٦ ـ تعديل قانون الانتخاب، وإعتماد المحافظة كوحدة انتخابية، وإجراء تحديد إداري جديد لنطاق المحافظات، مما يؤدي الى زيادة عددها وتحديث عملية الاقتراع ووسائلها.

٧ ـ إنشاء مجلس اقتصادي إجتماعي، تتمثل فيه الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والعلمية، وإبداء المشورة في مجالات اختصاصهم.

٨ ـ يجري انتخاب رئيس الوزارة من قبل المجلس النيابي، ويتولى الرئيس المكلف تأليف الحكومة ورفعها الى رئيس الجمهورية لأصدار مراسيم التعين، وإذا تعذر على الرئيس المكلف تأليف الحكومة في غضون ٣٠ يوماً من تاريخ إنتخابه، يعتبر تكليفه منتهياً، ويجتمع المجلس النيابي حكماً وخلال مهلة اسبوع، لانتخاب رئيس جديد لمجلس الوزراء. يجري تحديد صلاحيات رئيس مجلس الوزراء من خلال ما يمارسه عرفا، ويجري تكريسه من قبل حكومة الاتحاد الوطني بما في ذلك ترؤسه مجلس الوزراء.

٩ ـ يقسم رئيس مجلس الوزراء اليمين الدستورية أمام المجلس النيابي الذي انتخبه.

١٠ ـ تصدر جميع المراسيم وتنشر جميع القوانين، بالاشتراك بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، وتحمل توقيعهما.

١١ ـ تمثل الحكومة أمام المجلس النيابي لنيل الثقة، وتستمر في عملها ما لم يحجب المجلس النيابي الثقة عنها او يقدم رئيس مجلس الوزراء استقالة حكومته، أو إذا إستقال ثلثاً اعضائها.

١٢ ـ يصار إلى تأليف المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، والى إنشاء محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين والبت في كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية وتعيين رئيس مجلس الوزراء. يجري تعيين رئيس المحكمة الدستورية بناء على إقتراح مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب.

١٣ ـ يجري إعادة النظر في التنظيم الاداري المنصوص عنه في المرسوم الاشتراعي رقم ١٦ تاريخ ٥٩/٦/١٢، في إتجاه تعزيز اللامركزية الادارية على الأسس التالية:

أ ـ الاستغناء عن الأقضية، والاستعاضة عنها بزيادة عدد المحافظات وتعزيز المجالس البلدية وتوسيع صلاحياتها الادارية والتنظيمية.

ب ـ توسيع صلاحية ممثلي السلطة المركزية في المناطق الادارية، ورفع تمثيل الوزارات في هذه المناطق اي اعتماد تنظيم لا حصري موسع.

ج ـ رفض كل تنظيم لا مركزي ذي طابع سياسي.

هذه البنود تحت ثالثاً.

- شمعون: بعد باقي بند ما قرأته.
- سلام: ما هو
- شمعون: بدنا نحط رئيس الجمهورية بالسجن.
- سلام: هذه من عندك.
- شمعون: أخذتم كل صلاحياته مش ناقص الا ان نضعه بالحبس.
- الرئيس الجميل: بدنا نشوف ورقة، بدنا نعتمد، الرئيس سلام قدم ورقة رداً على ورقة أمس.
- سلام: أنتم طلبتم مني أن اضع ملاحظات على ورقة أمس.
- شمعون: البند الأول ما حددنا الطوائف الرئيسة، من هي هذه الطوائف؟
- سلام: حتى الآن عندك ستة. وصدفت إنه بالناحية الاسلامية ٣ مذاهب، وبالناحية المسيحية ٣ مذاهب.
- جنبلاط: والأقليات.
- سلام: ساعتها بدك تلغي الطائفية.
- الرئيس الجميل: بتحب توزعلنا الطوائف، رئيس سلام.
- سلام: الطوائف الست الرئيسية، أنا اخذتها على إنها مفهومه الموارنة، الأرثوذكس، الكاثوليك، سنة، شيعة، دروز.
- الرئيس الجميل: بالتقسيم هذا كل شي باقي على حاله.
- سلام: هيك عندنا.
- الرئيس الجميل: الفقرة الثانية بالنسبة لتوسيع التمثيل النيابي مقبولة.
- سلام: أنا اضفت عليها العدد ١٢٠
- الرئيس الجميل: طيب ١٢٠
- بري: نحن نقترح النص التالي: إلغاء الطائفية في التمثيل النيابي والمجالس المنتخبة عامة، وعلى أساس جعل لبنان بكامله دائرة انتخابية واحدة، مع زيادة عدد النواب واعتماد القاعدة النسبية.

- فرنجية: أستاذ بري جعل لبنان دائرة واحدة، مفروض يوجد أحزاب في لبنان. أحزاب علمانية غير طائفية، إلى أن يكون هناك أحزاب علمانية غير طائفية، أنا أوافق معك، ولكن اليوم إذا أنا إبن زغرتا بدي انتخب نائب النبطية، نرشح غير عبد اللطيف الزين أو أحد إخوته. إذا ترشح غير الذين اعرفهم شخصياً وما بدي انتخب الذين اعرفهم، ما هي معلوماتي عن إبن النبطية المرشح وأنا لا أعرفه.

- بري: واقع أمرنا اليوم، إذا أخذنا بالمبدأ الذي نتحدث منه، لن تحصل إنتخابات نيابية على ما أظن لفترة قد تطول إلى ٤ أو ٥ سنوات، لأنه هناك إحتلال موجود. لما بدنا نأخذ المبدأ بإنتظار إجراء الانتخابات على الأرض، أكيد الأحزاب التي تفرخ تفريخ كلها ستموت، وفعلاً يبقى حزبان او ثلاثة في لبنان أساسيين، هذه الأحزاب أحزاب لبنانية حقيقية، يعني بتكون أنت تعد العدة من الآن تتصير الانتخابات. هذه اول غاية.

- فرنجية: اليوم إذا استثنينا الحزب الاشتراكي فيك تعطيني حزب من الأحزاب القائمة غير طائفي.
- بري: نحن غير طائفيين، حركة أمل حطوها حركة شيعية وهي ليست شيعية.
- فرنجية: أنت محصور في محافظة. الحزب إذا لم يكن شاملاً كل لبنان لا يكون حزباً.

O بري: أنا لست محصوراً بمحافظة، فخامة الرئيس. نحن في البقاع اكثرية في بيروت موجودون بكثرة كحزب الجنوب موجودون بكثرة.

والغاية القصوى عندي من النص هو: وضعنا الان في لبنان فيه حساسية طائفية مرهفة، صار كل واحد منا منغلق على نفسه دون شعور. لما بيصير لبنان كله دائرة انتخابية واحدة، إبن زغرتا تماماً اللي بدو يترشح، بحاجة لأبن اقصى الجنوب أو اقصى الشمال أو اقصى البقاع. بالطريقة هذه ما بيعود يوصل إلا النائب المعتدل سواء مسيحياً كان او مسلماً، وبالطريقة هذه فعلاً بتصير المادة الدستورية التي تقول إن النائب يمثل الأمة جمعاء منكون حققناها. وبنظري أنا لبنان لا يحكم الا من المعتدلين. هذه غايتنا من هذا النص.

O فرنجية: حتى إبن الجنوب يعرف من هو إبن زغرتا بدها وقت.

O بري: عندك ٥ سنين بعد.

O فرنجية: لماذا منقول ٣ شهور، ٥ شهور...

O بري: يا ريت.

O فرنجية: لا إذا أخذنا مواقف نقدر نحرر بلادنا بمواقفنا، اليوم إذا قلنا لأميركا نحن منقطع العلاقات الدبلوماسية معك خلال شهر إذا ما سحبتي الأسرائيلي.

O الرئيس الجميل: الآن عندنا ١ - إلغاء الطائفية بالتمثيل النيابي - ٢ - إبقاء الطائفية.

O جنبلاط: أنا مع نبيه.

O عسيران: أنا كذلك.

O كرامي: وأنا كذلك.

O سلام: وأنا كذلك.

O فرنجية: أنا موافق شرط، ان يشترك في الانتخابات المهاجر اللبناني.

O بري: أنا معك.

O سلام: على ان يقيم في لبنان

O بري: لا إن أي لبناني يحمل جواز سفر لبناني، وهو مقيم في اوستراليا، بإمكانه الذهاب الى السفارة اللبنانية في اوستراليا ويصوت.

O شمعون: إلغاء الطائفية شامل.

O بري: شامل.

O شمعون: حتى نقر هذا الشيء، نطلب من رئيس الجمهورية يؤجل الجلسة حتى تبرد اعصابنا.

O الرئيس الجميل: الرئيس فرنجية والرئيس شمعون تمسكوا بقضية المناصفة في مجلس النواب.

O فرنجية: لا موافق على إلغاء الطائفية.

O الرئيس الجميل: عميقلك العلمنة الشاملة.

O فرنجية: أيه.

O سلام: دعنا نحدد ماذا تعني العلمنة بمفهوم الرئيس شمعون.

O شمعون: فصل الدين عن الدولة.

O الرئيس الجميل: انت عارف تماماً ماذا يقصد الرئيس شمعون.

O سلام: لنوضحها.

O فرنجية: موافق على الأحوال الشخصية دولة الرئيس.

O سلام: اوافق على كل شيء، ما عدا ما يمس الدين.

O فرنجية: هذا يمس الدين.

O سلام: لذلك أنا اسأل، هل يمكن ان نقر العلمنة دون مس الدين، ضروري نمس الدين

○ الرئيس الجميل: عندنا ٣ إقتراحات.

- إقتراح ١٢٠ نائباً مناصفة.
- إلغاء المناصفة، على أن يصوت كل المغتربين.
- تركها حرة.

الرئيس عسيران المناصفة - دولة الرئيس سلام ودولة الرئيس كرامي ما عندهم مانع، الرئيس فرنجية والجبهة كذلك الأمر. هناك اعتراض من الأستاذ نبيه ووليد بك على المناصفة.

○ بري: ما في إعتراض عندنا مشروع مقابل.

○ جنبلاط: بدنا ما ننسى مجلس الشيوخ، أنا لا أمشي في هذه الحالات من دون مجلس الشيوخ.

○ بري: نحن متمسكون بمشروعنا، وهو إلغاء الطائفية في التمثيل النيابي والمجالس المنتخبة عامة، وعلى أساس جعل لبنان بكامله دائرة انتخابية واحدة مع زيادة عدد النواب واعتماد القاعدة النسبية.

○ فرنجية: غير زيادة عدد النواب أنا أخالف تماماً.

○ جنبلاط: لنكمل بعد الغداء.

○ الرئيس الجميل: بتحبوا نرفع الجلسة ونرجع الساعة السادسة؟

○ خدام: أربعة.

○ شمعون: خمسة مش أربعة.

○ الرئيس الجميل: أنا بقول ستة، حتى اقدر أعمل إتصالاتي.

○ فرنجية: لا أربعة ولا ستة، خمسة.

○ الرئيس الجميل: الساعة خمسة إذا بتريدوا. (ترفع الجلسة).

محضر الجلسة الثامنة لوزان ـ بعد ظهر ١٨/٣/١٩٨٤

الرئيس الجميل: نستأنف أعمالنا والكلام لدولة الرئيس خدّام.

○ خدام: صارت مناقشات كثيرة الواضح وجود مشاكل متعددة، ولكن اهم المشاكل هي مسألة التوازن، والمشاركة. بالمناقشة مع فخامة الرئيس استنتجنا استنتاجاً مشتركاً فخامة الرئيس والأخ محمد وأنا والأخ رفيق، يوجد أمور واصلة تقريباً لأبواب مسدودة، كل فريق متمسك بوجهة نظره. فرأينا إنه ممكن الأخ محمد وأنا نعقد إجتماعا مع بعض الاخوان من جهة وإجتماع مع البعض الاخر من جهة ثانية ونحاول ان نسلك إمكانيات فتح الطرق المسدودة فإذا كنتم موافقين ممكن ترفع الجلسة ساعتين. ونعمل جلسة او جلستين او ثلاثا. لأنه باستمرار المناقشة يشعر الواحد إنه ماشي ماشي وفجأة تقال كلمة فتصير المناقشة فيها، ونعود لنقطة البداية. فبغض النظر عن الاشكال، هناك جوهر لازم يصير إتفاق عليه. إذا صار إتفاق على هذا الجوهر عندئذ فصياغته للوفاق والمصالحة ام لا. البلد مكونة من جناحين، ما في جناح بيقدر ان يطير لوحده. هذا الجسد الذي اسمه لبنان لا بد ان يطير بجناحيه. الجناح الاسلامي والجناح المسيحي كيف يطير الجناحان من جديد بالوفاق هذا هو الموضوع، لازم يشعر الواحد إن له إمكانيات. الاستمرار بالمناقشة اوصلنا للباب المسدود. الفكرة ليست أن واحداً يريد أن يأخذ والثاني لا يريد ان يأخذ، الفكرة كيف ننقذ البلد بالوفاق هذا اقتراحي.

○ سلام: موافق.

○ كرامي: أريد أيضاح ناحية، فخامة الرئيس طبعاً المفروض ان نتفق على مبدأ المشاركة وطالما إننا معترفون ان البلد نصفان، يعني تحديد الصلاحيات للمراكز كلها، بشكل لا تتناقض ولا يهيمن احدها على الاخر بل تتكامل وتتعاون لمصلحة البلد، يعني إذا كان الغاية فعلاً هكذا، عند ذلك تبحث كل الأمور.

○ خدام: لا أعتقد بوجود خلاف على مبدأ المشاركة، هل بين الاخوان من يعترض على المشاركة.

○ فرنجية: صار لنا خمسين سنة عايشين مع بعضنا، وللفت النظر إذا كنا اليوم موجودين في لوزان حتى نبحث قضية مشاركة وقضية صلاحيات وقضية كذا ومتناسيين ما يحصل على أرضنا. فهذا لا يشرفنا أبداً.

○ خدام: فخامة الرئيس كله مرتبط ببعضه البعض.

○ فرنجية: هذه الحرب القائمة اليوم في لبنان لماذا، حتى اليوم نحن لم نختلف مع بعضنا وليس هناك خلاف لبناني ـ لبناني يوجد تخطيط أميركي لتهجير اللبنانيين، هذا التخطيط ماذا يجب ان نعمل حتى نرتاح منه.

○ خدام: توحدوا.

○ فرنجية: نتوحد. نعم أنا مستعد ونقطع علاقاتنا مع أميركا، واتمنى لعلها تقتنع إن هذا البلد يريد العيش، وإذا اتفقنا هنا والمقاتلون لا يزالون في متاريسهم ماذا قدمنا؟ الناس سيضحكون علينا.

○ خدام: فخامة الرئيس مفترض بالاتفاق ان يكون له شقان شق سياسي وشق أمني، لان الشق الأمني لا يسير الا بوجود الشق السياسي، واعتقد بوجوب اتفاق متكامل بكل جوانبه. فلازم يصير حل شامل بجوانبه الأمنية والسياسية.

○ الرئيس الجميل: كيف تريدون ان تكون الجلسات الثنائية.

○ خدام: إذا وافقتم عليها نبدأ فوراً. ونتصل بالاخوان.

○ سلام: أنا اعتقد ان وجود الاخوان هنا لأجل هذه الغاية لنستفيد منها.

○ فرنجية: إجتماع كل فئة منا مباشرة مع الاخوان يمكن ان يفهمونا ونفهم اكثر. اليوم لبينما أحدنا يطلب الكلام ويحكي، يمكن ينسى ماذا كان مفكر يحكي.

- خدام: أنا دسيت عنك دسة كبيرة، قلنا الرئيس بقي يناقش نصف ساعة ويريد ان يلغي كلمة التخطيط العلمي.
- كرامي: على كل حال إذا كان الاقتراح مقبولاً لنربح الوقت ولا نضيعه.
- خدام: يمكن هناك أمور تحكى بحرية اكثر من غيرها.
- الرئيس الجميل: لربما في نهاية الاستشارات نطلع بورقة مقترحة.
- خدام: «قبل كل شيء يجب ان نجتمع معكم ونسمع لكم ونشوفكم، لأن هذه ذمة تاريخية وأمانة تاريخية، وما بدنا أي كلمة لا يكون حولها إتفاق».
- الرئيس الجميل: الان بدنا نرفع الجلسة. وإذا خلصنا الاستشارات الليلة منرجع للجلسة.
- سلام: خلي الجلسة مفتوحة.
- خدام: نحن خلال ساعتين إن شاء الله منخلص استشاراتنا.
- الرئيس الجميل: بتحب فخامة الرئيس فرنجية تكون أول المجتمعين.
- فرنجية: والله أنا بتصرفكم.
- كرامي: أيه ابدأوا بالرئيس فرنجية.

محضر الجلسة التاسعة لوزان ـ قبل ظهر ١٩٨٤/٣/١٩

○ الرئيس الجميل: كل الأبحاث والمشاورات التي حصلت خلال هذه الأيام من أبحاث علنية وتشاور بين المجتمعين والمؤتمرين، وضع مشروع توصية سنعرضها عليكم لربما تحظى على موافقتكم، وتضمن بقدر الامكان القاسم المشترك الممكن التوصل إليه في نهاية هذا المؤتمر. سنصور فوراً هذا المشروع ونعرضه عليكم.

○ كرامي: اليوم آخر جلسة هيدي

○ الرئيس الجميل: الله يسمع منك.

○ كرامي: هيك وارد في مقدمة المشروع.

○ الرئيس الجميل: إذا اتفقنا على المشروع وإذا كانت آخر جلسة على كل حال البيان بيبقى صالح لأخر جلسة، إذا كانت آخر جلسة اليوم يكون عال، وإذا بكرا بيكون بكرا.

وتلى جريصاتي مشروع البيان على الشكل التالي: (الحقيقة إنه نص ورقة خدّام)

«إن مؤتمر الحوار اللبناني الذي انعقد في دورتين، الأولى في جنيف بتاريخ ٨٣/١٠/٣١ إلى ٨٣/١١/٤، والثانية في لوزان من ٨٤/٣/١٢ إلى ٨٤/٣/١٩ قرر بالاجماع اعتماد المبادىء والأسس الواردة في هذه الوثيقة إطاراً جديداً ومتقدماً لاصلاح وتطوير الأوضاع اللبنانية وإنهاء الحرب وكل أنواع الاقتتال، وتجاوز الآثار المترتبة عنها وتحرير الأرض والانتقال بالبلاد الى حال السلام والاستقرار، والعودة إلى الحياة الديموقراطية، ترسيخاً لوحدة الوطن أرضاً وشعباً ومؤسسات.

ومن هذا المنطلق تم الأتفاق على الآتي:

١ ـ هوية لبنان وانتماؤه: لبنان سيدحر مستقل. وواحد، أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً، وهو عربي الانتماء والهوية وعضو مؤسس عامل في جامعة الدول العربية، وملتزم بكافة مواثيقها، على أن تجسد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

٢ ـ تحرير الجنوب:

أ ـ يتبنى المؤتمر نص القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء بتاريخ ٥ أذار ١٩٨٤ والقاضي بالغاء إتفاقية ١٧ أيار ١٩٨٣.

ب ـ يشعر المؤتمر بالروح الوطنية العالية التي يتحلى بها أبناء الجنوب في مقاومتهم للاحتلال الأسرائيلي.

ج ـ يتمسك المؤتمر بقرارات مجلس الأمن الرامية إلى تأمين الانسحاب الأسرائيلي وبسط السيادة اللبنانية في الجنوب.

د ـ يوصي المؤتمر بقيام الحكومة اللبنانية بكل الاجراءات اللازمة لوضعها ترتيبات أمنية تكفل سيادة الدولة اللبنانية والأمن في الجنوب، وتمنع التسلل من جميع الأراضي اللبنانية.

هـ ـ يطالب المؤتمر بزيادة عدد قوات الطوارىء الدولية في الجنوب، وزيادة فعاليتها.

و ـ يطالب المؤتمر بتعبئة الرأي العام العالمي، وتنظيم الحملات الديبلوماسية والاعلامية دعما للحق اللبناني في مواجهة الاحتلال الأسرائيلي.

٣ ـ النظام السياسي: إن بناء لبنان الغد وإقامة دولة حديثة متطورة ومتحررة من رواسب الماضي وقيوده، يتطلب وضع دستور جديد مبني على أسس ترسخ وحدة الوطن واستقلالة وانتماءه العربي وتعزز النظام الجمهوري الديموقراطي البرلماني وتحقق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات لجميع اللبنانيين، لذلك قرر المؤتمر تأليف حكومة إتحاد وطني وتشكيل هيئة تأسيسية تضم ممثلين عن القوى والتوجهات المختلفة في البلاد لوضع مشروع دستور للبنان المستقبل، خلال مهلة لا

تتجاوز العام الواحد، وستدرس الهيئة استحداث المراكز والمؤسسات المناسبة، بما في ذلك مجلس الشيوخ. وإلى ان يوضع هذا الدستور موضع التنفيذ وقرر المؤتمر اعتماد الاصلاحات التالية:

أ - إلغاء الطائفية في الوظائف العامة إلغاء شاملاً.

ب - يستثنى من هذا الالغاء وظائف الفئة الأولى، على ان تكون هذه الوظائف مناصفة ومداورة بين المسيحيين والمسلمين، وعلى ان تسوى أوضاع هذه الفئة خلال سنة.

ج - مع مراعاة أحكام الدستور المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية والتي لا تتعارض مع النص التالي: يعتبر مجلس الوزراء السلطة التنفيذية والادارية العليا في الدولة. ويتكون من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء، ويمارس جميع صلاحياته التنفيذية والادارية بما في ذلك:

١ - وضع السياسة العامة للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والمالية والانمائية والتربوية والاجتماعية، وفي غير ذلك من المجالات.

٢ - يضع مشاريع القوانين والمراسيم كما يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة.

٣ - يشرف على تنفيذ القوانين والأنظمة ويراقب عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها.

٤ - يقرر حالة الطوارىء ويلغيها، كما يقرر الحرب والتعبئة العامة وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية، مع مراعاة صلاحيات المجلس النيابي.

٥ - توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات وجميع أعمال الادارات والمؤسسات العامة التابعة للدولة.

٦ - وضع مشروع الموازنة التابعة للدولة.

٧ - تعيين موظفي الفئة الأولى وإقالتهم.

١ - رئيس الوزراء: يتم إنتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالأكثرية النسبية، ثم يقوم رئيس الوزراء بإجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة ويتم وضع لائحة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية وبعدها تصدر المراسيم. وفي حال إمتناع رئيس الجمهورية عن إصدار مرسوم تعيين الوزارة خلال مدة اسبوع، يعرض رئيس الوزراء الأمر على المجلس النيابي، فإذا أيد المجلس موقف رئيس الوزراء بالأكثرية المطلقة، على رئيس الجمهورية إصدار المرسوم حكماً.

٢ - إصدار جميع المراسيم ومشاريع القوانين يتم، بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزير المختص وتحمل توقيعهم، ما عدا مراسيم تعيين رئيس الوزراء، تكريساً لاختيار مجلس النواب وقبول استقالة الوزارة أو إعتبار الوزارة مستقيلة في الحالات التالية:

أ - إذا إستقال رئيسها.

ب - إذا حجب عنها المجلس الثقة:

ج - إذا استقال نصف اعضاء الوزارة.

ويتمتع رئيس الوزراء بجميع الصلاحيات التي يمارسها عرفاً، فإقالة الوزراء تتم بناء على إقتراح رئيس الوزراء وبالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

٣ - يشرف رئيس الوزراء على أعمال الوزراء ومتابعتها، ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء.

٤ - تحديد مهلة ٣٠ يوماً لتوقيع مشاريع المراسيم المقررة في مجلس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية أو ردها خلال هذه المدة لأسباب معينة، ويبدأ سريان المهلة منذ تاريخ إيداع المشاريع لدى المديرية العامة لرئاسة الجمهورية، وإذا أصر رئيس الوزراء والوزير المختص على المشروع يحال إلى مجلس الوزراء للبت به وتحدد نصف المهلة لرئيس الوزراء من تاريخ إيداعها.

٤ - مجلس النواب: ينتخب رئيس مجلس النواب ونائبه وأعضاء مكتب المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد.

- يوسع التمثيل الشعبي من خلال زيادة عدد النواب الى ١٢٠ نائباً، وبالشكل الذي يحقق صحة هذا التمثيل

وعدالته في إطار المناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

- يوضع قانون انتخاب جديد يؤمن اوسع وافضل تمثيل على أساس وطني.

- يعمل على إجراء إنتخابات نيابية عامة في أقرب وقت ممكن.

- بصورة مؤقتة وحتى يصبح ممكناً إجراء انتخابات، يتم تعيين نواب لملء المراكز الشاغرة والمستحدثة من قبل حكومة الاتحاد الوطني.

٥ - المحكمة العليا والمحكمة الدستورية:

- يصار الى تأليف المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزارات، المنصوص عنه في الدستور وإلى إنشاء محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين والبت في كل النزاعات الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية، وتسمية رئيس الوزراء إضافة الى النزاعات التي قد تنشأ بين الادارات المركزية واللامركزية.

- يعين رئيس المحكمة الدستورية بناء على إقتراح مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب.

٦ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

- ينشأ مجلس اقتصادي وإجتماعي، تتمثل فيه الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والعلمية لابداء المشورة في مجالات إختصاصهم.

٧ - اللامركزية الادارية:

- إعادة النظر في التنظيم الاداري المنصوص عنه في المرسوم الاشتراعي رقم ١١٦ بتاريخ ٥٩/٦/١٢ بإتجاه تعزيز اللامركزية الادارية.

أ - في زيادة وإعادة توزيع المحافظات بشكل يؤمن مصالح المواطن.

ب - في تعزيز المجالس البلدية والاتحادات البلدية والمحافظات وتوسيع صلاحياتها.

ج - إعتماد التمثيل الشعبي في مجالس المحافظات.

د - تحويل أكبر عدد من المهام والمسؤوليات الادارية من السلطة المركزية الى السلطة المحلية.

٨ - المراسيم الاشتراعية والتعيينات:

- المراسيم الاشتراعية: إعادة النظر بالمراسيم الاشتراعية وسائر النصوص التي تتعارض مع مقررات مؤتمر الحوار الوطني والمصلحة العامة.

٩ - الجنسية:

- وضع قانون جديد للجنسية وتسوية الأوضاع العالقة والتي قيد الدرس. وتؤلف محاكم خاصة للنظر خلال سنة في قضايا الجنسية العالقة والبت بها.

- الغاء ذكر المذهب عن الهوية.

- التربية والاقتصاد والانماء.

١ - التربية - تعزيز التعليم العام، بما يؤدي الى تعميمه والزاميته ومجانيته وتطوير البرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية وهوية لبنان، وتضع الحكومة برنامجاً لتحقيق ذلك.

٢ - الاقتصاد والانماء

أ - العمل على تحقيق عدالة إجتماعية شاملة، من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي واعتماد الخطة الخمسية في مجال التخطيط الاقتصادي والمالي والميزانية.

ب - المحافظة على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية، التي يجب ان لا تسيء الى المصلحة العامة، مما يفترض تعديل الأنظمة الضريبية ومراقبة تطبيقها وحفظ حقوق الخزينة وتدعيم هيكلية القطاع العام.

ج - وضع خطة إنمائية خاصة بالمناطق التي تحتاج الى ذلك وتطويرها، من أجل إزدهارها بهدف تحقيق التوازن الانمائي العادل والمتكامل.

١١ - في المجال الأمني :

- إعتماد السبل الديموقراطية لحل النزاعات الداخلية وإلغاء جميع المظاهر المسلحة والعوائق وكل ما من شأنه منع الدولة من ممارسة مسؤولياتها، بما في ذلك حل الميليشيات المسلحة ومنع الجبايات غير القانونية وإقفال المرافق غير الشرعية.

- إبقاء الجيش خارج الصراعات الداخلية، على ان يكون الأمن من مهمات السلطة السياسية وقوى الأمن الداخلي.

- وضع سياسة دفاعية وأمنية، وقوانين للجيش والأمن الداخلي والأمن العام بما يتلاءم مع مبادىء الوفاق كما حددها مؤتمر الحوار الوطني. وتكلف حكومة الاتحاد الوطني فوراً وضع النصوص التشريعية والتنظيمية تبعاً لذلك.

- تشكيل لجنة وزارية من قبل حكومة الاتحاد الوطني فوراً، تناط بها أوسع الصلاحيات للاشراف على القوى المسلحة، من جيش وأمن داخلي وأمن عام، الى ان يتحقق ما ورد في البند السابق. وتشرف هذه اللجنة على إعادة بناء وتنظيم القوى المسلحة بما يعزز الوحدة الوطنية.

١٢ - المهجرون :

- إعادة المهجرين اللبنانيين منذ العام ١٩٧٥ مالكين ومستأجرين، الى المساكن والمناطق التي هجروا منها على ان توضع النصوص اللازمة تسهيلاً لهذا الهدف بما في ذلك تعديل قانون الايجارات عند الضرورة.

- تعطي حكومة الاتحاد الوطني الأولوية لأعمار المناطق المتضررة من جراء الحرب والأحداث، وترصد الدولة فوراً المبالغ اللازمة لهذا الغرض ولتقديم المساعدات والقروض للمهجرين تسهيلاً لعودتهم.

١٣ - الاجراءات المعجلة :

- تشكيل لجنة خاصة من قبل حكومة الأتحاد الوطني للتحقيق في الأحداث الأخيرة في الضاحية والجبل وبيروت وتحديد المسؤولية.

- تعزيز قوى الأمن الداخلي عدة وعدداً، باستدعاء إحتياطها والحاق عدد من مجندي خدمة العلم وكذلك عدد من احتياطي الجيش فيها. ويعهد الى هذه القوى تأمين الأمن والنظام في البلاد والاستعانة بها في فصل القوات المتقاتلة بعضها عن بعض.

- إطلاق سراح المخطوفين والمحتجزين فوراً والتعهد بالامتناع عن أية ممارسة تمس بالمواطن بما أمنه له الدستور وضميره.

- تأمين حرية المواطن بالتنقل وإزالة المظاهر المسلحة عن الطرق الدولية والرئيسية.

- تحييد أجهزة إدارة الدولة ودعوة الموظفين الى استئناف دوامهم.

- فتح المدارس في أقرب وقت ممكن، ونقل المهجرين الموجودين في بعضها الى عقارات شاغرة بصورة موقتة، على ان تباشر الحكومة فوراً بإقامة المساكن وينقل اليها المهجرون فور الانتهاء من تجهيزها.

- الاسراع في إصلاح شبكات الماء والكهرباء والهاتف.

- تأليف لجنة إعلامية تتمثل فيها كافة الاتجاهات، نقابتا الصحافة والمحررين ووزارة الاعلام والتلفزيون وتتولى :

أ - وضع أسس سليمة لسياسة اعلامية وطنية.

ب - تسيير اوضاع الاعلام الرسمي تكويناً واتجاها.

ج - ضبط الاعلام الخاص وفقاً لمقررات الحوار الوطني.

١٤ - رفع الرقابة عن الصحف والاكتفاء بالرقابة الذاتية وتتولى أمرها نقابة الصحافة. هذا، وفور انتهاء أعمال مؤتمر الحوار تشكل حكومة إتحاد وطني، لتنفيذ هذه المبادىء خلال فترة ستة أشهر، وتطلب من المجلس النيابي الصلاحيات الاستثنائية المناسبة لهذا الغرض، ويعود مؤتمر الحوار الى الالتئام بإنتهاء هذه الفترة في لبنان لتقييم ما تم تنفيذه من مقررات وتحديد المرحلة المقبلة.

○ كرامي: طال عمركم.

○ فرنجية: بالحقيقة يا فخامة الرئيس، ذكرنا إسرائيل ولكن نسينا إنها عدو، وفي شأن تحرير الجنوب احب الـذكر في البيان: يشعر المؤتمر بالاعتزاز بالروح الوطنية العالية التي يتحلى بها ابناء الجنوب لمقاومتهم لاحتـلال العدو الاسـرائيلي وتأمين انسحاب العدو الأسرائيلي. هنا اتمنى ان يرد رأيي بالنسبة لعلاقاتنا مع أميركا في المذكرة.

وفي النظام السياسي، ستقرر إنشاء مجلس الشيوخ، أنا شخصيـاً لا أوافق على مجلس الشيـوخ أبداً، مجلس النـواب ومش مخلصين.

وبالنسبة لـرئيس الوزراء، ينتخب بـالأكثرية النسبية، يعني قـررنا واتفقنـا على ان يكـون النواب منـاصفة بـالعدد ونرشح للمركز مسلم، بالتأكيد، وقلنا بـالأكثريـة النسبية عـلى الأقل نـرجع للرقم ٥٥ حتى يكـون لنا نـوع من الاشتراك بتعيين الرئيس الجديد ورئيس الوزارة، وأتأسف وأقولها بشدة، أصبح رئيس الدولة مباشرة هـذا مرفـوض ١٠٠٪ امضينا نهاراً كاملاً نبحث بالطائفية وبإلغاء الطائفية ثم نعطي كل الحقوق لطائفة من حقوق الطائفة الثانية هذا مرفوض جداً.

في الصفحة ٧ التربية والاقتصاد والانماء: تعزيز التعليم العام بما يؤدي الى تعميمه والزامية مجانيته وتـطوير البـرامج التربوية. عظيم، وهذا ما نتمناه ولكن عندنا نوعين من التربية. تربية في القطاع العام والتربية في القطاع الخاص البرامـج الرسمية هل ستفرض على القطاع الخاص؟ وإذا اردنا تعميم البرنامج على التعليم العام، ما عندي مانـع أبداً، وأطـالب به بشدة ولكن ان نضع برامج تربوية للمدارس الخاصة فهذه اعتذر عنها ومرفوضة مني ٢٠٠٪.

وهنا نريد ان نعيد أعمار المناطق والبيوت المهدمة، أنا بعرف الدولـة واقعة بعجـز عشرات المليـارات من أين بدنـا نجيب المال حتى نعيد البناء.

كما إن الاجراءات المعجلة البند السادس منها، وهو فتـح المدارس بـأقرب وقت ممكن ونقـل المهجرين الى عقـارات شاغرة بصورة مؤقتة. هالعقارات الشاغرة اليس لها مستأجر أو مـالك.

وفي النهاية ورد: فور إنتهاء اعمال المؤتمر تشكل حكومة اتحاد وطني. هذه الحكومة يا فخـامة الـرئيس عندمـا بدهـا تكون حكومة موقتة، يعني بدها تشمل كل المحافظات، هذا الوزير الذي بدك تختـاره او الذي بـدو يختاره رئيس الحكـومة حتى يتعاون معه من الشمال كيف بدو يوصل على الطريق.

○ الرئيس الجميل: مثلما قال الرئيس كرامي إزالة الحواجز المسلحة عن الطرقات الرئيسية والفرعية.

○ فرنجية: ولكن الذي ورد في البيان: فور إنتهاء أعمال مؤتمر الحوار يعني الليلة بدنا ننتهي، تشكل حكومة إتحاد وطني، ما بدنا ننفذ بالأول الأمور الأمنية حتى نقدر نشكل حكومـة إتحاد وطني. هـذا رأيي وأصر عليـه. إلا إذا فخامتـك موافق، وحتى إذا وافقت لا سمح الله نحن لسنا مستعدين نوافق أبداً.

○ الرئيس الجميل: الكلام للرئيس عسيران..

○ الرئيس عسيران: حضرات المؤتمرين، جئنا الى هذا المؤتمر سعياً وراء أهداف وطنية وإنسانية لكل اللبنانيين، لم نأتِ لمطالب طـائفية ضيقـة لأن الشيعة واثقـون من المستقبل في لبنـان، لذلـك اني أرى ان المؤتمر يجب ان يخـرج كحد أدنى بالمقرارات التالية:

١ ـ دعم شعب الجنوب لتحرير أرضه من الاحتلال الأسرائيلي.

٢ ـ إعلان الغاء الطائفية السياسية بجميع أشكالها.

٣ ـ إعلان التزام جميع المؤتمرين ومن يمثلون بالمحافظة على حقوق الانسان وتـطوير النـظم والقوانـين، حتى يرسـو تعامل اللبناني مع دولته على اسس عصرية إنسانية.

٤ ـ الاهتمام بالانسان اللبناني الذي خسر بيتـه وخسر زوجتـه وخسر كـل اولاده او بعضهم وخسر مـوارد عيشه، فواجبنا ان نرتب له السبيل كي يتمكن من العيش بعزة وكرامة لأن مجـال العمل ضـاق كثيراً، وإمكـانات العيش اصبحت غير متوفرة لسائر الناس، فالفرد اليوم في ساحة القتال وليس هو موجـود في مقر عمله، وخصوصـاً إن المعامـل قد بـدأت تغلق والزراعة قد بدأت تبور من جراء مزاحمة البضاعة الأسرائيلية للانتاج اللبناني، والطرقات بدأوا يسدوها في كل مكان

حتى لا يتمكن الانسان اللبناني من ان يوصل بضاعته الى مراكز الاستهلاك، لذلك الفت نظركم الى هذه النقاط راجياً ان تعيروها كل إهتمامكم وشكراً.

○ كرامي: يا فخامة الرئيس، انا الحقيقة اؤيد الرئيس فرنجية ببعض إقتراحاته وأعارضه بالبعض الآخر. أنا مع إنذار اميركا وقطع العلاقة معها إذا لم تلتزم بتحرير الجنوب من رجس العدو الأسرائيلي، وأنا اؤيده في إضافة كلمة العدو حيثما وردت إسرائيل. وأنا من جهة ثانية لا اؤيده فبالنسبة لتكوين لبنان وواقعه وما نحن عليه حالياً، بسبب الغبن والحرمان الذي عشناه طويلاً ولا أعتقد الرئيس فرنجية يضيق ذرعاً إذا المسلمين في لبنان اخذوا حقوقهم، خاصة عن طريق إصلاح النظام الديموقراطي الجمهوري البرلماني، بحيث يكون فعلاً ديموقراطياً ويساوي بين المواطنين اللبنانيين، لأنه وارد هنا كلمة المواطنين وأرجو ان يكون بقياداتهم وبمسؤوليهم ما ينطبق كلمة مساواة عليهم لا ان تقتصر على عامة الناس، لأننا لسنا في نظام رئاسي حتى يكون فعلاً رئيس الجمهورية فوق كل شيء، بل على العكس نحن في نظام جمهوري ديموقراطي برلماني، حيث يجب ان تتم المشاركة بين اللبنانيين بعضهم مع بعض كما ورد عن طريق مجلس الوزراء، وتحديد صلاحياته بشكل واضح وصريح، مع الابقاء على رئيس الجمهورية كرئيس لمجلس الوزراء، ولكن يعاونه ويشاركه في الحكم الحكومة بمجموع اعضائها، وهذا أمر جمهوري ديموقراطي برلماني لا ان يكون رئيس الجمهورية يحكم بواسطة غير الحكومة أي بواسطة المستشارين والمديرين، وإذا كان فعلاً رئيس الوزارة اصبح الوحيد الحاكم المباشر للدولة فلنتبادل المراكز.

○ الرئيس الجميل: إذا بتسمحوا أنا أعتقد إنه ممكن التوصل خلال بعض الأفكار التي وردت هنا وصار هناك تشاور حولها،؛ أتأسف إني الاحظ وجود فوارق أساسية.

○ كرامي: أنا لم أنه الكلام. ثم رفض تطبيق البرامج التربوية على المدارس الخاصة، أحب لفت النظر الى إنه يمكن ان ثلاثة أرباع مشاكلنا من المدارس الخاصة التي كل منها يعلّم على هواه. وفي ضوء مشتهاه وعلى أساس مناه، وهذا ما لا يتفق مع ما نتمناه. ونحن نؤيد المقاومة الوطنية في الجنوب ونطلب الدعم لها بكل ما نستطيع ونملك وشكراً.

○ الرئيس الجميل: اعتقد بوجود بعض القضايا التي ما زالت شائكة، وافضل إنها تبحث ونستمر في البحث فيها في إجتماعات ثنائية وبالتشاور وليس بجلسة عامة. لذلك أتأسف إننا أطلنا الوقت عليكم ولكن لا بأس، فلبنان له كثير علينا، وطالما توجد هذه الاشكالات يمكن من الأنسب الاستمرار في التشاور الثنائي مثلما بدأنا، حتى نطوق الثغرات. الرئيس فرنجية أخذ موقفاً واضحاً.

○ فرنجية: اتمنى البحث في هذه القضية بشكل جماعي فخامة الرئيس، لأن الثنائية لن تنفع.

○ الرئيس الجميل: نحن اعتمدنا منطق الاجماع بكل قراراتنا، فإذن نحن لسنا هيئة تأسيسية او هيئة منتخبة، نحن هيئة مختارة للتشاور بالأمور الوطنية واقتراح ما نعتبره يخدم المصلحة الوطنية، لمجلس الوزراء ولمجلس النواب لاقراره من خلال الأسس الدستورية، فلذلك نحن ليس عندنا صلاحية التصويت هنا على أي قرار فلذلك الحوار العلني لربما لا يعطي الجدوى اللازمة ولا اعتقد فخامتك ستراجع عن موقفك او غيرك سيتراجع عن موقفه الا من خلال مشاورات ثنائية، ونحاول نتعاون كلنا مع بعضنا حتى نصل لقاسم مشترك. واعتقد من الأنسب الاستمرار في التشاور. لربما الصباح رباح ومنتوصل لسد الثغرة هذه والا بدنا نضطر نبقى هون.

○ شمعون: أنا أشاطر الرئيس فرنجية رأيه في ما يختص بأكثرية الـ ٥٥ لانتخاب رئيس الوزارة.

○ فرنجية: رئيس الجمهورية ٥٥ ورئيس الوزارة ٥٠ لماذا؟

○ شمعون: ثم لماذا من جهة نطالب بالمشاركة ومن جهة ثانية ما في مشاركة. المطلوب لرئيس الوزارة على القليلة أصوات من المسيحيين، لا ان يعمل رئيس وزارة من أصوات المسلمين وفي ما يختص بصلاحيات رئيس الجمهورية منتقصين كثير من صلاحيات رئيس الجمهورية.

○ فرنجية: دولة الرئيس كرامي طالب بالمشاركة، أنا أوافقه ١٠٠٪ لكن هذه المشاركة هي مشاركة او احتكار للحكم. اذا استمرينا على هذه الورقة، الاحتكار يكون محصور بفئة واحدة. يشكي من عدم المشاركة وهذه الوثيقة تعطي احتكاراً لفئة، أنا غير مستعد اتنازل عن درهم من حقوق طائفتي غير مستعد ابداً، وأتأسف أن أحكي طائفياً، ولكن اليوم نستسلم ونعطي كل شيء مقابل أي ضمان.

O خدام: إذا ممكن فخامة الرئيس ان ترفع الجلسة للاستشارات.
O سلام: أنا لن أقول كلاماً كثيراً فقط أقول كلمة واحدة، «ما نحط راسنا تحت جناحنا وبالرمل ونقلو مش شايفين». أنا أترجى فخامة الرئيس فرنجية ان يعيد النظر، وما يقول إنه ما منحكي بالطائفية، لبنان بني على الطائفية وعلى التوافق بين المسلم والمسيحي.
O فرنجية: هو هذا خرب بيتنا.
O سلام: معك حق تقول هيك. ولكن لبنان بني على التوافق وتآخي وتعاون ومشاركة في الوطن.

محضر الجلسة العاشرة لوزان - صباح ١٩٨٤/٣/٢٠

O الرئيس الجميل: (يطرق بمطرقته ويفتتح الجلسة).
O خدام: إذا ممكن فخامة الرئيس، أنا عندي كلمة صغيرة إذا بتسمحلي أنا في بداية المؤتمر وجهت كلمة بإسم سوريا، وقلت أرجو ان لا يخطىء أحد في الحساب واعتقد ان الكثيرين اخطأوا في الحساب، والحسابات التي بنيت على بعض الاتصالات التي جرت بصراحة، وأرجو الله كما رجوته في كل مرة، ان يجنبنا جميعاً خطأ التقدير وسوء السبيل. وشكراً فخامة الرئيس.
O فرنجية: هذا الخطأ منقدر نأخذ فكرة عنه أبو جمال. الرجوع عن الخطأ فضيلة لعلنا منقدر نرجع عنه.
O خدام: اعتقد صارت حسابات خاطئة كتير وبنيت على تقديرات خاطئة.
O شمعون: وضّح.
O خدام: ما بدنا نحاسب بعضنا البعض. أنا أقول لكم بشعور المحبة والأخوة والله بشرفي انا عمبترك هالمؤتمر وقلبي عم يتمزق.
O شمعون: بترجاك توضح
O كرامي: ان اللبيب من الاشارة يفهم، ماشي الحال، كل واحد يفهمها مثلما بدو.
O خدام: إن شاء الله على كل حال، قريباً بتجتمعوا مرة ثانية بوقت قريب وفي لبنان ويكون كلنا ظروفنا افضل وتقديراتنا اسلم.
O شمعون: إن شاء الله، يجب ان تكون هذه الكلمة بدلاً عن تلك المسممة.
O خدام: أنا فخامة الرئيس بتعرفوني، ما فيني حط شيء بقلبي وطالما نحنا كأخوة عندي بعض المشاعر اردت التعبير عنها.
O سلام: النصيحة كانت بالزمان بجمل خلينا نتقبل النصيحة.
(دخل هنا أحد مستشاري الرئيس الجميل وأبلغه تصريح برّي قبل الدخول إلى الأجتماع يؤكد فيه مطالبته باستقالة رئيس الجمهورية.
O الرئيس الجميل: إذا أبو جمال قلبه يتمزق اعتقد كلنا كذلك. على كل ما بعرف ما هو توجهكم الان. لا أعرف ماذا سيكون موقفكم تجاه مسار وطننا، وخاصة مستقبل المؤسسات، أنا أشعر تماماً بالذي قاله أبو جمال واعتقد ما يقوله خطير جداً، نريد لسوء الحظ ان نتحمل كلنا معاً مسؤولياتنا. بالنسبة لي شخصياً اضع نفسي بتصرفكم، واعتقد ان هناك مسؤوليات مهمة على كل واحد منا، ولذلك حتى لا نسترسل بالكلام، أنا كتبت مسودة كلمتين، الان أحب أتوجه بكلمة شكر لأعضاء هيئة الحوار الوطني وللتعاون مع رئاسة المؤتمر وتسهيل مهماته. حاولت كل هذه الفترة الترفع عن الانفعالات وإدارة الجلسات وفق ضمير حي، مع السعي لتحمل مسؤولياتي كاملة منزهة عن أي إعتبار غير المصلحة اللبنانية العليا. أعمال هذا المؤتمر اظهرت ان العلة ليست قضية اشخاص او مسؤولين، بل من رواسب وظروف لبنانية واقليمية تتجاوز امكانية الأشخاص في أي مركز مسؤولية كانوا. تحملت كل الاقتراحات بكل رحابة صدر، خدمة لوطني وخوفاً من الفراغ، ومنذ جنيف حاولت جمع الشمل حول حكومة إتحاد وطني تتحمل متضامنة مسؤولية الحقبة التاريخية

التي يشهدها لبنان، فمنعتني الظروف اللبنانية من تحقيق هذا الرهان. أما الان وقد إجتمعنا في هذه الأجواء الهادئة رغم عدم تأمين حتى الآن قناعات مشتركة. إن هذه الأجواء تمكننا أن نجد على الأقل القاسم المشترك من أجل الوصول الى طريقة لادارة الأزمة حتى نصل الى الفرج المنشود. أقول ذلك لأنني لا أرغب الاستمرار بتحمل مسؤولياتي، طالما إن الحد الأدنى من الثقة غير متوفر بشخصي وطالما ان بعض اعضاء هيئة الحوار يستمرون بمطالبتي بالاستقالة، مؤكدين عدم ارتياحهم لادارتي المؤتمر بالذات ومحملين رئيس الجمهورية مسؤولية فشل المؤتمر، إعلان فقدان الثقة بشخص الرئيس بعد إنتهاء هذه الجلسة لا يمكنني ان استمر بتحمل مسؤولياتي، فأرجو من أعضاء الهيئة الاتفاق على من يرتأونه حائزاً على ثقتهم من أجل إتمام المهمات التي اتفق عليها في هذا المؤتمر، وإني على إستعداد لتسهيل تسلمه المسؤوليات بالطرق الدستورية وتسهيل مهماته، وأضع نفسي سلفاً وإمكانياتي بتصرف من ترتأونه من أجل ذلك.

○ فرنجية: فخامة الرئيس مركزك ليس ملكك. انطلق من هذا المبدأ وتصرف. مركزك للبنانيين ما بيصير، كل شوي بيدقو برئيس الجمهورية وصلاحياته. وأنا مستعد لأن أقبل بالورقة التي تقدمت بها الشخصيات الأسلامية* وبورقة الرئيس سلام شرط ان تكون معكوسة الرئاسات الثلاثة للمسيحيين والرئاسة الأولى للمسلمين.

○ كرامي: نحنا حاضرين.

○ شمعون: بصفتي كبير السن أضيف على الشيء الذي تفضل به فخامة الرئيس فرنجية، شكرنا الجزيل لفخامة الرئيس لحسن إداراته الجلسة بكل رحابة صدر وبكل دقة.

○ فرنجية: وأنا أضم صوتي لصوت الرئيس شمعون.

○ سلام: وبصفتي الثاني بالعمر أنا كمان أضم صوتي.

○ الرئيس الجميل: اعتقد إني تحملت مسؤولياتي في ظروف صعبة جداً وكان أملي الوحيد ان نصل بالبلد في هذه القاعة الى الخطوة الأولى على طريق السلام، وتحملت الكثير ويمكن اخطاؤنا كثيرة وجل من لا يخطىء، إنما تحملت مسؤولياتي حتى النهاية. وصلنا اليوم لمرحلة نحن الموجودين هنا وفي نهاية المؤتمر يطلع تصريحات تطالب الرئيس بالاستقالة لأنه لم يقم بواجباته تجاه المؤتمر! وكذلك الأمر يتحمل مسؤولية تفشيل المؤتمر. أتأسف، إذا بدنا نتعاون بلجان أمنية لذلك كنت واضح مع أبو جمال بالموضوع، وهذا اطلاقاً ليس تهرباً من المسؤوليات. الان فإن الشخص الذي سيدير قضية وقف إطلاق النار ووضع ترتيبات أمنية بدو يكون عنده على الأقل الحد الأدنى من ثقة الأطراف، فطالما الثقة غير موجودة أنا أتكهن منذ الان ماذا سيصير، فلذلك ليس تهرباً من المسؤوليات إنما كيف بدكم أجمع ناس ليس لهم ثقة بي حتى نبحث بالقضايا الأساسية اللي بدنا نواجهها توصلاً لمواجهة المرحلة القادمة. طالما أبو جمال كذلك الأمر ينبه من خطورتها. لذلك أنا في أصعب الظروف ما تخليت وتحملت مسؤولياتي، ما في لزوم نحكي مما عانينا ولا في لزوم نحكي ماذا كانت الصعوبات، كلها تحملناها. إنما اليوم وتنتظرني أعباء خطيرة وينتظرني تحمل مسؤوليات تجاه المواطنين وإخوان لي مع فقدان ثقة الاخوان ممن نتعاون معهم، أعتقد من الان اقول لكم الخطة الأمنية ما في مجال لايجادها. فبكل ضمير حي ومن منطلق المصلحة العليا والمصلحة اللبنانية والدستور فتح مجال لطرق عديدة لاعتماد فريق عمل متجانس عنده ثقة الجميع حتى هو يتحمل هذه المسؤولية طالما ما في ثقة برئيس الجمهورية. (ساد هنا جو من البلبلة ارتفعت فيه الأصوات مطالبة الرئيس بطي الموضوع).

○ فرنجية: إسأل مجرب ولا تسأل حكيم، أتكل على ضميرك واستمر بعملك ولا يهمك ما يقال طالما ضميرك مرتاح وبس.

○ سلام: أنا أقول نحن جئنا للاجتماع ومعتقدين أن كل شيء فارط وفاشل، استمرينا هذه الساعات الطويلة من البحث لتدارك البلد في آخر مراحل الانزلاق، وعملنا بعد النقاش ما اعتقدنا إنه يؤدي الى الخير بمعاونة إخواننا الوزير السوري والوزير السعودي، أنا في هذه القاعة أقول إنه ما في أحد سمع في القاعة لا أثناء المداولة ولا بغيرها شيء من الذي اشرت إليه. ماذا يحدث خارج القاعة وماذا حدث، هذا ندعه جانباً وراء ظهرنا والان ناقشنا وتوصلنا لهذا الشيء الذي نريد تنفيذه وتطبيقه، فنحاول محاولة أخيرة لتطبيقه علّ الله يفتح علينا، مع الأخذ بعين الاعتبار مع الأسف الشديد

العشر كلمات اللي قالها الأخ أبو جمال. خلينا نتابع عملنا ونتأمل بالله عله يستطيع معاونتنا.

○ شمعون: نحن لن نقبل من رئيس الجمهورية ان يتنازل عن رئاسة الهيئة الأمنية.

○ الرئيس الجميل: أنا أصر على رأيي وأقترح تأليف لجنة نقرها فور عودتي الى بيروت بمرسوم، وهذه اللجنة تكلف حكومة إذا سمحتم ان تشكلوها من العسكرين الموثوقين ليتحملوا مسؤولياتهم.

○ فرنجية: فخامة الرئيس هناك دستور ينص على مسؤوليات كل واحد منا. يوجد دستور وضمير أتكل عليهم ولا يهمك شيء.

○ الرئيس الجميل: أنا أتمنى ما أقوله.

○ شمعون: حكومة عسكرية غير مقبولة، في السابق الحكومة العسكرية لم تستمر أسبوعاً إذا كان لا بد من تأليف الحكومة ستكون حكومة إتحاد وطني ونجربها. من أول المؤتمر لغاية الآن نحكي بحكومة إتحاد وطني.

○ الرئيس الجميل: أنا أتمنى في هذا الشأن تعيين فيكتور خوري ونديم حكيم.

○ سلام: لم سمعنا لم قشعنا.

○ شمعون: لنا حق الفيتو.

○ الرئيس الجميل: لا نحن نحكي منطق. هناك هيئة أمنية ستجتمع برئاسة رئيس الجمهورية وطالما ليس هناك ثقة برئيس الجمهورية وهو مطالب بالاستقالة فكيف بتريدوا نجتمع.

○ بري: يا فخامة الرئيس، ما في يوم لم نتعاون أمنياً واعتقد إننا تعاوننا أمنياً اكثر من كل الناس.

○ سلام: بعد نقاش طويل توصلنا الى شيء نتعاون على أساسه ونأمل فيه الخير، أتأمل ان نستمر على أساسه.

○ خدام: يعني هناك حقيقة لازم نسجلها في المحاضر، اولاً الشيخ أمين بالفعل أدار الجلسات بكل موضوعية، وحاول قدر الامكان ان يكون موضوعياً، وأنا شخصياً لو كنت محله في أمور كتير حصلت ولو حصلت معي اترك الطاولة.

الحقيقة الثانية إنه لم يجر تعاون مع رئيس الجمهورية ليس من فريق واحد وإنما من كل الفرقاء.

○ سلام: كلهم لا. اغلبهم.

○ خدام: ما في تعاون، وثالثاً أنا شخصياً لو كنت محله كنت استقيل إنما ليس لهذا السبب، استقيل وأعلن استقالتي للشعب بسبب عدم تعون هيئة الحوار مع رئيس الجمهورية لانقاذ البلد.

وبصراحة كلنا نعرف بعضنا البعض من كذا سنة، ماذا سنقول للناس ما استطعتم إيجاد قواسم مشتركة. أنا لست مقتنعاً إنو ما كان هناك إمكانية لذلك. ولكن على ما يبدو كان هناك توجه ان لا تكون هناك قواسم مشتركة. ومع ذلك السبب الذي أشار إليه الرئيس الجميل للاستقالة وبكل أخوة وبكل محبة لا يجب ان يكون مبرراً للتقدم بمثل هذه الاستقالة. حتى أمام الناس الوضع إنه حصلت استقالة لعدم وجود الثقة والتعاون الأمين مع إنه لم يكن هناك تعاون بشكل عام في المؤتمر بما يتعلق بإنقاذ البلد. لذلك أنا أتمنى من الأخ الشيخ أمين تجاوز هذا الموضوع، واعتقد عندما توجد النية الجادة من أجل تحقيق الخطة الأمنية ووقف القتال لا يستطيع أحد إلا أن يتعاون. وأنا عندما اقترحت ان تكون لجنة أمنية سياسية برئاسة رئيس الجمهورية حتى تكون اللجنة جدية بوجود الرئيس وبوجود سياسيين في اللجنة، وحتى لا يتكرر في اللجنة الأمنية ما تكرر في الأيام الماضية من غياب وحضور وغياب واستبدال الخ، لذلك اتمنى على الرئيس الجميل ان يطوي هذا الموضوع ولا يجري الحديث عنه في الخارج.

○ الوزير المسعود: خلال الأيام التي أمضيناها في لوزان، وخلال اتصالاتي مع اعضاء الحوار لم اشعر مطلقاً إننا سنصل بعد كل ما امضيناه من حوار واجتماعات جانبية، إلى أن يتقدم فخامة الرئيس باستقالته، بالعكس كان كل إحساسي وشعوري إن فخامة الرئيس سيتغلب على الأوضاع سواء هنا او في لبنان. وسواء نحن اتفقنا على أوراق العمل التي قدمت او لم نتفق. ولكننا خرجنا بإعلان أصبح كل الأخوان موافقين عليه وإقتراح سيادة نائب الرئيس الأستاذ عبد الحليم خدام بأن تكون لجنة امنية سياسية برئاسة فخامة الرئيس، الذي طبعاً تحمل ما تحمل من بداية تسلمه العمل وفي خلال كل الظروف القاسية. أود ان أشكر فخامة الرئيس على تعاونه في إدارة الحوار وعلى تفهم الحضور وأؤكد الثقة التي

لتها لفخامة الرئيس من جلالة الملك وأضم صوتي الى صوت الأخ أبو جمال بأن نطوي هذا الموضوع في هذه القاعة وان اصل فخامة الرئيس الجميل ما بدأه حتى نصل إن شاء الله إلى نتيجة متوخاة ونحقق الهدف، ويجتمع الاخوان في بيروت حضوره وبرئاسته. وشكراً.

○ سلام: بدون تردد معالي الوزير. اتكل على الله.

○ الرئيس الجميل: أنا أحب ان أسأل صراحة إذا كان هناك نية من قبل الأطراف المتصارعة على الأرض وبصورة اصة اتوجه لحركة أمل وللحزب التقدمي، إذا كان هناك رغبة للاستمرار في هذا التعاون بكل إخلاص لتنفيذ هذه همة، اسأل هذا السؤال بشكل صريح لنبيه ووليد، حتى اسمع الجواب لأننا لا نريد ان نغوص في هذه المهمة، اعتقد زم يوجد ميثاق شرف بيننا، لأن المهمة لن تكون هينة وأنا عارف شو منتظرني. إذا وجد التأكيد للتعاون في هذه المرحلة لا. . .

○ جنبلاط: اعرف بعد جنيف ليس نبيه بري الذي طالب باستقالتك، أنا أول واحد قلت هذا، وفي عمان، وأنا ت لك بأن لا شيء، خاص بيني وبينك، ويا ريت فينا نتعاون الموضوع، ليست شغلة خاصة. ونحن مستعدون في أي ظة كانت ان نتعامل معك لكن على أسس منشان لبنان. اليوم انت موجود وبعد ست سنين يمكن يجي واحد غيرك بس نا نخلص من هذه الدوامة. ليس موضوعاً خاصاً ويسمح لي نبيه، يمكن انا عمبتنازل وتنازلنا كتير لأننا شفنا وهالورقة تي جبناها أمس ورقة ناقصة كتير، لكن اعتبرناها ورقة قد تشكل بداية لمرحلة حوار، طارت مش رح نذكر لماذا طارت، كرتها مرة اليوم وسأكرر لماذا طارت لكن ليس هنا فمجدداً إذا كان هناك مجال للتعاون أنا حاضر، أنا وما أمثل من طائفة رزية والحزب التقدمي، واعتقد إن نبيه بري سيقول نفس الكلام حتى ولو كان مجروح اكثر مني وبعرف بماذا يشعر نبيه ي فقط.

○ الرئيس الجميل: هل هناك تأكيد للتعاون يا نبيه.

○ بري: والله لا أعتقد إننا في يوم لم نتعاون فخامة الرئيس، أنت الذي لم تتعاون.

○ الرئيس الجميل: الآن عندنا استحقاق يعني لجنة أمنية.

○ بري: والله أنا اقترحتها يا فخامة الرئيس.

○ الرئيس الجميل: أنا سأبقى على إتصال معكم.

غادر الرئيس الجميّل لأجراء بعض الاتصالات، جرت خلالها مشاورات بين المتحاورين امتدت حوالي الساعة الربع ثم عاد ليستأنف الحوار مجراه. . .

○ الرئيس الجميل: على أثر جلستنا أمس والنقاش الذي حصل والذي يتعلق بالورقة التي تليت علينا، جربنا كتير نوصل الى قاسم مشترك لانهاء المشكلة. إنهاء الجدل حول هذا الأمر اعتقد إنه حتى الآن ما توصلنا، وكان من الضروري رض الأمر أمام الهيئة، هيئة المؤتمر حتى تأخذ الاجراءات اللازمة وتحدد ما ينبغي عمله على أثر ذلك. لن استرسل بالكلام نا كلنا، معاً لا شك نشعر بخطورة الموقف، وكل الانظار في لبنان والعالم مشدوده لهذا المؤتمر، لا مجال لاستعمال الكلام ثيراً، أي كلام يستعمل في هذه المناسبة يبقى أقل بكثير من أهمية الحدث. الكلام غير قادر على التعبير عن خطورة الموقف ضرورة الوصول بأقرب وقت الى هذا القاسم المشترك، الممكن ان يوصلنا الى النتائج التي كلنا معاً نريدها.

○ الوزير مسعود: فخامة الرئيس، أيها الأخوة، تاريخ الأمم دائماً حافل بزعامات. إن مؤتمر الحوار الوطني بزعامة للبنانيين ينتزع في تاريخ لبنان عصراً نسميه عصر الحوار الوطني وفي عصر الحوار هذا يجب ان نكون اوفياء للبناننا، صدقاء صادقين مع أنفسنا فلا نظلمها ولا نظلم تاريخنا او تاريخ لبنان الجديد، الذي يكتب هنا في مؤتمر الحوار الوطني.

هنا أيها الأخوة، تتجسد الآمال العريضة تصحيحاً للاخطاء وتعديلاً للأمور التي تؤدي الى الوفاق والصفاء والاستقرار والازدهار، إن وحدة المطالب السابقة والمطالب اللاحقة التي أفرزتها العشر سنوات الماضية من حرب مدمرة وازهاق لارواح بريئة وتعقيدات ومرارات، وكان من الاجدى ان نلتجىء الى أسلوب الحوار منذ البداية بدلاً من اللجوء الى الرصاصة والمدفع، لأن الحوار هو الوسيلة الوحيدة لبناء مستقبل مشرف، وعن طريقه نستطيع التغلب على مشاكلنا حتى يكون بناء لبنان الجديد الموحد. لبنان طوائف متعددة وسيبقى كذلك، ولكن ضمن حقوق متساوية عادلة لجميع

الطوائف دون تمييز بين طائفة واخرى مهما كبرت، وعندها سيصبح لبنان منصهراً بجميع طوائفه بما فيها وحدة لبنان ارضاً وشعباً ومؤسسات، وما دون ذلك لن يعيد الأمن والاستقرار الى لبنان وتلك الحقيقة يجب ان نتلقاها جميعاً ونؤكد عليها.

أيها الأخوة، إن الهدف من الحوار الأول في جنيف والثاني في لوزان، هو بقاء لبنان الواحد ضمن جناحيه، ولذلك يجب ان ترتقوا الى المستوى الذي يجعل من إختلاف وجهات النظر على بعض التفاصيل إتحاداً ووحدة لمصلحة لبنان، ولذلك يجب تحكيم العقل والحكمة للوصول إلى الأمن والأمان والاستقرار وتخليص لبنان من ويلات الخراب والدمار بل ولبقائه، والا فإن لبنان سيكون في الغيب. ولا شك ان النتائج الايجابية التي سنحققها إن شاء الله في حوارنا هذا لا تعادل مهما كانت الخسارة التي مني بها لبنان طوال العشر سنوات الماضية سواء بالانفس او بالاموال والمؤسسات، ولكنها بلا شك أيضاً ستكون طريقاً لاعادة لبنان الى سابق عهده.

إن دورنا في المملكة العربية السعودية وكذلك في الجمهورية العربية السورية دور المحب البناء، دون نصرة احد على الآخر او انتقاص من حق احد لحساب احد آخر، وإنما نستطيع ان نضع أيدينا في أيديكم لنساهم في بناء لبنان آمن مستقر موحد والذي تتساوى فيه حقوق جميع الطوائف، لأن تمييز طائفة على أخرى لا يليق بعهود الرجال الصادقين الطامحين الى إعادة بناء بلادهم.

إننا والله نريد ان نعمل معكم من أجل إعادة بناء لبنان من جديد، ولكننا لن نستطيع التعاون على البناء الا باتفاقكم بعضكم مع بعض، في نطاق المشاركة الفعلية للعمل جميعاً بما فيه مصلحة وحياة وتطور لبنان حتى يمكن لكم ان تعطونا دورنا للبناء وتعطونا المشاركة معكم لما فيه خير ومصلحة لبنان، ونحن على اتم الاستعداد لأن نبني معكم ونتعاون معكم ونعوض معكم ونتمي معكم، إذا هدأت الأمور واستقرت الأوضاع وعاد لبنان إلى حالته الطبيعية. أما في أجواء الاقتتال وأجواء الدمار وأجواء الخراب فلا يمكن لأي قوة ان تعمل او تبني او تشيد او تطور. واني على ثقة بأنكم قادرون إذا اتفقتم على إعادة لبنان الى سابق عهده في فترة وجيزة يفتح ذراعيه مرة اخرى ليستقبل أبناء الأمة العربية كما كان يفعل في الماضي.

أيها الأخوة، أنتم ادرى منا بمصلحتكم كلكم دون تحديد مسيحيون ومسلمون، ونحن هنا كمراقبين نمثل رغبات فخامة الرئيس حافظ الأسد وجلالة الملك فهد بن عبد العزيز التي أشرنا إليها، فهلا تساعدونا لكي نساعدكم. اللهم اشهد، اللهم اني قد بلغت فاتقوا الله وشعبكم ووطنكم وعشيرتكم، ومن يتقي الله يجد له مخرجاً والسلام عليكم.

O كرامي: كما بدأنا مؤتمرنا هذا ببيت من الشعر، يطيب لي أن أنهيه ببيت آخر:

«وبالتبر لم بعتكم بالتبن بعتوني　　　بالبحر ما سبتكم بالبر فتوني.»

نحن جئنا الى هنا نحمل كل آمال وتمنيات الشعب اللبناني بالعودة بالسلام معنا الى ربوع لبنان الحبيب، ولكن يبدو لي بأننا لا نزال بعيدين عن هذا الهدف، لأن الخلافات لا تزال حول الحقوق وحول الاصلاح وحول تحديث نظام لبنان. نحن في الواقع لا نطلب منه ولا صدقة، ولكن نطلب حكماً للبنان يقوم على المشاركة وعلى الديموقراطية الحقة. وهنا أريد أيضاً إنه ما دمنا نتحدث عن التاريخ وبالصراحة المطلقة لأننا كلنا والحمد لله نتحسس مسؤولياتنا. اذكر بأن عبد الحميد كرامي إستقال سنة ١٩٤٥ بعد أن نال ثقة المجلس بأكثرية من الحكم وقال قوله الشهير: «الدولة مزرعة» وفي سنة ١٩٥٥ إبنه رشيد كرامي نزل الى المجلس على أثر اجواء في الحكم، وأدلى ببيان واستقال أمام المجلس، وفي سنة ٦٩ رشيد كرامي إياه استقال أمام المجلس بعد بيان مستفيض، وكلكم يذكر بأن الأزمة الوزارية في ذلك الوقت استمرت ما يزيد على السبعة أشهر. وفي سنة ١٩٧٥ كنا برئاسة الرئيس فرنجية وبمشاركة الرئيس شمعون، وكلكم يدرك ويعرف ما جرى في تلك الحقبة من أجواء كانت بالفعل متشنجة ومتوترة وانتهت بحكومتين احداهما في الذوق واخرى في الصنائع، وإذا سمح لي أخي الرئيس صائب سلام ان اذكر سنة ١٩٧٣ عند الاعتداء على فردان، كيف استقال من الحكومة والأسباب الكامنة وراء ذلك.

على كل حال قلت هذا لنسجل فقط ولنذكر بأن التاريخ لا ينسى. على كل حال أريد ان اوضح واسجل هنا بأن المذكرة التي تليت علينا بالأمس ليست هي بمذكرتنا ولم نناقشها حتى الآن. واعتقد بأنها مقدمة من رئيس الجمهورية، أو إنه يوافق عليها، فهذا الخلاف الذي حصل لم يحصل على المذكرة بمجملها، وما ورد فيها، وإنما جرى بالنسبة لنقطة محددة، ولذلك اقول بأننا نحن مطالبنا وآراؤنا والحلول المقترحة منا صغناها في مذكرة مشتركة ووزعناها على السادة المؤتمرين، وهي التي تمثل وجهة نظرنا، لذلك لا استطيع ان اصف بأن ما جرى بالامس هو خلاف بيننا وبين الآخرين اكثر مما هو خلاف بين الآخرين مع الآخرين. على كل حال، نحن نتمنى النجاح لهذا المؤتمر ولو في اللحظة الاخيرة، والا فالى اللقاء في الدورة الثالثة في إحدى المدن السويسرية والسلام عليكم.

○ فرنجية: مثلما قال دولة الرئيس إذا بقينا على هذا الوضع إذا كان الأخ أبو جمال لحظ لنا عشر سنوات ويمكن نبقى اكثر. عندي اقتراح وكالعادة اقتراح خنفشاري شوي. بين ايدينا مذكرة واحدة والثانية التي تكلم عنها دولة الرئيس كرامي اسأل أنا سؤالاً واحداً، اتمنى صائب بك تجاوبني عليه، سؤال للأخوان اي مذكرة تفضلون التي تليت بالأمس او المذكرة الصادرة عنكم؟

○ سلام: الجواب على ما اظن يجب ان يكون مفصلاً يا فخامة الرئيس.

○ فرنجية: أريد جواباً الأولى او الثانية فقط.

○ كرامي: نحن كما قدم الرئيس مذكرة للبحث عند بحثها سنتقدم بتعديلاتنا.

○ فرنجية: المذكرة التي صدرت عنكم مؤمنين فيها بأنها بـ ١٠٪ ترجع الوضع في لبنان كما نشتهيه كلنا.

○ سلام: انا اعتقد ان ما تكرم علينا به الآن الأخ الوزير السعودي هو ما كان في ذهننا، ولذلك يمكن بيذكرو الاخوان عند إفتتاح مؤتمر جنيف سميت مؤتمرنا مؤتمر التفهم والتفاهم، وأنا من أنصار التفاهم وبعمري ما حملت السلاح ولا حاولت اتفاهم مع أحد الا بالسلام. فلذلك وضعنا مذكرتنا بالتفهم والتفاهم ومن أجل التفاهم. أنا أحب تسجيل الفضل لأخواننا الذي اشتركوا معنا في المذكرة لأنهم جاؤوا من بعيد بعيد. وأقول عن الاستاذ بري وعن الاستاذ جنبلاط إنهما جاءا من بعيد بعيد واقتربوا كثيراً من الاعتدال بالواقع ارضي ضميري ووجداني أنا اشتركت مع الاخوان في مذكرة. فاعتقد إن المذكرة التي تقدمنا فيها، في غاية الاعتدال ومنتهى الاعتدال إذا اخذناها كمنطلق لا نريد فرضها على أحد وحاضرين لبحثها بكل سهولة.

○ فرنجية: أنا لا أسألك إذا بدك تفرضها. الدواء للوضع الذي نحن نعيشه بنظرك

○ سلام: نحن نريد ان نتخلص من الدماء ومن الأرواح التي تزهق طبعاً، هذا الدواء.

○ فرنجية: طيب نعتبره الدواء ونتبناه. مع كل جهلي للمذكرة. اعتذر لأني ما قرأتها.

○ سلام: أنا بدي تقرأها وتتبناها.

○ فرنجية: يا أخي تبنيتها ما دام صادرة عنكم، ما أحد بيقدر يزايد على الثاني وطنياً اليوم.

○ سلام: والله لا أزايد يا سليمان بك.

○ فرنجية: يا سيدي أنا لا أقول إنك تزايد أنا اعترف أمام الله إني لا أزايد على أحد.

○ سلام: ليس أنا من يزايد.

○ فرنجية: لا أحد يزايد هذا الدستور يعطي حق المساواة لكل اللبنانيين، هناك فئة من اللبنانيين اليوم عندها شعور إنها مظلومة. حتى الظلم او الشعور يزول مفروض نعمل له دواء، هناك شكوى وهذه سمعناها أكثر من مرة من هيمنة رئاسة الجمهورية على الحكم. جائز كثيراً أن يكون رئيس الجمهورية مهيمنا على الحكم بدون ان يدري. اقتراحي واتمنى ان تعطوني كل انتباهكم. بالمذكرة هذه يا صائب بك ذاكرين شي طوائف او طائفة الرئاسات الثلاثة؟

○ سلام: لا ولكن نحن متمسكين فيها.

○ فرنجية: أنا عمبسأل ذاكرينها شي.

○ سلام: لا، نحن متمسكين فيها.

○ فرنجية: ذاكرين إنشاء مجلس شيوخ.

○ سلام: نعم.

○ فرنجية: أنا الآن اتبناها بدون معرفة شو فيها. على أساس سنة ٨٨ ان ظلينا بخير، تنتهي ولاية فخامة الرئيس، منذكر من اليوم او نزيد اذا ما كان موجود فيها طائفة الرئاسات الأربعة، توزع كما يأتي: رئاسة الجمهورية ومجلس النواب لأخواننا المسلمين. الوزارة والشيوخ للمسيحيين وانتهى كل شيء.

○ كرامي: موافقون.

○ فرنجية: وأنا موافق.

○ سلام: ضميريا أنا اتمسك برئاسة الجمهورية للموارنة في هذا الظرف.

○ فرنجية: أنا أحد الموارنة بهالظرف عمبتنازل عنها وبدي بدلاً عنها رئاسة الوزارة كما هي مقترحة بالوثيقة التي تليت علينا بالأمس.

○ سلام: مع إني وافقت، طالما الرئيس كرامي يوافق فأنا معه.

○ فرنجية: فإذن انتهت القضية نأخذ الوثيقة كدستور يطبق في إنتخابات ٨٨.

○ كرامي: موافقون.

○ شمعون: شو موافقين. على كل حال هالورقة العمل التي تفضلتوا وقدمتوها انتم والرئيس كرامي والرئيس سلام والاستاذ جنبلاط والاستاذ بري لم نبحث فيها.

○ سلام: اعطيناكم إياها.

○ شمعون: وصلت لي اليوم الساعة ٣

○ سلام: والله الحق ليس علينا.

○ شمعون: طيب نتبناها دون بحثها هون؟

○ فرنجية: أنا تبنيتها فخامة الرئيس دون معرفة محتواها.

○ شمعون: أنا ما فيني اتبناها.

○ فرنجية: أنا قلت أنا اتبناها وما قلت نحن واظن هذا يخفف كثيراً الجدل وتنتهي القضية ونرجع على بلادنا.

○ بري: الوضع في بيروت والجبل والضاحية اسوأ الأيام حسب الشيء الذي وردنا.

○ الرئيس الجميل: أنا ما استرجيت احكي عنه.

○ بري: القصف يطال كل المناطق السكنية وأكيد هناك كوارث. وقالوا لي ان غرفة الصناعة والتجارة اصيبت خلينا نعترف إننا الآن ما توصلنا الى حل. يمكن بعدنا بحاجة لشوية وقت على الأقل إذا كان ممكن نبحث في هذه الساعة بان نطلع بماء الوجه نبحث بشوية تدابير أمنية ووقف إطلاق نار هذا كلام صار إنشاء عربي ما عاد يفيد بشيء. إذا كان الممكن نبحث الآن بفصل القوات وبجمع الاسلحة الثقيلة والاقفال عليها وتنحط قوى أمن داخلي للفصل في النصف، ونتابع موضوع الاتصالات حتى يتخمر مشروع كلنا قابلين به، قبل ان نعقد جلسة اخرى سواء في لوزان، او في لبنان، يعني المفروض ان يكون هناك اتصالات مكثفة ان يكون هناك مشروع، يمكن أحد أخطاء هذا المؤتمر إنه ما كان هناك مشروع متشاورين بشأنه قبل وصولنا الى هنا. يعني وصلنا الى هنا، صار الواحد بدو يفكر هون وهون، بدو يضيع، وهون بدو يوزع كان بالامكان ان يكون هناك مشروع متقارب على الاقل وهون يحصل النقاش على أمور تفصيلية. يمكن بحاجة لفترة أخرى ما عاد فينا نبقى الآن في لوزان بعيدين. بيروت عمتنهدم، وضعنا كله عمينهار أكثر فأكثر. يعني بعد شوي ما في طرقات حتى نوصل على بيوتنا، خلينا نبحث بهالساعة الآن الأمر قبل ما نترك ونمشي، ونتابع بعدين موضوع الاتصالات بشكل يوضع له فعلاً مشروع، وإخواننا الوسطاء خاصة الأخ أبو جمال يظل متابع هذا الموضوع ولا يعتبر إن هذا المؤتمر فشل فشلاً نهائياً، فشلنا فشل مؤقت هذا واقع إذا تابعنا هذا الموضوع، لكن على الأقل نوقف النزف، يعني الآن هناك ناس عمتتدمر وعمتقاتل إذا كان ممكن الآن نحسم نقطتين، جمع الأسلحة الثقيلة وينعمل فصل قوات بين الاثنين منكون ادينا شغلة على الأقل منقدر نتابع حوارنا. فإذا كان لا بد، لأنه بصراحة يوجد تباعد بعيد بالافكار لن تنحل

لا بساعة ولا بساعتين ولا بثلاثة، هناك تباعد حقيقي، توجد ايديولوجية مختلفة بين الغاء الطائفية واعتماد النظام الطائفي، تتوجد ٤١ سنة من الكوارث هذا الأمر لن ينتهي بين يوم ويوم آخر.

○ فرنجية: يا اخ نبيه انت قلت إنه إذا رجعت وما معك شيء رح يقطعولك رأسك.

○ بري: يا سيدي عميقطعولي راسي.

○ فرنجية: راسنا كلنا عميتقطع، لكن إذا رحنا اليوم وما اخذنا شي، التصعيد سيزيد، هناك مخربين يا أستاذ. إذا قالوا ما اتفقوا على شيء التصعيد يزيد والقتل يزيد، خلينا نتفق على هذه، وبتكون اول شيء اخذت معك شي، وثانياً لعلنا هنا بوجودنا نتساعد على وقف للنار.

○ سلام: لنطرح اقتراح الرئيس فرنجية ونوافق عليه.

○ شمعون: لكن نحن غير موافقين عليه. لدي إقتراح وتقريباً هو نفس الاقتراح الذي جاء به السيد نبيه بري، وهو الآتي: نظراً للضرورة الملحة للعودة إلى الوطن من أجل ان نؤمن بوجودنا وقف إطلاق نار فعلي وبصورة نهائية، تضع حداً لوقوع الضحايا البريئة وللخراب والدمار نتيجة استمرار الاعمال الحربية، وحيث ان مؤتمر الحوار المعقود في لوزان قد قطع شوطاً بعيداً في دراسة المواضيع الدستورية والسياسية والاجتماعية، التي عرضت عليه، مما جعل من المحتم قيام هيئة تأسيسية تتولى تحضير دستور الغد، وتضم عدداً من الاخصائيين من رجال القانون والسياسة، وتؤمن تمثيلاً اوسع من التمثيل الحالي، وحيث إنه ليس من الجائز ان تبقى البلاد دون حكومة قادرة على ضبط الأمور وتحمل المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقها لذلك. يقرر المؤتمرون:

١ - وقف إطلاق النار وسائر اعمال الحرب وقفاً تاماً ونهائياً.

٢ - تعيين حكومة إتحاد وطني تتولى سائر الشؤون اللبنانية الداخلية والخارجية، وتقيم هيئة تأسيسية لدرس واقرار مشروع دستور جديد يرتكز على وحدة لبنان ووحدة الصف، ويؤمن العدالة والمساواة بين سائر عناصر العائلة اللبنانية، ذلك في مهلة سنة واحدة من تاريخ تعيينها.

٣ - إرجاء إجتماع المؤتمر الى حين تدعو الحاجة.

○ فرنجية: توجد شكوى اليوم، هناك ظلم حاصل على أرضنا، بدك من هنا توقف هذا الظلم يا فخامة الرئيس. يا سيدي الظلم اليوم ان رئيس الحكومة اليوم بلبنان ما بيقدر يعمل شيء، عمتقترح تأليف حكومة جديدة، شو بيطلع بايدو رئيس الحكومة، ما عندو ولا صلاحية إذا ما فكرنا بالصلاحيات وبطائفية الرؤساء أنا اعتقد إنو لن يطلع منا شي. رحنا من جنيف على بيروت ما قدرنا وقفنا شي. لأن هناك اليوم فئة شاعرة بظلم بدك ترفع عنها هالظلم.

○ شمعون: لكن هذا الظلم ما بينرفع بيوم او يومين، هذا بدو نص جديد ودستور جديد.

○ فرنجية: ما نحن عندنا نصين يا فخامة الرئيس نص تلي علينا أمس ونص بدهم يقدموه اليوم. نتمنى واحد من الاثنين نمشي فيه.

○ شمعون: النص الذي قدم أمس، فخامتك اعترضت عليه بالأول. والنص الذي قدم اليوم، عندنا اعتراضات أساسية عليه، حضرتك ما قرأته إنما نحن قرأناه.

○ فرنجية: يا سيدي بالليل الانسان بيفكر وشوية رواق فكرت ولقيت هذا الحل واقترحته.

○ شمعون: هذا الحل لسوء الحظ لسنا موافقين عليه.

○ فرنجية: الاخوان موافقين عليه والاكثرية هي التي تقرر.

○ شمعون: التقينا مع السيد بري على إقتراح من هذا النوع لحتى نوضع حداً لأطلاق النار وبالوقت نفسه نتقدم. المذكرة التي قدمت أمس فيها ذكر لهيئة تأسيسية، ونحن نذكر هنا تعيين هيئة تأسيسية خليها تشتغل من اليوم.

○ فرنجية: نحن نتبنى المذكرة يا فخامة الرئيس ولكن نحدد أين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس المجلس ورئيس مجلس الشيوخ. يوجد أربعة ٢، لنا و٢ لهم، هل يوجد خلاف على القسمة مناصفة؟

○ شمعون: أنا أصر على إقتراحي. وعلى كل حال بدها تتعين هيئة تأسيسية.

○ فرنجية: طيب نحن شو عمنعمل هنا.

○ شمعون: نحن لسنا هيئة تأسيسية. أبداً ولا في عندنا صلاحيات. بدك الحكومة الجديدة هي التي تعين الهيئة التأسيسية. نحن يمكن نكون شخصيات مهمة، ولكن من الناحية القانونية ليس لنا أي صفة رسمية او كيان. بينما الهيئة التأسيسية التي نصت عليها المذكرة التي تليت أمس بتقول على تعيين هيئة تأسيسية.

○ بري: الهيئة التأسيسية إمّا أن تكون منتخبة من الشعب فخامة الرئيس وإما أن حكومة إتحاد وطني هي التي تعينها.

○ شمعون: إذا كان بالامكان إجراء انتخابات عال ولكن بما إنه لسنا قادرين نعمل انتخابات.

○ بري: فإذن حكومة إتحاد وطني بدها تأسس هالهيئة التأسيسية. طيب هالحكومة الاتحاد الوطني بدها تقول للقانونيين او للهيئة التأسيسية إنه بدنا دستور لبناني وفقاً للقواعد التالية، بدك تحطلهم المبدأ العام على أي أساس هذا اللذي كنا نحاول الوصول إليه بورقة عملنا رجعنا الآن لنفس المصيبة، طالما ما عنا افكار عامة يا فخامة الرئيس شو بدك تحط بين ايديهم حتى يشتغلوا هالجماعة.

○ شمعون: دستور جديد قائم على وحدة لبنان والعدالة والمساواة. شو بدك تعطيهم اكثر من هيك.

○ سلام: شبعنا من هذا الكلام يا فخامة الرئيس.

○ شمعون: لو اليوم اتفقت على صيغة منهالصيغ هالصيغة لوين بدها تروح، هيئة تأسيسية.

○ سلام: لكن بدك تعطيه مثلما قال الأستاذ نبيه، بدك تعطيهم توجيهاً محدداً إمّا وحدة لبنان وإنتماء لبنان خلصنا منهم. صارت كأنها شعر ننظمه.

○ خدام: لو كان حل المشكلة بين أيدينا كلنا، كنا انتهينا، على ما يبدو حتى الآن لم تشكل القناعة بوجوب إنتهاء الازمة، لو تشكلت هذه القناعة كنا وجدنا كل نقلة مفتوحة للوصول للنهاية التي ترضي الشعب اللبناني، وما في شك أنا لا أخفيكم، إنه حسب التقارير التي تأتينا هناك مرارة عميقة وشاملة كل لبنان لأجل تتبع ما يجري هنا، وهناك شعور بالخيبة أيضاً في العالم العربي وفي اوساط الرأي العام العالمي. وفشل هذا المؤتمر سيضيف صعوبة عالمية للمصاعب التي يعانيها لبنان، وسيفقد لبنان القسم الأكبر من التعاطف العالمي معه نتيجة فشل زعمائه بالوصول الى صيغة لانقاذ البلد، ومع ذلك أنا اعتقد إنه يجب عدم الخروج من هذا المؤتمر بما يعطي الانطباع ان الأبواب أغلقت. لأن اغلاق الأبواب سيدخل لبنان والمنطقة في نفق مظلم ولا يعلم الا الله النتائج. وبالتأكيد ستكون نتائج مرة علينا جميعاً. أنا في الواقع بعد الاستماع للأخ نبيه ولفخامة الرئيس شمعون استخلصت الاقتراح التالي:

- وضع خطة أمنية تقوم على ما يلي:
أ - وقف إطلاق النار:
ب - فصل القوات
- سحب الأسلحة الثقيلة
د - سحب الجيش الى الثكنات.
هـ - يعهد بالأمن الى قوى الأمن الداخلي.
و - تشكيل لجنة أمنية عليا عسكرية وسياسية برئاسة رئيس الجمهورية.
هذه اللجنة مسؤولة عن تنفيذ هذه الخطة واتخاذ القرارات المناسبة من أجل ذلك هذا البند رقم واحد.
- تشكيل هيئة تأسيسية لوضع الدستور الجديد في لبنان من السادة ثلاثين شخصاً تتفقون على أسمائهم.

وصحيح كما قال الأخ نبيه سيطرح سؤال، ما هي التوجهات التي ستعطى لهذه الهيئة التأسيسية، وأنا اعترف ان هذا ليس حلاً ولكنه نوع من الهروب الى الأمام وترك نافذة صغيرة من الأمل. هؤلاء الثلاثين شخصاً يمثلون الاتجاهات السياسية والفاعلة في البلاد، يجب الاتفاق عليهم الآن. ويعلن تشكيل هذه اللجنة. ويصدر بيان بهاتين النقطتين فهو ليس إعلان فشل للمؤتمر ولكنه أيضاً ليس إعلان نجاح. يبقى الأمل، ويقال أيضاً إن الاتصالات ستجري وستستمر بين الاطراف لمساعدة الهيئة التأسيسية وترفع اجتماعات الهيئة هذه الى وقت آخر لدورة تعقد في لبنان. خلال هذه الفترة قد يعيد الرحمن الرواق والسلام لنا جميعاً. يعني أنا شايف ليس هناك خيار آخر لانه منطلقين مثلما تكلم نبيه من منطلقات

فكرية متباينة. لا توجد منطلقات واحدة في المؤتمر فكرية بتجمع الاثنين معاً. يمكن شوي الاستاذ وليد والاستاذ نبيه والرئيس أمين يمكن يكونوا اقرب لبعضهم البعض من التفكير، بسبب العمر والاسلوب والرئيس كرامي بالوسط.

○ سلام: هذه اسمح لنا فيها.

○ خدام: المهم هناك فريق يقول، لبنان لا يبنى الا باللبناني الذي ينتمي الى الوطن وهذا موجود عند البعض منكم وهناك جيل لا يزال يعتقد إن الانتماء إلى لبنان يجب ان يتم عبر الطائفة وهذا الجيل من وجهة نظري يجب ان يزول. أنا كسياسي وكمواطن وكشخص يعمل في السياسة منذ ٣٥ سنة، أنا برأيي هذه الأفكار يجب ان تزول. لأنه ليس أخطر على الاوطان من ان يكون انتماؤنا بالواسطة، ومع الأسف مهما حكيتم طالما منطلقين الجسر للوطن هو الطائفة، هذا لن يبني بلداً، لذلك اتفقوا على الثلاثين شخصاً يمكن يستطيعوا ينطلقوا ويشوفوا تصورات اخرى تساعدكم هالهيئة الأساسية التي ستضع مشروع الدستور، هذا المشروع سيحال على المؤسسات الشرعية القائمة، او الممكن ان تقوم، برلمان، استفتاء الخ. حتى التقرير الذي قدمه امس الرئيس أمين، صدقاً أنا أشعر ان هناك آخرين يجرون للقوة غصباً عنهم. شخصياً أنا شاركت بوضع المشروع بشكل أو بآخر. وأنا اقترح إن هذا المشروع هو الحد الأدنى الذي يشكل قاسماً مشتركاً بين كل الناس ما في واحد منكم راضي عنه، أكيد أنا متأكد من هذا الشيء. ولكن ليس لدى احدكم بديلاً أفضل منه يمكن ان يشكل قاسماً مشتركاً فأنا أقترح أحد الاقتراحين، إمّا هذا الاقتراح، أو تبني الورقة التي تليت البارحة بدون مناقشة، يعني حتى ما نرجع للتفاصيل، مع العلم ومع قناعتي إن فيها ثغرات كبيرة، ولكن دائماً الأنسان يختار الطريق الاقل مخاطر، أفضل منها أنا مش شايف لأنه ممكن يكون هناك افضل منها، كل واحد يوضع ورقة سيجدها افضل من غيرها ولكن بالنسبة له فقط، في نفس الوقت هو غير موجود لوحده في لبنان. ما في واحد منكم موجود لوحده في لبنان ولا هناك طائفة لوحدها ولا زعيم لوحده، كلكم تشكلون لبنان وبالتالي اي مشروع يغضب ويرضي الجميع في وقت واحد. أنا هذه مساهمتي في هذه الجلسة واتمنى إذا وجدت اقتراحات افضل ان تطرح إذا ما في إقتراحات افضل، إمّا نأخذ إتجاه بتبني الورقة كما وردت وإما بإتجاه آخر، تبني الجانب الأمني وجانب الهيئة التأسيسية وساعتها منطلع منقول شيء للناس.

○ شمعون: موافقون.

○ خدام: واعتقد إنه لازم نقول شي للناس لانه بدنا نرجع بدنا نشوف أمامنا كلنا بدون استثناء حملات كبيرة ستقول ماذا فعلتم خلال اسبوعين. وشكراً.

○ وليد جنبلاط: أعتقد إن مشروع الورقة التي قدمت أمس، فيها كلام عن الهيئة التأسيسية واعتقد إنها مفيدة جداً. وهناك بعض القوى غير ممثلة هنا في المؤتمر، قد تعترض على الطرح بطريقة او بأخرى بأنها غير ممثلة هنا. يمكن هناك جيل طالع جديد عنده طموح معين ومن جهة غير ممثل هنا. أنا ما عندي مانع وموافق على موضوع الهيئة التأسيسية، وإذا كان قضية مجلس الشيوخ يشكل عقدة عند البعض أنا مش جايي هون حتى أضيف منصباً للدروز او انقص واحداً مش فارقة معي. الهيئة التأسيسية هي التي تقرر إذا كان لا بد من مجلس شيوخ ام لا. أنا شخصياً اتخلى عن مطلب مجلس الشيوخ. لكن اتصور إنه لا بد ان يطلع شيء اليوم في الشق السياسي العام والشق الأمني، والا هناك دول حاضرة. وما يسمى بقيادات حاضرة هالمؤتمر حرام نطلع بدون شي هذا الكلام الذي أحببت أن أقوله واعتقد إقتراح الرئيس شمعون مفيد، لكن يمكن الحكومة الآن سابقة لأوانها. وإذا فينا نقر ورقة أمس يكون انجازا ضخماً.

○ نبيه بري: لا أوافق على الاقتراح الأول بالنسبة للناحية الأمنية والهيئة التأسيسية.

○ رفيق الحريري: إذا ممكن تتفقوا على إقرار ورقة أمس، بتكون البلد ناطرة يطلع شي ضخم من هذا المؤتمر مهما حاولنا نزور الطريقة التي سيخرج فيها أي إقتراح آخر كل الناس عارفة إنه هذا معناه ان المؤتمر فشل، وقاعدين نحاول نطلع شي حتى نبين ان هذا المؤتمر ما فشل. هناك دمار كثير في البلد والعالم عمتموت ولا أعتقد ان أي ترتيبات أمنية ممكنة دون الاتفاق على الحد الأدنى من الاتفاق السياسي. وبإقتراح أبو جمال ما بعرف كيف بدها تطلع حكومة.

○ خدام: أنا لم أقل حكومة.

○ الحريري: معناه ما في حكومة شو بدو يصير يعني بدكم تعملوا ترتيبات أمنية، وتحاولوا تعملوا لجنة تأسيسية هذه اللجنة بدها تقعد تجتمع شهر شهرين والعالم قاعدة عمتقتل.

○ بري: نحن قلنا إنه يصير ترتيبات أمنية.

○ الحريري: يا سيد أي ترتيبات أمنية، من أول المؤتمر وأنتم تقولون إن المشكلة، مشكلة الترتيبات الأمنية مرتبطة بالحل السياسي ونحن طالعين من هون بدون حل سياسي، كيف الناس بدها تضب مدفعيتها وتضب سلاحها؟

○ بري: بدو يصير جمع سلاح.

○ الحريري: طيب مين بدو يسلم سلاحه.

○ بري: لا أحد يسلم سلاحه كل واحد بيسلم نفسه.

○ الحريري: معناه إنه في واحد بيقدر يخرق، إذا ما طلعتوا من هون بحل سياسي مش رح يظبط أي شيء. أنا اقترح إعادة قراءة الورقة ويمكن نطلع منها بشيء يقدر يرضى عنه جميع الزعماء الحاضرين هنا، ونطلع بحكومة إتحاد وطني تنقذ لبنان لأن كل العالم انظارها متجهة اليكم، والله حرام العالم عمتموت. ما بعرف كيف بدنا نطلع من هنا من دون حكومة.

○ بيار الجميل: فخامة الرئيس أنا أفتكر على أن كل اللبنانيين مقتنعين كل الاقتناع أن جو اجتماعنا غير ملائم للبحث في أمور عميقة، يجب اولاً وقف إطلاق النار ومن ثم الحكومة تشكل اللجنة التأسيسية مثلما قالوا ثلاثين شخصاً وهي تهتم بالتفاصيل وبخصوص النصوص خلينا كلنا نشتغل مع اللجنة اللي بدها تتشكل ومع كل احترامي لكل الموجودين هون نحن لا نمثل كل اللبنانيين نحن نمثل المحاربين فقط.

○ سلام: لا أنا لا أمثل المحاربين وللحقيقة هناك موضوع أصريت عليه مثل وقف إطلاق النار وهو وقف الاعلام المؤذي مثل إطلاق النار. ومع الأسف إصراري لم يأت بأي نتيجة، يبدو إنه مثلما تفضل وقال الأخ أبو جمال إنه ما كان له أمل ان يثبت لانو مش مبني على أي مرتكز سياسي. صار واضحاً. أنا المذكرة التي تقدمت فيها فخامتك رغم ان لدي ملاحظات عليها، لكن مستعد اتبناها، إذا كان بتكون منطلق للعمل على وقف النار ووقف الاعلام المؤذي. تاركين بلدنا وقاعدين على هذه الكراسي المريحة هنا وابناؤنا يموتون تسفك دماؤهم وتهدم بيوتهم التي هي بيوتنا واهلنا وبالشرقية مثلما الغربية شعوري واحد، فإذا كان هذه الورقة بتكون منطلق وقف النار، أنا أوافق عليها واتمنى ان نسرع وما نتأخر. ونرى كيف الترتيبات لوقف النار التي قالها الأخ نبيه بري ومنفصلها اكثر وكيف يكون هذا.

○ شمعون: أنا بكل إصرار اتمسك بكل إصرار بالورقة التي قدمناها خصوصاً إنها تتفق مع الاقتراح الذي تقدم فيه سيادة أبو جمال.

○ خدام: أنا أعتقد فخامة الرئيس نحن مشكلتنا العرب بشكل عام، إننا دائماً نعتمد على العواطف وعلى التخيلات، ولو من اليوم الأول اخذنا بالاعتبار كلام الشيخ بيار. الشيخ بيار من اليوم الأول حكي كلام وكان هالكلام صحيح وأنا مقتنع معه. لو أخذنا بالاعتبار كلام الشيخ بيار الجميل آنذاك من اول يوم وطلعنا بالاجراءات التي من الممكن يطلع فيها المؤتمر بدون ان يستمر ١٢ يوم وعملنا لجنة أخرى فيها الاكثر تمثيل، صحيح الكلام الذي حكاه الشيخ بيار صحيح. فإذا كانت الاطراف المتقاتلة اللي عمتتقاتل عمتحكي نفس المنطق إنه في ناس لازم يكونوا موجودين أيضاً إنه ما في تمثيل الخ... كنا وفرنا على الأقل اسبوعين ومع ذلك يصعب على الواحد يشوف إمكانية للوصول الى حل الا اذا الواحد بدو يقرر يقفز قفزة تاريخية ويتخلى عن الكثير من مشاعره وحتى عن بعض أفكاره. فأمامنا اقتراحان او مذكرة أمس كما هي وأنا شايف ما في إتفاق حولها، او الاقتراح الآخر موضوع الهيئة التأسيسية والخطة الأمنية وإذا كنت أنا شخصياً مش مقتنع إنها ستوفي بالغرض. أي الاقتراحين.

○ فرنجية: إثنان لن ينفعا.

○ خدام: أنا أعرف ذلك، ولكن نوع من إعلان وفاة المؤتمر ولكن بعبارات لبقة.

○ فرنجية: قاعدين هنا وعمنتفق على وقف النار والنار بعدها مستمرّة.

○ بيار الجميل: اقتراح الرئيس شمعون فخامة الرئيس، خلينا نرجع نطرحه.

○ بري: هو نفس اقتراح أبو جمال بس ما عدا حكومة.

○ سلام: أنا شايف فخامة الرئيس إنه صار توافق على هذا المشروع، إذا أمكن ننطلق لوقف النار وما بعرف إذا

كان فخامة الرئيس فرنجية يتفق معنا يكون بالاجماع.

- فرنجية: إذا اتفقتم معي إن رئيس الجمهورية يكون مسلماً ورئيس الوزارة مسيحياً اوافق عليه وإلا ما ممكن.
- شمعون: لا دخل لهذا بالاقتراح.
- فرنجية: يا سيدي أنا اوافق على المذكرة التي تليت أمس.
- الرئيس الجميل: اقتراح ممكن نسمعه كلنا.

«نظراً للضرورة الملحة للعودة إلى الوطن أن نؤمن بوجودنا وقف اطلاق النار فعلياً وبصورة نهائية، تضع حداً لوقوع الضحايا البريئة وللخراب والدمار نتيجة استمرار الأعمال الحربية، حيث أن مؤتمر الحوار المعقود في لوزان قد قطع شوطاً بعيداً في دراسة المواضيع الدستورية والسياسية والاجتماعية التي عرضت عليه. مما جعل من المحتم قيام هيئة تأسيسية تتولى تحضير دستور الغد، وتضم عدداً من الاخصائيين من رجال قانون وسياسة وتؤمن تمثيلاً اوسع من التمثيل الحالي، وحيث أنه ليس من الجائز أن تبقى البلاد دون حكومة قادرة على ضبط الامور وتحمل المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقها لذلك يقرر المؤتمرون:

١ - وقف اطلاق النار وسائر اعمال الحرب وقفاً تاماً ونهائياً.

٢ - تعيين حكومة اتحاد وطني تتولى سائر الشؤون اللبنانية الداخلية والخارجية. وتقيم هيئة تأسيسية لدرس واقرار مشروع دستور جديد يرتكز على وحدة لبنان ووحدة الصف ويؤمن العدالة والمساواة بين سائر عناصر العائلة اللبنانية ذلك في مهلة سنة واحدة من تاريخ تعيينها.

٣ - ارجاء اجتماع المؤتمر إلى حين تدعو الحاجة.

- فرنجية: كلمة هيئة تأسيسية، الكثير يتساءلون ما هي. اتمنى أن نسميها لجنة لدرس تعديل الدستور.
- شمعون: التسمية لا اعتراض عليها.
- فرنجية: اللجنة إذا كنا بدنا نتمثل فيها الآن، كل واحد منا يسمي الاشخاص اللي بيعرفهم ضليعين بالدستور.
- شمعون: لماذا نحدد تعديل الدستور.
- كرامي: أنا اعارض هذا الاقتراح، لاننا نحن بالفعل هيئة ارتضينا لانفسنا حمل هذه المسؤولية وهذه ثاني مرة نجتمع في سويسرا مرة بجنيف ومرة بلوزان. الآن نحن نقول أننا لا نمثل، لكن من جهة ثانية نقترح اقتراحات ونلزم فيها غيرنا نطلب تأسيس هيئة جديدة تقوم بالدرس يعني الحقيقة الناس لن تفهمنا وستقول أننا نتهرب من مسؤولياتنا لأننا ما قدرنا نتفاهم ونتفق لذلك هذا تأجيل للمشكل وليس إيجاد حل له. بعدين حكومة اتحاد وطني على شو، يعني المفروض نحن هنا نوضع الاسس والمبادىء العامة اللي هاللجان أو هالهيئة التي بدها تكلف تدرس على أساسها وإلا هي تدرس وبعدين ترفع لنا حتى ندرس يعني الناس بالفعل مش رح تجيز لنا هكذا حل. أنا إذا كان ولا بدّ اوافق على حل الأخ أبو جمال
- شمعون: هي ذاتها.
- كرامي: لا في فرق كثير. حل أبو جمال بيحكي عن ٣٠ شخص وغيره.
- بري: طيب أنا موافق.
- شمعون: ٣٠ أو ٣٢
- كرامي: ٣٢، موافقين على ٣٢
- جنبلاط: لو نمشي بورقة امس أحسن.
- خدام: والله حرام. حرام البلاد هيك.
- الرئيس الجميّل: بتريد أبو جمال ترجع تكرر اقتراحك.
- خدام: وضع خطة امنية تقوم على ما يلي:

١ - وقف النار، فصل القوات. سحب الاسلحة الثقيلة. سحب الجيش إلى الثكنات. العهدة بالامن إلى قوى الامن الداخلي. تشكيل لجنة امنية عليا عسكرية - سياسية برئاسة رئيس الجمهورية.

هذه اللجنة تكون مسؤولة عن تنفيذ الخطة الامنية واتخاذ القرارات والاجراءات الملائمة في ضوء المبادىء المشار اليها اعلاه.

٢ ـ تشكيل هيئة تأسيسية لوضع دستور جديد للبنان الغد، مكونة من السادة... ويصير اتفاق على الاسماء، العدد ٣٠، و٣٢، ٤٠ ليس مشكلة وتعلن اسماؤهم في البيان الذي سيصدر اليوم.

○ شمعون: اليوم.

○ خدام: صحيح، هذا البيان بدنا ينحط فيه شيء يظهر للناس أن الابواب ما تسكرت، والجماعة إذا لم يتفقوا على كل شيء فإن باب الاتفاق مفتوح، يعني مسألة الامل ومسألة الحالة النفسية للناس أيضاً لها تأثير على الوضع الامني.

○ بيار الجميل: متقرر على أن هؤلاء الاشخاص بظرف عشرة أيام لازم يكونوا انعرفوا.

○ خدام: يا شيخ بيار إذا بتسمح لي، لو ارتفعت الجلسة ساعتين أنا اعتقد أن المسألة ليست مسألة دستور يا أخوان، عمنسمع كثير كلمة فنين ودستوريين وقانونيين، الدستور ليس مسألة قانونية فقط ولكنها مسألة سياسية، فالهيئة بدو يكون فيها قانونيين فنين وفي الوقت نفسه سياسيين.

○ شمعون: نحن بدنا نعينهم أم حكومة الاتحاد الوطني. شو بيكون لهم سلطة إذا نحنا اللي عيناهم.

○ خدام: يعني يجوز هالهيئة بالنهاية ما تجتمع.

○ الرئيس الجميل: انتم اقترحوها وأنا بقدر قرر.

○ خدام: بيطلع البيان عن فخامة الرئيس امين.

○ شمعون: أنا ما عندي مانع أبداً.

○ خدام: نحن بدنا ما يتسكر الامل امام الناس فممكن ترتفع الجلسة ساعتين.

○ بيار الجميل: ابو جمال ما بتقدر بساعتين تعطي الاسماء الآن.

○ كرامي: لو نقول أن يبلغ الاعضاء اسماء من يمثلهم بالاتصال مع رئيس الجمهورية.

○ خدام: إذا بتسمحولي يا دولة الرئيس لا تقام أمام الشكليات القانونية البلد تحترق، الشكليات القانونية صار لكم عمتعيشوا فيها كذا سنة والبلد تحترق.

○ شمعون: مش مسألة شكليات هذه امكانية.

○ خدام: يا سيدي امكانية ساعتين. الآن إذا بتقول بدك تشكل حكومة ببريطانيا إذا بساعتين ما بعطيك ٢٠ وزير بريطاني لاقطع يدي. فليس مشكلة انك تجيب ٣٠ اسماً لبنانياً من حزب الكتائب والوطنيين الاحرار ومن عند الرئيس فرنجية وعند الرئيس سلام ومن عند الرئيس كرامي ومن عند كل واحد منكم، أنا بساعتين بقدر جيب هالاسماء.

○ بيار الجميل: لكن الذين سميتهم ليسوا موجودين لوحدهم ابو جمال.

○ خدام: يا شيخ بيار انتم تأخذون بالاعتبار هذا الموضوع. ممكن إذا بعد شوي اقتضى الامر إضافة احد، رئيس الجمهورية بالتشاور معكم يضيف. لكن بدنا يقدم شي للناس والله حرام.

○ شمعون: طيب يا سيدي تنعمل.

○ خدام: ٣٢ واحد.

○ كرامي: يعني كل واحد أربعة.

○ خدام: بدو يكون نصفها مسيحيين ونصفها مسلمين، لانه إذا كان لكل واحد اربعة بيطلعوا ٢٠ مسلماً و١٢ مسيحياً.

○ بيار الجميل: لكن نحن لا نمثل كل الناس.

○ بري: ضع اسماء الذين بتشوفهم انهم يمثلون.

○ بيار الجميل: لكن لو نأخذ وقت حتى نحضر هالاشخاص اللي لازم ينحطوا.

○ خدام: أنا اقترح رفع الجلسة نصف ساعة للمداولة والاقتراح.

○ بري: نحن بدنا نمشي.

O بيار الجميل: لا يا ابو جمال، انا بدي كم يوم وليس ساعة ولا نصف ساعة، لان بـدنا نكـون كلنا سـوا بالعمليـة هذه. ما بدنا اشخاص وبعدين نحط اشخاص ضد هالعملية.

O خدام: أنا عندي اقتراح. أنا كمراقب اقبل بأن يغيب الشيخ بيار ساعتين ويرجع يقدم لنا اقتراحاتـه لحل الازمـة اللبنانية، وأنا موافق عليها سلفاً قبل ما نشوفها.

O بيار الجميل: أنا الآن بقدر اقترح عليك.

O كرامي: خلينا مثلما نحن افضل شي.

O سلام: بيظهر بالواقع لن يصير اتفاق على اشياء سياسية، بيقولوا المؤتمر فشل أو يقـولوا نجـح، خلينا الآن نـأخذ باقتراح الخطة الامنية وهنا يأتي السؤال ما هي الخطة؟ ويؤجل اجتماع المؤتمر لاجل آخر. خلينا نكون عمليين، عمتضيـع وقت. وعمنترجى الاخوان المراقب السعودي والمراقب السوري حتى يبقوا معنا لبعـد الظهـر. ما فينـا بقا نـطول وما فينـا نسكت عن ابنائنا اللي عميتقتلوا في لبنان.

O بيار الجميل: صائب بك إذا اخذنا مهلة يومين شو بيصير.

O سلام: أنا مش عمبقول لك، خـذ خمسة بـدل اليومين، ولكن الآن لا يجوز، معـروف بالخـارج أن المؤتمر عـلى وشك الفشل! خلينا نطلع بشيء امني على الاقل. اقتراح الأخ ابو جمال خطة امنيـة. المرة الماضية قلنـا وقف النار ووقف الاعلام، ساعة ما ثبت وقف النار، هلق الاقتراح الذي سمعناه من فخامة الـرئيس اعلان وقف اطـلاق النار، أنـا ارفض هذا رفضاً كاملاً، يكفي استهزاء الناس فينا. قرار وقف النار كان عددهم عشرات وصار مئات وهلق صار عندنـا الالوف من قرارات وقف النار. وضع خطة امنية، خلينا نشوف ما هي هذه الخطة، نبحثها هنا ونـرتبها وسـاعتها نقـول عملنا مـا نقدر عليه. وإلا حرام نجتمع جلسة اخرى، أنا غداً صباحاً راكب طيارتي وماشي.

O فرنجية: يا صائب بك إذا منسجمين مع انفسنا بدنا نوقف القتال، مفروض علينا نسحب السلاح الثقيل من بين أيدي المقاتلين ونسحب الجيش إلى الثكنات.

O سلام: هذه الخطة الامنية.

O فرنجية: اسحب المدفع واسحب الجيش واكتفي بهذا، واشكر ربك.

O خدام: هناك اقتراح عند الاستاذ نبيه وانا انتباه، إنه إذا كان الشيخ بيار بدو عدة أيام لتسمية اسماء، منقدر نقـول هيئـة تأسيسـة عددهـا كذا، تصـدر بقرار من رئيس الجمهـورية. ولـلاتفاق عـلى الاسماء يتصـل الرئيس جـانبياً مـع كل الاخوان. معليش بدنا نحكيها طائفية، الرئيس مثلا بالنسبة للاخوان الدروز يتصل بوليد، ويعلن الاسـماء الشيعة يتصـل بدولة الرئيس عادل عسيران. والسنة الرئيس كرامي والرئيس سلام. الموارنة الـرئيس فرنجيـة والرئيس شمعـون والشيخ بيار والارثوذكس والكاثوليك الرئيس يتصل بالبطرك هزيم والبطرك حكيم.

O بيار الجميل: ابو جمال لكن عندما تقول سحب الجيش إلى الثكنات من يحل محله؟

O خدام: قوى الامن.

O سلام: اتبعها الاخ ابو جمال اقتراح لجنة عليا برئـاسة رئيس الجمهـورية وتكـون موسعـة وتقدر بـالعمل، خلينـا نشوف ما هي الخطة الامنية بتفاصيلها اللي بيفهموا بالسلاح بيحكوا ونحن لنا رأي كمان.

O بري: مثلما تفضلت يا أبو جمال، تشكيـل هيئة تـأسيسية لـوضع دستـور جديـد للبنان الغـد مكون من ٣٢ اسـماً اختارهم اعضاء هيئة الحوار ورئيس الجمهورية.

O الرئيس الجميل: ممكن نعمل البيان النهائي. ممكن احد يصيغ البيان.

وتلي البيان التالي: بعد المشاورات تلي البيان النهائي على الشكل التالي:

«نـظراً للضرورة الملحة للعودة إلى الوطن من أجل أن نؤمن بـوصولنا وقف اطلاق النـار فعلياً: إن مؤتمـر الحوار اللبناني الذي انعقد في لوزان من ١٩٨٤/٣/١٢ إلى ١٩٨٤/٣/٢٠ بعد أن نظر إلى الضرورة الملحة للعودة إلى الوطن من أجل أن يؤمن المشاركـون فيها بـوجودهم وقف اطـلاق النار فعليـاً وبصورة نهائيـة، تضع حـداً لوقـوع الضحايـا البريئـة وللخراب والدمار نتيجة استمـرار الاعمال الحـربية، وحيث أن مؤتمـر الحوار قـد قطع شـوطاً بعيـداً في دراسة المـواضيع

الدستورية والسياسية والاجتماعية التي عرضت عليه، مما جعل من المحتم قيام هيئة تأسيسية تتولى تحضير دستور الغد وتضم عدداً من الاخصائيين من رجال القانون والسياسة وتؤمن تمثيلاً أوسع من التمثيل الحالي، لذلك. يقرر المؤتمرون بالاجماع ما يلي:

١ ـ وقف النار ووضع خطة امنية تقوم على ما يلي:
فصل القوات، سحب الاسلحة الثقيلة، وضع خطة من اجل إعادة الجيش إلى ثكناته. قوى الامن الداخلي تتولى الامن، ويفصل إليها عناصر من مجندي خدمة العلم واحتياطي الجيش. تشكيل لجنة امنية عليا عسكرية ـ سياسية برئاسة رئيس الجمهورية، وهذه اللجنة مسؤولة عن تنفيذ الخطة الامنية واتخاذ القرارات والاجراءات الملائمة في ضوء المبادىء والمشار اليها.

٢ ـ تشكيل هيئة تأسيسية لوضع دستور جديد للبنان الغد مكونة من ٣٢ اسماً، يختارهم رئيس الجمهورية بالتعاون مع اعضاء هيئة الحوار وتتقدم اللجنة من اعضاء هيئة الحوار بنتيجة عملها خلال ستة اشهر.

٣ ـ ستستمر هيئة الحوار بالمشاورات وستعود للاجتماع بدعوة من رئيس الجمهورية.
٤ ـ يتقدم المؤتمرون بشكرهم العميق للدور البناء الذي لعبه ممثلاً سيادة الرئيس حافظ الأسد وجلالة الملك فهد بن عبد العزيز، سيادة نائب رئيس الجمهورية العربية السورية الأستاذ عبد الحليم خدام. ومعالي الشيخ محمد ابراهيم المسعود.

O خدام: أنا برأيي شطب هذه الفقرة لانني شخصياً اشعر بالخجل والمرارة لاننا ما طلعنا بشيء، كان فيك تقول شكراً لو طلعنا بشيء.
O الرئيس الجميل: هذه واجباتنا، على كل حال نشكركم.
O سلام: أنا اقترح أن تقول وضع خطة امنية لوقف اطلاق النار ووقف الحملات الاعلامية كافة بين الاطراف المتقاتلة.
O كرامي: خلينا نفش خلقنا.
O فرنجية: الاعلام الرسمي والخاص طبعاً.

انتهت الجلسة وانتهى المؤتمر في ١٩٨٤/٣/٢٠.

البيان الختامي

○ نص البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني في لوزان، اذاعة المدير العام لرئاسة الجمهورية جوزف جريصاتي كما يلي:

«إن مؤتمر الحوار الوطني اللبناني الذي انعقد في لوزان من ١٩٨٤/٣/١٢ إلى ١٩٨٤/٣/٢٠، وقد قطع شوطاً بعيداً في دراسة المواضيع الدستورية والسياسية والاجتماعية التي عُرضت عليه، مما جعل من المحتم قيام هيئة تأسيسية تتولى تحضير دستور الغد، وتضم عدداً من الاختصاصيين من رجال القانون والسياسة، يقرر بالاجماع:

أولاً ـ وقف اطلاق النار، ووضع خطة امنية تقوم على ما يأتي:
أ ـ فصل القوات المتقاتلة.
ب ـ سحب الأسلحة الثقيلة.
ج ـ وضع خطة من أجل إعادة الجيش إلى ثكنه.
د ـ تولية قوى الامن الداخلي مسؤولية الأمن، على أن تفصل إليها عناصر من مجندي خدمة العلم واحتياط الجيش.

هـ ـ تشكيل لجنة أمنية عليا، عسكرية ـ سياسية، برئاسة فخامة رئيس الجمهورية، تكون مسؤولة عن تنفيذ الخطة الامنية واتخاذ الاجراءات والقرارات الملائمة، في ضوء المبادىء المشار إليها.

ثانياً ـ وقف الحملات الأعلامية بكل أشكالها.
ثالثاً ـ تشكيل هيئة تأسيسية لوضع مشروع دستور جديد للبنان الغد، مكونة من اثنين وثلاثين عضواً، يختارهم فخامة رئيس الجمهورية بالتعاون مع اعضاء هيئة الحوار الوطني، على أن تتقدم بتقرير عن نتائج اعمالها خلال ستة أشهر.
رابعاً ـ تستمر هيئة الحوار في مشاوراتها وتجتمع بدعوة من فخامة رئيس الجمهورية.
خامساً ـ ينوه المؤتمرون بالدور البناء الذي أداه ممثل جلالة الملك فهد بن عبد العزيز معالي الوزير الشيخ محمد ابراهيم المسعود، وممثل سيادة الرئيس حافظ الاسد سيادة نائب رئيس الجمهورية العربية السورية الاستاذ عبد الحليم خدام.
سادساً ـ يوجه المؤتمر الشكر إلى سلطات كانتون فو والسلطات الفيديرالية على حسن ضيافتها، والعناية التي أولتها لتأمين اعماله في أفضل الشروط».

المغادرة والعودة

غادر الكل لوزان:

- الرئيس الجميل إلى باريس واجتمع إلى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران وتحادثا بالأجواء والمراحل المقبلة.
- الشيخ بيار الجميل توجه تواً إلى لبنان عبر لارنكا.
- الرئيس شمعون: توجه إلى باريس للراحة بضعة أيام.
- المحامي برّي: توجه إلى باريس لمقابلة الرئيس الفرنسي.
- أركان جبهة الخلاص فرنجية، جنبلاط وكرامي غادروا إلى دمشق. الرئيس السوري استقبل فرنجية منفرداً كما استقبله قبل سفره إلى لوزان.

بعد وصول الرئيس الشيخ أمين الجميل إلى لبنان شكل اللجنة الأمنية - السياسية العليا برئاسته ومن ممثلين عن الجيش و«القوات اللبنانية» وحزب الكتائب اللبنانية والحزب التقدمي الأشتراكي وحركة «أمل». هذه اللجنة راحت تعمل على فصل القوات المتحاربة وأقر البرنامج المطلوب والأوضاع غير مستقرة وتشكلت قوة الفصل من الدرك الذي فصل إليه عدد من مجندي خدمة العلم في الجيش ومن ضباط إحتياطي الجيش وقوى الأمن لمراقبة وقف النار إلى جانب المراقبين الفرنسيين.

من جهة ثانية بدأ العمل لتأليف حكومة إتحاد وطني وأجرى الرئيس الجميل مشاورات مع الأقطاب والشخصيات السياسية؟

وتقرر الأمر، ثم تحدّد موعد القمة التي عقدت بين الرئيسين اللبناني والسوري الشيخ أمين الجميل وحافظ الأسد في ١٩ نيسان ١٩٨٤ واثمرت بوقف النار وتشكيل الحكومة العتيدة برئاسة الرئيس رشيد كرامي.

وأعد مشروع للأصلاحات اعتبر ورقة العمل الأساسية لانطلاقة الحكومة* التي تشكلت من:

الرئيس رشيد كرامي رئيساً وعضوية كل من:

الرئيس كميل شمعون

الشيخ بيار الجميل

الدكتور سليم الحص

الرئيس عادل عسيران

النائب عبد الله الراسي

النائب جوزيف سكاف

المحامي نبيه بري

السيد وليد جنبلاط

السيد فيكتور قصير

وبدأ العد العكسي للعمل على إنهاء الأزمة.

---

* راجع نص المشروع في مكان آخر.

مشاريع قدّمت في مؤتمر الحوار الوطني
في لوزان - اذار ١٩٨٤

نص مشاريع قدّمت في مؤتمر الحوار
الوطني رقم ٢ في لوزان ـ سويسرا وبيان الفاعليات المسيحية.

١ ـ المشروع المشترك لحزبي الكتائب اللبنانية والأحرار.
٢ ـ مشروع حركة «أمل»
٣ ـ ورقة العمل المشتركة للأصلاح السياسي من: الرئيس عادل عسيران، الرئيس صائب سلام، الرئيس رشيد كرامي، المحامي نبيه برّي، السيد وليد جنبلاط.
٤ ـ ورقة عمل رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ أمين الجميل.
٥ ـ بيان الفاعليات المسيحية.

نص المشروع المشترك لحزبي
الوطنيين الأحرار والكتائب اللبنانية «لبنان جمهورية إتحادية»

في محاولة للوقوف على أسباب الخلل في مؤسسات الحكم والدولة ولجعل هذه المؤسسات أكثر انطباقاً على حقيقة لبنان، وأكثر أهلية لمعالجة المسائل الناجمة عن الحروب والنزاعات الدموية التي تتوالى على أرضه منذ سنوات تتقدم من الحلقة الثانية من مؤتمر الحوار الوطني المنعقدة في مدينة لوزان بالأفكار والمقترحات الآتية:

١ ـ يتألف لبنان من مجموعات دينية وحضارية عدّة. ولكل مجموعة منها شخصيتها وخصائصها وتاريخها أيضاً. لكنها متفقة على أن تتعايش في وطن واحد في مقابل الحرية والعدل والمساواة. وهي لا تزال تفتش عن الدولة الفضلى التي تحقق ذلك وتضمنه. ويجب ان نعترف بأن دولة الاربعينات لم توفق في ذلك إلاّ جزئياً وإلى أجل محدود انتهى بإنفجار هذه الدولة وتداعي مؤسساتها السياسية والعسكرية.

٢ ـ إن ما ادّى الى هذا الانفجار هو ان هذه الدولة دولة وحدوية تصلح لمجتمع متجانس فيما المجتمع اللبناني مجتمع مركب متنوع وتعددي، الأمر الذي زاد من حدّة الصراع على السلطة بدل ان يخففه او يقلل من الاحتكاك والنزاعات المسلحة.

٣ ـ إن قاعدة التمثيل الطائفي التي اعتمدت بموجب المادة ٩٥ من الدستور بنيت على أساس ان الطوائف اللبنانية مجموعات موقتة يجب أن تنصهر وتذوب في مجموعة وطنية واحدة، وانسجاماً مع منطق الدولة الوحدوية. فكان أن ظل لبنان حائراً بين الغاء هذه القاعدة وعدم الغائها.

الصحيح إن لا الالغاء كان، حتى الساعة، ممكناً، ولا تطبيق القاعدة تطبيقاً كاملاً وسليماً كان ممكناً هو أيضاً نتيجة تعارضه مع منطق الدولة الوحدوية واصولها. فضلاً عن ان الطوائف اللبنانية ظلت تتمسك بخصائصها وشخصياتها، وهذا حق من حقوقها. وقد برهنت ظروف الحرب التي توالت على لبنان منذ ما يقارب عشر سنين كم هي حريصة هذه الطوائف على شخصياتها وخصائصها، ومتمسكة أيضاً بأنظمتها الخاصة في ما يتعلق خصوصاً، بنظام الاحوال الشخصية وما إليه.

٤ ـ لقد تربّى اللبنانيون على أساس إنهم أمة واحدة او مجتمع واحد موحد، وعلى أساس ان توزعهم طوائف عيب يجب ان يزال. والحقيقة إنه كان ينبغي أن تكون التربية على العكس من ذلك فتركز على ضرورة الاعتراف المتبادل بين

الطوائف توصلاً الى الاحترام المتبادل والتعايش المبني على الثقة. فيفهم المسيحيون ان المسلمين ليسوا نسخة طبق الأصل عنهم والعكس بالعكس. فوجب أن يحترم هذا الاختلاف لا أن يحتقر.

٥ - إن التعايش بين مجموعات دينية مختلفة كما هي الطوائف اللبنانية أمر تحتمه الحياة وتركيبة الوطن اللبناني نفسه. لكن هذا التعايش منطقاً يجب أن يؤخذ به كاملاً وأن يعمل به كاملاً. فتكون التربية الوطنية مبنية على هذا الأساس وكذلك الدولة ومؤسساتها.

تبعاً لذلك ينبغي الاتفاق على الأمور الآتية:

أولاً - التمسك بلبنان كما هو في حدوده الحاضرة.

ثانياً - الاعتراف به كما هو في تركيبته السوسيولوجية التي تصنفه مجتمعاً تعددياً.

ثالثاً - تطوير مؤسساته في إتجاه النظام الاتحادي الذي يلائم هذه التركيبة ويحترمها ويتلاءم أكثر مع ما احدثته ظروف الحرب من متغيّرات.

٦ - وليس صحيحاً إن النظام الاتحادي نظام تقسيمي او هو يمهد له أو يعرّض لبنان لمثل ذلك، بل العكس هو الصحيح. فهو يقرّب أكثر مما يفرّق، إضافة إلى كونه الدرع الواقي من كل أخطار التجزئة والتفكك والتقسيم. وقد أثبتت التجارب إن على يده قامت الدول القوية القادرة والمتوازنة، وكان أنجح من الأنظمة الوحدوية في توفير الاستقرار للدول التي اخذت به. وليس في التاريخ ما يدل على إن دولة إتحادية انفجرت وانقسمت على نفسها فيما الأمثلة لا تحصى عن الدول التي انفجرت وتفككت من جراء النظام الوحدوي وقساوته.

٧ - وإذا قيل إن الدولة الوحدوية محكوم عليها بأن تظل كذلك، فالشواهد تنفي هذا القول وهي ماثلة في بلدان عدة نذكر منها: الاتحاد السوفياتي، يوغوسلافيا، المانيا الاتحادية، النمسا، البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، فنزويلا وغيرها.

ونشير في المناسبة، إلى أن أعظم الدول وأغناها هي التي تعيش في نظام اتحادي، من مثل المانيا الاتحادية، واوستراليا، والنمسا، وكندا، والولايات المتحدة الأميركية، وسويسرا...

إضافة إلى ذلك، إن كل دول العالم تتجه إلى التقليل من صلاحيات الحكم المركزي في مقابل تعزيز صلاحيات الحكم المحلي في المناطق والولايات. في ضوء كل هذا نقترح للبنان نظاماً يأخذ في الاعتبار كل الحقائق التي تقدم ذكرها وتكون ملامحه هذه الملامح:

١ - لبنان جمهورية مستقلة عربية اتحادية.

٢ - تتكوّن الدولة الاتحادية من مقاطعات عدة يصار إلى رسم اطرها الادارية في مرحلة لاحقة.

٣ - يشكل لبنان أرضاً واحدة من النواحي الاقتصادية والمالية والجمركية ولا يمكن إقامة أي حاجز أو أي قيد من أي نوع كان داخل الدولة الاتحادية.

٤ - العاصمة الاتحادية هي بيروت. إنها مقرّ الهيئات العليا للدولة الاتحادية.

السلطة الأتحادية:

٥ - تتولى السلطة الاجرائية الاتحادية الأمور الآتية:

أ - السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي الخارجي.

ب - النقد الواحد والجمارك ومالية الدولة ونظام الرسوم والضرائب المستوفاة للدولة المركزية.

ج - الدفاع المدني.

د - القوانين المدنية والجزائية وقانون اختياري مدني للأحوال الشخصية.

هـ - قانون الملكية العقارية مع حظر التملك لغير اللبنانيين.

و - سياسة التخطيط العام في مجال السياحة والتنمية وتنظيم العمل الاجتماعي والمواصلات والماء والكهرباء. وسلطة البحث العلمي والأمان الاجتماعي.

التنظيم اللامركزي:

١ - يقسم لبنان الى مقاطعات تكون العاصمة بيروت إحداها.
وتقسم كل مقاطعة إلى أقضية ويراعى في تحديد حدود الأقضية أكبر قدر ممكن من التجانس الطائفي.
٢ - يدير شؤون المقاطعة حاكم ومجلس تنفيذي ومجلس تقريري.
٣ - للمقاطعات كل الصلاحيات التي تتعارض مع صلاحيات السلطة الاتحادية وأحكام الدستور.
٤ - يكون للعاصمة بيرزت تنظيم خاص.

لوزان في ١٢ آذار ١٩٨٤

بيار الجميل
رئيس حزب الكتائب اللبنانية

كميل شمعون
رئيس حزب الوطنيين الاحرار

بسمه تعالى حركة «أمل»
ورقة عمل من أجل الوفاق الوطني

«تتطلع حركة «أمل» نحو مستقبل مشرق للوطن وكرامة الانسان فيه، وتجد في تناسي الأحداث وأسبابها والمسؤولين عنها، من حيث تحديد مراكز المسؤولية وإدانة المسؤولين، ضرورة وطنية لفتح صفحة جديدة يرسم شعب لبنان فوقها، بالتكافل والتضامن والقناعة الحرة، الصورة والمعالم للوطن الذي يريد. ومن المؤكد أن كل ما حدث ما كان ليحدث لولا افتقارنا جميعاً إلى مناعة طبيعية واجبة، تضمن قدرتنا على المقاومة وتخطي المخاطر. من هذا الفهم المبسط نطرح ورقة العمل هذه من دون تعصب أو إصرار أو عناد، وإنما اسهاماً متواضعاً من قبلنا في عملية الانقاذ والبناء راجين أن يكتمل هذا المسعى بما يقدمه الأخوة الافرقاء والشركاء في المسؤولية من تطلعات بناءة وآراء مفيدة تصب في قناة المصلحة العامة.

جمهورية ديموقراطية برلمانية، تقوم على إحترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى مبدأ فصل السلطات وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، من دون تمايز أو تفضيل، في نظام اقتصادي ووفق تخطيط علمي وإنمائي شامل لمختلف الطاقات والحاجات والنشاطات في كل المضامير، بلد الكرامة الانسانية والطموح الحضاري.

إن هذه الأوصاف منبثقة من جوهر وجود لبنان، ومن صميم كيانه، ومن رسالته التاريخية ومن آفاق مصيره، ومن طموح أبنائه.

أولاً: من شروط المحافظة على الهوية والنظام:

١١ - رفض التقسيم:

يجب أن يلتزم اللبنانيون رفض التقسيم رفضاً باتاً وقاطعاً تحت أية صورة عرض أو فرض، من لا مركزية سياسية أية كانت هيكليتها، أو فيدرالية أو كونفدرالية او كانتونات أو خلاف ذلك، وهذا الموقف يحتم رفض التوطين في أية بقعة من أرض لبنان وأيا كان شكله أو مدته.

١٢ - منع تشويه وجه لبنان الحضاري بمحاولة تحجيم دوريه العربي والدولي، أو بعزله عن المد الحضاري الانساني، أو بجره إلى المحاور السياسية الاقليمية أو الدولية.

١٣ - إزالة أسباب تحجير الصيغة اللبنانية، بحيث لا يبقى عامل القلق المصيري عند البعض ذريعة للمحافظة على الامتيازات والاستزادة منها، على المستوى الفئوي الضيق، ولا يبقى الغبن عند البعض الآخر باباً يطل على النزاع وعدم الاستقرار، وبحيث لا يشكل العاملان معاً خللاً في هيكلية البنيان، والكيان لا يحتمل مقاومة المؤامرات على سلامة الوطن واستقلاله وسيادته ووحدة أرضه وشعبه.

١٤ - رفض التسويات على حساب الوطن: أية تسوية بين الافرقاء على حساب الوطن، ولو مؤقتة، يجب الا تحظى بأي سعي أو تأييد لأنها تكون بمثابة الحشرة التي تنخر جسر السقف الحامي، وإنه من الضروري التركيز على العمل العام والنشاطات ذات الطابع الشعبي الشامل، من تخطيط عام وتحديث للدولة في كل مرافقها تحديثاً جذرياً، ومواجهة المشاكل الأجتماعية القائمة واستباق الأحداث بالاعداد والتجهيز من حيث العدة والعدد والخبرة، وفتح باب تكافؤ الفرص أمام

الجميع على أساس الكفاية والنشاط والاخلاص كل ذلك في ضوء رؤية مستقبلية مستمرة الاستكشاف دائمة التركيز والتحسين.

ثانياً: جنوب لبنان - إنهاء الاحتلال الأسرائيلي - إلغاء إتفاق ١٧ أيار

وإذا كانت حركة أمل ترى في المواضيع المحددة أعلاه وفي معالجتها حلاً لأكثر مشاكلنا ولأكثرها تعقيداً، وتطرحها على هذا الأساس لتكون مدار نقاش وتفاهم، فإن الحركة، تؤكد بتصميم على أن تحرير لبنان يجب أن يبدأ من جنوبه، ولا بد من تحرير هذا الجنوب بسحب القوات العدوة الأسرائيلية منه دونما قيد أو شرط أو التزام أو مكسب لهذه القوات. فتحرير الجنوب مفتاح الحل، وإعادة الثقة بين أبناء الشعب الواحد. ولا بد من تركيز الجهد كاملاً على هذه الناحية قبل كل شيء حتى ننتقل بعد ذلك إلى النواحي الأخرى.

ثالثاً: الخطوط العريضة للاصلاح المنشود:

٣١ - في الحقل السياسي العام:
- إلغاء الطائفية السياسية في كل مرافق الحياة العامة بعد تسوية حقوق الطوائف المغبونة.
- إعتماد الاستفتاء الشعبي المباشر في القضايا المصيرية.
- تشكيل المجلس الاقتصادي الاجتماعي أو مجلس الشيوخ أو كليهما.
- تعديل قانون الانتخابات النيابية على أساس جعل لبنان كله دائرة انتخابية واحدة وإعتماد البطاقة الانتخابية وإجراء الانتخاب في يوم واحد. وإعتماد التمثيل النسبي.
- إنشاء محكمة عليا من صلاحياتها:
- محاكمة الرؤساء والوزراء.
- بت دستورية القوانين.
- بت الطعون الانتخابية.

٣٢ - في تطبيق مبدأ فصل السلطات:
- فصل الوزارة عن النيابة.
- إنتخاب المجلس ومكتبه لمدة أربع سنوات، أي لولاية المجلس كاملة.
- إنتخاب رئيس الوزارة في المجلس النيابي واشتراكه بعد ذلك في تأليف الحكومة.
- تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، والوزراء تحديداً واضحاً يؤمن التوازن ويمنع الالتباس.
- استقلال القضاء استقلالاً قاطعاً وتاماً، بحيث تعود كل صلاحيات الفصل في شأنه إلى مجلس القضاء الأعلى وحده.

٣٣ - في الحقل الاداري:
- إعتماد كل أساليب العلم الأكثر حداثة وفاعلية إضافة إلى الخبرة واستثمار إمكانات التكنولوجيا لتحديث الادارة.
- تحريك الادارة في خط الرؤية المستقبلية على أساس التخطيط وتعزيز معهد الادارة.
- تأمين الشروط الكفيلة بإعتماد عنصري الكفاية والانتاج في عملية التعيين والترقية.

٣٤ - في الدفاع الوطني والأمن الداخلي:
- إعادة بناء الجيش بتحديد عقيدته اللبنانية وهويته العربية وتعزيز ثقافة الجند وتوطيدها على هذا الأساس.
- تعزيز قدراته القتالية عدة وتجهيزاً وعدداً وتدريباً.

- إعادة النظر في ملاكات الرتب العسكرية بحيث يحدد العدد لكل رتبة على أساس حاجات مقتضيات التنظيم العسكري البحث من دون أي اعتبار أخر، وإجراء إصلاح جذري في تركيبة القيادة.

- إعادة تنظيم قوى الأمن الداخلي من شرطة ودرك وأمن عام وبقية القوى المسلحة انطلاقاً من المبادىء نفسها المتعلقة بالجيش وعلى أساس تأمين القدرة الكافية لحفظ الأمن الداخلي على رقعة تراب الوطن كاملة.

- حل جميع الميليشيات والتنظيمات العسكرية والمسلحة وجمع سلاحها.

٣٥ - في الحقل الثقافي:

- لا بد من وحدة الثقافة الوطنية بعد تحديد مضمونها ومعالم اتجاهاتها. وعلى أن تبقى اللغات والثقافات الأخرى مشاعاً للراغب في التفاعل مع حضارات العالم، ومن المفيد تشجيعها.

- إنشاء وزارة للثقافة

- إحياء التراث اللبناني وتوثيقه.

- تنمية الثقافة الريفية.

- إنشاء المعاهد والمؤسسات ومراكز الابحاث التي تعنى بعلوم الانسان.

- تعزيز الفنون وتنمية مواهب الخلق والابداع.

٣٦ - في حقل التربية والتعليم:

- لا بد من توحيد برامج التعليم وفرضها في المدارس الخاصة والرسمية حتى نهاية التعليم الثانوي، وتوحيد الكتاب اللبناني في مراحل التعليم الابتدائي والتكميلي والثانوي.

- ولا بد من تحديث هذه البرامج في صفتها الموحدة وتحديث وسائل التعليم ومساعداته.

- ومن الضرورة أن يصبح التعليم كامل المجانية حتى نهاية المرحلة الثانوية، والزامياً حتى نهاية المرحلة المتوسطة.

- تعزيز التربية الدينية والزامية التعليم الديني وتأسيس دار للمعلمين من أجله.

- تعزيز التعليم المهني والزراعي منه خصوصاً وتوزيع معاهده ومدارسه على المناطق اللبنانية بحسب طبيعة وحاجات هذه المناطق، كل ذلك في إطار خطة شاملة لتطوير الصناعة والزراعة والتجارة تستشرف حاجة هذه القطاعات المتزايدة وتمهد لسدها بتوجيه مهني سليم للناشئة في ضوء النمو السكاني ونجاحه وخاصة تزايد عدد المقبلين على الفروع المهنية.

- تعزيز نطاق الجامعة اللبنانية وتوسيعه والمحافظة على وحدتها وجعلها قطب التربية والتعليم في لبنان، وإنشاء الكليات التطبيقية فيها، وتجهيزها ودعمها بالخبرات لتكون على مستوى كبريات الجامعات في العالم.

- دعم مجلس البحوث العلمية وتخصيص موازنة له على مستوى مهماته ليصبح عاملاً فاعلاً في إنماء الاقتصاد الوطني، وحائلاً دون هجرة الادمغة في لبنان.

- إنشاء إدارات الأعداد التربوي على مختلف المستويات في كل المناطق.

٣٧ - في حقل الاعلام:

- الاعلام توعية وإرشاد وتوجيه إضافة إلى كونه اخباراً.

- توحيده واعطاؤه مضموناً وطنياً صرفا. وتجهيزه بالعناصر البشرية الاعلى كفاية وبالعتاد والوسائل التي تتيح إيصال صوت لبنان الى أبعد ركن فوق المعمورة.

- إعادة النظر في تنظيم وزارة الاعلام واعطاء المعارضة حقها المشروع في إبداء الرأي والتعبير عن برامجها وآرائها ومواقفها وذلك عبر كل وسائله المسموعة والمرئيةوالمقروءة، والاستعانة بكل معطيات التكنولوجيا الحديثة لاعطائها الحجم الملائم لرسالتها كميّة ونوعاً.

- الغاء كل الاذاعات الخاصة التي افرزتها الاحداث حتى تلك التي استحصلت على رخص لعملها في شكل أو في آخر.

- إنشاء مؤسسة تابعة لوزارة الاعلام تعنى بجمع الأحداث اللبنانية والعالمية وتدوينها وحفظ المستندات وتوثيقها

لتكون الخزانة التي تؤمن المعطيات المفيدة لكل بحث علمي أو تاريخي، يتناول الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع.

- إعلان حرية الصحافة، حرية مسؤولة، وتأكيد ذلك بالنص المناسب ضمن حدود القانون، ومراقبة مداخيل الصحافة ومصادر تمويلها وتشجيع اندماج الصحف المرخص لها في وحدات تعاونية وإلغاء كل الصحف غير المرخص لها ومنع طبعها وتداولها.
- الاسهام في إصدار النشرات الدورية، ثقافية وعلمية وتقنية.
- إعادة النظر في قانون المطبوعات وتعديل النصوص التي تؤمن المطلوب.

٣٨ - في الحقل الاجتماعي:

إن ارتقاء الانسان ورفاهيته وحقه في حياة كريمة تقتضي:

- وضع سياسة ديموقراطية شاملة للبنانيين والمقيمين على الأرض اللبنانية وللهجرة الداخلية والخارجية وللطارئين والموقتين والدائمين حتى لا يخفى مكتوم على أرض لبنان.
- إتجاه التطور الاجتماعي بحيث تتكافأ الفرص أمام الجميع.
- تأمين المساواة على مستوى العمل والتربية والثقافة بإعتماد برامج تؤدي تدريجياً إلى لا مركزية معظم المرافق الوطنية.
- وضع سياسة إسكان تسمح لكل مواطن بالحصول على سكن لائق به وتمكنه من إمتلاكه في مرحلة لاحقة.
- وضع سياسة اشغال وتسليفات تسمح بتشييد مناطق سكنية في المدن والارياف.
- إنماء المناطق المحرومة وإنشاء مراكز تنمية في كل المناطق الساحلية والريفية.
- تعميم الضمانات الاجتماعية بحيث تضم ضمان الشيخوخة والبطالة والمرض لجميع المواطنين.
- إرساء بناء التقدم الاجتماعي على أساس من المشاركة الفعلية بين مختلف قوى الشعب المنتجة وبأن يتأهل العمال تدريجياً للمشاركة في الادارة الذاتية.
- تعزيز النقابات والروح النقابية في لبنان والسماح بأن تشمل القطاع العام وكل قطاعات الشعب (خدام المنازل، مزارعين...).
- وضع اليد على إدارة الريجي وإشراك المزارعين في الادارة، وشمول الضمان لهم مع حق الاستفادة من كل التعويضات العمالية.
- رسم سياسة مكافحة التلوث وحماية البيئة والطبيعة والانسان والثروات الوطنية.
- إنشاء مؤسسات استشفائية وصحية تبعاً لحاجات المناطق.
- وضع سياسة للطب الوقائي الاجتماعي تشمل كل أنحاء الوطن.

٣٩ - في الحقل الاقتصادي:

المحافظة على الملكية الخاصة، والمبادرة الفردية يجب ألا تسيء الى المصلحة العامة.

- مراقبة المبادرة الفردية وتوجيهها لضمان تنمية منسجمة للاقتصاد الوطني.
- تدعيم هيكلية القطاع العام والعمل باستمرار على إنمائه وتغذيته.
- إعادة النظر في مجمل النظام الضريبي الحالي بإعتماد النظام التصاعدي بحيث يكون قادراً على ضبط حقوق الخزينة العامة واستيفائها.
- وضع سياسة بترولية عامة أساسها القطاع المختلط وتنشيط التنقيب عن النفط.
- وضع سياسة متوازنة تؤمن التكامل بين قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة، ترعى مصلحة الاقتصاد الوطني العام ومصلحة المواطن.
- استملاك الدولة المرافىء العامة: (الطرق، وسائل النقل العامة المرافىء، المياه، الكهرباء، الاذاعة وغيرها)، وتحمل مسؤولية إداراتها وتطويرها كاملة.
- إعتماد مبدأ التخطيط الانمائي خصوصاً في المناطق المحرومة.

رابعاً: مختلف:

- إعادة النظر في كل المراسيم والقوانين القديمة والحديثة في ضوء المصلحة العامة غير المنتسبة الى مصلحة فرد او فئة محددة من الافراد.

- درس موضوع الوظيفة العامة من زاوية الحاجة الفعلية الى الموظف أكان موظفاً مثبتاً أو متقاعداً أو أجيراً او مستشاراً أو في ظل أية تسمية كانت، تخفف عن الخزنة العامة هذا الارهاق المالي المتواصل والمهدور من دون استفادة.

- وضع سلم للوظائف ورواتبها بحيث لا يعقل أن يكون راتب المدير العام في هذه الادارة ثلاثة أضعاف زميله في إدارة أخرى، أو الاعتماد على تسمية محدودة أو أنظمة خاصة بالمؤسسات العامة لاطلاق حرية التصرف المالي، من دون رقابة ومن دون قاعدة وخلافاً لما هو معتمد في المؤسسات العامة العادية.

- إنشاء وزارة للمغتربين تهتم بشؤونهم وتعليمهم وربطهم بالوطن الأم وتوظيف طاقاتهم في سبيل لبنان والعرب.

- تحويل كل الأراضي الأميركية في لبنان إلى أراض ملك، ووضع برنامج لاستصلاح كل أراضي المشاع التابعة للدولة وتأجيرها للمزارعين بمبالغ رمزية.

- إعادة النظر في كل التعيينات التي تمت بعد الاجتياح الأسرائيلي.

- إلغاء كل المذكرات والملاحقات منذ العام ١٩٧٥ حتى اليوم وإصدار قانون عفو عام والتشدد في الملاحقة والمعاقبة بعد هذا التاريخ (قانون اعدام القاتل).

- إعطاء الجنسية للمكتومين ومن هم قيد الدرس ولأهالي القرى اللبنانية الجنوبية التي سلخت عنه».

ورقة عمل مشتركة للاصلاح السياسي لوزان - إذار ١٩٨٤

قدمها: الرئيس عادل عسيران، الرئيس صائب سلام، الرئيس رشيد كرامي، الاستاذ نبيه بري، الأستاذ وليد جنبلاط.

«تحقيقاً للوفاق الوطني، وتأكيداً للارادة الوطنية في العيش المشترك. وفي التلاقي على إرساء الدولة الواحدة على أسس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين ابناء الشعب الواحد.

وإنطلاقاً من ضرورة التغيير بما يؤدي الى تحقيق هذه الأهداف ومن خلال نظام جمهوري ديموقراطي برلماني تحدد فيه صلاحيات المراكز والمؤسسات الدستورية على كل مستوياتها، مع التأكيد على مبدأ فصل السلطات، ويتأمن من خلالها تمثيل جميع اللبنانيين في الحكم والمشاركة في القرار السياسي.

نقترح الإصلاحات والاجراءات الآتية:

أولاً - في إنهاء الاحتلال الأسرائيلي:

- توحيد جهود اللبنانيين إلى أية فئة انتموا من أجل العمل على إنهاء الاحتلال الأسرائيلي، ومساندة المقاومة الوطنية اللبنانية، وإنشاء صندوق خاص لدعم صمود ابناء الجنوب والبقاع الغربي في وجه المحتل الأسرائيلي.

- العمل على إنهاء الاحتلال الأسرائيلي على أساس مقررات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار الرقم ٤٢٥ الذي يدعو إلى إعطاء مزيد من الفاعلية لقوات الطوارىء الدولية العاملة في الجنوب.

- تعبئة الرأي العام العالمي بما يخدم قضية تحرير الوطن وتحقيق سيادته على أرضه كاملة.

ثانياً - في إزالة الهيمنة وإنهاء الممارسات غير الشرعية:

- تحديد المسؤوليات في الدمار الذي حل ببيروت والضاحية والجبل، والاقليم ومعاقبة كل مسؤول عن ذلك.

- وقف العمل بالمراسيم الاشتراعية الصادرة في العام ١٩٨٣، وإتخاذ الاجراءات الآيلة الى إلغاء ما يجب الغاؤه وتعديل ما يجب تعديله منها.

- إلغاء ما كان من تعيينات ومناقلات وتدابير تعسفية لحقت ببعض الموظفين في أدارات الدولة ومؤسساتها.

- إطلاق المخطوفين والمحتجزين لدى جميع الافرقاء، والموقوفين لدى السلطات القضائية والعسكرية من دون مبرر قانوني.

- إتخاذ الخطوات العملية والتدابير التنفيذية لتمكين المهجرين من العودة الى المساكن والمناطق التي هجروا منها منذ بداية العام ١٩٧٥ تبعاً لمبدأ حق المواطن في الاقامة حيث يشاء وفي أي مكان من وطنه.

- حل جميع الميليشيات والتنظيمات المسلحة، وإزالة مظاهر الهيمنة الحزبية والفئوية وجمع السلاح ومنع الخوات والجبايات غير المشروعة وإغلاق كل المرافق غير الشرعية ووقف محطات التلفزيون والاذاعات الخاصة، وكذلك وقف إصدار الصحف والنشرات والمطبوعات غير المرخص بها قانوناً.

ثالثاً - في الاصلاح السياسي:

أ - إلغاء الطائفية السياسية:

تلغى الطائفية السياسية الغاء عاماً وشاملاً:

- في الوظائف العامة بعد تسوية حقوق الطوائف المغبونة.
- في التمثيل النيابي والمجالس المنتخبة عامة وذلك وفقاً للأسس المحددة لاحقاً

ب - الاصلاح في السلطة التنفيذية:

- إنتخاب رئيس الجمهورية في المجلس النيابي ومجلس الشيوخ بأكثرية ٥٥ في المئة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

- إنتخاب رئيس مجلس الوزراء في مجلس النواب بالأكثرية النسبية.

- يجري رئيس مجلس الوزراء المنتخب المشاورات البرلمانية، ثم يؤلف الحكومة بالتشاور مع رئيس الجمهورية، ومن ثم تصدر مراسيم التعيين خلال مهلة أسبوع. وفي حال إمتناع رئيس الجمهورية عن إصدار المراسيم، يعرض رئيس مجلس الوزراء المنتخب الأمر على المجلس النيابي، فإذا أيّد المجلس موقف رئيس الوزراء بالأكثرية النسبية، يكون على رئيس الجمهورية:

أ - اما اصدار المراسيم خلال مهلة ١٥ يوماً.

ب - وإمّا حلّ المجلس النيابي، والدعوة إلى إجراء انتخابات عامة جديدة.

- تمثل الحكومة أمام المجلس النيابي لنيل الثقة وتستمر في عملها ما لم يحجب المجلس النيابي بالأكثرية النسبية الثقة عنها او عندما يقدّم رئيس مجلس الوزراء استقالة حكومته الى رئيس الجمهورية.

- تتم إقالة الوزراء على الوجه الذي عينوا به، وبناء على إقتراح رئيس مجلس الوزراء.

- تقترن المراسيم والقرارات التي يصدرها رئيس الجمهورية بتوقيع رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص.

- تحدد مهلة ثلاثين يوماً لتوقيع رئيس الجمهورية مشاريع المراسيم او تردّ الى المجلس خلال هذه المهلة لأسباب معللة. يبدأ سريان المهلة من تاريخ إيداع المشاريع لدى المديرية العامة لرئاسة الجمهورية.

إذا أصرّ رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص على مشروع ما، وحصل خلاف في شأنه يبت مجلس الوزراء هذا الخلاف ويصبح المشروع صادراً عن مجلس الوزراء.

- تنشر حكماً خلال المدة المحددة اعلاه، مشاريع المراسيم المتخذة في مجلس الوزراء.

- تحدد صلاحيات كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء بما يحقق المشاركة الفعلية والثابتة، بحيث يكون مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية والادارية العليا في الدولة ويكون من صلاحياته على وجه الخصوص:

١ - وضع السياسة العامة للدولة وتنفيذها في كل المجالات السياسية والاقتصادية والانمائية ومجالات السياسة الخارجية.

٢ - التوجيه والتنسيق لأعمال الوزارات والادارات العامة والمؤسسات العامة.

٣ - وضع مشروع الموازنة العامة وإعداد كل مشاريع القوانين.

٤ - إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الدخل الوطني ووضعها.

٥ - إقرار الحرب والسلم والتعبئة العامة وإعلان حالة الحرب.

٦ - عقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية وطلب إبرامها بعد موافقة المجلس النيابي عليها.

٧ - ملاحقة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين والمصالح العامة.

٨ - إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والأنظمة ومراقبة تنفيذها.

٩ - تشكيل اللجان الدائمة او الموقتة وتحديد مهماتها بما يؤدي الى حسن سير العمل.

١٠ - إعداد الدراسات والمشاريع والمقترحات التي من شأنها المساعدة على تنفيذ سياسة الدولة وقرارات مجلس الوزراء.

ج - الإصلاح في السلطة التشريعية:

- إنشاء مجلس شيوخ.
- توسيع قاعدة التمثيل النيابي ورفع عدد النواب الى مئة وعشرين نائباً.
- إنتخاب رئيس مجلس النواب ونائبه وأعضاء مكتب رئاسة المجلس لمدة سنتين.
- تعديل قانون الانتخاب بما يضمن تحقيق تمثيل شعبي اوسع وافضل.
- إعطاء حق الاقتراع لمن أتم الثامنة عشرة من العمر.

د - الاصلاح في السلطة القضائية:

- إعادة النظر في قانون مجلس القضاء الاعلى وتكوينه بما يضمن استقلال القضاء وجعله المرجع الاعلى الوحيد الصالح لتعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم وإنهاء خدماتهم.

- إنشاء المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء وإنشاء محكمة دستورية يكون من إختصاصها مراقبة دستورية القوانين وبتّ كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات المتعلقة برئيس الجمهورية او رئيس مجلس الوزراء او المتعلقة بالانتخابات النيابية.

رابعاً - في الاصلاحات الاخرى:

أ - في الاصلاح الإداري

- إلغاء طائفية الوظيفة على كل المستويات وإعتماد الكفاية والجدارة في تعيين الموظفين. (يجري إعتماد هذا المبدأ فور تسوية أوضاع الطوائف المغبونة).

- إعادة النظر في التنظيم الاداري المنصوص عنه في المرسوم الاشتراعي الرقم ١١٦ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ في إتجاه تعزيز اللامركزية الادارية على الأسس الآتية:

١ - زيادة عدد المحافظات من خلال تنظيم إداري جديد.

٢ - توسيع صلاحية ممثلي السلطة المركزية في المناطق الادارية ورفع مستوى تمثيل الوزارات في هذه المناطق.

ب - في الاصلاح الاجتماعي والإقتصادي:

- إنشاء مجلس إقتصادي إجتماعي من الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية، ويكون من صلاحياته وضع الدراسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية وتصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى كل الفئات الاجتماعية والمناطق اللبنانية. ويدخل ضمن صلاحياته وضع برنامج شامل لإعمار المناطق اللبنانية ولا سيما منها تلك

المتضررة من جراء الحرب والاحداث التي مرت على لبنان وتنفيذ هذا البرنامج بالسرعة الممكنة.

- إنتهاج سياسة إنمائية شاملة تأخذ في الإعتبار أولوية إنماء المناطق المختلفة والمحرومة بهدف تحقيق توازن إنمائي عادل ومتكامل للوطن.

- تعميم الطبابة والاستشفاء المجانيين في المراكز الصحية وإنشاء المستشفيات والمستوصفات في كل المناطق اللبنانية.

- وضع سياسة اسكانية عصرية تؤدي الى تمكين المواطن من الحصول على السكن اللائق وتشجيع السكن في الأرياف وإتخاذ الخطوات وخلق الحوافز التي تساعد المواطنين على البقاء في المناطق والإستفادة من طاقتها.

- الإهتمام بالمطالب العمالية والعمل على إمتصاص البطالة وزيادة الانتاجية.

- إصدار قانون جديد للجنسية وتسوية المكتومين وأبناء القرى السبع المسلوخة عن لبنان وأوضاع الأشخاص الذين هم قيد الدرس وأوضاع عرب وادي خالد مع الغاء ذكر المذهب على الهوية.

ج - في الإصلاح التربوي:

- وضع شرعة تربوية مبنية على تساوي الفرص في إكتساب العلم في كل مستوياته التربوية والتعليمية بما فيه التعليم الجامعي، أمام جميع اللبنانيين.

- استقلال النظام التعليمي وعدم تبعيته لأي نظام آخر.

- التأكيد على أن الدولة هي المعلم اللبناني الأول، ومن هنا وجوب رفع مستوى التعليم الرسمي وتعميمه وتنفيذه مشروع تجمع المدارس.

- إعتماد التعليم الإلزامي المجاني في المرحلة الأساسية (إبتدائي ومتوسط) وإنتهاج سياسة تربوية تقوم على توحيد المناهج بما يضمن تعزيز المواطنية اللبنانية وتشديد الرقابة على المدارس الخاصة.

- نشر التعليم المهني لتكوين الأطر الوسطى وفقاً لحاجات الوطن الانمائية.

- تعزيز الجامعة اللبنانية ورفع مستواها الأكاديمي وتعميم كلياتها النظرية والتطبيقية على كل المناطق اللبنانية.

- تطوير البرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية وهوية لبنان وانتمائه العربي، ويفترض ذلك وضع برنامج توحيدي للكتاب وللتعليم في شتى مراحله وفروعه وتنظيم التعليم الخاص بما لا يتعارض مع أهداف التعليم الرسمي.

- رفع مستوى المعلم وكفايته.

- الإهتمام بشؤون الشباب وتعزيز الرياضة والحركة الكشفية.

د - في الإصلاح المالي:

وضع نظام ضرائبي جديد يعتمد المبادىء الحديثة ويسهم في تحقيق العدالة الضريبية ويحفظ حقوق الخزينة.

هـ - في الحريات العامة.

- الحريات الشخصية مصونة في حمى القانون، واللبنانيون سواسية في الحقوق والواجبات.

- إطلاق حرية إنشاء الاحزاب والجمعيات والنقابات وتعديل القوانين الحالية لجهة طريقة قيامها بنشاطها وتحديد أساليب المراقبة عليها بما يتلاءم ومبادىء الحرية الديموقراطية.

- إصدار قانون جديد للمطبوعات يكرس الحرية الاعلامية ويمنع إجراءات التعسف وينشط الموارد الصحفية الوطنية.

و - في إصلاح أوضاع القوى المسلحة

- وضع سياسة دفاعية تتلاءم مع هوية لبنان وانتمائه العربي وفقاً لمقررات مؤتمر الحوار الاول.

- إعادة النظر في النصوص الاشتراعية والتنظيمية المتعلقة بالجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام.

- إخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية، وإعتبار وزير الدفاع مسؤولاً عنها.

- الإمتناع عن زجّ الجيش في أي صراع داخلي، ويكون الأمن من مسؤولية السلطة السياسية وقوى الأمن الداخلي وواجباتها.

ـ تكليف هيئة الحوار لجنة مشتركة خاصة تناط بها أوسع الصلاحيات وتتولى قيادة المؤسسة العسكرية من جيش وقوى أمن داخلي وأمن عام وإدارتها الى ان يعاد بناؤها على أسس متكاملة وسليمة. وترتبط هذه اللجنة بحكومة الإتحاد الوطني فور قيامها.

ـ إخضاع سلطة قوى الأمن الداخلي وقوى الأمن العام لسلطة وزير الداخلية في أي قانون او تنظيم لهذه القوى وتعزيز سلطة وزير الداخلية في هذا الشأن.

ـ إلغاء الطائفية على كل المستويات في كل القوى المسلحة وإعتماد الكفاية في التعيين والترقية.

خامساً ـ في تطبيق مباديء الوفاق:

فور إقرار مباديء الوفاق الوطني، تشكل حكومة إتحاد وطني لتنفيذ هذه المباديء خلال فترة ستة أشهر، ويمنحها مجلس النواب لهذا الغرض الصلاحيات الاستثنائية المناسبة».

ورقة عمل رئيس الجمهورية إلى مؤتمر الحوار الوطني في لوزان

«إستكمالاً لأعمال مؤتمر الحوار الوطني التي بدأت في جنيف في ٣٠ تشرين الأول ٨٣، عقد الموقعون سلسلة إجتماعات ما بين ١٢ آذار ٨٤ و١٨ منه في فندق بوريفاج في مدينة لوزان تم الاتفاق بعدها على ما يأتي:

أولاً ـ وقف الحرب وكل أنواع القتال والاعمال العسكرية في كل مناطق البلاد، في صورة شاملة ونهائية، والعودة إلى إطار المؤسسات الدستورية والشرعية والسبل الديموقراطية لحل النزاعات الداخلية ومعالجة أسبابها.

ويلتزم المجتمعون بمسؤولية الانتقال بالبلاد من حال الحرب إلى حال السلام والاستقرار، من خلال حكومة إتحاد وطني يصار الى تأليفها في أقرب وقت مستطاع، وتتمثل فيها كل الطوائف والفعاليات السياسية.

ثانياً ـ تعزيز النظام الجمهوري البرلماني المعمول به، والمرتكز إلى مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والاجرائية والقضائية وإلى مبادىء العدالة والمساواة بين المواطنين وفي ظل نظام اقتصادي حر ومرن يأخذ بالتخطيط العلمي في سبيل النهوض المتواصل بأحوال البلاد وشعبها، اقتصادياً واجتماعياً وانسانياً وحضارياً.

وفي هذا الاطار يصار الى تطوير هذا النظام السياسي في الاتجاهين الآتيين:

أ ـ مركزية سياسية تضمن وحدة الأرض والشعب والمؤسسات والتوازن الوطني والمساواة بين العائلات الروحية التي تؤلف لبنان.

ب ـ لا مركزية إدارية واسعة تشرك الشعب مباشرة في تنمية كل مناطق البلاد، تنمية عادلة ومتكاملة في إطاروحدات اقليمية فاعلة ومتفاعلة.

ثالثاً: توصلاً إلى أوسع مشاركة في الحكم وإدارة شؤون البلاد، يصار إلى إعتماد السبل الآتية:

١ ـ إشراك الطوائف الرئيسية في الحكم والادارة من خلال المناصب الدستورية الآتي ذكرها:

ـ رئاسة الجمهورية

ـ رئاسة مجلس النواب.

ـ رئاسة الحكومة.

ـ نيابة رئاسة الحكومة لشؤون الادارات المحلية.

ـ نيابة رئاسة الحكومة للشؤون الإنمائية والإقتصادية والإجتماعية.

ـ نيابة رئاسة مجلس النواب.

ـ رئاسة المحكمة الدستورية.

٢ ـ توسيع التمثيل النيابي من خلال زيادة عدد النواب، على نحو يحقق صحة هذا التمثيل وعدالته، على مستوى

المناطق والطوائف، وعلى قاعدة المناصفة بين المسيحيين والمسلمين.

٣ ـ جعل ولاية رئيس المجلس النيابي سنتين بدلاً من واحدة.

٤ ـ إعتماد اكثرية الثلثين في مجلس النواب للنظر في القضايا ذات الطابع المصيري وبتها.

٥ ـ إعتماد اكثرية ٥٥ في المئة لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الاولى، ولترشيح رئيس الحكومة، وللاقتراع على الثقة.

٦ ـ إصلاح قانون الانتخابات بإعتماد المحافظة إطارا للدائرة الانتخابية، وتحديث عملية الاقتراع ووسائلها.

٧ ـ إنشاء مجلس اقتصادي ـ إجتماعي تتمثل فيه الفاعليات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والعلمية لابداء المشورة في مجالات إختصاصه.

يرأس هذا المجلس نائب رئيس الوزراء لشؤون الانماء.

٨ ـ يسمي مجلس النواب رئيس الوزراء ويتولى الرئيس المكلف إجراء الاستشارات البرلمانية لتشكيل الحكومة، ويضع بعدها لائحة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

إذا تعذر على الرئيس المكلف تأليف الحكومة في غضون مهلة اقصاها ١٥ يوماً، وإذا استقالت الحكومة، أو أقيلت، أو حجبت الثقة عنها، يجتمع المجلس النيابي حكماً في خلال أسبوع لتسمية رئيس جديد للحكومة.

وإذا تعذر على المجلس ذلك يتولى رئيس الجمهورية بنفسه تسمية رئيس الوزراء وتكليفه تأليف الحكومة.

يشرف رئيس الحكومة على أعمال الوزراء، ويراقب حسن سير العمل ويسهر على تنفيذ مقررات مجلس الوزراء.

٩ ـ يقسم رئيس الوزراء والوزراء اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية.

١٠ ـ تصدر كل المراسيم وتنشر القوانين بالاشتراك بين رئيسي الجمهورية والحكومة، وتحمل توقيعهما في ما عدا مرسوم تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الحكومة او إقالتها.

١١ ـ لرئيس الجمهورية الحق في إقالة الحكومة في حالات معينة وتعتبر الحكومة مستقيلة حكماً إذا استقال ثلث اعضائها.

١٢ ـ يصار الى تأليف المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء. وإلى إنشاء محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين وبت كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية وتسمية رئيس الوزراء، إضافة إلى النزاعات التي قد تنشأ بين الادارات المركزية واللامركزية.

يعين رئيس المحكمة الدستورية بناء على إقتراح مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب.

١٣ ـ إعادة النظر في التنظيم الإداري المنصوص عليه في المرسوم الاشتراعي الرقم ١١٦، تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢، في إتجاه تعزيز اللامركزية الإدارية على الأسس الآتية:

أ ـ الإستغناء عن الأقضية والإستعاضة عن ذلك بزيادة عدد المحافظات.

ب ـ تعزيز المجالس البلدية والاتحادات البلدية والمحافظات، وتوسيع صلاحياتها الإدارية والتنظيمية والأمنية والإنمائية.

جـ ـ إعتماد التمثيل الشعبي في مجالس المحافظات.

د ـ إعداد موازنة الدولة العامة على اساس المحافظات.

هـ ـ تحويل بعض مهمات السلطة المركزية ومسؤولياتها إلى السلطات المحلية.

رابعاً ـ مع التأكيد على ما نص عليه الدستور لجهة إحترام الحرايات، ولا سيما منها حرية المعتقد وإقامة الشعائر الدينية، وعلى التزام الشرعية العالمية لحقوق الانسان، وعلى روح المادة ٩٥ من الدستور الرامية الى العدل بين الطوائف، يصار إلى:

١ ـ إلغاء الطائفية في التعيين للوظائف في الإدارات العامة مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الاولى، وإعتماد مبدأ الكفاية والأسس العلمية كقاعدة لاختيار الموظفين.

٢ ـ إلغاء ذكر المذهب على بطاقة الهوية وفي ملفات المواطنين العامة، والاكتفاء بذكرها في سجلّات الاحوال الشخصية.

٣ ـ تشديد العقوبة ضد مثيري النعرات الطائفية.

خامساً ـ التعجيل في وضع سياسة دفاعية وأمنية وفي تنظيم القوى المسلحة من جيش وقوى أمن داخلي وأمن عام بما يتلاءم ومبادىء الوفاق المتفق عليها في مؤتمر الحوار الوطني، بحيث يصار الى توزيع ادوار القوى المسلحة، فيكون الجيش مسؤولاً عن أمن الوطن والدولة وحماية الحدود، وتكون قوى الأمن الداخلي مسؤولة عن أمن المواطن.

وإلى أن يتم ذلك، تشكل حكومة الاتحاد الوطني لجنة وزارية تشرف موقتاً على هذه القوى المسلحة وتسهر على أحوالها.

سادساً ـ وضع قانون جديد للجنسية.

إجراءات معجلة

١ ـ تعزيز قوى الأمن الداخلي، عدة وعدداً، باستدعاء إحتياطيها والحاق مجندي خدمة العلم، وكذلك إحتياطي الجيش بها. ويعهد الى هذه القوى تأمين الأمن والنظام في البلاد، والانتشار على طريقي المرفأ والمطار، والاستعانة بها لفصل القوات المتقاتلة بعضها عن البعض الآخر.

٢ ـ العمل على إلغاء كل المظاهر المسلحة والعوائق والحواجز، وكل ما من شأنه منع الدولة من ممارسة مسؤولياتها وسلطاتها، بما في ذلك حل الميليشيات المسلحة، ومنع الجبايات غير القانونية، وإقفال المرافق غير الشرعية.

٣ ـ إطلاق المخطوفين والمحتجزين فوراً، والتعهد بالاقلاع عن أية ممارسة تمس المواطن بما أمنه له الدستور وضمنه.

٤ ـ تأمين حرية المواطن في التنقل وإزالة المظاهر المسلحة عن الطرق الدولية والرئيسية.

٥ ـ تحريك أجهزة إدارة الدولة ودعوة الموظفين الى استئناف أعمالهم.

٦ ـ فتح المدارس في أقرب وقت ممكن، ونقل المهجرين الموجودين في البعض منها الى عقارات خالية في صورة موقتة، على ان تباشر الحكومة فوراً، إقامة المنازل الجاهزة لتقل المهجرين إليها.

٧ ـ الإسراع في إصلاح شبكات الماء والكهرباء والهاتف.

٨ ـ تكوين لجنة إعلامية تتمثل فيها كل الاتجاهات، نقابتا الصحافة والمحررين، وزارة الاعلام، والتلفزيون وتتولى:

أ ـ وضع أسس سليمة لسياسة إعلامية وطنية.

ب ـ تصحيح أوضاع الاعلام الرسمي تكويناً واتجاهاً.

ج ـ ضبط الاعلام الخاص وفقاً لمقررات الحوار الوطني.

٩ ـ رفع الرقابة عن الصحف والاكتفاء بالرقابة الذاتية، وتتولى أمرها نقابة الصحافة.

١٠ ـ عودة المهجرين اللبنانيين، مالكين ومستأجرين، منذ العام ٧٥، الى المساكن والمناطق التي هجروا منها، على ان توضع النصوص اللازمة، بما في ذلك تعديل قانون الايجارات عند الضرورة، وتتخذ الاجراءات التي تحفظ حقوقهم في العودة بالسرعة الممكنة وتقديم المساعدة والقروض اللازمة لهم.

١١ ـ إعطاء حكومة الاتحاد الوطني الأولوية لوضع برنامج شامل لأعمار المناطق المتضررة من جراء الحرب والأحداث، وتنفيذه في أقصى سرعة.

١٢ ـ وضع خطة إنمائية بالمناطق المتخلفة بهدف تحقيق التوازن الإنمائي العادل والمتكامل للوطن.

١٣ ـ إعادة النظر في المراسيم الإشتراعية والنصوص التي تتعارض مع مقررات مؤتمر الحوار الوطني.

بيان الفاعليات المسيحية الذي كاد ينسف المؤتمر.

عقد إجتماع في مقر قيادة القوات اللبنانية حضره قائد القوات السيد فادي افرام وأركان القيادة وممثلون للرهبانيات اللبنانية المارونية والرابطات المسيحية والهيئات والتجمعات.

ناقش الحاضرون التطورات الأخيرة في لبنان والاجواء المخيمة على مؤتمر لوزان، فضلاً عن التطورات المرتقبة في لبنان والمنطقة.

بدأ الاجتماع علنياً في حضور الصحافيين، واستهله افرام بقوله: «يمكن أن يقال أن هذا الاجتماع هو تكملة أو بداية لعمل في العمق بناء على مشروع سياسي طرحته القوات اللبنانية ويتعدى نطاقه مسؤوليتها المسيحية، إذ لا يحق لنا كقوات لبنانية إتخاذ أي قرار يتعلق بمصير المجتمع المسيحي من دون دعم كل هذا المجتمع وتأييده. سيرتكز بحثنا في هذا الإجتماع على تنظيم انطلاقتنا المسيحية التي ستكون بداية طريق جديد نعرف أهدافه في وضوح».

ثم طلب افرام من الصحافيين الانسحاب.

وشكر الرئيس العام للرهبانية اللبنانية المارونية الأباتي بولس نعمان لقيادة «القوات اللبنانية» دعوتها إلى الإجتماع لـ «البحث في شؤون الطائفة المسيحية والوطن».

بعد الإجتماع أذاع الأمين العام لـ «القوات اللبنانية» المحامي جورج عدوان بياناً بإسم المجتمعين هنا نصه:

«لم يعد في وسع المسيحيين في لبنان ان يتغاضوا عن العدوان الهادف الى تقليص حضورهم لا بل وجودهم في وطن أرادوه ملازماً للحرية بكل أبعادها السياسية والدينية والحضارية. وقد دافع المسيحيون عن لبنان واللبنانيين ببسالة وشراسة فقدموا الشهداء من غير منة او حساب.

إنطلاقاً من الإيمان بضرورة الصمود والبقاء على هذه الأرض، على خطى المقاومة وخطى بشير الجميل، اتفق المجتمعون على العمل للدعوة الى هيئة تأسيسية لاعلان قيام مؤسسة وطنية تضم الفاعليات المسيحية وتعبر عن مشاعرهم وتدافع عن حقوقهم، وهم يعلنون الآتي:

١ - إن المسيحيين في لبنان مصممون على العيش أحراراً وعلى رفض كل أنواع الذمية.

٢ - إن المسيحيين في لبنان ينشطون لإقامة نظام يقوم على التعددية، يضمن الأمن والحرية والمساواة لكل المجموعات المسيحية والإسلامية والمناطق القريبة والنائية لينمي لدى كل مجموعة خصوصياتها وتراثها وتطلعاتها.

٣ - إن المسيحيين في لبنان يرفضون الهوية العربية لتعارضها وهويتهم.

٤ - إن المسيحيين في لبنان يقاومون كل تدخل في شؤونهم الداخلية، وكل سعي الى الحد من حق لبنان في تقرير مصيره على رغم ما يتعرضون له من حرب مكشوفة وعدوان مسلح وقصف وحشي وتشريد ظالم وتخريب متعمد لمعنوياتهم واقتصادهم وارزاقهم، ويصرون على أن يبقى القرار الوطني الداخلي والخارجي حراً.

٥ - إن المسيحيين اللبنانيين يتمسكون بأولوية تحرير الوطن من الاحتلال.

وحضر اللقاء الهيئات والفاعليات الآتية: المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية المارونية ممثلاً برئيسه الأباتي بولس نعمان، الهيئات الشعبية ممثلة بالمنسق العام الدكتور جورج فريحة، الاتحاد الديموقراطي المسيحي ممثلا بالسيد جورج جبر والشيخ نجيب الدحداح، الرابطة المارونية ممثلة بنائب رئيسها الشيخ فيليب الخازن وأمينها العام السيد جوي ثابت لوجود المحامي شاكر ابو سليمان خارج البلاد، الرابطة اللبنانية للروم الارثوذكس ممثلة برئيسها الدكتور ديمتري بيطار وأمينها العام الدكتور نضال أبو خليل، المجلس الأعلى للأرمن الكاثوليك ممثلا بالسيد جورج ناكوز والدكتور كيغام اغوبيان،

المجلس الاستشاري للسريان الكاثوليك ممثلا بالسيد كمال سيوفي والسيد البر ملكي، الاتحاد الماروني العالمي ممثلاً بأمينه العام السيد سيمون خوري، لجنة الدراسات والبحوث اللبنانية في الكسليك ممثلة بالشيخ وليد الخازن والدكتور فيكتور غريب والأب الدكتور توما مهنا، الجبهة القومية اللبنانية ممثلة بالسيد وليد فارس، تجمع الشباب المسيحي ممثلاً بالسيد جورج علم، تجمع المثقفين الأرثوذكس ممثلاً بالسيد لطف الله خلاط، الاتحاد النسائي المسيحي ممثلا بالسيدة ليلى ساره والسيدة ايفيت بالوز، التجمع المسيحي الحر في الجنوب، لجنة فاعليات الجبل ممثلة بالسيدين امين خوري وادوار سلوان، الهيئة الدائمة للمهجرين ممثلة بالسيد شارل أبي عاد، الاتحاد السرياني ممثلاً برئيسه السيد حبيب افرام، الاتحادات الطالبية المسيحية ممثلة بالسيد ايلي بطرس، الرئيسة العامة لراهبات الصليب الأم مرغريت دميان ونائب رئيس الرهبانية المريمية».

نص بيان مجلس الوزراء المنعقد في ١٩٨٤/٣/٥
إثر تبادل البيانات الخطية بين رئيسي الجمهورية والحكومة*[1]

«بناء على دعوة من رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل، التقى دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ شفيق الوزان والسادة الوزراء في القصر الجمهوري قبل ظهر يوم الاثنين الواقع فيه ١٩٨٤/٣/٥ حيث جرى عرض للأوضاع الراهنة على الصعيدين الأمني والسياسي. وشمل ذلك المباحثات التي تمت في دمشق بين فخامة الرئيس الجميل وسيادة الرئيس الأسد والتي أبرزت توافقاً على نقاط ومرتكزات عدة تشكل مدخلاً لحل الأزمة التي تتخبط فيها البلاد.

وقد اوضح فخامة الرئيس ان جملة من الأمور المصيرية والدستورية تفرض وجود حكومة بكامل صلاحياتها لمواجهة المسؤوليات المطلوبة، وإنه لهذه الأسباب يطلب من دولة الرئيس العودة عن استقالة حكومته، خصوصاً إنه لم يصدر بعد مرسوم قبول هذه الاستقالة. وقد سلمه كتاباً في هذا المعنى.

ونتيجة التشاور ونظراً الى الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، والتي تفرض إتخاذ قرارات ومواقف أساسية، إضافة إلى إضطرار الرئيس الجميل إلى التغيب عن البلاد لأسباب تتعلق بمصالح الوطن العليا والمصيرية في إطار متابعة مؤتمر الحوار الوطني، ومراعاة لاحكام المادة ٦٢ من الدستور اللبناني، فقد تجاوب دولة رئيس الحكومة مع طلب فخامة رئيس الجمهورية العودة عن إستقالة حكومته لفترة وجيزة مؤكداً لفخامة الرئيس رغبته في أن يوفق فخامته سريعاً بتأليف حكومة إتحاد وطني جديدة.

وسلم دولة الرئيس فخامة الرئيس كتاباً بهذا المعنى.

وهنا دعي مجلس الوزراء الى الانعقاد في جلسة حيث اجريت مناقشة شاملة للشؤون المتعلقة بالوضع الراهن في البلاد والمخاطر التي تحيط بها على كل صعيد. كما بحث مجلس الوزراء النتائج التي اسفرت عنها المباحثات التي قام بها فخامة الرئيس ومعالي وزير الخارجية والمغتربين في دمشق، والتي يهدف منها لبنان إلى إستعادة وحدة الصف، ومتابعة مسيرة الانقاذ واستكمال السيادة على أراضيه، وتحقيق الاصلاحات المنشودة فضلاً عن إعادة النظر في موضوع إتفاق السابع عشر من أيار ٨٣ الذي اعتمده لبنان وسيلة من وسائل تأمين الانسحاب الأسرائيلي من أراضيه بعدما، تحققت عملية الانسحاب من بيروت، وهو الاتفاق الذي احجم لبنان عن إبرامه. وبالتالي بقي مشروعاً ولم يصبح إتفاقاً مبرماً.

وقد أوضح رئيس الحكومة ان لبنان لم يبرم هذا الاتفاق، وإنه يعتبره بحكم الملغى، وإنه في كل المناقشات التي دارت في مجلس الوزراء منذ أشهر عدة برز هذا الموقف، خصوصاً إن إسرائيل تصرفت بما يناقض تعهداتها بالانسحاب.

كما أن دولة الرئيس سبق ان أبلغ خلال شهر أيلول ١٩٨٣ الأمين العام لجامعة الدول العربية هذا الموقف، مؤكداً إن الاتفاق هو بحكم الملغى. كما اوضح وزير الخارجية والمغتربين أن الكتاب الموجه من لبنان إلى الجانب الأميركي المشارك في الاتفاق، جواباً عن كتاب الجانب الأسرائيلي باشتراط الانسحاب السوري - الفلسطيني، يؤكد حق لبنان في

(*) ١ - اذاع البيان أمين عام مجلس الوزراء شفيق منيمنة بعد ظهر ١٩٨٤/٣/٥

تعليق الاتفاق او الغائه، مع حفظ لبنان حقه في متابعة تأمين الانسحاب بشتى الطرق التي يراها مناسبة.

وبما ان كل المستجدات الطارئة على الساح اللبنانية تفرض التخلي عن هذه الوسيلة التي كانت معتمدة لتحقيق هذه الغاية، وبالتالي الغاء هذا الاتفاق ومتابعة تحقيق الانسحابات بكل الطرق المفيدة الاخرى حتى إستكمال تحرير جميع الأراضي اللبنانية.

لذلك، إن مجلس الوزراء بعد إطلاعه على نص المادتين ٥٦ و٥٧ من الدستور اللبناني الذي يلزم رئيس الجمهورية بنشر القانون المرسل من المجلس النيابي خلال فترة محددة أو بإعادته، وحيث ان رئيس الجمهورية لم يصدر القانون الذي اقره المجلس النيابي في تاريخ الرابع عشر من حزيران ١٩٨٣ والمتعلق بإجازة المجلس إبرام الاتفاق الموقع بين ممثلي الحكومة اللبنانية وإسرائيل، وبمشاركة الولايات المتحدة الأميركية بصفتها شاهداً على الاتفاق. ولم يقم رئيس الجمهورية برد القانون الى المجلس النيابي خلال المدة المحددة، لذلك، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في تاريخ ٥ آذار ١٩٨٤ برئاسة رئيس الجمهورية ما يأتي:

١ - إلغاء قرار مجلس الوزراء المؤرّخ في تاريخ ١٩٨٣/٥/١٤ والقاضي بالموافقة على الاتفاق المشار إليه، الموقع في تاريخ ١٧ أيار ١٩٨٣ بين ممثلي الحكومة اللبنانية وإسرائيل وبمشاركة الولايات المتحدة بصفتها شاهداً.

كما قرر إلغاء هذا الاتفاق غير المبرم وإعتباره باطلاً وكأنه لم يكن، وإلغاء كل ما يمكن أن يكون قد ترتب عليه من آثار.

٢ - إبلاغ هذا القرار الافرقاء الموقعين على الاتفاق.

٣ - قيام الحكومة اللبنانية بالخطوات اللازمة التي تؤدي الى وضعها ترتيبات وتدابير أمنية تؤمن السيادة والاستقرار في جنوب لبنان، وتمنع التسلل عبر الحدود الجنوبية وتحقق إنسحاب القوات الأسرائيلية من كل الأراضي اللبنانية».

المشروع الاصلاحي لكتلة نواب الأرمن
في الإصلاحات السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية إلى هيئة الحوار الوطني المنعقد في لوزان في ١٢ آذار ١٩٨٤

«أولاً - إن كتلة نواب الأرمن تنطلق من اقتناعها بأن لبنان بلد له طابع ذاتي خاص به وفريد في صيغته وتكوينه. إنه بلد التعايش المشترك لمختلف الطوائف والملل تكونت عبر العصور من الجماعات التي لاقت ملجأ وملاذاً فيه، هرباً من الاضطهاد وشتى أنواع الحرمان (الدينية - السياسية - الاجتماعية - والعنصرية).

وعلى رغم إيماننا بأن الصيغة العلمانية هي من السمات الرئيسية وأبرز الصفات للدول المتطورة، فمع هذا، نجد أن اللبنانيين ملزمون البقاء تحت تأثير ماضيهم ومتقيدون به وذلك حتى يتسنى للبنان تحقيق المجتمع العلماني الصحيح، بعيداً عن الروابط الطائفية أو الدينية، وإنما الحقيقة أن كل فئة في المجتمع اللبناني مرتبطة إرتباطاً وثيقاً إلى ذاتيها وهويتها الخاصة بها، وهي حذرة ومحترزة وتتخوف من تجربة ومحاولات الاندماج في مجتمعات جامعة أكبر منها. وإنه من هذا المنطلق يجب في هذه المرحلة، الحفاظ على الصيغة الطائفية المتوازنة.

إن أي مشروع في الاصلاح السياسي، أو بعبارة بسيطة، أي نظام سياسي لا يأخذ في الاعتبار هذه الحقيقة والواقع اللبناني السائد، يعتبره اللبنانيون حالياً، تدخلاً سافراً يمس حرياتهم الأساسية، هذه الحريات التي هي جذور لبنان نفسه وتبرر حقه في الوجود، ومن دونها لا معنى لكيانه ووجوده.

وإنه مما تقدم يمكن التأكيد أن المجتمع اللبناني هو مجتمع تعددي وبالتالي لا يمكن أي نظام سياسي حالياً أن يجمعه ويدمجه جمعاً شاملاً ودمجاً كاملاً إذا لم يستند هذا النظام ويقوم على معطيات ومبادىء المجتمع التعددي ومجتمع التعايش المشترك الحديث.

ثانياً - إنه على رغم الأحداث الدموية في السنوات الأخيرة، قد زادت التناقضات بين جهات لبنانية عدة وعمقت الهوة بينها. إلا أنه ما لا شك فيه، أن الأزمة قد كرست أيضاً. في الواقع وعلى نحو جلي اتحاداً وإتفاقاً في الرأي بين الأكثرية من اللبنانيين تتلخّص في الاجتماع على أنه من الضروري بقاء لبنان واحداً موحداً ووطناً لجميع أبنائه.

إن أي مشروع في الاصلاح يجب أن ينطلق من هذه القاعدة ومن هذا المبدأ الأساسي، وملزم أن يبرز هذه الإرادة والرغبة المشتركة في العيش بكل وضوح وجلاء.

ثالثاً - إن الوضع الاجتماعي لا ينفصم ولا ينفصل عن الوضع السياسي. إن في المجتمع اللبناني الكثير من اللامساواة. وظواهر شقة التفاوت واضحة وعميقة فيه لا تتناسب مع المبادىء والقواعد للمساواة المعمول بها في المجتمعات الحديثة، بل تخالفها.

إن شقة التفاوت التي تبعد اللبنانيين بعضهم عن البعض الآخر تزداد إتساعاً وعمقاً، وذلك عندما يمتد إطارها، أحياناً، يمس الحدود الطائفية ويشملها. ومن هذا المنطلق، إن أي مشروع في الإصلاح السياسي لا يكون شاملاً وكاملاً، وإذا لم تكن طروحاته الأساسية ترتكز إلى منح الجميع من دون تمييز واستثناء، حقوقاً متساوية، وجعل تكافؤ الفرص وإمكانات التطور والإزدهار سواسية بين الجميع وخصوصاً أننا نعرف، أن استغلال مذهب الحرية ومبادىء الديموقراطية في المجتمع اللبناني، يؤدي في غالبية الأحيان، إلى إخضاع الضعيف للقوي وتسلّطه.

رابعاً - إن كل إصلاح سياسي غايته إقامة العدالة الإجتماعية، يجب أن يهدف أولاً إلى إقامة سلطة قوية ثابتة الأسس والركائز، حتى تتمكن هذه السلطة من الدفاع عن الحريات الكاملة للبنانيين من حرية الفكر إلى كل وسائل التعبير

والدفاع عن حياتهم وممتلكاتهم، بفرضها القانون على الجميع. هذا القانون الذي يجب أن يكون وليد إرادة اللبنانيين، يعبرون عنه من خلال المؤسسات الديموقراطية المناسبة.

إن لبنان يجب أن يكون قوياً بجدارة جميع أبنائه في الوطن وفي المهجر وقدرتهم. إن الطائفة الأرمنية هي إحدى دعائم لبنان، وليس ذلك بمؤسساتها وهيئاتها ومقدرة أبنائها في الخلق والابداع في لبنان فحسب، بل في كل أنحاء العالم، لما لهم من طاقات وقدرات وبما يتمتعون به من مكانة مرموقة في عالم الاشعاع والنبوغ. إن الطائفة الأرمنية، في لبنان، لها صلاتها وعلاقاتها الوثيقة مع العديد من بلدان الشرق والغرب، ولها تأثيرها المباشر في كثير من الأحيان، عن طريق أحزابها السياسية أو بواسطة جمعياتها الرياضية والثقافية والخيرية. وكذلك بفضل ما لها من مركزين دينيين عالميين وهما:

١ - بطريركية الأرمن الكاثوليك المتأسسة والعاملة في لبنان منذ ١٩٤٩.

٢ - كاثوليكوسية بيت كيليكيا للأرمن الأرثوذكس ومركزها في أنطلياس منذ العام ١٩٢٣.

إن لبنان الغد يجب أن يجند جميع أبنائه وجميع طاقاته وإمكاناته من أجل السلام والازدهار والتقدم. ومما لا شك فيه أنه سيخصص للطائفة الأرمنية التي هي إحدى الطوائف السبع الكبرى، دوراً فاعلاً ومكانة خاصة في بنية الدولة اللبنانية الحديثة ومؤسساتها.

وإنطلاقاً من هذه المبادىء والمسلمات والاعتبارات، نتقدم بالمشروع الاصلاحي الآتي:

الاصلاحات السياسية والإدارية:

١ - الحفاظ على هوية لبنان الذاتية المميزة وترسيخها، وكذلك الحفاظ على علاقاته الدولية وتوطيدها ولا سيما منها علاقاته الوثيقة المنسجمة مع الدول العربية على أساس الاحترام الكامل غير المنقوص لاستقلاله وسيادته ونظامه، وذلك ضمن ميثاق الأمم المتحدة وفي إطار ميثاق جامعة الدول العربية.

٢ - الحفاظ على الصيغة الطائفية التي لا يزال لها دورها الحيوي في هذه المرحلة. إلا أنه يجب أن تقوم على أساس الاحترام والاعتراف المتبادلين بين جميع الطوائف، وأن تكون العلاقات والتعامل في ما بينها وثيقة وصميمة وثابتة ومخلصة وكذلك جعل الحقوق والواجبات سواسية في توزيع عادل ومتوازن.

٣ - الحفاظ على النظام الديموقراطي البرلماني، واستحداث مؤسسة مجلس الشيوخ تتمثل فيه جميع الطوائف وذلك من أجل أن تكون مشاركة الطوائف اللبنانية في الحكم على أعلى مستوى ولحفظ التوازن فيما بينها.

٤ - على صعيد السلطة الاشتراعية: زيادة عدد النواب وتبني مبدأ المناصفة في توزيع المقاعد بين المسلمين والمسيحيين.

٥ - نظراً إلى أن الصيغة الطائفية لا تزال قائمة ويعمل بها، نقترح تكريس الانتماء الطائفي دستورياً لرئاسة الجمهورية، ولرئاسة مجلس الوزراء ونائب رئيس الوزراء، ولرئاسة مجلس النواب ونائب رئيس مجلس النواب وكذلك لرئيس مجلس الشيوخ ونائبه، وكل ذلك بموجب مادة دستورية واضحة.

٦ - إنتخاب رئيس مجلس الوزراء في مجلس النواب، والأخذ في الاعتبار تمثيل الطوائف السبع الكبرى في أثناء تأليف التشكيلات الوزارية.

٧ - إحياء المجلس الأعلى وإعطائه صلاحياته ودوره كما ينص عليها الدستور.

٨ - إحياء طريقة تعين الأمين العام للوزارة في بعض الوزارات بغية البرمجة والتنسيق.

٩ - إلغاء طائفية الوظيفة المعمول بها حالياً في كل مرافق الوظائف الحكومية ما عدا الوظائف المعروفة بالفئة الأولى، على أن تتم التعيينات على مبدأ التوازن الطائفي.

١٠ - تحقيق اللامركزية الادارية مرتبطة بمركزية عليا للمشاريع الكبرى والازدهار، إنه أمر ملح لا مفر منه ولا يقبل التأجيل، وإعطاء صلاحيات واسعة للسلطات الادارية والبلديات التي بارتباطها واتصالاتها الدائمة مع الادارات والهيئات المركزية ستتمكن من أن تستدرك وتخطط وتنسق وتأمر وتراقب وتحقق.

١١ - الإصلاح والتنظيم لكل الدوائر والمؤسسات في الدولة في صورة أساسية وجذرية وذلك بتوظيف أصحاب

الكفاية والجدارة من المتخصصين في الأعمال الادارية الحديثة الذين يتمتعون بالاستعدادالكامل للعمل الدؤوب والتضحية.

١٢ - إنشاء مجلس إجتماعي وإقتصادي.

١٣ - العمل بقانون التجنس وتطبيقه تطبيقاً عادلاً.

١٤ - تأمين مبدأ التعددية الثقافية للطوائف اللبنانية وإحترامه وضمان حقها في حرية العمل لاحياء تراثها الثقافي وازدهاره وذلك من أجل الحفاظ على لبنان وطن التعددية الحضارية.

١٤ - تنظيم الجيش، لأن لبنان القوي القادر يعني بالتالي جيشاً وطنياً قوياً. ويجب أن يتألف الجيش في غالبيته من العناصر التي تؤدي خدمة العلم، ويجب أن يفتح لهم مجال اختبار العمل في الخدمات الاجتماعية في أثناء تأديتهم الخدمة الاجبارية. أما في خصوص الاحتياط فيجب العمل بطريقة الدورات الاختبارية لحفظ الخبرة والقدرة والطاقات للمشتركين وزيادتها.

في الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

١ - الحفاظ على صيغة الأقتصاد القائمة على المبادرات الفردية بشرط برمجتها ومراقبتها على يد الدولة، ومكافحة كل أنواع الاحتكارات الاقتصادية.

٢ - تحقيق توزيع الضرائب توزيعاً عادلاً والسعي الى تحصيلها.

٣ - درس برنامج عام للإقتصاد الوطني وتنفيذه والاهتمام خصوصاً بالمناطق المتخلفة لتنميتها وازدهارها والأخذ في الإعتبار الأوضاع والإمكانات المحلّية والإقليمية.

٤ - إقرار طريقة تأمين العمل للعمال وإقرار الضمان ضد البطالة والضمان التقاعدي.

٥ - تأمين التعليم الالزامي والمجاني في المرحلة الابتدائية على الأقل، وذلك عن طريق المؤسسات التربوية الرسمية والخاصة.

٦ - تطوير شبكة التعاونيات وتوسيعها.

٧ - تقوية النقابات المبنية التي عليها أن تهدف إلى تأمين العمل والدفاع عن المصالح العادلة للطبقات العامة.

٨ - مكافحة الهجرة وذلك بفتح مجالات جديدة للعمل وإفساح طريق العمل أمام الشباب الاخصائيين، وكذلك إنشاء مؤسسات مهنية ومؤسسات للتعليم العالي وتسهيل الانتساب إليها.

٩ - إعادة النظر دورياً في الحد الأدنى للأجور وتحديده استناداً إلى تطور مقتضيات المعيشة.

١٠ - مراقبة أسعار المواد الاستهلاكية الأولية، وعند الضرورة القصوى توفير هذه المواد الضرورية عن طريق الحكومة.

١١ - وضع سياسة إسكانية خاصة لتأمين المسكن الملائم لجميع فئات الشعب ونجاحه وبخاصة الطبقة العاملة والموظفين وأصحاب الرواتب.

١٢ - توسيع شبكة المستشفيات والمستوصفات الرسمية بترتيب جغرافي خاص.

١٣ - تشجيع مشاركة المرأة اللبنانية مشاركة فاعلة في كل مجالات الحياة العامة بحقوق وموجبات متساوية».

مجموعة الفروقات التي سجّلها بعض المراقبين
السياسيين والصحفيين بين مؤتمري جنيف ولوزان في أذار سنة ١٩٨٤

○ في جنيف كان لبنان متأرجحاً بين ثلاثة خيارات: أميركية وإسرائيلية وسورية. وفي لوزان بات الخيار سورياً.

○ في جنيف كان الجنوب تحت ظل إتفاق السابع عشر من أيار الذي يضمن (قانونياً ونظرياً) عودته ـ في المزاد. في لوزان خطف الجنوب بقرار الغاء الاتفاق.

○ في جنيف جرت محاولات لتوظيف قوى معارضة في خربطة التقارب اللبناني ـ اللبناني. في لوزان أمكن تحويل هذه القوى الى تحقيق التقارب اللبناني ـ السوري.

○ في جنيف كان التنسيق كاملاً بين وليد جنبلاط ونبيه بري. في لوزان اصغى جنبلاط لأحاديث جدية عن مشاريع كانتونات وما يماثلها فيما جمع نبيه بري عدداً من الصحافيين اللبنانيين والمراسلين ليؤكد لهم إصراره على محاربة مشاريع الكانتونات طوال مئة عام إذا اقتضى الأمر ذلك.

○ في جنيف كان فندق انتركونتيننتال متصفاً بهدوء ملحوظ رغم ما شهدت ردهاته وغرفه المقفلة والمفتوحة من نشاطات بلغت الذروة. في لوزان ظهر فندق بوريفاج وكأنه برج بابل، أو «سوق شرقية» بفضل «العجقة» التي سيطرت عليه. عجقة وسائل الاعلام الدولية ورجال المخابرات المتعددي الجنسية، والقناصين الذين كانوا يتمركزون في مواقع استراتيجية محددة بعضها مواجه لجبال الألب، ويشغلها قناصون مهرة مزودون ببنادق ذات منظار مكبر.

○ في جنيف كانت الاجراءات الأمنية استثنائية ومن الدرجة القصوى ولكن من دون ان تكون شديدة الوطأة. في لوزان اضيفت الى هذه الاجراءات:

أ ـ عناصر من المخابرات السويسرية مزودة بسيارات تفجير الغام وتستطيع تعطيل الاجسام المفخخة ونقلها الى مكان بعيد.

ب ـ طغيان الغالبية النسائية في العناصر التي تتولى المهمات الأمنية.

ج ـ الاستعانة بوحدة من المغاوير في الجيش السويسري الاتحادي. وهي من الوحدات التي يلجأ إليها حين تشتعل الاحداث الدامية في الشوارع. أو بين الكانتونات. وقد لوحظ ان إنزال هذه الوحدة إلى الساحة، يتم للمرة الاولى في سويسرا.

ما نشرته مجلة الأسبوع العربي حول وجود مشروع للفيديرالية في لبنان في مؤتمر جنيف ومشروع للكانتونات في لوزان تردّد إنها من إعداد المبعوث الأميركي دونالد رامسفيلد

الأسبوع العربي ـ العدد ١٢٧٥ تاريخ ١٩/٣/١٩٨٤

بعد حرب الجبل كانت الحلقة الاولى من مؤتمر الحوار الوطني في جنيف، وبعد حرب الضاحية كانت الحلقة الثانية من مؤتمر الحوار في لوزان، وبين الحلقتين حصلت متغيّرات كثيرة، وتطورات محلية واقليمية ابرزها إقدام الحكم اللبناني على إلغاء إتفاق ١٧ أيار (مايو) والاعلان عن ترتيبات امنية سيجريها مع الجانب الأسرائيلي عبر الولايات المتحدة الأميركية.

وقبل الحوار الاول في جنيف نشرت صحيفة «الواشنطن بوست» في عددها الصادر في الثاني من تشرين الاول خريطة للبنان وفق التطورات التي حصلت على الأرض وخصوصاً في الجبل نتيجة للأنسحاب الأسرائيلي المفاجىء. وقد اطلقت على الخريطة تسمية «لبنان الفيدرالي» أحد إمكانات التقسيم.

وركزت الدوائر الأميركية عند إعدادها الخريطة على خطوط توضح إن إحياء صيغة ١٩٤٣ بالشكل الذي كانت عليه غير ممكن لا بل مستحيل في ظل التغييرات الحاصلة على الأرض، وإن امكانات بقاء لبنان ضمن حدوده المعترف بها دولياً وعلى كامل الـ ١٠٤٥٢ كلم٢ أمر ممكن إذا ما اعتمدت الفيديرالية ووزعت على حلفائها الأوروبيين صورة عن الخريطة مع شرح لها معتبرة ان تقسيم لبنان إلى أربعة كيانات أمر حتمي، وذلك على النحو الآتي:

١ ـ الكيان السني يضم طرابلس وعكار والهرمل حتى حدود بعلبك.

٢ ـ الكيان المسيحي من طرابلس، على طول خطوط اقضية طرابلس، إمتداداً الى القمم حتى زحلة ومنها الى الطريق الدولي طريق (بيروت ـ دمشق) حتى بيروت.

٣ ـ الكيان الدرزي من بيروت صعوداً على طريق دمشق حتى المديرج ومن ثم حدود قضاءي عاليه والشوف وأقليم الخروب حتى صيدا.

٤ ـ الكيان الشيعي من صيدا ساحلاً حتى الناقورة وصعوداً الى البقاع حتى حدود منطقة بعلبك.

أمّا المنطقة الممتدة بين بيروت وصيدا وبعمق يراوح بين ٥ و١٠ كيلومترات فلا تحدّد الخريطة انتماءها نظراً لتعدد مذاهب سكانها وتوزعهم بين سنّة وشيعة ومسيحيين وعلى هذا اعتبرت المنطقة «قيد الدرس» ولم تفرز بشكل نهائي.

واعتبرت الدوائر الغربية إن هذا الطرح الأميركي للحل مقبول ويمكن أن يكون مخرجاً للأزمة اللبنانية بعدما اتضحت على الأرض معالم الفرز الديموغرافي كما اتضحت موازين القوى، ويومها أيضاً روج الاعلام الغربي لهذه الفكرة معتبراً إنها المخرج الممكن والواجب إعتماده لحل الأزمة على إعتبار أن أي حل آخر لا يمكنه ان يتحقق في ظل الوضع المستجد بعد حرب الجبل.

وهنا تشير التقارير إلى أن المبعوث الرئاسي الأميركي الأخير ريتشارد فيربانكس استمزج يومها بعض القيادات اللبنانية بالفكرة كما بحثها مع المسؤولين الذين رفضوها مؤكدين على صيغة التوحيد وصيغة لبنان الواحد الموحد ضمن الحدود الدولية والنظام المعمول به، مع العمل على تطويره. واعتبر المسؤولون يومها ان الحل ليس باعتماد هذه الصيغة،

بل بتطوير الصيغة ـ النظام لكي يتجاوب مع رغبات وتطلعات الاجيال الصاعدة.

وقد ترافق طرح المشروع مع أخبار نشرها الاعلام الغربي مفادها ان السيد وليد جنبلاط عازم على إعلان دولته وهو يسعى للوصول الى البحر وفتح منفذ له وهذا ما يعيق إعلان دولته، وتبين إن هنالك جهات خارجية تروّج لهذا المشروع وتحاول ان تمهد له وإنها ترمي من تسليط الأضواء على ما يعتزم ان يقوم به وليد جنبلاط إثارة حفيظة القوى الاخرى كالجبهة اللبنانية والقيادات السنية والشيعية فتطالب كل منها بدولتها وهكذا يصبح ممكناً تنفيذ المشروع. إلا أن أركان الجبهة اللبنانية رفضوا المشروع يومها وكانوا قد اصيبوا بهزيمة في الجبل وخيبة أمل. وكذلك جرد زعماء الشيعة حملة عنيفة ضد المشروع وضد أي فكرة أخرى للتقسيم او التجزئة وطالبوا واصروا على ضرورة المحافظة على النظام الحالي بعد تطويره على أسس تضمن الانصاف للجميع.

وهكذا بقي المشروع صيغة وطرحاً وفكرة وحتى أملاً عند الأميركيين وبعض الغربيين، ولم يتوصل هؤلاء الى إقناع المسؤولين اللبنانيين او القيادات اللبنانية على إختلافها، به، إذا رفضه الجميع، وعلى الرغم من استمرار الحرب ومن خسارة البعض المعركة فقد أصر الجميع على العيش ضمن التعايش ورفضوا أي أفكار تقسيمية.

ويكشف مطلعون أن الأميركيين عندما طرحوا هذا المشروع اوضحوا إنه يحقق إنسحاب الجيوش الغربية من لبنان إلا إنه يخلق منطقتي نفوذ، الاولى لسوريا في الشمال والبقاع، موزعة بين الكيانين السني والشيعي معاً، والثانية لأسرائيل في الجنوب، وهي منطقة شيعية محض.

ولكن السؤال الذي طرح في حينه دار حول من يستطيع ان يضمن في هذه الحالة إنسحاب القوات الأسرائيلية من جنوب لبنان وكذلك القوات السورية من المناطق المتواجدة فيها، وما سيكون عليه مصير الفلسطينيين الموجودين في المخيمات في بيروت والجنوب والبقاع والشمال، والذين لم يرد ذكرهم في المشروع.

وقبل الحلقة الثانية من مؤتمر الحوار في لوزان، أي بعد سقوط الشحار الغربي ونتائجه وحرب الضاحية ونتائجها المعروفة أيضاً وبعد مرور خمسة اشهر على ترويج الاعلام الغربي للخريطة وعشية توجه القيادات اللبنانية إلى سويسرا للمشاركة في حلقة الحوار، صدرت عن الدوائر الأميركية خريطة جديدة للبنان اعتمدت فيها المستجدات على الأرض التي احدثتها المعارك الأخيرة واخذت بعين الاعتبار نتائج التهجير القسري للبنانيين وارتكزت على تقسيم لبنان الى خمسة كانتونات تمثل اللامركزية الادارية الموسعة، وقد وردت على النحو الآتي:

- الكانتون السني: ويضم اقضية طرابلس، الضنية وعكار.
- الكانتون المسيحي: يضم اقضية زغرتا، الكورة، البترون، جبيل كسروان بشري، ويحدد ساحلاً من طرابلس حتى بيروت وجبلاً على طول حدود قضاء طرابلس، والضنية مروراً بطريق الأرز عيناتا، قمم كسروان (فاريا) ترشيش حتى حدود خطوط التماس الحالية في المتن وإلى بيروت عبر طريق دمشق.
- الكانتون الدرزي: من خلده ساحلاً وحتى صيدا ومنها صعوداً حتى باتر ـ صغبين، ثم تنحدر الحدود بإتجاه الجنوب حتى مرجعيون ومنها نحو الحدود الجنوبية الشرقية على طول حدود قضاء حاصبيا وصولاً إلى دير العشائر ومنه الى ضهر البيدر، ويضم الكانتون أيضاً قرى المتن الاعلى.
- الكانتون الشيعي: من صيدا حتى الناقورة ويضم قرى أقضية صيدا وصور وبنت جبيل.

وتعطى سوريا في هذا المشروع بموجب قاعدة الترتيبات الأمنية بعلبك حيث تقيم حزاماً أمنياً.

وتعطى إسرائيل بموجب صيغة للترتيبات الأمنية منطقة حدودية اخرى هي المنطقة التي كانت تعرف بالشريط الحدودي وقضاء مرجعيون.

وفي هذا المشروع تبقى العاصمة والمدن، طرابلس، صيدا، وزحلة مفتوحة لها إداراتها الذاتية وغير تابعة لأي من الكانتونات.

وفي الشرح المرفق بهذا المشروع إن إبعاده التقسيمية هي:

- إعادة التوزيع الديموغرافي في لبنان وفق هذا التقسيم والمعطيات على الأرض.
- ضمان حقوق الطائفة السنية وتحييد صيدا أي عدم دمجها في أي من الكانتونين الدرزي او الشيعي.

○ الجيش الشيعي في الجنوب يجري تسليحه على أساس صيغة الترتيبات الأمنية.
○ الكانتون الدرزي يستفيد من القانون الدولي الخاص بالمناطق التي لا منفذ لها على البحر وذلك بسبب إعتبار المنطقة الممتدة ساحلاً من بيروت حتى صيدا منطقة دولية تشرف عليها قوات دولية وكذلك الطريق الممتد من بيروت حتى طرابلس تكون بإشراف دولي.
○ إنشاء منطقة عازلة في الجنوب (الشريط الحدودي) حق الاحتفاظ بالاملاك قانوناً للمهاجرين.
وفي الايضاحات والشروحات المرفقة بالمشروع إن الليرة اللبنانية تبقى واحدة لكل الكانتونات، وإن الاملاك الخاصة لا تصادر وإن المواطن يدفع الرسوم والضرائب بالتساوي، إضافة الى أن هذا المشروع يضمن الاقليات وتبقى بيروت العاصمة مدينة مفتوحة، ويصار الى إستقدام قوات تؤمن السلاح على الحدود بين الكانتونات، ولكل كانتون قواته الأمنية الخاصة.
ويكشف الذين اطلعوا على المشروع ان الكانتون الذي في الشمال يضم ضمن حدوده الفلسطينيين الموجدين في لبنان.

هذا المشروع هو ماعرف في حينه بمشروع كانتونات رامسفيلد، وقد طاف به على القيادات المعنية فرفضته مما حمل رامسفيلد على العودة الى واشنطن ليتمنى على الرئيس ريغان اعفاءه من مهمته فأعفي.
ويقول أحد المطلعين ان المشاريع والصيغ التي وضعت لحل الأزمة اللبنانية بقيت في إطارها السلبي المرفوض، فمشاريع التقسيم كلها من كانتونات او مقاطعات وغيرها وضعت وعرضت ونوقشت الا أنها لم تحظ بالموافقة المطلوبة، فالطائفة الشيعية أساساً ضد أي مشروع من هذا النوع، وكذلك الطائفة السنية، وكلتاهما تتمسك بالصيغة الحالية الا أنها تطالب بتطويرها وتعديلها على صعيد العصرنة.

وما حصل في لوزان يؤكد ان طبخة الحل للازمة لم تنضج بعد وان كان تصور المبادىء العامة للحل قد تم رسمه. أما دخوله حيز التنفيذ فقد يحتاج الى بعض الوقت وقد يأتي عبر «صدمة عسكرية» تكون الشرارة التي تدفعه الى مداره علماً بأن هذه الحركة مرتبطة بتطورات مرتقبة في المنطقة بحكم التصاق أزمة لبنان بأزمة الشرق الاوسط. وإنطلاقاً من هذا المفهوم يمكن القول ان الحلول التي يجري اعدادها لازمة المنطقة إذا كانت تقسيمية يأتي حل الأزمة اللبنانية على قاعدة التقسيم، وإذا كانت الحلول توحيدية فحل الأزمة اللبنانية يأتي على قاعدة التوحيد وتعويم صيغة ١٩٤٣ بشكل جديد، وهنا لا بد من ان تكون اللامركزية الادارية هي الصيغة الفضلى للحل.

وبالرجوع الى لوزان والمشاريع الاصلاحية المطروحة والصيغ المتداولة للبنان الجديد، يكشف تقرير دبلوماسي غربي، عن تطورات على جانب من الأهمية مرتقبة على جانب من الأهمية مرتقبة على الصعيدين اللبناني والاقليمي في مطلع فصل الصيف، لذلك فإن لبنان سينعم بربيع بارد عسكرياً الا ان حرارة الطقس سيكون لها تأثيرها على الاجواء السياسية، من هنا الاعتقاد بأن الصيف سيكون حاراً وإن «حرارة الصيف» السياسية ستؤدي الى ولادة صيغة لبنان.
ويركز التقرير في إحدى فقراته على الصراع الاقليمي في المنطقة فيشير الى الموقف الأسرائيلي ويقول ان ردة فعل إسرائيل على إلغاء إتفاق ١٧ أيار لم تظهر طبيعتها بعد وهذا ما يوحي بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي حيال ما يجري على الساحة اللبنانية، بل إنها تعد العدة لمواجهة لن تحصل، حسب التقرير، قبل تموز المقبل على إعتبار إن ذلك يستلزم تحضيراً، وإن الظرف الدولي الان غير مؤات لأي مواجهة، قد تصبح حتمية على أبواب الصيف لتكون بداية حل الأزمة اللبنانية جاهزة في الخريف المقبل وبانتظار هذه المحطات يقول التقرير يجب إنتظار المفاوضات الاردنية ـ الفلسطينية لمعرفة مصيرها، والعلاقات السورية الاقليمية والدولية وخصوصاً مع الولايات المتحدة الأميركية. وكل هذا يعني إنه إذا لم تطرأ مفاجآت فإن الجمود سيسود الساحة اللبنانية حتى مطلع الصيف، مع بقاء الساحة الاقليمية حافلة بمفاجآت قد تحصل إحداها و «تخربط» كل الحسابات الموضوعة.

نص الحديث الصحفي الأول
للرئيس سليمان فرنجية بعد مؤتمر لوزان

النهار الخميس ٢٩/ ٣/ ١٩٨٤

«إن أبرز ما حصل هذا الأسبوع لاقناع أصحاب النيات السيئة هو الحديث الذي أدلى به الرئيس حافظ الكرامة العربية إلى مجلة «تايم» الاميركية . ونتمنى على الاخوان العرب ، والمسيحيين بنوع خاص ، أي يجعلوا من هذا الحديث كتاب الصلاة السياسية لأن هذا الحديث يحدد ما لله سبحانه وما لقيصر . ولأن هذا الحديث يقفل باب المزايدات التي توحي بها اسرائيل لعملائها في لبنان لتصورهم أنهم حماة المسيحية بينما الحقيقة اثبتت أنهم ليسوا إلا عملاء صغاراً لاسرائيل تتصرف بهم كالدمى لتنفيذ مخططاتها الدنيئة . فهنيئاً للشقيقة سوريا وللبنان ولجميع الاخوان العرب بهذه المنة الالهية التي منّ بها على الشقيقة سوريا وعلى جميع العرب . فلله تعالى نصلي أن يحفظ لنا حافظ كرامتنا .

في سوريا الشقيقة تشكلت هذا الاسبوع حكومة جديدة وعين ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية هم ، الاخوان : عبد الحليم خدام ، رفعت الاسد وزهير مشارقة . لا شك في أن هذه الخطوة تشكل وثبة جديدة في النهضة السياسية والاجتماعية الجبارة التي يقودها سيادة الرئيس حافظ الأسد حفظه الله للعزة والكرامة .

فسوريا اليوم هي قلعة الصمود العربي وهي قوة سياسية وعسكرية وبشرية فرضت نفسها في المنطقة والعالم . وأن قوة سوريا هذه ترتكز على ثقة شعبها غير المحدودة بقائدها الكبير وعلى استقرار وازدهار متينين في كل الحقول . إني اتقدم من سيادة الرئيس حافظ الأسد ومن الشعب السوري الشقيق بتهاني وتمنياتي لمناسبة هذه الخطوة المباركة كما اتقدم من نواب الرئيس الثلاثة ومن أعضاء الحكومة الجديدة وعلى رأسها الأخ عبد الرؤوف الكسم باحر تهاني القلبية داعياً الله أن يمن عليهم بالصحة والتوفيق وعلى الشقيقة سوريا باستمرار العزة والكرامة والسؤدد .

وفي هذا المجال غيب الموت وجهاً سورياً كريماً هو سيادة الوزير أحمد سليم درويش وزير الاسكان والتجارة الداخلية . إني اتقدم من سيادة الرئيس الأسد ومن عائلة الفقيد والحكومة السورية بتعازي القلبية داعياً الله أن يسكن الفقيد رحاب جنانه» .

واستنكر الحادث الذي تعرض له مفتي طرابلس ، وقال : «تعرض سماحة مفتي طرابلس الشيخ طه الصابونجي لحادث مؤسف على حاجز المتحف . أني استنكر هذا الحادث الاليم وادينه بشدة ، وأطلب من سماحته أن يتناساه لأنه صدر عن فئة باعت نفسها للشيطان ، وأدعو السلطة إلى اتخاذ أقصى التدابير في مرتكبي هذا الاعتداء كما أدعو هؤلاء العملاء إلى الكف عن مضايقة اللبنانيين الوطنيين الشرفاء فإذا لم تحاسبهم السلطة اليوم فأن التاريخ من دون شك ، سيكون حسابه لهم عسيراً» .

وتحدث عن مؤتمر لوزان :

«إن من حق اللبنانيين ، ومن واجبنا ، أن نصارحهم الحقيقة كما عشناها حول مؤتمر لوزان . لقد ذهبنا إلى هذا المؤتمر بروحية تنطلق من امرين : الاول ، ترسيخ العمق الوطني العربي الذي بدأ باقرار هوية لبنان وانتمائه العربيين والغاء اتفاق ١٧ ايار مع العدو الاسرائيلي وكذلك قطع كل علاقة مع اسرائيل وابعادها عن النفوس بعدما تم ابعادها عن النصوص ، وكذلك تحرير أرض الوطن من الاحتلال الاسرائيلي . والامر الثاني وقف حمام الدم واستتباب الامن واعادة

الحياة الطبيعية إلى لبنان . أما الاصلاحات السياسية والادارية والاجتماعية فقد كنا اتفقنا في دمشق ، وقبل مؤتمر جنيف ، على اعتماد الوثيقة الدستورية أساساً لها . كما أن لجنة المتابعة التي انبثقت من مؤتمر جنيف وتابعت اعمالها في جنيف فور انتهاء المؤتمر الاول قد اتفقت على اعتماد الوثيقة الدستورية مع بعض التعديلات . وهذه اللجنة ضمت ، كما هو معلوم ، ممثلين عن جميع افرقاء مؤتمر الحوار . ولكننا في لوزان فوجئنا بأن البعض توخى إعطاء الاولوية للمزايدات الطائفية ، من هنا وهناك ، فرأينا فريقاً يتمسك بالغاء الطائفية السياسية الغاء شاملاً بينما يتمسك فريق آخر بالدولة الفيديرالية . والموقفان ويا للاسف ، ينبعان من الطائفية وفيها .

وجرى كل هذا في وقت فشل الفريقان في تنفيذ قرار وقف اطلاق النار وفي وقت كانت القوات التابعة لكل من الفريقين مستمرة في التصعيد العسكري الذي يودي كل يوم بحياة العشرات من اللبنانيين الابرياء .

إننا رأينا في لوزان ، ولا نزال نرى ، أن هذا النهج من هنا وهناك والقائم على المزيدات الطائفية والمدعوم بالتصعيد والضغط العسكريين لا يؤدي في النهاية إلا إلى تقسيم لبنان وشرذمته مما يطابق أهداف الدولة الصهيونية العدوة وأنه في كل حال لا يشكل حلاً عملياً ينسجم مع الواقع على الأرض ومع ارادة الاكثرية الساحقة من اللبنانيين في رغبتهم في العيش في وطن حر موحد أرضاً وشعباً ومؤسسات ينتمي إلى الاسرة العربية التي هو جزء منها .

كما نرى أن الحل القائم على إعطاء الاولوية لوقف الحرب واستتباب الأمن واعادة الحياة الطبيعية إلى لبنان وإلى ترسيخ هويته العربية وقطع كل علاقة مع اسرائيل وتحرير الوطن هو من الضروريات التي تفرض نفسها مدخلاً إلى كل حل آخر . كما نرى أن الوثيقة الدستورية تشكل خطوة تطويرية مهمة لالغاء الطائفية من طريق تسمية رئيس الحكومة بواسطة المجلس النيابي وتمتعه دستورياً بالصلاحيات التي يمارسها عرفاً ومن طريق المناصفة في المجلس النيابي وإزالة الطائفية من الوظائف العامة باستثناء المساواة في الفئة الاولى كما أن هذه الوثيقة تحافظ في الوقت نفسه على استمرار المشاركة في المسؤوليات الوطنية لجميع العائلات التي يتألف منها الشعب اللبناني . وأن لبنان في كل ظرف وحال لا يمكن أن يكون بلد الثورات والانقلابات والقفز في المجهول ، إنه بلد التطوير وبلد الانسان وعلى الجميع أخذ هذه المبادىء في الاعتبار وإعطاء الاولوية للمحافظة على وحدة لبنان وعروبته والمحافظة على حياة الانسان وحريته وكرامته في لبنان ولاعادة الحياة الطبيعية إلى ربوعه » .

الحوار الصحافي

ودار بين الرئيس فرنجية والصحافيين الحوار الآتي :

هل كنتم مرتاحين إلى نتائج مؤتمر لوزان ؟

ـ بالطبع ، لا . وهذا مؤسف لأني كما قلت ذهبت متفائلاً ورجعت ويا للاسف ، أكثر تشاؤماً مما كنت قبل مؤتمر جنيف لأن النيات الحسنة التي سيطرت على مؤتمر جنيف . ويا للاسف الشديد ، سيطر عكسها على لوزان . كان في جنيف وقلت ، في ما قلت ، أن المزايدات أخذت مجالاً واسعاً وكل حوار تتخلله مزايدات لا يكون حواراً من أخ إلى أخ بل من مجهول إلى مجهول .

كيف يمكن أن يزال هذا التشاؤم ؟

ـ بإعطاء الاولوية للوضع الحاضر ، أي بوقف الاقتتال بين الاخوان . فماذا ينفع لبنان أن يملك الدنيا ويخسر الاخرة ؟ وما دام هناك اقتتال فالمفروض في المسؤولين أن يوقفوه . وعندما يستتب الأمن نرجع إلى القضايا الصغيرة .

ما هي الاسباب التي جعلت مقررات لوزان تتعثر في التنفيذ، خصوصاً وقف اطلاق النار؟.

ـ في لوزان اتخذ قرار من جميع الافرقاء لوقف الاقتتال . وحصلت اتصالات عدة في هذا الشأن بين لوزان وبيروت . ولكن ويا للاسف ، قرر المجتمعون وقفاً لاطلاق النار فبينما كانت تطلق مئة طلقة في الدقيقة صارت المئة ألفاً بعد التاسعة . وفي تعليقي على هذا الوضع في اليوم التالي قلت للمسؤولين عن القتال : نحن تجاه أحد امرين : أما أن

هذا القرار اتخذ بنية سيئة وأما أن الذين اتخذوا هذا القرار لا يملكون القوة لوقفه . وأظن أن الامر الثاني هو الحاصل على الأرض . وأؤكد أن وقف اطلاق النار لا يحصل قبل تطهير المقاتلين من عملاء اسرائيل .

وهذا الامر على من تقع مسؤوليته ؟

ـ على ضمير المسؤولين .

ظهر في لوزان أن هناك من يحاول الدفاع عن المكاسب الطائفية لدى الفريقين ، فكيف يمكن تصحيح ما جرى لجعل الحوار المقبل وطنياً صرفاً ؟

ـ جوابي سيكون مما جاء في ورقة عمل مشتركة للاصلاح السياسي قدمت إلى المؤتمر . وينص البند الثالث منها على أن «تلغى الطائفية السياسية إلغاء عاماً وشاملاً في الوظائف العامة بعد تسوية حقوق الطوائف المغبونة» . أين الانسجام بين الغاء الطائفية والمطالبة بحقوق الطوائف المغبونة ؟ هذا بند يثبت أن النيات لم تكن حسنة كما كانت في جنيف .

ما هو الدور المنتظر من الهيئة التأسيسية المنبثقة من مؤتمر لوزان ؟ وكيف تستمد شرعية اعمالها في ظل المجلس النيابي الحالي ؟

ـ سميت الهيئة التأسيسية . كنت أتمنى أن تسمى «لجنة استشارية» لأن لا صلاحيات دستورية لها إنما هي تساعد المسؤولين في تعديل بعض النصوص القانونية والدستورية . هذا ما عليها أن تفعله .

ما هي الاسباب التي جعلت بيان مؤتمر لوزان يتجاهل أي إشارة إلى الوضع في جنوب لبنان ؟

ـ تفسيري الوحيد هو الوقت القصير الذي أعطي للمتحاورين بالنسبة إلى القضايا المهمة التي كان مفروضاً علينا أن ندرسها بدل الاهتمام بحقوق الطوائف . كنت أنتظر وشددت على ذلك ، أن يقام تمثال في أجمل ساحة في كل بلدة لشهداء المقاومة اللبنانية إنما هذا لم يؤخذ به .

متى تتوقعون تأليف حكومة اتحاد وطني لمواصلة تنفيذ ما اتفق عليه ؟

ـ هذا متعلق بصاحب الحق في تأليف الحكومة . تأليفها أمر منتظر وضروري ومهم في بلد كلبنان .

ماذا عن إجتماعكم بالرئيس حافظ الأسد بعد لوزان ؟ هل من بشرى للبنانيين حول تنفيذ مقررات المؤتمر ؟

ـ عندما تسألني عن اجتماع حصل مع رئيس دولة أيا يكن ، فماذا في امكاني أن أقول ؟ البشرى ليست جديدة . إن الرئيس الأسد برهن في الماضي والحاضر ويبرهن في المستقبل عن أنه لا يمكن أن يكون هناك لبناني واحد يستطيع أن يزايد على الرئيس الأسد في السهر على مصلحة لبنان .

الاجتماعات التي عقدت في دمشق فسحت في المجال لتعويم «جبهة الخلاص الوطني» أو قيام جبهة جديدة فما هو موقفكم من هذه الاجتماعات ؟

ـ مع الأسف الشديد إني شخصياً غير موفق في تأسيس الجبهات . فقد أسست في الماضي الجبهة اللبنانية على أساس خدمة الوطن ولكن ويا للاسف اضطررت إلى الانسحاب منها عندما ثبت لي تعاملها مع العدو . وأخيراً اشتركت في تأسيس جبهة الخلاص الوطني على هذه الطاولة ذاتها . ولكن ويا للاسف ، ما جاء في بيانها الذي صدر يوم تأسيسها بعض أعضائها تناسوه وتناسوا كل ما جاء في البيان . ولهذا وبعدما توصلنا إلى إقناع المسؤولين بالغاء اتفاق ١٧ ايار مع اسرائيل اعتبرت نفسي أني قمت بقسم من واجبي وانسحبت من هذه الجبهة .

هل انسحابك من هذه الجبهة نهائي ، وماذا عن تعويمها ؟

ـ إذا بقيت على هذه العقلية فانسحابي منها نهائي . أما إذا التزمت البيان التأسيسي والمحادثات في دمشق والقرارات التي اتخذناها وأذيعت على الرأي العام عندها نفكر في البقاء أو الذهاب .

حتى لا تبقى الجبهات طائفية هنا أو هناك ، ألا يرى الرئيس فرنجية أن بقاءه في «جبهة الخلاص » يغير المعادلة الطائفية على الصعيد اللبناني ؟

ـ أنا من رأيك ، هذا واجب ، لكن السؤال ينبغي توجيهه إلى الأعضاء الآخرين .

هل من اتصالات معكم للعودة إلى ترؤس هذه الجبهة ؟

ـ لم يتصل بي أحد للبقاء أو الرحيل حتى في حال الاتصال فشروطي عديدة إلى درجة أن الوسيط لا يمكنه أن يتعهد احترامها . وأغرب ما قرأته نهار أمس في جريدة «النهار» وفي «أسرار الالهة » قولها «يفكر ركن في الجبهة اللبنانية في مكاشفة الرئيس سليمان فرنجية في مدى استعداده للتعاون مع هذه الجبهة والتنسيق معها في مواجهة المرحلة الدقيقة التي يمر بها البلد» . هذا ما نشر أمس في جريدة «النهار» . فلهذا الركن ، قبل أن يفكر في الاتصال بي ، أقول له أن وداعي للجبهة اللبنانية ، ولاسباب أتشرف بها ، هو نهائي ولا تعامل مع هذه الجبهة ما دامت تتعامل مع العدو ، وبموافقتها دنس هذا العدو أرضي المقدسة .

هل يمكن اعتبار خروج الرئيس فرنجية من «جبهة الخلاص» انتصاراً لـ «الجبهة اللبنانية» ؟

ـ هذا يعنيني ولا يعني غيري . والدستور أعطاني حقاً في التصرف كما أشاء وليس لأحد الحق في فرض أي وصاية على مواقفي .

ما شروطكم لاحياء «جبهة الخلاص» ؟

ـ يوم اجتمعنا أصدرنا بياناً ومن يصدر بياناً عليه أن يحترمه ويا للأسف فأن احترام الكلمة صار نادراً .

تحالفكم مع الرئيس رشيد كرامي كان قائماً قبل قيام «جبهة الخلاص الوطني» ، فهل تتأثر وحدة الشمال بغياب هذه الجبهة ؟

ـ لا سمح الله . تحالفي مع الرئيس كرامي كان قبل قيام الجبهة وسيبقى بعد الجبهة بعونه تعالى .

ثمة من يتساءل لماذا تغير الرئيس فرنجية في لوزان ؟

ـ على ماذا يستند هذا التساؤل ، بتواضع أقول لا أسمح لأي مواطن لبناني بالمزايدة علي في لبنانيتي . والكمال لله .

ما الذي جعلكم تقدمون في لوزان عروبة لبنان على ما عداها في هذه المرحلة وطمأنة الجميع إلى إسقاط الرهان على اسرائيل ؟

ـ قلت إن خيبة أملي كانت عندما تأكد لي أن المحاور في لوزان لم يكن كما كان في جنيف بنياته الصافية بكاملها .

كيف يمكن تحريك الحوار على أسس وطنية لا طائفية ؟

ـ على كل منا أن يرجع إلى ضميره الوطني وأن يتناسى المصالح الخاصة . حينئذ ترجع النيات الحسنة ونعود إلى الاجتماع لنقرر ما هو الصالح للنهوض بلبناننا العزيز .

هل تأملون في القيام بمسعى جديد لوضع الحوار على خطه الحقيقي؟

ـ لا يمكنني أن أتعهد هذا الأمر . ولكن ما أتعهده هو الحوار للمصلحة اللبنانية وعندما نقول حواراً نعني عدم فرض ارادة فريق على آخر . ونعني أن علينا أن ننسى الماضي وننطلق من اليوم لغسل ما تركه الماضي .

قيل أن الرئيس فرنجية عندما كان رئيساً للجمهورية انفتح أكثر من غيره على الاصلاحات السياسية . فكيف يمكن ترجمة هذا اليوم بعد مؤتمر لوزان ؟

ـ أسمح لنفسي بأن أردد ما يقوله الانكليز : لا تعليق .

بعد لوزان
«اللبننة» بديل من العلمنة

العمل ١٩٨٤/٤/١٣

بقلم الدكتور حسين القوتلي

«انتهى مؤتمر الوفاق الوطني والاصلاحات السياسية الذي انعقد في لوزان مع مطلع الشهر الماضي. وعاد المجتمعون منه ببيان مقتضب فهم منه اللبنانيون ان المؤتمر لم يستطع التوصل إلى حل بقدر ما استطاع التوصل الى تأجيل البحث في الحل لمدة ستة اشهر. مع قرار بوقف إطلاق النار وقفاً نهائياً وشاملاً. اثبتت الأيام التي تلت انتهاءالمؤتمر. إنه قرار هش ما زال يخرق على كل الجبهات والمحاور. بل وداخل المنطقة الواحدة حتى كتابة هذه السطور. مما جعل اللبنانيين المقهورين. وكلهم مقهور، يتساءلون هل إن مهلة الأشهر الستة التي اعطيت لهم. هي دعوة مبطنة للقادرين على الهجرة خارج لبنان للهجرة منه الى الأبد قبل ان يقع لبنان في حرب أهلية متجددة لا تبقي ولا تذر كما توقع ذلك رئيس الحزب التقدمي الأشتراكي وليد جنبلاط. أم أن هذه الأشهر الستة هي على العكس من ذلك ستكون فترة للأسترخاء والاطمئنان والتفاؤل. كما توقع ذلك رئيس حركة «أمل» الأستاذ نبيه بري. بحيث يحمل هذا التفاؤل في هذه المهلة دعوة المهجرين للعودة الى المناطق التي هجروا منها. ودعوة المنكوبين الذين دمرت بيوتهم إلى إعادة تعميرها. وتطمين أهالي المخطوفين بأن أبناءهم سوف يعودون في هذه الفترة. وبأن الصراع السياسي ـ العسكري بين المنظمات في المنطقة الغربية سوف ينتهي الى غير رجعة.

بين هذا التشاؤم وذاك التفاؤل اللذين عبر عنهما الحليفان المسلمان الأساسيان المقاتلان وقع اللبنانيون في حيرة جديدة وضياع جديد. مما جعل مضمون بيان لوزان الذي أكد على تشكيل اللجنة التأسيسية لأصلاح الدستور وإقتراح الإصلاحات المنشودة. كنقطة جوهرية في البيان. نقطة في منتهى الضعف والوهن بسبب استمرار الصراع العسكري واستمرار إطلاق النار على كل الجبهات والمحاور. وإذا كان مضمون البيان. على كل حال، ولهذا السبب يعطي انطباعاً بالفشل نتيجة لما يجري على الأرض فأن المؤتمر من حيث الشكل يمكن ان يعطي انطباعاً بالنجاح والتفاؤل. وكثيراً ما يكون النجاح في الشكل سبباً في نجاح المضمون ولو بعد حين، ونحن إذا أحببنا أن نعدد أسباب النجاح الشكلي للمؤتمر فأننا يمكن ان نحصرها في النقاط الأربع التالية:

النقطة الأولى: إن أحداً لم يتراجع عن قرارات مؤتمر الوفاق الاول المنعقد في جنيف والذي أكد على سيادة لبنان واستقلاله من جهة، على هوية لبنان وانتمائه العربي من جهة اخرى. وبالنتيجة لم يدخل في الجدل على إلغاء إتفاق السابع عشر من أيار. كما فعلت الجبهة اللبنانية عندما عادت الى بيروت بعد مؤتمر جنيف.

والنقطة الثانية: هو الفرز الإسلامي الماروني الذي حصل في المؤتمر بحيث حدثت مفاجأتان الأولى إنضمام الرئيس فرنجية إلى محور الجبهة اللبنانية، والثانية تحالف الرئيس سلام مع المحور الشيعي السني الدرزي، بحيث تشكلت جبهة مارونية من جهة وجبهة إسلامية (سنية ـ شيعية ـ درزية) من ناحية مقابلة، كان لها ورقة إسلامية موحدة، مما أدى إلى تمسك المحور الماروني بالامتيازات ومقاومة الإصلاحات في موقف واحد مما أدى إلى إنكشاف الأمور على حقيقتها، كما أدى في المقابل الى تمسك المحور الإسلامي بالوحدة الوطنية والعدالة والمساواة على أساس وطني، واسقط بالتالي أي إختراقات إسلامية كان البعض يراهن عليها لمصلحة الطائفية السياسية.

والنقطة الثالثة: إن إستبعاد الروم الكاثوليك والروم الارثوذكس والأرمن من المشاركة في المؤتمر، على رغم المطالبة الاسلامية بضرورة هذه المشاركة، هو الذي حول المصادمة بين المؤتمرين من مصادمة بين المسيحيين والمسلمين إلى مصادمة بين فئة واحدة مسيحية مارونية مع المسلمين (سنة ودروزاً وشيعة) والمجتمعين على موقف واحد، فعزل بذلك الساسة الموارنة حتى باقي المسيحيين جميعاً.

والنقطة الرابعة: دعوة وليد جنبلاط إلى التحاور مع القوات اللبنانية مباشرة باعتبارها القوات الفاعلة على الأرض في الصف المسيحي واعتبار أن الأصيل خير من البديل مما أدى الى تجاوب هذه القوات. إعلامياً الى الآن، مع هذه الدعوة وبالاعلان عن الاستعداد لمحاورة كل الأحزاب اللبنانية على بناء لبنان الجديد، متخطين بذلك جيل بناة الطائفية من دعاة المارونية المسيسة.

هذه النقاط الأربع، يمكن ان تشكل في نظرنا مؤشرات لتحالفات لبنانية جديدة مرتقبة لنجاح بيان المؤتمر إذا جرى العمل عليها بدقة ووعي من أجل بناء لبنان اللاطائفي الذي يوحد كل اللبنانيين في كينونة لبنانية خالصة.

* * *

إلا أن أخوف ما نخافه هو أن تنتقل عقدة لوزان الأساسية إلى التحالفات اللبنانية الجديدة. ومؤتمرات الحوار المرتقبة بعد ستة أشهر. أما عقدة لوزان الأساسية التي نعني فلقد كانت في لعبة شد الحبل التي كانت قائمة بين المسلمين الذين كانوا يمسكون به من طرف «إلغاء الطائفية السياسية» والموارنة الذين كانوا يمسكون به من طرف العلمنة الشاملة» مع أن الحبل واحد وهو رفض الطائفية ولكن الاختلاف كان. ولا يزال ربما، على صيغة هذا الرفض واسمه إذا صدقت النوايا حتى بدا للمراقب أن هذا الاختلاف من الطرفين كان ينقصه شيء من الصراحة والوضوح والعلمية والتفصيلات الدقيقة في بت هذا الموضوع والانتهاء من إشكالاته إلى الأبد. إن ذلك كله أدى بالمراقب الى الاعتقاد بأن المسلمين في طرحهم لالغاء الطائفية السياسية كانوا يريدون العلمنة من غير تسميتها، أما الموارنة فكانوا يسمون العلمنة من غير رغبة في مضمونها، ولقد تحولت العلمنة من جراء ذلك إلى شكل من أشكال الملعنة. فالسادة الممثلون الموارنة كانوا يطرحون العلمنة الشاملة. هكذا من دون تحديد ولا تفصيل. لمعرفتهم بأن المسلمين يعتقدون بأنها ضد الدين الإسلامي، وضد نظام الاحوال الشخصية في الاسلام في شكل خاص، مما يتهدد بنية الأسرة الاسلامية وقواعدها المنزلة. ولذلك فأن المسلمين، لا بد من أن يرفضوا هذه العلمنة الشاملة، فيقول ساعتها الفريق الماروني ان لا بد من الابقاء على الطائفية السياسية، وبالتالي على «الضمانات» والامتيازات المارونية التي لا بد منها للنظام الطائفي في لبنان.

أما المسلمون فأنهم كانوا يطرحون إلغاء الطائفية السياسية فقط لحرصهم ليس على القيم الدينية الإسلامية فحسب، وإنما لحرصهم على معاني وقيم الدين المسيحي نفسه، لأن الغاء العمل بالمبادىء الدينية، يعني إلغاء العمل بمبادىء الدينين معاً، وهذا يشكل صعوبة أكبر على صعيد الدين المسيحي، منها على الصعيد الإسلامي، فعقدة الأمر هنا تتمحور حول مسألة الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وارث وواجبات أفراد الأسرة تجاه بعضهم البعض. وهي في الاسلام، من حيث بدايتها القائمة على الزواج، أمر بشري إرادي، لا علاقة للسر الالهي له، يرتبط المرء بزوجه متى يشاء وينفك عنها عند الضرورة، أما في المسيحية فالأمر أكثر تعقيداً لأن مسألة الزواج مرتبطة بإرادة السماء، بوسائط رهبانية وكنيسية صارمة لا يحلها ولا يحرمها إلا الكهنة ورجال الدين. ومن هنا كان ينبغي الانتباه إلى ما صدر من التطلعات المسيحية الصادرة عن إجتماع السادة البطاركة ورجال الكنيسة في لبنان برئاسة غبطة الكاردينال خريش من التمسك «بالعلمنة الصحيحة» أي في أصولها التاريخية، وليس «بالعلمنة الشاملة» التي تطورت بعد ذلك الى عزل الدين وأهله عن الحياة العامة.

وقبل الحديث عن «العلمنة الصحيحة» التي طالب بطاركة ورهبان المسيحية في لبنان بتطبيقها، ينبغي التساؤل عن ماهية «العلمنة الشاملة» التي طرحها الرئيس كميل شمعون بإسم الجبهة اللبنانية، وذلك للخلاص من الهيمنة والامتيازات الإسلامية التي تفوق الامتيازات المسيحية. كما صرح، أثناء وجوده في لوزان، فتساءل، أي علمنة يريدون، كما يتساءلون أي لبنان نريد، فليس في الدنيا علمنة شاملة بالمعنى المطلق، إنما هناك علمنات تختلف في تطبيقها من بلد إلى آخر حسب ظروف البلد في الزمان والمكان، وكلما تغير الزمان، او تغير المكان الذي تطبق فيه العلمنة، تغيرت تطبيقاتها، ففي الصين

الشعبية الشيوعية تطبق العلمنة اليوم بشدة، بحيث يمنع القانون على الأسرة ان تنجب أكثر من ولد واحد خوفاً من تكاثر السكان، وهو الخطر الأكبر الذي يتهدد الصين.

أما العلمنة المطبقة في تركيا اليوم فهي التي لها في تركيا اليوم خمسمئة وعشرين مدرسة دينية إسلامية ليس لتعليم الدين الإسلامي فحسب، وإنما لتخريج أساتذة تعليم الدين الإسلامي في المدارس ولتخريج الدعاة والخطباء. كما أن لها في شمال اليونان اليوم، أكثر من مئة مدرس لتعليم الدين الإسلامي لليونانيين المسلمين في بلاد اليونان وذلك بموجب معاهدة لوزان التي وقعت العشرينات من هذا القرن، وبموجب هذه العلمنة دخل الجيش التركي الى شمال قبرص للدفاع عن الوجود الإسلامي في الجزيرة، والولايات المتحدة الأميركية بلد علماني له علمانيته الخاصة به اليوم والتي تحرص على القيم الدينية والمبادىء الكنسية وتجنح مع صراع الانتخابات الجارية على ساحتها في هذه الأيام، على إعطاء الدين ورجاله دوراً أكبر من الدور المعطى له ولهم في السابق. . وهكذا بالنسبة لكل بلاد العلمنة. . فأي علمنة يريدون لبنان، لا أحد يعرف على الإطلاق، لأن العلمنة كما رأينا علمنة نسبية، وهم يريدون تعجيزاً «العلمنة الكاملة الشاملة المطلقة» مما يذكرنا بقول للفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت «إن المفتاح الذي صنع ليفتح على كل الأبواب هو مفتاح لا يمكن أن يوثق به على الاطلاق» لذلك نسأل السادة المطالبين بهذه العلمنة أي علمنة تريدون. هل تريدونها علمنة صينية، أم علمنة روسية، أم علمنة تركية، أم علمنة أميركية، أم. . علمنة لبنانية، وهي الأنسب كما تتفتق عن ذلك أذهان دعاة لبنان الأبدي السرمدي!!

لا بأس، إنما تعقيب الرئيس كميل شمعون على موضوع مطالبته بالعلمنة الشاملة المطلقة (يعني العلمنة اللاعلمنة) بالقول بالامتيازات الإسلامية التي تتمتع بها الأوقاف الإسلامية والمسلمون في شكل عام مما لا يتمتع به المسيحيون فخير رد على ذلك هو ما اورده صديق الشباب وزميل الدراسة العقيد عاكف حيدر رئيس المكتب السياسي لحركة «أمل حينما قال بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٠:

«إن مواجهة مطلب إلغاء الطائفية السياسية بالعلمنة الشاملة هو تعجيز مقصود، لو قبل بها المسلمون لرفضها اصحابها وطرحوها جانباً على الفور، وهذا ما حدث في لوزان، ويعتبر الرئيس شمعون إننا في طرحنا إلغاء الطائفية السياسية إنما نحاول المحافظة على مكتسبات طائفية حددها برواتب قضاة المحاكم الشرعية، ونسي أو تناسى إن الافلاس الوطني وعجز الخزينة المزمن مردهما الى وضع يد المارونية السياسية على خزينة الدولة وممتلكاتها، ولو عدنا الى صكوك الدوائر العقارية وراجعنا ظروف إنتقال ملكية أملاك الدولة الأميرية الى الأديرة، والرهبانيات وكيف يبعث بأسعار رمزية ليتم فرزها في ما بعد، وتباع بأسعارها الحقيقية أو تبقى ملكية خاصة للرهبانيات، لرأينا ما قيمته مليارات المليارات ينتقل من الثروة الوطنية العامة إلى أفراد ومؤسسات طائفية، بحيث أن رواتب قضاة المحاكم الشرعية تصبح أقل قيمة من ثمن القرطاسية التي نقلت هذه الملكيات. . وإذا كان العائق الصعب الذي يحول دون إلغاء الطائفية السياسية هو هذه الرواتب المخصصة لقضاة الشرع فأننا راضون بإلغائها شرط إعادة ما أخذ من الدولة (لحساب الرهبانيات) بدون وجه حق الى الخزينة العامة. . وإن المساعدة التي قدمت للمدارس المارونية في قبرص هذا العام (ونسي الأستاذ حيدر المدارس المارونية التبشيرية في أفريقيا، داكار وتشاد الخ. .) تفوق رواتب قضاة الشرع الاسلامي عن عام كامل. ومن دون الدخول في تفاصيل أرقام المساعدات والهبات التي تمنح للمؤسسات والجمعيات الخيرية والمدارس والرهبانيات والأديرة والمستشفيات وكلها تابعة لطائفة معروفة، كنّا نتمنى عدم إثارة مواطن الحساسية لولا شعورنا بالألم العميق لهذا الطرح الظالم».

* * *

ونحن من جانبنا نريد أن نعقد بالإضافة الى ما قاله الصديق عاكف حيدر، مقاربة منطقية بين الامتيازات الاسلامية التي ذكرها الرئيس شمعون وامتيازات المارونية السياسية التي فاته ذكرها، فلا نستطيع أن نجد أي وجه من وجوه المقاربة، «الامتيازات الإسلامية» هي مجموعة إرضاءات مادية للضعيف وهي عطاءات مالية محدودة، لا يمكن أن تقارن بمجموعة القدرات السياسية والسلطوية على كل مرافق الحكم والإدارة والتربية الخ. . التي تتمسك بها المارونية السياسية، هذه شيء، وتلك شيء آخر، «الامتيازات الإسلامية المادية الدينية» إذ وجدت ينبغي أن يقابلها على الصعيد

«المسيحي امتيازات مماثلة للأمتيازات المادية وبالحجم نفسه، والامتيازات السياسية المارونية ينبغي أن يعطى مثلها امتيازات سياسية متوازنة لكل الطوائف الإسلامية والمسيحية معاً، أما عملية بيع «الحديد بقضامي» فإنها عملية تجارية عفا عليها الزمن.

* * *

أي علمنة تريدون؟ هذا هو السؤال.

ولقد أجاب عن ذلك بحنكة ودارية السادة البطاركة والرهبان في مؤتمر التطلعات المسيحية الذي ترأسه غبطة البطريرك مار أنطونيوس بطرس خريش فأقر المؤتمر المطالبة «بالعلمنة الصحيحة».. هذه العلمنة الصحيحة يقبل بها المسلمون ويتمسكون بها، فما هي هذه العلمنة الصحيحة؟

إن العلمنة الصحيحة، التي تندرج تحت كلمة (لايكات) هي ذلك المفهوم الذي ينص على حقيقة قديمة لدى الكنائس المسيحية وخصوصاً الكنيسة الكاثوليكية، وهي أن كلمة «علماني» مشتقة من أصلها اليوناني (لايكوس) بمعنى الشعب، أو فئة خاصة من الشعب أو الجماعة (قبل وجود الجماعة الإسلامية بالطبع) التي مهمتها هداية الناس الى الحقيقة الإلهية. وإلى علاقة الإنسان بالله سبحانه وتعالى. هذه الفئة الدينية المختارة من الناس هي فئة العلمانيين، والعلمنة في الأصل هي الدعوة الى الله تلبية لنداء منه، وهو أمر أشبه «بشعب الله المختار» عرف في المجتمع اليوناني، والهليني القديم قبل التوراة نفسها، ثم إن هذه العلاقة بين رجل الدين والعلماني بدت أكثر وضوحاً للمرة الأولى في أول رسالة من (كلامان) في حوالي العام ٩٥، وقد تعمق هذا المعنى خلال القرون الأولى في العهد المسيحي المقدس في القرون الوسطى بالتأكيد على ان العلمانيين هم أولئك الأفراد الكاملون من شعب الله، وهم يشاركون بهذا المعنى الكهنوتي، السيد المسيح، الذي يعتبر عند هؤلاء الكاهن الأكبر. وبناء على ذلك، فإن هؤلاء العلمانيين عليهم، بموجب الحق الإلهي، أن يمارسوا وظيفة رسالية في الخدمات الإجتماعية والعائلية التي يطلق عليها اليوم المدنية والسياسية، وبناء على ذلك منحت لهؤلاء العلمانيين مناصب ملكية بناء على «قيامة السيد المسيح» الذي قام لتكملة هذه الرسالة العلمانية وقيادتها بجماعة العلمانيين هؤلاء. ولقد تجدد هذا المعنى العلماني بإعتباره دعوة إلى الدين في القرن السادس عشر على يد جماعة الإنسانيين بحيث نفت الكنيسة البروتستنتية أن يكون هناك أي إختلاف بين رجل الكهنوت ورجل السلطة. وحتى القرن التاسع عشر ذهب البعض الى التشدد في العلاقة بين الكهنوت والعلمنة الى درجة الاتحاد.

* * *

إذا هي هذه «العلمنة الصحيحة» التي طالب بها مؤتمر التطلعات المسيحية، وهي استلام رجال الدين للمسؤولية السياسية والاجتماعية، وهو أمر أكثر وضوحاً في الاسلام ذلك إنه لا كهنوت في الإسلام، وكل مسلم هو داعية إلى الله، وبهذا المعنى يصبح كل مسلم علمانياً. هذه العلمنة الصحيحة هي التي يقبل بها المسلمون، فهل يقبل بها الرئيس شمعون والجبهة اللبنانية، بناء على قرار مجمع التطلعات المسيحية التي ترأسه غبطة البطريرك خريش.

* * *

إننا نشعر هنا، ولو كنا نتحدث علميا، أننا نقف مع الجبهة اللبنانية موقف الجدل البيزنطي الذي لا طائل تحته، وموقف إحراج الخصم لا إقناعه. ونحن لا نريد أن نماري، ولا نريد أن نحرج، ولا نريد أن نسفه أحداً، إنما نريد أن نبني وطناً للجميع، وطناً للبنانيين لا وطناً للطوائف، وطناً للإنسان الحر، لا وطناً للسيد والمسود.

وآخر الردود المنطقية على إشكالية العلمنة وتطبيقها في لبنان، هو القول بأن العلمنة، سواء أكانت علمنة صحيحة، أم علمنة كاذبة، هي حلّ مسيحي لمشكلة مسيحية في مجتمع مسيحي، وعلى هذا الأساس فاتك، منك، منطقياً، لا يمكن أن تعطي حلاً مسيحياً (وهو العلمنة) لمشكلة إسلامية - مسيحية، في مجتمع إسلامي مسيحي. إن عليك هنا ان تعطي حلاً إسلامياً - مسيحياً، لهذه الإشكالية المسيحية - الإسلامية، ولهذا المجتمع الإسلامي - المسيحي، أي لهذه الصيغة الفريدة، كما يقول في إستمرار الشيخ بيار الجميل.

الحل الأسلامي المسيحي الفريد نريد هنا أن نسميه «اللبننة» فهذه الصيغة الفريدة في التعايش بين المواطنين (لا بين

لطوائف) على تنوع أديانهم ومذاهبهم لا تتوافر إلا في لبنان، في إطار من ضمان العقيدة الدينية كاملة لكل المواطنين لأنها أساس هذه الصيغة وأساس هذه الفرادة وأساس «العلمنة الصحيحة». إن «هذه اللبننة» تصبح عندنا مذهباً سياسياً خاصاً بلبنان لأنه مبني على إحترام الإسلام والمسيحية معاً، فعيسى المسيح الذي يؤمن به المسلمون إنه من روح الله أنجبته العذراء مريم التي لم يذكر القرآن إسم إمرأة غيرها، ومحمد بن عبدالله الذي حمل الدعوة الإسلامية الى العالمين وصدر بها بيان بابوي يعترف بأن الإسلام دعوة سماوية جديرة بالحوار، هذا إن المعنيان يلتقيان في لبنان كما لا يلتقيان في أي بلد آخر. من هنا الدعوة الى اللبننة بإعتبارها مذهباً «سماوياً» يتميز به اللبنانيون، ليس من أجل تمازج الإسلام والمسيحية في دين واحد، وإنما من أجل التأكيد على قدرة الإسلام الفريدة في التعايش مع المسيحية، وقدرة المسيحية الفريدة في التعايش مع الإسلام، هذه «اللبننة» لها شروط وقواعد يمكن اليوم لنا أن نوجزها في ما يلي:

أولاً ـ الحرص على نقاء الإسلام ووحدته، كما الحرص على نقاء المسيحية ووحدتها.

ثانياً ـ التقاط الجوامع المشتركة بين الدينين السماويين وجعلها أساساً للبناء الوطني اللبناني، كالإيمان بالله، وكتبه، واليوم الآخر.

ثالثاً ـ الحرص على إلغاء السياسة الطائفية، وهو الكلام الأكثر صواباً من كلام الدعوة الى إلغاء الطائفية السياسية، لأن المشكلة من هذه الناحية في لبنان، هي مشكلة تدخل رجال السياسة في شؤون الطوائف، وليس تدخل رجال الطوائف في السياسة.

رابعاً: الحرص على ممارسة اللبنانيين لعقائدهم الدينية بحماية من السلطة والقانون سواء أكان ذلك على صعيد التربية المتطورة في المدارس الحكومية والخاصة أم على صعيد تطبيق الأحكام الخاصة بالأحوال الشخصية وتنظيم الأسرة.

خامساً: الحرص على عروبة لبنان الحضارية، وتراثه اللبناني الممتد في عمق التاريخ، في حدود لبنان الوطن الدستورية، على أن تبقى سياسة لبنان الخارجية معتمدة الحياد في كل أمر، إلا في القضايا القومية المشتركة التي تهدد ديموقراطية الوطن واستقلاله وعروبته، والابتعاد نهائياً عن سياسة المحاور الشرقية والغربية، أما سياسته الخارجية مع الدول العربية فينبغي أن تقوم على تمتين العلاقات الإيجابية المتنامية، خصوصاً مع الظهير الأقرب منها، وهي الجمهورية العربية السورية، وذلك في إطار من المحافظة على السيادة اللبنانية الكاملة، وعدم الدخول في سياسة المحاور العربية مهما كانت.

سادساً: تبقى الوحدة الوطنية اللبنانية. والتي تقوم على أساس من إنتماء اللبنانيين الأول الى لبنان، هوية وحيدة، وولاء كاملاً، هي الأساس في الشعور بالعزة الوطنية لتوفير المنعة اللبنانية ولرد كل عدوان وبالذات لإجلاء المحتل الأسرائيلي عن أرض الوطن، وذلك بالتفاف اللبنانيين جميعاً حول سلطة شرعية قادرة وعادلة.

سابعاً: يبقى الامتياز الوحيد في لبنان، هو ذلك الامتياز الذي يعطي لبنان بأسره، شعباً متساوياً، وديمقراطية وطنية، وسيادة كاملة، وسلطة عادلة وتلغى أي امتيازات طائفية أو دينية أو حزبية أو عائلية أخرى مهما كانت.

فهذه مبادىء أولية عن «اللبننة» التي ندعو إليها بديلاً عن العلمنة سواء أكانت علمنة صحيحة، أم شاملة، ومن باب الشيء بالشيء يذكر، فإن هذا الكلام هو الصيغة الأخرى لمقالنا في جريدة السفير الذي نشر لنا بتاريخ ١٩٧٥/٨/١٨، والذي ما زلنا حتى الساعة تتلقى على رؤوسنا ضربات الشواكيش من المغرضين والطائفيين والحاقدين، مركزين على فترة واحدة جاءت في المقدمة، على سبيل الفرز والاستعباد، متجاهلين، الفكرة التركيبية التي هدفنا إليها في نهاية المقال، والتي انتبه إليها سيادة المطران ضومط بكل وعي وحدثنا شخصياً بموافقته على ما جاء في المقال خصوصاً في نهايته عندما قلنا بالحرف: «المهم بعد ذلك أن يتفق المتحاورون على مجتمع العدالة والعلم والمساواة، مع إحترامهم الكلي للمؤسسات الدينية، ومحافظتهم التامة على دورها في بناء المجتمع والأسرة.. وإننا نعتقد بأن اللبنانيين قادرون بوعيهم أن يصنعوا لبنان المستقبل بروح المسيحية والإسلام من غير ما حاجة إلى دولة المسيحية أو دولة الإسلام.

وقد يصنع اللبنانيون دولة المساواة هذه من معدن العلمنة، أو من قماشة الأنسنة أو ما إلى ذلك من الأسماء، المهم في كل ذلك ألا نتوقف عند الأسماء، فالأفكار وحدها التي تهم، لأنها وحدها القادرة على البناء».

فهل يمكن أن نكون لنا «لبننة» خاصة بناءة تقوم على هذه الأسس. المهم النية التي لا يكشف عنها الا العمل».

حسين القوتلي مدير عام الأفتاء

الفصل الخامس

حكومة الأتحاد الوطني
برئاسة الرئيس رشيد كرامي
أو
«ثمرة» مؤتمر الحوار الوطني في لوزان

تصريح الرئيس
رشيد كرامي إثر تكليفه تشكيل حكومة الأتحاد الوطني

النهار ٢٧/ ٤/ ١٩٨٤ (الجمعة)

بيان القصر الجمهوري :
المدير العام لرئاسة الجمهورية السيد جوزف جريصاتي أدلى بالبيان الآتي :

« بعد الاستشارات التي أجراها فخامة رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل مع المجلس النيابي لتشكيل حكومة جديدة ، قرر تكليف دولة الرئيس رشيد كرامي تشكيل الحكومة» .

تصريح كرامي

«المؤمن يجب أن ينصاع لقدره ، فبين الخاص والعام لا بد من أن نسلم بما يفرضه الواجب نحو الوطن والشعب ، ولولا ذلك لما قبلت هذه المهمة الشاقة إذ بنتيجة الاستشارات التي أجراها فخامة رئيس الجمهورية كلفني اليوم مهمة تأليف حكومة الوحدة الوطنية ، فقبلت شاكراً وصممت على الاقدام في تحمل المسؤولية داعياً الله أن يوفقني في تحقيق ما يصبو إليه كل مواطن لبناني بالنسبة إلى نفسه وإلى شعبه وإلى بلده . فقد آن الأوان بعد التجارب المريرة التي مررنا بها ، أن ننبذ الأحقاد والتعصب لنتعاون معاً في سبيل إنقاذ لبنان . فمحبتنا يجب أن تتجسد في مواقفنا وأعمالنا ، فكفانا خراباً وتدميراً ، وعلينا منذ اليوم أن نبدأ بمعالجة مشاكلنا وقضايانا بتعاون كامل ، لأن حبنا للبنان يجب أن نوظفه عملاً إيجابياً بناء ومنتجاً ، وهذا يقتضي ورشة عمل شاملة يجب أن يتجند لها كل اللبنانيين .

ومن هنا علينا كذلك أن نضع السلاح جانباً ، وهذا ضمان الأمن المنشود ، فكل من قاتل عن اقتناع بأنه يخدم بلده ومبدأه ، أصبحنا اليوم في وضع يجب أن يتحول هذا التفكير من القتال إلى البناء ، ومن البغضاء إلى المحبة ومن الحرب إلى السلام ، وهذا يجب بالتالي أن يحملنا على أن نوفر الحريات والاطمئنان ، وأن نحمل القلم والمعول في سبيل إعادة بناء مجتمعنا وبناء اقتصادنا وتوفير الخدمات التي تحقق ما يصبو إليه المواطن الانسان في بلدنا لبنان .

الجنوب والاصلاح وتوفير الامان للجميع ، هذا هو برنامج الحكومة باختصار وأهم من كل ذلك أن نعيد تأهيل أنفسنا لنشفيها من الامراض العالقة بها ، فتطهير النفوس هو العمل الأساسي الذي من دونه لا يمكن أن نصل إلى الهدف الاساسي ، أي وحدة الشعب والمؤسسات والأرض.

من هنا ننادي كل الاخوة المواطنين ، ومن كل الجهات والفئات والمناطق ، وندعوهم أن ينبذوا ما هم عليه ويوطدوا العزم كي تتشابك الايدي ، فنعمل معاً في ورشة البناء والاعمار لمصلحة الجميع ، فالعدالة ، والمساواة هما الاطار الذي من خلاله سنحقق لبنان العدالة ولبنان المساواة ، وبهذا نستطيع أن نضمن لمجتمعنا الامان الاجتماعي ، ومن هنا أيضاً نستطيع أن نقهر الظلمة بالكهرباء والعزلة بفتح مرافق الشرعية والمطار ، وبذلك أيضاً نستطيع أن نعيد المهجرين جميعاً إلى بيوتهم ومناطقهم ، وأن نضع حداً نهائياً لقضية المخطوفين ، إذ يتحدد في ضوء كل ذلك الاطمئنان الحقيقي للعودة إلى الحياة الطبيعية ، فنرجو الله التوفيق» .

وسئل متى يباشر الاستشارات النيابية ، ومتى يتوقع صدور التشكيلة الحكومية المنتظرة ، فأجاب : «بالطبع سأقوم مباشرة بالزيارات التقليدية لرؤساء الحكومة السابقين ، وأرجوأن أنتهي من هذا الواجب هذا النهار . وقد اتصلت مع دولة رئيس مجلس النواب السيد كامل الأسعد لوضع الترتيبات لبدء الاستشارات النيابية ابتداء من الساعة العاشرة نهار غد وحتى الحادية عشرة والنصف موعد صلاة الجمعة ، وبعدها سنستأنف بعد الظهر في ضوء البرنامج الذي يكون قد حدده رئيس المجلس ، وأملي كبير في أن ننتهي من هذه الاستشارات نهار السبت ، وبعدها سنجتمع مع فخامة الرئيس للتشاور في تشكيل الحكومة» .

وسئل ما هي رؤيته لدور المؤسسة العسكرية وفي ظل الظروف الراهنة ، فأجاب : «لا شك في أن الحكومة مطلوب منها كل القضايا المختلف عليها وفي طليعتها قضية الجيش الذي نعتبره سياج الوطن وحامي أمن المواطن . فهذه المؤسسة يجب أن نوليها كل عنايتنا حتى تستعيد دورها في كل لبنان ومن أجل كل اللبنانيين بالصفة المطلوبة ومن دون أي عوائق ، ونحن سنبتدىء بهذه المهمة بعد تشكيل الحكومة طبعاً ، من أجل تأهيل هذه المؤسسة للقيام بدورها الصحيح والشامل ومن أجل تحرير كل ما علق في النفوس وعلى الأرض لأن الجيش هو العماد» .

ردات فعل حول تأليف
الحكومة برئاسة كرامي

الأنوار ٣ أيار ١٩٨٤

مقاطعة فرنجية

«حكومة الأمر الواقع» تنتظر الترياق هذه المرة، فإذا نجحت سوريا في إقناع حلفائها بالمشاركة في الحكومة الجديدة، تتجاوز «قطوع» الانهيار، والا فسيكون من الصعب عليها «التقليع» من دون ثلاثة وزراء يمثلون المعارضة في الحكم.

والحقيقة ان الحكومة تواجه عقدتين لا ثلاثاً، بإعتبار ان السيد وليد جنبلاط لم يرفض الحقيبة الوزارية، وإن المحامي بري ليس أول الرافضين، فقد سبقه الى الاعتذار الدكتور عبد الله الراسي بحوالي الثلاثة أرباع الساعة، وإن بقي الخبر بعيداً عن الأضواء.

وهكذا تكون الحكومة الكرامية أمام عقدتين: رفض بري واعتذار الراسي.

وإجتماعات دمشق قد تحل عقدة رئيس حركة «أمل» لكن عقدة نائب عكار مرتبطة بموافقة الرئيس سليمان فرنجية الذي وجد في الحكومة خيبة أمل مريرة، قياساً الى العهود والوعود التي قطعت له قبل التكليف والتأليف.

والرئيس فرنجية يستغرب موافقة الرئيس كرامي على نوعية الحكومة، وإن كان يرفض البحث في موضوع قبول صهره بالحقيبة الوزارية.

وعندما استقبل صباح أمس أحد اصدقائه الذي سأله عما إذا كان الوزير الجديد قد توجه الى بيروت لحضور أول جلسة لمجلس الوزراء رد بنوع من الاستغراب والاندهاش: «ليش عندنا وزير»؟

ويقال ان الاتصالات التي جرت قبل التكليف والتأليف ركزت على أن يكون للرئيس فرنجية رأي في نصف عدد الوزراء المسيحيين، وأن يكون له تمثيل ماروني في الحكومة العتيدة، لأن له دوراً يتناول مستقبل اتجاهات الحكم والاصلاحات السياسية، بدأه في جنيف وكرسه في لوزان، فقد رسم في مؤتمري الحوار خطوطاً حمر لا يمكن لاحد تجاوزها وليس أصلب منه عوداً، واقوى موقعاً في الدفاع عن تلك التوجهات، فكانت المفاجأة: تقليص عدد اعضاء الحكومة من ٢٦ وزيراً الى ١٠ وزراء، وتمثيله ارثوذكسياً بصهره الدكتور عبد الله الراسي.

صحيح إن نائب عكار ملتزم الخط السياسي للرئيس فرنجية، لكن في المنطق السياسي ليس من اللائق ان يحمل وزير ارثوذكسي لواء «الخط الماروني» الذي انتهجه الرئيس فرنجية في جنيف ولوزان، خصوصاً إذا ما حصل تصادم داخل مجلس الوزراء حول الأمور نفسها التي كانت سبباً في إنهيار جبهة الخلاص في مؤتمر الحوار الثاني.

وصحيح أيضاً أن الدكتور راسي أثبت ـ على رغم كونه طبيباً ـ إنه محام بارع عن سياسة الرئيس فرنجية، لكن الرئيس السابق، يرفض الا يكون له تمثيل ماروني في الحكومة، تمثيل لخطه ولدوره، ولا سيما بعد الاجماع الذي حازت عليه مواقفه في مؤتمري الحوار، حيث وصف بأنه كان خشبة الخلاص للشرعية وللجمهورية.

* * *

عندما إتصل الرئيس الجميل بقصر زغرتا، الساعة السابعة والنصف من مساء الاثنين، أي قبل صدور مراسيم تأليف الحكومة الجديدة، ليعرض عليه التشكيلة الوزارية التي توصل إليها مع الرئيس المكلف، كان الرئيس فرنجية واضحاً في رفض الصيغة التي عرضت عليه، وقال له إن بإمكانه ان يجد الف ارثوذكسي غير الدكتور راسي. ثم تكلم

الرئيس كرامي شارحاً الظروف والملابسات المحيطة بالتأليف، فلم يجد الرئيس فرنجية غير ان يتمنى له التوفيق والنجاح، ولكن من دون ان يلين في موقف ورفضه المشاركة في «هكذا حكومة»!!

كان الرئيس فرنجية يتوقع، بعد الموقف الذي أبلغه للرئيسين الجميل وكرامي الا تصدر مراسيم تشكيل الحكومة، إلا أن نوعاً من الذهول إعتراه، وهو يشاهد من على شاشة التلفزيون، «ولادة حكومة الأمر الواقع».

* * *

وعقدة الرئيس فرنجية مستقلة عن غيرها من العقد، وقد أوضح لموفد الرئيس الجميل السيد جوزف جريصاتي يوم أمس الأول موقفه بوضوح، مبدياً ملاحظاته بنوع من الشدة في التعبير عن الاستياء مما حصل، لكنه لم يملك ـ وهذا من طبعه ـ إلا أن يتمنى التوفيق للحكومة في وضع حد لعذابات اللبنانيين، وان تعيد لهم الأمان والسلام، وتعيد إلى البلاد وحدتها الطبيعية، ووحدتها في وجه المؤامرة المستمرة على لبنان.

ووسط هذه التطورات يتحرك اصدقاء قصري بعبدا وزغرتا، لتدارك أي «إبتعاد سياسي» بين «ثنائي الانقاذ» في جنيف ولوزان، لأن الحكومة الجديدة قد تستمر في ظل اعتذار الدكتور راسي، إذا وافق السيدان بري وجنبلاط على البقاء فيها، لكن أحداً لا يمكن ان يتصور انفصاماً في المواقف والعلاقات بين الرئيس الحالي والرئيس السابق، لأن تعاونهما يشكل وصيداً كبيراً يمكن توظيفه في نجاح مسيرة الانقاذ، لا بل لنجاح الحكومة الجديدة في لجم المحنة، وتحقيق الكثير من أهداف التحرير واستعادة السيادة.

فؤاد دعبول

أجرت المصادر الديبلوماسية في بيروت تقويماً شاملاً، أمس، لقصة تأليف الحكومة الكرامية، فكشفت النقاب عن أن الرئيسين الشيخ أمين الجميل ورشيد كرامي استعانا «بالخط الأحمر» الذي يربط بين قصر بعبدا ودمشق غير مرة خلال التشاور في «طبخة» الحكومة.

وأشارت الى اتصالين هاتفيين أجراهما الرئيسان الجميل وكرامي خلال الدقائق الأخيرة التي سبقت إعلان الرئيس كرامي عن تشكيل حكومته.

وقالت هذه المصادر: إن الرئيسين الجميل وكرامي ابلغا خدام، في إتصالهما الأول، بالعقبات التي تحول دون تأليف حكومة موسعة من ٢٦ وزيراً وأبلغاه، في إتصالهما الثاني، بالتوصل الى «تركيبة وزارية» من عشرة أسماء والحقائب التي اسندت الى كل منهم.

وذكرت هذه المصادر إن نائب رئيس الجمهورية العربية السورية عبد الحليم خدام كان أول من لفظ كلمة «مبروك» للرئيسين الجميل وكرامي.

فما هي العقبات التي حالت دون تأليف الحكومة الموسعة؟ ولماذا جاءت ردة فعل رئيس حركة «أمل» سريعة برفض المنصب الحكومي ومن دون تريث، أو إجراء مشاورات مع حلفائه؟ ولماذا فضل رئيس تكتل نواب زحلة والبقاع الغربي جوزف سكاف «التريث» على إعلان القبول بالحقيبة الوزارية او رفضها؟ بل، وقبل ذلك، لماذا الاستعانة بنائب رئيس الجمهورية العربية السورية عبد الحليم خدام والأطمئنان الى سماع كلمة «مبروك» منه على الاتصال المسبق مع المرشحين لدخول الحكومة والوقوف على رأيهم من المشاركة شخصياً في الحكم؟ ولماذا قال المحامي نبيه بري أن تأليف حكومة كرامي خرج عما اتفق عليه في دمشق؟ وهل صحيح ان «التفاهم» على تسمية كرامي رئيساً للحكومة وتأليف الوزارة الموسعة جرى في دمشق خلال القمة اللبنانية ـ السورية الأخيرة؟ وفي هذه الحال هل ان عملية الاستشارات النيابية التي أجراها الرئيسان الجميل وكرامي كانت مجرد مسرحية تسبق الاعلان عن تأليف «حكومة الوحدة الوطنية»؟

عقبات مزدوجة!

الواقع إن العقبات التي سادت تأليف الحكومة الكرامية كانت مزدوجة: الاولى تمثلت في إمكان الجمع بين الاقطاب المسيحيين الثلاثة: الرئيسين كميل شمعون وسليمان فرنجية والشيخ بيار الجميل، وبينهم وبين ممثلي سائر الأحزاب

والفاعليات السياسية المسيحية والثانية كانت عقدة اشتراط رئيس حركة «أمل» المحامي نبيه بري بأن تسمي حركة «أمل» معظم المرشحين من الشيعة لدخول الحكومة، وأن يكون لها رأي مسموع في أسماء مرشحي الرئيس كامل الأسعد وغيره من الشيعة.

حيال ذلك وجد الرئيسان الجميل وكرامي إنهما غير قادرين على تأليف حكومة منسجمة في تركيبة اعضائها. فضلاً عن ان التباين في آراء المرشحين لدخول هذه الحكومة قد يغرق الحكومة في متاهات هي بغنى عنها ولا تتيح قيام فريق عمل واحد موحد.

وهنا تقول المصادر الديبلوماسية إنه لم يكن أمام الرئيسين الجميل وكرامي من حل غير الاتصال بدمشق وطلب المساعدة. فحصلا عليها من نائب رئيس الجمهورية العربية السورية عبد الحليم خدام، الذي وعد ببذل مساعيه الحميدة مع أطراف جبهة الخلاص الوطني مقابل التوصل الى صيغة تأليف حكومة بسرعة قصوى.

وكان للسيد خدام ما أراده في الاتصال الهاتفي الأخير، عندما عرض عليه الرئيس كرامي صيغة تأليف الحكومة بالأسماء والحقائب. فرد خدام بكلمة «مبروك». وخرج الرئيس كرامي بعدها من مكتب الرئيس الجميل في القصر الجمهوري وأعلن تشكيل حكومته.

المغالطة الدستورية!

وقد توقفت المصادر الديبلوماسية أمام نص مرسوم تشكيل الحكومة الكرامية. ورأت فيه مغالطتان: الاولى دستورية. والثانية تتناول «العرف» المرادف للدستور والمعمول به منذ استقلال لبنان. فقد جاء في المرسوم: «الرئيس رشيد كرامي رئيساً لمجلس الوزراء، فيما النص الدستوري يقول بـ «رئيس للحكومة» لا لمجلس الوزراء. وأن رئيس الجمهورية هو رئيس لمجلس الوزراء».

وفي هذا الإطار كشفت المصادر الديبلوماسية عن ان الدكتور عمر مسيكه، عضو وفد كرامي إلى مؤتمر الحوار والمصالحة الوطنية في «لوزان» كان قد وضع نصاً يقضي بتسمية «رئيس لمجلس الوزراء» بدلاً من «رئيس الحكومة». لكن نائب رئيس الجمهورية العربية السورية عبد الحليم خدام أجرى تعديلاً عليه بتسمية «رئيس وزراء». وقد أقر التعديل في «لوزان» فضلاً عن إقراره خلال القمة اللبنانية ـ السورية الاخيرة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من عدم تعديل نص تسمية «رئيس وزراء» دستورياً، فقد جاء مرسوم تشكيل الحكومة الكرامية ليقول بأن الحكم في لبنان أصبح بـ «رأسين»: رأس رئيس الجمهورية، الذي هو دستورياً رئيس لمجلس الوزراء، ورأس رئيس الحكومة، الذي هو بموجب مرسوم تشكيل الحكومة رئيساً لمجلس الوزراء!

أمّا من حيث المغالطة الثانية وهي التي تتناول «العرف» فقد جاء مرسوم تشكيل الحكومة من دون تسمية نائب لرئيسها اورثوذكسياً.

وتقول مصادر الحكم في هذه المسألة ان الإسم الثاني في مرسوم تأليف الحكومة هو نائب لرئيس الحكومة، وإن عدم تسمية نائب للرئيس اورثوذكسياً سببه أن بين أعضاء الحكومة رئيس جمهورية سابقاً، لكن المصادر الديبلوماسية تقول استناداً إلى مراجعة أخصائيين في الدستور اللبناني: «إنه ما دام توزيع مناصب الحكم. في لبنان يقوم على أساس «العرف»، فلا مشكلة بروتوكولية تحول دون تسمية نائب للرئيس اورثوذكسياً، إلا إذا كان المقصود من ذلك هو إلغاء «العرف» القائم في لبنان مقدمة لتغيير الدستور.

وبعدما توقفت المصادر الديبلوماسية أمام دستورية مرسوم تشكيل الحكومة تعود فتلفت إلى الأسباب التي حملت رئيس حركة «أمل» نبيه بري على رفض الاشتراك في الحكومة. فتقول: إن المحامي بري فوجيء بأن تركيبة الحكومة الكرامية لا تراعي وضعه بروتوكولياً، ولا تتيح له إشراك ممثلين عن حركة «أمل» كما كان متفقاً عليه في السابق وخصوصاً خلال لقاءات دمشق. فضلاً عن إنه لا يرى في الحقائب التي اسندت إليه حقيبة أساسية أمنياً، بإعتبار أن الجيش اللبناني في غالبيته من الشيعة.

وتقول هذه المصادر إنه على الرغم من الأسباب التي برر بها رئيس حركـة «أمل» رفض اشتـراكه في الحكـومة، فـإن مساعي دمشق توحي بـالتفاؤل في حمـل المحامي بـري على تغيـير موقفـه من الاشتراك في الحكم والعمـل من داخل مسيـرة الانقاذ مع السيد وليد جنبلاط وسائر أعضاء الحكومة.

من جهة أخرى تناولت أوساط الـوزير جـوزف سكاف مسـألة إعـلانه «التـريث» في القبول او رفض الاشتـراك في الحكومة الكرامية. وقالت: على نحو آخر تماماً لمفاجأة المحامي نبيه بري فقد فوجىء الوزير سكاف بـإبلاغـه باسناد حقيبة وزارة «الاعلام» إليه. وهو كنائب زحلي ورئيس لتكتل نواب زحلة والبقاع الغربي كان يفضل ان تسند إليـه حقيبة اخـرى غيرها وتتيح له تقديم الخدمات الأساسية لمنطقته، فضلاً عن سبب آخر هو ان طائفة الروم الكاثوليك، التي يمثلهـا الوزيـر سكاف في الحكم، اعترضت على تركيبة الحكومة الكرامية باعتبارها قد صنفت الكاثوليك في عداد الاقليات في لبنـان، فيما عددهم التمثيلي في المجلس النيابي (٦ نواب) يلزم الحكم بتخصيص حقيبتين وزاريتين للكاثوليك على الأقل.

وتتجاوز المصادر الديبلوماسية مسألة توزيع الحقائب الـوزارية إلى التسـاؤل: ما مـوقف الرئيس كـامل الأسعـد من الحكومة الكرامية؟ وهل يعتبر نفسه ممثلاً بالرئيس عادل عسيران او ان تركيبة الحكومة تفرض عليه معارضتها حتى العظم؟

وتشير هذه المصادر الى إنه في حـال كانت معـارضة الـرئيس الأسعد معـارضة «كسـر عظم»، فـإن ذلك يـرتب على الحكومة مواجهة حادة مع المجلس النيابي لا تخلو من إحتمال «شل فعالية الحكومة وتعطيل مشاريعها».

أما في حال استطاعت حكومة كرامي تجنب السقوط بين «فكي» الرئيس الأسعد، فإن مقياس النجاح الذي ينتـظرها سيكون لها بالمرصاد وهو: هل تتمكن من فتح المعابر بين شطري بيروت؟ وهل تسـتطيع لملمـة الجيش وتجميعه تحت قيـادة واحدة موحدة في اليرزة؟ وهل تتمكن من توفير الأمن، ليس للبنانيـين فقط، بل لتحـرك الوزراء شخصيـاً والوصـول الى وزاراتهم؟ وأكثر من ذلك؟ هل تكون كلمتها مسموعة في دمشق لدى مطالبتها «بتجميـع» القوات السـورية وامتـداد ذراع السلطة الأمنيـة اللبنانيـة الى البقاع والشمـال كمقدمـة للطلب من أميركـا الدخـول مع لبنـان شريكـاً ثالثـاً في مفاوضـات «الترتيبات الأمنية» مع إسرائيل وضمان أمن منطقة شمال إسرائيل في جنوب لبنان وجلاء القوات الأسرائيلية عن الأراضي اللبنانية وتحرير الجنوب؟

جورج صليبا

مقال جريدة العمل في زاوية

«من حصاد الأيام» بعنوان «حكومة الأمن»

العمل ١٩٨٤/٥/٣

عقد الحكومة الجديدة لم يلتئم بعد، على رغم صدور مرسوم تشكيلها ودعوة أعضائها إلى الاجتماع. وظلّ مجلس الوزراء أمس، ناقصاً. ومعنى ذلك أن «الأزمة الوزارية» لم تنته، بعد، كما هي العادة. فالعادة، أن يسبق التشكيل وصدور المراسيم، حدّ أدنى من التوافق على شكل الحكومة وعدد اعضائها والحصص في الحقائب. لكن تعذر ذلك قضى بتشكيلة أمر واقع كما يقال. ولو لم يتمّ التأليف على هذا النحو لكان الرئيس المكلّف لا يزال حتى الساعة يحاول المستحيل.

لكن صدور المراسيم لم ينه «الأزمة الوزارية». وهي لا تزال مستمرة. وقد تستمرّ إلى أجل غير مسمى إن استمرت النظرة إليها نظرة ناقصة، وبخاصة من قبل «الوزراء» الذين غابوا، أمس، عن جلسة مجلس الوزراء. وهل هي فقط أزمة وزارية؟

ربما بعض السادة «الوزراء» قد نسي أننا في أزمة وطن لا في أزمة وزارية.. ولا في أزمة حكم أيضاً ولا في أزمة نظام.

السؤال المطروح: يبقى لبنان أو لا يبقى.

وما يُدعَى إليه السادة «الوزراء» ليس أن يكونوا وزراء توزع عليهم الحقائب الوزارية حسب الاختصاص مثلاً أو حسب «الحقوق» والحصص الطائفية. إنما هم مدعوون الى التشاور في كيف يصير وقف الحرب التي أصبحت حرباً استنزافية لن يخرج منها أحد منتصراً، كما قد لا يخرج منها أحد حياً كذلك.

وهو شرف عظيم للمدعوين الى هذه المهمة. فما بال بعضهم يتدلّل؟ وهل من دور أعظم من هذا الدور؟

... إلاّ إذا كان المتردّدون يشعرون بأنهم ليسوا لهذه المهمة الجليلة ولا هم على قدّها!

أجل، الأزمة أزمة وطن لا أزمة وزارية، ولا أزمة حكم فقط أو نظام. والقضية المعجّلة هي قضية الوطن المهدّد بالزوال إذا استمرّ استنزافه بالقصف والقصف المضاد.

فإذا كان الاختلاف على توزيع الحقائب، فلتلغَ الحقائب الوزارية كلّها، ولتكن الحكومة كلّها ذات حقيبة واحدة... حقيبة الأمن مثلاً.

أو على الأقل، لتعتبر الحكومة «حكومة الأمن» فقط على حدّ ما ذهب إليه، أمس، الشيخ بيار الجميل وكان في أقصى التواضع.

وليتها تكون «حكومة إنقاذ» بالمعنى الصحيح كما يطمح الرئيس كرامي. وهي إن تمكنت من الارتقاء الى هذا المستوى تكون، حقيقة، حكومة تاريخية، لكن الناس تكتفي بالأمن، في حده الأدنى على الأقل، حيث لا مدافع تقصف الأحياء السكنية عشوائياً، ولا قتل أيضاً في صورة عشوائية. والباقي يأتي لاحقاً.

فهل هو صعب أن يلتقي «العشرة» ويتشاوروا حول هذا الشأن ويقرّروا الامتناع عن هذا الاستنزاف المتبادل؟

وهم إن لم يفعلوا ذلك لن يبقى وطن نهمك بالنظر في نظامه السياسي وهل لا يزال ملائماً أم لا، ولن يبقَى حكم أيضاً نهمك بإعادة التوازن إليه إن صحّ أنه غير متوازن. وقصة الحقائب الوزارية هي آخر الهموم والقضايا وأقلّها أهمية.

***

نفهم جيداً الأسباب التي تقيّد بعض المعارضين وتحول دون تلبيتهم الدعوة الى الاشتراك في الحكومة الجديدة. بل أكثر من ذلك تُعتبَر «دولة الأربعينات» دولة متخلّفة وعاجزة عن النهوض. والنظام... النظام السياسي، نظام يتطلّب إعادة نظر، لا في الشكل والبنية الخارجية فحسب، بل وفي القواعد التي يجب ان يُبنى عليها أيضاً. وفي أي حال، إن كل الطوائف اللبنانية مغبونة. ومقهورة، ومذعورة بنوع خاص. وما من مشروع إصلاحي، مهما سَما، يحرّرها من مخاوفها. وكل المشاريع ساقطة إن استمرت الحرب وحيل بين اللبنانيين وبين التلاقي على أبسط شروط العيش. لقد ثبت بالتجربة أن الأمن هو مفتاح كل الأزمات: أزمة الحكم، وأزمة النظام، وأزمة الحكومة... وأزمة الوطن نفسه أيضاً. وللوصول الى ذلك كانت «حكومة الأمر الواقع» بل «حكومة الأمن» بالدرجة الأولى. وهي لن تتمكن من طرح مواضيع الإصلاح وما إليها ما لم تتمكن، أولاً، من إحلال الأمن وفتح المعابر وإحياء الاتصال الانساني بين اللبنانيين، بل بين كل الطوائف والمناطق... أو على الأقل بين «البيروتين»!

لمثل هذا يُدعى «الأقطاب» العشرة. أمّا «حقوق الطوائف» فمسألة لا تعالجَ إلاّ بعد الأمن، يعجبنا ذلك أو لا يعجبنا. ولا معنى للجدل، هنا حول أيهما يتقدّم على الآخر: الأمن أم الوفاق.

... الأمن أم الإصلاح!

وكل القضايا موقوفة على وقف الحرب في صورة نهائية. وهذا يتطلّب وقف المعارضة والموالاة بكل اشكالها والالتقاء على سلسلة قرارات وإجراءات امنية وعسكرية مدعومة بـ «سلطة» السادة أقطاب الحرب والطوائف. وبخاصة الذين جرّبوا الانتصارات والهزائم العسكرية على أنواعها، فأدركوا كم هو متعذر الغاء هيمنة بهيمنة، وكم هو الوفاق الحقيقي متعذر أيضاً تحت ضغط السلاح.

حديث إذاعي من دمشق للوزير فاروق
الشرع حول حكومة كرامي وأعمالها

النهار ١٩٨٤/٥/٥

رأى وزير الخارجية السوري السيد فاروق الشرع أن نجاح حكومة الرئيس رشيد كرامي ربما شجع سوريا على سحب قواتها من لبنان.

ونقلت «وكالة الصحافة الفرنسية» من دمشق مضمون حديث أدلى به الشرع أمس الى إذاعة «مونتي كارلو» وفيه: «إذا نجحت حكومة السيد كرامي في وضع اللبنانيين على طريق الوفاق، فستكون سوريا راضية ولن يعود لها أي سبب للابقاء على قواتها في لبنان».

وأعرب عن تفاؤله بفرص نجاح هذه الحكومة: «إن صعوبات كثيرة تنتظرها، ولكن من الممكن تلافي أي فشل ببذل المزيد من الجهد والاتكال أكثر على الدعم السوري».

وأكد ان سوريا مهتمة «خصوصاً بإنهاء الحرب الأهلية وبتحرير جنوب لبنان من النير الأسرائيلي».

واعتبر ان بلاده «لا تحتاج حالياً إلى وسائل أخرى غير الجهود السياسية والديبلوماسية للمساعدة في إحلال الوفاق الوطني. ولقد فهم كل اللبنانيين ان التعاون مع سوريا هو الأساس الأفضل لأي حل يهدف إلى إنقاذ بلدهم».

وعن الأسرائيليين الثلاثة الذين احتجزوا في الشمال، كرر إنهم سيعاملون أسرى حرب وفقاً لمعاهدة جنيف، ولم يستبعد «هجوماً إسرائيلياً محتملاً على سوريا».

وتطرق الى توجهات السياسة الخارجية السورية في الشرق الأوسط وحيال القوى العظمى مؤكداً إنها «لم تتبدل». وأشاد بموقف الملك حسين الذي انتقد سياسة الولايات المتحدة موضحاً أن سوريا «ترحب بأي موقف لدولة عربية يتوافق مع الموقف السوري».

وتناول العلاقات السورية ـ الفلسطينية فقال إن لبلاده «علاقات جيدة مع غالبية مجموعات الثورة الفلسطينية، والثورة الفلسطينية ستبقى القضية المركزية للسياسة الخارجية السورية».

ورأى ضرورة مقاومة «الوصاية الأسرائيلية على مصر» التي تجسدها نصوص إتفاق كمب ديفيد.

وسئل هل تجميد الاتفاق يؤدي إلى فتح حوار مع القاهرة فأجاب: «لا أدري ماذا تعني بكلمة تجميد، ما يهمنا في البداية، هو ان المصريين لا يقبلون الوصاية الأسرائيلية ويرفضون أي محاولة لفرض إرادة إسرائيل عليهم».

وزاد: «إن سوريا كانت أول من استنكر هذا النزاع وقمنا باتصالات عدة من أجل وقفه، إنما اصطدمنا دائماً بعدم اكتراث النظام العراقي. وإذا لم تقم الجهة التي بدأت هذا النزاع بنقد ذاتي، فإن جهود الوساطة لن تؤدي الى نتيجة إيجابية».

واعتبر ان العلاقات بين سوريا والولايات المتحدة ستظل «فاترة» ما دامت الإدارة الأميركية لم تراجع سياستها حيال «تحالفها الأعمى» مع إسرائيل. وتمنى للعلاقات السورية ـ الفرنسية أن «تتحسن أكثر في المستقبل».

وانتهى مؤكداً إن للاتحاد السوفياتي «دوراً أساسياً يلعبه في أي محاولة لاحلال السلام في الشرق الأوسط».

نص البيان الوزاري

لحكومة الأتحاد الوطني برئاسة رشيد كرامي الذي ألقاه في جلسة مجلس النواب

في ٣١ أيار ١٩٨٤

«حضرة النواب المحترمين ،

حكومتنا استثنائية قامت لمواجهة ظروف استثنائية ، وإذا كان تكوينها ينم عن شيء فإنما ينم عن تصميم اللبنانيين على إسكات صوت العنف والسلاح وإطلاق لغة الحوار والتفاهم .

لئن كانت حكومتنا هذه تأتي بعدما دخلت الازمة سنتها العاشرة ، فأننا نرى فيها تجسيداً للارادة الوطنية الواحدة على الانعتاق من ربقة المعاناة الممضة وعلى تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي ، وعلى الذود عن وحدة الوطن ـ وحدة الشعب والارض والدولة ـ وعلى إعادة بسط سيادة الشرعية على كل بقعة من بقاع هذا البلد ، وعلى بلسمة جروح ثخينة حفرها تنابذ الاخوة في جسم المجتمع اللبناني والهبتها نفثات الاعداء من الخارج ، وعلى بناء دولة الاستقلال المرتجاة .

ولئن بدت تطلعاتنا طماحة ، فلأننا نريدها في حجم المأساة التي ما برح شعبنا الأبي الصامد يعيشها منذ زهاء عقد من الزمن في حمأة صراع ضار كان من نتيجته إهراق دماء زكية وازهاق أرواح غالية واهدار ثروات هائلة ، فإذا بالواقع في وطننا الصغير اليوم صورة حية لمأساة انسانية واجتماعية لا نظير لها تتجلى في قضايا المهجرين والمشردين والمفقودين والمخطوفين والمشوهين والمعاقين والعاطلين عن العمل .

ولئن كانت المشكلة الامنية هي التي تقض مضاجع اللبنانيين وتنغص حياتهم اليومية وتتصدر كل همومهم وهواجسهم ومخاوفهم وتثقل خطاهم في حلهم وترحالهم وتستنزف إمكاناتهم وطاقاتهم ، فأن الأيام قدمت الدليل تلو الدليل على أن جانباً كبيراً من المشكلة يعود إلى أسباب وعوامل سياسية . هذا مع العلم بأن وفرة السلاح في أيدي المواطنين وغلبة سباق العنف على تطور الاحداث ، وانحسار ظل النظام والقانون والشرعية ، كل هذا عزز القول بأن المشكلة الأمنية ، وإن كانت في أحد جوانبها إنعكاساً لمشكلة سياسية ، قد تفاقمت وعظمت على نحو جعل لها وجوداً ذاتياً خطيراً يستدعي معالجات خاصة منفصلة حتى عن معالجة الجذور السياسية للازمة .

ولئن استجرت تطورات الازمة قوى خارجية متعددة من كل حدب وصوب إلى التورط في ما يشبه حرباً بالوكالة غدت الساحة اللبنانية مسرحاً لها إقليمياً ودولياً ، فأن الخلافات بين اللبنانيين هي التي أوهنت مناعة البيت اللبناني وأحدثت في جدرانه تلك الصدوع التي نفذت من خلالها هبات التفجير من الخارج ، ونجدنا في هذا الصدد أكثر اقتناعاً منا في أي وقت مضى بضرورة التمسك بعدم الانحياز في سياستنا الخارجية ، من دون أن يعني ذلك تخلياً عن صداقاتنا خصوصاً مع العالم الحر وعن انتمائنا إلى الأسرة العربية والدولية التي لا غنى لنا عنها ، بخاصة في هذه الظروف .

أيها الزملاء الكرام ،

لو شئنا أن نعدد المهام التي نذرنا أنفسنا للاضطلاع بأعبائها في هذه الحكومة ، لكان علينا أن نعرض أمامكم كل المشاكل والقضايا التي يغص بها واقعنا المرير . وهي ، في أي حال ، تأتي تحت أربعة عناوين متلازمة : التحرير ، تثبيت الأمن والاستقرار ، معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والاعمارية ، الاصلاح السياسي .

التحرير نفهمه تحريراً للارض كلها ولانسانها أيضاً . لكن علينا اولاً أن نولي قضية الجنوب والبقاع الغربي عناية ولا أشد . فالجنوب هو القضية ومنه بدأت مأساة لبنان وفيه تنتهي .

وتوحيد كلمة اللبنانيين في هذه المجال ترتدي أهمية خاصة ، إذ ولا أشقى على لبنان من مواجهة الاحتلال الاسرائيلي من موقعين مختلفين . وفي أي حال ، لا أختلاف على ضرورة التعجيل في استرداد هذه المنطقة الحساسة والعزيزة .

إن ثمة قراراً اتخذه مجلس الوزراء في الخامس من آذار ١٩٨٤ بالغاء اتفاق السابع عشر من أيار . وحكومتنا تتبنى هذا القرار وتتمسك أيضاً بقرارات مجلس الأمن الرامية إلى تأمين الانسحاب الاسرائيلي وبسط السيادة اللبنانية على الجنوب كله ، آخذة على عاتقها إتخاذ كل الاجراءات اللازمة توصلاً إلى ترتيبات أمنية في المنطقة الحدودية تكفل سيادة الدولة اللبنانية والأمن وتمنع التسلل عبر الحدود الجنوبية وتحقق انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي اللبنانية .

لكن كل هذا يقتضي منا تعبئة كل امكاناتنا وطاقاتنا السياسية والديبلوماسية والاعلامية وغيرها داخل البلاد وخارجها . فالمعركة يجب أن نخاض على هذا المستوى وبأقصى الشدة ، لحمل اسرائيل ، أولاً ، على فتح المعابر من الجنوب وإليه ، والكف عن التنكيل بأهلنا هناك . ولارغامها ثانياً على الانسحاب إلى ما وراء حدودنا المعترف بها دولياً . والسعي إلى زيادة عدد قوات الطوارىء الدولية وتعزيز فعاليتها .

ونحن من هذا المقام نتوجه إلى شعوب العالم وحكوماته مستصرخين ضمائرهم الانسانية حيال ما يدور من مآس في المناطق المحتلة من ممارسات تشكل إنتهاكاً لأبسط حقوق الانسان وشرعة الأمم المتحدة واتفاقات جنيف ولاهاي ، الأمر الذي يفرض مؤازرة دولية في شتى الحقول لأنهاء الاحتلال وأن واجب الأخوة يجعلنا على ثقة وأمل بأن العرب سيكونون إلى جانبنا في مسيرتنا الانقاذية هذه ولن يدخروا وسعاً في مساعدتنا على القيام بهذه المسؤوليات التاريخية في المجالات المختلفة .

وسنبادر في أقصى السرعة إلى بناء قوة أمنية عسكرية تضمن بسط سيادة الدولة على كل شبر من الاراضي الواقعة تحت الاحتلال . ونحن واثقون من قدرتنا على تطوير قوة شرعية ذاتية تستطيع السيطرة على الوضع هناك وعلى وجه فاعل وشامل . ولا بديل من هذه القوة لتأمين سلامة الجنوب والبقاع الغربي وراشيا وأهلها . والجيش اللبناني وحده يحافظ على الأرض والكرامة والانسان . ولا نعترف بأي جيش آخر يقوم خارج إطار الشرعية .

وعلينا أيضاً أن ندعم صمود شعبنا هناك بكل الوسائل ، سواء عن طريق تنشيط الادارة أو تنفيذ المشاريع الحيوية وتحريك عجلة الاقتصاد والانتاج ، أو عن طريق تقديم المساعدات والتواصل الفاعل على كل الصعد مع هذا الشعب الذي يسطر ، اليوم ، بصموده الرائع أعلى درجات البطولة .

أما بالنسبة إلى المشكلة الامنية ، فعلينا أن نمضي في خطانا على مراحل متتالية إنطلاقاً من المعالجات الفورية تدرجاً إلى الحلول الجذرية المنشودة .

المعالجات الفورية لا بد من أن تتناول تثبيت وقف الحرب والقتال وإزالة المظاهر المسلحة وفتح المعابر بين شطري العاصمة وإعادة النشاط إلى المرافق العامة كلها وفي مقدمها المطار والمرفأ . كما لا بد من العمل السريع على فتح الطرق الدولية كلها وإزالة كل ما يعترضها من حواجز ، في سياق ذلك معالجة وضع الاذاعات الخاصة توصلاً إلى إقفالها وإقفال المرافىء غير الشرعية» .

ضاهر : والأذاعات الرسمية؟
كرامي ضاحكاً : منسكرها كمان . . .

وتابع : لا تخفى على المجلس الكريم الاوضاع الصعبة التي تعانيها الخزينة من جراء ما حرمته من واردات نتيجة الجبايات الخاصة وغير الشرعية» .

مخيبر مقاطعاً : مليح . . .

كرامي : متوقف الجبايات الشرعية كمان ؟ (ضحك) .

وكل ذلك تمهيداً لمرحلة أبعد من المعالجات الامنية ، تشمل جمع السلاح الثقيل وفي نهاية المطاف كل الاسلحة من أيدي المواطنين .

والحكومة تدرك تمام الادراك أن أي تقدم محسوس على صعيد المعالجات الامنية لا يمكن إحرازه إلا من خلال الجيش يعين قوى الامن الداخلي على هذه المهمة الشاقة .

ونحن ننظر إلى إعادة تأهيل الجيش اللبناني على أنها عملية وفاقية تستهدف تعزيز امكاناته كمؤسسة وطنية تحوز ثقة الشعب اللبناني ويكون لدوره ما ينبغي من الفاعلية والمصداقية . وهذا لا ينفي الحاجة الملحة إلى مساعدة الجيش ، الأمر الذي يقضي بالتعجيل في بعض الاجراءات التي تزيل الاعتراضات على تدخله في بعض الحالات الملحة التي تتخطى امكانات قوى الامن الداخلي وقدراتها .

أما المشاكل والقضايا التي افرزتها الازمة ، فلا بد لحكومتنا من مواجهتها مباشرة بعمل مبرمج في شتى مجالات الحياة ، بما في ذلك وضع خطة للتنمية السكنية واعادة بناء ما تهدم من المرافق العامة والبنى التحتية وتحديثها ، ووضع البرامج اللازمة لتسهيل ترميم أعمار ما تهدم من المرافق الصناعية والزراعية والسياحية والتجارية وغيرها . والعمل على محاربة الغلاء ومكافحة البطالة وإعادة تأهيل وتنمية بنية الخدمات الصحية والاجتماعية شبكة المواصلات والاتصالات وغيرها وقطاع المدارس الرسمية وتعزيز دور الجامعة اللبنانية .

هذا مع العلم أن مشكلة المهجرين اللبنانيين إعتباراً من عام ١٩٧٥ تبقى في طليعة اهتمامات حكومتنا نظراً إلى أهميتها من النواحي الانسانية والاجتماعية والوطنية ، مما يقتضي بذل كل مستطاع من أجل تأمين عودتهم إلى المناطق التي هجروا منها ومساعدتهم .

أيها السادة ،

لقد شهدت الفترة الأخيرة مساعي حثيثة لرأب الصدع بين اللبنانيين وجمع شملهم على قواعد وفاقية وضاحة ، وكان للشقيقة سوريا دور مميز مشهود في هذه المساعي توج بانعقاد لقاء قمة في دمشق بين الرئيسين اللبناني والسوري سجل نقطة تحول تاريخية في مسار الازمة اللبنانية صوب الحل . كما أن الشقيقة المملكة العربية السعودية قامت بدور فاعل في هذه المساعي ، برز في النشاط المثمر الذي قام به العاهل السعودي في المراحل المختلفة للازمة الاخيرة .

وقد سبق لقاء القمة هذا محطتان وفاقيتان ، أولاهما في مؤتمر الحوار الوطني في جنيف والثانية في لوزان ، وكان للشقيقتين العربيتين دور بناء من خلال مشاركتهما لنا في المؤتمرين .

وكانت حصيلة التفاهم الذي حققه اللبنانيون من خلال الاتصالات والمشاورات التي تمت في ما بينهم جملة مبادىء واصلاحات واجراءات تشكل مجتمعة برنامجاً ستعمل حكومتنا في هديه ولتحقيقه وهو :

أولاً ـ لبنان بلد سيد حر مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبنانية والمعترف بها دولياً وهو عربي الانتماء والهوية وعضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم كل مواثيقها على أن تجسد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات من دون استثناء .

وفي هذا السياق نعتبر لبنان جزءاً لا يتجزأ من هذه المنطقة . وقد يكون ذلك شهادة للعروبة يؤديها هذا البلد من خلال تعدد الاديان فيه مثبتاً بذلك أهليتها للارتقاء فوق كل عصبية دينية أو مذهبية . وهو في أي حال على هذا المستوى ينتمي إليها ويؤكد ، على هذا المنعطف أيضاً ، إيمانه بها .

كل ذلك في إطار نظام جمهوري ديموقراطي برلماني لا يزال هو الاوفق لتحقيق هذه الاغراض .

ثانياً ـ إن بناء لبنان الغد وإقامة دولة حديثة يتطلب صوغ دستور جديد للبلاد يعهد فيه إلى هيئة تمثل كل الاتجاهات ، فتعكف على هذا الامر وتنجزه في مهلة لا تتجاوز السنة لكي يعرض على الحكومة ومجلس النواب وينظر فيه حسب الأصول الدستورية .

وستدرس الهيئة استحداث المراكز والمؤسسات المناسبة بما في ذلك مجلس الشيوخ .
إن حكومتنا تلتزم هذا التوجه آخذة على نفسها المبادرة إلى تأليف الهيئة المذكورة في أقرب وقت .

ثالثاً ـ وتلتزم الحكومة أيضاً العمل مع مجلسكم الكريم بموجب ما اتفق عليه كاصلاحات أو كتأكيد على عرف .

والغاية من هذه وتلك السير من الآن في أوسع مشاركة في الحكم وقراراته سواء على قمته أو على مستوى القاعدة :

أ ـ ١ ـ ينتخب رئيس مجلس النواب ونائبه وأعضاء مكتب المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد .

٢ ـ يوسع التمثيل الشعبي من خلال زيادة عدد النواب إلى ما لا يقل عن ١٢٠ نائباً وفي الشكل الذي يحقق صحة هذا التمثيل وعدالته في إطار المناصفة بين المسلمين والمسيحيين إلى أن يتم إلغاء طائفية التمثيل .

٣ ـ يوضع قانون جديد للانتخاب يؤمن أوسع تمثيل وأفضله .
(الدويهي : هيدا اللي هامنا يا دولة الرئيس !) .
٤ ـ يعمل على إجراء انتخابات نيابية عمومية في أقرب وقت ممكن .
٥ ـ موقتاً وحتى يصبح ممكناً إجراء انتخابات يتم تعيين النواب لملء المراكز الحالية والمستحدثة من قبل حكومة الوحدة الوطنية .

(أصوات نواب وضجة وضحك احتجاجاً على تعيين نواب جدد).
كرامي : هيدا فال خير اطمئنوا ! كل هذا من ضمن ما تقتضي فيه الأصول الدستورية والبرلمانية . (ضحك وتعليقات) .

الاسعد : خلونا نسمع البيان يا أخوان !
كرامي : هلق بتناقشوه .
الاسعد : لو وزعتوه قبل ٤٨ ساعة لكان في الامكان مناقشته الآن .
كرامي : . . . بس ما كان الو هالنكهة !

وتابع تلاوة البيان :
ب ـ على مستوى القمة : السلطة الاجرائية منوطة برئيس الجمهورية ، يمارسها بمشاركة مجلس الوزراء والوزراء، ففي مجلس الوزراء تتقرر السياسة العامة للدولة في كل المجالات خصوصاً في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والمالية والانمائية والتربوية والاجتماعية والاعلامية وفي غير ذلك من المجالات .

وهو الذي يضع مشاريع القوانين والمراسيم ويتخذ القرارات اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة . . .
الرفاعي : يعني كل المراسيم صار مجلس الوزراء بدو يتخذها حتى المراسيم العادية ؟

كرامي : نوضحها حتى لا يكون هناك التباس .
وأضاف عبارة «مع المشرعين المتخصصين في الامور الدولية والخاصة» .

وهو الذي يشرف على تنفيذ القوانين والانظمة ويراقب عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها .

وهو الذي يعلن ويلغي حال الطوارىء وحال الحرب والتعبئة العامة .

وهو الذي يقر الاتفاقات والمعاهدات الدولية آخذاً في الاعتبار ، طبعاً ، صلاحيات المجلس النيابي.

وهو الذي يضع مشروع الموازنة العامة . ويعين لوظائف الفئة الاولى المسؤولين عنها ويقيلهم . . .

أما رئيس الوزراء ، وفي انتظار أن يحدد الدستور الجديد طريقة تكليفه تشكيل الحكومة وأصول هذا التشكيل ، فهو يمارس جميع الصلاحيات التي أنشأها العرف ، ويشرف على أعمال الوزراء ويلاحق تنفيذ قرارات مجلس الوزراء .

هذا على صعيد قمة الحكم والنظام .

ج ـ إعادة النظر في التنظيم الاداري في إتجاه تعزيز اللامركزية الادارية :

١ ـ بزيادة المحافظات وإعادة توزيعها على نحو يؤمن مصالح المواطن .

٢ ـ بتعزيز المجالس المحلية والاتحادات البلدية والمحافظات وتوسيع صلاحياتها .

٣ ـ باعتماد التمثيل الشعبي في مجالس المحافظات .

٤ ـ بتحويل أكبر عدد من المهام والمسؤوليات الادارية من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية .

د ـ وإكمالاً لهذه الاصلاحات سيصار إلى تأليف المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء المنصوص عليه في الدستور ، وإلى إنشاء محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين وبت كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية إضافة إلى النزاعات التي قد تنشأ بين الادارة المركزية والادارات اللامركزية .

ويعين رئيس المحكمة الدستورية بناء على اقتراح مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب . . .

الرفاعي : يعني فيديرالية ؟

نواب : لا ، لا .

الاسعد : هذه أفكار الحكومة ونشكر دولة الرئيس لأنه سمى في بيانه هيئة وليس هيئة سياسية ، لأن هذه التسمية تعني صياغة القرارات واتخاذها .

كرامي : وثمة اصلاحات وإجراءات أخرى اتفق على السير فيها نوردها على الشكل الآتي :

أولاً ـ التوجه نحو إلغاء الطائفية :

١ ـ تلغى قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة .

٢ ـ تستثنى من هذا الالغاء وظائف الفئة الاولى على أن تكون مناصفة بين المسيحيين والمسلمين . وعلى أن يؤدي ذلك إلى إلغاء نهائي لقاعدة التوزيع الطائفي في المرحلة اللاحقة .

٣ ـ يلغى ذكر المذهب على الهوية .

ثانياً ـ الجنسية :

١ ـ وضع قانون جديد للجنسية وتسوية الاوضاع العالقة والتي قيد الدرس وتؤلف محاكم خاصة للنظر فيها وبتها خلال سنة .

ثالثاً ـ التربية والاقتصاد والانماء :

أولاً ـ التربية المدنية والوطنية :

تعزيز التعليم بما يؤدي إلى تعميمه وإلزاميته ومجانيته وتطوير البرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية وشخصية لبنان المميزة وهويته .

وتضع الحكومة برنامجاً لتحقيق كل ذلك .

ثانياً ـ الاقتصاد والانماء :

١ ـ العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي واعتماد الخطة الخمسية في مجال التخطيط الاقتصادي والمالي في الموازنة .

٢ ـ التأكيد على النظام الاقتصادي الحر المنظم والمحافظة على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية التي يجب ألا تسيء إلى المصلحة العامة ، مما يفترض تعديل الأنظمة الضريبية ومراقبة تطبيقها وحفظ حقوق الخزينة وتدعيم هيكلية القطاع العام .

٣ ـ وضع خطة إنمائية خاصة بالمناطق وتطبيقها من أجل ازدهارها بهدف تحقيق التوازن الانمائي العادل والمتكامل للوطن .

رابعاً ـ في المجال الامني :

١ ـ اعتماد السبل الديموقراطية لحل النزاعات الداخلية وإلغاء جميع المظاهر المسلحة والعوائق وكل ما من شأنه منع الدولة من ممارسة مسؤولياتها المسلحة ومنع الجبايات غير القانونية واقفال المرافق غير الشرعية .

٢ ـ تحييد الجيش بالنسبة إلى الصراعات الداخلية من دون أن يمس ذلك دوره في حماية أمن الدولة .

٣ ـ وضع سياسة دفاعية وأمنية وقوانين للجيش والامن الداخلي والامن العام بما يتلاءم مع مبادىء الوفاق . . .

٤ ـ يشرف مجلس الدفاع الاعلى على القوى المسلحة من جيش وأمن داخلي وأمن عام إلى أن يتحقق ما ورد في البند السابق . ويشرف أيضاً على إعادة بناء القوى المسلحة وتنظيمها بما يعزز الوحدة الوطنية .

حضرة النواب المحترمين ،

لا حاجة بنا إلى التذكير بأن تحقيق كل ما تقدم يظل موقوفاً على إنهاء حال الحرب والصروف عن كل أشكال القتال والاعمال المسلحة . فالمشكلة الامنية هي التي يجب أن تُحل أولاً . وبقدر ما يستتب الامن يقوى لبنان على محنته ويقوى الحكم على المشكلات الاخرى وتتوالى الاصلاحات . وحكومتنا ، في أي حال ، وتقوم على أساس برنامج وفاقي يفترض أول ما يفترض وقف القتال واعتماد العمل السياسي الديموقراطي في حل كل النزاعات والاختلافات على أنواعها .

وإن الحكومة تعي أهمية النظر في الوضع الأداري تنظيماً ونصوصاً وبنية ، وذلك تعزيزاً لفعالية الأدارة وانسجاماً مع مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب مع مراعاة ضرورة اختصار المعاملات وتوحيد مؤسسات الدولة .

وعلى أمل أن يستجيب الجميع لهذه الضرورات ، نتوجه إلى مجلسكم الكريم طالبين ثقته الغالية وتفويضاً في مجال الاشتراع لمدة تسعة أشهر فقط . . .

نواب : ٩ أشهر فقط !

آخرون : إن شاء الله بعريس!

كرامي : يصار خلالها إلى تحقيق ما اتفق عليه لجهة إعادة النظر في المراسيم الاشتراعية التي صدرت في فترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ والتي تقضي المصلحة العامة والتطورات بإعادة النظر فيها . وشكراً» .

(تصفيق فاتر) .

نص مشروع الإصلاحات الذي اعتبر ورقة
العمل الأساسية لعمل حكومة الإتحاد الوطني

«١ ـ هوية لبنان وإنتماؤه:

لبنان بلد سيّد حرّ مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً وهو عربي الانتماء والهوية وعضو مؤسس لجامعة الدول العربية وعامل فيه وملتزم كل مواثيقها على أن تجسد الدولة هذه المبادىء في كل الحقول والمجالات دون استثناء.

٢ ـ تحرير الجنوب:

أولاً ـ يعتز لبنان بالروح الوطنية العالية التي يتحلى بها أبناء الجنوب في مقاومتهم للإحتلال الإسرائيلي.

ثانياً ـ يتمسك لبنان بقرارات مجلس الأمن الرامية الى تأمين الإنسحاب الإسرائيلي وبسط السيادة اللبنانية في الجنوب.

ثالثاً ـ تقوم الحكومة اللبنانية بكل الاجراءات اللازمة بوضعها ترتيبات أمنية تكفل سيادة الدولة اللبنانية والأمن في الجنوب وتمنع التسلل عبر الحدود الجنوبية وتحقق إنسحاب إسرائيل من كل الأراضي اللبنانية.

رابعاً ـ تسعى الحكومة إلى زيادة عدد قوات الطوارىء الدولية في الجنوب وزيادة فاعليتها.

خامساً ـ ستعمل الحكومة على تعبئة الرأي العام العالمي وتنظيم الحملات الدبلوماسية والإعلامية دعماً للحق اللبناني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

٣ ـ النظام السياسي:

إن بناء لبنان الغد وإقامة دولة حديثة متطورة يفترض بادىء ذي بدء الاستقرار الأمني وتأمين الاجواء الملائمة لوضع دستور جديد مبني على أسس ترسخ وحدة الوطن واستقلاله وانتماءه العربي وتعزز النظام الجمهوري الديموقراطي البرلماني وتحقق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات لجميع اللبنانيين وتكفل لهم، بجميع فئاتهم، الاطمئنان الى مستقبلهم وحرياتهم ومعتقداتهم ضمن إطار الولاء المطلق للبنان وطناً نهائياً.

لذلك تشكل حكومة الاتحاد الوطني هيئة تأسيسية استشارية تضم ممثلين عن القوى السياسية والتوجهات المختلفة في البلاد لوضع مشروع دستور لبنان المستقبل ترفعه الى الحكومة خلال مهلة لا تتجاوز عاماً واحداً وتعمل على إقراره ضمن النظم الدستورية

وستدرس الهيئة استحداث المؤسسات المناسبة بما في ذلك مجلس الشيوخ.

وفي هذا السياق ترى الحكومة إعتماد التوجهات الآتية للدستور الجديد:

أولاً ـ التوجه نحو إلغاء الطائفية.

ثانياً ـ إلغاء الطائفية في الوظائف العامة:

١ ـ إلغاء الطائفية إلغاء شاملاً في الوظائف العامة.

٢ - تستثنى مُن هـذا الإلغاء وظـائف الفئة الأولى عـلى أن تكون هـذه الوظـائف مناصفـة ومداورة بـين المسيحيـين والمسلمين وعلى أن تسوّى أوضاع الفئة الاولى خلال سنة.

ثالثاً - مجلس الوزراء:

مع مراعاة أحكام الدستور التي نصت على إعتبار رئيس الجمهورية رئيسـاً للسلطة الاجرائيـة يتمتع مجلس الـوزراء إضافة الى الصلاحيات المنصوص عنها قانوناً، بالصلاحيات الآتية:

١ - وضـع السياسـة العامـة للدولة في المجـالات السياسيـة والاقتصاديـة والدفـاعية والمـالية والانمـائية والتـربويـة والاجتماعية، وفي غير ذلك من المجالات.

٢ - وضع مشاريع القوانين والمراسيم المتخذة في مجلس الوزراء وإتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة.

٣ - إقرار حالة الطوارىء وإلغاؤها وإعلان الحرب والتعبئة العامة.

٤ - تـوجيه أعمـال الوزارات وجميـع أعمال الادارات والمؤسسـات العامـة التابعـة للدولة، وتنسيق هـذه الأعمال ومتابعتها.

٥ - وضع مشروع الموازنة العامة.

٦ - تعيين موظفي الفئة الاولى وإقالتهم.

رابعاً - رئيس الوزراء:

١ - يتم إنتخاب رئيس الوزراء في المجلس النيابي بالأكثرية المطلقة، ثم يجري رئيس الوزراء المشـاورات البرلمـانية لتشكيـل الوزارة، ويتم وضـع لائحة بـأسماء الـوزراء بالاتفـاق بين رئيس الجمهـورية ورئيس الـوزراء وبعدهـا تصـدر المراسيم.

٢ - تصدر كل المراسيم ومشاريع القوانين بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزيـر المختص وتحمل توقيعهم ما عدا مراسيم تعيين رئيس الوزراء تكريساً لاختيـار مجلس النواب، وقبـول إستقالـة الوزارة وإقـالتها. وتعتبـر الوزارة مستقيلة في الحالات التالية:

أ - إذا إستقال رئيسها.

ب - إذا حجب المجلس عنها الثقة.

ج - إذا إستقال ثلث أعضائها.

٣ - ويتمتع رئيس الوزراء بكل الصلاحيات التي يمارسها عرفاً.

٤ - ينفذ رئيس الوزراء قرارات مجلس الوزراء.

٥ - تحدد مهلة ٣٠ يومـاً لتوقيـع رئيس الجمهوريـة مشاريـع المراسيم والمـراسيم المتخذة في مجلس الـوزراء أوردها خلال هذه المدة لأسباب معللة. ويبدأ سريان المهلة منذ تاريخ إيداع المشاريع لدى المديرية العامة لرئاسة الجمهورية. وإذا لم توقّع خلال هذه المدة واصرّ رئيس الوزراء والوزير المختص عليها تحال على مجلس الوزراء لبّتها.

وتحدد نصف المهلة لرئيس الوزراء للتوقيع على مشاريع المراسيم المذكورة من تاريخ إيداعها المديرية العامة لرئاسـة الوزارة.

خامساً - مجلس النواب:

١ - ينتخب رئيس مجلس النواب ونائبه وأعضاء مكتب المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد.

٢ - يوسع التمثيـل الشعبي من خلال رفـع عدد النـواب إلى ١٢٦ نائبـاً وبالشكـل الذي يحقق صحـة هذا التمثيـل وعدالته في إطار المناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

٣ - يوضع قانون إنتخاب جديد يؤمن أوسع تمثيل وأفضله.

٤ - يعمل على إجراء إنتخابات نيابية عامة في أقرب وقت ممكن.

٥ - تعين حكومة الاتحاد الوطني، في صورة مؤقتة وحتى يصبح ممكناً إجراء إنتخابات النواب لملء المـراكز الحـالية والمستحدثة.

سادساً ـ المحكمة العليا والمحكمة الدستورية:

تأليف المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء المنصوص عنه في الدستور، وإنشاء محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين وبتّ كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية وتسمية رئيس الوزراء، إضافة إلى النزاعات التي قد تنشأ بين الادارات المركزية واللامركزية.

يعين رئيس المحكمة الدستورية بناء على إقتراح مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب.

٤ ـ المجلس الاقتصادي والإجتماعي:

ينشأ مجلس اقتصادي إجتماعي تتمثل فيه الفاعليات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والعلمية لإبداء المشورة في مجالات إختصاصه.

٥ ـ اللامركزية الادارية:

إعادة النظر في التنظيم الاداري المنصوص عنه في المرسوم الاشتراعي الرقم ١١٦ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ في إتجاه تعزيز اللامركزية الادارية:

أ ـ بزيادة عدد المحافظات وإعادة توزيعها على نحو يؤمن مصالح المواطن.

ب ـ بتعزيز المجالس البلدية والاتحادات البلدية والمحافظات وتوسيع صلاحياتها.

ج ـ إعتماد التمثيل الشعبي في مجالس المحافظات.

د ـ تحويل أكبر عدد من المهمات والمسؤوليات الادارية من السلطة المركزية الى السلطة المحلية.

٦ ـ المراسيم الاشتراعية والتعيينات:

١ ـ وضع قانون جديد للجنسية وتسوية الأوضاع العالقة والتي قيد الدرس، وتؤلف محاكم خاصة للنظر خلال سنة في قضايا الجنسية العالقة وبتّها.

٢ ـ إلغاء ذكر المذهب على الهوية.

٨ ـ التربية والاقتصاد والانماء:

أولاً ـ التربية: تعزيز التعليم بما يؤدي إلى تعميمه والزاميته ومجانيته وتطوير البرامج بما يرسخ الوحدة الوطنية وهوية لبنان والتنسيق مع التعليم الخاص لتحقيق هذه الأهداف.

ثانياً ـ الاقتصاد والانماء:

١ ـ العمل على تحقيق عدالة إجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي وإعتماد الخطة الخمسية في مجال التخطيط الاقتصادي والمالي وفي الموازنة.

٢ ـ المحافظة على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية التي يجب ألا تسيء الى المصلحة العامة، مما يفترض تعديل الأنظمة الضريبية ومراقبة تطبيقها وحفظ حقوق الخزينة وتدعيم هيكلية القطاع العام.

٣ ـ وضع خطة إنمائية خاصة بالمناطق التي تحتاج الى ذلك، وتطبيقها من أجل ازدهارها بغية تحقيق التوازن الانمائي العادل والمتكامل للوطن.

٩ ـ في المجال الأمني:

١ ـ إعتماد السبل الديموقراطية لحل النزاعات الداخلية وإلغاء كل المظاهر المسلحة والعوائق وكل ما من شأنه منع

الدولة من ممارسة مسؤولياتها، بما في ذلك حلّ الميليشيات المسلحة ومنع الجبايات غير القانونية وإقفال المرافق غير الشرعية.

٢ - إبقاء الجيش خارج الصراعات الداخلية على أن يكون الأمن من مهمات السلطة السياسية وقوى الأمن الداخلي.

٣ - وضع سياسة دفاعية وأمنية وقوانين للجيش والأمن الداخلي والأمن العام بما يتلاءم مع مبادىء الوفاق كما حددها مؤتمر الحوار الوطني. وتكلف حكومة الاتحاد الوطني فوراً وضع النصوص الاشتراعية والتنظيمية تبعاً لذلك.

٤ - تشكل حكومة الاتحاد الوطني فوراً لجنة وزارية تناط بها أوسع الصلاحيات للإشراف على القوى المسلحة من جيش وأمن داخلي وأمن عام الى أن يتحقق ما ورد في البند السابق. وتشرف هذه اللجنة أيضاً على إعادة بناء القوى المسلحة وتنظيمها بما يعزز الوحدة الوطنية.

١٠ - المهجرون:

١ - إعادة المهجرين اللبنانيين، منذ العام ١٩٧٥، مالكين ومستأجرين، الى المساكن والمناطق التي هجروا منها، على أن توضع النصوص اللازمة تسهيلاً لهذا الهدف بما في ذلك تعديل قانون الأيجارات عند الضرورة.

٢ - تعطي حكومة الاتحاد الوطني الأولوية لأعمار المناطق المتضررة من جراء الحرب والاحداث، وترصد الدولة فوراً المبالغ اللازمة لهذا الغرض ولتقديم المساعدات والقروض إلى المهجرين تسهيلاً لعودتهم.

١١ - الاجراءات المعجلة:

١ - تشكل حكومة الاتحاد الوطني لجنة خاصة للتحقيق في الاحداث الأخيرة في الضاحية والجبل وبيروت وتحديد المسؤولية.

٢ - تعزيز قوى الأمن الداخلي عدة وعدداً باستدعاء احتياطها والحاق عدد من مجندي خدمة العلم، وكذلك عدد من إحتياط الجيش بها. ويعهد الى هذه القوى تأمين الأمن والنظام في البلاد والاستعانة بها للفصل بين القوات المتقاتلة.

٣ - إطلاق المخطوفين والمحتجزين فوراً والتعهد بالاقلاع عن أية ممارسة تمس المواطن بما أمّنه له الدستور وضمنه.

٤ - تأمين حرية المواطن بالتنقل وإزالة المظاهر المسلحة على الطرق الدولية والرئيسية.

٥ - تحريك اجهزة إدارة الدولة ودعوة الموظفين الى استئناف دوامهم.

٦ - فتح المدارس في أقرب وقت ممكن ونقل المهجرين الموجودين في البعض منها الى عقارات خالية موقتاً على أن تباشر الحكومة فوراً إقامة المساكن فينقل إليها المهجرون لدى الانتهاء من تجهيزها.

٧ - الاسراع في إصلاح شبكات الماء والكهرباء والهاتف.

٨ - تكوين لجنة إعلامية تتمثل فيها كل الاتجاهات، نقابتا الصحافة والمحررين، وزارة الاعلام، التلفزيون، وتتولى:

أ - وضع أسس سليمة لسياسة إعلامية وطنية.

ب - تصحيح أوضاع الاعلام الرسمي تكويناً واتجاهاً.

ج - ضبط الاعلام الخاص وفقاً لمقررات الحوار الوطني.

٩ - رفع الرقابة عن الصحف والاكتفاء بالرقابة الذاتية وتتولى أمرها نقابة الصحافة».

نص المرسوم رقم ١٦٣٢ الذي
يقضي بتعيين الوزير نبيه بري وزير دولة لشؤون الجنوب.

«إن رئيس الجمهورية.

بناء على الدستور،

بناء على المرسوم رقم ١٦٣١ تاريخ ١٩٨٤/٤/٣٠ (تشكيل الوزارة)،

بناء على إقتراح رئيس مجلس الوزراء.

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى: إضافة إلى المهام المحددة في المادة الاولى من المرسوم رقم ١٦٣١ تاريخ ١٩٨٤/٤/٣٠، يعين السيد نبيه بري وزير دولة لشؤون الجنوب والأعمار.

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: رشيد كرامي

بعبدا في ٧ أيار ١٩٨٤

الامضاء: أمين الجميل

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: رشيد كرامي.

الفصل السادس

الخطة الأمنية للحل الأمني في بيروت الكبرى
أو
ثمرة حكومة الأتحاد الوطني
والتعليقات عليها
وعلى طرق التنفيذ

نص البيان

الصادر عن القصر الجمهوري بصدد إعلان وقف النار وتشكيل لجنة عن الأطراف لتثبيته ودعوة الأقطاب إلى إجتماع عاجل وشامل لبدء الحوار الوطني

منتصف ليل ١٩٨٣/٩/٢٥

«بعد إجتماع تم بين فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس الحكومة للتداول في نتائج الوساطة السعودية، تقرر إعلان البيان الاتي:

إنطلاقاً من المحادثات والاتصالات التي جرت في كل من العواصم العربية بيروت ودمشق والرياض حول إيجاد تصور مشترك للبحث عن أنسب الحلول لانقاذ الموقف المتدهور على الساحة اللبنانية.

وحرصاً على حقن الدماء ووقف القتال واستقرار السلام في جميع انحاء الجمهورية اللبنانية تمهيداً لتحقيق وفاق وطني شامل يكون المرتكز الدائم للتعايش الكريم بين ابناء الشعب اللبناني في لحمة قوية متماسكة، ويكون ضماناً لبسط سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية وإقامة حكم متوازن، اتفق على ما يأتي:

أولاً ـ وقف إطلاق النارفوراً في جميع الأراضي اللبنانية وعلى جميع المحاور ونقاط التماس. ويقوم بالاشراف على وقف إطلاق النار مراقبون حياديون في مناطق القتال.

تسهيل عودة المهجرين اللبنانيين منذ العام ١٩٧٥ حتى الان الى بيوتهم، كما توضع ترتيبات عمليات الإغاثة.

ثانياً ـ تشكل لجنة من الأطراف الآتية: الجيش، «الجبهة اللبنانية»، «جبهة الخلاص الوطني»، حركة «أمل»، لوضع ترتيبات وقف إطلاق النار وتثبيته.

ثالثاً ـ يدعو رئيس الجمهورية إلى إجتماع عاجل وشامل لبدء الحوار الوطني فوراً. ويضم الاجتماع كلا من:

- «جبهة الخلاص الوطني»: السادة سليمان فرنجيه، رشيد كرامي، وليد جنبلاط.
- «الجبهة اللبنانية»: السيدان كميل شمعون وبيار الجميل.
- حركة «أمل»: السيد نبيه بري.
- كذلك السادة صائب سلام وعادل عسيران وريمون إده.

رابعاً ـ يسر رئيس الجمهورية ان يرحب بحضور موفد من كل من الشقيقتين سوريا والسعودية.

هذا، وإن الوفد الرسمي سيضم إضافة الى فخامة الرئيس، ممثلين عن السلطة الاشتراعية والسلطة التنفيذية.

كما إن وقف إطلاق النار سيصبح نافذاً إبتداء من الساعة السادسة صباحاً من يوم غد الأثنين (اليوم) في ١٩٨٣/٩/٢٦».

نص قرار
اللجنة الأمنية بوقف إطلاق النار وبإشراف مراقبين حياديين من اليونان وإيطاليا

التاريخ ١٥/١٠/١٩٨٣

قرار

إن أعضاء اللجنة الأمنية المشكلة [illegible]

- الرفيق وهيب أبو فاعور عن جبهة [illegible] اللبنانية
- الدكتور جان غانم عن حزب [illegible]
- الدكتور أيوب حميد عن حركة أمل
- العميد الركن جان ناصيف عن الجيش

اطلعنا على البيان الصادر بتاريخ ٢٥/٩/٨٣ حول وقف إطلاق النار بإشراف مراقبين حياديين في مناطق القتال واتفقوا على توجيه طلبات رسمية للحكومتين اليونانية وإيطاليا للقيام بهذه المهمة على أن ينتشروا في مناطق القتال بشكل يغطي كامل هذه المناطق.

١٥/١٠/١٩٨٣

وهيب أبو فاعور   جان غانم   أيوب حميد   العميد [illegible]

نص حديث

رئيس حركة «أمل» المحامي نبيه برّي حول الخطة الأمنية

الأنوار ١/ ١/ ١٩٨٤

إن الاعتصام الرائع الذي انطلق من الجنوب اللبناني بدعوة من قياداته ليعم لبنان كله ، وإن كان صرخة مدوية من شأنها هز الضمير العالمي بأن يستفيق لالام هذا الشعب وآماله ، ما بين عيدي الميلاد ورأس السنة الميلادية ، ينصرم عام ونكاد نستقبل اخر ولبنان يعاني من جنوبه ومنذ عام ١٩٤٨ ما لم يعانه شعب في العالم احتلال من الخارج ، حرمان من الوطن من قبل العدو ، وحرمان هذا الاعتصام ومثيله ، وإن عملنا له ولمثله ، وإن ايدناه وأكبرناه وسوف نظل ، آن الأوان لأن نفكر بخطوات أخرى مضافة لتحويل الجنوب من قضية إلى مصير وطن .

إن إقفال ممر الاولي بمناسبة الاعياد له مدلولاته السياسية وأولها أن ذات الاجراءات تطبق في المناطق المحتلة من اسرائيل ، وهذا يعني إلحاقاً إدارياً بشكل أو بآخر وتطبيق ذات الاجراءات على الجنوب مع ما لهذا التدبير من مغزى مشفوعاً بجرف البساتين كما حصل البارحة ، إذ أقدم الاسرائيليون على جرف بستان «دبانة» بمحاذاة جسر الاولي بمساحة لا تقل عن عشرين ألف متر مربع وإقامة استحكامات جديدة هناك .

لقد بح الصوت ونحن نطالب بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي ، وبالرغم من أن هذا الطلب الذي أطلقناه ، حق طبيعي لنا ، هو أبسط الحقوق وقد أيدته رئاسة المجلس النيابي والمراجع الدينية كسماحة المفتي ونائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ، بل أضحى شبه مطلب شعبي ، وحتى الآن اكتفى الحكم بتوزيع وثيقة في مجلس الأمن .

أصبح المطلوب ونحن على عتبة عام ١٩٨٤ ، أن يرفع شعار هذا العام الجديد بعنوان «عام الجنوب» فإذا ما جعلنا كل ارادتنا وسياستنا وتصرفاتنا وجيشنا وكل قدراتنا وموازنتنا في سبيل جعل لبنان جنوباً ، فاعتقد أن الجنوب هو الذي سينقذ لبنان كله ، وعبثاً نحاول غير ذلك . إن اليد التي تحاصر الجنوب الآن هي هي ذاتها ، التي تحاصر أقليم الخروب ومهما تعددت الاشكال والمخطط واحد .

والغريب أن السلطة حاولت أن تغطي ما ارتكبته في الضاحية الجنوبية بتطميننا ، أنها لا ترغب في إجتياح الضاحية

لماذا الضاحية هي الهدف ؟

قالوا لنا أنه يوجد «كارلوس» في الضاحية الجنوبية وأنها مركز إرهاب دولي ، وأن الفلسطينيين عادوا بأسلحتهم وغير ذلك وغير ذلك . . . وجاءت نتيجة احتلال الجيش اللبناني لمواقعه في شاتيلا ، ما أعلن في المؤتمر الصحافي العتيد . .

اعتقلوا خمسين فلسطينياً و ٤ مصريين و٣ باكستانيين ، وأنهم اضطروا لذلك لأن الفرنسيين لم يعلموهم ولو قبل ساعة واحدة من إخلاء المركز .

ونحن نرغب في تصديق هذه النتائج والمبررات ، تصوروا هذا الاكتشاف : لقد اكتشفوا وجود خمسين فلسطينياً في مخيمين للفلسطينيين!!

ونسأل : لماذا وجود وزير الخارجية في مؤتمر صحافي يتعلق بعملية عسكرية داخلية ، ويغيب عنها وزيرا الدفاع والداخلية ؟

ثم ما رأيكم في بيان وزارة الدفاع الفرنسية بأن رئاسة الاركان اللبنانية كانت على علم بانسحاب الفرنسيين قبل اسبوع ، المؤامرة ؟ وما رأى من تسوس له نفسه أن لجنة التحقيق تكشف الحقائق أكثر من ذلك ؟ثم يوم السبت الماضي وبحضور جميع الاخوة الصحافيين ، تلقينا إتصالاً هاتفياً حول الموضوع ، وعقد اجتماع بعد انتهاء المؤتمر الصحافي حضره ممثل الوسيط السعودي السيد رفيق الحريري الدكتور صباح الحاج ، وحضره ذات الممثل الاعلامي للجيش ليتبلغ مني أن مركز المدرسة الذي أخلي من قبل الفرنسيين أريد من الجيش اللبناني أن يستخدمه ، وقد خرجوا من منزلي في تمام الساعة الثانية إلا ربعاً، وحصل الحادث في حدود الساعة السادسة ، وكيف وقف بين ما قيل أنهم لم يعلموا إلا قبل ساعة واحدة وبين هذا الواقع ؟

وبعد هذا كله يأتينا وزير الداخلية ليقول أن الجيش دافع عن نفسه عندما اطلقت عليه النار .

والحقيقة أن الضاحية هدف وستبقى كذلك . هي هدف لأن في بقائها بقاء لبنان الواحد ، فكل قطع الفسيفساء اللبنانية تكاد تأخذ شكل اللون الواحد ، اللون الاصلي لها الذي لا يراعي الكوكتيل اللبناني الذي بوجوده وجود لبنان ، ما عدا هذه الضاحية الجنوبية ، إذ أنها وعلى مساحتها الضيقة تحتضن ربع سكان لبنان من جهة ، ومن جهة ثانية فهم موزعو المناهل وقدموا من البقاع ومن الجنوب ومن سكان الساحل أصلاً ، وتحتضن الشيعة والسنة والمسيحيين والجميع ، وحنينها بالتالي حنين لبناني عام . فإذا كان المقصود تجزئة لبنان فالعائق الديمغرافي والجغرافي نظراً لوجودها كهمزة وصل بين الشرقية والغربية من بيروت ، وكمنفذ للجنوب ومنفذ للجبل وللبقاع ، هو في هذه الضاحية . وبالتالي اذا استهدفت لعلهم يهجرون الناس ، لتعود الامور الى طبيعتها الاصلية الضيقة وتلحق كل نعجة بقطيعها .

إضافة إلى أنها حجر العثرة الوحيد الآن أمام الهيمنة ومحاولة الاهتمام فقط ببيروت الكبرى وتناسي كل الخوات والتكنات واللاشرعيات الموجودة في كسروان وحتى على بعد أمتار من الضاحية الجنوبية .

الضاحية ليست شرعية قائمة بذاتها ولن تكون ، ولكنها ستحمي الشرعية العادلة ، ولا يمكن اخفاء الامور بتصريح .

نأمل ، في الختام ، أن يتوجه لبنان الرسمي والشعبي كله توجهاً جنوبياً لأنه ما بقي من لبنان ، في أخر يوم من عام ١٩٨٣ ، هو هذا للصمود الجنوبي دون سواه .

وقد دار بين المحامي بري والصحافيين الحوار التالي :

○ كيف كانت أجواء الاجتماع الأمني الذي عقد أمس الأول ؟

□ بالنسبة للخطة الامنية ، تعلمون جميعاً أن موافقتنا عليها تعود إلى أكثر من اسبوع . وعلى العكس كنا نقوم بمساعي لتقريب وجهات نظر .

يمكن القول نتيجة اجتماع البارحة ، أن الجو كان ايجابياً وإن كان غير كاف ، وبصراحة بيني وبين الحكم أزمة ثقة . واريد أن أشاهد على الأرض مردود اقوالهم ، علني أطمئن .

البارحة طلبنا ووافقوا على أن أول الخطوات هي فك الحصار الذي يحاولون إطباقه على الضاحية الجنوبية إذ أن بقاءه يترك توتراً نفسياً لدى الجميع ليس من مصلحة أحد على الاطلاق . وقد أخذت وعداً بأن يبدأ التخفيف وفك الحصار من البارحة وحتى الآن لم أر شيئاً على الأرض . بانتظار ذلك ، لا يتوهم أحد على الاطلاق أن بامكانه الضغط علينا ، لأن ضغط الوطن وعدالته وتحريره أكبر من أي ضاحية .

○ كيف يمكن دعم وحدة الموقف الاسلامي تجاه ما يتعرض له اليوم ؟

□ وحدة الموقف الاسلامي ، المطلوبة والقائمة هي ليست وحدة بالمنحى الطائفي ، لماذا كانت وحدة بالمنحى الطائفي مرفوضة . أما إذا كانت عملية استكمال للموقف الوطني الواحد ، وهي كذلك ، عمل دؤوب يجب دائماً الحفاظ عليه والسعي من أجله .

وحدة لبنان ليست مطلباً مقصوراً على المسلمين . بالعكس أكثرية المسيحيين يريده . ومطلب العدالة في لبنان أيضاً يشارك به الكثيرون من المسيحيين ، بينما ناهضه الكثير من المسلمين . وهكذا نجد أن العمل الوحدوي الاسلامي هو مطلب في سبيل غاية وطنية عامة .

ومحاولات اللعب على التناقض المبتدع ضمن الطائفة الواحدة ، باعتبار أنه لا يوجد طائفة سنية أو شيعية ، هذا أمر أول من ابتدعه الاجنبي في البلاد العربية ، والآن تحاول اسرائيل وأعوانها تطبيقه بدقة في لبنان .

فليس سراً الآن أن اسرائيل لا تريد اتفاقاً مع لبنان ، ولكنها تريد اتفاقاً مع كل طائفة ومذهب في لبنان .

○ ما هي آخر الخطوات على صعيد حل قضية المخطوفين ؟

□ كلفنا ممثل الحركة الأخ أيوب حميد أن تتخذ اللجنة الأمنية قراراً يقضي بدعوة ممثل عن لجنة دار الافتاء للمخطوفين وممثل عن الصليب الأحمر الدولي وممثل عن اللجنة الرسمية للمخطوفين . ويصار لاجتماع يحدد فيه ساعة ويوم احضار المخطوفين جميعاً للجنة واطلاقهم . والحركة مستعدة لذلك .

نص بيان

المؤتمر الدائم للمؤسسات الدرزية حول الخطة الأمنية .

الأنوار ٥/ ١/ ١٩٨٤

والحرب المدمرة على أرضنا دمرت معظم مقومات الحياة لدينا ، وتكاد تبقى وهي مستمرة في خط تصاعدي تقف بضع لحظات لالتقاط أنفاسها ، ثم تعود للتحرك هادرة مدمرة بدون قلب أو عقل . واللبنانيون غائبون عن واقع مصيرهم حتى خرج مصيرهم من أيديهم أو كاد ، وأصبح مستقبلهم رهناً بشحطة قلم في مكاتب مقرري السياسة في العالم ، بينما الجدل لا يزال حامياً عندنا حول أسباب هذه الحرب التي حولت خطوط التماس بين الجارين إلى وسط بيوتنا المدمرة وقرانا الفقيرة . وكم كنا في غنى عن كل هذا لو عدنا إلى أنفسنا ، وقرأنا تاريخنا بجدية واخلاص ووعينا واقع وطننا بأخلاقية وصدق . الجدل العقيم يركز على إنها حرب الغرباء على أرض لبنان فهؤلاء الغرباء هم السبب . كما يركز على حرب الجميع على أرضنا ، ولعل في هذا كله بعض الصدق وبعض الحقيقة . ولكن الحرب الواقعية التي تعصف بنا هي حرب اللبنانيين على بعضهم ، وحرب الطائفية على الطوائف ، وحرب الطغيان على العدالة .

الحرب في لبنان تاريخها قديم لا حاجة إلى بسطه هنا . ولكنها عندما بدأت قبل تسعة أعوام كشفت عن أنياب طائفية من خطف على الهوية إلى قتل وتهجير . الكثير من هذا قام به لبنانيون ضد مواطنين لهم لا يختلفون عنهم إلا في الدين . وما أحداث النبعة والكرنتينا وفرن الشباك وعين الرمانة إلا دليلاً على هذا . وبعد خروج الفلسطينيين من بيروت حدثت مذابح مريعة ضد أبرياء من أبناء لبنان في صبرا وشاتيلا . كما جرت مذابح متعاقبة في مناطق من الجبل بدءاً من صليما في المتن الاعلى وانتهاء بكفرمتى وعبيه . وكلها تمت بأيد لبنانية وذهب ضحيتها لبنانيون أبرياء .

أما خطف الاف اللبنانيين وقتل الكثيرين منهم فهو أمر لا يزال يتفاعل على الساحة اللبنانية ، وهو أيضاً من عمل لبنانيين ضلوا طريق الانسانية والكرامة .

والحرب في لبنان لا تزال مكشرة عن أنياب تفوح بالطائفية البغيضة بينما لا يزال اللبنانيون في جدل حول طبيعة هذه الحرب . ولا يزال هناك من يصر على أنها حرب الغرباء ضد اللبنانيين أو في أحسن حالاتها حرب للدفاع عن الوجود المسيحي في لبنان .

لكن العبر التي تعلمناها من حرب السنوات التسع ، ومن حرب الجبل ومعارك الضاحية والاقليم وغيرها أن السبب العميق لهذه الحرب هو الخلاف الداخلي ، وأن حماية الوجود المسيحي الذي لم يكن معرضاً للخطر أصلاً لا يمكن

ان تتم بـواسطة الميليشيـات المسلحة ووسـائل العنف المـدمرة . وأن الامتيـازات الطائفيـة التي ينظر إليهـا البعض على أنها حقوق تاريخية موروثة من أيام اتفاقيات سايكس بيكو وضمانات لازمة للصيغة ليست في الواقع إلا أوهـاماً تخـدم مصالـح عدد من العائلات والافراد . وأن الضمـانات الحقيقيـة التي يطلبهـا المواطن المسلم والمسيحي عـلى السواء لا تتـوافر إلا في تركيز العدالة والمساواة بالوسائل الديمقراطية السلمية .

هـذه هي الضمانـات الحقيقية . أمـا الحرب التي فتحت ضـد أبناء الجبـل والضاحيـة وبيروت والمسلمـين جميعـاً ، وكذلك ضد المسيحيين المتحررين والمسالمين في لبنان ، فهي سبيل للخراب وليس سبيلاً للضمانات . وقد جرت الويلات على مفتعليها قبل غيرهم . وماذا جنى المواطن اللبناني من هذه الحـرب غير الـدمار والمـوت ؟ وماذا ينتـظر من استمرارهـا سوى المزيد من الدمار والموت ؟

خلاص لبنان في عودة الطائفيين عن سياساتهم ومخططاتهم الـطائفية لأن الـوطن لا يكون بـالاستئثار والهيمنـة ، ولا يكون لفئةواحـدة دون غيرهـا ، فهو إمـا أن يكون للجميـع بالعـدل والمساواة وأمـا لا يكون . وكـل ما دون هـذا خيـال ومحاولات يائسة .

اليوم تدق الساعة للبدء في عملية السلام وإعادة الثقة تمهيداً للحل السياسي المطلوب . فهل تكون الخطة الأمنية هي الخطوة الاولى في هذا السبيل أم أنها هدنة على طريق الدمار ؟

اليوم هو حتماً أفضل من الغد لأن ما نراه اليوم معقولاً قد يكون غداً من ضروب الوهم . فهل يدرك ذلك اللاعبون بالنار ؟ .

مقال جريدة «العمل»

في زاوية «من حصاد الأيام» حول الخطة الأمنية بعنوان «خطة لتضميد الجراح »

العمل ٥/ ١/ ١٩٨٤

الخطة الأمنية ليست ، طبعاً ، هي الحل ، لكنها خطوة ضرورية في الطريق إلى الحلّ ، أو على الأقل إلى «الحوار الوطني» بالمعنى الصحيح .

الشيخ بيار الجميل اعتبرها «خطوة خجولة» بالنسبة إلى ضخامة المحنة التي يتقلب فيها لبنان وأهله . لكنها تعدّ فعلاً إنجازاً كبيراً بعد الفلتان الأمني الذي عشناه في خلال السنة المنقضية .

وهل تطلب الناس ، بعد كل هذه الانهيارات ، إلاّ أن تكون في مأمن من القصف الأعمى ومن بعض أعمال الخطف والقنص والترهيب على أنواعه؟

أجل ، إلى هذا الحدّ تدنت هموم اللبنانيين ومطالبهم . وأصبح الطموح كلّه أن يناموا الليل كلّه في أسرّتهم لا في الملاجىء العفنة أو تحت الخرائب .

وهكذا تكون «الخطة الأمنية» استجابت لهذه الحاجة البسيطة ـ إن نجحت طبعاً ـ وحققت إنجازاً لا يستهان به . فلا نقلّلن من أهميتها أبداً ، ولا من ضرورتها ، ولا من أهمية تجاوب أفرقاء النزاع معها ـ إن صحّ تجاوبهم كلّهم ـ وهي ، في أي حال ، اختبار للنيّات ضروري . . كل النيّات من دون استثناء . وهي أيضاً أول محاولة فك ارتباط . جدّية وعملية ، بين ما يسمى «أزمة لبنان» و «أزمة الشرق الأوسط» !

فإلى أي مدى يمكن حصر هذا النزاع في الجنوب ، مثلاً ، أو في الشمال والبقاع ؟ أو هل هو مستحيل أن يؤكد لبنان وجوده كوطن ودولة قبل تسوية هذا النزاع لا نهاية له بين العرب واسرائيل ؟

في اعتقادنا أن التجربة تستأهل أن تعاش .

فلبنان ليس هو أول بلد يتعرّض للاحتلالات . وما من بلد واجه هذه التجربة المرّة فعلّق وجوده في انتظار التحرير والجلاء .

وليس من مانع ذاتي لأن تكون الدولة دولة حيث تنتفي الاعتراضات الخارجية أو الأجنبية على وجودها . وفوق ذلك نحن مدعوون إلى إثبات أهليتنا لأن نكون مجتمعاً منظماً لا قبائل تغزو بعضها بعضاً .

. . . إن لم يكن على كل الأراضي اللبنانية ، فعلى بعضها على الأقل في مرحلة أولى . والعالم كلّه يراقبنا .

في هذا الاطار ، تأخذ «الخطة الأمنية» معناها ، وإلاّ بقيت ترتيباً آخر وموقتاً ، لوقف إطلاق النار . وقد شبعنا اتفاقات وقف نار . وشبعنا خططاً أمنية وخطط انتشار للجيش والشرعية .

وعلى نجاح هذه الخطة يتوقف نجاح «الحوار الوطني» ، وقد ثبت أن لا حوار تحت ضغط السلاح .

ولا وفاق حقيقياً إن ظلّ الحوار الوطني كناية عن مفاوضات صلح تتمّ بين أعداء ما زالت جيوشهم تتبادل القصف

المدفعي ممزوجاً بالأحقاد على جبهات القتال . فماذا لو تذكّرنا أن من كل ما أثير من مشاريع إصلاح سياسي في «مؤتمر جنيف» لا يستوجب معركة بالرصاص واحدة ؟

الوفاق الوطني في لبنان لا يتمّ على مستوى مفاوضات صلح الغرض منها تنفيس بعض النزاع على بعض السلطة . وقد تبيّن لنا من الطروحات المعروضة أن لا شيء منها يستحق أن يصنف تحت عنوان «الاصلاح» . فهي ليست إصلاحات بمقدار ما هي تسويات لا تحسّن قيراطاً من العلائق بين الطوائف اللبنانية ، ولا تزيل قيراطاً من الأحقاد المتبادلة . فثمة جراح يجب أن تضمّد في الدرجة الأولى . وثمة لغة يجب أن نتقنها ونعوّد ألسنتنا عليها لكي يكون الحوار حواراً . وثمة اعتراف بلبنان يجب أن يتأمن قبل أي تسوية حول السلطة وكيف تكون . ونقصد بذلك أن تعدّدية المجتمع اللبناني لا يعترف بها حتى الآن إلاّ لتقاسم السلطة على نحو مختلف . فيما القضية أهم من ذلك بكثير وأعمق .

لكن القضية أن الطوائف اللبنانية تكاد لا تعترف بعضها ببعض إلاّ مرغمة . هذا بصرف النظر عمن هو المسؤول عن ذلك . ونفضل ألاّ نفتح هذا السجل لئلاّ نفتح سجّلات الطغيان على مدى تاريخه الحافل بالمغامرات والمشاريع الرامية إلى إلغاء وجود لبنان نفسه . والصراع في بلادنا ما زال حتى الأمس القريب صراعاً على من يحتكر لبنان أو من يسيطر عليه . وقد آن لنا تصحيح ذواتنا على النحو الذي يقطع الطريق على أي طغيان .

وما الفائدة من تصحيح السلطة ، مثلاً . إن كان محظوراً على المسيحيين أن يحتفلوا بعيد الميلاد في «بيروت الغربية» كما لو أنهم في وطنهم لا في ايران ؟ !

وما الفائدة أيضاً من تصحيح السلطة إن ظلّت «الضاحية الجنوبية» غارقة في البؤس والتعتير حتى ما فوق «الرمل العالي» وبرج المطار ؟ !

إن نفوسنا غير مهيأة للتعايش بمعناه الصحيح والحقيقي بل على العكس من ذلك مهيأة لكل أنواع النزاعات والانتقامات المتبادلة .

فيجب أن تستعيد «الضاحية الجنوبية» أمنها لكي تخف احقادها .

والكلام نفسه ينطبق على نفوس أهل الجبل ، وأهل كل منطقة من مناطق البلاد . إن كل الاصلاحات ممكنة متى هدأت النفوس والمخاوف . ولا إصلاح حقيقياً ومانعاً للفتن ، في المستقبل ، وكل الاضطرابات ، إلاّ إذا تربينا على صيغة التعايش نفسها ، فأصبحت نمط حياة دائمة ، وعادات ، وتقاليد متصلة بأعمق أعماق الروح .

أجل ، التعايش تربية ، لا تسوية سياسية تتكررّ بعد كل فتنة .

ولئلاّ نفرق في النظريات ، لنترك «الخطة الأمنية» تفتح أمامنا جميعاً سبل الاتصال الانساني ووسائله . كخطوة أولى ، على طريق الألف ميل . . . أو على الأقل ، على الطريق المؤدية إلى جنيف !

خطبة المفتي الجعفري الممتاز
الشيخ عبد الأمير قبلان في برج البراجنة حول الخطة الأمنية.

النهار ٧/١/١٩٨٤

في جامع الرمل في برج البراجنة، ألقى المفتي الجعفري الممتاز سماحة الشيخ عبد الأمير قبلان خطبة جاء فيها:
كنا في السابق نطارد في الجنوب وندفع الثمن في الجنوب وكنا نلتجىء إلى أهلنا في بعلبك. وفي هذه الأيام، في العصر الأسرائيلي أو في زمن الأرهاب الأسرائيلي الذي استشرى في كل مكان وذر قرنه على البطاح من جبال وأودية وسهول، علينا ان نستوعب خطورة الماضي والحاضر وما هو مقرر في مطابخ المؤامرات لتصفيتنا، علينا ان ننسى الخلافات والمشاكل وان نغض الطرف عن كل وقيعة ومصيبة وقعت على هذا الشعب بواسطة حساسيات أو إشكالات أو تفاهات في ما بيننا في هذا الوطن. بعد تطاول الأسرائيلي والتصميم الأسرائيلي على تصفية شعب لبنان أو على القسم الكبير منه.
علينا أن نعيد النظر في كل ما يجري. علينا ان نخاطب اللبنانيين بصدق. ونحن الوحيدين في هذا الميدان من يخاطب بصدق وبتوجه صحيح. نتوجه لكل اللبنانيين بدون استثناء وبدون اشكالات وبدون عقد. إذا أردتم خلاص لبنان فخلصوا انفسكم من العقد. إذا أردتم أن يبقى لبنان فعودوا لبعضكم والتحموا من جديد لأن إسرائيل لا تميز بين أرض وأرض ومن المتواجد على هذه أو تلك. بعد أن خاب أمل هذه الدولة النازية بسيطرتها على الجنوب وقطعت الأمل في أرض وشعب الجنوب، أرادت ان تجعل لها مبرراً من جديد.
في السابق كانت تضربنا بحجة أننا نأوي الفلسطينيين أو نستضيفهم أو يتحركون في أرضنا، وكنا ندفع الثمن لأجل أمن الجليل وأمن إسرائيل، فقط لأننا استضفنا من طردهم العدو من أرضه وشردهم الاستعمار.
وبعد أن إجتاحت إسرائيل أرض لبنان وأصبح كل لبنان يعيش الكابوس الأسرائيلي وبات تحت رحمة إسرائيل بقي جناح لم تصل إليه إسرائيل وهو الجناح الشرقي من لبنان، هو البقاع العزيز الغالي. لماذا لم تحتل البقاع؟ هذا علمه عند إسرائيل، ومن وراءها او لم تتمكن إسرائيل من قطع الخطوط الحمر العريضة او الطويلة او القصيرة...
أرادت أن تحافظ على سمعتها العسكرية، بل أرادت ان يبقى لها إحترام عند شعبها لأنها فشلت في الجنوب بملاحقة ناس لا إنتماء لهم بدول ولا بتنظيمات، أناس تربوا في مدرسة كريمة ترفض الاستعمار بكل إشكاله وتكره إسرائيل. وكانت آخر حلقات هذه المدرسة مدرسة الإمام موسى الصدر الذي غرس قلوب تلاميذه «إسرائيل شر مطلق»، و«التعامل مع إسرائيل حرام».
أرادت إسرائيل ان تغتنم الفرصة لعل الشعب ينكفىء إليها ويسلمها زمام الأمر. وغاب عن بالهم ان الإمام موسى الصدر كان يقول في كل جلساته وخطبه، وكل العلماء وكل الحركة ومن يسير في خطه، المدرسة وتعاليم المدرسة محفوظة في قلوبهم أرادوا بكل وسيلة.. الترغيب، الترهيب، الصداقة، الاذلال.. فشلوا فشلاً ذريعاً. وليس بأمكان إسرائيل ان تقصف بطائراتها الجنوب لأن جيشها متواجد في الجنوب، والثوار المجاهدون الابطال الذين يجمعون من بعضهم البعض، وقد رفضوا الانتماء لأي دولة وأي تنظيم، يعتبرون إسرائيل جرثومة فساد وسرطان هذا الشعب ولا بد من محاربته بأي وسيلة.
وقال عندما لم تتوصل إسرائيل إلى هؤلاء خرجت علينا بإسطوانة جديدة، قالت إن هناك إرهاباً في الضاحية، وأخيراً إرهاباً في البقاع. من هم الأرهابيون؟ انتهت من إسطوانة الايرانيين. كل أجهزة الاعلام تصب في هذه الخانة.

قـد يكون هنـاك ايرانيـون، ولكن مـا هـو عملهم؟ عملهم الـوحيـد التثقيف الـديني. يثقفـون النـاس ويؤدبـونهم ويعلمونهم الاحكام. وتريد إسرائيل أن تجعل لهذه الحلقـات من الممارسـة حداً لأن القضـاء على القـرآن وتعاليمـه والدين وأحكامه والقضاء على الرسالة السماوية وآدابها يجعل إسرائيل تعيش في أمن واطمئنان واسترخاء في أرض فلسطين.

لذا قصفت الآمنين والمواطنين والأبرياء. هـذه ليست شجاعـة يا إسـرائيل. فـإذا كنت تملكين الـطائرات الأميـركية الضخمة ونحن لا نملك شيئاً ولا قـدرة لنا عـلى مواجهتـك في الجو، لأن اسـطولك الجـوي يعادل كـل الأساطيـل الجويـة العربية، بإمكانك أن تحرقي الأرض، وليس بإمكانك ان تستعيدي مخلوقاً على وجـه الأرض. بإمكـانك أن تـدمري البنـاء ولكن ليس بإمكانك ان تذلي انساناً يعتقد أن الله ربه ومحمدا نبيه.

هذه ليست آخر الخسـائر ولا أولهـا وليست آخر الـطلعات الجـوية لـك ولن تكون، لأنـك لا تسكتين صـوت الحق بصوت المدفع، فصوت الحق يصل إلى عنان السماء، والمدفع يكون له مـدفع آخر.

أمام هذا الواقع، ننسى مـا جرى هنـا وما يحصـل في الضاحيـة وما يجـري في الأقليم وفي كل مكـان، فالإنسـان من النسيان، نصفح، نغض الطرف، نعفو عن الناس ولكن بشرط ان نتعاون من جديد لدحر العدو المشترك وهو إسرائيل.

أما كل التجاوزات والخلافات، كلها تصب في بقاء إسرائيل هي المسيطرة عـلى الأرض. إسرائيـل تعيش الرعب في الجنوب، هي في حالة استنفار في ليلها ونهارها لا تتمكن من التجوال في الليل في أرض الجنوب.

إذن خلاص لبنان لا بخلاص طائفة من الطوائف، بل خلاص لبنان بإحترام طوائفه والتعاون مع طوائفـه والاحترام لكل الطوائف. نحن لا نضمر الشر لأحد أبداً، نحن نريد الدولة العادلة نريد الدولة التي تنظر بعينين لكـل رعايـاها. لا نـريد ظلم أحـد.

ومن هذا الواقع، نطالب جميع الأطراف بتنفيذ الخطة الأمنية لنتفرغ فقط لتحرير الجنـوب من إسرائيـل، طالبنـا ولا نزال نطالب بسرعة تنفيذ الخطة الأمنية لأننا لا نريد ان نفتح معارك جانبية لأن معركتنا الحقيقية هي مع إسرائيل، فقط مع إسرائيل. كنا نعيش مع الجميع بكل صدق وإخلاص، لماذا نعامل هذه المعـاملة؟ القرار يجب أن يكـون لمصلحة النـاس لا لمصلحة الأفراد. القرار يجب ان يوظف في خدمة الشعب ولمصلحته. نحن لا نبطن غير ما نعلن، بل نريـد لبنان المـوحد، لبنان المستقيم، لبنان الحضاري، لبنان التراث، لبنان رسالات السماء. هكذا لبنان نـريد. لا نـريد الكـانتون. إنمـا نريـد لبنان المنطلق، الجوهرة في محيطه، عروس الشرق، لا نريـد لبنان الاكـواخ كما في الضـاحية، ولا لبنـان التآمـر على بعضـه البعض، ولا نريد أن تأكل السمكة الكبيرة السمكة الصغيرة، ولا القوي يفتك بالضعيف نريد للإنسـان اللبناني ان يعيش مع أخيه دون تفرقة طائفية ولا مذهبية واقليمية وعنصرية.

وقال قبلان: لبنان كان محط الأنظار وكان محسـوداً من كل الأطـراف. لماذا فتحنـا المجال أمـام التيارات والمؤامـرات لتفتك بنا. نريدكم يا أهل السياسة إذا كان عندكم سياسة. ويا أهل الحـل إذا كانت عنـدكم حلول، يا أهـل الوجـاهة إذا كان عندكم وجهة تقرب إلى الله، نقول لكم نحن الأبرياء...

أقول لكم، اقول للجميع... أرحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء.

تعليق تجمع النواب الموارنة

المستقلين الذي ورد في بيانه الصادر إثر إجتماع له بتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٨٤ حول الخطة الأمنية .

«توقف التجمع عند مشروع الخطة الأمنية المتداولة مرحباً له ،على اعتبار أنه يتناسب ومطلبه الاساسي الرامي إلى توفير الأمن وحماية المواطنين وممتلكاتهم وتوفير الجو الملائم للبدء بمسيرة الانقاذ الشاقة والطويلة ، متمنياً على كل الفرقاء المتقاتلين الموافقة عليها والتزامها والتنازل عن المكاسب التي وفرها لهم الفلتان الامني . مذكراً إياهم بأن لن ينفعهم شيء إذا ربحوا العالم وأمواله وجاهه وخسروا لبنان .

إن التجمع إذ يرحب بهذه الخطة يؤكد على المسؤوليات التاريخية المترتبة على من سيعرقلها وعلى أنه لم يعد من الجائز أو الممكن التغاضي عن استمرار الحال على ما هي . خصوصاً أن اللبنانيين بلغوا مرحلة عدم المقدرة على التحمل والسكوت . وأن الاقتصاد بات يهدد بافدح أخطار الافلاس الوطني ، وأن الأوان آن لوقف هذا التدهور الذي يصيب الجميع من دون استثناء » .

واقع الحال في اللجنة
الأمنية ـ السياسية العليا

الأسبوع العربي ـ العدد ١٢٧٨
تاريخ ٩ نيسان ١٩٨٤

يوم السبت الماضي (٣١ آذار) كان موعداً نهائياً لقرار تتخذه اللجنة الأمنية ـ السياسية، العليا يقضي بإستئناف تشغيل مطار بيروت «الدولي» والمرفأ الشرعي. ويوم الأحد التالي (١ ـ نيسان) كان موعداً للاجراءات الممهدة للتنفيذ الذي كان مقرراً ان يكون قابلاً للابراء يوم الاثنين في الثاني من نيسان.

ولكن الذي حدث ـ وهو معروف ـ كان عكس المنتظر والمفترض. لقد اختلف المتحاورون في اللجنة، وانفرط عقد الاجتماع لكي يكون يوم الأحد (الأول من نيسان) يوم ـ صدق ـ في إعطاء الوعود والالتزام بها في ما بعد. ومضت الايام التالية وبقي كل شيء على حاله فلا المطار استأنف حركته، ولا المرفأ عاد الى نشاطه، واستبدل ذلك بمزيد من الاشتباكات والقصف المتبادل بجميع انواع الأسلحة، كالعادة، في الجبل والضاحية وسائر مناطق التوتير الأمني.

وكانت هنالك روايتان للأسباب، أحداهما رسمية، لم يصدر أي إعتراض عليها، وهي جزء مما يرويه القاضي منيف عويدات إثر كل إجتماع للجنة، عن انحسار المسافات الفاصلة بين الأراء والمواقف والتفاؤل في الوصول قريباً الى حلول مرضية.

والرواية الثانية غير رسمية، ولكن الألسن تداولتها بفعل التسريب المدروس والتواتر، وخلاصة هذه الرواية يمكن توزيعها نقاطاً على النحو الآتي:

- السلطة طرحت اقتراحاً بأن ينقل الراغبون في استخدام المطار من المواطنين ـ ذاهبين وعائدين ـ الى مستديرة الطيونة حيث تجري وتنجز إجراءات السفر في بناية كنج ومنها يتم نقلهم في سيارات «بولمان» محمية وتابعة لشركة طيران الشرق الأوسط الى المطار ومنه الى الطائرة مباشرة. ولكن المعارضة الممثلة بحركة «أمل» والحزب الاشتراكي اعتبرت الطرح غير معقول وغير عملي.

- السلطة سلمت بهذا الرأي، وطرحت واقترحت ان تتولى الشأن الأمني قوة من الجيش يجري اختيارها من الوية عدة باعتبار ان التعددية، على هذا الصعيد، تضمن اطمئناناً كاملاً للمسافرين المتعددي الاتجاهات والانتماءات السياسية والمذهبية.

- المعارضة رفضت الطرح وقالت إن حماية المطار من الداخل مؤمنة. وهي شأن خاص بجهاز أمن المطار الذي يترأسه العميد ياسين سويد التابع لوزارة الداخلية. أما الحماية الخارجية، فهي شأن من شؤون اللواء السادس. وما دام إن هذه القوى ما تزال من دون تغيير، فهي التي ينبغي ان تبقى مسؤولة عن المهمة المزدوجة: في الداخل والخارج.

وحول هذه النقطة بالذات قامت المعارضة أيضاً رغبة منها في توسيع وتعميم الشرح بما يلي:

- الطرح الرسمي المشار إليه يستهدف إعادة الثقة بقيادة الجيش وتعويمها. وهذا أمر مرفوض قبل حوار وطني طويل ومستفيض ومتكامل الشروط يستقطب إجماعه على نتائجه، فما جرى في الضاحية والعاصمة شيء خطير... ونتائجه مرتبطة بالقيادات المشكو منها.

- المرفأ تريده المعارضة مثل المطار من الداخل. أي أن ينشأ له جهاز أمني على غرار الجهاز الذي ينعم به المطار. مع شرط إضافي يتلخص في إنسحاب القوات اللبنانية منه او من محيطه.

والرواية لا تتوقف عند هذا الحد. وهذه خاتمتها:

○ قبل هذه الجلسة بجلسة واحدة، أي قبل يوم من ذلك، حدث نقاش حاد وجه فيه قائد الجيش العماد إبراهيم طنوس الى ممثل حركة أمل هيثم جمعه الكلام التالي: «يجب ان تحاكموا لأنكم قسمتم الجيش وساهمتم بقتل عسكريين».

وتفجر الخلاف، الذي ما زال متفجراً بشكل او بآخر، وأفرز الرواية الثالثة التي تقول إن السيناريو الموضوع اصلاً لمهمات اللجنة ان تجتمع لكي لا تتفق على ما ينبغي الاتفاق عليه. وفي هذا استنزاف لأوقات الحكم في انتظار الجانب الذي لم يظهر بعد من السيناريو والذي قد يكون استقدام قوات عربية او غيرها بقبعات زرقاء.

نص الأمر اليومي
الذي أصدره قائد الجيش بمناسبة تنفيذ الخطة الأمنية.

أيها العسكريون،

مرة أخرى تتولون الأمن في بيروت الكبرى إنه لا بديل عن الشرعية مظلة تظلل الجميع ولا بد من الدولة ومؤسساتها في هذا الوقت وبعد أن ضاق المواطن ذرعاً بما حوله وساوره قلق حقيقي على المستقبل والمصير لا بد وإنه ناظر إليكم بمنظارين منظار المتفائل الراغب في الخلاص ومنظار المراقب الناقد الذي يحصي هفواتكم حرصاً منه على نجاحكم في مهماتكم.

إن اللبناني يخاف أن يقع وأن تقعوا في التجربة مرة أخرى فهو يطلب منكم ان تنجحوا وأنا على يقين بأنكم على ذلك قادرون. أريدكم ان تبعثوا الاطمئنان والارتياح في نفس كل مواطن وان تكونوا مثالاً يوحي الثقة والاقدام سواء كان في المقدرة او التصرف او المظهر في الحركة او التعبير او التعامل. كونوا عينا ساهرة على الجميع وذراعاً قوية قادرة على حمايتهم. اعلموا إنكم تتعاملون مع مواطنين لكم الأمر الذي يتطلب منكم حكمة واحتراماً ومرونة في التصرف بعيداً عن الضعف او اللامبالاة وحسماً وشدة بعيداً عن الاستعداء او الاستفزاز. لا تساهل على حساب الأمن والقانون وكونوا قوة رادعة بعدل. وحذار ان تتحولوا الى قوة متواجدة تتأقلم مع سلبيات البيئة ليس إلا. أن نقمع مخالفة فذلك أمر طبيعي أوجبه القانون الذي استهدفها وما استهدف أبداً أي شخص أو جماعة أو رقعة بسبب الانتماء السياسي او الاقليمي او الديني. كونوا اقوياء فاستخدموا قوتكم في موضع الخلل وحذار ان تستخدموها في غير موضع. ليكن سلوكنا موحداً في مواجهة الحالات التي تعترضنا أثناء تنفيذ المهمة من أسلوب تدقيق وتفتيش وتوقيف الى غيرها من الحالات التي يجب ان تحدد خطراً من قبل القادة على مختلف المستويات. واعلموا ان الأوامر وجب ان تنفذ بحذافيرها. فلا مجال لأي تفسير أو تأويل أو استنساب والالتزام محك للنجاح او الفشل. وليكن انتماؤكم للجيش اللبناني انتماء راسخاً لمؤسسة عليها عبء الدفاع عن الوطن وما وجودكم في مناطق عسكرية او الوية قتالية إلا وجوداً عملانياً يفرضه هذا العبء وما كان أبداً وجوداً تقسيمياً. وإن رقم اللواء او الوحدة ما هو الا رقم تنظيمي وما كان في يوم من الأيام رقماً تقسيمياً. إن إنتماءنا واحد وهدفنا واحد ومصيرنا واحد. إن اللحمة بين العسكريين ليس تقارباً شكلياً فارغ المضمون بل يتجلى بالتعاون الحقيقي المنبثق عن نفس كل جندي في مواجهة عبء الدفاع الذي يقع على كاهلنا جميعاً. فإما ان ننجح متضامنين متعاونين وإما ان نفشل متضامنين متعاونين. وإن تصرفنا على هذا النحو لن يكون حليفنا الا النجاح.

أيها العسكريون،

الكل يعلم إن من حولكم قوى مسلحة حزبية وأنتم القوة المسلحة الشرعية التي نعتبرها قوة وسنداً للجميع على السواء. أحذركم وبصراحة من إزدواجية الانتماء العسكري لأنها لا تشرف. فإما ان يكون العسكري كله داخل الجيش او كله خارج الجيش وفي هذا فقط يكون الشرف كل الشرف. واعلموا ان الكل يريدكم كما انتم في جيش واحد. ليبقى القاعدة على مقربة من جنودهم وليكونوا قدوة لهم في المناقبية والجدية والالتزام يعيشون متاعبهم ويولوهم كل رعاية ينفقون خدمة الوطن الذي نذروا انفسهم لخدمته.

أيها العسكريون

إن المهمة دقيقة وحساسة والوضع لا يتحمل كبوة او نكسة. نؤمن بأننا مصممون على النجاح وقادرون على ذلك، ضنا بأهلنا وبوطننا لبنان.

عاش الجيش. عاش لبنان

اليرزة ١٩٨٤/٧/٣

العماد عون

قائد الجيش

بيان قيادة الجيش اللبناني

مديرية التوجيه الصادر مساء ١٩٨٤/٧/٣

«بناء على تكليف من السلطة السياسية وبموافقة جميع القيادات المسؤولة تقوم قيادة الجيش بتنفيذ خطة أمنية في بيروت الكبرى أعدت لها الأشخاص والعتاد. وقد لمست تجاوباً من المواطنين وتأييداً من جميع الأطراف تجلى بسحب الأسلحة الثقيلة من بيروت الكبرى قبل المباشرة بتنفيذ الخطة.

إن قيادة الجيش تعلن تصميمها على إنجاح الخطة معتبرة إن مهمة الأمن هي ورشة وطنية. وتطلب من جميع المواطنين مشاركتها بمراقبة العناصر غير المنضبطة التي قد تحاول عرقلة الخطة وتفشيلها وإبلاغ اقرب مركز عسكري عن أي تحرك مسلح مشبوه يمكن ان يوقع الضرر بالمواطنين وامنهم. ويمكن الاتصال بالأرقام التالية:

عمليات القيادة ـ ٤٢٠٤٠٠ ـ ٤٥٢٤٠٠ مقسم ٢٠٧٣ و٢٠٨٣.

عمليات اللواء السادس: ٣٨٥٩١٧ ـ ٨٣٢٥٥٩

اللجنة الأمنية: ٣٨٨٤١١ ـ ٣١٢٤٣١».

نص المحضر الذي تمّ فيه التوقيع على إتفاق فصل القوات الذي أقرّته اللجنة الأمنية ـ السياسية العليا في إجتماعها مساء يوم الأثنين في ١٩٨٤/٤/٩

بدأت أمس التحضيرات لتنفيذ إتفاق فصل القوات الذي أقرته اللجنة الأمنية ـ السياسية العليا في اجتماعها مساء الأثنين الماضي.

وكانت اللجنة لدى معاودتها اعمالها بعد تعليق إجتماعاتها بضعة أيام، استمعت الى محضر الجلسة السابقة، ثم إلى التقرير الأمني الذي لاحظ استمرار خرق وقف النار، مشيراً الى أن الأوامر التي تعطى للتقيد بوقف النار لا تنفذ كلها. وتضمن التقرير إفادة من المراقبين الفرنسيين، إن الاطراف غير جديين في التزام وقف النار.

وأورد التقرير ان القذائف سقطت صباحاً على الأشرفية من دون سبب، وطلب ممثل الجيش في لجنة الترتيبات الأمنية العقيد جان ناصيف جدية اكثر في التزام وقف جميع الاطراف، وهذا التقرير يحدد حوادث الخرق ومصادرها.

ثم تحدث الرئيس أمين الجميل، فأكد تمسكه بوحدة لبنان، معتبراً ان بعض ما يجري أمنياً وسياسياً بفعل بعض الاطراف يؤثر على هذا التوجه. وحذر من أعمال تبدو كأنها تقسيمية، داعياً جميع الأطراف الى الالتزام جدياً لوقف النار وإعطاء اللجنة مصداقية، لأن الوقت يمر وأي تأخير ينعكس سلباً على الوضعين الأمني والاقتصادي. وقال أن المطلوب وقف دوامة العنف المستمرة.

ثم تحدث أعضاء اللجنة، فأثار ممثل الكتائب النائب جورج سعاده استمرار خرق النار، وتخوف من أن يؤدي ذلك الى التأثير على فصل القوات.

وأعتبر الدكتور جان غانم ممثل «القوات اللبنانية» ان القذائف الصباحية التي تطلق على المنطقة الشرقية تشل الحركة وتؤثر على مسار التهدئة.

وتوالى على الكلام السادة المحامي هيثم جمعة ممثل حركة «أمل» والوزير السابق السيد خالد جنبلاط ممثل الحزب التقدمي الاشتراكي والدكتور فؤاد أبو ناضر ممثل «القوات اللبنانية» وقائد الجيش العماد إبراهيم طنوس، فاعتبروا أن المهم هو تنفيذ قرار الفصل الذي هو المحرك وكشف للنيات وخطوة أولى في عملية الفصل الكاملة ونوع من اختبار الثقة لدى الاطراف. وركزوا على ضرورة وقف القصف ليتم تنفيذ مشروع الفصل في أجواء هادئة، خصوصاً إنه بداية لانسحابات كبيرة.

وجرى تشاور في الوقت الذي تطلبه التنفيذ وتأمين التجهيزات اللازمة للمراقبين وجهوز قوى الأمن، فتبين أن المدة اللازمة لذلك تراوح بين ٨ و١٠ أيام. ورأى البعض ان عدد الضباط المتقاعدين قد لا يكفي إذ أن المطلوب هو نحو ٢١٠٠ مراقب، في حين اعتبر البعض الاخر أن ١٨٠٠ عنصر تكفي.

وتقرر وضع خطة تنفيذية لبرمجة الفصل، ثم اقرت اللجنة محضر الفصل الذي يقع في ٦ صفحات فونسكاب، وهو مرفق بأربعة ملاحق تتضمن خريطتين لأماكن فصل القوات في الجبل وبيروت، ولائحتين مفصلتين بأماكن المراقبة ومخافر قوى الأمن والاحداثيات في بيروت والجبل.

ووقعت كل الصفحات والملاحق الأربعة والخريطتان. وقد وقعها العماد طنوس عن قيادة الجيش والدكتور أيوب حميد عن حركة «أمل» والدكتور أبي ناضر عن «القوات اللبنانية» والمقدم شريف فياض عن الحزب التقدمي الاشتراكي.

المحضر

وهنا محضر الجلسة:

«درس المجتمعون موضوع فصل القوات، وفي نهاية الاجتماع تقرر ما يأتي:

في المبادىء العامة:

وافق المجتمعون بالاجماع على:

- القبول بقوى الأمن الداخلي كقوة فصل بين الأطراف.

- أن يكون في مراكز المراقبة ضابطان من الضباط المتقاعدين من الجيش أو قوى الأمن الداخلي أو من الضباط الاجانب

- العمل في شكل متواصل وحازم لتثبيت وقف النار ومتابعة ضبطه.

ش - عدم إبقاء مراكز قتالية في البقعة الواقعة ضمن خطوط الفصل الا في الأماكن والحالات المحددة في هذا المحضر.

- إعتبار لجنة الترتيبات الامنية هيئة منبثقة من اللجنة الأمنية - السياسية العليا وتمثلها في إدارة عمل المراقبين.

- عدم المس بالمراقبين وبعناصر قوى الأمن أياً كانت الظروف والأسباب، والعمل على تسهيل مهمتهم.

- تحديد المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي مهمة المخافر المكلفة عملية الفصل بعد موافقة لجنة الترتيبات الأمنية.

- لكل طرف من الأطراف حرية العودة الى مراكزه السابقة إذا قام الطرف الآخر بعمل عسكري من شأنه تهديد مراكزه السابقة، على أن توضع لجنة الترتيبات الأمنية سريعاً في صورة الوضع بغية معالجته».

وترك موعد البدء بالتنفيذ فارغاً في إنتظار تحديد الساعة الصفر.

تفاصيل التطبيق

ثم يورد المحضر تفاصيل عمليات الفصل ويقسمها كالاتي:

- الجبل: من ضهر الوحش حتى الشويفات.

- منطقة بيروت:

أ - البقعة الممتدة من المرفأ حتى طريق المتحف.

ب - البقعة الممتدة من الطيونة حتى مار مخايل.

ج - البقعة الممتدة من مار مخايل حتى نهر الغدير.

أما بالنسبة إلى عملية الفصل من ضهر الوحش حتى الشويفات، فتحدد خريطة الخط الذي يفصل بين القوات وتنشأ مراكز للمراقبة عددها ٢٩ مركزاً باستثناء تلك التي ستحددها لاحقاً لجنة الترتيبات الأمنية بالنسبة الى بقعة قلعة الحصن - كيفون - عيتات على الخطوط التي تكون حددتها لهذه البقعة وتنشأ أيضاً عشرة مخافر لقوى الأمن الداخلي.

وبالنسبة الى تدابير الفصل تطبق الاجراءات الآتية:

منطقة كيفون:

- تُخلى المواقع الأمامية للطرفين ويتراجعان مسافة متساوية بحيث تتعذر منها الرؤية المتبادلة ويحق لكل من الطرفين تركيز مراقب له غير مسلح في نقطة مراقبة.

منطقة الاوتيلات:

- تتمركز عناصر الجيش في الجهة الشرقية من أوتيل كامل، ويتمركز المراقبون في الأماكن المحددة لهم على الخريطة المرفقة.

- يحافظ الوجود العسكري في كيفون وعيتات والفنادق وقلعة الحصن، على مستواه الحالي من العديد والعتاد من دون زيادة، وتخلى المراكز الأمامية لكلا الطرفين والموجودة ضمن الخطوط التي تكون لجنة الترتيبات الأمنية قد حددتها ضمن هذه البقعة، كما يسمح لكلا الطرفين بإقامة سواتر ترابية في البقعة ذاتها بحيث يمنع أي تقدم من جهة إلى أخرى.

- لا يحق لأي من الطرفين زيادة قدرته القتالية في كيفون وعيتات ومنطقة قلعة الحصن المحددة بالخط الأحمر على الخريطة المرفقة.

منطقة قصر الكويتي:

- تركز حظيرة من قوى الأمن الداخلي في كل من قصر إبراهيم شاكر والخزانات والمرتفع ٨٨٨ ومنطقة بسابا ـ المعروفية والشويفات ـ كفرشيما:

- ترفع السواتر الترابية ضمن خطوط الفصل عن كل من:
- طريق الشويفات ـ كفرشيما.
- طريق المعروفية ـ بسابا.

يعتبر طريق بسابا ـ كفرشيما طريقين للتموين العسكري.

الفصل في بيروت

وفي عملية الفصل في منطقة بيروت، تستحدث مراكز للمراقبة ومخافر.

وجاء في تدابير الفصل ما يأتي:

في البقعة الممتدة من المرفأ حتى طريق المتحف:

- تركيز مخفر بين بناية مصرف سوريا ولبنان وبناية البورصة.
- إبقاء الجيش في بناية مصرف سوريا ولبنان وتركيز مرقب فيها.

إبقاء الجيش في بناية فتال وتركيز مرقب فيها.

- إبقاء عناصر حركة «أمل» في بناية البورصة وتركيز مرقب فيها.
- إخلاء زاوية اللنبي ـ ويغان وتركيز مخفر لقوى الأمن ومرقب.
- تركيز مرقب عند الريجانت اوتيل ومرقب عند الكابيتول.
- إخلاء بناية الفردوس وتركيز مرقب فيها.
- تركيز مخفر ومرقب عند بناية العصير «لاروندا».
- تركيز مرقب على السيتي سنتر ومخفر على تقاطع طريق السيتي سنتر.
- تركيز مخفر على بناية الشرتوني.
- تركيز مخفر على تقاطع الغومون بالاس ـ جسر فؤاد شهاب، ومرقب على الغومون بالاس.
- تركيز مرقب على بناية التعاونية.
- تركيز مرقب على بناية اشمون ومرقب على بناية الكمال.
- تركيز مرقب على أبنية المالية ـ الليطاني ـ البيسي.
- تركيز مرقب على بناية العسيلي.
- تركيز مخفر على تقاطع أشمون والبيسي.
- تركيز مخفر أمام تمثال الشيخ بشارة الخوري.
- تركيز مرقب على بناية الباطون (المعروفة ببناية جيش التحرير)، على أن تخلى من المسلحين.
- تركيز مخفر على تقاطع السوديكون وإخلاء الجيش المبنى الملاصق وتركيز مرقب على هذا المبنى.
- تركيز مخفر على التقاطع بجانب البناية الحمراء.

- تقفل الجهة المقابلة للطريق العام لكل من بناية البريعو والبناية المقابلة لها، ويتمركز الجيش في بناية البريعو من الجهة الخلفية. كما يتمركز الطرف المقابل في البناية المقابلة من الجهة الخلفية، ويركز مخفر لقوى الأمن الداخلي بين البنايتين ومرقب على كل من بناية البريعو والبناية المقابلة لها، مع تركيز حاجزين وفقاً للخريطة ربطاً.

- الابقاء على كل المراكز والمراقب التي ركزت مكان الفرنسيين في منطقة المتحف ـ الحرج مع المحافظة على الوضع العسكري الحالي كما هو وعلى الخط الفاصل الجديد، وتركيز مخفرين احدهما على التقاطع غرب مطرانية الكاثوليك والاخر على تقاطع شارع قليلات والشارع الذي يبدأ غرب السفارة الأرجنتينية.

- تركيز مراقبة بعيدة في الأماكن الآتية:

المتحف ـ محيط مستشفى البربير (يحدد على عاتق لجنة الترتيبات الأمنية)، بناية في جوار العاملية (على أن تكون مشرفة)، برج المر ـ الهيلتون ـ برج الناصرة ـ برج رزق ـ سنا (التباريس).

الضاحية

البقعة الممتدة من الطيونة حتى مار مخايل.

- تبقى كل الشوارع والمنافذ المتقابلة مقفلة بالسواتر الترابية.

- يتراجع كلا الطرفين عن خط التماس الحالي بعمق بنايتين من كل طرف، على أن يمر هذا الخط على الطريق المناسب لهذا المبدأ والمتوازن مع خط التماس.

- يتم تركيز مراقبين على الطرفين في الأبنية المشرفة، وتختار محلياً من بين الأبنية الآتية:

كنيسة مار مخايل، البطيخ، فيلا مارون، بناية الخازوق، صنين، المطاحن، البناية الحمراء، معمل الغندور، كنج، ماميش، خلف، كنعان، بناية القزاز، بناية الحجر، بناية الدرزي، بناية الحوادث، المازدا.

يتم تركيز مخافر لقوى الأمن الداخلي في الأماكن الآتية:

مستديرة الطيونة (على المدخلين)، على علو شارع اسعد الأسعد ـ ساحة البربير ـ تقاطع الكنيسة.

تتولى لجنة التربيات الأمنية الاشراف على التدابير التنفيذية كما ورد في الفقرات أعلاه.

البقعةالممتدة من مار مخايل حتى نهر الغدير:

تبقى القوى من جميع الاطراف في مراكزها الحالية، على أن يتم تركيز مراقب ومخافر لقوى الأمن الداخلي في الأماكن الساخنة وهي:

أ ـ المخافر:

- بين المعلم وحي الأميركان.
- بين مركز الجاموس وأبو جودة.
- بين الكفاءات والليسيه بيلوت.
- في الكلية الانجيلية.
- بين حنين والعمروسية.

ب ـ المراقب:

- في بنايات القوميين.
- في أعلى بناء في حي الأميركان لجهة مواقع الجيش.
- في بناية أبو جودة
- في البناء العالي المقابل لبناية أبو جودة.
- في مستشفى سانت تيريز الجديد.
- في بناية رحال.
- في صيدلية كرم.
- في البناية العالية الملاصقة لبناية اللقيس.
- في بناية كلية العلوم.

- في بناية تلة حتين.
- في العمروسية (البناية العالية المشرفة على الجسر).

ملاحظات

ويخلص المحضر الى ملاحظات عامة هي: يعتبر ما توصل إليه المجتمعون خطوة أولى لعملية الفصل الكاملة.

- يمكن لجنة الترتيبات الأمنية إجراء تعديل لأماكن مراكز المراقبة والمخافر، على أن يتخذ القرار بموافقة جميع اعضائها.
- كل مركز ورد وجوب الإخلاء المسلح منه يبقى خالياً ويعتبر كل احتلال مسلح له من أي طرف نقضاً لهذا الاتفاق ويجب العمل على إخلائه فوراً.

الملاحق:

- الملحق الرقم واحد: خريطة فصل القوات في الجبل.
- الملحق الرقم ٢: لائحة بمراكز المراقبة ومخافر قوى الامن الداخلي بالاحداثيات في منطقة بيروت.

وتلي التواقيع: قيادة الجيش إبراهيم طنوس، حركة «أمل» أيوب حميد، «القوات اللبنانية» فؤاد أبو ناضر، الحزب التقدمي الاشتراكي شريف فياض.

١١ - وافق المجتمعون بالاجماع على:

- القبول بقوى الامن الداخلي كقوة فصل بين الاطراف •
- ان يكون في مراكز المراقبة ضابطان من الضباط المتقاعدين من الجيش او قوى الامن الداخلي او من الضباط الاجانب •

قيادة الجيش	حركة امل	القوات اللبنانية	الحزب التقدمي الاشتراكي

توافيع العماد طنوس - من اليمين - والدكتور حميد والدكتور ابو ناصر والمقدم فياض على محضر فصل القوات.

نص روزنامة تنفيذ الخطة الأمنية
ودور قوى الأمن الداخلي فيها والمعمّمة

بتاريخ ١٩٨٤/٧/٣

اصدرت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، مذكرة خدمة في ضوء الروزنامة، تحدد المهمات المكلفة بها:

ي - ٢ : تثبيت وقف إطلاق النار

ي - ١ :

- إجراء عملية الاستطلاع من قبل كافة الرعائل.
- تحضير أمر عمليات الألوية ٣ - ٥ - ٦ ورفعه إلى قيادة الجيش - أركان الجيش للعمليات.
- تجميع السلاح الثقيل (لجنة الترتيبات الأمنية)

ي - من الساعة ٦,٠٠ حتى الساعة ٨,٠٠.

- انتشار الكتيبة ٩٢ في بقعة عمل المرفأ.
- التحاق الكتيبة ٩١.
- التحاق كتيبة من اللواء السادس في جهاز أمن المطار.
- تمركز قوى الأمن الداخلي في المراكز المحددة لها (حتى الساعة ١٨,٠٠)

من الساعة ٨,٠٠ حتى الساعة ١٥٠٠:

- استبدال الكتيبة ٩٣ بالكتيبة ٩١:
- تمركز القوى القريبة من خط التماس.
- التحاق عناصر قوى الفصل والمراقبين.

من الساعة ١٥,٠٠ حتى الساعة ١٩,٠٠:

- تمركز القوى في عمق القطاعات.
- الساعة ٢٠,٠٠ إجتماع في قيادة الجيش لدرس الصعوبات.

ملاحظة: يتوافق كل ذلك مع سحب المسلحين كافة من بيروت الكبرى.

ي + ١ :

- فتح المعابر المقررة.
- تحسين مراكز القوى وتحصينها.
- تجميع وتنظيم الكتيبة ٩٣

ي + ٢ :

- إعطاء الضوء الأخضر بفتح المطار والمرفأ.

ي + ٥ :

- بدء المداهمات للأماكن التي يتواجد فيها أسلحة ثقيلة غير معلن عنها.

ي + ١٠ :

- إستبدال الكتيبة ٧٣ بالكتيبة ٩٣.

أما مذكرة الخدمة التي وزعتها المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي فقد ورد فيها الآتي :

الموضوع تدابير أمن :

أولاً ـ الوضع : بنتيجة إجتماعات مجلس الوزراء تقرر إعادة تكليف الجيش بمهمات حفظ النظام وتوطيد الأمن ضمن نطاق بيروت الكبرى كما هو محدد بالمرسوم رقم ٣٢٦ تاريخ ١٩٨٣/٢/١٤ ، وذلك بالتنسيق مع قوى الأمن الداخلي والأمن العام .

ثانياً: المهمة : إضافة الى مهماتها الأساسية تكلف قوى الأمن الداخلي بحراسة بعض المؤسسات الرسمية والخاصة .

ثالثاً : الوسائل : العديد والعتاد اللازمين من وحدتي شرطة بيروت والدرك .

رابعاً: توزيع القوى والمهمات: تؤمن القوى المبنية في البند ثالثاً أعلاه المهمات التالية :

٤١ ـ تعزيز الحراسة على :

أ ـ مؤسسة كهرباء لبنان .

ب ـ الجامعة الأميركية .

ج ـ وزارة البريد والبرق (الموزع)

د ـ وزارة المالية .

هـ ـ مركز لجنة الترتيبات الأمنية .

٤٢ ـ إطلاق الدوريات المعززة وإقامة الحواجز الظرفية على المحاور الرئيسية كل ضمن نطاقه الاقليمي وخاصة على المحاور التالية :

أ ـ طريق المرفأ: الكرنتينا ـ مستديرة نهر الموت .

ب ـ جادة الشيخ بيار الجميل إمتداداً حتى جادة عبدالله اليافي فجادة صائب سلام مروراًبالمتحف والبربير .

ج ـ الطيونة ـ مستديرة شاتيلا ـ مستديرة المطار .

د ـ طريق صيدا القديمة ـ الحدث بولفار كميل شمعون ـ سن الفيل .

هـ ـ الصياد ـ غاليري سمعان ـ مار مخايل ـ مستديرة المطار ـ مستديرة السفارة الكويتية ـ السلطان ابراهيم .

و ـ الأوزاعي ـ السلطان إبراهيم ـ الأيدن روك .

ز ـ عين المريسة ـ جادة باريس ـ جادة شارل ديغول ـ الرملة البيضاء .

٤٣ ـ تعزيز الحراسة على السفارات وعلى منازل موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي وتأمين المواكبات المطلوبة لهذين السلكين حسب مقتضيات الحالة الأمنية . بناء لأوامر لاحقة ووفقاً للاصول .

٤٤ ـ تشكيل قوى احتياط لوحدتي الدرك وشرطة بيروت على ان يؤمن المكان اللازم لمبيت هذه القوى على همة قائدي الدرك وشرطة بيروت .

خامساً: تعليمات التنسيق :

٥١ ـ فور انتشار قوى الجيش في الأماكن المحددة لها في بيروت الكبرى يلغى تطبيق مذكرة الخدمة رقم ٢٠٤/١٤٩٠ ف تاريخ ١٩٨٤/٦/١٦ بالنسبة لوحدة شرطة بيروت وبالنسبة لمجموعة الضاحية في وحدة الدرك فيما تثابر المجموعة المخصصة لفصل القوات في الجبل والتي هي بقيادة العقيد رفيق الفغالي على تنفيذ مهماتها كالمعتاد .

٥٢ ـ يفصل الرائد شفيق ابو كروم والنقيب الياس ابو حبيب الى قيادة منطقة بيروت (غرفة عمليات بيروت الكبرى) كمندوبين لقوى الأمن الداخلي ويوضع بتصرفهما سيارة مع سائقين من وحدة شرطة بيروت وعنصران من كل من وحدتي الدرك وشرطة بيروت .

٥٣ ـ يعاد الضباط موضوع الجدول رقم (١) المرفق بمذكرة الخدمة رقم ٢٠٤/١٤٩٠ ف تاريخ ١٩٨٤/٦/١٦ إلى مراكزهم الأساسية باستثناء الضباط التالية اسماؤهم الذين يبقون مفصولين في وحدة شرطة بيروت وهم :

ـ النقيب فضل ضاهر ، الملازم الاول فوزي بدران ، الملازم الأول محمد قاسم ، الملازم الاول حسان عرابي ، الملازم فادي الهاشم ، الملازم نبيل مظلوم ، الملازم غسان ابو جوده ، الملازم فواز متري ، الملازم طارق عبدالله ، الملازم جورج لطوف .

٥٤ ـ يعاد الضباط موضوع الجدول رقم (٢) المرفق بمذكرة الخدمة نفسها الى مراكزهم الأساسية، باستثناء الضباط التالية اسماؤهم الذي يبقون مفصولين في وحدة الدرك: مفرزة طوارىء بعبدا، وهم:

ـ الملازم الاول سمير قهوجي، الملازم الاول ديب الطبيلي، الملازم الاول طارق عويدات، الملازم الاول غسان مهنا، الملازم نبيل عقيقي، الملازم جان الهبر، والملازم فيصل تنيان.

ومفرزة طوارىء جونيه وهما: الملازم الاول إدوار مطر، والملازم مارون نصر.

٥٥ ـ يعاد الرتباء والافراد المكلفون تنفيد مضمون مذكرة الخدمة رقم ١٤٩٠/٢٠٤ ف تاريخ ١٩٨٤/٦/١٦ إلى مراكزهم الأساسية ما عدا:

ـ العناصر المشاركة في تشكيل مجموعة الجبل

ـ العدد اللازم من الرتباء والافراد لمشاركة مجندي خدمة العلم في المهمات التي ستوكل اليهم وعلى همة قائدي وحدتي الدرك وشرطة بيروت

ـ الرقباء والشرطيين المتمرنين:

تفاد هذه المديرية العامة (الشعبة الفنية) في اليوم التالي للمباشرة بتطبيق مضمون هذه المذكرة عن:

ـ أسماء الرتباء والافراد الذي سيستبقون مع مجندي خدمة العلم.

ـ المراكز التي سيتخدم فيها مجندو خدمة العلم.

٥٦ ـ يستمر فصل نفس وسائل النقل موضوع القسم الاول من الفقرة (٣١ ـ من مذكرة الخدمة المبين رقمها أعلاه الى وحدتي الدرك وشرطة بيروت. كما يحتفظ العناصر بالأسلحة ووسائل المنامة والتسترات الواقية من الرصاص والشوادر والمصابيح والمناظير المسلمة اليهم على ان تدخل هذه الاعتدة في قيود كل من وحدتي الدرك وشرطة بيروت حسب الأصول.

٥٧ ـ تعاد أجهزة الاتصال المسلمة الى وحدتي الدرك وشرطة بيروت موضوع مذكرة الخدمة نفسها الى مستودعات مصلحة المخابرات باستثناء الاجهزة الموضوعة بتصرف مجموعة الجبل.

٥٨ ـ يلغى تركيز الحاجزين في محلتي الاوليفتي والبربير موضوع أمري البرقي رقم ٧٩٨/٢٠٤ ف تاريخ ١٩٨٤/٣/٣١

٥٩ ـ يستمر فصل عناصر الحراسة مع المراقبين الفرنسيين المتمركزين في برجي المر ورزق موضوع امري البرقي رقم ١٠١٩٤ تاريخ ١٩٨٤/٤/١٤.

٦٠ ـ تركز القطعات الأقليمية في وحدتي الدرك وشرطة بيروت والمفارز القضائية على ممارسة مهامها العادية المحددة في الأنظمة والقوانين النافذة.

٦١ ـ ترفع جداول اسبوعية الى هذه المديرية العامة (الشعبة الفنية) بالدوريات والحواجز الظرفية التي ستطلق من كل من وحدتي الدرك وشرطة بيروت على ان تقدم الجداول بالنسبة للأسبوع الأول، في اليوم الثاني للمباشرة بتطبيق مضمون هذه المذكرة.

٦٢ ـ تكون العلاقة وثيقة والاتصال مباشراً بين قادة السرايا وقادة الألوية للتنسيق في كل ما من شأنه حسن تطبيق مضمون هذه المذكرة.

سادساً: يعمل بأحكام هذه المذكرة فور انتشار قوى الجيش في الأماكن المحددة لها في بيروت الكبرى بحيث تغادر قوى الفصل مراكزها بعد التنسيق الوثيق بين قادة المجموعات وضباط الجيش المعنيين. كما تعزز الحراسات موضوع الفقرتين ٤١ و ٤٣ ويباشر بإطلاق الدوريات موضوع الفقرة (٤٢) قبل الساعة ١٦,٠٠ من اليوم

تفاد المديرية العامة (الشعبة الفنية) تباعاً عن مراحل التنفيذ ربطاً روزنامة العمل

التوقيع

المدير العام لقوى الأمن الداخلي بالوكالة:

العميد عثمان عثمان

رئيس الأركان بالوكالة العقيد إنطوان نصر

تعليق صحيفة «العمل»

الناطقة باسم حزب الكتائب في زاويتها «من حصاد الأيام» تحت عنوان «خطة يجب أن تنجح»

العمل ٤/ ٧/ ١٩٨٤

«الخطة الأمنية» مشروع يجب أن يكون . . . وأن ينجح أيضاً . وبقرار وتصميم من هذا النوع تنجح الخطّة ، لا بالتساؤل والتخوّف من الصعوبات وما أكثرها !

فكيف إن صحّ أن ثمة من يتمنى لها السقوط والفشل ؟

ولعلّ الجديد في هذه الخطّة أنها تتمّ في وسط ضغط شعبي لا يرحم . فالناس ، هذه المرة ، لا تغفر لأي معترض عليها ولا تجد مبرّراً لأي اعتراض . وكل الذرائع ساقطة . لذلك ، لا أحد يجرؤ على مخالفة «صوت الشعب» من هذا القبيل . إنه من «صوت الله» كما ولا مرّة !

أجل ، الناس مع الأمن والخطّة الأمنية ، حتى الموت إن صحّ القول . ومن يقف دون ذلك يقف ضد الناس ، الأمر الذي يحمل كل الجهات على التجاوب ، ولو ظاهرياً ، مع هذه الرغبة الجارفة . لكن إذا تعثرت الخطّة لسبب من الأسباب قد لا يكون بعضهم مستاء ؟ !

في مطلق الأحوال ، يجب أن يكون واضحاً أن «الخطّة الأمنية» ليست نزهة ولا هي عمل سهل . قدونها صعاب ولا أعظم .

وهي قد تتعثر هنا أو تنتكس هناك . وليس كل ما نصّت عليه هو بالضرورة مضمون النتائج . وفيها من العيوب ما لا تخلو منه أي خطّة أمنية .

. . . الخطّة ليست هي المسألة !

إنما المسألة هي التصميم على إعادة الأمن إلى ربوعنا في أقرب وقت مستطاع . . . بهذه الخطّة أو بسواها ، وبسدّ كل الثغرات التي قد تظهر فيها وقت التطبيق . الأمر يتطلب عناداً كما لو إننا نزحزح جبلاً وهو ، في الحقيقة ، أشبه بجبل هذا الذي نتصدّى له . ذلك أن سنوات عشر من الفوضى لا تزاح بخطّة على الورق ، ولا بموقف كلامي أو إعلامي ، ولا طبعاً بالمواقف السلبية من الحكم كما لو إننا في أيام المعارضة والموالاات ، هذه تنتقم من تلك ، وتلك تتفرّج على هذه وترتجي لها الفشل والسقوط .

إنما بالعزم الصادق والصريح نبلغ ذلك ونحقق المستحيل .

فقضية الأمن يجب أن تستقل عن سائر القضايا . . . الأمن المعجّل طبعاً ، لا المؤجل ولا المرتهن لأي اعتبار .

ولكي تعالج سائر القضايا يجب أن نعيش ، أولاً ، ونبقى . فماذا لو تأكد أيضاً أن أقصى المستطاع من تأخير الأمن أو تعطيله هو تعطيل الحياة فقط وإلغاء المستقبل نفسه وكل رجاء ؟ !

يقال أنها هدنة موقتة لا بدّ من أن تعود فتنفجر بعد حين . . . فلنجرّبها ، أو فلنحاول الافادة منها في انتظار ظروف تكون أكثر ملاءمة لهذه الجهة أو تلك . . . إضافة إلى إساءة الظن في النوايا الاسرائيلية ، وهل ستترك اسرائيل سوريا تنجح في ما فشلت فيه هي وبأي مقدار !

. . . وكلّما فتحنا نافذة قام من يغلقها ويقطع علينا الأمل والرجاء .

والصحيح أن لا أحد يتعمّد تبسيط المسألة الأمنية أو يتجاهل أسبابها المحليّة والخارجية . وكل الاحتمالات واردة . ومن الآن وحتى تصبح الدولة ومؤسساتها قادرة على دفع الأخطار الخارجية على هذا الصعيد يلزمنا وقت طويل . لكن كل ذلك لا يبرّر استمرار خطوط التماس ، والمظاهر المسلّحة . . . ولا قطع الطرق والممرّات ، ولا القصف الأعمى طبعاً ولا التسليم نهائياً بغياب حكم القانون .

ونلاحظ أيضاً أن ثمة من يراهن أيضاً على تفشيل للخطّة الأمنية يأتي على يد السوى ، فيصيب بحجر واحد عصفورين : تفشيل الخطة ، وتفشيل الخصم والسوى في آن واحد . وهو يتعمدّ تهيئة الأجواء لذلك وتحضير المناخات الملائمة ، حتى لتبدو الخطّة الأمنية ، من خلال ذلك ، ساقطة سلفاً . فلماذا تعب الرأس ؟ !

الخلاصة أن الخطّة الأمنية هي مناخات ملائمة أيضاً ترافقها وتمهد لها الطريق وتساعد على نجاحها . والعكس صحيح . ولهذا السبب نرانا نراهن على الأمن لا على عكسه ونقرّر الالزام بمتطلباته . . . فلن نخسر شيئاً . ولا نكون بذلك قد تسبّبنا للبلاد وأهلها بأي خسارة . وفوق هذا كلّه ليس صحيحاً أنها خطة محكوم عليها بالفشل . فلا شيء يؤكد ذلك . وإن صحّ أن لا شيء يضمن نجاحها فالصحيح أيضاً أن احتمالات النجاح لا تقل عن احتمالات الفشل . والمعوّل عليه ، في هذه الحال ، هو العزم على ترجيح كفة هذه على تلك . فيرجى من المشككين أن يسكتوا ولو إلى حين . ويرجى من المؤمنين أن يرفعوا أصواتهم عالياً : الأمن أولاً ، والباقي مؤجّل !

. . . ولبنان يجب أن يعيش .

وتأسيساً على ذلك ، وانطلاقاً منه ، نستطيع أن نفتح الملفات الأخرى ، أو أن نستعد للاستحقاقات الأخرى .

فإضافة إلى «الميثاق الوطني» الجديد الذي لم يكتب بعد ، هناك ملف هذه «الدولة» الخربة المهترئة والتي حكم الطفيليون بموتها نهائياً لكي يتقاسموا أموالها وأرزاقها . لقد آن وقت الحكم على هؤلاء ، وإقصائهم ، وعزلهم عن المجتمع . إن شرّهم لا يقل عن شرّ الذين قتلوا الأبرياء وشرّدوا الشيوخ والنساء والأطفال .

وتظل مسيرة الأمن هي المدخل إلى كل المسيرات .

تعليق رئيس جمعية المقاصد الأسلامية على
الخطة الأمنية لبيروت الكبرى

صحف ١٩٨٤/٧/٤

قال رئيس جمعية المقاصد الأسلامية تمام سلام إن الترتيبات الأمنية إذا تمت في بيروت الكبرى فلا بد أن تكون مدخلاً لتطلعات اللبنانيين نحو الاستقرار وطالب باستكمال التشكيلة التي اعتمدت في تأليف المجلس العسكري لأن هناك أموراً تتعلق مباشرة بأمن بيروت».

جاء ذلك في حديث لسلام أمس، قال فيه: «لا يمكن فصل الخطة الأمنية التي يجري التحضير لها عن الوضع السياسي العام، فهي نتاج ظروف وتحولات سياسية معينة، تبدأ بخطوة الغاء إتفاق ١٧ أيار إلى التقارب اللبناني ـ السوري الذي كان له الأثر الكبير في وضع الأمور على المحك إمّا من حيث استمرار التناحر والتقاتل المزود بالوقود من جهات معينة، وإمّا السعي الى وضع حد لذلك والبدء بمسيرة الأمن العسكري، ومن ثم الأمن السياسي».

أضاف: «أنا متفائل بنجاح الترتيبات الأمنية العسكرية، وإذا تم ذلك فلا بد ان يكون هذا الأمر مدخلاً لتصورات وتطلعات ومن ثم خطوات سياسية».

وقال سلام: «إن المجلس العسكري تحول عملياً إلى القيادة الفعلية لهذه المرحلة، وتقريباً على كل صعيد، ومن هنا يجب أن أوضح إنه طالما حجم العمل الذي يقوم به هذا المجلس العسكري هو من القيمة الكبيرة، وخصوصاً في ما يتعلق بشمولية دوره على الساحة في الميدان، فإنني لا أجد تبريراً لعدم إستكمال التشكيلة التي اعتمدت في تأليف هذا المجلس خصوصاً وإنه في هذه المرحلة يتعاطى أموراً تتعلق مباشرة بأمن بيروت، والجميع يعلم إن لبيروت أصحابها وأهلها الذين قدموا ويقدمون باستمرار كل رخيص وغال في سبيل دعم التوجه الوطني السليم، وخصوصاً بنيان الشرعية، والتي ثبت للجميع إنها المرتكز الوحيد لخروج لبنان من المأزق الذي نحن فيه فهل يكون جزاء موقفهم الصادر هذا ألا يعطوا حقهم في المشاركة بالترتيبات الأمنية التي ستطال الكثير منهم».

وأضاف مستدركاً: «كلنا مع الاجراءات التي ستوفرها الخطة الأمنية، وكلنا مع المواطن في ما نصبو إليه جميعاً من خلاص سريع لمعاناتنا البشعة هذه التي نشهد فصولها يوماً بعد يوم. ولكن هذا لا يعني أن يتأخر المسؤولون ويسترخوا في ما يتعلق بحقوق الطائفة السنية التي ما تعودت الا ان تشعر وتشعر الجميع من خلال تصرفاتها وممارساتها الوطنية، إنها هي أم الولد وهي صاحبة البلد، وبالتالي هي حريصة على المشاركة بكل ما ينقذ المواطن والوطن. أما بالنسبة لعملية سحب السلاح الثقيل، فلا شك إنها إن تمت على أكمل وجه، تساهم مباشرة في تحييد عنصر من عناصر الدمار والتخريب وتزيل معنوياً أيضاً كابوساً رهيباً عن كاهل المواطن».

تعليق الرئيس سليمان فرنجية على الخطة
الأمنية الذي ورد في مؤتمره الصحفي المنعقد بتاريخ ١٩٨٤/٧/٣

صحف ١٩٨٤/٧/٤

تذكرون ولا شك بأن هذا العهد بدأ حياته بجعل لبنان محكوماً من الحزب الواحد، ولكن الشعب اللبناني، كما عودنا، وكما نعرفه، رفض وبشدّة هذا الحكم. الحكم في بداية عهده فكر باستعمال عملاء إسرائيل ليحلوا محل الجيش وليحكم بواسطتهم، ولكن ولحسن حظ لبنان ان العميل يبقى فأراً حتى ولو حكم، وحتى لو كانت المساعدة العسكرية تأتي من العدو، كل هذا كان نصيبه الفشل، إن كان في الجبل أو في بيروت الكبرى وغيرها.

إن ما نخشاه هو التكلم عن خطة امنية، كما يسمونها، نخشاها بعد التشكيلات التي حصلت مؤخراً في الجيش، هذه التشكيلات جاءت بمن هم على رؤوسهم علامات استفهام كثيرة، واكبر علامة استفهام هي عدم اشراك أي ضابط شمالي في هذه التشكيلات إن كان في المجلس العسكري ومجلس الدفاع وإلى آخره.

هل يا ترى ليس في الشمال من يستحق هذا الشرف؟ أو إنهم يعرفون إن ابن الشمال لا يشترك بالمؤامرات ضد الوطن؟ والغريب الغريب هو تغيير القيادة، والغريب في هذا التغيير هو الوسام الذي اعطي للقائد السابق. (إبراهيم طنوس). هذا الوسام يترك علامة استفهام هل يا ترى من يستحق هذا الوسام لا يستحق البقاء في مركزه؟ أو أن تغيير القائد كان السبب الوحيد فيه لأنه شمالي (من عندقت عكار)؟ وهناك مجلس عسكري لا يزال مركز واحد فيه شاغراً. فهل يا ترى هذا المركز الشاغر سيخصص لأبناء الشمال وعلى رأسهم مثلاً القائد نزار عبد القادر؟

الشعب موعود اليوم ببداية تنفيذ الخطة الأمنية، فأتمنى أن تنجح هذه الخطة، ولكن أملي ضئيل جداً بنجاحها عندما اسمع من المسؤولين بالذات بأن بداية العمل بهذه الخطة، ستكون بيروت الكبرى، والمثل اللبناني يقول: «إبدأ بنفسك». إن كانت حقاً هناك نية سليمة لوضع حد لفلتان الأمن، المفروض على المسؤولين ان يبدأوا بأنفسهم، وأن يطهروا كل لأرض التي تسمى شرقية أو جبلية من عملاء إسرائيل أي، من حزب الكتائب العميل، وعندها فقط يرتاح بال المواطن ويأتي بملء حريته ويجمع السلاح الثقيل والخفيف، وإلا ما هي الضمانة التي اعطيت لهذا المواطن المطلوب منه وضع الأسلحة بالمخازن، إن وضعها لا يأتي ليلة بدون «ضوء قمر»، كما يقولون، ونرى عملاء إسرائيل يهاجمون جميع المناطق ويفتكون بها غدراً كما عودونا.

وفي حال نفذت الخطة الأمنية، فما هو موقف الحكم من عصابات الغدر التي ارتكبت المجازر غدراً على جميع الأراضي اللبنانية؟ كنا نأمل خصوصاً من الحكومة الجديدة عندما اعلنت عن الخطة الأمنية ان تعلن أيضاً عن إلقاء القبض على جميع الذين غدروا بالآمنين، وأن تحولهم إلى محكمة خاصة لينالوا ما يستحقون من العقوبات هذا لو أن الحكم جاء بما يقول وغير متكل على «عفا الله عما مضى» لأن الله سبحانه وتعالى يعفو ولكن الايتام لا ولن يمتثلون بالحكم».

ردود فعل سياسية وروحية
ونيابية مختلفة على الخطة الأمنية.

السفير ١٩٨٤/٧/٤

أعربت الأوساط النيابية والروحية والسياسية عن تأييدها للخطة الأمنية، وطالبت الفعاليات المختلفة بأن تكون على مستوى المسؤولية التاريخية، وأن تلتزم تنفيذ هذه الخطة.

○ قال نائب رئيس المجلس النيابي منير أبو فاضل: «أملي أن تنجح الخطة الأمنية، وأن تعود الطمأنينة والاستقرار الى بيروت الكبرى كخطوة أولية نحو خطة شاملة لكل لبنان، ولا يجوز الا تشتمل الخطة المقبلة الجنوب والبقاع الغربي وراشيا لأن إنهاء الاحتلال في هذه المناطق مطلب شعب من جميع الفئات وعلى الدولة ان تعمل جادة من أجل إعادة الشرعية على كل شبر من أرض الوطن».

○ وقال النائب سمعان الدويهي: «نقدر الخطة الأمنية ونعتبرها خطوة جريئة أقدم على وضعها المتحاربون والحاكمون، ونأمل تنفيذها بأمانة كلية في المنطقتين الشرقية والغربية».

○ وقال النائب صبحي ياغي: «نترقب تنفيذ الخطة الأمنية على الأرض لنرحب بها أكثر وأكثر، بإعتبار أن عودة الأمن بقدر ما هي ضرورة وطنية فإنها مطلب لكل المواطنين، بعد ان سئم الجميع القصف والدمار والقتل والتشريد».

○ وقال النائب شفيق بدر: «نرحب بالخطة الأمنية، ونأمل أن تكون الطريق المؤدي الى السلام في لبنان وتحرير أرضه».

○ وقال النائب فؤاد الطحيني: «إن الخطوة التي اقدمت عليها الحكومة في إعادة الأمن والاستقرار الى منطقة بيروت تبشر بالخير، شرط ان تعمم على المناطق اللبنانية الخارجة عن سلطة الشرعية».

○ وقال النائب عثمان الدنا: «إذا طبقت الخطة الأمنية فمن شأنها وضع القطار اللبناني على سكة الأمن والسلام».

○ واعتبر قاضي بيروت الجعفري الأول الشيخ عبد الحميد الحر أن نجاح الخطة الأمنية يشكل تحولاً مهماً في مسار الأزمة اللبنانية ويخرجها من دوامة الصراع والاقتتال، داعياً الأطراف الى الالتزام بتنفيذها، لأن أية عرقلة ستحبط آمال اللبنانيين في وطن واحد وموحد،

وأكد الحر ان التصريحات الصادرة عن المسؤولين والمعنيين بالخطة الأمنية تشير الى تنفيذها فعلياً على الأرض وهذا ما يعلق عليه اللبنانيون آمالهم وتطلعاتهم لعلهم يرتاحون في ظل هدوء أمني يعيد اليهم الطمأنينة والاستقرار».

○ وقال أمير «حركة التوحيد الإسلامي» الشيخ سعيد شعبان: «هذه الخطة استعبادية والحزب الحاكم هو الذي يدمر البلاد وجميع هذه التفجيرات هي لصالح هذا الحزب الحاكم من أجل إخضاع الشعب الحزب يرغب في سفك الدماء ونهب أموال الناس على حاجز البربارة وغيره من أجل امتصاص دم الشعب».

وأضاف: «إن زبانية الفريق الآخر قد حركوا المشاكل في طرابلس، وهذه الزبانية ليست سوى الدولة اللبنانية التي هي على رأس كل هؤلاء».

○ وقال رئيس «مجلس اتحاد الجمعيات الإسلامية» الشيخ شفيق يموت إن الخطة الأمنية تشكل فرصة ذهبية التقت عليها مصالح كل الاطراف، بإقفال ملف الأزمة اللبنانية ووضع البلاد على طريق الخلاص والتفاهم.

وأضاف: «إن مسيرة الانقاذ تعبر عن إرادة عامة لدى المواطنين بدون خشية من عراقيل رموز الحرب والمتاجرين بها».

وقـال: إن نجاح الخـطة الأمنية في بيـروت والجبل يفسـح المجال للحكـومة كي تتفـرغ للهم الأساسي وهـو تحريـر الجنوب والبقاع الغربي وراشيا.

○ وقال مصدر مسؤول في المكتب الدائم للمؤسسات الدرزية. «رحبنـا بالخـطة الأمنية التي اصبحت قبلة الانـظار ومحط آمال اللبنانيين فلم نجادل في دور الجيش الرئيسي والأساسي في إقرار الأمن وإحلال السـلام، وإنما نقـاشنا كـان وما زال حول توجهات الجيش وتركيبته وممارساته.

وأضاف: «إن الخطة الأمنية المزمع تنفيذها في الغد، ستكون إمتحاناً للجيش، نرجو أن يجتازه بنجاح، ولكي تنجح الخطة الأمنية، وينجح الجيش لا بد من تـوسيع الخـطة بحيث تشمل الجبـل فليـس من المعقول ان تكـون في سوق الغـرب خطوط تماس ومناوشات يومية، بدون ان يؤثر ذلك على أمن بيـروت المعاد تـوحيدهـا. كما انـه ليـس معقولاً او مقبـولاً أن يكون الجيش في الجية والسعديات إلى جانب «القوات اللبنـانية» وأن يبقى الضبـاط الدروز بـلا دور بعد ان وافق الـوزير وليد جنبلاط على تعيين القائد الجـديد».

○ وقال رئيس «التجمع الوطني اللبناني المستقل». الدكتـور سمير صبـاغ: «نتمنى نجاح الخـطة الأمنية في بيـروت الكبرى، تلبية لرغبة المواطنين اللبنانيين جميعاً الذين باتت ظروف استمـرارهم شبه مستحيلة وإننـا نتوجـه الى كل الفـرقاء مطالبين بإسم المسلمين والوطنيين واللبنانيين عمـوماً، بتـوفير كـل الظروف الكفيلة بـإنجاح تسلم الجيش وإلغـاء المظاهـر المسلحة وإعادة توحيد بيروت كمقدمة ضرورية تساهم في إنقـاذ الوطن، وتجعـل بيروت متفـرغة لمتـابعة دورهـا كقاعـدة لدعم المقاومة في البقاع الغربي والجنوب وراشيا في مواجهة العدو الأسرائيلي».

○ وأكد فيصل أرسلان من فرنسا ان «تجاوب الـوزيرين وليـد جنبلاط ونبيـه بري مـع الخطة الأمنيـة مبادرة جيـدة تستدعي من الأطراف في الجهة الثانية اتخاذ خطوات مماثلة لأثبات حسـن النوايا».

فهرس الجزء الخامس

رقم الصفحة	العنوان
١٦٤	مناقشات الاجتماع الثاني للجنة الحوار الوطني في ٢٩/ ٩/ ١٩٧٥
١٦٨	مناقشات الاجتماع الثالث للجنة الحوار الوطني في ٣٠/ ٩/ ١٩٧٥
١٦٩	مناقشات الأجتماع الرابع للجنة الحوار الوطني في ٢/ ١٠/ ١٩٧٥
١٧٠	مناقشات الاجتماع الخامس للجنة الحوار الوطني في ٣/ ١٠/ ١٩٧٥
١٧٢	مناقشات الأجتماع السادس للجنة الحوار الوطني في ١٣/ ١٠/ ١٩٧٥
١٧٣	مناقشات الاجتماع السابع للجنة الحوار الوطني في ١٥/ ١٠/ ١٩٧٥
١٧٥	مناقشات اللجان المنبثقة عن هيئة الحوار الوطني سنة ١٩٧٥
١٧٥	مناقشات لجنة الأصلاح السياسي واعمالها في ١٦/ ١٠/ ١٩٧٥
١٩١	أعمال وبيان لجنتي الأصلاح الأجتماعي والأقتصادي في ٢٤/ ١٠/ ١٩٧٥
١٩١	تصريح الرئيس رشيد كرامي حول تشكيل «الهيئة الأمنية في ٢٩/ ١٠/ ١٩٧٥
١٩٢	مناقشات هيئة الحوار الوطني في ٣/ ١١/ ١٩٧٥
٢٠٥	تصريح الرئيس رشيد كرامي حول التعديلات المقترحة للدستور في ١٥/ ١١/ ١٩٧٥
٢٠٧	موقف رئيس الجمهورية اللبنانية في ٢٦/ ١١/ ١٩٧٥
٢٠٨	دراسة الدكتور ادمون رباط حول الطائفية والعلمانية في لبنان في ١٢/ ١١/ ١٩٧٥
٢١٣	ملاحظات الدكتور صبحي المحمصاني حول العلمنة إلى هيئة الحوار الوطني
٢١٧	بيان رؤساء الطوائف الروحية في لبنان بعد اجتماع بكركي في تشرين الأول ١٩٧٥
٢١٩	بيان مؤتمر الرؤساء العامين الدائم للرهبانيات اللبنانية في تشرين الأول ١٩٧٥
٢٢٠	مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الرئيس رشيد كرامي وهيئة الحوار الوطني في تشرين الأول ١٩٧٥
٢٢١	المؤتمر الصحافي للسيد كمال جنبلاط حول النظام اللبناني في تشرين الثاني ١٩٧٥
٢٢٤	مذكرة الوزير غسان التويني إلى مجلس الوزراء في تشرين الثاني ١٩٧٥
٢٢٦	بيان المجلس الأسلامي الشيعي الأعلى في ٢٨/ ١١/ ١٩٧٥
٢٢٦	بيان المجلس الأسلامي الشيعي الأعلى في ٢٨/ ١١/ ١٩٧٥
٢٣١	رسالة الرئيس اللبناني سليمان فرنجية إلى اللبنانيين حول ضرورة المصالحة الوطنية في تشرين الثاني ١٩٧٥
٢٣٢	بيان الرئيس رشيد كرامي حول المصالحة الوطنية في تشرين الثاني ١٩٧٥
٢٣٣	بيان الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية حول تعليق عضويتها في لجنة التنسيق في كانون الأول ١٩٧٥
٢٣٥	**الفصل الرابع الحوار الوطني المباشر ـ جنيف ـ لوزان .**
٢٣٧	بيان مجلس الوزراء اللبناني في ٨/ ٩/ ١٩٨٣
٢٣٨	إعلان وقف إطلاق النار والدعوة إلى مؤتمر جنيف في ٢٥/ ٩/ ١٩٨٣
٢٣٩	محضر اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني في ١٣/ ١٠/ ١٩٨٣
٢٤٨	كتاب عميد «الكتلة الوطنية» ريمون اده إلى رئيس الجمهورية اللبنانية
٢٥٠	مؤتمر الحوار الوطني رقم ١ في جنيف من ٣١/ ١٠/ ١٩٨٣ حتى ٤/ ١١/ ١٩٨٣
٢٥١	محضر جلسة افتتاح مؤتمر الحوار الوطني ـ جنيف في ٣١/ ١٠/ ١٩٨٣
٢٥٣	محضر الجلسة الأولى لمؤتمر الحوار الوطني في ١/ ١١/ ١٩٨٣
٢٦٣	مذكرة الرئيس صائب سلام إلى هيئة الحوار الوطني في ٣١/ ١٠/ ١٩٨٣
٢٦٦	محضر الجلسة الثانية لمؤتمر الحوار الوطني في جنيف في ١/ ١١/ ١٩٨٣

رقم الصفحة	العنـوان

رقم الصفحة	العنوان

